

مجموعة

# فتاوى ابن تيمية

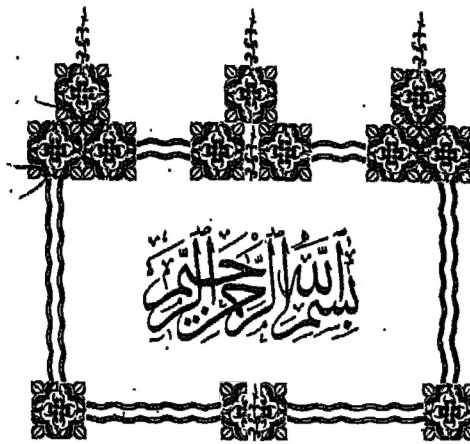
لشيخ الاسلام تقي الدين ابن تيمية الحاراني

المتوفى ٧٢٨ هـ

الجزء الرابع

طبعة منقحة مصححة  
١٤١٥ هـ ١٩٩٤ م

دار المنار



### ﴿ باب الوقف ﴾

(١) ﴿مسئلة﴾ في رجل متول امامة مسجد وخطابته ونظر وقفه من سنين معدودة بمرسوم ولي الأمر وله مستحق بحكم ولايته الشرعية فهل لنظار وقف آخر أن يضعوا أيديهم على هذا الوقف أو يتصرفوا فيه بدون هذا الناظر. وإن يصرفوا مال المسجد المذكور في غير جهته أو يمنعوا ما قدر له على ذلك ولو قدر أن هذا الوقف كان في ديوان أو تلك من مدة ثم أخرجه ولي الأمر وجعله للإمام الخطيب فهل لهم ذلك والحالة هذه أن يتصرفوا فيه وينعموه التصرف مع بقاء ولايته وهل إذا تصرف فيه متمتع وصرف منه شيئاً إلى غيره مع حاجة الإمام وقيام المصالح وأصر على ذلك والحالة هذه يقدح في دينه وعدالته أم لا

﴿الجواب﴾ ليس لناظر غير الناظر المتولي لهذا الوقف أن يضع يده عليه ولا يتصرف فيه بغير إذنه لأنظار وقف آخر ولا غيرهم سواء كانوا قبل ذلك متولين نظره أو لم يكونوا متولين نظره ولا لهم أن يصرفوا مال المسجد في غير جهاته التي وقف عليها والحال ما ذكر بل يجب أن يعطى الإمام وغيره ما يستحقونه كاملاً ولا ينقصون من مستحقهم لأجل أن يصرفوا الفاضل إلى وقف آخر فإن هذا لا نزاع في أنه لا يجوز أنما تنازع العلماء في جواز صرف الفاضل ومن جوزه فلم يجز لغير الناظر المتولي أن يستقل بذلك ومن أصر على صرف مال لغير مستحقه ومنع المستحق قدح في دينه وعدالته



(٢) ﴿مسئلة﴾ وقف انسان على زيد ثم على أولاد زيد الثمانية شيئاً فمات واحد من أولاد زيد الثمانية المعينين في حال حياة زيد وترك ولداً ثم مات زيد فهل ينتقل الى ولد زيد ما استحقه ولد زيد لو كان حياً أم يختص الجميع بأولاد زيد

﴿الجواب﴾ نعم يستحق ولد الولد ما كان يستحقه والده ولا ينتقل ذلك الى أهل طبقة الميت ما بقي من ولده وولد ولده أحد وذلك لان قول الواقف على زيد ثم على أولاده ثم أولاد أولاده فيه للفقهاء من أصحاب الامام أحمد وغيرهم عند الاطلاق قولان أحدهما انه كترتيب الجلة على الجلة كالمشهور في قوله على زيد وعمرو ثم على المساكين والثاني انه كترتيب الافراد على الافراد كما في قوله تعالى ولم نصف ما ترك ازواجكم أى لكل واحد نصف ما تركه زوجته وكذلك قوله حرمت عليكم اماءكم أى حرمت على كل واحد امة اذ مقابلة الجمع بالجمع يقتضي توزيع الافراد على الافراد كما في قوله لبس الناس ثيابهم وركب الناس دوابهم وهذا المعنى هو المراد في صورة السؤال قطعا اذ قد صرح الواقف بان من مات من هؤلاء عن ولد انتقل نصيبه الى ولده فصار المراد ترتيب الافراد على الافراد في هذه الصورة المقيدة بلا خلاف اذ الخلاف انما هو مع الاطلاق واذا كان كذلك فاستحقاق المرتب في الشرع والشرط في الوصية والوقف وغير ذلك انما يشترط في انتقاله الى الثاني عدم استحقاق الاول سواء كان قد وجد واستحق أو وجد ولم يستحق أو لم يوجد بحال كما في قول الفقهاء في ترتيب المصبات وأولياء النكاح والحضانة وغيرهم فاستحق ذلك الابن ثم ابنة وان سفل أو الاب ثم ابوه وان علا فان الاقرب اذا عدم أو كان ممنوعاً لكفر أو رق انتقل الحق الى من يليه ولا يشترط في انتقال الحق الى من يليه أن يكون الاول قد استحق وكذلك لو قال النظر في هذا لفلان ثم لفلان أو لابنه فمضى انتفى النظر عن الاول لعدمه أو جنونه أو كفره انتقل الى الثاني سواء كان ولداً أو غير ولد وكذلك ترتيب العصبة في الميراث وفي الارث بالولاء وفي الحضانة وغير ذلك وكذلك في الوقف لو وقف على أولاده طبقة بعد طبقة عصبتهم وشرط أن يكونوا غدولا أو فقراء أو غير ذلك وانقضى شرط الاستحقاق في واحد من الطبقة الاولى أو كلهم انتقل الحق عند عدم استحقاق الاول الى الطبقة الثانية اذا كانوا متصفين بالاستحقاق وسر ذلك أن الطبقة الثانية تلتقي الوقف من الواقف لامن الطبقة الاولى لكن

تقيمهم ذلك مشروط بعدم الاولى كما ان العصبه البعيدة تتلقى الارث من الميت لامن العاصب القريب لكن شرط استحقاقه عدم العاصب القريب وكذلك الولاء في القول المشهور عند الاثمة يرث به أقرب عصبه الميت يوم موت المعتق لانه يرث كما يرث المال وانما ينلظ ذهن بعض الناس في مثل هذا حيث يظن ان الولد يأخذ هذا الحق ارثا عن أبيه أو كالارث فيظن ان الانتقال الى الثانية مشروط باستحقاق الاولى كما ظن ذلك بعض الفقهاء فيقول اذا لم يكن الاب قد ترك شيئا لم يرثه الابن وهذا غلط فان الابن لا يأخذ ما يأخذ الاب بحال ولا يأخذ عن الاب شيئا اذ لو كان الاب موجودا لكان يأخذ الربع مدة حياته ثم ينتقل الى ابنه الربع الحادث بموت الاب لا الربع الذي يستحقه وأما رقبة الوتف فهي باقية على حالها حق الثاني فيها في وقته نظير حق الاول في وقته لم ينتقل اليهم ارثا ولهذا اتفق المسلمون في طبقات الوتف انه لو انتفت الشروط في الطبقة الاولى أو بعضهم لم يلزم حرمان الطبقة الثانية اذا كانت الشروط موجودة فيهم وانما نازع بعضهم فيما اذا عدوا قبل زمن الاستحقاق ولا فرق بين الصورتين وبين هذا انه لو قيل بانتقال نصيب الميت الى اخوته لكونه من الطبقة كان ذلك مستلزما لترتيب جملة الطبقة على الطبقة أو أن بعض الطبقة الثانية أو كلهم لا يستحق الامع عدم جميع الطبقة الاولى ونص الواف بين انه اراد ترتيب الافراد على الافراد مع اننا نذكر في الاطلاق قولين الاخرى ترتيب الافراد مطلقا اذ هذا هو المقصود من هذه العبارة وهم يختارون تقديم ولد الميت على أخيه فيما يرثه أبوه فانه يقدم الولد على الاخ وان قيل بان الوتف في هذا منقطع فقد صرح هذا الواف بالالفاظ الدالة على الاتصال فتعين ان ينتقل نصيبه الى ولده وفي الجملة فهذا مقطوع به لا يقبل نزاعا فقيروا وانما يقبل نزاعا غلطا وقول الواف فن مات من أولاد زيد أو أولاد أولاده وترك ولدا أو ولد ولد وان سفل كان نصيبه الى ولد ولده أو ولد ولد ولد يقال فيه اما أن يكون قوله نصيبه يم النصيب الذي يستحقه اذا كان متصفا بصفة الاستحقاق سواء استحقه أو لم يستحقه او لا يتناول الاما استحقه فان كان الاول فلا كلام وهو الارجح لانه بموت موته ليس هو في هذه الحال مستحقا له ولانه لو كان الاب ممنوعا لانتفاء صفة مشروطة فيه مثلا مثل أن يشترط فيهم الاسلام أو المدالة أو الفقر كان ينتقل مع وجود المانع الى ولده كما ينتقل مع عدمه ولان الشيء يضاف الى الشيء بادنى ملابسة فيصدق ان

يقال نصيبه بهذا الاعتبار ولأن حمل اللفظ على ذلك يقتضى أن يكون كلام الواقف متناولا لجميع الصور الواقعة فهو أولى من حمله على الإخلال بذكر البعض ولأنه يكون مطابقا للترتيب الكلامي وليس ذلك هو المفهوم من ذلك عند العامة الشارطين مثل هذا وهذا أيضا موجب الاعتبار والقياس النظري عند الناس في شروطهم إلى استحقاق ولد الولد الذي يكون يتيمًا لم يرث هو وأبوه من الجد شيئا فيرى الواقف أن يجبره بالاستحقاق حينئذ فإنه يكون لاحقا فيما ورث أبوه من التركة وانتقل إليه الإرث وهذا الذي يقصد الناس موافق لمقصود الشارع أيضا ولهذا يوصون كثيرا بمثل هذا الولد وإن قيل أن هذا اللفظ لا يتناول إلا ما استحقه كان هذا مفهوم منطوق خرج مخرج الغالب فلا مفهوم له وإذا لم يكن له مفهوم كان مسكوتا عنه في هذا الموضع ولكن قد تناوله في قوله على زيد ثم على أولاده ثم على أولاد أولادهم فإنا ذكرنا أن موجب هذا اللفظ مع ما ذكر بعده من أن الميت ينتقل نصيبه إلى ولده صريح في أن المراد ترتيب الأفراد على الأفراد والتقدير على زيد ثم على أولاده ثم على ولد كل واحد بعد والده وهذا اللفظ يوجب أن يستحق كل واحد ما كان أبوه مستحقه لو كان متصفا بصفة الاستحقاق كما يستحق ذلك أهل طبقاته وهذا متفق عليه بين علماء المسلمين في أمثال ذلك شرعا وشرطا وإذا كان هذا موجب استحقاق الولد وذلك التفضيل أما أن يوجب استحقاق الولد أيضا وهو الأظهر أو لا يوجب حرمانه فيغير العمل بالدليل السالم عن المعارض المقام والله أعلم (٣) (مسئلة) في وقف على أربعة أنفس عمرو وياقوتة وجهمة وعائشة يجري عليهم الذكر مثل حظ الانثيين فمن توفي منهم عن ولد أو ولد ولداً وعن نسل وعقب وان سفل عاد ما كان جاريا عليه من ذلك على ولده ثم على ولد ولده ثم على نسله وعقبه ثم من بعده وان سفل بينهم للذكر مثل حظ الانثيين ومن توفي منهم عن غير ولد ولا ولد ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه وقفا على أخوته الباقين ثم على أنسأهم وأعقابهم بينهم الذكر مثل حظ الانثيين على الشرط والترتيب المقدم ذكرهما فإذا لم يبق لهؤلاء الأخوة الموقوف عليهم نسل ولا عقب أو توفوا بأجمعهم ولم يعقبوا ولا واحد منهم عاد ذلك وقفا على الأسارى ثم على الفقراء ثم توفي عمرو عن فاطمة وتوفيت فاطمة عن عيناى ابنة اسماعيل بن أبي يعلى ثم توفيت عيناى عن غير نسل ولا عقب ولم يبق من ذرية هؤلاء الأربعة إلا بنت اسماعيل بن أبي يعلى وكلاهما من ذرية جهة فها تان الجهتان اللتان

تلبها عيناي بعد موت أبيها هل ينتقل الى اختها رقية أو اليها أو الى ابنة عمها صفية  
(الجواب) ان هذا النصب الذي كان ليناثي من امها ينتقل الى ابنتي الم المذكورتين ولا يجوز ان  
يخص به اختها لا بها لان الواقف ذكر ان من توفي من هؤلاء الاخوة الموقوف عليهم عن  
غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه وقفاً على اخوته ثم على التسلم واعقابهم  
على الشرط والترتيب المقدم ذكرهما وهذه العبارة تم من انقطع نسله أولاً وآخراً فكل من  
انقطع نسله من هؤلاء الاخوة كان نصيبه لاختوته ثم لاولادهم لان الواقف لو لم يرد هذا  
لكان قد سكت عن بيان حكم من أعقب اولاً ثم انقطع عقبه ولم يبين مصرف نصيبه وذلك  
غير جائز لانه انما نقل الوقف الى الاسري والفقراء اذا لم يبق له ولا لموقوف عليهم نسل  
ولا عقب فمضى أعقبوا ولو واحداً منهم لم ينتقل الى الاسري شيء ولا الى الفقراء وذلك  
يوجب أن ينتقل نصيب من انقطع نسله منهم الى الاخوة الباقيين وهو المطلوب وأيضاً فانه  
قسم حال المتوفي من الاربعة الموقوف عليهم الى حالين اما ان يكون له ولد أو نسل وعقب أو  
لا يكون فان كان له انتقل نصيبه الى الولد ثم الى ولد الولد ثم الى النسل والعقب وان لم يكن  
انتقل الى الاخوة ثم الى اولادهم فينبغي أن يتم هذا القسم ما لم يدخل في القسم الاول ليه  
البيان جميع الاحوال لانه هو الظاهر من حال المتكلم ولانه لو لم يكن كذلك لزم الاهمال  
والإلقاء وإبطال الوقف على قول ودلالة الحال تنفي هذا الاجتمال واذا عم ما لم يدخل في  
القسم الاول دخل فيه من لا ولده ومن ولد لولده ومن لا عقب له واذا كان كذلك فأي  
هؤلاء الاربعة لم يكن له عقب كان نصيبه لاختوته ثم لعقبه وأيضاً فان الواقف قد صرح بان  
من مات منهم عن غير عقب انتقل نصيبه الى اخوته ثم الى اولادهم وهذا المقصود لا يختلف بين  
أن لا يختلف ولداً أو يختلف ولداً ثم لا يختلف ولده ولداً فان الماقل لا يقصد الفرق بين هاتين  
الحالتين لان التفريق بين المتماثلين قد علم بمطرد العادة أن الماقل لا يقصده فيجب أن  
لا يحمل كلامه عليه بل يحمل كلامه على ما دل عليه دلالة الحال والعرف المطرد اذا لم يكن في  
اللفظ ما هو أولى منه واذا كان انقطاع النسل أولاً وآخراً سواء بالنسبة الى الانتقال الى  
الاخوة وجب حمل الكلام عليه «واعلم أن من أمعن النظر علم قطعاً ان الواقف انما قصد هذا  
بدلالة الحال واللفظ سائغ له وليس في الكلام وجه ممكن هو أولى منه فيجب الحمل عليه قطعاً

وأيضاً فإن الوقف يراد للتأييد فيجب بيان حال المتوفى في جميع الطبقات فيكون قوله ومن  
توفي منهم عن غير ولد ولا ولد ولد ولا نسل ولا عقب في قوة قوله ومن كان منهم ميتاً ولا  
عقب له لأن عدم نسله بعد موته بمنزلة كونهم معدومين حال موته فلا فرق في قوله هذا  
وقوله ومن مات منهم ولا ولد له وقوله ومن مات منهم ولم يكن له ولد وهذه العبارة وإن  
كان قد لا يفهم منها إلا عدم الذرية حين الموت في بعض الاوقات لكن اللفظ سائغ لعدم  
الذرية مطلقاً بحيث لو كان المتكلم قال قد اردت هذا لم يكن خارجاً عن حد الافهام وإذا كان  
اللفظ سائفاً له ولم يتناول صورة الحادثة إلا هذا اللفظ وجب ادراجها تحته لأن الامر اذا  
دار بين صورة يحكم فيها بما يصلح له لفظ الواقف ودلالة حاله وعرف الناس كان الاول هو  
الواجب بلا تردد اذا تقرر هذا فمجد عينايشي هو الآن متوفى عن غير ولد ولا ولد ولد  
ولا نسل ولا عقب فيكون نصيبه لاختوته الثلاثة على السالم واعقابهم والحال التي انقطع فيها  
نسله لم يكن من ذريته الا هاتان المرأتان فيجب أن تستويا في نصيب عينايشي وهكذا القول  
في كل واحد انقطع نسله فإن نصيبه ينتقل الى ذرية اخته الا أن يبقى أحد من ذرية ابيه  
الذي انتقل اليه الوقف منه أو من ذرية امه التي انتقل اليه الوقف منها فيكون باقي الذرية هم  
المستحقين لنصيب امهم أو ابيهم لدخولهم في قوله فن توفي منهم عن ولد أو ولد ولد \* واعلم أن  
الكلام ان لم يحمل على هذا كان نصيب هذا وقفاً منقطع الانتفاء لانه قال فن توفي منهم عن  
ولد كان نصيبه لولده ثم لولد ولده ثم لنسله وعقبه ولم يبين بعد انقراض النسل الى من يصير  
لكن يبين في آخر الشرط انه لا ينتقل الى الاسرى والفقراء حتى تنقضى ذرية الاربعة فيكون  
مفهوم هذا الكلام صرفه الى الذرية وهاتان من الذرية وهما سواء في الدرجة ولم يبق غيرهما  
فيجب أن يشتركا فيه وليس بعد هذين الاحتمالين الا ان يكون قوله ومن توفي منهم عائداً الى  
الاربعة وذريتهم فيقال حينئذ عينايشي قد توفيت عن اخت من ايها وابنة عم فيكون نصيبها لاختها  
وهذا الحمل باطل قطعاً لا ينفذ حكم حاكم ان حكم بموجبه لأن الضمير أولاً في قوله فن توفي منهم  
عائداً الى الاربعة فالضمير في قوله ومن توفي منهم عائداً ثانياً الى هؤلاء الاربعة لأن الرجل اذا  
قال هؤلاء الاربعة من فعل منهم كذا فافعل به كذا وكذا ومن فعل منهم كذا فافعل لولده كذا  
علم بالاضطرار أن الضمير الثاني هو الضمير الأول ولانه قال ومن توفي منهم عن غير ولد عاد نصيبه

الى اخوته الباقين وهذا لا يقال الا فيمن له اخوة تبقى بعد موته وانا نعلم هذا في هؤلاء الاربعة لان الواحد من ذريتهم قد لا يكون له اخوة باقون فلو اريد ذلك المنى لقليل على اخوته ان كان له اخوة أو قليل ومن مات منهم عن اخوة كما قيل في الولد ومن مات منهم عن ولد وهذا ظاهر لا خفاء به وأيضا فلو فرض ان من مات من أهل الوقف عن اخوة كان نصيبه لاخوته فانما ذلك في الاخوة الذين شركوه في نصيب ابيه أو امه لا في الاخوة الذين هم أجنبي عن النصيب الذي خلفه على ما هو مقرر في موضعه من كتب الفقه على المذاهب المشهورة وهذا النصيب انما تقفته عائش من امها واختها رقية أجنبية من امها لانها اختها من ابيها فقط فنسبة اختها لا يربطها بها الى نصيب الام سواء وهذا بين لمن تأمله والله اعلم

(٤) ﴿مسئلة﴾ في واقف وقف على فقراء المسلمين فهل يجوز لناظر الوقف أن يصرف جميع ريعه الى ثلاثة والحالة هذه أم لا وان جاز له أن يصرف الى ثلاثة وكان من أقارب الواقف فقير ثبت فقره واستحقاقه للصرف اليه من ذلك فهل يجوز الصرف اليه عوضا عن أخذ الثلاثة الاجانب من الواقف واذا جاز الصرف اليه فهل هو أولى من الاجنبيين المصروف اليهما واذا كان أولى فهل يجوز لناظر أن يصرف الى قريب الواقف المذكور قدر كفايته من الوقف والحالة هذه واذا جاز له ذلك فهل يكون فعله ذلك أولى وأفضل من أن ينقص من كفايته ويصرف ذلك القدر الى الاجنبي والحالة هذه

﴿الجواب﴾ الحمد لله يجب على ناظر الوقف ان يجتهد في صرفه فيقدم الاحق فالاحق واذا قدر أن المصلحة الشرعية اقتضت صرفه الى ثلاثة مثل أن لا يكفيهم أقل من ذلك فلا يدخل غيرهم من الفقراء واذا كفاهم وغيرهم من الفقراء يدخل الفقراء معهم ويساويهم مما يحصل من ريعه \* وهم أحق منه عند التزام ونحو ذلك واقارب الواقف الفقراء أولى من الفقراء الاجانب مع التساوي في الحاجة ويجوز أن يصرف اليه كفايته اذا لم يوجد من هو أحق منه واذا قدر وجود فقير مضطر كان دفع ضرورته واجبا واذا لم يندفع الابتغيص كفاية اولئك من هذا الوقف من غير ضرورة تحصل لهم تعين ذلك والله أعلم

(٥) ﴿مسئلة﴾ في رجل وقف مدرسة وشرط من يكون له بها وظيفة أن لا يشتغل بوظيفة أخرى بغير مدرسته وشرط له فيها مائة مائة وقال في كتاب الوقف واذا حصل في ريع هذه المدرسة

نقص بسبب محل أو غيره كان ما بقي من ربيع هذا الوقف مصروفاً في أرباب الوظائف بها لكل منهم بالنسبة إلى مملوئه بالخاصة وقال في كتاب الوقف وإذا حصل في السعر غلاء فلناظر أن يرتب لهم زيادة على ما قرر لهم بحسب كفايتهم في ذلك الوقت ثم إذا حصل في ربيع الوقف نقص من جهة نقص وقفها بحيث أنه إذا أُلغى هذا الشرط من عدم الجمع بينها وبين غيرها يؤدي إلى تعطيل المدرسة فهل يجوز لمن يكون بها أن يجمع بينها وبين غيرها ليحصل له قدر كفايته والحالة هذه حيث رأى الواصف الكفاية لمن يكون بها أو كما تقدم في فصل غلاء السمر أم لا ﴿الجواب﴾ الحمد لله هذه الشروط المشروطة على من فيها كعدم الجمع إنما يلزم الوفاء بها إذا لم ينقص ذلك إلى الإخلال بالمقصود الشرعي الذي هو إما واجب وإما مستحب فالما المحافظة على بعض الشروط مع فوات المقصود بالشروط فلا يجوز فاشترط عدم الجمع باطل مع ذهاب بعض أصل الوقف وعدم حصول الكفاية للرتب بها لا يجب التزامه ولا يجوز الإلزام به لوجهين (أحدهما) أن ذلك إنما شرط عليهم مع وجود ربيع الموقوف عليهم سواء كان كاملاً أو ناقصاً فإذا ذهب بعض أصل الوقف لم تكن الشروط مشروطة في هذه الحال وفرق بين نقص ربيع الوقف مع وجود أصله وبين ذهاب بعض أصله (الوجه الثاني) أن حصول الكفاية للرتب بها أمر لا بد منه حتى لو قدر أن الواقف صرح بخلاف ذلك كان شرطاً باطلاً مثل أن يقول إن المرتب بها لا يرتزق من غيرها ولو لم تحصل له كفايته فلو صرح بهذا لم يصح لأن هذا شرط يخالف كتاب الله فإن حصول الكفاية لا بد منها وتحصيلها للمسلم واجب أما عليه وأما على المسلمين فلا يصح شرط يخالف ذلك وقد ظهر أن الواقف لم يقصد ذلك لأنه شرط لهم الكفاية ولكن ذهاب بعض أموال الوقف بتزلة تاف الموقوف ونحو ذلك والوقف سواء شبه بالجمل أو بالاجرة أو بالرزق فإن ما على العامل أن يعمل إذا وُفِّق له بما شرط له والله أعلم ﴿مسئلة﴾ (٦) فيمن وقف وقفاً وشرط للناظر جناية وجامكية كما شرط للمعيد والفقهاء فهل يقدم الناظر بمملوئه أم لا

﴿الجواب﴾ ليس في اللفظ المذكور ما يقتضي تقدمه بشئ من مملوئه بل هو مذکور بالوالتى مقتضاها الاشتراك والجمع المطلق فإن كان ثم دليل منفصل يقتضى جواز الاختصاص والتقدم غير الشرط المذكور مثل كونه حائزاً لاجرة عمله مع فقره كوصي اليتيم عمل بذلك الدليل المنفصل

الشرطي والاف شرط الوائف لا يقتضي التقديم ولا فرق بين الجامكية والعجراية فهو بمنزلة العمارة  
من مال الوقف لا من عمالة الناظر والله اعلم  
(٧) {مسئلة} الناظر متى يستحق معلومه من حين فوض اليه أو من حين ممكنه السلطان  
أو من حين المباشرة

{الجواب} الحمد لله المال المشروط للناظر مستحق على العمل المشروط عليه فن عمل  
ما عليه يستحق ما له والله أعلم

(٨) {مسئلة} في رجل وقف وفعال على مدرسة وشرط في كتاب الوقف انه لا ينزل بالمدرسة  
المذكورة الا من لم يكن له وظيفة بجامكية ولا مرتب وانه لا يصرف ريعها لمن له مرتب في  
جهة اخرى وشرط لكل طالب جامكية معلومة فهل يصح هذا الشرط والحالة هذه واذا صح  
فقص ريع الوقف ولم يصل كل طالب الى الجاء كية المقررة له فهل يجوز للطالب أن يتناول  
جامكية في مكان آخر واذا نقص ريع الوقف ولم يصل كل طالب الى تمام حقه فهل يجوز للناظر  
ان يبطل الشرط المذكور أم لا واذا حكم بصحة الوقف المذكور حكم هل يبطل الشرط والحالة هذه  
{الجواب} أصل هذه المسائل ان شرط الوائف ان كان قرابة وطاعة لله ورسوله كان صحيحا  
وان لم يكن لم يكن شرطا لازما وان كان مباحا كالم يسوغ النبي صلى الله عليه وسلم السبق الا  
في خف أو حافر أو فصل وان كانت المسابقة بلا عوض قد جوزها بالاقدام وغيرها ولان الله تعالى  
قال في مال النبي كذا يكون دولة بين الاغنياء منكم فلم أن الله يكره أن يكون المال دولة بين  
الاغنياء وان كان النبي وصفا مباحا فلا يجوز الوقف على الاغنياء وعلى قياسه سائر الصفات  
المباحة ولان العمل اذا لم يكن قرابة لم يكن الوائف مثابا على بذل المال فيه فيكون قد صرف  
المال فيما لا ينفعه لافي حياته ولا في مماته ثم اذا لم يكن للعامل فيه منفعة في الدنيا كان تعذيبا له  
بلا فائدة تصل اليه ولا الى الوائف ويشبه ما كانت الجاهلية تفعله من الاحباس المنبه عليها  
في سورة الانعام والمائدة واذا خلا العمل المشروط في العقود كلها عن منفعة في الدين أو في  
الدنيا كان باطلا بالاتفاق في أصول كثيرة لانه شرط ليس في كتاب الله تعالى فيكون باطلا  
ولو كان مائة شرط مثال ذلك أن بشرط عليه التزام نوع من الطعام أو اللبس أو المسكن  
الذي لم تستحبه الشريعة أو ترك بعض الاعمال التي تستحب الشريعة عملها ونحو ذلك يبقى



الكلام في تحقيق هذا المناط في اعتبار المسائل فإنه قد يكون متفقاً عليه وقد يكون مختلفاً فيه لاختلاف الاجتهاد في بعض الاعمال فينظر في شرط ترك من جهة أخرى ان لم يكن فيه مقصود شرعي خالص أو راجح كان باطلاً وان كان صحيحاً ثم نقص الربح عما شرطه الواقف جاز للطالب أن يرتزق تمام كفايته من جهة أخرى لأن رزق الكفاية لطلبة العلم من الواجبات الشرعية بل هو من المصالح الكلية التي لا قيام للخلق بدونها فليس لاحد ان يشرط ما يناهها فكيف اذا لم يعلم أنه قصد ذلك ويجوز للنظر مع هذه الحالة ان لم يوصل الى المرتبة بالعلم ما جعل لهم أن لا يعمهم من تناول تمام كفايتهم من جهة أخرى يرتبون فيها وليس هذا ابطالا للشرط لكنه ترك للمعل به عند تميزه وشروط الله حكمها كذلك وحكم الحاكم لا يمنع ما ذكر لاسيما وهذه الارزاق المأخوذة على الاعمال الدينية انما هي ارزاق ومعاون على الدين بمنزلة ما يرتزقه الفقهاء والعلماء من النية \* والواجبات الشرعية تسقط بالمعذر وليست كالجالات على عمل دينوي ولا بمنزلة الاجارة عليها فهذه حقيقة حال هذه الاموال والله تعالى أعلم

(٩) «مسئلة» في مدرسة وقفت على الفقهاء والمتفقه الفلانية برسم سكانهم واشتغالهم فيها فهل تكون السكنى مختصة بالمرتزين وهل يجوز اخراج أحد من الساكنين مع كونه من الصنف الموقوف عليه

«الجواب» لا تختص السكنى والارزاق بشخص واحد ويجوز السكنى من غير ارتزاق من المال كما يجوز الارزاق من غير سكنى ولا يجوز قطع أحد الصنفين الا بسبب شرعي اذا كان الساكن مشتتلا سواء كان يحضر الدرس أم لا

(١٠) «مسئلة» في أوقاف ببلد على أماكن مختلفة من مدارس ومساجد وخوانك وجوامع ومارستانات وربط وصدقات وفكاك أسرى من أيدي الكفار وبعضها له ناظر خاص وبعضها له ناظر من جهة ولي الامر وقد أقام ولي الامر على كل صنف من هذه الاصناف ديوانا يحفظون أوقافه ويصرفون ريعه في مصارفه ورأى الناظر أن يفرز لهذه المعاملات مستوفيا يستوفي حساب هذه المعاملات يدنى الاوقاف كلها وينظر في تصرفات النظار والمباشرين ويحقق عليهم ما يجب تحقيقه من الاموال المصروفة والباقي وضبط ذلك عنده ليحفظ اموال الاوقاف عند اختلاف الأيدي وتغيير المباشرين ويظهر بمباشرة محافظة بعض المال على فائدة فهل

لولى الأمر أن يفعل ذلك اذا رأى فيه المصلحة أم لا واذا صار الآن يفعل ذلك اذا رأى فيه المصلحة وقرر المذكور وقرر له معلوما يسيرا على كل من هذه لا يصل الى ربح معلوم أحد المباشرين لها ودون ذلك بكثير لما يظهر له من المصلحة فيه فهل يكون ذلك سائغا وهل يستحق المستوفى المذكور تناول ما قرر له أم لا اذا قام بوظيفته واذا كانت وظيفته استرجاع الحساب عن كل سنة على حكم أوضاع الكتاب ووجد ارتفاع حساب سنين أو أكثر فتصرف وعمل فيه وظيفته هل يستحق معلوم المدة التي استرجع حسابهم فيها وقام بوظيفته بذلك الحساب

﴿الجواب﴾ نعم لولى الأمر أن ينصب ديوانا مستوفيا لحساب الاموال الموقوفة عند المصلحة كما له أن ينصب الدواوين مستوفيا لحساب الاموال السلطانية كالنبي وغيره وله أن يفرض له على عمله ما يستحقه مثله من كل مال يعمل فيه بقدر ذلك المال واستيفاء الحساب وضبط مقبوض المال ومصرفه من العمل الذي له اصل لا قوله تعالى والما ملين عليها وفي الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم استعمل رجلا على الصدقة فلما رجع حاسبه وهذا اصل في محاسبة العمال المتفرقين والمستوفى الجامع نائب الامام في محاسبتهم ولا بد عند كثرة الاموال ومحاسبتهم من ديوان جامع ولهذا لما كثرت الاموال على عهد امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه وضع الدواوين ديوان الخراج وهو ديوان المستخدمين على الارتزاق واستعمل عليه عثمان بن حنيف وديوان النفقات وهو ديوان المصروف على المقاتلة والذرية الذي يشبه في هذه الاوقات ديوان الحبس والتبوتات ونحو ذلك واستعمل عليه زيد بن ثابت وكذلك الاموال الموقوفة على ولاية الامر من الامام والحاكم ونحوه اجراؤها على الشروط الصحيحة الموافقة لكتاب الله واقامة العمال على ما ليس عليه عامل من جهة الناظر والمعامل في عرف الشرع يدخل فيه الذي يسمى ناظرا ويدخل فيه غير الناظر لقبض المال ممن هو عليه صرفه ودفعه الى من هو له لقوله ان الله يأمركم أن تؤدوا الامانات الى أهلها ونصب المستوفى الجامع للعمال المتفرقين بحسب الحاجة والمصلحة وقد يكون واجبا اذا لم تتم مصلحة قبض المال وصرفه الا به فان ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب وقد يستغنى عنه عند قلة العمل ومباشرة الامام للمحاسبة بنفسه كما في نصب الامام للحاكم عليه ان ينصب حاكما عند الحاجة والمصلحة اذا لم تصل الحقوق الى مستحقها أو لم يتم فصل الواجب وترك المحرم الا به وقد يستغنى عنه

الامام اذا أمكنه مباشرة الحكم بنفسه ولهذا كان النبي صلى الله عليه وسلم يباشر الحكم واستيفاء الحساب بنفسه وفيما بعد عنه يولى من يقوم بالامر ولما كثرت الرعية على عهد أبي بكر وعمر والخلفاء استعملوا القضاة ودونوا الدواوين في أمصارهم وغيرها فكان عمر يستنيب زيد بن ثابت بالمدينة على القضاء والديوان وكان بالكوفة قد استعمل عمار بن ياسر على الصلاة والحرب مثل نائب السلطان والخطيب فان السنة كانت انه يصلي بالناس أمير حرهم واستعمل عبد الله بن مسعود على القضاء وبیت المال واستعمل عثمان بن حنيف على ديوان الخراج واذا قام المستوفى بما عليه من العمل استحق ما فرض له والجمل الذي ساغ له فرضه واذا عمل هذا ولم يعط جملة فله أن يطلب على العمل الخاص فان ما وجب بطريق المعاملة يجب (١١) ﴿مسئلة﴾ فيمن وقف وقفا على أولاده فلان وفلان وفلان وعلى ابن ابنه فلان على أنه من توفي منهم عن ولد ذكر انتقل نصيبه الى ولده ومن مات عن بنت انتقل نصيبه اليها ثم الى أعمامها ثم بني أعمامها الاقرب فالاقرب منهم فبات ابن ابن عن غير ولد وترك اخته من أبويه وأعمامه فأيهم أحق

﴿الجواب﴾ ينتقل نصيبه الى اخته لأبويه فانه قد ظهر من قصد الواقف تخصيص ما كان ينبغي أن يستحقه أصله وتخصيص نصيب الميت عن غير ولد بالاقرب اليه وانه اقام موسى ابن الابن مقام ابنه لان أباه كان ميتا وقت الوقف والله أعلم

(١٢) ﴿مسئلة﴾ فيمن وقف وقفا مستغلا ثم مات فظهر عليه دين فهل يباع الوقف في دينه ﴿الجواب﴾ اذا أمكن وفاء الدين من ربيع الوقف لم يجز يمه وان لم يمكن وفاء الدين الا ببيع شيء من الوقف وهو في مرض الموت يبيع باتفاق العلماء وان كان الوقف في الضحوة فهل يباع اوفاء الدين فيه خلاف بين العلماء في مذهب احمد وغيره ومنعه قول قوی

(١٣) ﴿مسئلة﴾ في رجل ساكن في خان وقف وله مباشر لرسم عمارته واصلاحه وان الساكن أخبر المباشر أن مسكنه يخشي سقوطه وهو يدافعه ثم ان المباشر صعد الى المسكن المذكور ورآه بميته وركض برجله وقال ليس بهذا سقوط ولا عليك منه ضرر وتركه ونزل فبعد نزوله سقط المسكن المذكور على زوجة الساكن وأولاده فأت ثلثة وعدم جميع ماله فهل يلزم المباشر من مات وبغرم المال الذي عدم أم لا

﴿ الجواب ﴾ على هذا المباشر المذكور الذي تقدم اليه وأخر الاستهدام ضمان ما تلف بسقوطه بل يضمن ولو كانت مالاك المكان اذا خيف السقوط واعلم بذلك وان لم يكن المعلم له مستأجرا منه عند جاهير العلماء كابي حنيفة ومالك واحمد في المشهور وطائفة من أصحاب الشافعي وغيرهم لكن بعضهم يشترط الاشهاد عليه وأكثروا لا يشترط ذلك فانه مفرط بترك تقضه واصلاحه ولو ظن انه لا يسقط فانه كان عليه ان يري ذلك لارباب الخبرة بالبناء فاذا ترك ذلك كان مفرطا ضامنا لما تلف بتفريطه لا سيما مع قوله للمستأجر ان تمت فاسكن وان شئت فلا تسكن فان هذا عدوان منه فان المستأجر له مطالبة المؤجر بالعمارة التي يحتاج اليها المكان التي هي من موجب التقيد وهذه العمارة واجبة من وجهين من جهة حق أهل الوقف ومن جهة حق المستأجر والعلماء متفقون على انه ليس لناظر الوقف ان يفرط في العمارة التي استحدثها المستأجر فمذان التفريطان يجب عليه بتركها ضمان ما تلف بتفريطه فيضمن مال الوقف للوقف ويدخل في ذلك المنافع التي استحقها المستأجر بخلاف ماله كانت المين باقية فان له ان يضمه اياها وله ان يفسخ الاجارة وأما ما تلف بالتفريط من النفوس والاموال التي للمستأجر فيضمن من هذه الوجوه الثلاثة ويضمن ما تلف للخيران من الوجه الاول كما ذهب اليه جاهير العلماء

(١٤) ﴿ مسألة ﴾ في رجل أقر قبل موته بمسرة أيام ان جميع الحائوت والاعيان التي بها وقف على وجوه البر والتربات وتصرف الاجرة والثواب من مدة تقدم على اقراره هذا بمشرين سنة فعمل بتمتضي شرط اقراره وعين الناظر الامام بعد موته ثم عين ناظرا آخر من غير عزل الامام الناظر الاول فصرف أحد الناظرين على ثبوت الوقف ما جرت به العادة بصرفه على ثبوت مثله من ريع الوقف من غير ان يصرف الي مستحق الربيع شيئا فهل تجب الاجرة من الربيع أم من تركه الميت المقر بالوقف المذكور واذا تمذر ايجار العين الموقوفة بسبب اشتغالها بمال الورثة فهل تجب الاجرة على الورثة تلك المدة وهل تقويت الاجرة السابقة في ذمة الميت بتمتضي اقراره بالمدة الاولى ويرجع بها في تركته وهل اذا عين ناظرا ثم عين ناظرا آخر يكون عزلا للاول من غير ان يتلفظ بعزله أم يشتركان في النظر وهل اذا علم الشهود ثبوت المال في تركه الميت يحل كتبه أم لا

﴿ الجواب ﴾ ليست أجرة اثبات الوقف والسعى في مصالحه من تركه الميت فان ما زاد على المقر به كله مستحق للورثة وانما عليهم رفع أيديهم عن ذلك وتمكين الناظر منه وليس عليه السعى ولا اجرة ذلك وأما الدين المقر بها اذا انتفع بها الورثة أو وضعوا أيديهم عليها بحيث يمنع الانتفاع المستحق بها فعليهم أجرة المنفعة في مذهب الشافعي واحمد وغيرهما ممن يقول بان منافع النصب مضبوطة والنزاع في المسئلة مشهور واقرار الميت بأنها وقف من المدة المتقدمة ليس بصريح في انه كان مستوليا عليها بطريق النصب والغنان لا يجب بالاحتمال وأما تعيين ناظر بعد آخر فيرجع في ذلك الى عرف مثل هذا الوقف وعادة أمثاله فان كان هذا في العادة رجوعا كان رجوعا وكذلك ان كان في لفظه ما يقتضى انفراد الثاني بالتصرف والا فقد عرفت المسئلة وهي ما اذا وصى بالدين لشخص ثم وصى بها لآخر هل يكون رجوعا أم لا وما عليه الشهود من حق مستحق يصل الحق الى مستحقه بشهادتهم لم يكتبوها وان كان يوجد من لا يستحقه ولا يصل الى من يستحقه فليس عليهم ان يمينوا واحدا منهما وان كان أخذه بتأويل واجتهاد لم يكن عليهم أيضا نزع من يده بل يعان المتأول المجتهد على من لا تأويل له ولا اجتهد

﴿ فصل ﴾ صورة كتاب الوقف \* هذا ما وقفه عامر بن يوسف بن عامر على أولاده علي وطريف وزبيدة بينهم على الفريضة الشرعية ثم على أولادهم من بعدهم ثم على اولاد اولادهم ثم على اولاد اولاد اولادهم ثم على اولادهم من بعدهم وإن سفلوا كل ذلك على الفريضة الشرعية على انه من توفي من أولاده المذكورين واولاد اولادهم ونسلهم وعقبهم من بعدهم عن ولد أو ولد ولد ونسل أو عقب وان سفل كان ما كان موقوفا عليه راجعا الى ولده وولد ولده ونسله وعقبه من بعده وان سفل كل ذلك على الفريضة الشرعية \* ومن توفي منهم عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب وان بعد كان ما كان موقوفا عليه راجعا الى من هو في طبقته واهل درجته من اهل الوقف على الفريضة الشرعية ثم على جهات ذكرها في كتاب الوقف والمسؤل من السادة العلماء أن يتأملوا شرط الواقف المذكور ثم توفي عن بنتين فتناولتا ما انتقل اليهما عنه ثم توفيت احدهما عن ابن وابنة ابن فهل يشتركان في نصيبها أم يختص به الابن دون ابنة الابن ثم ان الابن المذكور توفي عن ابن هل يختص بما كان جاريا على أبيه دون ابنة الابن وهل يقتضى شرط الواقف المذكور ترتيب الجملة على الجملة أو الافراد على الافراد

{الجواب} هذه المسئلة فيها قولان عند الاطلاق معروفان للفقهاء في مذهب الامام احمد وغيره ولكن الاقوى انها لترتيب الافراد على الافراد وان ولد الولد يقوم مقام أبيه لو كان الابن موجودا مستحقا قد عاش بعد موت الجد واستحق أو عاش ولم يستحق لما منع فيه أو اعدم قبوله للوقف أو لغير ذلك أو لم يمض بل مات في حياة الجد ويكون على هذا التقدير مقابلة الجمع بالجمع وهي يقتضي توزيع الافراد على الافراد كما في قوله ولكم نصف ما ترك ازواجكم أي لكل واحد نصف ما تركت زوجته وقوله حرمت عليكم امهاتكم أي حرم على كل واحد أمه ونحو ذلك كذلك قوله على أولادهم ثم على أولاد أولادهم أي على كل واحد بعد موت أبيه وأما في هذه فقد صرح الواقف بأنه من مات عن ولد انتقل نصيبه الى ولده وهذا صريح في انه لترتيب الافراد على الافراد فلم يبق في هذه المسئلة نزاع وإنما الشبهة في أن الولد اذا مات في حياة أبيه وله ولد ثم مات الاب عن ولد آخر وعن ولد الولد الاول هل يشتركان أو ينفرد به الاول الاظهر في هذه المسئلة انهما يشتركان لانه اذا كان المراد أن كل ولد مستحق بعد موت أبيه سواء كان عمه حيا أو ميتا فنزل هذا الكلام اذا يشترط فيه عدم استحقاق الاب كما قال الفقهاء في ترتيب المصبة انهم الابن ثم ابنه ثم الاب ثم أبوه ثم العم ثم بنو العم ونحو ذلك فانه لا يشترط في الطبقة الثانية الا عدم استحقاق الاولى فحتى كانت الثانية موجودة والاولى لاستحقاق لها استحققت الثانية سواء كانت الاولى استحققت أو لم تستحق ولا يشترط استحقاق الثانية استحقاق الاولى وذلك لان الطبقة الثانية تتلقى الوقف من الواقف لامن الثانية فليس هو كالميراث الذي يرثه الابن ثم ينتقل الى ابنه وإنما هو كالولاء الذي يورث به فاذا كان ابن الممتق قد مات في حياة الممتق ورث الولاء ابن ابنه وإنما يغلط من يغلط في مثل هذه المسئلة حين يظن ان الطبقة الثانية تتلقى من التي قبلها فان لم تستحق الاولى شيئا لم تستحق الثانية ثم يظنون أن الوالد اذا مات قبل الاستحقاق لم يستحق ابنه وليس كذلك بل هم يتلقون من الواقف حتى لو كانت الاولى محجوبة بمانع من الموانع مثل أن يشترط الواقف في المستحقين أن يكونوا فقراء أو علماء أو عدولا أو غير ذلك ويكون الاب مخالفا للشرط المذكور وابنه متصفا به فانه يستحق الابن وان لم يستحق أبوه كذلك اذا مات الاب قبل الاستحقاق فانه يستحق ابنه وهكذا جميع الترتيب في الحضانة وولاية

النكاح والمال وترتيب عصبية النسب والولاء في الميراث وسائر ما جعل المستحقون فيه طقات ودرجات فإن الأمر فيه على ما ذكر وهذا المعنى هو الذي يقصده الواقفون إذا سئلوا عن مرادهم ومن صرح منهم بمراده فإنه يصرح بأن ولد الولد ينتقل إليه ما ينتقل إلى ولده لو كان حياً لاسيما والناس يرحمون من مات والده ولم يرث حتى أن الجدة قد يوصى لولد ولده ومعلوم أن نسبة هذا الولد ونسبة ولد ذلك الولد إلى الجد سواء فكيف يحرم ولد ولده اليتيم ويعطي ولد ولده الذي ليس بيتيم فإن هذا لا يقصده عاقل ومتى لم نقل بالتشريك بقي النوقف في هذا الولد وولده دون ذرية الولد الذي مات في حياة أبيه والله أعلم

(١٥) ﴿مسئلة﴾ في رجل قال في مرضه إذا مت فداري وقف على المسجد الفلاني فتماني ثم حدثت عليه ديون فهل يصح هذا الوقف ويلزم أم لا

﴿الجواب﴾ يجوز أن يبيحها في الدين الذي عليه وإن كان التعليق صحيحاً كما هو أحد قولي العلماء وليس هذا بأبلغ من التدبير وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه باع المدبر في الدين والله أعلم

(١٦) ﴿مسئلة﴾ في زاوية فيها عشرة فقراء مقيمون وبذلك الزاوية مطلع به امرأة عزباء وهي من أوسط النساء ولم يكن شرط الواقف لها مسكنها في تلك الزاوية ولم تكن من أقارب الواقف ولم يكن ساكن في المطلع سوى المرأة المذكورة وباب المطلع المذكور يفتح عليه باب الزاوية فهل يجوز لها السكنى بين هؤلاء الفقراء المقيمين أم لا أفوتونا

﴿الجواب﴾ إن كان شرط الواقف لا يسكنه إلا الرجال سواء كانوا عزاباً أو متأهلين منعت لمقتضى الشرط وكذلك سكنى المرأة بين الرجال والرجال بين النساء يمنع منه لحق الله تعالى والله أعلم

(١٧) ﴿مسئلة﴾ فيم استقر إطلاقه من الملوك المتقدمين وإلى الآن من وجوه البر والقربات على سبيل المرتب المرتزين من الفقراء والمساكين على اختلاف أحوالهم فمنهم الفقير الذي لا مال له ومنهم من له عائلة كثيرة يلزمه نفقتهم وكسبه لا يقوم بكلفتهم ومنهم المنقطع إلى الله تعالى الذي ليس له سبب يتسبب به لا يحسن صنعة يصنعها ومنهم العاجز عن الحركة لكبر أو ضعف ومنهم الصغير دون البالغ والنساء الأراامل وذو العاهات ومنهم

المشتغلون بالعلم الشريف وقراءة القرآن ومن للمسلمين بهم نفع عام وله في بيت المال نصيب ومنهم ارباب الزوايا والربط المتجردون للمباداة وتلقي الورادين من الفقهاء وأهل العلم وغيرهم من أبناء السبيل ومنهم أيتام المستشهدين في سبيل الله تعالى من اولاد الجند وغيرهم ممن لم يخلف له ما يكفيه ومن يسأل أحياء أموات فاحياها أو استصلح احراسا عالية لتكون له مستمرة بعد اصلاحها فاستخرجها في مدة سنين عديدة واستقرت عليه على جاري العوائد في مثل ذلك فهل تكون هذه الانساب التي انصفوا بها مسوغة لهم تناول ما نالوه من ذلك واطلاقه لهم ملوك الاسلام ونوابهم على وجه المصلحة واسقر بأيديهم الى الآن ام لا وما حكم من ينزلهم بدمهم الا. بتحقيق مع وجود هذه الصفات وتقرب الى السلطان بالسمى بقطع ارزاقهم المؤدى الى تعطيل الزوايا ومعظم الزوايا والربط التي يرتفق بها أبناء السبيل وغيرهم من المجردين ويقوم بها شعار الاسلام هل يكون بذلك آثما عاصيا أم لا وهل يجب ان يكلف هؤلاء اثبات استحقاقهم مع كون ذلك مستقرا بأيديهم من قبل اولى الامر ولو كلفوا ذلك فهل يثبت عليهم اثباته عند حاكم بعينه غريب من بلادهم متظاهر ببنافرتهم مع وجود عدة من الحكم غيره في بلادهم أولا وما حكم من عجز منهم عن الاثبات لضعفه عن اقامة البينة الشرعية لما غلب عليه الحال من ان شهود هذا الزمان لا يؤدون شهادة الاباحة ترضيهم وقد يمجز الفقير عن مثلها وكذلك النسوة اللاتي لا يعلم الشهود احوالهن غالبا واذا سأل الامام حاكما عن استحقاق من ذكر فاجاب بانه لا يستحق من هؤلاء المذكورين ومن يجرى مجراهم الا لاعمى والمكبسح والزمن لاغير واضرب عما سواهم من غير اطلاع على حقيقة احوالهم هل يكون بذلك آثما عاصيا أم لا وما الذي يجب عليه في ذلك واذا سأل الامام عن الزوايا والربط هل يستحق من هو بها ما هو مرتب لهم فاجاب بان هذه الزوايا والربط دكاكين ولا شك ان فيهم الصالحاء والعلماء وحملات الكتاب العزيز والمنقطعين الى الله تعالى هل يكون مؤذيا لهم بذلك ام لا وما حكم هذا القول المطلق فيهم مع عدم المعرفة بجميعهم والاطلاع على حقيقة احوالهم بالسكينة اذا تبين سقوطه وبطلانه هل تسقط بذلك روايته وما عداها من اخباره أم لا وهل للمقذفين الدعوى عليه بهذا الطعن عليهم المؤدى عند الملوك الى قطع ارزاقهم وان يكفوه اثبات ذلك واذا عجز عن اثباته فهل لهم مطالبة بمقتضاه أم لا واذا عجز عن ثبوت ذلك هل يكون قادحا



في عدالته وجرحه ينزل بها عن المناصب الدينية أم لا ومن كانت هذه صفته لهذه الطائفة  
 وهم له في غاية الكراهة هل يجوز أن يؤم بهم وقد جاء لا يؤم الرجل قوما أكثرهم لكارهون  
 ﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين \* هذه المسائل يحتاج إلى تقرير أصل جامع  
 في أموال بيت المال مبني على الكتاب والسنة التي منها رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلفاؤه  
 الراشدون كما قال عمر بن عبد العزيز سن رسول الله صلى الله عليه وسلم وولادة الأمر بعده  
 أشياء الأخذ بها تصديق لكتاب الله واستعمال طاعة الله وقوة على طاعة الله ليس لأحد  
 تنميرها ولا النظر في رأي من خالفها من اهتدى بها فهو مهتد ومن استنصر بها فهو منصور  
 ومن خالفها واتبع غير سبيل المؤمنين ولله ما تولى وأصله جهنم وسآمت مصيراه وقد قال صلى الله  
 عليه وسلم أوصيكم بالسمع والطاعة فإنه من يش منكم يمدى فسيرى اختلافا كثيرا فليحكم  
 بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدى تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ وإياكم  
 ومحدثات الأمور فإن كل بدءة ضلالة \* والواجب على ولاية الأمور وغيرهم من المسلمين  
 العمل من ذلك بما عليه كما قال تعالى (فاتقوا الله ما استطعتم) وقال النبي صلى الله عليه وسلم (إذا  
 أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم وإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه) \* ونحن نذكر ذلك مختصرا  
 فنقول الأموال التي لها أصل في كتاب الله التي يتولى قسمها ولاية الأمر ثلاثة (مال المغنم)  
 وهذا من شهد الوقعة إلا الخمس فإن منصرفه ما ذكره الله في (قوله واعلموا أننا غنمتم من شيء  
 فأن لله خمسة وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل إن كنتم آمنتم بالله) والمغنم  
 ما أخذ من الكفار بالقتال فهذه المغنم وخمسها (والثاني التي) وهو الذي ذكره الله تعالى في  
 سورة الحشر حيث قال (وما آفأ الله على رسوله منهم فإا أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب)  
 ومبنى قوله ما أوجفتم أي ما حرركم ولا أنعمتم ولا سقمتم يقال وجف البعير يحجف وجوفا وأوجفته  
 إذا سار نوعا من السير فهذا هو التي الذي آفأه الله على رسوله وهو ما صار للمسلمين  
 بنفير إيجاف خيل ولا ركاب وذلك عبارة عن القتال أي ما قاتلهم عليه فإا قاتلوا عليه كان للامقاتلة  
 وما لم يقاتلوا عليه فهو في لأن الله آفأه على المسلمين فإنه خلق الخلق لآباده وأحل لهم  
 الطيبات ليأكلوا طيبا ويعملوا صالحا والكفار عبدوا غيره فصاروا غير مستحقين للآل فأباح  
 للمؤمنين أن يعبدوه وأن يسترخوا أنفسهم وأن يسترجموا الأموال منهم فإذا أعادها الله إلى

المؤمنين منهم قد قامت أي رجعت إلى مستحقها وهذا الذي يدخل فيه جزية الرأس التي  
 تؤخذ من أهل الذمة ويدخل فيه ما يؤخذ منهم من العشور وانصاف العشور وما يصلح  
 عليه الكفار من المال كالذي يحصلونه وغير ذلك ويدخل فيه ما خلوا عنه وتركوه خوفاً من  
 المسلمين كما قال بنى النضير التي أنزل الله فيها سورة الحشر وقال ( هو الذي أخرج الذين  
 كفروا من أهل الكتاب من ديارهم لأول الحشر ما ظننتم ان يخرجوا وظنوا أنهم مانعتهم  
 حصونهم من الله فاتاهم الله من حيث لم يحتسبوا وقذف في قلوبهم الرعب يخربون بيوتهم  
 بأيديهم وأيدي المؤمنين فاعتبروا يا أولي الابصار ولولا ان كتب الله عليهم الجلاء لعذبهم  
 في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب النار ) وهؤلاء اجلاهم النبي صلى الله عليه وسلم وكانوا  
 يسكنون شرقي المدينة النبوية فاجلاهم بعد ان حاصروهم وكانت أموالم مما أفاء الله على رسوله  
 وذكر مصارف التي بقوله ( ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى لله والمرسول ولذي  
 القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كيلا يكون دولة بين الاغنياء منكم وما آتاكم الرسول  
 فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا واتقوا الله ان الله شديد العقاب للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا  
 من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلاً من الله ورضوانا وينصرون الله ورسوله أولئك هم الصادقون  
 والذين تبوءوا الدار والايمان من قبلهم يحبون من هاجر اليهم ولا يجدون في صدورهم حاجة مما  
 أوتوا ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون والذين  
 جاؤا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان ولا تجعل في قلوبنا غلا  
 للذين آمنوا ربنا انك رؤوف رحيم ) فهؤلاء المهاجرون والانصار ومن جاء بعدهم إلى يوم  
 القيامة ولهذا قال مالك وأبو عبيد وأبو حكيم النهرواني من أصحاب أحمد وغيرهم ان من سب  
 الصحابة لم يكن له في النبي نصيب \* ومن النبي ما ضربه عمر رضي الله عنه على الارض التي  
 فتحها عنوة ولم قسمها كارض مصر وأرض العراق الا شيئاً يسيراً منها وبر الشام وغير ذلك  
 فهذا النبي لخمسة فيه عند جماهير الأئمة كابى حنيفة ومالك وأما يرى تخميسه الشافعي  
 وبعض أصحاب أحمد وذكر ذلك رواية عنه قال ابن المنذر لا يحفظ عن أحد قبل الشافعي ان  
 في النبي خمساً كخمسة القيمة وهذا النبي لم يكن ملكاً للنبي صلى الله عليه وسلم في حياته عند  
 أكثر العلماء وقال الشافعي وبعض أصحاب أحمد كان ملكاً له وأما معترفه بعد موته فقد اتفق

العلماء على ان يصرف منه أرزاق الجند المقاتلين الذين يقاتلون الكفار فان تقويتهم تذل  
 الكفار فيؤخذ منهم الفىء وتنازعوا هل يصرف في سائر مصالح المسلمين أم تختص به  
 المقاتلة على قولين للشافعى ووجهين في مذهب الامام أحمد لكن المشهور في مذهبه وهو  
 مذهب أبي حنيفة ومالك انه لا يختص به المقاتلة بل يصرف في المصالح كلها وعلى القولين  
 يعطى من فيه منفعة عامة لاهل الفىء فان الشافعى قال يذبحى للامام ان يخص من في البلدان  
 من المقاتلة وهو من بلغ وبخصى الذرية وهى من دون ذلك والنساء الى ان قال ثم يعطى  
 المقاتلة في كل عام عطائهم ويعطى الذرية والنساء ما يكفيهم لستهم قال والعطاء من الفىء  
 لا يكون الا لبالغ يطبق القتال قال ولم يختلف أحد من لقيه في انه ليس للمالك في العطاء حق ولا  
 للاعراب الذين هم أهل الصدقة قال فان فضل من الفىء شئ وضعه الامام في أهل الحصون  
 والازدياد في الكراع والسلاح وكل ما يقوى به المسلمون فان استغنوا عنه وحصلت كل  
 مصلحة لهم فرق ما يبق عنهم بينهم على قدر ما يستحقون من ذلك المال قال ويعطى من الفىء  
 رزق العمال والولاة وكل من قام بامر الفىء من وال وحاكم وقاتب وجندى ممن لا غنى لاهل  
 الفىء عنه وهذا مشكل مع قوله انه لا يعطى من الفىء صبي ولا مجنون ولا عبد ولا امرأة ولا  
 ضعيف لا يقدر على القتال لانه للمجاهدين وهذا اذا كان للمصالح فيصرف منه الى كل من للمسلمين  
 به منفعة عامة كالمجاهدين وكولاة أمورهم من ولاة الحرب وولاة الديوان وولاة الحكم ومن  
 يقرهم القرآن ويفتيهم ويحدثهم ويؤمهم في صلاتهم ويؤذن لهم \* ويصرف منه في سداد ثغورهم  
 وعمارة طرقاتهم وحصونهم ويصرف منه الى ذوي الحاجات منهم أيضا وبدا فيه بالام فالام  
 فيتقدم ذوو المنافع الذين يحتاج المسلمون اليهم على ذوي الحاجات الذين لا منفعة فيهم هكذا نص  
 عليه عامة الفقهاء من أصحاب أحمد والشافعى وأبي حنيفة وغيرهم قال أصحاب أبي حنيفة يصرف  
 في المصالح ما يسد بها الثغور من القناطر والجسور ويعطى قضاة المسلمين ما يكفيهم ويدفع  
 منه أرزاق المقاتلة وذووا الحاجات يعطون من الزكوات ونحوها وما فضل عن منافع المسلمين  
 قسم بينهم لكن مذهب الشافعى وبعض أصحاب أحمد انه ليس للاغنياء الذين لا منفعة  
 للمسلمين بهم فيه حق اذا فضل المال واتسع عن حاجات المسلمين كما قال عمر بن الخطاب رضى  
 الله عنه لما كثر المال أعطا منهم عامة المسلمين فكان لجميع أصناف المسلمين فرض في ديوان

عمر بن الخطاب غنيهم وفقيرهم لكن كان أهل الديوان نوعين مقاتلة وهم البالغون وذرية  
 وهم الصغار والنساء الذين ليسوا من أهل القتال ومع هذا فالواجب تقديم الفقراء على الأغنياء  
 الذين لا منفعة فيهم فلا يعطى غني شيئاً حتى يفضل عن الفقراء، هذا مذهب الجمهور كمالك وأحمد  
 في الصحيح من الروايتين عنه ومذهب الشافعي كما تقدم تخصيص الفقراء بالفاضل ﴿ وأما المال  
 الثالث ﴾ فهو الصدقات التي هي زكاة أموال المسلمين زكاة الحرث وهي العشور وانصاف  
 العشور المأخوذة من الحبوب والثمار وزكاة الماشية وهي الإبل والبقر والأغنام وزكاة التجارة  
 وزكاة التقيدين فهذا المال مصرفه ما ذكره الله تعالى في قوله ( نِماء الصدقات للفقراء  
 والمساكين والسالمين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن  
 السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم ) وفي السنن أن النبي صلى الله عليه وسلم سأله  
 رجل أن يعطيه شيئاً من الصدقات فقال إن الله لم يرز في الصدقات بقسمة نبي ولا غيره  
 ولكن جزأها ثمانية أجزاء، فإن كنت من تلك الأجزاء أعطيتك وقد اتفق المسلمون على أنه  
 لا يجوز أن يخرج بالصدقات عن الأصناف الثمانية المذكورين في هذه الآية كما دل على ذلك  
 القرآن \* إذا تبين هذا الأصل فذكر أصلاً آخر وتقول أموال بيت المال في مثل هذه الأزمنة  
 هي أصناف صنف منها هو من النفي أو الصدقات أو الخس فهذا قد عرفت حكمه وصنف صار  
 إلى بيت المال بحق من غير هذه مثل من مات من المسلمين ولا وارث له ومن ذلك ما فيه  
 نزاع ومنه ما هو متفق عليه وصنف قبض بغير حق أو بتأويل يجب رده إلى مستحقه إذا  
 أمكن وقد تعذر ذلك مثل ما يؤخذ من مصادرات المال وغيرهم الذين أخذوا من الهدايا  
 وأموال المسلمين ما لا يستحقونه فاسترجعهم إلى الأمر منهم أو من تركاتهم ولم يعرف مستحقه  
 ومثل ما قبض من الوظائف المحدثه وتعذر رده إلى أصحابه وأمثال ذلك فهذه الأموال التي  
 تعذر ردها إلى أهلها لعدم العلم بهم مثلاً هي مما يصرف في مصالح المسلمين عند أكثر العلماء  
 وكذلك من كان عنده مال لا يعرف صاحبه كالفنائب والنائب الثاني والمرائي النائب  
 ونحوهم ممن صار بيده مال لا يملكه ولا يعرف صاحبه فإنه يصرفه إلى ذوي الحاجات ومصالح  
 المسلمين \* إذا تبين هذان الأصلان فنقول من كان من ذوي الحاجات كالفقراء والمساكين  
 والغارمين وابن السبيل فزلاء يجوز بل يجب أن يعطوا من الزكوات ومن الأموال المجهولة

باتفاق المساكين وكذلك يعطوا من النى بما فضل عن المصالح العامة التى لابد منها عند أكثر  
 العلماء كما تقدم - واء كانوا مشتغلين بالعلم الواجب على الكفاية أو لم يكونوا وسواء كانوا فى  
 زوايا أو ربط أو لم يكونوا السكن من كان مميزا بعلم أردن كان مقدما على غيره واحق هذا  
 الصنف من ذكرهم الله بقوله (للفقراء الذين احصروا فى سبيل الله لا يستطيعون ضربا فى الارض  
 يحسبهم الجاهل اغنياء من التعفف تعرفهم بسيماهم لا يسألون الناس الخفا) فمن كان ماعوم مشغول  
 به من العلم والدين الذى احصر به فى سبيل الله قد منعه الكسب فهو أولى من غيره ويعطى  
 قضاة المساكين وعلماؤهم منه ما يكفهم ويدفع منه ارزاق المقاتلة وذرائعهم لاسيما من بني  
 هاشم الطالبين والعباسيين وغيرهم فان هؤلاء يتبن اعطاؤهم من الخس والنس والمصالح لكون  
 الزكاة محرمة عليهم \* والفقير الشرعى المذكور فى الكتاب والسنة الذى يستحق من الزكاة  
 والمصالح ونحوها ليس هو الفقير الاصطلاحي الذى يتقيد بلبسة معينة وطريقة معينة بل كل من  
 ليس له كفاية تكفيه وتكفى عياله فهو من الفقراء والمساكين وقد تنازع العلماء هل الفقير اشد  
 حاجة أو المسكين أو الفقير من يتعفف والمسكين من يسأل على ثلاثة اقوال لهم وانفقوا على  
 ان من لا مال له وهو عاجز عن الكسب فانه يعطى ما يكفيه سواء كان لبسه ليس الفقير  
 الاصطلاحي أو لباس الجند والمقاتلة أو لبس الشهود أو لبس التجار أو الصناع أو الفلاحين  
 فالصدقة لا يختص بها صنف من هذه الاصناف بل كل من ليس له كفاية تامة من هؤلاء  
 مثل الصناع الذى لا تقوم صنعتهم بكفايتهم والتاجر الذى لا تقوم تجارته بكفايته والجندى الذى  
 لا تقوم اقطاعه بكفايته والفقير والصوفى الذى لا يقوم معلومه من الوقف بكفايته والشاهد  
 والقمي الذى لا يقوم ما يحصل له بكفايته وكذلك من كان فى رباط أو زاوية وهو عاجز عن  
 كفايته فكل هؤلاء مستحقون \* ومن كان من هؤلاء كلهم مؤمنا تقيا كان لله وليا فان  
 اولياء الله الذين لا خوف عليهم ولا هم يحزنون الذين آمنوا وكانوا يتقون من أى صنف كانوا  
 من اصناف القبلة ومن كان من هؤلاء منافقا أو مظهرا لبدعة تخالف الكتاب والسنة من  
 بدع الاعتقادات والعبادات فانه مستحق للمقوبة ومن عقوبته أن يحرم حتى يتوب وأما من  
 كان زنديقا كالحلولية والمباحية ومن يفضل متبوعه على النبي صلى الله عليه وسلم ومن يستقدمه  
 لا يجب عليه فى الباطن اتباع شريعة رسول الله صلى الله عليه وسلم أو انه اذا حصلت له المعرفة

والتحقيق سقط عنه الامر والنهي أو انه العارف المحقق يجوز له التدبّر بدين اليهود والنصارى  
 ولا يجب عليه الاعتصام بالكتاب والسنة وأمثال هؤلاء، فإن هؤلاء منافقون زنادقة وإذا ظهر  
 على أحدهم فانه يجب قتله باتفاق المسلمين وهم كثيرون في هذه الازمنة وعلى ولاية الامور مع  
 اعطاء الفقراء بل والاعتياء بأن يتركوا هؤلاء باتباع الكتاب والسنة وطاعة الله ورسوله ولا  
 يمكنوا أحداً من الخروج من ذلك ولو ادعى من الدعاوي ما ادعاه ولو زعم انه يطير في الهواء أو  
 يمشي على الماء ومن كان من الفقراء الذين لم تشغلهم منفعة غاية للمسلمين عن الكسب قادراً  
 عليه لم يجوز أن يعطى من الزكاة عند الشافعي وأحمد وجوز ذلك أبو حنيفة وقد قال النبي صلى  
 الله عليه وسلم لا تحمل الصدقة لغنى ولا لقوي مكتسب ولا يجوز أن يعطى من الزكاة من يصنع  
 بها دعوة وضيافة للفقراء ولا يقيم بها سباط لا لوارد ولا غير وارد بل يجب أن يعطى ملكاً  
 للفقير المحتاج بحيث ينفعها على نفسه وعياله في بيته ان شاء ويقضى منها ديونه ويصرفها في  
 حاجاته وليس في المسلمين من ينكر صرف الصدقات وفاضل أموال المصالح الى الفقراء  
 والمساكين ومن نقل عنه ذلك فاما أن يكون من أجهل الناس بالعلم وإما ان يكون من أعظم الناس  
 كفراً بالدين بل بسائر الملل والشرائع أو يكون النقل عنه كذباً أو محرفاً فاما من هو متوسط  
 في علم ودين فلا يخفى عليه ذلك ولا ينهى عن ذلك ولكن قد اختلط في هذه الاموال  
 المرتبة السلطانية الحق والباطل فاقوام كثيرون من ذوي الحاجات والدين والعلم لا يعطى  
 أحدهم كفايته ويتمزق جوعاً وهولاً يسأل ومن يعرفه فليس عنده ما يعطيه واقوام كثيرون  
 يأكلون أموال الناس بالباطل ويصدون عن سبيل الله وقوم لهم رواتب اضعاف حاجاتهم وقوم  
 لهم رواتب مع غناهم وعدم حاجاتهم وقوم يتلون جهات كساجد وغيرها فيأخذون معلومها  
 ويستثنون من يعطون شيئاً يسيراً واقوام في الربط والزوايا يأخذون مالا يستحقون ويأخذون  
 فوق حقهم ويمنعون من هو أحق منهم حقه أو تمام حقه وهذا موجود في مواضع كثيرة  
 ولا يستريب مسلم أن السعى في تمييز المستحق من غيره واعطاء الولايات والارزاق من هو  
 أحق بها والعدل بين الناس في ذلك وفعله بحسب الامكان هو من افضل أعمال ولاية الامور  
 بل ومن اوجبها عليهم فان الله يأمر بالعدل والاحسان والعدل واجب على كل أحد في كل  
 شيء وكما ان النظر في الجند المقاتلة والتعديل بينهم وزيادة من يستحق الزيادة وتقصان من

يستحق التقصان واعطاء العاجز عن الجهاد من جهة أخرى هو من أحسن افعال ولاية الامور  
واوجبها فكذلك النظر في حال سائر المرتزقين من أموال الفئ والصدقات والمصالح والوقوف  
والعدل بينهم في ذلك واعطاء المستحق تمام كفايته ومنع من دخل في المستحقين وليس منهم  
من أن يزاحمهم في ارزاقهم واذا ادعى الفقر من لم يعرف به النفي وطلب الاخذ من الصدقات فانه  
يجوز للامام أن يعطيه بلا بينة بعد ان يسلمه انه لاحظ فيها لثني ولا لقوى مكتسب فان النبي  
صلى الله عليه وسلم سأل رجلان من الصدقة فلما رآهما جلدين صمد فيهما النظر وصوبه فقال  
ان شئنا اعطيتكما ولا حظ فيها لثني ولا لقوى مكتسب \* وأما ان ذكر أن له عيالا فهل يفتقر  
الى بينة فيه قولان للعلماء مشهوران هما قولان في مذهب الشافعي واحد واذا رأى الامام  
قول من يقول فيه يفتقر الى بينة فلا نزاع بين العلماء انه لا يجب أن تكون البينة من الشهود  
المدين بل يجب انهم لم يرتزقوا على اداء الشهادة فترد شهادتهم اذا أخذوا عليها رزقا لاسيما مع  
العلم بكثرة من يشهد بالزور ولهذا كانت المادة أن الشهود في الشام المرتزقة بالشهادة لا  
يشهدون في الاجتهاديات كالا عشار والرشد والمدالة والاهلية والاستحقاق ونحو ذلك بل يشهدون  
بالحسيات كالذي سمعوه ورأوه فان الشهادة بالاجتهاديات يدخلها التأويل والتهم فالجمل سهل  
الشهادة فيها بغير تحري بخلاف الحسيات فان الزيادة فيها كذب صريح لا يقدم عليه الا من  
يقدم على صريح الزور وهؤلاء أقل من غيرهم بل اذا اتى الواحد من هؤلاء بمن يعرف صدقه  
من جيرانه ومعارفه وأهل الخبرة الباطنة به قبل ذلك منهم واطلاق القول بان جميع من بالربط  
والزوايا غير مستحقين باطل ظاهر البطلان كما ان اطلاق القول بان كل من فيهم مستحق لما  
يأخذه هو باطل أيضا فلا هذا ولا هذا بل فيهم المستحق الذي يأخذ حقه وفيهم من يأخذ  
فوق حقه وفيهم من لا يعطى الا دون حقه وفيهم غير المستحق حتى انهم في الطعام الذي  
يشتركون فيه يعطى أحدهم افضل مما يعطى الآخر وان كان اغنى منه خلاف ما جرت عادة  
أهل العدل الذين يسوون في الطعام بالعدل كما يعمل في رباطات أهل العدل \* وامر ولى الامر  
بجميع هؤلاء بينهم هو من أفضل المبادات واعظم الواجبات وما ذكر عن بعض الحكماء من  
انه لا يستحق من هؤلاء الا الاعمي والمكسح والزمن قول لم يعلمه أحد من المسلمين ولا  
يتصور ان يقول هذا حاكم ممن جرت العادة بان يتولى الحكم اللهم الا أن يكون من أجهل

للناس أو افجرهم فمعلوم ان ذلك يقدح في عدالته وأنه يجب ان يستدل به على جرحه كما انه ان  
 كان النافل لهذا عن حاكم قد كذب عليه فينبغي ان يعاقب على ذلك عقوبة مردعة وأمثاله من  
 المفتريين على الناس وعقوبة الامام للكذاب المفتري على الناس والتكلم فيهم وفي استحقاقهم  
 لما يخالف دين الاسلام لا يحتاج الى دعواهم بل العقوبة في ذلك جائزة بدون دعوى أحد كمقوبته  
 لمن يتكلم في الدين بلا علم فيحدث بلا علم ويفتى بلا علم وأمثال هؤلاء يعاقبون فعقوبة كل هؤلاء  
 جائزة بدون دعوى فأن الكذب على الناس والتكلم في الدين وفي الناس بغير حق كثير في كثير  
 من الناس فمن قال انه لا يستحق الا الاعمى والزمن والمكسح فقد اخطأ باتفاق المسلمين وكذلك  
 من قال ان اموال بيت المال على اختلاف اصنافها مستحقة لاصناف منهم الفقراء وأنه يجب على  
 الامام اطلاق كفايتهم من بيت المال فقد اخطأ بل يستحقون من الزكوات بلارب وامامن النبي  
 والمصالح فلا يستحقون الا ما فضل عن المصالح العامة ولو قدر انه لم يحصل لهم من الزكوات ما يكفيهم  
 واموال بيت المال مستغرقة بالمصالح العامة كان اعطاء العاجز منهم عن الكسب فرضا على الكفاية  
 فعل المسلمين جميعا ان يطعموا الجائع ويكسوا العارى ولا يدعوا بينهم محتاجا وعلى الامام ان يصرف  
 ذلك من المال المشترك الفاضل عن المصالح العامة التي لا بد منها وأما من يأخذ بمصلحة عامة  
 فانه يأخذ مع حاجته باتفاق المسلمين وهل له ان يأخذ مع الغنى كالقاضي والشاهد والمفتي  
 والحاسب والمقرى والمحدث اذا كان غنيا فهل له ان يرتزق على ذلك من بيت المال مع غناه  
 قولان مشهوران للعلماء وكذلك قول القائل ان عناية الامام باهل الحاجات يجب ان تكون  
 فوق عنايته باهل المصالح العامة التي لا بد للناس منها في دينهم وديارهم كالجهاد والولاية والعلم  
 ليس بمستقيم لوجوه - احدها ان العلماء قد نصوا على انه يجب في مال النبي والمصالح ان يقدم  
 أهل المنفعة العامة واما مال الصدقات فيأخذ نوعان نوع يأخذ بحاجته كالفقراء والمساكين  
 والفاقرين لمصلحة انفسهم وابن السبيل وقوم يأخذون لمنفعتهم كالعاملين والفاقرين في اصلاح  
 ذات البين كن فيه نفع عام كالمقاتلة وولاية امورهم وفي سبيل الله وليس أحد الصنفين أحق  
 من الآخر بل لا بد من هذا وهذا - الثاني ان ما ذكره كثير من القائلين بالمصالح من الجهاد  
 والولايات والعلم من فساد النية معارض بما يوجد في كثير من ذوي الحاجات من الفسق  
 والزندقة وكما أن من ذوي الحاجات صالحين أولياء لله في المجاهدين والعلماء أولياء لله وأولياء



الله هم المؤمنون المتقون من أى صنف كانوا ومن كان من أولياء الله من أهل الجهاد والعلم كان  
 أفضل ممن لم يكن من هؤلاء ، فإن سادات أولياء الله من المهاجرين والانصار كانوا كذلك وقول  
 القائل اليوم في زماننا كثير من المجاهدين والعلماء انما يتخذون الجهاد والقتال والاشتغال بالعلم  
 مبيشة دينية يحامون بها عن الجاه والمال وانهم عصاة بقتالهم واشتغالهم مع انضمام معاص  
 ومصائب اخرى لا يتسع الحال لها والمجاهد لتكون كلمة الله هي العليا والمعلم ليكون التعلم محض  
 التقرب قليل الوجود أو مفقود بلا ريب ان الاخلاص واتباع السنة فيمن لا يأكل أموال الناس  
 أكثر ممن يأكل الأموال بذلك بل والزندقة تعارضه بما هو أصدق منه وهو أن يقال كثير  
 من أهل الربط والزوايا والمتظاهرين للناس بالفقر انما يتخذون ذلك مبيشة دينية وهذا مع  
 انضمام كفر وفسوق ومصائب لا يتسع الحال لقولها بمثل دعوى الحلول والاتحاد في العباد  
 أكثر منها في أهل العلم والجهاد وكذلك التقرب الى الله بالعبادات البدعية ومعلوم انه في كل  
 طائفة بار وفاجر وصديق وزنديق والواجب موالاته أولياء الله المتقين من جميع الاصناف  
 وبغض الكفار والمنافقين من جميع الاصناف والفساق الملي يعطي من الموالات بقدر ايمانه  
 ويعطي من الممادة بقدر فسقه فان مذهب أهل السنة والجماعة ان الفاسق الملي له الثواب  
 والمقاب اذا لم يف الله عنه وانه لا بد أن يدخل النار من الفاسق من شاء الله وان كان لا  
 يخلد في النار أحد من أهل الايمان بل يخلد فيها منافقون كما يخلد فيها المتظاهرون بالكفر  
 ﴿الوجه الثالث﴾ أن يقال غالب الذين يأخذون لمنفعة المسلمين من الجند وأهل العلم ونحوهم محاريج  
 أيضا بل غالبهم ليس له رزق الا العطاء ومن يأخذ بالمنفعة والحاجة أولى ممن يأخذ بمجرد الحاجة  
 ﴿الوجه الرابع﴾ ان يقال العطاء اذا كان لمنفعة المسلمين لم ينظر الى الآخذ هل هو صالح  
 النية أو فاسدها ولو أن الامام اعطى ذوى الحاجات العاجزين عن القتال وترك اعطاء المقاتلة  
 حتى يصالحوا نياتهم لاهل الاسلام واستولى الكفار على بلاد الاسلام فان تمليك العطايا في القلوب  
 متمذر وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم ان الله ليؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر وباقوام لا خلاق لهم  
 وقال اني لاعطى رجلا وادع رجلا والذين ادع احب الي من الذين أعطى اعطى رجلا لما في قلوبهم  
 من الهلع والخزع واكل رجلا لما في قلوبهم من الننى والخير وقال اني لاعطى أحدهم العطية فيخرج بها  
 يتأبطها نارا قالوا يا رسول الله فلم تعطهم قال يا بون الا أن يسألوني ويأبى الله لي البخل ولما

هم حنين قسم غنائم حنين بين المؤلفة قلوبهم من أهل نجد والطلاق من قريش كعبينة  
 ابن حصين والعباس بن مرداس والاقرع بن حابس وامثالهم وبين سهيل بن عمرو وصفوان  
 ابن امية وعكرمة بن ابي جهل وابي سفيان بن حرب وابنه معاوية وامثالهم من الطلقاء الذين  
 اطلقهم عام الفتح ولم يعط المهاجرين والانصار شيئا اعطاهم ليتألف بذلك قلوبهم على الاسلام  
 وتأليفهم عليه مصلحة عامة للمسلمين والذين لم يعطهم هم افضل عنده وهم سادات اولياء الله المتقين  
 وافضل عباد الله الصالحين بعد النبيين المرسلين والذين اعطاهم منهم من ارتد عن الاسلام قبل  
 موته وعامتهم اغنياء لا فقراء فلو كان المطاء للاحاجة مقدما على المطاء للمصلحة العامة لم يعط  
 النبي صلى الله عليه وسلم هؤلاء الاغنياء السادة المطاعين في عشائهم ويدع عطاء من عنده  
 من المهاجرين والانصار الذين هم احوج منهم وافضل وبمثل هذا طعن الخوارج على النبي  
 صلى الله عليه وسلم وقال له اولهم يا محمد اعدل فانك لم تعدل قال ان هذه لقسمه ما أريد بها  
 وجه الله تعالى حتى قال النبي صلى الله عليه وسلم وبحك ومن يعدل اذا لم اعدل لقد خبت  
 وخسرت ان لم اعدل فقال له بعض الصحابة دعني أضرب عنق هذا فقال انه يخرج من  
 ضنطني هذا قوم يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم وقرآنه مع قرآنهم  
 يقرؤن القرآن لا يجاوز حناجرهم يمرقون من الاسلام كما يمرق السهم من الرمية اينما لقيتموهم  
 فانتلهم فان في قتلهم اجرا عند الله لمن قتلهم يوم القيامة وفي رواية لان أدركتهم لاقتلهم  
 قتل عاد وهؤلاء خرجوا على عهد أمير المؤمنين على بن أبي طالب رضى الله عنه فقتل الذين  
 قاتلوه جميعهم مع كثرة صومهم وصلاتهم وقرآنهم فاخرجوا عن السنة والجماعة وهم قوم لهم  
 عناء وورع وزهد لكن بغير علم فافتضى ذلك عندهم أن المطاء لا يكون الا لذوى الحاجات  
 وان اعطاء السادة المطاعين الاغنياء لا يصلح لغير الله بزعمهم وهذا من جهلهم فانما المطاء انما  
 هو بحسب مصلحة دين الله فكما كان لله اطيرع ولدين الله انفع كان المطاء فيه أولى وعطاء  
 محتاج اليه في اقامة الدين وقمع أعدائه واطهاره واعالته اعظم من اعطاء من لا يكون كذلك وان  
 كان الثاني احوج وقول القائل ان هذه القيود على مذهب الشافعي دون مذهب مالك وما نقله  
 من مذهب عمر فهذا يحتاج الى معرفة بذهاب الائمة في ذلك وسيرة الخلفاء في العطاء واصل  
 ذلك ان الارض اذا فتحت عنوة فقيها للعلماء ثلاثة أقوال أحدها وهو مذهب الشافعي انه

يجب قسمها بين الثمانين الا ان تستطيب انفسهم فيقفها وذكر في الام انه لو حكم حاكم بوقفها من غير طيب انفسهم نقض حكمه لان النبي صلى الله عليه وسلم قسم خيبر بين الثمانين لكن جمهور الأئمة خالفوا الشافعي في ذلك ورأوا ان مافله عمر بن الخطاب من جعل الارض المفتوحة عنوة فينا حسن جائز وان عمر حبسها بدون استطابة انفس الثمانين ولا نزاع ان كل ارض فتحها عمر بالشام عنوة والعراق ومصر وغيرها لم يقسمها عمر بين الثمانين وانما قسم المنقولات لكن قال مالك وطائفة وهو القول الثاني انها مخصصة باهل المدينة وقد صنف اسماعيل بن اسحق امام المالكية في ذلك بما نازع به الشافعي في هذه المسئلة وتكلم على حججه وعن الامام احمد كالقولين لكن المشهور في مذهبه هو القول الثالث وهو مذهب الاكثرين ابي حنيفة واصحابه والثوري وأبي عبيد وهو ان الامام يفعل فيها ما هو اصلحة للمسلمين من قسمها أو حبسها فان رأى قسمها كما قسم النبي صلى الله عليه وسلم خيبر فعل وان رأى ان يدعها فينا للمسلمين فعل كما فعل عمر وكما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم فعل بنصف خيبر وانه قسم نصفها وحبس نصفها لنوابه وانه فتح مكة عنوة ولم يقسمها بين الثمانين فلم ان ارض العنوة يجوز قسمها ويجوز ترك قسمها وقد صنف في ذلك مصنف كبير اذا عرف ذلك فمصر هي مما فتح عنوة ولم يقسمها عمر بين الثمانين كما صرح بذلك ائمة المذاهب من الحنفية والمالكية والحنبلية والشافعية لكن تنقلت احوالها بعد ذلك كما تنقلت احوال العراق فان خلفاء بني العباس نقلوه الى المقاسمة بعد المحارسة وهذا جائز في أحد قولي العلماء وكذلك مصر رفع عنها الخراج من مدة لا أعلم ابتداءها وصارت الرقة للمسلمين وهذا جائز في احد قولي العلماء واما مذهب عمر في النقي فانه يجمل لكل مسلم فيه حقا لكنه يقدم الفقراء واهل المنفعة كما قال عمر رضي الله عنه ليس أحد أحق بهذا المال من أحد انما هو الرجل وبلاؤه والرجل وغناؤه والرجل وسابقته والرجل وحاجته فكان يقدم في العطاء بهذه الاسباب وكانت سيرته التفضيل في العطاء بالفضائل الدينية \* واما ابو بكر الصديق رضي الله عنه فسوي بينهم في العطاء اذا استوتوا في الحاجة وان كان بعضهم افضل في دينه وقال انما اسلموا الله واجورهم على الله وانما هذه الدنيا بلاغ وروى عنه انه قال استوي فيهم ايمانهم يعني ان حاجتهم الى الدنيا واحدة فاعطيتهم لذلك لا للسابقة والفضيلة في الدين فان أجرهم يبقى على الله فاذا استوتوا في الحاجة

الدنيوية سوى بينهم في المطاء. ويروي أن عمر في آخر عمره قال لان عشت الى قابل لاجمان  
 الناس يئانوا احدا أي مائة واحدة أي صنفا واحدا وتفضيله كان بالاسباب الاربعة التي ذكرها  
 الرجل وبلاؤه وهو الذي يجتهد في قتال الاعداء والرجل وغناؤه وهو الذي يفتنى عن المسلمين  
 في مصالحهم لولاة امورهم ومعلمهم وامثال هؤلاء والرجل وسابقته وهو من كان من السابقين  
 الاولين فانه كان يفضلهم في المطاء على غيرهم والرجل وفاقه فانه كان يقدم الفقراء على الاغنياء  
 وهذا ظاهر فانه مع وجود المحتاجين كيف يحرم بعضهم ويعطى اننى لا حاجة له ولا منفعة به  
 لاسيما اذا ضاقت اموال بيت المال عن اعطاء كل المسلمين غنيهم وفقيرهم فكيف يجوز ان  
 يعطى النقي الذي ليس فيه نفع عام ومحرم الفقير المحتاج بل الفقير النافع وقد روى عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم انه أعطى من أموال بني النضير وكانت لله اجرين لفقيرهم ولم يعط  
 الانصار منها شيئا لغناهم لا انه اعطى بعض الانصار لفقره وفي السنن ان النبي صلى الله  
 عليه وسلم كان اذا اناه مال أعطى الآهل قسامين والزب قسما فيفضل المتأهل على المتعزب  
 لانه محتاج الى نفقة نفسه ونفقة امرأته والحديث رواه ابو داود وابو حاتم في صحيحه والامام احمد  
 في رواية ابي طاب وقال حديث حسن ولفظه عن عوف بن مالك ان رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم كان اذا اناه النبي قسمه من يومه فاعطى الآهل حظين واعطى الزب حظا وحديث  
 عمر رواه احمد وابو داود ولفظ ابي داود عن مالك بن اوس بن الحدان قال ذكر عمر يوما  
 النبي فقال ما انا باحق بهذا النبي منكم وما أحد منا باحق به من اجد الا انا على منازلنا من  
 كتاب الله الرجل وقدمه والرجل وبلاؤه والرجل وغناؤه والرجل وحاجته ولفظ احمد قال  
 كان عمر يحاف على ايمان ثلاث والله ما أحد أحق بهذا المال من أحد وما أنا أحق به من أحد  
 والله ما من المسلمين أحد الاولة في هذا المال نصيب الا عبدا مملوكا ولكننا على منازلنا من كتاب  
 الله فالرجل وبلاؤه في الاسلام والرجل وقدمه والرجل وغناؤه في الاسلام والرجل وحاجته  
 والله اني بقيت لهم لأوتين الراعي يجبل صنمًا حظه في هذا المال وهو يرى مكانه فهذا كلام  
 عمر الذي يذكر فيه بان لكل مسلم حقا يذكر فيه تقديم اهل الحاجات ولا يختلف اثنان من  
 المسلمين انه لا يجوز ان يعطى الاغنياء الذين لا منفعة لهم ومحرم الفقراء فان هذا مضاد لقوله  
 تعالى كيلا يكون دولة بين الاغنياء منكم فاذا جعل النبي متداولا بين الاغنياء فهذا الذي حرمه

الله ورسوله وهذه الآية في نفس الامر وأما نقل النافل مذهب مالك بأن في المدونة وجزية  
 حاكم اهل الذمة وخراج الارضين ما كان منها غنوة أو صلحا فهو عند مالك جزية والجزية  
 عنده في قال ويعطى هذا التي اهل كل بلدة افتتحوها غنوة أو صلحا عليها فيقسم عليهم  
 ويفضل بعض الناس على بعض من التي ويبدأ باهل الحاجة حتى يغنوا منه ولا يخرج الى غيرهم  
 الا ان ينزل بقوم حاجة فينقل اليهم بعد أن يعطى أهله منه ما ينزله عن الاجتهاد وقل أيضا  
 قال مالك وأما جزية الارض فما أدري كيف كان يصنع فيها الا ان عمر قد اقر الارض فلم  
 يقسمها بين الذين افتتحوها وارى لمن ينزل ذلك به ان يكشف عنه من يرضاه فان وجد عالما  
 يستفتيه والا اجتهد هو ومن بحضرته رأسا وأما احياء الموات فجائز بدون اذن الامام في  
 مذهب الشافعي واحمد وابي يوسف ومحمد واشترط أبو حنيفة ان يكون باذن الامام وقال  
 مالك ان كان بعيدا عن العمران بحيث لا تباح الناس فيه لم يحتج الى اذنه وان كان مما قرب من  
 العمران ويباح الناس فيه افتقر الى اذنه لكن ان كان احياء في أرض الخراج فهل يملك  
 بالاحياء ولا خراج عليه أو يكون بيده وعليه الخراج على قولين للعلماء هما روايتان عن أحمد  
 واما من قتل أو مات من المقاتلة فانه ترزق امرأته واولاده الصغار وفي مذهب احمد والشافعي  
 في أحد قولييه وغيرها فينفق على امرأته حتى تزوج وعلى ابنته الصغيرة حتى تتزوج وعلى  
 ابنه الصغير حتى يبلغ ثم يجعل من المقاتلة ان كان يصلح للقتال والا ان كان من أهل الحاجة  
 والذين يعطون من الصدقة وفاضل التي والمصالح اعطى له من ذلك والا فلا

(١٨) ﴿مسئلة﴾ في رجل له حق في بيت المال اما لمنفعة في الجهاد أو ولايته فاحيل  
 ببض حقه على بعض المظالم فقلت له لا تستخرج انت هذا ولا تمن على استخراجها فان  
 ذلك ظلم لكن اطلب حقلك من المال المحصل عندهم وان كان مجموعا من هذه الجهة وغيرها  
 لان ما اجتمع في بيت المال ولم يرد الى اصحابه فصرفه في مصالح اصحابه والمسلمين اولى من  
 صرفه فيما لا يتفق اصحابه أو فيما يضره وقد كتبت نظير هذه المسئلة في غير هذا الموضع وأيضا  
 فانه يصير مختلطاً فلا يبقى محكوماً بتحريمه بعينه مع كون الصرف الى مثل هذا واجبا على  
 المسلمين فان الولاة يظلمون تارة في استخراج الاموال وتارة في صرفها فلا يحمل اعانتهم على  
 الظلم في الاستخراج ولا أخذ الانسان ما لا يستحقه وأما ما يسوغ فيه الاجتهاد من

الاستخراج والصرف فلمسائل الاجتهاد واماما لايسوغ فيه اجتهاد من الاخذ والاعطاء فلا  
 يماونون لكن اذا كان المصروف اليه مستحقا بمقدار المأخوذ جاز اخذه من كل مال يجوز صرفه  
 كالمال المجبول ماله كما اذا وجب صرفه فان امتنعوا من اعادته الى مستحقه فهل الاول اقراره  
 بايدى الظلمة أو السعى في صرفه في مصالح اصحابه والمساكين اذا كان الساعي في ذلك ممن يكره  
 اصل اخذه ولم ين على اخذه بل سعى في منع اخذه فهذه مسألة حسنة ينبغي التفطن لها والا  
 دخل الانسان في فعل المحرمات أو في ترك الواجبات فان الاعانة على الظلم من فعل المحرمات  
 واذا لم تمكن الواجبات الا بالصرف المذكور كان تركه من ترك الواجبات وذا لم يمكن الا  
 اقراره بيد الظالم أو صرفه في المصالح كان النهي عن صرفه في المصالح اعانة على زيادة الظلم التي  
 هي اقراره بيد الظالم فكما يجب ازالة الظلم يجب تقليله عند العجز عن ازالته بالسكينة فهذا أصا  
 عظيم والله اعلم واصل آخر وهو أن الشبهات ينبغي صرفها في الابدع عن المنفعة فالابدع كما  
 امر النبي صلى الله عليه وسلم في كسب الحجام بان يطعمه الرقيق والناضح فالاقرب ما دخل  
 في الطعام والشراب ونحوه ثم ما ولى الظاهر من اللباس ثم ما ستر مع الانفصال من البناء ثم  
 ما عرض من الركوب ونحوه فهكذا ترتيب الانتفاع بالرزق وكذلك اصحابنا يفعلون \*

(١٩) ﴿مسئلة﴾ في قوم ارسلوا قوما في مصالح لهم ويمطونهم نفقة فهل يحل لهم أكل ذلك  
 واستدانة تمام نفقتهم ومخالطتهم

﴿الجواب﴾ اذا اعطاهم الذين بعثوهم ما ينفقونه جاز ذلك وعليهم تمام نفقتهم ما داموا  
 في حوائجهم ويجوز مخالطتهم \*

## باب اللقطة وغير ذلك

(٢٠) ﴿مسئلة﴾ في رجل وجد لقطة وعرف بها بعض الناس بينه وبينه سرا اياما ولها  
 عنده مدة سنين فما الحكم فيها

﴿الجواب﴾ الحمد لله لا يحل له مثل هذا التعريف بل عليه ان يعرفها تعريفا ظاهرا اسكن  
 على وجه يحمل بان يقول من ضاع له نفقة او نحو ذلك والله اعلم

(٢١) ﴿مسئلة﴾ في حجاج التقوا مع عرب قد قطعوا الطريق على الناس واخذوا قماشهم

فهربوا وتركوا جملهم والقماش فهل يحل أخذ الجمل التي للحرامية والقماش الذي سرقوه أم لا  
 ﴿الجواب﴾ الحمد لله ما أخذوه من مال الحجاج فانه يجب رده اليهم ان امكن فان هذا  
 كاللأقطه يعرف سنة فان جاء صاحبها فذاك والا فلا خذها ان ينفقها بشرط ضمانها ولو ايس من  
 وجود صاحبها فانه يتصدق به ويصرف في مصالح المسلمين وكذلك كل مال لا يعرف مالكة  
 من المنصوب والمواري والودائع وما اخذ من الحرامية من اموال الناس او ما هو منبوذ  
 من اموال الناس فان هذا كله يتصدق به ويصرف في مصالح المسلمين \*

(٢٢) ﴿مسئلة﴾ في سفينة غرقت في البحر ثم انها انحدرت وهي معلومة الى بعض البلاد  
 وقد كان فيها جرار زيت حارثم ان اهل القرية تعاونوا على المركب حتى أخرجوها الى البر  
 وقابوها فظنى الزيت على وجه الماء وبقي راتجامع الماء ثم ان اهل القرية جاؤا الى البحر فوجدوا  
 الزيت على الماء فجمع كل واحد ما قدر عليه والمركب قرية منهم فهذا الزيت المجموع حلال  
 ام حرام \* ومركب رمان غرقت وجميع ما فيها انحدر في البحر فبقى كل أحد يجمع من ذلك ولم  
 يعرف له صاحب فهل هو مما لا يعرف صاحبه حلال أم حرام

﴿الجواب﴾ الذين جمعوا الزيت على وجه الماء قد خلصوا مال المعصوم من التلف ولهم  
 اجرة المثل والزيت لصاحبه \* واما كون الزيت لصاحبه فلا أعلم فيه نزاعا قليلا فانه  
 يروى عن الحسن بانه قال هو لمن خلصه وأما وجوب اجرة المثل لمن خلصه فهذا فيه قولان  
 للعلماء اصحهما وجوب الاجرة وهو منصوص أحمد وغيره لان هذا المخلص متبرع واصحاب  
 القول يقولون ان خلصوه لله تعالى فاجرم على الله تعالى وان خلصوه لاجل العوض فلم العوض  
 لان ذلك لو لم يفعل لافضى الى هلاك الاموال لان الناس لا يخلصوها من الممالك اذا عرفوا  
 انهم لا فائدة لهم في ذلك والصحابة قد قالوا فيمن اشترى اموال المسلمين من الكفار انه ياخذ  
 ممن اشتراه بالثمن لانه هو الذي خلصه بذلك الثمن ولان هذا المال كان مستهلكا لو لا اخذ  
 هذا وتخليصه عمل مباح ليس هو عاصيا فيه فيكون المال اذا حصل بعمل هذا والاصل لهذا  
 فيكون مشتركا بينهما لكن لا تجب الشرقة على الممين فيجب اجرة المثل ولان مثل هذا ماذون  
 فيه من جهة العرف فان عادة الناس انهم يطلبون من يخلص لهم هذا بالاجرة والاجارة ثبت  
 بالعرف والمادة كمن دخل الى حمام أو ركب في سفينة بغير مشاركة. وكن دفع طعاما الى طبخ

(٣٠) ﴿مسئلة﴾ في نصراني توفي وخلف تركة وأوصى وصية وظهرت عليه ديون بمساطر وغير مساطر فهل للوصي ان يعطى أرباب الديون بغير ثبوت على يد حاكم  
 ﴿الجواب﴾ اذا كان الميت ممن يكتب ما عليه للناس في دفتر ونحوه أوله كاتب يكتب بأذنه ما عليه ونحوه فإنه يرجع في ذلك الى الكتاب الذي بخطه أو خط وكيله فما كان مكتوباً وليس عليه علامة الوفاء كان بمنزلة اقرار الميت به فالخط في مثل ذلك كاللفظ واقرار الوكيل فيما وكل فيه بلفظه أو خطه المعتبر مقبول ولكن على صاحب الدين اليمين بالاستحقاق أو نفى البراءة كما لو ثبت الدين باقرار لفظي وأما اعطاء المدعى ما يدعيه بمجرد قوله الذي لا فرق فيه بين دعواه ودعوى غيره فلا يجوز والله أعلم

(٣١) ﴿مسئلة﴾ في رجل له جارية وله منها أولاد خمسة وأودع عند انسان دراهم وقال له ان أنامت تعطياها الدراهم ثم انه مات فاخذت من الوصي بعض الدراهم ثم ان أولادها طلبوها الى الحاكم وطلبوا منها الدراهم فاعطتهم اياها واعترفت انها أخذتها من الوصي ثم انهم طالبو الوصي بحملة المال وادعوا ان الذي اقرت به انه منه لم يكن منه الا كان بعد ان أكرهوها على ذلك فالفول قول المرأة انه من المبلغ أم لا

﴿الجواب﴾ القول قول المستودع الموصى اليه في قدر المال مع يمينه والقول قوله انه دفع الى المرأة ما دفع اذا صدقته على ذلك والقول قول كل منهما مع يمينه انه ليس عنده أكثر من ذلك والوصية لام الولد وصية صحيحة اذا كانت تخرج من الثلث ولهذه المرأة ان تأخذ ما وصى لها به اذا كان دون الثلث فان أنكر الوارث الوصية فلها عليه اليمين وان شهد لها شاهد عدل وحلفت مع شاهدها حكم لها بذلك واذا خرج المال عن يد الوصي وشهد لها قبات شهادته لها واذا كانت كتبت أولاً ما عند الوصي لتأخذ منه ما وصى لها به كان ذلك عذراً لها في الباطن وان لم يتم لها بذلك بينة فان من علم انه يستحق الا في باطن ذلك وأخذه كان متأولاً في ذلك مع اختلاف العلماء في مسائل هذا الباب والله أعلم

(٣٢) ﴿مسئلة﴾ في امرأة وصت لطفلة بمحت نظر أبيها بمبلغ من ثمن مالها وتوفت الموصية وقبل للطفلة والبنات الوصية المذكورة بعد وفاتها وادعى لها عند الحاكم بما وصت الموصية وقامت البينة بوفاتها وعليها بما نسب اليها من الایضا وعلى والدها بقبول الوصية



لا بنته وتوقف الحاكم عن الحكم للطفلة بما ثبت لها عنده باليمنة لتمنذر حلفها اصغر سنها فهل يحلف والدها أو يوقف الحكم الى البلوغ ويحلفها أم لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله لا يحلف والدها لانه غير مستحق ولا يوقف الحكم الى بلوغها وحلفها بل يحكم لها بذلك بلا نزاع بين العلماء ما لم يثبت معارض بل أبلغ من هذا لو ثبت لصبي أو لمجنون حق على غائب عنه من دين ثمن مبيع أو بدل قرض أو ارش جناية أو غير ذلك مما لو كان مستحقا بالغا عاقل لا يحلف على عدم البراء أو الاستيفاء في أحد قولي العلماء ويحكم به للصبي والمجنون ولا يحلف وليه كما قد نص عليه العلماء ولهذا لو ادعى مدع على صبي أو مجنون جناية أو حقا لم يحكم له ولا يحلف الصبي والمجنون وإن كان البالغ الماتل لا يقول اليمين ولها نظائر هذا فيما يشرع فيه اليمين بالاتفاق أو على أحد قولي العلماء فكيف بالوصية التي لم يذكر العلماء تحليف الموصى له فيها وإنما أخذ به بعض الناس والوصية تكون للحمل باتفاق العلماء ويستحقها إذا ولد حيا ولم يقل مسلم أنها تؤخر الى حين بلوغه ولا يحلف والله أعلم

(٣٢) ﴿مسئلة﴾ في وصي على أيتام بوكالة شرعية وللأيتام دار فباعها وكيل الوصي من قبل أن ينظرها وقبض الثمن ثم زيد فيها فهل له أن يقبل الزيادة أم لا

﴿الجواب﴾ إن كان الوكيل باعها بثمن المثل وقد روي له صح البيع وإن لم تر له ففيه نزاع وإن باعها بدون ثمن المثل فقد فرط في الوصية ويرجع عليه بما فرط فيه أو يفسخ البيع إذا لم يبذل له تمام المثل والله أعلم

(٣٣) ﴿مسئلة﴾ في رجل توفي وله مال كثير وله ولد صغير وأوصى في حال مرضه أن يباع فرسه الفلاني ويعطى ثمنه كله لمن يحج عنه حجة الاسلام وييمت بتسعمائة درهم فاراد الحاكم أن يستأجر انسانا اجنبيا ليحج بهذا المقدار فجاء رجل غيره فقال انا احج باربعمائة فهل يجوز ذلك أو يتعين ما أوصى به

﴿الجواب﴾ الحمد لله بل يجب اخراج جميع ما أوصى به إن كان يخرج من ثلثه وإن كان لا يخرج من ثلثه لم يجب على الورثة اخراج ما زاد على الثلث إلا أن يكون واجبا عليه بحيث لا يحصل حجة الاسلام والله أعلم

(٣٤) ﴿مسئلة﴾ في رجل مات وخلف ستة أولاد ذكور أو ابن ابن وبنت ابن ووصى

لابن ابنه بمثل نصيب اولاده وبلغت ابنه ثلث ما بقى من الثلث بعد ان كان يعطي ابن ابنه نصيبه فكيف يكون نصيب كل واحد من اولاده

﴿ الجواب ﴾ الحمد لله ظاهر مذهب الشافعي واحمد وابي حنيفة ان هذه المسئلة تصح من ستين لكل ابن ثمانية والموصى له بمثل نصيب ابن ثمانية ولصاحب الوصية ثلث ما بقى بعد الثلث اربعة فاذا اخذت الثلاث وعشرون اعطيت صاحب النصف منه ثمانية ويكون الباقي بعد الثلث اثني عشر ثلث ذلك اربعة ولها طرق يعمل بها وجواب هذه المسئلة معروف في كتب العلم

(٣٥) ﴿ مسئلة ﴾ في وصي تحت يده مال لا يتسام فهل يجوز ان يخرج من ماله حصة ومن ماله حصة وينفقه عليهم وعليه

﴿ الجواب ﴾ ينفق على اليتيم بالمعروف واذا كان خلط طعامه بطعام الرجل اصلح لليتيم فعل ذلك كما قل تعالى (ويستألفونك عن اليتامى قل اصلاح لهم خير وان تخالطوهم فاخوانكم والله يعلم المفسد من المصلح) فاز الصحابة كانوا لما تواعد الله على من يأكل مال اليتيم بالعذاب العظيم يميزون طعام اليتيم عن طعامهم فيفسد فسألوا عن ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فانزل الله هذه الاية (٣٦) ﴿ مسئلة ﴾ في امرأة ماتت ولم يكن لها وارث سوى ابن اخت لام وقد أوصت بصدقة اكثر من الثلث فهل لاوصى ان ينفذ ذلك ويعطى ما بقى لابن اختها

﴿ الجواب ﴾ يعطى الموصى له الثلث وما زاد عن ذلك ان أجاز له الوارث جاز والا بطل وابن الاخت يرث المال كله عند من يقول بتوريث ذوي الارحام وهو الوارث في هذه المسئلة عندهم وهو مذهب جمهور السلف وابي حنيفة واحمد وطوائف من أصحاب الشافعي وهو قول في مذهب مالك اذا فسد بيت المال والله أعلم

(٣٧) ﴿ مسئلة ﴾ في رجل خلف اولادا واوصى لاخته كل يوم بدرهم فاعطيت ذلك حتى نفذ المال ولم يبق من التركة الا عقار مع له كل سنة ستمائة درهم فهل تعطى ذلك او درهما كما اوصى لها ﴿ الجواب ﴾ الحمد لله اذا لم يكن ما بقى متسما لان تعطى منه كل يوم درهما ويبقى للورثة درهم فلا تعطى الا ما سبق معه للورثة الثمان لايزاد على مقدار الثلث شئ الا باجازه الورثة المستحقين اذا كان المحيز بالنا رشيدا اهلا للتبرع وان لم يكن المحيز كذلك اولم يحز لم يعط شيئا

ولو لم يخلف الميت الا العقار فانها تعطى من منخله اقل الامرين من الدرهم الموصى به أو ثلث  
المخل فان كان المخل اقل من ثلاثة دراهم كل يوم لم يبط الا ثلث ذلك فلو كان درهما اعطي ثلث  
درهم فقط او اخذت زيادة على مقدار ثلث المخل استرجع منها ذلك وليس في ذلك نزاع  
بين العلماء والله اعلم

(٣٨) ﴿مسئلة﴾ في رجل أوصى لرجلين على ولده ثم اتهمما اجتهدا في ثبوت الوصية  
فهل لهم ان ياخذوا من مال اليتيم ما غرموا على ثبوتها  
﴿الجواب﴾ اذا كانا متبرعين بالوصية فاانفقاء على اثباتهما بالمعروف فهو من مال اليتيم والله اعلم  
(٣٩) ﴿مسئلة﴾ في رجل أوصى لاولاده بسهام مختلفة واشهد عليه عند وفاته بذلك  
فهل تنفذ هذه الوصية أم لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين لا يجوز للمريض تخصيص بعض أولاده بمطية منجزة  
ولا وصية بعد الموت ولا ان يقر له بشي في ذمته واذا فعل ذلك لم يحز تنفيذه بدون اجازة  
بقية الورثة وهذا كله باتفاق المسلمين ولا يجوز لاحد من الشهود ان يشهد على ذلك شهادة  
يعين بها على الظلم وهذا التخصيص من الكبائر الموجبة للنار حتى قد روى اهل السنن ما  
يدل على الوعيد الشديد لمن فعل ذلك لانه كالتسبب في الشحنة وعدم الاتحاد بين ذريته  
لا سيما في حقه فانه يتسبب في عقوبته وعدم بره

(٤٠) ﴿مسئلة﴾ في رجل أوصى في مرضه لمتصل بموته بان يباع شراب في حانوت  
المطار وقيمته مائة وخمسون درهما ويضاف ذلك الى ثلاثمائة درهم من ماله وان يشتري  
بذلك عقار ويحمل وفقا على مصالح مسجد لأمامه ووهذه وزيته وكب ذلك قبل مرضه  
﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين اذا أوصى ان يباع شيء مدين من ماله من عقار أو  
منقول ويضم الى ثمنه شيء اخر قدره من ماله ويصرف ذلك في وقف شرعي جاز واذا كان  
ذلك يخرج من الثلث اخرج وان لم ترض الورثة وما أعطاه للورثة في مرض موته ان أعطى  
أحدا منهم زيادة على قدر ميراثه لم يحز الا باجازه الورثة وان أعطى كل انسان شيئا معيناً  
بقدر حقه أو بمحض حقه ففيه قولان للعلماء في مذهب احمد وغيره أحدهما ذلك وهو مذهب الشافعي  
والثاني ليس له ذلك وهو مذهب أبي حنيفة واذا قيل ان له ذلك بحسب ميراث أحدهم فان عطية

المريض في مرض الموت المخوف بمنزلة وصيته بعد موته في مثل ذلك باتفاق الأئمة والله أعلم  
(٤١) ﴿مسئلة﴾ في رجل أوصى لأولاده الذكور بتخصيص ملك دون الإناث وأثبتته

على يد الحاكم قبل وفاته فهل يجوز ذلك

﴿الجواب﴾ لا يجوز أن يخص بعض أولاده دون بعض في وصيته ولا مرض موته  
باتفاق العلماء ولا يجوز له على أصح قول العلماء أن يخص بعضهم بالمطية في صحته أيضا بل عليه  
أن يمدل بينهم ويرد الفضل كما أمر النبي صلى الله عليه وسلم بشير بن سعيد حيث قال له أردده  
فرده وقال اني لا أشهد على جور وقال له على سبيل التهديد أشهد على هذا غيري ولا يجوز  
للولد الذي فضل أن يأخذ الفضل بل عليه أن يرد ذلك في حياة الظالم الجائر وبعد موته كما يرد  
في حياته في أصح قول العلماء

(٤٢) ﴿مسئلة﴾ فيمن وصى أو وثق على جيرانه فما الحكم

﴿الجواب﴾ إذا لم يعرف مقصود الوائف والوصى لا بقرينة لفظية ولا عرفية ولا كان  
له عرف في مسمى الجيران رجع في ذلك الى المسمى الشرعي وهو أربعمون دارا من كل جانب  
لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال الجيران أربعمون من هاهنا وهاهنا والذى  
نفسى بيده لا يدخل الجنة من لا يأمن جاره بوائقه والله أعلم

(٤٣) ﴿مسئلة﴾ في الوصى ونحوه إذا كان بمض مال الوصى مشتركاً بينه وبين الموصى  
عليه وللموصى فيه نصيب وباع الشركاء أنصباهم أو أكثره للوصى واحتاج الولي أن يبيع  
نصيب اليتيم أو يكره معهم فهل يجوز له الشراء

﴿الجواب﴾ يجوز له الشراء لأن الشركاء غير متهمين في بيع نصيبهم ولأن الشركاء إذا  
عينوا الوصى تبين عن غيره في نصيب اليتيم دخل ضرورة وبشهادة المعنى قال الله تعالى (وان  
تخالطوهم فاخوانكم والله يعلم المفسد من المصلح)

(٤٤) ﴿مسئلة﴾ في وصى نزل عن وصيته عند الحاكم وسلم المال الى الحاكم وطلب منه  
أن يأخذ له في محضر ليسله فهل يجب ذلك على الحاكم

﴿الجواب﴾ إذا كان محتاجا الى ذلك لدفع الضرر عن نفسه فعلى الحاكم اجابته الى ذلك فان  
المقصود بالحكم ائصال الحقوق الى مستحقها ودفع البعدوان وهو يدور الى الامر بالمعروف

والنهي عن المنكر والالزام بذلك والله أعلم

(٤٥) ﴿مسئلة﴾ في رجل جليل القدر له تعلقات كثيرة مع الناس واوصى بامور بخاء رجل الى وصيه في حياة الموصي وقال يا فلان جيتك في حياة فلان الموصى بمال فلي عنده كذا وكذا فذكر الوصى ذلك للموصى فقال الموصى من ادعى بعمدوتي على شيئا خلفه واعطه بلا بينة فهل يجوز أو يجب على الوصي فعل ذلك مع يمين المدعي

﴿الجواب﴾ نعم يجب على الوصي تسليم ما ادعاه هذا المدعي اذا حلف عليه وسواء كان يخرج من الثلث او لا اما اذا كان يخرج من الثلث كان اسوأ الاحوال كما يكون هذا الموصي متبرعا بهذا الاعطاء ولو وصى لمعين اذا فعل فعلا أو وصى لطلق موصوف فكل من الوصيتين جائز باتفاق الائمة فانهم لا ينازعون في جواز الوصية بالمجهول ولم يتنازعوا في جواز الاقرار بالمجهول ولهذا لا يقع شبهة لاحد في انه اذا خرج من الثلث وجب تسليمه وانما قد تقع شبهة فيما اذا لم يخرج من الثلث والصواب المقطوع به انه يجب تسليم ذلك من رأس المال لان الدين مقدم على الوصايا فان هذا الكلام مفهومه رد اليمين على المدعي والامر بتسليم ما حلف عليه لكن رد اليمين هل هو كالاقرار أو كالبينة فيه للعلماء قولان فاذا قيل هو كالاقرار صار هذا اقرار لهذا المدعي غايته انه اقر بموصوف أو بمجهول وكل من هذين اقرار يوضح باتفاق العلماء مع أن هذا الشخص المدين ليس الاقرار له اقرارا بمجهول فانه هو سبب اللفظ العام وسبب اللفظ العام مراد فيه قطعا كانه قال هذا الشخص المعين ان حلف على ما ادعاه فاعطوه اياه ومثل هذه الصفة جائزة باتفاق العلماء وأجب تنفيذها وان قيل ان الرد كالبينة صار حلف المدعي مع نكول المدعي عليه بينة ويصير المدعي قد اقام بينة على ما ادعاه ومثل هذا يجب تسليم ما ادعاه اليه بلا ريب هذا على أصل من لا يقضى برد اليمين على المدعي كمالك والشافعي واحد القولين في مذهب الامام احمد. واما عند من يقضى بالنكول كابي حنيفة واحمد في اشهر الروايتين عنه فالامر عنده اوكد فانه اذا رضي الخصمان لحلف المدعي كان جائزا عندهم وكان من النكول أيضا فالرجل الذي قد علم أن بينه وبين الناس معاملات متعددة منها ما هو بغير بينة وعليه حقوق قد لا يعلم اربابها ولا مقدارها لا تكون مثل هذه الصفة منه تبرعا بل تكون وصية يوجب والوصية بواجب لا دعى تكون من رأس المال باتفاق المسلمين وذلك

انه اذا علم ان عليه حقا وشك في ادائه لم يكن له ان يحلف بل اذا حلف المدعى عليه واعطاه فقد فعل الواجب فاذا كان عليه حق لا يعلم عين صاحبه كان عليه أن يفعل ما تبرأ به ذمته فان ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب كمن نسي صلاة من يوم لا يعلم عينها وكن عليه دين لا أحد رجلين لا يعلم عين المستحق فاذا قال من حلف منكما فهو له ونحو ذلك فقد أدى الواجب وأيضا فإنه اذا ادعى عليه باصر لا يعلم بثبوته ولا انتفائه لم يكن له ان يحلف على نفيه يمين بت لان ذلك حلف على ما لا يعلم بل عليه أن يفعل ما يقلب على ظنه واذا خبره من يصدقه باصر بنى عليه وذا رد اليمين على المدعى عند اشتباه الحال عليه فقد فعل ما يجب عليه فانه لو نهاهم عن اعطائه قد يكون ظالما انما المستحق وان أمر باعطاء كل مدع أفضى الى ان يدي الانسان بما لا يستحقه وذلك تبرع فاذا أمر بتخفيفه واعطائه فقد فعل ما يجب عليه حيث بنى الأمر على ما يقلب على ظنه ان تبرأ ذمته منه فان كان قد فعل الواجب اخرج ذلك من رأس المال

(٤٦) ﴿مسئلة﴾ في امرأة توفيت وخلفت ابناها وعمها اخا أبيها شقيقه وجدتها وكان أبوها قد ردها قبل ان يزوجهما ثم اتوا في مرض موتها لزوجهما بالنصف ولعمها بالنصف الآخر ولم توص لابيها وجدتها بشيء فهل تصح هذه الوصية

﴿الجواب﴾ أما الوصية للعم صحيحة لكن لا ينفذ فيما زاد على الثلث الا باجازة الورثة والوصية للزوج لا ينفذ شيء منها الا باجازة الورثة واذا لم تجز الورثة بما زاد على الثلث كذا للزوج نصف الباقي بعد هذه الوصية التي هي الثلث وللجدة السدس وللأب الباقي وهو الثلث

(٤٧) ﴿مسئلة﴾ في وصي على أولاد أخيه وتوفي وخلف أولادا وضموأ أيديهم على موجود والدم فهل يلزم أولاد الوصي المتوفي الخروج عن ذلك والدعوي عليهم

﴿الجواب﴾ اذا عرف ان مال اليتامى كان مختلطاً بمال الرجل فانه ينظر كم خرج من مال اليتامى نفقة وغيرهما ويطلب الباقي وما أشبه ذلك رجع به الى العرف المطرد

(٤٨) ﴿مسئلة﴾ في رجل توفي صاحب له في الجهاد فجمع تركته في مدة ثلاث سنين بعد تعب فهل يجب له على ذلك أجرة

﴿الجواب﴾ ان كان وصيا فله أقل الامرئين من أجرة مثله أو كفايته وان كان مكرها على هذا العمل فله أجرة مثله وان عمل متبرعا فلا شيء له من الأجرة بل أجره على الله وان

عمل ما يجب غير متبرع ففي وجوب أجره نزاع والا ظهر الوجوب  
(٤٩) (مسئلة) في امرأة أوصت قبل موتها بخمسة أيام بأشياء من حبيج وقراءة وصدة  
فهل تنفذ الوصية

(الجواب) إذا أوصت بان يخرج من ثلث مالها ما يصرف في قربة لله وطاعته وجب  
تنفيذ وصيتها وان كان في مرض الموت وأما ان كان الموصي به أكثر من الثلث كان الزائد  
موقوفاً فان أجازته الورثة جاز والا بطل وان وصت بشيء في غير طاعة الله لم تنفذ وصيتها  
(٥٠) (مسئلة) في وصى تحت يده أيتام أطفال ووالدتهم حامل فهل تعطى الاطفال  
نفقة والذي يخدم الاطفال والوالدة اذا أخذت صداقها فهل يجوز ان تأكل الاطفال  
ووالدتهم ومن يخدمهم جميع المال

(الجواب) أما الزوجة فتعطى قبل وضع الحمل وأما سائر الورثة فان أخرت قسمة التركة  
الى حين الوضع فينفق على اليتامى بالمرور ولا بأس ان يختلط ما لهم بالأم ويكون خبزهم  
جميعاً وطبخهم جميعاً اذا كان ذلك مصلحة لليتامى فان الصحابة سألوا رسول الله صلى الله عليه  
عن ذلك فانزل الله تعالى (وبسألونك عن اليتامى قل اصلاح لهم خير وان تحالطوهم فآخوانكم  
والله يعلم المفسدين المصالح) وأما الحمل فان أخرت فلا كلام وان عجلت أخره نصيب ذكر احتياطاً  
وهل تستحق الزوجة نفقة لاجل الحمل الذي في بطنها وسكنى على ثلاثة أقوال للعلماء أحدها  
لا نفقة لها ولا سكنى وهو مذهب أبي حنيفة واحمد في احدي الروايتين والشافعي في قول  
(والثاني) لها النفقة والسكنى وهو احدي الروايتين عن أحمد وقول طائفة (والثالث) لها السكنى  
دون النفقة كما نقل عن مالك والشافعي في قول

(٥١) (مسئلة) في مسجد لرجل وعليه وقف ولوقف عليه حكر وأوصى قبل وفاته  
ان يخرج من الثلث ويشترى الحكر الذي لاوقف فتعذر مشتراه لان الحكر وقف وله ورثة  
وهم ضغفاء الحال وقد وافقهم الوصي على شيء من الثلث لعمارة المسجد فهل اذا تأخر من الثلث  
شيء لا يتام يتماق في ذمة الوصي

(الجواب) بل على الوصي ان يخرج جميع الثلث كما اوصاه الميت ولا يدع للورثة شيئاً ثم  
ان أمكن شراء الارض التي عينها الموصى اشتراها ووقفها والا اشترى مكاناً آخر ووقف على الجهة

التي وصي بها الموصى كما ذكره العلماء فيما اذا قال يبيعوا غلامي من زيد وتصدقوا بشئني فامتنع فلان من شرائه فانه يباع من غيره ويتصدق بشئني فالوصية بشراء معين والتمصدق به لوقف كالوصية ببيع معين والتمصدق بشئني لان الموصى له هنا جهة الصدقة والوقف وهي باقية والتمتعين اذا فات قام بدله مقامه كما لو اتلف الوقف متلف او لو اتلف الموصى به متلف فان بدلها يقوم مقامها في ذلك فيفرق بين الموصى به والموقوف وبين بدل الموصى له والموقوف عليه فانه لو وصى لزيد لم يكن لغيره ولو وصى أن يعنى عبده المعين أو أنذر عتق عبده معين فات المعين لم يقيم غيره مقامه وتنازع الفقهاء اذا وصى أن يبيع عنه فلان بكذا فامتنع ذلك المعين من الحج وكان الحج تطوعا فهل يبيع عنه أم لا على قولين هما وجهان في مذهب احمد وغيره لان الحج مقصود في نفسه ويقع المعين مقصودا فمن الفقهاء من غلب جانب التعيين ومنهم من قال بل الحج مقصود أيضا كما ان الصدقة والوقف مقصود وتعيين الحج كتعيين الموقوف والمتصدق به فاذا فات التعيين انيم بدله كما يقام في الصدقة والوقف

(٥٢) ﴿مسئلة﴾ في وصى قضي ديننا عن الموصي بنير ثبوت عند الحاكم وعوض عن النائب بدون قبة المثل فهل للورثة فسخ ذلك

﴿الجواب﴾ ليس للوصي ان يقضي ما يدي من الدين الا بمسند شرعي بل ولا بمجرد دعوى من المدعي فانه ضامن له ولا يجوز له التعويض الا بقية المثل وما عوضه بدون القيمة بما لا يتقارب الناس به فلما ان يضمن ما نقص من حق الورثة واما ان يفسخ التعويض ويوفي النزيه حقه والمستند الشرعي متعدد مثل اقرار الميت أو اقرار من يقبل اقراره عليه مثل وكيله اذا أقر بما وكله فيه ويدخل في ذلك ديوان الامير واستاذ داره مثل شاهد يحلف معه المدعي ومثل خط الميت الذي يعلم انه خطه وغير ذلك

(٥٣) ﴿مسئلة﴾ في رجل وصى على مال يتيم وقد قارض فيه مدة ثلاث سنين وقدرج فيه فائدة من وجه حل فهل يحل للوصي ان يأخذ من الفائدة شيئا أو هي لليتيم خاصة

﴿الجواب﴾ الربح كله لليتيم لكن ان كان الوصي فقيرا وقد عمل في المال فله أن يأخذ اقل الامرين من اجرة مثله أو كفايته فلا يأخذ فوق اجرة عمله وان كانت الاجرة اكثر من كفايته لم يأخذ أكثر منها



(٥٤) ﴿مسئلة﴾ فيمن ولي على مال يتامى وهو قاصر فما الحكم في ولايته واجرته  
﴿الجواب﴾ لا يجوز ان يولى على مال يتامى الا من كان قويا خيرا بما ولى عليه أمينا  
عليه والواجب اذا لم يكن الولي بهذه الصفة ان يستبدل به من يصلح ولا يستحق الاجرة المسماة  
السكر اذا عمل لليتامى عملا يستحق اجرة مثله كالعمل في سائر العقود الفاسدة

(٥٥) ﴿مسئلة﴾ فيمن عنده يتيم وله مال تحت يده وقد دفع كلفة اليتيم عن ماله وينفق  
عليه من عنده فهل له ان يتصرف في ماله بتجارة او شراء عقار مما يزيد المال وينمي بهير اذن الحاكم  
﴿الجواب﴾ نعم يجوز له ذلك بل ينبغي له ولا يفتر الى اذن الحاكم ان كان وصيا وان  
كان غير وصي وكان الناظر في اموال اليتامى الحاكم العالم العادل يحفظه ويأمر فيه بالمصلحة  
وجب استئذانه في ذلك وان كان في استئذانه اضاءة المال مثل ان يكون الحاكم او نائبه فاسقا  
أو جاهلا أو عاجزا أو لا يحفظ مال اليتامى حفظه المستولي عليه وعمل فيه بالمصلحة من غير  
استئذان الحاكم

(٥٦) ﴿مسئلة﴾ فيمن دفع مال يتيم الى عامل يشتري به ثمرة مضاربة ومعه آخر اميناعليه  
وله النصف ولكل منهما الربع نخسر المال وانفرد العامل بالعمل لتعذر الآخر وكانت الشركة  
بعد تاخير الثمرة وافق بعضهم بفسادها وان على العامل وولى اليتيم ضمان ما صرف من ماله  
﴿الجواب﴾ هذه للشركة في صحتها خلاف والاظهر صحتها وسواء كانت صحيحة أو فاسدة  
فان كان ولى اليتيم فرط فيما فعله ضمن واما اذا فعل ما ظاهره المصلحة فلا ضمان عليه لجناية  
من عامله وأما العامل فان خان او فرط فعليه الضمان والا فلا ضمان عليه ولو كان العقد فاسدا  
كان ما يضمن بالعقد الصحيح يضمن بالفساد وما لا يضمن بالعقد الصحيح لا يضمن بالعقد  
الفساد وعلى كل منهما اليمين في نفى الجناية والتفريط

(٥٧) ﴿مسئلة﴾ في ضمان بساتين بدمشق وان الجيش المنصور لما كسر المدو وقدم الى  
دمشق ونزل في البساتين رعى زرعهم وغلاهم فاستهلك الفلال بسبب ذلك فهل لهم  
الاجاعة في ذلك

﴿الجواب﴾ اتلاف الجيش الذى لا يمكن تضديته هو من الآفات السماوية كالجراد واذا  
تلف الزرع بآفة سماوية قبل تمكن الآخر من حصاده فهل توضع فيه الجائحة كما توضع في

أكثر المشتري على قولين للعلماء أصحهما وأشبههما بالكتاب والسنة والعدل وضع الجائحة  
(٥٨) ﴿مسئلة﴾ في ضمان بساتين وانهم لما سمعوا بقدوم العدو المخدول دخلوا الى المدينة  
وغلقت أبواب المدينة ولم يبق لهم سبيل الى البساتين ونهب زرعهم وغلهم استلمكت فهل  
لهم الاجاحة في ذلك

﴿الجواب﴾ الخوف العام الذي يمنع من الانتفاع هو من الآفات السماوية واذا تلافى  
الزروع بأفة سماوية فهل توضع الجائحة فيه كما توضع في الثمرة كما نص النبي صلى الله عليه وسلم  
في الحديث الصحيح الذي رواه مسلم حيث قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا بعت أخاك ثمرة  
فأصابها جائحة فلا يحل لك ان تأخذ من مال أخيك شيئاً بم يأخذ أحدكم مال أخيه بغير حق  
اختلفوا في الزرع اذا تلافى قبل تمكن المستأجر من حصاده هل توضع فيه الجائحة على قولين  
أشبههما بالنصوص والاصول انها توضع والله أعلم

(٥٩) ﴿مسئلة﴾ في مضارب رفته صاحب المال الى الحياكم وطلب منه جميع المال وحكم  
عليه الحاكم بذلك فدفع اليه البعض وطلب منه الانظار بالباقي فانظره وضمن على وجهه فسافر  
المضارب عن البلد مدة فهل تبطل الشراكة برفعه الى الحاكم وحكم الحاكم عليه بدفع المبلغ  
وانظاره وهل يضمن في ذمته

﴿الجواب﴾ نعم تنفسخ الشراكة بمطالبة المذكورة ويضمن للمال في ذمته بالسفر المذكور  
بتأخير التسليم مع الامكان عن وقت وجوبه

(٦٠) ﴿مسئلة﴾ في شراء الجفان لمصير الزيت أو لالوقيد اولهما

﴿الجواب﴾ بيع الزيت جائز وان لم يعلم مقدار زبته كما يجوز بيع حب القطن والزيتون  
ونحوهما من المنصبرات والمبيعات مجازفة وسواء اشتراه للمصير أو لالوقيد لكن لا يجوز  
للماصر ان ينش صاحبه واذا كان قد اشترط ان تكون الجفنة اجرة لرب المصصرة بحيث قد  
تواطأ عليه الماصر على أن يقي فيها زيتا له كان هذا غشاً حراماً وحرم شراءه للزيت



## كتاب الفرائض وغير ذلك

(٦١) (مسئلة) في رجل له أولاد وكسب جارية وأولدها فولدت ذكرا فمتعتها وتزوجت ورزقت أولادا فتوفي الشخص فخص ابنه الذي من الجارية دارا وقد توفي فهل يخص أخوته من أمه شيء مع أخوته الذين من أبيه

(الجواب) للأم السدس ولا أخوته من الأم الثلث والباقي لأخوته من أبيه المذكور مثل حظ الأثنين والله أعلم

(٦٢) (مسئلة) في رجلين أخوة لأب وكانت أم أحدهما أم ولد تزوجت بأسان ورزقت منه اثنين وكان ابن الأم المذكورة تزوج ورزق ولدا ومات وخلف ولده فورث أباه ثم مات الولد وكان قد مات أخوه من أبيه في حياته وخلف ابنا فلما مات الولد خلف أخوه اثنين وهم أخوة أبيه من أمه وخلف ابن عم من أبيه فما الذي يخص أخوة أبيه وما الذي يخص ابن عمه (الجواب) الحمد لله الميراث جميعه لابن عمه من الأب وأما أخوة أبيه من الأم فلا ميراث لهما وهذا باتفاق المسلمين لكن كان ينبغي للميت أن يوصي لقربائه الذين لا يرثونه فإذا لم يوص فينبغي إذا حضروا لقسمه أن يعطوا منه كما قال تعالى وإذا حضر القسمة أولى القربى واليتامى والمساكين فارزقوهم منه وقولوا لهم قولا مريفا

(٦٣) (مسئلة) في امرأة توفيت وخلفت بنتين وزوجا والدة وثلاث أخوة ورجال واختا

(الجواب) تقسم تركتها على ثلاثة عشر سهما للبنتين ثمانية أسهم وللزوج ثلاثة أسهم وللأم سهمان ولا شيء للأخوة وإذا وصت لوارث لم يجز إلا بأجازة الورثة إن كانت وصت لغير وارث بالثلث فما دونه بعد ذلك والله أعلم

(٦٤) (مسئلة) في امرأة توفيت وخلفت زوجها وابنتين ووالدتها واختين أشقاء فهل ترث الأخوات

(الجواب) يفرض للزوج الربع وللأم السدس وللبنتين الثلثان أصلها من اثني عشر وتمول إلى ثلاثة عشر وأما الأخوات فلا شيء لهن مع البنات لأن الأخوات مع البنات عصبية

ولم يفضل للمصبة شيء هذا مذهب الاثمة الاربعة

(٦٥) **مسئلة** في رجل كانت له بنت عم وابن عم فتوفيت بنت العم وترك بنتا ثم توفي ابن العم المذكور وترك ولدين فبقي الولدان وبنت بنت العم المتوفية ثم توفيت البنت وترك اولاد عم فمن يستحق الميراث اولاد ابن العم من الام أم اولاد عمها

**الجواب** مذهب الامام أحمد وغيره ممن يقول بالتنزيل كما نقل نحوه ذلك عن الصحابة والتابعين وهو قول الجمهور فتنزىل كل واحد من ذوي الارحام منزلة من ادلى به قريبا كان أو بعيدا ولا يعتبر القرب الى الوارث ثم اتحدت الجهة فان اولاد العم لهم ثلث المال واولاد ابن عم الام ثلث المال فان اولئك ينتهي امرهم الى الام واذا وجد ام مع أب او مع جد كان للام الثلث والباقي له والله أعلم

(٦٦) **مسئلة** في امرأة توفيت وخلف زوجها وبنتا واما واختا من ام

**الجواب** هذه الفريضة تقسم على احد عشر سهما للبنت ستة اسهم وللزوج ثلاثة اسهم وللأم سهمان ولا شيء للاخت فانها تسقط بالبنت باتفاق الاثمة كلهم وهذا على قول من يقول بالرد كقول أبي حنيفة وأحمد ومن لا يقول بالرد كمالك والشافعي فيقسم عندهم اثني عشر سهما للبنت ستة اسهم وللزوج ثلاثة والأم سهمان والباقي لبيت المال

(٦٧) **مسئلة** في رجل توفي وخلف ابنين وبنتين وزوجة وابن أخ فتوفي الابنان واخذت الزوجة ما خصها وتزوجت باجنبي وبقي نصيب الذكرين ما قسم وان الزوجة حبات من الزوج الجديد فاراد بقية الورثة قسمة الموجود فنفع البقية الى حيث تلد الزوجة فهل يكون لها اذا ولدت مشاركة في الموجود

**الجواب** الحمد لله الميت الاول لزوجته الثمن والباقي لبنيه وبناته المذكور مثل حفظ الانثيين ولا شيء لابن الاخ فيكون للزوجة ثلاثة قرايط ولكل ابن سبعة قرايط وللبنتين سبعة قرايط ثم الابن الاول لما مات خاف اخاه واختين وأمه والاخ الثاني خلف اختيه وامه وابن عمه والحمل ان كان موجودا عند موت أحدهما ورث منه لانه اخوه من امه ويلبني لزوج المرأة ان يكف عن وطئها من حين موت هذا وهذا كما أمر بذلك علي بن أبي طالب رضي الله عنه فانه اذا لم يطئها وولدت علم انه كان موجودا وقت الموت واذا لم يطئها وتأخر الحمل

اشتبه لكن من أراد من الورثة أن يعطى حقه اعطى الثلثين ووقف للحمل نصيب وهو  
الثالث والله أعلم

(٦٨) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج امرأة وأعطها المهر وكتب عليه صدقاً ألف دينار  
وشرطوا عليه أنا ما نأخذ منك شيئاً الا عندنا هذه عادة وسمة والا نؤتي الزوج وطلبت  
المرأة كتابها من الورثة على التمام والسكال

﴿الجواب﴾ اذا كانت الصورة على ما ذكر لم يجوز لها ان تطالب الا ما اتفقا عليه وأما  
ما ذكر على الوجه المذكور فلا يحل لها المطالبة به بل يجب لها ما اتفقا عليه

(٦٩) ﴿مسئلة﴾ في رجل توفي وله عم شقيق وله أخت من أبيه فاميراث.

﴿الجواب﴾ للاخت النصف والباقي للعم وذلك باتفاق المسلمين

(٧٠) ﴿مسئلة﴾ ما بال قوم غدوا قدسات ميتهم فاصبحوا يقسمون المال والحلالا

فقال امرأة من غير عترتهم الا أخبركم أعجوبة مثلاً

في البطن مني جنين دام يشكركم فاخروا القسم حتى تعرفوا الحلالا

فان يكن ذكر الم يعطى خردلة وان يكن غيره أنى فقد فضلا

بالنصف حقاً يقينا ليس ينكره من كان يعرف فرض الله لا زللا

انى ذكرت لكم أمرى بلا كذب فلا أقول لكم جهلاً ولا مثلاً

﴿الجواب﴾ زوج وأم وأثنان من ولد الأم وحمل من الأب والمرأة الحامل ليست أم

الميت بل هي زوجة أبيها فللزوجة النصف وللأم السدس ولولد الأم الثلث فان كان الحمل ذكراً

فهو أخ من أب فلا شيء له باتفاق العلماء وان كان الحمل أنثى فهو أخت من أب فيفرض لها

النصف وهو فاضل عن السهام فاضلها من ستة وتعمل الى تسعة وأما ان كان الحمل من أم الميت

فهكذا الجواب في أحد قولى العلماء من الصحابة ومن بعدهم وهو مذهب أبى حنيفة وأحمد

في المشهور عنه وعلى القول الآخر ان كان الحمل ذكراً يشارك ولد الأم كواحد منهم ولا يسقط

وهو مذهب مالك والشافعى. واحد في رواية عنه

(٧١) ﴿مسئلة﴾ فيمن ترك ابنتين وعمه أخاً أبيه من أمه فما الحكم

﴿الجواب﴾ اذا مات الميت وترك بنتيه وأخاه من أمه فلا شيء لهما ولا شيء لأمه باتفاق الأئمة

بل للبنتين الثلثان والباقي للمصبة ان كان له عصبه والا فمردود على البنتين أو لبيت المال  
(٧٢) (مسئلة) في امرأة مزوجة ولزوجها ثلاث شهور وهو في مرض مزمن فطلب منها  
شرايا فباطأت عليه فنفر منها وقال لها أنت طالق ثلاثة وهي مقيمة عنده تخدمه وبعد عشرين  
يوما توفي الزوج فهل يقع الطلاق وهل اذا حلف على حكم هذه الصورة يحنث وهل للوارث  
ان يمتها الارث

(الجواب) أما الطلاق فانه يقع ان كان عاقلا مختارا لكن ترثه عند جمهور أئمة الاسلام  
وهو مذهب مالك وأحمد وأبي حنيفة والشافعي في القول القديم كما قضى به عثمان ابن عفان في  
امرأة عبد الرحمن بن عوف فانه طلقها في مرض موته فورثها منه عثمان وعليها ان تعتد أبعد  
الاجلين من عدة الطلاق أو عدة الوفاة وأما ان كان عقله قد زال فلا طلاق عليه  
(٧٣) (مسئلة) في رجل مات وترك زوجة واختا لابويه وثلاث بنات أخ لابويه فهل  
لبنات الاخ معهن شيء وما يخص كل واحد منهن

(الجواب) للزوجة الربع وللأخت للابوين النصف ولا شيء لبنات الاخ والربع الثاني  
ان كانت هناك عصبه فهو للمصبة والا فهو مردود على الأخت على أحد قولي العلماء وعلى  
الآخر هو لبيت المال

(٧٤) (مسئلة) في امرأة ماتت وخلفت أولادا منهم أربعة أشقاء ذكر واحد وثلاث  
بنات وولد واحد أخوهم من أمهم الجملة خمسة وزوج لم يكن له منها ولد وانها أقرت في مرضها  
المتصل بالموت لأولادها الأشقاء بان لهم في ذمتها ألف درهم وقضت بذلك احرام ولدها  
الذكر وزوجها من الارث

(الجواب) اذا كانت كاذبة في هذا الاقرار فعلى عاصية الله ورسوله باتفاق المسايين بل  
هي من أهل الكبائر الداخلة في الوعيد فان الجور في الوصية من الكبائر ومن قطع ميراثا  
قطع الله ميراثه من الجنة وقد قال تعالى (تلك حدود الله ومن يطع الله ورسوله يدخله جنات  
يجري من تحتها الانهار خالدين فيها وذلك الفوز العظيم ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده  
يدخله ناراً خالدا فيها وله عذاب مهين) وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم (ان العبد يعمل ستين  
سنة بطلاعة الله ثم يجد في وصيته فيختم له بسوء فيدخل النار وإن العبد يعمل ستين سنة

بمعية الله ثم يحتم له بخير فيمدل في وصيته فيدخل الجنة) ثم قرأ هذه الآية تلك حدود الله ومن أعتاها على هذا الكذب والظلم فهو شريكها فيه من كاتب ومشير وغير ذلك فبكل هؤلاء مشهرون على الاثم والمدوان ومن لقنها الاقرار الكذب من الشهود فهو فاسق مردود الشهادة وأما ان كانت صادقة فهي محسنة في ذلك مطيعة لله ولرسوله ومن أعتاها على ذلك لاجل الله تعالى وأما في ظاهر الحكم فالكثير العلماء لا يقبلون هذا الاقرار كابي حنيفة ومالك وأحمد وغيرهم لان التهمة فيه ظاهرة ولان حقوق الوزنة تملكت بمال الميت بالمرض فصار محجورا عليه في حقهم ليس له ان يتبرع لاحدهم بالاجماع ومن العلماء من يقبل الاقرار كالشافعي بناء على حسن الظن بالمسلم وانه عند الموت لا يكذب ولا يظلم والواجب على من عرف حقيقة الامر في هذه القصة ونحوها ان يماونوا على البر والتقوي لا يماونون على الاثم والمدران وينبغي التكشف عن مثل هذه القضية فان وجد شواهد خلاف هذا الاقرار عمل به وان ظهر شواهد لديه أبطل فشواهد الصدق مثل أن يعرف انه كان لاب هؤلاء الاربعة مال نحو هذا المقر به وشواهد الكذب بينات يعلم من بعضها أنها تريد حرمان ابنها وزوجها من الميراث فان ظهر شواهد أحد الجانبين يرجح ذلك الجانب والله أعلم

(٧٥) (مسئلة) في رجل توفي الى رحمة الله وخلف أخاه واختا شقيقين وابنتين وزوجة (الجواب) الزوجة الثمن ولابنتين الثلثان والباقي وهو خمس قرايط بين الاخ والاخت اثلاثا فيحصل الزوجة ثلاثة قرايط ولكل بنت ثمانية قرايط وللأخ ثلاث قرايط وللاخت قيراط وثلثان

(٧٦) (مسئلة) في امرأة ماتت وخافت زوجها واما واختا شقيقة واختا لأب وأخا واختا لأم (الجواب) المسئلة على عشرة أسهم أصلها من ستة وتمول الى عشرة وتسمى ذات الفروخ لكثرة عولها الزوج النصف وللأم السدس سهم وللشقيقة ثلاثة والأخت من الاب السدس تكلة الثاني ولولدى الأم الثلث سهمان فالجميع عشرة أسهم وهذا باتفاق الأئمة الاربعة

(٧٧) (مسئلة) في امرأة ماتت ولم يكن لها وارث سوى ابن اخت لأم وقد أوصت بصدقة أكثر من الثلث فهل للوصي ان ينفذ ذلك ويعطي ما بقي لابن اختها

﴿الجواب﴾ يعطي الموصى له الثلث وما زاد عن ذلك ان أجازة الوارث جاز والا بطل وابن الأخت يرث المال كله عند من يقول بميراث ذوي الارحام وهو الوارث في هذه المسئلة عندهم وهو مذهب جمهور السلف وأبي حنيفة وأحمد وطوائف من أصحاب الشافعي وقول في مذهب مالك اذا فسد بيت المال والله أعلم

(٧٨) ﴿مسئلة﴾ في رجل مات وخلف بنتا وله أولاد أخ من أبيه وهم صغار وله ابن عم راجل وله بنت عم وله أخ من أمه وليس هو من أولاد عمه فن يأخذ المال ومن يكون نولي البنت ﴿الجواب﴾ أما الميراث فنصفه للبنت ونصفه لابناء الاخ وأما حضانة الجارية فهي لبنت العم دون الأم من الأم ودون ابن العم الذي ليس بمحرم وله الولاية على المال الذي لليتيمة لو وصي أو نوابه

(٧٩) ﴿مسئلة﴾ في امرأة ماتت وخلفت زوجا وابن أخت

﴿الجواب﴾ للزوج النصف وأما ابن الأخت ففي الأقوال له الباقي وهو قول أبي حنيفة وأصحابه وأحمد في المشهور عنه وطائفة من أصحاب الشافعي وفي القول الثاني الباقي لبيت المال وهو قول كثير من أصحاب الشافعي وأحمد في إحدى الرواية وأصل هذه المسئلة تنازع العلماء في ذوي الارحام الذين لا فرض لهم ولا تمصيب فذهب مالك والشافعي وأحمد في رواية ان من لا وارث له بفرض ولا تمصيب يكون ماله لبيت مال المسلمين ومذهب أكثر السلف وأبي حنيفة والثوري وإسحاق وأحمد في المشهور عنه يكون الباقي لذوي الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله وقول النبي صلى الله عليه وسلم الخصال وارث من لا وارث له يرث ماله ويفك عنه

(٨٠) ﴿مسئلة﴾ فيمن أشهد على نفسه وهو في صحة من عقله وبدنه ان وارثي هذا لم يرثي غيره فهل يجوز ذلك ولمن يكون الارث بعده

﴿الجواب﴾ هذه الشهادة لا تقبل بل ان كان وارثا في الشرع ورثة شاء أم أبي وان لم يكن وارثا في الشرع لم يرث وليس لاحد ان يتعدى حدود الله ولا يغير دين الله ولو فعل ذلك كرها كان فاسقا من أهل الكبائر كما قال النبي صلى الله عليه وسلم من قطع ميراثا قطع الله ميراثه من الجنة



(٨١) ﴿مسئلة﴾ في رجل توفي وخلف اخاله اختا شقيقتين وبنتين وزوجة وخلف موجودا وكان الاخ المذكور غائبا فما تكون القسمة

﴿الجواب﴾ للزوجة الثمن وللبنتين الثلثان وللأخوة خمس قراربط بين الاخ والاخت اثلاثا فتحصل للزوجة ثلاثة قراربط ولكل بنت ثمانية قراربط والاخ ثلاثة قراربط والاخت قيراطان وثلثان

(٨٢) ﴿مسئلة﴾ في رجل زوج ابنته وكتب الصداق عليه ثم ان الزوج مرض بعد ذلك تخين قوي عليه المرض فقبل موته بثلاثة أيام طلق الزوجة لينمها من الميراث فهل يقع هذا الطلاق وما الذي يجب لها في تركته

﴿الجواب﴾ هذه المطلقة ان كانت مطلقة طلاقا رجعيا ومات زوجها وهي في العدة ورثته باتفاق المسلمين وان كان الطلاق بائنا كالمطلقة ثلاثا ورثته أيضا عند جماهير أئمة الاسلام وبه فضى أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه لما طلق عبد الرحمن بن عوف زوجته بنت الاصبع الكلبيّة طلقها ثلاثا في مرض موته فشاوّر عثمان الصحابة فاشاروا على انها ترث منه ولم يعرف عن احد من الصحابة في ذلك خلاف وانما ظهر الخلاف في خلافة ابن الزبير فانه قال لو كنت انا لم اورثها وابن الزبير قد انعقد الاجماع قبل ان يصير من أهل الاجتهاد والى ذلك ذهب ائمة التابعين ومن بعدهم وهو مذهب أهل العراق كالثوري وابي حنيفة وأصحابه ومذهب أهل المدينة كمالك وأصحابه ومذهب فقهاء الحديث كاحمد بن حنبل وأمثاله وهو القول القديم للشافعي وفي الجديد وافق ابن الزبير لان الطلاق واقع بحيث لو ماتت هي لم يرثها هو بالاتفاق فكذلك لا ترثه هي ولانها حرمت عليه بالطلاق فلا يحل له وطؤها ولا الاستمتاع بها فتكون أجنبية فلا ترث والجمهور قالوا ان المريض مرض الموت قد تعاق الورثة بما له من حين المرض وصار محجورا عليه بالنسبة اليهم فلا يتصرف في مرض موته من التبرعات الا ما يتصرفه بعد موته فليس له في مرض الموت ان يحرم بعض الورثة ميراثه ويخص بعضهم بالارث كما ليس له ذلك بعد الموت وليس له ان يتبرع لاجنبي بما ازايد على الثلث في مرض موته كما لا يملك ذلك بعد الموت وفي الحديث من قطع ميراثا قطع الله ميراثه من الجنة واذا كان كذلك فليس له بعد المرض ان يقطع حقها من الارث لإبطلان ولا غيره وان وقع الطلاق بالنسبة له اذله ان يقطع

نفسه منها ولا يقطع حقها منه وعلى هذا القول في وجوب العدة نزاع هل تمتد عدة الطلاق  
او عدة الوفاة او اطولهما على ثلاثة اقوال اظهرها انها تمتد أبعد الاجلين وكذلك هل يكمل لها  
المهر قولان اظهرهما انه يكمل لها المهر أيضا فانه من حقوقها التي تستقر كما تستحق الارث

(٨٣) ﴿مسئلة﴾ في رجل خص بعض الاولاد على بعض

﴿الجواب﴾ ليس له في حال مرضه أن يخص أحدا منهم بأكثر من قدر ميراثه باتفاق  
المسلمين واذا فعل ذلك فلتناثر الورثة رده واخذ حقوقهم بل لو فعل ذلك في صحته لم يجوز ذلك  
في أصح قولي العلماء بل عليه أن يردده كما أمر النبي صلى الله عليه وسلم وعليه أن يردده حيا وميتا  
ويرده المخصص بعد موته

(٨٤) ﴿مسئلة﴾ في رجل له خالة ماتت وخلفت موجودا ولم يكن لها وارث فهل يرثها ابن اختها

﴿الجواب﴾ هذا في أحد قولي العلماء هو الوارث وفي الآخر بيت المال الشرعي

(٨٥) ﴿مسئلة﴾ في امرأة وصت وصايا في حال مرضها ولزوجها ولاخيمها بشي ثم

بعد مدة طويلة وضت ولدا ذكرا وبعد ذلك توفيت فهل يبطل حكم الوصية

﴿الجواب﴾ اما ما زاد على ثلث التركة فهو للوارث والولد اليتيم لا يتبرع بشي من ماله فلما

تزوج الوارث فالوصية له باطلة لانه وارث واما الاخ فالوصية له صحيحة لانه عند الولد ليس

بوارث وان كان عند الوصية وارثا فينظر ما وصت به للاخ والناس فان وسعه الثلث والا قسم

بينهم على قدر وصاياها

(٨٦) ﴿مسئلة﴾ في امرأة ماتت ولها زوج وجدة واخوة اشقاء وابن فما يستحق لكل

واحد من الميراث

﴿الجواب﴾ للزوج الربع وللجدة السدس والابن الباقي ولاشي للاخوة باتفاق الائمة

(٨٧) ﴿مسئلة﴾ في امرأة ماتت ولها أب وأم وزوج وهي رشيدة وقد أخذ أبوها القماش

ولم يسط الورثة شيئا

﴿الجواب﴾ لا يقبل منه ذلك بل ما كان في يدها من المال فهو لها ينتقل الى ورثتها وان

كان هو اشتراه وجبرها به على الوجه المعتاد في الجهاز فهو تملك لها فليس له الرجوع بعد موتها

(٨٨) ﴿مسئلة﴾ في امرأة ماتت وخلفت زوجا وأبوين وقد احتاط الاب على التركة وذكر

انها غير رشيدة فهل للزوج ميراث منها

﴿ الجواب ﴾ ما خلفته هذه المرأة فلزوجها نصفه ولا يها الثلث والباقي للام وهو السدس في مذهب الأئمة الاربعة سواء كانت رشيدة أو غير رشيدة

(٨٩) ﴿ مسألة ﴾ في رجل اعطى لزوجته من صداقها جارية فاعتقها ثم بمددة وطى الجارية فولدت ابنا وولدت زوجته بنتا وتوفي فهل يرث الابن الذي من الجارية مع بنت زوجته

﴿ الجواب ﴾ اذا كان قد وطى الجارية الممتقة بغير نكاح وهو يعلم ان الوطء حرام فولده ولد زنا لا يرث هذا الواطي ولا يرثه الواطي في مذهب الأئمة الاربعة والله اعلم

(٩٠) ﴿ مسألة ﴾ في رجل خلف زوجة وثلاثة أولاد ذكر ومنهم مات أحدهم وخلف أمه واخويه ثم مات الآخر وخلف أمه واخاه ثم مات الثالث وخلف أمه وابنا له فما يحصل للام من تركته

﴿ الجواب ﴾ للزوجة من تركه الميت الاول الثمن والباقي للاخوة الذين هم اولاد الميت ثم الاخ الاول لأمه سدس تركته والباقي لاخويه والاخ الثاني لأمه ثلث تركته والباقي لاخيه والاخ الثالث لأمه سدس التركة والباقي لابنه

(٩١) ﴿ مسألة ﴾ في امرأة ماتت عن أبوين وزوج وأربعة اولاد ذكر وانثى فقال الزوج لجماعة شهود اشهدوا على ان نصيبى وهو ستة لابوى زوجتى واولادها المذكورين بالفريضة الشرعية فما خص كل واحد منهم

﴿ الجواب ﴾ اذا كان قد ماله نصيبه الذى هو ستة اسهم اسائر الورثة على الفريضة الشرعية والباقي ثمانية عشر سهما للأبوين ثمانية اسهم واولاده عشرة اسهم فتد تلك الستة على هذه الثمانية عشر سهما ويقسم الجميع بينهم على ثمانية عشر سهما كما يرد الفاضل عن ذوى السهام بينهم عند من يقول بالرد فان نصيب الوارث جملة لهم بمنزلة النصيب المردود بينهم

(٩٢) ﴿ مسألة ﴾ في رجل ماتت والدته وخلفته ووالده وكريمته ثم ماتت كريمته فاراد والده ان يزوجه فقال ما تزوجك حتى تملكنى ما ورثته عن والدتك فملك ذلك وتصدق عليه بالربيع بشهود ثم بعد ذلك مرض والده مرضا غيب عقله فرجع فيما تصدق به على ولده واوقفها على زوجته وولده وابنته ولم يذكر ولده وانتسخ كتاب الوقف مرتين فهل له ان يخص أولاده

ويخرج ولده من جميع ارث والدته

(الجواب) ان كان الاب قد أعطى ابنه شيئا عوضا عما أخذه له فليس له ان يرجع بذلك بلا نزاع بين الدماء وأما ان كان تصدق به عليه صدقة لله ففى رجوعه عليه قولان للعلماء أحدهما لا يرجع والثانى يرجع عند مالك والشافعي وأحمد ومثي رجوع وعقله غائب أو وقف وعقله غائب أو عقد عقدا لم يصح رجوعه ولا وقفه اذا كان منقبا عقله بمرض بلا نزاع بين العلماء (٩٣) (مسئلة) في امرأة ماتت عن زوج وأب وأم وولدين أنثى وذو كرم بعد وقاتها توفي والدها وترك أباه وأخته وجدته وجدته

(الجواب) للزوج الربع وللأبوين السدسان وهو الثلث والباقي للولدين أنثانا ثم متركه الاب فلجدته سدسه ولا يه الباقي ولا شيء لاخته ولا جده بل كلاهما يستقط بالاب (٩٤) (مسئلة) في امرأة توفي زوجها وخلف أولادا

(الجواب) للزوجة الصداق والباقي في ذمتها حكمها فيه حكم سائر الفراء وما تبقى بعد الدين والوصية النافذة ان كان هناك وصية قلها ثمنه مع الاولاد

(٩٥) (مسئلة) في امرأة ماتت وخلفت من الورثة بنتا وأخا من أمها وابن عم فما يخص كل واحد

(الجواب) للبنات النصف ولابن الم الباقي ولا شيء للاخ من الام لكن اذا حضر القسمة فينبى أن يرضخ له والبنات تسقط الاخ من الام في مذهب الأئمة الاربعة والله أعلم (٩٦) (مسئلة) في رجل خلف شيئا من الدنيا وتقاسمه أولاده وأعطوا أمهم كتابها ونمها وبعد قليل وجد الأولاد مع أمهم شيئا يحىء ثلث الوراثة فقالوا من أين لك هذا المال فقالت لما كان أبوك مريضا طلبت منه شيئا فأعطاني ثلث ماله فأخذوا المال من أمهم وقالوا ما أعطاني أبونا شيئا فل يجب رد المال اليها

(الجواب) ما أعطى المريض في مرض الموت لوارثه فانه لا ينفذ الا بأجازة الورثة فما أصطاه المريض لامرأته فهو كنسائر ماله إلا أن يميز ذلك باقى الورثة وينبى للاولاد أن يقرروا أمهم ويميزوا ذلك لها لكن لا يجبرون على ذلك بل تقسم جميع التركة قال النبي صلى الله عليه وسلم لا وصية لوارث

(٩٧) ﴿مسئلة﴾ في امرأة ماتت وخلفت زوجا وبننا وأما وأختا من أم فما يستحق كل واحد منهم

﴿الجواب﴾ هذه الفريضة تقسم على احد عشر للبننت ستة اسهم وللزوج ثلاثة أسهم وللأم سهمان ولا شيء للاخت من الأم فانها تسقط ببلنت بانفاق الأئمة كلهم وهذا على قول من يقول بالرد كابي حنيفة وأحمد ومن لا يقول بالرد كمالك والشافعي فيقسم عندهم على اثني عشر سهما للبننت ستة وللزوج ثلاثة والأم سهمان والسهم الثاني لبيت المال

## كتاب النكاح وشروطه

(٩٨) ﴿مسئلة﴾ في شروط النكاح من شرط انه لا يتزوج على الزوجة ولا يتسرى ولا يخرجها من دارها أو من بلدها فاذا اشترطت على الزوج قبل العقد وانفعا عليها وخلا العقد عن ذكرها هل تكون صحيحة لازمة يجب العمل بها كالمقارنة أولا

﴿الجواب﴾ الحمد لله نعم تكون صحيحة لازمة اذا لم يبطلها حتى لو قارنت عقد العقد هذا ظاهر مذهب الامام ابي حنيفة والامام مالك وغيرهما في جميع العقود وهو وجه في مذهب الشافعي يخرج من مسألة صداق السر والعلاية وهكذا بطرده مالك وأحمد في العبارات فان النية المتقدمة عندهما كالمقارنة وفي مذهب أحمد قول ثان ان الشروط المتقدمة لا تؤثر وفيه قول ثالث وهو الفرق بين الشرط الذي يجعل العقد غير مقصود كالتواطىء على ان البيع تلجئة لا حقيقة له وبين الشرط الذي لا يخرج عنه ان يكون مقصودا كاشتراط الخيار ونحوه وأما غاية نصوص احمد وقدماء أصحابه ومحقق المتأخرين على أن الشروط والمواظاة التي تجري بين المتعاقدين قبل العقد اذا لم يفسخاها حتى عقدا العقد فان العقد يقع مقيدا بها وعلى هذا جواب أحمد في مسائل الحيل في البيع والأجارة والرهن والقرض وغير ذلك وهذا كثير موجود في كلامه وكلام أصحابه توضيق الفتوى عن تعدد اعيان المسائل وكثير فيها مشهور عند من له ادنى خبرة باصول أحمد ونصوصه لا يخفى عليه ذلك وقد قررنا دلائل ذلك من الكتاب والسنة واجماع السلف واصل الشريعة في مسألة التحليل ومن تأمل العقود التي كانت تجري بين النبي صلى الله عليه وسلم وغيره مثل عقد البيعة التي كانت بينه وبين الانصار ليلية العقبة وعقد

الهدنة الذي كان بينه وبين قريش عام الحديبية وغير ذلك علم انهم اتفقوا على الشروط ثم عقدوا العقد بلفظ مطلق وكذلك عامة نصوص الكتاب والسنة في الامر بالوفاء بالعقود والعهود والشروط والنهي عن النذر والثلاث تتناول ذلك تناولا واحدا فان اهل اللغة والعرف متفقون على التسمية والمعاني الشرعية توافق ذلك

(٩٩) **مسئلة** في امرأة تزوجت ثم بان انه كان لها زوج ففرق الحاكم بينهما فهل لها مهر وهل هو المسمى أو مهر المثل

**الجواب** اذا علمت انها مزوجة ولم تستشر لاموته ولا طلاقه فهذه زانية مطاوعة لا مهر لها واذا اعتقدت موته أو طلاقه فهو وطؤ شبهة بنكاح فاسد فلها المهر وظاهر مذهب احمد ومالك ان لها المسمى وعن احمد رواية اخرى كقول الشافعي ان لها مهر المثل والله اعلم (١٠٠) **مسئلة** في رجل له بنت وهي دون البلوغ فزوجوها في غيبة أبيها ولم يكن لها ولي وجعلوا ان بابا توفي وهو حي وشهدوا ان خالها أخوها فهل يصح العقد أم لا.

**الجواب** اذا شهدوا ان خالها أخوها فهذه شهادة زور ولا يصير الخال وليا بذلك بل هذه قد تزوجت بنير ولي فيكون نكاحها باطلا عند أكثر العلماء والفقهاء كالشافعي وأحمد وغيرهم وللاب أن يحدده ومن شهد ان خالها أخوها وان أباه مات فهو شاهد زور يجب تزييره ويعزر الخال وان كان دخل بها فلها المهر ويجوز ان يزوجه الاب في عدة النكاح الفاسد عند أكثر العلماء كابن حنيفة والشافعي وأحمد في المشهور عنه والله أعلم

(١٠١) **مسئلة** في بنية دون البلوغ وحضر من يرغب في تزويجها فهل يجوز للحاكم ان يزوجه أم لا

**الجواب** الحمد لله اذا كان الخاطب لها كفؤا جاز تزويجها في أصح قول العلماء وهو مذهب ابي حنيفة واحمد في المشهور عنه ثم منهم من يقول تزوج بلا أمرها ولها الخيار اذا بلغت كذهب ابي حنيفة ورواية عن أحمد ومنهم من يقول اذا بلغت تسع سنين زوجت باذنها ولا خيار لها اذا بلغت وهو ظاهر مذهب احمد لقول النبي صلى الله عليه وسلم لا تنكح اليتيمة حتى تستأذن فان سكنت فقد أذنت وان أبت فلا جواز عليها رواه أبو داود والنسائي وغيرهما وتزويج اليتيمة ثابت بالكتاب والسنة قال تعالى (يستفتونك في النساء قل الله يفتيكم فيهن وما

يتلى عليكم في الكتاب في يتامى النساء الاتي لا توثقن ما كتب لهن وترغبون ان تنكحوهن والمستضعفين من الولدان) وقد ثبت في الصحيح عن عائشة رضي الله عنها نزلت في اليتيمة التي يرغب واياها ان ينكحها اذا كان لها مال ولا ينكحها اذا لم يكن لها مال فنهوا عن نكاحهن حتى يفسطوا لهن في الصداق فقد اذن الله للولي ان ينكح اليتيمة اذا اصدقها صداق المثل والله اعلم (١٠٢) (مسئلة) في يتيمة حضر من يرغب في تزويجها ولها املاك فهل يجوز للوصي

ان يبيع من عقارها شيئاً ويصرف ثمنه في جهاز وقاش لها وحلى يصلح لثلثها ام لا (الجواب) نعم للولي ان يبيع من عقارها ما يجزها به ويجزها بالجهاز المعروف والحلى المعروف (١٠٣) (مسئلة) في رجل له جارية وقد عتقها وتزوج بها ومات ثم خطبها من يصلح

فهل لاولاد سيدها ان يزوجهما

(الجواب) الحمد لله اذا خطبها من يصلح لها فليأولاد سيدها ان يزوجهما فان امتنعوا من ذلك زوجها الحاكم او عصبة المعتق ان كان له عصبة غير اولاده لكن من الملاء من يقدم الحاكم اذا عضل الولي الاقرب وهو مذهب الشافعي وأحمد في رواية ومنهم من يقدم العصبة كابي حنيفة في المشهور عنه فاذا لم يكن له عصبة زوج الحاكم باتفاق العلماء ولو امتنع العصبة كلهم زوج الحاكم بالاتفاق واذا اذن العصبة للحاكم جاز باتفاق العلماء

(١٠٤) (مسئلة) في رجل تزوج بكراً فوجدها مستحاضة لا ينقطع دمها من بيت امها وانهم غمروه فهل له فسخ النكاح ويرجع على من غمروه بالصداق وهل يجب على امها وأبيها عين اذا أنكروا أم لا وهل يكون له وطؤها ام لا

(الجواب) هذا عيب يثبت به فسخ النكاح في أظهر الوجهين في مذهب أحمد وغيره لوجهين أحدهما ان هذا مما لا يمكن الوطؤ منه الا بضرب يخافه واذى يحصل له والثاني ان وطء المستحاضة عند أحمد في المشهور عنه لا يجوز الا لضرورة وما يمنع الوطء حسا كاستداد الفرج أو طبعها كالجنون والجنون يثبت الفسخ عند مالك والشافعي وأحمد كما جاء عن عمر وأما ما يمنع كمال الوطء كالنجاسة في الفرج ففيه نزاع مشهور والمستحاضة أشد من غيرها واذا فسخ قبل الدخول فلا مهر عليه وان فسخ بعده قيل ان الصداق يستقر مثل هذه الخلوة وان كان قد وطأها فانه يرجع بالمهر على من غمروه وقيل لا يستقر فلا شيء عليه وله أن يحلف من ادعى

الفرود عليه انه لم يقره ووطؤ المستحاضة فيه نزاع مشهور وقيل يجوز وطؤها كقول الشافعي وغيره وقيل لا يجوز الا لضرورة وهو مذهب احمد في المشهور عنه وله الخيارات ما لم يصدر عنه ما يدل على الرضا قول أو فعل فإن وطأها بعد ذلك فلا خيار له الا ان يدعى الجهل فهل له الخيار فيه نزاع مشهور والائمة ثبوت الفسخ والله أعلم

(١٠٥) **مسئلة** في رجل زوج ابنة اخيه من ابته والزوج فاسق لا يصلي وخوفوها حتى أذنت في النكاح وقالوا ان لم تأذني والا زوجكي الشرع بغير اختيارك وهو الآن ياخذ مالها ويمنع من يدخل عليها لكشف حالها كلها وغيرها

**الجواب** الحمد لله ليس للم ولا غيره من الاولياء ان يزوج موليته بغير كفء اذا لم تكن راضية بذلك باتفاق الائمة واذا فعل ذلك استحق العقوبة الشرعية التي تردعه وامثاله عن مثل ذلك بل لورضيته هي بغير كفؤ كان لولي آخر غير الزوج ان يفسخ النكاح وليس للم ان يكره المرأة البالغة على النكاح بكفؤ فكيف اذا اكرهها على الزوج بغير كفؤ بل لا يزوجه الا بمن ترضاه باتفاق المسلمين واذا قال لها ان لم تأذني والا زوجك الشرع بغير اختيارك فاذنت بذلك لم يصح هذا الاذن ولا النكاح المرتب عليه فان الشرع لا يمكن غير الاب والجد من اجبار الكبيرة باتفاق الائمة وانما تنازع العلماء في الاب والجد في الصغيرة وفي الصغيرة مطلقا واذا تزوجه بنكاح صحيح كان عليه ان يقوم بما يجب لها ولا يتعدى عليها في نفسها ولا مالها وما أخذه من ذلك ضمنه وليس له ان يمنع من يكشف حالها اذا اشتكت بل اما ان يمكن من يدخل عليها ويكشف كلام وغيرها واما ان يسكن بمنح جيران من أهل الصدق والدين يكشفون حالها والله اعلم

(١٠٦) **مسئلة** في بنت يتيمة وقد طلبها رجل وكيل على جهات المدينة وزوج امها كاره في الوكيل فهل يجوز ان يزوجه امها واخوها بلا اذن منها ام لا

**الجواب** الحمد لله المرأة البالغة لا يزوجه غير الاب والجد بغير اذنها باتفاق الائمة بل وكذلك لا يزوجه الاب الا باذنها في أحد قول العلماء بل في الصحيحين وهو مذهب أبي حنيفة وأحمد في أحد الروايتين كما قال النبي صلى الله عليه وسلم لا تنكح البكر حتى تستأذن ولا البنت حتى تستأمر قالوا يا رسول الله فان البكر تستحى قال اذنها صماتها وفي لفظ يستأذنها أبوها واذنها



صحتها وإنما العلم والإخ فلا تزوجوها بغير إذنهما باتفاق العلماء وإذا رضيت رجلا وكان كفوا لها وجب على وليها كالأخ ثم العلم أن تزوجها به فإن عضلها وامتنع من تزويجها زوجها الولي الأبعد منه والحاكم بغير إذن باتفاق العلماء فليس للولي أن يجبرها على نكاح من لا ترضاه ولا يعضلها عن نكاح من ترضاه إذا كان كفوا باتفاق الأئمة وإنما يجبرها ويعضلها أهل الجاهلية والظلم الذين يزوجون نساءهم لمن يختارونه لمرض للمصلحة المرأة ويكرهونها على ذلك أو يخلعونها حتى تفعل ويعضلونها عن نكاح من يكون كفوا لها لعداوة أو غرض وهذا كله من عمل الجاهلية والظلم والعدوان وهو مما جرّمه الله ورسوله واتفق المسلمون على تحريمه وأوجب الله على أولياء النساء أن ينظروا في مصلحة المرأة لافي أهوائهم كسائر الأولياء والوكلاء فمن تصرف لنفسيه فإنه يقصد مصلحة من تصرف له لا يقصد هواه فإن هذا من الإيابة التي أمر الله أن تؤدي إلى أهليها فقال إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل وهذا من النصيحة الواجبة وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم الدين النصيحة الدين النصيحة قالوا لمن يارسول الله قال لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم والله أعلم

(١٠٧) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج امرأة بولاية اجنبي ووليها في مسافة القصر معتقدا أن الاجنبي المذكور حاكم عليها ودخل بها واستولدها ثم طلقها ثلاثا ثم أراد ردها قبل أن تنكح زوجا غيره فهل له ذلك لبطلان النكاح الاول بغير ولي أم لا وهل يترتب إسقاط الحد وجوب المهر ويأتق النسب والاحصان

﴿الجواب﴾ لا يجب في هذا النكاح حد إذا اعتقد صحته بل يلحق به النسب ويجب فيه المهر ولا يحصل الاحصان بالنكاح الفاسد ويقع الطلاق في النكاح المختلف فيه إذا اعتقد صحته وإذا تبين أن المزوج ليس له ولاية بحال ففارقها الزوج حين علم ذلك فطلقها ثلاثا لم يقع طلاق والحال هذه وله أن يتزوجها من غير أن تنكح زوجا غيره والله أعلم

(١٠٨) ﴿مسئلة﴾ في رجل كان له سرية بكتاب ثم توفي إلى رحمة الله وله ابن ابن وقد تزوج سرية جده المذكور فهل يحل ذلك

﴿الجواب﴾ لا يجوز له تزويج سرية جده التي كان يظاها باتفاق المسلمين وإذا تزوجها

فرق بينهما ولا يحل إقامه معها وان استحل ذلك استتيب ثلاثا فان تاب والا قتل  
 (١٠٩) (مسئله) في رجل تزوج بقيمة وشهدت أمها ببلوغها فكنت في صحبته أربع  
 سنين ثم بانت منه بالثلاث ثم شهدت اخواتها وبناته آخر انها ما بلغت الا بسدد دخول الزوج  
 بها بنسة أيام وشهدت أمها بهذه الصورة و الام ماتت والزوج يريد المراجعة

(الجواب) الحمد لله لا يحل للزوج ان يتزوجها اذا طلقها الا عند جمهور العلماء فان مذهب  
 أبي حنيفة واحد في المشهور عنه ان نكاح هذه صحيح وان كان قبل البلوغ ومذهب مالك  
 وأحمد في المشهور ان الطلاق يقع في النكاح الفاسد المختلف فيه ومثل هذه المسائل يقبح فأنها  
 من أهل البني فأنهم لا يتكلمون في صحة النكاح حين كان يطأها ويستمتع بها حتى اذا طلقت  
 ثلاثا أخذوا يسمون فيها يبطل النكاح حتى لا يقال ان الطلاق وقع وهذا من المضادة لله في  
 أمره فانه حين كان الوطؤ حراما لم يتجر ولم يسأل فلما حرمه الله أخذ يسأل عما يباح به الوطؤ  
 ومثل هذا يقع في المحرم باجماع المسلمين وهو فاسق لان مثل هذه المرأة إما ان يكون نكاحها  
 الاول صحيحا وإما ان لا يكون فان كان صحيحا فالطلاق الثلاث واقع والوطؤ قبل نكاح زوج  
 غيره حرام وان كان النكاح الاول باطلا كان الوطؤ فيه حراما وهذا الزوج لم يتب من ذلك  
 الوطؤ وانما سال حين طلق ثلاثا يقع به الطلاق فكان سؤا لهم عما به يحرم الوطؤ الاول  
 لاجل استحلال الوطؤ الثاني وهذه المضادة لله ورسوله والبسمي في الارض بالفساد فان كان  
 هذا الرجل طلقها ثلاثا فليتنق الله وليجتنبها وليحفظ حدود الله فان من يتمد حدود الله فقد  
 ظلم نفسه والله أعلم

(١١٠) (مسئله) في امرأة لها أب واخ ووكيل ايها في النكاح وغيره حاضر فذهبت  
 الى اليهود وغيرت اسمها واسم ايها وادعت ان لها مطلقا يريد تجديد النكاح واحضرت  
 رجلا اجنبيا وذكرت انه اخوها فكنت الشهود كتبها على ذلك ثم ظهر ما فعلته وثبت ذلك  
 بمجاس الحكم فهل يعزر على ذلك وهل يجب تميز المرفعين والذي ادعى انه اخوها والذي  
 عرف الشهود بما ذكر وهل يختص التميز بالحكم أو يزرهم ولي الامر من محاسب وغيره  
 (الجواب) الحمد لله يعزر تميزا بليغا لو عزرها ولي الامر مرات كان ذلك حسنا كما  
 كان عمر بن الخطاب يكرر التميز في القمل اذا اشتمل على انواع من المحرمات فكان يعزر

في اليوم الاول مائة وفي الثاني مائة وفي الثالث مائة يفرق التعزير لئلا يفضي الى فساد بعض الاعضاء وذلك ان هذه ادعت الى غير أبيها واستخافت اخاها وهذا من الكبار فقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من ادعى الى غير أبيه أو تولى غير مولاه فمليه لعنة الله واللائكة والناس اجمعين لا يقبل الله منه صرفا ولا عدلا بل ثبت في الصحيح عن سعد وأبي بكره انهما سمعا النبي صلى الله عليه وسلم يقول من ادعى الى غير أبيه فإجابة عليه حرام وثبت ما هو ابلغ من ذلك في الصحيح عن أبي ذر عن النبي صلى الله عليه وسلم يقول ليس منا من ادعى الى غير أبيه وهو يعلم الا كفر ومن ادعى ما ليس له فليس منا وليتوا مقعده من النار ومن رمى رجلا بالكفر أو قال عدو الله وليس كذلك الا جار عليه وهذا تغليظ عظيم يقتضي أن يعاقب على ذلك عقوبة عظيمة يستحق فيها مائة سوط ونحو ذلك وأيضا فاما لبست على الشهود وأوفتهم في العقود الباطلة ونكحت نكاحا باطلا فان جمهور العلماء يقولون النكاح بغير ولي باطل يمزرون من يفل ذلك افنداء بمعر بن الخطاب رضي الله عنه وهذا مذهب الشافعي وغيره بل طائفة منهم يقيمون الحد في ذلك بالرجم وغيره ومن جوز النكاح بلا ولي مطلقا أو في المدينة فلم يجوز على هذا الوجه من دعوي النسب الكاذب وقائمة الولي الباطل فكان عقوبة هذه متفقا عليها بين المسلمين وتعاقب أيضا على كذبها وكذلك الدعوى انه كان زوجها وطلقها وبماق الزوج أيضا وكذلك الذي ادعى انه أخوها يعاقب على هذين الربتين وأما المعروفون بهم يعاقبون على شهادة الزور بالنسب لهوا الزويج والتطليق وعدم ولي حاضر وينبغي ان يبالغ في عقوبة هؤلاء فان الفقهاء قد نصوا على ان شاهد الزور يسود وجهه بما نقل عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه كان يسود وجهه اشارة الى سواد وجهه بالكذب وانه كان يركبه دابة مقلوبا الى خلف اشارة الى انه قلب الحديث ويطابق به حتى يشهره بين الناس انه شاهد زور وتذير هؤلاء ليس يختص بالحاكم بل يبرزه الحاكم والمحاسب وغيرها من ولاية الامور القادرين على ذلك ويتمين ذلك في مثل هذه الحال التي ظهر فيها فساد كثير في النساء وشهادة الزور كثيرة فان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الناس اذا رأوا منكرا فم يغيروه أو شك ان يعمهم الله يعاقب منه والله أعلم

(١١١) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج بامرأة من مدة سنة ولم يدخل بها وطلقها قبل الاصابة

فهل يجوز له أن يدخل بالام بعد طلاق البنت

﴿الجواب﴾ لا يجوز تزويج أم امرائه وإن لم يدخل بها والله أعلم

(١١٢) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج بكرا بولاية أبيها ولم يستأذن حين العقد وكان قدم العقد عليها الزوج قبله وطقت قبل الدخول بغير اصابة ثم دخل بها الزوج الثاني فوجد بها بنتا فكنتم ذلك وحملت الزوجة منه واستقر الحال بينهما فلما عم الزوج انها لم تستأذن العقد عليها سأل عن ذلك قيل له ان العقد مفسوخ لكونها بنتا ولم تستأذن فهل يكون العقد مفسوخا والوطؤ شبهة ويلزم تجديد العقد أم لا

﴿الجواب﴾ اما اذا كانت ثيبا من زوج وهي بالغ فلهذه لا تنكح الا باذنها باتفاق الائمة ولكن اذا زوجت بغير اذنها ثم أجازت العقد جاز ذلك في مذهب أبي حنيفة ومالك والامام احمد في احدى الروايتين ولم يجز في مذهب الشافعي واحمد في رواية اخرى وإن كانت ثيبا من زنا فهي كالثيب من النكاح في مذهب الشافعي واحمد وصاحب أبي حنيفة وفيه قول آخر انها كال بكر وهو مذهب أبي حنيفة نفسه ومالك وإن كانت البكارة زالت بوثة أو باصبع أو نحو ذلك فهي كال بكر عند الائمة الاربعة واذا كانت بكرا فال بكر يجبرها ابوها على النكاح وإن كانت بالغة في مذهب مالك والشافعي واحمد في احدى الروايتين وفي الاخرى وهي مذهب أبي حنيفة وغيره ان الاب لا يجبرها اذا كانت بالغا وهذا أصح ما دل عليه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وشواهد الاصول فقد تبين في هذه المسئلة ان أكثر العلماء يقولون اذا اختارت هي العقد جاز والا يحتاج الى استئذانها وقد يقال هو الاقوى هنا لاسيما والاب انما عقد معتقدا انها بكروا نه لا يحتاج الى استئذانها فاذا كانت في الباطن بخلاف ذلك كان مذكورا فاذا اختارت هي النكاح لم يكن هذا بمنزلة تصرف الفضولي ووقف العقد على الاجازة فيه نزاع مشهور بين العلماء والظاهر فيه التفصيل بين بعضها وبعض كما هو مبسوط في غير هذا الموضع

(١١٣) ﴿مسئلة﴾ في امرأة خلاها اخوها في مكان لتوفي عدة زوجها فلما انقضت العدة هربت الى بلد مسيرة يوم وتزوجت بغير اذن أخيها ولم يكن لها ولي غيره فهل يصح العقد أم لا

﴿الجواب﴾ اذا لم يكن أخوها عاضلا لها وكان أهلا للولاية لم يصح نكاحها بدون اذنه والحال هذه والله أعلم

(١١٤) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج بنتا وهي يتيمة وعقد عقدها الشافعي ولم تدرك الا بعد العقد بشهرين فهل يجوز عقد نكاحها

﴿الجواب﴾ البنت التي لم تبلغ لا يجبرها على تزويجها غير الاب والجد والاخ والعم والسلطان الذي هو الحاكم أو نواب الحاكم في المقود لانتهاء في ذلك ثلاثة احوال احدها ان لا يجوز وهو قول الشافعي ومالك والامام احمد في رواية والثاني يجوز النكاح بلا اذنها ولها الخيار اذا بلغت وهو مذهب أبي حنيفة ورواية عن أحمد والثالث أنها تزوج باذنها ولا خيار لها اذا بلغت وهذا هو المشهور من مذهب احمد فهذه التي لم تبلغ يجوز نكاحها في مذهب أبي حنيفة واحد وغيرهما ولو زوجها حاكم يري ذلك فهل يكون تزويجه حكما لا يمكن نقضه أو ينتقل الى حاكم يحكم بصحة ذلك على وجهين في مذهب الشافعي واحد وغيرهما اصحهما الاول ليكن الحاكم المزوج هنا شافعي فان قلد قول من يصحح هذا النكاح وراعى سائر شروطه وكان ممن له ذلك جاز وان كان قد أقدم على ما يستند تحريمه كان فعله غير جائز وان كان قد ظنها بالغا فزوجها فكانت غير بالغ لم يكن في الحقيقة قد زوجها ولا يكون النكاح صحيحا والله اعلم

(١١٥) ﴿مسئلة﴾ جدتي امه وابي جده وانا عمه له وهو خالي

اقتنا يا امام يرحمك الله ويكفيك حادثات الليالي

﴿الجواب﴾ رجل زوج ابنة ام بنت واتي البنت بالنكاح الحلال

فانت منه بنت قالت الشعراء وقالت لابن هاتيك خالي

رجل تزوج امرأة وتزوج ابنة امها ولد له بنت ولابنة ابن فبنته هي المخاطبة بالشعر فجدها ام امها هي ام ابن الابن زوجة الابن وابوها جد ابن ابنة وهي عمته اخت ابيه من الاب وهو خالها أخو امها من الام والله أعلم

(١١٦) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج بامرأة وشرطت عليه ان لا يتزوج عليها ولا ينقلها

من منزلها وان تكون عند امها فدخل على ذلك فهل يلزمه الوفاء واذا خالف هذه الشروط فهل للزوجة الفسخ أم لا

﴿الجواب﴾ نعم تصح هذه الشروط وما في معناها في مذهب الامام احمد وغيره من

الصحابة والتابعين كعمر بن الخطاب وعمر بن العاص وشریح القاضي والاوزاعي واسحق ومذهب مالك اذا شرط لها اذا تزوج عاها أو تسرى ان يكون أسرها بيدها أو رأيها ونحو ذلك صح هذا الشرط أيضا وملكت المرأة الفرقة به وهو في المعنى نحو مذهب احمد وذلك لما خرجاه في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان أحق الشروط ان توفوا به ما استحلتم به الفروج وقال عمر بن الخطاب مقاطع الحقوق عند الشروط فحمل النبي الله عليه وسلم ما استحل به الفروج التي هي من الشروط احق بالوفاء من غيرها وهذا نص مثل هذه الشروط لبس هناك شرط يوفي به بالانجام غير الصداق والكلام في هذه الشروط معروف وأما شرط مقام ولدها عندها ونفقته عليه فهذا مثل الزيادة في الصداق والصداق يحتمل من الجهالة فيه من النصوص عن أحمد ومذهب أبي حنيفة ومالك ما لا يحتمل في الثمن والاجرة اذ يصح مهر المثل فكل جهالة تنقص عن جهالة المثل تكون احق بالجواز لاسيما ومثل هذا يجوز في الاجارة ونحوها ومذهب احمد وغيره له ان يستأجر الاجير بتمامه وكسوته ويرجع في ذلك الى العرف وكذلك اشتراط النفقة على ولدها يرجع فيها الى العرف بطريق الاولى ومتى لم يقبل الشروط فنزوح او تسرى فلها فسخ النكاح لكن في توقف ذلك على الحاكم نزاع لكونه صار مجتهدا فيه كخيار العنة والعيوب اذ فيه خلاف او يقال لا يحتاج الى اجتهاد في ثبوته وان وقع نزاع في الفسخ به كخيار المتعة يثبت في مواضع الخلاف عند القائلين بالاحكام حاكم مثل ان يفسخ على التراخي فان هذا فيه خلاف واصل ذلك ان يوقف الفسخ على الاجتهاد في ثبوت الحكم أيضا والان الفروج يحتاط لها فتناط باصر حاكم بخلاف الفسوخ في البيع والاقوي ان الفسخ المختلف فيه لا يفتقر الى حكم لكن ان رفع الى حاكم يرى امضاء امضاءه وان رأى ابطاله ابطله والله اعلم

(١١٧) (مسئلة) في رجل وجد صغيرة فرباها فلما بلغت زوجها الحاكم له ورزق منها اولاداً ثم وجد لها أخ بعد ذلك فهل هذا النكاح صحيح

(الجواب) اذا كان لها أخ غائب غيبة منقطعة ولم يكن يعرف حينئذ لها أخ لكونها ضاعت من أهلها حين صغرها الى ما بعد النكاح لم يبطل النكاح المذكور والله اعلم

(١١٨) (مسئلة) في صغيرة دون البلوغ مات أبوها هل يجوز للعالم او نائبه ان

يزوجها أم لا وهل ثبت لها الخيار إذا بلغت أم لا

(الجواب) إذا بلغت تسع سنين فانه يزوجها الاولياء من المصبات والحاكم ونائبه في ظاهر مذهب احمد وهو مذهب أبي حنيفة وغيرهما كما دل على ذلك الكتاب والسنة في مثل قوله تعالى (يستفتونك في النساء قل الله يفتيكم فيهن وما يتلى عليكم في الكتاب في تنهى النساء اللاتي لا تؤمنن ما كتب لهن وترغبون أن تنكحوهن) وأخرجنا في الصحيحين عن عمرو ابن الزبير انه سأل عائشة عن قول الله عز وجل (وان خفتم أن لا تقسطوا في اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع) قالت يا ابن أخي هذه اليتيمة في حجر وليها تشاوركه في ماله فيعجبها مالها وجمالها فيريد وليها أن يزوجه من غير أن يقسط في صداقتها فيعطيا مثل ما يعطيا غيره فنهوا أن ينكحوهن إلا أن تقسطوا لهن ويلقوا بهن على سنتين في الصداق وأمرنا أن ينكحوا ما طاب لهم من النساء سواهن قال عمروة قالت عائشة ثم إن الناس استفتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد هذه الآية فيهن فأمر الله عز وجل (يستفتونك في النساء قل الله يفتيكم فيهن) الآية قالت عائشة والذي ذكر الله انه يتلى عليكم في الكتاب الآية الاولى التي قالها الله عز وجل وان خفتم أن لا تقسطوا في اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من النساء قالت عائشة وقول الله عز وجل في الآية الأخرى وترغبون أن تنكحوهن رغبة أحدكم عن يقيمتها التي تكون في حجره حيث تكون قليلة المال والحال وفي لفظ آخر اذا كانت ذات مال وجمال رغبوا في نكاحها في الحال الصداق واذا كانت مرغوبة عنها في قلة المال والجمال رغبوا عنها وأخذوا غيرها من النساء قال فكما يتركونها حتى يرغبوا عنها فليس لهم أن ينكحوها اذا رغبوا فيها إلا أن يقسطوا لها ويمطوها حقاً من الصداق فهذا يبين أن الله اذن لهم أن يزوجوا اليتامى من النساء اذا فرضوا لهن صداق مثلهن ولم يأذن لهم في تزويجهن بدون صداق المثل لأنها ليست من أهل التبرع ودلائل ذلك متعددة ثم الجمهور الذين جوزوا نكاحها لهم قولان أحدهما وهو قول أبي حنيفة ومحمد في إحدى الروايتين أنها تزوج بدون إبتها ولها الخيار اذا بلغت والثاني وهو المشهور في مذهب أحمد وغيره أنها لا تزوج إلا بإذنها ولا خيار لها اذا بلغت وهذا هو الصحيح الذي دل عليه السنة كما روى أبو هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تستأمر اليتيمة في نفسها فان سكنت فهو أذنها وإن أبى فلا جواز عليها

رواه احمد وأبو داود والترمذي والنسائي وعن أبي موسى الأشعري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال تستأمر اليتيمة في نفسها فان سكنت فقد اذنت وان ابت فلا جوازها عليها فهذه السنة نص في القول الثالث الذي هو اعدل الاقوال انها تزوج خلافا لمن قال انها لا تزوج حتى تبلغ فلا تصير يتيمة والكتاب والسنة صريح في دخول اليتيمة قبل البلوغ في ذلك اذ البالغة التي لها أسر في مالها يجوز لها ان ترضى بدون صداق المثل ولان ذلك مدلول اللفظ وحقيقته ولان ما بعد البلوغ وان سمي صاحبه يتيما مجازا فعاقبته ان يكون داخل في العموم واما ان يكون المراد باليتيمة البالغة دون التي لم تبلغ فهذا لا يسوغ حمل اللفظ عليه بحال والله اعلم

(١١٩) ﴿مسئلة﴾ في تزويج المالك بالجواري من غير عتق اذا كانوا لملك واحد ومن يعتقد طرفي النكاح في الطرفين لها ولا ولادم وهل للسيد ان يتسرى بهن

﴿الجواب﴾ تزويج المالك بالاماء جائز سواء كانوا لملك واحد أو لملكين مع بقائهم على الرق وهذا مما اتفق عليه ائمة المسلمين والذي زوج الامة سيدها أو وكيله وأما المملوك فهو يقبل النكاح لنفسه اذا كان كبيرا او يقبل له وكيله ان كان صغيرا فسيده يقبل له فاذا كان الزوجان له قال محضرة شاهدين زوجت مملوكي فلانا بامتي فلانة وينتقد النكاح بذلك وأما العبد البالغ فهل لسيده ان يزوجه بنير أسره ويكرهه على ذلك فيه قولان للعلماء احدهما لا يجوز وهو مذهب الشافعي وأحمد والثاني يجزئه وهو مذهب ابي حنيفة ومالك والامة والمملوك الصغير تزوجه بغير اذنها بالاتفاق وأما الاولاد فهم تبع لأمهم في الحرية والرق وهم تبع لابهم في النسب والولاء باتفاق المسلمين فمن كان سيد الام كان اولادها له سواء ولدوا من زوج أو من زنا كما ان البهائم من الخيل والابل والحمر اذا نزا ذكرها على انثاها كان الاولاد لملك الام ولو كانت الام معتقة أو حرة الاصل والاب مملوكا كان الاولاد احرارا واما النسب فانهم ينتسبون الى ابيهم واذا كان الاب عتيقا والام عتيقة كانوا منتسبين الى موالى الاب وان كان الاب مملوكا انتسبوا الى موالى الام فان عتق الاب بعد ذلك انجر الولاء من موالى الام الى موالى الاب وهذا مذهب ائمة الاربعة ومن كان مالكا لأم ملك اولادها وكان له ان يتسرى بالبنات من اولاد امائه اذا لم يكن يستمتع بالام فانه يستمتع ببناتها فان استمتع بالام فلا يجوز ان يستمتع ببناتها والله اعلم



(١٢٠) ﴿مسئلة﴾ في رجل حنث من زوجته فنكحت غيره ليحلها للاول فهل هذا  
النكاح صحيح أم لا

﴿الجواب﴾ قد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لمن الله المحلل والحلل له وعنه  
انه قال الا ابتئسكم بالنيس المستمار قالوا بلى يا رسول الله قال هو المحلل لمن الله المحلل والحلل له  
واتفق على تحريم ذلك اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والتابعون لهم باحسان مثل  
عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس  
وعبد الله بن عمر وغيرهم حتى قال بعضهم لا يزالان زانيين وان مكنا عشرين سنة اذا علم الله من  
قلبه انه يريد ان يحلها له وقال بعضهم لا نكاح الا نكاح رغبة لا نكاح دلسة وقال بعضهم من  
يخادع الله يخدعه وقال بعضهم كنا ندها على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم سفاخا وقد  
اتفق أئمة الفتوى كلهم على انه اذا شرط التحليل في العقد كان باطلا وبعضهم لم يجعل للشرط  
المتقدم ولا العرف المطرد تأثيرا وجعل المقدم مع ذلك كالنكاح المعروف نكاح الرغبة وأما  
الصحابة والتابعون وأكثر أئمة الفتيا فلا فرق عندهم بين هذا العرف واللفظ وهذا منذهب  
اهل المدينة واهل الحديث وغيرهما والله أعلم

(١٢١) ﴿مسئلة﴾ في العبد الصغير اذا استحل به النساء وهو دون البلوغ هل يكون  
ذلك زوجا وهو لا يدري الجماع

﴿الجواب﴾ ثبت في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم انه لمن أكل الربا وموكله  
وشاهديه وكاتبه ولعن الله المحلل والحلل له قال الترمذي حديث صحيح وثبت اجماع الصحابة  
على ذلك كعمر وعثمان وعلي وابن مسعود وابن عباس وغيرهم حتى قال عمر لا اوتي بمحلل ولا  
محلل له الا رجعتما وقال عثمان لا نكاح الا نكاح رغبة لا نكاح دلسة وسئل ابن عباس عن من  
طلق امرأته مائة طلقة فقال بانت منه ثلاث وسائرهما اتخذها آيات الله هزوا فقال له السائل  
ارأيت ان تزوجتها وهو لا يعلم لأجلها ثم اطلقها فقال له ابن عباس من يخادع الله يخدعه وسئل  
عن ذلك فقال لا يزالان زانيين وان مكنا عشرين سنة اذا علم الله من قلبه انه يريد ان يحلها  
له وقد بسطنا الكلام في هذه المسئلة في كتاب بيان الدليل على بطلان التحليل وهذا لعمري  
اذا كان المحلل كبيرا يراها ويذوق عسلها وتذوق عسلته فاما العبد الذي لا وطن في اوفيه ولا يهد

وطئه وطئا كمن لا ينتشر ذكره فهذا لا نزاع بين الأئمة في أن هذا لا يحلها ونكاح المحلل  
مما يعبر به التصاري المسلمين حتى يقولوا أن المسلمين قال لهم نبههم إذا طلق أحدكم امرأته لم  
تحل له حتى تزني ونينا صلى الله عليه وسلم بري من ذلك هو وأصحابه والتابعون لهم بإحسان  
وجهور أئمة المسلمين والله أعلم

(١٧٢) ﴿مسئلة﴾ في إمام عدل طلق امرأته وبقيت عنده في بيته حتى استحلّت تحليل  
أهل مصر وتزوجها

﴿الجواب﴾ إذا تزوجها الرجل بنية أنه إذا وطئها طأنها ليحلها الزوجها الأول أو توطأ  
على ذلك قبل العقد أو شرطه في صلب العقد لفظاً أو عرفاً فهذا وإن كان نكاح التحليل الذي  
اتفقت على بطلانه وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لن الله المحلل والمحلل له

(١٧٣) ﴿مسئلة﴾ في رجل شرط على امرأته بالشهود أن لا يسكنها في منزل أبيه  
فكانت مدة السكنى منفردة وهو عاجز عن ذلك فهل يجب عليه ذلك وهل لها أن تفسخ  
النكاح إذا أراد إبطال الشرط وهل يجب عليه أن يمكن أمها أو أختها من الدخول عليها  
والمبيت عندها أم لا

﴿الجواب﴾ لا يجب عليه ما هو عاجز عنه لا سيما إذا شرطت الرضا بذلك بل كان قادراً  
على مسكن آخر لم يكن لها عند كثير من أهل العلم كالك وأحد القولين في مذهب أحمد وغيرهما  
غير ما شرط لها فكيف إذا كان عاجزاً وليس لها أن تفسخ النكاح عند هؤلاء وإن كان قادراً  
فأما إذا كان ذلك للسكنى وبصالح السكنى الفقير وهو عاجز عن غيره فليس لها أن تفسخ إلا  
نزاع بين الفقهاء وليس عليه أن يمكن من الدخول إلى منزله لا أمها ولا أختها إذا كان  
معائرها بالمعروف والله أعلم

(١٧٤) ﴿مسئلة﴾ في رجل شريف زوج ابنته وهي بكر بالغ لرجل غير شريف مغربي  
معروف بين الناس بالصالح برضا ابنته وأذن لها ولم يشهد عليها الأب بالرضا فهل يكون ذلك  
قادحاً في المقدم لا مع استمرار الزوجة بالرضا وذلك قبل الدخول وبعده وقدم قادح  
فاشهدت الزوجة أن الرضا والأذن صدرتا منها فهل يحتاج في ذلك تجديد العقد

﴿الجواب﴾ لا يفتقر صحة النكاح إلى الأشهاد على أذن المرأة قبل النكاح في المذهب

الارامة الواجهة ضعيفا في مذهب الشافعي واحد بل قال اذا قال الولي اذنت لي جاز عقد  
النكاح والشهادة على الولي والزواج ثم المرأة بعد ذلك ان انكرت فالتكاح ثابت هذا مذهب  
الشافعي واحد في المشهور عنه وأما مذهب أبي حنيفة ومالك واحد في راية عنه اذا لم تأذن  
حتى عقد النكاح جاز وتسبى مسئلة وقف العقود وكذلك المبدأ اذا تزوج بدون اذن منواله  
فهو على هذا النزاع وأما الكفاءة في النسب فالنسب معتبر عند مالك وأما عند أبي حنيفة  
والشافعي وأحمد في أحدي الروايتين عنه فهي حق للزوجة والابوين فاذا رضوا بدون كفؤ  
جاز وعند أحمد هي حق لله فلا يصح النكاح مع فراقها والله اعلم

(١٢٥) ﴿مسئلة﴾ في المرأة التي يعتبر اذنها في الزواج شرعا هل يشترط الاشهاد عليها  
بأذنها لوليها ام لا واذا قال الولي انها اذنت لي في تزويجها من هذا الشخص فهل للعائد ان  
ان يعتقد بمجرد قول الولي ام قولها وكيفية الحكم في هذه المسئلة بين العلماء.

﴿الجواب﴾ الحمد لله الاشهاد على اذنها ليس شرطا في صحة العقد عند جماهير العلماء وإنما  
فيه خلاف شاذ في مذهب الشافعي واحد فان ذلك شرط والمشهور في المذهبين كقول الجمهور  
ان ذلك لا يشترط فلو قال الولي اذنت لي في العقد فمقد العقد وشهد الشهود على العقد ثم  
صدقه الزوجة على الاذن كان النكاح ثابتا صحيحا باطنا وظاهرا وان أنكرت الاذن كان القول  
قولها مع يمينها ولم يثبت النكاح ودعواه الاذن عليها كما لو ادعى النكاح بعد موت الشهود  
ونحو ذلك والذي ينبغي اشهود النكاح ان يشهدوا على اذن الزوجة قبل العقد لوجوه ثلاثة  
(أحدها) ان ذلك عقد متفق على صحته ومهما أبكى ان يكون العقد متفقاً على صحته فلا ينبغي  
ان يسدل عنه الى ما فيه خلاف وان كان مرجوحا الالمعارض راجح (الوجه الثاني) ان  
ذلك معونة على تحصيل مقصود العقد وأمان من جهوده لاسيما في مثل المكان والزمان الذي  
يكثُر فيه جهد النساء وكذبهن فان ترك الاشهاد عليها كثيرا ما يفضي الى خلاف ذلك ثم انه  
يفضي الى ان تكون زوجة في الباطن دون الظاهر وفي ذلك مفسدات متعددة (الوجه الثالث)  
ان الولي قد يكون كاذبا في دعوى الاستئذان وان يحتمل بذلك على ان يشهد انه قد  
زوجها وان يظن الجهال ان النكاح يصح بدون ذلك اذا كان عند العامة انها اذا زوجت  
عند الحاكم صارت زوجة فيفضى الى مبرها وجعلها زوجة بدون رضاها وأما الباقيد

الذي هو نائب الحاكم اذا كان هو المزوج لها بطريق الولاية عليها لا بطريق الوكالة للولى فلا يزوجها حتى يعلم انها قد اذنت وذلك بخلاف ما اذا كان شاهدا على العقد وان زوجها الولي بدون اذنها فهو نكاح الفضولى وهو موقوف على اذنها عند ابي حنيفة ومالك وهو باطل مردود عند الشافعي وأحمد في المشهور عنه

(١٢٦) {مسئلة} في مريض تزوج في مرضه فهل يصح العقد

{الجواب} نكاح المريض صحيح ترث المرأة في قول جماهير علماء المساميين من الصحابة والتابعين ولا تستحق الا مهر المثل لا تستحق الزيادة على ذلك بالاتفاق

(١٢٧) {مسئلة} في رجل خطب امرأة حرة لها ولي غير الحاكم فجاء بشهود وهو يعلم فسق الشهود لكن لو شهدوا عند الحاكم قبلهم فهل يصح نكاح المرأة بشهادتهم واذا صح هل يكره \*

{الجواب} نعم يصح النكاح والحال هذه وان المدالة المشترطة في شاهدي النكاح انما هي ان يكونا مستورين غير ظاهري الفسق واذا كانا في الباطن فاسقين وذلك غير ظاهر بل ظاهرهما الستر انعقد النكاح بهما في اصح قولى العلماء في مذهب أحمد والشافعي وغيرهما اذ لو اعتبر في شاهدي النكاح ان يكونا معدين عند الحاكم لما صح نكاح اكثر الناس الا بذلك وقد علم ان الناس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان وعلى كانوا بمقدون الا نكحة بمحضر من بعضهم وان لم يكن الحاضرون معدين عند أولى الامر ومن الفقهاء من قال يشترط ان يكونا مبرزى المدالة فهو لا شهود الحكماء معدون عندهم وان كان فيهم من هو فاسق في نفس الامر فمضى التقديرين ينقصد النكاح بشهادتهم وان كانوا في الباطن فاسقا والله اعلم

(١٢٨) {مسئلة} في رجل ركض بسير البلاد في كل مدينة شهر او شهرين ويعزل عنها ويخاف ان يقع في الفصية فهل له ان يتزوج في مدة اقامته في تلك البلدة واذا سافر طلقها واعطاها حقها أولا وهل يصح النكاح أولا

{الجواب} له ان يتزوج لكن ينكح نكاحا مطلقا لا يشترط فيه توقفا بحيث يكون ان شاء امسكها وان شاء طلقها وان نوى طلاقها حتما عند انقضاء سفره كره في مثل ذلك

وفي صحة النكاح نزاع ولو نوى انه اذا سافر وانعجته امسكها والاطلقها جاز ذلك فاما ان يشترط التوقيت فهذا نكاح المتعة الذي اتفق الاثمة الاربعة وغيرهم على تحريمه وان كان طائفة يرخصون فيه اما مطلقا واما للضرر كما قد كان ذلك في صدر الاسلام فالصواب ان ذلك منسوخ كما ثبت في الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم بعد ان رخص لهم في المتعة عام الفتح قال ان الله قد حرم المتعة الى يوم القيامة والقرآن قد حرم ان يوطأ الرجل الا زوجة أو مملوكة بقوله (والذين هم لفروجهم حافظون الا على ازواجهم أو ما ملكت ايماهم فانهم غير ملومين فمن ابتغى وراء ذلك فاولئك هم العادون) وهذه المستمتع بها ليست من الازواج ولا ما ملكت اليمين فان الله قد جعل للإزواج احكاما من الميراث والاعتداد بعد الوفاة بأربعة اشهر وعشر وعدة الطلاق ثلاثة قروء ونحو ذلك من الاحكام التي لا تثبت في حق المستمتع بها فلو كانت زوجة لثبت في حقها هذه الاحكام ولهذا قال من قال من السلف ان هذه الاحكام نسخت المتعة وبسط هذا طويل وليس هذا موضعه واذا اشترط الاجل قبل العقد فهو كالشرط المقارن في اصح قول العلماء وكذلك في نكاح المحلل واما اذا نوى الزوج الاجل ولم يظهره للمرأة فهذا فيه نزاع يرخص فيه أبو حنيفة والشافعي ويكرهه مالك وأحمد وغيرهما كما انه لو نوى التحليل كان ذلك مما اتفق الصحابة على النهي عنه وجعلوه من نكاح المحلل لكن نكاح المحلل شر من نكاح المتعة فان نكاح المحلل لم يبع قط اذا ليس مقصود المحلل ان ينكح وانما مقصوده ان يمدها الى المطلق قبله فهو يثبت العقد ليزيله وهذا لا يكون مشروعاً بحال بخلاف المستمتع فان له غرضاً في الاستمتاع لكن التأجيل يحل بمقصود النكاح من المودة والرحمة والسكن ويجعل الزوجة بمنزلة المستأجرة فلهذا كان النية في نكاح النائمة اخف من النية في نكاح المحلل وهو يتردد بين كراهة التجريم وكراهة التنزيه واما العزل فقد حرمه طائفة من العلماء لكن مذهب الاثمة الاربعة انه يجوز بأذن المرأة والله اعلم

(١٢٩) ﴿مسئلة﴾ في رجل جمع في نكاح واحد بين خالة رجل وابنة اخ له من الابوين فهل يجوز الجمع بينهما ام لا .

﴿الجواب﴾ الجمع بين هذه المرأة وبين الاخرى هو الجمع بين المرأة وبين خالة أبيها فان أباهما اذا كان ابناً لهذا الآخر من أمه أو أمه وأبيه كانت خالة هذا خالة هذا بخلاف ما اذا كان

اخوانه من ابيه فقط فانه لا تكون خالة احدهما خالة الآخر بل تكون عمته واجمع بين المرأة وخالة  
ايها وخالة امها أو عمه أيتها أو عمه أمها كالجمع بين المرأة وعمتها وخالتها عند أئمة المسلمين وذلك  
حرام باتفاقهم واذا تزوج احدهما بعد الاخرى كان نكاح الثانية باطلا لا يحتاج الى طلاق ولا  
يجب بمقدّم مهر ولا ميراث ولا يحل له الدخول بها وان دخل بها فارتقا كما تفارق الاجنبية  
فان اراد نكاح الثانية فارق الاولى فاذا انقضت عدتها تزوج الثانية فان تزوجها في عدة طلاق  
رجعي لم يصح المقعد الثاني باتفاق الأئمة وان كان الطلاق بائنا لم يحز في مذهب ابي حنيفة واحمد  
وجاز في مذهب مالك والشافعي فاذا طلقها طلقه او طلقتهين بلا عوض كان الطلاق رجعيا  
ولم يصح نكاح الثانية حتى تنقضي عدة الاولى باتفاق الأئمة فان تزوجها لم يحز ان يدخل بها  
فان دخل بها في هذا النكاح الفاسد وجب عليه ان يهرّ لها فانها أجنبية ولا يعقد عليها حتى  
تنقضي عدة الاولى المطلقة باتفاق الأئمة وهل له ان يتزوج هذه الموطوءة بالنكاح الفاسد في  
عدتها منه فيه قولان للعلماء احدهما يجوز وهو مذهب ابي حنيفة والشافعي والثاني لا يجوز وهو  
مذهب مالك وفي مذهب احمد القولان

(١٣٠) ﴿مسئلة﴾ في رجل له جارية تزني فهل يحل له وطئها

﴿الجواب﴾ اذا كانت تزني فليس له ان يطأها حتى تحيض ويستبرأ من الزنا فان الزاني  
لا ينكح الا زانية أو مشركة عقدا ووطئا ومنى وطئها مع كونها زانية كان ديوتا والله أعلم  
(١٣١) ﴿مسئلة﴾ في رجل له جارية تاتبة وتصل وتصوم فاي شيء يلزم سيدها اذا لم يجامعها  
﴿الجواب﴾ اذا كانت محتاجة الى النكاح فليعفها اما بان يطأها واما بان يزوجه لمن  
يطأها ولا يجوز ان يطأها الا زوج او سيدها

(١٣٢) ﴿مسئلة﴾ في رجل له جارية معتولة وقد طلبها منه رجل لينزوجهما بالخاف بالطلاق

ما اعطيك ايها فهل يلزمه الطلاق اذا وكل رجلا في زواجها لذلك الرجل

﴿الجواب﴾ متى فعل المحلوف عليه بنفسه او وكيله حنث لكن اذا كان الخاطب كفوا  
فله ان يزوجهما الولي الا بعد مثل ابنه او ابيه او أخيه او يزوجهما الحاكم باذنهما ودون اذن المعتق  
فانه عاضل ولا يحتاج الى اذنه ولا حنث عليه اذا زوجت على هذا الوجه

(١٣٣) ﴿مسئلة﴾ في رجل ينكح زوجته في دبرها

﴿الجواب﴾ وطئ المرأة في دبرها حرام بالكتاب والسنة وهو قول جماهير السلف والخلف بل هو اللوطية الصغرى وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إن الله لا يستحي من الحق لا تأتوا النساء في أدبارهن وقد قال تعالى نسائكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم والحرث هو موضع الولد فإن الحرث محل الفرس والزرع وكانت اليهود تقول إذا أتى الرجل امرأته من دبرها جاء الولد أحول فانزل الله هذه الآية وأباح الرجل أن يأتي امرأته من جميع جهاتها لكن في الفرج خاصة ومتى وطأها في الدبر وطأه عن عذرا جميعا فإن لم يذهبها وإلا فرق بينهما كما يفرق بين الرجل الفاجر ومن يفجر به والله أعلم

(١٣٤) ﴿مسئلة﴾ في الاماء الكتابيات ما الدليل على وطنهن بملك اليمين من الكتاب والسنة والاجماع والاعتبار وعلى تحريم الاماء المجوسيات افتونا مأجورين

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين وطأ الاماء الكتابيات بملك اليمين اقوى من وطنهن بملك النكاح عند عوام أهل العلم من الائمة الاربعة وغيرهم ولم يذكر عن أحد من السلف تحريم ذلك كما نقل عن بعضهم المنع من نكاح الكتابيات وإن كان ابن المنذر قد قال لم يصح عن أحد من الاوائل انه حرم نكاحهن ولكن التحريم هو قول الشيعة ولكن في كراهة نكاحهن مع عدم الحاجة نزاع والكراهة معروفة في مذهب مالك والشافعي وأحمد وكذلك كراهة وطئ الاماء فيه نزاع روي عن الحسن انه كرهه والكراهة في ذلك مبنية على كراهة الزوج واما التحريم فلا يعرف عن أحد بل قد تنازع العلماء في جواز تزويج الامة الكتابية جوزه أبو حنيفة واصحابه وحرمه مالك والشافعي والليث والاوزاعي وعن أحمد روايتان أشهرهما كالثاني فإن الله سبحانه إنما أباح نكاح المحصنات من أهل الكتاب بقوله تعالى (والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلك) الآية فأباح المحصنات منهم وقال في آية الاماء (ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فما ملكت ايديكم من فتياتكم المؤمنات والله أعلم بإيمانكم بعضكم من بعض) فانما أباح النساء المؤمنات وليس هذا موضع بسط هذه المسئلة واما الامة المجوسية فالكلام فيها ينبغي على أصليين (أحدهما) أن نكاح المجوسيات لا يجوز كما لا يجوز نكاح الوثنيات وهذا مذهب الائمة الاربعة وذكره الامام أحمد عن خمسة من الصحابة في ذهابهم ونسائهم وجعل الخلاف في ذلك من جنس خلاف أهل البدع والاصل (الثاني) أن من لا يجوز

نكاحهن لا يجوز وطئن بملك اليمين كالوثنيات وهو مذهب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم  
وحكى عن أبي ثور أنه قال يباح وطؤ الاماء بملك اليمين على أى دين كن واطن هذا يذكر عن  
بعض المتقدمين فقد تبين ان في وطئ الامة الوثنية نزاعاً وأما الامة الكتابية فليس في وطئها  
مع اباحة التزوج بهن نزاع بل في التزوج بها خلاف مشهور وهذا كله مما بين ان القول بجواز  
التزوج بهن مع المنع من التسري بهن لم يقله احد ولا يقوله فقيه وحينئذ فقول الدليل على  
انه لا يحرم التسري بهن وجوه أحدها ان الاصل الحل ولم يقم على تحريمهن دليل من نص ولا  
اجماع ولا قياس فبقى حل وطئن على الاصل وذلك ان ما يستدل به من ينازع في حل نكاحهن  
كقوله ولا تنكحوا المشركات وقوله ولا تمسكوا بعصم الكوافر انما يتناول النكاح لا يتناول  
الوطء بملك اليمين ومعلوم انه ليس في السنة ولا في القياس ما يوجب تحريمهن فيبقى الحل على  
الاصل (الثاني) ان قوله تعالى (والذين هم لفروجهم حافظون الا على ازواجهم او ما ملكت  
أيماهم فانهم غير ملومين) يقتضي عموم جواز الوطئ بملك اليمين مطلقاً الا ما استثناء الدليل  
حتى ان عثمان وغيره من الصحابة جعلوا مثل هذا النص متناولاً للجمع بين الاختين حين  
قالوا احلتهما آية وحرمتها آية فاذا كانوا قد جعلوا عاماً في صورة حرم فيها النكاح فلان يكون  
طاماً في صورة لا يحرم فيها النكاح اولى واخرى الثالث ان يقال قد اجمع العلماء على حل ذلك  
كما ذكرناه ولم يقل احد من المسلمين انه يجوز نكاحهن ويحرم التسري بهن بل قد قيل يحل  
الوطئ في ملك اليمين حيث يحرم الوطئ في النكاح وقيل يجوز التزوج بهن فعلم ان الامة  
يجمع على التسري بها ولم يكن أرجح من حل النكاح ولم يكن دونه فلو حرم التسري دون النكاح  
كان خلاف الاجماع (الرابع) ان يقال ان حل نكاحهن يقتضي حل التسري بهن من طريق الاولى  
والاخرى وذلك ان كل من جاز وطؤها بالنكاح جاز وطؤها بملك اليمين بالانزاع وأما العكس  
فقد تنازع فيه وذلك لان ملك اليمين أوسع لا يقتصر فيه على عدد والنكاح يقتصر فيه على  
عدد وما حرم فيه الجمع بالنكاح قد تنوزع في تحريم الجمع فيه بملك اليمين وله ان يستمتع بملك  
اليمين مطلقاً من غير اعتبار قسم ولا استئذان في عزل ونحو ذلك مما جهر عليه فيه لحق الزوجة  
وملك النكاح نوع رق وملك اليمين رق تام وأباح الله للمسلمين ان يتزوجوا اهل الكتاب  
ولا يتزوج اهل الكتاب نسائهم لان النكاح نوع رق كما قال عمر النكاح رق فلينظر احدكم



عند من يرق كرمته وقال زيد بن ثابت الزوج سيد في كتاب الله وقرأ قوله تعالى والفيأ سيدها  
لدى الباب وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم اتقوا الله في النساء فانهن عوان عندكم فجوز للمسلم  
ان يسترق هذه الكافرة ولم يجوز للكافر ان يسترق هذه المسلمة لان الاسلام يعلو ولا يعلو  
عليه كما جوز للمسلم ان يملك الكافر ولم يجوز للكافر ان يملك المسلم فاذا جواز وطئهن من ملك  
تام اولى وأخرى يوضح ذلك ان المانع اما الكفر واما الرق وهذا الكفر ليس بمانع والرق  
ليس مانعا من الوطئ بالملك وانما يصالح ان يكون مانعا من التزوج فاذا كان المقتضى للوطئ  
قائما والمانع متفيا جاز الوطئ فهذا الوجه مشتدل على قياس التمثيل وعلى قياس الاولى ويخرج  
منه وجه رابع يجعل قياس التعليل فيقال الرق مقتضى لجواز وطئ المملوكة كما به النص على  
هذه المعلقة كقوله أو ما ملكت أيمانكم وانما يتمتع الوطئ بسبب الوجوب التحريم بأن تكون محرمة  
بالرضاع أو بالصهر أو بالشرك ونحو ذلك وهذا ليس فيها ما يصالح للمنع الا كونها كتابية  
وهذا ليس بمانع فاذا كان المقتضى للحل قائما والمانع المذكور لا يصالح ان يكون معارضا وجب  
العمل بالمقتضى السالم عن المعارض المقاوم وهذه الوجوه بعد تمام تصورها توجب القطع بالحل  
(الوجه الخامس) ان من تدبر سير الصحابة والسلف على عهد النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة  
وجد آثارا كثيرة تبين انهم لم يكونوا يجعلون ذلك مانعا بل هذه كانت سنة النبي صلى الله  
عليه وسلم وسنة خلفائه مثل الذي كانت له أم ولد وكانت تسب النبي صلى الله عليه وسلم فقام  
يقتلها وقد روي حديثها أبو داود وغيره وهذه لم تكن مسامة لكن هذه القصة قد يقال انه  
لا حجة فيها لانها كانت في أوائل مقدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة ولم يكن حينئذ يحرم  
نكاح المشركات وانما ثبت التحريم بعد الحديبية لما انزل الله تعالى ولا تمسكوا بعصم الكوافر  
وطبق عمر امرأته كانت بمكة وأما الآية التي في البقرة فلا يعلم تاريخ نزولها وفي البقرة ما  
نزل متاخرا كآيات الرنا وفيها ما نزل متقدما كآيات الصيام ومثل ما روى ان النبي صلى الله  
عليه وسلم لما اراد غزوة تبوك قال للحبر بن قيس هل لك في نساء بني الاصر فقال ائذن لي  
ولا تقتني ومثل فتحه خبير وقسمة الرقيق ولم ينه المسلمين عن وطئهن حتى يسلمن كما أمرهم  
بالاستبراء بل من يبيع وطأ الوثنيات بملك اليمين قد يستدل بما جرى يوم أوطاس من قوله  
لاوطأ جامل حتى تضع ولا غدير ذات حمل حتى تستبرأ بحبضة على جواز وطئ الوثنيات

بملك الجيوش وفي هذا كلام ليس هذا موضعه والصحابة لما فتحوا البلاد لم يكونوا يمتنعون عن  
وطي النصرانيات \*

(فصل) واما المجوسية فقد ذكرنا ان الكلام فيها مبني على اصلين احدهما ان المجوس  
لا تحمل ذنوبهم ولا تنكح نسائهم والدليل على هذا وجوه احدها ان يقال ليسوا من أهل الكتاب  
ومن لم يكن من أهل الكتاب لم يحمل طعمه ولا نساؤه اما المدة الاولى ففيها نزاع شاذ  
الدليل عليها انه سبحانه قال (وهذا كتاب انزلناه مبارك فاتبعوه واتقوا لعلكم ترحمون ان  
تقولوا انما انزل الكتاب على طائفتين من قبلنا وأن كننا عن دراستهم لغافلين) فتبين انه انزل  
القرآن كراهة ان يقولوا ذلك ومنما لان يقولوا ذلك ودفعنا لان يقولوا ذلك فلو كان قد انزل  
على اكثر من طائفتين لكان هذا القول كذبا فلا يحتاج الى مانع من قوله وأيضا فانه قال (ان  
الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى والذين أشركوا ان الله يفصل بينهم  
يوم القيامة) فذكر الملل الست وذكر انه يفصل بينهم يوم القيامة ولما ذكر الملل التي فيها سميد  
قال (ان الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى والصابئين من آمن بالله واليوم الآخر وعمل  
صالحا) في موضعين فلم يذكر المجوس ولا المشركين فلو كان في هاتين الملتين سميد في الآخرة  
كما في الصابئين واليهود والنصارى لذكرهم فلو كان لهم كتاب لكانوا قبل النسخ والتبديل على  
هدى وكانوا يدخلون الجنة اذا عملوا بشريعتهم كما كان اليهود والنصارى قبل النسخ والتبديل  
فلما لم يذكر المجوس في هؤلاء علم انه ليس لهم كتاب بل ذكر الصابئين دونهم مع ان الصابئين  
ليس لهم كتاب الا ان يدخلوا في دين احد من أهل الكتابين وهو دليل على ان المجوس  
أبعد عن الكتاب منهم وأيضا في المسند والترمذي وغيرهما من كتب الحديث والتفسير  
والنازي الحديث المشهور لما اقتتلت فارس والروم وانقضت الفرس ففرح بذلك المشركون  
لانهم من جنسهم ليس لهم كتاب واستبشر بذلك أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم لكون  
النصارى أقرب اليهم لان لهم كتابا وانزل الله تعالى (الم تظن ان الروم في ادنى الارض وهم من  
بمد غلبهم سيفلون في بضع سنين) الآية وهذا بين ان المجوس لم يكونوا عند النبي صلى الله  
عليه وسلم وأصحابه لهم كتاب وأيضا في حديث الحسن بن محمد بن الحنفية وغيره من  
التابعين ان النبي صلى الله عليه وسلم أخذ الجارية من المجوس وقال سنوا بهم سنة أهل الكتاب

غير نأكلهم ولا آكلهم ذبايحهم وهذا مرسل وعن خمسة من الصحابة تواقفه ولم يعرف  
 عنهم خلاف وأما حذيفة فذكر إحداهن تزوج يهودية وقد عمل بهذا المرسل عوام أهل العلم  
 والمرسل في أجده قول العلماء حجة كذهب أبي حنيفة ومالك وأحمد في إحدى الروايتين عنه  
 وفي الآخر هو حجة إذا عضده قول جمهور أهل العلم وظاهر القرآن أو أرسل من وجه آخر  
 وهذا قول الشافعي فمثل هذا المرسل حجة باتفاق العلماء وهذا المرسل نص في خصوص المسئلة  
 غير محتاج إلى أن يبنى على المتقدمين فإن قيل روى عن علي أنه كان لم كتاب فرفع قيل  
 هذا الحديث قد ضعفه أحمد وغيره وإن صح فإنه إنما يدل على أنه كان لم كتاب فرفع لانه  
 الآن بأيديهم كتاب وحينئذ فلا يصح أن يدخلوا في لفظ أهل الكتاب إذ ليس بأيديهم كتاب  
 لا مبدل ولا غير مبدل ولا منسوخ ولا غير منسوخ ولكن إذا كان لم كتاب ثم رفع بقي لهم  
 شبهة كتاب وهذا القدر يؤثر في حقن دماءهم بالجزية إذا قيدت بأهل الكتاب وأما الفروج  
 والذبايح فخلها مخصوص بأهل الكتاب وقول النبي صلى الله عليه وسلم سنوا بهم سنة أهل  
 الكتاب دليل على أنهم ليسوا من أهل الكتاب وإنما أمر أن يسبهم سنتهم في أخذ الجزية  
 خاصة كما فعل ذلك الصحابة فإنهم لم يفهموا من هذا اللفظ إلا هذا الحكم وقد روي مقيدا  
 غيرنا كحى نسائهم ولا آكلهم ذبايحهم فن جوز أخذ الجزية من أهل الأوثان قاس عليهم غيرهم  
 في الجزية ومن خصهم بذلك قال أن لهم شبهة كتاب بخلاف غيرهم والدماء تعصم بالشبهات  
 ولا تحل الفروج والذبايح بالشبهات ولهذا لما تنازع علي وابن عباس في ذبايح بني تغلب قال علي  
 أنهم لم يتمسكوا من النصرانية إلا بشرب الخمر وقرأ ابن عباس قوله تعالى ومن يتولهم منهم فإنه  
 منهم فعلي رضي الله عنه منع من ذبايحهم مع عصمة دمائهم وهو الذي روي حديث كتاب  
 الجوس فلم أن التشبه بأهل الكتاب في بعض الأمور يقتضي حقن الدماء دون الذبايح والنساء  
 (١٣٥) ﴿مسئلة﴾ في رجل زني بأمرأة في حال شوبهته وقد رأى معها في هذه الأيام بنتا

وهو يطلب الزوج بها ولم يعلم هل منه أو من غيره وهو متوقف في تزويجها

﴿الجواب﴾ الحمد لله لا يحل له الزوج بها عند أكثر العلماء فإن بنت التي زني بها من غيره  
 لا يحل الزوج بها عند أبي حنيفة ومالك وأحمد في أحد الروايتين وأما بنته من الزنا فاعلظ  
 من ذلك وإذا اشتبهت عليه بغيرها جرمنا عليه

(١٣٦) (مسئلة) في بنت بالغ وقد خطبت لقراة لها فابت وقال اهلها للعاقدة اعقد

وأبوها حاضر فهل يجوز تزويجها

(الجواب) اما ان كان الزوج ليس كفوا لها فلا تجبر على نكاحه بل اريب واما ان كان كفوا فلاملأ فيها قولان مشهوران لكن الاظهر في الكتاب والسنة والاعتبار انها لا تجبر كما قال النبي صلى الله عليه وسلم لا نكح البكر حتى يستأذنأ أبوها واذنأ صماتها والله اعلم (مسئلة) (١٣٧) في رجل قرشى تزوج بجارية مملوكة فاولدها ولدا هل يكون الولد

حر ام يكون عبدا مملوكا

(الجواب) الحمد لله رب العالمين اذا تزوج الرجل المرأة وعلم انها مملوكة فان ولده منها مملوك لسيدها باتفاق الائمة فان الولد يتبع اباه في النسب والولاء ويتبع امه في الحرية والرق فان كان الولد ممن يسترق جنسه بالاتفاق فهو رقيق بالاتفاق وان كان ممن تنازع الفقهاء في رقه وقع النزاع في رقه كالعرب والصحيح انه يجوز استرقاق العرب والعجم لما ثبت في الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه قال لا ازال احب بنى تميم بعد ثلاث سمعتهم من رسول الله صلى الله عليه وسلم يقولها فيهم سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول هم اشد ائني على الدجال وجاءت صدقاتهم فقال النبي صلى الله عليه وسلم هذه صدقات قومنا قال وكانت سبية منهم عند عائشة فقال النبي صلى الله عليه وسلم اعتقها فانها من ولد اسماعيل وفي لفظ لمسلم ثلاث خلال سمعتهم من رسول الله صلى الله عليه وسلم في بنى تميم لا ازال احبهم بعد ما كان على عائشة محررة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتق من هؤلاء وجاءت صدقاتهم فقال هذه صدقات قومي وقال هم اشد الناس قتلا في الملاحم وفي الصحيحين واللفظ لمسلم عن أبي ايوب الانصاري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من قال لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير عشر مرات كان كمن اعتق اربعة انفس من ولد اسماعيل ففي هذا الحديث ان بنى اسماعيل يعتقون فدل على ثبوت الرق عليهم كما امر عائشة ان تعتق من المحرر الذي كان عليها من بنى اسماعيل وفيه من بنى تميم لانهم من ولد اسماعيل وفي صحيح البخاري عن مروان بن الحكم والمسور بن مخرمة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قام حين جاءه وفد هوازن مسلمين فسألوه ان يرد اليهم اموالهم وسبيهم فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم معي من ترون واحب الحديث

الى اصدقه فاختاروا احدي الطائفتين اما المال واما السبي وقد كنت استأذنت بكم وكان  
انظروهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بضع عشرة ليلة حين قفل من الطائف فلما تبين لهم  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم غير راد اليهم الا احدي الطائفتين قالوا فاما نختار سيينا فقام  
رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسلمين واثني على الله بما هو اهله ثم قال اما بعد فان اخوانكم  
قد جاؤنا تائبين واني رأيت ان ارد اليهم سبيهم فن احب منكم ان يطيب بذلك فليفعل ومن  
احب منكم ان يكون على حظه حتى نعطيه من أول ما يفيء الله علينا فليفعل فقال الناس طيبنا  
ذلك يا رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انا لا ندرى من اذن في ذلك ممن لم  
يأذن فارجموا حتى يرفع الينا عرفاؤكم امركم فرجع الناس فكلهم عرفاؤهم ثم رجعوا الي رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فأخبروه انهم قد طيبوا واذنوا في هذا الحديث الصحيح انه سبي نساء  
هوازن وهم عرب وقسمهم بين الغانمين فصاروا رقيقا لهم ثم بعد ذلك طلب اخذهم منهم اما  
تبرعا وأما معاوضة وقد جاء في الحديث انه اعتقهم كما في حديث عمر لما اعتكف وبلغه ان النبي  
صلى الله عليه وسلم اعتق السبي فاعتق جارية كانت عنده والمسلمون كانوا يطؤون ذلك السبي  
بذلك الميمن كما في سبي أوطاس وهو من سبي هوازن فان النبي صلى الله عليه وسلم قال فيه  
لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تستبرأ بحيضة وفي المسند للإمام أحمد عن عائشة  
رضي الله عنها قالت قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم سبايا بني المصطلق وقعت جويرية بنت  
الحارث لثابت ابن قيس بن شماس أول ابن عم له كاتبته على نفسها وكانت امرأة حلوة ملاحه  
فأنت رسول الله صلى الله عليه وسلم وقالت يا رسول الله انا جويرية بنت الحرث بن أبي ضاراسيد  
قومه وقد اصابني من البلاء ما لم يخف عليك وجئتك استعينك على كتابتي فقال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم هل لك في خير من ذلك قالت وما هو يا رسول الله قال انفي كتابتك واتزوجك  
قالت نعم يا رسول الله قال قد فعلت قالت وخرج الخبر الى الناس ان رسول الله صلى الله عليه  
وسلم تزوج جويرية بنت الحرث فارسلوا ما يديهم قالت فقد عتق بتزوجه اياها ما من أهل بيت  
من بني المصطلق وما اعلم امرأة كانت اعظم بركة على قومها منها وهذه الاحاديث ونحوها  
مشهور بل متواتر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يسبي العرب وكذلك خلفاؤه بعده كما  
قال الائمة وغيرهم سبي النبي صلى الله عليه وسلم العرب وسبي ابو بكر بني ناعية وكان يطارد

العرب بذلك الاسترقاق وقد قال الله لهم ( والمحصنات من النساء الا ما ملكت ايما نكم  
كتاب الله عليكم ) وفي حديث ابي سعيد وغيره انها نزلت في المسيبات اباح الله لهم وطأها بملك  
اليمين واذا سييت واسترقت بدون زوجها جاز وطؤها بلارب وانما فيه خلاف شاذ في مذهب  
احمد وحكي الخلاف في مذهب مالك قال ابن المنذر اجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم على  
أن المرأة اذا وقعت في ملك ولها زوج مقيم بدار الحرب ان نكاح زوجها قد انفسخ وحل  
لمالكها وطؤها بعد الاستبراء وأما اذا سييت مع زوجها ففيه نزاع بين اهل العلم ومعلوم ان  
عامة السبي لذي كان بسبه النبي صلى الله عليه وسلم كان في الحرب وقد قاتل اهل الكتاب  
فانه خرج لقتال النصارى عام تبوك ولم يجر بينهم قتال وقد بمث اليهم السرية التي اصر عليها  
زبدثم جعفر ثم عبد الله ابن رواحة ومع هذا فكان في النصارى العرب والروم وكذلك قاتل  
اليهود بنحير والنضير وتينقاع وكان في يهود العرب وبني اسرائيل وكذلك يهود اليمن كان فيهم  
العرب وبني اسرائيل وأيضاً فسبب الاسترقاق هو الكفر بشرط الحرب فالحر المسلم لا يسترق  
بحال والمعاهد لا يسترق والتكفر مع المحاربة موجود في كل كافر فجاز استرقاقه كما يجوز قتاله  
فكل ما اباح قتل المقاتلة اباح سبي الذرية وهذا حكم عام في العرب والمجم ومذهب  
مالك والشافعي في الجديد من قوله وأحمد وأما ابو حنيفة فلا يجوز استرقاق العرب كما لا يجوز  
ضرب الجزية عليهم لان العرب اختصوا بشرف النسب لكون النبي صلى الله عليه وسلم منهم  
واختص كفارهم بفرط عداونه فصارت ذلك مانعا من قبول الجزية كما ان المرتد لا تؤخذ منه  
الجزية للتخليط ولما حصل له من الشرف بالاسلام السابق واحتج بما روي عن عمر انه قال ليس  
على عربي ملك والذين نازعوه لهم قولان في جواز استرقاق من لا تقبل منه الجزية هما روايتان  
عن أحمد احدهما أن الاسترقاق كاخذ الجزية فمن لم تؤخذ منه الجزية لا يسترق وهذا مذهب  
ابي حنيفة وغيره وهو اختيار الخرق والقاضي وغيرهما من أصحاب احمد وهو قول الاصطخري  
من أصحاب الشافعي وعند ابي حنيفة تقبل الجزية من كل كافر الا من مشركي العرب وهو رواية  
عن أحمد فلي هذا لا يجوز استرقاق مشركي العرب لكون الجزية لا تؤخذ منهم ويجوز استرقاق  
مشركي المجم وهو قول الشافعي بناء على قوله ان العرب لا يسترقون والرواية الاخرى عن  
احمد ان الجزية لا تقبل الا من اهل الكتاب والمجوس كمذهب الشافعي فعلى هذا القول في مذهب

احمد لا يجوز استرقاق احد من المشركين لا من العرب ولا من غيرهم كاختيار الخرق والقاضي  
وغيرهما وهذان القولان في مذهب احمد لا يمنع فيه الرق لاجل النسب لكن لاجل الدين  
فاذا سبي عربية فاسلمت استرقا وان لم تسلم اجبرها على الاسلام وعلى هذا يحمّلون ما كان  
النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة يفعلونه من استرقاق العرب وأما الرقيق الوثني فلا يجوز  
اقراره عندهم برق كما يجوز بحرية وهذا كما ان الصحابة سبوا المزيات والوثنيات ووطئوهم وقد  
قال النبي صلى الله عليه وسلم لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تستبرأ بحيضة  
ثم الائمة الاربعة متفقون على ان الوطأ انما كان بعد الاسلام وان وطأ الوثنية لا يجوز كما لا يجوز  
تزوجها (والقول الثاني) انه يجوز استرقاق من لا تؤخذ منهم الجزية من أهل الاوثان وهو مذهب  
الشافعي واحمد في الرواية الاخرى بناء على ان الصحابة استرقوهم ولم تعلم انهم اجبروهم على  
الاسلام ولانه لا يجوز قتالهم فلا بد من استرقاقهم والرق فيه من النكاح ما ليس في اخذ الجزية  
وقد تبين مما ذكرناه ان الصحيح جواز استرقاق العرب وأما الاثر المذكور عن عمر اذا كان  
صحيحا صريحا في محل النزاع فقد خالفه ابو بكر وعلي فانهم سبوا العرب ويحتمل ان يكون  
قول عمر محمولا على ان العرب اسلموا قبل ان يسترق رجالهم فلا يضرب عليهم رق كما ان  
قريشا اسلموا كلهم فلم يضرب عليهم رق لاجل اسلامهم لا لاجل النسب ولم يتمكن الصحابة  
من سبي نساء قريش كما تمكنوا من سبي نساء طوائف من العرب ولهذا لم يسترق منهم أحد  
ولم يحفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم في النهي عن سبيهم شيء وأما اذا تزوج العربي بمملوكة  
فنكاح الخبر للمملوكة لا يجوز الا بشرطين خوف العنت وعدم الطول الى نكاح حرة في مذهب  
مالك والشافعي واحمد وعلموا ذلك بان تزوجه يفضي الى استرقاق ولده فلا يجوز للحر العربي  
ولا المجبي ان يتزوج بمملوكة الا لضرورة واذا تزوجها للضرورة كان ولده مملوكا وأما ابو  
حنيفة فالمانع عنده ان تكون تحت حرة وهو يفرق في الاسترقاق بين العربي وغيره. وأما اذا  
وطئ الامة بزنا فان ولدها مملوك لسيدها بالاتفاق وان كان أبوه عربيا لان النسب غير لاحق  
واما اذا وطئها بنكاح وهو يعتقد حرة او استبرأها فوطئها بظنها بمملوكة فهنا ولده حر سواء  
كان عربيا أو عجميا وهذا يسمى المفرور فولد المفرور من النكاح أو البيع حر لا اعتقاده انه وطئ  
زوجة حرة أو مملوكة. وعليه الفداء لسيد الامة كما قضت بذلك الصحابة لانه فوت سيد الامة

ملكهم فكانت عليه الضمان وفي ذلك تفريع ونزاع ليس هذا موضعه والله اعلم  
(١٣٨) ﴿مسئلة﴾ سيفي قوله تعالى ولا تنكحوا المشركات وقد أباح العلماء التزويج  
بالنصرانية واليهودية فهل هما من المشركين أم لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله نكاح الكتانية جائز بالآية التي في المائدة قال تعالى (وطعام الذين اتوا  
الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين اتوا الكتاب  
من قبلكم) وهذا مذهب جماهير السلف والخلف من الائمة الاربعة وغيرهم وقد روى عن ابن  
عمر انه كره نكاح النصرانية وقال لا اعلم شركا اعظم ممن تقول ان ربها عيسى بن مريم وهو  
اليوم مذهب طائفة من أهل البدع وقد احتجوا بالآية التي في سورة البقرة بقوله ولا تمسكوا  
بعضكم الكوافر والجواب عن آية البقرة من ثلاثة أوجه (أحدها) أن أهل الكتاب لم يدخلوا  
في المشركين فجعل أهل الكتاب غير المشركين بدليل قوله (ان الذين آمنوا والذين هادوا  
والصابئين والنصارى والمجوس والذين أشركوا) فان قيل فقد وصفهم بالشرك بقوله (اتخذوا  
أحبارهم ودرهبنهم أربابا من دون الله والمسيح بن مريم وما أمروا الا ليعبدوا إلهاً واحداً لا  
إله الا هو سبحانه عما يشركون) قيل أهل الكتاب ليس في أصل دينهم شرك فان الله انما بعث  
الرسول بالتوحيد فكل من آمن بالرسول والكتب لم يكن في أصل دينهم شرك ولكن النصراني  
ابتدعوا الشرك كما قال (سبحانه وتعالى عما يشركون) بحيث وصفهم بأنهم أشركوا فلاجل ما ابتدعوه  
من الشرك الذي لم يأمر الله به وجب تميزهم عن المشركين لان أصل دينهم اتباع الكتب المنزلة  
التي جاءت بالتوحيد لا بالشرك فاذا قيل أهل الكتاب لم يكونوا من هذه الجهة مشركين فان  
الكتاب الذي اضيفوا اليه لا شرك فيه كما اذا قيل المسلمون وامة محمد لم يكن فيهم من هذه  
الجهة لا إتحاد ولا رفض ولا تكذيب بالقدر ولا غير ذلك من البدع وان كان بعض الداخلين  
في الامة قد ابتدع هذه البدع لكن امة محمد صلى الله عليه وسلم لا تجتمع على ضلالة فلا يزال  
فيها من هو متبع لشرية التوحيد بخلاف أهل الكتاب ولم يخبر الله عز وجل عن أهل الكتاب  
أنهم مشركون بالاسم بل قال عما يشركون بالفعل وآية البقرة قال فيها المشركين والمشركات  
بالاسم والاسم يؤكد من الفعل (الوجه الثاني) ان يقال ان شمام لفظ المشركين في  
سورة البقرة كما وصفهم بالشرك فهذا متوجه بان يفرق بين دلالة اللفظ مفردا ومقرونا



فاذا افردوا دخل فيهم أهل الكتاب واذا قرنوا أهل الكتاب لم يدخلوا فيهم كما قيل مثل هذا في اسم الفقير والمسكين ونحو ذلك فملى هذا يقال آية البقرة عامة وتلك خاصة وانطاص يقدم على العام (الوجه الثالث) أن يقال آية المائدة ناسخة لآية البقرة لان المائدة نزلت بعد البقرة باتفاق العلماء وقد جاء في الحديث المائدة من آخر القرآن نزولا فاحلوا حلالها وحرّموا حرامها والآية المتأخرة تنسخ الآية المتقدمة اذا تعارضتا وأما قوله ولا تمسكوا بعصم الكوافر فانها نزلت بعد صلح الحديبية لما هاجر من مكة الى المدينة وانزل الله سورة الممتحنة وأمر بامتحان المهاجرين وهو خطاب لمن كان في عصمته كافرة واللام لتعريف العهد والكوافر الممهورات من المشركات مع أن الكفار قد يميزوا من أهل الكتاب أيضا في بعض المواضع لقوله (ألم تر الى الذين أوتوا نصيبا من الكتاب يؤمنون بالجبت والطاغوت ويقولون للذين كفروا هؤلاء اهدى من الذين آمنوا سبيلا) فان أصل دينهم هو الايمان ولكن هم كفروا مبتدعين للكفر كما قال تعالى (ان الذين يكفرون بالله ورسوله ويريدون ان يفرقوا بين الله ورسوله ويقولون نؤمن ببعض ونكفر ببعض ويريدون ان يتخذوا بين ذلك سبيلا اولئك هم الكافرون حقا واعتدنا للكافرين عذابا مبينا)

## باب من النكاح

(١٣٩) (مسئلة) في رجل تكلم بكلمة الكفر وحكم بكفره ثم بعد ذلك حلف بالطلاق من امرأته فلانا فاذا رجع الى الاسلام هل يجوز له ان يحدد النكاح من غير تحليل ام لا

(الجواب) الحمد لله اذا ارتد ولم يعد الى الاسلام حتى انقضت عدة امرأته فانها تبين منه عند الائمة الاربعة واذا طلقها بعد ذلك فقد طلق أجنبية فلا يقع بها الطلاق فاذا عاد الى الاسلام فله ان يتزوجها وان طلقها في زمن العدة قبل ان يعود الى الاسلام فهذا فيه قولان للعلماء احدهما ان البيونة تحصل بنفس الردة وهو مذهب ابي حنيفة ومالك في المشهور عنه واحمد في احدى الروايتين عنه فملى هذا يكون الطلاق بعد هذا طلاق الاجنبية فلا يقع (الثاني) ان النكاح لا يزول حتى تنقضي العدة فان أسلم قبل انقضاء العدة فعلى نكاحها وهذا مذهب الشافعي وأحمد في الرواية الاخرى عنه فملى هذا اذا كان الطلاق في العدة وعاد الى

الاسلام قبل انقضاء المدة تبين انه طلق زوجته فيقع الطلاق وان كان لم يمد الى الاسلام حتى انقضت المدة تبين انه طلق اجنبية فلا يقع به الطلاق والله أعلم

(١٤٠) {مسئلة} في رجل تزوج بامرأة فظهر مجذوما فهل لها فسخ النكاح  
{الجواب} الحمد لله اذا ظهر ان الزوج مجذوما فلا امرأة ففسخ النكاح بغير اختيار  
الزوج والله أعلم

(١٤١) {مسئلة} في رجل تزوج امرأة مصالحة على صداق خمسة دنانير كل سنة  
نصف دينار وقد دخل عليها وأصابها فهل يصح النكاح أم لا وهل اذا رزق بينهما ولد  
يرث أم لا وهل عليهما الحد أم لا

{الجواب} الحمد لله اذا تزوجها بلا ولي ولا شهود وكما النكاح فهذا نكاح باطل باتفاق  
الائمة بل الذي عليه العلماء انه لا نكاح الا بولي وأي امرأة تزوجت بغير اذنها فبطل فبطل  
فبطل فبطل فبطل فبطل فبطل فبطل فبطل فبطل فبطل فبطل فبطل فبطل فبطل فبطل فبطل  
وقال غير واحد من السلف لا نكاح الا بشاهدين وهذا مذهب أبي حنيفة والشافعي وأحمد  
ومالك بوجوب اعلان النكاح ونكاح السر هو من جنس نكاح البنايا وقد قال الله تعالى  
محصنات غير مسافحات ولا متخذات اخدان فبطل من جنس ذوات الاخدان وقال  
تعالى وانكحوا الايامي منكم وقال تعالى ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا فخطاب الرجال  
بتزويج النساء ولهذا قال من قال من السلف ان المرأة لا تنكح نفسها ان البني هي التي تنكح  
نفسها لكن ان اعتقد هذا نكاحا جائزا كان الوطؤ فيه وطأ شبهة يلحق الولد فيه ويرث اباه  
وأما البتة فانهما يستحقان العقوبة على مثل هذا العقد

(١٤٢) {مسئلة} هل تصح مسئلة ابن سريج أم لا فان قلنا لا تصح فن قلده فيها وعمل  
فيها فلما علم بطلانها استغفر الله من ذلك

{الجواب} الحمد لله رب العالمين هذه المسئلة محدثة في الاسلام ولم يفت بها أحد من  
الصحابة ولا التابعين ولا أحد من الائمة الاربعه وانما أتت بها طائفة من المتأخرين وانكر ذلك  
عليهم جماعة علماء المسلمين ومن قلده فيها بشخصنا ثم تاب فقد عفا الله عما سلف ولا يفارق امرأته  
وان كان قد تزوج فيها اذا كان متأولا والله أعلم

(١٤٣) ﴿مسئلة﴾ هل تصح مسئلة العبد ايم لا  
 ﴿الجواب﴾ الحمد لله تزويج المرأة المطلقة ببند يطأها ثم تباح الزوجة هي من صور التعليل  
 وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لمن الله المحلل والمحلل له  
 (١٤٤) ﴿مسئلة﴾ في رجل له زوجة واهه ما يريد الزوجة فطلق الزوجة ثم قال كل امرأة  
 اتزوجها من هذه المدينة التي داخل السور لامرأته ولا غيرها فان راجع امرأته أو تزوج  
 غيرها من المدينة يكون العقد صحيحا

﴿الجواب﴾ بل يتزوج ان شاء من المدينة وان شاء من غيرها ويكون العقد صحيحا  
 (١٤٥) ﴿مسئلة﴾ في قوم يتزوج هذا اخت هذا واخت هذا وابنته وكلما اتفق هذا  
 اتفق هذا واذا كسا هذا كسا هذا وكذلك في جميع الاشياء وفي الارضاء والنضب اذا رضى  
 هذا رضي هذا واذا اغضبها هذا اغضبها الآخر فبل يحل ذلك

﴿الجواب﴾ يجب على كل من الزوجين ان يمسك زوجته بمعروف أو يسرحها باحسان  
 ولا يحل له ان يساق ذلك على فعل الزوج الآخر فان المرأة لما حق على زوجها وحقها لا يسقط  
 يظلم أيها وأخيها قال الله تعالى ﴿ولا تزر وازرة وزر اخرى﴾ فاذا كان احدهما يظلم زوجته  
 وجب اقامة الحق عليه ولم يحل للآخر ان يظلم زوجته لكونها بنتا للاول واذا كان كل منهما  
 يظلم زوجته لاجل ظلم الآخر فيستحق كل منهما العقوبة وكان لزوجة كل منهما أن تطالب  
 حقها من زوجها ولو شرط هذا في التكاح لكان هذا شرطا باطلا من جنس نكاح الشغار  
 وهو أن يزوج الرجل أخته أو ابنته على ان يزوجه الآخر بنته أو أخته فكيف اذا زوجته  
 على انه ان أنصفها أنصف الآخر وان ظلمها ظلم الآخر زوجته فان هذا محرم باجماع المسلمين  
 ومن فعل ذلك استحق العقوبة التي تزرجه عن مثل ذلك

(١٤٦) ﴿مسئلة﴾ في رجل وكل ذميا في قبول نكاح امرأة مسلمة هل يصح النكاح  
 ﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين هذه المسئلة فيها نزاع فان الوكيل في قبول النكاح لا بد  
 ان يكون ممن يصح منه قبوله النكاح لنفسه في الجملة فلو وكل امرأة او محنوتا او صديا غير مميز  
 لم يميز ولكن اذا كان الوكيل ممن يصح منه قبول النكاح باذن وليه ولا يصح منه القبول بدون  
 اذن وليه فوكل في ذلك مثل ان يوكل عبدا في قبول النكاح بلا اذن سيده أو يوكل سفيرا

مجبورا عليه بدون اذن وليه أو يوكل صبييا مميزا بدون وليه فهذا فيه قولان للعلماء في مذهب  
 احمد وغيره وان كان يصح منه قبول النكاح بنير اذن امكن في الصورة المعينة لا يجوز لما نفع فيه  
 مثل ان يوكل في نكاح الامة من لا يجوز له تزوجها صحت الوكالة وأما توكل الذي في قبول  
 النكاح له فهو يشبه تزويج الذي ابنته الذمية من مسلم ولو زوجها من ذمي جاز ولاكن اذا زوجها  
 من مسلم قضيا قولان في مذهب احمد وغيره قبل يجوز وقيل لا يجوز بل يوكل مسلما وقيل  
 لا يزوجه الا الحاكم باذنه وكونه وليا في تزويج المسلم مثل كونه وكيلًا في تزويج المسلمة ومن  
 قال ان ذلك كله جائز قال ان الملك في النكاح يحصل للزوج لا الوكيل باتفاق العلماء بخلاف  
 الملك في غيره فان الفقهاء تنازعوا في ذلك فذهب الشافعي وأحمد وغيرهما ان حقوق المقدم  
 تملق بالموكل والملك يحصل له فلو وكل مسلم ذميا في شراء خمر لم يجوز وابو حنيفة يخاف في  
 ذلك واذا كان الملك يحصل للزوج وهو الموكل للمسلم فتوكيل الذي بمنزلة توكله في تزويج  
 المرأة بعض محارمها كخالها فانه يجوز توكله في قبول نكاحها للموكل وان كان لا يجوز له تزوجها  
 كذلك الذي اذا توكل في نكاح مسلم وان كان لا يجوز له تزوج المسلمة لكن الاحوط ان لا  
 يفعل ذلك لما فيه من النزاع ولان النكاح فيه شوب العبادات ويستحب عقده في المساجد وقد  
 جاء في الآثار من شهد املاك مسلم فتكاثما شهد فتحا في سبيل الله ولهذا وجب في احد  
 القولين في مذهب احمد وغيره ان يقعد بالعربية كالادكار المشروعة واذا كان كذلك لم يذبح  
 ان يكون الكافر متوليا لنكاح مسلم ولكن لا يظهر مع ذلك ان المقدم باطل فانه ليس على  
 بطلانه دليل شرعي والكافر يصح منه النكاح وليس هو من أهل العبادات والله اعلم

(١٤٧) (مسئلة) في امرأة تزوجت برجل فهرب وتركها من مدة ست سنين ولم  
 يترك عندها نفقة ثم بعد ذلك تزوجت رجلا ودخل بها فلما اطلع الحاكم عليها فسخ العقد بينهما  
 فهل يلزم الزوج الصداق أم لا

(الجواب) ان كان نكاح الاول فسخ لتعذر النفقة من جهة الزوج وانقضت عدتها ثم  
 تزوجت الثاني فنكاحه صحيح وان كانت تزوجت الثاني قبل فسخ نكاح الاول فنكاحه باطل  
 وافق كان الزوج والزوجة علما ان نكاح الاول باق وانه يحرم عليهما النكاح فهما يجب اقامة  
 الحسد عليهما وان جهل الزوج نكاح الاول أو نفاه أو جهل محريم نكاحه قبل الفسخ فنكاحه

نكاح شبهة يجب عليه فيه العداق ويأحق فيه النسب ولا حد فيه وإن كانت غرته المرأة أو وليها  
 فاخبرها خلية عن الأزواج فله أن يرجع بالعداق الذي آداه على من غره في أصح قول العلماء  
 (١٤٨) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج وشرطوا عليه في العقد أن كل امرأة يتزوج بها  
 تكون طالقاً وكل جارية تسرى بها تعتق عليه ثم أنه تزوج وتسرى فالحكيم في المذهب الأربعة  
 ﴿الجواب﴾ هذا الشرط غير لازم في مذهب الإمام الشافعي ولازم له في مذهب أبي  
 حنيفة متى تزوج وقع به الطلاق ومتى تسرى عتقت عليه الأمة وكذلك مذهب مالك وأما مذهب  
 أحمد فلا يقع به الطلاق ولا الفتاق لكن إذا تزوج وتسرى كان الأمر بيدها أن شاءت أقامت  
 معه وإن شاءت فارقت له قوله صلى الله عليه وسلم إن أحق الشروط أن يوفى به ما استحللتم به  
 الفروج ولأن رجلاً زوج امرأة بشرط أن لا يتزوج عليها فرغ ذلك إلى عمر فقال مقاطع  
 الحقوق عند الشروط فالأقوال في هذه المسئلة ثلاث (أحدها) يقع به الطلاق والفتاق (والثاني)  
 لا يقع به ولا تلك امرأة فراقه (والثالث) وهو يعدل الأقوال أنه لا يقع به طلاق ولا عناق لكن  
 لأمراته ما شرط لها فإن شاءت أن تقيم معه وإن شاءت أن تفارقه وهذا أوسط الأقوال

(١٤٩) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج بأمرأة ولم يدخل بها ولا أصابها فولدت بعد شهرين  
 فهل يصح النكاح وهل يلزمه العداق أم لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله لا يأحق به الولد باتفاق المسلمين وكذلك لا يستقر عليه المهر باتفاق  
 المسلمين لكن للماء في العقد قولان أحدهما أن العقد باطل كذهب مالك وأحمد وغيرهما وحينئذ  
 فيجب التفريق بينهما ولا مهر عليه ولا نصف مهر ولا متعة كسائر العقود الفاسدة إذا حصلت  
 الفرقة فيها قبل الدخول لكن ينبغي أن يفرق بينهما كما يرى فساد العقد لقطع النزاع  
 والقول الثاني أن العقد صحيح ثم لا يحل له الوطأ حتى تضع كقول أبي حنيفة وقيل يجوز له  
 الوطأ قبل الوضع كقول الشافعي فلي هذين القولين إذا طلقها قبل الدخول فعليه نصف  
 المهر لكن هذا النزاع إذا كانت حاملاً من وطئ شبهة أو سيد أو زوج فإن النكاح باطل باتفاق  
 المسلمين ولا مهر عليه إذا فارق قبل الدخول وأما الحامل من الزنا فلا كلام في صحة نكاحها  
 والنزاع فيما إذا كان نكحها طائماً وأما إذا نكحها مكرها فالنكاح باطل في مذهب الشافعي  
 وأحمد وغيرهما

(١٥٠) (مسئلة) في رجل خطب على خطبة رجل آخر فهل يجوز ذلك

(الجواب) الحمد لله ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يحمل الرجل أن يخطب على خطبة أخيه ولا يستلم على سوم أخيه ولهذا اتفق الاثمة الاربعة في النصوص عنهم وغيرهم من الاثمة على تحريم ذلك وانما تنازعوا في صحة نكاح الثاني على قولين أحدهما انه باطل كقول مالك وأحمد في أحدي الروايتين والآخر انه صحيح كقول أبي حنيفة والشافعي وأحمد في الرواية الاخرى بناء على ان المحرم هو متقدم على العقد وهو الخطبة ومن أبطله قال ان ذلك تحريم للمقد بطريق الاولى ولا نزاع بينهم في ان فاعل ذلك عاص لله ورسوله وان نازع في ذلك بعض اصحابهم والاصرار على المصيبة مع العلم بها يقدر في دين الرجل وعدالته وولايته على المسلمين

(١٥١) (مسئلة) في مملوك في الرق والعبودية تزوج بامرأة من المساكين ثم بعد ذلك ظهرت عبوديته وكان قد اعترف انه حر وان له خير في مضر وقد ادعوا عليه بالكتاب وحقوق الزوجية واقترض من زوجته شيأ فهل يلزمه شيء أولا

(الجواب) الحمد لله تزوج العبد بغير اذن سيده اذا لم يحزه السيد باطل باتفاق المسلمين وفي السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ايما عبد تزوج بغير اذن مولاه فهو عاهر لكن اذا اجاز له السيد بعد المقد صح في مذهب أبي حنيفة ومالك وأحمد في أحدي الروايتين ولم يصح في مذهب الشافعي وأحمد في الرواية الاخرى واذا طلب النكاح فعلى السيد ان يزوجه لقول الله تعالى (وانكحوا الايامى منكم والصالحين من عبادكم وامائكم ان يكونوا فقراء يغفر الله من فضله) واذا غر المرأة وذكر انه حر وتزوجها ودخل بها وجب المهر لها بلا نزاع لكن هل يجب المسمى كقول مالك في رواية أو مهر المثل كقول أبي حنيفة والشافعي وأحمد في رواية أو يجب الحسنان كاحمد في رواية فالثمة هذا فيه نزاع بين العلماء وقد يتعلق هذا الواجب برقبته كقول أحمد في المشهور عنه والشافعي في قول وأظنه قول أبي حنيفة أو يتعلق ذلك بذمة العبد قد يقع به اذا اعتق كقول الشافعي في الجديد وقول أبي يوسف ومحمد وغيرهما والاوّل اظهر فان قوله لهم انه تليس عليهم وكذب عليهم ثم دخوله عليها بهذا الكذب عدوان منه عليهم والاثمة متفقون على ان المملوك لو تسمى على احد فالتف ماله أو جرحه أو قتله كانت جثايتهم متعلقة

برقبته لا تجب في ذمة السيد بل يقال للسيد ان شئت ان تفك مملوكك من هذه الجنابة وان شئت ان تسلمه حتى تستوفي هذه الجنابة من رقبته واذا أراد ان يقتله فطيه اقل الاسرين من قدر الجنابة أو قية العبد في مذهب الشافعي وأحمد في المشهور عنه وغيرهما وعند مالك وأحمد في رواية يفديه بارش الجنابة بالنفا ما بلغ فهذا العبد ظالم معتد جار على هؤلاء فتتعلق جنابته برقبته وكذلك ما اقترضه من مال الزوجة مع قوله انه حرفه وعدوان عليهم فيتعلق برقبته في اصح قولى العلماء والله اعلم

(١٥٢) ﴿مسئلة﴾ في رجل زوج ابنته لشخص ولم يعلم ما هو عليه فاقام في صحبة الزوجة سنين فعلم الولي والزوجة ما الزوج عليه من النجس والفساد وشرب الخمر والكذب والايمان الخائنة فبانت الزوجة منه بالثلاث فهل يجوز للولي الاقدام على تزويجها ام لا ثم ان الولي استتوب الزوج سرا عديده ونكث ولم يرجع فهل يحل تزويجها له

﴿الجواب﴾ اذا كان مصرا على الفسق فانه لا ينبغي للولي تزويجها له كما قال بعض السلف من زوج كريمته من فاجر فقد قطع رحمها لكن ان علم انه تاب فلنزوج به اذا كان كفوا لها وهي راضية به وأما نكاح التحليل فقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لمن الله المحلل والمحلل له ولا تحميم المرأة على نكاح التحليل باتفاق العلماء

(١٥٣) ﴿مسئلة﴾ في امرأة تزوجت برجل فلما دخل رأت بحمسه برصا فهل لها ان تفسخ عليه النكاح

﴿الجواب﴾ اذا ظهر باحد الزوجين جنون أو جذام أو برص فلا يفسخ النكاح لكن اذا رضي بعد ظهور العيب فلا يفسخ له واذا فسخت فليس لها ان تأخذ شتا من جهازها وان فسخت قبل الدخول سقط مهرها وان فسخت بعده لم يسقط

(١٥٤) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج امرأة على انها بكر فبانت ثيبا فهل له فسخ النكاح ويرجع على من غره أم لا

﴿الجواب﴾ له فسخ النكاح وله ان يطالب بارش المصدق وهو تفاوت ما بين مهر البكر والثيب فينقص بنسبته من المسمى واذا فسخ قبل الدخول سقط عنه المهر والله اعلم

(١٥٥) ﴿مسئلة﴾ في رجل متزوج بامرأة وسافر عنها سنة كاملة ولم يترك عندها شيئاً ولا لها شيء تنفق عليها وهلكت من الجوع فحضر من يخطبها ودخل بها وحمل منه فلم الحاكم أن الزوج الاول موجود ففرق بينهما ووضعت الحمل من الزوج الثاني والزوج الثاني ينفق عليها الى ان صار عمر المولود اربع سنين ولم يحضر الزوج الاول ولا عرف له مكان فهل لها ان تراجع الزوج الثاني أو تنتظر الاول

﴿الجواب﴾ اذا تمذرت النفقة من جهته فلها فسخ النكاح فاذا انقضت عدتها تزوجت بغيره والفسخ للحاكم فاذا فسخت هي نفسها لتعذر فسخ الحاكم أو غيره. ففيه نزاع واما اذا لم يفسخ الحاكم بل شهد لها انه تمهات وتزوجت لاجل ذلك ولم يمت الزوج فالنكاح باطل لكن اذا اعتقد الزوج الثاني انه صحيح لظنه موت الزوج الاول وانفساخ النكاح أو نحو ذلك فانه يلحق به النسب وعليه المهر ولا حد عليه لكن تعتد له حتى تنقضي عدتها منه ثم بعد ذلك يفسخ نكاح الاول ان أمكن وتزوج لمن شاءت

(١٥٦) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج بامرأة ومعها بنت وتوفيت الزوجة وبقيت البنت عنده رباها وقد تمرض بعض الجند لاختها فهل يجوز ذلك

﴿الجواب﴾ ليس للجند عليها ولاية بمجرد ذلك فاذا لم يكن لها من يستحق الحضانة بالنسب فن كانت اصلح لها حضنها وزوج امها محرم لها وأما الجند فليس محرم لها فاذا كان يحضنها حضانة تصلحها لم تنقل من عنده الى أجنبي لا يحل له النظر اليها والخلوة بها

(١٥٧) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج ممتقة رجل وطلقها وتزوجت باخر وطلقها ثم حضرت الى البلد الذي فيه الزوج الاول فاراددها ولم يكن معها براءة فخاف ان يطلب منه براءة فحضره عند قاضي البلد وادعى انها جاريته واولدها وانه ردها عنقها ويكتب لها كتابا فهل يصح هذا المقدم أم لا

﴿الجواب﴾ اذا زوجها القاضي بحكم انه وليها وكانت خلية من الموانع الشرعية ولم يكن لها ولي اول من الحاكم صح النكاح وان ظن القاضي انها عتيقة وكانت حرة الاصل فهذا الظن لا يقدر في صحة النكاح وهذا ظاهر على اصل الشافعي فان الزوج عنده لا يكون وليا وأما من قول أن الممتقة يكون زوجها الممتق وليها والقاضي نائبه فهذا اذا زوج الحاكم بهذه



النيابة ولم يكن قبولها من جهتها ولكن من كونها حرة الاصل فهذا فيه نظر والله اعلم

## باب الولاء

(١٥٨) ﴿مسئلة﴾ في رجل خاف ولدا ذكر او ابنتين غير مرشدين واذ البنت الواحدة تزوجت بزواج وولدت زوجها في قبض مائستحقه من ارث والدها والتصرف فيه فهل للاخ المذكور الولاء عليها وهل يطلب الزوج بما قبضه وما صرفه لمصلحة اليتيمة

﴿الجواب﴾ للاخ الولاية من جهة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فاذا فعلت في مالا يحل لها نهاها عن ذلك ومنعها وأما الحجر عليها ان كانت سفينة فلو صيها ان كان لها وصي الحجر عليها والا فالحاكم يحجر عليها ولا خيبا ان يرفع أمرها الى الحاكم

(١٥٩) ﴿مسئلة﴾ في رجل اسلم هل يبق له ولاية على أولاده الكتابيين

﴿الجواب﴾ لا ولاية عليهم في النكاح كالا ولاية عليهم في الميراث فلا يزوج المسلم الكافرة سواء كانت بنته أو غيرها ولا يرث كافر مسلما ولا مسلما كافرا وهذا مذهب الاثنية الاربعة وأصحابهم من السلف والخلف لكن المسلم اذا كان مالكا لامة زوجه بالحكم الملك وكذلك اذا كان ولي امر زواجا يحكم الولاية وأما بالقرابة والعقابة فلا يزوجها اذ ليس في ذلك الاختلاف شاذ عن بعض اصحاب مالك في النصراني يزوج ابنته كما نقل عن بعض السلف انه يرثها وهما قولان شاذان وقد اتفق المسلمون على ان الكافر لا يرث المسلم ولا يتزوج الكافر المسلمة والله سبحانه قد قطع الولاية في كتابه بين المؤمنين والكافرين وأوجب البراءة بينهم من الطرفين وأثبت الولاية بين المؤمنين فقد قال تعالى ﴿قد كانت لكم اسوة حسنة في ابراهيم والذين معه اذ قالوا لقومهم انا براء منكم وما تعبدون من دون الله كفرنا بكم وبدا بيننا وبينكم المداوة والبغضاء حتى تؤمنوا بالله وحده﴾ وقال تعالى ﴿لا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ولو كانوا آباءهم او ابنائهم او اخوانهم او عشيرتهم اولئك كتب في قلوبهم الايمان وايدهم بروح منه﴾ وقال تعالى ﴿يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء بعضهم أولياء بعض ومن يتولهم منهم فانه منهم ان الله لا يهدي القوم الظالمين﴾ الى قوله انما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا الى قوله فان حزب الله هم الغالبون والله تعالى انما اثبت الولاية بين اولى الارحام بشرط الايمان كما قال تعالى وأولوا

الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله من المؤمنين والمهاجرين وقال تعالى (ان الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا باءوالهم وانفسهم في سبيل الله والذين آووا ونصروا اولئك بعضهم اولياء بعض) الى قوله (والذين كفروا بعضهم اولياء بعض) الى قوله (والذين آمنوا من بعد وهاجروا وجاهدوا معكم فاؤتوئلكم منهم وأولوا الارحام بعضهم أولى ببعض)

(١٦٠) ﴿مسئلة﴾ في رجل توفي وخلف مستولدة له ثم بعد ذلك توفيت المستولدة وخلفت ولدا ذكرا وبنتين فهل للبنات ولأولاد مع الذكر وهل يرثن معه شيئا  
﴿الجواب﴾ هذا فيه روايتان عن احمد احدهما وهو قول ابي حنيفة ومالك والشافعي ان الولاء يختص بالذكور والثانية ان الولاء مشترك بين البنين والبنات للذكر مثل حظ الانثيين والله أعلم

(١٦١) ﴿مسئلة﴾ في رجل خطب امرأة ولها ولد والعاقدة مالم يكي فطلب العاقدة الولد فتمتدح حضوره وجيء بغيره وأجاب العاقدة في تزويجها فهل يصح العقد  
﴿الجواب﴾ لا يصح هذا العقد وذلك لان الولد وليها واذا كان حاضرا غير ممنوع لم تزوج الا بلفظه فأما ان غاب غيبة بعيدة انتقلت الولاية الى الابد او الحاكم ولو زوجها شافعي معتقدا ان الولد لا ولاية له كان من مسائل الاجتهاد لكن الذي زوجها مالم يكي يعتقد ان لا زوجها الا ولها فاذا لبس عليه وزوجها من يعتقده ولها ولم يكن هذا الحاكم قد زوجها بولايته ولا زوجت بولاية ولي من نسب أو ولاء فتكون منكوحة بدون اذن ولي اصلها وهذا النسخ باطل عند الجمهور كما وردت به النصوص

(١٦٢) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج امرأة بولاية أجنبي ووليها في مسافة دون القصر معتقدا ان الأجنبي حاكم ودخل بها واستولدها ثم طلقها ثلاثا ثم أراد ردها قبل ان تنكح زوجها غيره فهل له ذلك لبطالان النكاح الاول بغير اسقاط الحد ووجوب المهر ويلحق النسب ويحصل به الاحصان  
﴿الجواب﴾ لا يجب في هذا النكاح حد اذا اعتقد صحته بل يلحق به النسب ويجب فيه المهر ولا يحصل الاحصان بالنكاح الفاسد ويقع الطلاق في النكاح المختلف فيه اذا اعتقد صحته واذا تبين انه المزوج ليس له ولاية بحال ففارقها الزوج حين علم فطلقها ثلاثا لم يقع طلاق والحال هذه بولاه ان تزوجها من غير ان تنكح زوجها غيره

(١٦٣) ﴿مسئلة﴾ في رجل له عبد وقد حبس نصفه وقصد ان يزوج فهل له ان يتزوج ام لا (الجواب) نعم له التزوج على اصل من يجبر السيد على تزويجه كذهب احمد والشافعي على احد قوليه فان تزويجه كالاتفاق عليه اذا كان محتاجا الى ذلك وقد قال تعالى (وانكحوا الايامي منكم والصالحين من عبادكم وإمائكم فاسر بتزويج البيد والاماء كما أمر بتزويج الايامي وتزويج الامة اذا طلبت النكاح من كفوء واجب باتفاق الملاء والذي يأذن له في النكاح مالك نصفه أو وكيله وناظر النصيب المحبس

(١٦٤) ﴿مسئلة﴾ في رجل عازب ونفسه تنوق الى الزواج غير انه يخاف ان يتكاف من المرأة مالا يقدر عليه وقد عاهد الله أن لا يسأل أحدا شيئا فيه منة لنفسه وهو كثير التطلع الى الزواج فهل يأثم بترك الزواج ام لا

(الجواب) قد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال يامعشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فانه اغض للبصر واحصن للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فانه له وجاء واستطاعة النكاح هو القدرة على المؤنة ليس هو القدرة على الوطى فان الحديث انما هو خطاب للقادر على فعل الوطى ولهذا أمر من لم يستطع ان يصوم فانه وجاء ومن لا مال له هل يستحب ان يقتصر ويتزوج فيه نزاع في مذهب الامام احمد وغيره وقد قال تعالى (وليستمفف الذين لا يجدون نكاحا حتى يغنيهم الله من فضله) وأما الرجل الصالح فهو القائم بما يجب عليه من حقوق الله وحقوق عباده

(١٦٥) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج امرأة وقعدت منه أياما وجاء أناس ادعوا انها في المملكة وأخذوها من بيته ونهبوه ولم يكن حاضرا فهل يجوز أخذها وهي حامل (الجواب) الحمد لله اذا لم يبين للزوج انها أمة بل تزوجها نكاحا مطلقا كما جرت به العادة وظن انها حرة أو قيل له انها حرة فهو مفرور وولده منها حر لا رقيق وأما النكاح فباطل اذا لم يجزه السيد باتفاق المسلمين وان أجازاه السيد صح في مذهب أبي حنيفة ومالك وأحمد في إحدى الروايتين ولم يصح في مذهب الشافعي وأحمد في الرواية الاخرى بل يحتاج الى نكاح جديد وأما ان ظهرت جاملا من غير الزوج فالنكاح باطل بلا ريب ولا صداق عليه اذا لم يدخل بها وليس لهم أن يأخذوا شيئا من ماله بل كل ما أخذ من ماله رد اليه

(١٦٦) ﴿مسألة﴾ عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تنكح الايم حتى تستأمر ولا تنكح البكر حتى تستأذن قالوا يا رسول الله كيف اذنها قال ان تسكت متفق عليه وعن ابن عباس رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الايم أحق بنفسها من وليها والبكر تستأذن في نفسها وأذنها صماتها وفي رواية البكر يستأذنها أبوها في نفسها وضمتها اقرارها رواه مسلم في صحيحه وعن عائشة رضي الله عنها قالت سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الجارية ينكحها أهلها أتستأمر أم لا فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم تستأمر قالت عائشة فقلت له فانها تستحي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فذلك اذنها اذا هي سكنت وعن خنساء ابنة حذاف ان أباه زوجها وهي بنت فكرهت ذلك فأتت رسول الله صلى الله عليه وسلم فرد نكاحه رواه البخاري قال شيخ الاسلام رحمه الله فالمرأة لا ينبغي لاحد ان يزوجه الا باذنها كما امر النبي صلى الله عليه وسلم فان كرهت ذلك لم تجبر على النكاح الا الصغيرة البكر فان اباه يزوجه ولا اذن لها وأما البالغ الثيب فلا يجوز تزويجها بغير اذنها لالاب ولا لغيره باجماع المسلمين وكذلك البكر البالغ ليس لغير الاب والجد تزويجها بدون اذنها باجماع المسلمين فاما الاب والجد فينبغي لهما استئذانها واختلف العلماء في استئذانها هل هو واجب أو مستحب والصحيح انه واجب ويجب على ولي المرأة ان يتي الله فيمن يزوجه به وينظر في الزوج هل هو كفؤ أو غير كفؤ فانه انما يزوجه المصلحة لا لمصلحته وليس له ان يزوجه بزوج ناقص افرض له مثل ان يتزوج مولى ذلك الزوج بدلها فيكون من جنس الشغار الذي نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم أو يزوجه بأقوام يحالفهم على اغراض له فاسدة أو يزوجه لرجل مال ببذله له وقد خطبها من هو اصلح لها من ذلك الزوج فيقدم الخاطب الذي برطه على الخاطب الكفو الذي لم يبرطه وأصل ذلك ان تصرف الولى في بضع وليته كتصرفه في مالها فكما لا يتصرف في مالها الا بما هو اصلح كذلك لا يتصرف في بضعها الا بما هو اصلح لها الا ان الاب له من التبسط في مال ولده ما ليس لغيره كما قال النبي صلى الله عليه وسلم انت وما لك لا يترك بخلاف غير الاب

(١٦٧) ﴿مسألة﴾ في رجل تزوج بالغة من جدها أبي ايها وما رشدها ولا ماله وصية من ايها فلما دنت وفاة جدها أوصى على البنت رجلا اجنبيا فهل للجد المذكور على الزوجة

ولاية بعد ان اصابها الزوج وهل له ان يوصى عليها

﴿ الجواب ﴾ اما اذا كانت رشيدة فلا ولاية عليها لالجد ولا غيره باتفاق الاثمة وان كانت ممن يستحق الحجر عليها ففيه للعلماء قولان أحدهما ان الجدة له ولاية وهذا مذهب أبي حنيفة والثاني لا ولاية له وهو مذهب مالك وأحمد في المشهور عنه واذا تزوجت الجارية ومضت عليها سنة واولدها امكن ان تكون رشيدة باتفاق العلماء

(١٦٨) ﴿ مسألة ﴾ في رجل تحت حجر والده وقد تزوج بغير اذن والده وشهد المعروفون ان والده مات وهو حي فهل يصح المقتد أم لا وهل يجب على الولد اذا تزوج بغير اذن والده حق أم لا

﴿ الجواب ﴾ ان كان سفيهاً مجبوراً عليه لا يصح نكاحه بدون اذن أبيه ويفرق بينهما واذا فرق بينهما قبل الدخول فلا شيء عليه وان كان رشيداً صح نكاحه وان لم يأذن له أبوه واذا تنازع الزوجان هل نكح وهو رشيد أو وهو سفيه فالقول قول مدعى صحة النكاح

(١٦٩) ﴿ مسألة ﴾ في رجل طاب منه رجل بنته لنفسه قال ما ازوجك بنتي حتى تزوج بنتك لاخى فهل يصح هذا التزويج

﴿ الجواب ﴾ ليس للولى ذلك قبل اذا طاب الكفو بنته وجب عليه تزويجها ولا يحل منعها لحظ نفسه وعليه ان يزوجه ممن يكون اصالح لها وينظر في مصلحتها لاني مصلحة نفسه كما ينظر ولى اليتيم في ماله واذا تشارطوا انه لا يزوجه ابنته حتى يزوجه اخته كان هذا نكاحاً فاسداً ولو سعى مع ذلك صداق آخر \* هذا هو المأثور عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (١٧٠) ﴿ مسألة ﴾ فيمن برطال ولى امرأة ليزوجه اياه فزوجه ثم صالح صاحب المال عنه فهل على المرأة من ذلك درك

﴿ الجواب ﴾ آثم فيما فعل واما النكاح فصحیح ولا شيء على المرأة من ذلك

(١٧١) ﴿ مسألة ﴾ ما قولكم في العمل السريجة وهي أن يقول الرجل لامرأته اذا طلقتك فانت طالق قبله ثلاثاً وهذه المسئلة تسمى مسألة ابن سريج

﴿ الجواب ﴾ هذه المسئلة السريجة لم يفت بها أحد من سلف الامة ولا اغتياها من الصعابة ولا التابعين ولا ائمة المذاهب المتبوعين كابي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد ولا اصحابهم الذين

أدر كوهم كابي يوسف ومحمد والمزني والبويطي وابن القاسم وابن وهب وإبراهيم الحريي وإبي بكر الأثرم وإبي داود وغيرهم لم يفت أحد منهم بهذه المسئلة وإنما افترى بها طائفة من الفقهاء بعد هؤلاء وأنكر ذلك عليهم جمهور الأمة كاصحاب إبي حنيفة ومالك وأحمد وكثير من اصحاب الشافعي وكان النزالي يقول بها ثم رجع عنها وبين فسادها وقد علم من دين المسلمين أن نكاح المسلمين لا يكون كنكاح النصارى والدور الذي توهموه فيها باطل فانهم ظنوا انه اذا وقع المنجز وقع الملق وهو انما يقع لو كان التعليق صحيحا والتعليق باطل لانه اشتمل على محال في الشريعة وهو وقوع طلاق مسبوقة بثلاث فان ذلك محال في الشريعة والتسريح يتضمن لهذا المحال في الشريعة فيكون باطلا واذا كان قد حلف بالطلاق معتقدا انه لا يحنث ثم تبين له فيما بعد انه لا يجوز فليسك امرأته ولا طلاق عليه فيما مضى ويتوب في المستقبل والحاصل انه لو قال الرجل لامرأته ان طلقك فأنت طالق قبله ثلاثا فطلقها وقع المنجز على الرجوع ولا يقع معه الملق لانه لو وقع الملق وهو الطلاق الثلاث لم يقع المنجز لانه زائد على عدد الطلاق واذا لم يقع المنجز لم يقع الملق وقيل لا يقع شي لان وقوع المنجز يقتضى وقوع الملق ووقوع الملق يقتضى عدم وقوع المنجز وهذا القيل لا يجوز تقليده وابن سريج يرى مما نسب اليه فيها قاله الشيخ عن الدين

(١٧٢) **مسئلة** في رجل تجوز عتيقة بعض بنات الملوك الذين يشتركون الرقيق من ماله ومال المسلمين بغير اذن معتقها فهل يكون العقد صحيحا أم لا

**الجواب** أما اذا أعتقها من مالها عتقا شرعيا فالولاية لها باتفاق العلماء وهى التى ترها ثم أقرب عصباتها من بعدها وأما تزويج هذه العتيقة بدون اذن المعتقة فهذا فيه قولان مشهوران للعلماء فان من لا يشترط اذن الولي كابي حنيفة ومالك فى احدى الروايتين يقول بأن هذا النكاح يصح عنده لكن من يشترط اذن الولي كالشافعي وأحمد لهم قولان في هذه المسئلة وهى روايتان عن أحمد اجداهما أنها لا تزوج الا باذن المعتقة فانها عصبها وعلى هذا فهل للمرأة نفسها ان تزوجها على قولين هما روايتان عن أحمد والثاني ان تزويجها لا يقتضى اذن المعتقة لانها لا تكون ولية لنفسها فلا تكون ولية لغيرها ولانه لا يجوز تزويجها عندهم فلا يقتضى الى اذنها فملى هذا يزوج هذه المعتقة من يزوج معتقها باذن العتيقة مثل أخ المعتقة ونحوه ان كان من أهل ولاية

النكاح وان لم يكن اهلا وزوجها الحالكم جاز والا فلا وان كانوا اهلا عند ابي حنيفة قالوا لا لهم والحالكم يزوجها

(١٧٣) (مسئلة) في رجل خطب امرأة فاتفقوا على النكاح من غير عقد وأعطى ابها لاجل ذلك شيئا فانت قبل العقد هل له أن يرجع بما أعطى

(الجواب) اذا كانوا قد وفوا له بما اتفقوا عليه ولم يمنعه من نكاحها حتى ماتت فلا شيء عليهم وليس له ان يسترجع ما أعطاهم كما أنه لو كان قد تزوجها أستحقت جميع المصداق وذلك لانه انما بذل لهم ذلك ليتمكنوا من نكاحها وقد فعلوا ذلك وهذا غاية الممكن

(١٧٤) (مسئلة) في هذا التحليل الذي يفعله الناس اليوم اذا وقع على هذا الوجه الذي يفعلونه من الاستحقاق والشهاد وغير ذلك من سائر الحيل المروفة هل هو صحيح أم لا واذا قلد من قال به هل يفرق بين اعتقاد واعتقاد وهل الاولى امساك المرأة أم لا

(الجواب) التحليل الذي يتواطئون فيه مع الزوج لفظا أو عرفا على أن يطلق المرأة أو ينوى الزوج ذلك محرم لعن النبي صلى الله عليه وسلم فاعله في احاديث متعددة وسماه التيس المستعار وقال لعن الله المحلل والمحل له وكذلك مثل عمر وعثمان وعلي وابن عمر وغيرهم لهم بذلك آثار مشهورة بصريحون فيها بأن من قصد التحليل بقلبه فهو محلل وان لم يشترطه في العقد وسموه سفاحا ولا يحل لمطلقها الاول بمثل هذا العقد ولا يحل للزوج المحلل امساكها بهذا التحليل بل يجب عليه فراقها لكن اذا كان قد تبين باجتهاد او تقليد جواز ذلك فتحللت وتزوجها بعد ذلك ثم تبين له تحريم ذلك فالاقوى انه لا يجب عليه فراقها بل يمتنع من ذلك في المستقبل وقد عفا الله في الماضي عما سلف

(١٧٥) (مسئلة) في رجل خطب ابنة رجل من العدول واتفق معه على المهر منه عاجل ومنه آجل واوصل الى والدها المجل من مدة اربع سنين وهو يواصلهم بالنفقة ولم يكن بينهم مكتابة ثم بعد هذا جاء رجل فخطبها وزاد عليه في المهر ومنع الزوج الاول

(الجواب) لا يحل للرجل ان يخطف على خطبة اخيه اذا اجيب الى النكاح وركنوا اليه باتفاق الائمة كما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يحل للرجل ان يخطف على خطبة أخيه وتجب عقوبة من فعل ذلك واعان عليه عقوبة تمنهم وامثالهم عن ذلك وهل

يكون نكاح الثاني صحيحا أو فاسدا فيه قولان للعلماء في مذهب مالك وأحمد وغيرهما (١٧٦) **مسئلة** في رجل تزوج بامرأة وفي ظاهر الحال انه حر فقامت في صحبته احدى عشر سنة ثم طلقها ولم يردها وطالبته بحقوقها فقال انا مملوك يجب الحجر علي فهل يلزمه القيام بحق الزوجة على حكم الشرع الشريف في المذاهب الاربعة

**الجواب** حق الزوجة ثابت لها المطالبة به لوجهين احدهما ان مجرد دعواه الرق لا يسقط حقها والحال ما ذكر فان الاصل في الناس الحرية واذا ادعى انه مملوك بلا بينة ولم يعرف خلاف ذلك ففي قبول قوله ثلاثة أقوال للعلماء في مذهب احمد وغيره احدها يقبل فيها عليه دون ماله على غيره كذهب ابي حنيفة والشافعي واحمد في قول لها **والثاني** لا يقبل بحال كقول من قال ذلك من المالكية وهو احدى الروايتين عن احمد **والثالث** يقبل قوله مطلقا وهو قول الشافعي ورواية عن أحمد فاذا كان مع دعوى المدعي لرقه لا يقبل اقراره بما يستقط حقها عند جمهور أئمة الاسلام فكيف بمجرد دعواه الرق وكيف وله خير واقطاع وهو منتسب وقد ادعى الحرية حتى زوج بها **الوجه الثاني** انه لو قدر انه كذب ولبس عليها وادعى الحرية حتى تزوج بها ودخل فهذا قد جنى بكذبه وتلبسه والرقى اذا جنى بعمليته برقبته فلها ان تطلب حقها من رقبته الا ان يختار سيده ان يفديه باداء حقها فله ذلك

(١٧٧) **مسئلة** في الرافضي ومن يقول لا تلزمه الصلوات الخمس هل يصح نكاحه من الرجال والنساء فان تاب من الرفض ولزم الصلاة حينئذ عاد لما كان عليه هل يقر على ما كان عليه من النكاح

**الجواب** لا يجوز لاحد ان ينكح موليته رافضيا ولا من يترك الصلاة ومتى زوجوه على انه سني فصلي الخمس ثم ظهر انه رافضي لا يصلي او عاد الى الرفض وترك الصلاة فانهم يفسخون النكاح

(١٧٨) **مسئلة** في رجل مالكي المذهب حصل له نكاح بينه وبين والد زوجته فحضر اقام القاضي فقال الزوج لوالد الزوجة ان ابرأتني ابنتك أوقمت عليها الطلاق فقال والدها انا ابرأتك فحضر الزوج ووالد الزوجة قدام بعض الفقهاء فابراه والدها بنفي حضورها وبغير اذنها فهل يقع الطلاق أم لا



﴿الجواب﴾ الحمد لله اصل هذه المسئلة فيه نزاع بين العلماء فذهب ابي حنيفة والشافعي واحمد في المنصوص المعروف عنهم انه ليس للاب ان يخالع على شيء من مال ابنته سواء كانت محجوراً عليها او لم تكن لان ذلك تبرع بما لها فلا يملكه كما لا يملك اسقاط سائر ديونها ومذهب مالك يجوز له ان يخالع عن ابنته الصغيرة بكراً كانت أو ثيباً لكونه يلي مالها وروى عنه ان له ان يخالع عن ابنته البكر مطلقاً لكونه يجبرها على النكاح وروى عنه يخالع عن ابنته مطلقاً كما يجوز له ان يزوجه بدون مهر المثل للمصلحة وقد صرح بعض أصحاب الشافعي وجهاني مذهبه انه يجوز في حق البكر الصغيرة ان يخالعها بالابراء من نصف مهرها اذا قلنا ان الذي بيده عقدة النكاح هو الولي وخطأه بمضهم لانه انما يملك الابراء بعد الطلاق لانه اذا ملك اسقاط حقها بعد الطلاق لغير فائدة فجواز ذلك لمنعتها وهو يخالعها من الزوج أولى ولهذا يجوز عندهم كلهم ان يخالعها الزوج بشيء من ماله وكذلك لها ان تخالعها بما لها اذا ضمن ذلك الزوج فاذا جاز له ان يخالعها ولم يبق عليها ضرر الا اسقاط نصف صداقها ومذهب مالك يخرج على اصول احمد من وجوه منها ان للاب ان يطلق ويخالع امرأة ابنة الطفل في احدى الروايتين كما ذهب اليه طوائف من السلف ومالك يجوز الخلع دون الطلاق لان في الخلع معاوضة واحمد يقول له التطليق عليه لانه قد يكون ذلك مصالحة له لتخليصه من حقوق المرأة وضررها وكذلك لا فرق في اسقاط حقوقه بين المال وغير المال وأيضا فانه يجوز في احدى الروايتين للحكم في الشقاق ان يخالع المرأة بشيء من مالها بدون اذنها ويطلق على الزوج بدون اذنه كمذهب مالك وغيره وكذلك يجوز للاب ان يزوجه المرأة بدون مهر المثل وعندة في احدى الروايتين ان الاب بيده عقدة النكاح وله ان يسقط نصف الصداق ومذهبه ان للاب ان يملك لنفسه من مال ولده مالا يضر بالولد حتى لو زوجها واشترط لنفسه بعض الصداق جاز له ذلك واذا كان له من التصرف في المال والتملك هذا التصرف لم يبق الا طلبه لفرقتها وذلك يملكه باجماع المسلمين ويجوز عنده اللاب ان يبتق بعض رقبة المولى عليه للمصلحة فقد يقال الاظهر ان المرأة ان كانت تحت حجب اللاب له ان يخالع بما لها فان الخلع معاوضة واقتداء لنفسها من الزوج فيملكه اللاب كما يملك غيره من المعاوضات وكما يملك اقتداءها من الاسر وليس له ان يفعل ذلك الا اذا كان مصلحة لها وقد يقال قد لا يكون مصلحتها في الطلاق ولكن الزوج يملك ان يطلقها وهو لا يقدر

على منه فاذا بذل له العوض من غيرها لم يمكنها منه من البذل فاما اسقاط مهرها وحقها الذي تستحقه بالنكاح فقد يكون عليها في ذلك ضرر والاب قد يكون غرضه باختلاعها حفظه لالمصلحة وهو لا يملك اسقاط حقها بمجرد حفظه بالاتفاق فعلى قول من به صحح البراء يقع البراء والطلاق وعلى قول من لا يجوز ابراءه ان ضمنه وقع الطلاق بلا نزاع وكان على الاب الزوج مثل الصداق عند أبي حنيفة ومالك وأحمد والشافعي في القديم وعنده في الجديد انما عليه مهر المثل واما ان لم يضمنه ان علق الطلاق بالبراء فقال له ان ابرأني فهي طالق فالمنصوص عن أحمد انه يقع الطلاق اذا اعتقد الزوج انه تبرأ ويرجع على الاب بقدر الصداق لانه غره وهو احدي الروايتين في مذهب أبي حنيفة وفي الاخرى لا يقع شيء وهو قول الشافعي وهو قول في مذهب أحمد لانه لم يبرأ في نفس الامر والاولون قالوا وجد البراء وامكن ان يجعل الاب ضامنا بهذا البراء وأما ان طلقها طلاقا لم يعلقه على البراء فانه يقع لكن عند أحمد يضمن للزوج الصداق لانه غره وعند الشافعي لا يضمن له شيئا لانه لم يلزم له شيئا والله أعلم

(١٧٩) {مسئلة} في ثيب بالغ لم يكن وليها الا الحاكم فزوجها الحاكم لعدم الاولياء ثم خالها الزوج وابرأته من الصداق بغير اذن الحاكم فهل تصح المخالعة والبراء

{الجواب} اذا كانت أهلا للبرع جاز خالها وابرأها بدون اذن الحاكم

(١٨٠) {مسئلة} في رجل زوج ابنته لرجل واراد الزوج السفر الى بلاده فقال له وكيله الاب في قبول النكاح لا تسافر اما ان تعطى الحال من الصداق وتنتقل بالزوجة أو ترضى الاب فسافر ولم يجب الى ذلك وهو غائب عن الزوجة المذكورة مدة سنة ولم يصل منه نفقة فهل لو ولد الزوجة ان يطلب فسخ النكاح

{الجواب} نعم اذا عرضت المرأة عليه فبذل له تسليمها وهي ممن يوطؤ مثلها وجب عليه النفقة بذلك فاذا تمذرت النفقة من جهته كان للزوجة المطالبة بالفسخ اذا كانت محجورا عليها على وجهين

(١٨١) {مسئلة} في رجل متزوج بخالة انسان وله بنت فتزوج بها فجمع بين خالته وابنته فهل يصح

{الجواب} لا يجوز ان يتزوج خالة رجل وبنته بان يجمع بينهما فان النبي صلى الله

عليه وسلم نهى أن يجمع بين المرأة وعمتها وبين المرأة وخالتها وهذا متفق عليه بين الأئمة الأربعة وهم متفقون على أن هذا الحديث يتناول خالة الأب وخالة الأم والجدّة ويتناول عمّة كل من الأبوين أيضاً فليس له أن يجمع بين المرأة وخالة أبيها ولا خالة أمها عند الأئمة الأربعة (١٨٢) ﴿مسئلة﴾ في امرأة لها أخوان أطفال دون البلوغ ولها خال بجاء رجل يتزوج

بها فادعى خالها أنه أخوها ووكل في عقدتها على الزوج فهل يكون العقد باطلاً أو صحيحاً  
﴿الجواب﴾ الخلال لا يكون شقيقاً فإن كان كاذباً فيما ادعاه من الأخوة لم يصح نكاحه بل يزوجها وليها فإن لم يكن لها ولي من النسب زوجها الحاكم

(١٨٣) ﴿مسئلة﴾ في رجل اعتقد مسألة الدور المسندة لابن سريج ثم حلف بالطلاق على شيء لا يفعله ثم فعله ثم رجع عن المسئلة وراجع زوجته ثم بعد ذلك خاف على شيء بالطلاق الثلاث أن لا يفعله ثم خالف وفعل ثم بعد ذلك قال لزوجته أنت طالق فهل يقع عليه الطلاق الثلاث أم يستعمل المسئلة الأولى المشار إليها

﴿الجواب﴾ المسئلة السريجية باطلة في الإسلام محدثة لم يفت بها أحد من الصحابة والتابعين ولا تابعيهم وإنما ذكرها طائفة من الفقهاء بعد المائة الثالثة وانكر ذلك عليهم جمهور فقهاء المسلمين وهو الصواب فإن ما قاله أولئك يظهر فساد من وجوه منها أنه قد علم بالاضطرار من دين الإسلام أن الله أباح الطلاق كما أباح النكاح وإن دين المسلمين مخالف لدين النصارى الذين لا يبيحون الطلاق فلو كان في دين المسلمين ما يمنع منه الطلاق لصار دين المسلمين مثل دين النصارى وشبهة هؤلاء أنهم قالوا إذا قال لامرأته إذا وقع عليك طلاق فانت طالق قبله ثلاثاً ثم طلقها بعد ذلك طلاقاً منجزاً لزم أن يقع المعلق ولو وقع المعلق لم يقع المنجز فكان وقوعه يستلزم عدم وقوعه فلا يقع وهذا خطأ فإن قولهم لو وقع المنجز لوقع المعلق إنما يصح لو كان التعليق صحيحاً فاما إذا كان التعليق باطلاً لم يلزم وقوع التعليق والتعليق باطل لأن مضمونه وقوع طلاق مسبوق بثلاث ووقوع طلاق مسبوق بثلاث باطل في دين المسلمين وهو مضمونه أيضاً إذا وقع عليك طلاق لم يقع عليك طلاق وهذا جمع بين النقيضين فإنه إذا لم يقع الشرط لم يقع الجزاء وإذا وقع الشرط لزم الوقوع فلو قيل لا يقع مع ذلك لزم أن يقع ولا يقع وهذا جمع بين النقيضين وأيضاً فالطلاق إذا وقع لم يرتفع به وقوعه فلما كان كلام المطلق يتضمن محالاً في الشريعة وهو وقوع طلاق

مبسوطة ثلاث ومخالا في العقد وهو الجمع بين وتويع الطلاق وعدم وقوعه وكان القائل بالتسريح مخالفا للمقل والدين لكن اذا اعتقد الخائف صحة هذا اليمين باجتهاد أو تقليد وطلاق بعد ذلك معتقدا أنه لا يقع به الطلاق لم يقع به الطلاق لأنه لم يقصد التكلم بما يعتقده طلاقا فصار كما لو تكلم المجبى بلفظ الطلاق وهو لا يفهمه بل وكذلك لو خاطب من يظنها أجنبية بالطلاق فتبين أنها امرأته فإنه لا يقع به على الصحيح ولو تبين له فساد التسريح بعد ذلك وأنه يقع بالمنجز لم يكن ظهور الحق له فيما بعد موجبا لوقوع الطلاق عليه وكذلك ان احتاط فراجع أمرأته خوفا ان يكون الطلاق وقع به أو معتقدا وقوع الطلاق به لم يقع ولو أقر بعد ما تبين له فساد التسريح أن الطلاق وقع لم يقع بهذا الاقرار شيء ولو اعتقد وقوع الطلاق فراجع أمرأته ثم فعل المحلوف عليه معتقدا أنه قد حثت فيه مرة فلا يبحث فيه مرة ثانية لم يقع به فهذا الفعل شيء، واليمين التي حلف بها أنه لا يفعل ذلك الشيء باقية فان كان سبب اليمين باقيا فهي باقية وأن زال سبب اليمين فله فعل المحلوف عليه بناء على ذلك ولم يبحث وكذلك لو تزوجها ثم فعل المحلوف عليه معتقدا أن البينونة حصلت واقطع حكم اليمين الاولى لم يبحث لاعتقاده زوال اليمين كما لا يبحث الجاهل بأن ما فعله هو المحلوف عليه في أصح قول العلماء، وأما قوله لزوجه بعد ذلك أنت طالق فإنه تقع هذه الطلقة واذا اعتقد أنه بهذه الطلقة قد مكث ثلاثا وأقر أنه طلقها ثلاثا لم يقع بهذا الاعتقاد شيء ولا بهذا الاقرار

(١٨٤) ﴿مسئلة﴾ في بنت زالت بكارتها بمكروه ولم يعقد عليها عقد قط وطلبها من يتزوجها فذكر له ذلك فرفض فهل يصح العقد بما ذكر اذا شهدت المعروفة فوفوا بها بنت لتسهيل الامر في ذلك

﴿الجواب﴾ اذا شهدوا أنها ما زوجت كانوا صادقين ولم يكن في ذلك تلبيس على الزوج لعله بالحال وينبغي استنطاقها بالادب فان العلماء متنازعون هل أذنها اذا زالت بكارتها بالزنا الصمت أو النطق والاول مذهب الشافعي وأحمد كصاحب أبي حنيفة وعند أبي حنيفة ومالك أذنها الصمت كالتي لم تنزل عذرتها.

(١٨٥) ﴿مسئلة﴾ في رجل أملك على بنت وله مدة سنين ينفق عليها ودفع لهم وعزم على الدخول فوجد والدها قد زوجها غيره

﴿ الجواب ﴾ قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال المسلم أخو المسلم لا يجل للمسلم أن يخطب على خطبة أخيه ولا يستام على سوم أخيه ولا يبيع على بيع أخيه فالرجل اذا خطب امرأة وركن اليه من اليه نكاحها كلاب الحبر فانه لا يجل لغيره أن يخطبها فكيف اذا كانوا قد ركنوا اليه وأشهدوا بالاملاك المتقدم للعقد ونبضوا منه الهدايا وطالت المدة فان هؤلاء فعلوا محرماً يستحقون العقوبة عليه بلا ريب لكن العقد الثاني هل يقع صحيحاً أو باطلا فيه قولان للعلماء احدهما وهو أحد القولين في مذهب مالك وأحمد أن عقد الثاني باطل فينزع منه ويرد الى الاول والثاني أن النكاح صحيح وهو مذهب ابي حنيفة والشافعي فيعاقب من فعل المحرم ويرد الى الاول جميع ما أخذ منه والقول الاول أشبه بما في الكتاب والسنة

(١٨٦) ﴿ مسألة ﴾ في رجل جرى منه كلام في زوجته وهي حامل فقال ان جاءت زوجتي بينت فهي طالق ثم أنه قبل الولادة جرى بينهم كلام فنزل عن طلاقه ثم أنها بعد ذلك وضعت بنتا فهل يقع على الزوج الطلاق أم لا

﴿ الجواب ﴾ ان كان قد أنابها بالطلاق بان تكون الطلقة بموضع أو ودعها حتى تنقضي عدتها فهذا فيه قولان مشهوران للعلماء وفيها قولان للشافعي أحدهما يقع وهو رواية مخرجة في مذهب أحمد وان كان لم ينهها بل راجع في العدة فان النكاح باق فان وجدت الصفة المعلق بها وقع الطلاق

(١٨٧) ﴿ مسألة ﴾ في بنت يتيمة ولها من الفم عشر سنين ولم يكن لها أحد وهي مضطرة الى من يكفلها فهل يجوز لاحد أن يتزوجها باذنها أم لا

﴿ الجواب ﴾ هذه يجوز تزويجها بكفولها عند أكثر السلف والفقهاء وهو مذهب أبي حنيفة وأحمد في ظاهر مذهبه وغيرهما وقد دل على ذلك الكتاب والسنة كقوله تعالى (يستفتونك في النساء قل الله يفتيكم فيهن وما يتلى عليكم في الكتاب في يتامى النساء) الآية وقد أخرجنا تفسير هذه الآية في الصحيحين عن عائشة وهو دليل في اليتيمة وزوجها من يعدل عليها في المهر لكن تنازع هؤلاء هل تزوج باذنها أولا فذهب ابو حنيفة أنها تزوج بغير اذنها ولها الخيار اذا بلغت وهي رواية عن أحمد وظاهر مذهب أحمد أنها تزوج بغير اذنها اذا بلغت تسع سنين ولا خيار لها اذا بلغت لما في السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال اليتيمة تستأذن في

نفسها فان سكنت فقد أذنت وإن أبت فلا جواز عليها وفي لفظ لا تنكح اليتيمة حتي تستأذن  
فان سكنت فقد أذنت وان أبت فلا جواز عليها

## باب النهي

﴿ عن مخالطة المجدوم وغيره ﴾

(١٨٨) ﴿مسئلة﴾ في رجل مبتلي سكن في دار بين قوم اصحاء فقال بعضهم لا يمكننا  
مجاورتك ولا ينبغي ان تجاور الاصحاء فهل يجوز اخراجه

﴿الجواب﴾ نعم لهم ان ينعوه من السكن بين الاصحاء فان النبي صلى الله عليه وسلم قال  
لا يورد ممرض على مصح فنهى صاحب الابل المراض ان يوردها على صاحب الابل الصحاح  
مع قوله لا عدوى ولا طيرة وكذلك روى انه لما قدم مجزوم ليبابه أرسل اليه باليعة ولم  
يأذن له في دخول المدينة

## باب الايلاء

(١٨٩) ﴿مسئلة﴾ في رجل حلف من زوجته بالطلاق انه ما يطأها لست شهور ولم يكن  
في لها غير طاعة ونيته أن لا يطأها حتى تنقضي المدة فاذا انقضت المدة ماذا يفعل  
﴿الجواب﴾ اذا انقضت المدة فله وطؤها ولا شيء عليه اذا لم تطالبه بالوطي عند انقضاء  
اربعة أشهر هذا مذهب مالك والشافعي والجمهور وهو يسمى مولى

## كتاب الطلاق وغير ذلك

(١٩٠) ﴿مسئلة﴾ في رجل طلق زوجته طلاق رجعية فلما حضر عند الشهود قال له بعضهم  
قل طلقها على درهم فقال ذلك فلما قبل قالوا له قد ملكت نفسها فلا ترجع اليك الا برضاها فاذا  
وقع المنع هل يسقط حقها مع غرره بذلك أم لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله اذا كان قد طلقها طلاق رجعية ثم ان الشاهد قد لقنه ان يقول طلقها  
على درهم فقال ذلك معتقدا انه يقر بذلك الطلاق الاول لا يثني طلاقا آخر لم يقع به غير

الطلاق الاول ويكون رجعيا لا بائنا واذا ادعى عليه انه قال ذلك ( القول الثاني ) انشاء لطلاق آخر ثان وقال انما قلته اقرارا بالطلاق الاول وليس ممن يعلم ان الطلاق بالمعوض يبينها فالقول قوله منع يمينه لاسيما وقرينة الحال تصدقه فان المادة جارية بانه اذا طلقها ثم حضر عند الشهود فانما حضر ليشهد عليه بما وقع من الطلاق

( ١٩١ ) ﴿ مسألة ﴾ في رجل تزوج بامرأة وليها فاسق يأكل الحرام ويشرب الخمر والشهود أيضا كذلك وقد وقع به الطلاق الثلاث فهل له بذلك الرخصة في رجعتها

﴿ الجواب ﴾ اذا طلقها ثلاثا وقع به الطلاق ومن أخذ ينظر بعد الطلاق في صفة العمد ولم ينظر في صفته قبل ذلك فهو من المتمدين لحدود الله فانه يريد ان يستحل محارم الله قبل الطلاق وبعدة والطلاق في النكاح الفاسد يختلف فيه عند مالك واحمد وغيرهما من الائمة والنكاح بولاية الفاسق يصح عند جماهير الائمة والله اعلم

( ١٩٢ ) ﴿ مسألة ﴾ في رجل طلق زوجته الطلاق الثلاث قبل ان يدخل بها وهي بكر فهل له سبيل في مراجعتها

﴿ الجواب ﴾ الحمد لله الطلاق ثلاثا قبل الدخول وبعد الدخول سواء في ثبوت التحريم بذلك عند الائمة الاربعة

( ١٩٣ ) ﴿ مسألة ﴾ في رجل نوى ان يطلق زوجته اذا حاضت ولم يتلفظ بطلاق فلما أن حاضت علم فيها طلق بمجرد النية فقال للشهود ان طلاق زوجتي قالوا متى طلقها قال اول أمس بناء على ظنه فلما مضى حيضتان غير الحيضة التي ظن أنها طلق فيها زوجها الشهود برجل آخر ثم مكثت عنده وطلقها ثم وفّت عدها ثم أراد الزوج الاول ردها فهل هي حلال له بالنكاح الاول أم يجب عقد جديد

﴿ الجواب ﴾ الحمد لله أما اذا نوى أنه سيطلقها اذا حاضت فان هذا لا يقع به طلاق باتفاق العلماء بل لا بد أن يطلقها بعد ذلك فاذا لم يطلقها بعد ذلك لم يقع طلاق وإذا اعتقد أن تلك النية طلاق فأنه طلقها بتلك النية لم يقع بهذا الاقرار في الباطن ولكن يؤخذ به في الحكم واذا لم يقع به شيء فهي باقية على زوجيته في الباطن والله اعلم

( ١٩٤ ) ﴿ مسألة ﴾ في رجل له زوجة طلبت منه الطلاق وطلقها وقال ما بقيت أعود اليها

أبدا فوجده صاحبه فقال ما أصدقك على هذا إلا إن قلت كلما تزوجت هذه كانت طالقا على مذهب مالك ولم يري الأحكام الشرعية فهل له أن يردها

﴿الجواب﴾ الحمد لله أما إن قصد كلما تزوجتها برجمة أو عقد جديد وهو ظاهر كلامه فتي أرتجمها قبل انقضاء العدة طلقت ثانية ثم إن أرتجمها طلقت ثالثة وإن تركها حتي تنقضي عدتها بأت منه فاذا تزوجها بعد ذلك فن قل أن تعليق الطلاق بالنكاح يقع في مثل هذا كإبي حنيفة ومالك وأحمد في رواية قال إن هذه إذا تزوجها يقع بها الطلاق وأما من لم يقل بذلك كالشافعي وأحمد في المشهور عنه فهذه لما علق طلاقها كانت رجعية والرجعية كالزوجة في مثل هذا لكن تخلل البيوتنة هل يقطع حكم الصفة ظاهري مذهب أحمد أنه لا يقع وقد نص على الفرق في تعليق الطلاق على النكاح بين أن يكون في عدة أو لا يكون فعلى مذهبه يقع الطلاق بها إذا تزوجها وهو أجد قولي الشافعي وعلى قوله الآخر الذي يقول فيه أن البيوتنة تقطع حكم الصفة وهو رواية عن أحمد فإن قوله إذا تزوجها كقوله إذا دخلت الدار وإذا بأت انحلت هذه اليمين فيجوز له أن يتزوجها ولا يقع به طلاق وهو الذي يرجحه كثير من أصحاب (الشافعي) وأما قوله على مذهب مالك فانه التزام منه لمذهب بعينه وذلك لا يلزم بل له أن يقلد مذهب الشافعي وإن كان الطلاق باثنا باموض والتعليق بعد هذا في العدة وغيره تعليق بأجنبية فلا يقع به شيء إذا تزوجها في مذهب الشافعي

(١٩٥) ﴿مسئلة﴾ في رجل طلق زوجته طلقة واحدة قبل الدخول بها في مرضه الذي مات فيه فهل يكون ذلك طلاق الفار ويمامل بتقيض قصده وترثه الزوجة وتستكمل جميع صداقها عليه أم لا يرث وتأخذ نصف الصداق والحالة هذه

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين هذه المسئلة مبنيّة على مسئلة المطلق بعد الدخول في مرض الموت والذي عليه جمهور السلف والخلف تورثها كما قضى بذلك عثمان بن عفان رضي الله عنه لامرأة عبد الرحمن بن عوف ماضر بنت الأصمغ وقد كان طلقها في مرضه وهذا مذهب مالك وأحمد وإبي حنيفة والشافعي في التقديم ثم على هذا هل ترث بعد انقضاء العدة والمطابقة قبل الدخول على قولين للملأء اصحابهما أنها ترث أيضا وهو مذهب مالك وأحمد في المشهور عنه وقول للشافعي لأنه قد روى أن عثمان ورثها بعد انقضاء العدة ولأن هذه إنما ورثت



لتعلق حقها بالتركة لما مرض مرض الموت وصار محجورا عليه في حقها وحق سائر الورثة بحيث لا يملك التبرع لو ارث ولا يملكه لغير وارث بزيادة على الثلث كما لا يملك ذلك بعد الموت فلما كان تصرفه في مرض موته بالنسبة الى الورثة كتصرفه بعد الموت لا يملك قطع ارثها فكذلك لا يملك بعد مرضه وهذا هو خلاق الفار المشهور بهذا الاسم عند العلماء وهو القول الصحيح الذي افق به

(١٩٦) ﴿مسئلة﴾ في رجل له زوجة خلف أبوها أنه ما يجلبها معه وضربها وقال لها أبوها ابريه فأبرأته وطلقها طلاقا ثم ادعت انها لم تبره الا خوفا من أبيها فهل تقع على الزوجة الطلاق أم لا ﴿الجواب﴾ الحمد لله ان كانت أبرأته مكرهة بغير حق لم يصح الابراء ولم يقع الطلاق المعاق به وان كانت تحت حجر الاب وقد رأى الاب ان ذلك بمنفعة لها فان ذلك جائز في أحد قولي العلماء كما في مذهب مالك وقول في مذهب أحمد

(١٩٧) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج بامرأة وجاء منها ولد واوصاه اليهود او غيرهم انه اذا دخل على زوجته أن يقول لها اذا طلقتك فابت طالق قبل طلاقك ثلاثا فهل يجوز ذلك المقدم أم لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله النكاح صحيح لا يحتاج الى استئناف والتسريح الذي لا يتكلم به لا يفسد النكاح باتفاق العلماء لكنه ان طلقها بعد ذلك وقع به الطلاق عند جماهير أهل العلم من أصحاب مالك وأحمد وأبي حنيفة وكثير من اصحاب الشافعي او اكثرهم

(١٩٨) ﴿مسئلة﴾ في رجل حنق من زوجته فقال أنت طالق ثلاثا قالت له زوجته قل الساعة قال الساعة ونوى الاستثناء

﴿الجواب﴾ اذا كان اعتقاده انه اذا قال الطلاق يلزمه ان شاء الله أنه لا يقع به الطلاق ومقصوده تخويفها بهذا الكلام لا ايقاع الطلاق لم يقع الطلاق فان كان قد قال في هذه الساعة ان شاء الله فان مذهب ابي حنيفة والشافعي ان الطلاق المعاق بالمشينة لا يقع ومذهب مالك وأحمد يقع كما روى عن ابن عباس لكن هذا لما كان مقصوده واعتقاده انه لا يقع صار الكلام عنده كلاما لا يقع به طلاق فلم يقصد التكلم بالطلاق واذا قصد التكلم بكلام لا يقصد أنه يقع به الطلاق مثل ما لو تكلم العجمي بلفظ وهو لا يفهم معناه وطلاق المازل وقع لأن قصد

التكلم الطلاق وان لم يقصد ايقاعه وهذا لم يقصد لا هذا ولا هذا وهو يشبه ما لوراي امرأة فقال انت طالق يظنها اجنبية فبات امرأته فانه لا يقع به طلاق على الصحيح والله اعلم  
(١٩٩) ﴿مسئلة﴾ في رجل اكره على الطلاق

﴿الجواب﴾ اذا اكره بنير حق على الطلاق لم يقع به عند جماهير العلماء كمالك والشافعي واحمد وغيرهم وهو المأثور عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كعمر بن الخطاب وغيره واذا كان حين الطلاق قد احاط به أقوام يعرفون بانهم يعادونه أو يضربونه ولا يمكنه اذ ذلك ان يدفعهم عن نفسه وادعى انهم اكرهوه على الطلاق قبل قوله فان كان الشهود بالطلاق يشهدون بذلك وادعى الاكراه قبل قوله وفي تحليفه نزاع

(٢٠٠) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج بامرأتين احدهما مسلمة والاخرى كتابية ثم قال احداكما طالق ومات قبل البيان فلن تكون التركة من بعده وأيهما تمتد عدة الطلاق

﴿الجواب﴾ هذه المسئلة فيها تفصيل ونزاع بين العلماء فمنهم من فرق بين ان يطلق بمعيبة وينساها أو يحل عنها وبين ان يطلق مبهم ويموت قبل تمييزها بتعيينه أو يعرفه \* ثم منهم من يقول يقع الطلاق بالجميع كقول مالك ومنهم من يقول لا يقع الا بواحدة كقول الثلاثة واذا قدر تعيينها ولم تعين فهل تقسم التركة بين المطلقة وغيرها كما يقوله ابو حنيفة أو يوقف الامر حتى يصطاحا كما يقول الشافعي أو يقرع بين المطلقة وغيرها كما يقوله احمد وغيره من فقهاء الحديث على ثلاثة اقوال والقرعة بعد الموت هي قرعة على الماء فلهذا قال بها من لم ير القرعة في المطلقات والصحيح في هذه المسئلة سواء كانت المطلقة مبهمه أو مجعولة ان يقرع بين الزوجتين فاذا خرجت القرعة على المسلمة لم ترث هي ولا الذمية شيئا اما هي فلائها مطلقة واما الذمية فان الكافر لا يرث المسلم وان خرجت القرعة على الذمية ورثت المسلمة ميراث زوجته كاملة هذا اذا كان الطلاق طلاقا محرما للميراث مثل ان يبينها في حال صحته فاما ان كان الطلاق رجعيا في الصحة والمرض ومات قبل انقضاء العدة فهذه زوجته ترث وعليها عدة الوفاة باتفاق الأئمة وتتفق بذلك عدتها عند جمهورهم كمالك والشافعي وابي حنيفة وهو قول أحمد في احدى الروايتين والمشهور عنه انها تمتد اطول الاجلين من مدة الوفاة والطلاق وان كان الطلاق باثنا في مرض الموت فان جمهور العلماء على ان الباتنة في مرض الموت ترث اذا كان طلاقا فيه يقصد

حرمانها الميراث هذا قول مالك وهو يرثها وان انقضت عدتها وتزوجت وهو مذهب أبي حنيفة وهو يرثها ما دامت في العدة وهو المشهور عنه ما لم تزوج وللشافعي ثلاثة أقوال كذلك لكن قوله الجديد أنها لا ترث وأما إذا لم يتهم بقصد حرمانها فلا كثرون على أنها لا ترث فلي هذا لا ترث هذه المرأة لأن مثل هذا الطلاق الذي لم يمين فيه لا يظهر فيه قصد الحرمان ومن ورثها مطلقا كأحمد في إحدى الروايتين فالحكم عنده كذلك وإذا ورثت المبتوتة فليلتدأ بعد الأجلين وهو ظاهر مذهب أحمد وقول أبي حنيفة ومحمد وقيل تمتد عدة الطلاق فقط وهو قول مالك والشافعي المشهور عنه ورواية عن أحمد وقول للشافعي وأما صورة أنها لم تيمين المطلقة فأحدهما وجبت عليها عدة الوفاة والآخرى عدة الطلاق وكل منهما وجبت عليه إحدى العديتين فاشتبه الواجب بغيره فهذا كان الاظهر هنا وجوب العديتين على كل منهما لأن الزمة لا تبرأ من أداء الواجب إلا بذلك

(٢٠١) ﴿مسئلة﴾ في رجل قال كل شيء أمامك على حرام فهل تحرم امرأته وأمتة عليه أم لا

﴿الجواب﴾ أما غير الزوجة فعليه كفارة يمين وأما الزوجة فللعلماء فيها نزاع هل تطلق أو تجب عليه كفارة ظهار فذهب مالك هو طلاق ومذهب أبي حنيفة والشافعي في اظهر قوليه عليه كفارة يمين ومذهب أحمد عليه كفارة ظهار إلا أن ينوي غير ذلك ففيه نزاع والصحيح أنه لا يقع به طلاق

(٢٠٢) ﴿مسئلة﴾ في رجل تخاصم مع زوجته فاراد أن يقول هي طالق طاعة واحدة فسبق لسانه فقال ثلاثة ولم يكن ذلك نيته فما الحكم

﴿الجواب﴾ الحمد لله إذا سبق لسانه بالثلاث من غير قصد وإنما قصد واحدة لم يقع به إلا واحدة بل لو اراد أن يقول طاهر فسبق لسانه بطالق لم يقع به الطلاق فيأبى الله وبين الله وأعلم

(٢٠٣) ﴿مسئلة﴾ إذا حلف الرجل بالطلاق فقال الطلاق يلزمني لأفعلن كذا أولا ففعله أو الطلاق لازم لي لأفعلن أو ان لم أفعله فالطلاق يلزمني أو لازم لي ونحو هذه العبارات التي تتضمن التزام الطلاق في يمينه ثم حنث في يمينه فهل يقع به الطلاق فيه أو لا لأن العلماء المسلمين في المذاهب الأربعة وغيرها من مذاهب علماء المسلمين أحدها أنه لا يقع الطلاق وهذا منصوص

عن أبي حنيفة نفسه وهو قول طائفة من أصحاب الشافعي كالقفال وأبي سعيد المتولي صاحب  
التتمة وبه يفتى ويقضى في هذه الازمنة المتأخرة طائفة من أصحاب أبي حنيفة والشافعي وغيرهم  
من أهل السنة والشيعة في بلاد الشرق والجزيرة والراق وخراسان والحجاز ولبنان وغيرها  
وهو قول داود وأصحابه كابن حزم وغيره كانوا يفتون ويقضون في بلاد فارس والعراق والشام  
ومصر وبلاد المغرب إلى اليوم فانهم خلق عظيم وفيهم قضاء ومفتون عدد كثير وهو قول  
طائفة من السلف كطاوس وغير طاوس وبه يفتى كثير من علماء المغرب في هذه الازمنة المتأخرة  
من المالكية وغيرهم وكان بعض شيوخ مصر يفتى بذلك وقد دل كلام الامام احمد بن حنبل  
المنصوص عنه واصول مذهبه في غير موضع ولوحاف بالثلاث فقال الطلاق يلزماني ثلاثا لا فمان  
كذا فكان طائفة من السلف والخلف من اصحاب مالك واحمد بن حنبل وداود وغيرهم يفتون  
بانه لا يقع به الثلاث لكن منهم من يوقع به واحدة وهذا منقول عن طائفة من الصحابة  
والتابعين وغيرهم في التنجيز فضلا عن التعلق واليمين وهذا قول من اتبعهم على ذلك من  
اصحاب مالك واحمد وداود في التنجيز والتعلق والحلف ومن السلف طائفة من اعيانهم فرقوا  
في ذلك بين المدخول بها وغير المدخول بها والذين لم يوقعوا طلاقا بمن قال الطلاق يلزماني لا فمان  
كذا منهم من لا يوقع به طلاقا ولا يأمره بكفارة ومنهم من يأمره بكفارة وبكل من القولين  
افتي كثير من العلماء وقد بسطت اقوال العلماء في هذه المسائل والفاظهم ومن نقل ذلك عنهم  
والكتب الموجودة ذلك فيها والادلة على هذه الاقوال في مواضع اخر تباع عدة مجلدات  
وهذا بخلاف الذي ذكرته في مذهب أبي حنيفة والشافعي وهو فيما اذا حلف بصيغة اللزوم  
مثل قوله الطلاق يلزماني ونحو ذلك وهذا النزاع في المذهبين سواء كان منعزا او معلقا بشرط  
او محلولا به ففي المذهبين هل ذلك صريح او كناية او لا صريح ولا كناية فلا يقع به الطلاق  
وان نواه ثلاثة اقوال وفي مذهب احمد قولان هل ذلك صريح او كناية واما الحلف بالطلاق  
او التعلق الذي يقصد به الحلف فالنزاع فيه من غيرهم بغير هذه الصيغة فن قال ان من افتي  
بان الطلاق لا يقع في مثل هذه الصورة خالف الاجماع وخالف كل قول في المذاهب الاربعة  
فقد اخطأ واقتفى بالا علم له به وقد قال الله تعالى ولا تقف ما ليس لك به علم بل اجمع الاثمة  
الاربعة واتباعهم وسائر الاثمة مثاهم على انه من قضى بانه لا يقع الطلاق في مثل هذه الصورة

لم يجوز تقض حكمه ومن افق به ممن هو من اهل الفتيا ساغ له ذلك ولم يجوز الانكار عليه باتفاق الأئمة الاربعة وغيرهم من أئمة المسلمين ولا على من قلده ولو قضى او افق بقول سائغ يخرج عن اقوال الأئمة الاربعة في مسائل الايمان والطلاق وغيرها مما ثبت فيه النزاع بين علماء المسلمين ولم يخالف كتابا ولا سنة ولا معنى ذلك بل كان القاضي به والمفتي به يستدل عليه بالدلة الشرعية كالاستدلال بالكتاب والسنة فان هذا يسوغ له ان يحكم به ويفتي به ولا يجوز باتفاق الأئمة الاربعة تقض حكمه اذا حكم ولا منعه من الحكم به ولا من الفتيا به ولا منع احد من تقليده ومن قال انه يسوغ المنع من ذلك فقد خالف اجماع الأئمة الاربعة بل خالف اجماع المسلمين مع مخالفته لله والرسول فان الله تعالى يقول في كتابه (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الامر منكم فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا) فامر الله المؤمنين بالرد فيما تنازعوا فيه الى الله والرسول وهو الرد الى الكتاب والسنة فن قال انه ليس لاحد ان يرد ما تنازعوا فيه الى الكتاب والسنة بل على المسلمين اتباع قولنا دون القول الآخر من غير ان يقيم دليلا شرعيا كالاستدلال بالكتاب والسنة على صحة قوله فقد خالف الكتاب والسنة واجماع المسلمين وتجب استتابة مثل هذا وعقوبته كما يعاقب أمثاله فاذا كانت المسئلة مما تنازع فيه علماء المسلمين وتمسك باحد القولين لم يحتاج على قوله بالدلة الشرعية كالكتاب والسنة وليس مع صاحب القول الآخر من الادلة الشرعية ما يبطل به قوله لم يكن لهذا الذي ليس معه حجة تدل على صحة قوله أن يمنع ذلك الذي يحتاج بالدلة الشرعية باجماع المسلمين بل يجوز ان يمنع المسلمون من ان يقول الموافق للكتاب والسنة وواجب على الناس اتباع القول الذي ينقضه بلا حجة شرعية توجب عليهم اتباع هذا القول وتحرم عليهم اتباع ذلك القول فانه قد انسلخ من الدين تجب استتابة وعقوبته كأمثاله وغايته أن يكون جاهلا فيعذر بالجهل اولا حتى يتبين له أقوال أهل العلم ودلائل الكتاب والسنة فان اصر بعد ذلك على مشافة الرسول من بعد ما تبين له الهدى واتبع غير سبيل المؤمنين فانه يستتاب فان تاب ولا قتل وكل يمين من ايمان المسلمين غير اليمين بالله عز وجل مثل الحلف بالطلاق والعناق والظهار والحرام والحلف بالحج والمشى والصدقة والصيام وغير ذلك فللعلماء فيها نزاع معروف عند العلماء سواء

حلف بصيغة القسم فقال الحرام يلزمني أو العتق يلزمني لا فمان كذا أو حلف بصيغة العتق فقال  
 ان فعلت كذا فعل الحرام ونسائي طوائق أو فعبيدي احرار او مالى صدقة وعلى المشى الى بيت  
 الله تعالى واتفتت الأئمة الاربعة وسائر أئمة المسلمين على أنه يسوغ للقاضى أن يقضى فى هذه  
 المسائل جميعها بأنه اذا حث لا يلزمه ما حلف به بل إما أن لا يجب عليه شئ، وإما أن يحجزه الكفارة  
 ويسوغ للمفتى أن يقضى بذلك وما زال فى المسلمين من يفتى بذلك من حين حدث الحلف  
 بها وإلى هذه الازمنة منهم من يفتى بالكفارة فيها ومنهم يفتى بأنه لا كفارة فيها ولا لزوم المحلوف  
 به كما أن منهم من يفتى بلزوم المحلوف به وهذه الأقوال الثلاثة فى الأمة من يفتى بها بالخلف  
 بالطلاق والعتاق والحرام والنذر واما اذا حلف بالمخلوقات كالكمبة والملائكة فانه لا كفارة فى هذا  
 باتفاق المسلمين فالإيمان ثلاثة أقسام اما الحلف بالله ففيه الكفارة بالاتفاق واما الحلف بالمخلوقات  
 فلا كفارة فيه بالاتفاق الا الحلف بالنبي صلى الله عليه وسلم قولان فى مذهب احمد والجمهور  
 انه لا كفارة فيه وقد عدي بعض اصحاب ذلك الى جميع النبيين وجاهير العلماء من اصحاب  
 احمد وغيرهم على خلاف ذلك واماما عقد من الايمان بالله تعالى وهو هذه الايمان فللمسلمين  
 فيها ثلاثة اقوال وان كان من الناس من ادعى الاجماع فى بعضها فهذا كما ان كثيرا من مسائل  
 النزاع يرمى فيها الاجماع من لم يعلم النزاع ومقصوده انى لا اعلم نزاعا فن علم النزاع واثبتته كان  
 مثبتا علما وهو مقدم على النافي الذي لا يعلمه باتفاق المسلمين واذا كانت المسئلة مسئلة نزاع فى  
 السلف والخلف ولم يكن مع من ازم الحالف الطلاق او غيره نص كتاب ولا سنة ولا اجماع  
 كان القول بنفى لزومه سائنا باتفاق الأئمة الاربعة وسائر أئمة المسلمين بل هم متفقون على انه  
 ليس لاحد ان يمنع قاضيا يصلح للقضاء ان يقضى بذلك ولا يمنع مفتيا يصلح للفتيا ان يقضى  
 بذلك بل هم يسرعون الفتيا والقضاء فى اقوال ضعيفة لوجود الخلاف فيها فكيف يمنعون مثل  
 هذا القول الذى دل عليه الكتاب والسنة والقياس الصحيح الشرعى والقول به ثابت عن  
 السلف والخلف بل الصحابة الذين هم خير هذه الامة ثبت عنهم انهم ائتوا فى الحلف بالعتق  
 الذى هو احب الى الله تعالى من الطلاق انه لا يلزم الحالف به بل يحجزه كفارة يمين فكيف  
 يكون قولهم فى الطلاق الذى هو انقض الحلال الى الله وهل يظن بالصحابة رضوان الله  
 عليهم انهم يقولون فيمن حلف بما يحبه الله من الطاعات كالصلاة والصيام والصدقة والحج

انه لا يلزمه ان يفعل هذه الطاعات بل يحزبه كفارة يمين ويقولون فيما لا يحبه الله بل يفضيه  
 انه يلزم من حلف به وقد اتفق المسلمون على انه من حلف بالكفر والاسلام انه لا يلزمه كفر  
 ولا اسلام فلو قال المسلم ان فعلت كذا فانا يهودي وفعله لم يصريه يهوديا بالاتفاق وهل يلزمه كفارة  
 يمين على قولين احدهما يلزمه وهو مذهب ابي حنيفة واحمد في المشهور عنه والثاني لا يلزمه وهو  
 قول مالك والشافعي ورواية عن احمد وذهب بعض اصحاب ابي حنيفة الى انه اذا اعتقد انه يصير  
 كافرا اذا حنت وحلف به فانه يكفر قالوا لانه مختار لا لكفر والجمهور قالوا لا يكفر لان قصده ان  
 لا يلزمه الكفر فله فضله حلف به وهكذا كل من حلف بطلاق او غيره انما يقصد يمينه انه  
 لا يلزمه لفرط بقضه له وبهذا فرق الجمهور بين نذر التبرر ونذر اللجاج والغضب قالوا لان الاول  
 قصده وجود الشرط والجزاء بخلاف الثاني فاذا قال ان شفي الله مريضني فملى عتق رقبة او فبدي  
 حر لزمه ذلك بالاتفاق واما اذا قال ان فعلت كذا فملى عتق رقبة او فبدي حر وقصده ان لا يفعله  
 فهذا موضع النزاع هل يلزمه العتق في الصورتين او لا يلزمه في الصورتين او يحزبه كفارة  
 يمين او يحزبه الكفارة في تمايق الوجوب دون تعليق الوقوع وهذه الاقوال الثلاثة في الطلاق  
 ولو قال اليهودي ان فعلت كذا فانا مسلم وفعله لم يصرم مسلما بالاتفاق لان الحالف حلف بما يلزمه  
 وقوعه وهكذا اذا قال المسلم ان فعلت كذا ففسائي طواقي وعبيدي احرار وانا يهودي هو يكره  
 ان يطلق نسائه ويمتق عبيده ويفارق دينه مع ان المنصوص عن الائمة الاربعة وقوع العتق ومعلوم  
 ان سبعة من الصحابة مثل ابن عمر وابن عباس وابي هريرة وعائشة وام سلمة وحفصة وزينب  
 وبيعة النبي صلى الله عليه وسلم أجل من أربعة من علماء المسلمين فاذا قالوا هم وأئمة التابعين انه لا يلزمه  
 العتق المحلوف به بل يحزبه كفارة يمين كان هذا القول مع دلالة الكتاب والسنة انما يدل على هذا القول  
 فكيف يسوغ لمن هو من أهل العلم والايان ان يلزم امة محمد صلى الله عليه وسلم بالقول المرجوح  
 في الكتاب والسنة والافيسة الصحيحة الشرعية مع العلم من مصلحة دينهم وديارهم فان في ذلك  
 من صيانة انفسهم وحريةهم وأموالهم واعراضهم وصالح ذات بينهم وصلة أرحامهم واجتماعهم على  
 طاعة الله ورسوله واستغنائهم عن ممصية الله ورسوله ما يوجب ترجيحه لمن لا يكون عارفا بدلالة  
 الكتاب والسنة فكيف بمن كان عارفا بدلالة الكتاب والسنة فان القائل بتوقع الطلاق ليس معه  
 من الحجة ما يقاوم قول من نفي وقوع الطلاق واجتهاد من اجتهاد في اقامة دليل شرعي سالم

عن المعارض المقاوم على وقوع الطلاق على الخالف لعجز عن ذلك كما عجز عن تحديد ذلك فهل يسوغ لاحد ان يامر بما يخالف اجماع المسلمين ويخرج عن سبيل المؤمنين فان القول الذي ذهب اليه بعض العلماء وهو لم يعارض نصا ولا اجماعا ولا ما في معنى ذلك ويقدم عليه الدليل الشرعي من الكتاب والسنة والقياس الصحيح ليس لاحد المنع من الفتيا به والقضاء به وان لم يظهر رجحانه فكيف اذا ظهر رجحانه بالكتاب والسنة وبين ما لله فيه من المنة فان الله تعالى يقول (قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم) وقال في كتابه (ذلك كفارة ايمانكم اذا حلقتن) وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها فليكنفر عن يمينه وليأت الذي هو خير وهذا مروي عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجوه كثيرة وفي مسلم من حديث ابي هريرة وعدي بن حاتم وابي موسى الاشعري وفي الصحيحين ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لعبد الرحمن ابن سمرة اذا حلقت على يمين فرايت غيرها خيرا منها الا ايت الذي هو خير وتحملتها وفي الصحيحين عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لان يلج أحدكم يمينه في أهله اتم له من أن يعطي الكفارة التي فرض الله وقال البخاري من استلج في أهله فهو اعظم اثما ف قوله صلى الله عليه وسلم يلج من اللجاج ولهذا سميت هذه الايمان نذرا للجاج والنصب والفاظ التي يتكلم بها الناس في الطلاق ثلاثة انواع صيغة التنجيز والارسال كقوله انت طالق أو مطلقه فهذا يقع به الطلاق باتفاق المسلمين (الثاني) صيغة قسم كقوله الطلاق يلزمي لافلان كذا او لا أقول كذا فهذا عين باتفاق أهل اللغة واتفاق طوائف الفقهاء واتفاق العامة واتفاق أهل الارض (الثالث) صيغة تهليق كقوله ان فعلت كذا فامراتي طالق فهذه ان كان قصده به اليمين وهو الذي يكره وقوع الطلاق مطلقا كما يكره الانتقال عن دينه اذا قال ان فعلت كذا فانا يهودي أو يقول اليهودي ان فعلت كذا فانا مسلم فهو يمين حكمه حكم الاول الذي هو بصيغة القسم باتفاق الفقهاء فان اليمين هي ما تضمنت حضا أو منعاً أو تصديقا أو تكذبا بالتزام ما يكره الخالف وقوعه عند مخالفة الخالف لا يكون حالفا الا اذا كره وقوع الجزاء عند الشرط فان كان يريد وقوع الجزاء عند الشرط لم يكن حالفا سواء كان يريد الشرط وحده ولا يكره الجزاء عند وقوعه او كان يريد الجزاء عند وقوعه غير مريد له او كان مريدا لهما فاما اذا كان كارها للشرط وكارها للجزاء مطلقا يكره وقوعه وانما التزمه عند وقوع الشرط ليمين نفسه



او غيره التزامه من الشرط أوليحض بذلك فهذا يمين وان قصد ايقاع الطلاق عند وجود الجزاء .  
 كقوله ان اعطيني النفا فانت طالق واذا طهرت فانت طالق واذا زيت فانت طالق وقصده  
 ايقاع الطلاق عند الفاحشة لا مجرد الحلف عليها فهذا ليس بيمين ولا كفارة في هذا عند أحد  
 من الفقهاء فيما علمناه بل يقع به الطلاق اذا وجد الشرط عند السلف وجمهور الفقهاء فاليمين  
 التي يقصد بها الحض أو المنع أو التصديق أو التكذيب بالتزامه عند المخالفة مايكرهه وقصره سواء  
 كانت بصيغة القسم أو بصيغة الجزاء يمين عند جميع الخلق من العرب وغيرهم فان كون الكلام  
 يمينا . مثل كونه أمراً ونهياً وخبراً وهذا المني ثابت عند جميع الناس العرب وغيرهم وانما تنوع  
 اللغات في الالفاظ لا في المعاني بل ما كان معناه يمينا أو أمراً أو نهياً عند المعجم فكذلك معناه  
 يمين أو أمر أو نهى عند العرب وهذا أيضاً يمين الصحابة رضوان الله عليهم وهو يمين في  
 العرف العام ويمين عند الفقهاء كلهم واذا كان يمينا فليس في الكتاب والسنة لليمين الاحكام اما  
 ان تكون ليمين منعقدة محترمة ففيها الكفارة واما ان لا تكون منعقدة محترمة كالحلف بالخلوقات  
 مثل الكعبة والملائكة وغير ذلك فهذا لا كفارة فيه بالاتفاق فاما يمين منعقدة محترمة غير  
 مكفرة فهذا حكم ليس في كتاب الله ولا في سنة رسوله صلى الله عليه وسلم ولا يقوم دليل  
 شرعي سالم عن المعارض المقاوم فان كانت هذه اليمين من ايمان المسلمين فقد دخلت في قوله  
 تعالى للمسلمين ( قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم ) وان لم تكن من ايمانهم بل كانت من الحلف  
 بالخلوقات فلا يجب بالحث لا كفارة ولا غيرها فتكون مهدرة فهذا ونحوه من دلالة الكتاب  
 والسنة والاعتبار يبين ان الالتزام بوقوع الطلاق للحالف في يمينه حكم يخالف الكتاب والسنة  
 وحسب القول الاخر ان يكون مما يسوغ الاجتهاد فاما ان يقال انه لم يجب على المسلمين كلهم  
 العمل بهذا القول ويحرم عليهم العمل بذلك القول فهذا لا يقوله احد من علماء المسلمين بعد  
 ان يعرف ما بين المسلمين من النزاع والدلة ومن قال بالقول المرجوح وخفي عليه القول  
 الراجح كان حسبه ان يكون قوله سائناً لا يمنع من الحكم به والفتيا به اما الزام المسلمين بهذا  
 القول ومنهم من القول الذي دل عليه الكتاب والسنة فهذا خلاف امر الله ورسوله وعباده  
 المؤمنين من الائمة الاربعة وغيرهم فن منع الحكم والفتيا بعدم وقوع الطلاق او تقليد من نفي  
 بذلك فقه خالف كتاب الله وسنة رسوله واجماع المسلمين ولا يفعل ذلك الا من لم يكن عنده

علم فهذا حسيبه ان يذر لا يجب اتباعه ومعاذ متبع لهواه لا يقبل الحق اذا ظهر له ولا يصني لمن يقوله ليعرف ما قال بل يتبع هواه بذير هدي من الله ومن اضل ممن اتبع هواه بغير هدى من الله فانه اما مقلد واما مجتهد فالمقلد لا ينكر القول الذي يخالف متبوعه انكار من يقول هو باطل فانه لا يعلم انه باطل فضلا عن ان يحرم القول به ويوجب القول بقول سابقه والمجتهد ينظر وينظر وهو مع ظهور قوله له يسوغ قول منازعيه الذي ساغ فيه الاجتهاد وهو الم يظهر انه خالف نصا ولا اجماعا فن خرج عن حد التقليد الصائغ والاجتهاد كان فيه شبه من الذين واذا قيل لهم اتبعوا ما انزل الله قالوا بل نتبع ما ألفينا عليه آباءنا وكان ممن اتبع هواه بغير هدى من الله والله اعلم \*

(٢٠٤) ﴿مسئلة﴾ فيمن طلق امرأته ثلاثا وافتاه مفت بانه لم يقع الطلاق فقلده الزوج ووطي زوجته بعد ذلك وأتت منه بولد فقيل أنه ولد زنا

﴿الجواب﴾ من قال ذلك فهو في غاية الجهل والضلالة والمشاقة لله ورسوله فان المسلمين متفقون على ان كل نكاح اعتقد الزوج انه نكاح سائغ اذا وطى فيه فانه يلحقه فيه ولده ويتوارثان باتفاق المسلمين وان كان ذلك النكاح باطلا في نفس الامر باتفاق المسلمين سواء كان النكاح كافرا او مسالما واليهودى اذا تزوج بنت اخيه كان ولده منها يلحقه نسبه ويرثه باتفاق المسلمين وان كان هذا النكاح باطلا باتفاق المسلمين ومن استحلها ككافرا يجب استنابته وكذلك المسلم الجاهل لو تزوج امرأة في عدتها كما يفعل جهال الاعراب ووطأها يستقدها زوجة كان ولده منها يلحقه نسبه ويرثه باتفاق المسلمين ومثل هذا كثير فان ثبوت النسب لا يقتصر الى صحة النكاح في نفس الامر بل لولد للفراش كما قال النبي صلى الله عليه وسلم الولد للفراش وللماهر الحجر فن طلق امرأته ثلاثا ووطأها يستقد انه لم يقع به الطلاق انا لجهله واما لقوى مفتى مخطي فلهذا الزوج واما لقير ذلك فانه يلحقه النسب ويتوارثان بالاتفاق بل ولا تحسب المدة الا من حين ترك وطأها فان كان يوطأها يستقد انها زوجته فهي فراش له فلا تقصد منه حتى تترك الفراش ومن نكح امرأة نكاحا فاسدا متفقا على فساد او مختلفا في فساد او ملكها ملكا فاسدا متفقا على فساد او مختلفا في فساد او وطأها يستقد انها زوجته الحرة أو أمتة المملوكة فان ولده منها يلحقه نسبه ويتوارثان باتفاق المسلمين والولد أيضا يكون حرا وان كانت الموطوءة مملوكة لاغير في نفس

الامر ووطئت بدون إذن سيدها لكن لما كان الواطي مكرورا بها وزوج بها وقيل هي حرة أو بيعت فاشتراها بعتدها ملكا للبائع فانما وطئ من يمتدها زوجته الحرة أو أمته المملوكة فولده منها حر لا اعتقاده وان كان اعتقاده مخطئا وبهذا قضى الخلفاء الراشدون واتفق عليه أئمة المسلمين فهو لاء الذين وطئوا وجاءهم اولاد كانوا قد وطئوا في نكاح فاسد متفق على فساده وكان الطلاق وقع بهم باتفاق المسلمين وهم وصئوا يستقدون ان النكاح باق لا فناء من افتنام أو لنير ذلك كان نسب الاولاد بهم لاحقا ولم يكونوا اولاد زنا بل يتوارثون باتفاق المسلمين هذا في الجمع على فساده فكيف في المخلاف في فساده وان كان القول الذي وطئ به قولاً ضميماً كن وطئ في نكاح المتعة أو نكاح المرأة نفسها بلا ولي ولا شهود فان هذا اذا وطئ فيه يمتده نكاحاً لحقه فيه النسب فكيف نكاح مختلف فيه وقد ظهرت حجة القول بصحته بالكتاب والسنة والقياس وظهر ضعف القول الذي يناقضه وعجز أهله عن نصرته بعد البحث التام لانتفاء الحجّة الشرعية فن قال ان هذا النكاح أو مثله يكون فيه الولد لا يلحقه نسبه ولا يتوارثان هو وأبوه الواطي لانه مخالف لاجماع المسلمين منسوخ من رتبة الدين فان كان جاهلاً عرّف وبين له ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلفاءه الراشدين وسائر أئمة الدين الحقوا اولاد اهل الجاهلية بأبائهم وان كانت محرمة بالاجماع ولم يشترطوا في لحوق النسب أن يكون النكاح جائزاً في شرع المسلمين فان أصر على مشاقته لرسول من بعد ما تبين له الهدى واتبع غير سبيل المؤمنين فانه يستتاب فان تاب ولاقتل فقد ظهر ان من انكر الفتيا بانه لا يقع الطلاق وادعي الاجماع على وقوعه أو قال إن الولد ولد زنا هو المخالف لاجماع المسلمين مخالف لكتاب الله وسنة رسول رب العالمين وان المفتي بذلك أو القاضي بذلك لا يسوغ له باجماع المسلمين وليس لاحد المنع من الفتيا بقوله ولا القضاء بذلك ولا الحكم بالمنع من ذلك باتفاق المسلمين والاحكام باطلة باجماع المسلمين والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

(٢٠٥) ﴿مسئلة﴾ في رجل مسك وضرب وسجنوه وأغصبوه على طلاق زوجته فطلقها

طلقة واحدة وراحت وهي حامله منه

﴿الجواب﴾ الحمد لله هذا الطلاق لا يقع وأما نكاحها وهي حامل من الزوج الاول فهو

نكاح باطل باجماع المسلمين ولو كان الطلاق قد وقع فكيف اذا لم يكن قد وقع وببزر من  
اكرهه على الطلاق ومن تولى هذا النكاح المحرم الباطل ويجب التفريق بينهما حتى تقضى  
المدة من الاول بالوضع والمدة من الثاني فيها خلاف ان كان يعلم ان النكاح محرم فالصحيح  
انه لا بد من ذلك واما ان كان يعتمد صحة النكاح فلا بد ان تعتمد من وطىء الثاني

(٢٠٦) (مسئلة) في رجل قال لزوجته وهو ساكن بها في غير منزل سكنها ان قدمت  
عندكم فانت طالق وان سكنت عندكم فانت طالق ثم قال ايضا انت على حرام ثم انتقل  
بنفسه ومتاعه دون زوجته الى مكان آخر وعادت زوجته الى مكانها الاول فان عاذ وتمتد عند  
زوجته يقع عليه طلاق واحدة ام طلقان وهل السكن هو القمود او بينهما عموم وخصوص  
واذا لم ينو بالحرام الطلاق هل يقع عليه كما لو نوي وهل اذا كان مذهب تزول به هذه الصورة  
مخالفا لمذهبه هل يجوز له التقليد أم لا

(الجواب) الحمد لله اما قوله ان قدمت عندكم وان سكنت عندكم فان كان نية الجالف  
بالقمود اذا انقضى سبب تلك الحال بمنزلة من دعى الى غداء خلف انه لا يتعدى فان سبب  
اليمين انه اراد بذلك الغداء الممين ولهذا كان الصحيح انه لا يحنث بفساد غير ذلك وهكذا اذا  
كان قد زار هو وأمرأته قوما فرأى من الاحوال ما كره ان يقيم تلك المرأة عندهم خلف انه  
لا يقيم ولا يسكن وقصد على تلك الحال او كان سبب اليمين بدل على ذلك واما ان كان قد نوي  
العموم بحيث قصد انه لا يعتمد عندهم ولا يسكنهم بحال فانه لا يحنث بالقمود وان اطلق اليمين  
فيه نزاع مشهور بين العلماء وحيث يحنث بالقمود فانه اذا كان القمود الذى قصده هو السكنى  
لم يحنث باكثر من طلاق الا ان يقصد أكثر من ذلك كما لو كرر اليمين بالله على فعل واحد لم  
يلزمه الا كفارة واحدة على الصحيح وان كان القمود داخلا في ضمن السكنى كما هو ظاهر  
اللفظ المطلق فهذه المسئلة تداخل الصفات كما لو قال ان أكلت تفاحة واحدة فقد قيل تقع  
طلقان لوجود الصفتين وقيل لا يقع الا طلاق واحدة وهو أقوى فان المفهوم من هذا  
الكلام انك طالق سواء أكلت تفاحة كاملة أو نصفها وكذلك اذا قال ان قدمت فالتعود  
لفظ مشترك يراد به السكنى مشتملا على القمود ويكون اولا حلف انه لا يعتمد ثم حلف على ما  
عم من ذلك وهو السكنى فاذا سكن كان الاول بمضى الثاني فلا يقع أكثر من طلاق اذ قيل

بوقوع الطلاق عليه على أقوى القولين وأما قوله أنت علي حرام فإن حلف أن لا يفعل شيئا ففعله فعليه كفارة يمين وإن لم يحلف بل حرما تحريما فهذا عليه كفارة ظاهر ولا يقع به طلاق في صورتين وهذا قول جمهور أهل العلم من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأئمة المسلمين يقولون إن الحرام لا يقع به طلاق إذا لم ينوه كما روي ذلك عن أبي بكر وعمر وعثمان وهو مذهب أبي حنيفة والشافعي وأحمد بن حنبل وغيرهم وإن كان من متأخري أتباع بعض الأئمة من زعم أن هذا اللفظ قد صار يحكم العرف صريحا في الطلاق فهذا ليس من قول هؤلاء الأئمة المتبوعين وقد كانوا في أول الإسلام يرون لفظ الظهار صريحا في الطلاق وهو قوله أنت علي كظهر امي حتى تظاهر أوس بن الصامت من امرأته المجادلة التي ثبت حكمها فيما أنزل الله (قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها وتشتكي إلى الله) وأفتاها النبي صلى الله عليه وسلم أولا بالطلاق حتى نسخ الله ذلك وجعل الظهار موجبا للكفارة ولو نوى به الطلاق والحرام نظير الظهار لأن ذلك تشبيه لها بالحرمة وهذا نطق بالتحريم وكلاهما منكر من القول وزور فقد دل كتاب الله على أن تحريم الحلال يمين بقوله لم تحرم ما أحل الله لك إلى قوله قد فرض الله لكم تحلة إيمانكم مع أن هذا ليس موضع بسط ذلك وأما تقليد المستفتي للمفتي فالذي عليه الأئمة الأربعة وسائر أئمة العلم أنه ليس على أحد ولا شرع له التزام قول شخص معين في كل ما يوجبه ويحرمه ويبيحه إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن منهم من يقول على المستفتي أن يقلد الأعمل الأروع ممن يمكنه استفتاءه ومنهم من يقول بل يخير بين المفتين إذا كان له نوع تمييز فقد قيل يتبع أي القولين أرجح عنده بحسب تمييزه فإن هذا أولى من التخيير المطلق وقيل لا يجتهد إلا إذا صار من أهل الاجتهاد والاول أشبه فاذا ترجح عند المستفتي أحد القولين أما لرجحان دليله بحسب تمييزه وأما لكون قائله أعلم وأروع فله ذلك وإن خالف قوله المذهب

(٢٠٧) ﴿مسألة﴾ في رجل تخاصم هو وامرأته وانجرح منها فقال الطلاق يلزميني مثلك ثلاثا إن قلت طلقني طلقتك فسكتت ثم قالت لا مما أي شيء يقول قالت امها يقول كذا قولي له طلقني ثم قالت المرأة طلقني فهل يقع عليه طلاق بواحدة أم بثلاث أو لا يقع

﴿الجواب﴾ الحمد لله إذا لم ينو بقوله إذا قلت طلقني طلقتك أنه يطلقها في المجلس بل يطلقها

عند الشهود واما اذا لم ينو شيئا لم يحث اذا افتراقا عن غير طلاق لكن يطلقها بعد ذلك الطلاق الذي قصد يمينه وأما اذا لم يقصد ان يطلقها ثلاثا ولا اثنين اجزا ان يطلقها طلقة واحدة هذا ان كان مقصوده اجابة سؤاها مطلقا واما ان قصد اجابة سؤاها اذا كانت طالبة للطلاق فاذا رجعت وقالت لا اريد الطلاق لم يكن عليه شيء اذا لم يطلقها والله أعلم

(٢٠٨) **مسئلة** في رجل متزوج لامرأتين فاختارت احدها من الطلاق خف بالطلاق من الاثنين أنه يطلقها ولا يוכל عنه في طلاقها ثم حدث عرس لها فنكحت عليه خف بالطلاق لا تروحي فقالت نزلني طلقة فان نزلها طلقة يقع عليه الطلاق الثلاث

**الجواب** الحمد لله رب العالمين متى طلقها الطلاق الذي خاف انه لا ينفكه وقع به الطلاق الذي حلف عليه وحث أيضا في الطلاق الذي حلف به والله أعلم

(٢٠٩) **مسئلة** في رجل متزوج وله أولاد ووالدته تكره الزوجة وتشير عليه بطلاقها هل يجوز له طلاقها

**الجواب** لا يحل له ان يطلقها لقول امه بل عليه أن يبرأه وليس تطليق امرأته من برها والله أعلم

(٢١٠) **مسئلة** في رجل قال لامرأته هذا ابن زوجك لا يدخل لي بيتا فقالت فانه ابني وبيته فلما اشتكاه لابه قال للزوج ان ابرأتك امرأتك تطلقها قال نعم فأتى بها فقال لها الزوج ان ابرأتني من كتابك ومن الحجة التي لك علي فانت طالق قالت نعم وافصلا وطلع الزوج الى بيت جيرانه فقال هي طالق ثلاثا ونزل الى الشهود فسألوه كم طلقت قال ثلاثا على ما صدر منه فهل يقع عليه الطلاق الثلاث

**الجواب** الحمد لله اذا كان ابرأؤها على ما دل عليه سياق الكلام ليس مطلقا بل بشرط ان يطلقها بانته منه ولم يقع بها بعد هذا طلاق والشرط المتقدم على المعقد كالشرط المقارن والشرط العرفي كاللفظي وقول هذا الذي من جهتها له ان جاءت زوجتك وابرأتك تطلقها وقوله اشتراط عليه انه يطلقها اذا ابرأته وجبته بها بعد ذلك وقوله أنت ان ابرأتيني قالت نعم متنزل على ذلك الا وهو انه اذا ابرأته يطلقها بحيث لو قالت ابرأته وامتنع لم يصح البراء فان هذا ايجاب وقبول في العرف لما تقدم من الشروط ودلالة الحال والتقدير ابرأتك بشرط ان تطلقني

(٢١١) ﴿مسئلة﴾ في رجل قال لصهره ان جئت لي بكتاني وابرأتني منه فبنتك طالق ثلاثا فجاء له بكتاب غير كتابه فقطعه الزوج ولم يعلم هل هو كتابه ام لا فقال ابو الزوجة اشهدوا عليه ان بنتي تحت حجرى واشهدوا على اني ابرأته من كتابها ولم يعين مافي الكتاب ثم انه مكث ساعة وجاء ابو الزوجة بحضور الشهود وقال له اي شيء قلت يا زوج فقال الزوج اشهدوا على ان بنت هذا طالق ثلاثا ثم ان الزوج ادعى ان هذا الطلاق الصريح بناء على ان الابرأ الاول صحيح فهل يقع ام لا

﴿الجواب﴾ الجواب قوله الاول معاق على الابرأ فان لم يبرأ لم يقع الطلاق واما قوله الثاني فهو اقرار منه بناء على ان الاول قد وقع فان كان الاول لم يقع فانه لم يقع بالثاني شيء

(٢١٢) ﴿مسئلة﴾ في رجل تخاصم مع زوجته وهي معه بطلقة واحدة فقالت له طلقني فقال ان ابرأتني فانت طالق فقالت أبرأك الله مما يدعى النساء على الرجال فقال لها انت طالق وظن انه تبرأ من الحقوق وهو شافعي المذهب

﴿الجواب﴾ نعم هو برىء مما تدعى النساء على الرجال اذا كانت رشيدة

(٢١٣) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج امرأة واقامت في صحبتها خمسة عشر يوما ثم طلقها الطلاق البائن وتزوجت بعده بزوجة اخرى بعد اخبارها باقضاء المدة من الاول ثم طلقها الزوج الثاني بعد مدة ثم بعد مدة ست سنين جاءت بائنة وادعت انها من الزوج الاول فهل تصح دعواها وتلزم الزوج الاول والحالة هذه

﴿الجواب﴾ لا يلحق هذا الولد به بمجرد دعواها والحالة هذه باتفاق الائمة بل لو ادعت انها ولدته في حال يلحق به نسبه اذا ولدته وكانت مطلقة وانكر هو ان تكون ولدته لم يقبل قولها في دعوى الولادة بلا نزاع حتى تقيم بينة بذلك ويكنى امرأة واحدة عند ابى حنيفة واحمد في المشهور عنه وعند مالك واحمد في الرواية الاخرى الى اربع نسوة ويكنى يمينه انه لا يعلم انها ولدته واما ان كان الزوجية قائمة ففيها قولان في مذهب احمد يقبل قولها كذهب الشافعي والثاني لا يقبل قولها كذهب مالك واما اذا انقضت عدتها ومضي لها اكثر الحمل ثم ادعت وجود حمل من الزوج الاول فهذه لا يقبل قولها بلا نزاع بل لو اخبرت باقضاء عدتها ثم ات بولدت ستة اشهر فصاعدا ولدون مدة الحمل فمـل يلحقه على قولين مشهورين لاهل العلم مذهب ابى حنيفة واحمد انه

يلحقه وهذا اختيار ابن سريج من اصحاب الشافعي لكن المشهور من مذهب الشافعي ومالك انه لا يلحقه وهذا النزاع اذا لم تزوج فاذا تزوجت بعد اخبارها بانقضاء عدتها ثم اتت بولد لستة اشهر فان هذا لا يلحق نسبه بالاول قولاً واحداً فاذا عترف مذهب الاثمة في هذين الاصلين فكيف يلحقه نسب بدعواها بعد ست سنين ولو قالت ولدته من قبل ان يطلقني لا يقبل قولها ايضا بل القول قوله مع يمينه انها لم تلد على فراشه ولو قالت هي وضعت هذا الحمل قبل ان تزوج بالثاني وانكر الزوج الاول ذلك فالقول قوله ايضا انها لم تضعه قبل تزوجها بالثاني لاسيما مع تأخر دعواها الى ان تزوجت الثاني فان هذا مما يدل على كذبها في دعواها لاسيما على اصل مالك في تأخر الدعوى بغير عذر في هذه المسائل ونحوها.

## باب عشرة النساء والخلع والايلاء وغير ذلك

(٢١٤) (مسئلة) في امرأة مبغضة لزوجها طلبت الانحلال منه وقالت له ان لم تفارقني والا قتلت نفسي فاكراهه الولي على الفرقة وتزوجت غيره وقد طلبها الاول وقال انه فارقها مكرها وهي لا تريد الا الثاني

(الجواب) ان كان الزوج الاول اكراهه على الفرقة بحق مثل ان يكون مقصرا في واجباتها او مقصرا لها بغير حق من قول او فعل كانت الفرقة صحيحة والذكاك الثاني صحيحا وهي زوجة الثاني وان كان اكراهه بالضرب او الحبس وهو محسن لشرتها حتى فارقها لم تقع الفرقة بل اذا أبغضته وهو محسن اليها فانه يطلب منه الفرقة من غير ان يلزم بذلك فان فعل والا امرت للمرأة بالصبر عليه اذا لم يكن ما يبيح الفسخ

(٢١٥) (مسئلة) ماهو الخلع الذي جاء به الكتاب والسنة

(الجواب) الخلع الذي جاء به الكتاب والسنة ان تكون المرأة كارهة للزوج تريد فراقه فتبطله الصداق او بعضه فداء نفسها كما يفتدى الاسير واما اذا كان كل منهما مريدا لعاجبه فهذا الخلع محدث في الاسلام

(٢١٦) (مسئلة) في رجل له زوجة تصوم النهار وتقوم الليل وكلما دعاها الرجل الى فراشه تأتي عليه وتقدم صلاة الليل وصيام النهار على طاعة الزوج فهل يجوز ذلك ام لا



﴿ الجواب ﴾ لا يحل لها ذلك باتفاق المسلمين بل يجب عليها ان تطيعه اذا طلبها الى الفراش وذلك فرض واجب عليها واما قيام الليل وصيام النهار فتطوع فكيف تقدم مؤمنة للناقلة على لفريضة حتى قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الذي رواه البخاري ومسلم عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يحل للمرأة ان تصوم وزوجها شاهد الا باذنه ولا تاذن في بيته الا باذنه . رواه ابو داود وابن ماجه وغيرهما ولفظهم لا تصوم امرأة وزوجها شاهد يوما من غير رمضان الا باذنه فاذا كان النبي صلى الله عليه وسلم قد حرم على المرأة ان تصوم تطوعا اذا كان زوجها شاهدا الا باذنه فتمنع بالصوم بمحض ما يجب له عليها فكيف يكون حالمها اذا طلبها فامتنعت وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم اذا دعا الرجل المرأة الى فراشه فابتلعتها الملائكة حتى تصبح وفي لفظ الا كان الذي في السماء ساخطا عليها حتى تصبح وقد قال الله تعالى ( فالصالحات قانتات حافظات للغيب بما حفظ الله ) فالمرأة الصالحة هي التي تكون قانتة اى مداومة على طاعة زوجها ففى امتنعت عن اجابته الى الفراش كانت عاصية ناشزة وكانت ذلك يبيح له ضربها كما قال تعالى ( واللاتي يخافون نشوزهن فمظوهن واهجروهن فى المضاجع واضربوهن فان اطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا ) وليس على المرأة بعد حق الله ورسوله اوجب من حق الزوج حتى قال النبي صلى الله عليه وسلم لو كنت آسرا لاحد ان يسجد لاحد لامرت المرأة ان تسجد لزوجها لعظم حتمه عليها وعنه صلى الله عليه وسلم ان النساء فان له ان الرجال يجاهدون ويتصدقون ويفعلون ونحن لا نفعل ذلك فقال حسن فعل احدا كن بعد ذلك اى ان المرأة اذا احسنت معاشره بعلها كان ذلك موجبا لرضاء الله واكرامه لها من غير ان تهمل ما يختص بالرجال والله اعلم

( ٢١٧ ) ﴿ مسألة ﴾ في رجل تزوج امرأة من مدة احد عشر سنة واحسنت العشرة معه وفى هذا الزمان تابت العشرة معه وتناشزه فاجب عليها

﴿ الجواب ﴾ لا يحل لها ان تنشر عليه ولا تمنعه نفسها فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم ما من رجل يدعو امرأته الى فراشه فتأتى عليه الا كان الذي في السماء ساخطا عليها حتى تصبح فاذا اصرت على النشوز فله ان يضربها واذا كانت المرأة لا تقوم بما يجب للرجل عليها فليس عليه ان يطلقها ويمطئها الصداق بل هي التي تقتدى نفسها منه فتبذل صداقها ليفارقها كما امر

النبي صلى الله عليه وسلم لامرأة ثابت بن قيس بن شماس ان تعطى صداقها ليفارقها واذا كان معسرا بالصداق لم تجز مطالبة باجماع المسلمين

(٢١٨) ﴿مسئلة﴾ في رجل خاصم زوجته وضربها فقالت له طلقني فقال انت على حرام فقل تحرم عليه ام لا وما يجب عليه اذا منعه من نفسها اذا طلبها

﴿الجواب﴾ الحمد لله لا يحل لها النشوز عنه ولا تمنع نفسها منه بل اذا لم تمنع منه واضرت على ذلك فله ان يضربها ضربا غير مبرح ولا تستحق نفقة ولا قسما واما قوله انت على حرام فقيه قولان للعلماء قيل عليه كفارة الظهار اذا امكنته من نفسها وقيل لا شيء عليه ولا خلاف بين العلماء انه يجب عليها ان تمكته والله اعلم

(٢١٩) ﴿مسئلة﴾ في رجل له امرأة كساها كسوة مثمنة مثل مصاغ وحلى وقلائد وما اشبه ذلك خارجا عن كسوة القيمة وطلبت منه المخالعة وعليه مال كثير مستحق لها عليه وطلب رحله منها ليستعين به على حقها او على غير حقها فانكرته ويمن انها تخلف وتأخذ الذي ذكره عندها والتمن يلزمه ولم يكن له بد من اعطائها

﴿الجواب﴾ ان كان قد أعطاها ذلك الزائد عن الواجب على وجه التمليك لها فقد ملكته وليس له اذا طلقها هو ابتداء ان يطالبها بذلك لكن ان كانت هي الكارهة لصحبته وارادت الاختلاع منه فلقطعه ما أعطاها من ذلك ومن الصداق الذي ساقه اليه ولو الباقى في ذمته ليخلفها كما مضت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في امرأة ثابت بن قيس بن شماس حيث امرها برد ما أعطاها وان كان قد أعطاها لتتجمل به كما بركبها دابته ويخدمها غلامه ونحو ذلك بل على وجه التمليك للمين فهو باق على ملكه فله أن يرجع فيه متى شاء سواء طلقها أو لم يطلقها وان تنازعا هل أعطاها على وجه التمليك أو على وجه الاباحة ولم يكن هناك عرف يقضى به فالقول قوله مع يمينه انه لم يملكها ذلك وان تنازعا هل أعطاها شيئا أو لم يعطها ولم يكن حجة يقضى له بها لاشهاد واحد ولا اقرار ولا غير ذلك فالقول قوله مع يمينه انه لم يعطها

(٢٢٠) ﴿مسئلة﴾ في رجل قالت له زوجته طلقني وأنا أبرأتك من جميع حقوقي عليك وأخذ البنت بكفالتها ويكون لها عليه مائة درهم كل يوم سدس درهم وشهد المدول بذلك فطلقها على ذلك بحكم الابرأ أو الكفالة فهل لها أن تطالبه بفرض البنت بعد ذلك أم لا

﴿الجواب﴾ إذا خالها على أن تبرئه من حقوقها وتأخذ الولد بكفالاته ولا تطالبه بنفقة صبح ذلك عند جماهير العلماء كلاك وأحمد في المشهور من مذهبه وغيرهما فإنه عند الجمهور يصح الخلع بالمعدوم الذي ينتظر وجوده كما تحمل أمها وشجرها وأما نفقة حملها ورضاع ولدها ونفقته فقد انعقد سبب وجوده وجوازه وكذلك إذا قالت له طلقني وأنا أبرأتك من حقوقي وأنا آخذ الولد بكفالاته وأنا أبرأتك من نفقته ونحو ذلك مما يدل على المقصود وإذا خالغ بينهما على ذلك من يرى صحة مثل هذا الخلع كالحاكم المالكي لم يجوز لغيره أن ينقضه وإن رآه فاسدا ولا يجوز له أن يفرض له عليه بهد هذا نفقة للولد فإن ذل الحاكم الأول كذلك حكم في أصح تولى العلماء والحاكم متى عقد عقدا ساغ فيه الاجتهاد أو فسخ فسخا جاز فيه الاجتهاد لم يكن لغيره نقضه

(٢٢١) ﴿مسئلة﴾ في امرأة تزوجت وخرجت عن حكم والديها فايها أفضل برها لوالديها أو مطاوعة زوجها

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين المرأة إذا تزوجت كان زوجها أملاك بها من أبيها ومطاعة زوجها عليها أوجب قال الله تعالى ( فالصالحات قانتان حافظات للنيب بما حفظ الله ) وفي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال الدنيا متاع وغير متاعها المرأة الصالحة إذا نظرت إليها سرتك وإذا أمرتها اطاعتك وإذا غبت عنها حفظتك في نفسها ومالك \* وفي صحيح ابن أبي حاتم عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا صلت المرأة خمسها وصامت شهرها وحصنت فرجها وأطاعت بملها دخلت من أي أبواب الجنة شئت \* وفي الترمذي عن أم سلمة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إيا امرأة ماتت وزوجها راض عنها دخلت الجنة وقال الترمذي حديث حسن وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لو كنت امرأة لأحد أن يسجد لأحد لامرأت المرأة أن تسجد لزوجها أخرجه الترمذي \* وقال حديث حسن وأخرجه أبو داود ولفظه لامرأت النساء أن يسجدن لأزواجهن لما جعل الله لم عليهن من الحقوق وفي المسند عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يصلح لبشر أن يسجد لبشر ولو صلح لبشر أن يسجد لبشر لامرأت المرأة أن تسجد لزوجها من عظم حقه عليها والذي نفسى بيده لو كان من قدمه إلى مفرق رأسه قرحة تجري بالقريح والصديد ثم استقبلته فاحسته

ما أدت حقه وفي المسند وسنن ابن ماجه عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لو أمرت  
 احدا ان يسجد لاحد لامرت المرأة أن تسجد لزوجها ولو ان رجلا امر امرأته ان تنقل من  
 جبل احمر الى جبل اسود ومن جبل اسود الى جبل احمر لكان لها ان تفعل اى لكان حقه ان تفعل  
 وكذلك في المسند وسنن ابن ماجه وصحيح ابن حبان عن عبد الله بن ابي اوفى قال لما قدم معاذ من الشام  
 سجد للنبي صلى الله عليه وسلم فقال ما هذا يا معاذ قال آتيت الشام فوجدتهم يسجدون لاسافة فقامهم  
 وبطارقهم فوددت في نفسي ان تفعل ذلك بك يا رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 لا تفعلوا ذلك فاني لو كنت آمرا احدا ان يسجد لغير الله لامرت المرأة ان تسجد لزوجها والذي  
 نفس محمد بيده لا تؤدي المرأة حق ربها حتى تؤدي حق زوجها ولو سألها نفسها وهي على قتب  
 لم تمنعه وعن طلق بن علي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ايما رجل دعا زوجته لحاجته فلتاته  
 ولو كانت على التنور رواء ابو حاتم في صحيحه والترمذي وقال حديث حسن وفي الصحيح عن ابي  
 هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دعا الرجل امرأته الى فراشه فابت ان تجي فبات  
 غضبانا عليها لمتها لللائكة حتى تصبح والاحاديث في ذلك كثيرة عن النبي صلى الله عليه  
 وسلم وقال زيد بن ثابت الزوج سيد في كتاب الله وقرأ قوله تعالى والفا سيدها لدى الباب  
 وقال عمر بن الخطاب النكاح رق فلي نظر احدكم عند من يرق كريمة وفي الترمذي وغيره  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال استوصوا بالنساء خيرا فانما هن عندكم عوان فالمرأة عند  
 زوجها تشبه الرقيق والاسير فليس لها ان تخرج من منزله الا باذنه سواء امرها ابوها او امها  
 او غير ابويها باتفاق الا ثمة واذا اراد الرجل ان ينتقل بها الى مكان آخر مع قيامه بما يجب عليه  
 وحفظ حدود الله فيها ونهاها ابوها عن طاعته في ذلك فليها ان تطيع زوجها دون ابويها  
 فان الابوين هما ظلمان ليس لهما ان ينهياها عن طاعة مثل هذا الزوج وليس لهما ان تطيع امها  
 فيما تامرهما به من الاختلاع منه او مضاجعته حتى يطلعا مثل ان تطالبه من النفقة والكسوة  
 والصداق بما تطلبه ليطلقها فلا يحل لها ان تطيع واحدا من ابويها في طلاقه اذا كان متقيا لله فيها  
 ففي السنن الاربعة وصحيح ابن ابي حاتم عن ثوبان قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ايما  
 امرأة سالت زوجها الطلاق من غير ما بأس فحرام عليها رائحة الجنة وفي حديث آخر المختلعات  
 والتبرعات هن المناقات واما اذا امرها ابوها او احدهما بما فيه طاعة لله مثل المحافظة على

الصلوات وصدق الحديث واداء الامانة ونهوها عن تبذير مالها واضاعته ونحو ذلك مما امرها الله ورسوله او نهاها الله ورسوله عنه فعليها ان تطيعهما في ذلك ولو كان الامر من غير ابويها فكيف اذا كان من ابويها واذا نهاها الزوج عما امر الله او امرها بما نهى الله عنه لم يكن لها ان تطيعه في ذلك فان النبي صلى الله عليه وسلم قال انه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق بل المالك لو امر بموكة بما فيه معصية لله لم يجوز له أن يطيعه في معصيته فكيف يجوز أن تطيع المرأة زوجها أو احد أبويها في معصية فان الخير كله في طاعة الله ورسوله والشرك كله في معصية الله ورسوله

(٢٢٢) ﴿مسئلة﴾ في رجل متزوج بامرأتين واحدهما يحبها ويكسوها ويطعمها ويجمع بها أكثر من صاحبها

﴿الجواب﴾ الحمد لله يجب عليه العدل بين الزوجتين باتفاق المسلمين وفي السنن الاربعة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من كانت له امرأتان فمال الى احدهما دون الاخرى جاء يوم القيامة وأحد شديقه مائل فعليه أن يعدل في القسم فاذا بات عندها ليلة أو ليلتين أو ثلاثا بات عند الاخرى بقدر ذلك ولا يفضل احدهما في القسم لكن ان كان يحبها أكثر ويطأها أكثر فهذا لاجرح عليه فيه وفيه انزل الله تعالى (ولن تستطيعوا ان تعدلوا بين النساء ولو حرصتم) أى في الحب والجماع وفي السنن الاربعة عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسم فيعدل فيقول هذا قسمي فيما أملك فلا تلمني فيما تملك ولا أملك يعني القلب وأما العدل في النفقة والسكوة فهو السنة أيضا اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم فانه كان يعدل بين أزواجه في النفقة كما كان يعدل في القسمة مع تنازع الناس في القسم هل كان واجبا عليه أو مستحبا له وتنازعوا في العدل في النفقة هل هو واجب أو مستحب ووجوبه أقوى وأشبه بالكتاب والسنة وهل العدل مأمور به مادامت زوجة فان أراد أن يطلق احدهما فله ذلك فان اصطلاح هو التي يريد طلاقها على أن يقيم عنده بلا قسم وهي راضية بذلك جاز كما قال تعالى (وان امرأة خافت من بعلها نشوزا أو اعراضا فلا جناح عليهما ان يمتلحا بينهما صلحا والصلح خير) وفي الصحيح عن عائشة قالت انزلت هذه الآية في المرأة تكون عند الرجل فتطول صحبتها فيريد طلاقها فتقول لا تطلقني وامسكني وأنت في حل من يومى فنزلت هذه الآية وقد كان النبي

صلى الله عليه وسلم أراد أن يطلق سودة فوهبت يومها لعائشة فامسكها بلا قسمة وكذلك رافع  
ابن خديج جرى له نحو ذلك ويقال أن الآية أنزلت فيه

(٢٢٣) ﴿مسئلة﴾ في رجل له زوجة وهي ناشز تمنه نفسها فهل تسقط نفقتها وكسوتها  
وما يجب عليها

﴿الجواب﴾ الحمد لله تسقط نفقتها وكسوتها إذا لم تمكنه من نفسها وله أن يضربها إذا  
أصرت على الذنوز ولا يحل لها أن تمتنع من ذلك إذا طلبها به بل هي عاصية لله ورسوله وفي  
الصحيح إذا طلب الرجل المرأة إلى فراشه غابت عليه كان الذي في السماء ساخطا عليها حتى تصبح  
(٢٢٤) ﴿مسئلة﴾ في رجل له امرأة وقد نذرت عنه في بيت أبيها من مدة ثمانية شهور  
ولم ينتفع بها

﴿الجواب﴾ إذا نذرت عنه فلا نفقة لها وله أن يضربها إذا نذرت أو آذته واعتدت عليه  
(٢٢٥) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج امرأة وكتب كتابها ودفع لها الحال بكماله وبقي  
المسقط من ذلك ولم تستحق عليه شيء وطالبها المدخول فامتنعت ولها خالة تمنعها فهل تجبر على  
المدخول ويلزم خالتها المذكورة تسليمها إليه

﴿الجواب﴾ ليس لها أن تمتنع من تسليم نفسها والحال هذه باتفاق الأئمة ولا لخالتها ولا غير  
خالتها أن يمنعها بل تنزول الخالة على منعهما من فعل ما أوجب الله عليه وتجبر المرأة على تسليم  
نفسها للزوج

(٢٢٦) ﴿مسئلة﴾ في قوله تعالى (واللاتي يخافون نشوزهن فمظوهن واهجروهن في  
المضاجع واضربوهن) وفي قوله تعالى (وإذا قيل انشزوا فأنشزوا) إلى قوله تعالى والله بما  
تعملون خير بين لنا شيخنا هذا النشوز من ذاك

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين النشوز في قوله تعالى (تخافون نشوزهن فمظوهن  
واهجروهن في المضاجع) هو أن تنذر عن زوجها فتفر عنه بحيث لا تطيعه إذا دعاها للفراش  
أو تخرج من منزله بغير إذنه ونحو ذلك مما فيه امتناع عما يجب عليها من طاعته وأما النشوز  
في قوله (إذا قيل انشزوا فأنشزوا) فهو النهوض والقيام والارتفاع وأصل هذه المادة هو الارتفاع  
والنظر ومنه النشز من الأمراض وهو المكان المرتفع الغليظ ومنه قوله تعالى (وانظر إلى

المظالم كيف تنشرها أى ترفع بعضها الى بعض) ومن قرأ تنشرها أراد نجحها فسمى المرأة العاصية ناشرا لما فيها من الغلظ والارتفاع عن طاعة زوجها وسمى النهوض نشوزا لان القاعد يرتفع من الارض والله أعلم

(٢٢٧) ﴿مسئلة﴾ فى رجل تزوج بنتا عمرها عشر سنين واشترط عليه أهلها انه يسكن عندهم ولا ينقلها عنهم ولا يدخل عليها الا بعد سنة فاخذها اليه واخلف ذلك ودخل عليها وذكر البدايات انه نقلها ثم سكن بها فى مكان يضربها فيه الضرب المبرح ثم بعد ذلك سافر بها ثم حضر بها ومنع ان يدخل أهلها عليها مع مداومته على ضربها فهل يحل ان تدوم معه على هذه الحال

﴿الجواب﴾ اذا كان الامر على ما ذكر فلا يحل اقرارها معه على هذه الحال بل اذا تمذران يباشرها بالمعروف فرق بينهما وليس له ان يطأها وطأها يضربها بل اذا لم يتمتع من المدوان عليها فرق بينهما والله أعلم

(٢٢٨) ﴿مسئلة﴾ فى حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال له رجل يا رسول الله ان امرأتى لا ترد كف لاس فهل هو ما ترد نفسها عن أحدا أو ما ترد يدها فى المطء عن أحد وهل هو الصحيح أم لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين هذا الحديث قد ضعفه احمد وغيره وقد تأوله بعض الناس على أنها لا ترد طاب مال لكن ظاهر الحديث وسياقه يدل على خلاف ذلك ومن الناس من اعتقد ثبوته وان النبي صلى الله عليه وسلم أمره أن يسكنها مع كونها لا تمنع الرجال وهذا مما أنكره غير واحد من الأئمة فان الله قال فى كتابه العزيز (الزاني لا ينكح الا زانية أو مشركة والزانية لا ينكحها الا زان أو مشرك وحرم ذلك على المؤمنين) وفى سنن أبي داود وغيره ان رجلا كان له فى الجاهلية قربة من البنية يقال لها عناق وانه سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن تزوجها فانزل الله هذه الآية وقد قال سبحانه وتعالى (ومن لم يستطع منكم طولا ان ينكح المحصنات المؤمنات فما ملكت ايمانكم من فتياتكم المؤمنات والله أعلم بإيمانكم بعضكم من بعض فانكحوهن باذن أهلهن وآتوهن أجورهن بالمعروف محصنات غير مسافحات ولا متخذات اخدان) فانما أباح الله نكاح الاماء فى حال كونهن غير مسافحات ولا متخذات اخدان

والمسافة التي تسافح مع كل أحد والمتخذات الخدن التي يكون لها صديق واحد فإذا كان من هذه حالها لا تنكح فكيف بمن لا ترد يد لأمس بل تسافح مع من اتفق وإذا كان من هذه حالها في الإماء فكيف بالحرائر وقد قال تعالى ( والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين اتوا الكتاب من قبلكم إذا آتيتوهن أجورهن محصنين غير مسافحين ولا متخذي أخدان ) فاشترط هذه الشروط في الرجال هنا كما اشترطه في النساء هناك وهذا يوافق ما ذكره في سورة النور من قوله تعالى ( الزاني لا ينكح إلا زانية أو مشركة والزانية لا ينكحها إلا زان أو مشرك وحرم ذلك على المؤمنين ) لأنه من تزوج زانية بزان مع غيره لم يكن ماؤه مصوناً محفوظاً فكان ماؤه محتطاً بما غيره والفرج الذي يطأه مشتركاً وهذا هو الزنا والمرأة إذا كان زوجها يزني يغيرها لا يميز بين الحلال والحرام كان وطؤه لها من جنس وطئ الزاني للمرأة التي يزني بها وإن لم يطأها غيره وإن من صور الزنى اتخاذ الأخدان والعلماء قد تنازعوا في جواز نكاح الزانية قبل توبتها على قوانين مشهورين لكن الكتاب والسنة والاعتبار يدل على أن ذلك لا يجوز ومن تأول آية النور بالعقد وجعل ذلك منسوخاً فبطان قوله ظاهر من وجوه ثم المسلمون متفقون على ذم الديانة ومن تزوج بغيرها كان ديواناً بالانفاق وفي الحديث لا يدخل الجنة بخيل ولا كذاب ولا ديوث قال تعالى ( الخبيثات للخبيثين والخبيثون للخبيثات والطيبات للطيبين والطيبون للطيبات ) أي الرجال الطيبون للنساء الطيبات والرجال الخبيثون للنساء الخبيثات وكذلك في النساء فإذا كانت المرأة خبيثة كان قريتها خبيثاً وإذا كان قريتها خبيثاً كانت خبيثة وبهذا عظم القول فيمن قذف عائشة ونحوها من أمهات المؤمنين ولولا ما على الزوج في ذلك من العيب ما حصل هذا التخليط ولهذا قال السلف ما بنت امرأة نبي قط ولو كان تزوج النبي جائز الوجب تنزه الأنبياء عما يباح كيف وفي نساء الأنبياء من هي كافرة كما في أزواج المؤمنات من هو كافر كما قال تعالى ( ضرب الله مثلاً للذين كفروا امرأة نوح وامرأة لوط كانتا تحت عبدين من عبادنا صالحين فخانتاهما فلم يغنيا عنهما من الله شيئاً وقيل ادخلا النار مع الداخلين وضرب الله مثلاً للذين آمنوا امرأة فرعون إذ قالت رب ابن لي عندك بيتاً في الجنة ونجني من فرعون وعمله ونجني من القوم الظالمين ) وأما البهائم فليس في الأنبياء ولا الصالحين من تزوج بغيرها لأن البهائم يفسد فراشه ولهذا أبيح للمسلم أن يتزوج الكنازية اليهودية والنصرانية إذا كان محصناً غير



مسايف ولا متخذ خدن فعلم انه تزوج الكافرة قد يجوز وتزوج البني لا يجوز لان ضرر دينها لا يتعدى اليه وأما ضرر بناتها فيتعدى اليه والله أعلم

(٢٢٩) ﴿مسئلة﴾ في رجل له زوجة اسكنها بيت ناس مناجيس وهو يخرج بها الى الفرج والى أماكن الفساد ويمارس مفسدين فاذا قيل له انتقل من هذا المسكن السوء فيقول انا زوجها ولى الحكم في امرائي ولى السكنى فهل له ذلك

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين ليس له أن يسكنها حيث شاء ولا يخرجها الى حيث شاء بل يسكن بها في مسكن يصلح لئلا يخرج بها عند أهل الفجور بل ليس له ان يمارس الفجور على فجورهم ومتى فعل ذلك، وجب أن يعاقب عقوبتين عقوبة على فجوره بحسب ما فعل وعقوبة على ترك صيانة زوجته واخراجها الى أماكن الفجور فيعاقب على ذلك عقوبة تردعه وأمثاله عن مثل ذلك والله أعلم

(٢٣٠) ﴿مسئلة﴾ في امرأة متزوجة برجل ولها أقارب كلما أرادت تزورهم أخذت الفراش وتقمع عندهم عشرة أيام وأكثر وقد قربت ولادتها ومتى ولدت عندهم لم يمكن أن تجيء الى بيتها الا بعد أيام ويبقى الزوج بردان فهل يجوز لهم ان يخلوها تلد عندهم

﴿الجواب﴾ لا يحل للزوجة أن تخرج من بيتها الا بأذنه ولا يحل لاحد أن يأخذها اليه ويحبسها عن زوجها سواء كان ذلك لكونها مرضعاً أو لكونها قابلة أو غير ذلك من الصناعات واذا خرجت من بيت زوجها بغير اذنه كانت نائزة عاصية لله ورسوله مستحقة للعقوبة

(٢٣١) ﴿مسئلة﴾ فيمن طلع الى بيته وجد عند امرأته رجلاً أجنبياً فوغاها حقها وطلقها ثم رجع صالحاً وسمع انها وجدت بمجنب أجنبي

﴿الجواب﴾ في الحديث عنه صلى الله عليه وسلم ان الله سبحانه وتعالى لما خاق الجنة قال وعزني وجلالي لا يدخلك بخيل ولا كذاب ولا ديوث والديوث الذي لا غيره له وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان المؤمن يغار وان الله يغار وغيره الله ان يأتي العبد ما حرم عليه وقد قال تعالى (انني لا ينكح الزانية أو مشركة والزانية لا ينكحها الا زاناً ومشرک) وخرم ذلك على المؤمن (ين) ولهذا كان الصحيح من قول العلماء ان الزانية لا يجوز تزوجها الا بعد التوبة وكذلك اذا كانت المرأة تزني لم يمكن له أن يسكنها على تلك الحال بل يفارقه والا كان ديوثاً

(٢٣٢) ﴿مسئلة﴾ في رجل اتهم زوجته بفاحشة بحيث انه لم ير عندها ما ينكره الشرع الشريف الا ادعى انه ارسلها الى عرس ثم انه تجسس عليها فلم يجدها في العرس فانكرت ذلك ثم انه اتى الى اولياؤها وذكر لهم الواقعة فاستدعوا بها لتقابل زوجها على ما ذكر فامتنعت خوفا من الضرب فخرجت الى بيت خالها ثم ان الزوج بعد ذلك حمل ذلك مستندا في ابطال حقها وادعى انها خرجت به ير اذنه فدل يكون ذلك مبطلا لحقها والانكار الذي أنكرته عليه يستوجب انكارا في الشرع

﴿الجواب﴾ قال الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا يمل لكم ان ترثوا النساء كرها ولا تضلوهن لذهبوا ببعض ما آتيتموهن الا أن يأتين بفاحشة مبينة) فلا يمل للرجل ان يعضل المرأة بان يمنحها ويضيق عليها حتى تعطيه بعض الصداق ولا أن يضربها لاجل ذلك لكن اذا أتت بفاحشة مبينة كان له أن يعضلها لتفتدي منه وله ان يضربها هذا فيما بين الرجل وبين الله وأما أهل المرأة فيكشفون الحق مع من هو فيمينونه عليه فان بين لهم هي التي تعدت حدود الله وآذت الزوج في فراشه فهي ظالمة متمدية فتفتد منه واذا قال انه ارسلها الى عرس ولم تذهب الى العرس فليسأل الى أين ذهبت فان ذكر أنها ذهبت الى قوم لاربية عندهم وصدها اولئك القوم أو قلولم تأت الدنيا والى العرس لم تذهب كان هذارية وبهذا يقوى قول الزوج وأما الجهاز الذي جاءت به من بيت ابها فليبه أن يرده عليها بكل حال وان اصطلمحوا فالصلح خير ومتى تابت المرأة جاز لزوجها ان يمسكها ولا حرج في ذلك فان التائب من الذنب كمن لا ذنب له واذا لم يتفقا على رجوعها اليه فاستبرئه من الصداق وليعلمها الزوج فان الخلع جائز بكتاب الله وسنة رسوله كما قال الله تعالى (فان خفتم أن لا يقيموا حدود الله فلا جناح عليهما فيما اقتدت به) والله أعلم

(٢٣٣) ﴿مسئلة﴾ في امرأة عجل لما زوجها نقدا ولم يسمه في كتاب الصداق ثم توفي عنها فطلب الحاكم ان يحسب الممجل من الصداق المسمى في العقد ليكون الممجل لم يذكر في الصداق

﴿الجواب﴾ الحمد لله ان كانا قد اتفقا على الما قبل المقدم والآجل المؤخر كما جرت به العادة فلزوجة أن تطالب المؤخر كما ان لم يذكر الممجل في العقد وكذلك ان كان قد اهدى

لها كما جرت به العادة وأما إن كان أقبضها من الصداق المسمى حسب على الزوجة وأتمه أعلم  
(١٣٤) (مسئلة) في امرأة اعتاضت عن صداقها بمدة موت الزوج فباعت العوض  
وقبضت الثمن ثم أقرت أنها قبضت الصداق من غير ثمن الملك فهل يبطل حق المشتري أو  
يرجع عليها بالذي اعترفت أنها قبضته من غير الملك

(الجواب) لا يبطل حق بمجرد ذلك وللورثة أن يطلبوا منها ثمن الملك الذي اعتاضت  
به إذا أقرت بأن قبض صداقها قبل ذلك وكان قد أفنى طائفة بأنه يرجع عليها بالذي اعترفت  
بقبضه من ائتركة وليس بشيء لأن هذا الاقرار تضمن أنها استوفت صداقها وأنها بمدة هذا  
الاستيفاء له أحدث ملكا آخر قائما فوأت عليهم العقار لا على المشتري

(٢٣٥) (مسئلة) في مصر هل يقسط عليه الصداق

(الجواب) إذا كان مصرا قسط عليه الصداق على قدر حاله ولم يجوز حبسه لكن أكثر  
العلماء يقبلون قوله في الأعصار مع ميمنه وهو مذهب الشافعي وأحمد ومنهم من لا يقبل الآية إلا  
بمد الحبس كما يقوله من يقوله من أصحاب أبي حنيفة فإذا كانت الحكومة عنده من يجوز  
بمذهب الشافعي وأحمد لم يحبس

## كتاب الظهار وغير ذلك

(٢٣٦) (مسئلة) في رجل شافعي المذهب بان من زوجته بالطلاق الثلاث ثم تزوجت  
بعده وبانت من الزوج الثاني ثم أرادت صلح زوجها الأول لأن لها منه أولادا فقال لها أنتي  
لست قادرا على النفقة وعاجز عن الكسوة فابت ذلك فقال لها كلما حلت لي حرمت علي فهل  
تحرم عليه وهل يجوز ذلك

(الجواب) الحمد لله لا تحرم عليه بذلك لكن فيها قولان أحدهما أن له أن يتزوجها ولا  
شيء عليه (والثاني) عليه كفارة أما كفارة ظهار في قول وأما كفارة يمين في قول آخر وكذلك  
مذهب الشافعي وأحمد وغيرهما أن له أن يتزوجها ولا يقع به طلاق لكن في التكفير نزاع وإنما  
يقول بوقوع الطلاق بمنثل هذه من يجوز تعليق الطلاق على النكاح كابي حنيفة رمانك بشرط  
أن يرى الحرام طلاقا كقول مالك وإذا نواه كقول أبي حنيفة وأما الشافعي وأحمد فعندهما

لو قال كلما تزوجتك فانت طالق لم يقع به طلاق فكيف في الحرام لكن أحمد يجوز عليه في المشهور عنه تصحيح الظهار قبل الملك بخلاف الشافعي والله أعلم

(٢٣٧) {مسئلة} في رجلين قال احدهما لصاحبه يا اخي لا تفعل هذه الامور بين يدي امرأتك فيبيع عليك فقال ما هي الا مثل امي فقال لاي شيء قلت سمعت انها تحرم بهذا اللفظ ثم كرر على نفسه وقال اي والله هي عندي مثل امي هل تحرم على الزوج بهذا اللفظ

{الجواب} الحمد لله رب العالمين ان اراد بقوله انها مثل امي انها تستر علي ولا تهتكني ولا تلومني كما تفعل الام مع ولدها فانه يؤدب على هذا القول ولا تحرم عليه امرأته فان عمر بن الخطاب رضي الله عنه سمع رجلا يقول لامرأته يا اختي فادبه وان كان جاهلا لم يؤدب على ذلك وان استحق العقوبة على ما فعله من المنكر وقال اختك هي فلا ينبغي ان يجعل الانسان امرأته كأمه وان اراد بها عندي مثل امي في الامتناع عن وطئها والاستمتاع بها ونحو ذلك مما يحرم من الام فهي مثل امي التي ليست محررا للاستمتاع بها فهذا مظاهر يجب عليه ما يجب على المظاهر فلا يحل له أن يطأها حتى يكفر كفارة الظهار فيمتق رقبة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع فاعطاهم ستين مسكينا واذا فعل ذلك حل له ذلك باتفاق المسلمين الا ان ينوي انها محرمة علي كأمي فهذا يكون مظاهرا في مذهب ابي حنيفة والشافعي وأحمد وحكي في مذهب مالك نزاع في ذلك هل يقع به الثلاث أم لا والصواب المقطوع انه لا يقع به طلاق ولا يحل له الوطؤ حتى يكفر باتفاقهم ولا يقع به الطلاق بذلك والله أعلم

(٢٣٨) {مسئلة} في رجل حنق من زوجته فقال ان بقيت أنكحك انكحك اي تحت ستور الكعبة هل يجوز أن يصالحها

{الجواب} الحمد لله اذا نكحها فعليه كفارة الظهار عنق رقبة مؤمنة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع فاعطاهم ستين مسكينا ولا يمسه حتى يكفر

(٢٣٩) {مسئلة} في رجل تزوج واراد الدخول الليلة الفلانية والا كانت عندي مثل امي واختي ولم تنهها له ذلك الوقت الذي طلبها فيه فهل يقع عليه طلاق

{الجواب} لا يقع عليه طلاق في المذاهب الاربعة لكن يكون مظاهرا فاذا اراد الدخول فانه يكفر قبل ذلك والكفارة التي ذكرها الله في سورة المجادلة فيمتق رقبة مؤمنة فان لم يجد

فصيام شهرين متتابعين فإن لم يستطع فاطعام ستين مسكينا

(٢٤٠) ﴿مسئلة﴾ في رجل قال في غيظه لزوجته أنت علي حرام مثل امي

﴿الجواب﴾ هذا مظاهر من امرأته داخل في قوله (الذين يظاهرون منكم من نسائهم ما هن امهاتهم ان ان امهاتهم الا اللائي ولدنهم وانهم ليقولون منكرا من القول وزورا وان الله لهفو غفور والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة من قبل ان يتاسا ذلكم توعدون به والله بما تعملون خبير فن لم يجسد فصيام شهرين متتابعين من قبل ان يتاسا فن لم يستطع فاطعام ستين مسكينا ) فهذا اذا اراد امساك زوجته ووطئها فانه لا يقربها حتى يكفر هذه الكفارة التي ذكرها الله

(٢٤١) ﴿مسئلة﴾ في رجل قالت له زوجته أنت علي حرام مثل أبي وأخي وقال لها

أنت علي حرام مثل امي واختي فهل يجب عليه طلاق

﴿الجواب﴾ لا طلاق بذلك ولكن ان استمر على النكاح فلي كل منها كفارة ظاهر قبل ان يجتمعا وهي عتق رقبة فان لم يجدا فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطعا فاطعام ستين مسكينا

(٢٤٢) ﴿مسئلة﴾ في رجل قال لامرأة بائن عنه ان رددتك تكوني مثل امي واختي

هل يجوز ان يردھا وما الذي يجب عليه

﴿الجواب﴾ هذا في أحد قولی العلماء عليه كفارة ظاهر واذا ردها في الاخر لا شيء عليه

والاول احوط

(٢٤٣) ﴿مسئلة﴾ في رجل قال لامرأته أنت علي مثل امي واختي

﴿الجواب﴾ ان كان مقصوده أنت علي مثل امي واختي في الكرامة فلا شيء عليه وان كان

مقصوده يشبهها بامه واخته في باب النكاح فهذا ظاهر عليه ما على المظاهر فاذا أمسكها فلا يقربها حتى يكفر كفارة ظاهر

## باب العدة

(٢٤٤) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج امرأة ولها عنده أربع سنين لم تحض وذكرت أن

لها أربع سنين قبل زواجها لم تحض فحصل من زوجها الطلاق الثلاث فكيف يكون تزويجها  
لزوج آخر وكيف تكون المدة وعمرها خمسون سنة

﴿الجواب﴾ الحمد لله هذه تعد عدة الآيسات ثلاثة أشهر في أظهر قول العلماء فانها قد عرفت أن  
حيضا قد انقطع وقد عرفت انه قد انقطع انقطاعا مستمرا بخلاف المستربة التي لا تدرى ما رفع  
حيضا هل هو ارتفاع آيس او ارتفاع لما رضع ثم يعود كالمرض والرضاع فهذه ثلاثة انواع فالارتفاع  
امراض كالمرض والرضاع فانها تنتظر زوال المراض بل لا يرب متى ارتفع لا تدرى ما رفعه فذهب  
مالك وأحمد في المنصوص عنه وقول للشافعي انها تعد عدة الآيسات بعد أن تمكث مدة الحمل كما  
قضى بذلك عمر ومذهب أبي حنيفة والشافعي في الجديد انها تمكث حتى تطعن في سن الإياس  
فتمت عدة الآيسات وفي ذلك ضرر عظيم عليها فانها تمكث عشرين أو ثلاثين أو أربعين سنة  
لا تنزج ومثل هذا الحرج مدفوع عن الأمة وانما اللائي يثن من الحيض فانهن يعددن ثلاثة  
أشهر بنص القرآن واجماع الأمة لكن العلماء مختلفون هل للإياس سن لا يكون الدم بعده  
الادم إياس وهل ذلك السن خمسون أو ستون أو فيه تفصيل ومتنازعون هل يعلم الإياس  
بدون السن وهذه المرأة قد طعنت في سن الإياس على أحد القولين وهو الخمسون ولهذا مدة  
طويلة لم تحض وقد ذكرت أنها شربت ما يقطع الدم والدم يأتي بدواء وينقطع بدواء فهذه  
لا ترجو عود الدم اليها فهي من الآيسات تعد عدة الآيسات والله أعلم

(٢٤٥) ﴿مسئلة﴾ في امرأة فسخ الحاكم نكاحها عقيب الولادة لما ثبت عنده من ضررها  
بانقطاع نفقة زوجها وعدم تصرفه الشرعى عليها المدة التي يسوغ فيها فسخ النكاح لمثلها وبعد  
ثلاثة شهور من فسخ النكاح رغب فيها من يتزوجها فهل يجوز أن تمتد بالشهور اذا كثرت النساء  
لا يحضن مع الرضاة أو يستمر بها الضرر الى حيث ينقضى الرضاة ويعود اليها حيضا أم لا  
﴿الجواب﴾ الحمد لله بل تبي في المدة حتى تحيض ثلاث حيض وان تأخر ذلك الى  
انقضاء مدة الرضاة وهذا باتفاق الأئمة الاربعة وغيرهم وبذلك قضى عثمان بن عفان وعلي ابن  
أبي طالب بين المهاجرين والانصار ولم يخالفهما أحد فان احبت المرأة ان تسترضع لانهما من  
يرضعه لتحيض أو تشرب ما تحيض به فلها ذلك والله أعلم

(٢٤٦) ﴿مسئلة﴾ في امرأة فارقت زوجها وخطبها رجل في عدتها وهو ينفق عليها فهل يجوز ذلك أم لا

﴿ الجواب ﴾ الحمد لله لا يجوز التصريح بخطبة المتدة ولو كانت في عدة وفاة باتفاق المسلمين فكيف اذا كانت في عدة الطلاق ومن فعل ذلك يستحق العقوبة التي تردعه وامثاله عن ذلك فيما تب الخاطب والمخطوبة جميعا ويخرج عن الزوج بها معاقبة له بنقيض قصده والله اعلم (٢٤٧) ﴿ مسألة ﴾ في رجل طلق امرأته وهي مرضعة لولده فلبثت مطلقة ثمانية أشهر ثم تزوجت برجل آخر فلبثت منه دون شهر ثم طلقها فلبثت مطلقة ثلاثة أشهر ولم تحض لا في الثمانية الاولى ولا في مدة عصمتها مع الرجل الثاني ولا في الثلاثة اشهر الاخيرة ثم تزوج بها المطلق الاول ابو الولد فهل يصح هذان العقدان أو أحدهما

﴿ الجواب ﴾ الحمد لله لا يصح العقد الاول ولا الثاني بل عليها أن تكمل عدة الاول ثم تقضى عدة الثاني ثم بعد انقضاء المدينتين تزوج من شاءت منهما والله أعلم (٢٤٨) ﴿ مسألة ﴾ في رجل تزوج امرأة واقامت في صحبتها خمسة عشر يوما ثم طلقها الطلاق البائن وتزوجت بعده بزواج آخر بعد اخبارها بانقضاء العدة من الاول ثم طلقها الزوج الثاني بعد مدة ست سنين وجاءت ببنته وادعت انها من الزوج الاول فهل يصح دعواها ويلزم الزوج الاول ولم يثبت انها ولدت البنت وهذا الزوج والمرأة مقيمان ببلد واحد وليس لهما مانع من دعوي النساء ولا طالبته بنفقة ولا فرض

﴿ الجواب ﴾ الحمد لله لا يلحق هذا الولد الذي هو البنت بمجرد دعواها والحال هذه باتفاق الأئمة بل كوادعت انها ولده في حال يلحق به نسبه اذا ولده وكانت مطلقة وانكر هو ان تكون ولده لم تقبل في دعوى الولادة بلا نزاع حتى تقيم بذلك بينة ويكفي امرأة واحدة عند أبي حنيفة واحمد في المشهور عنه وعند مالك واحمد في الرواية الاخرى لا بد من امرأتين وأما الشافعي فيحتاج عنده الى اربع نسوة ويكفي بينه انه لا يعلم انها ولده وامان كانت الزوجية قائمة ففيها قولان في مذهب احمد احدهما لا يقبل قولها كذهب الشافعي والثاني يقبل كذهب مالك وأما اذا انقضت عدتها ومضى لها أكثر الحمل ثم ادعت وجود حمل من الزوج المطلق فهذه لا يقبل قولها بلا نزاع بل لو اخبرت بانقضاء عدتها ثم أتت بولد لسته اشهر فصاعدا ولدون مدة الحمل فهل يلحقه على قولين مشهورين لاهل العلم ومذهب أبي حنيفة واحمد انه لا يلحقه وهذا النزاع اذا لم تزوج فاما اذا تزوجت بعد اخبارها بانقضاء عدتها ثم أتت بولد لاكثر من

سنة اشهر فان هذا لا يلحق نسبه بالاول قولاً واحداً فاذا عرفت مذهب الأئمة في هذين  
 الاصلين فكيف يلحقه نسبه بدعواها بعد سنت سنين ولو قالت ولدته ذلك الزمن قبل ان  
 يطلقني لم يقبل قولها ايضا بل القول قوله مع يمينه انها لم تلدها على فراشه ولو قالت هي وضعت  
 هذا الحمل قبل ان تزوج بالثاني وانكر الزوج الاول ذلك فالقول قوله أيضا انها لم تضعها قبل  
 تزوجها بالثاني لاسيما مع تأخر دعواها الى ان تزوجت الثاني فان هذا مما يدل على كذبها في  
 دعواها لاسيما على أصل مالك في تأخر الدعوي الممكنة بغير عذر في مسائل الجور ونحوها  
 (٢٤٩) ﴿مسئلة﴾ في رجل ادعت عليه مطلقة بعد سنتين بنت وبعد ان تزوجت بزواج  
 آخر فالزمه بدحض الأحكام باليمين فقال الرجل احلف ان هذه ما هي بنتي فقال الحاكم ما تحلف  
 الا انها ما هي بنتها فامتنع ان يحلف الا انها ما هي بنتي وكان معه انسان فقال للحاكم هذا ما  
 يحل له ان يحلف انها ما هي بنت هذه المرأة فضربه الحاكم بالدرّة واحرق به نخاف الرجل  
 فكتب عليه فرض البنت فهل يصح هذا الفرض

﴿الجواب﴾ الحمد لله عليه اليمين انها لم تلدها في المدة أو انها لم تلدها على فراشه أو انها لم  
 تلدها في بيته بحيث يمكن لحق النسب به فاما اذا تزوجت بغيره وامكن انها ولدتها من الثاني  
 فليس عليه اليمين انها لم تلدها واذا حلفت انها لم تلدها قبل نكاح الثاني آخرها واذا اكره على  
 الاقرار لم يصح اقراره

(٢٥٠) ﴿مسئلة﴾ في امرأة باتت فتزوجت بعد شهر ونصف بحبيضة واحدة  
 ﴿الجواب﴾ تفارق هذا الثاني وتتم عدة الاول بحبيضتين ثم بعد ذلك تمتد من وطئ  
 الثاني بثلاث حيضات ثم بعد ذلك يتزوجها بمقد جديد  
 (٢٥١) ﴿مسئلة﴾ في امرأة متعدة عدة وفاة ولم تعقد في بيتها بل تخرج في ضرورتها  
 الشرعية فهل يجب عليها إعادة المدة وهل تأثم بذلك

﴿الجواب﴾ المدة انقضت بمضي اربعة اشهر وعشر من حين الموت ولا تقضى المدة فان  
 كانت خرجت لاصري محتاج اليه ولم تبث الا في منزلها فلا شيء عليها وان كانت قد خرجت  
 لغير حاجة وباتت في غير منزلها لغير حاجة أو باتت في غير ضرورة أو تركت الاحداد فلست تفر  
 الله وتوب اليه من ذلك ولا إعادة عليها



(٢٥٢) ﴿مسئلة﴾ في امرأة شابت لم تبلغ سن الاياس وكانت عادتھا ان تحيض فشربت دواء فانقطع عنها الدم واستمر انقطاعه ثم طلقها زوجها وهي على هذه الحالة فهل تكون عدتها من حين الطلاق بالشهور أو تربص حتى تبلغ سن الآيسات

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين ان كانت تعلم ان الدم يأتي فيما بعد فعدتها ثلاثة اشهر وان كان يمكن أن يعود الدم ويمكن أن لا يعود فانها تربص سنة ثم تزوج كما قضى به عمر بن الخطاب في المرأة يرتفع حيضها لا تدرى ما رفعه فانها تربص سنة وهذا مذهب الجمهور كمالك والشافعي ومن قال انها تدخل في سن الآيسات فهذا قول ضعيف جدا مع ما فيه من الضرر الذي لاتأتي الشريعة بمثله أو تمنع من النكاح وقت حاجتها اليه ويؤذن لها فيه حين لا تحتاج اليه (٢٥٣) ﴿مسئلة﴾ في رجل اقرء عند عدول انه طلق امراته من مدة تزيد على العدة الشرعية فهل يجوز لهم تزويجها له الآن

﴿الجواب﴾ اما ان كان المقر فاسقا أو مجهولا لم يقبل قوله في اسقاط العدة التي فيها حق الله وليس هذا اقرارا محضا على نفسه حتى يقبل من الفاسق بل فيه حق لله اذ في العدة حق لله وحق للزوج واما اذا كان عدلا غير متهم مثل ان يكون غائبا فلما حضر اخبرها انه طلق من مدة كذا وكذا فهل تعتد من حين بلغها الخبر اذا لم تقم بذلك بينة أو من حين الطلاق كما لو قامت به بينة فيه خلاف مشهور عن أحمد وغيره والمشهور عنه هو الثاني والله أعلم (٢٥٤) ﴿مسئلة﴾ في رجل كان له زوجة وطلقها ثلاثا وله منها بنت ترضع وقد الرموه بنفقة العدة فكيف تكون مدة العدة التي لا تحيض فيها لاجل الرضاعة

﴿الجواب﴾ الحمد لله اما جمهور العلماء كمالك والشافعي وأحمد فمنعهم لانفقة للمعدة البائن المطلقة ثلاثا وأما أبو حنيفة فيوجب لها النفقة ما دامت في العدة واذا كانت ممن تحيض فلا تزال في العدة حتى تحيض ثلاث حيض والارضع بتأخر حيضها في الغالب وأما اجر الرضاع فلها ذلك باتفاق العلماء كما قال تعالى (فان ارضعن لکم فآتوهن اجورهن) ولا تجب النفقة الا على الموسر فاما المسر فلا نفقة عليه

(٢٥٥) ﴿مسئلة﴾ في رجل عقد المقد على انها تكون بالناولم يدخل بها ولم يصبها ثم طلقها ثلاثا ثم عقد عليها شخص آخر ولم يدخل بها ولم يصبها ثم طلقها ثلاثا فهل يجوز للذي طلقها اولا ان يتزوج بها

﴿الجواب﴾ إذا طلقها قبل الدخول فهو كما لو طلقها بعد الدخول عند الأئمة الأربعة لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره ويدخل بها فإذا طلقها قبل الدخول لم تحل للاول (٢٥٦) ﴿مسئلة﴾ في رجل طلق زوجته ثلاثا ولها ولدان وهي مقيمة عند الزوج في بيته مدة سنين ويصرها وتبصره فهل يحل لها الأكل الذي تأكل من عنده أم لا وهل له عليها حكم ﴿الجواب﴾ المطلقة ثلاثا هي أجنبية من الرجل بمنزلة سائر الاجنبيات فليس الرجل ان يخلوها كما ليس له ان يخلو بالأجنبية وليس له ان ينظر اليها الى ما لا ينظر اليه من الاجنبية وليس له عليها حكم اصلا ولا يجوز له ان يواطئها على ان تزوج غيره ثم تطلقه وترجع اليه ولا يجوز ان يعطها ما تنفق في ذلك فانها لو تزوجت رجلا غيره بالنكاح المعروف الذي جرت به عادة المسلمين ثم مات زوجها او طلقها ثلاثا لم يحز لهذا الاول ان يخطبها في العدة صريحا باتفاق المسلمين كما قال تعالى ( ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء أو اكنتم في انفسكم علم الله انكم ستذكرونهن ولكن لا تواعدوهن سرا ) ونهاه ان يعزم عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله أى حتى تقضي العدة فاذا كان قد نهاه عن هذه المواعدة والعزم في العدة فكيف اذا كانت في عصبة زوجها فكيف اذا كان الرجل لم يتزوجها بعد تواعده على ان تزوجه ثم تطلقه ويتزوج بها المواعد فهذا حرام باتفاق المسلمين سواء قيل انه يصح نكاح المحلل أو قيل لا فلم يتنازعا في ان التصريح بخطبة معتدة من غيره أو متزوجة بغيره أو بخطبة مطلقة ثلاثا انه لا يجوز ومن فعل ذلك يستحق العقوبة في الدنيا والآخرة باتفاق الأئمة (٢٥٧) ﴿مسئلة﴾ فيمن قال ان المرأة المطلقة اذا وطئها الرجل في الدبر تحل لزوجها

هل هو صحيح أم لا

﴿الجواب﴾ هذا قول باطل مخالف لأئمة المسلمين المشهورين وغيرهم من أئمة المسلمين فان النبي صلى الله عليه وسلم قال للمطلقة ثلاثا لا حتى تذوق عسيلته ويذوق عسيلتك وهذا نص في انه لا بد من السيلة وهذا لا يكون بالدبر ولا يعرف في هذا خلاف وأما ما يذكر عن بعض المالكية وهم يطمنون في ان يكون هذا قولاً وما يذكر عن سميد بن المسيب من عدم اشتراط الوطئ فذلك لم يذكر فيه وطئ الدبر وهو قول شاذ صحت السنة بخلافه وانقد الاجماع قبله وبعده

(٢٥٨) ﴿مسئلة﴾ في امرأة عزمتم على الحج هي وزوجها فمات زوجها في شعبان فهل يجوز لها أن تحج

﴿الجواب﴾ ليس لها أن تسافر في العدة عن الوفاة الى الحج في مذهب الائمة الاربعة  
(٢٥٩) ﴿مسئلة﴾ في رجل توفي وقعدت زوجته في عده اربعين يوما فاقدت تخالف مرسوم السلطان ثم سافرت وحضرت الى القاهرة ولم تتزين لابيط ولا غيره فهل تجوز خطبتها أولا

﴿الجواب﴾ العدة تنقضي بعد اربعة اشهر وعشرة أيام فان كان قد بقي من هذه شيء قلتمه في بيتها ولا يخرج ابدا ولا يهاوا الا لامر ضروري وتجنب الزينة والطيب في بيتها وبناتها ولتأكل ما شاءت من حلال وتشم الفاكهة وتجتمع بمن يجوز لها الاجتماع به في غير العدة لكن ان خطبها انسان لا تجيبه صريحا والله أعلم

(٢٦٠) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج امرأة من مدة ثلاث سنين وورق منها ولد له من العمر سنتان وذكرت انها لما تزوجت لم تحض الا حيضتين وصدقها الزوج وكان قد طلقها ثانيا على هذا العقد المذكور فهل يجوز الطلاق على هذا العقد المفسوخ

﴿الجواب﴾ ان صدقها الزوج في كونها تزوجت قبل الحيضة الثالثة فالنكاح باطل وعليه ان يفارقها وعليها ان تكمل عدة الاول ثم تمتد من وطئ الثاني فان كانت حاضت الثالثة قبل ان يطأها الثاني فقد انقضت عدة الاول ثم اذا فارقها الثاني اعتدت له ثلاث حيض ثم تزوج من شئت بنكاح جديد وولده ولد حلال يلحقه نسبه وان كان قد ولد بوطي في عقد فاسد لا يعلم فساد

(٢٦١) ﴿مسئلة﴾ في مريض استطبأت الحيض فتداوت لحي الحيض فحاضت ثلاث حيض وكانت مطلقة فهل تنقضي عدتها أم لا

﴿الجواب﴾ نعم اذا أتى الحيض المعروف لذلك اعتدت به كما انها لو شربت دواء قطع الحيض او باعد بينه كان ذلك طهرا وكما لو جاعت او تعبت أو أتت غير ذلك من الاسباب التي تسخن طبعها وتثير الدم فحاضت بذلك والله أعلم

(٢٦٢) ﴿مسئلة﴾ في رجل طلق زوجته ثلاثا والزمها بوفاء العدة في مكانها فخرجت منه

يجب ان توفي المدة وطلبها الزوج ما وجدها فهل لها نفقة المدة  
﴿الجواب﴾ لا نفقة لها وليس لها ان تطالب بنفقة الماضي في مثل هذه المدة في  
المذاهب الاربعة والله أعلم

(٢٦٣) ﴿مسئلة﴾ في امرأة طلقها زوجها في الثامن والعشرين من ربيع الاول وان دم  
الحيض جاءها مرة ثم تزوجت بعد ذلك في الثالث والعشرين من جمادى الآخر من السنة  
وادعت انها حاضت ثلاث حيض ولم تكن حاضت الا مرة فلما علم الزوج الثاني طلقها طائقة  
واحدة ثانيا في الشهر من شعبان من السنة ثم ادعت ان تزوج بالمطلق الثاني وادعت انها  
آيسة فهل يقبل قولها وهل يجوز تزويجها

﴿الجواب﴾ الاياس لا يثبت بقول المرأة لكن هذه اذا قالت انه ارتفع لا تدري ما رفعه  
فانها تؤجل سنة فان لم تحض فيها زوجت واذا طمنت في سن الاياس فلا تحتاج الى تأجيل  
وان علم ان حيضها ارتفع بمرض أو رضاع كانت في عدة حتى يزول العارض فهذه المرأة كان  
عليها عدتان عدة للأول وعدة من وطئ الثاني ونكاحه فاسد لا يحتاج الى طلاق فاذا لم تحض  
الا مرة واستمر انقطاع الدم فانها تعتد العدتين بالشهور ستة اشهر بعد فراق الثاني اذا كانت  
آيسة واذا كانت مستربة كان سنة وثلاثة اشهر وهذا على قول من يقول ان العدتين  
لا تتداخلان كمالك والشافعي واحمد وعند ابي حنيفة تتداخل العدتان من رجلين لكن عنده  
الاياس حد بالنسبة وهذا الذي ذكرناه هو احسن قولي الفقهاء واسهلها وبه قضى عمر وغيره  
واما على القول الاخر فهذه المستربة تبقى في عدة حتى تطمن في سن الاياس فتبقى على قولهم  
تمام خمسين أو ستين سنة لا تزوج ولكن في هذا عسر وحرَج في الدين وتضييع مصالح المسلمين  
(٢٦٤) ﴿مسئلة﴾ في مطلقة ادعت وخلفت انها قضت عدتها فتزوجها زوج ثاني ثم  
حضرت امرأة اخرى وزعمت انها حاضت حيضتين وصدها الزوج على ذلك

﴿الجواب﴾ اذا لم تحض الا حيضتين فالنكاح الثاني باطل باتفاق الأئمة واذا كان الزوج  
مصدقاً لها وجب ان يفرق بينهما فتكمل عدة الاول بحيضة ثم تعتد من وطئ الثاني عدة كاملة  
ثم بعد ذلك ان شاء الثاني ان يتزوجها تزويجها

(٢٦٥) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج مصالحة وقعدت معه اياما فطلق لها زوجها آخر فحمل

الزوج والزوجة وزوجها الاول فقال لها تريدن الاول أو الثاني قالت ما اريد الا الزوج الثاني فطلقها الاول ورسم الزوجة ان توفي عدته وتم معها الزوج فهل يصح ذلك لها أم لا  
﴿ الجواب ﴾ اذا تزوجت بالثاني قبل ان توفي عدة الاول وقصد فارقتها الاول اما لفساد نكاحه واما لتطلبه لها واما لتفريق الحاكم بينهما فنكاحها فاسد وتستحق العقوبة هي وهو ومن زوجها بل عليها ان تتم عدة الاول ثم ان كان الثاني قد وطأها اعتدت له عدة اخرى فاذا انقضت المدة تان تزوجت حينئذ بمن شئت بالاول أو بالثاني أو غيرها

(٢٦٦) ﴿ مسألة ﴾ في امرأة كانت تحيض وهي بكر فلما تزوجت ولدت ستة اولاد ولم تحض بعد ذلك ووقعت الفرقة من زوجها وهي مرضع واقامت عند اهلها نصف سنة ولم تحض وجاء رجل يتزوجها غير الزوج الاول فحضر واعند قاض من القضاة فسألها عن الحيض فقالت لي مدة سنتين ما حضت فقال القاضي ما يحمل لك عندى زواج فزوجها حاكم آخر ولم يسألها عن الحيض فبلغ خبرها الي قاض آخر فاستحضر الزوج والزوجة ف ضرب الرجل مائة جلدة وقال زيت وطلق عليه ولم يذكر الزوج الطلاق فهل يقع به طلاق

﴿ الجواب ﴾ ان كان قد ارتفع حيضها بمرض أو رضاع فانها تبرص حتى يزول العارض وتحيض باتفاق العلماء وان كان ارتفع حيضها لا تدرى ما رفته فهذه في أصح قولي العلماء على ما قال عمر تمكت سنة ثم تزوج وهو مذهب احمد المعروف في مذهبه وقول للشافعي وان كانت في القسم الاول فنكاحها باطل والذي فرق بينهما أصاب في ذلك واصاب في تأديب من فعل ذلك وان كانت من القسم الثاني قد زوجها حاكم لم يكن لغيره من الحكم ان يفرق بينهما ولم يقع بها طلاق فان فعل الحاكم لمثل ذلك يجوز في أصح الوجهين

(٢٦٧) ﴿ مسألة ﴾ في رجل طلق زوجته ثلاثا واوفت المدة عنده وخرجت بعد وفاء العدة تزوجت وطلقت سيفي يومها ولم يعلم مطلقها الاثاني يوم فهل يجوز له ان يتفق معها اذا اوفت عدتها ان يراجعها

﴿ الجواب ﴾ ليس له في زمن المدة من غيره ان يخطبها ولا ينفق عليها ليتزوجها واذا كان الطلاق رجما لم يجوز له التمرير أيضا وان كان باثنا في جواز التمرير نزاع هذا اذا كانت قد تزوجت بنكاح رغبة واما ان كانت قد تزوجت بنكاح محلل فقد لمن رسول الله صلى

الله عليه وسلم المحلل والمحلل له  
 (٢٦٨) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج بنت بكر ثم طلقها ثلاثا ولم يصبها فهل يجوز  
 ان يعقد عليها عقدا ثانيا أم لا  
 ﴿الجواب﴾ طلاق البكر ثلاثا كطلاق المدخول بها ثلاثا عند أكثر الأئمة

(٢٦٩) ﴿مسئلة﴾ في رجل طلق زوجته ثلاثا وانقضت عدتها فنعها ان تزوج الابن  
 يختار هو وتوعدها على مخالفته فما يجب عليه

﴿الجواب﴾ ليس له ذلك بل هو بذلك عاص آثم معتد ظالم والمرأة اذا تزوجت بكفرؤ  
 لم يكن لولائها الاعتراض عليها بقول أو فعل بل يزوجه به فكيف مطلقها وان اعتدى عليها  
 بقول أو عمل عوقب على ذلك عقوبة تردعه وامثاله من المتعدين عن مثل هذا

(٢٧٠) ﴿مسئلة﴾ في رجل طلق زوجته ثلاثا ثم أوفت العدة ثم تزوجت بزواج ثان  
 وهو المستحل فهل الاستحلال يجوز بحكم ما جري لرفاعة مع زوجته في أيام النبي صلى الله  
 عليه وسلم أم لا ثم انما انت لبيت الزوج الاول طالبة لبعض حقها فقبلها على نفسها ثم انها  
 قدمت اياما وخافت فادعت انها حاضت لكي يردها الزوج الاول فراجعها الى عصمته بعقد  
 شرعى واقام معها اياما فظهر عليها الحمل وعلم انها كانت كاذبة في الحيض فاعتزلها الى أن  
 تهتدى بحكم الشرع الشريف

﴿الجواب﴾ اما اذا تزوجه زوج ليحلها لزوجه المطلق فهذا المحلل وقد صحح عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم انه قال لعن الله المحلل والمحلل له واما حديث رفاعة فذاك كان قد تزوجه نكاحا  
 ثابتا لم يكن قد تزوجه ليحلها للمطلق واذا تزوجت بالمحلل ثم طلقها فماليها العدة باتفاق العلماء  
 اذ غايتها ان تكون موطوءة في نكاح فاسد فعليها العدة منه وما كان يحل الاول وطؤها واذا  
 وطئها فهو زان عاهر ونكاحها بالاول قبل ان تحيض ثلاثا باطل باتفاق الأئمة وعليه ان يمتزلا  
 فاذا جاءت بولد ألحق بالمحلل فانه هو الذي وطئها في نكاح فاسد ولا يلحق اولد بالواطئ في  
 النكاح الاول لان عدته انقضت وتزوجت بعد ذلك لمن وطئها وهذا يقطع حكم الفراش بلا  
 نزاع بين الأئمة ولا يانحق بوطئه زنا لان النبي صلى الله عليه وسلم قال الولد للفراش وللعاهر  
 الحجر لكن ان علم المحلل ان الولد ليس منه بل من هذا العاهر فعليه ان ينفيه باللعان فيلاعنها

لما أنا ينقطع فيه نسب الولد ويلحق بنسب الولد بأمه ولا يلحق بالمهر بحال  
 (٧٧١) (مسئلة) في أمة متزوجة وسافر زوجها وباعها سيدها وشرط ان لها زوجا  
 فعمدت عند الذي اشتراها اياما فادرکه الموت فاعتقها فتزوجت ولم يعلم ان لها زوجا فلما جاء زوجها  
 الاول من السفر اعطى سيدها الذي باعها الكتاب لزوجها الذي جاء من السفر والكتاب بمقد  
 صحيح شرعي فهل يصح العقد بكتاب الاول أو الثاني

(الجواب) ان كان تزوجها نكاحا شرعيا اما على قول ابي حنيفة بصحة نكاح الحر  
 بالامة وأما على قول مالك والشافعي واحمد بان يكون عادما للطول خائفا من العنت فنكاحه  
 لا يبطل بعقدها بل هي زوجته بعد العتق لكن عند أبي حنيفة في رواية لها الفسخ فلها ان تفسخ  
 النكاح فاذا قضت عدته تزوجت بشيره ان شئت وعند مالك والشافعي واحمد في المشهور  
 عنه لا خيار لها بل هي زوجته ومتى تزوجت قبل ان يفسخ النكاح فنكاحها باطل باتفاق الامة  
 واما ان كان نكاحها الاول فاسدا فانه يفرق بينهما وتزوج من شئت بعد انقضاء العدة

## باب الرضاع

(٧٧٢) (مسئلة) ما الذي يحرم من الرضاع وما الذي لا يحرم وما دليل حديث عائشة رضي  
 الله عنها انه يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب ولتبينوا جميع التحريم منه وهل للاماء فيه  
 اختلاف وان كان لهم اختلاف فما هو الصواب والراجح فيه وهل حكم رضاع الصبي الكبير  
 الذي دون البلوغ أو الذي يبلغ حكمه حكم الصغير الرضيع فان بمض النسوة برضعن اولادهن  
 خمس سنين وأكثر وقل وهل يقع تحريم بين المرأة والرجل المتزوجين برضاع بمض ثقاتهم  
 بمض وبينوه يانا شافيا

(الجواب) الحمد لله حديث عائشة حديث صحيح متفق على صحته وهو متلق بالقبول فان  
 الامة اتفقوا على العمل به ولفظه يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب والثاني يحرم من  
 الرضاع ما يحرم من الولادة وقد استثنى بعض الفقهاء المستأخرين من هذا العموم صورتين  
 وبعضهم أكثر من ذلك وهذا خطأ فانه لا يحتاج ان يستثنى من الحديث شيء ونحن نبين  
 ذلك فنقول اذا ارتضع الرضيع من المرأة خمس رضعات في الحولين صارت المرأة امه وصار

زوجها الذي جاء اللبن بوطئه اباه فصار ابنا لكل منهما من الرضاغة وحينئذ يكون جميع اولاد  
 المرأة من هذا الرجل ومن غيره وجميع اولاد الرجل منها ومن غيرها اخوة له سواء ولدوا  
 قبل الرضاغ أو بعده باتفاق الأئمة وإذا كان أولادها اخوته كان اولاد اولادها اولاد اخوته  
 فلا يجوز للمرتضع أن يتزوج احدا من أولادها ولا أولاد أولادها فانهم أما اخوته وأما  
 اولاد اخوته وذلك بحرم من الولادة وإخوة المرأة واخواتها اخواله وخالاته من الرضاغ  
 وابوها وامها اجداده وجداته من الرضاغ فلا يجوز له أن يتزوج احدا من اخوتها ولا من  
 اخواتها وإخوة الرجل اعمامه وعماته وابو الرجل وامهاته اجداده وجداته فلا يتزوج باعمامه  
 وعماته ولا باجداده وجداته لكن يتزوج باولاد الامهات والعمات فان جميع اقارب الرجل  
 حرام عليه الا اولاد الامهات والعمات واولاد الخال والخالات كما ذكر الله في قوله (يا أيها النبي  
 انا أحللت لك أزواجك اللاتي آتيت أجورهن وما ملكت يمينك مما أفاء الله عليك وبنات عمك  
 وبنات عماتك وبنات خالك وبنات خالاتك اللاتي هاجرن منك) فهؤلاء الاصناف الاربعة  
 من المباحات من الاقارب فيجوز من الرضاغة وإذا كان المرتضع ابنا للمرأة وزوجها فاولاده  
 اولاد اولادها ويحرم على أولاده ما يحرم على الاولاد من النسب فهذه الجهات الثلاث  
 منها تنتشر حرمة الرضاغ وأما اخوة المرتضع من النسب وابوه من النسب وأمه من النسب  
 فهم أجناب ابيه وأمه واخوته من الرضاغ ليس بين هؤلاء وهؤلاء صلة ولا نسب ولا رضاغ  
 لان الرجل يمكن أن يكون له أخ من أبيه وأخ من أمه ولا نسب بينهما بل يجوز لآخيه من  
 أبيه أن يتجاوز أخاه من أمه فكيف إذا كانت أخ من النسب وأخت من الرضاغ فإنه يجوز  
 لهذا أن يتزوج هذا ولهذا أن يتزوج بهذا وبهذا تزول الشبهة التي تعرض لبعض الناس فإنه  
 يجوز للمرتضع أن يتزوج أخوه من الرضاغة بأمه من النسب كما يتزوج بأخته من النسب ويجوز  
 لآخيه من النسب أن يتزوج أخته من الرضاغة وهذا لا نظير له في النسب فان أخ الرجل  
 من النسب لا يتزوج بأمه من النسب وأخته من الرضاغ ليست بنت أبيه من النسب  
 ولا ربيته فلماذا جاز أن يتزوج به فيقول من لا يحقق بحرم في النسب على أخي أن يتزوج  
 أمي ولا يحرم مثل هذا في الرضاغ وهذا غلط منه فان نظير المحرم من النسب ان يتزوج  
 أخته أو أخوه من الرضاغة بان هذا الاخ أو بأمه من الرضاغة كما لو ارتضع هو وآخر من



امرأة والابن لفحل فإنه يحرم على اخته من الرضاعة أن تزوج اخاه واخته من الرضاعة لكونهما أخوين للرتضع ويحرم عليهما أن يتزوجا اباه وأمه من الرضاعة لكونهما وليديهما من الرضاعة لا لكونهما أخوي وليديهما فن تدبر هذا ونحوه زالت عنه الشبهة وأما رضاع كبير فانه لا يحرم في مذهب الأئمة الاربعة بل لا يحرم الارضاع الصغير كالذي رضع في الحولين وفيمن رضع قريبا من الحولين نزاع بين الأئمة اسكن مذهب الشافعي واحمد أنه لا يحرم فاما الرجل الكبير والمرأة الكبيرة فلا يحرم احدهما على الآخر برضاع القرايب مثل ان ترضع زوجته لاخته من النسب فهنا لا تحرم عليه زوجته لما تقدم من انه يجوز له أن يتزوج بالتي هي اخته من الرضاعة لاخته من النسب اذ ليس بينه وبينها صلة نسب ولا رضاع وانما حرمت على اخيه لانها امه من الرضاع وليست ام نفسه من الرضاع وام الرتضع من الرضاع لا تكون اما لاخته من النسب لانها انما ارضعت الرضيع ولم ترضع غيره نعم لو كان للرجل نسوة يطأهن وارضعت كل واحدة طفلا لم يجوز ان يتزوج احدهما الآخر ولهذا لما سئل ابن عباس عن ذلك قال الفاح واحد وهذا مذهب الأئمة الاربعة لحديث ابي القيس الذي في الصحيحين عن عائشة وهو معروف وتحرم عليه ام اخيه من النسب لانها أمه أو امرأة أبيه وكلاهما حرام عليه وأما أم أخيه من الرضاعة فليست امه ولا امرأة ابيه لان زوجها صاحب اللبن ليس ابا لهذا لان النسب ولا من الرضاعة فاذا قال القائل ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب وام اخيه من النسب حرام فكذلك من الرضاع قلنا هذا ليس وبديس فان الله لم يقل حرمت عليكم امهات اخواتكم وانما قال حرمت عليكم امهاتكم وقال تعالى (ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء) فحرم على الرجل امه ومنكوحة أبيه وان لم تكن امه وهذه تحرم من الرضاعة فلا يتزوج امه من الرضاعة واما منكوحة أبيه من الرضاع فالشهور عند الأئمة انها تحرم لكن فيها نزاع لكونها من المحرمات بالصبر لا بالنسب والولادة وليس الكلام هنا في تحريمها فانه اذا قيل تحرم منكوحة ابيه من الرضاعة وقينا بعموم الحديث واما ام اخيه التي ليست اما ولا منكوحة أب فمذهبه لا توجد في النسب فلا يجوز ان يقال تحرم من النسب فلا يحرم نظيرها من الرضاعة فتبقى أم الأم من النسب لاخته من الرضاعة أو الأم من الرضاعة لاخته من النسب لا نظير لها من الولادة فلا تحرم وهذا متفق عليه بين المسلمين والله أعلم

(٢٧٣) ﴿مسئلة﴾ في امرأة اعطت لامرأة اخرى ولدا وهما في الحام فلم تشعر المرأة التي أخذت الولد الا ونديها في فم الصبي فانزعته منه في ساعته وما علمت هل ارتضع أم لا فهل يحرم على الصبي المذكور ان يتزوج من بنات المرأة المذكورة أم لا  
 ﴿الجواب﴾ لا يحرم على الصبي المذكور بذلك ان يتزوج واحدة من أولاد هذه المرأة فانها ليست امه والله أعلم ولا تحرم عليه بالشك عند احد من الأئمة الاربعة

(٢٧٤) ﴿مسئلة﴾ في رجل رمد ففصل عينيه باين زوجته فهل يحرم عليه اذا حصل لبنها في بطنه ورجل يحب زوجته فذهب معها فوضع من لبنها فهل يحرم عليه

﴿الجواب﴾ الحمد لله اما غسل عينيه باين امرأته يجوز ولا تحرم بذلك عليه امرأته لوجهين احدهما انه كبير والكبير اذا ارتضع من امرأته أو من غير امرأته لم تنتشر بذلك حرمة الرضاع عند الأئمة الاربعة وجهاهم العلماء لما دل على ذلك الكتاب والسنة وحديث عائشة في قصة سالم مولى ابي حذيفة مختص عندهم بذلك لاجل انهم تبنوه قبل تحريم التبني الثاني ان حصول اللبن في العين لا ينتشر الحرمة ولا أعلم في هذا نزاعا ولكن تنازع العلماء في السعوط وهو ما اذا ادخل في انفه بعد تنازعهم بالوجور وهو ما يطرح فيه من غير رضاع واكثر العلماء على ان الوجور يحرم وهو اشهر الروايتين عن أحمد وكذلك يحرم السعوط في احدي الروايتين عنه وهو مذهب أبي حنيفة ومالك والشافعي قولان والجواب عن المسئلة الثانية ان ارتضاعه لا يحرم امرأته في مذهب الأئمة الاربعة

(٢٧٥) ﴿مسئلة﴾ في امرأة أودعت بنتها عند امرأة أخيها وغابت وجاءت فقالت ارضعيتها فقالت لا وحلفت على ذلك ثم ان ولد أخيها كبر وكبرت بنتها الصغيرة واختها ارتضعت مع أخيها الذي يريد ان يتزوج بها فهل يجوز ذلك

﴿الجواب﴾ اذا كانت البنت لم ترضع أم الخاطب ولا الخاطب ارتضع من امها جاز أن يتزوج احدهما بالآخر وان كان آخرتها واخواتها من أم الخاطب فان هذا لا يؤثر باجماع المسلمين بل الطفل اذا ارتضع من امرأة صارت امه وزوجها صاحب اللبن اياه وصار أولادهما اخوته واخواته واما اخوة المرتضع من النسب وابوه من النسب وامه من النسب فهم أجناب يجوز لهم ان يتزوجوا اخواته كما يجوز من النسب ان يتزوج اخت الرجل من امه باخيه من

ايه وكل هذا متفق عليه بين المسلمين بلا نزاع فيه والله أعلم

(٢٧٦) (مسئلة) في رجل له بنات خالة اختان الواحدة رضعت معه والاخرى لم ترضع معه فهل يجوز له ان يتزوج التي لم ترضع معه

(الجواب) اذا ارتضع منها خمس رضعات في الحولين صار ابنا لها وحرم عليه جميع بناتها من ولد قبل الرضاع ومن ولد بعده لانهن اخواته باتفاق العلماء ومتى ارتضعت المخطوبة من ام لم يجوز لها ان تزوج واحدا من ابني المرضعة واما اذا كان الخاطب لم يرضع من ام المخطوبة ولا هي رضعت من امه فانه يجوز ان يتزوج احدهما بالاخر باتفاق العلماء وان كان اخواتها تراضعا والله أعلم

(٢٧٧) (مسئلة) في رجل خطب قرابته فقال والده هي رضعت معك ونهاه عن التزويج فلما توفي ابوه تزوج بها وكان المدول شهدوا على والدتها انها أرضعته ثم بعد ذلك انكرت وقالت ماقلت هذا القول الا لغرض فهل يحل تزويجها

(الجواب) ان كانت الام معروفة بالصدق وذكرت انها أرضعته خمس رضعات فانه يقبل قولها في ذلك فيفريق بينهما اذا تزوجها في أصبح هو على العلماء كما ثبت في صحيح البخاري ان النبي صلى الله عليه وسلم أمر عقبة بن الحارث ان يفارق امرأته لما ذكرت الامة السوداء انها أرضعتها واما اذا شك في صدقها أو في عدد الرضعات فانها تكون من الشبهات فاجتنابها اولى لا يحكم بالتفريق بينهما الا بحجة توجب ذلك واذا رجعت عن الشهادة قبل التزويج لم تحرم الزوجة لكن ان عرف انها كاذبة في رجوعها وانها رجعت لانه دخل عليها حتى كتبت الشهادة لم يحل التزويج والله أعلم

(٢٧٨) (مسئلة) فيمن تسلط عليه ثلاثة الزوجة والقط والنمل الزوجة ترضع من لبس ولدها وتنكد عليه حاله وفراشه بذلك والقط يأكل الفراش والنمل يدب في الطعام فهل لهم حرق بيوتهم بالنار أم لا وهل يجوز لهم قتل القط وهل لهم منع الزوجة من اوضاعها

(الجواب) ليس للزوجة أن ترضع غير ولدها الا باذن الزوج والقط اذا صال على ماله فله دفعه عن المولى ولو بالقتل وله ان يرميه بمكان بعيد فان لم يمكن دفع ضرره الا بالقتل قتله وأما النمل فيدفع ضرره بنير التحريق والله أعلم

(٢٧٩) «مسئلة» في اختين ولهما بنات وبنين فاذا أَرْضَع الاختان هذه بنات هذه وهذه بنات هذه فهل يحرم على البنين أم لا

«الجواب» اذا ارضعت المرأة الطفلة خمس رضعات في الحولين صارت بنتا لها وصار جميع أولاد الرضعة اخوة لهذه المرتضعة ذكورهم واناثهم من ولد قبل الرضاع ومن ولد بعده فلا يجوز لاحد من أولاد الرضعة أن يتزوج المرتضعة بل يجوز لاخته المرتضعة أن يتزوجوا بأولاد المرتضعة الذين لم يرتضوا من امهن فالتحريم انما هو على المرتضعة لا على اخوتها الذين لم يرتضوا فيجوز ان يتزوج اخته اذا كان هو لم يرتض من امها وهي لم ترضع من امه واما هذه المرتضعة فلا يتزوج واحدا من أولاد من أرضعتها وهذا باتفاق الائمة واصل هذا ان المرتضعة تصير المرتضعة امها فيحرم عليها أولادها وتصير اخوتها واخواتها اخوالها وخالاتها ويصير الرجل الذي له الابن اباهما وأولاده من تلك المرأة وغيرها اخوتها واخوة الرجل أعمامها وعماتها ويصير المرتضع وأولاده وأولاد أولاده أولاد المرتضعة والرجل الذي در اللبن بوطئه وأما اخوة المرتضع واخواته وابوه وامه من النسب فهم أجانب لا يحرم عليهم بهذا الرضاع شيء وهذا كله باتفاق الائمة الاربعة وان كان لهم نزاع في غير ذلك

(٢٨٠) «مسئلة» في رجل له بنت ابن عمه ووالد البنت المذكور قد رضع بام الرجل المذكور مع أحد اخواته وذكرت ام الرجل المذكورة انه لما رضعها كان عمره أكثر من حولين فهل للرجل المذكور أن يتزوج بنت عمه

«الجواب» ان كان الرضاع بعد تمام الحولين لم يحرم شيئا

(٢٨١) «مسئلة» في رجل ارتضع من امرأة وهو طفل صغير على بنت لها ولها اخوات أصغر منها فهل يحرم منهن احد أم لا

«الجواب» اذا ارتضع من امرأة خمس رضعات في الحولين صار ابنا لتلك المرأة لجميع الاولاد الذين ولدوا قبل الرضاع والذين ولدوا بعده هم اخوة لهذا المرتضع باتفاق المسلمين أيضا

(٢٨٢) «مسئلة» في امرأة مطلقة وهي ترضع وقد آجرت لبها ثم انقضت عدتها وتزوجت فهل للمستأجر ان يمنحها ان تدخل على زوجها خشية ان تحمل منه فيقل الابن على الولد

﴿الجواب﴾ اما مجرد الشك فلا يمنع الزوج ما يستصقه من الوطئ لاسيما وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لقد هممت أن أنهى عن ذلك ثم ذكرت ان فارس والروم يفعلون ذلك فلا يضر أولادهم فقد أخبر صلى الله عليه وسلم انهم يفعلون ذلك فلا يضر الأولاد ولم ينه عنه واذا كان كذلك لم يجوز منع الزوج حقه اذا لم يكن فيه منع الحق السابق المستحق بمقدار الاجارة

(٢٨٣) ﴿مسئلة﴾ في الاب اذا كان عاجزا عن اجرة الرضاع فهل له اذا امتعت الام عن الاسترضاع الا باجرة ان يسترضع غيرها

﴿الجواب﴾ نعم لانه لا يجب عليه ما لا يقدر عليه  
(٢٨٤) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج امرأة بعد امرأة وقد ارتضع طفل من الأولى وللاب من الثانية بنت فهل للمرتضع أن يتزوج هذه البنت واذا تزوجها ودخل بها فهل يفرق بينهما وهل في ذلك خلاف بين الأئمة

﴿الجواب﴾ اذا ارتضع الرضاع المحرم لم يجوز له ان يتزوج هذه البنت في مذاهب الأئمة الاربعة بلا خلاف بينهم لأن اللبن للزحل وقد سئل ابن عباس عن رجل له امرأتان ارتضت احدهما طفلا والاخرى طفلة فهل يتزوج أحدهما الآخر فقال لا القحاح واحد والاصل في ذلك حديث عائشة المتفق عليه قالت استأذن عليّ افلح اخو ابي القعيس وكانت قد ارتضتني امرأة ابني القعيس فقلت لا آذن لك حتى أستأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأته فقال انه عمك فليج عليك فقالت قلت يا رسول الله بابي أنت وامى انما ارتضتني المرأة ولم يرضعني فقال انه عمك فليج عليك يحرم من الرضاع ما يحرم من الولادة واذا تزوجها ودخل بها فانه يفرق بينهما بلا خلاف بين الأئمة والله أعلم .

(٢٨٥) ﴿مسئلة﴾ هل تقبل شهادة المرضعة أم لا  
﴿الجواب﴾ ان كان الشاهد ذاعدا قبل قوله في ذلك لكن في تحليفه نزاع وقد روى عن ابن عباس رضي الله عنهما انه يخاف فان كانت كاذبة لم يحل الحول حتى يبيض ثديها  
(٢٨٦) ﴿مسئلة﴾ في طفل ارتضع من امرأة مع ولدها رضعة أو بعض رضعة ثم تزوجت برجل آخر فزومت منه ابنة فهل يحل للطفل المرتضع تزويج الابنة على هذه الصورة

أم لا وما دئب مالك رحمه الله وأبي حنيفة في أن المصاة الواحدة أو الرضعة الواحدة تحرم مع ما ورد من الأحاديث التي خرجها مسلم في صحيحه منها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تحرم المصاة ولا المصتان ومنها أنه صلى الله عليه وسلم قال لا تحرم الاملاجة ولا الاملاجتان ومنها أن رجلاً من بني عامر بن صعصعة قال يا رسول الله هل تحرم الرضعة الواحدة قال لا ومنها عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت كان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرم من نسخت بخمس معلومات فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن فيما يقرر من القرآن وما حجتها مع هذه الأحاديث الصحيحة

﴿الجواب﴾ هذه المسئلة فيها نزاع مشهور في مذهب الشافعي وأحمد في المشهور عنه لا يحرم الا خمس رضعات لحديث عائشة المذكور وحديث سالم مولى أبي حنيفة لما أمر النبي صلى الله عليه وسلم امرأة أبي حنيفة بن عتبة بن أبي ربيعة أن ترضعه خمس رضعات وهو في الصحيح أيضاً فيكون ما دون ذلك لم يحرم فيحتاج الى خمس رضعات وقيل يحرم الثلاث فصاعداً وهو (قول طائفة) منهم أبو ثور وغيره وهو رواية عن أحمد واحتجوا بما في الصحيح لا تحرم المصاة ولا المصتان ولا الاملاجة ولا الاملاجتان قالوا مفهوماً أن الثلاث تحرم ولم يحتج هؤلاء بحديث عائشة قالوا لأنه لم يثبت أنه قرآن الا بالتواتر وليس هذا بمتواتر فقال لهم الاولون معنا حديثان صحيحان مثبتان أحدهما يتضمن شيئين حكماً وكونه قرآناً فثبت من الحكم يثبت بالأخبار الصحيحة وأما ما فيه من كونه قرآناً فهذا لم يثبت ولم يتصور أن ذلك قرآن انما نسخ رسمه وبقي حكمه فقال اولئك هذا تناقض وقراءة شاذة عند الشافعي فان عنده أن القراءة الشاذة لا يجوز الاستدلال بها لأنها لم يثبت بالتواتر كقراءة ابن مسعود فصيام ثلاثة أيام متتابعات واجابوا عن ذلك بجوابين أحدهما أن هذا فيه حديث آخر صحيح وايضاً فلم يثبت أنه نفي قرآناً لكن بين حكمه والثاني أن هذا الاصل لا يقول به أكثر العلماء بل مذهب أبي حنيفة بل ذكر ابن عبد البر اجماع العلماء على أن القراءة الشاذة اذا صح النقل بها عن الصحابة فإنه يجوز الاستدلال بها في الأحكام (والقول الثاني) في المسئلة أنه يحرم قليلاً وكثيره كما هو مذهب أبي حنيفة ومالك وهي رواية ضيفة عن أحمد وهؤلاء احتجوا بظاهر قوله (وامهاتكم اللاتي أرضعنكم واخواتكم من الرضاعة) وقال اسم الرضاعة في القرآن مطلق وأما

الاحاديث فمنهم من لم يبلغه ومنهم من اعتقد أنها ضعيفة ومنهم من ظن أنها تخالف ظاهر القرآن واعتقد أنه لا يجوز تخصيص عموم القرآن وتقييد مطلقه بأخبار الآحاد فقال (الاولون) هذه أخبار صحيحة ثابتة عند أهل العلم بالحديث وكونها لم تبلغ بعض السلف لا يوجب ذلك ترك العمل بها عند من يعلم صحتها وأما القرآن فإنه يحتمل أن يقال فكما أنه قد علم بدليل آخر أن الرضاغة مقيدة بسن مخصوص فكذلك يعلم أنها مقيدة بقدر مخصوص وهذا كما أنه علم بالسنة مقدار الفدية في قوله (فقدية من صيام أو صدقة أو نسك) وإن كان الخبر المروى خبراً واحداً بل كما ثبت بالسنة أنه لا تنكح المرأة على عمتها ولا تنكح المرأة على خالتها وهو خبر واحد بظاهر القرآن وافق الأئمة على العمل به وكذلك فسر بالسنة المتواترة وغير المتواترة بحمل قوله خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكّيهم بها وفسر بالسنة المتواترة أمور من العبادات والكفارات والحدود ما هو مطلق من القرآن فالسنة تفسر القرآن وتبينه وتدلل عليه وتبر عنه والتقييد بالخمس له أصول كثيرة في الشريعة فإن الإسلام بني على خمس والصلوات المفروصات خمس وليس فيما دون خمس صدقة والاقاص بين النصب خمس أو عشر أو خمس عشرة وأنواع البر خمس كما قال تعالى (ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبين) وقال في الكفر فن يكفر بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وأولو العزم وأمثال ذلك بقدر الرضاع المحرم ليس بغريب في أصول الشريعة والرضاع إذا حرم لكونه ينبت اللحم وينشّر العظم فيصير نباته به كنباته من الابوين وإنما يحرم من الرضاع ما يحرم من الولادة ولهذا لم يحرم رضاع الكبير لأنه بمنزلة الطعام والشراب والرضعة والرضعتان ليس لهما تأثير كما أنه قد يسقط اعتبارها كما يسقط اعتبار ما دون نصاب السرفة حتى لا تقطع الأيدي بشيء من التافه واعتباره في نصاب الزكاة فلا يجب فيها شيء إذا كان أقل ولا بد من حد فاصل فهذا هو التنبيه على مأخذ الآية في هذه المسئلة وبسط الكلام فيها يحتاج إلى ورقة أكبر من هذه وهي من أشهر مسائل النزاع والنزاع فيها من زمان الصحابة والصحابة رضي الله عنهم تنازعوا في هذه المسئلة والتابعون بعدهم وأما إذا شك هل دخل اللبن في جوف الصبي أو لم يحصل فيها لا نحكم بالتحريم بلا ريب وإن علم أنه حصل في فمه فإن حصول اللبن في الفم لا ينشّر الحرمة باتفاق المسلمين

(٢٨٧) (مسئلة) في رجل تزوج بامرأة وولد له منها أولاد عديدة فلما كان في هذه المدة حضر من نازع الزوجة وذكر لزوجها ان هذه الزوجة التي في عصمتك شربت من لبن امك (الجواب) ان كان هذا الرجل معروفا بالصدق وهو خير بما ذكر واخبر انها رضعت من أم الزوج خمس رضعات في الحولين رجع الى قوله في ذلك والا لم يجب الرجوع وان كان قد عاين الرضاع والله أعلم

(٢٨٨) (مسئلة) في رجل له قرينة لم يترضع هو وابوها لكن لهما اخوة صغار تراضوا قبل يحل له ان يتزوج بها وان دخل بها وورق منها ولدا فما حكمهم وما قول العلماء فيهم (الجواب) الحمد لله اذا لم يرتضع هو من امها ولم يرتضع هي من امه بل أخوته رضعوا من امها واخوتها رضعوا من امه كانت حلالا له باتفاق المسلمين بمنزلة اخت أخيه من أبيه فان الرضاع ينشر الحرمة الى المرتضع وذريته الى المرضعة والى زوجها الذي وطئها حتى صار لها لبن فتصير المرضعة امها وولدها قبل الرضاع وبمده اخو الرضيع وبصير: الرجل أباه وولده قبل الرضاع وبمده اخو الرضيع فاما اخوة المرتضع من النسب وابوه من النسب فهم أجناب من أبويه من الرضاة واخوته من الرضاع وهذا كله متفق عليه بين المسلمين الا انتشار الحرمة الى الرجل فان هذه تسمى مسئلة الفحل والذي ذكرناه هو مذهب الاثمة الاوية وجمهور الصحابة والتابعين وكان بعض السلف يقول لبن الفحل لا يحرم والنصوص الصحيحة هي تقرر مذهب الجماعة

(٢٨٩) (مسئلة) في اختين أشقاء لاحدهما بنتان والاخرى ذكر وقد ارتضعت واحدة من البنتين وهي الكبيرة مع الولد فهل يجوز له ان يتزوج بالتي لم ترضع معه (الجواب) اذا ارتضعت الواحدة من أم الصبي ولم يرتضع هو من امها جازله أن يتزوج اختها باتفاق المسلمين

(٢٩٠) (مسئلة) في امرأة ذات بل ولها لبن على غير ولد ولا حمل فارضعت طفلة لها دون الحولين خمس رضعات متفرقات وهي المرضعة عمه الرضيعة من النسب ثم اراد ابن بنت هذه المرضعة ان يتزوج بهذه الرضيعة فهل يحرم ذلك

(الجواب) أما اذا وطئها زوج ثم بعد ذلك تاب لها لبن فهذا اللبن ينشر الحرمة فاذا



ارتضعت طفلة خمس رضعات صارت بنتها وابن بنتها ابن أختها وهي خالته سواء كانت الارضاع مع طفل أو لم يكن وأما اختها من النسب التي لم ترضع فيحل له ان يتزوج بها ولو قدر ان هذا الابن ثاب لامرأة لم يتزوج قط فهذا ينشر الحرمة في مذهب ابى حنيفة ومالك والشافعي وهي رواية عن أحمد وظاهر مذهبه انه لا ينشر الحرمة والله أعلم

(٢٩١) ﴿مسئلة﴾ في رجل ارتضع مع رجل وجاء لاحدهما بنت فهل للمرتضع ان يتزوج بالبنت

﴿الجواب﴾ اذا ارتضع الطفل من المرأة خمس رضعات في الحولين صار ابنا لها وصار جميع اولادها اخوته الذين ولدتهم قبل الرضاعة والذين ولدتهم بعد الرضاعة والرضاعة تحرم فيها ما يحرم من الولادة بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم واتفاق الائمة فلا يجوز لاحد ان يتزوج بنت الآخر كما لا يجوز ان يتزوج بنت أخيه من النسب باتفاق الائمة

## كتاب النفقات على الزوج وغير ذلك

(٢٩٢) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج عند قوم مدة سنة ثم جرى بينهم كلام فادعوا عليه بكسوة سنة فآخذوها منه ثم ادعوا عليه بالنفقة وقالوا هي تحت الحجر وما اذناك ان تنفق عليها فهل يجوز ذلك

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين اذا كان الزوج تسلمها التسليم الشرعي وهو أو أبوه أو نحوها يطعمها كما جرت به العادة لم يكن الاب ولا لها ان تدعى بالنفقة فان هذا هو الاتفاق بالمعروف الذي كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه وسائر المسلمين في كل عصر ومصر وكذلك نص على ذلك ائمة العلماء بل من كلف الزوج ان يسلم الى ابيا دراهم ليشتري لها بهاءا يطعمها في كل يوم فقد خرج عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم والمسلمين وان هذا قد قاله بعض الناس فكيف اذا كان قد انفق عليها بأقرار الاب لها بذلك وتسليمها اليهم مع انه لا بد لها من الأكل ثم اراد ان يطلب النفقة ولا يمتد بما انفقوا عليها فان هذا باطل في الشريعة لا يحتمله اصلا ومن توهم ذلك معتقدا ان النفقة حق لها كالدين فلا بد ان يقضه الولي وهو لم ياذن فيه كان مخطئا من وجوه منها ان المقصود بالنفقة اطعامها لا حفظ المال لها

(الثاني) ان قبض الولي لما ليس فيه فائدة (الثالث) ان ذلك لا يحتاج الى اذنه فانه واجب لها بالشرع والشارع أوجب الاضاق عليها فلونهي الولي عن ذلك لم يلتفت اليه (الرابع) اقراره لها مع حاجته الى النفقة اذن عرفي ولا يقال انه لم يامن الزوج على النفقة لوجوب أحدهما ان الاثمان بها حصل بالشرع كما أومن الزوج على بذنها والقدم لها أو غير ذلك من حقوقها فان الرجال قواءون على النساء والنساء عوان عند الرجال كما دل على ذلك الكتاب والسنة الثاني ان الاثمان العرفي كاللفظي والله اعلم

(٢٩٣) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج بامرأة ودخل بها وهو مستر النفقة وهي ناشز ثم ان والدها أخذها وسافر من غير اذن الزوج فماذا يجب عليها

﴿الجواب﴾ الحمد لله اذا سافر بها بغير اذن الزوج فانه يزر على ذلك وتزور الزوجة اذا كان التخلف يمكنها ولا نفقة لها من حين سافرت والله اعلم

(٢٩٤) ﴿مسئلة﴾ في رجل ماتت زوجته وخلفت له ثلاث بنات فاعطاهم لحية وحمامه وقال روحوا بهم الى بلدكم حتى اجي اليهم فتاب عنهم ثلاث سنين فهل على والدهم نفقتهم وكسوتهم في هذه المدة ام لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله ما أنفقوه عليهم بالمعروف بنية الرجوع به على والدهم فاهم الرجوع به عليه اذا كان ممن تلزمه نفقتهم والله اعلم

(٢٩٥) ﴿مسئلة﴾ في رجل حلف على زوجته وقال لا هجرتك ان كنت ما تصلى فامتنعت من الصلاة ولم تصل وهجر الرجل فراشها قبل لها على الزوج نفقة ام لا وماذا يجب عليها اذا تركت الصلاة

﴿الجواب﴾ الحمد لله اذا امتنعت من الصلاة فانها تستتاب فان تابت والا قتلت وهجر الرجل على ترك الصلاة من اعمال البر التي يحبها الله ورسوله ولا نفقة لها اذا امتنعت من تمكينه الا مع ترك الصلاة والله اعلم

(٢٩٦) ﴿مسئلة﴾ في رجل طلق زوجته طليقة واحيدة وكانت حاملا فسقطت فهل تسقط عنه النفقة ام لا

﴿الجواب﴾ نعم اذا التقت سقطا انقضت به المدة وسقطت به النفقة وسواء كان له دفع

فيه الروح ام لا اذا كان قد تبين فيه خلق الانسان فان لم يبين فقيه نزاع  
(٢٩٧) ﴿مسئلة﴾ في رجل عجز عن الكسب ولا له شيء وله زوجة واولاد فهل يجوز  
لولده المور ان ينفق عليه وعلى زوجته واخوته الصغار

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين نعم على الولد المور ان ينفق على أبيه وزوجة أبيه وعلى  
اخوته الصغار وان لم يفعل ذلك كان عاقلا يبه قاطما ارحمه مستحقا لقوبة الله تعالى في الدنيا  
والآخرة والله اعلم

(٢٩٨) ﴿مسئلة﴾ في رجل له بنت سبع سنين ولها والدة متزوجة وقد أخذها بحكم  
الشرع الشريف بحيث انه ايس لها كافل غيره وقد اختارت ام المذكورة ان تأخذها من  
الرجل بكفالتها الى مدة معلومة وهو يخاف ان ترجع عليه فيما بعد بالكسوة والنفقة عند  
بعض المذاهب وكيف نسخة ما يكتب بينهما

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين ما دام الولد عندها وهي تنفق عليه وقد أخذته على ان  
تنفق عليه من عندها ولا ترجع على الاب لانفقة لها باتفاق الائمة أى لا ترجع عليه بما انفقت  
هذه المدة لكن لو ارادت ان تطالب بالنفقة في المستقبل فلا لب ان يأخذ الولد منها أيضا فانه  
لا يجمع لها بين الحضانة في هذه الحال ومطالبة الاب بالنفقة مع ما ذكرنا بالانزاع لكن  
لوانفقا على ذلك فهل يكون البعد بينهما لازما هذا فيه خلاف والمشهور من مذهب أبي حنيفة  
والشافعي وأحمد لا يكون لازما ومذهب مالك هو لازم واذا كان كذلك فلا ضرر للاب في  
هذا الالتزام والله اعلم

(٢٩٩) ﴿مسئلة﴾ في امرأة طلقها زوجها ثلاثا وبراءت الزوج من حقوق الزوجية  
قبل عليها بالحمل فلما بان الحمل طالبت الزوج بفرض الحمل فهل يجوز لها ذلك أم لا  
﴿الجواب﴾ اذا كانت الامر كما ذكر لم تدخل نفقة الحمل في البراء وكان لها ان  
تطلب نفقة الحمل ولو علمت بالحمل وأبرأته من حقوق الزوجية فقط لم يدخل في ذلك نفقة  
الحمل لانها تجب بعد زوال التكاح وهي واجبة للحمل في اظهر قول العلماء كاجرة الرضاع  
وفي الآخر هي الزوجة من أجل الحمل فتكون من جنس نفقة الزوجات والصحيح انها  
من جنس نفقة الاغارب كاجرة الرضاع اللهم الا ان يكون البراء بمقتضى انه لا يبق بينهما

مطالبة بعد النكاح ابدا فاذا كان الامر كذلك ومقصودها المبرأة بحيث لا يبقى للآخر مطالبة بوجه فهذا يدخل فيه الإبراء من نفقة الحل

(٣٠٠) ﴿مسئلة﴾ في رجل له ولد وطلب منه ما عونه

﴿الجواب﴾ اذا كان موسرا وابوه محتاجا فطليه ان يعطيه تمام كفايته وكذلك اخوته اذا كانوا عاجزين عن الكسب فطليه ان ينفق عليهم اذا كان قادرا على ذلك ولا يه ان يأخذ من ماله ما يحتاجه بنير اذن الابن وليس للابن منه

(٣٠١) ﴿مسئلة﴾ في رجل عليه وقف من جده ثم على ولده وهو يتناول اجرته وله ملك زاد اجرة كثيرة وغيرها والكل معطل وله ولد معسر وله أهل واولاد فطلب ابه بهض الا ما كن ليدوبه فلم يجبه فهل يجوز له ذلك وهل يجب على الاب ان يؤجرهم وينفق على ولده أو يجب عليه ان يبيع منهم شيئا يعطيه لولده يتكسب فيه وهل يجب عليه النفقة مع غنى الوالد واعسار الولد

﴿الجواب﴾ نعم عليه نفقة ولده بالمعروف اذا كان الولد فقيرا عاجزا عن الكسب والوالد موسرا واذا لم يمكن الاتفاق على الولد الا باجارة ما هو معطل في عقاره وبمارة ما يمكن عمارته منه أو يتمكن الولد من أن يؤجر ويعمر ما ينفق منه على نفسه فعلى الوالد ذلك بل من كان به عقار لا يعمره ولا يؤجره فهو سفيه مبذر لماله فيبني ان يحجر عليه الحاكم لمصلحة نفسه لئلا يضيع ماله فاما اذا كان له ولد يمين ذلك لاجل مصلحته ومصلحة ولده والله أعلم

(٣٠٢) ﴿مسئلة﴾ في رجل له ولد كبير فسافر مع كرائم امواله في البحر المالح وله آخر صراخ من ام اخرى مطلقة منه ولها أب وام والولد عندهم مقيم فاراد والده اخذه وتسفيره صحبة أخيه بنير رضا الوالدة وغير رضا الولد فهل له ذلك

﴿الجواب﴾ يجيز الولد بين أبويه فان اختار المقام عند امه وهي غير مزوجة كان عندها ولم يكن للاب تسفيره لكن يكون عند أبيه نهارا ليطمه ويؤدبه وعند امه ليلا وان اختار ان يكون عند الاب كان عنده واذا كان عند الاب ورأي من المصلحة له تسفيره ولم يكن في ذلك ضرر على الولد فله ذلك والله أعلم

(٣٠٣) ﴿مسئلة﴾ في رجل له زوجة وله مدة سبع سنين لم يتنفع بها لاجل مرضها

فهل تستحق عليه نفقة أم لا فإن لم تكن تستحق وحكم عليه حاكم فهل يجب عليه اعطاؤه أم لا  
﴿الجواب﴾ نعم تستحق النفقة في مذهب الأئمة الأربعة

(٣٠٤) ﴿مسئلة﴾ في رجل وطئ أجنبية وحملت منه ثم بعد ذلك تزوج بها فهل يجب  
عليه فرض الولد في تربيته أم لا

﴿الجواب﴾ الولد ولد زنا لا يلحقه نسبه عند الأئمة الأربعة ولكن لا بد أن ينفق عليه  
المسلمون فإنه يتيم من يتيمى ونفقة يتيمى على المسلمين مؤكدة والله أعلم  
(٣٠٥) ﴿مسئلة﴾ في مريض طلب من رجل أن يطيبه وينفق عليه ففعل فهل للمنفق  
أن يطالب المريض بالنفقة

﴿الجواب﴾ إن كان ينفق طالباً للمعوض لفظاً أو عرفاً فله المطالبة بالمعوض والله أعلم  
(٣٠٦) ﴿مسئلة﴾ في امرأة مزوجة محتاجة فهل تكون نفقتها واجبة على زوجها  
أو من صداقها

﴿الجواب﴾ المزوجة المحتاجة نفقتها على زوجها واجبة من غير صداقها وأما صداقها  
المؤخر فيجوز أن تطالب به فإن أعطاها فحسن وإن امتنع لم يجبر حتى يقع بينهما فرقة بموت أو  
طلاق، أو نحوه والله أعلم

(٣٠٧) ﴿مسئلة﴾ في الصدقة على المحتاجين من الأهل وغيرهم فإن كان مال الإنسان  
لا يتسع للأقارب إلا بعد فإن نفقة القريب واجبة عليه فلا يعطى البعيد ما يضر بالقريب وأما  
الزكاة والكفارة فيجوز أن يعطى منها القريب الذي لا ينفق عليه والقريب أولى إذا استوت الحاجة  
(٣٠٨) ﴿مسئلة﴾ في رجل له مطلقة وله منها ولد وقد تزوجت وكفلته ستة ثم سته

تزوجت وكفلته خالته وسافروا به مدة سبع سنين وقد طلبوا فرض السنين الماضية  
﴿الجواب﴾ إذا حكم له به الحاكم لم يكن لأمه أن تنفيه عنه وإذا غيبته عنه والحالة هذه لم  
يكن لها أن تطالبه بالنفقة المفروضة ولا بما انفق عليه والحالة هذه

(٣٠٩) ﴿مسئلة﴾ في رجل له ولد وله مال والوالد فقير وله عائلة وزوجة غير والده والولد  
الكبير فهل يجب على ولده نفقة والده ونفقة أخوته وزوجته أم لا

﴿الجواب﴾ إذا كان الأب عاجزاً عن النفقة والابن قادراً على الإنفاق عليهم فله الإنفاق عليهم

(٣١٠) (مسئلة) في رجل عاجز عن نفقة بنته وكان غالباً وهي عند امها وجسدتها تنفق عليها مع انها موسرة وليس عليه فرض فهل لها ان ترجع بالنفقة المدة التي كان عاجزاً عن النفقة فيها وهل القول قوله في اعساره اذا لم يعرف له مال أو قول المدعى واذا كان مقيماً في بلد فيها خيره ويريد اخذ بنته معه وهو يسافر سفر نفقة فيستحق السفر بها أو تكون الحضانة لامها (الجواب) اما المدة التي كان عاجزاً عن النفقة فيها فلا نفقة عليه ولا رجوع لمن انفق فيها بنير اذنه بنير نزاع بين العلماء وانما النزاع فيما اذا انفق منفق بدون اذنه مع وجوب النفقة على الاب قليل يرجع بما انفق غير متبرع كما هو مذهب ابي حنيفة والشافعي واحمد في قول ولا يجوز حبسه على هذه النفقة ولا على الرجوع بها حتى يثبت الرجوب يساره واذا اختلفا في اليسار ولم يعرف له مال فالقول قوله مع يمينه واذا كان مقيماً في غير بلد الام فالحضانة له لا لام وان كانت الام أحق بالحضانة في البلد الواحد وهذا أيضاً مذهب الاثمة والله أعلم

(٣١١) (مسئلة) في رجل متزوج بامرأة ولها ولد من غيره وله فرض على ابيه يتناوله امه والزوج يقوم بالصبي بكلفته ومؤنته مدة سنين وحين تزوج الرجل كان من الصداق خمسة دنانير حالة فشارطته على انها لا تطالبه بها اذا كان ينفق على الولد مادام الصبي عنده ولم تعين له كلفة ولا نفقة فهل له مطالبة أم الصبي بكلفة مدة مقامه عنده

(الجواب) اذا كان الامر على ما ذكر ولم يوف امرأته بما شرطت له فليس له ان يطالب بما انفقه على الصبي اذا كان الاتفاق بمعروف فانه ليس متبرعاً بذلك وسواء انفق باذن امه أم لا (٣١٢) (مسئلة) في امرأة توفيت وخلفت من الورثة ولدا ذكراً وقد ادعى على ابيه بالصداق والكسوة فهل يلزم الزوج الكسوة الماضية قبل موتها والابن محتاج

(الجواب) اذا كان الامر على ما ذكر فعلى الاب ان يوفيه ما يستحقه بل لو لم يكن للابن ميراث وكان محتاجاً عاجزاً عن الكسوة فعلى الاب اذا كان موسراً ان ينفق عليه وعلى زوجته وأولاده الصغار المحتاجين والمجانين عن الكسب

(٣١٣) (مسئلة) في رجل له ولد وتوفي ولده وخلف ولداً عمره ثمان سنين والزوجة تطالب الجدة بالفرض وبعد ذلك تزوجت وطلقت ولم يعرف الجدة بها وقد أخذت الولد وسافرت ولا يعلم الجدة بها فهل يلزم الجدة فرض أم لا

﴿الجواب﴾ اذا تزوجت الام فلا حضانة لها واذا سافرت سفر ثقلة فالحضانة للجد دونها ومن حضنته ولم تكن الحضانة لها وطالبت بالنفقة لم يكن لها ذلك فانها ظالمة بالحضانة فلا تستحق المطالبة بالنفقة وان كان الجد عاجزا عن نفقة ابن ابنه لم تجب عليه نفقته (٣١٤) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج بامرأة ما ينتفع بها ولا تطاوعه في أمر وتطلب منه نفقة وكسوة وقد ضيقت عليه أموره فهل تستحق عليه نفقة وكسوة

﴿الجواب﴾ اذا لم تمكنه من نفسها أوخرجت من داره بغير اذنه فلا نفقة لها ولا كسوة وكذلك اذا طلب منها ان تسافر معه فلم تفعل فلا نفقة لها ولا كسوة فحيث كانت ناشرا عاصية له فيما يجب له عليها طاعته لم يجب لها نفقة ولا كسوة

(٣١٥) ﴿مسئلة﴾ هل يجوز للعامل في القراض ان ينفق على نفسه من ملك القارض حضرا وسفرا واذا جاز هل يجوز ان يبسط لذيق الأكل والتمتع منه أم يقتصر على كفايته المعتادة

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين ان كان بينهما شرط في النفقة جاز ذلك وكذلك ان كان هناك عرف وعادة معروفة بينهما واطاق المقد فانه يحمل على تلك العادة واما بدون ذلك فانه لا يجوز ومن العلماء من يقول له النفقة مطلقا وان لم يشترط كما يقوله أبو حنيفة ومالك والشافعي في قول والمشهور ان لا نفقة بحال ولو شرطها وحيث كانت له النفقة فليس له النفقة الا بالمعروف وأما البسط الخارج عن المعروف فيكون محسوبا عليه

(٣١٦) ﴿مسئلة﴾ في رجل خطب امرأة فمثل عن نفقته فقيل له من الجهات السلطانية شيء فاقبى الولي تزويجها فذكر الخاطب ان فقهاء الحنفية جوزوا تناول ذلك فهل ذكر ذلك أحد في جواز تناوله من الجهات وهل للولي المذكور دفع الخاطب بهذا السبب مع رضاه المخطوبة ﴿الجواب﴾ أما الفقهاء الأئمة الذين يفتى بقولهم فلم يذكر أحد منهم جواز ذلك ولكن في أوائل الدولة السلجوقية أفتى طائفة من الحنفية والشافعية بجواز ذلك وحكى أبو محمد بن حزم في كتابه اجماع البلاء على تحريم ذلك وقد كان نور الدين محمود الشهيد التركي قد أبطل جميع الوظائف الحديثة بالشأم والجزيرة ومصر والحجاز وكان أعرف الناس بالجهاد وهو الذي أقام الاسلام بعد استيلاء الافرنج والفرامطة على أكثر من ذلك ومن فعل ما يستحق حكمه متأولا

تأويلا سائلا لاسيما مع حاجته لم يحمل فاسقا بمجرد ذلك لكن بكل حال فالولي له ان يمنع موليته  
من يتناول مثل هذا الرزق الذي يستقده حراماسيا وان ززقها منه فاذا كان الزوج يطعمها من  
غيره أو تأكل هي من غيره فله أن يزوجه اذا كان الزوج متاولا فيها يأكله

## باب الهبة والصدقات والعطايا

(والهديات وغير ذلك ومسائل شتى)

(٣١٧) (مسئلة) في رجل أقطع فدان طين وتركه بديوان الاحباس فزرعه ثم مات  
الجندي قترك عليه غيره فنزع من ذلك فاخذ توقيع السلطان المطلق له بان يجري على عادته فزعه  
وقد زرعه قبل له اجرة الارض ام الزرع

(الجواب) الحمد لله اذا كان المقطع اعطاه اياه من اقطاعه وخرج من ديوان الاقطاع  
الى ديوان الاحباس الذي لا يقطع وأمضى ذلك فليس للمقطع الثاني انزاعه واما ان كان المقطع  
الاول تبرع له به من اقطاعه وللمقطع الثاني ان يتبرع وان لا يتبرع فالامر موكل للثاني  
والزرع لمن زرعه ولصاحب الارض اجرة المثل من حين اقطع الى حين كمال الانتفاع وأما  
قبل اقطاعه فالمنفعة كانت للاول المتبرع لا للثاني والله أعلم

(٣١٨) (مسئلة) في الرجل يهب الرجل شيئا اما ابتداء أو يكون ديناً عليه ثم يحصل  
بينهما شئان فيرجع في هبته فهل له ذلك واذا أنكر الهبة وحاف الموهوب اليه انه لا يستحق  
الواهب في ذمته شيئا هل يبحث أم لا

(الجواب) الحمد لله ليس لواهب ان يرجع في هبته غير الوالد الا ان تكون الهبة على  
جهة الماوضة لفظاً أو عرفاً فاذا كانت لاجل عوض ولم يحصل فللواهب الرجوع فيها والله أعلم  
(٣١٩) (مسئلة) في رجل توفت زوجته وخلفت أولاداً وموجوداً تحت يده وليس  
له قدرة ان يتزوج فهل له أن يشتري من موجود الاولاد جارية تخدمهم ويطأها أو يتزوج  
من ملهم

(الجواب) الحمد لله اذا لم يكن ذلك مضراً بأولاده فله أن يملك من ملهم ما يشتري  
به أمة يطأها وتخدمهم والله أعلم



(٣٢٠) ﴿مسئلة﴾ في امرأة وهبت لزوجها كتابها ولم يكن لها أب سوى أخوة  
فهل لهم ان ينعوها ذلك

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين ليس لأخوتها عليها ولاية ولا حجر فان كانت ممن  
يجوز تبرعها في مالها صحت هبتها سواء رضوا أو لم يرضوا والله أعلم

(٣٢١) ﴿مسئلة﴾ في رجل اعطى أولاده الكيلو شيئا ثم أعطى لأولاده الصغار نظيره  
ثم أنه قال اشترؤا بالربع ملكا واوقفوه على الجميع بعد أن قبضوا ما أعطاهم فهل يكون هذا  
رجوعا أم لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله لا يزول ملك الولدين المملكين بما ذكر اذ ليس ذلك رجوعا في  
المبة ولو كان رجوعا في المبة لم يجز له الرجوع في مثل هذه المبة فانه اذا أعطى الولدين  
الآخرين ما عدل به بينهما وبين الباقيين فليس له ان يرجع عن العدل الذي أسره الله به ورسوله  
كيف وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم اتقوا الله واعدلوا في أولادكم وقال اني لأشهد على  
الجور وقال في التفضيل اردده وقال على سبيل التهديد للمفضل أشهد على هذا غيري والله أعلم

(٣٢٢) ﴿مسئلة﴾ في رجل قدم لامير مملوكا على سبيل التمييز المعروف بين الناس  
من غير مبايعة فكث الغلام عند الامير مدة سنة يتخدمه ثم مات الامير فهل لصاحب المملوك  
التعلق على ورثة الامير بوجه ثمن أو اجرة خدمة أو بحال من الاحوال

﴿الجواب﴾ نعم اذا وهبه بشرط الثواب لفظا أو عرفا فله أن يرجع في الموهوب ما لم  
يحصل له الثواب الذي استحقه اذا كان الموهوب باقيا وان كان نالفا فله قيمته أو الثواب والثواب  
هنا هو الموضع المشروط على الموهوب

(٤٢٣) ﴿مسئلة﴾ في امرأة تملك زيادة عن نحو الف درهم ونوت أن تهب ثيابها لبنتها  
فهل الافضل ان تبقى قاضيا لبنتها أو تمنح بها

﴿الجواب﴾ الحمد لله نعم تمنح بهذا المال وهو الف درهم ونحوها وتزوج البنت. بالباقي ان  
شاءت فان الحج فريضة مفروضة عليها اذا كانت تستطيع اليه سبيلا ومن لم لها هذا  
المال تستطيع السبيل

(٣٢٤) ﴿مسئلة﴾ في رجل له جارية فاذن لولده ان يستمتع بالجارية المذكورة ويطأها

ولم يصدر منه تملك له بالجارية ولا هبة ولا غير ذلك وإن الجارية حصل لها ولد من ولد مالك الجارية المذكورة فهل يكون الاذن في الاستمتاع والوطئ تملكاً للولد وهل يكون الولد حراً وتكون الجارية أم ولد للولد مالك الجارية فيحرم بيعها للمالك والد الصبي الاذن لولده في استمتاعها ووطئها

(الجواب) الحمد لله هذه المسئلة تنبئ على أصابين أحدهما صفة العقود ومذهب مالك وأحمد في المشهور من مذهبه وغيرهما أن البيع والهبة والاجارة لا تقتصر الى صيغة بل يثبت ذلك بالمعاطة فاعده الناس بيعاً أو هبة أو اجارة فهو كذلك ومذهب الشافعي المشهور اعتبار الصيغة الا في مواضع مستثناة وحيث كان ذلك بالصيغة فليس لذلك عند الجمهور صيغة محدودة في الشرع بل المرجع في الصيغة المفيدة لذلك الى عرف الخطاب وهذا مذهب الجمهور ولذلك صححوا الهبة بمثل قوله امرتك هذه الدار واطعمتك هذا الطعام وملكك على هذه الدابة ونحو ذلك مما يفهم منه أهل الخطاب به الهبة وتجهيز المرأة بنهارها الى بيت زوجها تملك كما أفتى به أصحاب أبي حنيفة وأحمد وغيرهما وذلك ان الله ذكر البيع والاجارة والعطية مطلقاً في كتابه ليس لها حد في اللغة ولا الشرع فيرجع فيها الى العرف والمقصود بالخطاب افهام المعاني فاي لفظ دل عليه مقصود العقد انقذه وعلى هذا قاعدة الناس اذا اشترى أحدهم لابنه أمة وقال خذها لك استمتع بها ونحو ذلك كان هذا تملكاً عندهم وايضا فن كان يعلم ان الامة لا توطأ الا بملك اذا اذن لابنه في الاستمتاع بها لا يكون مقصوده الاتملكها فان كان قد حصل ما يدل على التملك على قول جمهور العلماء وهو أصح قولهم كان الابن واطئاً في ملكه وولده حر لاحق بالنسب والامة أم ولده لا تباع ولا توهب ولا تورث وأما ان قد ران الاب لم يصدر منه تملك بخال واعتقد الابن انه قد ملكها كان ولده ايضاً حراً ونسبه لاحق ولا حد عليه وان اعتقد الابن ايضاً انه لم يملكها ولكن واطئها بالاذن فهذا ينبئ على الاصل الثاني فان العلماء اختلفوا فيمن وطئ أمة غيره باذنه قال مالك يملكها بالقيمة حبلى أو لم تحبل وقال الثلاثة لا يملكها بذلك فعلى قول مالك هي أيضاً ملك للولد وأم ولد له وولده حر وعلى قول الثلاثة الامة لا تصير أم ولد لكن الولد هل يصير حراً مثل ان يطأ جارية اصرأته باذنها فيه عن أحمد روايتان احدهما لا يكون حر او هذا مذهب أبي حنيفة وان ظن انها حلال له والثاني ان الولد يكون حراً وهذا

هو الصحيح اذا ظن الواطي انها حلال فهو المنصوص عن الشافعي واحد في المرتين فاذا وطئ الأمة المراهونة باذن الراهن وظن ان ذلك جائز فان ولده ينمق حرا لاجل الشبهة فان شبه الاعتقاد أو الملك يسقط الملك باتفاق الأئمة فكذلك يؤثر في حرية الولد ونسبه كما لو وطئها في نكاح فاسد أو ملك فاسد فان الولد يكون حرا باتفاق الأئمة وأبو حنيفة يخالفها في هذا ويقول الولد مملوك وأما مالك فمعه ان الواطي قد ملك الجارية بالوطء المأذون فيه وهل على هذا لواطىء بالاذن قيمة الولد فيه قولان للشافعي أحدهما وهو المنصوص عن أحمد انه لا يلزمه قيمته لانه وطئ باذن المالك فهو كما لو أتلف ماله باذنه والثاني تلزمه قيمته وهو قول بعض أصحاب أحمد ومن أصحاب الشافعي من زعم ان هذا مذهبه قولاً واحداً وأما المهر فلا يلزمه في مذهب أحمد ومالك وغيرهما وللشافعي فيه قولان أحدهما يلزمه كما هو مذهب أبي حنيفة وكل موضع لا تصير الأمة أم ولد فانه يجوز بيعها

(٣٢٥) ﴿مسئلة﴾ في رجل وهب لاولاده ممالك ثم قصد عتقهم فهل الافضل استرجاعهم منهم وعتقهم أو ابقاؤهم في يد الاولاد

﴿الجواب﴾ الحمد لله ان كان اولاده محتاجين الى الممالك قدركم لاولاده افضل من استرجاعهم وعتقهم بل صلة ذى الرحم المحتاج افضل من التمسك كائنت في الصحيح ان ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم اعتقت جارية لها فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال لو أعطيتها اخوالك كان خيرا لك فاذا كان النبي صلى الله عليه وسلم قد فضل اعطاء الخلال على التمسك فكيف الاولاد المحتاجون واما ان كان الاولاد مستغنيين عن بعضهم فنتفقه حسن وله ان يرجع في هذه المسئلة عند الشافعي واحد وغيرهما ولا يرجع فيها عند أبي حنيفة والله أعلم

(٣٢٦) ﴿مسئلة﴾ في رجل اشترى جارية ووطئها ثم ملكها لولده فهل يجوز لولده وطئها ﴿الجواب﴾ الحمد لله لا يجوز لابن ان يطأها بمذ وطئ ابيه والحال هذه باتفاق المسلمين ومن استحل ذلك فانه يستتاب فان تاب والا قتل وفي السنن عن البراء بن عازب قال رأيت خالي بابرقة ومعه راية فقلت الي ابن فقال بمشي رسول الله صلى الله عليه وسلم الى رجل تزوج امرأة ابيه فامرني أن أضرب عنقه وأخمس ماله ولا نزاع بين الأئمة انه لا فرق بين وطئها بالنكاح وبين وطئها بملك العيين

(٣٧٧) **مسئلة** في رجل مات وخاف ولدين ذكرا وبنتا وزوجة وقسم عليهم الميراث ثم ان لم اختا بالمشرك فلما قدمت تطلب ميراثها فوجدت الولدين مانا والزوجة أيضا ووجدت للوجود عند اختها فلما ادعت عليها والزمت بذلك تخافت من القطيعة بينهما فاشهدت على نفسها بانها أبرأتها فلما حصل البراء معها حلف زوجها بالطلاق ان اختها لا تجيء اليها ولا هي تروح لها والمذكورة لم تنهب المال الا لتحصيل الصلة والمودة بينهما ولم يحصل غرضها فهل لها الرجوع في الهبة وهل يمنع البراء ان تدعى بذلك وتطلب أم لا

**الجواب** الحمد لله رب العالمين اذا كانت قد قالت عند الهبة انا أهب اختي لتعني على اموري وتعاون انا وهي في بلاد القرية أو قالت لها اختها هيني هذا الميراث قالت ما أهبك لانتغدهم في بلاد القرية ثم أوهبتها أو جرى بينهما من الاتفاق ما يشبه ذلك بحيث وهبتها لاجل منفعة تحصل لها منها فاذا لم يحصل لها الفرض قلنا ان تفسخ الهبة وترجع فيها فالعوض في مثل هذه الهبة فيه قولان في مذهب احمد وغيره قيل ان منفعته تكون بقدر قيمة ذلك والله أعلم (٣٧٨) **مسئلة** في رجل له أولاد ووهب لهم ماله ووهب أحدهم نصيبه لولده وقد رجع الوالد الاول فيما وهبه لأولاده فردوا عليه الا الذي وهبه لولده امتنع فهل يلزمه ان ينتزعه من ولده ويسلمه لوالده

**الجواب** الحمد لله اذا كان قد وهب لولده شيئا ولم يتعلق به حق النير مثل ان يكون قد صار عليه دين أو زوجوه لاجل ذلك فله ان يرجع في ذلك والله أعلم (٣٧٩) **مسئلة** في امرأة اعطاه زوجها حقوقها في حال حيائه ولها منه اولاد واعطاها مبلغا عن صداقها لتتفع به نفسها واولادها فان ادعى عليها أحد واراد ان يحلفها فهل يجوز لها أن تحلف لنفي الظلم عنها

**الجواب** الحمد لله اذا وهب لأولاده منها ما وهبه وقبض ذلك ولم يكن فيه ظلم لاحد كان ذلك هبة صحيحة ولم يكن لاحد ان ينتزعه منها واذا كان قد جعل نصيب الاولاد اليها حيا وميتا وهي أصل لم يكن لاحد نزعه منها واذا حلفت تحلف ان عندها للميت شيء والله أعلم (٣٨٠) **مسئلة** في دار لرجل وانه تصدق منها بالنصف والرابع على ولده لصلة والباقي وهو الربع تصدق به على اخته شقيقته ثم بعد ذلك توفي ولده الذي كان تصدق عليه

بالنصف والرابع ثم ان المتصدق تصدق بجميع الدار على ابنته فهل تصح الصدقة الاخيرة ويطلق ما تصدق به أم لا

(الجواب) اذا كان قد ملك اخيه الرابع تمليكاً مقبوضاً وملك ابنته الثلاثة ارباع فملك الاخت ينتقل الى ورثتها لا الى البنت وليس للمالك ان ينقله الى ابنته والله أعلم (٣٣١) (مسئلة) في رجل أهدى الأمير هدية لطلب حاجة أو التقرب أو للاشتغال بالخدمة عنده أو ما أشبه ذلك فهل يجوز أخذ هذه الهدية على هذه الصورة أم لا وان أخذ الهدية انبعثت النفس الى قضاء الشغل وان لم يأخذ لم تنبعث النفس في قضاء الشغل فهل يجوز اخذها وقضاء شغلها أو لا يأخذ ولا يقضى ورجل مسدوع القول عند مخدومه اذا اعطوه شيئاً للاكل أو هدية لتبخر قضا، حاجة فهل يجوز أخذها وان ردها على المهدى انكسر خاطره فهل يحل اخذ هذه أم لا

(الجواب) الحمد لله في سنن ابي داود وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من شفع لاخيه شفاعاً فاهدى له هدية فقبلها فقد اتى باباً عظيماً من أبواب الربا وسئل ابن مسعود عن السحت فقال هو ان تشفع لاختك شفاعاً فيهدي لك هدية فقبلها فقال له أرايت ان كانت هدية في باطل فقال ذلك كفر ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الكافرون ولهذا قال العلماء ان من أهدى هدية لولى أمر ليفعل معه ما لا يجوز كان حراماً على المهدى والمهدى اليه وهذه من الرشوة التي قال فيها النبي صلى الله عليه وسلم لعن الله الراشئ والمرشئ والرشوة تسمى البرطيل والبرطيل في اللغة هو الحجر المستطيل فاه فاهاً اذا أهدى له هدية ليكف ظلمه عنه أو ليعطيه حقه الواجب كانت هذه الهدية حراماً على الآخذ وجاز للدافع ان يدفعها اليه كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول اني لا اعطى أحداً منهم العطية فيخرج بها يتابطها ناراً قيل يا رسول الله فلم تعطهم قال يا بوني الان يسألونى ويأبى الله لى البخل ومثل ذلك اعطاء من أعتق وكتم عنه أو أسر خبراً أو كان ظالماً للناس فاعطاء هؤلاء جائز للمعطي حرام عليهم أخذه وأما الهدية في الشفاعه مثل ان يشفع لرجل عند ولى أمر ليرفع عنه مظلمة أو يوصل اليه حقه أو يوليه ولاية يستحقها أو يستخدمه في الجند المقاتلة وهو مستحق لذلك أو يعطيه من المال الموقوف على الفقراء أو الفقهاء أو القراء أو النساك أو غيرهم وهؤلاء من أهل الاستحقاق ونحو هذه الشفاعه

التي فيها اعانة على فعل واجب أو ترك محرم فمذهبه أيضا لا يجوز فيها قبول الهدية ويجوز للمهدي  
 ان يبذل في ذلك ما يتوصل به الي أخذ حقه أو دفع الظلم عنه هذا هو المنقول عن السلف  
 والائمة الا كابر وقد رخص بعض المتأخرين من الفقهاء في ذلك وجعل هذامن باب الجمالة  
 وهذا يخالف للسنة واقوال الصحابة والائمة فهو غلط لان مثل هذا العمل هو من المصالح العامة  
 التي يكون التقيام بها فرضا اما على الاعيان واما على الكفاية ومتى شرع اخذ الجمل على مثل  
 هذا لم ينه ان تكون الولاية واعطاء اموال النبي والصدقات وغيرها لمن يبذل في ذلك ولزم ان يكون  
 كف الظلم ممن يبذل في ذلك والذي لا يبذل لا يولي ولا يعطى ولا يكف عنه الظلم وان كان احق وانفع  
 للمسلمين من هذا والمنفعة في هذا ليست لهذا الباذل حتى يؤخذ منه الجمل كالجمل على الأبق  
 والشاردون اما المنفعة لموم الناس أعنى المسلمين فانه يجب ان يولي في كل مرتبة اصليح من يقدر  
 عليها وان يرزق من رزق القتالة والائمة والمؤذنين وأهل العلم الذين هم احق الناس وانفسهم للمسلمين  
 وهذا واجب على الامام وعلى الامة ان يماونوه على ذلك فأخذ جمل من شخص معين على ذلك يفضي  
 الى ان تطلب هذه الامور بالموض ونفس طلب الولايات منهى عنه فكيف بالموض ولزم ان من  
 كان ممكنا فيها يولي ويعطى وان كان غيره احق وأولى بل يلزم تولية الجاهل والفاسق والفاجر  
 وترك العالم العادل القادر وان يرزق في ديوان المقاتلة الفاسق والجبان الماجز عن القتال وترك  
 العدل الشجاع النافع للمسلمين وفساد مثل هذا كثير واذا أخذ وشفع لمن لا يستحق وغيره  
 أولى فليس له ان يأخذ ولا يشفع وتركها خير واذا أخذ وشفع لمن هو الاحق الاولى وترك  
 من لا يستحق فينتد ترك الشفاعة والاخذ أضر من الشفاعة لمن لا يستحق ويقال  
 لهذا الشافع الذي له الحاجة التي تقبل بها الشفاعة يجب عليك ان تكون ناصحا لله ورسوله وائمة  
 المسلمين وعامتهم ولو لم يكن لك هذا الجاه والمال فكيف اذا كان لك هذا الجاه والمال فانت  
 عليك ان تنصح المشفوع اليه فتبين له من يستحق الولاية والاستخدام والمطاء ومن لا يستحق  
 ذلك وتنصح للمسلمين بفعل مثل ذلك وتنصح لله ورسوله بطاعته فان هذا من اعظم طاعته  
 وتنفع هذه المستحق بمساوئته على ذلك كما عليك أن تصلي وتصوم وتجاهد في سبيل الله وأما  
 الرجل المسموع الكلام فاذا أكل قدرا زائدا عن الضيافة الشرعية فلا بد له ان يكافئ المطعم بمثل  
 ذلك أولا ياكل القدر الزائد ولا يقبوله الضيافة الزائدة مثل قبوله للهدية وهو من جنس الشاهد

والشافع اذا أدى الشهادة وأقام بالشفاعة لضيافة أو جعل فان هذا من أسباب الفساد والله أعلم  
 (٣٣٢) ﴿مسئلة﴾ في رجل تبرع وفرض لاه على نفسه وهى صحيحة عاقلة فى كل يوم  
 درهمين واذن لها أن تستدين وتنفق عليها وترجع عليه وبقيت مقيمة عنده مدة ولم تستدن  
 لها نفقة ثم توفيت ولم تترك عليها ديناً وخلفت من الورثة ابناً هذا وبنتين ثم توفى ابنا بعدها  
 فهل يصير ما فرض على نفسه ديناً فى ذمته يؤخذ من تركته ويقسم على ورثتها أم لا وهل اذا  
 حكم حاكم مع قولكم النفقة تسقط بمضى المدة هل ينفذ حكمه أم لا وهل يجب استرجاع ما  
 أخذ ورثتها من تركتها ولها بهذا الوجه أم لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين ليس ذلك ديناً لها فى ذمته ولا يقضى من تركته  
 والمستحقة ورثتها وما علمت ان أحداً من العلماء قال ان نفقة القريب تثبت فى الذمة لما مضى  
 من الزمان الا اذا كان قد استدان عليه النفقة باذن حاكم أو انفق بنير اذن حاكم غير متبرع  
 وطلب الرجوع بما انفق فهذا فى رجوعه خلاف فاما استقرارها فى الذمة بمجرد الفرض اما  
 باتفاق متبرع أو بكسبه كما يقال مثله فى نفقة الزوجة فما علمت له قالاً فاذا كان الحكم مخالفاً  
 للاجماع لم يلزم بحكم حاكم ولمن أخذ منه المال بنير حق ان يرجع بما أخذه ومذهب أبى حنيفة  
 تسقط بمضى الزمان وان قضى بها القاضى الا أن ياذن القاضى فى الاستدانة لان القاضى ولاية  
 عامة فصار كاذن الغائب وذكر بعضهم فى قضاء القاضى هل يصير به ديناً روايتين لكن حملوا  
 رواية الوجوب على ما اذا أمر بالاستدانة والانفاق عليهم ويرجع بذلك وكذا اذا كان الزوج  
 موسراً وتمردوا منعت عن الانفاق فطلبت المرأة أن يأمرها بالاستدانة فأمرها القاضى بذلك وترجع  
 عليه لان أمر القاضى كأمره ولو قضى القاضى لها بالنفقة فأمرها بالاستدانة على الزوج لا يطل  
 حقها فى النفقة بموت أحدهما لان النفقة تسقط بموت أحدهما فكانت فائدة الامر بالاستدانة  
 لتأكيد حقها فى النفقة لان القاضى ما مورب يصل الحق الى المستحق وهذه طريقة لكن لو أمر  
 القريب بالاستدانة ولم يستدن بل استغنى بنفقة متبرع أو بكسب له فقد فهم القاضى شمس  
 الدين ان النفقة تستقر فى الذمة بهذه الصورة لا طلائهم الامر بالاستدانة من غير اشتراط وجود  
 الاستدانة وغيره انما فهم ان الاستدانة لاجل وجود الاستدانة واما الاذن فى الاستدانة من غير  
 وجودها لا يصير المأذون فيه ديناً حتى يستدان

(٣٣٣) ﴿مسئلة﴾ في رجل اشترى عبدا ووهبه شيئا حتى اُثري العبد ثم ظهر ان العبد كان حرا فهل يأخذ منه ما وهبه ظنا منه انه عبده

﴿الجواب﴾ نعم له أخذه

(٣٣٤) ﴿مسئلة﴾ في امرأة أعتقت جارية دون البلوغ وكتبت لها اموالها ولم تزل تحت يدها الى حال وفاتها أي السيدة المعتقة وخلفت ورثة فهل يصح تملكها للجارية ام للورثة انزعما أو بعضها

﴿الجواب﴾ الحمد لله اما مجرد التملك بدون القبض الشرعي فلا يلزم به عقد الهبة بل للوارث ان ينزع ذلك وكذلك ان كانت هبة تلجئة بحيث توهب في الظاهر وتقبض مع اتفاق الواهب والموهوب له على انه ينزعه منه اذا شاء ونحو ذلك من الحيل التي يحمل طريقا الى منع الوارث أو التزيم حقوقهم فاذا كان الامر كذلك كانت ايضا هبة باطلة والله اعلم

(٣٣٥) ﴿مسئلة﴾ في رجل وهب لانسان فرسائهم بعد ذلك بمدة طلب الواهب منه اجرتها فقال له ما أقدر على شيء الا فرسك خذها قال الواهب ما آخذها الا ان تعطيني اجرتها فهل يجوز ذلك ويجوز له اجرة أم لا

﴿الجواب﴾ اذا اعاد اليه العين الموهوبة فلا شيء له غير ذلك وليس له المطالبة بأجرتها ولا مطالبته بالضمان فانه كان ضامنا لها وكان يطعمها بانتفاعه بها مقابلة لذلك

(٣٣٦) ﴿مسئلة﴾ في رجل تصدق على ولده بصدقة ونزلها في كتاب زوجته وقد ضعف حال الوالد وجفاه ولده فهل له الرجوع في هبته أم لا

﴿الجواب﴾ اذا كان قد اعطاه للمرأة في صداق زوجته لم يكن للانسان ان يرجع فيه باتفاق العلماء

(٣٣٧) ﴿مسئلة﴾ خيف رجل اعطاه أخ له شيئا من الدنيا اقبله أم يرده وقد ورد من جاءه شيء يغير سؤال فردده فكانا رده على الله هل هو صحيح أم لا

﴿الجواب﴾ قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لعمر ما اتاك من هذا المال وانت غير سائل ولا مشرف نخذه وما لا فلا تتبعه نفسك وثبت ايضا في الصحيح ان حكيم



ابن حزام سأله فاعطاه ثم سأله فاعطاه ثم سأله فاعطاه ثم قال يا حكيم ما أكثر مسئلتك ان هذا المال خضرة حلوة فمن أخذه بسخاوة نفس بورك له فيه ومن أخذه بأشراف نفس لم يبارك له فيه فكان كالذي ياكل ولا يشبع فقال له حكيم والذي بعثك بالحق لا أرزق بعدك من أحد شيئاً فكان أبو بكر وعمر يعطيانه فلا يأخذ فتبين بهذين الحديثين ان الانسان اذا كان سائلاً بلسانه أو مشرفاً الى ما يعطاه فلا ينبغي أن يقبله الا حيث تباح له المسئلة والاستشراف وأما اذا أتاه من غير مسئلة ولا اشراف فله أخذه ان كان الذي أعطاه حقاً كما عطي النبي صلى الله عليه وسلم عمر من بيت المال فإنه قد كان حمل له فاعطاه عمالته وله ان لا يقبله كما فعل حكيم بن حزام وقد تنازع العلماء في وجوب القبول والنزاع مشهور في مذهب أحمد وغيره وان كان أعطاه ما لا يستحقه عليه فإن قبله وكان من غير اشراف له عليه فقد احسن وأما الذي فينبني له ان يكافئ بالمال من أسداه اليه لخبر من أسدي اليكم معروفًا فكافئوه فإن لم تجدوا له ما تكافئوه فادعوا له حتى يعلم ان قد كافأتموه

(٣٣٨) ﴿مسئلة﴾ في رجل وهب لزوجته الف درهم وكتب عليه بها حجة ولم يقبضها شيئاً وماتت وقد طالبه ورثتها بالمبلغ فهل له أن يرجع في الهبة

﴿الجواب﴾ الحمد لله اذا لم يكن لها في ذمته شيء قبل ذلك لا هذا المبلغ ولا ما يصلح ان يكون هذا المبلغ عوضاً عنه مثل ان يكون قد أخذ بعض جهازها وصالحها عن قيمته بهذا المبلغ ونحو ذلك فإنه لا يستحق ورثتها شيئاً من هذا الدين في نفس الامر فإن كان اقرراً فله ان يحلفهم انهم لا يعلمون ان باطن هذا الاقرار يخالف ظاهره واذا قامت بينة على المقر والمقر له بان هذا الاقرار تلجئة فلا حقيقة له ولو كان قيمة ما أقر به من مالها أقل من هذا المبلغ فصالحها على أكثر من قيمته ففي لزوم هذه الزيادة نزاع بين العلماء تبطل طوائف من أصحاب الشافعي وأحمد ويصححه أبو حنيفة وهو قياس قول أحمد وغيره وهو الصحيح والله أعلم

(٣٣٩) ﴿مسئلة﴾ في رجل له أولاد ذكور وإناث فنحل البنات دون الذكور قبل وفاته فهل يبقى في ذمته شيء أم لا

﴿الجواب﴾ لا يحل له ان ينحل بعض أولاده دون بعض بل عليه أن يعدل بينهم كما أمر النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال اتقوا الله واعملوا بين أولادكم وكان رجل قد نحل بعض أولاده

وطلب أن يشهده فقال اني لا اشهد على جور وأمره برد ذلك فان كان ذلك بالكلام ولم يسلم الى البنات ما أعطاهم حتى مات أو مرض مرض الموت فهذا مردود باتفاق الاثمة وان كان فيه خلاف شاذ وان كان قد اقبضهم في الصحة ففي رده قولان للعلماء والله أعلم

(٣٤٠) ﴿مسئلة﴾ في الصدقة والهبة ايها افضل

﴿الجواب﴾ الحمد لله الصدقة ما يعطى لوجه الله عبادة مخصة من غير قصد في شخص معين ولا طلب غرض من جهته لكن يوضع في مواضع الصدقة كاهل الحاجات وأما الهبة فيقصد بها اكرام شخص معين اما المحبة وأما لصدقة وأما لطلب حاجة ولهذا كان النبي صلى الله عليه وسلم يقبل الهبة ويثيب عليها فلا يكون لاحد عليه منه ولا يأكل أوساخ الناس التي يتطهرون بها من ذنوبهم وهي الصدقات ولم يكن يأكل الصدقة لذلك وغيره وأذا تبين ذلك فالصدقة افضل الا ان يكون في الهبة معنى تكون به افضل من الصدقة مثل الاهداء لرسول الله صلى الله عليه وسلم محبة له ومثل الاهداء لقريب يصل به رحمه وأخ له في الله فهذا قد يكون افضل من الصدقة

(٣٤١) ﴿مسئلة﴾ في رجل وهب لابنته مصاغاً ولم يتعلق به حق لاحد وحلف بالطلاق ان لا يأخذ منها شيئاً منه واحتاج ان يأخذ منها شيئاً فهل له ان يرجع في هبته ام لا وان اعطته شيئاً من طيب نفسها هل يحنت ام لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله له ان يرجع فيها وهبه لها لكنه ان فعل المحلوف عليه حنث فان كان قصده ان لا يأخذ شيئاً بذير طيب قلبها أو بغير اذنها فاذا طابت نفسها أو اذنت لم يحنت

(٣٤٢) ﴿مسئلة﴾ في رجل اهدى الى ملك عبداً ثم ان المهدي اليه مات وولى مكانه ملك آخر فهل يجوز له عتق ذلك

﴿الجواب﴾ الارقاء الذين يشترون بآل المسلمين كالخيل والسلاح الذي يشتري بآل المسلمين أو يهدى للملوك المسلمين وذلك من اموال بيت المال فاذا تصرف فيهم الملك الثاني بعتق أو اعطاء فهو بمنزلة تصرف الاول له وهل بالاعتاق والاعطاء ينفذ تصرف الثاني كما ينفذ تصرف الاول نعم وهذا مذهب الاثمة كلهم والله اعلم

(٣٤٣) ﴿مسئلة﴾ في امرأة لها أولاد غير اشقاء فخصص احد الاولاد تصدقت عليه بمحصة من ملك دون بقية اخوته ثم توفيت المذكورة وهي مقيمة بالمكان المتصدق به فهل تصح الصدقة ام لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله اذا لم يقبضها حتى ماتت بطلت الهبة في المشهور من مذهب الائمة الاربعة وان اقبضته اياه لم يجز على الصحيح ان يختص به الموهوب له بل يكون مشتركا بينه وبين اخوته والله اعلم

(٣٤٤). ﴿مسئلة﴾ في امرأة تصدقت على ولدها في حال صحتها وسلامتها بمحصة من كل ما يمتثل القسمة من مدة تزيد على عشر سنين وماتت المتصدقة ثم تصدق المتصدق عليه بجميع ما تصدقت به والدته عليه على ولده في حياته وثبت ذلك جميعه بعد وفاة المتصدقة الاولى عند بعض القضاة وحكم به فهل لبقية الورثة ان تبطل ذلك بمحكم استمراره بالسكنى بعد تسليمه لولدها المتصدق عليه ام لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله اذا كانت هذه الصدقة لم تخرج عن يد المتصدق حتى مات بطلت باتفاق الائمة في اقوالهم المشهورة واذا اثبت الحاكم ذلك لم يكن اثباته لذلك المقدم موجبا لصحته واما الحكم بصحته وله ورثة والحالة هذه فلا يفعل ذلك حاكم عالم الا ان تكون القضية ليست على هذه الصفة فلا يكون حينئذ حاكما واما ان تكون الصدقة قد اخرجها المتصدق عن يده الى من تصدق عليه وسلمها التسليم الشرعي فهذه مسئلة معروفة عند العلماء فان لم يكن الملعطى اعطى بقية الاولاد مثل ذلك والاوجب عليه ان يرد ذلك أو يلعطي الباقين مثل ذلك لما ثبت في الصحيح عن النعمان بن بشير قال نحاني أبي غلاما فقال امي عمرة بنت ربيعة لا ارضى حتى تشهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فاتيته النبي صلى الله عليه وسلم وقالت اني نحلته ابني غلاما وان امه قالت لا ارضى حتى تشهد رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لك ولد غيره قلت نعم قال فكلهم اعطيت مثل ما اعطيته قلت لا قال اشهد على هذا غيري وفي رواية لا تشهدني فاني لا اشهد على جور واتقوا الله واعدلوا بين اولادكم اردده فردده والله اعلم

(٣٤٥) ﴿مسئلة﴾ في رجل ملك بنته ملكا ثم ماتت وخلفت والدها وولدها فهل يجوز للرجل ان يرجع فيما كتبه لبنته ام لا

﴿ الجواب ﴾ الحمد لله رب العالمين ما ملكته البنت ملكا تاما مقبوضا وماتت انتقل الى ورثتها فلا يباها السدس والباقي لابنها اذا لم يكن لها وارث وليس له الرجوع بعد موت البنت فيما ملكها بالاتفاق

(٣٤٦) ﴿ مسألة ﴾ فيمن وهب لابنه هبة ثم تصرف فيها وادعى انها ملكه فهل يتضمن هذا الرجوع في الهبة أم لا

﴿ الجواب ﴾ نعم يتضمن ذلك الرجوع والله أعلم

(٣٤٧) ﴿ مسألة ﴾ في رجل قدم لبعض الاكابر غلاما والمادة جارية انه اذا قدم يمتطي منه أو نظير الثمن فلم يمتط شيئا وتزوج وجاءه أولاد وتوفي فهل أولاده احرار أم لا وهل يرث الاولاد المالك الاصل صاحب الهبة أم لا

﴿ الجواب ﴾ الحمد لله اذا كانت المادة الجارية بالتعويض وأعطاه على هذا الشرط فانه يستحق أحد الامرين إما التعويض واما الرجوع في الموهوب وأما المملوك فانه اذا لم يمتقه الموهوب له فانه يكون باقيا على ملكه وأما أولاده فيتبعون امهم فان كانت حرة فهم احرار وان كانت مملوكة فهم ملك لما ملكها لا للمالك الاب اذا الاولاد في المذاهب الاربعة وغيرها يتبعون امهم في الحرية والرق ويتبعون أباهم في النسب والولاء واذا لم يرجع الواهب حتى فأت الرجوع فله ان يطالب الموهوب له بالتعويض ان كان حيا وفي تركته ان كان ميتا كسائر الديون وان كان قد عتق وله اولاد من حرة فهم احرار

(٣٤٨) ﴿ مسألة ﴾ في رجل عليه دين وله مال يستغرق الدين ويفضل عليه من الدين واوهب في مرض موته لمملوك معتوق من ذلك المال فهل لاهل الدين استرجاعه أم لا

﴿ الجواب ﴾ الحمد لله نعم اذا كان عليه دين مستغرق لماله فليس له في مرض الموت أن يتبرع لاحد هبة ولا محاباة ولا ابراء من دين الا باجازة الغرماء بل ليس للورثة حق الا بعد وفاء الدين وهذا باتفاق المسلمين كما ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالدين قبل الوصية والتبرع في مرض الموت كالوصية باتفاق الاثمة الاربعة

(٣٤٩) ﴿ مسألة ﴾ في رجل له بنتان ومطلقة حامل وكتب لابنتيه التي دينار واربع أملاك ثم بعد ذلك ولد للمطلقة ولد ذكر ولم يكتب له شيئا ثم بعد ذلك توفي الوالد وخلف موجودا

خارجا عما كتبه لبنتيه ونسم الموجود بينهم على حكم الفريضة الشرعية فهل يفسخ ما كتب  
للبنات أم لا

﴿ الجواب ﴾ هذه المسئلة فيها نزاع بين أهل العلم أن كان قد ملك البنات تمليكاً تاماً مقبوضاً  
فأما أن يكون كتب لمن في ذمته إلى دينار من غير اقباض أو أعطاهن شيئاً ولم يقبضه لمن  
فهذا المقعد مفسوخ ويقسم الجميع بين الذكر والأنثيين وأما مع حصول القبض ففيه نزاع  
وقد روى أن سعد بن عبادة قسم ماله بين أولاده فلما مات ولد له حمل فامر أبو بكر وعمر أن  
يمطي الحمل نصيبه من الميراث فلهذا ينبغي أن يفعل بهذا كذلك فإن النبي صلى الله عليه وسلم  
قال اتقوا الله واعدلوا بين أولادكم وقال أنى لا أشهد على جور لمن أراد تخصيص بعض أولاده  
بالمطية وعلى البنات أن يتقين الله ويمطين الابن حقه وقول النبي صلى الله عليه وسلم للذي  
خصص بعض أولاده أشهد على هذا غيرى تهديداً له فإنه قال أردده وقد رده ذلك الرجل  
وأما إذا أوصى لمن بعد موته فهي غير لازمة باتفاق العلماء والصحيح من قول العلماء أن هذا  
الذي خص بناته بالمطية دون حمل يجب عليه أن يرد ذلك في حياته كما أمر النبي صلى الله  
عليه وسلم وإن مات ولم يردده رد بعد موته على أصح القولين أيضاً طاعة لله ورسوله واتباعاً  
للمدل الذي أمر به ولتداء بابي بكر وعمر رضي الله عنهما ولا يحل للذي فضل أن يأخذ الفضل  
بل عليه أن يقاسم أخوته في جميع المال بالمدل الذي أمر الله به والله سبحانه وتعالى أعلم

(٣٥٠) ﴿ مسئلة ﴾ في امرأة أبرأت زوجها من جميع صداقها ثم بعد ذلك أشهد الزوج  
على نفسه أنه طلق زوجته المذكورة على البراءة وكانت البراءة تقدمت على ذلك فهل يصح

الطلاق وإذا وقع يقع رجعيًا أم لا

﴿ الجواب ﴾ إن كانا قد تواطئا على أن تهبه الصداق وتبديه على أن يطلقها فأبرأتها ثم طلقها  
كان ذلك طلاقاً بائناً وكذلك لو قال لها أبرئيني وأنا أطلقك أو إن أبرأتني طلقتك ونحو ذلك  
من عبارات الخاصة والعامة التي يفهم منها أنه سأل الإبراء على أن يطلقها أو أنها أبرأتها على أن  
يطلقها وأما إن كانت أبرأتها براءة لا تتعلق بالطلاق ثم طلقها بعد ذلك فالطلاق صحيح وليكن  
هل لها أن ترجع في الإبراء إذا كان يمكن لكون مثل هذا الإبراء لا يصدر في الباقية إلا لأن  
يمسكها أو خوفاً من أن يطلقها أو يتزوج عليها أو نحو ذلك فيه قولان هما روايتان عن أحمد

وأما اذا كانت قد طابت نفسها بالابراء مطلقا وهو أن يكون ابتداء منها لا بسبب منه ولا عوض فهنا لا ترجع فيه بلا رب والله أعلم

## كتاب الجراح والديات والقود وغير ذلك

(٣٥١) ﴿مسئلة﴾ في يتيم له موجود تحت أمين الحكم وان عمه تعمد قتله حسدا فقتله وثبت عليه ذلك فالذي يجب عليه شرعا وما حكم الله في قسم ميراثه من وقف وغيره وله من الورثة والدة وأخ من امه وجد لأمه واوولاد القاتل

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين أما الميراث من المال فانه لورثته والقاتل لا يرث شيئا باتفاق الاعة بل للام الثلث والاخ من الام السدس والباقي لابن الم ولا شيء للجد ابي الام وأما الوقف فيرجع فيه الى شرط الواقف الموافق للشرع وأما دم المقتول فانه لورثته وهم الام والاخ وابن الم القاتل في مذهب الشافعي وأحمد وغيرهما ومذهب مالك انهم ان اختلفوا فارادت الام امرا وابن الم امرا فانه يقدم ما اراده ابن الم وهو ذو المصيبة في احدي الروايات التي اختارها كثير من اصحابه وفي الثانية وهي رواية ابن القاسم التي عليها العمل عند المنازعة ان الامر امر من طلب الدم سواء كان هو العاصب أو ذات الفرض والرواية الثالثة كمذهب الشافعي ان من عفا من الورثة صح عفوهم وصار حق الباقي في الذمة لكن ابن الم هل يقتل أباه هذا فيه قولان أيضا أحدهما لا يقتله كمذهب الشافعي وأحمد في المشهور عنه وفي الثاني يقتله كقول مالك وهو قول في مذهب أحمد لكن القود ثبت للمقتول ثم انتقل الى الوارث لكن كره مالك له قتله ومن وجب له القود فله ان يمفووه ان يأخذ الدية واذا عفا بعض المستحقين للقود سقط وكان حق الباقي في الدية وله ان يأخذ الدية بنير رضى القاتل في مذهب الشافعي وأحمد في المشهور وفي رواية اخرى لا يأخذ الدية الا برضاء القاتل وهو مذهب أبي حنيفة ومالك واذا سقطت القود عن قاتل الممد فانه يضرب بمائة جلدة ويحبس سنة عند مالك وطائفة من أهل العلم دون الباقي

(٣٥٢) ﴿مسئلة﴾ في رجل له بمملوك هرب ثم رجع فلما رجع أخذ سكينته وقتل نفسه فهل يأثم سيده وهل تجوز عليه صلاة

﴿الجواب﴾ الحمد لله لم يكن له ان يقتل نفسه وان كان سيده قد ظلمه واعتدى عليه بل كان عليه اذا لم يمكنه دفع الظلم عن نفسه ان يصبر الى ان يفرج الله فان كان سيده ظلمه حتى قبل ذلك مثل ان يقتل عليه في النفقة أو يعتدي عليه في الاستمال أو بضربه بغير حق أو يريد به فاحشة ونحو ذلك فان على سيده من الوزر بقدر ما نسب اليه من المصيبة ولم يصل النبي صلى الله عليه وسلم على من قتل نفسه فقال لأصحابه صلوا عليه فيجوز لعموم الناس ان يصلوا عليه وأما أئمة الدين الذين يقتدي بهم فاذا تركوا الصلاة عليه زجرا لنفيره اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم فهذا حق والله أعلم

(٣٥٣) ﴿مسئلة﴾ في رجلين تضاربا ومخاطفا فوقع أحدهما فوات فإيجب عليه

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين اذا خنقه الخنق الذي يموت به المرء غالبا وجب القود عليه عند جمهور العلماء كمالك والشافعي وأحمد وصاحبي أبي حنيفة ولو ادعى ان هذا لا يقتل غالبا لم يقبل منه بنير حجة فاما ان كان أحدهما قد غشى عليه بعد الخنق ورفسه الآخر برجله حتى خرج من فيه شيء فوات فهذا يجب عليه القود بلا ريب فان هذا قاتل نفسا عمدا فيجب عليه القود اذا كان المقتول يكافئه بأن يكون حراما مسلما فبسلم الى وروثة المقتول ان شأوا ان يقتلوه وان شأوا صفوا عنه وان شأوا أخذوا الدية

(٣٥٤) ﴿مسئلة﴾ في رجلين شربا وكان معهما رجل آخر فلما أرادوا ان يراجعوا الى بيوتهم تكلموا فضرب واحد صاحبه ضربة بالدبوس فوقع عن فرسه فوقف عنده ذلك الرجل الذي معهما حتى ركب فرسه وجاء معه الى منزله ولم يقف عنده فوقع عن فرسه ثانية ثم انه أصبح ميتا فسأل رجل من أصحاب الميث ذلك الرجل خفية ولم يطمه بموته فذكر له قضيتها فشهد عليه الشهود بان فلانا ضربه ولم يسمع الشهود من الميت وان المتهم لم يظهر نفسه خوف العقوبة لكي لا يقر على نفسه وللميت بنت رضع وأخوة

﴿الجواب﴾ ان كان الذي شرب الخمر يعلم ما يقول فهذا اذا قتل فهو قاتل يجب عليه القود وعقوبة قاتل النفس بأضاق العلماء واما ان كان قد سكر بحيث لا يعلم ما يقول أو أكثر من ذلك وقتل فهل يجب عليه القود وبسلم الى أولياء المقتول ليقتلوه ان شأوا هذا فيه قولان للعلماء وفيه روايتان عن أحمد لكن أكثر الفقهاء من أصحاب أبي حنيفة ومالك والشافعي

ولشئ من أصحاب أحمد يوجبون عليه القود كما يوجبونه على الصابحى فان لم يشهد بالقتل الا واحد لم يحكم به الا ان يخلف مع ذلك أولياء المقتول خمسين يمينا وهذا اذا مات بضربه وكان ضربه عدوانا محضا فاما ان مات مع ضرب الآخر فى القود نزاع وكذلك ان ضربه دفعا لعدوانه عليه أو ضربه مثل ما ضربه سواء مات بسبب آخر أو غير ذلك والله أعلم

(٣٥٥) ﴿مسئلة﴾ فى رجلين تخاصما وتباضا فقام واحد ونطح الآخر فى انفه بجفري

دمه فقام الذى جرى دمه خنقه ورفسه برجله فى مخاضيه فوق ميتا

﴿الجواب﴾ يجب القود على الخناق الذى رفس الآخر فى انفه فان مثل هذا الفعل قد يقتل غالبا فان موته بهذا الفعل دليل على انه فعل به ما يقتل غالبا والفعل الذى يقتل غالبا يجب به القود فى مذهب مالك والشافعى وأحمد وصاحبى أبى حنيفة مثل ما لو ضربه فى انفه حتى مات فيجب القود ولو خنقه حتى مات وجب القود فكيف اذا اجتمعا وولى المقتول غير ان شاء قتل وان شاء أخذ الدية وان شاء عفا عنه وليس لولى الامر ان يأخذ من القاتل شيئا لنفسه ولا يبيت المال وانما الحق فى ذلك لأولياء المقتول

(٣٥٦) ﴿مسئلة﴾ ما حكم قتل المتعمد وما هو هل ان قتله على مال أو حقد أو على أى شيء يكون قتل المتعمد وقال قائل ان كان قتل على مال فاهو هذا أو على حقد أو دين فاهو متمم فقال القائل ما المتعمد قال اذا قتله على دين الاسلام لا يكون مسلما

﴿الجواب﴾ الحمد لله اما اذا قتله على دين الاسلام مثل ما يقاتل النصرانى المسلمين على دينهم فهذا كافر شر من الكافر المماهد وان هذا كافر محارب بمنزلة الكفار الذين يقاتلون النبى صلى الله عليه وسلم وأصحابه وهؤلاء يخلدون فى جهنم كتنخيد غيرهم من الكفار وأما اذا قتله قتلا محرما لعداوة أو مال أو خصومة ونحو ذلك فهذا من الكبائر ولا يكفر بمجرد ذلك عند أهل السنة والجماعة وانما يكفر بمثل هذا الخوارج ولا يخلد فى النار من أهل التوحيد أحده عند أهل السنة والجماعة خلافا للمعتزلة الذين يقولون بتخيد فساق الملة وهؤلاء قد يحتجون بقوله تعالى (ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذابا عظيما) وجوابهم على انها محمولة على التعمد لقتله على إيمانه واكثر الناس لم يحملوها على هذا بل قالوا هذا وعيد مطلق قد فسرته قوله تعالى (ان الله لا يفرق بين يثرتك وبين يثرتك) ويتقرر ما دون ذلك لمن



يشاء) وفى ذلك حكاية عن بعض أهل السنة أنه كان فى مجلس فيه عمرو بن عبيد شيخ المعتزلة فقال عمرو يؤتى بى يوم القيامة فيقول الله لى يا عمرو من اين قلت انى لا اغفر لقاتل فاقوا أنت يارب قلت ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها قال فقلت له فان قال لك فاقو قلت ان الله لا يغفر ان يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء فمن أين علمت انى لا يشاء اذ اغفر لهذا فسكت عمرو بن عبيد

## باب ديات النفس وغير ذلك

(٣٥٧) . (مسئلة) فى الانسان يقتل مؤمنا متعمدا أو خطأ واخذ منه القصاص فى الدين أوليه المقتول والسلطان فهل عليه القصاص فى الآخرة أم لا وقد قال تعالى النفس بالنفس (الجواب) الحمد لله رب العالمين أما القاتل خطأ فلا يؤخذ منه قصاص لا فى الدنيا ولا فى الآخرة لكن الواجب فى ذلك الكفارة ودية مسلمة الى اهل القتل الا ان يصدقوا وأما القاتل عمدا اذا اقتصر منه فى الدنيا فهل للمقتول أن يستوفى حقه فى الآخرة فيه قولان فى مذهب أحمد وكذلك غيره فيما اظن منهم من يقول لاحق له عليه لان الذى عليه استوفى منه فى الدنيا ومنهم من يقول بل عليه حق فان حقه لم يسقط بقتل الورثة كما لم يسقط حق الله بذلك وكالا يسقط حق المظلوم الذى غصب ماله واعيد الى ورثته بل له ان يطالب الظالم بما حرمه من الانتفاع به فى حياته والله أعلم

(٣٥٨) (مسئلة) فى ثلاثة حملوا عامود رخام ثم ان منهم اثنين رموا العامود على الآخر كبروا رجلاه فما يجب عليهم

(الجواب) الحمد لله نعم اذا القوا عليه عامود الرخام حتى كسروا ساقه وجب ضمان ذلك لكن من العلماء من يوجب بغيرين من الابل كما هو المشهور عن أحمد ومنهم من يوجب فيه حكومة وهو ان يقوم الجنى عليه كانه لا كسره ثم يقوم مكسورا. فينظر ما قص من قيمته فيجب بقسطه من الدية والله أعلم

(٣٥٩) (مسئلة) فىمن ضرب رجلا ضربة فكثرت زمانا ثم مات والمدة التى مكث فيها كان مضيفا من الضربة مالى الذى يجب عليه

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين اذا ضربته عدوانا فهذا شبه عمد فيه دية مغلظة ولا قود فيه وهذا ان لم يكن موته من الضربة والله أعلم

(٣٦٠) ﴿مسئلة﴾ في امرأة دفنت ابنها بالحياة حتي مات فانها كانت مريضة وهو مريض فضجرت منه فما يجب عليها

﴿الجواب﴾ الحمد لله هذا هو الوأد الذي قال الله تعالى فيه (واذا الموءودة سئلت بأي ذنب قتلت) وقال تعالى (ولا تقتلوا أولادكم خشية املاق) وفي الصحيحين عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قيل له أى الذنب أعظم قال ان تجعل لله ندا وهو خلقك قيل ثم أى قال ان تقتل ولدك خشية ان يطعم معك واذا كان الله قد حرم قتل الولد مع الحاجة وخشية الفقر فلأن يحرم قتله بدون ذلك أولى وأحرى وهذه في قول الجمهور يجب عليها الدية تكون لورثته ليس لها منها شئ باتفاق الأئمة وفي وجوب الكفارة عليها قولان والله أعلم

(٣٦١) ﴿مسئلة﴾ في امرأة حامل تمعدت استلباط الجنين إما بضرب وإما بشرب دواء فما يجب عليها

﴿الجواب﴾ يجب عليها بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وانفاق الأئمة غرة عبد اوامة تكون هذه الغرة لورثة الجنين غيراه فان كان له أب كانت الغرة لايه فان أحب ان يسقطها عن المرأة فله ذلك وتكون قيمة الغرة عشر الدية خمسين دينارا وعليها أيضا عند اكثر العلماء عتق رقبة فان لم تجد صامت شريرين متتابعين فان لم تستطع اطعمت ستين مسكينا

(٣٦٢) ﴿مسئلة﴾ في رجل عدل له جارية اعترف بوطئها بمحضرة عدول وانها حبلى منه وانه سأل بعض الناس عن أشياء تسقط الحمل وانه ضرب الجارية ضربا مبرحا على فؤادها فامسكت عقيب ذلك الضرب وان الجارية قالت انه كان ياطغ ذكره بالقطران ويطأها حتى يسقطها وانه أسقاها السم وغيره من الاشياء المسقطه مكرهه فما يجب على مالك الجارية بما ذكر وهل هذا مسقط لعدالته أم لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله اسقاط الحمل حرام باجماع المسلمين وهو من الوأد الذي قال الله فيه (واذا الموءودة سئلت بأي ذنب قتلت) وقد قال (ولا تقتلوا أولادكم خشية املاق) ولو قدر ان الشخص اسقط الحمل خطأ مثل ان يفرط المرأة خطأ تسقط فعليه غرة عبد أو أمة بهن النبي صلى

الله عليه وسلم واتفاق الأئمة وتكون قيمة الفرة بقدر عشرة دية الام عند جمهور العلماء كمالك والشافعي وأحمد وكذلك عليه كفارة القتل عند جمهور الفقهاء وهو المذكور في قوله تعالى (ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة الى أهله الا ان يصدقوا) الى قوله تعالى فن لم يجد فصيام شهرين متتابعين توبة من الله وأما اذا تمعد الاستسقاط فانه يعاقب على ذلك عقوبة تردعه عن ذلك وذلك مما يندح في دينه وعدالته والله أعلم

(٣٦٣) ﴿مسئلة﴾ في صبي دون البلوغ جنى جناية يجب عليه فيها دية مثل أن يكسر سناً أو يفتق عينا ونحو ذلك خطأ فهل لا ولياء ذلك ان يأخذوا دية الجناية من أبي الصبي وحده اذا كان موسراً أم يطلبوها من عم الصبي أو ابن عمه

﴿الجواب﴾ الحمد لله اما اذا فصل ذلك خطأ فديته على عاقلته بلارب كالبالغ وأولى وان فصل عمدا فعمده خطأ عند الجمهور كابي حنيفة ومالك وأحمد في المشهور عنه والشافعي في أحد قوليه وفي القول الآخر عنه وعن أحمد ان عمده اذا كان غير بالغ في ماله وأما العاقلة التي تحمل فهم عصيته كالم وبنيه والأخوة وبنينهم باتفاق العلماء وأما أبو الرجل وابنه فهو من عاقلته أيضا عند الجمهور كابي حنيفة ومالك وأحمد في أظهر الروايتين عنه وفي الرواية الاخرى وهو قول للشافعي أبوه وابنه ليسا من العاقلة والذي تحمله العاقلة بالاتفاق ما كان فوق ثلث الدية مثل قلع العين فانه يجب فيه نصف الدية وأما مادون الثلث كدية السن وهو نصف عشر الدية ودية الاصبع وهي عشر الدية فهذا لا تحمله العاقلة في مذهب مالك وأحمد بل هو في ماله عند الشافعي وعند أبي حنيفة لا تحمل ما دون دية السن والموضحة وهو المقدر كارش الشجة التي دون الموضحة واذا وجب على الصبي شيء ولم يكن له مال حمله عنه أبوه في أحد الروايتين عن أحمد وروى ذلك عن ابن عباس وفي الرواية الاخرى وهو قول الاكثرين انه في ذمته وليس على ابيه شيء والله أعلم

(٣٦٤) ﴿مسئلة﴾ في رجل ضرب رجلاً بسيف شل يده ثم انه جاءه ودفع اليه أربعة افدنة طين سواد مصالحة ثم أكلها اثنا عشر سنة ولم يكتب بينه وبينه ابراء وحال المضروب ضعيف فهل يلزم الضارب الدية أم لا

﴿الجواب﴾ ان كان صالحه عن شل يده على شيء وجب ما اصطالحا عليه ولم يكن لهذا

ان يزيده ولا لهذا ان ينقصه وامان كان اعطاء شيئا بلا مصلحة فله ان يطالب تمام حقه  
وشلل اليد فيه دية اليد والله أعلم

(٣٦٥) {مسئلة} في اثنين أحدهما حر والآخر عبد حملوا خشبة فتهورت منهم الخشبة  
من غير عمد فأصاب رجلًا فقام يومين وتوفي فإيجب على الحر والعبد وماذا يجب على مالك  
العبد اذا تقيب العبد

{الجواب} ان حصل منهما تفريط او عدوان وجب الضمان عليهما وان كان هو المفريط بوقوفه  
حيث لا يصلح فلا ضمان وان لم يحصل تفريط منهما فلا ضمان عليهما وان كان بطريق السبب  
فلا ضمان واذا وجب الضمان عليهما نصفين فنصيب العبد يتعلق برقبته فان شاء سيده ان يسلمه  
في الجناية وان شاء ان يقتديه واذا اقتداه فانه يقتديه باقل الأمرين من قيمته وقدر جنايته في  
مذهب الشافعي واحمد في احدي الروايتين عنه وفي الاخرى وفي مذهب مالك يقتديه بارش  
الجناية بالغ ما بلغ فاما ان جنى العبد وهرب بحيث لا يمكن سيده تسليمه فليس على السيد شيء  
الا ان يختار والله أعلم

(٣٦٦) {مسئلة} في رجل يهودي قتله مسلم فهل يقتل به أو ماذا يجب عليه

{الجواب} الحمد لله لا نقصاص عليه عند أئمة المسلمين ولا يجوز قتل الذي بنى حق فانه قد  
ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يقتل مسلم بكافر ولكن يجب عليه الدية  
فقيل الدية الواجبة نصف دية المسلم وقيل ثلث ديته وقيل يفرق بين العمد والخطأ فيجب في  
العمد مثل دية المسلم ويروي ذلك عن عثمان بن عفان ان مسلما قتل ذميا فغلاظ عليه واوجب  
عليه كمال الدية وفي الخطأ نصف الدية ففي السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم انه جعل دية الذي  
نصف دية المسلم وعلى كل حال تجب كفارة القتل أيضا وهي عتق رقبة مؤمنة فان لم يجد فصيام  
شهرين متتابعين

(٣٦٧) {مسئلة} في مسلم قتل مسلما متعمدا بنير حق ثم تاب بعد ذلك فهل ترجى له  
التوبة وينجو من النار أم لا وهل يجب عليه دية أم لا

{الجواب} قاتل النفس بنير حق عليه حقان حق لله بكونه تمدي حدود الله وانتهك  
حرمانه فهذا الذنب يغفره الله بالتوبة الصحيحة كما قال تعالى (قل يا عبادي الذين أسرفوا على

أنفسهم لا تقنطروا من رحمة الله أن الله يغفر الذنوب جميعا) أي لمن تاب وقال (والذين لا يدعون مع الله الها آخر ولا يقتيلون النفس التي حرم الله الالحاق ولا يزنون ومن يفعل ذلك يأتى أثاما يضاعف له العذاب يوم القيامة ويخلد فيه مهاما الا من تاب وآمن وعمل عملا صالحا فأولئك يبدل الله سيئاتهم حسنات وكان الله غفورا رحيما) وفي الصحيحين وغيرهما عن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم أن رجلا قتل تسعة وتسعين رجلا ثم سأل عن أهل الأرض فدل عليه فسأله هل من توبة فقال أبعد تسعة وتسعين تكون لك توبة فقتله فكمّل به مائة ثم مكث ما شاء الله ثم سأل عن أهل الأرض فدل عليه فسأله هل من توبة قال ومن يحول بينك وبين التوبة ولكن انت قرية كذا فان فيها قوما صالحين فاعبد الله معهم فادركه الموت في الطريق فاختمت فيه ملائكة الرحمة وملائكة العذاب فبعث الله ملكا يحكم بينهم فامر ان يقاس فالى ابي القرين كان أقرب الحق به فوجدوه الرب الى القرية الصالحة فغفر الله له \* والحق الثاني حق الادميين فعلى القاتل أن يعطي أولياء المقتول حقهم فيمكنهم من القصاص أو يصالحهم بمال أو يطلب منهم العفو فاذا فعل ذلك فقد أدى ما عليه من حقهم وذلك من تمام التوبة وهل يبقى للمقتول عليه حق يطالبه به يوم القيامة على قولين للعلاء في مذهب أحمد وغيره ومن قال يبقى له فإنه يستكثر القاتل من الحسنات حتى يعطي المقتول من حسناته بقدر حقه ويبقى له ما سبق فاذا استكثر القاتل التائب من الحسنات رجيت له رحمة الله وإنجاه من النار ولا تقنط من رحمة الله الا الفقوم الفاسقون

(٣٦٨) ﴿مسئلة﴾ في رجلين تخاصما وتماسكا بالأيدي ولم يضرب أحدهما الآخر وكان أحدهما مريضا ثم تفارقا في عافية ثم بعد اسبوع توفي أحدهما وهرب الآخر قبل موته بثلاثة أيام فسك أبو الهارب والزموه باحضار ولده فاعتقد ان الخصم لم يمت والتزم لاهله أنه مها تم عليه كان هو القائم به فلما مات اعتقلوا أباه تسعة اشهر فراضى أبوه أهل الميت بمال وابرى التهم وكل أهله فهل لهذا المتهم بالمبلغ أن يرجع على أحد من بنى عمه واخوته بشيء من المبلغ وهل يبرأ الهارب

﴿الجواب﴾ ان ثبت ان الهارب قتله خطأ بأن يكون أحدهما مريضا وقد ضربه الآخر ضربا شديدا يزيد في مرضه وكان سببا لموته فالدية على العاقلة فعلى عصابة بنى الم وغيرهم ان

يتحملوا هذا القدر الذي رضي به أهل القتل فإنه أخف من الدية وأما إن لم يثبت شيء من ذلك لكن أخذ الاب بمجرد اقراره لم يلزمهم باقرار الاب شيء وليس لاهل الدية الذين صالحوا على هذا القدر ان يطالبوا بأكثر منه والله أعلم

(٣٦٩) ﴿مسئلة﴾ في رجلين اختلفا في قتل النفس عمدا فقال أحدهما إن هذا ذنب لا يغفر وقال الآخر إذا تاب تاب الله عليه

﴿الجواب﴾ أما حق المظلوم فإنه لا يسقط باستغفار الظالم القاتل لافي قتل النفس ولا في سائر مظالم العباد فإن حق المظلوم لا يسقط بمجرد الاستغفار لكن تقبل توبة القاتل وغيره من المظلمة فيغفر الله له بالتوبة الحق الذي له وأما حقوق المظلومين فإن الله يوفيهما إياها إما من حسنات الظالم وإما من عنده والله أعلم

(٣٧٠) ﴿مسئلة﴾ فيمن اتهموا بقتيل وضربوه واعترف واحد منهم بالمعقوبة فهل

يسرى على الباقي

﴿الجواب﴾ الحمد لله إن أقر واحد عدل أنه قتله كان ذلك لوثاً فلا ولياً للمقتول إن يحلفوا خمسين عينا ويستحقوبه الدم وأما إذا أقر مكرها ولم يتبين صدق اقراره فهذا لا يترتب عليه حكم ولا يؤخذ هو به ولا غيره والله أعلم

(٣٧١) ﴿مسئلة﴾ في رجل أخذ له مال فاتهم به رجلا من أهل التهم ذكر ذلك عنده فضربه على تقريره فاقر ثم أنكر فضربه حتى مات فاعليه ولم يضربه إلا لأجل ما أخبر عنه من ذلك ﴿الجواب﴾ عليه إن يثق رغبة مؤمنة كفارة وتجب دية هذا المقتول إلا أن يصلح ورثته على أقل من ذلك ولو كان قد فعل به فعلا يقتل غالبا بلا حق ولا شبهة لوجب القود ولو كان بحق لم يجب شيء والله أعلم

(٣٧٢) ﴿مسئلة﴾ في جماعة اجتمعوا وتحالفوا على قتل رجل مسلم وقد أخذوا معهم جماعة أخرى ما حضروا تحليفهم وتقدموا إلى الشخص وضربوه بالسيف والدبابيس ورموه في البحر فهل القصاص عليهم جميعهم أم لا

﴿الجواب﴾ إذا اشتركوا في قتل موصوم بحيث أنهم جميعهم باشر واقتله وجب القود عليهم جميعهم وإن كان بعضهم قد باشر وبعضهم قائما يحرس المباشر ويماونه ففيها قولان أحدهما لا يجب القود

الاعلى المباشر وهو قول أبى حنيفة والشافعى وأحمد بحيث انه لا بد فى فعل كل شخص من ان يكون صالحا المزوق والثانى يجب على الجميع وهو قول مالك وان كان قتله لغرض خاص مثل ان يكون بينهم عداوة أو خصومة أو يكرهونه على فعل لا يبيع قتله فهنا القود لوارثه ان شاء قتل وان شاء عفا وان شاء أخذ الدية وان كان الوارث صغيراً لم يبلغ فلمن له الولاية عليه وان لم يكن له ولى فالسلطان ولىه والحاكم نائبه فى أحد القولين للعلماء كذهب أبى حنيفة ومالك وأحمد فى احدى الروايتين وفى القول الثانى لا حتى يبلغ وهو مذهب الشافعى وأحمد فى الرواية الاخرى (٣٧٣) **مسئلة** فيمن اتفق على قتله أولاده وجواره مع رجل أجنبي فما حكم الله فيهم **الجواب** الحمد لله اذا اشتركوا فى قتله جاز قتلهم جميعهم والامر فى ذلك لغيرهم من الورثة فان كان له اخوة كانوا هم أولياه وكانوا أيضاً هم الورثون لماله فان القاتل لا يرث المقتول وليس للسلطان حق لافى ذمته ولا فى ماله بل الاخوة لهم الخيار فاما ان يقتلوا جميع المشتركين فى قتله واما ان يقتلوا بعضهم وهذا باتفاق الاثمة الاربعة وأما المباشرون لقتله فيجوز قتلهم باتفاق الاثمة وأما الذين اعانوا بئل ادخال ذلك الرجل الى البيت وحفظ الابواب ونحو ذلك فى قتلهم قولان وقتلهم مذهب مالك وغيره والممسك يقتل فى مذهب مالك وأحمد فى احدى الروايتين وغيرهما ولكن لا ميراث لهم وان كان الصغار من اولاده اعانوا أيضاً على قتله لم يكن دمه اليهم بل الى الاخوة وأما ميراثهم من ماله ففيه نزاع والمشهور من مذهب الشافعى وأحمد لا يرثون من ماله والصغار يعاقبون بالتأديب ولا يقتلون ومذهب أبى حنيفة ومالك الصغار يرثون من ماله والله أعلم

(٣٧٤) **مسئلة** فى جماعة اشتركوا فى قتل رجل وله ورثة صغار وكبار فهل لاولاده الكبار ان يقتلوه أم لا واذا وافق ولى الصغار الحاكم أو غيره على القتل مع الكبار فهل يقتلون أم لا **الجواب** الحمد لله اذا اشتركوا فى قتله وجب القود على جميعهم باتفاق الاثمة الاربعة وللورثة ان يقتلوا ولهم ان يعفوا واذا اتفق الكبار من الورثة مع ولى الصغار على قتلهم فلهم ذلك عند أكثر العلماء كابى حنيفة ومالك فى احدى الروايتين

(٣٧٥) **مسئلة** فى رجل قتل قتيلاً وله أب وأم وقد وهبها للقاتل دم ولدهما وكتبنا عليه حجة انه لا ينزل بلام ولا يسكن فيها ومتى سكن فى البلاد كان دم ولدهما على القاتل فاذا

سكن فهل يجوز لهم المطالبة بالدم أم لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله اذا عفوا عنه بهذا الشرط ولم يف بهذا الشرط لم يكن العفو لازما بل لهم أن يطالبوه بالدية في قول العلماء وبالدم في قول آخر وسواء قيل هذا الشرط صحيح أم فاسد وسواء قيل يفسد العقد بفساده أولا يفسد فإن ذنك القولين مبنيان على هذه الأصول (٣٧٦) ﴿مسئلة﴾ في رجل ضرب رجلا فتحول حنكه ووقعت أنيابه وخطوا حنكه

بالابر فما يجب

﴿الجواب﴾ يجب في الاسنان في كل سن نصف عشر الدية خمسون دينارا أو خمس من الابل أو ستمائة درهم ويجب في تحويل الحنك الارش يقوّم المجنى عليه كانه عبد سليم ثم يقوم وهو عبد معيب ثم ينظر تفاوت ما بين القيمتين فيجب بنسبته من الدية واذا كانت الضربة مما تعلق الاسنان في العودة فلمجنى عليه القصاص وهو ان يقلع له مثل تلك الاسنان من الضارب (٣٧٧) ﴿مسئلة﴾ في رجل قال لزوجته استعطى ما في بطنك والاثم علي فاذا فعلت

هذا وسمعت منه فما يجب عليهما من الكفارة

﴿الجواب﴾ ان فعلت ذلك فعليهما كفارة عتق رقبة مؤمنة فان لم يجدا فصيام شهرين متتابعين وعليهما غرة عبد أو أمة لو ارثه الذي لم يقتله لا للاب فان الاب هو الآخر يقتله فلا يستحق شيئا

(٣٧٨) ﴿مسئلة﴾ في رجل وعد آخر على قتل مسلم بمال معين ثم قتله فأنجب عليه في الشرع ﴿الجواب﴾ نعم اذا قتله الوعد والحالة هذه وجب القود واولياء المقتول بالخيار ان أحبوا قتلوا وان أحبوا أخذوا الدية وان أحبوا عفوا وأما الواعد فيجب ان يعاقب عقوبة تردعه وأمثاله عن مثل هذا وعند بعضهم يجب عليه القود

(٣٧٩) ﴿مسئلة﴾ في عسكر نزلوا مكانا باتوا فيه فجاء اناس سرقوا لهم قشاشا فلحقوا السارق فضربه أحد بالسيف ثم حل الى مقدم العسكر ثم مات بعد ذلك

﴿الجواب﴾ اذا كان هذا هو الطريق في استرجاع ما مع السارق لم يلزم الضارب شيء فقد روي ابن عمر ان لصا دخل داره فقام اليه بالسيف فلولا انهم ردوه عنه لضربه بالسيف وفي الصحيحين من قتل دون ماله فهو شهيد



(٣٨٠) ﴿مسئلة﴾ في رجل له ملك وهو واقع فاعلموه بوقوعه فابى ان ينقضه ثم وقع على صغير فهشمه هل يضمن اولا

﴿الجواب﴾ هذا يجب الضمان عليه في أحد قولى العلماء لانه مفطر في عدم ازالة هذا الضرر والضمان على المالك الرشيد الحاضر أو وكيله ان كان غائبا أو وليه ان كان محجورا عليه ووجوب الضمان في مثل هذا هو مذهب أبى حنيفة ومالك وأحمدى الروايتين عن أحمد وهو أحد الوجهين في مذهب الشافعى والواجب نصف الدية والأرض فيما لا تقدير فيه ويجب ذلك على عاقلة هؤلاء ان أمكن والا فلعينهم في أصح قولى العلماء

## باب القسامة وغير ذلك

(٣٨١) ﴿مسئلة﴾ اذا قال المضروب ما قاتلى الا فلان فهل يقبل قوله أم لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين لا يؤخذ بمجرد قوله بلا نزاع ولكن هل يكون قوله لو تأيخلف معه أولياء المقتول خمسين عينا ويستحقون دم المحلوف عليه على قولين مشهورين للعلماء أحدهما انه ليس بلوث وهو مذهب الشافعى وأحمد وأبى حنيفة والثاني انه لوث وهو قول مالك

(٣٨٢) ﴿مسئلة﴾ فيمن قال انا ضارب والله قاتله

﴿الجواب﴾ الحمد لله هذا يؤخذ باقراره ويجب عليه ما يجب على القاتل وأما قوله والله قاتله ان أراد به ان الله قابض روحه أو ان الله هو المميت لكل أحد وهو خالق أفعال البعاد ونحو ذلك فهذا حق لا يندفع عنه موجب القتل بذلك بل يجب عليه ما يجب على القاتل

(٣٨٣) ﴿مسئلة﴾ في رجل عثر على سبعة انفس فحصل بينهم خصومة فقاموا بأجمعهم ضربه بحضرة رجلين لا يقربا لهؤلاء ولا لهؤلاء وعائنه الى ان مات من ضربهم فاليزم السبعة الذين يساعدون على قتله

﴿الجواب﴾ اذا شهد أولياء المقتول شاهدان ولم تثبت عدالتهما فهذا لوث اذا حلف معه المدعون خمسين عينا ايمان القسامة على واحد بعينه حكم لهم بالدم وان اقسموا على أكثر من واحد ففي القود نزاع وأما ان ادعوا ان القتل كان خطأ أو شبه عمد مثل أن يضربوه بمصا ضربا لا يقتل مثله غالبا فهذا اذا ادعوا على الجماعة انهم اشتدوا في ذلك فدعواهم مقبولة ويستحقون الدية

(٣٨٠) ﴿مسئلة﴾ في رجل قتل جماعة وكان اثنان حاضرين قتله واتفق الجماعة على قتله وقاضي الناحية عاين الضرب فيه ونواب الولاية

﴿الجواب﴾ الحمد لله اذا قامت البينة على من ضربه حتى مات واحدا كان أو أكثر فان لاولياء الدم ان يقتلوه كلهم ولم ان يقتلوا بعضهم وان لم تعلم عين القاتل فلاولياء المقتول ان يحلفوا على واحد بعينه انه قتله ويحكم لهم بالدم والله اعلم

(٣٨٥) ﴿مسئلة﴾ فيما يتعلق بالثهم في السرقات في ولايته فان ترك الفحص في ذلك ضاعت الاوال وطعت الفساق وان وكله الى غيره ممن هو تحت يده غلب على ظنه انه يظلم فيها او يتحقق انه لا يني بالمقصود في ذلك وان أقدم وسأل أو أمسك المتهمين وعاقبهم خاف الله تعالى في اقدامه على امره شكوك فيه وهو يسأل ضابطا في هذه الصورة وفي أمر قاطع الطريق

﴿الجواب﴾ أما الثهم في السرقة وقطع الطريق ونحو ذلك فليس له ان يفوضها الى من يغاب على ظنه انه يظلم فيها مع ان كان ان يقيم فيها من العدول ما يقدر عليه وذلك ان الناس في الثهم ثلاثة اصناف صنف معروف عند الناس بالدين والورع وانه ليس من أهل الثهم فهذا لا يمس ولا يضرب بل ولا يستحاف في أحد قولي العلماء بل يؤدب من يثمه فيما ذكره كثير منهم والثاني من يكون مجهول الحال لا يعرف ببر ولا فجور فهذا يحبس حتى يكشف عن حاله وقد قيل يحبس شهرا وقيل يحبس بحسب اجتهاد ولي الامر والاصل في ذلك ما روى ابو داود وغيره ان النبي صلى الله عليه وسلم حبس في تهمة وقد نص على ذلك الائمة وذلك ان هذا بمنزلة ما لو ادعى عليه مدع فانه يحضر مجلس ولي الامر الحاكم بينهما وان كان في ذلك تمويه عن اشغاله فكذلك تمويه هذا الى ان يعلم أمره ثم اذا سأل عنه ووجد بارا اطلق وان وجد فاجرا كان من الصنف الثالث وهو الفاجر الذي قد عرف منه السرقة قبل ذلك أو عرف بأسباب السرقة مثل ان يكون معروفا بالقمار والفواحش التي لا تنافي الا بالمال وليس له مال ونحو ذلك فهذا لوث في التهمة ولهذا قالت طائفة من العلماء ان مثل هذا يتمتع بالضرب يضربه الولي والقاضي كما قال اشهب صاحب مالك وغيره حتى يقز بالمال وقالت طائفة يضربه الوالى دون القاضي كما قال ذلك طائفة من أصحاب الشافعي وأحمد كما ذكره القاضيان الماوردي والقاضي أبو يعلى في كتابيهما في الاحكام السلطانية وهو قول طائفة من المالكية كما ذكره

الطرسوسى وغيره ثم المتولى له ان يقصد بضربه مع تقريره عقوبته على جوره المعروف فيكون  
تعزيزا وتقريرا وليس على المتولى ان يرسل جميع المتهمين حتى ياتي ارباب الاموال بالبينة على  
من سرق بل قد انزل على بيئته في قصة كانت تهمة في سرقة قوله تعالى ( انا انزلنا اليك الكتاب  
بالحق لتحكم بين الناس بما اراك الله ولا تكن للخائنين خصيما واستغفر الله ان الله كان غفورا رحاما ولا  
تجادل عن الذين يخافون انفسهم ان الله لا يحب من كان خوانا ثيبا يستخفون من الناس ولا يستخفون  
من الله وهو معهم اذ يبيتون ما لا يرضى من القول وكان الله بما يعملون محيطا هاتم هؤلاء جادلهم عنهم  
في الحياة الدنيا فمن يجادل الله عنهم يوم القيامة أم من يكون عليهم وكيفا الى آخر الايات وكان سبب  
ذلك ان قوما يقال لهم بنو ايرق سرقوا لبعض الانصار طعاما ودرعين فجاء صاحب المال يشتكى  
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فجاء قوم يزكون المتهمين بالباطل فكان النبي صلى الله عليه  
وسلم ظن صدق المزيكين فلام صاحب المال فانزل الله هذه الآية ولم يقل النبي صلى الله عليه  
وسلم لصاحب المال اقم البينة ولا حلف المتهمين لان اولئك المتهمين كانوا معروفين بالشر  
وظهرت الريبة عليهم وهذا حكم النبي صلى الله عليه وسلم بالقسامة في الدماء اذا كان هناك لوث  
ينقلب على الظن صدق المدعين فان هذه الامور من الحدود في المصالح العامة ليست من  
الحقوق الخاصة فالولا القسامة في الدماء لا فضى الى سفك الدماء فيقتل الرجل عدوه خفية ولا  
يمكن أولياء المقتول اقامة البينة واليمين على القاتل والسارق والقاطع سفلة فان من يستحل هذه  
الامور لا يكثر باليمين وقول النبي صلى الله عليه وسلم لو ينطى الناس بدعواهم لا دعى قوم دماء  
قوم وأموالهم ولكن اليمين على المدعى عليه هذا فيما لا يمكن من المدعى حجة غير الدعوى فانه  
لا ينطى بها شيئا ولكن يحلف المدعى عليه فاما اذا اقام شاهدا بالمال فان النبي صلى الله عليه وسلم  
قد حكم في المال بشاهد ويمين وهو قول فقهاء الحجاز واهل الحديث كمالك والشافعي وأحمد  
وغيرهم واذا كان في دعوى الدم لوث فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم للمدعين اتخلفون خمسين  
يمينا وتستحقون دم صاحبكم كذلك أمر قطاع الطريق وأمر اللصوص وهو من المصالح العامة  
التي ليست من الحقوق الخاصة فان الناس لا يأمنون على انفسهم وأموالهم في المساكن والطرق  
الا بما يزرعهم في قطع هؤلاء ولا يزرعهم ان يحلف كل منهم ولهذا اتفق الفقهاء على ان قاطع  
الطريق لاخذ المال يقتل حتما وقتله حد لله وليس قتله مفروضا الى أولياء المقتول قالوا

لأن هذا لم يقتله لغرض خاص منه وإنما قتله لأجل المال فلا فرق عنده بين هذا المقتول وبين غيره فقتله مصلحة عامة فملي الامم ان يقيم ذلك وكذلك السارق ليس غرضه في مل ممين وإنما غرضه اخذ مال هذا ومثل هذا كذلك كان قطعه حقا واجبا لله ليس لرب المال بل رب المال ياخذ ماله ويقطع يد السارق حتى لو قال صاحب المال انا أعطيه مالي لم يسقط عنه القطع كما قبل صفوان للنبي صلى الله عليه وسلم انا أهبه ردائي فقال النبي صلى الله عليه وسلم فإلا فقلت قبل ان تأتيني به وقال النبي صلى الله عليه وسلم من حانت شفاعته دون حدم من حدود الله فقد ضاد الله في امره ومن خاسم في باطل وهو يعلم لم يزل في سخط الله حتى ينزع ومن قتل في مسلم ما ليس فيه حبس في ردغة الخبال حتى يخرج مما قال وقال الزبير بن العوام اذا بلغت الحدود السلطان فلن الله الشافع والمشفع ومما يشبه هذا ان من ظهر عنده مال يجب عليه احضاره كالمدين اذا ظهر انه غيب ماله وأصر على الحبس ولكن عنده أمانة ولم يردّها الى مستحقها ظهر كذبه فانه لا يحلف لكن يضرب حتى يحضر المال انقضى يجب احضاره أو يعرف مكانه كما قال النبي صلى الله عليه وسلم للزبير بن العوام عام خيبر في عم حيي بن أخطب وكان النبي صلى الله عليه وسلم صالحهم على ان له الذهب والفضة فقال لهذا الرجل أين كثير حيي بن أخطب فقال يا محمد اذهبته النفقات والحروب فقال المال كثير والعهد أحدث من هذا ثم قال دونك هذا فمسه بشيء من المذاب فدلهم عليه في خرابة هناك فم هذا لما قال اذهبته النفقات والحروب والمادة تكذبه في ذلك لم يلتفت اليه بل أمر بمقبوته حتى دلهم على المال فكذلك من اخذ من أموال الناس وادعى ذهابها دعوى تكذبه فيها العادة كان هذا حكمه

(٣٨٦) ﴿مسئلة﴾ فيمن اتهم بقتيل فهل يضرب ليقرأ أم لا

﴿الجواب﴾ ان كان هناك لوث وهو ما يذاب على الظن انه قتله جاز لاولياء المقتول ان يحلفوا خمسين يمينا ويستحقوا دمه وأما ضربه ليقر فلا يجوز الا منع القرائن التي تدل على انه قتله فان بعض العلماء جوز تقريره بالضرب في هذه الحال وبعضهم منع من ذلك مطلقا

(٣٨٧) ﴿مسئلة﴾ في أهل قريتين بينهما عداوة في الاعتقاد وخاصم رجل آخر في غم ضاعته له وقال ما يكون عوض هذا الا رقبتيك ثم وجد هذا مقتولا وأثر الدم اقرب الى القرية التي منها المتهم وذكر رجل له قتله

﴿ الجواب ﴾ اذا حلف أولياء المقتول خمسين يمينا ان ذلك الخاصم هو الذى قتله حكم لهم بدمه وبرائة من سواء فاز ما بينهما من المداوة والخصومة والوعيد بالقتل وأثر الدم وغير ذلك لوث وقرينة وأمارة على ان هذا المتهم هو الذى قتله فاذا حلفوا مع ذلك ايمان القسامة الشرعية استحقوا دم المتهم ويسلم اليهم برمته كما نضى بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم في قضية التى قتل بخير ولم يجب على أهل البقعة جنابة لافي المادة السلطانية ولا في حكم الشريعة

(٣٨٨) ﴿ مسألة ﴾ في رجل جندى وله اقطاع في بلد الريع وقتل في البلد قتيل فقالوا ان الفلاح النصراني الذى هو من الريع هو القاتل فطلب القاتل الى ولاية الامور فوجدوه مسكوا أخا النصراني المتهم وهو في السجن ومع ذلك يتطلبون الجندى باحضار النصراني ولم يكن ضامنا ﴿ الجواب ﴾ اذا كان الجندى لا يعلم حال المتهم ولا هو ضامن له لم تجز مطالبته لكن اذا كان مطلوبا بحق وهو يعرف مكانه دل عليه فان قال انه لا يعرف مكانه فالقول قوله

(٣٨٩) ﴿ مسألة ﴾ في رجل تخصم مع شخص فراح يته غصص له ضيف فلما قارب الوفاة اشهد على نفسه ان قاتله فلان فقيل له كيف قتلك فلم يذكر شيئا فهل يلزمه شيء أم لا وليس بهذا المريض اثر قتل ولا ضرب أصلا وقد شهد خلق من المدول انه لم يضربه ولا فعل به شيئا

﴿ الجواب ﴾ أما بمجرد هذا القول فلا يلزمه شيء باجماع المسلمين بل انما يجب على المدعى عليه اليمين بنفي ما ادعى عليه اما يمين واحدة عند اكثر العلماء كابي حنيفة واحمد واما خمسون يمينا كقول الشافعي والملاء فانه تنازعا في الرجل اذا كان به اثر القتل كجرح او اثر ضرب فقال فلان ضربني عمدا هل يكون ذلك لو ثاق قال اكثرهم كابي حنيفة والشافعي واحمد ليس بلوث وقال مالك هو لو ثاق فاذا حلف أولياء الدم خمسين يمينا حكم به ولو كان القتل خطأ فلا قسامة فيه في أصح الروايتين عن مالك وهذه الصورة قيل لم تكن خطأ فكيف وليس به اثر قتل وقد شهد الناس بما شهدوا به فهذه الصورة ليس فيها قسامة بالارباب على مذهب الاثمة

(٣٩٠) ﴿ مسألة ﴾ في شخصين اتما بقتيل فامسكا وعولبا المعقوبة المؤلفة فامر أحدهما على نفسه وعلى رفيقه ولم يقر الآخر ولا اعترف بشيء فهل يقبل قوله أم لا ﴿ الجواب ﴾ ان شهد شاهد مقبول على شخص انه قتله كان لأولياء المقتول ان يحلفوا

خمسین يمينا ويستحقون الدم وكذلك ان كان هناك لوث يغاب على الظن الصدق والاحلف المدعى عليه ولا يؤخذ بلا حجة

(٣٩١) {مسئلة} في رجل سرق بيته مرارا ثم وجد بعد ذلك في بيته مملوك بهد أن أغلق بابه فاخذ قافر انه دخل البيت مختلسا مرارا عديدة ولم يقر انه أخذ شيئا فهل يلزمه ما عدم لهم من البيت وما الحكم فيه

{الجواب} هذا البعد يعاقب باتفاق المسلمين على ما ثبت عليه من دخول البيت وبما عاقب أيضا عند كثير من العلماء فاذا أقر بما تبين انه أخذ المال مثل ان يدل على موضع المال أو على من أعطاه إياه ونحو ذلك أخذ المال وأعطى لصاحبه ان كان موجودا وغرمه ان كان تالفا وينبغي للمعاقب له أن يحتال عليه بما يقر به كما يفعل الخذاق من القضاة والولاة بمن يظهر لهم فجوره حتى يعترف واقل ما في ذلك ان يشهد عليهم برد اليمين على المدعي فاذا حلف رب المال حينئذ حكم لرب المال اذا حلف واما الحكم لرب المال يمينه بما ظهر من اللوث والامارات التي يطلب على الظن صدق المدعى فهذا فيه اجتهاد واما في النفوس فالحكم بذلك مذهب أكثر العلماء كالشافعي وأحمد والله أعلم

(٣٩٢) {مسئلة} في رجل رأى رجلا قتل ثلاثة من المسلمين في شهر رمضان ولحس السيف بقمه وان ولي الامر لم يقدر عليه ليقم عليه الحد وان الذي رآه قد وجده في مكان لم يقدر على مسكه فهل له ان يقتل القاتل المذكور بغير حق واذا قتله هل يؤجر على ذلك أو يطالب بدمه

{الجواب} ان كان قاطع طريق قتلهم لاخذ أموالهم وجب قتله ولا يجوز العفو عنه وان كان قتلهم لفرض خاص مثل خصومة بينهم أو عداوة فاسره الى ورثة القتلى ان أحبوا قتله قتلوه وان أحبوا عفوا عنه وان أحبوا اخذوا الدية فلا يجوز قتله الا باذن الورثة الآخرين واما ان كان قاطع طريق فقيل باذن الامام فمن علم ان الامام ياذن في قتله بدلائل الحال جاز ان يقتله على ذلك وذلك مثل ان يعرف ان ولاية الأمور يطلبونه ليقتلوه وان قتله واجب في الشرع فهذا يعرف انهم آذون في قتله واذا وجب قتله كان قاتله ماجورا في ذلك

(٣٩٣) {مسئلة} في رجل له ولد صغير فاتهم وضرب بالمقارع وخسر والده اربعمائة

درهم ثم وجدت السرقة بقاء صاحب السرقة وصالح التهموم على مائتي درهم قبل يصح منه ابراء  
بغير رضی والده اذا كان تحت الحجر واذا لم يصح فما يجب في دية الضرب وهل لوالده بعد  
ابراء الصغير ان يطالبه بضرب ولده أم لا

(الجواب) اذا كان المضروب تحت حجر ابيه لم يصح صاحبه ولا ابرؤه وما غرمه ابوه  
بسبب هذه التهمة الباطلة فله ان يرجع به على من غرمه اياه بعدوانه سواء أبرأه الابن أو لم يبرمه  
فالمضروب يستحق ان يضرب من طلب ضربه من المتهمين له مثل ما ضربه اذا لم يعرف  
بالشر قبل ذلك هكذا ذكره النعمان بن بشر ان ذلك حكم الله ورسوله رواه ابو داود وغيره  
فانه قال لقوم طلبوا منه ان يضرب رجلا على تهمة ان شتم ضربه لكم فان ظهر مالكم عنده والا  
ضربتم مثل ما ضربته فقالوا هذا حكمك فقال هذا حكم الله ورسوله وهذا في ضرب من لم  
يعرف بالشر واما ضرب من عرف بالشر فذلك مقام آخر وقد ثبت القصاص في الضرب واللعن  
ومحذور ذلك من الخلفاء الراشدين وغيرهم من الصحابة والتابعين وجاءت به سنة رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ونص عليه غير واحد من الائمة كاحمد بن حنبل وغيره وان كان كثير من الفقهاء  
لا يرى القصاص في مثل هذا بل يرى فيه التميز فالاول هو الصحيح ولكن هل للاب ان  
يستوفى حق القصاص الذي لايته أم يتركه حتى يبلغ هذا فيه نزاع معروف بين العلماء واما ان  
كال الابن بالنساء فله العقوبات البدنية واستبقاؤها

(٣٤) (مسئلة) في رجل اوعده على قتل مسلم بمال معين ثم قتله فاذا يجب عليه فان  
قتله لا قصاص فاذا يجب عليه في الشرع

(الجواب) نعم اذا قتله الموعود والحالة هذه عدا وجب لا وليا، اقول الخيارات احبوا  
اخذوا الدية وان احبوا عفوا واما الواعد فيجب ان يعاقب عقوبة تردعه وامثاله عن مثل هذا  
وعند بعضهم يجب عليه القود

(٣٥) (مسئلة) في رجل من اكابر مقدني المسكر معروف بالخير والدين كذب عليه  
بعض المكاسين حتى ضربه وعلقه وطاف به على حمار وحبسه بعد ذلك هل يجب على ولي الامر  
شرب من ظلمه

(الجواب) من كذب عليه وظلمه حتى قتل به ذلك فانه يجب عقوبته التي تزجره وامثاله

عن مثل ذلك باتفاق المسلمين بل جمهور السانف يشبهون القصاصي مثل من ضرب غيره أو جرحه بغير حق فإنه يفعل به كما فعل كما قال عمر بن الخطاب «أيها الناس اني لم أبحث عمالي اليكم ليضربوا أشراكم ولا ليأخذوا أموالكم ولكن ليعلموكم كتاب الله وسنة نبيكم ويقسموا بينكم فيهم فلا يبلغني ان أحدا ضربه عامله بغير حق الا أقدمته فراجعه عمرو بن العاص في ذلك فقال لهم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أقاد ممن ظلم

(٣٩٦) (مسئلة) في رجل قتل رجلا عمدا وللمقتول بنت عمرها خمس سنين وزوجته حامل منه وأبناء عم فهل يجوز ان يقتص منه قبل بلوغ البنت ووضع الحمل أم لا

(الجواب) الحمد لله ليس لسائر الورثة قبل وضع الحمل ان يقتصوا منه الا عند مالك فإنه عنده للمصبة ان يقتصوا منه قبل ذلك اما ان وضعت بنتا أو بنتين بحيث يكون لابني الم نصيب من التركة كان للمصبة ان يقتصوا قبل بلوغ البنات عند أبي حنيفة ومالك وأحمد في رواية ولم يجوز لمن القصاص في المشهور عنه وهو قول الشافعي وهل لولي البنات كالحاكم ان يقوم مقامهن في الاستيفاء والصالح على مال روايتان عن أحمد أحدهما وهو قول جمهور العلماء جواز ذلك والثانية لا يجوز القصاص كقول الشافعي لكن اذا كانت البنات محاييج هل لوليهن المصالحة على مال لمن فيه خلاف مشهور في مذهب الشافعي

(٣٩٧) (مسئلة) في امام مسجد قتل فهل يجوز ان يصلي خلفه

(الجواب) اذا كان قد قتل القاتل أو لا ثم عمدوا أقارب المقتول الى أقارب القاتل فقتلهم فهو لاء عداة من أظلم الناس وفيهم نزل قوله تعالى (فمن اعتدى بعد ذلك فله عذاب اليم) ولهذا قالت طائفة من السلف ان هؤلاء القاتلون يقتلهم السلطان حـدا ولا يبنى عليهم وجمهور العلماء يجعلون أمرهم الى أولياء المقتول ومن كان من الخطباء يدخل في مثل هذه الدماء فإنه من أهل البني والمدوان الذين يمين عزهم ولا يصلح ان يكون اماما للمسلمين بل يكون اماما للظالمين المعتدين والله أعلم

(٣٩٨) (مسئلة) في رجل قتل جماعة منهم أربع جوار ورجل فهل يقتلون جميعا

(الجواب) القتل في مذهب الأئمة الاربعة كما ثبت عن عمر بن الخطاب ان جماعة اشتركوا في قتل رجل باليمن فقال لو تملا عليه أهل صنعا لا قدمتم أي اسلمتم الي أولياء



المقتول ان أحبوا قتلهم وان أحبوا عفوا عنهم وهذا هو الواجب ان يمكن اولياء المقتول فان  
أحبوا قتلوا الجميع وان أحبوا قتلوا بعضهم وان أحبوا عفوا عنهم

(٣٩٩) **مسئلة** في جماعة اشتركوا في قتل رجل وله ورتة صغار وكبار فهل لاولاده  
الكبار ان يقتلهم أم لا واذا وافق ولي الصغار الحاكم أو غيره على القتل مع الكبار فهل  
يقتلون أم لا

**الجواب** اذا اشتركوا في قتله وجب القود على جميعهم باتفاق الأئمة الاربعة والورثة  
ان يقتلوا ولهم ان يفوا فاذا اتفق الكبار من الورثة على قتلهم فلم ذلك عند أكثر العلماء كابي  
حنيفة ونالك واحد في احدى الروايتين وكذا اذا وافق ولي الصغار الحاكم أو غيره على القتل  
مع الكبار فيقتلون

(٤٠٠) **مسئلة** فيمن اتفق على قتله اولاده وجواره ورجل أجنبي فما حكم الله فيهم  
**الجواب** اذا اشتركوا في قتله جاز قتلهم جميعهم والامر في ذلك ليس للمشاركين في  
قتله بل لغيرهم من ورثته فان كان له اخوة كانوا هم أولياءه وكانوا أيضا هم الوارثين لماله فان  
القبائل لا يرث المقتول وليس للسلطان حق لافي دمه ولا في ماله بل الاخوة ان شاؤا قتلوا  
جميع المشتركين في قتله البالغ منهم وان شاؤا قتلوا بعضهم وهذا باتفاق الأئمة الاربعة واما  
المباشرون لقتله فيجوز قتلهم باتفاق الأئمة واما الذين اعانوا بمثل ادخال الرجل الى البيت وحفظ  
الابواب ونحو ذلك ففي قتلهم قولان للعلماء ويجوز قتلهم سيفي مذهب مالك وغيره والممسك  
يقتل في مذهب مالك وأحمد في احدى الروايتين وغيرهما ولا ميراث لها وان كان الصغار من  
أولاده أعانوا أيضا على قتله لم يكن دمه اليهم ولا الى ولهم بل الى الاخوة واما ميراثهم من  
ماله ففيه نزاع والمشهور من مذهب الشافعي وأحمد انهم لا يرثون من ماله والصغار يعاقبون  
بالتأديب ولا يقتلون ومذهب ابي حنيفة ومالك الصغار يرثون من ماله والله أعلم

## باب قطاع الطريق والبلغة

(٤٠١) **مسئلة** في جندي مع امير وطلع السلطان الى الصيد ورسم السلطان بنهب  
اس من العرب وقتلهم فطلع الى الجبل فوجد ثلاثين نفرا فمروا فقال الامير سقوا خلفهم فردوا

عليهم ليحاربوا فوقع من الجندي ضربة في واحد فمات فهل عليه شيء أم لا  
 ﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين إذا كان هذا المطلوب من الطائفة المفسدة الظلمة الذين  
 خرجوا عن الطاعة وفارقوا الجماعة وعدوا على المسلمين في دماءهم وأموالهم بغير حق وقد طلبوا  
 ليقام فيهم أمر الله ورسوله فهذا الذي عاد منهم مقاتلا يجوز قتاله ولا شيء على من قتله على الوجه  
 المذكور بل المحاربون يستوى فيهم المعاون والمباشر عند جمهور الأئمة كابن حنيفة ومالك وأحمد  
 فمن كان معاونا كان حكمه حكمهم

(٤٠٢) ﴿مسئلة﴾ في قوم ذوي شوكة مقبضين بارض وهم لا يصلون الصلوات المكتوبات  
 ولا يس عندهم مسجد ولا اذان ولا اقامة وإن صلى أحدهم صلى الصلاة غير المشروعة ولا يؤدون  
 الزكاة مع كثرة أموالهم من المواشي والزرع وهم يقتلون فيقتل بعضهم بعضا وينهبون مال بعضهم  
 بعضا ويقتلون الأطفال وقد لا يمتنعون عن سفك الدماء وأخذ الأموال لا في شهر رمضان ولا  
 في الأشهر الحرم ولا غيرها وإذا أسر بعضهم بعضا باعوا أسراهم للأفريج ويسيمون رقيقهم من  
 الذكور والإناث للأفريج علانية ويسوقونهم كسوق الدواب ويتزوجون المرأة في عدها ولا  
 يورثون النساء ولا ينفقون على المساكين وإذا دعي أحدهم إلى الشرع قال أنا الشرع إلى غير ذلك  
 فهل يجوز قتالهم والحالة هذه وكيف الطريق إلى دخولهم في الاسلام مع ما ذكر

﴿الجواب﴾ نعم يجوز بل يجب بإجماع المسلمين قتال هؤلاء وأمثالهم من كل طائفة ممتعة  
 عن شريعة من شرائع الاسلام الظاهرة بالتواترة مثل الطائفة الممتعة عن الصلوات الخمس أو عن  
 أداء الزكاة المفروضة إلى الاصناف الثمانية التي سماها الله تعالى في كتابه وعن صيام شهر رمضان  
 أو الذين لا يمتنعون عن سفك دماء المسلمين وأخذ أموالهم أو لا يتحاكمون بينهم بالشرع الذي  
 بعث الله به رسوله كما قال أبو بكر الصديق وسائر الصحابة رضي الله عنهم في مانع الزكاة وكما  
 قاتل علي بن أبي طالب وأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم الخوارج الذين قال فيهم النبي صلى الله عليه  
 وسلم يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم وقراءته مع قراءتهم يقرؤون القرآن  
 لا يجاوز حناجرهم يمرقون من الاسلام كما يمرق السهم من الرمية أيما لقيتموهم فاقتلوهم فإن في  
 قتلهم أجرا عند الله لمن قتلهم يوم القيامة وذلك بقوله تعالى (وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون  
 الدين كله لله) وبقوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا إن كنتم

مؤمنين فان لم تفعلوا فاذنوا بحرب من الله ورسوله ( وترى آخر ما حرمه الله ورسوله فكيف بما هو أعظم تحريما ويدعون قبل القتال الى التزام شرائع الاسلام فان التزموها استوثق منهم ولم يكف منهم بمجرد الكلام كما فعل أبو بكر بمن قاتلهم بعد ان أذلهم وقال اختاروا اما الحرب واما السلم الخزية وقال انا خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا هذه حرب الحيلة قد عرفناها فما السلم الخزية قال تشهدون ان قتالنا في الجنة وقتلاكم في النار ونزع منكم الكراع يعني الخيل والسلاح حتى يرى خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم والمؤمنون أمرا بعد فهكذا الواجب في مثل هؤلاء اذا أظهروا الطاعة يرسل اليهم من يعلمهم شرائع الاسلام وقيم بهم الصلوات وما ينفعون به من شرائع الاسلام واما ان يستخدم بعض المطيعين منهم في جند المسلمين ويحطمهم في جماعة المسلمين واما بان ينزع منهم السلاح الذي يقاتلون به ويمنعون من ركوب الخيل واما انهم يضمنونه حتى يستقيبوا واما ان يقتل الممتع منهم من التزام الشريعة وان لم يستجيبوا لله ورسوله وجب قتالهم حتى يلتزموا شرائع الاسلام الظاهرة المتواترة وهذا متفق عليه بين علماء المسلمين والله أعلم

(٤٠٣) ﴿مسئلة﴾ في الفتن التي تقع من أهل البر وأمثالها فيقتل بعضهم بمضاي يستباح بعضهم حرمة بعض فما حكم الله تعالى فيهم

﴿الجواب﴾ الحمد لله هذه الفتن وأمثالها من أعظم المحرمات وأكبر المنكرات قل الله تعالى (يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن الا وأنتم مسلمون واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا واذكروا نعمة الله عليكم اذ كنتم اعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمة اخوانا وكنتم على شفا حفرة من النار فانقذكم منها كذلك يبين لكم آياته لعلكم تهتدون ولكن منكم امة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم اليينات وأولئك لهم عذاب عظيم يوم تبيض وجوه وتسود وجوه فاما الذين اسودت وجوههم أكفرتكم بعد ايمانكم فذوقوا العذاب عما كنتم تكفرون) وهؤلاء الذين تفرقوا واختلفوا حتى صار عنهم من الكفر ما صار وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض فهذا من الكفر وان كان المسلم لا يكفر بالذنوب قال تعالى (وان طائفتان من المؤمنين اتتلتوا فاصلحوا بينهما فان بستم

أحدهما على الأخرى فقاتلوا التي تبني حتى تفيء إلى أمر الله فإن فاءت فاصلحوا بينهما بالعدل  
 وأقسطوا إن الله يحب المقسطين إنما المؤمنون أخوة فاصلحوا بين أخويكم واتقوا الله لعلكم  
 ترحمون فهذا حكم بين القتلتين من المؤمنين أخبر أنهم أخوة وأمرأ ولا بالاصلاح بينهم اذا  
 اقبلوا فان بقت احدهما على الأخرى ولم يقبلوا الاصلاح فقاتلوا التي تبني حتى تفيء إلى  
 أمر الله فان فاءت فاصلحوا بينهما بالعدل فامر بالاصلاح بينهم بالعدل بعد ان تفيء إلى أمر  
 الله أي ترجع إلى أمر الله فن رجع إلى أمر الله وجب ان يعدل بينه وبين خصمه ويقسط  
 بينهما فقبل ان تقاتل الطائفة الباغية بعد اقتتالها أمرنا بالاصلاح بينهما مطلقا لانه لم يقهر احدي  
 الطائفتين بقتال واذا كان كذلك فالواجب ان يسعى بين هاتين الطائفتين بالصلح الذي أمر  
 الله به ورسوله ويقال لهذه متنقم من هذه ولهذا ما تنقم من هذه فان ثبت على احدي الطائفتين  
 انها اعتدت على الأخرى باتلاف شيء من الانفس والاموال كان عليها ضمان ما اتلفته وان كان  
 هؤلاء اتلفوا هؤلاء وهؤلاء اتلفوا هؤلاء تقاصوا بينهم كما قال الله تعالى (كذب عليكم القصاص  
 في القتل الحر بالحر والمبد بالمد والاني بالاني) وقد ذكرت طائفة من السلف انها نزلت في  
 مثل ذلك في طائفتين وقتلتا فامرهم الله بالمقاصة قال فن عني له من أخيه شيء والعفو الفضل  
 فاذا فضل الواحدة بين الطائفتين شيء على الأخرى فاتباع المعروف والذي عليه الحق يؤديه  
 باحسان وان تمذر ان تضمن واحدة للأخرى فيجوز ان يتحمل الرجل حمالة يؤديها لاصلاح  
 ذات البين وله أن يأخذها بعد ذلك من زكاة المسلمين ويسأل الناس في اعانتة على هذه الحالة  
 وان كان غنيا قال النبي صلى الله عليه وسلم لقيصة بن مخارق الهلالي ياقيصة ان المسئلة لا تحل  
 الا لثلاثة رجل أصابته جائحة اجتاحت ماله فيسأل حتى يجد سدادا من عيش ثم يمكس ورجل  
 أصابته فاقة فانه يقوم ثلاثة من ذوي الحجي من قومه فيقولون قد أصاب فلانا فاقة فيسأل  
 حتى يجد قواما من عيش وسدادا من عيش ثم يمكس ورجل يحمل حمالة فيسأل حتى يجد  
 حمالته ثم يمكس والواجب على كل مسلم قادر ان يسعى في الاصلاح بينهم ويامرهم بما أمر الله  
 به مهما أمكن ومن كان من الطائفتين يظن انه مظلوم مبنى عليه فاذا صبر وعنى اعزاه الله  
 ونصره كما ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ما زاد الله عبدا بغوا الا عزرا  
 وما تواضع أحد لله الا رفعه الله ولا تقصت صدقة من مال وقال تعالى (وجزاء سيئة سيئة

مثلاً فن عفا وأصلح فأجره على الله ) وقال تعالى ( إنما السبيل على الذين يظلمون الناس ويسفون في الأرض بنير الحق أولئك لهم عذاب اليم ولمن صبر وثمران ذلك لمن عزم الأمور ) فالباغي الظالم ينتقم الله منه في الدنيا والآخرة فإن البغي مصرعه قال ابن مسعود ولو بنى جبل على جبل لجعل الله الباغي منهما دكا ومن حكمة الشر

قضى الله أن البغي يصرع أهله وان على الباغي تدور الدوائر

ويشهد لهذا قوله تعالى ( إنما ينصركم على أنفسكم متاع الحياة الدنيا ) الآية وفي الحديث ما من ذنب أحرى أن يجعل لصاحبه العقوبة في الدنيا من البنى وما حسنة أحرى أن يجعل لصاحبها الثواب من صلة الرحم فمن كان من أحدي الطائفتين باغياً ظالماً فليقتل الله وليتوب ومن كان مظلوماً مبنياً عليه وصبر كان له البشري من الله قال تعالى ( وبشر الصابرين ) قال عمرو بن أوس هم الذين لا يظلمون إذا ظلموا . وقد قال تعالى للمؤمنين في حق عدوهم ( وإن تصبروا وتتقوا لا يضركم كيدهم شيئاً وقال يوسف عليه السلام لما فعل به أخوته ما فعلوا فصبر واتقى حتى نصره الله ودخلوا عليه وهو في عزه وقالوا أئنك لانت يوسف قال أنا يوسف وهذا أخي قد من الله علينا انه من يتق ويصبر فإن الله لا يضيع أجر المحسنين فمن اتقى الله من هؤلاء وغيرهم بصدق وعدل ولم يتعد حدود الله وصبر على أذى الآخر وظلمه لم يضره كيده الآخر بل ينصره الله عليه وهذه آيات سببها الذنوب والخطايا فلي كل من الطائفتين أن يستغفر الله ويتوب إليه فان ذلك يرفع العذاب وينزل الرحمة قال الله تعالى ( وما كان الله ليعذبهم وانت فيهم وما كان الله معذبهم وهم يستغفرون ) وفي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم من أكثر من الاستغفار جعل الله له من كل هم فرجاً ومن كل ضيق مخرجاً ورزقه من حيث لا يحتسب قال الله تعالى ( آل كتاب أحكمت آياته ثم فصلت من لدن حكيم خبير أن لا تعبدوا إلا الله انني لكم منه نذير وبشير وإن استغفروا ربكم ثم توبوا إليه يمتنعكم متاعاً حسناً إلى أجل مسمى ويؤت كل ذي فضل فضله )

( ٤٠٤ ) ﴿ مسألة ﴾ في المفسدين في الأرض الذين يستحلون أموال الناس ودنائهم مثل السارق وقاطع الطريق هل للأنسان أن يعطيهم شيئاً من ماله أو يقاتلهم وهل إذا قتل رجل أحداً منهم فهل يكون بمن ينسب إلى النفاق وهل عليه اسم في قتل من طالب قتله

﴿الجواب﴾ أجمع المسلمون على جواز مقاتلة قطاع الطريق وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من قتل دون ماله فهو شهيد فانقطاع اذا طلبوا مال المصوم لم يجب عليه ان يعطيهم شيئا باتفاق الائمة بل يدفعهم بالاسهل فالاسهل فان لم يدفعوا الا بالقتال فله ان يقتلهم فان قتل كان شهيدا وان قتل واحدا منهم على هذا الوجه كان دمه هدرًا وكذلك اذا طلبوا دمه كان له أن يدفعهم ولو بالقتال اجماعا لكن الدفع عن المال لا يجب بل يجوز له ان يعطيهم المال ولا يقتلهم واما الدفع عن النفس ففي وجوبه قولان هما روايتان عن أحمد

(٤٠٥) ﴿مسئلة﴾ في طائفتين يزعمان انهما من امة محمد صلى الله عليه وسلم يتداعيان بدعوى الجاهلية كاسد وهلال وثلبة وحرام وغير ذلك وبينهم أحقاد ودماء فاذا ترآت الفئتان سعى المؤمنون بينهم لفصد التاليف واصلاح ذات البين فيقول أولئك الباغون ان الله قد أوجب علينا طلب الثار بقوله وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس الى قوله والجروح قصاص ثم ان المؤمنين يرفونهم ان هذا الامر يفضى الى الكفر من قتل النفوس ونهب الاموال فيقولون نحن لنا عليهم حقوق فلا نفارق حتى نأخذ ثارنا بسيوفهم ثم يحملون عليهم فن انتصر منهم بنى وتمدى وقتل النفس وفسدون في الارض فهل يجب قتال الطائفة الباغية وقتلها بدم أمرهم بالمعروف أو ما ذا يجب على الامام ان يفعل بهذه الطائفة الباغية

﴿الجواب﴾ الحمد لله قتال هاتين الطائفتين حرام بالكتاب والسنة والاجماع حتى قال صلى الله عليه وسلم اذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار قيل يا رسول الله هذا القاتل فما بال المقتول قال انه اراد قتل صاحبه وقال صلى الله عليه وسلم لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض وقال صلى الله عليه وسلم ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في بلدكم هذا في شرركم هذا الا ليلبلغ الشاهد منكم الغائب فرب مبلغ أوعى من سامع والواجب في مثل هذا ما أمر الله به ورسوله حيث قال (وان طائفتان من المؤمنين اقاتلوا فاصلحوا بينهما فان بنت احداهما على الاخرى فقاتلوا التي تبغى حتى تنفى الى أمر الله فان فاءت فاصلحوا بينهما بالعدل واقتطعوا ان الله يحب المقسطين انما المؤمنون اخوة فاصلحوا بين اخويكم واتقوا الله لعلكم ترحمون) فيجب الاصلاح بين هاتين الطائفتين كما أمر الله تعالى والاصلاح له طرق منها ان يجمع أموال الزكوات وغيرها حتى يدفع في مثل ذلك فان الغرم

لاصلاح ذات البين يدبح لصاحبه أن ياخذ من الزكاة بقدر ما غرم كما ذكره الفقهاء من أصحاب  
 الشافعي واحمد وغيرهما كما قال النبي صلى الله عليه وسلم لقيصة بن مخارق ان المسئلة لا تحمل الاثلاثة  
 لرجل تحمل حمالة فيسأل حتى يجبد حمالته ثم يمسك ورجل أصابته جائحة اجتاحت ماله فيسأل  
 حتى يجبد سدادا من عيش ثم يمسك ورجل أصابته فاقة حتى يقوم ثلاثة من ذوى الحجي من  
 قومه فيقولون قد أصابت فلانا فاقة فيسأل حتى يجبد قواما من عيش وسدادا من عيش ثم  
 يمسك وما سوى ذلك من المسئلة فانه يأكله صاحبه سحنا ومن طرق الصلح ان تغفو احدى  
 الطائفتين أو كلاهما عن بعض ما لها عند الاخرى من الدماء والاموال فن عفا واصلح فاجره  
 على الله ان الله لا يحب الظالمين ومن طرق الصلح ان يحكم بينهما بالعدل فينظر ما اتفقتا كل طائفة  
 من الاخرى من النفوس والاموال فيتقاصان الحر بالحر والعبد بالعبد والاني بالاني فاذا  
 فضل لاحدهما على الاخرى شئ فاتباع بالمعروف واداء اليها باحسان فان كان يجمل عدد القتلى  
 أو مقدار المال جعل المجهول كالمعلوم واذا ادعت احدهما على الاخرى بزيادة فاما ان تحلفها  
 على نفي ذلك واما ان تقيم البينة واما ان تمتنع عن اليمين فيقضي برد اليمين أو النكول فان كانت  
 احدى الطائفتين تبني بان تمتنع عن العدل الواجب ولا تجيب الى ما أمر الله ورسوله وتقاتل  
 على ذلك أو تطالب قتال الاخرى واتلاف النفوس والاموال كما جرت عادتهم به فاذا لم يقدر  
 على كفها الا بالقتل قوتلت حتى تفيء الى أمر الله وان أمكن ان تلزم بالعدل بدون القتال  
 مثل ان يعاقب بمضهم أو يحبس أو يقتل من وجب قتله منهم ونحو ذلك عمل ذلك ولا حاجة  
 الى القتال وأما قول القاتل ان الله أوجب علينا طلب النار فهو أكذب على الله ورسوله فان الله  
 لم يوجب على من له عند أخيه المسلم المؤمن مظلمة من دم أو مال أو عرض ان يستوفى ذلك  
 بل لم يذكر حقوق الآدميين في القرآن الا نذب فيها الى العفو فقال تعالى (واجروح قصاص  
 فمن تصدق به فهو كفارة له) وقال تعالى (فنصف ما فرضتم الا ان يعفو أو يعفو الذي بيده  
 عقدة السكاح) وأما قوله تعالى (وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس واليمين باليمين والاف  
 بالانف والاذن بالاذن والسن بالسن والجروح قصاص فمن تصدق به فهو كفارة له ومن  
 لم يحكم بما أنزل الله فاولئك هم الكافرون) فهذا مع انه مكتوب على بنى اسرائيل وان كان  
 حكما كحكمهم مما لم ينسخ من الشرائع فالمراد بذلك التسوية في الدماء بين المؤمنين كما قال

النبي صلى الله عليه وسلم المسلمون تشكافا دماؤهم وهم يد على من سواهم فالنفس بالنفس وان كان القتال رئيسا مطاعا من قبيلة شريفة والمقتول سوق طارف وكذلك ان كان كبيرا وهذا صغيرا أو هذا غنيا وهذا فقيرا أو هذا عربيا وهذا أعجميا أو هذا هاشميا وهذا قرشيا وهذا ردما كان عليه أهل الجاهلية من أنه اذا قتل كبير من القبيلة قتلوا به عددا من القبيلة الاخرى غير قبيلة القتال واذا قتل ضعيف من قبيلة لم يقتلوا قاتله اذا كان رئيسا مطاعا فابطل الله ذلك بقوله ( وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس ) فالما كتبوا عليهم هو العدل وهو كون النفس بالنفس اذ الظلم حرام وأما استيفاء الحق فهو الى المستحق وهذا مثل قوله ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف في القتل أي لا يقتل غير قاتله وأما اذا طلبت احدى الطائفتين حكم الله ورسوله فقالت الاخرى نحن نأخذ حقنا بأيدينا في هذا الوقت فهذا من أعظم الذنوب الموجبة عقوبة هذا القتال الظالم الفاجر واذا امتنعوا عن حكم الله ورسوله ولم شوكة وجب على الامير قتالهم وان لم يكن لهم شوكة عرف من امتنع من حكم الله ورسوله والزم بالعدل وأما قولهم لنا عليهم حقوق من سنين متقدمة فيقال لهم نحن نحكم بينكم في الحقوق القديمة والحديثة فان حكم الله ورسوله ياتي على هذا وأما من قتل أحدا من بعد الاصطلاح أو بعد المهادنة والمعاهدة فهذا يستحق القتل حتى قالت طائفة من العلماء انه يقتل حدا ولا يجوز العفو عنه لا لولياء المقتول وقال الاكثرون بل قتله قصاص والخيار فيه الى أولياء المقتول وان كان الباغي طائفة فانهم يستحقون العقوبة وان لم يمكن كف صنيهم الا بقتالهم قوتلوا وان أمكن بما دون ذلك عوقبوا بما ينمهم من البنى والمدوان وتقض العهد والميثاق قال صلى الله عليه وسلم ينصب لكل غادر لواء يوم القيامة عند استه بقدر غدرته فيقال هذه غدره فلان وقد قال تعالى ( فن عني له من أخيه شيء فأتباع المعروف واداء اليه باحسان ذلك تخفيف من ربكم ورحمة فن اعتدي بعد ذلك فله عذاب اليم ) قالت طائفة من العلماء المعتدي هو القتال بعد العفو فهذا يقتل حتما وقال آخرون بل يعذب بما ينمهم من الاعتداء والله أعلم

(٤٠٦) (مسئلة) في الاخوة التي يفعلها بعض الناس في هذا الزمان والزام كل منهم بقوله ان مالى مالك ودمى دمك وولدى ولدى ولدك ويقول الآخر كذلك ويشرب أحدهم



الآخر فهل هذا الفعل مشروع أم لا وإذا لم يكن مشروعاً مستحسننا فهل هو مباح أم لا وهل يترتب على ذلك شيء من الأحكام الشرعية التي تثبت بالاخوة الحقيقية أم لا وما معنى الاخوة التي آخى بها النبي صلى الله عليه وسلم بين المهاجرين والانصار

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين هذا الفعل على هذا الوجه المذكور ليس مشروعاً باتفاق المسلمين وإنما كان اصل الاخوة ان النبي صلى الله عليه وسلم آخى بين المهاجرين والانصار وحالف بينهم في دار انس بن مالك كما آخى بين سعد بن الربيع وعبد الرحمن بن عوف حتى قال سعد لعبد الرحمن خذ شطري مالي واختر احدى زوجتي حتى اطلقها وتنكحها فقال عبد الرحمن بارك الله لك في مالك وأهلك دلوني على السوق وكما آخى بين سلمان الفارسي وابي الدرداء وهذا كله في الصحيح وأما ما يذكر به بعض المصنفين في السيرة من ان النبي صلى الله عليه وسلم آخى بين علي وابي بكر ونحو ذلك فهذا باطل باتفاق أهل المعرفة بحديثه فإنه لم يؤخ بين مهاجرو مهاجر وانصاري وأنصاري وإنما آخى بين المهاجرين والانصار وكانت تلك المؤاخاة والمخالفة يتوارثون بها دون اقاربهم حتى انزل الله تعالى واولو الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله فصار الميراث بالرحم دون هذه المؤاخاة والمخالفة وتنازع العلماء في مثل هذه المخالفة والمؤاخاة هل يورث بها عند عدم الورثة من الاقارب والموالى على قولين أحدهما يورث بها وهو مذهب ابي حنيفة وأحمد في احدى الروايتين لقوله تعالى (والذين عقدت ايمانكم فآتوهم نصيبهم) والثاني لا يورث بها بحال وهو مذهب مالك والشافعي وأحمد في الرواية المشهورة عند أصحابه وهؤلاء يقولون هذه الآية منسوخة وكذلك تنازع الناس هل يشرع في الاسلام ان يتآخى اثنان ويتعالفا كما فعل المهاجرون والانصار فقيل ان ذلك منسوخ لما رواه مسلم في صحيحه عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا حلف في الاسلام وما كان من حلف في الجاهلية فلم يزد الاسلام الا شدة ولان الله قد جعل المؤمنين اخوة بنص القرآن وقال النبي صلى الله عليه وسلم المسلم اخو المسلم لا يظلمه والذي نفسي بيده لا يؤمن أحدكم حتى يحب لاخيه من الخير ما يحب لنفسه فمن كان قائماً بواجب الايمان كان اخاً لكل مؤمن ووجب على كل مؤمن ان يقوم بحقوقه وان لم يجر بينهما عقد خاص فان الله ورسوله قد عقدا الاخوة بينهما بقوله انما المؤمنون اخوة وقال النبي صلى الله عليه وسلم ودعت اني قد رأيت

اخواني ومن لم يكن خارجا عن حقوق الايمان وجب ان يعامل بموجب ذلك فيحمد على حسنة  
 ويؤلى عليها وينهى عن سيئاته ويجانب عليها بحسب الامكان وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم  
 انصر اخاك ظلما أو مظلوما قلت يا رسول الله انصره مظلوما فكيف أنصره ظلما قال تمنعه من  
 الظلم فذلك نصر لك اياه والواجب على كل مسلم ان يكون حبه وبغضه وموالاته ومعاداته تابعا  
 لامر الله ورسوله فيحب ما أحبه الله ورسوله ويبغض ما أبغضه الله ورسوله ويؤلى من يؤلى الله  
 ورسوله ويمادي من يمادي الله ورسوله ومن كان فيه ما يؤلى عليه من حسنات وما يئادي عليه  
 من سيئات عومل بموجب ذلك كفساق أهل الملة اذ هم مستحقون للثواب والعقاب والموالة  
 والمعاداة والحب والبغض بحسب ما فهم من البر والفجور فان من يعمل مثقال ذرة خيرا يره  
 ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره وهذا مذهب أهل السنة والجماعة بخلاف الخوارج والمعتزلة  
 وبخلاف المرجئة والجمية فان اولئك يميلون الى جانب وهو لاء الى جانب وأهل السنة والجماعة  
 وسط ومن الناس من يقول تشرع تلك الموالاة والمحالفة وهو يناسب من يقول بالتوارث بالمخالفة  
 لكن لا نزاع بين المسلمين في ان ولد أحدهما لا يضر ولد الآخر بآرثه مع أولاده والله سبحانه  
 قد نسخ التبنّي الذي كان في الجاهلية حيث كان يتبنّى الرجل ولد غيره قال الله تعالى ( ما جعل الله  
 لرجل من قلبين في جوفه وما جعل أزواجكم اللائي تظاهرون منهن امهاتكم وما جعل ادعياءكم  
 أبناءكم ) وقال تعالى ( ادعواهم لابائهم هو أقسط عند الله فان لم تعلموا آباءهم فاخوانكم في  
 الدين ) وكذلك لا يصير مال كل واحد منهما مالا للآخر يورث عنه ماله فان هذا ممنوع من  
 الجاهليين ولكن اذا طابت نفس كل واحد منهما بما يتصرف فيه الآخر من ماله فهذا جائز كما  
 كان السلف يفعلون وكان أحدهما يدخل بيت الآخر ويأكل من طعامه مع غيبته لعله بطيب  
 نفسه بذلك كما قال تعالى أو صدقكم وأما شرب كل واحد منهما دم الآخر فهذا لا يجوز بحال  
 وأقل ما في ذلك مع النجاسة التشبيه بالذين يتآخون متعاونين على الإثم والدون اما على  
 فواحش أو محبة شيطانية كحبة المردات ونحوهم وان اظهروا خلاف ذلك من اشتراك في  
 الصنائع ونحوها واما تعاون على ظلم الغير وأكل مال الناس بالباطل فان هذا من جنس مؤاخذة  
 بعض من ينسب الى المشيخة والسلوك للنساء فيؤاخي أحدهم المرأة الاجنبية ويخلو بها وقد  
 أقر طوائف من هؤلاء بما يجري بينهم من الفواحش فقتل هذه المؤاخذة وامثالها مما يكون

فيه تعاون على ما نهى الله عنه كائنا ما كان حرام باتفاق المسلمين وانما النزاع في مؤاخاة يكون مقصودها بها التعاون على البر والتقوى بحيث تجتمع ما طاعة الله وتفرق بينهما معصية الله كما يقولون تجتمعنا السنة وتفرقنا البدعة فهذه التي فيها النزاع فكثر العلماء لا يرونها استفتاء بالمؤاخاة الايمانة التي عقدها الله ورسوله فان تلك كافية محصلة لكل خير فينبغي ان يجتهد في تحقيق اداء واجباتها اذ قد اوجب الله للمؤمن على المؤمن من الحقوق ما هو فوق مطلوب النفوس ومنهم من سوغها على الوجه المشروع اذا لم تشتمل على شيء من مخالفة الشريعة واما ان يقال على المشاركة في الحسنات والسيئات فن دخل منها الجنة ادخل صاحبه ونحو ذلك مما قد يشترطه بعضهم على بعض فهذه الشروط وأمثالها لا تصح ولا يمكن الوفاء بها فان الشفاعة لا تكون الا باذن الله والله أعلم بما يكون من حالها وما يستحقه كل واحد منهما فكيف يلزم المسلم ما ليس اليه فعله ولا يعلم حاله فيه ولا حال الآخر ولهذا نجد هؤلاء الذين يشترطون هذه الشروط لا يدرون ما يشترطون ولو استشعر أحدهم انه يؤخذ منه بعض ماله في الدنيا فأنه أعلم هل كان يدخل فيها أم لا وبالجملة فجميع ما ينفع بين الناس من الشروط والعقود والمخالفات في الاخوة وغيرها ترد الى كتاب الله وسنة رسوله فكل شرط يوافق الكتاب والسنة يوفى به ومن اشترط شرطاً ليس في كتاب الله فهو باطل وان كان مائة شرط . ك . اب الله أحق بشرطه أو ثق فتي كان الشرط يخالف شرط الله ورسوله كان باطلاً مثل ان يشترط أن يكون ولد غيره ابنة أو عتيق غيره مولاه أو ان ابنة أو قريبه لا يرثه أو انه يعاونه على كل ما يريد وينصره على كل من عاداه سواء كان بحق أو باطل أو يطيعه في كل ما يأمره به أو انه يدخله الجنة ويمنعه من النار مطلقاً ونحو ذلك من الشروط واذا وقعت هذه الشروط وفي منها بما أمر الله به ورسوله ولم يوف منها بما نهى الله عنه ورسوله وهذا متفق عليه بين المسلمين وفي المساحات نزاع وتفصيل ليس هذا موضعه وكذا في كل شرط في البيوع والهبات والوقوف والندور وعقود البيعة للأئمة وعقود المشايخ وعقود المتأخين وعقود أهل الانساب والقبائل وامثال ذلك فانه يجب على كل أحد ان يطيع الله ورسوله في كل شيء ويجتنب معصية الله ورسوله في كل شيء ولا طاعة لمخلوق في معصية الخالق ويجب ان يكون الله ورسوله أحب اليه من كل شيء ولا يطيع الا من آمن بالله ورسوله والله أعلم

(٤٠٧) {مسئلة} في اقوام يقطعون الطريق على المسلمين ويقتلون من يمانهم عن ماله ويفجرون بحريم المسلمين ويعذبون كل من يمكونه من المسلمين من ذكر وانثى حتى يدلهم على شيء من أموال المسلمين ثم الامام بانته خبرهم فامر السلطان بعض الناس ان يروح اليهم ويمنعهم من قتل المسلمين وأخذ أموالهم فخرجوا عليه وقتلوا المسييرين اليهم وامتنعوا من طاعة السلطان فهل يحل قتالهم أم لا وهل اذا أخذ السلطان من مالهم شيئا وباعه على المسلمين يحل لاحد ان يشتريه أم لا

{الجواب} الحمد لله نعم يحل قتال هؤلاء بل يجب واذا أخذ السلطان من أموالهم بازاء ما أخذوه من اموال المسلمين ولم يعرف مستحقه جاز الشراء منه وان كانوا أخذوا شيئا من أموال المسلمين ففي أخذ أموالهم خلاف بين الفقهاء واذا قلد السلطان احد القولين بطريقه ساغ له ذلك

(٤٠٨) {مسئلة} في طائفتين من الفلاحين اقتلتا فكسرت احدهما الاخرى وانهزمت المكسورة وقتل منهم بعد الهزيمة جماعة فهل يحكم للمقتولين من المهزومين بالنار ويكفون داخلين في قول النبي صلى الله عليه وسلم القاتل والمقتول في النار أم لا وهل يكون حكم المهزم حكم من يقتل منهم في المعركة أم لا

{الجواب} الحمد لله ان كان المهزم قد انهزم بنية التوبة عن المقتلة المحرمة لم يحكم له بالنار فان الله يقبل التوبة عن عباده ويدفو عن السيئات واما ان كان انهزاه عجزا فقط ولو قدر على خصمه لقتله فهو في النار كما قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار قيل يا رسول الله هذا القاتل فما بال المقتول قال انه اراد قتل صاحبه فاذا كان المقتول في النار لانه اراد قتل صاحبه فالمهزم بطريق الاولى لانهما اشتركا في الارادة والفعل والمقتول اصابه من الضرر ما لم يصب المهزوم ثم اذا لم تكن هذه المصيبة مكفرة لانهم المقاتلة فلا تن لا تكون مصيبة الهزيمة مكفرة اولى بل انهم المهزم المصر على المقاتلة اعظم من انهم المقتول في المعركة واستحقاقه للنار اشد لان ذلك اتقطع عمله السيء بموته وهذا مصر على الخبث العظيم ولهذا قالت طائفة من الفقهاء ان مهزم البغاة يقتل اذا كان له طائفة يأوي اليها فيخاف عوده بخلاف المتنن بالجرح منهم فانه لا يقتل وسببه ان هذا انكف شره والمهزم لم ينكف شره

وأيضاً ظالمقتول قد يقال انه بمصيبة القتل قد يخفف عنه العذاب وان كان من اهل النار ومصيبة  
الحرية دون مصيبة القتل فظهر ان المهزوم اسوء حالا من المقتول اذا كان مهزوما على قتل أخيه  
ومن تاب فان الله غفور رحيم

(٤٠٩) (مسئلة) في التصيرية القائلين باستحلال الحر وتناسخ الارواح وقدم العالم  
وانكار وجود البعث والنشور والجنة والنار في غير الحياة وبان الصلوات الخمس عبارة عن  
خمس اسماء وهي علي وحسن وحسين ومحسن وفاطمة فذكر هذه الاسماء الخمسة تجزئهم عن  
النسل من الجنابة والوضوء وبقية شروط الصلوات الخمس وواجباتها وبان الصيام عندهم عبارة  
عن اسم ثلاثين رجلا وثلاثين امرأة يعدونهم في كتبهم وبضيق هذا الموضع عن ايرادهم وان  
المهم خلق السموات والارض وهو علي بن أبي طالب رضى الله عنه فهو عندهم الاله في  
السماء والارض في الارض فكنت الحيلة في ظهور الالهوت بهذا الناسوت على رأيهم  
انه يواسى خلقه وعبيده ويملمهم كيف يمدونه ويعرفونه وبان النصيري عندهم لا يصير نصيرا  
مؤمننا يجالسونه ويشربون منه ويطلقونه على اسرارهم ويزوجونه من نسايتهم حتي يتخاطبه معلمه  
وحقيقة الخطاب عندهم ان يخافوه على كتمان دينه ومعرفة مشايخه وأكابر أهل مذهبه وان  
لا يصح مسلما ولا غيره الا من كان من أهل دينه وعلى ان يعرف امامه دونه بظهوره في كواره  
واداؤه فيعرف انتقال الاسم والمعنى في كل حين وزمان فالاسم عندهم في أول القياس آدم والمعنى  
شيث والاسم هو يعقوب والمعنى هو يوسف ويستدلون على هذه الصورة كما يزعمون بها في  
القرآن العزيز حكاية عن يعقوب ويوسف عليهما السلام فيقولون أما يعقوب فانه كمال الاسم  
فما قدر أن يجاوز منزلته فقال سوف استغفر لكم ربي انه هو الغفور الرحيم وأما يوسف فكان  
هو المعنى المطلوب فقال لا تثريب عليكم اليوم فلم يعلق الامر بنيره لانه علم انه هو الاله المتصرف  
ويحملون موسى هو الاسم ويوشع هو المعنى ويقولون يوشع ردتله الشمس لما أمرها فاطاعت  
أمره وهل ترد الشمس الا لربها ويحملون سليمان هو الاسم وآصف هو المعنى ويقولون  
سليمان محب عن احضار عرش بلقيس وقدر عليه آصف لان سليمان كان الصورة وآصف كان  
المعنى القادر المقتدر ويعبدون الانبياء والمرسلين واحدا واحدا على هذا النمط الى زمان رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فيقولون محمد هو الاسم وعلى هو المعنى ويوصلون المدد على هذا الترتيب

في كل زمان الى وقتنا هذا فمن حقيقة الخطاب ولدين عندهم ان يعلم ان عليا هو الرب ومحمد  
 هو الحجاب وسلمان هو الباب فان ذلك على الترتيب لم يزل ولا يزال وكذلك الخمسة الايتام  
 ولاتنا عشر تقييا واسماؤهم معروفة عندهم في كتبهم الخبيثة فهم لا يزالون يظهرون مع الرب  
 والحجاب والباب في كل كور ودور أبدا سرمدا وان ابليس الابالسة عمر بن الخطاب واثنين  
 في رتبة الاليسية ابو بكر ثم عثمان رضى الله عنهم أجمعين ونزهم وأعلى رتبهم على أقوال  
 الملحدين وانتحال الفالين المفسدين فلا يزالون في كل وقت موجودين حسبما ذكر ولما ذهبهم  
 الفاسدة سعة وتفصيل ترجع الى هذه الاصول وهذه الطائفة الملعونة استولت على جانب كبير  
 من الشام فهم معروفون مشهورون متظاهرون بهذا المذهب وقد حقق احوالهم كل من خاطهم  
 وعرفهم من عقلاء المسلمين وعامة الناس أيضا في هذا الزمان لان احوالهم كانت مستورة عن  
 كثير من الناس وقت ستيلاء الافرنج المخذولين على البلاد الساحلية فلما كانت ايام الاسلام  
 انكشفت حالهم وكثر ضلالهم والابتلاء بهم كثير جدا فهل يجوز للمسلم ان يزوجهم أو يتزوج  
 منهم وهل يحمل لهم كل ذنابهم والحالة هذه وأكل الجبن الممول من ذبيحتهم وما حكم أولادهم  
 وملابسهم وهل يجوز دفعهم بين المسلمين أم لا وهل يجوز استخدامهم في ثغور المسلمين  
 وتسليمها اليهم أم يجب على ولي الامر قطعهم واستخدام غيرهم من الرجال المسلمين الا كفاء  
 وهل يائهم اذا اخر طردهم أم يجوز له التمثل مع ان في عزيمه ذلك فاذا استخدمهم ثم قطعهم  
 أو لم يقطعهم هل يجوز له صرف أموال بيت المسلمين عليهم واذا صرفها وتأخر لبعضهم بقية  
 من معلومه المسمى فأخذه ولي الامر عنه وصرفه على غيره من المسلمين أو المستحقين أو  
 أرصده لذلك هل يجوز له فعل هذه الصور أم يجب عليه وهل دماء النصيرية المذكورين مباحة  
 وأموالهم في حلال أم لا واذا جاهدتهم ولي الامر باحتمال باطلهم وقطعهم عن حصون المسلمين  
 وتحذير أهل الاسلام من مناكحتهم وأكل ذنابهم وأمرهم بالصوم والصلاة ومنعهم من اظهار  
 دينهم الباطل وهم يلونه من الكفار هل ذلك أفضل وأكثر اجرا من النصارى والترصد لقتال  
 التتار في بلادهم وهم بلاد سييس وبلاد الافرنج على أهلها أم هذا أفضل وهل يمد مجاهد النصيرية  
 المذكورين سراطا ويكون أجره كاجر المرباط في الثغور على ساحل البحر خشية قصد الافرنج  
 أم هذا أكثر اجرا وهل يجب على من عرف المذكورين ومذاهبهم أن يشهد اسرهم ويساعدهم

على ابطال باطلهم واظهار الاسلام ولعل الله تعالى ان يجعل ذريتهم واولادهم مسلمين أم يجوز له التناقل والاهمال وما أجز المجتهد على ذلك والمجاهد فيه والمربط له والمأزم عليه وبسطوا القول في ذلك مثابين

﴿الجواب﴾ الحمد لله هؤلاء القوم الموصوفون المسمون بالنصيرية وسائر أضاف القرامطة الباطنية أكفر من اليهود والنصارى بل واكفر من كثير من المشركين ضررهم على أمة محمد صلى الله عليه وسلم أعظم ضررا من الكفار المحاردين مثل كفار الترك والافريج وغيرهم فان هؤلاء يتظاهرون عند جهال المسلمين بالنشيع وموالة أهل البيت وهم في الحقيقة لا يؤمنون بالله ولا برسوله ولا بكتابه ولا بأمره ولا بنبي ولا ثواب ولا عقاب ولا جنة ولا نار ولا بأحد من المرسلين مثل محمد صلى الله عليه وسلم ولا بملة من الملل السالفة بل يأخذون كلام الله ورسوله المعروف عند المسلمين يتأولونه على أمور يغيرونها يدعون أنها من علم الباطن من جنس ما ذكره السائل وهو من غير هذا الجنس فانهم ليس لهم حد محدود فيما يدعونه من الاتحاد في أسماء الله وآياته وتحريف كلام الله ورسوله عن مواضعه اذ قد وعدهم انكار الايمان وشرايع الاسلام بكل طريق مع الباطن بان لهذه الأمور حقائق يعرفونها من جنس ما ذكر السائل ومن جنس قولهم ان الصلوات الخمس معرفة أسرارهم والصيام المفروض كتمان أسرارهم وحج البيت العتيق زيادة شيوخهم وان بدا أبي لهب أبي بكر وعمر وان النبا العظيم والامام المين على بن أبي طالب ولهم في معاداة الاسلام ولهله وقائع مشهورة وكتب مصنفة واذا كانت لهم مكنة سفكوا دماء المسلمين كما قتلوا الحجاج والقهوه في زمزم واخذوا مرة الحجر الاسود فبقى معهم مدة وقتلوا من علماء المسلمين ومشايخهم وأسرأهم وجندهم من لا يحصى عدده الا الله وصفوا كتب كثيرة فيهم اما ذكره السائل وغيره وصنف علماء المسلمين كتباً في كشف أسرارهم وهتك أسرارهم وبينوا فيها ما هم عليه من الكفر والزندقة والاتحاد الذين هم فيه أكفر من اليهود والنصارى ومن براهة الهند الذين يبدون الاحسان وما ذكره السائل في وصفهم قليل من الكثير الذي يعرفه العلماء من وصفهم ومن المعلوم عندهم ان السواحل الشامية انما لستوات عليها النصارى من جهتهم وهم دائما مع كل عدو للمسلمين فهم مع النصارى على المسلمين ومن اعظم المصائب عندهم فتح المسلمين لاسا جل واتقهار النصارى بل ومن اعظم المصائب عندهم

١١٢



الصادرات عن واجب الوجود هو العقل وأما بالفظ ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم فيحرفوه  
 عن مواضعه كما يفعل أصحاب رسائل اخوان الصفا ونحوهم فانهم من أئمتهم وقد دخل كثير  
 من باطلهم على كثير من المسلمين وراج عليهم حتى صار في كتب طوائف من المنتسبين الى  
 العلم والدين وان كانوا لا يوافقونهم على أصل كفرهم فان هؤلاء لهم في اظهار دعوتهم الملمونة  
 التي يسونها الدعوة الحادية درجات متعددة ويسمون النهاية البلاغ الا كبر والنموس الاعظم  
 ومضجون البلاغ الا كبر جحد الخالق والاستهزاء به وعن يقربه حتى يكتب أحدهم اسم الله  
 في أسفل رجله وفيه أيضا جحد شرائعه ودينه وجحد ما جاء به الانبياء ودعوى أنهم كانوا  
 من جنسهم طالبين للرئاسة فمنهم من أحسن في طلبها ومنهم من أساء في طلبها حتى قتل  
 ويجعلون محمدا وموسى من القسم الاول ويجعلون المسيح من القسم الثاني وفيها من الاستهزاء  
 بالصلاة والزكاة والصوم والحج ومن تحليل نكاح ذوات المحارم وسائر الفواحش ما بطول  
 وصفه ولم اشارات ومخاطبات يدرف بها بعضهم بعضا وهم اذا كانوا في بلاد المسلمين التي يكثر  
 فيها أهل الايمان فقد يخفون على من لا يعرفهم وأما اذا كثروا فانه يعرفهم عامة الناس فضلا  
 عن خاصتهم وقد اتفق علماء المسلمين على ان مثل هؤلاء لا تجوز مناكتهم ولا يجوز ان ينكح  
 موليتهم منهم ولا يتزوج منهم امرأة ولا تباع ذباثهم « وأما الجبن المعمول بانفختهم فقيه قولان  
 مشهوران للعلماء كسائر انفة الميتة وكأنفحة ذبيحة المحبوس الذين يقال عنهم أنهم يذكون فذهب  
 أبي حنيفة وأحمد في إحدى الروايتين انه يحل هذا الجبن لان إنفخة الميتة على هذا القول  
 لا تموت بموت البهيمة وملاقة الوعاء النجس في الباطن لا تنجس ومذهب مالك والشافعي  
 وأحمد في الرواية الاخرى ان الجبن نجس لان الانفحة عندهؤلاء نجسة لان ابن الميتة وإنفختها  
 عندهم نجس ومن لا تؤكل ذبيحتهم فذبيحته كاليتة وكل من أصحاب القواين يخرج بآثار نقلها  
 عن الصحابة فاصحاب القول الاول نقلوا أنهم أكلوا جبن المحبوس واصحاب القول الثاني نقلوا  
 أنهم انما أكلوا ما كانوا يظنون من جبن النصارى فهذه مسألة اجتهاد للمقلد ان يقلد من بقى  
 بأحد القولين وأما أوانهم وملابسهم فكأواني المحبوس على ما عرف من مذاهب الائمة ولا  
 يجوز دفنهم في مقابر المسلمين ولا يصلي عليهم فان الله نهى عن الصلاة على المنافقين كعبد الله  
 ابن أبي بنحوه وكانوا يتظاهرون بالصلاة والزكاة والصوم والحج والجهاد مع المسلمين لا يظهرون

مقالة تخالف دين الاسلام لكن يسرون ذلك فقال تعالى (ولا تصل على أحد منهم مات أبدا ولا تقم على قبره انهم كفروا بالله ورسوله وماتوا وهم فاسقون) فكيف هؤلاء الذين هم مع الزندقة والنفاق لا يظهرون الا الكفر والالحاد واما استخدام مثل هؤلاء في ثور المسلمين وحصولهم أو جنودهم فهو من الكبائر بمنزلة من يستخدم الذئاب لرعى الغنم فانهم من أغشى الناس للمسلمين ولولا الامور واحرص الناس على فساد الملة والدولة وهم شر من المخامر الذي يكون في المسكر فان المخامر قد يكون له غرض إما مع أمير المسكر وإما مع العدو وهؤلاء غرضهم مع الملة ونبيها ودينها وملوكها وعلمائها وعامتها وخاصتها وهم أحرص الناس على تسليم الحصون الى عدو المسلمين وعلى افساد الجند على ولي الامر واخراجهم عن طاعته والواجب على ولاية الامور قطعهم من دواوين المقاتلة ولا يستخدمهم في ثور ولا في غير ثور وضررهم في الثور أشد وان يستخدموا بدلهم من يحتاج الى استخدامه من الرجال المأمونين على دين الاسلام وعلى النصيح لله ورسوله ولائمة المسلمين وعامتهم بل اذا كان ولي الامر لا يستخدم من يفشه وان كان مسامحا فكيف يستخدم من ينش المسلمين ولا يجوز له تأخير هذا الواجب مع القدرة عليه بل أي وقت قدر على الاستبدال بهم وجب عليه ذلك لانهم عوقدوا على ذلك فان كان التمدد صحيحا وجب السعي وان كان فاسدا وجبت أجرة المثل وان لم يكن استخدامهم من جنس الاجرة اللازمة فهو من جنس الجمالة المجازة لكن هؤلاء لا يجوز استخدامهم فانه قد عقد فاسدا لا يستحقون الا قيمة عملهم فان لم يكونوا عملا فلا شيء لهم لكن دماؤهم وأموالهم مباحة واذا أظهروا التوبة في قبولها منهم نزاع بين العلماء فمن قبل توبتهم اذا التزموا شريعة الاسلام وأعادوا اليهم ولم تنقل الى ورثتهم من جنسهم فان مالهم في بيت المال لكن هؤلاء اذا أخذوا عنهم يظهرون التوبة اذا أصل مذهبهم الاتقاء وكنعان امرهم وفيهم من يعرف وفيهم من قد لا يعرف فالطريق ان يحتاط في امرهم فلا يتركون مجتمعين ولا يمتكون من حمل السلاح وان لا يكونوا من المقاتلة ويلزمون شرائع الاسلام من الصلوات الخمس وقراءة القرآن ويترك بينهم من يعلمهم دين الاسلام ويحال بينهم وبين معلمهم فان أبا بكر الصديق رضي الله عنه هو وسائر الصحابة لما ظهروا على أهل الردة وجئوا اليه قال لهم الصديق اختاروا بيني اما الحرب المأجثة واما السلم المخزية قاوا يا خليفة رسول

الله هذه الحرب الملقبة قد عرفناها فما السلم المخزية قل تدون قتلانا ولا ندنى قتلاكم وتشهدون ان  
 قتلانا في الجنة وقتلاكم في النار ونعطيكم ما اصبنا من اموالكم وتردون ما اصبتم من اموالنا وننزع  
 منكم الحلقة والسلاح وتمتدون من ركوب الخيل وتتركون رثعون اذنا بالابل حتى يري الله  
 خليفة رسول الله والمؤمنين امرا يمدرونكم به فوافقه الصحابة على ذلك الا في تضمين قتلى  
 المسلمين فان عمر قال له هؤلاء قتلوا في سبيل الله واجورهم على الله يعني هم استشهدوا واولاديه  
 لهم فافقهوا على قول عمر في ذلك وهذا الذي اتفق عليه الصحابة هو مذهب ائمة العلماء والبي  
 تنازعوا فيه تنازع فيه العلماء فذهب اكثرهم ان من قتله المرتدون الممتنعون المحاربون لا يضمن  
 كما اتفق عليه العلماء وهو مذهب أبي حنيفة واحمد في احدى الروايتين ومذهب الشافعي واحمد  
 في الرواية الاخرى هو القول الاول فهذا الذي فعله الصحابة باولئك المرتدين بعد عودهم الى  
 الاسلام يفعل بمن اظهر الاسلام والهمة ظاهرة فيه فيمنع من ركوب الخيل والسلاح والدروع  
 التي تلبسها المقاتلة ولا يترك في الجند يهودي ولا نصراني ويلومون شرائع الاسلام حتى يظهر  
 ما يضلونه من خير وشر ومن كان من ائمة ضلالهم واظهر التوبة اخرج عنهم وسير الى بلاد  
 المسلمين التي ليس لهم فيها ظهور فاما ان يهديه الله أو يموت على نفاقه من غير مضرة للمسلمين  
 ولا ريب ان جهاد هؤلاء وإقامة الحدود عليهم من اعظم الطاعات واكثر الواجبات وهو  
 افضل من جهاد من يقاتل المسلمين من المشركين واهل الكتاب فان جهاد هؤلاء حفظ لنا  
 فتح من بلاد الاسلام ولما دخل فيه من الخوارج وجهاد من يقاتلنا من المشركين واهل الكتاب  
 من زيادة اظهار الدين وحفظ الاصل مقدم على الفرع وأيضا فضرر هؤلاء على المسلمين اعظم  
 من ضرر اولئك بل ضرر هؤلاء في الدين على كثير من الناس أشد من ضرر المحاربين من المشركين  
 واهل الكتاب ويجب على كل مسلم ان يقوم في ذلك بحسب ما يقدر عليه من الواجب فلا يحمل  
 لاحد ان يكتم ما يعرفه من اخبارهم بل يفشيها ويظهرها ليعرف المسلمون حقيقة حالهم ولا يحمل  
 لاحد ان يماونهم على بقائهم في الجند والمستخدمين ولا يحمل لاحد السكوت عن القيام عليهم بأمر  
 الله به ورسوله فان هذا من أعظم أبواب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر والجهاد في سبيل  
 الله وقد قال تعالى لنبيه (يا أيها النبي جاهد الكفار والمنافقين واغلب عليهم) وهؤلاء لا يخرجون  
 عن الكفار والمنافقين والمعاون على كفر شرهم وعلى هدايتهم بحسب الامكان له من الاجر والثواب

ما لا يعلمه الا الله فمن المقصود هدايتهم كما قال تعالى (كنتم خير امة اخرجت للناس) قال أبو هريرة كنتم خير الناس للناس فيأمنون بهم في السلاسل والقيود حتى يدخلونهم الاسلام فالمقصود بالجهاد الامر بالمعروف والنهي عن المنكر هداية العباد لمصالح المآل والمعاد بحسب الامكان فمن هداه الله سمى في الدنيا والآخرة ومن لم يهتد كف الله ضرره عن غيره ومعلوم ان الجهاد والامر بالمعروف والنهي عن المنكر هو افضل الاعمال كما قال النبي صلى الله عليه وسلم رأس الامر الاسلام وعموده الصلاة وفروقه سنامه الجهاد في سبيل الله وفي الصحيحين عنه انه قال ان في الجنة لثلاثة درجات ما بين الدرجة والدرجة كما بين السماء والارض أعدها الله للمجاهدين في سبيله وقال صلى الله عليه وسلم رباط يوم وليلة خير من صيام شهر وقيامه ومن مات مرابطا مجاهدا أجرى عليه عمله وأجرى عليه رزقه من الجنة وأمن الفتنة والجهاد أفضل من الحج والعمرة كما قال تعالى (أجعلتم سقاية الحاج وعمارة المسجد الحرام تكن آمن بالله واليوم الآخر وجاهد في سبيل الله لا يستوون عند الله والله لا يهدي القوم الظالمين الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا في سبيل الله باموالهم وأنفسهم أعظم درجة عند الله وأولئك هم الفائزون) يبشرهم ربهم برحمة منه ورضوان وجنات لهم فيها نعيم يقيم خالدين فيها أبدا ان الله عنده أجر عظيم (٤١٠) ﴿مسئلة﴾ فيمن يلحق معاوية ماذا يجب عليه وهل قال النبي صلى الله عليه وسلم هذه الاحاديث وهي اذا قاتل خليفتان فاحدهما ملعون وأيضا ان غمارا تقتله الفئة الباغية وقتله عسكر معاوية وهل سبوا أهل البيت أو قتل الحجاج شريفا

﴿الجواب﴾ الحمد لله من لمن أحدا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كماوية بن أبي سفيان وعمرو بن العاص ونحوهما أو من هو أفضل من هؤلاء كأبي موسى الأشعري وأبي هريرة ونحوهما أو من هو أفضل من هؤلاء كطلحة والزبير أو عثمان وعلي بن أبي طالب أو أبي بكر الصديق وعمر أو عائشة أم المؤمنين أو غير هؤلاء من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فانه مستحق للمعوية البليغة باتفاق أئمة الدين وتنازع العلماء هل يعاقب بالقتل أو ماديون بالقتل كما عهد بسطانا ذلك في غير هذا الموضع وقد ثبت في الصحيحين عن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا تسبوا أصحابي فوالذي نفسي بيده لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهب ما بلغ بند أحدكم ولا نصيفه والمنة أعظم من السب وقد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه

وسلم انه قال لعن المؤمن كقتله فقد جمل النبي صلى الله عليه وسلم ابن المؤمن كقتله وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم خيار المؤمنين كما ثبت عنه انه قال خير القرون القرن الذي بعثت فيه ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم وكل من رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم مؤمنا به فله من الصعبة بقدر ذلك كما ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم يغزو جيش فيقول هل فيكم من رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقولون نعم فيفتح لهم قال ثم يغزو جيش فيقول هل فيكم من رأى من رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقولون نعم فيفتح لهم وذكر الطبقة الثالثة فعلق الحكم برؤية رسول الله صلى الله عليه وسلم كما علقه بصحبته ولما كان لفظ الصعبة فيه عموم وخصوص كان من اختص من الصحابة بما يتميز به عن غيره بوصف بتلك الصعبة دون من لم يشرك فيها كما قال النبي صلى الله عليه وسلم في حديث أبي سعيد المتقدم لخالد بن الوليد لما اختصم هو وعبد الرحمن يا خالد لا تسبوا أصحابي فوالذي نفسي بيده لو أتق أحدكم مثل أحد ذهباما بلغ مدأحدم ولا نصيفه فان عبد الرحمن بن عوف هو وأمثاله من السابقين الاولين من الذين أففقوا قبل الفتح فتح الحديبية وقاتلوا وخالد بن الوليد وغيره ممن أسلم بعد الحديبية وأففقوا وقاتلوا دون أولئك قال تعالى (لا يستوي منكم من أففق من قبل الفتح وقاتل أولئك أعظم درجة من الذين أففقوا من بعد وقاتلوا وكلا وعد الله الحسنى) والمراد بالفتح فتح الحديبية لما بايع النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه تحت الشجرة وكان الذين بأيده اكثر من ألف واربماية وهم الذين فتحوا خيبر وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يدخل النار أحد بايع تحت الشجرة وسورة الفتح الذي فيها ذلك أنزلها الله قبل ان تفتح مكة بل قبل ان يتم النبي صلى الله عليه وسلم وكان قد بايع أصحابه تحت الشجرة عام الحديبية سنت ست من الهجرة وصالح المشركين صلح الحديبية المشهور وبذلك الصلح حصل من الفتح ما لا يلمه الا الله مع انه قد كان كرهه خلق من المسلمين ولم يملوا ما فيه من حسن العاقبة حتى قال سهل بن حنيف ايها الناس اتهموا الرأي فلقد رأيتني يوم أبي جندل ولو استطعت ان ارد على رسول الله صلى الله عليه وسلم أمره لرددت رواه البخاري وغيره فلما كان من العام القابل اعتمر النبي صلى الله عليه وسلم ودخل هو ومن اعتمر معه مكة مهتدين وأهل مكة يومئذ مع المشركين ولما كان في العام الثامن فتح مكة في شهر رمضان وقد أنزل الله في سورة الفتح (لتدخلن المسجد

الحرام ان شاء الله آمينين محققين رؤسكم ومقصرين لا تخافون فعمل ما لم تعلموا فجعل من دون ذلك فتحا قريبا ( فوعدهم في سورة الفتح ان يدخلوا مكة آمينين وانجز مواعده من العام الثاني وانزل في ذلك ( الشهر الحرام بالشهر الحرام والحرمات قصاص ) وذلك كله قبل فتح مكة فن توهم ان سورة الفتح نزلت بعد فتح مكة فقد غلط غلطا يديا والمقصود ان اولئك الذين صحبوه قبل الفتح اختصوا من الصحبة بما استحقوا به التفضيل على من بعدهم حتى قال لخالد لا تسبوا اصحابي فانهم صحبوه قبل ان يصحبه خالد وامثاله ولما كان لابي بكر الصديق رضى الله عنه من مزية الصحبة ما تميز به على جميع الصحابة خصه بذلك في الحديث الصحيح الذى رواه البخارى عن ابي الدرداء انه كان بين ابي بكر وعمر كلام فطلب ابو بكر من عمر ان يستغفر له فامتنع عمر وجاء ابو بكر الى النبي صلى الله عليه وسلم فذكر له ماجرى ثم ان عمر قدم فخرج يطلب ابا بكر في بيته فذكر له انه كان عند النبي صلى الله عليه وسلم فلما جاء عمر اخذ النبي صلى الله عليه وسلم يغضب لابي بكر وقال ايها الناس اني جئت اليكم فقلت اني رسول الله اليكم فقلتم كذبت وقال ابو بكر صدقت فهل انتم تاركوا الى صاحبي فهل انتم تاركوا الى صاحبي فما اودى بعدها فبها خصه باسم الصحبة كما خصه به القرآن في قوله تعالى ( ثاني اثنين اذ هما في النار اذ يقول لصاحبه لا تحزن ان الله معنا ) وفي الصحيحين عن ابي سعيد ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان عبدا خيره الله بين الدنيا والآخرة فاختار ذلك العبد ما عبد الله فبكى ابو بكر فقال بل نفديك بانفسنا واموالنا قال فجعل الناس يمججون ان ذكر النبي صلى الله عليه وسلم عبدا خيره الله بين الدنيا والآخرة فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الخير وكان ابو بكر اعلمنا به وقال النبي صلى الله عليه وسلم ان آمن الناس علينا في صحبته وذات يده ابو بكر ولو كنت متخذا من اهل الارض خليلا لا اتخذت ابا بكر خليلا ولكن اخي وصاحبي سندوا كل خوخة في المسجد الا خوخة ابي بكر وهذا من اصح حديث يكون باتفاق العلماء العارفين باتقال النبي صلى الله عليه وسلم وافعاله واحواله والمقصود ان الصحبة فيها خصوص وعموم وعمومها يندرج فيه كل من رآه مؤمنا به ولهذا يقال صحبته سنقوشه اوساعة ونحو ذلك \* ومعاوية وعمر بن العاص وامثالهما من المؤمنين لم يهتمهم أحد من السلف بنفاق بل قد ثبت في الصحيح ان عمرو بن العاص لما بايع النبي صلى الله عليه وسلم قال على ان يغفر لي ما تقدم من ذنبي فقال

يا عمرو أما علمت ان الاسلام يهلم ما كان قبله ومعلوم ان الاسلام الهادم هو اسلام المؤمنين  
 لا اسلام المنافقين وايضا فعمرو بن العاص وامثاله ممن قدم مهاجرا الى النبي صلى الله عليه وسلم  
 بعد الحديبية هاجر اليه من بلادهم طوعا لا كرها والمهاجرون لم يكن فيهم منافق وانما كان  
 النفاق في بعض من دخل من الانصار وذلك ان الانصار هم اهل المدينة فلما أسلم أشرفهم  
 وجهورهم احتاج الباقون ان يظهروا الاسلام نفاقا لئلا يظنهم اهل الاسلام وظهوره في قومهم وأما اهل  
 مكة فكان أشرفهم وجهورهم كفارا فلم يكن يظهر الايمان الا من هو مؤمن ظاهرا وباطنا  
 فانه كان من أظهر الاسلام يؤذى ويهجر وانما المنافق يظهر الاسلام لمصلحة دنياه وكان من أظهر  
 الاسلام بمكة يتأذى في دنياه ثم لما هاجر النبي صلى الله عليه وسلم الى المدينة هاجر معه أكثر  
 المؤمنين ومنع بعضهم من الهجرة اليه كمنع رجال من بني مخزوم مثل الوليد بن المغيرة أخو خالد  
 أخو أبي جهل لأمه ولهذا كان النبي صلى الله عليه وسلم لم يفت لهؤلاء ويقول في قوته اللهم نج الوليد  
 ابن الوليد وسلمة بن هشام والمستضعفين من المؤمنين اللهم شدد وطأتك على مضر واجمعهم عليهم سنيانا  
 كسني يوسف والمهاجرون من أولهم الى آخرهم ليس فيهم من اتهمه أحد بالنفاق بل كلهم مؤمنون  
 مشهود لهم بالايمان ولعن المؤمن كقتله واما معاوية بن أبي سفيان وامثاله من الطلقاء الذين أسلموا بعد  
 فتح مكة كمكرمة بن أبي جهل والحارث بن هشام وسهل بن عمرو وصفوان بن أمية وأبي سفيان  
 ابن الحارث بن عبد المطلب وهؤلاء وغيرهم ممن حسن اسلامهم بأشواق المسلمين ولم يتهم أحد  
 منهم بعد ذلك بنفاق ومعاوية قد استكتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال اللهم علمه الكتاب  
 والحساب وقه العذاب وكان أخوه يزيد بن أبي سفيان خيرا منه وأفضل وهو أحد الأمراء  
 الذين بعثهم أبو بكر الصديق رضي الله عنه في فتح الشام ووصاه بوصية مرووفة وأبو بكر لما ش  
 يزيد راكب فقال له يا خليفة رسول الله اما ان تركب واما ان انزل قال لا تركب وركب وركب  
 بنازل اني احتسبت خطاي في سبيل الله وكان عمرو بن العاص هو الامير الآخر والثالث  
 شرحبيل بن حسنة والرابع خالد بن الوليد وهو اميرهم للطلق ثم عزله عمرو وولى باعبدة  
 عامر بن الجراح الذي ثبت في الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم شهد له انه من هذه الامة  
 فكان فتح الشام على يد أبي عبدة وفتح العراق على يد سعد بن أبي وقاص ثم لما مات يزيد  
 ابن أبي سفيان في خلافة عمر استعمل اخاه معاوية وكان عمر بن الخطاب من أعظم الناس فراسة

واخبرهم بالرجال واقومهم بالحق واعلمهم به حتى قال علي بن ابي طالب رضي الله عنه كنا  
نحدث ان السكينة تنطق على لسان عمر وقال النبي صلى الله عليه وسلم ان الله ضرب الحق على  
لسان عمر وقلبه وقال لولم ابعث فيكم لبعث فيكم عمر وقال ابن عمر ما سمعت عمر يقول في الشيء اني  
لا اراه كذا وكذا الا كان كآراءه وقد قال له النبي صلى الله عليه وسلم ما راك الشيطان سالكا فجا الا  
سلك فجا غير فحك ولا استعمل عمر قط بل ولا ابو بكر على المسلمين منافقا ولا استعمل من افاربهما  
ولا كان تأخذهما في الله لومة لاثم بل لما قاتلا اهل الردة واعادهم الى الاسلام منعهم ركوب  
الخيول وحمل السلاح حتى تظهر صحة توبتهم وكان عمر يقول اسمع بن ابي وقاص وهو امير  
العراق لا تستعمل احدا منهم ولا تشاورهم في الحرب فانهم كانوا اسراءا كابر مثل طلحة الاسدي  
والاقرع بن حابس وعبيدة بن حصن والاشعث بن قيس الكندي وامثالهم هؤلاء لما تخوف  
ابو بكر وعمر منهم نوع نفاق لم يولهم على المسلمين فلو كان عمرو بن العاص ومعاوية بن ابي سفيان وامثالهما  
ممن يتخوف منهما النفاق لم يولوا على المسلمين بل عمرو بن العاص قد امره النبي صلى الله  
عليه وسلم في غزوة ذات السلاسل والذي صلى الله عليه وسلم لم يول على المسلمين منافقا وقد  
استعمل على نجران سفيان بن حرب ابا معاوية ومات رسول الله صلى الله عليه وسلم وابو سفيان  
ثاقبة على نجران وقد اتفق المسلمون على ان اسلام معاوية خير من اسلام ابيه ابي سفيان  
فكيف يكون هؤلاء منافقين والذي صلى الله عليه وسلم ياتهم على احوال المسلمين في العلم والعمل  
وقد علم ان معاوية وعمرو بن العاص وغيرهما كان بينهم من الفتن ما كان ولم بينهم احد من  
اوليائهم لا محاربهم ولا غير محاربهم بالكذب على النبي صلى الله عليه وسلم بل جميع علماء الصحابة  
والتابعين يمدحون متفقون على ان هؤلاء صادقون على رسول الله مامونون عليه في الرواية عنه والمنافق  
غير مامون على النبي صلى الله عليه وسلم بل هو كاذب عليه مكذب له واذا كانوا مؤمنين محبين لله  
ورسوله فن لهم فقد عصى الله ورسوله وقد ثبت في صحيح البخاري ما معناه ان رجلا يلقب حمرا  
وكان يشرب الخمر وكان كلما شرب اتي به الى النبي صلى الله عليه وسلم جلدته فاتي به اليه مرة فقال  
رجل لانه الله ما اكثر ما يؤتى به الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تلمنوه  
فانه يحب الله ورسوله وكل مؤمن يحب الله ورسوله ومن لم يحب الله ورسوله فليس بمؤمن وان كانوا  
متفاضلين في الايمان وما يدخل فيه من حب وغيره هذا مع انه صلى الله عليه وسلم لمن الخمر



وعاصرها ومعتصرها وشاربها وساقمها وحاملها والمحمولة اليه وآكل ثمنها وقد نهى عن لعنة هذا الميعن  
لأن اللعنة من باب الوعيد فيحكم به عموما وأما الميعن فقد يرتفع عنه الوعيد لتوبة صحيحة او  
حسنات ماحية او مصائب مكفرة او شفاعة مقبولة او غير ذلك من الاسباب التي ضررها يرفع  
المقبوبة عن المذنب فهذا في حق من له ذنب محقق وكذلك حاطب بن أبي بلتعة فعل ما فعل  
وكان يسي إلى ممالكه حتى ثبت في الصحيح ان غلامه قال يا رسول الله والله ليدخلن حاطب بن  
أبي بلتعة النار قال كذبت انه شهد بدرا والحديبية وفي الصحيح عن علي بن أبي طالب ان النبي  
صلى الله عليه وسلم ارسله والزبير بن العوام وقال لهما اثبتا ورضة خاخ فان بها ظمينة ومعهما كتاب  
قال علي فاطنقنا تهما دي بناخيلنا حتى لقينا الظمينة فقلنا أين الكتاب فقالت مامى كتاب فقلنا لها  
لنخرجن الكتاب أو لنلقين الثياب قال فاخرجته من عقاصها فاتينا به النبي صلى الله عليه وسلم واذا  
كتاب من حاطب الى بعض المشركين بمكة يخبرهم ببعض امر النبي صلى الله عليه وسلم فقال النبي  
صلى الله عليه وسلم ما هذا يا حاطب فقال والله يا رسول الله ما فعلت هذا ارتدادا عن ديني ولا رضاء  
بالكفر بعد الاسلام ولكن كنت امرأ موصفا في قريش ولم اكن من انفسها وكان من معك  
من المسلمين لهم قرابات يحمونها هم اهلهم بمكة فاحببت اذا فاتني ذلك منهم ان اتخذ عندهم بدا  
يحمون بها قرابتي وفي لفظ وعامت ان ذلك لا يضرك يعني لان الله ينصر رسوله والذين آمنوا فقال عمر  
دعني اضرب عنق هذا المنافق فقال النبي صلى الله عليه وسلم انه قد شهد بدرا وما يدريك ان الله قد  
اطمع على اهل بدر فقال لهم اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم فهذه السيئة العظيمة غفرها الله له بشهود  
بدر فدل ذلك على ان الحسنة العظيمة يغفر الله بها السيئة العظيمة والمؤمنون يؤمنون بالوعد  
والوعيد لقوله صلى الله عليه وسلم من كان آخر كلامه لا اله الا الله دخل الجنة وامثال ذلك مع قوله (ان  
الذين ياكلون اموال اليتامي ظلما انما ياكلون في بطونهم نارا وسيصلون سعيرا) ولهذا لا يشهد  
لمعين بالجنة الا بدليل خاص ولا يشهد على معين بالنار الا بدليل خاص ولا يشهد لهم بمجرد الظن بمن  
اندرجهم في العموم لانه تدبندرج في المومنين فيستحق الثواب والعقاب لقوله تعالى (فمن يعمل  
مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره) والمبدء اذا اجتمع له سيئات وحسنات فانه وان  
استحق العقاب على سيئاته فان الله ينبيه على حسناته ولا يحبط حسنات المؤمن لاجل ما صدر منه  
وانما يقول بحبوط الحسنات كلها بالكبيرة الموارج والمهزلة الذين يقولون بخليد اهل الكباير

وانهم لا يخرجون منها بشفاعه ولا غيرها وان صاحب الكبيرة لا يبق معه من الايمان شيء وهذه  
 اقوال فاسدة مخالفة للكتاب والسنة للتواتر واجماع الصحابة وسائر اهل السنة والجماعة وأئمة  
 الدين لا يعتدون عصمة احد من الصحابة ولا القراة ولا السابقين ولا غيرهم بل يجوز عندهم  
 وقوع الذنوب منهم والله تعالى يغفر لهم بالتوبة ويرفع بها درجاتهم ويغفر لهم بحسنات ما حية  
 او بغير ذلك من الاسباب قال تعالى (والذي جاء بالصدق وصدق به اولئك هم المتقون لهم  
 ما يشاؤون عند ربهم ذلك جزاء المحسنين ليكفر الله عنهم اسوأ الذي عملوا ويجزيهم اجرهم باحسن  
 الذي كانوا يعملون) وقال تعالى (حتى اذا بلغ أشده وبلغ أربعين سنة قال ربني اوزعني ان اشكر  
 نعمتك التي انعمت علي وعلى والدي وان اعمل صالحا ترضاه واصلح لي في ذريتي اني تبنت اليك  
 واني من المسلمين) والذين نتقبل عنهم أحسن ما عملوا وتجاوز عن سيئاتهم في أصحاب الجنة  
 ولكن الانبياء صلوات الله عليهم هم الذين قال العلماء انهم معصومون من الاصرار على الذنوب  
 فاما الصديقون والشهداء والصالحون فليسوا بمعصومين وهذا في الذنوب المحققة وأما ما اجتهدوا  
 فيه فتارة يصيبون وتارة يخطئون فاذا اجتهدوا فاصابوا فلهم اجران واذا اجتهدوا واخطئوا  
 فلهم اجر على اجتهدهم وخطوهم مغفور لهم وأهل الضلال يجمعون الخطأ والاثم متلازمين  
 فتارة يغلون فيهم ويقولون انهم معصومون وتارة يحفون عنهم ويقولون انهم باغون بالخطأ  
 وأهل العلم والايان لا يعضون ولا يؤثرون ومن هذا الباب تولد كثير من فرق أهل البدع والضلال  
 فطائفة سبت السلف ولعنهم لاعتقادهم انهم فعلوا ذنوبا وان من فعلها يستحق اللعنة بل قد  
 يفسقونهم او يكفرونهم كما فعلت الخوارج الذين كفروا على بن أبي طالب وعثمان بن عفان  
 ومن تولاها وامنوهم وسبوه واستحلوا قتالهم وهؤلاء هم الذين قال فيهم رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم وقراءته مع قراءتهم يقرؤون القرآن  
 لا يجاوز حناجرهم يمرقون من الاسلام كما يمرق السهم من الرمية وقال صلى الله عليه وسلم  
 تمرق مارقة على فرقة من المسلمين فتقاتلها اولى الطائفتين لاجل الحق وهؤلاء هم المارقة  
 الذين صرخوا على أمير المؤمنين على بن أبي طالب وكفروا كل من تولاها وكان المؤمنون  
 قد افترقوا فرقتين فرقة مع علي وفرقة مع معاوية فقاتل هؤلاء عليا واصحابه فوقع الامر كما  
 أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم وكما ثبت عنه أيضا في الصحيح انه قال عن الحسن ابنه ان ابني

هذا سيد وسيصلح الله به بين طائفتين عظيمتين من المسلمين فاصلح الله به بين شيعة علي  
 وشيعة معاوية وأثنى النبي صلى الله عليه وسلم على الحسن بهذا الصبح الذي كان على يديه وسماه  
 سيدا بذلك لاجل ان ما فعله الحسن يحبه الله ورسوله وبرضاه الله ورسوله ولو كان الاقتال  
 الذي حصل بين المسلمين هو الذي أمر الله به ورسوله لم يكن الامر كذلك بل يكون الحسن  
 قد ترك الواجب او الاحب الى الله وهذا النص الصحيح الصريح يبين ان ما فعله الحسن محمود  
 مرضى لله ورسوله وقد ثبت في الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يضعه على فخذه ويضع  
 اسامة بن زيد ويقول اللهم اني احبهما واحب من يحبهما وهذا ايضا بما ظهر فيه محبته ودعوته  
 صلى الله عليه وسلم فانهما كانا اشد الناس رغبة في الامر الذي مدح النبي صلى الله عليه وسلم  
 به الحسن واشد الناس كراهة لما يخالفه وهذا مما يبين ان القتلي من أهل صفين لم يكونوا عند  
 النبي صلى الله عليه وسلم بمنزلة الخوارج المارقين الذين امر بقتلهم وهؤلاء مدح الصالح بينهم  
 ولم يامر بقتلهم ولهذا كانت الصحابة والائمة متفقين على قتال الخوارج المارقين وظهر من علي  
 رضي الله عنه السرور بقتلهم ومن روايته عن النبي صلى الله عليه وسلم الامر بقتلهم وما قد ظهر عنه  
 واما قتال الصحابة فلم يرو عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه اثر ولم يظهر فيه سرور بل ظهر منه  
 النكابة ونمى ان لا يقع وشكر بعض الصحابة وبراء الفريقين من الكفر والنفاق وأجاز الترحم  
 على قتلي الطائفتين وامثال ذلك من الامور التي يعرف بها اتفاق على وغيره من الصحابة على  
 ان كل واحدة من الطائفتين مؤمنة وقد شهد القرآن بان اقتتال المؤمنين لا يخرجهم عن الايمان  
 بقوله تعالى (وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فاصلحوا بينهما فان بنت احدهما على الاخرى  
 فقاتلوا التي تبني حتى تفيء الى امر الله فان فاءت فاصلحوا بينهما بالعدل وانفسوا ان الله يحب  
 المقسطين انما المؤمنون اخوة فاصلحوا بين اخويكم واتقوا الله انكم ترحمون) فسامهم مؤمنين  
 وجعلهم اخوة مع وجود الاقتتال والنفي \* والحديث المذكور اذا اقتتل خليفتان فاحدهما يملكون  
 كذب مفترى لم يروه أحد من أهل العلم بالحديث ولا هو في شيء من دواوين الاسلام المعتمدة  
 ومعاوية لم يدع خلافة ولم يبايع له بها حين قاتل عليا ولم يقاتله على انه خليفة ولا انه يستحق  
 الخلافة ويقرون له بذلك وقد كان معاوية يقر بذلك لمن سأله عنه ولا كان معاوية واصحابه يرون  
 ان يبتعدوا عليا واصحابه بالقتال ولا يملوا بل لما رأي علي رضي الله عنه واصحابه انه يحب عليهم

طاعته ومبايعة اذ لا يكون للمسلمين الا خليفة واحد وانهم خارجون عن طاعته يتمتعون  
عن هذا الواجب وهم أهل شوكة رأي ان يقاتلهم حتى يؤدوا هذا الواجب فتحصل الطاعة  
والجماعة وهم قالوا ان ذلك لا يجب عليهم وانهم اذا قوتلوا على ذلك كانوا مظلومين قالوا لان  
عثمان قتل مظلوما باتفاق المسلمين وقتلته في عسكر علي وهم غالبون لهم شوكة فاذا امتنعنا ظلمونا  
واعتدوا علينا وعلي لا يمكنه دفعهم كما لم يمكنه الدفع عن عثمان وانما علينا ان نبايع خليفة يقدر على  
ان ينصفنا ويبدل لنا الانصاف وكان في جهال الفريقين من يظن بلي وبعثان ظنونا كاذبة برأ  
الله منها عليا وعثمان كان يظن بلي انه أمر بقتل عثمان وكان علي يحلف وهو البار الصادق  
بلا يمين انه لم يقتله ولا رضى بقتله ولم يأتى على قتله وهذا معلوم بل ارب من علي رضى الله  
عنه فكان اناس من محبي علي ومن مبغضيه يشيرون ذلك عنه فحجوه يقصدون بذلك  
الظمن على عثمان بانه كان يستحق القتل وان عليا أمر بقتله ومبغضوه يقصدون بذلك الظمن  
على علي وانه أعان على قتل الخليفة المظلوم الشهيد الذي صبر نفسه ولم يدفع عنها ولم يسفك  
دم مسلم في الدفع عنه فكيف في طلب طاعته وامثال هذه الامور التي يتسبب بها الزائنون  
على المنتسبين العثمانية والملوية وكل فرقة من المنتسبين مفرة مع ذلك بانه ليس معاوية  
كفا لصلى بالخلافة ولا يجوز ان يكون خليفة مع امكان استخلاف علي رضي الله عنه فان فضل  
علي وسابقته وعلمه ودينه وشجاعته ونسب فضائله كانت عندهم ظاهرة معروفة كفضل اخوانه  
ابن بكر وحمز وعثمان وغيرهم رضى الله عنهم ولم يكن بقي من أهل الشورى غيره وغير سعد  
وسعد كان قد ترك هذا الامر وكان الامر قد انحصر في عثمان وعلي فلما توفي عثمان لم يبق لها  
معين الا علي رضي الله عنه وانما وقع الشر بسبب قتل عثمان فحصل بذلك قوة أهل الظلم  
والمدوان وضعف أهل العلم والايمان حتى حصل من الفرقة والاختلاف ما صار يطاع فيه من  
غيره أولى منه بالطاعة ولهذا أمر الله بالجماعة والائتلاف ونهى عن الفرقة والاختلاف ولهذا  
قيل ما يكرهون في الجماعة خير مما يجتمعون من الفرقة وأما الحديث الذي فيه ان عمارة تقتله  
الفئة الباغية فهذا الحديث قد ظمن فيه طائفة من أهل العلم لكن رواه مسلم في صحيحه وهو  
في بعض نسخ البخارى قد تأوله بعضهم على أن المراد بالباغية الطالبة بدم عثمان كما قالوا نبئني  
ابن عفان باطراف الاسل وليس بشيء بل يقال ما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو

حق كما قاله وايس في كون عماراته تله الفئة الباغية ما ينافي ما ذكرناه فانه قد قال الله تعالى ( وان  
 طائفتان من المؤمنين قتلتوا فاصالحوا بينهما فان بقت احدهما على الاخرى فقاتلوا التي تبغي حتى  
 تفيء الى امر الله فان فاءت فاصالحوا بينهما بالعدل واقتسوا ان الله يحب المقسطين انما المؤمنون  
 اخوة فاصالحوا بين اخويكم ) فقد جعلهم مع وجود الاقتتال والبغي مؤمنين اخوة بل مع امره  
 بقتال الفئة الباغية جعلهم مؤمنين وليس كل ما كان بغير ظلم او عدوانا يخرج عموم الناس عن  
 الايمان ولا يوجب لعنتهم فكيف يخرج ذلك من كان من خير القرون وكل من كان باغيا او  
 ظلما او معتديا او مرتكبيا ما هو ذنب فهو تسمان متاول وغير متاول فالمتاول المجتهد كاهل العلم  
 والدين الذين اجتهدوا واعتقد بعضهم حل امور واعتقد الاخر تحريرا كما استحل بعضهم بعض  
 انواع الاثربة وبعضهم بعض المقابلات الربوية وبعضهم بعض عقود التحليل والائمة وامثال  
 ذلك فقد جرى ذلك وامثاله من خيار الساف فمؤلاء المتاولون المجتهدون غايتهم انهم مخطئون  
 وقد قال الله تعالى ( ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا او اخطانا ) وقد ثبت في الصحيح ان الله استجاب هذا  
 الدعاء وقد اخبر سبحانه عن داود وسليمان عليهما السلام انهما حكما في الحرث وخص احدهما  
 بالعلم والحكم مع ثنائه على كل منهما بالعلم والحلم والعلما عورة الانبياء فاذا فهم احدكم من المسئلة  
 ما لم يفهمه الاخر لم يكن بذلك ملوما ولا مانعا لما عرف من علمه ودينه وان كان ذلك مع العلم  
 بالحكم يكون انما وظلما والاصرار عليه فسقا بل متى علم تحريمه ضرورة كان تحليه كفرا فالبغي  
 هو من هذا الباب اما اذا كان الباغي مجتهدا ومتأولا ولم يتبين له انه باغ بل اعتقده على الحق  
 وان كان مخطئا في اعتقاده لم تكن تسميته باغيا موجبة لاثمه فضلا عن ان توجب فسقه والذين  
 يقولون بقتال البغاة المتاولين يقولون مع الامر بقتالهم قتالنا لهم لدفع ضرر بينهم لا عقوبة لهم بل  
 للمنع من المدوان ويقولون انهم بافون على العدالة لا يفسقون ويقولون هم كثير المكلف  
 كما يمنع الصبي والمجنون والناسي والمغني عليه والناثم من المدوان ان لا يصدر منهم بل يمنع البهائم  
 من المدوان ويجب على من قتل مؤمنا خطأ الدية بنص القرآن مع انه لا اثم عليه في ذلك وهكذا  
 من رفع الى الامام من اهل الحدود وتاب بعد القدرة عليه فاقام عليه الحد والتاب من الذنب  
 كمن لا ذنب له والباغي المتاول يجلد عند مالك والشافعي واحد ونظائره متعددة ثم بتقدير ان  
 يكون البغي بغير تاويل يكون ذنبا والذنب يزول عقوبتها باسباب متعددة كالترية والحسنات

الماحية والمصائب المكفرة وغير ذلك ثم ان عمارا قتلته الفئة الباغية ليس نصا في ان هذا اللفظ  
 لماوية واصحابه بل يمكن انه اريد به تلك المصيبة التي حلت عليه حتى قتلته وهي طائفة من  
 المسكر ومن رضى بقتل عمار كان حكمه حكما ومن المسلمون انه كان في المسكر من لم يرض  
 بقتل عمار كعبد الله ابن عمرو بن العاص وغيره بل كل الناس كانوا مبكرين لقتل عمار حتى  
 معاوية وصرو ويروى ان معاوية ناول ان الذي قتله هو الذي جاء به دون مقاتلته وان عليا رد  
 هذا التأويل بقوله فنحن اذا قتلنا حمزة ولا ريب ان ما قتله علي هو الصواب لكن من نظر في كلام  
 المتناظرين من العلماء الذين ايس بينهم قتال ولا ملك وان لهم في النصوص من التأويلات ما هو اضعف  
 من تأويل معاوية بكثير ومن ناول هذا التأويل لم ير انه قتل عمارا فلم يستقد انه باغ ومن لم يستقد انه  
 باغ وهو في نفس الامر باغ فهو متناول مخطئ والفقهاء ليس فيهم من رآه القتال مع من قتل  
 عمارا لكن لهم قولان مشهوران لما كان عليهما اكابر الصحابة منهم من يرى القتال مع عمار  
 وطائفته ومنهم من يرى الامساك عن القتال مطلقا وفي كل من الطائفتين طوائف من السابقين  
 الاولين ففي القول الاول عمار وسهل بن حنيف وابو أيوب وفي الثاني سعد بن ابي وقاص ومحمد  
 ابن مسلمة واسامة بن زيد وعبد الله بن عمر ونحوهم ولعل اكثر الاكابر من الصحابة كانوا على  
 هذا الرأي ولم يكن في المسكرين بعد علي افضل من سعد بن ابي وقاص وكان من القاعدتين  
 وحديث عمار قد يحتاج به من رأى القتال لانه اذا كان قاتلوه بقاءة فانه يقول ( قاتلوا التي تبغي )  
 والممسكون يحتاجون بالاحاديث الكثيرة الصحيحة عن النبي صلى الله عليه وسلم في ان القعود  
 عن الفتنة خير من القتال فيها وتقول ان هذا القتال ونحوه هو قتال الفتنة كما جاءت احاديث  
 صحيحة تبين ذلك وان النبي صلى الله عليه وسلم لم يامر بالقتال ولم يرض به وانما رضى بالصلح  
 وانما امر الله بقتال الباغي ولم يامر بقتاله ابتداء بل قال ( وان طائفتان من المؤمنين اتفقتا  
 فاصالحوا بينهما فان بئت احدهما على الاخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء الى امر الله فان فاءت  
 فاصالحوا بينهما بالعدل واقتسما وان الله يحب المقسطين ) قالوا والافتتال الاول لم يامر الله به  
 ولا امر كل من بنى عليه ان يقاتل من بنى عليه فانه اذا قتل كل باغ كفر بل غالب المؤمنين  
 بل غالب الناس لا يخافون ظلم وبني ولكن اذا اتفقت طائفتان من المؤمنين فالواجب  
 الاصلاح بينهما وان لم تكن واحدة منهما مأمورة بالقتال فاذا بئت الواحدة بعد ذلك فوات

لأنهم ترك القتال ولم تجب إلى الصلح فلم يدفع شرها إلا بالقتال فصارت قتلها بمنزلة قتال الصائل الذي لا يدفع ظلمه عن غيره إلا بالقتال كما قال النبي صلى الله عليه وسلم من قتل دون ماله فهو شهيد ومن قتل دون دمه فهو شهيد ومن قتل دون دينه فهو شهيد ومن قتل دون حرمة فهو شهيد قاتوا فيقتدروا أن يكون جميع المسكر بقاء فلم يؤمر بقتالهم ابتداء بل أمرنا بالاصلاح بينهم وايضا فلا يجوز قتالهم اذا كان الذين مع علي ناكثين عن القتال فانهم كانوا كثيري الخلاف عليه ضمني الطاعة له والقصود ان هذا الحديث لا يبيح لمن أحد من الصحابة ولا يوجب فسقه وإما أهل البيت فلم يسبوا قط والله الحمد ولم يقتل الحجاج أحدا من بني هاشم وإنما قتل رجلا من أشراف العرب وكان قد تزوج بنت عبد الله بن جعفر فلم يرش بذلك بنو عبد مناف ولا بنو هاشم ولا بنو أمية حتى فرقوا بينه وبينها حيث لم يروه كفوا والله أعلم

(٤١١) (مسئلة) في المزمع من بن تميم الذي بنى القاهرة والقصرين هل كان شريفا فاطميا وهل كان هو وأولاده معصومين وانهم أصحاب العلم الباطن وان كانوا ليسوا اشرافا فالجبة على القول بذلك وان كانوا على خلاف الشريعة فهل بقاء أم لا وما حكم من قتل ذلك منهم من العلماء المتشددين الذين يحتاجونهم ولتبسطوا القول في ذلك

(الجواب) الحمد لله أما القول بأنه هو أو أحد من أولاده أو نحوهم كانوا معصومين من القنوب والخطأ كما يدعيه الرافضة في الآتي مشر فهذا القول شر من قول الرافضة بكثير فان الرافضة ادعت ذلك فيمن لاشك في ايمانه وتقواه بل فيمن لا يشك انه من أهل الجنة كعلي والحسن والحسين رضي الله عنهم ومع هذا فقد اتفق أهل العلم والايمان على ان هذا القول من أقصد الأقوال وأنه من القوال أهل الافك والبهتان فان العصمة في ذلك ليست لغير الأنبياء عليهم السلام بل كان من سوى الأنبياء يؤخذ من قوله وترك ولا تجب طاعة من سوى الأنبياء والرسول في كل ما يقول ولا يجب على الخلق اتباعه والايمان به في كل ما يصربه وبخبر به ولا تكون مخالفته في ذلك كفرا بخلاف الأنبياء بل اذا خالفه فيه من نظرته وجب على المجتهد النظر في قولها وإيهما كان أشبه بالكتاب والسنة تابعه كما قال الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا اطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فان تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا) فامر عند التنازع

بالذالى الله والى الرسول اذ المصوم لا يقول الا حقا ومن علم انه قال الحق في موارد النزاع  
وجب اتباعه كما لو ذكر ذاكرة من كتاب الله تعالى او حديثا ثابتا عن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يقصد به قطع النزاع اما وجوب اتباع القائل في كل ما يقوله من غير  
ذكر دليل يدل على صحة ما يقوله فليس بصحيح بل هذه المرتبة هي مرتبة الرسول التي لا تصلح  
الا له كما قال تعالى (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم  
حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما) وقال تعالى (وما ارسلنا من رسول الا ليطيع باذن الله ولو انهم  
اذ ظنوا انفسهم جاؤك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله توابا رحيم) وقال تعالى  
(قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله) وقال تعالى (وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله  
ورسوله امرا ان يكون لهم الخيرة من امرهم) وقال تعالى (انما كان قول المؤمنين اذا دعوا الى  
الله ورسوله ليحكم بينهم ان يقولوا سمعنا واطعنا واولئك هم المفلحون) وقال (ومن يطع الله والرسول  
فاولئك مع الذين انعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن اولئك  
رفيقا) وقال تعالى (تلك حدود الله ومن يطع الله ورسوله يدخله جنات تجري من تحتها الانهار  
خالدين فيها وذلك الفوز العظيم ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله نارا خالدا فيها وله  
عذاب مهين) وقال تعالى (رسلا مبشرين ومنذرين لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل)  
وقال تعالى (وما كنا معذنين حتى نبعث رسولا) وقال تعالى (ان اقم الصلاة واتيمم الزكاة وآمنتم  
برسلي وعزرتهم وافرغتم الله قرضا حسنا لا كفرن عنكم سياتكم) وامثال هذه في القرآن  
كثيرين فيه سعادة من آمن بالرسول واتبعهم واطاعهم وشقاوة من لم يؤمن بهم ولم ياتبعهم  
بل عصاهم فلو كان غير الرسول معصوما فيما يأمر به وينهى عنه لكان حكمه في ذلك حكم الرسول  
والنبي المبعوث الى الخلق رسول اليهم بخلاف من لم يبعث اليهم فن كان امرا ناهيا للخلق من  
امام وعالم وشيخ واولى امر غير هؤلاء من اهل البيت او غيرهم وكان معصوما كان بمنزلة  
الرسول في ذلك وكان من اطاعه وجبت له الجنة ومن عصاه وجبت له النار كما يقوله القائلون  
بمعصية على او غيره من الائمة بل من اطاعه يكون مؤمنا ومن عصاه يكون كافرا وكان  
هؤلاء كانبيا بني اسرائيل فلا يصح حينئذ قول النبي صلى الله عليه وسلم لا نبي بعدي وفي  
السنن عنه صلى الله عليه وسلم انه قال الطاء ورثة الانبياء ان الانبياء لم يورثوا دينارا



انما ورثوا العلم فن أخذهم فقد أخذ بحفظ واخر فناية العلماء من الائمة وغيرهم من هذه الامة  
 ان يكرهوا ورتة الانبياء لا ان يكونوا انبياء وايضا فقد ثبت بالنصوص الصحيحة والاجماع ان  
 النبي صلى الله عليه وسلم قال للصدیق في تأويل رؤيا عبرها أصبت بمضا وأخطأت بمضا وقال الصدیق  
 اطيعوني ما أطعت الله فاذا عصيت الله فلا طاعة لي عليكم وغضب مرة على رجل فقال له ابو  
 بردة دعني اضرب عنقه فقال له لا كنت فاعلا قال نعم فقال ما كانت لاحد بعد رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم ولهذا اتفق الائمة على ان من سب نبيا قتل ومن سب غير النبي لا يقتل  
 بكل سب سبه بل يفصل في ذلك فان من قذف ام النبي صلى الله عليه وسلم قتل مسلما كان او  
 كافرا لانه قدح في نسبه ولو قذف غير ام النبي صلى الله عليه وسلم ممن لم يعلم براءتها لم يقتل  
 وكذلك عمر بن الخطاب كان يقر على نفسه في مواضع بمثل هذه فيرجع عن أقوال كثيرة اذا  
 تبين له الحق في خلاف ما قال ويسأل الصحابة عن بعض السنة حتى يستفيدا منها ويقول  
 في مواضع والله ما يدري عمر أصاب الحق أو أخطأه ويقول امرأة أصابت ورجل أخطأ ومع  
 هذا فقد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال قد كان في الامم قبلكم غدثون  
 فان يكن في أمتي أحد فصر وفي الترمذي لو لم أثبت فيكم لمث فيكم عمر وقال ان الله ضرب الحق  
 على ممر وقلبه فاذا كان الحدث اللهم الذي ضرب الله الحق على لسانه وقلبه بهذه المنزلة يشهد على  
 نفسه بانه ليس بمعضوم فكيف بغيره من الصحابة وغيرهم الذين لم يلقوا منزله فان أهل العلم  
 متفقون على ان أبا بكر وعمر أعلم من سائر الصحابة وأعظم طاعة لله ورسوله من سائرهم وأولى  
 بمعرفة الحق واتباعه منهم وقد ثبت بالنقل المتواتر الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال  
 خير هذه الامة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر روي ذلك عنه من نحو ثمانين وجها وقال علي رضي الله  
 عنه لا أوتي باحد يفضاني على أبي بكر وعمر الا جلده حد المفتري والأقوال المأثورة عن عثمان  
 وعلي وغيرهما من الصحابة بل أبو بكر الصدیق لا يحفظ له فتيا اثنى فيها بخلاف نص النبي صلى  
 الله عليه وسلم وقد وجد لطي وغيره من الصحابة من ذلك أكثر مما وجد لعمر وكان الشافعي  
 رضي الله عنه يناظر بعض فقهاء الكوفة في مسائل الفقه فيحتجون عليه بقول علي فصنف كتاب  
 الاختلاف علي وعبد الله بن مسعود وبن فيه مسائل كثيرة تركت من قولهما لمجي السنة بخلافها  
 وصنف بعده محمد بن نصر الثوري كتابا أكبر من ذلك كما ترك من قول علي رضي الله عنه

ان المتدعة المتروفي عنها اذا كانت حاملا فانها تمتد أبعد الاجلين و يروى ذلك عن ابن عباس أيضا و اتفقت أئمة الفتيا على قول عثمان وابن مسعود وغيرهما في ذلك وهوانها اذا وضعت حملها حلت لما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم ان سبيعة الاسمية كانت قد وضعت بعد زوجها بليال فدخل عليها أبو السنابل ابن بكك فقال ما أنت بنا كح حتى تمرطيك أربعة أشهر وعشرا فسألت النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال كذب أبو السنابل حلت فانكهي فكذب النبي صلى الله عليه وسلم من قال بهذه الفتيا وكذلك المفوضة التي تزوجها زوجها ومات عنها ولم يفرض لها مهر قال فيها علي وابن عباس انها مهر لها وافى فيها ابن مسعود وغيره ان لها مهر المثل فقام رجل من أشجع فقال نشهد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في بروع بنت واشق بمثل ما قضيت به في هذه ومثل هذا كثير وقد كان علي وابناءه وغيرهم يخالف بعضهم بعضا في العلم والفتيا كما يخالف سائر أهل العلم بعضهم بعضا ولو كانوا معصومين لكان مخالفة المصوم للمصوم ممتنة وقد كان الحسن في امر القتال يخالف اباؤه ويكره كثير بما يفعله ويرجع على رضي الله عنه في آخر الامر الى رايه وكان يقول

ان عجزت عجة لا اعتذر سوف اكيس بعدها واستمر

واجبر الراي النسب المنتشر

وتبين له في آخر عمره ان لو فعل غير الذي كان فعله لكان هو الا صوب وله فتاوى رجع ببعضها عن بعض كقوله في امهات الاولاد فان له فيها قولين احدهما المنع من بيعهن والثاني اباحة ذلك والمصوم لا يكون له قولان متناقضان الا ان يكون احدهما ناسخا للآخر كما في قول النبي صلى الله عليه وسلم السنة استقرت فلا يرد عليها بعده نسخ اذ لا ينسخ بعد وقد وصى الحسن اسماء الحسين بان لا يطيع أهل العراق ولا يطلب هذا الامر وأشار عليه بذلك ابن عمرو بن عباس وغيرهما من يتولاه ويحبه ورأوا انه ما حلت به مصلحة سامية ان لا يذهب اليهم لا يجيهم الى ما قلوه من الحجة اليهم والقتال معهم وان كان هذا هو المصلحة له وللمسلمين ولكنه رضي الله عنه فعل ما رآه مصلحة والراي يصيب ويخطئ والمصوم ليس لاحد ان يخالفه وليس له أن يخالف معصوما آخر الا أن يكونا على شريعتين كالرسولين ومعلوم أن شريعتيهما واحدة وهذا باب واسع مبسوط في غير هذا الموضع والمقصود ان من ادعى عصمة هؤلاء السادة للشهود لهم باليمان والتقوي والجنة هو في

غاية الضلال والجهالة ولم يقل هذا القول من له في الامة لسان صدق بل ولا من له عقل محمود فكيف  
 تكون المصمة في ذرية عبد الله بن ميمون القداح مع شهرة النفاق والكذب والضلال وهب ان  
 الامر ليس كذلك فلا ورب ان سيرتهم من سيرة الملوك وأكثرها ظلالا وانها كالجمهرات وابعدها  
 عن اقامة الامور والواجبات واعظمهم اظهارا للبدع الخائفة للكتاب والسنة واعانة لاهل النفاق  
 والبدعة وقد اتفق اهل العلم على ان دولة بني أمية وبني المباس أقرب الى الله ورسوله من دولتهم  
 واعظم علما وایمانا من دولتهم واول بدعا وفسورا من بدعتهم وان خليفة الدولتين اطوع لله  
 ورسوله من خلفاء دولتهم ولم يكن في خلفاء الدولتين من يجوز ان يقال فيه انه معصوم فكيف  
 يدعي المصمة من ظهرت منه الفواحش والمنكرات والظلم والبنى والمدوان والمداوة لاهل  
 البر والنخوي من الامة والاطمئنان لاهل الكفر والنفاق فهم من أفسق الناس ومن أكفر  
 الناس وما يدعي المصمة في النفاق والفسوق والاجاهل مبسوط الجبل أو زنديق يقول بلا علم  
 ومن المعلوم الذي لا رب فيه ان من شهد لهم بالایمان والتقوى أو بصحة النسب فقد شهد لهم  
 بما لا يمل وقد قال الله تعالى (ولا تقف ما ليس لك به علم) وقال تعالى (الا من شهد بالحق وهم  
 يملكون) وقال عن اخوة يوسف (وما شهدنا الا بما علمنا) وليس أحد من الناس يعلم صحة نسبهم  
 ولا بوث ايمانهم وتقواهم فان غاية ما يزعمه انهم كانوا يظهرون الاسلام والزام شرائعه وليس كل  
 من اظهر الاسلام يكون مؤمنا في الباطن اذ قد عرف في المظهرين للاسلام المؤمن والمنافق  
 قاله الله تعالى (ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين) وقال تعالى (اذا  
 جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين  
 لكاذبون) وقال تعالى (قاتل الاعراب آمنوا قل لم توؤمنوا ولكن قولوا اسلمنا ولما يدخل  
 الايمان في قلوبكم وهؤلاء الثغور يشهد عليهم علماء الامة وانتمها وجاهيرها انهم كانوا منافقين  
 زنادقة يظهرون الاسلام ويبطنون الكفر فاذا قدر ان بعض الناس خالفهم في ذلك صار في  
 ايمانهم نزاع مشهور فالشاهد لهم بالایمان شاهد لم بما لا يملده اذ ليس معه شيء يدل على ايمانهم  
 مثل ما مع منازعة ما يدل على نفاقهم وزندقتهم وكذلك النسب قد علم ان جمهور الامة تطعن  
 في نسبهم ويذكرون انهم من اولاد المجوس واليهود وهذا مشهور من شهادة علماء الطوائف  
 من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة واهل الحديث واهل الكلام وعلماء النسب والعامة

وغيرهم وهذا أمر قد ذكره عامة المصنفين لأخبار الناس وأيامهم حتى بعض من قد يتوقف  
 في أمرهم كابن الأثير الموصلي في تاريخه ونحوه فإنه ذكر ما كتبه علماء المسلمين بخطوطهم  
 من التمدح في نسبهم وأما جمهور المصنفين من المتقدمين والتأخرين حتى القاضي ابن خلكان  
 في تاريخه فأنهم ذكروا بطلان نسبهم وكذلك ابن الجوزي وأبو شامة وغيرهما من أهل العلم  
 بذلك حتى صنف العلماء في كشف أسرارهم وهتك أستارهم كما صنف القاضي أبو بكر الباقلاني  
 كتابه المشهور في كشف أسرارهم وهتك أستارهم وذكر أنهم من ذرية المجوس وذكر من مذاهبهم  
 ما بين فيه أن مذاهبهم شر من مذاهب اليهود والنصارى بل ومن مذاهب الباطنية الذين  
 يدعون الحية علي أو نبوته فهم أكفر من هؤلاء وكذلك ذكر القاضي أبو يعلى في كتابه  
 المعتمد فصلاً طويلاً في شرح زندقتهم وكفرهم وكذلك ذكر أبو حامد النزالي في كتابه الذي  
 سماه فضائل المستظهيرية وقضائخ الباطنية قال ظاهر مذهبهم الرفض وباطنه الكفر المحض وكذلك  
 القاضي عبد الجبار بن أحمد وأمثاله من المعتزلة المذشبة الذين لا يفضلون علي عليه السلام بل يفسقون  
 من قتاله ولم يتب من قتاله يجمعون هؤلاء من أكابر المناققين الزنادقة فهذه مقالة المعتزلة  
 في حقهم فكيف تكون مقالة أهل السنة والجماعة بل والرافضة الإمامية مع أنهم من  
 أجهل الخلق وأنهم ليس لهم عقل ولا نقل ولا دين صحيح ولا دنيا منصوره نعم يعلمون  
 أن مقالة هؤلاء مقالة الزنادقة المناققين ويعلمون أن مقالة هؤلاء الباطنية شر من مقالة الغالية  
 الذين يمتدحون الحية علي رضي الله عنه وأما القدر في نسبهم فهو مأثور عن جماهير  
 علماء الأمة من علماء الطوائف وقد تولى الخلافة غيرهم طوائف وكان في بعضهم من  
 البدعة والظلم ما فيه فلم يمدح الناس في نسب أحد من أولئك كما قد حو في نسب هؤلاء ولا  
 نسبهم إلى الزندقة والنفاق كما نسبوا هؤلاء وقد قام من ولد علي طوائف من ولد  
 الحسن وولد الحسين كمحمد بن عبد الله بن حسن وأخيه إبراهيم بن عبد الله بن حسن  
 وأمثالهما ولم يعط أحد لا من أعدائهم ولا من غير أعدائهم لا في نسبهم ولا في إسلامهم  
 وكذلك الداعي القائم بطبرستان وغيره من العلويين وكذلك بنو حمود الذين تلبوا بالاندلس  
 مدة وأمثال هؤلاء لم يمدح أحد في نسبهم ولا في إسلامهم وقد قتل جماعة من الطالبيين من  
 علي الخلافة لا سيما في الدولة العباسية وحبس طائفة كوسى بن جعفر وغيره ولم يمدح أعداؤهم

في نسبهم ولا دينهم وسبب ذلك ان الانساب المشهورة أمرها ظاهر متدارك مثل الشمس لا يقدر  
العدو ان يطفئه وكذلك اسلام الرجل وصحة ايمانه باقعه والرسول أمر لا يخفى وصاحب النسب  
والدين لو أراد عدوه ان يبطل نسبه ودينه وله هذه الشهرة لم يمكنه ذلك فان هذا مما تتوفر  
الهمم والدواعي على نقله ولا يجوز ان تتفق على ذلك أقوال العلماء وهؤلاء بنو عبيد القداح  
ما زالت علماء الامة الماء ونون علما ودينا يقدحون في نسبهم ودينهم لا يذمهم بالرفض والتشيع  
فان لهم في هذا شركاء كثيرين بل يحملونهم من القرامطة الباطنية الذين منهم الاسماعيلية والنصيرية  
ومن جنسهم الحرمية المحمرة وأمثالهم من الكفار المنافقون الذين كانوا يظهرون الاسلام ويبطنون  
الكفر ولا ريب ان اتباع هؤلاء باطل وقد وصف العلماء أئمة هذا القول بأنهم الذين ابتدعوه ووضعوه  
وذكروا ما بنوا عليه مذاهبهم وانهم اخذوا ببعض قول المجوس وبعض قول الفلاسفة فوضعوا لهم  
السابق والتالى والاساس والحجج والدعاوى وامثال ذلك من المراتب وترتيب الدعوة سبع  
درجات آخرها البلاغ الاكبر والناموس الاعظم بما ليس بهذا موضع تفصيل ذلك واذا كان  
كذلك فمن شهد لهم بصحة نسب أو ايمان فاقبل ما في شهادته انه شاهد بلا علم قافٍ ما ليس  
له به علم وذلك حرام باتفاق الامة بل ما ظهر عنهم من الزندقة والنفاق ومعاذ ما جاء به  
الرسول صلى الله عليه وسلم دليل على بطلان نسبهم الفاطمي فان من يكون من أقارب  
النبي صلى الله عليه وسلم القائمين بالتلافة في أمته لا تكون معاداته لدينه كمعاذة هؤلاء فلم  
يعرف في بني هاشم ولا ولد أبي طالب بل ولا بني أمية من كان خليفة وهو معاد لدين الاسلام  
فضلا عن ان يكون معاديا له كمعاذة هؤلاء بل أولاد الملوك الذين لا دين لهم فيكون فيهم نوع  
حمية لدين آبائهم واسلافهم فمن كان من ولد سيد ولد آدم الذي بعثه الله بالمهدي ودين الحق  
كيف يعادي دينه هذه المعادة ولهذا نجد جميع المأمونين على دين الاسلام باطنا وظاهرا معادين  
لهؤلاء الا من هو زنديق عدو لله ورسوله أو جاهل لا يعرف ما بعث به رسوله وهذا مما يدل  
على كفرهم وكذبهم في نسبهم

(فصل) وأما سؤال القائل انهم أصحاب العلم الباطن فدعواهم التي ادعواهم العلم الباطن  
هو اعظم حجة ودليل على انهم زنادقة منافقون لا يؤمنون بالله ولا برسوله ولا باليوم الآخر  
فان هذا العلم الباطن الذي ادعوه هو كفر باتفاق المسلمين واليهود والنصارى بل اكثر

المشركين على انه كفر أيضا فان مضمونه ان للكتب الالهية بواطن تخالف المعلوم عند المؤمنين في الاوامر والنواهي والاخبار أما الاوامر فان الناس يعلمون بالاضطرار من دين الاسلام ان محمدا صلى الله عليه وسلم أمرهم بالصلوات المكتوبة والزكاة المفروضة وصيام شهر رمضان وحج البيت العتيق وأما النواهي فان الله تعالى حرم عليهم الفواحش ما ظهر منها وما بطن والاذنم والبني بغير الحق وان يشركوا بالله ما لم ينزل به سلطانا وان يقولوا على الله ما لا يعلمون كما حرم الخمر ونكاح ذوات المحارم والربا والميسر وغير ذلك فزعم هؤلاء انه ليس المراد بهذا ما يعرفه المسلمون ولكن لهذا باطن يعلمه هؤلاء الائمة الاسماعيلية الذين انتسبوا الى محمد بن اسماعيل ابن جعفر الذين يقولون انهم معصومون وانهم اصحاب العلم الباطن كقولهم الصلاة معرفة اسرارنا لهذه الصلوات ذات الركوع والسجود والقراءة والصيام كتاب اسرارنا ليس هو الامساك عن الاكل والشرب والنكاح والحج زيارة شيوخنا المقدسين وامثال ذلك وهؤلاء المدعون للباطن لا يوجبون هذه العبادات ولا يحرمون هذه المحرمات بل يستحلون الفواحش ما ظهر منها وما بطن ونكاح الامهات والبنات وغير ذلك من المنكرات ومعلوم ان هؤلاء اكفر من اليهود والنصارى فمن يكون هكذا كيف يكون معصوما واما الاخبار فانهم لا يقرون بقيام الناس من قبورهم رب العالمين ولا بما وعد الله به عباده من الثواب والعقاب بل ولا بما اخبرت به الرسل من الملائكة بل ولا بما ذكرته من اسماء الله وصفاته بل اخبارهم الذي يتبعونها اتباع المتفلسفة المشائين التابعين لارسطو ويريدون ان يجمعوا بين ما أخبر به الرسل وما يقوله هؤلاء كما فعل اصحاب رسائل اخوان الصفا وهم على طريقة هؤلاء المبيدين ذرية عبيد الله بن ميمون القداح فهل ينكر أحد ممن يعرف دين المسلمين أو اليهود أو النصارى ان ما يقوله اصحاب رسائل اخوان الصفا يخالف للملل الثلاث وان كان في ذلك من العلوم الرياضية والطبيعية وبعض المنطقية والالهية وعلوم الاخلاق والسياسة والمنزل ما لا ينكر فان في ذلك من مخالفة الرسل فيما أخبرت به وأمرت به والتكذيب بكثير مما جاءت به وتبدل شرائع الرسل كلهم بما لا يخفى على عارف بملة من الملل فهؤلاء خارجون عن الملل الثلاث ومن أكاذيبهم وزعمهم ان هذه الرسائل من كلام جعفر بن محمد الصادق والعلماء يعلمون انها انما وضعت بعد المائة الثالثة زمان بناء القاهرة وقد ذكر واضعوها فيها ما حدث في الاسلام

في استيلاء النصاري على سواحل الشام ومحو ذلك من الحوادث التي حدثت بعد المائة الثالثة  
 وجعفر بن محمد رضى الله عنه توفي سنة ثمان وأربعين ومائة قبل بناء القاهرة بأكثر من مائتي  
 سنة اذ القاهرة بنيت حول الستين وثلاثمائة كما في تاريخ الجامع الازهر ويقال ان ابتداء بنائها  
 سنة ثمان وخمسين وانه في سنة اثنين وستين قدم معد بن تميم من المغرب واستوطنها ومما بين  
 هذا ان المتفلسفة الذين يعلم خروجه من دين الاسلام كانوا من اتباع مفسرين قابل أحد أمرائهم  
 وأبي علي ابن الهيثم اللذين كانا في دولة الحاكم نازحين قريبا من الجامع الازهر وابن سينا وابنه  
 وأخوه كانوا من أتباعهما قال ابن سينا وقرأت من الفلسفة وكنت أسمع أبي واخي يذكران  
 العقل والنفس وكان وجوده علي عهد الحاكم وقد علم الناس من سيرة الحاكم ما علموه وما فعله  
 هشكين الدرزي مولاه بامر من دعوة الناس الى عبادته ومقاتلته أهل مصر على ذلك ثم ذهبه  
 الى الشام حتى اضل وادى التيم بن ثعلبة ولزندقة والنفاق فيهم الى اليوم وعدم كتب الحاكم  
 وقد أخذتها منهم وقرأت ما فيها من عبادتهم الحاكم واسقاطه عنهم العقلاء ولزكاة والصيام  
 والحج وتسمية المسلمين الموجهين لهذه الواجبات المحرمين لما حرم الله ورسوله بالحشوية الى  
 أمثال ذلك من أنواع النفاق التي لا تسكاد تحصى وبالجملة فهم الباطن الذي يدعو مضمونه الكفر  
 بالله ولائحته وكتبه ورساله واليوم الآخر بل هو جامع لكل كفر لكنهم فيه على  
 درجات فليسوا مستويين في الكفر اذ هو عندهم سبع طبقات كل طبقة يخاطبون بها  
 طائفة من الناس بحسب بدمهم من الدين وقربهم منه ولهم القاب وترتيب ركبوا من مذهب  
 المجوس والفلاسفة والرافضة مثل قولهم السابق والتالي جملوهما بزآء العقل والنفس كالذي يذكره  
 الفلاسفة وبازاء النور والظلمة كالذي يذكره المجوس وهم ينتمون الى محمد بن اسماعيل بن جعفر ويدعون  
 انه هو السابغ ويتكلمون في الباطن والاساس والحجة والباب وغير ذلك مما يطول وصفهم ومن  
 وصاياهم في الناموس الأكبر والبلاغ الاعظم انهم يدخلون على المسلمين من باب التشيع وذلك  
 يعلمهم بان الشيعة من أجهل الطوائف وأضغفها عقلا وعلماء وأبدها عن دين الاسلام علما وعلماء  
 ولهذا دخلت الزنادقة على الاسلام من باب التشيع قد علموا حديثا كما دخل الكفار المحاربون مدائن  
 الاسلام بنفاد عماونة الشيعة كما جرى لهم في دولة الترك البكفار ببغداد وحلب وغيرهما بل كما  
 جرى بتفتير المسلمين مع النصاري وغيرهم فهم يظهرون التشيع لمن يدعوهم واذا استجاب لهم

تقلوه الى الرفض والقدح في الصحابة فان رأوه قابلا تقلوه الى الطعن في علي وغيره ثم تقلوه  
الى القدح في نبينا وسائر الانبياء وقالوا ان الانبياء لهم بواطن واسرار تخالف ما عليه امتهم  
وكانوا قوما اذكياء فضلاء قالوا باغراضهم الدنيوية بما وضعوه من النواميس الشرعية ثم قدحوا  
في المسيح ونسبوه الى يوسف النجار وجعلوه ضعيف الرأي حيث تمكن عدوه منه حتى  
صلبه فوافقون اليهود في القدح في المسيح لكن هم شر من اليهود فانهم يقدحون في  
الانبياء واما موسى ومحمد فيعظمون أمرهما لتمكنهما وقهر عدوهما ويدعون انهما أظهر  
ما أظهر من الكتاب لذب العامة وان لذلك اسرار باطنة من عرفها صار من الكمل الباقين  
ويقولون ان الله احل كل ما نشتهي من الفواحش والمنكرات وأخذ أموال الناس بكل طريق  
ولم يجب علينا شيء مما يجب على العامة من صلاة وزكاة وصيام وغير ذلك اذا لبالغ عندهم قد  
عرف انه لا جنة ولا نار ولا ثواب ولا عقاب وهم في اثبات واجب الوجود المبدع للعالم على  
قولين لأنهم تنكروا وترغم ان المشائين من الفلاسفة في نزاع الافي واجب الوجود ويستبينون  
بذكر الله واسمه حتى يكتب احدهم اسم الله واسم رسوله في اسفله وامثال ذلك من كفرهم  
كثير وذو الدعوة التي كانت مشهورة والاسماعيلية الذين كانوا على هذا المذهب ببلاد  
الأموت وغيرها في بلاد خراسان وبارض اليمن وجبال الشام وغير ذلك كانوا على مذهب  
المبيدين المستول عنهم وابن الصباح الذي كان رأس الاسماعيلية وكان الفزالي يناظر اصحابه  
لما كان قدم الى مصر في دولة المستنصر وكان أطولهم مدة وتلقي عنه اسرارهم وفي دولة المستنصر  
كانت فتنة السامري في المائة الخامسة سنة خمسين واربعمائة لما جاهد السامري خارجا عن  
طاعة الخليفة القائم بأمر الله المباسي وافق مع المستنصر المبيدي وذهب يحشوا الى العراق  
وأظهروا في بلاد الشام والعراق شعار الرافضة كما كانوا قد أظهروا بها بارض مصر وقتلوا طوائف  
من علماء المسلمين وشيوخهم كما كانت سلفهم قتلوا قبل ذلك بالمغرب طوائف واذنوا على  
المنابر على خير العمل حتى جاء الترك السلاجقة الذين كانوا ملوك المسلمين فهزمهم  
وطردوهم الى مصر وكان من اواخرهم الشهيد نور الدين محمود الذي فتح أكثر الشام واستنقذه  
من ايدي النصارى ثم بعث عسكره الى مصر لما استنجدوه على الافرنج وتكرر دخول المسكر  
اليها مع صلاح الدين الذي فتح مصر فزال عنها دعوة المبيدين من القرامطة الباطنية وأظهر



فيها شرائع الاسلام حتى سكنها من حينئذ من اظهر بها دين الاسلام وكان في اثناء دولتهم  
 يخاف الساكن بمصر أن يروى حديثا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقتل كما حكى ذلك  
 ابراهيم بن سعد الجبال صاحب عبد الغنى بن سعيد وامتنع من رواية الحديث خوفا ان يقتلوه  
 وكانوا ينادون بين القصرين من لعن وسب فله دينار وأردب وكان بالجامع الازهر عدة  
 مقاصير يلعب فيها الصحابة بل يتكلم فيها بالكفر الصريح وكان لهم مدرسة بقرب المشهد الذي  
 بنوه ونسبوه الى الحسين وليس فيه الحسين ولا شيء منه باتفاق العلماء وكانوا لا يدرسون في  
 مدرستهم علوم المسلمين بل المنطق والطبيعة والآلهي ونحو ذلك من مقالات الفلاسفة  
 وبنوا ارسادا على الجبال وغير الجبال يرصدون فيها الكواكب يبدونها ويسجونها ويستزلون  
 روحانياتها التي هي شياطين تنزل على المشركين الكفار كشياطين الاصنام ونحو ذلك والمعز بن  
 نعيم بن معد أول من دخل القاهرة منهم في ذلك فصنف كلاما معروفا عند اتباعه وليس هذا  
 المعز بن باديس فان ذاك كان مسلما من أهل السنة وكان رجلا من ملوك المغرب وهذا بعد  
 ذاك بمدة ولاجل ما كانوا عليه من الزندقة والبدعة بقيت البلاد المصرية مدة دولتهم نحو مائتي  
 سنة قد انطفأ نور الاسلام والايمان حتى قالت فيها العلماء انها كانت دارردة ونفاق كدار مسيلة  
 الكذاب والقرامطة الخارجين بارض العراق الذين كانوا سلفا لهؤلاء القرامطة ذهبوا من  
 العراق الى المغرب ثم جاؤا من المغرب الى مصر فان كفر هؤلاء وردتهم من أعظم الكفر  
 والردة وهم أعظم كفرا وردة من كفر اتباع مسيلة الكذاب ونحوه من الكذابين فان  
 اولئك لم يقولوا في الالهية والربوبية والشرائع ما قاله أئمة هؤلاء ولهذا يميز بين قبورهم وقبور  
 المسلمين كما يميز بين قبور المسلمين والكفار فان قبورهم موجهة الى غير القبلة واذا أصاب الخيل مغل  
 اتوا بها الى قبورهم كما يأتون بها الى قبور الكفار وهذه عادة معروفة للخيل اذا أصاب الخيل مغل ذهبوا  
 بها الى قبور اليهود والنصارى بدمشق وان كانوا بمسكن الاسماعيلية والنصيرية ونحوهما ذهبوا  
 بها الى قبورهم وان كانوا بمصر ذهبوا بها الى قبور اليهود والنصارى او لهؤلاء المبيدين الذين قد  
 يتسمون بالاشراف وليسوا من الاشراف ولا يذهبون بالخيال الى قبور الانبياء والصالحين  
 ولا الى قبور عجم المسلمين وهذا أمر مجرب معلوم عند الجند وعلماءهم وقد ذكر سبب ذلك  
 لغة الكفار بما قبون في قبورهم فيسمع أصواتهم البهايم كما أخبر النبي صلى الله عليه وسلم

بذلك ان الكفار يمدحون في قبورهم ففي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان  
 راكبا على بقلته فمر بقبور فجاءت به حتى كادت تلقيه فقل هذه أصوات يهود تمذب في قبورها  
 فان البهاثم اذا سمعت ذلك الصوت المنكر أوجب لها من الحرارة ما يذهب المنفل وكان  
 الجبال يظنون ان تمشية الخيل عند قبور هؤلاء لدينهم وفضلهم فلما تبين لهم انهم يمشونها عند  
 قبور اليهود والنصارى والنصيرية ونحوهم دون قبور الانبياء والصالحين وذكر العلماء انهم  
 لا يمشونها عند قبر من يعرف بالدين بمصر والشام وغيرها انما يمشونها عند قبور الفجار والكفار  
 تبين بذلك ما كان مشتبه ومن علم حوادث الاسلام وما جرى فيه بين اوليائه وأعدائه  
 الكفار والمنافقين علم ان عداوة هؤلاء المعتدين للاسلام الذي بعث الله به رسوله أعظم من  
 عداوة التتار وان علم الباطن الذي كانوا يدعون حقيقته هو ابطال الرسالة التي بعث الله بها  
 محمدا بل ابطال جميع المرسلين وانهم لا يقرون بما جاء به الرسول عن الله ولا من خبره ولا من  
 أسره وان لهم قصدا مؤكدا في ابطال دعوته وفساد ملته وقتل خاصته واتباع عترته وانهم في معاداة  
 الاسلام بل وسائر الملل أعظم من اليهود والنصارى فان اليهود والنصارى يقرون باصل الجمل التي  
 جاءت بها الرسل كاثبات الصانع والرسول والشرائع واليوم الآخر ولكن يكذبون بمض الكتب  
 والرسول كما قال الله سبحانه (ان الذين يكفرون بالله ورسوله ويريدون ان يفرقوا بين الله ورسوله  
 ويقولون نؤمن ببعض ونكفر ببعض ويريدون ان يتخذوا بين ذلك سبيلا اولئك هم الكافرون  
 حقا واعتدنا للكافرين عذابا مهينا) واما هؤلاء القرامطة فانهم في الباطن كافرون بجميع الكتب  
 والرسول يخفون ذلك ويكتمونه عن غير من يتقون به لا يظهرونه كما يظهر أهل الكتاب  
 دينهم لانهم لو أظهروه لنفر عنهم جاهير أهل الارض من المسلمين وغيرهم وهم يفرقون  
 بين مقالهم ومقالة الجمهور بل الرافضة الذين ليسوا زنادقة كفارا يفرقون بين مقالها ومقالة  
 الجمهور ويرون كتمان مذهبهم واستعمال التقية وقد لا يكون من الرافضة من له نسب صحيح  
 مسلما في الباطن ولا يكون زنديقا لكن يكون جاهلا مبتدعا وإذا كان هؤلاء مع صحة نسبهم  
 واسلامهم يكتمون ما هم عليه من البدعة والهووى لسكن جمهور الناس يخالفونهم فكيف  
 بالقرامطة الباطنية الذين يكفرونهم أهل الملل كلها من المسلمين واليهود والنصارى وانما يقرب  
 منهم الفلاسفة المشاؤون اصحاب ارسطو فان بينهم وبين القرامطة مقارنة كبيرة ولهذا يوجد

فضلاء القرامطة في الباطن متفلسفة كسنان الذي كان بالشام والطوسي الذي كان وزيرا لهم  
بالملوت ثم صار منجبا لهؤلاء وملك الكفار وصنف شرح الاشارات لابن سينا وهو الذي  
اشار على ملك الكمار بقتل الخليفة وصار عند الكفار الترك هو المقدم على الذين يسمونهم  
الداسميدية فهو هؤلاء وأمثالهم يعلمون ان ما يظهره القرامطة من الدين والكرامات ونحو ذلك  
انه باطل لكن يكون أحدهم متفلسفا ويدخل معهم لموافقهم له على ما هو فيه من الاقرار  
بالرسل والشرائع في الظاهر وتأويل ذلك بامور يعلم بالاضطرار انها مخافة لما جاءت به الرسل  
فان المتفلسفة تناولون ما اخبرت به الرسل من امور الايمان بالله واليوم الآخر بالنفي والتمطيل  
الذي يوافق مذهبهم واما الشرائع العملية فلا ينفونها كما ينفيها القرامطة بل يوجبونها على  
العامة ويوجبون بعضها على الخاصة اولا يوجبون ذلك ويقولون ان الرسل فيما اخبروا به  
وامروا به لم يأتوا بحقائق الامور ولكن اتوا بامر فيه صلاح العامة وان كان هو كذبا سيفي  
الحقيقة ولهذا اختار كل مبطل ان يأتي بمخازيق لقصد صلاح العامة كما فعل ابن التومرت  
اللقب بالمهدي ومذهبه في الصفات مذهب الفلاسفة لانه كان مثلهما في الجملة ولم يكن منافقا  
مكذبا للرسل معطلا للشرائع ولا يجمل للشرعية العملية باطنا يخالف ظاهرها بل كان فيه نوع  
من رأي الجهمية الموافق لرأي الفلاسفة ونوع من رأي الخوارج الذين يرون السيف  
ويكفرون بالذنوب فهو هؤلاء القرامطة هم في الباطن والحقيقة اكفر من اليهود والنصارى واما  
في الظاهر فيدعون الاسلام بل وايصال النسب الى المعرة النبوية وعلم الباطن الذي  
لا يوجد عند الانبياء والاولياء وان امامهم معصوم فهم في الظاهر من اعظم الناس  
دعوى بحقائق الايمان وفي الباطن من اكفر الناس بالرحمن بمنزلة من ادعى النبوة من  
الكذابين قال تعالى (ومن اظلم ممن افترى على الله كذبا او قال اوحى الى ولم يوح اليه  
شيء ومن قال سائر مثل ما انزل الله) وهؤلاء قد يدعون هذا وهذا فان الذي يضاهي الرسول  
الصادق لا يخلو اما ان يدعي مثل دعوته فيقول ان الله ارسلني وانزل علي وكذب على الله  
او يدعي انه يوحى اليه ولا يسمى موجه كما يقول قيل لي ونوديت وخطبت ونحو ذلك ويكون  
كاذبا فيكون هذا قد حذف الفاعل او لا يدعي واحدا من الامر لكنه يدعي انه يمكنه انه ياتي  
بما اتى به الرسول ووجه القصة ان ما يدعيه في مضاهاة الرسول اما ان يضيفه الى الله أو الى

نفسه ولا يضيفه الى احد فهو لاء في دعواهم مثل الرسول كما كفر من اليهود والنصارى فكيف بالقرامطة الذين يكذبون على الله أعظم ممّا فعل مسيامة والحدوا في اسماء الله وآياته أعظم ممّا فعل مسيامة وحاربوا الله ورسوله أعظم ممّا فعل مسيامة وبسط حالهم بطول لسان هذه الاوراق لاتسع أكثر من هذا وهذا الذي ذكرته حال أمتهم وقادتهم العالمين بحقيقة قولهم ولا ريب انه قد انضم اليهم من الشيعة والرافضة من لا يكون في الباطن عالما بحقيقة باطنهم ولا موافقا لهم على ذلك فيكون من اتباع الزنادقة المرتدين الموالي لهم الناصر لهم بمنزلة اتباع الاتحادية الذين يوالونهم ويعظمونهم وينصرونهم ولا يعرفون حقيقة قولهم في وحدة الوجود وان الخالق هو المخلوق فمن كان مسلما في الباطن وهو جاهل معظم لقول ابن عربي وابن سبعين وابن الفارض وأمثالهم من أهل الاتحاد فهو منهم وكذا من كان معظما للقائلين بذهب الحلول والاتحاد فان نسبة هؤلاء الى الجهمية كنسبة اولئك الى الرافضة والجهمية ولكن القرامطة أكثر من الاتحادية بكثير ولهذا كان أحسن حال عوامهم ان يكونوا رافضة جهمية واما الاتحادية ففي عوامهم من ليس برافضي ولا جهمي صريح ولكن لا يفهم كلامهم ويتقدان كلامهم الاولياء المحققين وبسط هذا الجواب له مواضع غير هذا والله أعلم

(٤١٢) ﴿مسئلة﴾ في البناة والخوارج هل هي الفاظ مترادفة بمعنى واحد أم بينهما فرق وهل فرق الشريعة بينهما في الاحكام الجارية عليهما أم لا واذا ادعى مدع ان الائمة اجتمعت على ان لا فرق بينهم الا في الاسم وخالفه مخالف مستدلا بان أمير المؤمنين عليا رضي الله عنه فرق بين أهل الشام وأهل النهر وان فهل الحق مع المدعي أو مع مخالفه

﴿الجواب﴾ الحمد لله أما قول القائل ان الائمة اجتمعت على ان لا فرق بينهما الا في الاسم فدعوى باطلة ومدعىها مجازف فان نفي الفرق بينهما انما هو قول طائفة من أهل العلم من أصحاب أبي جنيمة والشافعي وأحمد وغيرهم مثل كثير من المصنفين في قتال أهل البنى فانهم قد يجمعون قتال ابي بكر لما نفي الزكاة وقاتل علي الخوارج وقاتل لاهل الجمل وصفين الى غير ذلك من قتال المنتسبين الى الاسلام من باب قتال أهل البنى ثم مع ذلك فهم متفقون على ان مثل طلحة والزبير ونحوهما من الصحابة من أهل المدالة لا يجوز ان يحكم عليهم بكفر ولا فسق بل يجتهدون إما مصيبون وإما مخطئون وذنوبهم مغفورة لهم ويطلقون القول بان البناة ليسوا

فساقا فاذا جمل هؤلاء، وأولئك سواء لزم أن تكون الخوارج وسائر من يقاتلهم من أهل  
 الاجتهاد الباقيين على العدالة ولهذا قال طائفة بفسق البغاة ولكن أهل السنة متفقون على عدالة  
 الصحابة وأما جمهور أهل العلم فيفرقون بين الخوارج المارقين وبين أهل الجمل وصفين وغير  
 أهل الجمل وصفين ممن يعد من البغاة المتأولين وهذا هو المعروف عن الصحابة وعليه عامة أهل  
 الحديث والفقهاء والمتكلمين وعليه نصوص أكثر الأئمة واتباعهم من أصحاب مالك وأحمد  
 والشافعي وغيرهم وذلك أنه قد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ترمق مارقة  
 على حين فرقة من المسلمين تقتلهم أولى الطائفتين بالحق وهذا الحديث يتضمن ذكر الطوائف  
 الثلاثة ويبين أن المارقين نوع ثالث ليسوا من جنس أولئك فان طائفة علي أولى بالحق من  
 طائفة معاوية وقال في حق الخوارج المارقين يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم  
 وقراءته مع قراءتهم يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من  
 الرمية إنما لقيتوهم فاقتلوهم فان في قتلهم اجرا عند الله لمن قتلهم يوم القيامة وفي لفظ لويظم  
 الذين يقاتلوهم ما لهم على لسان نبيهم لنكوا عن العمل وقد روى مسلم احاديثهم في الصحيح  
 من عشرة أوجه وروى هذا البخاري من غير وجه ورواه أهل السنن والمسند وهي  
 مستفيضة عن النبي صلى الله عليه وسلم متفقة بالقبول أجمع عليها علماء الأمة من الصحابة  
 ومن آتبهم واتفق الصحابة على قتال هؤلاء الخوارج وأما الجمل وصفين فكانت منهم طائفة  
 قاتلت من هذا الجانب وطائفة قاتلت من هذا الجانب وأكثر أكابر الصحابة لم يقاتلوا  
 لا من هذا الجانب ولا من هذا الجانب واستدل التاركون للقتال بالنصوص الكثيرة عن  
 النبي صلى الله عليه وسلم في ترك القتال في الفتنة وبينوا أن هذا قتال فتنة وكان على رضي الله  
 عنه مسرورا لقتال الخوارج ويروي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم في الأمر بقتالهم وأما  
 قتال صفين فذكر أنه ليس معه فيه نص وإنما هو رأي رأيه وكان أحيانا يحمى من لم ير القتال  
 وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في الحسن أن ابني هذا سيد وسيصلح  
 الله به بين فئتين عظيمتين من المسلمين فقد مدح الحسن واثني عليه باصلاح الله به بين  
 الطائفتين أصحاب علي وأصحاب معاوية وهذا بين أن ترك القتال كان أحسن وأنه لم يكن القتال  
 واجبا ولا مستعجا وقاتل الخوارج قد ثبت عنه أنه أضرب به وحض عليه فكيف يسزى بين

ما أمر به وحض عليه وبين ما مدح تاركه واثني عليه فن سوي بين قتال الصحابة الذين اقتتلوا بالجل وصفين وبين قتال ذى الخويرة التميمي وامثاله من الخوارج المارقين والحرورية الممتدين كان قولهم من جنس أقوال أهل الجهل والظلم المبين ولزم صاحب هذا القول ان يصير من جنس الرافضة والمنزلة الذين يكفرون أو يفسقون المقاتلين بالجل وصفين كما يقال مثل ذلك في الخوارج المارقين فقد اختلف السلف والأئمة في كفرهم على قولين مشهورين مع اتفاقهم على الثناء على الصحابة المقتلين بالجل وصفين والامساك عما عجز بينهم فكيف نسبة هذا بهذا وأيضا فالنبي صلى الله عليه وسلم أمر بقتال الخوارج قبل ان يقاتلوا وأما أهل النبي فان الله تعالى قال فيهم (وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فاصلحوا بينهما فان بنت احدهما على الاخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء الى أمر الله فان فاءت فاصلحوا بينهما بالعدل واتسطوا ان الله يحب المقسطين) فلم يامر بقتال الباغية ابتداء فلا قتال ابتداء ليس مأمورا به ولكن اذا اقتتلوا أمر بالاصلاح بينهم ثم ان بنت الواحدة توتلت ولهذا قال من قال من الفقهاء ان البغاة لا يبتدئون بقتالهم حتى يقاتلوا وأما الخوارج فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم فيهم أينما لقيتموهم فاقتلوهم فان في تسليم اجرا عند الله لمن قتلهم يوم القيامة وقال اثن ادر كنتم لا تقتلهم قتل عاد وكذلك ما نموا الزكاة فان الصديق والصحابة ابتدؤا قتالهم وقال الصديق والله لو منموني عنقا كانوا يؤدونها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم عليه وهم يقاتلون اذا امتنعوا من اداء الواجبات وان اقروا بالوجوب ثم تنازع الفقهاء في كفر من منها وقاتل الامام عليها مع اقراره بالوجوب على قولين هما روايتان عن أحمد كالروايتين عنه في تكفير الخوارج وأما أهل النبي المجرد فلا يكفرون باتفاق أئمة الدين فان القرآن قد نص على ايمانهم واخوتهم مع وجود الاقتال والنبي والله أعلم

## باب حد الزنا والقذف وغير ذلك

(٤١٣) ﴿مسئلة﴾ في اثم المصية وحد الزنا هل تزداد في الايام المباركة أم لا  
 ﴿الجواب﴾ نعم المصاي في الايام المفضلة والا مكنة المفضلة تفاظ وعقابها بقدر فضيلة الزمان والمكان

(٤١٤) ﴿مسئلة﴾ ما يجب على من وطئ زوجته في دبرها وهل اباحه احد من العلماء

(الجواب) الحمد لله رب العالمين الوطء في الدبر حرام في كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وعلى ذلك عامة ائمة المسلمين من الصحابة والتابعين وغيرهم فان الله قال في كتابه (لنساؤكم حرث لكم فاتوا حرثكم اني شئتم) وقد ثبت في الصحيح ان اليهود كانوا يقولون اذا اتى الرجل امرأته في قبلها من دبرها جاء لولد احول فسأل المسلمون عن ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فانزل الله هذه الآية لنساؤكم حرث لكم فاتوا حرثكم اني شئتم والحديث موضع الزرع والولد انما يزرع في الفرج لاني الدبر فاتوا حرثكم وهو موضع الولد اني شئتم أي من اين شئتم من قبلها ومن دبرها وعن يمينها وعن شمالها فانه تعالى سمى النساء حرثا وانما رخص في آيانه المروث والحديث انما يكون في الفرج وقد جاء في غير اثر ان لوطا في الدبر هو اللوطية الصغرى وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان الله لا يستحي من الحق لان اتوا النساء في حشوشهن والحش هو الدبر وهو موضع القدر والله سبحانه حرم آيانه الحائض مع ان النجاسة عارضة في فرجها فكيف بالموضع الذي تكون فيه النجاسة المظاهرة وايضا فهذا من جنس اللواط ومذهب ابي حنيفة واصحاب الشافعي واحمد واصحابه ان ذلك حرام لانزعابهم وهذا هو الظاهر من مذهب مالك واصحابه لكن حكى بعض الناس عنهم رواية اخرى بخلاف ذلك ومنهم من انكر هذه الرواية وطمع فيها وأصل ذلك ما نقل عن نافع انه نقله عن ابن عمر وقد كان سالم بن عبد الله يكذب ناعما في ذلك فاما ان يكون نافع غلط أو غلط من هو فوقه فاذا غلط بعض الناس غلطه لم يكن هذا مما يسوغ خلاف الكتاب والسنة كما ان طائفة غلطوا في اباحة الدرهم بالدرهمين وافترقوا على تحريم ذلك لما جاء في ذلك من الاحاديث الصحيحة وكذلك طائفة غلطوا في انواع الاشربة ولما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال كل مسكر خمر وكل خمر حرام وانه سئل عن انواع من الانبذة فقال كل مسكر حرام ما اسكر كثيرا فقليله حرام وجب اتباع هذه السنن الثابتة ولهذا نظر في الشريعة ومن وطئ امرأته في دبرها وجب ان يعاقب على ذلك عقوبة تزجرهما فان علم انهما لا يتزجران فانه يجب التفريق بينهما والله اعلم

(٤١٥) (مسئلة) في قوله صلى الله عليه وسلم اذا هم البعد بالحسنة فلم يعملها كتبت له حسنة الحديث فاذا كان المهر سرا بين المبدؤين به فكيف تطلع الملائكة عليه

﴿ الجواب ﴾ الحمد لله قد روى عن سفيان بن عيينه في جواب هذه المسئلة قال انه اذا هم بحسنة شم الملك رائحة طيبة واذا هم بسيئة شم رائحة خبيثة والتحقيق ان الله قادر ان يعلم الملائكة بما في نفس العبد كيف شاء كما هو قادر على ان يطلع بمض البشر على ما في الانسان فاذا كان بمض البشر قد يحمل الله له من الكشف ما يعلم به أحيانا ما في قلب الانسان فالملك الموكل بالمبد أولى بان يعرفه الله ذلك وقد قيل في قوله تعالى ونحن أقرب اليه من حبل الوريد ان المراد به الملائكة والله قد جعل الملائكة تقي في نفس العبد الخواطر كما قال عبد الله بن مسعود ان للملك لمة فلمة الملك تصديق بالحق ووعد بالخير ولمة الشيطان تكذيب بالحق وإبعاد بالشر وقد ثبت عنه في الصحيح انه قال ما منكم من أحد الا وقد وكل به قرينه من الملائكة وقرينه من الجن قالوا واياك يا رسول الله قال وانا الا ان الله قد أعانني عليه فلا يأمرني الا بخير فالسيئة التي بهم بها العبد اذا كانت من اتقاء الشيطان علم بها الشيطان والحسنة التي بهم بها العبد اذا كانت من اتقاء الملك علم بها الملك أيضا بطريق الاولى واذا علم بها هذا الملك أمكن علم الملائكة الحفظة لأعمال بني آدم

(٤١٦) ﴿ مسئلة ﴾ في امرأة مزوجة بزواج كامل ولها أولاد فتعلقت بشخص من الاطراف اقامت معه على الفجور فلما ظهر أمرها سمت في مفارقة الزوج فهل بقي لها حق على أولادها بعد هذا الفعل وهل عليهم اثم في قطعها وهل يجوز لمن تحقق ذلك منها قتلها سراوان فعل ذلك غيرة بأثم

﴿ الجواب ﴾ الحمد لله الواجب على أولادها وعصبتها ان يمنوها من المحرمات فان لم تمتنع الا بالحبس حبسوها وان احتاجت الى القيد قيدوها وما ينبغي للولد ان يضرب امه وأما برها فليس لهم ان يمنوها برها ولا يجوز لهم مقاطعتها بحيث تتمكن بذلك من السوء بل يمنوها بحسب قدرتهم وان احتاجت الى رزق وكسوة رزقوها وكسوها ولا يجوز لهم اقامة الحد عليها بقتل ولا غيره وعليهم الاثم في ذلك

(٤١٧) ﴿ مسئلة ﴾ فيمن شم رجلا فقال له انت مامون ولد زنا  
﴿ الجواب ﴾ يجب تنزيهه على هذا الكلام ويجب عليه حد القذف ان لم يقصد بهذه الكلمة ما يقصده كثير من الناس من قصدهم بهذه الكلمة ان المشتوم فعله خيبت كفعل ولد الزنا



(٤١٨) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج امرأة من أهل الخير وله مطلقة وشرط ان رد مطلقة كان الصداق حالا ثم انه رد المطلقة وقذف هو ومطلقة عرض الزوجة ورموها بالزنا بأنها كانت حاملا من الزنا وطلقا بعد دخوله بها فاذا الذي يحب عليهما وهل يقبل قولها وهل يسقط الصداق أم لا ﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين اما مطلقة فتتحد على قذفها ثمانين جلدة اذا طلبت ذلك المرأة المقتدوفة ولا تقبل لها شهادة ابدا لانها فاسقة وكذلك الرجل عليه ثمانون جلدة اذا طلبت المرأة ذلك ولا تقبل له شهادة ابدا وهو فاسق اذا لم يتب وهل له اسقاط الحد باللعان فيه للفقهاء ثلاثة أقوال في مذهب أحمد وغيره قيل يلاعن وقيل لا يلاعن وقيل ان كان ثم ولد يريد نفيه لاعن والا فلا وصداقها باق عليه لا يسقط باللعان كما سن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا كله باتفاق الأئمة الا ما ذكرناه من جواز اللعان فيه الاقوال الثلاثة أحدها لا يلاعن بل يحد حد القذف وتسقط شهادته وهذا مذهب أحمد في أشهر الروايات عنه واحد الوجهين في مذهب الشافعي والثاني يلاعن وهو مذهب أبي حنيفة وأحمد في رواية عنه والثالث ان كان هناك حل لاعن لنفيه والا فلا وهو أحد الوجهين في مذهب الشافعي ورواية عن أحمد والله أعلم

(٤١٩) ﴿مسئلة﴾ في بلد فيها جوار سائبات يزنون مع النصارى والمسلمين

﴿الجواب﴾ يجب على سيد الامة اذا زنت ان يقيم عليها الحد كما في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا زنت أمة أحدكم فليجلدها ثم ان زنت فليجلدها ثم ان زنت فليجلدها ثم ان زنت في الرابعة فليبيعها ولو بظفير والظفير الجبل فان لم يفعل ما أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم كان عاصيا لله ورسوله وكان أصراره على المعصية قادحا في عدالته فاما اذا كان هو يرسلها لتبني وتنفق على نفسها من مهر البغاء أو يأخذ هو شيئا من ذلك فهذا ممن لئنه الله ورسوله وهو فاسق خبيث آذن في الكبيرة وأخذ مهر البنى ولم ينهها عن الفاحشة ومثل هذا لا يجوز ان يكون ممدا بل لا يجوز اقراره بين المسلمين بل يستحق العقوبة النليظة حتى يصون اماءه وأقل العقوبة ان يهجر فلا يسلم عليه ولا يصلي خلفه اذا أمكنت الصلاة خلف غيره ولا يستشهد ولا يولى ولا ية أصلا ومن استحل ذلك فهو كافر مرتد يستتاب فان تاب والقتل وكان يرتد لآثره ورثته المسلمون وان كان جاهلا بالتحريم عرف ذلك حتى تقوم عليه الحجة فان هذا من الحرمات المجمع عليها

(٤٢٠) ﴿مسئلة﴾ في رجل يسفه عني وتديه فما يجب عليه

﴿الجواب﴾ اذا شتم الرجل أباه واعتدى عليه فانه يجب ان يعاقب عقوبة بليغة تردعه وامثاله عن مثل ذلك بل وابلغ من ذلك انه قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في الصحيحين انه قال من الكبائر ان يسب الرجل والديه قالوا وكيف يسب الرجل والديه قال يسب ابا الرجل فيسب الرجل اياه ويسب امه فيسب امه فاذا كان النبي صلى الله عليه وسلم قد جعل من الكبائر ان يسب الرجل ابا غيره ثم لا يسب اياه فكيف اذا سب هو اياه مباشرة فهذا يستحق العقوبة التي تمنع عن عقوق الوالدين الذين قرن الله حقهما بحقه حيث قال ( ان اشكر لى ولو الديك ) وقال تعالى (وقضى ربك ان لا تمبدوا لإلأياه وبالوالدين إحسانا اما يبلغن عندك الكبرأ حدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما) فكيف بسبهما

(٤٢١) ﴿مسئلة﴾ في رجل زنى باسرة ومات الزانى فـل يجوز للولد المذكور ان يتزوج بها أم لا

﴿الجواب﴾ هذا حرام في مذهب ابى حنيفة واحمد وأحد القولين في مذهب مالك وفي القول الآخر يجوز وهو مذهب الشافعي

(٤٢٢) ﴿مسئلة﴾ في رجل تذف رجلا وقال له انت علق ولد زنا فسا الذي يجب عليه

﴿الجواب﴾ اذا قذفه بالزنا أو المواط كقوله أنت علق وكان ذلك الرجل حراما لم يشتهر عنه ذلك فمليه حد القذف اذا طلبه المقذوف وهو ثمانون جلدة ان كان القاذف حرا واربعون ان كان رقيقا عند الأئمة الاربعة

(٤٢٣) ﴿مسئلة﴾ في الفاعل والمفعول به بعد ادراكهما ما يجب عليهما وما يظهرهما وما

ينويان عند الطهارة وفي رجل جلد ذكره بيده حتى أمنى فما يجب عليه

﴿الجواب﴾ أما الفاعل والمفعول به فيجب قتلها رجما بالحجارة سواء كانا محصنين أو غير محصنين لما في السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به ولان أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم اتفقوا على قتلها وعليهما الاغتسال من الجنابة وترفع الجنابة من الاغتسال لكن لا يطهران من نجاسة الذنب الا بالتوبة وهذا معنى ما رووي انهما لو اغتسلا بماء ينويان رفع الجنابة واستباحة الصلاة وأما جلد الذكر باليد حتى ينزل

فهو حرام عند أكثر الفقهاء مطلقا وعند طائفة من الائمة حرام الا عند الضرورة مثل ان يخاف  
المنت او يخاف المرض او يخاف الزنا فلا يستمناه أصلا

(٢٢٤) (مسئلة) فيمن قذف رجلا لانه ينظر الى حريم الناس وهو كاذب عليه فما  
يجب على القاذف

(الجواب) اذا كان الامر على ما ذكرنا فانه يمزر على افتراءه على هذا الشخص بما  
يزجره وأمثاله اذا طلب المقذوف ذلك

(٢٢٥) (مسئلة) في رجل قال لرجل أنت فاسق شارب الخمر ومنه من اجرة ملكه  
الذي يملك انتفاعه شرعا

(الجواب) اذا كان المقذوف محصنا وجب على القاذف حمله القذف اذا طلبه المقذوف  
وأما شتمه بغير ذلك اذا كان كاذبا فعليه أن يعزر على ذلك وأما ضربه وجب عليه اذا كان ظلما فانه  
يفعل به كما فعل وما عطله عليه من المنفعة ضمه

(٢٢٦) (مسئلة) في رجلين تنازعا في سب ابى بكر أحدهما يقول يتوب الله عليه وقال  
الآخر لا يتوب الله عليه

(الجواب) الصواب الذي عليه ائمة المسلمين ان كل من تاب تاب الله عليه كما قال الله تعالى  
(قل يا عبادى الذين أسرفوا على انفسهم لا تقنطوا من رحمة الله ان الله يغفر الذنوب جميعا انه  
هو الغفور الرحيم) فقد ذكر في هذه الآية انه يغفر للتائب الذنوب جميعا ولهذا أطلق وعمم  
وقال في الآية الاخرى (ان الله لا يغفر ان يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء) فهذا في  
غير التائب ولهذا قيد وخصص وليس سب بعض الصحابة باعظم من سب الانبياء أو سب  
الله تعالى واليهود والنصارى الذين يسبون نبينا سرا بينهم اذا تابوا وأسلموا قبل ذلك منهم  
باتفاق المسلمين والحديث الذي يروى سب صحابى ذنب لا يغفر كذب على رسول الله صلى الله  
عليه وسلم والشرك الذي لا يغفره الله يغفره لمن تاب باتفاق المسلمين وما يقال ان في ذلك حقا  
لا دعي مجاب عنه من وجهين أحدهما ان الله قد أمر بتوبة السارق والمقلب ونحوهما من الذنوب  
التي تعلق بها حقوق العباد كقولهم (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا  
من الله والله عزيز حكيم) فمن تاب من بعد ظلمه وأصلح فإن الله يتوب عليه ان الله غفور رحيم) وقال

(ولا تنازروا بالآلقاب بئس الاسم الفسوق بعد الإيمان ومن لم يتب فأوثقكم بالظالمون) ومن توبة مثل هذا أن يموض المظلم من الاحسان اليه بقدر امانته اليه الوجه الثاني ان هؤلاء متأولون فاذا تاب الرافعي من ذلك واعتقد فضل الصحابة واحبهم ودعا لهم فقد بدل الله السيئة بالحسنة كغيره من المذنبين

(٤٢٧) ﴿مسئلة﴾ في آتيان الحائض قبل النسل وما معني قول أبي حنيفة فان انقطع الدم لا قل من عشرة ايام لم يجوز وطئها حتى تنسل وان انقطع دمها لثلاثة ايام جاز وطئها قبل النسل وهل الاثمة موافقون على ذلك

﴿الجواب﴾ اما مذهب الفقهاء كمالك والشافعي وأحمد فانه لا يجوز وطئها حتى تنسل كما قال تعالى ولا تقربوهن حتى يطهرن فاذا تطهرن فأتوهن من حيث امركم الله) واما ابو حنيفة فيجوز وطئها اذا انقطع لاكثر الحيض أو مر عليها وقت الصلاة فاغتسلت وقول الجمهور هو الذي يدل عليه ظاهر القرآن والآثار

(٤٢٨) ﴿مسئلة﴾ ما معني قول من يقول حب الدنيا رأس كل خطيئة فهل هي من جهة المعاصي او من جهة جمع المال

﴿الجواب﴾ ليس هذا محفوظا عن النبي صلى الله عليه وسلم ولكن هو معروف عن جندب بن عبد الله البجلي من الصحابة ويذكر عن المسيح بن مريم عليه السلام واكثر ما نقلوا في هذا اللفظ المتفلسفة ومن هذا حدوث من الصوفية على أصلهم في تعلق النفس الى امور ليس هذا موضع بسطها واما حكم الاسلام في ذلك فالذي يعاقب الرجل عليه الحب الذي يستلزم المعاصي فانه يستلزم الظلم والكذب والفواحش ولا ريب ان الحرص على المال والرياسة يوجب هذا كما في الصحيحين انه قال اياكم والشح فان الشح أهلك من كان قبلكم امرهم بالبخل فبخلوا وأمرهم بالظلم فظلموا وأمرهم بالقطيعة فقطعوا وعن كعب عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ما ذنبان جائعان ارسلا في غم بافسد لها من حرص المرء على المال والشرف قال الترمذي حديث حسن فحرص الرجل على المال والشرف يوجب فساد الدين فاما مجرد الحب الذي في القلب اذا كان الانسان يفعل ما أمره الله به ويترك ما نهى الله عنه ويخاف مقام ربه وينهى النفس عن الهوى فان الله لا يعاقبه على مثل هذا اذا لم يكن معه

عمل وجمع المال اذا قام بالواجبات فيه ولم يكتسبه من الحرام لا يعاقب عليه لكن اخراج فضول المال والاقتصار على الكفاية أفضل واسلم وافرج للقلب واجمع للهم وانفع في الدنيا والآخرة وقال النبي صلى الله عليه وسلم من أصبح والدنيا اكبر همه شئت الله عليه شمله وجعل فقره بين عينيه ولم يأت من الدنيا الا ما كتب له ومن أصبح والآخرة اكبر همه جعل الله غناه في قلبه وجمع عليه ضيعته واثته الدنيا وهي راغمة

(٤٧٩) ﴿مسئلة﴾ قال في التهذيب من اتى بهيمة فاقتلوا المفعول واقتلوا الفاعل بها فهل يجب ذلك أم لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله هذا فيه حديث رواه ابو داود في السنن وهو قوله من اتى بهيمة فاقتلوه واقتلوا وهو احد قولى العلماء كاحد القولين في مذهب احمد ومذهب الشافعي

(٤٨٠) ﴿مسئلة﴾ في رجل من امراء المسلمين له ممالك وعنده غلمان فهل له ان يقيم على اعدام حداً اذا ارتكبه وهل له ان يأمرهم بواجب اذا تركوه كالصلوات الخمس ونحوها وما صفة السوط الذي يماثيهم به

﴿الجواب﴾ الحمد لله الذي يجب عليه ان يأمرهم كلهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر والبغى وأقل ما يضل انه اذا استأجر اجيراً منهم يشترط عليه ذلك كما يشترط عليه ما يشترطه من الاعمال ومتى خرج واحد منهم عن ذلك طرده واذا كان قادراً على عقوبتهم بحيث يقره السلطان على ذلك في العرف الذي اعتاده الناس وغيره لا يعاقبهم على ذلك لكونهم تحت حمايته ونحو ذلك فينبني له ان يعزهم على ذلك اذا لم يؤدوا الواجبات وتركوا المحرمات الا بالمقربة وهو الخطاب بذلك حيثئذ فانه هو القادر عليه وغيره لا يقدر على ذلك مراعاة له فان لم يستطع ان يقيم هو الواجب ولم يقم غيره بالواجب صار الجميع مستحقين العقوبة قال النبي صلى الله عليه وسلم ان الناس اذا رأوا المنكر فلم يغيروه أوشك ان يعمهم الله بنقاب منه وقال من رأي منكم منكراً فليغيره بيده فان لم يستطع فلينبهه فان لم يستطع فليقلبه وذلك أضنف الايمان لا سيما اذا كان يضربهم لما يتركونه من حقوقه فن القبيح ان يعاقبهم على حقوقه ولا يعاقبهم على حقوق الله والتأديب يكون بسوط مثدل وضرب معتدل ولا يضرب الوجه ولا المقاتل

(٤٨١) ﴿مسئلة﴾ فيمن شتم رجلاً وسبه

﴿الجواب﴾ إذا اعتدي عليه بالشتم والسب فله يمتدى عليه بمثل ما اعتدى عليه فيشتمه إذا لم يكن ذلك محرماً لعينه كالسب وأما أن كان محرماً لعينه كالذف بغير الزنا فإنه يمزر على ذلك تعزيراً بليغاً برده وأمثاله من السفهاء ولو عزر على النوع الأول من الشتم جاز وهو الذي يشرع إذا تكرّر سفهه أو عدوانه على من هو أفضل منه والله أعلم

(٤٣٢) ﴿مسئلة﴾ في الذنوب الكبائر المذكورة في القرآن والحديث هل لها حد تعرف به وهل قول من قل أنها سبع أو سبعة عشر صحيح أو قول من قال أنها ما اتفقت فيها الشرائع اعني على تحريمها أو أنها تسد باب المعرفة بالله أو أنها تذهب الاموال والابدان أو أنها انما سميت كبائر بالنسبة والاضافة الى ما دونها أو أنها لا تعلم أصلاً وابهت كليلة القدر أو ما يحكى بعضهم أنها الى اتسمين أقرب أو كل ما نهي الله عنه فهو كبير أو أنها ما رتب عليها حد أو ما توعدها بالنار ﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين أمثل الأقوال في هذه المسئلة القول المأثور عن ابن عباس وذكره أبو عبيد وأحمد بن حنبل وغيرهما وهو ان الصغيرة ما دون الحدين حد الدنيا وحد الآخرة وهو معنى قول من قال ما ليس فيها حد في الدنيا وهو معنى قول القائل كل ذنب ختم بلعنة أو غضب أو نار فهو من الكبائر ومعنى قول القائل وليس فيها حد في الدنيا ولا وعيد في الآخرة أى وعيد خاص كالوعيد بالنار والغضب واللعنة وذلك لان الوعيد الخاص في الآخرة كالقوبة الخاصة في الدنيا فكما أنه يفرق في العقوبات المشروعة للناس بين العقوبات المقدرة بالقطع والقتل وجلد مائة أو ثمانين وبين العقوبات التي ليست بمقدرة وهي التنزيه فكذلك يفرق في العقوبات التي يمز الله بها العباد في غير أمر العباد بها بين العقوبات المقدرة كالغضب واللعنة والنار وبين العقوبات المطلقة وهذا الضابط يسلم من الفواحش الواردة على غيره فإنه يدخل كل ما ثبت بالنص أنه كبيرة كالشرك والقتل والزنا والسحر وغذف المحصنات الفاحشات المؤمنات وغير ذلك من الكبائر التي فيها عقوبات مقدرة مشروعة كالفرار من الزحف وأكل مال اليتيم وأكل الربا وعقوق الوالدين واليمين الزموس وشهادة الزور فإن هذه الذنوب وأمثالها فيها وعيد خاص كما قال في الفرار من الزحف (ومن يولهم يومئذ دبره الا متحرفا لقتال أو متحيزا الى فئة فقد باء بغضب من الله ومأواه جهنم وبئس المصير) وقال (ان الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً انما يأكلون في بطونهم نارا وسيصلون سميراً) وقال (والذين

يتقصون عهد الله من بعد ميثاقه ويقطعون ما أمر الله به أن يوصل ويفسدون في الأرض  
 أولئك لهم اللعنة ولهم سوء الدار) وقال (فهل عسيتم أن توليتم أن تفسدوا في الأرض وتقطعوا  
 أرحامكم أولئك الذين لعنهم الله فأصمهم وأعمى أبصارهم) وقال تعالى (إن الذين يشترون بعهد الله  
 وإيمانهم ثمنا قليلا أولئك لا خلاق لهم في الآخرة ولا يكلمهم الله ولا ينظر إليهم يوم القيامة ولا يزكهم  
 ولهم عذاب عظيم) وكذلك كل ذنب توعده صاحبه بأنه لا يدخل الجنة ولا يشم رائحة الجنة وقيل  
 فيه من فعله فليس منا وإن صاحبه آثم فهذه كلها من الكبائر كقوله صلى الله عليه وسلم لا يدخل  
 الجنة قاطع وقوله لا يدخل الجنة من في قلبه مثقال ذرة من كبر وقوله من غشنا فليس منا وقوله من حل  
 علينا السلاح فليس منا وقوله لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يسرق السارق حين يسرق وهو  
 مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن ولا ينجس نجاسة ولا يشرب شربة من غير هذا الموضع ولكن  
 أبصارهم وهو حين ينهبها مؤمن وذلك لأن نفي الإيمان وكونه من المؤمنين ليس المراد به ما يقوله  
 المرجئة أنه ليس من خيارنا فإنه لو ترك ذلك لم يلزم أن يكون من خيارهم وليس المراد به ما يقوله الخوارج  
 أنه صار كافرا ولا ما يقوله المعتزلة من أنه لم يبق معه من الإيمان شيء بل هو مستحق للخلود  
 في النار لا يخرج منها فهذه كلها أقوال باطلة قد بسطنا الكلام عليها في غير هذا الموضع ولكن  
 المؤمن المطلق في باب الوعد والوعيد وهو المستحق لدخول الجنة بلا عقاب هو المؤدي  
 للفرائض المجنب المحارم وهؤلاء هم المؤمنون عند الإطلاق فن فعل هذه الكبائر لم يكن من  
 هؤلاء المؤمنين إذ هو متعرض للعقوبة على تلك الكبيرة وهذا معنى قول من قال أراد به  
 نفي حقيقة الإيمان أو نفي كمال الإيمان فأنهم لم يريدوا نفي الكمال المستحب فإن ترك الكمال  
 المستحب لا يوجب الذم والوعيد والفقهاء يقولون النسل ينقسم إلى كامل ومجزئ، ثم من عدل  
 عن النسل الكامل إلى المجزئ، لم يكن مذموما فن أراد بقوله نفي كمال الإيمان أنه نفي الكمال  
 المستحب فقد غلط وهو يشبه قول المرجئة ولكن يقتضي نفي الكمال الواجب وهذا مطرود  
 في سائر مقاماته الله ورسوله مثل قوله (إنما المؤمنون الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم وإذا  
 تليت عليهم آياته زادتهم إيمانا) إلى قوله (أولئك هم المؤمنون حقا) ومثل الحديث المأثور  
 لا إيمان لمن لا أمانة له ولا دين لمن لا عهد له ومثل قوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة إلا بام  
 القرآن وأمثال ذلك فإنه لا يفتى مسمى الاسم إلا بانتفاء بعض ما يجب في ذلك لا بانتفاء بعض

مستجابته فيفيد هذا الكلام ان من فعل ذلك فقد ترك الواجب الذي لا يتم الايمان الواجب الا  
به وان كان معه بعض الايمان فان الايمان يتبعض ويتفاضل كما قال صلى الله عليه وسلم يخرج من  
النار من في قلبه ذرة من ايمان والمقصود هنا ان نفى الايمان أو الجنة أو كونه من المؤمنين لا يكون  
الا عن كبيرة فاما الصغائر فلا تنفي هذا الاسم والحكم عن صاحبها بمجرد ما فيعرف ان هذا النفي  
لا يكون لترك مستحب ولا لفعل صغيرة بل لفعل كبيرة وانما قلنا ان هذا الضابط أولى من  
سائر تلك الضوابط المذكورة لوجوه \* أحدها انه المأثور عن السلف بخلاف تلك الضوابط فانها  
لا تعرف عن أحد من الصحابة والتابعين والائمة وانما قالها بعض من تكلم في شيء من الكلام  
أو التصوف بنير دليل شرعي واما من قال من السلف انها الى التسعين أقرب منها الى السبع  
فهذا لا يخالف ما ذكرناه وستكلم عليها ان شاء الله واحدا واحدا \* الثاني ان الله قال (ان تجنبوا  
كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم وندخلكم مدخلا كريما) فقد وعد مجتنب الكبائر  
بتكفير السيئات واستحقاق الوعد الكريم وكل من وعد بنفض الله أو لعنه أو نارا أو حرمان  
جنة أو ما يقتضي ذلك فانه خارج عن هذا لوعده فلا يكون من مجتنب الكبائر وكذلك من  
استحق ان يقام عليه الحد لم تكن سيئاته مكفرة عنه باجتناب الكبائر اذ لو كان كذلك لم  
يكن له ذنب يستحق ان يعاقب عليه والمستحق ان يقام عليه الحد له ذنب يستحق العقوبة عليه \*  
الثالث ان هذا الضابط مرجعه الى ما ذكره الله ورسوله في الذنوب فهو حد يتلقى من خطاب  
الشارع وما سوى ذلك ليس متلقى من كلام الله ورسوله بل هو قول رأي القائل ودونه من  
غير دليل شرعي والرأي الذوقي بدون دليل شرعي لا يجوز \* الرابع ان هذا الضابط يمكن الفرق به  
بين الكبائر والصغائر واما تلك الامور فلا يمكن الفرق بها بين الكبائر والصغائر لان تلك الصفات  
لا دليل عليها لان الفرق بين ما اتفقت فيه الشرائع واختلفت لا يعلم ان لم يمكن وجود عالم بتلك  
الشرائع على وجهها وذا غير معلوم لنا وكذلك ما فسر بان المعرفة هي من الامور النسبية والاضافية  
قد يسهل باب المعرفة عن زيد مالا يسهل عن عمرو وليس لذلك حد محدوده الخامس ان تلك  
الاقوال فاسدة تقول من قال انها ما اتفقت الشرائع على تحريمه دون ما اختلفت فيه فوجب  
ان تكون الحسنة من مال اليتيم ومن السرقة والخيانة والكذب الواحدة وبهذه الاحسانات  
الخفية ونحو ذلك كبيرة وان يكون الفرار من الزحف ليس من الكبائر اذ الجهاد لم يجب



في كل شريعة وكذلك يقتضي ان يكون الزوج بالمحرمات بالرضاعة والصهر وغيرها ليس من الكبائر لانه مما لم تنفق عليه الشرائع وكذلك امساك المرأة بعد الطلاق الثلاث ووطؤها بعد ذلك مع اعتقاد التحريم وكذلك من قال انها ماتت باب المعرفة او ذهاب النفوس أو الاموال يوجب ان يكون القليل من الغضب والحياة كبيرة وان يكون عقوب الوالدين وقطيعة الرحم وشرب الخمر وكل الميتة ولحم الخنزير وقذف المحصنات الفاحشات المؤمنات ونحو ذلك ليس من الكبائر ومن قال انها سميت كبائر بالنسبة الى مادونها وان ماعصى به فهو كبيرة فانه يوجب ان لا تكون الذنوب في نفسها تنقسم الى كبائر وصفائر وهذا خلاف القرآن فان الله قال ( والذين يجتنبون كبائر الاثم والفواحش الا اللهم ) وقال ( والذين يجتنبون كبائر الاثم والفواحش واذا ما غضبوا هم يغفرون ) وقال ( ان تجتنبوا كبائر ما نهى عنكم نكفر عنكم سيئاتكم ) وقال ( مال هذا الكتاب لا ينادر صغيرة ولا كبيرة الا احصاها ) وقال ( وكل صغير وكبير مستطر ) والاحاديث كثيرة في الذنوب الكبائر ومن قال هي سبعة عشر فهو قول بلا دليل ومن قال انها مبهمة او غير معلومة فانما اخبر عن نفسه انه لا يعلمها ومن قال انه ما تواعد عليه بالنار قد يقال ان فيه تقصيرا اذ الوعيد قد يكون بالنار وقد يكون بنيرانها وقد يقال ان كل وعيد فلا بد ان يستلزم الوعيد بالنار واما من قال انها كل ذنب فيه وعيد فهذا يندرج فيما ذكره السلف فان كل ذنب فيه حد في الدنيا ففيه وعيد من غير عكس فان الزنا والسرقة وشرب الخمر وقذف المحصنات ونحو ذلك فيها وعيد كمن قال ان الكبيرة ما فيها وعيد والله اعلم

(٤٣٣) ﴿ مسألة ﴾ فيمن وجب عليه حد الزنا فتاب قبل ان يحذفل يسقط عنه الحد بالتوبة  
 ﴿ الجواب ﴾ ان تاب من الزنا والسرقة او شرب الخمر قبل ان يرفع الى الامام فالصحيح ان الحد يسقط عنه كما يسقط عن المحاربين بالاجماع اذا تابوا قبل القدرة  
 (٤٣٤) ﴿ مسألة ﴾ في امرأة فوادة تجمع الرجال والنساء وقد ضربت وحجبت ثم عادت فعمل ذلك وقد لحق الجيران الضرر بها فهل لولي الامر ثقلها من بينهم أم لا

﴿ الجواب ﴾ نعم لولي الامر كصاحب الشرطة ان يصرف ضررها بما يراه مصلحة اما بحبسها واما بنقلها عن الحرائر واما بنفي ذلك مما يرى فيه المصلحة وقد كان عمر بن الخطاب يأمّر الزنا بان لا تسكن بين المتأهلين وان لا يسكن للمتأهلين بين الزنايب وهكذا فعل المهاجرون

لما قدموا المدينة على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ونفوا شابا خافوا الفتنة به من المدينة الى البصرة وثبت في الصحيحين ان النبي صلى الله عليه وسلم نفى الخنثيين وأمر بنفيهم من البيوت خشية ان يفسدوا النساء فالقوادة شر من هؤلاء والله يهديها مع اصحابها

(٤٣٥) ﴿مسئلة﴾ في مسلم بدت منه معصية في حال صباه توجب مهاجرته ومجانبته فقالت طائفة منهم يستغفر الله ويصفح عنه ويتجاوز عن كل ما كان منه وقالت طائفة اخرى لا تجوز اخوته ولا مصاحبته فاي الطائفتين احق بالحق

﴿الجواب﴾ لا ريب ان من تاب الى الله توبة نصوحا تاب الله عليه كما قال تعالى (وهو الذي يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات ويعلم ما تعملون) وقال تعالى (قل يا عبادي الذين اسرفوا على انفسهم لا تقنطوا من رحمة الله ان الله يغفر الذنوب جميعا) أي لمن تاب واذا كان كذلك وتاب الرجل فان عمل صالحا سنة من الزمان ولم يتقض التوبة فانه يقبل منه ذلك ويجالس ويكلم واما اذا تاب ولم تمض عليه سنة فللعلماء فيه قولان مشهوران منهم من يقول في الحال يجالس وقبل شهادته ومنهم من يقول لا بد من مضي سنة كما فعل عمر بن الخطاب بصبيغ بن عسل وهذه من مسائل الاجتهاد فمن رأى ان تبيل توبة هذا التائب ويجالس في الحال قبل اختباره فقد اخذ بقول سائغ ومن رأى انه يؤخر مدة حتى يعمل صالحا ويظهر صدق توبته فقد اخذ بقول سائغ وكلا القوانين ليس من المنكرات

## باب الاشربة وحد الشرب

(٤٣٦) ﴿مسئلة﴾ في المداومة على شرب الخمر وترك الصلوات وما حكمه في الاصرار على ذلك

﴿الجواب﴾ الحمد لله اما شارب الخمر فيجب باتفاق الاثمة ان يجلد. الحد اذا ثبت ذلك عليه وحده اربعون جلدة أو ثمانون جلدة فان جلدته ثمانين جاز باتفاق الاثمة وان اقتصر على الاربعين ففي الاجزاء نزاع مشهور فذهب ابي حنيفة ومالك واحمد في احد الروايتين انه يجب للثمانون ومذهب الشافعي واحمد في الرواية الاخرى عنه ان الاربعين الثاية تعزير يرجع فيها الى اجتهاد الامام فان احتاج الى ذلك لكثرة الشرب او اصرار السارق ونحو ذلك فجل وقد كان عمر بن الخطاب

بمزر باكثر من ذلك كما روي عنه. انه كان ينفي السارق عن بلده ويمثل به بحلق رأسه وقد روى من وجوه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من شرب الخمر فاجلدوه ثم ان شربها فاجلدوه ثم ان شربها فاجلدوه ثم ان شربها في الثالثة أو الرابعة أو الخامسة فاقتلوه فاصريقتل الشارب في الثالثة أو الرابعة وأكثر العلماء لا يوجبون القتل بل يحملون هذا الحديث منسوخا وهو المشهور من مذهب الاثنية وطائفة يقولون اذا لم ينتهوا عن الشرب الا بالقتل جاز ذلك كما في حديث آخر في السنن انه منهم عن انواع من الاشرية المسكرة قال فان لم يدعوا ذلك فاقتلوه فانه والحق ما تقدم وقد ثبت في الصحيح ان رجلا كان يدعى حمارا وكان يشرب الخمر فكان كما شرب جلدته النبي صلى الله عليه وسلم فامنه رجل فقال لانه الله ما أكثر ما يؤتي به الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال لا تلعنه فانه يحب الله ورسوله وهذا يقتضي انه جلد مع كثرة شربه وأما تارك الصلاة فانه يستحق العقوبة باتفاق الاثنية وأكثرهم كمالك والشافعي وأحمد يقولون انه يستتاب فان تاب والا قتل وهل يقتل كافرا مرتدا او فاسقا كغيره من اصحاب الكبائر على قولين واذا لم تمكن اقامة الحد على مثل هذا فانه يعمل معه الممكن فيجبر ويؤج حتى يفعل المفروض ويترك المخطور ولا يكون ممن قال الله فيه (خلف من يمدم خلف اضاعوا الصلاة واتبعوا الشهوات فسوف يلقون غيا) مع ان اضاعتها تاخيرها عن وقتها فكيف بتاركها

(٤٣٧) ﴿مسئلة﴾ فيمن قال ان خمر العنب والحشيشة يجوز بمضه اذا لم يسكر في مذهب الامام أبي حنيفة فهل هو صادق في هذه الصورة أم كاذب في قوله ومن استحل ذلك هل يكفر أم لا وذكرا ان قليل المزري يجوز شربه فهل حكمه حكم خمر العنب في مذهب الامام أبي حنيفة أم له حكم آخر كما ادعاه هذا الرجل.

﴿الجواب﴾ الحمد لله اما الخمر التي هي عصير العنب الذي اذا غلا واشتد وقذف بالزبد فيحرم قليلها وكثيرها باتفاق المسلمين ومن نقل عن أبي حنيفة اباحة قليل ذلك فقد كذب بل من استحل ذلك فانه يستتاب فان تاب والا قتل ولو استحل شرب الخمر بنوع شبهة وقعت لبعض السلف انه ظن انها انما تحرم على العامة لا على الذين آمنوا وحصلوا الصالحات فانفق الصحابة كمر وعلى وغيرهما على أن مستحل ذلك يستتاب فان أمر بالتجريم جلد وان أضر على استحلالها قتل بل وأبو حنيفة يحرم القليل والكثير من اشرية أجنس وان لم

بسمها خرا كنبيذ التمر والزبيب النبي فإنه يحرم عنده قليله وكثيره اذا كان مسكرا وكذلك المطبوخ من عصير العنب الذي لم يذهب ثلثاه فإنه يحرم عنده قليله اذا كان كثيره يسكر فهذه الانواع الاربعه تحرم عنده قليلا وكثيرها وان لم يسكر منها وانما وقعت الشبهة في سائر السكر كالزهر الذي يصنع من القمح ونحوه فالذي عليه جماهير ائمة المسلمين كما في الصحيحين عن ابي موسى الاشعري ان اهل اليمن قالوا يا رسول الله ان عندنا شرابا يقال له البتبع من الصل وشرابا من الذرة يقال له المزهر وكان النبي صلى الله عليه وسلم قد أتى جوامع الحكم فقال كل مسكر فهو حرام وفي الصحيحين عن عائشة عنه انه قال كل شراب اسكر فهو حرام وفي الصحيحين ايضا عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال كل مسكر خمر وكل مسكر حرام وفي السنن من غير وجه عنه انه قال ما اسكر كثيره فقليله حرام واستفاضت الاحاديث بذلك فان الله لما حرم الخمر لم يكن لاهل مدينة النبي صلى الله عليه وسلم شراب يشربونه الا من الخمر فكانت تلك خمر وجاء عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يشرب النبيذ والمراد به النبيذ الحلو وهو ان يوضع التمر أو الزبيب في الماء حتي يخلو ثم يشربه وكان صلى الله عليه وسلم قد نهام ان يتنبدوا في القرع والخشب والحجر والظرف المزفت لانهم اذا انتبدوا فيها دب السكر وهم لا يعلمون فيشرب الرجل مسكرا ونههم عن الخليطين من التمر والزبيب جميعا لأن أحدهما يقوى الآخر ونههم عن شرب النبيذ بمثل ثلاث لانه قد يصير فيه السكر والانسان لا يدري كل ذلك مبالغة منه صلى الله عليه وسلم فن اعتقد من العلماء ان النبيذ الذي أُرخص فيه يكون مسكرا بدني من نبيذ العسل والقمح ونحو ذلك فقال يباح ان يتناول منه ما لم يسكر فقد أخطأ وأما جماهير العلماء فمروا ان الذي اباحه هو الذي لا يسكر وهذا القول هو الصحيح في النص والقياس اما النص فالاحاديث الكثيرة فيه والقياس فلان جميع الاشربة المسكرة متساوية في كونها تسكر والتسدة الموجودة في هذا موجودة في هذا والله تعالى لا يفرق بين التماثلين بل التسوية بين هذا وهذا من المدل والقياس الجلي قتيبين ان كل مسكر خمر حرام والحشيشة المسكرة حرام ومن استحل السكر منها فقد كفر بل هي في أصح قول العلماء بمنسة كالخمر فالخمر كالبول والحشيشة كالذرة

(٤٣٨) (مسئلة) في نبيذ التمر والزبيب والسنينة التي تعمل من الجزر الذي يعمل

من العنب يسمى النضوح هل هو حلال وهل يجوز استعمال شيء من هذا أم لا  
 ﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين كل شراب مسكر فهو خمر فهو حرام بسنة رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم المستفيضة عنه باتفاق الصحابة كما ثبت عنه في الصحيح من حديث أبي موسى  
 أنه سئل عن شراب يصنع من الذرة يقال له المزرو وشراب يصنع من العسل يقال له البنع  
 وكان قد أوتي النبي صلى الله عليه وسلم جوامع الحكم فقال كل مسكر حرام وفي الصحيحين  
 عن عائشة عنه أنه قال كل شراب أسكر فهو حرام وفي الصحيح عن ابن عمر عنه أنه قال كل  
 مسكر خمر وكل مسكر حرام وفي لفظ في الصحيح كل مسكر خمر وكل خمر حرام وفي السنن  
 عنه أنه قال ما أسكر كثيره فقليله حرام وقد صحح ذلك غير واحد من الحفاظ والله عز وجل  
 حرم عصير العنب النبيء إذا غلا واشتد وقذف بالزبد لما فيه من الشدة المطربة التي تصد عن  
 ذكر الله وعن الصلاة وتوقع العداوة والبغضاء وكل ما كانت فيه هذه الشدة المطربة فهو خمر  
 من أي مادة كان من الحبوب والثمار وغير ذلك وسواء أن كان نيتاً أو مطبوخاً لكنه إذا  
 طبخ حتى ذهب ثلثا وبقي ثلثه لم يبق مسكراً اللهم إلا أن يضاف إليه آفاون أو نوع آخر  
 والأصل في ذلك أن كل ما أسكر فهو حرام وهذا مذهب جماهير علماء الأمة كما قال الشافعي  
 وأحمد وغيرهم وهذا المسكر يوجب الحد على شاربِهِ وهو نجس عند الأئمة وكذلك الحشيشة المسكرة  
 يجب فيها الحد وهي نجسة في أصح الوجوه وقد قيل إنها طاهرة وقيل يفرق بين يابسها  
 ومائلها والأول الصحيح لأنها تسكر بالاستحالة كالخمر النبيء بخلاف مالا يسكر بل ينسب  
 العقل كالبنج أو يسكر بعد الاستحالة كجوزة الطيب فإن ذلك ليس بنجس ومن ظن أن  
 الحشيشة لا تسكر وإنما تغييب العقل بلالة فلم يعرف حقيقة أمرها فإنه لولا ما فيها من  
 اللثة لم يتناولوها ولا أكلوها بخلاف البنج ونحوه مما لا لذية فيه والشارع فرق في المهرمات  
 بين ما تشبه النفوس ومالا تشبهه فما لا تشبهه النفوس كالدم والميتة أكتفى فيه بالزاجر الشرعي  
 فجعل العقوبة فيه التمييز وأما ما تشبهه النفوس فجعل فيه مع الزاجر الشرعي زاجراً طبيعياً  
 وهو الحد والحشيشة من هذا الباب

(٤٣٨) ﴿مسئلة﴾ في النضوح هل هو حلال أم حرام وهم يقولون إن عمر بن الخطاب  
 رضي الله عنه كان يعملُه وصورته أن يأخذ ثلاثين رطلاً من ماء عنب ويغلي حتى يبقى ثلثه فقل

هذه صورته وقد نقل من قبل بعض ذلك انه يسكر وهو اليوم جهاراً في اسكندرية ومصر وتقول لهم هو حرام فية ولون كان على زمن عمر ولو كان حراماً لنهاى عنه ويضاً في المداواة بالخمر وتقول من يقول انها جائزة فامنى قول النبي صلى الله عليه وسلم انها داء وليست بدواء فالذي يقول تجوز للضرورة فاحجته وقالوا ان الحديث الذي قال فيه ان الله لم يجعل شفاء أمتي فيما حرم عليها ضعيف والذي يقول بجواز المداواة به فهو خلاف الحديث والذي يقول ذلك ما حجته اقتونا

(الجواب) الحمد لله قد ثبت بالنصوص المستفيضة عن النبي صلى الله عليه وسلم في الصحاح والسنن والمسانيد انه حرم كل مسكر وجعله خراً كما في صحيح مسلم عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال كل مسكر خمر وكل خمر حرام وفي لفظ كل مسكر حرام وفي الصحيحين عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال كل شراب أسكر فهو حرام وفي الصحيحين عن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سئل عن شراب يصنع من العسل يسمى المزر وكان قد أوتي جوامع الحكم فقال كل مسكر حرام وفي الصحيحين عن عمر بن الخطاب انه قال على المنبر مبر النبي صلى الله عليه وسلم ان الله حرم الخروهي من خمسة أشياء من الخنطة والشعير والنب والتمر والزبيب والخمر ما خامر العقل وهو في السنن مسند عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم وروي عنه من غير وجه انه قال ما أسكر كثيره فقليله حرام وقد صححه طائفة من الحفاظ والاحاديث في ذلك كثيرة فذهب أهل الحجاز واليمن ومصر والشام والبصرة وفقهاء الحديث كمالك والشافعي وأحمد بن حنبل وغيرهم ان كل ما أسكر كثيره فقليله حرام وهو خمر عندهم من أي مادة كانت من الحبوب والثمار وغيرها سواء كان من العنب أو التمر أو الخنطة أو الشعير أو لبن الخيل أو غير ذلك وسواء كان نياً أو مطبوخاً وسواء ذهب ثلثاه أو ثلثه أو نصفه أو غير ذلك فمضى كان كثيره مسكراً حرام قليله بلا نزاع بينهم ومع هذا فهم يقولون بما ثبت عن عمر فان عمر رضى الله عنه لما قدم الشام وأراد ان يطبخ للمسلمين شراباً لا يسكر كثيره طبخ المعصير حتى ذهب ثلثاه وبقي ثلثه وصار مثل الرب فادخل فيه أصبعه فوجده غليظاً فقال كأنه الطلاء يعني الطلاء الذي يطلى به الابل فسموا ذلك الطلاء هذا الذي أباحه عمر لم يكن يسكر وذكر ذلك أبو بكر عبد العزيز بن جعفر صاحب

الخلال انه مباح باجماع المسلمين وهذا بناء على انه لا يسكر ولم يقل أحد من الائمة المذكورين انه يباح مع كونه مسكرا ولكن نشأت شبهة من جهة ان هذا المطبوخ قد يسكر لأشياء اما لان طبخه لم يكن تاما فانهم ذكروا صفة طبخه انه يغلي عليه أولا حتى يذهب وسخه ثم يغلي عليه بعد ذلك حتى يذهب ثلثاه فاذا ذهب ثلثاه والوسخ فيه كان الذاهب منه أقل من الثلثين لان الوسخ يكون حينئذ من غير الذاهب وأما من جهة انه قد يضاف الى المطبوخ من الافاونة وغيرها ما يقويه ويشده حتى يصير مسكرا فيصير بذلك من باب الخليطين وقد استفاض عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن الخليطين لتقوية أحدهما صاحبه كما نهى عن خليط التمر والزبيب وعن الرطب والتمر ونحو ذلك وللامام نزاع في الخليطين اذا لم يسكرا كما تنازع العلماء في نبيذ الاوعية التي لا يشتد ما فيها بالنيلان وكما تنازعوا في العصير والنبيذ بعد ثلاث وأما اذا صار الخليطان من المسكر فانه حرام باتفاق هؤلاء الائمة فالذى أباحه عمر من المطبوخ كان صرفا فاذا خلطه بما قواه وذهب ثلثاه لم يكن ذلك ما أباحه عمر وربما يكون لمض البلاد طبيعة يسكر منها ما ذهب ثلثاه فيحرم اذا سكر فان مناط التحريم هو السكر باتفاق الائمة ومن قال ان عمر أو غيره من الصحابة أباح مسكرا فقد كذب عليهم

(فصل) وأما التداوى بالخمر فانه حرام عند جماهير الائمة كما لك وأحمد وأبي حنيفة وهو أحد الوجهين في مذهب الشافعي لانه قد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سئل عن الخمر تصنع للدواء فقال انها داء وليست بدواء وفي - بن أبي دواد عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن الدواء الخبيث والخمر أم الخبائث وذكر البخاري وغيره عن ابن مسعود انه قال ان الله لم يجعل شفاء أمي فيما حرم عليها ورواه أبو حاتم بن حبان في صحيحه مرفوعا عن النبي صلى الله عليه وسلم والذين جوزوا التداوى بالحرم قاسوا ذلك على اباحة المحرمات كالهيئة والدم للمضطر وهذا ضعيف لوجوه أجدها ان المضطر يحصل مقصوده بتناول المحرمات فانه اذا أكلها سدت رمقه وأزالت ضرورته وأما الخبائث بل وغيرها فلا يتقن حصول الشفاء بها فأكثر من يتداوى ولا يشفي ولهذا أباحوا دفع النصة بالخمر لحصول المقصود بها وتعينها له بخلاف شربها للمعاش فقد تنازعوا فيه فانهم قالوا انها لا تروي الثاني ان المضطر لا طريق له الى ازالة ضرورته الا الاكل من هذه الاعيان وأما التداوى فلا يتعين تناول هذا الخبيث

طريقا لشفائه فان الادوية أنواع كثيرة وقد يحصل الشفاء بغير الادوية كالدعاء والرقية وهو أعظم نوعي الدواء حتى قال بقراط نسبة طبنا الى طب أرباب الهيا كل كنسبة طب المعجائز الى طبنا وقد يحصل الشفاء بغير سبب اختياري بل بما يجعله الله في الجسم من القوى الطبيعية ونحو ذلك الثالث ان أكل الميتة للمضطر واجب عليه في ظاهر مذهب الاثمة وغيرهم كما قال مسروق من اضطر الى الميتة فلم يأكل حتى مات دخل النار وأما التداوي فليس بواجب عند جماهير الاثمة وإنما أوجه طائفة قليلة كما قاله بعض أصحاب الشافعي وأحمد بل قد تنازع العلماء ايهما أفضل التداوي أم الصبر للحديث الصحيح حديث بن عباس عن الجارية التي كانت تصرع وسألت النبي صلى الله عليه وسلم ان يدعو لها فقال ان أجبت ان تصبري ولك الجنة وان أحبيت دعوت الله ان يشفيك فقالت بل أصبر ولكي اتكشف فادع الله ان لا أتكشف فدعا لها ان لا تتكشف ولان خلقا من الصحابة والتابعين لم يكونوا يتداوون بل فيهم من اختار المرض كأبي بن كعب وأبي ذر ومع هذا فلم ينكر عليهم ترك التداوي واذا كان أكل الميتة واجبا والتداوي ليس بواجب لم يحز قياس أحدهما على الآخر فان ما كان واجبا قد يباح فيه مالا يباح في غير الواجب ليكون مصلحة أداء الواجب تفرد مفسدة المحرم والشارع يعتبر المقاسد والمصالح فاذا اجتمعما قدم المصلحة الراجحة على المفسدة المرجوحة ولهذا أباح في الجهاد الواجب ما لم يبعه في غيره حتى أباح رمي المدون بالمنعنيق وان أفضى ذلك الى قتل النساء والصبيان وتمدد ذلك يحرم ونظائر ذلك كثيرة في الشريعة والله أعلم

(١٩٠) ﴿مسئلة﴾ في رجل لب بالشرنج وقال هو خير من الترد فهل هذا صحيح وهل اللعب بالشرنج بموضع أو غير عوض حرام وما قول العلماء فيه

﴿الجواب﴾ الحمد لله اللعب بالشرنج حرام عند جماهير علماء الامة وأئمتها كالنرد وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من لب بالنرد فكأنما صبغ يده سفي في لم خنزير ودمه وقال من لب بالنرد فقد عصي الله ورسوله وثبت عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه انه مر بقوم يلعبون بالشرنج فقال ماهذه التماثيل التي أنتم لها عاكفون وروي انه قلب الرقعة عليهم وقالت طائفة من السلف الشرنج من الميسر وهو كما قالوا فان الله حرم الميسر وقد أجمع العلماء على ان اللعب بالنرد والشرنج حرام اذا كان بموضع وهو من الفهار والميسر الذي حرمه الله والنرد



حرام عند الأئمة الأربعة سواء كان بعوض أو غير عوض ولكن بعض أصحاب الشافعي جوز به بغير عوض لاعتقاده أنه لا يكون حينئذ من الميسر وأما الشافعي وجهه وأصحابه وأبو حنيفة وسائر الأئمة فيحرمون ذلك بعوض وبغير عوض وكذلك الشطرنج صرح هؤلاء الأئمة بتحريمها مالك وأبو حنيفة وأحمد وغيرهم وتنازعوا أيهما أشد فقال مالك وغيره الشطرنج شر من الرد وقال أحمد وغيره الشطرنج أخف من الرد ولهذا توقف الشافعي في الرد إذا خلا عن المحرمات إذ سبب الشبهة في ذلك أن أكثر من يلعب فيها بعوض بخلاف الشطرنج فإنها تلعب بغير عوض غالبا وأيضافن بعضهم أن اللعب بالشطرنج يمين على القتال لما فيها من صف الطائفتين والتحقيق أن الرد والشطرنج إذا لعب بهما بعوض فالشطرنج شر منها لأن الشطرنج حينئذ حرام بإجماع المسلمين وكذلك يحرم بالاجماع إذا اشتتات على محرم من كذب ويمين فاجرة أو ظلم أو جناية أو حديث غير واجب ونحوها وهي حرام عند الجمهور وإن خلت عن هذه المحرمات فإنها تصد عن ذكر الله وعن الصلاة وتوقع العداوة والبغضاء أعظم من الرد إذا كان بعوض وإذا كانا بعوض فالشطرنج شر في الحالين وأما إذا كان العوض من أحدهما ففيه من أكل المال بالباطل ما ليس في الآخر والله تعالى قرن الميسر بالحر والانصاف والازلام لما فيها من الصد عن ذكر الله وعن الصلاة وهو إيقاع العداوة والبغضاء فإن الشطرنج إذا استكثر منها تضر القلب وتصد عنه ذلك أعظم من تضر الخرق وقد شبه أمير المؤمنين علي رضي الله عنه لا عيبها بمباد الاصنام حيث قال هذه التماثيل التي أنتم لها عاكفون كما شبه النبي صلى الله عليه وسلم شارب الخمر بمباد الوثن في الحديث الذي في المسند عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال شارب الخمر كعابد وثن وأما ما يروي عن سعيد بن جبير من اللعب بها فقد بين سبب ذلك أن الحاجة طلبه للقضاء فلعب بها ليكون ذلك قادحا فيه فلا يولى القضاء وذلك أنه رأى ولاية الحاجة أشد ضررا عليه في دينه من ذلك والاعمال بالنيات وقد يباح ما هو أعظم تحريما من ذلك لأجل الحاجة وهذا يبين أن اللعب بالشطرنج كان عندهم من المنكرات كما نقل عن علي وابن عمر وغيرهما ولهذا قال أبو حنيفة وأحمد وغيرهما أنه لا يسلم على لاعب الشطرنج لانه مظهر للمبصية وقال صاحب أبي حنيفة يسلم عليه

(٤٩١) (مسئلة) في رجل مدمن على المحرمات وهو مواظب على الصلوات الخمس ويصلي

على محمد مائة مرة كل يوم ويقول سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله كل يوم مائة مرة فهل يكفر ذلك بالصلاة والاستغفار

(الجواب) قال الله تعالى (فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره) فمن كان مؤمنا وعمل عملا صالحا لوجه الله تعالى فإن الله لا يظلمه بل يشبهه عليه وأما ما يفعله من المحرم اليسير فيستحق عليه العقوبة ويرجى له من الله التوبة كما قال الله تعالى (وآخرون اعترفوا بذنوبهم خلطوا عملا صالحا وآخر سيئا عسى الله أن يتوب عليهم) وإن مات ولم يتب فهذا أمره إلى الله تعالى هو أعلم بمقدار حسناته وسيئاته لا يشهد له بجنة ولا نار بخلاف الخوارج والمعتزلة فانهم يقولون انه من فعل كبيرة أحبطت جميع حسناته وأهل السنة والجماعة لا يقولون بهذا الاحباط بل أهل الكبائر معهم حسنات وسيئات وامرهم إلى الله وقوله تعالى (انما يتقبل الله من التائبين) أى ممن اتقاه في ذلك العمل بأن يكون عملا صالحا خالصا لوجه الله وإن يكون موافقا للسنة كما قال تعالى (فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملا صالحا ولا يشرك بعبادة ربه أحدا) وكان عمر بن الخطاب يقول في دعائه اللهم اجعل عملي كله خالصا واجعله لوجهك خالصا ولا تجعل لاحد فيه شيئا وأهل الوعيد لا تقبل العمل الا من اتقاه بترك جميع الكبائر وهذا بخلاف ما جاء به الكتاب والسنة في قصة حمار الذي كان يشرب الخمر وقال النبي صلى الله عليه وسلم انه يحب الله ورسوله وكفى أحاديث الشفاعة واخراج أهل الكبائر من النار حتى يخرج منها من كان في قلبه مثقال ذرة من ايمان فقد قال تعالى (فهم ظالم لنفسه ومنهم مقتصد ومنهم سابق بالخيرات باذن الله) الآية ومع هذا فقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن وقال من شرب الخمر في الدنيا ولم يتب منها حرمها في الآخرة وقال لعن الله الخمر وعاصرها ومعتصرها وبائرها ومشتريها وحاملها والمحمولة اليه وشاربها وساقها وآكل ثمنها

(٤٩٢) (مسئلة) فيمن يأكل الحشيش ما يجب عليه

(الجواب) الحمد لله هذه الحشيشة الصلبة حرام سواء ذكر منها أو لم يسكر والسكر منها حرام باتفاق المسلمين ومن استحل ذلك وزعم انه حلال فانه يستتاب فان تاب والاقبل مرتدا لا يصلى عليه ولا يدفن في مقابر المسلمين وأما ان اعتقد ذلك قربة وقال هي قيمة الذكر والفكر

وتحرك الذم الساكن الى أشرف الاماكن وتنفع في الطريق فهو أعظم وأكبر فان هذا من جنس دين النصارى الذين يتقربون بشرب الخمر ومن جنس من يعتقد الفواحش قربة وطاعة قال الله تعالى ( واذا فعلوا فاحشة قالوا وجدنا عليها آباءنا والله أمرنا بها قل ان الله لا يامر بالمعصية ) أتقولون على الله ما لا تعلمون ) ومن كان يستحل ذلك جاهلا وقد سمع بعض الفقهاء يقول

حرموها من غير عقل ونقل وحرام تحريم غير الحرام

فانه ما يعرف الله ورسوله وانها محرمة والسكر منها حرام بالاجماع واذا عرف ذلك ولم يقر بتحريم ذلك فانه يكون كافرا مرتدا كما تقدم وكل ما يغيب العقل فانه حرام وان لم تحصل به نشوة ولا طرب فان تغيب العقل حرام بالاجماع والمسلمين واماط على النج الذي لم يسكر ولم يغيب العقل ففيه التعزير وأما المحققون من الفقهاء فملوا أنها مسكرة وانما يتناولها الفجار لما فيها من النشوة والطرب فهي تجامع الشراب المسكر في ذلك والخمر توجب الحركة والخصومة وهذه توجب الفتور والذلة وفيها مع ذلك من فساد المزاج والعقل وفتح باب الشهوة وما توجه من الديانة عما هي من شر الشراب المسكر وانما حدثت في الناس بحديث التتار وعلى تناول القليل منها والكثير حد الشرع ثمانون سوطا أو أربعون اذا كان مسلما يعتقد تحريم المسكر ويغيب العقل وتنازع الفقهاء في نجاستها على ثلاثة أقوال أحدها انها ليست نجسة والثاني ان ماؤها نجس وان جامدها طاهر والثالث وهو الصحيح انها نجسة كالخمر فمذه تشبه المذرة وذلك يشبه البول وكلاهما من الخبائث التي حرمها الله ورسوله ومن ظهر منه أكل الحشيشة فهو بمنزلة من ظهر منه شرب الخمر وشر منه من بعض الوجوه ويهجر ويعاقب على ذلك كما يعاقب هذا للوعيد الوارد في الخمر مثل قوله صلى الله عليه وسلم لعن الله الخمر وشاربها وساقها وبائعها ومبتاعها وحاملها وآكل ثمنها ومثل قوله من شرب الخمر لم يقبل الله له صلاة أربعين يوما فان تاب تاب الله عليه فان عاد وشربها لم يقبل الله له صلاة أربعين يوما فان تاب تاب الله عليه وان عاد فشربها لم يقبل الله له صلاة أربعين يوما فان تاب تاب الله عليه وان عاد فشربها في الثالثة أو الرابعة كان حقا على الله ان يسقيه من طينة الجبال وهي عصارة أهل النار وقد ثبت عنه في الصحيح صلى الله عليه وسلم انه قال كل مسكر حرام وسئل عن هذه الاشربة وكان قد أوتي جوامع الكلم فقال صلى الله عليه وسلم كل مسكر حرام

(٤٩٣) ﴿مسئلة﴾ ما يجب على آكل الحشيشة ومن ادعى ان اكلها جائز حلال مباح  
 ﴿الجواب﴾ اكل هذه الحشيشة الصلبة حرام وهي من أخبث الخبائث المحرمة وسواء  
 اكل منها قليلا أو كثيرا لكن الكثير المسكر منها حرام باتفاق المسلمين ومن استحل ذلك  
 فهو كافر يستتاب فان تاب والا قتل كافرا مرتدا لا يفصل ولا يصلي عليه ولا يدفن بين  
 المسلمين وحكم المرتد شر من حكم اليهودي والنصراني وسواء اعتقد ان ذلك يحل للعامة أو  
 للخاصة الذين يزعمون انها لقمة الفكر والذكر وانها تحرك العزم الساكن الى أشرف الاماكن  
 وانهم كذلك يستملونها وقد كان بعض السلف ظن ان الخمر تباح للخاصة متأولا قوله تعالى (ليس  
 على الذين آمنوا وعمالوا الصالحات جناح فيما طعموا اذا ما اتقوا وآمنوا وعمالوا الصالحات ثم اتقوا  
 وآمنوا ثم اتقوا وأحسنوا) فلما رفع أمرهم الى عمر بن الخطاب وتشاور الصحابة فيهم اتفق عمر  
 وعلي وغيرهما من علماء الصحابة على انهم ان افروا بالتحريم جلدوا وان اصرروا على الاستحلال  
 قتلوا وهكذا حشيشة المشب من اعتقد تحريمها وتناولها فانه يجلد الجلد ثمانين سوطا أو أربعين  
 هذا هو الصواب وقد توفت بعض الفقهاء في الجلد ولانه ظن انها منزلة للعقل غير مسكرة  
 كالبنج ونحوه مما ينطى العقل من غير سكر فان جميع ذلك حرام باتفاق المسلمين ان كان مسكرا  
 ففيه جلد الخمر وان لم يكن مسكرا ففيه التعزير بما دون ذلك ومن اعتقد حل ذلك كفر وقتل  
 والصحيح ان الحشيشة مسكرة كالشراب فان آكلها ينشون بها ويكثرون تناولها بخلاف  
 البنج وغيره فانه لا ينشي ولا يشتهي وقاعدة الشريعة ان ما تشبه النفوس من المحرمات  
 كالخمر والزنا ففيه الحد وما لا تشبهه كالميتة ففيه التعزير والحشيشة مما يشتهيها آكلوها ويمتنعون  
 عن تركها ونصوص التحريم في الكتاب والسنة على من يتناولها كما يتناول غير ذلك وانما ظهر  
 في الناس اكلها قريبا من نحو ظهور التار فانها خرجت وخرج معها سيف التار

(٤٩٤) ﴿مسئلة﴾ في اليهود والنصارى اذا اتخذوا خورا هل يحل للمسلم اراقتها عليهم  
 وكسر أوانيهم وهجم بيوتهم لذلك أم لا وهل يجوز هجم بيوت المسلمين اذا علم أو ظن ان  
 بها خمر من غير ان يظهر شيء من ذلك لتراق وتكسر الاواني ويتجسس على مواضعه ام لا  
 وهل يحرم على الفاعل ذلك أم لا اذا كان مأمورا من جهة الامام بذلك أم يكون معذورا  
 بمجرد الامر دون الاكراه واذا خشى من مخالفة الامر وقوع عذوبه فهل يكون عذرا أم لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله اما أهل الذمة فانهم وان أقرروا على ما يستحقون به في دينهم فليس لهم ان يبيعوا المسلم خيرا ولا يهدونها اليه ولا يعاونوه عليها بوجه من الوجوه فليس لهم ان يعصروها لمسلم ولا يحملوها له ولا يبيعوها من مسلم ولا ذمي وهذا كله مما هو مشروط عليهم في عقد الذمة ومتى فعلوا ذلك استحقوا العقوبة التي تردعهم وأمثالهم عن ذلك وهل ينتقض عهدهم بذلك وتباح دماؤهم وأموالهم على قوانين في مذهب الامام احد وغيره وكذلك ليس لهم ان يستينوا بجاه احد ممن يخدمونه أو ممن أظهر الاسلام منهم أو غيرهما على اظهار شيء من المنكرات بل كما تجب عقوبتهم تجب عقوبة من يعينهم بجاهه أو غير جاهه على شيء من هذه الامور واذا شرب الذمي الخمر فهل يحد ثلاثة أثوال للفقهاء قيل بحد وقيل لا يحد وقيل بحد ان سكر وهذا اذا أظهر ذلك بين المسلمين وأما ما يخففون به في بنوتهم من غير ضرر بالمسلمين بوجه من الوجوه فلا يتعرض لهم وعلى هذا فاذا كانوا لا يظهرون عن اظهار الخمر أو عن معاونة المسلمين عليها أو بيعها وهدايا للمسلمين الا باراقها عليهم فانها تراق عليهم مع ما يعاقبون به إما بما يعاقب به ناقض العهد وإما بغير ذلك

(٤٩٥) ﴿مسئلة﴾ قوله صلى الله عليه وسلم لا غيبة لفاسق وما حد الفسق ووجل شاجر رجلين احدهما شارب خمر أو جليس في الشرب أو آكل حرام او حاضر الرقص او السماع للدف او الشبابة فهل على من لم يسلم عليه اثم

﴿الجواب﴾ أما الحديث فليس هو من كلام النبي صلى الله عليه وسلم ولكنه مأثور عن الحسن البصري أنه قال أرغبون عن ذكر الفاجر اذ كروا بما فيه يحذره الناس وفي حديث آخر من أتى جلباب الحياء فلا غيبة له وهذان النوعان يجوز فيهما الغيبة بلا نزاع بين العلماء أحدهما ان يكون الرجل مظهرا للفجور مثل الظالم والفواحش والبدع المخالفة للسنة فاذا أظهر المنكر وجب الانكار عليه بحسب القدرة كما قال النبي صلى الله عليه وسلم من رأى منكم منكرا فليغيره بيده فان لم يستطع فليسهان فان لم يستطع فليقلبه وذلك انضمف الايمان ورواه مسلم وفي المسند والسنن عن ابي بكر الصديق رضي الله عنه انه قال ايها الناس انكم تقرؤن القرآن وتقرؤن هذه الآية وتضمنونها على غير مواضعها (يا أيها الذين آمنوا عليكم انفسكم لا يضركم من ضل اذا اهديتكم) وانني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان الناس اذا رأوا المنكر ولم يغيروه

أوشك أن يعمهم الله بمقاب منه فمن أظهر المنكر وجب عليه الإنكار وإن يهجر ويذم على ذلك فهذا معنى قولهم من اتقى جلباب الحياء فلا غيبة له بخلاف من كان مستترا بذنبه مستخفيا فإن هذا يستتر عليه لكن ينصح سرا ويهجره من عرف جاله حتى يتوب ويذ كر أمره على وجه النصيحة النوع الثاني أن يستشار الرجل في مناهجته ومعاملته أو استشهاده ويعلم أنه لا يصلح لذلك فينصحه مستشيريه ببيان حاله كما ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم قالت له غاطمة بنت أبي قحطبة بن أبي جهم ومعاوية فقال لها أما أبو جهم فرجل ضراب للنساء وأما معاوية فصعلوك لا مان له فبين النبي صلى الله عليه وسلم حال الخاطئين للمرأة فهذا حجة لقول الحسن أن تغيبوا عن ذكر الفاجر أذكروه بما فيه يحذره الناس فإن النصيحة في الدين أعظم من النصيحة في الدنيا فإذا كان النبي صلى الله عليه وسلم نصح المرأة في دنياها فالنصيحة في الدين أعظم وإذا كان الرجل يترك الصلوات ويرتكب المنكرات وقد عاشره من يخلف أن يفسد دينه بين أمره له لتنتهي معاشرته وإذا كان مبتدعا يدعو إلى عقائد تخالف الكتاب والسنة أو يسلك طريقا يخالف الكتاب والسنة ويخاف أن يضل الرجل الناس بذلك بين أمره للناس ليتقوا ضلاله ويملوا حاله وهذا كله يجب أن يكون على وجه النصيحة وابتغاء وجه الله تعالى لا لهوى الشخص مع الإنسان مثل أن يكون بينهما عداوة دنيوية أو تحاسد أو تباعد أو تنازع على الرئاسة فيحكم بمساوية مظهرا للنصح وقصده في الباطن البغض في الشخص واستيفاءه منه فهذا من عمل الشيطان وإنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى بل يكون الناصح قصده أن الله يصلح ذلك الشخص وإن يكفي المسلمين ضرره في دينهم ودنياهم ويسلك في هذا المقصود أيسر الطرق التي تمكنه ولا يجوز لأحد أن يحضر مجالس المنكر باختياره لغير ضرورة كما في الحديث أنه قال من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يجلس على مائدة يشرب عليها الخمر ورفع لعمر بن عبد العزيز قوم يشربون الخمر فأمر بجلدهم فقبل لهم أن فيهم صائما فقال أبدأوا به لما سمعتم الله يقول ( وقد نزل عليكم في الكتاب أن إذا سمعتم آيات الله يكفر بها ويستهزأ بها فلا تقعدوا معهم حتى يخوضوا في حديث غيره أنكم إذا مثلهم ) بين عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه أن الله جعل حاضرا المنكر كفاعله ولهذا قال العلماء إذا دعي إلى وليمة فيها منكر كالخمر والزمر لم يجز حضورها وذلك أن الله تعالى قد أمرنا بالإنكار المنكر بحسب الامكان فمن حضر

المنكر باختياره ولم يشكره فقد عصى الله ورسوله بترك ما أمره به من بنفص انكاره والنهي عنه واذا كان كذلك فهذا الذي يحضر مجالس الخمر باختياره من غير ضرورة ولا ينكر المنكر كما أمره الله هو شريك الفساق في فسقهم فيلحق بهم

(٤٩٦) ﴿مسئلة﴾ في رجل اعتاد ان يتناول كل ليلة قبل العصر شيئاً من المساجين مدة سنين فستل عن ذلك فقال ارى فيه اشياء من المنافع فما يباح ذلك له أم لا

﴿الجواب﴾ ان كان ذلك ينسب العقل لم يجز له اكله فان كل ما ينسب العقل يحرم باتفاق المسلمين

(٤٩٧) ﴿مسئلة﴾ فيمن ياخذ شيئاً من العنب ويضيف اليه أصنافاً من المطر ثم يظليه الى ان ينقص الثلث ويشرب منه لاجل الدواء ومتى اكثّر شربه أسكر

﴿الجواب﴾ الحمد لله متى كان كثيره يسكر فهو حرام وهو خمر ويحد صاحبه كما ثبت في الاحاديث الصحيحة عن النبي صلى الله عليه وسلم وعليه جماهير السلف والخلف كما في صحيح مسلم عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال كل مسكر خمر وكل خمر حرام وفي الصحيحين عن عائشة قالت سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن البتع وهو نبيذ العسل وكان أهل اليمن يشربونه فقال كل شراب أسكر فهو حرام وفي الصحيح عن أبي موسى قال قلت يا رسول الله افتنا في شراب كنا نصنعه في اليمن البتع وهو من نبيذ العسل ينبذ حتى يشتد قال وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد اعطى جوامع الكلام فقال كل مسكر حرام وفي صحيح مسلم عن جابر ان رجلاً من حبشان من اليمن سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شراب يصنونه بارضهم يقال له المزرق قال ليسكر قال نعم فقال كل مسكر حرام ان على الله عهداً لمن يشرب المسكر ان يسقيه من طينة الخبال قالوا يا رسول الله وما طينة الخبال قال عرق أهل النار وعصارة أهل النار وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجوه متعددة ما أسكر قليله فكثيره حرام وقد صحح ذلك غير واحد من الحفاظ والاحاديث في ذلك متعددة واذا طبع العصير حتى يذهب ثلثه أو نصفه وهو يسكر فهو حرام عند الائمة الاربعة بل هو خمر عند مالك والشافعي وأحمد وأما ان ذهب ثلثاه وبقي ثلثه فهذا لا يسكر في المادة الا اذا انضم اليه ما يقويه أو لسبب آخر فتي أسكر فهو حرام باجماع المسلمين وهو الطلال الذي أباحه عمر بن الخطاب للمسلمين وأما ان أسكر بعدما طبع وذهب ثلثاه فهو حرام أيضاً عند مالك والشافعي وأحمد

(٤٩٨) ﴿مسئلة﴾ هل يجوز بيع السكر لمن يمصره خمرًا اذا اضطر صاحبه الى ذلك  
 ﴿الجواب﴾ لا يجوز بيع العنب لمن يمصره خمرًا بل قد لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 من يمصر العنب لمن يتخذ خمرًا فكيف بالبايع له الذي هو أعظم معاونه ولا ضرورة الى ذلك  
 فانه اذا لم يمكن بيعه رطبًا ولا ترثيبه فانه يتخذ خلًا أو دبسًا ونحو ذلك

(٤٩٩) ﴿مسئلة﴾ في المريض اذا قال له الاطباء مالك دواء غير أكل لحم الكلب او الخنزير  
 فهل يجوز له أكله مع قوله تعالى (ويمحلهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث) وقول النبي صلى  
 الله عليه وسلم ان الله لم يجعل شفاء أمتي فيما حرم عليها واذا وصف له الخمر أو النبيذ هل يجوز  
 شربه مع هذه النصوص أم لا وفي النبي صلى الله عليه وسلم هل يؤلف تحت الارض أم لا  
 ﴿الجواب﴾ لا يجوز التداوى بالخمر وغيرها من الخبائث لما رواه واثل بن حجر ان طارق  
 ابن سويد الجعفي سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الخمر فنهاه عنها فقال انما أصنعها للدواء فقال  
 انه ليس بدواء ولكنه داء رواه الامام أحمد ومسلم في صحيحه وعن أبي الدرداء قال قال رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم ان الله انزل الدواء وانزل الداء وجعل لكل داء دواء فتداؤوا ولا تتداؤوا بحرام  
 رواه ابو داود وعن أبي هريرة قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الدواء بالخبيث وفي  
 لفظ يعني السم رواه احمد وابن ماجة والترمذي وعن عبد الرحمن بن عثمان قال ذكر طيب عند  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم دواء وذكر الضفدع تجمل فيه فنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 عن قتل الضفدع رواه احمد و' ابو داود والنسائي وقال عبد الله بن مسعود في السكر ان الله لم  
 يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم ذكره البخاري في صحيحه وقد رواه أبو حاتم بن حبان في صحيحه  
 مرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم فهذه النصوص وأمثالها صريحة في النهي عن التداوى  
 بالخبائث مصرحة بتحريم التداوى بالخمر اذ هي ام الخبائث وجماع كل اثم والخمر اسم لكل مسكر  
 كما ثبت بالنصوص عن النبي صلى الله عليه وسلم كما رواه مسلم في صحيحه عن ابن عمر عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم انه قال كل مسكر خمر وكل خمر حرام وفي رواية كل مسكر حرام وفي الصحيحين عن أبي  
 موسى الاشعري قال قلت يا رسول الله افتنا في شرابين كنا نصنعهما باليمن البتع وهو من البسل  
 ينبذ حتى يشتد والزر وهو من الدرة والشمير ينبذ حتى يشتد وكان رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم قد اعطي جوامع الحكم فقال كل مسكر حرام وكذلك في الصحيحين عن عائشة قالت



سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن البتع وهو نبيذ العسل وكان أهل اليمن يشربونه فقال  
 كل شراب أسكر فهو حرام ورواه مسلم في صحيحه والنسائي وغيرهما عن جابر أن رجلا من  
 حبشأن من اليمن سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شراب يشربونه بارضهم من الذرة  
 يقال له المزرق قال أسكر هو قال نعم فقال كل مسكر حرام أن على الله عهدا لمن شرب المسكر  
 أن يسقيه من طينة الخبال الحديث فهذه الاحاديث المستفيضة صريحة بأن كل مسكر حرام  
 وأنه خمر من أي شيء كان ولا يجوز التداوى بشيء من ذلك وأما قول الأطباء أنه لا يبرأ من هذا  
 المرض إلا بهذا الدواء المعين فهذا قول جاهل لا يقوله من يعلم الطب أصلا فضلا عن يعرف  
 الله ورسوله فإن الشفاء ليس في سبب معين يوجب في العادة كما للشع سبب معين يوجب في  
 العادة اذ من الناس من يشفيه الله بلادواء ومنهم من يشفيه الله بالادوية الجمائية حلالها وحرامها  
 وقد يستعمل فلا يحصل الشفاء لفوات شرط أول وجود مانع وهذا بخلاف الاكل فإنه سبب للشع  
 ولهذا أباح الله للمضطر الخبائث أن يأكلها عند الاضطرار اليها في المخصة فإن الجوع يزول بها  
 ولا يزول بغيرها بل يموت أو يمرض من الجوع فلما تمكنت طريقا الى المقصود أباحها الله بخلاف  
 الادوية الضيئة بل قد قيل من استشفى بالادوية الضيئة كان دليلا على مرض في قلبه وذلك في  
 إيمانه فإنه لو كان من أمة محمد المؤمنين لما جعل الله شفاؤه فيما حرم عليه ولهذا إذا اضطر الى  
 الميتة ونحوها وجب عليه الأكل في المشهور من مذاهب الائمة الاربعة وأما التداوى فلا يجب عند  
 أكثر العلماء بالحلال وتنازعوا هل الأفضل فعله أو تركه على طريق التوكل وما بين ذلك  
 أن الله لما حرم الميتة والدم ولحم الخنزير وغيرها لم يبيح ذلك الا لمن اضطر اليها غير باغ ولا عاد  
 وفي آية أخرى فمن اضطر في مخصة غير متجاف لائم فإن الله غفور رحيم ومعلوم أن المتداوى غير  
 مضطر اليها فلم أنها لم تحل له وأما ما أبيع للحاجة لا مجرد الضرورة كلباس الحرير فقد ثبت في  
 الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم رخص للزبير وعبد الرحمن بن عوف في لبس الحرير  
 لحسكة كانت بهما وهذا جائز على أصح قول العلماء لأن لبس الحرير إنما حرم عند الاستغناء  
 عنه ولهذا أبيع للنساء لحاجتهن الى الزين به وأبيع لمن التستر به مطلقا فالحاجة الى التداوى  
 به كذلك بل أولى وهذه حرمت لما فيها من السرف والخيلاء والفخر وذلك منتف إذا احتيج  
 اليه وكذلك لبسها للبرد وإذا لم يكن عنده ما يستتر به غيرها وأما كونه صلى الله عليه وسلم

يؤلف تحت الارض أولا فلا أصل له وليس عن النبي صلى الله عليه وسلم في تحديد وقت الساعة نص أصلا بل قد قال تعالى ﴿ يسألونك عن الساعة أيان مرساها قل انما علمها عند ربي لا يحيلها لوقتها الا هو ثقلت في السموات والارض ﴾ أى خفيت على أهل السموات والارض وقال تعالى لموسي (ان الساعة آتية أكاد أخفيها) قال ابن عباس وغيره أكاد أخفيها من نفسي فكيف أطلع عليها وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة وهو في مسلم من حديث عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قيل له متى الساعة قال ما المسؤول عنها باعلم من السائل فاخبرانه ليس باعلمها من السائل وكان السائل في صورة أعرابي ولم نعلم انه جبريل الا بعد ان ذهب وحين أجابه النبي صلى الله عليه وسلم لم تكن نظنه الا أعرابيا فاذا كان النبي صلى الله عليه وسلم قد قال عن نفسه انه ليس باعلم بالساعة من اعرابي فكيف يجوز لغيره ان يدعي علم ميفاتها وانما أخبر الكتاب والسنة باشراطها وهي علاماتها وهي كثيرة تقدم بعضها وبعضها يأتي بعد ومن تكلم في وقتها الميعن مثل الذي صنف كتابا وسماه الدر المنظم في معرفة المعظم وذكر فيه عشر دلالات بين فيها وقتها والذين تكلموا على ذلك من حروف المعجم والذي تكلم في عتقاء مغرب وأمثال هؤلاء فانهم وان كان لهم صورة عظيمة عند اتباعهم فغالبا هم كاذبون مفترون وقد تبين كذبهم من وجوه كثيرة ويتكلمون بغير علم وادعوا في ذلك الكذب ومعرفة الامرار وقد قال تعالى (قل انما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن والاثم والبغى بغير الحق وان تشركوا بالله ما لم ينزل به سلطانا وان تقولوا على الله ما لا تعلمون)

(٥٠٠) ﴿ مسئله ﴾ فيمن يتداوى بالحر والحرم والخير وغير ذلك من المحرمات هل يباح للضرورة أم لا وهل هذه الآية (وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه) في اباحة ما ذكر أم لا

﴿ الجواب ﴾ لا يجوز التداوى بذلك بل قد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سئل عن الحر يتداوى بها فقال انها داء وليست بدواء وفي السنن عنه انه نهى عن الدواء بالخيت وقال ان الله لم يجعل شفاء أمتي فيما حرم عليها وليس ذلك بضرورة فانه لا يتقن الشفاء بها كما يتقن الشبع بالاحرم المحرم ولان الشفاء لا يتعين له طريق بل يحصل بانواع من الادوية وبغير ذلك بخلاف المحمصة فانها لا تزول الا بالاكل

(٥٠١) ﴿مسئلة﴾ في الخمر اذا غلي على النار ونقص الثلث هل يجوز استعماله أم لا  
 ﴿الجواب﴾ الحمد لله اذا صار مسكرا فانه حرام تجب اراقة ولا يحل بالطبخ وأما اذا  
 طبخ قبل ان يصير مسكرا حتى ذهب ثلثاه وبقي ثلثه ولم يسكر فانه حلال عند جماهير المسلمين  
 وأما ان طبخ قبل ان يصير مسكرا حتى ذهب ثلثه أو نصفه فان كان مسكرا فانه حرام في  
 مذهب الائمة الاربعة وان لم يكن مسكرا فانه يستعمل ما لم يسكر الى ثلاثة ايام

(٥٠٢) ﴿مسئلة﴾ في شارب الخمر هل يسلم عليه وهل اذا سلم رد عليه وهل تشيع  
 جنازته وهل يكفر اذا شك في تحريمها

﴿الجواب﴾ الحمد لله من فعل شيئا من المنكرات كالفواحش والخمر والمدون وغير ذلك  
 فانه يجب الانكار عليه بحسب القدرة كما قال النبي صلى الله عليه وسلم من رأى منك منكم منكرا  
 فليغيره بيده فان لم يستطع فبلسانه فان لم يستطع فبقلبه وذلك اضعف الايمان فان كان الرجل  
 مستترا بذلك وليس معه لئله انكر عليه سرا وستر عليه كما قال النبي صلى الله عليه وسلم من ستر عبدا ستره  
 الله في الدنيا والآخرة الا ان يتعدي ضرره والمتمدى لا بد من كف عدوانه واذا ناهى المرء سرا  
 فلم ينته فعل ما ينكف به من هجر وغيره اذا كان ذلك أنفع في الدين وأما اذا ظهر الرجل المنكرات  
 وجب الانكار عليه علانية ولم يبق له غيبة ووجب ان يماقب علانية بما يردعه عن ذلك من هجر  
 وغيره فلا يسلم عليه ولا يرد عليه السلام اذا كان الفاعل كذلك متبكنا من ذلك من غير مفسدة  
 راجعة وينبغي لاهل الخير والدين ان يهجروه ميتا كما هجروه حيا اذا كان في ذلك كص  
 لامثاله من المجرمين فيتركون تشييع جنازته كما ترك النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة على غير  
 واحد من اهل الجرائم وكما قيل لسورة بن جندب ان ابنك مات البارحة فقال لو  
 مات لم أصل عليه يعنى لانه أعان على قتل نفسه فيكون كقاتل نفسه وقد ترك النبي صلى  
 الله عليه وسلم الصلاة على قاتل نفسه وكذلك هجر الصحابة الثلاثة الذين ظهر ذنبهم في ترك  
 الجهاد الواجب حتى تاب الله عليهم فاذا اظهر التوبة اظهر له الخير واما من انكر محرم شئ  
 من المحرمات المتواترة كالخمر والميتة والفواحش أو شك في تحريمه فانه يستتاب ويعرف  
 التحريم فان تاب والا قتل وكان مرتدا عن دين الاسلام ولم يصل عليه ولم يدفن بين المسلمين

(٥٠٣) ﴿مسئلة﴾ هل يجوز العداوى بالخمر

﴿الجواب﴾ الحمد لله التداوى بالخر حرام بنص رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى ذلك جماهير أهل العلم ثبت عنه في الصحيح أنه سئل عن الخمر تصنع للدواء فقال أنها داء وليست بدواء وفي السنن عنه أنه نهى عن الدواء بالخبيث وقال ابن مسعود إن الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم وروى ابن جبان في صحيحه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إن الله لم يجعل شفاء امتي فيما حرم عليها وفي السنن أنه سئل عن ضفدع في دواء فنهى عن قتلها وقال إن نعيمها تسبيح وليس هذا مثل كل المضطر للميتة فإن ذلك يحصل به المقصود قطعا وليس له عنه عوض والا كل منها واجب فن اضطر الى الميتة ولم يأكل حتى مات دخل النار وهنا لا يعلم حصول الشفاء ولا يتعين هذا الدواء بل الله تعالى يعافي العبد بأسباب متعددة والتداوي ليس بواجب عند جمهور العلماء ولا يقاس هذا بهذا والله أعلم

(٥٠٤) ﴿مسئلة﴾ في رجل عنده حجرة خلفها فلوه فهل يجوز الشرب من لبنها أم لا

﴿الجواب﴾ يجوز الشرب من لبنها إذا لم يصير مسكرا

(٥٠٥) ﴿مسئلة﴾ في الخمر والميسر هل فيهما اثم كبير ومنافع للناس وما هي المنافع

﴿الجواب﴾ هذه الآية أول ما نزلت في الخمر فانهم سألوا عنها النبي صلى الله عليه وسلم فانزل الله هذه الآية ولم يحرمها فاخبرهم ان فيها اثما وهو ما يحصل بها من ترك المأمور وفعل المحظور وفيها منفعة وهو ما يحصل من اللذة ومنفعة البدن والتجارة فيها فكان من الناس من لم يشربها ومنهم من شربها ثم بعد هذا شرب قوم الخمر فقاموا يصلون وعمسكارى غفلوا في القراءة فانزل الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون) فنهى عن شربها قرب الصلاة فكان منهم من تركها ثم بعد ذلك أنزل الله تعالى (إنما الخمر والميسر والآنصاب والالزام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون) فحرمها الله في هذه الآية من وجوه متعددة فقالوا انتهينا انتهينا ومضى حيث نذر أمر النبي صلى الله عليه وسلم بارتقاها فكسرت الدنان والظروف ولعن عاصرها ومعتصرها وشاربها وآكل ثمنها

(٥٠٦) ﴿مسئلة﴾ هل يجوز لأكل الحشيشة أن يؤم الناس وهل للجماعة إذا علموا ذلك

أن يصلوا خلفه وهل يجوز لناظر المكان عزله أم لا

﴿الجواب﴾ لا يجوز أن يولى الإمامة بالناس من يأكل الحشيشة أو يفعل شيئا من المنكرات

المخزومة مع إمكان تولية من هو خير منه كيف وفي الحديث من ملك رجلا عملا على عصابة  
 وهو يجرد في تلك العصابة من هو أرضى منه فقد خان الله وخان رسوله وخان المؤمنين وفي  
 حديث آخر إذا ام الرجل القوم وفيهم من هو خير منه لم يزالوا في شقاء وقد ثبت في الصحيح  
 ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يؤم القوم اقرؤهم لكتاب الله فان كانوا في القراءة سواء فاعلمهم  
 بالسنة فان كانوا في السنة سواء فاقدمهم هجرة فان كانوا في الهجرة سواء فاقدمهم سنا فامر  
 النبي صلى الله عليه وسلم بتقديم الافضل في العلم والكتاب والسنة ثم الاسبق الى العمل  
 الصالح بنفسه ثم بفعل الله تعالى وفي سنن أبي داود وغيره ان رجلا من الانصار كان يصلي  
 يقوم اماما فبصق في القبلة فامرهم النبي صلى الله عليه وسلم ان يمزلوه عن الامامة ولا يصلوا  
 خلفه فجاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فسأل هل أمرهم بمزله فقال نعم انك آذيت الله ورسوله  
 فاذا كان قد أمر بمزله عن الامامة لاجل آياته في الصلاة ببصافة الى القبلة فكيف بالعث  
 على أكل الحشيشة لاسيما ان كان مستحالا لذلك كفر بلا نزاع واما احتجاج المعارض لما ذكر  
 من قوله تجوز الصلاة خلف كل بر وفاجر فهذا غلط فيه لوجوه أحدها ان هذا الحديث لم  
 يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم بل في سنن ابن ماجه عنه لا يؤم فاجر مؤمنا الا ان يقهره  
 بسوط أو عصا الثاني انه قد يجوز للمأموم ان يصلي خلف من ولي فان كان توليه لا يجوز فليس  
 للناس أن يولوا عليهم الفاسق وان كان قد ينفذ حكمه أو تصح الصلاة خلفه الثالث ان الأئمة  
 متفقون على كراهية الصلاة خلف الفاسق لكن اختلفوا في صحتها فقبل لا تصح كقول  
 مالك واحد في إحدى الروايتين عنهما وقيل بل تصح كقول أبي حنيفة والشافعي والرواية  
 الاخرى عنهما ولم يتنازعا انه لا ينبغي توليته الرابع انه لا خلاف بين المسلمين في وجوب  
 الانكار على هؤلاء الفاسق الذين يسكرون من الحشيشة بل الذي عليه جمهور الأئمة ان قليلها  
 وكثيرها حرام بل الواجب ان آكلها يحدون بها وهي نجسة واذا كان آكلها لم يقتل منها  
 كانت صلاته باطلة ولو اغتسل منها فهي خير وفي الحديث من شرب الخمر لم تقبل له صلاة أربعين  
 يوما فان تاب تاب الله عليه فان عاد فشر بها لم تقبل فان عاد فشر بها في الثالثة أو الرابعة كان حقا  
 على الله ان يسقيه من طينة الخبال قيل يارسول الله وما طينة الخبال قال عصارة اهل النار واذا  
 كانت صلاته تارة باطلة وتارة غير مقبولة وانه يجب الانكار عليه باتفاق المسلمين فمن لم ينكر

عليه كان عاصياً لله ورسوله ومن منع الشكر عليه فقد ضاد الله ورسوله ففي سنن أبي داود  
عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من حالت شفاعة دون حدود الله فقد ضاد الله في أمره  
ومن قال في مؤمن ما ليس فيه حبس في ردغة الخبال حتى يخرج مما قال ومن خاصم في باطل  
وهو يعلم لم يزل في سخط الله حتى ينزع فالمخاصمون عنه مخاصمون في الباطل وهم في سخط  
الله وكل من علم حاله ولم ينكر عليه بحسب قدرته فهو عاص لله ورسوله

(٥٠٧) ﴿مسئلة﴾ فيمن هش الذرة فأخذ ينفي عليه في قدره ثم ينزله ويعمل عليه قحاً  
ويخليه الى بكرة ويصفيه فيكون مما يسكر في ذلك اليوم ثم يخليه يومين أو ثلاثة بعد ذلك فيق  
يسكر هل يجوز ان يشرب منه في أول يوم أم لا

﴿الجواب﴾ يجوز شربه ما لم يسكر الى ثلاثة ايام فما اذا اسكر فانه حرام بنص رسول  
الله صلى الله عليه وسلم سواء أسكر بعد الثلاثة أو قبل الثلاثة ومتى أسكر حرم فانه ثبت عنه  
في الصحيح انه قال كل مسكر خمر وكل مسكر حرام

(٥٠٨) ﴿مسئلة﴾ في رجال كهول وشبان وهم حجاج مواظبون على اداء ما افترض  
عليهم من صوم وصلاة وعبادة وفيهم كبير القدر يشار اليه معروفون بالثقة والامانة ليس عليهم  
شيء من ظواهر السوء والفسوق وقد اجتمعت عقولهم واذهانهم ورأيهم على اكل المبراء وكان  
قولهم واعتقادهم فيها انها معصية وسيئة غير انهم مع ذلك يقولون في اعتقادهم بدليل كتاب  
الله سبحانه وتعالى وهو ان الحسنات يذهبن السيئات وذكروا انها حرام غير ان لهم رداً  
بالليل وتعبداً ويزعمون انها اذا حصلت سيئاتها برؤسهم تأمرهم بتلك العبادة ولا تأمرهم  
بسوء ولا فاحشة ويثبتوها ان ليس لها ما يوجب حداً من الحدود الا انها تتعلق بمخالفة أمر  
من أمور الله سبحانه وتعالى والله يغفر ما بين المبدور به واجتمع بهم رجل صادق وذكر عنهم  
ذلك ووافقهم على اكلها بحكمهم عليه وحديثهم له واعترف على نفسه بذلك وهل يجب على  
آكلها حد شارب الخمر أم لا

﴿الجواب﴾ نعم يجب على آكلها حد شارب الخمر وهؤلاء القوم ضلال جهال عصاة لله  
ورسوله وكفى برجل جهلا ان يعرف بان هذا الفعل محرم وانه معصية لله ورسوله ثم يقول  
انه تطيب له العبادة وتصلح له حاله ويح هذا القائل أیظن ان الله سبحانه وتعالى ورسوله حرم

على الخلق ما ينفعهم ويصلح لهم حالهم نعم قد يكون في الشيء منفعة وفيه مضرة أكثر من منفعته فيحرمه الله سبحانه وتعالى لأن المضرة إذا كانت أكثر من المنفعة بقيت الزيادة مضرة محضة وصار هذا الرجل كأنه قال لرجل خدمني هذا الدرهم واعطني دينارا فجعله يقول له هو يعطيك درهما نخذه والعقل يقول إنما يحصل الدرهم بفوات الدينار وهذا ضرر لا منفعة له بل جميع ما حرمه الله ورسوله أن ثبت فيه منفعة ما فلا بد أن يكون ضرره أكثر فهدى الحشيشة الملعونة هي وآكلوها ومستحلوها الموجهة لسخط الله وسخط رسوله وسخط عباده المؤمنين المعرضة صاحبها لبقوة الله إذا كانت كما يقوله الضالون من أنها تجمع الهمة وتدعو إلى العبادة فأنها مشتملة على ضرر في دين المرء وعقله وخلقه وطبعه أضاع ما فيها من خير ولا خير فيها ولكن هي تحلل الرطوبات فتتصاعد الابخرة إلى الدماغ وتورث خيالات فاسدة فيكون على المرء ما يفعله من عبادة ويشغله بتلك التخيلات عن اصرار الناس وهذه رشوة الشيطان يرشوها الباطلين ليطعموه فيها بمنزلة الفضة القليلة في الدرهم المفسوش وكل منفعة تحصل بهذا السبب فأنها تغلب مضرة في المال ولا تبادل لصاحبها فيها وإنما هذا نظير السكران بالخمر فأنها تطيش عقله حتى يسخروا بماله ويتشجع على اقترانه فيعتقد الثمر أنها أورثته السخاء والشجاعة وهو جاهل وإنما أورثته عدم العقل ومن لا عقل له لا يعرف قدر النفس فيجود بجهله لا عن عقل فيه وكذلك هذه الحشيشة المسكرة إذا أضفت العقل وفتحت باب الخيال تبقى المادة فيها مثل البادات في الدين الباطل دين النصارى فإن الراهب تجمده في أنواع من العبادة لا يفعله المسلم الحنيفي فإن دينه باطل والباطل خفيف ولهذا تجود النفوس في السماع المحرم والعشرة المحرمة بالاموال وحسن الخلق بما لا تجود به في الحق وما هذا بالذي يبيع تلك المحارم أو يدعو المؤمن إلى فعله لأن ذلك إنما كان لأن الطبع لما أخذ نصيبه من الحظ المحرم لم يبال بما بذله عوضا عن ذلك وليس في هذا منفعة في دين المرء ولا دنياه وإنما ذلك لذة ساعة بمنزلة لذة الزاني حال الفعل ولذة شفاء الغضب حال القتل ولذة الخمر حال النشوة ثم إذا صحا من ذلك وجد عمله باطلا وذنبه محيط به وقد نقص عليه عقله ودينه وخلقه وأبن هؤلاء الضلال مما تورثه هذه الملعونة من قلة الفيرة وزوال الحمية حتى يصير آكلها اما ديونا واما مأبونا واما كلاًها وتفسد الامزجة حتى جطت خلفا كثيرا عجائز وبجمل الكبد بمنزلة السفنج ومن لم يحزن منهم فقد أعطته نقص العقل ولو صحا منها فانه

لا بد ان يكون في عقله خبل ثم ان كثيرها يسكر حتى يصد عن ذكر الله وعن الصلاة وهي وان كانت لا توجب قوة نفس صاحبها حتى يضارب ويشتم فكفى بالرجل شرا انها تصده عن ذكر الله وعن الصلاة اذا سكر منها قليلا وان لم يسكر فهو بمنزلة قليل الخمر ثم انها تورث من مهانة آكلها ودناءة نفسه وانفتاح شهوته مالا يورثه الخمر ففيها من المفسد ما ليس في الخمر وان كان في الخمر مفسدة ليست فيها وهي الحدة فهي بالتحريم أولى من الخمر لان ضرر آكل الحشيشة على نفسه أشد من ضرر الخمر وضرر شارب الخمر على الناس أشد لان في هذه الازمان لكثرة أكل الحشيشة صار الضرر الذي منها على الناس أعظم من الخمر وانما حرم الله المحارم لانها تضر أصحابها والا فلو ضرت الناس ولم تضره لم يحرمها اذ الحاسد يضره حال المحسود ولم يحرم الله اكتساب المعالي لدفع ضرر الحاسد هذا وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل مسكر خمر وكل مسكر حرام وهذه مسكرة ولو لم يشملها لفظه بعينها لكان فيها من المفسد ما حرمت الخمر لاجلها مع ان فيها مفسد آخر غير مفسد الخمر توجب تحريمها والله أعلم

(٥٠٩) ﴿مسئلة﴾ هل يجوز شرب قليل ما أسكر كثيره من غير خمر العنب كالصرما والقمر والمزرا ولا يحرم إلا القدر الأخير

﴿الجواب﴾ الحمد لله قد ثبت في الصحيحين عن أبي موسى قال قلت يا رسول الله افتنا في شرايين كنا نصنعها باليمن البتع وهو من العسل ينبذ حتى يشتد والمزور وهو من الذرة ينبذ حتى يشتد قال وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أعطي جوامع الكلم فقال كل مسكر حرام وعن عائشة قالت سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن البتع وهو ينبذ العسل وكان أهل اليمن يشربونه فقال كل شراب أسكر فهو حرام وفي صحيح مسلم عن جابر ان رجلا من اليمن سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شراب يشربونه بأرضهم من الذرة يقال له المزور فقال أسكر هو قال نعم فقال كل مسكر حرام ان على الله عهدا لمن يشرب المسكر ان يسقيه من طينة الخبال قالوا يا رسول الله وما طينة الخبال قال عرق أهل النار أو عصارة أهل النار ففي هذه الاحاديث الصحيحة ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن أثرية من غير العنب كالزور وغيره فاجابهم بكلمة جامعة وقاعدة عامة ان كل مسكر حرام وهذا يبين انه أراد بكل



شراب كان جنسه مسكرا فهو حرام سواء سكر منه أو لم يسكر كما في خمر العنب ولو أراد  
 بالمسكر القدح الأخير فقط لم يكن الشراب كله حراما ولكن بين لهم فيقول اشربوا منه ولا  
 تسكروا ولأنه سألهم عن المزرأ مسكر هو فقالوا نعم فقال كل مسكر حرام فلما سألهم أمسكر  
 هو انما أراد يسكر كثيره كما يقال الخبز يشبع والماء يروي وانما يحصل الرى والشبع بالكثير منه  
 لا بالقليل كذلك المسكر انما يحصل السكر منه بالكثير فلما قالوا له هو مسكر قال كل مسكر حرام  
 فبين انه أراد بالمسكر كما يراد المشيع والمروى ونحوهما ولم يرد آخر قدح وفي صحيح مسلم عن  
 عبدالله بن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال كل مسكر خمر وكل خمر حرام وفي لفظ كل  
 مسكر حرام ومن تأوله على القدح الأخير لا يقول انه خمر والنبي صلى الله عليه وسلم جعل  
 كل مسكر حراما وفي السنن عن الثمان بن بشير قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ان من الحنطة خمرًا ومن الشعير خمرًا ومن الزبيب خمرًا ومن العسل خمرًا وفي الصحيح  
 ان عمر بن الخطاب قال على منبر النبي صلى الله عليه وسلم أما بعد أيها الناس انه نزل تحريم الخمر  
 وهي من خمسة أشياء من العنب والتمر والعسل والحنطة والشعير والخمر ما خسر العقل  
 والاحاديث في هذا الباب كثيرة عن النبي صلى الله عليه وسلم تبين ان الخمر التي حرّمها  
 اسم لكل مسكر سواء كان من العسل أو التمر أو الحنطة أو الشعير أو لبن الخيل أو غير  
 ذلك وفي السنن عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل مسكر حرام وما أسكر  
 انفرد منه فحل الكف منه حرام قال الترمذي حديث حسن وقد روي أهل السنن عن النبي صلى  
 الله عليه وسلم ما أسكر كثيره فقليله حرام من حديث جابر وابن عمر وعمر بن شعيب عن  
 أبيه عن جده وغيرهم وصححه الدارقطني وغيره وهذا الذي عليه جماهير أئمة المسلمين من  
 الصحابة والتابعين وأئمة الامصار والآثار ولكن بعض علماء المسلمين سمعوا ان النبي صلى الله  
 عليه وسلم رخص في النبيذ وان الصحابة كانوا يشربون النبيذ فظنوا انه المسكر وليس كذلك  
 بل النبيذ الذي شربه النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة هو انهم كانوا يبنذون التمر أو الزبيب  
 أو نحو ذلك في الماء حتى يجلو فيشربه أول يوم وثاني يوم وثالث يوم ولا يشربه بعد ثلاث ائلا  
 تكون الشدة قد بدت فيه وإذا اشتد قبل ذلك لم يشرب وقد روى أهل السنن عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم انه قال لا يشرب بن ناس من امتي الخمر يسمونها بغير اسمها روى هذا عن النبي

صلى الله عليه وسلم من أربعة أوجه وهذا يتناول من شرب هذه الاشربة التي يسبونها الصرما  
 وغير ذلك والامر في ذلك واضح فان خمر النصب قد أجمع المسلمون على تحريم قليلها وكثيرها  
 ولا فرق في الحس ولا العقل بين خمر النصب والتمر والزبيب والمسل فان هذا يصد عن ذكر  
 الله وعن الصلاة وهذا يصد عن ذكر الله وعن الصلاة وهذا يقع المداوة والبغضاء وهذا يقع  
 المداوة والبغضاء والله سبحانه قد أمر بالعدل والاعتبار وهذا هو القياس الشرعي وهو التسوية  
 بين المتماثلين فلا يفرق الله ورسوله بين شراب مسكر وشراب مسكر فيبيح قليل هذا ولا يبيح  
 قليل هذا بل يسوي بينهما واذا كان قد حرم القليل من أحدهما حرم القليل منهما فان القليل يدور  
 الى الكثير وانه سبحانه أمر باجتناب الخمر ولهذا يؤمر بارتقاها ومحرم اقتناؤها وحكم بنجاستها وأمر  
 بمحذاتها كل ذلك حسا لمادة الفساد فكيف يبيح القليل من الاشربة المسكرة والله أعلم

(٥١٠) ﴿مسئلة﴾ في اليهود بمصر من امصار المسلمين وقد كثرت منهم بيع الخمر لا حاد  
 المسلمين وقد كثرت أموالهم من ذلك وقد شرط عليهم سلطان المسلمين انهم لا يبيعونها  
 للمسلمين ومتى فعلوا ذلك حل منهم ما يحل من أهل الحرب فاذا يستحقون من العقوبة وهل  
 للسلطان ان يأخذ منهم الاموال التي اكتسبوها من بيع الخمر أم لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله يستحقون على ذلك العقوبة التي ترد عليهم وأمثالهم عن ذلك وينتقض  
 بذلك عهدهم في أحد قولى العلماء في مذهب أحمد وغيره واذا انتقض عهدهم حلت دماؤهم وأموالهم  
 وحل منهم ما يحل من المحاربين الكفار واللساطان ان يأخذ منهم هذه الاموال التي قبضوها  
 من أموال المسلمين بغير حق ولا يردّها الى من اشترى منهم الخمر فانهم اذا علموا انهم ممنوعون  
 عن شرب الخمر وشرائها وبيعها فاذا اشتروها كانوا بمنزلة من يبيع الخمر من المسلمين ومن باع  
 خمرًا لم يملك ثمنه فاذا كان المشتري قد أخذ الخمر فشرها لم يجمع له بين العوض والم عوض بل  
 يؤخذ هذا المال فيصرف في مصالح المسلمين كما قيل في مهر البني وحوار الكاهن وأمثال ذلك  
 بما هو عوض عن عين أو منفعة محرمة اذا كان العاصي قد استوفى العوض وهذا بخلاف ما لو باع  
 ذبي خمرًا سرا فانه لا يمنع من ذلك واذا تقابضا جاز ان يامله المسلم بذلك الثمن الذي قبضه  
 من ثمن الخمر كما قال عمر رضي الله عنه ولو هم يبيعها وتخذوا منهم ثمنها بل أبلغ من ذلك انه  
 يجوز للامام ان يخرب المكان الذي يباع فيه الخمر كالخانوت والدار كما فعل ذلك عمر بن الخطاب

حيث أخرب حانوت رويشد الثقفي قال إنما انت فويسق است برويشد وكما احرق على بن أبي طالب قرية كان يباع فيها الحجر وقد نص على ذلك أحمد وغيره من العلماء

## كتاب الجهاد

(٥١١) (مسئلة) في الحديث وهو حرس ليلة على ساحل البحر أفضل من عمل رجل في أهله الف سنة وفي سكني مكة والبيت المقدس والمدينة المنورة على نية العبادة والاقطاع الى الله تعالى والسكني بدمياط واسكندرية وطرابلس على نية الرباط ايهم أفضل

(الجواب) الحمد لله بل المقام في ثنور المسلمين كالثنور الشامية والمصرية أفضل من المجاورة في المساجد الثلاثة وما أعلم في هذا نزاعاً من أهل العلم وقد نص على ذلك غير واحد من الأئمة وذلك لان الرباط من جنس الجهاد والمجاورة غايتها أن تكون من جنس الحج كما قال تعالى (أجعلتم سقاية الحاج وعمارة المسجد الحرام كن آمن بالله واليوم الآخر وجاهد في سبيل الله لا يستون عند الله) وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سئل اى الاعمال افضل قال ايمان بالله ورسوله قيل ثم ماذا قال ثم جهاد في سبيله قيل ثم ماذا قال ثم حج مبرور وقد روي غزوة في سبيل الله افضل من سبعين حجة وقد روى مسلم في صحيحه عن سلمان الفارسي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال رباط يوم وليلة في سبيل الله خير من صيام شهر وقيامه ومن مات مرابطاً مات مجاهداً واجرى عليه رزقه من الجنة وامن الفتان وفي السنن عن عثمان عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال رباط يوم في سبيل الله خير من الف يوم فيما سواه من المنازل وهذا قاله عثمان على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر انه قال لهم ذلك تبليفاً للسنة وقال أبو هريرة لان أرباط ليلة في سبيل الله احب الى من ان أقوم ليلة القدر عند الحجر الاسود وفضائل الرباط والحرس في سبيل الله كثيرة لا تسمها هذه الورقة والله أعلم

(٥١٢) (مسئلة) في بلد ماردين هل هي بلد حرب أم بلد سلم وهل يجب على المسلم المقيم بها الهجرة الى بلاد الاسلام أم لا واذا وجبت عليه الهجرة ولم يهاجر وساعد أعداء المسلمين بنفسه أو ماله هل يأثم في ذلك وهل يأثم من رماه بالقتال وسبه به أم لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله دماء المسلمين وأموالهم محرمة حيث كانوا في ماردن أو غيرها وإعانة  
للمارحين عن شريعة دين الاسلام محرمة سواء كانوا أهل ماردن أو غيرهم والمقيم بها ان كان  
عاجزا عن إقامة دينه وجبت الهجرة عليه والا استجبت ولم تجب ومساعدتهم لعدو المسلمين  
بالانفس والاموال محرمة عليهم ويجب عليهم الامتناع من ذلك بأي طريق امكنهم من تغيب  
أو تبريض أو مصانعة فاذا لم يمكن الا بالهجرة تعينت ولا يحل سبهم عموما ورميهم بالنفاق  
بل السب والرمي بالنفاق يقع على الصفات المذكورة في الكتاب والسنة فيدخل فيها بعض  
أهل ماردن وغيرهم وأما كونها دار حرب أو سلم فهي مركبة فيها المعنيان ليست بمنزلة دار  
السلم التي يجري عليها أحكام الاسلام لكون جندها مسلمين ولا بمنزلة دار الحرب التي أهلها  
كفار بل هي قسم ثالث يعامل المسلم فيها بما يستحقه ويقا تل الخارج عن شريعة الاسلام بما يستحقه  
(٥١٣) ﴿مسئلة﴾ في رجل جندي وهو يريد ان لا يخدم

﴿الجواب﴾ اذا كان للمسلمين به منفعة وهو قادر عليها لم ينبغ له ان يترك ذلك لغير مصلحة  
راجحة على المسلمين بل كونه مقدما في الجهاد الذي يحبه الله ورسوله أفضل من التطوع  
بالعبادة كصلاة التطوع والحج التطوع والصيام التطوع واقه اعلم

(٥١٤) ﴿مسئلة﴾ اذا دخل التتار الشام ونهبوا أموال النصارى والمسلمين ثم نهب  
المسلمون التتار وسلبوا القتلى منهم فهل المأخوذ من أموالهم وسلبهم حلال أم لا  
﴿الجواب﴾ كل ما أخذ من التتار يخمس ويباح الانتفاع به

(٥١٥) ﴿مسئلة﴾ فيمن سبي من دار الحرب دون البلوغ وشروه النصارى وكبر الصبي  
وتزوج وجاء أولاد نصارى ومات هو وقامت اليتمة أنه اسر دون البلوغ لكنهم ما علموا  
من سباه هل السابي له كتابي أم مسلم فهل يلحق أولاده بالمسلمين أم لا  
﴿الجواب﴾ أما ان كان السابي له مسلما حكمه بالاسلام والطفل واذا كان السابي له كافرا أو لم تتم  
حجة باحدهما لم يحكم باسلامه وأولاده تبع له في كلا الوجهين والله أعلم

(٥١٦) ﴿مسئلة﴾ ما تقول السادة العلماء أئمة الدين رضى الله عنهم أجمعين وأعطاهم على بيان الحق  
المبين وكشف غمرات الجاهلين والزائغين في هؤلاء التتار الذين يقدمون الى الشام مرة بعد مرة  
وقد تكلموا بالشهادتين وانتسبوا الى الاسلام ولم يقووا على الكفر الذي كانوا عليه في أول

الامر فهل يجب قتالهم أم لا وما الحجة على قتالهم وما مذاهب العلماء في ذلك وما حكم من كان معهم ممن يفر اليهم من عسكر المسلمين الامراء وغيرهم وما حكم من قد أخرجوه منهم مكرها وما حكم من يكون مع عسكرهم من المنتسبين الى العلم والفقه والفقر والتصوف ونحو ذلك وما يقال فيمن زعم انهم مسلمون والمقاتلون لهم مسلمون وكلاهما ظالم فلا يقاتل مع أحدهما وفي قول من زعم انهم يقاتلون كما تقاتل البغاة المتأولون وما الواجب على جماعة المسلمين من أهل العلم والدين وأهل القتال وأهل الاموال في أمرهم أقنونا في ذلك باجوبة مبسوسة شافية فان أمرهم قد أشكل على كثير من المسلمين بل على أكثرهم نارة لعدم العلم بأحوالهم وتارة لعدم العلم بحكم الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم في مثلهم والله المبسر لكل خير بقدرته ورحمته انه على كل شيء قدير وهو حسبنا ونعم الوكيل

(الجواب) الحمد لله رب العالمين نعم يجب قتال هؤلاء بكتاب الله وسنة رسوله واتفاق أئمة المسلمين وهذا مبني على أصليين أحدهما المعرفة بحلهم والثاني معرفة حكم الله في مثلهم فأما الاول فكل من باشر القوم بسلام حالهم ومن لم يباشرهم يعلم ذلك بما بلغه من الاخبار المتواترة واخبار الصادقين ونحن نذكر جل أمورهم بعد ان نبين الاصل الآخر الذي يختص بمعرفة أهل العلم بالشرعية الاسلامية فتة كل طائفة خرجت عن شريعة من شرائع الاسلام الظاهرة المتواترة فانه يجب قتالها باتفاق أئمة المسلمين وان تكلمت بالشهادتين فاذا أقروا بالشهادتين وامتنعوا عن الصلوات الخمس وجب قتالهم حتى يصلوا وان امتنعوا عن الزكاة وجب قتالهم حتى يؤدوا الزكاة وكذلك ان امتنعوا عن صيام شهر رمضان أو حج البيت المتيق وكذلك ان امتنعوا عن تحريم الفواحش أو زنا أو الميسر أو الخمر أو غير ذلك من محرمات الشريعة وكذلك ان امتنعوا عن الحكم في الدماء والاموال والاعراض والابضاع ونحوها بحكم الكتاب والسنة وكذلك ان امتنعوا عن الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وجهاد الكفار الى ان يسلموا ويؤدوا الجزية عن يدهم صاغرون وكذلك ان اظهروا البدع المخالفة للكتاب والسنة واتباع سلف الأئمة وأئمتها مثل ان يظهروا الالحاد في أسماء الله وآياته أو التكذيب بأسماء الله وصفاته أو التكذيب بقدره وقضائه أو التكذيب بما كان عليه جماعة المسلمين على عهد الخلفاء الراشدين والاطمن في السابقين الاولين من المهاجرين والانصار والذين اتبعوهم باحسان أو مقاتلة المسلمين حتى يدخلوا في طاعتهم

التي توجب الخروج عن شريعة الاسلام وأمثال هذه الامور قال الله تعالى (وقاتلوهم حتى لا تكون  
 فتنة ويكون الدين كله لله) فاذا كان بعض الدين لله وبعضه لغير الله وجب القتال حتى يكون  
 الدين كله لله وقال تعالى (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا ان كنتم مؤمنين  
 فان لم تفعلوا فاذنوا بحرب من الله ورسوله) وهذه الآية نزلت في أهل الطائف وكانوا قد  
 اسلموا وصلوا وصاموا لكن كانوا يتعاملون بالربا فانزل الله هذه الآية وامر المؤمنين فيها بترك  
 ما بقى من الربا وقال فان لم تفعلوا فاذنوا بحرب من الله ورسوله وقد قرئ فاذنوا واذنوا وبكلا  
 المعنيين صحيح والربا آخر المحرمات في القرآن وهو مال يوجد بتراضي المتعاملين فاذا كانت  
 من لم ينته عنه محاربا لله ورسوله فكيف بمن لم ينته عن غيره من المحرمات التي هي أسبق تحريما  
 وأعظم تحريما وقد استفاد عن النبي صلى الله عليه وسلم الاحاديث بقتال الخوارج وهي متواترة  
 عند أهل العلم بالحديث قال الامام أحمد صح الحديث في الخوارج من عشرة أوجه وقد  
 رواها مسلم في صحيحه وروى البخاري منها ثلاثة أوجه حديث علي وأبي سعيد الخدري وسهل  
 ابن حنيف وفي السنن والمسند طرق اخر متعددة وقد قال صلى الله عليه وسلم في صفهم  
 يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم وقراءته مع قراءتهم يقرؤون القرآن  
 لا يجاوز حناجرهم يمرقون من الاسلام كما يمرق السهم من الرمية أينما لقيتموهم فاقتلوهم فان في  
 قتلهم أجرا عند الله لمن قتلهم يوم القيامة لئن أدركتهم لأقتلنهم قتل عاد وهؤلاء قاتلهم أمير  
 المؤمنين علي بن أبي طالب بمن معه من الصحابة وانفق على قتالهم سلف الامة وأثمهم لم يتنازعوا  
 في قتلهم كما تنازعوا في القتال يوم الجمل وصفين فان الصحابة كانوا في قتال الفتنة ثلاثة أصناف  
 قوم قاتلوا مع علي رضي الله عنه وقوم قاتلوا مع من قاتله وقوم قعدوا عن القتال لم يقاتلوا  
 الواحدة من الطائفتين وأما الخوارج فلم يكن فيهم أحد من الصحابة ولا نهي عن قتالهم أحد  
 من الصحابة وفي الصحيح عن أبي سعيد ان النبي صلى الله عليه وسلم قال تمرق مارقة على حين  
 فرقة من المسلمين تقتلهم أولى الطائفتين بالحق وفي لفظ أدنى الطائفتين الى الحق فهذا الحديث  
 الصحيح ثبت ان عليا وأصحابه كانوا اقرب الى الحق من معاوية وأصحابه وان تلك المارقة التي مرقت  
 من الاسلام ليس حكمها حكم احدى الطائفتين بل أمر النبي صلى الله عليه وسلم بقتال هذه  
 المارقة وأكد الامر بقتالها ولم يأمر بقتال احدى الطائفتين كما أمر بقتال هذه بل قد ثبت عنه

في الصحيح من حديث أبي بكر أنه قال للحسن ان ابني هذا سيّد وسيصلح الله به بين طائفتين  
 عظيمتين من المسلمين قدح الحسن واثني عليه بما أصلح الله به بين الطائفتين حين ترك القتال وقد  
 بوع له واختار الاصلح وحقق الدماء مع نزوله عن الامر فلو كان القتال مأوِراً به لم يدح الحسن  
 ويثنى عليه بترك ما أمر الله به وفعل ما نهى الله عنه والعلماء لهم في قتال من يستحق القتال  
 من اهل القبلة طريقان منهم من يرى قتال على يوم حرواء ويوم الجمل وصفين كله من  
 باب قتال اهل البني وكذلك يجعل قتال ابي بكر لما نفي الزكاة وكذلك قتال سائر من قوتل من  
 المنتسبين الى القبلة كما ذكر ذلك من ذكره من اصحاب ابي حنيفة والشافعي ومن وافقهم من  
 اصحاب احمد وغيرهم وهم متفقون على ان الصحابة ليسوا فاساق بل هم عدول فقالوا ان اهل البني  
 عدول مع قتالهم وهم مخطئون خطأ المجتهدين في الفروع وخالف في ذلك طائفة كابن عقيل  
 وغيره فذهبوا الى تفسير اهل البني وهؤلاء نظروا الى من عدوه من اهل البني في زمنهم  
 فראوهم فاساق ولا ريب انهم لا يدخلون الصحابة في ذلك وانما يفسق الصحابة بعض اهل الاهواء  
 من المعتزلة ومجوسهم كما يكفرهم بعض اهل الاهواء من الخوارج والروافض وليس ذلك من مذهب  
 الائمة والفقهاء اهل السنة والجماعة ولا يقولون ان اموالهم معصومة كما كانت وما كان ثابتاً بينه رد الى  
 صاحبه وما اُتلف في حال القتال لم يضمن حتى ان جمهور العلماء يقولون لا يضمن لاهولاء ولا  
 هؤلاء كما قال الزهري وقسمت الفتنة واصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم متوافرون فاجمعوا  
 ان كل مال او دم اُصيب بتاويل القرآن فانه مدمر وهل يجوز ان يستعان بسلاحهم في حربهم  
 اذا لم يكن الى ذلك ضرورة على وجهين في مذهب احمد يجوز والمنع قول الشافعي والرخصة قول  
 ابي حنيفة واختلفوا في قتل اسيرهم واتباع مدبرهم والتذفيف على جريحهم اذا كان لهم فئة يلجئون  
 اليها فجوز ذلك ابو حنيفة ومنه الشافعي وهو المشهور في مذهب احمد وفي مذهبه وجه انه يتبع  
 مدبرهم في اول القتال واما اذا لم يكن لهم فئة فلا يقتل اسير ولا يذف على جريح كما رواه  
 سميد وغيره عن مروان بن الحكم قال خرج صارخ على يوم الجمل لا يقتل مدبر ولا يذف على جريح  
 ومن اغلق بابيه فهو آمن ومن اتى السلاح فهو آمن فمن سلك هذه الطريقة فقد يتوهم ان هؤلاء  
 التتابع من اهل البني المتواليين ويحكم فيهم بمثل هذه الاحكام كما ادخل من ادخل في هذا الحكم ما نفي  
 الزكاة والخوارج وسنين فساد هذا اتهم ان شاء الله تعالى والطريقة الثانية ان قتال ما نفي الزكاة

والخوارج ونحوهم ليس كقتال اهل الجبل وصفين وهذا هو المنصوص عن جمهور الأئمة المتقدمين وهو الذي يذكرونه في اعتقاد اهل السنة والجماعة وهو مذهب اهل المدينة بمالك وغيره ومذهب أئمة الحديث كاحمد وغيره وقد نصوا على المرق بين هذا وهذا في غير موضع حتى في الاموال فان منهم من اباح غنيمة اموال الخوارج وقد نص احمد في رواية ابي طالب في حرورية كان لهم سهم في قرية فخرجوا يقاتلون المسلمين فقتلهم المسلمون فارضهم في للمسلمين فيقسم خمسة على خمسة واربعة اخماسه للذين قاتلوا يقسم بينهم ويحمل الامير الخراج على المسلمين ولا يقسم مثل ما أخذ عمر السواد عنوة ووقفه على المسلمين فحمل احمد الارضي التي للخوارج اذا غنمت بمنزلة ما غنم من اموال الكفار وبالمثلة فهذه الطريقة هي الصواب المقطوع به فان النص والاجماع فرق بين هذا وهذا وسيرة على رضي الله عنه تفرق بين هذا وهذا فانه قاتل الخوارج بنص رسول الله صلى الله عليه وسلم وفرح بذلك ولم ينازعه فيه احد من الصحابة واما القتال يوم صفين فقد ظهر منه من كراهته والذم عليه ما ظهر وقال في اهل الجبل وغيرهم اخواننا بنوا علينا طهرهم السيف وصلى على قتلى الطائفتين واما الخوارج ففي الصحيحين عن علي بن ابي طالب قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ستخرج قوم في آخر الزمان حدث الاسنان سفهاء الاحلام يقولون من خير قول البرية لا يجاوز ايمانهم حناجرهم يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية فاما القيتهم فاقولهم فان في قتلهم اجر المن قتلهم يوم القيامة وفي صحيح مسلم عن زيد بن وهب انه كان في الجيش الذي كانوا مع علي الذين ساروا الى الخوارج فقال علي ايها الناس اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يخرج قوم من امتي يقرؤون القرآن ليس قراءتهم بشيء ولا صلاتهم الى صلاتهم بشيء ولا صيامهم الى صيامهم بشيء يقرؤون القرآن يحسبون انه لهم وهو عليهم لا يجاوز صلاتهم تراقيمهم يمرقون من الاسلام كما يمرق السهم من الرمية لو يعلم الجيش الذين يصيبونهم ما قضى لهم على لسان محمد بنهم أنسكوا عن العمل وآية ذلك ان فيهم رجلا له عضد ليس له ذراع على عضده مثل حلقة الثدي عليه شعرات بيض قال فيذهبون الى معاوية وأهل الشام ويتركون هؤلاء يخافونكم في ذرايعكم وأموالكم والله اني لارجو ان يكونوا هؤلاء القوم فانهم قد سفكوا الدم الحرام واغاروا في مراح الناس فسيروا على اسم الله قل فلما التقينا وعلى الخوارج يومئذ عبد الله بن وهب رئيسا فقال لهم اتوا الرماح وسلوا سيوفكم من حقونها



فاني أناشدكم كما ناشدوكم يوم حزوراء فرجعوا فوحشوا برماحهم وسالوا السيوف وسحروهم  
الناس برماحهم قال وأقبل بعضهم على بعض وما أصيب من الناس يومئذ الا رجلان قتال على  
التمسوا فيهم المخدع فلتمسوه فلم يجدوه فقام على سيفه حتى أتى ناسا قد أقبل بعضهم على بعض  
قال آخروهم فوجدوه مما يلي الارض فكبر ثم قال صدق الله وبلغ رسوله قال فقام اليه عبيدة  
السلامي فقال يا أمير المؤمنين الله الذي لا إله الا هو أسمعت هذا الحديث من رسول الله صلى  
الله عليه وسلم قال إي والله الذي لا إله الا هو حتى استخطفه ثلاثا وهو يحلف له أيضا فان  
الامة متفقون على ذم الخوارج وتضليلهم وانما تنازعوا في تكفيرهم على قولين مشهورين في  
مذهب مالك وأحمد وفي مذهب الشافعي أيضا نزاع في كفرهم ولهذا كان فيهم وجهان في  
مذهب أحمد وغيره على الطريقة الاولى أحدهما أنهم بدعة والثاني أنهم كفار كالمرتدين يجوز  
قتلهم ابتداء وقتل أسيرهم واتباع مدبرهم ومن قدر عليه منهم استتيب كالمرتد فان تاب والا  
قتل كما ان مذهبه في مانعي الزكاة انما قاتلوا الامام عليها هل يكفرون مع الاقرار بوجودها على  
روايتين وهذا كله مما يبين ان قتال الصديق لمانعي الزكاة وقتال على الخوارج ليس مثل  
القتال يوم الجمل وصفين فكلهم على وغيره في الخوارج يقتضي أنهم ليسوا كفارا كالمرتدين  
عن أصل الاسلام وهذا هو المنصوص عن الائمة كآدم وغيره وليسوا مع ذلك حكمهم حكم  
أهل الجمل وصفين بل هـ نوع ثالث وهذا أصح الأقوال الثلاثة فيهم ومن قاتلهم الصحابة مع  
اقرارهم بالشهادتين والصلاة وغير ذلك مانعوا الزكاة كما في الصحاحين عن أبي هريرة ان عمر  
ابن الخطاب قال لابي بكر يا خليفة رسول الله كيف تقاتل الناس وقد قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم أمرت ان أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله الا الله وأنى رسول الله فإذا قالوها  
عصموا مني دماءهم وأموالهم الا بحقها فقال له أبو بكر ألم يقل لك الا بحقها فان الزكاة من  
حقها والله لو منعتني عنها فإني لأؤدونها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم على منعها  
قال عمر فما هو الا أن رأيت ان الله قد شرح صدر أبي بكر للقتال فلمت أنه الحق وقد اتفق  
الصحابة والائمة بمدحهم على قتال مانعي الزكاة وان كانوا يصلون الحس ويصومون شهر رمضان  
وهؤلاء لم يكن لهم شبهة سائئة فلمذا كانوا مرتدين وهم يقاتلون على منعها وان أقروا بالوجوب  
كما أمر الله وقد حكى عنهم أنهم قالوا ان الله أمر نبيه بأخذ الزكاة بقوله خذ من أموالهم صدقة

وقد تسقط بموته وكذلك أمر النبي صلى الله عليه وسلم بقتال الذين لا ينتهون عن شرب الخمر وأما الأصل الآخر وهو معرفة أحوالهم فقد علم أن هؤلاء القوم جاروا على الشام في المرة الأولى عام تسعة وتسعين واعطوا الناس الأمان وقرؤه على المنبر بدمشق ومع هذا فقد سبوا من ذراري المسلمين ما يقال أنه مائة ألف أو يزيد عليه وفعلوا ببیت المقدس وبجبل الصالحية ونابلس وحمص وداريا وغير ذلك من القتل والسبي مالا يملعه الا الله حتى يقل انهم سبوا من المسلمين قريبا من مائة ألف وجعلوا يفجرون بخيار نساء المسلمين في المساجد وغيرها كالسجدة الاقصى والاموى وغيره وجعلوا الجامع الذي بالعقبة دكا وتجاهدنا عسكر القوم فرأينا جمهورهم لا يصلون ولم نر في عسكرهم مؤذنا ولا اماما وقد أخذوا من أموال المسلمين وذراريهم وغربوا من ديارهم مالا يملعه الا الله ولم يكن معهم في دولتهم الا من كان من شر الخلق إما زنديق منافق لا يعترف دين الاسلام في الباطن واما من هو من شر أهل البدع كالرافضة والجمعية والاتحادية ونحوهم واما من هو من أخجر الناس وأفسدهم وهم في بلادهم مع تمكنهم لا يمحجون البيت القتيق وإن كان فيهم من يصل ويصوم فليس المالب عليهم إقام الصلاة ولا إيتاء الزكاة وهم يقاتلون على ملك جنكسخان فمن دخل في طاعتهم جملوه وليالم وإن كان كافرا ومن خرج عن ذلك جملوه عدوا لهم وإن كان من خيار المسلمين ولا يقاتلون على الاسلام ولا يضمون الجزية والصغار بل غاية كثير من المسلمين منهم من أكبر أسرارهم ووزرائهم ان يكون المسلم عندهم كمن يمظونه من المشركين من اليهود والنصارى كما قال أكبر مقدميهم الذين قدموا الى الشام وهو يخاطب رسل المسلمين ويتقرب اليهم بأناسامون فقال هذان آيتان عظيمتان جاء من عند الله محمد وجنكسخان فهذا غاية ما يتقرب به أكبر مقدميهم الى المسلمين ان يسوي بين رسول الله وأكبر الخلق عليه وسيد ولد آدم وخاتم الرسلين وبين ملك كافر مشرك من أعظم المشركين كفرا وفسادا وعدوانا من جنس بمختصر وأمثاله وذلك ان اعتقاد هؤلاء التتار كان في جنكسخان عظيما فانهم يمتقدون انه ابن الله من جنس ما يمتقده النصارى في المسيح ويقولون ان الشمس حبلت أمه وانها كانت في خيمة فنزلت الشمس من كوة الخيمة فدخلت فيها حتى حبلت ومعلوم عند كل ذي دين ان هذا كذب وهذا دليل على انه ولد زنا وان أمه زنت فكتمت زناها وادعت هذا حتى تدفع عنها مرة الزنا وهم مع

هذا يجمعونه أعظم رسول عند الله في تعظيم ماسنه لهم وشرعه بظنه وهواه حتى يقولوا المائد لهم  
 من المال هذا رزق جنكسخان وبشكرونه على أكلهم وشرابهم وهم يستعاون قتل من عادى ماسنه  
 لهم هذا الكافر الملعون المعادي لله ولا نبيهاته ورسوله وعباده المؤمنين فهذا وأمثاله من مقدميهم كان  
 غاية بحد الاسلام ان يجعل محمداً صلى الله عليه وسلم بمنزلة هذا الملعون ومعلوم ان مسيئة الكذاب  
 كان أقل ضرراً على المسلمين من هذا وادعى انه شريك محمد في الرسالة وبهذا استحل الصحابة قتاله  
 وقتل أصحابه المرتدين فكيف بمن كان فيما يظهره من الاسلام يجعل محمداً كجنكسخان والافهم مع  
 اظهارهم للاسلام يعظمون أمر جنكسخان على المسلمين المنبئة لشريرة القرآن ولا يقاتلون اولئك  
 التبيين لما سنه جنكسخان كما يقاتلون المسلمين بل أعظم اولئك الكفار يذلون له الطاعة  
 والانتقاد ويحملون اليه الاموال ويقررون له بالنبية ولا يخالفون ما يامرهم به الا كما يخالف الخارج  
 عن طاعة الامام للامام وهم يحاربون المسلمين ويمادونهم أعظم معاداة ويطلبون من المسلمين  
 الطاعة لهم وبذل الاموال والدخول فيما وضعه لهم ذلك الملك الكافر المشرك المشابه لفرعون  
 أو النمرود ونحوهما بل هو أعظم فساداً في الارض منهما قال الله تعالى ( ان فرعون علا في  
 الارض وجعل أهلها شيعا يستضعف طائفة منهم يذبح أبناءهم ويستحيي نساءهم انه كان من  
 المفسدين ) وهذا الكافر علا في الارض يستضعف أهل الملل كلهم من المسلمين واليهود والنصارى  
 ومن خالفه من المشركين بقتل ارجال وسيي الحريم وباخذ الاموال وبهلك الحرث والنسل والله  
 لا يحب الفساد ويرد الناس عما كانوا عليه من سلك الانبياء والمرسلين الي ان يدخلوا فيما ابتدعه  
 من سنته الجاهلية وشريعته الكفرية فهم يدعون دين الاسلام ويعظمون دين اولئك الكفار  
 على دين المسلمين ويطيعونهم ويوالونهم أعظم بكثير من طاعة الله ورسوله وموالاة المؤمنين  
 والحكم فيما شجر بين اكابرهم بحكم الجاهلية لا بحكم الله ورسوله وكذلك الاكابر من وزرائهم  
 وغيرهم يحملون دين الاسلام كدين اليهود والنصارى وان هذه كلها طرق الى الله بمنزلة  
 المذاهب الاربعة عند المسلمين ثم منهم من يرجع دين اليهود أو دين النصارى ومنهم من يرجع  
 دين المسلمين وهذا القول فائش غالب فيهم حتى في فقاہم وعبادهم لاسيما الجهمية من الاتحادية  
 القرمونية ونحوهم فانه غلبت عليهم الفلسفة وهذا مذهب كثير من المتفاسفة أو اكثرهم وعلى  
 هذا كثير من النصارى أو اكثرهم وكثير من اليهود ايضا بل لو قال القائل ان غلب خواص

العلماء منهم والعباد على هذا المذهب لما أبعدت وقد رأيت من ذلك وسمعت ما لا يتسع له هذا  
 الموضوع ومعلوم بالاضطرار من دين المسلمين وباتفاق جميع المسلمين أن من سوغ اتباع غيره  
 دين الاسلام أو اتباع شريعة غير شريعة محمد صلى الله عليه وسلم فهو كافر وهو ككافر من آمن  
 ببعض الكتاب وكفر ببعض الكتاب كما قال تعالى (ان الذين يكفرون بالله ورسوله ويريدون  
 ان يفرقوا بين الله ورسوله ويقولون نؤمن ببعض ونكفر ببعض ويريدون ان يتخذوا بين  
 ذلك سبيلا اولئك هم الكافرون حقا وأعدنا للكافرين عذابا مهينا) واليهود والنصارى داخلون  
 في ذلك وكذلك المتفلسفة يؤمنون ببعض ويكفرون ببعض ومن تفلسف من اليهود والنصارى  
 يبقى كفره من وجهين وهؤلاء أكثر وزرأهم الذين يصرون عن رأيه غايته ان يكون من  
 هذا الضرب فانه كان يهوديا متفلسفا ثم انتسب الى الاسلام مع ما فيه من اليهودية والتفلسف  
 وضم الى ذلك الرفض فهذا هو أعظم من عندهم من ذوي الاقلام وذلك أعظم من كان عندهم  
 من ذوي السيف فليعتبر انؤمن بهذا وبالجملة فما من نفاق وزندقة والحاد الا وهي داخله في  
 اتباع التتاولهم من أجهل الخلق وأقلهم معرفة بالدين وأبدهم عن اتباعه وأعظم الخلق اتباعا  
 للظن وما تهوى الانفس وقد قسموا الناس أربعة أقسام يال وباع ودانمند وطاط أي صديقهم  
 وعدوهم والعالم والعامي فن دخل في طاعتهم الجاهلية وسنتهم الكفرية كان صديقهم ومن  
 خالفهم كان عدوهم ولو كان من انبياء الله ورسوله وأوليائه وكل من انتسب الى علم أو دين سموه  
 دانمند كالنصاري والراهد والقسيس والراهب ودان اليهود والمنجم والساحر والطبيب والكتاب  
 والحاسب فيدرجون سادن الاصنام فيدرجون في هذا من المشركين وأهل الكتاب وأهل  
 البدع ما لا يعلمه الا الله ويحملون أهل العلم والايمان نوعا واحدا بل يحملون القرامطة الملاحدة  
 الباطنية الزنادقة المنافقين كالطوسي وأمثاله هم الحكماء على جميع من انتسب الى علم أو دين  
 من المسلمين واليهود والنصارى وكذلك وزيرهم السفیه الملقب بالرشيد يحكم على هذه الاصناف  
 ويقدم شرار المسلمين كالرافضة والملاحدة على خيار المسلمين أهل العلم والايمان حتى تولى  
 قضاء القضاء من كان أقرب الى الزندقة والحاد والكفر بالله ورسوله بحيث تكون موافقة  
 للكفار والمنافقين من اليهود والقرامطة والملاحدة والرافضة على ما يريدونه أعظم من غيره  
 ويتظاهر من شريعة الاسلام بما لا بد له منه لاجل من هناك من المسلمين حتى أن وزيرهم

هذا الحديث المالحد المنافق صنف مصنفاً مضمونه ان النبي صلى الله عليه وسلم رضي بدين اليهود والنصارى وانه لا ينكر عليهم ولا يذمهم ولا ينهون عن دينهم ولا يؤسرون بالانتقال الى الاسلام واستدل الخبيث الجاهل بقوله ( قل يا أيها الكافرون لا أعبد ما تعبدون ولا أنتم عابدون ما أعبد ولا أنا عابد ما عبدتم ولا أنتم عابدون ما أعبد لكم دينكم ولي دين ) وزعم ان هذه الآية تقتضي انه يرضي دينهم قال وهذه الآية محكمة ليست منسوخة وجرت بسبب ذلك أمور ومن المعلوم ان هذا جهل منه فان قوله لكم دينكم ولي دين ليس فيه ما يقتضي ان يكون دين الكفار حقاً ولا مرضياً له وانما يدل على تبرئه من دينهم ولهذا قال صلى الله عليه وسلم في هذه السورة انها براءة من الشرك كما قال في الآية الاخرى ( فان كذبوك فقل لي عملي ولا يحكم عماركم انتم بريئون مما أعمل وانا بريء مما تعملون ) فقوله لكم دينكم ولي دين كقوله لانا اعمالنا ولكم اعمالكم وقد اتبع ذلك بموجبه ومقتضاه حيث قال انتم بريئون مما أعمل وانا بريء مما تعملون ولو قدر ان في هذه السورة ما يقتضي انهم لم يؤسروا بترك دينهم فقد علم بالاضطرار من دين الاسلام بالنصوص المتواترة وباجماع الامة انه أمر المشركين وأهل الكتاب بالايمان به وانه جاءهم على ذلك وأخبر انهم كافرون بخلدون في النار وقد أظهروا الرفض ومنعوا ان تذكر على المنابر الخلفاء الراشدين وذكروا علياً وأظهروا الدعوة للاثني عشر الذين تزعم الرافضة انهم أئمة معصومون وان ابا بكر وعمر وعثمان كفار وجار ظالمون لاختلافهم ولا لمن بعدهم ومذهب الرافضة شر من مذهب الخوارج المارقين فان الخوارج غايتهم تكفير عثمان وعلي وشيعتهما والرافضة تكفير أبي بكر وعمر وعثمان وجهود السابقين الاولين وتجهده من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أعظم مما جحد به الخوارج وفيهم من الكذب والافتراء والتلو والاحاد ما ليس في الخوارج وفيهم من معاونة الكفار على المسلمين ما ليس في الخوارج والرافضة تحب التتار ودولتهم لانه يحصل لهم بها من العز ما لا يحصل بدولة المسلمين والرافضة هم معاونون للمشركين واليهود والنصارى على قتال المسلمين وهم كانوا من أعظم الاسباب في دخول التتار قبل اسلامهم الى أرض المشرق بخراسان والعراق والشام وكان من أعظم الناس معاونة لهم على اخذهم لبلاد الاسلام وقتل المسلمين وسبي حريمهم وقضية ابن العلقمي وأمثاله مع الخليفة وقضيتهم في حلب مع صاحب حلب مشهورة يعرفها عموم الناس وكذلك في الحروب التي بين المسلمين

وبين النصارى بسواحل الشام قد عرف أهل الخبرة ان الرفضة تكون مع النصارى على المسلمين وانهم عاونوهم على أخذ البلاد لما جاء التار وعز على الرفضة فتح عكة وغيرها من السواحل واذا غلب المسلمون للنصارى والمشركون كان ذلك غصة عند الرفضة واذا غلب المشركون والنصارى المسلمين كان ذلك عيدا ومسرة عند الرفضة ودخل في الرفضة أهل الزندة والاحاد من النصيرية والاسماعلية وأمثالهم من الملاحدة القرامطة وغيرهم ممن كان بخراسان والعراق والشام وغير ذلك والرفضة جهمية قدرية وفيهم من الكذب والبسوع والافتراء على الله ورسوله أعظم مما في الخوارج المارقين الذين قاتلهم امير المؤمنين علي وسائر الصحابة بامر رسول الله صلى الله عليه وسلم بل فيهم من الردة عن شرائع الدين أعظم مما في مانبي الزكاة الذين قاتلهم أبو بكر الصديق والصحابة ومن أعظم ما ذم به النبي صلى الله عليه وسلم الخوارج قوله فهم يقتلون أهل الاسلام ويدعون أهل الاديان كما أخرج في الصحيحين عن أبي سعيد قال بعث علي الى النبي صلى الله عليه وسلم بذهبية فقسمها بين أربعة يعني من أسراء نجد فقبضت قريش والانصار قالوا يطع صناديد أهل نجد ويدعنا قال انما تألفهم فاقبل رجل غائر العينين مشرف الوجنتين تأتي الجبين كس اللحية مخلوق فقال يا محمد اتق الله فقال من يطع الله اذا عصيته أيا مني الله على أهل الارض ولا تأمنوني فسأله رجل قتله فتمه فلما ولي قال ان من ضننني هذا أو في عقب هذا قوما يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم يمرقون من الدين سرور السهم من الرمية يقتلون أهل الاسلام ويدعون أهل الاوثان لئن أدركتهم لأقتلنهم قتل عاد وفي لفظ في الصحيحين عن أبي سعيد قال بينما نحن عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو قسم قسما أتاه ذو الخويصرة وهو رجل من بني تميم فقال يا رسول الله اعدل فقال ويلك فمن يعدل اذا لم أعدل قد خبت وخسرت ان لم أكن أعدل فقال عمر يا رسول الله أأذن لي فيه فاضرب عنقه فقال دعه فان له أصحابا يحقر احدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية ينظر الى فصله فلا يوجد فيه شيء ثم ينظر الى رصافه فلا يوجد فيه شيء ثم ينظر الى نصيه فلا يوجد فيه شيء ثم ينظر الى قذفه فلا يوجد فيه شيء قد سبق الفرت والدم آتاهم رجل أسود احدى عضديه مثل ثدي المرأة أو مثل البضة يخرجون على حين فرقة من الناس قال أبو سعيد فاشهد اني سمعت هذا الحديث من رسول الله صلى الله عليه

وسلم وأشهد أن علي بن أبي طالب قاتلهم وأنا معه فأمر بذلك الرجل فالتبس فاني به حتى  
نظرت اليه علي نمت رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي لعنته هؤلاء الخوارج المارتون من  
أعظم ماذمهم به النبي صلى الله عليه وسلم أنهم يقتلون أهل الاسلام ويدعون أهل الاوثان وذكر  
أنهم يخرجون على حين فرقة من الناس والخوارج مع هذا لم يكونوا يماونون الكفار على قتال  
المسلمين والرافضة يماونون الكفار على قتال المسلمين فلم يكفهم أنهم لا يقاتلون الكفار مع  
المسلمين حتى قاتلوا المسلمين مع الكفار فكانوا أعظم مروءة عن الدين من أولئك المارقين  
بكثير كثير وقد أجمع المسلمون على وجوب قتال الخوارج والروانض ونحوهم اذا فارقوا  
جماعة المسلمين كما قاتلهم علي رضي الله عنه فكيف اذا انضموا الى ذلك من أحكام المشركين  
كنائساً وجنكسخان ملك المشركين ماهر من أعظم المضادة لدين الاسلام وكل من قفز  
اليهم من أمراء الصكر وغير الأمراء فحكمه حكمهم وفيهم من الردة عن شرائع الاسلام  
بقدر ما ارتد عنه من شرائع الاسلام واذا كان السيف قد سموا ما نفي الزكاة مرتدين مع  
كونهم يصومون ويصلون ولم يكونوا يقاتلون جماعة المسلمين فكيف بمن صار مع أعداء الله ورسوله  
قاتلاً للمسلمين مع أنه واليها بالله لو استولى هؤلاء المحاربون لله ورسوله المحادون لله ورسوله  
المعادون لله ورسوله على ارض الشام ومصر في مثل هذا الوقت لانفضى ذلك الى زوال دين  
الاسلام ودروس شرائعه أنا الطائفة بالشام ومصر ونحوهما فهم في هذا الوقت المقاتلون عن  
دين الاسلام وهم من احق الناس دخولا في الطائفة المنصورة التي ذكرها النبي صلى الله عليه  
وسلم بقوله في الاحاديث الصحيحة المستفيضة عنه لا تزال طائفة من امتي ظاهرين على الحق  
لا يضرهم من خالفهم ولا من خذلهم حتى تقوم الساعة وفي رواية لمسلم لا يزال اهل القرب والنبي  
صلى الله عليه وسلم تكلم بهذا الكلام بمدينته النبوية فخر به ما يقرب عنها وشرقه ما يشرق عنها  
فان التشريق والتغريب من الامور النسبية اذ كل بلد له شرق وغرب ولهذا اذا قدم الرجل  
الى الاسكندرية من القرب يقولون سافر الى الشرق وكان اهل المدينة يسمون اهل الشام  
اهل الغرب ويسمون اهل نجد والمراق اهل الشرق كما في حديث ابن عمر قال قدم رجلان  
من اهل المشرق فخطبا وفي رواية من اهل نجد ولهذا قل احمد بن حنبل اهل القرب هم اهل  
الشام يعني هم اهل القرب كما ان نجد والمراق اول الشرق وكل ما يشرق عنها فهو من الشرق

وكل ما يقرب عن الشام من مصر وغيرها فهو داخل في الغرب وفي الصحيحين ان معاذ بن  
 جبل قال في الطائفة المنصورة وهم بالشام فلها اصل المغرب وهم فتحوا سائر المغرب كعصر  
 والقيروان والاندلس وغير ذلك واذا كان غرب المدينة النبوية ما يقرب عنها فالنيرة ونحوها  
 على مسافة المدينة النبوية كما ان حرا والرقعة ومنصاط ونحوها على مسافة مكة فما يقرب عن  
 النيرة فهو من الغرب الذين وعدهم النبي صلى الله عليه وسلم لما تقدم وقد جاء في حديث آخر  
 في صفة الطائفة المنصورة انهم باكناف البيت المقدس وهذه الطائفة هي التي باكناف البيت المقدس  
 اليوم ومن يدبر احوال العالم في هذا الوقت فاعلم ان هذه الطائفة هي اقوام الطوائف بدين الاسلام علما  
 وعملًا وجهادًا عن شرق الارض وغربها فانهم هم الذين يتقاتلون اهل الشوكه العظيمة من المشركين واهل  
 الكتاب ومنازيتهم مع النصاري ومع المشركين من الترك ومع الزنادقة المنافقين من الداخلين في الرافضة  
 وغيرهم كالاسماعيلية ونحوهم من القرامطة معروفة معلومة قديما وحديثا والعز الذي للمسلمين بمشارك  
 الارض ومنازيتها هو بزمهم ولهذا لما هزموا سنة تسع وتسعين وستمائه دخل على اهل الاسلام  
 من الذل والمصيبة بمشارك الارض ومنازيتها مالا يعلمه الا الله والحكايات في ذلك كثيرة ليس  
 هذا موضعها وذلك ان سكان اليمن في هذا الوقت ضماف عاجزون عن الجهاد او مضيعون  
 له وهم مطيعون لمن ملك هذه البلاد حتى ذكروا انهم ارسلوا بالسمع والطاعة لهؤلاء وملك  
 المشركين لما جاء الى حلب جرى بها من القتل ما جرى واما سكان الحجاز فالكثير منهم خارجون  
 عن الشريعة وفيهم من البدع والضلال والفجور مالا يعلمه الا الله واهل الايمان  
 والدين فيهم مستضعفون عاجزون وانما تكون لهم القوة والعزة في هذا الوقت لغير اهل  
 الاسلام بهذه البلاد فلو ذلت هذه الطائفة والياد بالله تعالى لكان المؤمنون بالحجاز من  
 اذل الناس لاسيما وقد غلب فيهم الرافض وملك هؤلاء التتار الحارثيون لله ورسوله الا ان مرفوض  
 فلو غلبوا لفسد الحجاز بالكلية واما بلاد افريقية فاعرابها غالبون عليها وهم من شر الخلق بل  
 هم مستحقون للجهاد والنزول واما المغرب الاقصى فمع استيلاء الافرنج على اكثر بلادهم لا يقومون  
 بجهاد النصاري هناك بل في عسكرهم من النصاري الذين يحملون الصليبان خلق عظيم لو استولى  
 التتار على هذه البلاد لكان اهل المغرب معهم من اذل الناس لاسيما والنصاري تدخل مع التتار  
 فيصبرون حزبا على اهل المغرب فهذا وغيره مما يبين ان هذه المصيبة التي بالشام ومصر في هذا الوقت



هم كتيبة الاسلام وعزمهم عز الاسلام وذلمهم ذل الاسلام فلو استولى عليهم التتار لم يبق للاسلام  
عز ولا كلمة عالية ولا طائفة ظاهرة عالية يخافها اهل الارض تقاتل عنه فن قفز عنهم الى التتار  
كان احق بالقتال من كثير من التتار فان التتار فيهم المكره وغير المكره وقد استقرت السنة  
بان عقوبة المرتد اعظم من عقوبة الكافر الاصلي من وجوه متعددة منها ان المرتد يقتل بكل  
حال ولا يضرب عليه جزية ولا تمقله ذمة بخلاف الكافر الاصلي ومنها ان المرتد يقتل وان كان عاجزا  
عن القتال بخلاف الكافر الاصلي الذي ليس هو من اهل القتال فانه لا يقتل عندا كثر العلماء كابي حنيفة  
ومالك وأحمد ولهذا كان مذهب الجمهور ان المرتد يقتل كما هو مذهب مالك والشافعي وأحمد ومنها  
ان المرتد لا يرث ولا يناكح ولا تؤكل ذبيحته بخلاف الكافر الاصلي الذي غير ذلك من الاحكام واذا  
كانت الردة عن أصل الدين أعظم من الكفر بأصل الدين فالردة عن شرائعه أعظم من  
خروج الخارج الاصلي عن شرائعه ولهذا كان كل مؤمن يعرف أحوال التار ويعلم ان المرتدين  
الذين فيهم من الفرس والعرب وغيرهم شر من الكفار الاصليين من الترك ونحوهم وهم بعد  
أن تكلموا بالشهادتين مع تركهم لكثير من شرائع الدين خير من المرتدين من الفرس والعرب  
وغيرهم وبهذا يتبين ان من كان معهم ممن كان مسلم الاصل هو شر من الترك الذين كانوا  
كفارا فان المسلم الاصلي اذا ارتد عن بعض شرائعه كان أسوأ حالا ممن لم يدخل بعد في  
تلك الشرائع مثل مانى الزكاة وأمثالهم ممن قاتلهم الصديق وان كان المرتد عن بعض الشرائع  
متفقها أو متصوفا أو تاجرا أو كاتباً أو غير ذلك فهو لاء شر من الترك الذين لم يدخلوا في تلك  
الشرائع وأصروا على الاسلام ولهذا نجد المسلمون من ضرر هؤلاء على الدين مالا يحمدونه  
من ضرر أولئك وينقادون للاسلام وشرائعه وطاعة الله ورسوله أعظم من انقياد هؤلاء  
الذين ارتدوا عن بعض الدين وناقوا في بعضه وان تظاهروا بالانساب الى العلم والدين وغاية  
ما يوجد من هؤلاء يكون ملحداً نصيرياً أو اسماعيلياً أو رافضياً وخيارهم يكون جهياً اتحادياً  
أو نحوته فانه لا ينضم اليهم طوعاً من المظهرين للاسلام إلا منافق أو زنديق أو فاسق فاجر  
ومن أخرجوه معهم مكرها فانه يمت على نيته ونحن علينا أن نقاتل المسكر جميعه إذ لا يتميز  
المكره ممن غيره وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال يفز هذا البيت  
جيش من الناس فينجاهم بيدهم من الارض فاذ خسف بهم ففيل يلوسول الله ان فيهم المكره

فقال يبعثون على نياتهم والحديث مستفيض عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجوه متعددة  
 أخرجه أرباب الصحيح عن عائشة وحفصة وأم سلمة ففي صحيح مسلم عن أم سلمة قالت قال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يعمد عائذ بالبيت فيبعث اليه بعث فاذا كانوا يبيداه من الارض  
 خسف بهم فقلت يا رسول الله فكيف بمن كان كارها قال يخسف به معهم ولكنه يبعث  
 يوم القيامة على نيته \* وفي الصحيحين عن عائشة قالت عث رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 في منامه فقلنا يا رسول الله صنعت شيأ في منامك لم تكن تفعله فقال العجب ان ناسا من أهلي  
 يؤمرون هذا البيت برجل من قريش وقد لجأ الى البيت حتى اذا كانوا بالبيداء خسف بهم  
 فقلنا يا رسول الله ان الطريق قد يجمع الناس قال نعم فيهم المستنصر والمجنون وابن السبيل  
 فيهلكون مهلكا واحدا ويصدرون مصادر شتى يبعثهم الله عز وجل على نياتهم وفي لفظ  
 البخاري عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يغزو جيش الكعبة فاذا كانوا  
 يبيداه من الارض يخسف بأولهم وآخرهم قالت قلت يا رسول كيف يخسف بأولهم وآخرهم  
 وفيهم أسواقهم ومن ليس منهم قال يخسف بأولهم وآخرهم ثم يبعثون على نياتهم وفي صحيح  
 مسلم عن حفصة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال سيمود بهذا البيت يعني الكعبة قوم  
 ليست لهم منعة ولا عدو ولا عدة يبعث اليهم جيش يومئذ حتى اذا كانوا يبيداه من الارض  
 خسف بهم قال يوسف بن ماهك وأهل الشام يومئذ يسرون الى مكة فقال عبد الله بن صفران  
 أما والله ما هو بهذا الجيش فأنه تعالى أهلك الجيش الذي أراد أن ينتهك حرمة المكره فيهم  
 وغير المكره مع قدرته على التمييز بينهم مع انه يبعثهم على نياتهم فكيف يجب على المؤمنين  
 المجاهدين أن يعزوا بين المكره وغيره وهم لا يملكون ذلك بل لو ادعى مدع انه خرج مكرها  
 لم ينفعه ذلك بمجرد دعواه كما روي ان العباس بن عبد المطلب قال للنبي صلى الله عليه وسلم  
 لما أسره المسلمون يوم بدر يا رسول الله اني كنت مكرها فقال أما ظاهرك فكان علينا وأما  
 سريرتك فلي الله بل لو كان فيهم قوم صالحون من خيار الناس ولم يمكن قتالهم إلا بقتل  
 هؤلاء لقتلوا أيضا فان الأئمة متفقون على ان الكفار لو تترسوا بمسلمين وخيف على المسلمين  
 اذا لم يقاتلوا فانه يجوز أن يزميهم وتقصده الكفار ولو لم نخف على المسلمين جاز رمى أولئك  
 المسلمين أيضا في أحد قولي العلماء ومن قتل لاجل الجهاد الذي أمر الله به ورسوله

الباطن مظلوم كان شهيدا وبعث على نبته ولم يكن قتله أعظم فسادا من قتل من يقتل من المؤمنين المجاهدين وإذا كان الجهاد واجبا وإن قتل من المسلمين ماشاء الله فقتل من يقتل في صفوفهم من المسلمين لحاجة الجهاد ليس أعظم من هذا بل قد أمر النبي صلى الله عليه وسلم المكره في قتال الفتنة بكسر سيفه ولبس له أن يقاتل وإن قتل كما في صحيح مسلم عن أبي بكره قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أنها ستكون فتن الاثم تكون فتن الاثم تكون فتن القاعد فيها خير من الماشي والماشي فيها خير من الساعي الا اذا زلت أو وقعت فمن كان له ابل فليلق بابل ومن كانت له غنم فليلق بغنمه ومن كانت له أرض فليلق بأرضه قال فقال رجل يا رسول الله أرأيت من لم يكن له ابل ولا غنم ولا أرض قال يمد الى سيفه فيدق على حده بحجر ثم لينج ان استطاع النجاة اللهم هل بلغت اللهم هل بلغت اللهم هل بلغت فقال رجل يا رسول الله أرأيت اذا كرهت حتى ينطلق بي الى احدي الصنفين أو احدي الفتنين فيضربني رجل بسيفه أو يسهمه فيقتلني قال يوء يا ثمة وأثمك ويكون من أصحاب النار في هذا الحديث انه نهى عن القتال في الفتنة بل أمر بما يتذرعه القتال من الاعتزال أو افساد السلاح الذي يقاتل به وقد دخل في ذلك المكره وغيره ثم بين ان المكره اذا قتل ظلما كان القاتل قدباء باثمه وأثم المقتول كما قال تعالى في قصة ابني آدم عن المظلوم (انني أريد أن تبوء باثمي وأثمك فتكون من أصحاب النار وذلك جزاء الظالمين) ومعلوم ان الانسان اذا صال صائل على نفسه جازله الدفع بالسنة والاجماع وإنما تنازعوا هل يجب عليه الدفع بالقتال على قولين هما روايتان عن أحمد احدهما يجب الدفع عن نفسه ولو لم يحضر الصف والثانية يجوز له الدفع عن نفسه وأما الابتداء بالقتال في الفتنة فلا يجوز بلا ريب والمقصود انه اذا كان المكره على القتال في الفتنة ليس له ان يقاتل بل عليه افساد سلاحه وأن يصبر حتى يقتل مظلوما فكيف بالمكره على قتال المسلمين مع الطائفة الخارجة عن شرائع الاسلام كما نهى الزكاة والمرتبدين ونحوهم فلا ريب ان هذا يجب عليه اذا أكرهه على الحضور أن لا يقاتل وإن قتله المسلمون كما لو أكرهه الكفار على حضور صفهم ليقاتل المسلمين وكما لو أكرهه رجل رجلا على قتل مسلم معصوم فإنه لا يجوز له قتله باتفاق المسلمين وإن أكرهه بالقتل فإنه ليس يحفظ نفسه بقتل ذلك المعصوم أولى من العكس فليس له أن يظلم غيره فيقتله

ثلاثا يقتل هو بل اذا فعل ذلك كان القود على المكروه والمكروه جميعا عند أكثر العلماء كاحد  
 ومالك والشافعي في أحد قولي وفي الآخر يجب القود على المكروه فقط كقول أبي حنيفة  
 ومحمد وقيل القود على المكروه المباشر كما روي ذلك عن زفر وأبو يوسف يوجب الضمان  
 بالدية بدل القود ولم يوجبوه وقد روي مسلم في صحيحه عن النبي صلى الله عليه وسلم قصة  
 أصحاب الأخدود وفيها أن الغلام أمر بقتل نفسه لاجل مصلحة ظهور الدين ولهذا جوز الأئمة  
 الأربعة أن ينغمس المسلم في صف الكفار وأن غلب على ظنه أنهم يقتلونه اذا كان في ذلك  
 مصلحة للمسلمين وقد بسطنا القول في هذه المسئلة في موضع آخر فاذا كان الرجل يفعل  
 ما يمتد أنه يقتل به لاجل مصلحة الجهاد مع أن قتله نفسه أعظم من قتله لغيره كان ما يفيض  
 الى قتل غيره لاجل مصلحة الدين التي لا تحصل الا بذلك ودفع ضرر العدو المفسد للدين  
 والدنيا الذي لا يندفع الا بذلك أولى واذا كانت السنة والاجماع متفقين على أن الصائل المسلم اذا لم  
 يندفع صوله الا بالقتل قتل وان كان المال الذي يأخذه قيراطا من دينار كما قال النبي صلى  
 الله عليه وسلم في الحديث الصحيح من قتل دون ماله فهو شهيد ومن قتل دون دمه فهو  
 شهيد ومن قتل دون حرمة فهو شهيد فكيف يقتال هؤلاء الخارجين عن شرائع الاسلام  
 المحاربين لله ورسوله الذين صولهم وبغيتهم أقل ما فيهم فان قتال المعتدين الصائنين ثابت بالسنة  
 والاجماع وهؤلاء معتدون صائلون على المسلمين في أنفسهم وأموالهم وحرمة دينهم وكل  
 من هذه يبيح قتال الصائل عليها ومن قتل دونها فهو شهيد فكيف بمن قاتل عليها كلها ومن  
 من شر البغاة المتاولين الظالمين لكن من زعم أنهم يقاتلون كما تقاتل البغاة المتاولون فقد أخطأ  
 خطأ قبيحا وضل ضلالا بعيدا فان أقل ما في البغاة المتاولين أن يكون لهم تأويل سائغ خرجوا  
 به ولهذا قالوا ان الامام يرأسهم فان ذكروا شبهة بينها وان ذكروا مظلمة أزالها فأى شبهة  
 لهؤلاء المحاربين لله ورسوله الساعين في الارض فسادا للخارجين عن شرائع الدين ولا ريب  
 أنهم لا يقولون أنهم أقوم بدين الاسلام علما وعملا من هذه الطائفة بل هم مع دعواهم الاسلام  
 يعلمون ان هذه الطائفة أعلمهم بالاسلام منهم وأتبع له منهم وكل من تحت اديم السماء من  
 مسلم وكافر يعلم ذلك وهم مع ذلك يندرون المسلمين بالقتال فامتنع أن تكون لهم شبهة بينة  
 يستحلون بها قتال المسلمين كيف وهم قد سبوا غالب حريم الرعية الذين لم يقاتلوا حتى أن الناس لله

وأوهم يعظمون البقرة يأخذون ما فيها من الأموال ويعظمون الرجل ويتبركون به ويسلبونه  
 ما عليه من الثياب ويسبون حريمه ويعاقبونه بأنواع العقوبات التي لا يماق بها إلا أظلم الناس  
 وأجفرها والمتأول تأويلا دينيا لا يماق إلا من يراه عاصيا الدين وهم يعظمون من يعاقبونه  
 في الدين ويقولون انه أطوع لله منهم فأى تأويل بقي لهم ثم لو قدر انهم متأولون لم يكن  
 تأويلهم -ائنا بل تأويل الخوارج وما نبي الزكاة أوجه من تأويلهم أما الخوارج فانهم ادعوا  
 اتباع القرآن وان ما خالفه من السنة لا يجوز العمل به وأما مانعوا الزكاة فقد ذكروا انهم قالوا ان الله  
 قال لنبيه خذ من أموالهم صدقة وهذا خطاب لنبيه فقط فليس علينا أن ننفقها لغيره فلم  
 يكونوا يدفعونها لابي بكر ولا يخرجونها له والخوارج لهم علم وعبادة وللعلماء معهم مناظرات  
 كمنظرتهم مع الرافضة والجمعية وأما هؤلاء فلا يناظرون علي قتال المسلمين فلو كانوا متأولين  
 لم يكن لهم تأويل بقوله ذو عقل وقد خاطبني بعضهم بأن قال ملكنا ملك ابن ملك ابن ملك الى  
 سبعة أجداد وملككم ابن مولى فقلت له آباء ذلك الملك كلهم كفار ولا تغر بالكافر بل المملوك  
 المسلم خير من الملك الكافر قال الله تعالى (ولم يبدؤا من خير من مشرك ولو أعجبكم) فهذه وأمثالها  
 حججهم ومعلوم ان من كان مسلما وجب عليه أن يطيع المسلم ولو كان عبدا ولا يطيع الكافر  
 وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال (اسمعوا وأطيعوا وان أمر عليكم عبد  
 حبشي كأن رأسه زينة ما أطام فيكم كتاب الله ودين الاسلام إنما يفضّل الانسان بإيمانه وتقواه  
 لا بآبائه) ولو كانوا من بنى هاشم أهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم فإن الله خلق الجنة لمن أطاعه  
 وان كان عبدا حبشيا وخاق النار لمن عصاه ولو كان شريفا قرشيا وقد قال تعالى (يا أيها الناس  
 اتلخطيناكم من ذكروا نبي وجعلناكم شهودا وقبائل لنعرفوا إذا أكرمكم عند الله أتقاكم) وفي السنن عنه  
 صلى الله عليه وسلم انه قال لا فضل لعربي على عجمي ولا لعجمي على عربي ولا لاسود على أبيض ولا  
 لا يبيض على اسود الا بالتقوى الناس من آدم وآدم من تراب \* وفي الصحيحين عنه انه قال  
 لقبيلة قريبة منه ان آل أبي فلان ليسوا بأوليائي إنما وليي الله وصالح المؤمنين فأخبر النبي  
 صلى الله عليه وسلم ان مولاه ليست بالقرابة والنسب بل بالإيمان والتقوى فإذا كان هذا في  
 قرابة الرسول فكيف بقرابة جنكسخان الكافر المشرك وقد أجمع المسلمون على ان من كان  
 أعظم إيمانا وتقوى كان أفضل ممن هو دونه في الإيمان والتقوى وان كان الاول اسود حبشيا

والثاني علياً أو عباسياً

(٥١٧) ﴿مسئلة﴾ في أجناد يمتنعون عن قتال التار ويقولون ان فيهم من يخرج مكرها معهم واذا هرب أحدكم هل يتبع أم لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين قتال التار الذين قدموا الي بلاد الشام واجب بالكتاب والسنة فان الله يقول في القرآن (وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله) والدين هو الطاعة فاذا كان بعض الدين لله وبعضه لغير الله وجب القتال حتى يكون الدين كله لله ولهذا قال الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا ان كنتم مؤمنين فان لم تفعلوا فاذنوا بحرب من الله ورسوله) وهذه الآية نزلت في أهل الطائف لما دخلوا في الاسلام والتزموا الصلاة والصيام لكن امتنعوا عن ترك الربا فين الله انهم عاربون له ولرسوله اذا لم يتهوا عن الربا والربا هو آخر ما حرره الله وهو مال يؤخذ برضا صاحبه فاذا كان هؤلاء محاربين لله ورسوله يجب جهادهم فكيف بمن يترك كثيرا من شرائع الاسلام أو أكثرها كالنتار وقد اتفق علماء المسلمين على ان الطائفة الممتنعة اذا امتنعت عن بعض واجبات الاسلام الظاهر

المتواترة فانه يجب قتالها اذا تكلموا بالشهادتين وامتنعوا عن الصلاة والزكاة أو صيام شهر رمضان أو حج البيت الفتيق أو عن الحكم بينهم بالكتاب والسنة أو عن تحريم الفواحش أو الخراون كاح ذوات المحارم أو عن استحلال النفوس والاموال بغير حق أو الربا أو الميسر أو الجهاد للكفار أو عن ضربهم الجزية على أهل الكتاب ونحو ذلك من شرائع الاسلام فانهم يقتلون عليها حتى يكون الدين كله لله وقد ثبت في الصحيحين ان عمر لما ناظر أبا بكر في مانع الزكاة قال له ابو بكر كيف لا أقاتل من ترك الحقوق التي أوجبها الله ورسوله وان كان قد أسلم كالزكاة وقال له فان الزكاة من حقها والله لو منعوني عناقا كانوا يؤدونها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم على منعها قال عمر فإنا رأيت قد شرع الله صدور أبي بكر للقتال فعلمت انه الحق وقد ثبت في الصحيح من غير وجه ان النبي صلى الله عليه وسلم ذكر الخوارج وقال فيهم يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم وقرآنه مع قرآنهم يقرؤن القرآن لا يجاوز حناجرهم يمرقون من الاسلام كما يمرق السهم من الرمية أينما لقيتموهم فاقتلوهم فان في قتلهم أجرا عند الله لمن قتلهم يوم القيامة لان أدركتهم لاقتلهم قتل عاد وقد اتفق السلف

والائمة على قتال هؤلاء وأول من قاتلهم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه وما زال المسلمون يقاتلون في صدر خلافة بني أمية وبني العباس مع الاسراء وان كانوا ظلمة وكان الحجاج ونوابه ممن يقاتلونهم فكل أئمة المسلمين يأمرهم بقتالهم والتتار وأشباههم أعظم خروجاً عن شريعة الاسلام من ما نهي الزكاة والخوارج من أهل الطائف الذين امتنعوا عن ترك الربا فن شكت في قتالهم فمروا بجل الناس بدين الاسلام وحيث وجب قتالهم قوتلوا وان كان فيهم المكره باتفاق المسلمين كما قال العباس لما أسير يوم بدر يارسول الله اني خرجت مكرها فقال النبي صلى الله عليه وسلم اما ظاهرك فكان علينا واما سريرتك فالي الله وقد اتفق العلماء على ان جيش الكفار اذا ترسوا بمن عندهم من أسري المسلمين وخيف على المسلمين الضر اذا لم يقاتلوا فانهم يقاتلون وان أقضى ذلك الى قتل المسلمين الذين ترسوا بهم وان لم يخف على المسلمين في جواز القتال المفضي الى قتل هؤلاء المسلمين قولان مشهوران للعلماء وهؤلاء المسلمون اذا قتلوا كانوا شهداء ولا يترك الجهاد الواجب لاجل من يقتل شهيدا فان المسلمين اذا قتلوا الكفار قبل قتل من المسلمين يكون شهيدا ومن قتل وهو في الباطن لا يستحق القتل لاجل مصلحة الاسلام كان شهيدا وقد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ينزو هذا البيت جيش من الناس فينحاهم بيده من الأرض اذ خسف بهم قبيل يارسول الله وفيهم المكره فقال يبعثون على نياتهم فاذا كان العذاب الذي ينزله الله بالجيش الذي ينزو المسلمين ينزله بالمكره وغير المكره فكيف بالعذاب الذي يعذبهم الله به أو يادي المؤمنين كما قال تعالى (قل هل يترصون بنا الا احدى الحسينين ونحن ترصص بكم أن يصيبكم الله بعذاب من عنده أو يادي بنا) ونحن لا نعلم المكره ولا تقدر على التمييز فاذا قتلناهم بأمر الله كنا في ذلك مأجورين ومعدورين وكانوا هم على نياتهم فن كان مكرها لا يستطيع الامتناع فانه يحشر على يته يوم القيامة فاذا قتل لاجل قيام الدين لم يكن ذلك بأعظم من قتل من يقتل من عسكر المسلمين واما اذا هرب أحدهم فان من الناس من يحمل قتالهم بمنزلة قتال البنية المتولين وهؤلاء اذا كان لهم طائفة متممة فهل يجوز اتباع مدبرهم وقتل أسيرهم والاعجاز على جريحهم على قولين للعلماء مشهورين قليل لا يفعل ذلك لان منادى على بن أبي طالب نادى يوم الجمل لا يتبع مدبر ولا يجهز على جريح ولا يقتل أسير وقيل بل يفعل ذلك لانه يوم الجمل لم يكن لهم طائفة متممة

وكان المقصود من القتال دفعهم فلما اندفعوا لم يكن الى ذلك حاجة بمنزلة دفع الصائل وقد روى  
 انه يوم الجمل وصفين كان أمرهم بخلاف ذلك فن جعلهم بمنزلة البغاة المتأولين جعل فيهم  
 هذين القولين والصواب ان هؤلاء ليسوا من البغاة المتأولين فان هؤلاء ليس لهم تأويل سائغ  
 أصلاً وانما هم من جنس الخوارج المارقين وما نعى الزكاة وأهل الطائف والحرمية ومحوهم ممن  
 قوتلو على ما خرجوا عنه من شرائع الاسلام وهذا موضع اشتبه علي كثير من الناس من الفقهاء  
 فان المصنفين في قتال أهل النبي جعلوا قتال ما نعى الزكاة وقاتل الخوارج وقاتل علي لأهل  
 البصرة وقتاله لماوية وأتباعه من قتال أهل النبي وذلك كله مأثور به وفرعوا مسائل ذلك  
 تفرع من يرى ذلك بين الناس وقد غلطوا بل الصواب ما عليه أئمة الحديث والسنة وأهل المدينة  
 النبوية كالأوزاعي والثوري ومالك وأحمد بن حنبل وغيرهم أنه يفرق بين هذا وهذا فقتال  
 علي للخوارج ثابت بالنصوص الصريحة عن النبي صلى الله عليه وسلم باتفاق المسلمين وأما القتال  
 يوم صفين ونحوه فلم يتفق عليه الصحابة بل صد عنه أكابر الصحابة مثل سعد بن أبي وقاص  
 ومحمد بن مسلمة وأسامة بن زيد وعبد الله بن عمر وغيرهم ولم يكن بعد علي بن أبي طالب في  
 العسكرين مثل سعد بن أبي وقاص والاحاديث الصحيحة عن النبي صلى الله عليه وسلم تقتضي  
 انه كان يجب الاصلاح بين تينك الطائفتين لا الاقتتال بينهما كما ثبت عنه في صحيح البخاري  
 انه خطب الناس والجيش منه فقال ان ابني هذا سيد وسيصلح الله به بين طائفتين عظيمتين  
 من المؤمنين فأصلح الله بالحسن بين أهل العراق وأهل الشام فجعل النبي صلى الله عليه وسلم  
 الاصلاح به من فضائل الحسن مع ان الحسن نزل عن الامر وسلم الامر الى معاوية فلو كان  
 القتال هو المأمور به دون ترك الخلافة ومصالحة معاوية لم يمدحه النبي صلى الله عليه وسلم على  
 ترك ما أمر به وفعل ما لم يؤمر به ولا مدحه على ترك الاولى وفعل الادنى فلم ان الذي فعله  
 الحسن هو الذي كان يحبه الله ورسوله لا القتال وقد ثبت في الصحيح ان النبي صلى الله عليه  
 وسلم كان يضمه وأسامة على تخذيته ويقول اللهم اني احبها فاحبها وأحب من يحبها وقد ظهر اثر  
 محبة رسول الله صلى الله عليه وسلم لها بكرهايتها القتال في الفتنة فان اسامة امتنع عن القتال مع  
 واحدة من الطائفتين وكذلك الحسن كان دائماً يشير على علي بأنه لا يقاتل ولما صار الامر اليه  
 فعل ما كان يشير به على أبيه رضي الله عنهم أجمعين وقد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم في



الصحيح انه قال تمرق مارقة على حين فرقة من المسلمين تقتلهم أولى الطائفتين بالحق فهذه  
 المارقة هم الخوارج وقتلهم علي بن ابي طالب وهذا يصدقه بقية الاحاديث التي فيها الامر  
 بقتال الخوارج وبين ان قتلهم مما يحبه الله ورسوله وان الذين قاتلهم مع علي أولى بالحق  
 من معاوية وأصحابه مع كونهم أولى بالحق فلم يأمر النبي صلى الله عليه وسلم بالقتال لواحدة من  
 الطائفتين كما أمر بقتال الخوارج بل مدح الاصلاح بينهما وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 من كراهة القتال في الفتن والتحذير منها من الاحاديث الصحيحة ما ليس هذا موضعه  
 كقوله ستكون فتنة القاعد فيها خير من القائم والقائم فيها خير من الماشي والماشي خير من  
 الساعي وقال يوشك أن يكون خير مال المسلم غنم يتبع بها شعب الجبال ومواقع القطر يفر بدينه  
 من الفتن فالفتن مثل الحروب التي تكون بين ملوك المسلمين وطوائف المسلمين مع ان كل  
 واحدة من الطائفتين ملتزمة لشرائع الاسلام مثل ما كان أهل الجبل وصفين وانما اقتتلوا الشبه وأمر  
 عرضت وأما قتال الخوارج وما نعى الزكاة وأهل الطائف الذين لم يكونوا يحرمون الربا فهؤلاء  
 يقاتلون حتى يدخلوا في الشرائع الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم وهؤلاء اذا كان لهم طائفة  
 بمنفعة فلا ريب انه يجوز قتل أسيرهم واتباع مدبرهم والاجهاز على جريحهم فان هؤلاء اذا  
 كانوا مقيمين ببلادهم على ما هم عليه فانه يجب على المسلمين أن يقصدوهم في بلادهم لقتالهم  
 حتى يكون الدين كله لله فان هؤلاء التار لا يقاتلون على دين الاسلام بل يقاتلون الناس حتى  
 يدخلوا في طاعتهم فن دخل في طاعتهم كفوا عنه وان كان مشركا أو نصرانيا أو يهوديا ومن  
 لم يدخل كان عدوا لهم وان كان من الانبياء والصالحين وقد أمر الله المسلمين أن يقاتلوا أعداءه  
 الكفار ويوالوا عباده المؤمنين فيجب على المسلمين من جند الشام ومصر واليمن والمغرب جميعهم  
 ان يكونوا متعاونين على قتال الكفار وليس لبعضهم ان يقاتل بعضا مجرد الرياضة والاهواء  
 فهؤلاء التار اقل ما يجب عليهم ان يقاتلوا من يليهم من الكفار وان يكفوا عن قتال من يليهم  
 من المسلمين ويتعاونون هم وهم على قتال الكفار وايضا لا يقاتل معهم غير مكره الافاسق  
 أو مبتدع أو زنديق كالملاحدة الترامطة الباطنية والرافضة السبابة والجهمية المطلقة من النفاة  
 الخلولية ومعهم ممن يقدونهم من المنتسبين الى العلم والدين من هو شر منهم فان التار ارجال  
 يقدون الذين يحسنون به الظن وهم لضالهم وغيهم يتبعونه في الضلال الذي يكذبون به على

الله ورسوله ويبدلون دين الله ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق ولو وصفت ما علمه من امورهم اطل الخطاب وبالجملة فذهبهم ودين الاسلام لا يجتمعان ولو أظهر وادين الاسلام الحنبلي الذي بعث رسوله به لاهتدوا واطاعوا مثل الطائفة المنصورة فان النبي صلى الله عليه وسلم قد ثبت عنه انه قال لا تزال طائفة من امتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم ولا من خذلهم حتى تقوم الساعة وثبت عنه في الصحيح انه قال لا يزال أهل الغرب ظاهرين وأول للغرب ما بسامت الشجرة ونحوها فان النبي صلى الله عليه وسلم تكلم بهذا الكلام وهو بالمدينة النبوية فما يغرب عنها فهو غرب كالشام ومصر وما شرق عنها فهو شرق كالجزيرة والعراق وكان السلف يسمون أهل الشام أهل المغرب ويسمون أهل العراق أهل المشرق وهذه الجملة التي ذكرتها فيها من الآثار والادلة الشرعية فيها ما هو مذكور في غير هذا الموضع والله أعلم

(٥١٨) ﴿مسئلة﴾ ما حكم قول بعض العلماء والفقهاء ان الدعاء مستجاب عند قبور أربعة من أصحاب الائمة الارامة قبر الفندلاوي من أصحاب مالك وقبر البرهان البلخي من أصحاب أبي حنيفة وقبر الشيخ نصر المقدسي من أصحاب الشافعي وقبر الشيخ أبي الفرج من أصحاب أحمد رضي الله عنهم ومن استقبل القبلة عند قبورهم ودعا استجيب له وقول بعض العلماء عن بعض المشايخ يوصيه اذا نزل بك حادث أو امر تخافه استوحى ينكشف عنك ما تجده من الشدة حيا كنت أو ميتا ومن قرأ آية الكرسي واستقبل جهة الشيخ عبد القادر الجيلاني وسلم عليه سبع مرات يحفظ مع كل تسليمة خطوة الى قبره قضيت حاجته او كان في سماع فانه يطيب ويكثر التواجد وقول الفقهاء ان الله تعالى ينظر الى الفقراء بتجليه عليهم في ثلاثة مواطن عند مد السماء وعند قيامهم في الاستغفار والمجارات التي بينهم وعند السماع وما يفعله بعض المتعبدين من الدعاء عند قبر زكريا وقبر هود والصلاة عندهما والموقف بين مشرق رواق الجامع باب الطهارة بدمشق والدعاء عند المصحف الثماني ومن الصق ظهره الموجوع بالعمود الذي عند رأس قبر معاوية عند الشهداء باب الصغير فهل للدعاء خصوصية قبول او سرعة اجابة بوقت مخصوص أو مكان معين عند قبر تبي أو يوز أن يستغيث الى الله تعالى في الدعاء بنبي مرسل أو ملك مقرب أو بكلامه تعالى أو بالكعبة أو بالدعاء المشهود باحتياط كاف أو بدعاء ام داود أو الأخضر وهل يجوز أن

يقسم على الله تعالى في السؤال بحق فلان بجرمة فلان بجاه المقرين بالقرب الخلق أو يقسم بأعمالهم وأعمالهم وهل يجوز تعظيم مكان فيه خلوق وزعفران وسرج الكونه رأى النبي صلى الله عليه وسلم في المنام عنده أو يجوز تعظيم شجرة يوجد فيها خرق معلقة ويقال هذه مباركة يجتمع اليها الرجال الاولياء وهل يجوز تعظيم جبل أو زيارته أو زيارة ما فيه من المشاهد والآثار والدعاء فيها والصلاة كمغارة الدم وكهف آدم والآثار ومغارة الجوع وقبر شيث وهابيل ونوح والياس وحزقييل وشيبان الراعي و ابراهيم بن آدم بجبله وعش الزراب ببطبك ومغارة الاربعين وحمام طبرية وزيارة عسقلان ومسجد صالح بهكاوهو مشهور بالجرمات والتعظيم والزيارات وهل يجوز تحرى الدعاء عند القبور وأن تقبل او يوقد عندها القناديل والسرج وهل يحصل للأموات بهذه الافعال من الاحياء منفعة أو مضرة وهل الدعاء عند القدم النبوى بدار الحديث الاشرفية بدء شق وغيره وقدم موسى ومهد عيسى ومقام ابراهيم ورأس الحسين وصليب الرومي وبلال الحبشي واويس القرني وما أشبه ذلك كله في سائر البلاد والفري والسواحل والجبال والمشاهد والمساجد والجوامع وكذلك قولهم الدعاء مستجاب عند برج باب كيسان بين باني الصغير والشرقي مستدبراه متوجها الى القبلة والدعاء عند داخل باب الفرادين فهل ثبت شيء في اجابة الادعية في هذه الاماكن أم لا وهل يجوز ان يستغاث بغير الله تعالى بأن يقول يا جاء محمد أو يا ست نفيسة أو يا سيدي احمد أو اذا عثر أحدا وتصرأ وقفز من مكان الى مكان يقول يا لعل أو يا الشيخ فلان أم لا وهل تجوز النذور للانبيا أو للمشايخ مثل الشيخ جاكبير أو أبي الوفا أو نور الدين الشهيد أو غيرهم أم لا وكذلك هل يجوز النذور لقبور أحد من اليت النبوة ومدركه والائمة الاربعة ومشايخ العراق والمعجم ومصر والحجاز واليمن والهند والمغرب وجميع الارض وجبل قان وغيرها أم لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين اما قول القائل ان الدعاء مستجاب عند قبور المشايخ الاربعة المذكورين رضى الله عنهم فهو من جنس قول غيره قبر فلان هو الترياق الحروب ومن جنس ما يقوله امثال هذا القائل من ان الدعاء مستجاب عند قبر فلان وفلان فان كثيرا من الناس يقول مثل هذا تقول عند بعض القبور ثم قد يكون ذلك القبر قد علم انه قبر رجل صالح من الصحابة أو اهل البيت او غيرهم من الصالحين وقد يكون نسبة ذلك القبر الى ذلك كذبا او مجبول الحال مثل اكثر

ما يذكر من قبور الانبياء وقد يكون صحيحا والرجل ليس بصالح فان هذه الاقسام موجودة  
 فيمن يقول مثل هذا القول أو من يقول ان الدعاء مستجاب عند قبر بعينه وأنه استجيب  
 له الدعاء عنده والحال ان ذلك اما قبر معروف بالفسق والابتداع واما قبر كافر كما رأينا من دعا  
 فكشف له حال القبور فهبت لذلك ورأينا من ذلك انواعا واصل هذا ان قول القائل ان الدعاء  
 مستجاب عند قبور الانبياء والصالحين قول ليس له اصل في كتاب الله ولا سنة رسوله ولا  
 قاله احد من الصحابة ولا التابعين لهم باحسان ولا احد من أئمة المسلمين المشهورين بالامامة  
 في الدين كمالك والثوري والاوزاعي والليث بن سعد وابي حنيفة والشافعي واحمد بن حنبل  
 واسحاق بن راهويه وابي عبيدة ولا مشايخهم الذين يقتدى بهم كالفضيل بن عياض وابراهيم  
 ابن ادم وابي سليمان الداراني وامثالهم ولم يكن في الصحابة والتابعين والائمة والمشايع المتقدمين  
 من يقول ان الدعاء مستجاب عند قبور الانبياء والصالحين لا مطلقا ولا مبينا ولا فيهم من  
 قال ان دعاء الانسان عند قبور الانبياء والصالحين افضل من دعائه في غير تلك البقعة ولا ان  
 الصلاة في تلك البقعة افضل من الصلاة في غيرها ولا فيهم من كان يتحرى الدعاء ولا الصلاة  
 عند هذه القبور بل افضل الخلق وسيدهم هو رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس في الارض  
 قبر اتفق الناس على انه قبر نبي غير تبره وقد اختلفوا في قبر الخليل وغيره واتفق الاثمة على انه  
 يسلم عليه عند زيارته وعلى صاحبيه لما في السنن عن ابي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى  
 الله عليه وسلم انه قال ما من رجل يسلم على الا رد الله على بها روي حتى ارد عليه السلام وهو  
 حديث جيد وقد روى ابن ابى شعبة والدارقطني عنه من سلم على عند قبري سمعته ومن صلى  
 على ثانيا ابلقته وفي استاده اين لكن له شواهد ثابتة فان ابلاغ الصلاة والسلام عليه من العبد  
 قد رواه اهل السنن من غير وجه كما في السنن عنه صلى الله عليه وسلم انه قال اكثروا علي من  
 الصلاة يوم الجمعة وليلة الجمعة فان صلاتكم معروضة علي قالوا كيف تمرض صلاتنا عليك وقد  
 رمت اى بليت فقال ان الله تعالى حرم على الارض ان تاكل لحوم الانبياء وفي النسائي وغيره  
 عنه صلى الله عليه وسلم انه قال ان الله وكل بقبري ملائكة يباغوني عن امتي السلام ومع هذا لم  
 يقل احد منهم ان الدعاء مستجاب عند قبره ولا انه يستحب أن يتحرى الدعاء متوجها الى  
 قبره بل نصوا على تقيض ذلك وانفقوا كلهم على انه لا يدعى مستقبل القبر وتنازعوا في السلام

عليه فقال الاكثرون كمالك واحد وغيرهما يسلم عليه مستقبل القبر وهو الذي ذكره أصحاب  
الشافعي وأظنه منقولاً عنه وقال أبو حنيفة وأصحابه بل يسلم عليه مستقبل القبلة بل نص الأئمة  
السلف على أنه لا يوتف عنده الدعاء مطلقاً كما ذكر ذلك إسماعيل بن إسحاق في كتاب المبسوط  
وذكره القاضي عياض قال مالك لا أرى أن يقف عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو  
ولكن يسلم ويمضي وقال أيضاً في المبسوط لا بأس لمن قدم من سفر أو خرج إلى سفر أن يقف  
على قبر النبي صلى الله عليه وسلم فيصلي عليه ويدعوه ولا يبي بكر وعمر فقل له فإن ناساً من  
أهل المدينة لا يقدمون من سفر ولا يريدونه يفعلون ذلك في اليوم مرة أو أكثر وربما  
وقفوا في الجمعة أو في اليوم المرة والمرة أو أكثر عند القبر فيسلمون ويدعون ساعة فقال لم  
يلغني هذا عن أحد من أهل الفقه بلدنا ولا يصلح آخر هذه الأمة إلا ما صلح أولها ولم يلغني  
عن أول هذه الأمة وصندرها أنهم كانوا يفعلون ذلك إلا من جاء من سفر أو أراد أن  
القاسم رأيت أهل المدينة إذا خرجوا منها أو دخلوها أتوا القبر وسلموا قال وذلك دأب في هذا  
مالك وهو أعلم أهل زمانه أي زمن تابع التابعين بالمدينة النبوية الذين كان أهلها في زمن الصحابة  
والتابعين وتابعيهم أعلم الناس بما يشرع عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم يكرهون الوقوف  
للدعاء بعد السلام عليه وبين أن المستحب هو الدعاء له ولصاحبه وهو الم شروع من الصلاة  
والسلام وإن ذلك أيضاً لا يستحب لأهل المدينة كل وقت بل عند القدوم من سفر أو إرادته  
لأن ذلك نجية له والحيا لا يقصد به كل وقت لتحيته بخلاف القادمين من السفر وقال مالك  
في رواية أبي وهب إذا سلم على النبي صلى الله عليه وسلم يقف وجهه إلى القبر لا إلى القبلة  
ويدنو ويسلم ولا يمس القبر بيده وكره مالك أن يقال زونا قبر النبي صلى الله عليه وسلم قال القاضي  
عياض كراهة مالك له لإضافته إلى قبر النبي صلى الله عليه وسلم لقوله اللهم لا تجعل قبري وثناً يعبد  
اشتد غضب الله على قوم اتخذوا قبوراً أنبياءهم مساجد انتهى عن إضافة هذا اللفظ إلى القبر والتشبه  
بشئ ذلك قطعاً للدراسة وحسباً للباب قلت والاحاديث الكثيرة الروية في زيارة قبره كلها  
ضعيفة بل موضوعة لم يرو الأئمة ولا أهل السنن المتبعة كسنن أبي داود والنسائي ومجمرها  
فيها شيئاً ولكن جاء لفظ زيارة القبور في غير هذا الحديث مثل قوله صلى الله عليه وسلم كنت  
نبيكم عن زيارة القبور إلا فزورها فلها تذكركم الآخرة وكان صلى الله عليه وسلم يعلم أصحابه إذا

زاروا القبور ان يقول احدهم السلام عليكم أهل الديار من المؤمنين والمسلمين وانا ان شاء الله بكم  
لاحقون برحم الله المستقدمين منا ومنكم والمستأخرين نسأل الله لنا ولكم العافية ولكن صائر  
لفظ زيارة القبور في عرف كثير من المتأخرين يتناول الزيارة البدعية والزيارة الشرعية واكثرهم  
لا يستعملونها الا بالمعنى البدعي لا الشرعي فلماذا كره هذا الاطلاق فاما لزيارة الشرعية فهي  
من جنس الصلاة على الميت يقصد بها الدعاء للميت كما يقصد بالصلاة عليه كما قال الله في حق  
النافقين (ولانصل على احد منهم مات ابدا ولا تقم على قبره فلما نهى الصلاة على المنافقين  
والقيام على قبورهم دل ذلك بطريق مفهوم الخطأ وعلة الحكم ان ذلك  
مشروع في حق المؤمنين والقيام على قبره بعد الدفن هو من جنس الصلاة عليه قبل الدفن  
يراد به الدعاء له وهذا هو الذي مضت به السنة واستحبه السلف عند زيارة قبور الانبياء  
والصالحين واما الزيارة البدعية فهي من جنس الشرك والذريعة اليه كما فعل اليهود والنصارى عند  
قبور الانبياء والصالحين قال صلى الله عليه وسلم في الاحاديث المستفيضة عنه في الصحاح والسنن  
والمسانيد لعنة الله على اليهود والنصارى اتخذوا قبور انبيائهم مساجد يحذر ما صنعوا وقال ان  
من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد الا فلا تتخذوا القبور مساجد فاني انما كم عن  
ذلك وقال ان من شرار الناس من تذكروهم الساعة وهم احياء والذين يتخذون القبور  
مساجد وقال لمن الله زوارات القبور والمتخذين عليها المساجد والسرج فاذا كان قد لعن من  
يتخذ قبور الانبياء والصالحين مساجد امتنع ان يكون تحريها للدعاء مستحبا لان المسكان انادي  
يستحب فيه الدعاء يستحب فيه الصلاة لان الدعاء عقب الصلاة اجوب وليس في الشريعة  
مكان ينهى عن الصلاة عنده مع انه يستحب الدعاء عنده وقد نص الائمة كالشافعي وغيره على  
ان النهي عن ذلك مبطل بخوف الفتنة بالقبر لا بمجرد نجاسته كما يظن ذلك بعض الناس ولهذا  
كان السلف يأمرون بتسوية القبور وتعمية ما يفتن به منها كما امر عمر ابن الخطاب بتعمية قبر  
دانيال لما ظهر بستر فانه كتب اليه ابو موسى يذكر انه قد ظهر قبر دانيال وانهم كانوا  
يستسقون به فكذب اليه امره ان يحفر بالنها ثلاث عشرة قدرا ثم يدفنه بالليل في واحد  
منها ويمفيه ثلاثين بالناس والذي ذكرناه عن مالك وغيره من الائمة كان مبروفا عند  
السلف كما رواه ابو دلي الموصلي في مسنده وذكره الحافظ ابو عبد الله المقدسي في مختاره عن

على بن الحسين بن علي بن أبي طالب المعروف بزین العابدين انه رأى رجلا يحى الى فرجة  
كانت عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم فدخل فیدعوفها فنهاه فقال الاحدثکم حديثا سمعته  
من أبي عن جدي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تتخذوا قبري عيداً ولا بيوتكم  
قبوراً فان تسليمكم بيلغى أينما كنتم وهذا الحديث في سنن أبي داود من حديث أبي هريرة  
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تجعلوا بيوتكم قبوراً ولا تجعلوا قبري عيداً وصلوا على  
فان صلاتكم تبلغني حيث كنتم وفي سنن سعيد بن منصور حدثنا عبد العزيز محمد اخبرني سہیل  
بن أبي سہیل قال رأى الحسن بن الحسين بن علي بن أبي طالب عند القبر فناداني وهو في  
بيت فاطمة يتمشى فقال هلم الى الدشاء فقلت لا اريدہ فقال مالي رأيتك عند القبر فقلت سلمت  
على النبي صلى الله عليه وسلم فقال اذا دخلت المسجد فسلم ثم قال ان رسول الله صلى الله عليه  
وسلم قال لا تتخذوا بيتي عيداً ولا تتخذوا بيوتكم مقابر لمن الله اليهود اتخذوا قبور انبيائهم  
مساجد وصلوا على فان صلاتكم تبلغني حيثما كنتم ما انتم ومن بالاندلس الاسواء وقد  
بسط الكلام على هذا الاصل في غير هذا الموضع فاذا كان هذا هو الم شروع في قبر سيد ولد آدم  
وخير الخلق واكرمهم على الله فكيف يقال في قبر غيره وقد تواتر عن الصحابة أنهم كانوا  
اذا نزلت بهم الشدائد كالحلم في الجذب والاستسقاء وعند القتال والاستسقاء يدعون الله  
ويستغيثونه في المساجد والبيوت ولم يكونوا يقصدون الدعاء عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم  
ولا غيره من قبور الانبياء والصالحين بل قد ثبت في الصحيح ان عمر بن الخطاب  
قال اللهم انا كنا اذا اجدنا توسلنا اليك بنبينا قدسقيننا وانا توسل اليك بعم نبينا فاسقنا  
فيسقون فتوسلوا بالعباس كما كانوا يتوسلون به وهو انهم كانوا يتوسلون بدعائه وشفاعته  
وهكذا توسلوا بدعاء العباس وشفاعته ولم يقصدوا الدعاء عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم  
ولا افسدوا على الله بشيء من مخلوقاته بل توسلوا اليه بما شرعه من الوسائل وهي الاعمال  
الصالحة ودعاء المؤمنين كما يتوسل المريد الى الله بالايمان بنبيه وبمحبته وموالاته  
والصلاة عليه والسلام وكما يتوسلون في حياته بدعائه وشفاعته كذلك يتوسل الخلق في  
الآخرة بدعائه وشفاعته وتوسل بدعاء الصالحين كما قال النبي صلى الله عليه وسلم وهل  
تصورون وترزقون الا بضغائكم بدعائهم وصلاتهم واستغفارهم ومن المعلوم بالاضطرار ان

الدعاء عند القبور لو كان افضل من الدعاء عند غيرها وهو احب الى الله واجوب لكان السلف أعلم بذلك من الخلق وكانوا السرع اليه فلهم كانوا أعلم بما يحبه الله ويرضاه وأسبق الى طاعته ورضاه ولكان النبي صلى الله عليه وسلم يبين ذلك ويرغب فيه فانه أمر بكل معروف ونهى عن كل منكر وما ترك شيئاً يقرب الى الجنة الا وقد حدث أمته به ولا شيئاً يبعد عن النار الا وقد حذر أمته منه وقد ترك أمته على البيضاء ليلها كنهارها لا يزيرونها بدهالهالك فكيف وقد نهى عن هذا الجنس وحسم مادته بلمنه ونهيه عن اتخاذ القبور مساجد فنهى عن الصلاة لله مسنة بلالها وان كان المصلي لا يبعد الموتى ولا يدعوم كما نهى عن الصلاة وقت طلوع الشمس ووقت الغروب لانها وقت سجود المشركين للشمس وان كان المصلي لا يسجد الا لله سجداً للذرية فكيف اذا تحققت المفسدة بان صار العبد يدعو الميت ويدعو به كما اذا تحققت المفسدة بالسجود للشمس وقت الطلوع ووقت الغروب وقد كان أصل عبادة الاوثان من تعظيم القبور كما قال تعالى (وقالوا لا نذرن آلهتكم ولا نذرن وداً ولا سواعاً ولا يغوث ويعوق ونسراً) قال السلف كابن عباس وغيره كان هؤلاء قوماً صالحين في قوم نوح فلما ماتوا عكفوا على قبورهم ثم صوروا تماثيلهم ثم عبدوهم ثم من المداوم ان يقارب باب الصغير من الصحابة والتابعين وتابعيهم من هو افضل من هؤلاء المشايخ الاربعة فكيف يبعين هؤلاء الدعاء عند قبورهم دون من هو افضل منهم ثم ان لكل شيخ من هؤلاء ونحوهم من يحبه ويمظمه بالدعاء دون الشيخ الآخر فهل أمر الله بالدعاء عند واحد دون غيره كما يفعل المشركون بهم الذين ضاهوا الذين اتخذوا احبارهم ورهبانهم ارباباً من دون الله والمسيح ابن مريم وما أمروا الا ليعبدوا الهام واحداً لا اله الا هو سبحانه عما يشركون

(فصل) وأما ما حكى عن بعض المشايخ من قوله اذا نزل بك حادث أو أمر تخافه فاستوحى فيكشف ما بك من الشدة حيا كنت أو ميتاً فهذا الكلام ونحوه اما يكون كذبا من الناقل أو خطأ من القائل فانه نقل لا يعرف صدقه عن قائل غير مصوم ومن ترك النقل المصدق عن القائل المصوم واتبع نقلاً غير مصدق عن قائل غير مصوم فقد ضل ضلالاً بعيداً ومن المعلوم ان الله لم يأمر بمثل هذا ولا رسله أمروا بذلك بل قال الله تعالى (فاذا فرغت فانصب والى ربك فارغب) ولم يقل ارغب الى الانبياء والملائكة وقال تعالى (قل



ادعوا الذين زعمتم من دونه فلا يملكون كشف الضر عنكم ولا تحويل أولئك الذين يدعون  
يبتغون الى ربهم الوسيلة أيهم أقرب ويرجون رحمته ويخافون عذابه ان عذاب ربك كان محذورا  
قالت طائفة من السلف كان أولام يدعون الزير والمسيح والملائكة فانزل الله هذه الآية وهذا  
رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقل لاحد من أصحابه اذا نزل بك حادث فاستوحني بل  
قال لابن عمه عبد الله بن عباس وهو يوصيه احفظ الله يحفظك احفظ الله تجده ادامك  
تعرف الى الله في الرخاء يعرفك في الشدة اذا سألت فاسأل الله واذا استعنت فاستعن بالله وما  
يرويه بعض العامة من انه قال اذا سألت الله فاسأله بجاهي فان جاهي عند الله عظيم فهو حديث  
كذب موضوع لم يروه أحد من اهل العلم ولا هو في شيء من كتب المسلمين المعتبرة في  
الدين فان كان للميت فضيلة فرسول الله صلى الله عليه وسلم أولى بكل فضيلة وأصحابه من بعده  
وان كان منفعة للحى بالميت فاصحابه أحق الناس استفاعا به حيا وميتا فلم ان هذا من الضلال  
وان كان بعض الشيوخ قال ذلك فهو خطأ منه والله ينفر له ان كان مجهدا مخطئا وليس هو  
بنبي يجب اتباع قوله ولا معصوم فيما يأمر به وينهى عنه وقد قال الله تعالى ( فان تنازعتم في  
شيء فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر )

( فصل ) واما قول القائل من قرأ آية الكرسي واستقبل جهة الشيخ عبدالقادر الجيلاني  
رضي الله عنه وسلم عليه وخطا سبع خطوات بخطو مع كل تسليمة خطوة الى قبره قضيت  
حاجته أو كان في سماع فانه يطيب ويكثر تواجده فهذا أمر القربة فيه شرك برب العالمين  
ولا ريب ان الشيخ عبد القادر لم يقل هذا ولا امر به ومن يقل مثل ذلك عنه فقد كذب  
عليه وانما يحدث مثل هذه البدع اهل الفل والشرک المشبهين للنصاري من اهل البدع الرافضة  
الغالية في الاثمة ومن اشبههم من الثلاثة في المشايخ وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه  
وسلم انه قال لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا اليها فاذا نهى عن استقبال القبر في الصلاة لله  
فكيف يجوز التوجه اليه والدعاء لنبي الله مع بعد الدار وهل هذا الا من جنس ما يفعله النصاري  
بميتي وأمه واحبارهم ورجائهم في اتخاذهم اربابا وآلهة يدعونهم ويستغيثونهم في مطالبهم  
ويستألونهم ويستألون بهم

﴿ فصل ﴾ واما قول من قال ان الله ينظر الى الفقراء في ثلاثة مواطن عند الاكل والمنافسة والسماع فهذا قول روى نحوه عن بعض الشيوخ قال ان الله ينظر اليهم عند الاكل فانهم ياكلون بايثار وعند الجارة في العلم لانهم يقصدون النجاة وعند السماع لانهم يسمعون لله أو كلاما يشبه هذا والاصل الجامع في هذا ان من عمل عملا يحبه الله ورسوله وهو ما كان الله باذن الله فان الله يحبه وينظر اليه فيه نظر محبة والعمل الصالح هو الخالص الصواب فالخالص ما كان لله والصواب ما كان بامر الله ولا ريب ان كل واحد من المواكلة والمحاطبة والاستماع منها يحبه الله ومنها ما لا يحبه الله ومنها ما يشتمل على خير وشر وحق وباطل ومصلحة ومفسدة وحكم كل واحد بحسبه

﴿ فصل ﴾ وما يفعله بعض الناس من تحري الصلاة والدعاء عند ما يقال انه تبرئ أو تبر أحد من الصحابة والقرابة أو ما قرب من ذلك أو الصاق بدنه أو شيء من بدنه بالقبر أو بما يجاور القبر من عود وغيره ممن يتحري الصلاة والدعاء في قبلي شرفي جامع دمشق عند الموضع الذي يقال انه قبر هود والذي عليه العلماء انه قبر معاوية بن أبي سفيان أو عند المثل الخشب الذي يقال تحته رأس يحيى بن زكريا ونحو ذلك فهو مخطيء مبتدع مخالف للسنة فان الصلاة والدعاء بهذه الامكنة ليس له زية عند احد من سلف الامة وانتمها ولا كانوا يفعلون ذلك بل كانوا ينهون عن مثل ذلك كما نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن اسباب ذلك ودواعيه وان لم يقصدوا دعاء القبر والدعاء به فكيف اذا قصدوا ذلك

﴿ فصل ﴾ واما قوله هل للدعاء خصوصية قبول أو سرعة اجابة بوقت معين أو مكان معين عند قبر نبي أو ولي فلا ريب ان الدعاء في بعض الاوقات والاحوال اجوب منه في بعض فالدعاء في جوف الليل اجوب الاوقات كما ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ينزل ربنا الى سماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الاخير وفي رواية نصف الليل فيقول من يدعوني فاستجب له من يسألني فاعطيه من يستغفرني فاغفر له حتى يطلع الفجر وفي حديث آخر اقرب ما يكون الرب من عبده في جوف الليل الاخير والدعاء مستجاب عند نزول المطر وعند التحام الحرب وعند الاذان والاقامة وفي ادبار الضلوات وفي حال السجود ودعوة الصائم ودعوة المسافر ودعوة المظلوم وامثال ذلك فهذا كله مما جاءت به الاحاديث المرووفة في

الصالح والسنن والدعاء بالمشاعر كرفة ومزدلفة وبني والآنتم ونحو ذلك من مشاعر مكة والدعاء بالمساجد مطلقا وكل فضل المسجد كالمساجد الثلاثة كانت الصلاة والدعاء فيه افضل واما الدعاء لاجل كون المكان فيه قبر نبي أو ولي فليقل احد من سلف الامة وانتمها ان الدعاء فيه افضل من غيره ولكن هذا مما ابتدعه بعض اهل القبلة مضاهاة للنصارى وغيرهم من المشركين فاصله من دين المشركين لان دين عباد الله المخلصين كاتخاذ القبور مساجد فان هذا لم يستحبه احد من سلف الامة وانتمها ولكن ابتدعه بعض اهل القبلة مضاهاة لمن لعنهم رسول الله صلى الله عليه وسلم من اليهود والنصارى

(فصل) واما قول السائل هل يجوز ان يستفيث الى الله في الدعاء بنبي مرسل او ملك مقرب او بكلامه تعالى او بالكعبة او بالدعاء المشهور باحتياط قاف او بدعاء ام داود او اخضر ويجوز ان يقسم على الله في السؤال بحق فلان بحرمة فلان بجاء القريين باقرب اخلاق او يقسم باعمالهم واقبالهم فيقال هذا السؤال فيه فصول متعددة فاما الادعية التي جاءت بها السنة ففيها سؤال الله باسمائه وصفاته والاستعاذة بكلامه كما في الادعية التي في السنن مثل قوله اللهم اني اسألك بان لك الحمد انت الله بديع السموات والارض يا ذا الجلال والاكرام يا حي يا قيوم ومثل قوله اللهم اني اسألك بانك انت الله الاحد الصمد الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا احد ومثل الدعاء الذي في المستند اللهم اني اسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك وانزلته في كتابك أو علمته احدا من خلقك أو استأثرت به في علم الغيب عندك واما الادعية التي يدعو بها بعض العامة ويكتبها باعة الحروز من الطريقة التي فيها اسألك باحتياط قاف وهو يوف الخاف والطور والعرش والكبرسى وزمزم والمقام والبلد الحرام وامثال هذه الادعية فلا يؤثر منها شيء لا عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن اصحابه ولا عن ائمة المسلمين وليس لاحد ان يقسم بهذه بحال بل قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من كان حائفا فليحلف بالله أو ليضمت وقال من حلف بنغير الله فقد اشرك فليس لاحد ان يقسم بالمخلوقات ألبتة وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم ان من عباد الله من لو اقسم على الله لآبره كما قال انس بن النضر اتكسر ثنية الربيع لا والذي بعثك بالحق لا تكسر ثنية الربيع وكما قال البراء بن مالك اقسمت عليك أي رب الا فلت كذا وكذا وكلاهما كان ممن يبر الله قسمه والعبد يسأل ربه بالاسباب التي تقتضى

مطلوبه وهى الاعمال الصالحة التى وعد الثواب عليها ودعا عباده المؤمنين الذين وعد اجابته  
كما كان الصحابة يتوسلون الى الله تعالى بنبيه ثم بعمه وغير عمه من صالحهم يتوسلون بدعائه  
وشفاعته كما فى الصحيح ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه استقى بالعباس فقال اللهم انا كنا  
نتوسل اليك بنينا فتسقيننا وانا نتوسل اليك بهم نينا فسننا فيسقون فتوسلوا بعد موته بالعباس  
كما كانوا يتوسلون به وهو توسلهم بدعائه وشفاعته ومن ذلك ما رواه اهل السنن وصححه الترمذى  
ان رجلا قال للنبي صلى الله عليه وسلم ادع الله ان يرد على بصري فامر ان يتوضأ ويصلى  
ركعتين ويقول اللهم انى اسألك واتوجه اليك بنبيك محمد نبي الرحمة يا محمد يا رسول الله انى  
أتوجه بك الى ربى فى حاجتى ليقضها اللهم فشغفه فى فهذا طلب من النبي صلى الله عليه وسلم وامره  
ان يسأل الله ان يقبل شفاعته النبي له فى توجهه بنبيه الى الله هو كتوسل غيره من الصحابة  
به الى الله فان هذا التوجه والتوسل هو توجه وتوسل بدعائه وشفاعته واما قول القائل اسألك  
او اقسم عليك بحق ملائكتك او بحق انبيائك أو بنبيك فلان او برسولك فلان أو بالبيت  
الحرام أو بزمن والمقام أو بالطور والبيت المعمور ونحو ذلك فهذا النوع من الدعاء لم ينقل  
عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا اصحابه ولا التابعين لهم باحسان بل قد نص غير واحد من  
العلماء كابى حنيفة واصحابه كابى يوسف وغيره من العلماء على انه لا يجوز مثل هذا الدعاء فانه  
اقسم على الله بمخلوق ولا يصح القسم بغير الله وان سأل به على انه سبب ووسيلة الى قضاء  
حاجته اما اذا سأل الله بالاعمال الصالحة وبدعائه وبالصالحين من عباده فالاعمال الصالحة  
سبب للثابة والدعاء سبب للاجابة فسؤاله بذلك سؤال بما هو سبب لنيل المطلوب وهذا  
معنى ما روى فى دعاء الخروج الى الصلاة اللهم انى اسألك بحق السائلين عليك وبحق ممشاي  
هذا وكذلك اهل النار الذين دعوا الله باعمالهم الصالحة فالتوسل الى الله بالتبيين هو التوسل  
بالايمان بهم وبطاعتهم كالصلاة والسلام عليهم ومحبتهم وموالاتهم أو بدعائهم وشفاعتهم واما  
نفس ذواتهم فليس فيها ما يقتضى حصول مطلوب العبد وان كان لهم عند الله الجاه العظيم والمنزلة  
العالية بسبب اكرام الله لهم واحسانه اليهم وفضله عليهم وليس فى ذلك ما يقتضى اجابة دعاء  
غيرهم الا ان يكون بسبب منه اليهم كالايمان بهم والطاعة لهم أو بسبب منهم اليه كدعائهم له  
وشفاعتهم فيه فهذان الشيثان يتوسل بهما واما الاقسام بالمخلوق فلا وما يذكره بعض العامة

من قوله اذا سألتهم الله فاسألوه بجاهي فان جاهي عند الله عظيم حديث كذب موضوع  
 ﴿فصل﴾ واما قول السائل هل يجوز تعظيم مكان فيه خلوق وزعفران لكون النبي صلى  
 الله عليه وسلم رؤي عنده فيقال بل تعظيم مثل هذه الامكنة واتخاذها مساجد ومزارات لاجل  
 ذلك هو من اعمال اهل الكتاب الذين نهينا عن التبشع بهم فيها وقد ثبت ان عمر بن الخطاب  
 كان في السفر فرأى قوما يتدرون مكانا فقال ما هذا فقالوا مكان صلى فيه رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم فقال واذا كان صلى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم تريدون ان تتخذوا آثار  
 انبيائكم مساجد من ادركته فيه الصلاة فليصل والا فليمض وهذا قاله عمر بن الخطاب ومن  
 المعلوم ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي في اسفاره في مواضع وكان المؤمنون يرونه في المنام  
 في مواضع وما اتخذ السلف شيئا من ذلك مسجدا ولا مزارا ولو فتح هذا الباب لصار كثير  
 من ديار المسلمين او اكثرها مساجد ومزارات فانهم لا يزالون يرون النبي صلى الله عليه وسلم  
 في المنام وقد جاء الى بيوتهم ومنهم من يراه مرارا كثيرة ويخلق هذه الامكنة بالزعفران  
 بدعة مكروهة واما ما يزيد الكذابون على ذلك مثل ان يرى في المكان اثر قدم فيقال هذا  
 قدمه ونحو ذلك فهذا كله كذب والاقدام الحجارة التي ينقلها من ينقلها ويقول انها موضع قدمه  
 كذب مختلق ولو كانت حقا لسن المسلمين ان يتخذوا ذلك مسجدا ومزارا بل لم يأمر الله ان يتخذ  
 مقام نبي من الانبياء مصلي الا مقام ابراهيم بقوله واتخذوا من مقام ابراهيم مصلي كما انه لم يأمر  
 بالاستلام والتقبيل لحجر من الحجارة الا الحجر الاسود ولا بالصلاة الى بيت الا البيت الحرام  
 ولا يجوز ان يقاس غير ذلك عليه باتفاق المسلمين بل ذلك بمنزلة من جعل للناس حجا الى غير  
 البيت العتيق او صيام شهر مفروض غير صيام شهر رمضان وامثال ذلك فصخرة بيت  
 المقدس لا يسن استلامها ولا تقبيلها باتفاق المسلمين بل ليس للصلاة عندها والدعاء خصوصية  
 على سائر بقاع المسجد والصلاة والدعاء في قبلة المسجد الذي بناه عمر بن الخطاب للمسلمين  
 افضل من الصلاة والدعاء عندها وعمر بن الخطاب لما فتح البلد قال لكعب الاحبار ان ترى  
 ابن ابي مصلي المسلمين قال ابنه خاف الصخرة قال خالطتك يهودية يا ابن اليهودية بل ابنه  
 امامها فان لنا صدور المساجد فبنى هذا المصلي الذي تسميه العامة الاقصى ولم يمسح بالصخرة  
 ولا قبلها ولا صلى عندها كيف وقد ثبت عنه في الصحيح انه لما قبل الحجر الاسود قال

والله اني لاعلم انك حجر لا تضر ولا تنفع ولولا اني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبلك لما قبلتك وكان عبد الله بن عمر اذا أتى المسجد الأقصى يصلي فيه ولا يأتي الصخرة وكذلك غيره من السلف وكذلك حجرة نبينا صلى الله عليه وسلم وحجرة الخليل وغيرهما من المدافن التي فيها نبي أو رجل صالح لا يستحب ثقيلها ولا التمسح بها باتفاق الأئمة بل منعي عن ذلك وأما السجود لذلك فكفر وكذلك خطابه بمثل ما يخاطب به الرب مثل قول القائل اغفر لي ذنوبي أو انصُرني على عدوي ونحو ذلك

﴿ فصل ﴾ وأما الاشجار والاحجار والميون ونحوها مما يندو لها بعض العامة أو يلقون بها خرقة أو غير ذلك أو يأخذون ورقها تبركون به أو يصلون عندها أو نحو ذلك فهذا كله من البدع المنكرة وهو من عمل أهل الجاهلية ومن أسباب الشرك بالله تعالى وقد كان للمشركين شجرة يلقون بها اسلحتهم يسمونها ذات انواط فقال بعض الناس يا رسول الله اجعل لنا ذات انواط كما لهم ذات انواط فقال الله اكبر قلتم كما قال قوم موسى لموسى اجعل لنا الها كما لهم آلهة انها السنن اتركبن سنن من كان قبلكم شبرا بشبر وذراعا بذراع حتى لو ان احدهم دخل حجر ضب لدخائهم وحتى لو ان احدهم جامع امرأته في الطريق لفعلتموه وقد بلغ عمر ابن الخطاب ان قوما يقصدون الصلاة عند الشجرة التي كانت تحمها بعة الرضوان التي بايع النبي صلى الله عليه وسلم الناس تحمها فأمر بتلك الشجرة فقطعت وقد اتفق علماء الدين على ان من نذر عبادة في بعة من هذه البقاع لم يكن ذلك نذرا يجب الوفاء به ولا مزية للعبادة فيها

﴿ فصل ﴾ واصل هذا الباب انه ليس في شريعة الاسلام بعة تقصد لعبادة الله فيها بالصلاة والدعاء والذكر والقراءة ونحو ذلك الامساجد المسلمين ومشاعر الحج وأما المشاهد التي على القبور سواء جعلت مساجد أو لم تجعل او المقامات التي تضاف الى بعض الانبياء او الصالحين أو المغارات والكهوف أو غير ذلك مثل الطور الذي كلم الله عليه موسى ومثل غار حراء الذي كان النبي صلى الله عليه وسلم يتحنث فيه قبل نزول الوحي عليه والنار الذي ذكره الله في قوله ثاني اثنين اذ هما في النار والنار الذي يجبل قاسيون بدمشق الذي يقال له منارة الدم والمقامان اللذان بجانيبيه الشرقي والغربي يقال لاحدهما مقام ابراهيم ويقال للآخر مقام عيسى وما اشبه هذه البقاع والمشاهد في شرق الارض وغربها فهذه لا يشرع

السفر إليها لزيارتها ولو نذر ناذر السفر إليها لم يجب عليه الوفاء بنذره باتفاق أئمة المسلمين بل قد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم من حديث أبي هريرة وأبي سعيد وهويروى عن غيرهما أنه قال لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد المسجد الحرام والمسجد الأقصى ومسجدي هذا وقد كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لما فتحوا هذه البلاد بلاد الشام والعراق ومصر وخراسان والمغرب وغيرها لا يقصدون هذه البقاع ولا يزورونها ولا يقصدون الصلاة والدعاء فيها بل كانوا مستمسكين بشريعة نبيهم يعمرون المساجد التي قال الله فيها (ومن أظلم ممن منع مساجد الله أن يذكر فيها اسمه) وقال (إنما يعمر مساجد الله من آمن بالله واليوم الآخر وأقام الصلاة وآتى الزكاة ولم يخش إلا الله) وقال تعالى (قل أمر ربي بالقسط وأقيموا وجوهكم عند كل مسجد) وقال تعالى (وإن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحدا) وأمثال هذه النصوص وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال صلاة الرجل في المسجد تفضل على صلاته في بيته وسوته بخمس وعشرين درجة وذلك إن الرجل إذا توضأ فأحسن الوضوء ثم أتى المسجد لا ينهزه إلا الصلاة فيه كانت خطواته أحداها ترفع درجة والآخرى تحط خطيئة فإذا جلس ينتظر الصلاة كان في صلاة ما دام ينتظر الصلاة فإذا قضى الصلاة فإن الملائكة تصلي على أحدهم ما دام في مصلاه تقول اللهم اغفر له اللهم اغفر له وقد تنازع المتأخرون فيمن سافر لزيارة قبر نبي أو نحو ذلك من المشاهد والمحققون منهم قالوا إن هذا سفر ممصية ولا يقصر الصلاة فيه كمن لا يقصر في سفر المصيبة كما ذكر ذلك ابن عقيل وغيره وكذلك ذكر أبو عبد الله بن بطة أن هذا من البدع المحدث في الإسلام بل نفس قصد هذه البقاع للصلاة فيها والدعاء ليس له أصل في شريعة المسلمين ولم ينقل عن السابقين الأولين رضي الله عنهم وأرضاهم أنهم كانوا يتحرون هذه البقاع للدعاء والصلاة بل لا يقصدون إلا مساجد الله بل المساجد المبنية على غير الوجه الشرعي لا يقصدونها أيضا كمسجد الضرار الذي قال الله فيه (والذين اتخذوا مسجدا ضارا وكفرا وثريقا بين المؤمنين وأرصادا لمن حارب الله ورسوله من قبل وليحلفن إن أردنا إلا الحسنى والله يشهد أنهم لكاذبون لا تقم فيهم أبدا لمسجد أسس على التقوى من أول يوم أحق أن تقوم فيه رجال يحبون أن يتطهروا والله يحب المطهرين) بل المساجد المبنية على قبور الأنبياء والصالحين لا تجوز الصلاة فيها ويأثمها

محرم كما قد نص على ذلك غير واحد من الأئمة لما استفاض عن النبي صلى الله عليه وسلم في الصباح والسنة والمسايد أنه قال إن من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد إلا فلا تتخذوا القبور مساجد فإني أنهاكم عن ذلك وقال في مرض موته لعنة الله على اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد يحذر ما فعلوا قالت عائشة ولولا ذلك لأبرز قبره ولكن كره أن يتخذ مسجدا وكانت حجرة النبي صلى الله عليه وسلم خارجة عن مسجده فلما كان في إمرة الوليد بن عبد الملك كتب إلى عمر بن عبد العزيز عامله على المدينة النبوية أن يزيد في المسجد فاشترى حجر أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وكانت شرق المسجد وقبلته فزادها في المسجد فدخلت الحجرة إذ ذاك في المسجد وبنوها مسنمة عن سمت القبلة اثلا يصلي أحد إليها وكذلك قبر إبراهيم الخليل لما فتح المسلمون البلاد كان عليه السور السلياني ولا يدخل إليه أحد ولا يصلي أحد عنده بل كان مصلى المسلمين بقربة الخليل بمسجد هناك وكان الأمر على ذلك على عهد الخلفاء الراشدين ومن بعدهم إلى أن نقب ذلك السور ثم جعل فيه باب ويقال إن النصارى هم تقبوه وجعلوه كنيسة ثم لما أخذ المسلمون منهم البلاد جعل ذلك مسجدا ولهذا كان العلماء الصالحون من المسلمين لا يصلون في ذلك المكان هذا إذا كان القبر صحيحا فكيف وعامة القبور المنسوبة إلى الأنبياء كذب مثل القبر الذي يقال إنه قبر نوح فإنه كذب لا ريب فيه وإنما أظهره الجهال من مدة قريية وكذلك قبر غيره

﴿ فصل ﴾ وأما عسقلان فإنها كانت ثغرا من ثغور المسلمين كان صالحوا المسلمين يقيمون بها لأجل الرباط في سبيل الله وهكذا سائر البقاع التي مثل هذا الجنس مثل جبل لبنان والاسكندرية ومثل عبادان ونحوها بأرض العراق ومثل قزوين ونحوها من البلاد التي كانت ثغورا فهذه كان الصالحون يقصدونها لأجل الرباط في سبيل الله فإنه قد ثبت في صحيح مسلم عن سلمان الفارسي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال رباط يوم وليلة في سبيل الله خير من صيام شهر وقيامه ومن مات مرابطا مات مجاهدا واجري عليه عمله واجري عليه رزقه من الجنة وأمن الفتان وفي سنن أبي داود وغيره عن عثمان بن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال رباط يوم في سبيل الله خير من ألف يوم فيما سواه من المنازل وقال أبو هريرة لأن أربط ليلة في سبيل الله أحب إلي من أن أقوم ليلة القدر عند الحجر الأسود ولهذا قال العلماء إن الرباط



بالفنور افضل من المجاورة بالحرمين الشريفين لان المراقبة من جنس الجهاد \* والمجاورة من جنس  
 الحج وجنس الجهاد افضل باتفاق المسلمين من جنس الحج كما قال تعالى (أجعلتم سقاية الحاج  
 وعمارة المسجد الحرام كمن آمن بالله واليوم الآخر وجاهد في سبيل الله لا يستوفون عند الله  
 والله لا يهدي القوم الظالمين الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم  
 اعظم درجة عند الله وأولئك هم الفائزون يشرع ربهم برحمته منه ورضوان وجنات لهم فيها  
 نعيم مقيم خالدين فيها أبدا إن الله عنده أجر عظيم) فهذا هو الاصل في تعظيم هذه الامكنة  
 ثم من هذه الامكنة ماسكنه بئس ذلك الكفار وأهل البدع والفجور ومنها ما خرب  
 وصار ثغرا غير هذه الامكنة والبقاع تتغير أحكامها بتغير أحوال أهلها فقد تكون البقعة  
 دار كفر اذا كانت أهلها كفارا ثم تصير دار اسلام اذا أسلم أهلها كما كانت مكة شرفها الله  
 في أول الامر دار كفر وحرب وقال الله فيها (وكأين من قرية هي أشد قوة من قريتك  
 التي أخرجتك) ثم لما فتحها النبي صلى الله عليه وسلم صارت دار اسلام وهي في نفسها القرى  
 وأحب الارض الى الله وكذلك الارض المقدسة كان فيها الجبارون الذين ذكرهم الله تعالى  
 كما قال تعالى (واذ قال موسى لقومه يا قوم اذكروا نعمة الله عليكم اذ جعل فيكم أنبياء وجعلكم  
 ملوكا وآتاكم ما لم يؤت أحدا من العالمين يا قوم ادخلوا الارض المقدسة التي كتب الله لكم  
 ولا ترتدوا على أدباركم فتنقلبوا خاسرين قالوا يا موسى ان فيها قوما جبارين وإنا لن نخشاهم  
 حتى يخرجوا منها فان يخرجوا منها فانا داخلون) الآيات وقال تعالى لما أنجي موسى وقومه من  
 الفرق (سأريك دار الفاسقين) وكانت تلك الديار ديار الفاسقين لما كان يسكنها اذذاك الفاسقون  
 ثم لما سكنها الصالحون صارت دار الصالحين وهذا أصل يجب ان يعرف فان البلد قد محمد  
 أو تدم في بعض الاوقات لحال أهله ثم يتغير حال أهله فيتغير الحكم فهم اذ المدح والتم  
 والثواب والمقاب انما يترتب على الايمان والعمل الصالح أو على ضد ذلك من الكفر والفسوق  
 والعصيان قال الله تعالى (يا ايها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها  
 وبث منها رجالا كثيرا ونساء واتقوا الله الذي تأسألون به والارحام) وقال النبي صلى الله  
 عليه وسلم لا فضل لعربي على عجمي ولا لعجمي على عربي ولا لأبيض على أسود ولا لاسود  
 على أبيض الا بالتقوى الناس بنو آدم وآدم من تراب وكتب أبو الدرداء الى سلمان الفارسي

وكان النبي صلى الله عليه وسلم قد آخى بينهما لما آخى بين المهاجرين والانصار وكان أبو الدرداء بالشام وسلمان بال عراق نائباً لعمر بن الخطاب ان هلم الى الارض المقدسة فكتب اليه سلمان ان الارض لا تقديس أحدا وانما يقديس الرجل عمله

﴿ فصل ﴾ وتدين الجواب في سائر المسائل المذكورة بان قصد الصلاة والدعاء عند ما يقال انه قدم نبي أو أثر نبي أو قبر نبي أو قبر بعض الصحابة أو بعض الشيوخ أو بعض أهل البيت أو الإبراج أو الغير ان من البدع المحدثه المنكرة في الاسلام لم يشرع ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا كان السابقون الاولون والتابعون لهم باحسان يفعلونه ولا استجبه أحد من أئمة المسلمين بل هو من أسباب الشرك وذرائع الافك والكلام على هذاه بسوط في غير هذا الجواب

﴿ فصل ﴾ واما قول القائل اذا عثر بأجاء محمد يالست نفيسة أو ياسيدي الشيخ فلان أو نحو ذلك مما فيه استغاثته وسؤاله فهو من المحرمات وهو من جنس الشرك فان الميث سواء كان نيا أو غير نبي لا يدعى ولا يسأل ولا يستغاث به لا عند قبره ولا مع البعد من قبره بل هذا من جنس دين النصارى الذين اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله والمسيح بن مريم وما أصروا على عبادتهوا لها واحدا لا اله الا هو سبحانه عما يشركون ومن جنس الذين قال فيهم ( قل ادعوا الذين زعمتم من دونه فلا يملكون كشف الضر عنكم ولا تحويلا أولئك الذين يدعون يبتغون الى ربهم الوسيلة ايهم أقرب ويرجون رحمته ويخافون عذابه ان عذاب ربك كان محذورا ) وقد قال تعالى ( ما كان لبشر ان يؤتيه الله الكتاب والحكم والنبوة ثم يقول للناس كونوا عبادا لي من دون الله ولكن كونوا ربانيين بما كنتم تعلمون الكتاب وبما كنتم تدرسون ولا يامرکم ان تتخذوا الملائكة والنبيين أربابا يا أمرکم بالكفر بعد اذ انتم مسلمون ) وقد بسط هذا في غير هذا الموضع

﴿ فصل ﴾ وكذلك النذر للقبور أو لأحد من أهل القبور كالنذر لبراهيم الخليل أو للشيخ فلان أو فلان أو لبعض أهل البيت أو غيرهم نذر معصية لا يجب الوفاء به باتفاق أئمة الدين بل ولا يجوز الوفاء به فانه قد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من نذر ان يعطي الله فليطعمه ومن نذر ان يعصى الله فلا يعصه وفي السنن عنه صلى الله عليه وسلم انه قال لن الله زوارات القبور والمتخذين عليها المساجد والسرج فقد لن رسول الله صلى الله عليه وسلم من يبنى على القبور المساجد ويسرج فيها السرج كالقناديل والشمع وغير ذلك واذا كان

هذا ملعونا فالذى يضع فيها قناديل الذهب والفضة وشمعدان الذهب والفضة ويضعها عند  
 القبور اولى باللجنة فن نذر زيتا أو شمعا أو فضة أو سترا أو غير ذلك ليحمل عند تبرئني من  
 الانبياء أو بعض الصحابة أو القرابة أو المشايخ فهو نذر مصيبة لا يجوز الوفاء به وهل عليه كفارة  
 عين فيه قولان للعلماء وان تصدق بما نذره على من يستحق ذلك من أهل بيت النبي صلى الله  
 عليه وسلم وغيرهم من الفقراء الصالحين كان خيرا له عند الله وانفع له فان هذا عمل صالح يثيبه  
 الله عليه فان الله يجزى المتصدقين ولا يضع أجر المحسنين والتصدق يتصدق لوجه الله ولا يطلب  
 أجره من المخلوقين بل من الله تعالى كما قال تعالى ( وسيجنبها الاتقى الذى يؤتي ماله يتزكى وما  
 لاحد عنده من نعمة تجزى الا ابتغاء وجه ربه الاعلى ولسوف يرضى ) وقال تعالى ( ومثل الذين  
 ينفقون اموالهم ابتغاء مرضات الله وتثبيتا من انفسهم كمثل جنة بربوة ) الآية وقال عن عبادة  
 الصالحين ( انما نطمعكم لوجه الله لا نريد منكم جزاء ولا شكورا ) ولهذا لا ينبغي لاحد ان يسأل  
 بغير الله مثل الذى يقول كرامة لابي بكر ولعلي أو للشيخ فلان أو للشيخ فلان بل لا يطبي الا  
 من سأل الله وليس لاحد ان يسأل لتسير الله فان اخلاص الذى لله واجب في جميع العبادات  
 البدنية والمالية كالصلاة والصدقة والصيام والحج فلا يصلح الركوع والسجود الا لله  
 ولا الصيام الا لله ولا الحج الا الى بيت الله ولا الدعاء الا لله قال تعالى ( وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة  
 ويكون الدين كله لله ) وقال تعالى ( واسأل من ارسلنا من قبلك من رسلنا اجمعين دون الرحمن  
 آلهة يعبدون ) وقال تعالى ( تنزيل الكتاب من الله العزيز الحكيم انا انزلنا اليك الكتاب بالحق  
 فاعبد الله مخلصا له الدين ) وهذا هو اصل الاسلام وهو ان لا تعبد الا الله ولا تعبد الا بما  
 شرع لا تعبد بالبدع كما قال تعالى ( فن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملا صالحا ولا يشرك بعبادة  
 ربه احدا ) وقال تعالى ( ليلوكم ايكم احسن عملا ) قال الفضيل بن عياض اخلصه واصوبه قالوا  
 يا ابا على ما اخلصه واصوبه قال ان العمل اذا كان خالصا ولم يكن صوابا لم يقبل واذا كان صوابا  
 ولم يكن خالصا لم يقبل حتى يكون خالصا صوابا والخالص ان يكون لله والصواب ان يكون  
 على السنة والكتاب هذا كله لان الدين دين الله بلفظه عنه رسوله فلا حرام الا ما حرمه الله  
 ولا دين الا ما شرعه الله والله تعالى ذم المشركين لانهم شبرعوا في الدين ما لم يأذن به الله فخرموا  
 اشياء لم يخرمها الله كالبحيرة والسائبة وللوصلية والحام وشرعوا دينا لم يأذن به الله كدعاء غيره

وعبادته وارهباية التي ابتدعها النصارى \* والاسلام دين الرسل كلهم أولهم وآخرهم كلهم بعثوا بالاسلام كما قال نوح عليه السلام (يا قوم ان كان كبر عليكم مقامي وتذكيري بآيات الله فعلى الله توكلت فاجمعوا امركم وشركاءكم ثم لا يكن امركم عليكم غمّة ثم اقضوا الى ولا تنظرون فان توليتم فمأسنكم من اجر ان اجري الاعلى الله وامرت ان اكون من المسلمين ) وقال تعالى ( ومن يرغب عن ملة ابراهيم الامن سفه نفسه ولقد اصطفيناه في الدنيا وانه في الآخرة لمن الصالحين اذ قال له ربه اسلم ) قال اسلمت لزب للعالمين ووصى بها ابراهيم بنيه ويعقوب يابني ان الله اصطفى لكم الدين فلا تموتن الا وانتم مسلمون ) وقال تعالى ( وقال موسى لقومه يا قوم ان كنتم آمنتم بالله فعليه توكلوا ان كنتم مسلمين ) وقال تعالى ( واذا وحيت الى الحواريين ان آمنوا بي وبرسولي قالوا آمنا واشهد باننا مسلمون ) وقد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال انا مآثر الانبياء ديننا واحد فدين الرسل كلهم دين واحد وهو دين الاسلام وهو عبادة الله وحده لا شريك له بما أمر به وشرعه كما قال ( شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا والذي أوحينا اليك وما وصينا به ابراهيم وموسى وعيسى ان اقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه كبر على المشركين ما تدعهم اليه ) وانما يتنوع في هذا الدين الشرعة والنهاج كما قال لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا كما تنوع شريعة الرسول الواحد فقد كان الله أمر محمدا صلى الله عليه وسلم في أول الاسلام ان يصلي الى بيت المقدس ثم أمره في السنة الثانية من الهجرة ان يصلي الى الكعبة البيت الحرام وهذا في وقته كان من دين الاسلام وكذلك شريعة التوراة في وقتها كانت من دين الاسلام وشريعة الانجيل في وقته كانت من دين الاسلام ومن آمن بالتوراة ثم كذب بالانجيل خرج من دين الاسلام وكان كافرا وكذلك من آمن بالكتابين المتقدمين وكذب بالقرآن كان كافرا خارجا من دين الاسلام فان دين الاسلام يتضمن الايمان بجميع الكتب وجميع الرسل كما قال تعالى ( قولوا آمنا بالله وما أنزل الينا وما أنزل الى ابراهيم واسماعيل واسحاق ويعقوب والاسباط وما أوتي موسى وعيسى وما أوتي النبيون من ربهم لا نفرق بين أحد منهم ونحن له مسلمون ) الآية

# كتاب الاختيارات العلمية

( في اختيارات شيخ الاسلام ابن تيمية )

رتبه على ترتيب الابواب الفقيهية الشيخ الامام العالم أفضي القضاة  
مفتي المسلمين علاء الدين أبو الحسن علي بن محمد  
ابن عباس البعلبكي الدمشقي

﴿ قال في الرد الوافر ﴾ وجمع في مصنف اختياراته من مسائل الفروع  
ورتبها على ابواب الفقه مع زيادات من فوائده على المجموع

ولما كان كتاب الاختيارات من أجل ما يرحل اليه لا سيما في هذا  
العصر الجديد فان النفوس مشتاقة الى اختيارات شيخ الاسلام  
وكان شديد المناسبة لهذا المجلد بل خلاصة الفتاوى  
وزيدتها لهذا الحقناه به تكميلا للفائدة

دار المنار

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### كتاب الطهارة باب المياه

الطهارة تارة تكون من الاعيان النجسة وتارة من الاعمال الخبيثة وتارة من الاحداث المانعة \* فمن الاول قوله تعالى (وَيَا بَكَ فَطَهِّرْ) على أحد الأقوال \* ومن الثاني قوله تعالى (فيه رجال يحبون أن يتطهروا) الآية \* ومن الثالث قوله تعالى (وان كنتم جنبا فاطهروا) وقد اختلف في الطهور هل هو بمعنى الطاهر أم لا وهذا النزاع معروف بين المتأخرين من أتباع الأئمة الأربعة \* قال كثير من أصحاب مالك وأحمد والشافعي الطهور متعد والطاهر لازم \* وقال كثير من أصحاب أبي حنيفة الطاهر هو الطهور وهو قول الخرقى \* وفصل الخطاب أن صيغة اللزوم والتعدي لفظ مجمل يراد به اللزوم \* الطاهر يتناول الماء وغيره وكذلك الطهور فإن النبي صلى الله عليه وسلم جعل التراب طهورا ولكن لفظ الطاهر يقع على جامدات كثيرة كالثياب والاطعمة وعلى مائعات كثيرة كالادمان والالبان وتلك لا يجوز أن يطهر بها فهي طاهرة ليست بطهور (قلت) وذكر ابن دقيق العيد في شرح الامام عن بعض المالكية المتأخرين معنى ما أشار اليه (أبو المباس) قال بمض الناس لا فائدة في النزاع في المسألة قال القاضي أبو يعلى فأنته أنه عندنا لا تجوز ازالة النجاسة بماء لا يختص به بالتطهير عندنا وعندهم يجوز لمشاركته غير الماء في الطهارة

﴿ أبو المباس ﴾ له فائدة أخرى الماء يدفع النجاسة عن نفسه بكونه مطهرا كادل عليه قوله الماء طهور لا ينجس بشيء وغيره ليس بطهور فلا يدفع وعندم الجميع سواء ﴿ وتنجوز ﴾ طهارة الحدث بكل ما يسمى ماء وبمصر الشجر قاله ابن أبي ليلى والاوزاعي والاصم وابن شعبان ويعتبر بطاهر وهو رواية عن احمد رحمه الله وهو مذهب أبي حنيفة ﴿ وباء ﴾ حلت به امرأة لطهارة وهو رواية عن احمد رحمه الله تعالى ﴿ وبمسعمل ﴾ في رفع حدث وهو رواية اختارها ابن عقيل وأبو البقاء وطوائف من العلماء وذهبت طائفة الى نجاسته وهو رواية عن احمد رحمه الله وحمل كلامه على التدبير فيستل فيه أقل من قلتين من نجاسة الحدث وليست من موارد الظنون بل هي قطعية بلا ريب ﴿ ولا يستحب ﴾ غسل الثوب والبدن منه وهو أصح الروايتين عنه وأول القاضي القول بنجاسة الماء بحمله في صفة النجس في معنى الوضوء لانه جلده نجسا حقيقة وكلامه في التعليق لا يرتفع عن الاعضاء الا بعد الانفصال كما لا يصير مستملا الا بذلك هذا اذا نوى وهو في الماء واذا نوى قبل الانتماس فبه الوجهان وأما اذا صب على العضو فهنا ينبغي ان يرتفع الحدث ﴿ ويكره ﴾ الغسل لا الوضوء بما زعمه قاله طائفة من العلماء ولا ينجس الماء الا بالتغيير وهو رواية عن احمد اختارها ابن عقيل وابن المتي وأبو المظفر بن الجوزي وأبو نصر وغيرهم من أصحابنا وهو مذهب مالك ولو كان تغييره في محل التطهير وقاله بعض أصحابنا وقرئت طائفة من محقق أصحاب الامام احمد رحمه الله بين الجاري ولو اوقف وهو نص الروايتين فلا ينجس الجاري الا بالتغيير سواء كان قليلا او كثيرا ( وحوض الحمام ) اذا كان فانضأ يجرى اليه الماء فانه جار في اصح قول العلماء نص عليه واذا وقعت نجاسة في ماء كثير هل يقتضي القياس فيه ان النجاسة كاختلاط الحلال بالحرام الى حين يقوم الدليل على تطهيره أو مقتضى القياس طهارته الى ان تظهر النجاسة فيه قولان والثاني الصواب ( والماءات كاهما ) حكمها حكم الماء قلت او كثرت وهو رواية عن احمد ومذهب الزهري والبخاري وحكي رواية عن مالك وذكر في شرح العمدة ان نجاسة الماء ليست عينية لانه يطهر غيره بنفسه أولى وفي الثياب المشتبهة بنجس انه يتحرى ويصل في واحد وهو مذهب أبي حنيفة والشافعي سواء قلت الطاهرة أو كثرت ذكره ابن عقيل في فتونه ومناظراته ﴿ قلت ﴾ ورجعه ابن القيم قال وهو الرواية الاخرى عن مالك كما يتحرى في القبة وقال ابن عقيل ان كثرة

عدد الثياب تحرى دفعا للشقة وان قل عمل باليقين ونص الامام احمد رحمه الله انه اذا سقط عليه ماء من ميزاب ونحوه ولا اماراة على النجاسة لم يلزم السؤال عنه بل يكره وان سئل فهل يلزمه رد الجواب فيه وجهان واستحب بعض الاصحاب وغيرهم السؤال وهو ضعيف واضعف منه من أوجبها قال الازجي ان علم المستول نجاسته وجب الجواب والا فلا واذا شك في النجاسة هل اصاب الثوب أو البدن فمن العلماء من يأمر بنضجه ويجعل حكم المشكوك فيه النضح كما يقوله مالك ومنهم من لا يوجبها فاذا احتاط ونضح كان حسنا كما روي في نضح انس للحصير الذي قد اسود ونضح عمر ثوبه ونحو ذلك

## باب الانية

يحرم استعمال آية الذهب والفضة واتخاذها ذكره القاضي في الخلاف ويحرم استعمال إناء مفضض اذا كان كثيرا ولا يكره بسير لحاجة ويكره لتبرها ونص على التفصيل في رواية الجماعة وفي رواية ابي الحرث رأس المكحلة والميل وحلقة المرأة اذا كانت من فضة فهي من الآنية وقال في رواية احمد بن نصر وجعفر بن محمد لا بأس بما يضيبه واكره الحلقة وقال في رواية مهني وابي منصور لا بأس في إناء مفضض اذا لم يقع فيه على الفضة قال القاضي تفرق بين الضبة والحلقة ورأس الحلقة (قال أبو العباس) وكلام احمد رحمه الله لمن تدبره لم يتعرض للحاجة وعدمها وانما فرق بين ما يستعمل وبين ما لا يستعمل فاما بسير الذهب فلا يباح بحال نص عليه في رواية الاثرم وابراهيم بن الحرث في الفص اذا خاف عليه أن يسقط هل يجعل له مسار من ذهب فقال انما رخص في الاسنان على الضرورة فاما المسار فلا فاذا كان هذا في اللباس ففي الآنية اولى وقد غلطت طائفة من أصحاب احمد حيث حكى قولنا يسير الذهب تبعا في الآنية عن أبي بكر عبد العزيز وأبو بكر انما قال ذلك في باب اللباس والتعليل وباب اللباس أوسع (ولا يجوز) تموية السقوف بالذهب والفضة (ولا يجوز) طبخ اللجام والسرج بالفضة نص عليه وعنه ما يدل على اباحته وهو مذهب أبي حنيفة وحيث أبيت الضبة يراد من اباحتها أن تحتاج الى تلك الصورة لا الى كونها من ذهب أو فضة فان هذه



ضرورة وهي تبيح التعمذر (وبياح) الا كتحال بعل الذهب والفضة لانها حاجة وباحانها  
قاله أبو المال

## باب اداب التخلي

يحرم استقبال القبلة واستدبارها عند التخلي مطلقا سواء الفضا، والبيان وهو رواية اختارها  
أبو بكر عبد العزيز ولا يكفي انحرافه عن الجملة قلت وهو ظاهر كلام جده ويحمد الله  
في نفسه اذا عطس بخلاء وكذلك في صلاته قال أبو داود للإمام احمد أيحرك بها لسانه قال  
نعم قال القاضي ونقل بكر بن محمد يحرك به شفتيه في الخلاء قال القاضي بحيث لا يسمعه وقال  
مالا يسمعه لا يكون كلاما فيجزي مجرى الذكر في نفسه ولا تبطل الصلاة في الرواية عنه  
وفاقا للقاضي وجملة أولى الروايتين (قال أبو المباس) أما مسألة الصلاة فتقارب مسألة الخلاء  
فان الحمد لله ذكر الله ونص احمد انه يقوله في الصلاة بمنزلة اذكار المخافة لكن لا يجهر به كما  
يجهر به خارج الصلاة ليس انه لا يسمع نفسه (وأما مسألة الخلاء) فيحتمل أن يكون ما قال  
القاضي ويحتمل أن تكون الروايتان معناها الذكر الخفي عن غيره كما في الصلاة ويحتمل أن  
يكون في المسألة روايتان احدهما في نفسه بلا لفظ والثانية باللفظ ويكره السلت والنترو ولم يصح  
الحديث في الامر والمشي والتنعنع عقيب البول بدعة ويجزي الاستجار ولو بواحدة في الصفحتين  
والحشفة وغير ذلك اعموم الادلة بجواز الاستجار ولم ينقل عنه صلى الله عليه وسلم في  
ذلك تقدير ويجزي بعظم وروث قلت وما نهي عنه في ظاهر كلامه لحصول المقصود ولانه  
لم ينه عنه لانه لا يتقي بل لا فساد فاذا قيل يزول بطماننا مع التحريم فهذا أولى والافضل  
الجمع بينهما ولا يكره الاقتصار على الحجر على الصخبيح وليس له البول في المسجد ولو في وعاء  
وقال في موضع آخر في البول حول البركة في المسجد هذا يشبه البول في قارورة في  
المسجد ومنهم من نهي عنه ومنهم من يرخص فيه للحاجة فاما اتخاذ مبالا فلا ولا يجوز  
ان يذبح في المسجد ضحايلا ولا غيرها وليس المسلم ان يتخذ المسجد طريقا فكيف اذا اتخذ  
الكافر طريقا ويحرم منع المحتاج الى الطهارة ولو وقفت على طائفة معينة في رباط ولو في ملكه  
لأنها بموجب الشرع والعرف مبنولة للمحتاج ولو قدرت ان الوائف صرح بالمنع فأنما يسوغ

مع الاستغناء والا فيجب بذل المنافع المحضة للمحتاج كسكنى داره والانتفاع بما جوته ولا  
أجرة لذلك وهو ظاهر مذهب الامام احمد وينع أهل الذمة من دخول بيت الخلاه ان حصل  
منهم تضيق أو فساد ماء أو تنجيس وان لم يكن بهم ضرر ولهم ما يستغنون به فليس لهم مزاحمتهم

## باب السواك وغيره

يطلق على الفعل وعلى ما يتسوك به وهو مذكر \* قال الليث وتؤنث العرب أيضا وغلطه الازهرى  
في ذلك وتبعه ابن سيدة في المحكم \* وهو في جميع الاوقات مستحب \* والاصح ولو للصائم يمد  
الزوال وهو رواية وقاله مالك وغيره والافضل بيده اليسرى \* وقال أبو العباس \* ما علمت اماما  
خالف فيه والسواك ما علمت أحدا كرهه في المسجد والآثار تدل عليه ويكره ترك شعره في  
المسجد وان لم يكن نجسا ويفعل الاصلح كل بلد بما يناسبه في العمل والافضل قيص مع سروايل  
لارداء وإزار ولو مع القميص وهو أحد قولى العلماء \* ويحرم حلق لحية ويجب الختان اذا وجبت  
الطهارة والصلاة وينبى اذا راحق البلوغ ان يختن كما كانت العرب تفعل لئلا يبلغ الا وهو غثون

## باب صفة الوضوء

لم يرد الوضوء بمعنى غسل اليد الا في لغة اليهود فانه روى ان سلمان الفارسى قال انا نجد في التوراة  
وقال له صلى الله عليه وسلم ان من بركة الطعام الوضوء قبله وبعده وهو من خصائص هذه  
الامة كما جاءت الاخبار الصحيحة انهم يبعثون يوم القيامة وحديث ابن ماجة وضوء الانبياء  
قبلي ضميم عند أهل العلم بالحديث لا يجوز الاحتجاج بمثله وليس له عند أهل الكتاب خبر  
عن أحد من الانبياء انه كان يتوضأ وضوء المسلمين بخلاف الاغتسال من الجنابة فانه  
كان مشروعا ولم يكن لهم تيمم اذا عدموا الماء \* ويجب \* الوضوء بالحدث ذكره ابن عقيل  
 وغيره وفي الانتصار بارادة الصلاة نزاع لفظي والراجع أنه لا يكره الوضوء في المسجد وهو  
قول الجمهور الا أن يحصل منه بصاق أو غائط \* والافضل \* ثلاث غرفات المضمضة  
والاستنشاق يجمعها بفرقة واحدة \* ويجب \* النية لطهارة الحدث لا الخبث وهو مذهب جمهور  
الطاهى ولا يجب نطقه بها سرا باتفاق الائمة الاربعة وشذ بعض المتأخرين فاوجب النطق بها

وهو خطأ مخالف للاجماع وقولين في مذهب احمد وغيره في استحباب النطق بها والافوى  
عنده وانفق الاثمة على أنه لا يشرع الجهر بها ولا تكرارها وينبغي تأديب من اعتاده وكذا  
بقية العبادات لا يستحب النطق بها الاحرام وغيره قال أبو داود لاحمد يقول قبل الاحرام  
شيئا والجهر بلفظها منهي عنه عند الشافعي وسائر أئمة المسلمين وفاعله مسيء وان اعتقده دينا  
خرج عن اجماع المسلمين ويجب نفيه في ويلزل في عن الامامة ان لم ينب في ويجوز في مسح  
بعض الرأس للمذنب قاله القاضي في التعليق ويمسح معه البهامة ويكون كالجيرة فلا توقيت  
وان لم يكن عذر وجب مسح جميعه وهو مذهب احمد الصحيح عنه وما يفعله بعض الناس  
من مسح شمره أو بعض رأسه بل شمره ثلاث مرات خطأ مخالف للسنة المجمع عليها ولا  
يسن تكرار مسح جميعه وهو ظاهر مذهب احمد ومالك وأبي حنيفة ولا يمسح العنق  
وهو قول جمهور العلماء ولا أخذه ماء جديدا للاذنين وهو أصح الروايتين عن احمد وهو  
قول أبي حنيفة وغيره وان منع يسير ومسح ظفر ونحوه وصول الماء صحت الطهارة وهو  
وجه لأصحابنا ومثله كل يسير منع وصول الماء حيث كان كدم وعين ولا يستحب اطالة  
الفترة وهو مذهب مالك ورواية عن احمد والوضوء ان كان مستحبا له أن يقتصر على البعض  
لوضوء ابن عمر لنومه جنبا

## باب المسح على الخفين

قال أبو العباس وخفي أصله على كثير من السلف والخلف حتى انكره بعض الصحابة وطائفة  
من أهل المدينة وأهل البيت وصنف الامام احمد كتابا كبيرا في الاشربة في تحريم المسكر  
ولم يذكر فيه خلافا عن الصحابة فقبل له في ذلك فقال هذا صح فيه الخلاف من الصحابة  
بخلاف المسكر ومالك مع سعة علمه وعلو قدره انكره في رواية واصحابه خالفوه في ذلك  
قلت وحكى ابن أبي شيبة انكاره عن عائشة وأبي هريرة وابن عباس وضمف الرواية عن  
الصحابة بانكاره غير واحد والله أعلم والذين خفي عليهم ظنوا معارضة آية المائدة للمسح لانه  
أسر بفعل الرجلين فيها واختلف في الآية مع المسح على الخفين فقالت طائفة المسح على الخفين  
ناسخ للآية قاله الخطابي قال وفيه دلالة على أنهم كانوا يرون نسخ القرآن بالسنة قال الطبري

مخصص وهو قول طائفة هو أمر زائد على ما في الكتاب وطائفة بيان لما في الكتاب \* ومال إليه أبو العباس وجميع ما يدعى من السنة انه ناسخ للقرآن غلط أما احاديث المسح فهي تبين المراد بالقرآن اذ ليس فيه أن لا بس الخف يجب عليه غسل الرجلين وإنما فيه أن من قام الى الصلاة يغسل وهذا عام لكل قائم الى الصلاة لكن ليس عاما لاحواله بل هو مطلق في ذلك مسكوت عنه \* قال أبو عمر بن عبد البر معاذ الله أن يخالف رسول الله صلى الله عليه وسلم كتاب الله بل بين مراده به وطائفة قالت كالشافعي وابن القصار ومال إليه أبو العباس ايضا ان الآية قرئت بالخفض والنصب فيحمل النصب على غسل الرجلين والخفض على مسح الخفين فيكون القرآن كآيتين وهل المسح أفضل أم غسل الرجلين أم هما سواء ثلاث روايات عن احمد والافضل في حق كل أحد بحسب قدمه فلا بس الخف ان يمسح عليه ولا ينزع خفيه اقتداء به صلى الله عليه وسلم واصحابه ولمن قدماء مكشوفتان الفسل ولا يتحرى لبسه ليمسح عليه وكان صلى الله عليه وسلم يغسل قدميه اذا كانتا مكشوفتين ويمسح اذا كان لا بس الخفين ويجوز المسح على اللقائف في أحد الوجهين حكاه ابن تيميم وغيره وعلى الخف المحرق مادام اسمه باقيا والمشى فيه ممكن وهو قديم الشافعي واختيار أبي البركات وغيره من العلماء وعلى القدم ونملها التي يشق نزعا الا بيد أورجل كما جاءت به الآثار والاكتفاء باكثر القدم هنا والظاهر منها غسلا ومسحا أولى من مسح بعض الخف ولهذا لا يتوقف وذكر في موضع آخر ان الرجل لها ثلاث أحوال الكشف له الفسل وهو أعلى المراتب والستر المسح وحالة متوسطة وهي في النمل فلاهي مما يجوز المسح ولا هي بارزة فيجب الفسل فاعطيت حالة متوسطة وهو الرش وحيث اطلق عليها لفظ المسح في هذا الحال فالمراد به الرش وقد ورد الرش على النملين والمسح عليهما في المسند من حديث اوس بن اوس ورواه ابن حبان والبيهقي من حديث ابن عباس ومنصوص احمد المسح على الجوربين ما لم يخلع النملين فاذا أجاز عليهما فالزبول الذي لا يثبت الا بسير يشده به متصلا ومنفصلا عنه أولى بالمسح عليه من الجوربين ومالبسه من فروا أو قطن وغيرها وثبت بشده بخيط متصل أو منفصل مسح عليه واما اشتراط الثبات بنفسه فلا أصل له في كلام احمد وإنما المنصوص عنه ما ذكرناه وعلى القول باعتبار ذلك فالمراد به ما ثبت في الساق ولم يسترسل عند المشى ولا يعتبر موالة المشى فيه كما ذكره أبو عبد الله.

ابن تيمية ويجوز على الإمامة للصماء وهي كالفلانس والحكي عن احمد الكراهة والانرب انها كراهة السلف لغير المحنكة على الحاجة الى ذلك لجهاد أو غيره والتمائم المكعبة بالكلاب تشبه المحنكة من بعض الوجوه فانه يمسكها كما تمسك الخنك الإمامة ومن غسل احدى رجليه ثم ادخلها الخف قبل غسل الاخرى فانه يجوز المسح عليها من غير اشتراط خلع ولبسه قبل اكمال الطهارة كلبسه بعدها وكذا لبسها قبل كمالها وهو احدى الروايتين وهو مذهب أبي حنيفة ولو غسل الرجلين في الخفين بعد ان لبسها محدثا جاز المسح وهو مذهب أبي حنيفة وقول مخرج في مذهب احمد قلت وهو رواية في المنهج ولا توفت مدة المسح في حق المسافر الذي يشق اشتغاله بالخلع واللبس كالبريد المجهز في مصالحة المسلمين وعليه يحمل قصة عقبة بن عامر وهو نص مذهب مالك وغيره ممن لا يرى التوقيت ولا ينتقض وضوء الماسح على الخف والإمامة ينزعها ولا بانقضاء المدة ولا يجب عليه مسح رأسه ولا غسل قدميه وهو مذهب الحسن البصري كازالة الشعر الممسوح على الصحيح من مذهب احمد وقول الجمهور واذ حل الجبيرة فهل تنتقض طهارته كالخف على قول من يقول بالقض أولا تنتقض كحلق الرأس الذي ينفي ان لا تنتقض الطهارة بناء على انها طهارة اصل لوجوبها في الطهارتين وعدم توقيتها وان الجبيرة بمنزلة باقى البشرة الا أن افرض استتر بما يمنع وصول الماء اليه فانقل الفرض الى الخائل في الطهارتين كما ينقل الوضوء الى منبت الشعر في الوجه والرأس للمشقة لا للشعر وهذا قوى على قول من لا يشترط الطهارة اشدها فاما من اشترط الطهارة اشدها فالحقها الحوائل البدلية فتنقض الطهارة بزوالها كإمامة والخف ويتوجه أن تدبى هذه على الروايتين في اشتراط الطهارة قلت البديل عندنا في حل الجبيرة ان كان بعد البهره والا فكأن الخف اذا خلعه وان كان قبله فوجهان أصحهما كذلك والله سبحانه وتعالى أعلم

## باب ما ظن ناقضا وليس بناقض

والاحداث اللازمة كعدم الاستحاضة وسلس البول لا ينتقض الوضوء ما لم يوجد المتاد وهو مذهب مالك \* والدم والقيء وغيرهما من النجاسات الخارجة من غير المخرج المتاد لا تنتقض الوضوء ولو كثرت وهو مذهب مالك والشافعي قلت واختاره الاجري في غير القبيء (والنوم)

لا ينتقض مطلقا ان ظن بقاء طهارته وهو أخص من رواية حكيت عن احمد ان النوم لا ينتقض بحال \* ويستحب الوضوء من اكل لحم الابل واما اللحم الخبيث المباح للضرورة كلعن السباع فيذنب الخلاف فيه على أن القمض بلحم الابل تعبدى فلا يتعدى الى غيره أو معقول المنفى فيعطى حكمه بل هو ابلغ منه \* ويستحب الوضوء عقيب الذنب \* ومن مس الذكر اذا تحركت الشهوة بمسه وتردد فيها اذا لم تتحرك ومال أبو العباس أخيرا الى استحباب الوضوء دون الوجوب من مس النساء والامرد اذا كان لشهوة قال اذا مس المرأة لغير شهوة فهذا مما علم بالضرورة ان الشارع لم يوجب منه وضوءا ولا يستحب الوضوء منه (قال أبو العباس) في قديم خطه يخطر لي أن الردة تنقض الوضوء لان العبادة من شرط صحتها دوام شرطها امتصاصها في سائر الاوقات واذا كان كذلك فالنية من شرائط الطهارة على اصلنا والكافر ليس من أهلها وهو مذهب احمد \* ولا يفتح المصحف للقال قاله طائفة من العلماء خلافا لابي عبد الله بن بطه ويجب احترام القرآن حيث كتب وتحرم كتابته حيث يهان ببول حيوان أو جلوس عليه اجماعا والناس اذا اعتادوا القيام وان لم يقيم لاحد من افضى الى مفسدة فالقيام دفعا لما خير من تركه \* وينبغي للانسان أن يسمى في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه وعادتهم واتباع هديهم والقيام بكتاب الله أولى والدرام المكتوب عليها لا اله الا الله محمد رسول الله يجوز للمحدث لمسها واذا كانت معه في منديل أو خريطة وشق امساكها جاز أن يدخل بها الخلاه

## باب الغسل

واذا وجب الغسل بخروج المني بقياسه وجوبه بخروج الحيض \* ويجب غسل الجمعة على من له عرق أو ريح يتأذى به غيره وهو بعض من بعض مطلقا<sup>(١)</sup> بطريق الاولى \* ولو اغتسل الكافر بسبب وجبه ثم أسلم لا يلزمه اعادته ان اعتقد وجوبه بناء على أنه يثاب على طاعته في الكفر اذا أسلم ويكره الذكر للجنب لا للحائض \* ولا يستحب الغسل لدخول مكة والمبيت بمزدلفة ورمى الجمار ولا لطواف الوداع ولو قلنا باستحبابه لدخول مكة كان نوع عبث للطواف لا معنى له \* وقد كلام احمد مآظاهرة وجوب الوضوء على الجنب اذا أراد النوم وظاهر كلام أبي العباس

اذا احداث اعاده لميته على الطهارة وظاهر كلام اصحابنا لا يميده لتعليمهم بخفة الحدث أو  
 بالنشاط \* ويحرم على الجنب اللبس في المسجد الا اذا توضأ \* ولا تدخل الملائكة بيتا فيه  
 جنب الا اذا توضأ \* واذا نوى الجنب الحديثين الاصغر والا كبر ارتقما قاله الازجى «  
 ولا يستحب تكرار الغسل على بدنه وهو أحد الوجهين في مذهب أحمد \* ويكره الاغتسال  
 في مستحم أو ماء عريانا وعليه أكثر النصوص ونهيه عليه السلام عن الاغتسال في الماء بمد  
 البول فهذا ان صح فهو كنهيه عن البول في المستحم \* ويجوز التطهير في الحيض التي في  
 الحمامات سواء كانت فائضة أو لم تكن وسواء كان الانبوب يصب فيها أو لم يكن وسواء كان  
 نائلا أو لم يكن ومن اعتمد غسله من الحوض للفائض مسطرا أو دينا فهو مبتدع مخالف للشرعية  
 مستحق التعزير الذي يردعه وامثاله أن يشرعوا في الدين ما لم يأذن به الله \* ولا يجب غسل باطن  
 الفرج من حيض أو جنبته وهو أصح القولين في مذهب أحمد (قال أبو العباس) في تقسيمه  
 للحمام بعد ذكر من ذمه ومن مدحه من السلف فصلا للنزاع الاقسام أربعة يحتاج اليها ولا  
 محظور فلا ريب في جوازها ولا محظور ولا حاجة فلا ريب في جواز بناؤها فقد بنيت الحمامات  
 في الحجاز والعراق على عهد علي رضي الله عنه واقروها واحد لم يقل ذلك حرام ولكن كره  
 ذلك لاشتماله غالبا على مباح ومحظور وفي زمن الصحابة كان الناس أتى الله وارعى لحدوده  
 من أن يكثر فيها المحظور فلم يكن مكروها اذ ذلك الحاجة ولا محظور غالبا فالحاجات منها ما هو واجب  
 كفصل الجنابة والحيض والنفاس ومنها ما هو مؤكده نوزع في وجوبه كفصل الجمعة والنسل  
 في البلاد الباردة ولا يمكن الا في حمام وان اغتسل من غيره خيف عليه التلف ولا يجوز  
 الانتقال الى التيمم مع القدرة عليه بالماء في الحمام وهل يبقى مكروها عند الحاجة الى استعماله  
 في طهارة مستحبة هذا محل تردد فاذا تبين ذلك فقد يقال بقاء الحمام واجب حيث يحتاج اليه لاداء  
 الواجب العام وأما اذا اشتتل على محظور مع امكان الاستغناء كما في حمامات الحجاز في الازمان  
 المتأخرة فهذا محل نص احمد وبمحث بن عمر وقد يقال عنه انما يكره بناؤها ابتداء فاما اذا بناها  
 غيرنا فلا تأمر بهدمها لما في ذلك من الفساد وكلام احمد انما هو في البناء لا في الابقاء والاستدامة  
 أقوى من الابتداء واذا انتفت الحاجة انتفت الاباحة كحرارة البلد وكذا اذا كان في البلد  
 حمامات تكفيهم كره الاحداث ويتوضأ بالمد ويفتسل بالصاع والاظهر ان الصاع خمسة ارطال

وثالث عراقية سواء صاع الطعام والماء وهو قول جمهور العلماء خلافا لابي حنيفة وذهب طائفة من العلماء كابن قتيبة والقاضي ابي يعلى في تعليقه وأبي البركات أن صاع الطعام خمسة ارطال وثالث وصاع الماء ثمانية ارطال عراقية والوضوء ربع ذلك

## باب التيمم

ويجوز التيمم بغير التراب من اجزاء الارض اذا لم يجد ترابا وهو رواية ويلزمه قبول الماء فرضا وكذا ثمنه اذا كان له ماء يوفيه ولا يكره لعادمه وطء زوجته ومن أيسح له التيمم فله أن يصلي به أول الوقت ولو علم وجوده آخر الوقت وفيه أفضلية وقال غير واحد من العلماء ومسح الجرح بالماء أولى من مسح الجبيرة وهو خير من التيمم ونقله الميموني عن احمد ويجوز التيمم لمن يصلي التطوع بالليل وان كان في البلد ولا يؤخر ورده الى النهار \* ويجوز لخوف فوات صلاة الجنازة وهو رواية عن احمد واسحاق والحق به من خاف فوات العيد \* وقال أبو بكر عبد العزيز والاوزاعي بل لمن خاف فوات الجمعة ممن انتقض وضوءه وهو في المسجد ولا يقيم للنجاسة على بدنه وهو قول الثلاثة خلافا لاشهر الروايتين عن احمد رحمه الله تعالى ويجب بذل الماء للمضطر المعصوم ويعدل الى التيمم كما قاله جمهور العلماء \* ومن استيقظ آخر وقت صلاة وهو جنب وخاف ان اغتسل خرج الوقت اغتسل وصلى ولو خرج الوقت وكذا من نسبها بخلاف من استيقظ أول الوقت فليس له أن يفوت وقت الصلاة بل يتيمم ويصلي \* ومن امكنه الذهاب الى الحمام لسكن لا يمكنه الخروج منه الا بعد خروج الوقت كالفلام والمرأة التي معها أولادها ولا يمكنها الخروج حتى تغسلهم ونحو ذلك فالأظهر يتيمم ويصلي خارج الحمام لان الصلاة في الحمام وبعد الوقت منهي عنها \* وتصلى المرأة بالتيمم عن الجنابة اذا كان يشق عليها تكرار النزول الى الحمام ولا تقدر على الاغتسال في البيت وكل من صلى في الوقت كما أمر بحسب الإمكان فلا إعادة عليه وسواء كان العذر نادرا أو معتادا قاله أكثر العلماء \* وصفة التيمم أن يضرب يديه الارض بمسح بهما وجهه وكفيه لحديث عمار بن ياسر الذي في الصحيح \* والجرح اذا كان محدثا حدثنا أصغر فلا يلزمه سرعاة الترتيب وهو الصحيح من مذهب احمد وغيره فيصح أن يتيمم بعد كمال الوضوء بل هذا هو السنة \* والفصل بين اباح



الوضوء يتيم بدعة ولا يستحب حمل التراب معه للتيمم قاله طائفة من العلماء خلافا لما تقدم  
 عن احمد \* ومن عدم الماء والتراب يتوجه أن يفعل ما يشاء من صلاة فرض أو نفل وزيادة قراءة  
 على ما يجزئ وفي الفتاوى المصرية على أصح القولين وهو قول الجمهور \* وإذا صلى قراءة  
 الواجبة قلت والذي ذكره جده وغيره أن من عدم الماء والتراب لا يتفل ولا يزيد في القراءة على  
 ما يجزئ والله أعلم \* والتيمم يرفع الحدث وهو مذهب أبي حنيفة ورواية احمد واختارها أبو  
 بكر محمد الجوزي وفي الفتاوى المصرية التيمم لوقت كل صلاة إلى أن يدخل وقت الصلاة  
 الاخرى كذهب مالك واحمد في المشهور عنه وهو أدل الأقوال \* ولو بدل ماء للاولى من حى  
 وميت فالميت أولى ولو كان الحي عليه نجاسة وهو مذهب الشافعي واختيار أبي البركات قال  
 أبو العباس وهذه المسألة في الماء المشترك أيضا وهو ظاهر ما نقل عن احمد لأنه أولى من  
 التشقيص \* وإذا كان على وضوء وهو حاقن يحدث ثم يتيمم اذ الصلاة بالتيمم وهو غير حاقن  
 أفضل من صلاته بالوضوء وهو حاقن

## باب إزالة النجاسة

واختلف كلام أبي العباس في نجاسة السكاب ولكن الذي نقل عنه أخيرا أن مذهبه نجاسة  
 غير شعره وهو مذهب أبي حنيفة ورواية عن احمد واختاره أبو بكر عبد العزيز \* والمسك  
 وجلده طاهران عند جماهير العلماء كما دلت عليه السنة الصحيحة وعمل المسلمين وليس ذلك  
 مما يبان من البهيمة وهي حية بل اذا كانت ينفصل عن الغزال في حياته فهو بمنزلة الولد  
 والبيض واللبن والصوف وغير ذلك مما ينفصل عن الحيوان \* ولا ينجس الآدمي بالموث  
 وهو ظاهر مذهب احمد والشافعي وأصح القولين في مذهب مالك وخصه في شرح  
 العمدة بالمسلم وقاله جده في شرح الهداية \* وتطهر النجاسة بكل مائع طاهر يزيل كالخل  
 ونحوه وهو رواية عن احمد اختارها ابن عقيل ومذهب الحنفية \* وإذا تنجس ما يضره  
 الفسل كشباب الحرير والورق وغير ذلك اجزأ مسحه في أظهر قولى العلماء وأصله الخلاف في  
 إزالة النجاسة كإفساد الماء المحتاج اليه كما ينهي عن ذبح الخيل التي يجاهد عليها والابل التي يجمع  
 عليها والبقر التي يحرث عليها ونحو ذلك لما في ذلك من الحاجة اليها وتطهر الاجسام الصغيلة

كالسيف والمرأة ونحوهما اذا تنجست بالمسح وهو مذهب مالك وأبي حنيفة ونقل عن أحمد  
 مثله في السكين من دم الذبيحة فن أصحابه من خصصه بها لمشقة الفصل مع التكرار ومنهم  
 من عذاه كقولهما ويطهر النعل بذلك بالارض اذا أصابه نجاسة وهو رواية عن أحمد وذيل  
 المرأة يطهر بمروره على طاهر يزيل النجاسة ونقله اسماعيل بن سعيد الشالخي عن أحمد  
 ويطهر النجاسة بالاستحالة أطلقه أبو العباس في موضع وهو مذهب أهل الظاهر وغيرهم وقال  
 في موضع آخر ولا ينبغي ان يبر عن ذلك بان النجاسة طهرت بالاستحالة فان نفس النجس  
 لم يطهر بل استحال وصحح في موضع آخر ان الحرة اذا خللت لا تطهر وهو مذهب أحمد وغيره  
 لانه منعي عن اقتنائها مأثور بارتقائها فاذا أمسكها فهو الموجب لتنجسها وعدم حلها وسواء  
 في ذلك خمر الحلال وغيره ولو التقي أحد فيها شيئاً يريد به افسادها على صاحبها لا تخليها او  
 قصد صاحبها ذلك بان يكون عاجزاً عن ارتقائها لكونها في حب فيريد افسادها لا تخليها فموم  
 كلام الاصحاب يقتضي انها لا تحل سد الذريعة ويحتمل ان تحل واذا انقلبت بفعل الله تعالى  
 فالقياس فيها مثل ان يكون هناك ملح فيقع فيها من غير فعل أحد فينبغي على الطريقة المشهورة  
 ان تحل وعلى طريقة من علل النجاسة بالقاء شيء لا تحل فان القاضي ذكر في خمر النبيذ انها  
 على الطريقة لا تحل لما فيها من الماء وان كلام الامام أحمد يقتضي حلها أما تحليل الذي الخمر بمجرد  
 امساكها فينبغي جوازها على معنى كلام أحمد فانه علل المسح بانه لا ينبغي لمسلم ان يكون في  
 بيته الخمر وهذا ليس بمسلم ولان الذي لا يمنع من امساكها وعلى القول بان النجاسة لا تطهر  
 بالاستحالة فيعني من ذلك عما يشق الاحتراز عنه كالدهان والنفار المستحيل من النجاسة كما  
 يعني مما يشق الاحتراز عنه من طين الشوارع وغبارها وان قيل انه نجس فانه يعني عنه  
 على أصح القولين ومن قال انه نجس ولم يف عما يشق الاحتراز عنه فقوله اضمف الاقوال  
 ولو كان المائع غير الماء كثيراً فزال تغيره بنفسه توف أبو العباس في طهارته \* وتطهر الارض  
 النجسة بالشمس والريح اذا لم يبق أثر النجاسة وهو مذهب أبي حنيفة لكن لا يجوز التيمم  
 عليها بل تجوز الصلاة عليها بعد ذلك ولو لم تفسل ويظهر غيرها بالشمس والريح أيضاً وهو قول  
 في مذهب أحمد ونص عليه أحمد في حبل الفسال وتكنى غلبة الظن بازالة نجاسة المذي أو  
 غيره وهو قول في مذهب أحمد ورواية عنه في المذي \* ونقل عن أحمد في جوارح الطير

ذا اكلت الجيف فلا يعجبني عرفها فدل على أنه كرهه لا كلها النجاسة فقط وهو أولى ولا  
 رقي في الكراهة بين جوارح الطير وغيرها وسواء كان يأكل الجيف أم لا \* وإذا شك في  
 الروثة هل هي من روث ما يؤكل لحمه أولا فيه وجهان في مذهب احمد مبنيان على ان  
 الاصل في الارواث الطهارة الاما استثنى وهو الصواب او النجاسة الاما استثنى قلت والوجهان  
 يمكن ان يكون أصالهما روايتين احدهما قال عبد الله ان الابول كلها نجسة الا ما أكل لحمه  
 والثانية قال احمد في رواية محمد بن أبي الحارث في رجل وطئ على روث لا يدري هل هو  
 روث حمار او برذون فرخص فيه اذ لم يعرفه \* وبول ما أكل لحمه وروثه طاهر لم يذهب  
 احد من الصحابة الى تنجسه بل القول بنجاسته قول محدث لاسف له من الصحابة وروث  
 دود القز طاهر عند اكثر العلماء ودود الجروح \* ومنى الآدى طاهر وهو ظاهر مذهب  
 احمد والشافعي وبول الحرة وما دونها في الخلقة طاهر يعني ان جنسه طاهر وقد يعرض له  
 ما يكون نجس الدين كالدود المتولد من الذرة فانه نجس ذكره القاضي وتخرج طهارته بناء  
 على ان الاستحالة اذا كانت بفعل الله تعالى طهرت ولا بد ان يلحظ طهارة ظاهره من الذرة  
 بان يغمس في ماء ونحوه الى ان لا يكون على بدنه شيء منهنا ويظهر جلد الميتة الطاهرة حال  
 الحياة باللباغ وهو رواية عن احمد ايضا ولا يجب غسل الثوب والبدن من المذي والقيح  
 والصديد ولم يقد دليل على نجاسته وحكي ابو البركات عن بعض اهل العلم طهارته والاقوى  
 في المذي انه مجزئ فيه النضح وهو احدى الروايتين عن احمد ويد الصبي اذا أدخلها في  
 الاناء فانه يكره استعمال الماء الذي فيه وكذلك تكره الصلاة في ثوبه وقد سئل احمد رحمه  
 الله تعالى في رواية الاثرم عن الصلاة في ثوب الصبي فكرهه \* وقرن الميتة وعظمها وظفرها  
 وما هو من جنسه كالحافز ونحوه طاهر وقاله غير واحد من العلماء ويجوز الانتفاع بالنجاسات  
 وسواء في ذلك شحم الميتة وغيره وهو قول الشافعي وأوماً اليه احمد في رواية ابن منصور ويبنى  
 عن يسير النجاسة حتى بر فارة ونحوها في الاطعمة وغيرها وهو قول في مذهب احمد ولو  
 تحققت نجاسة طين الشارع عني عن يسيره مشقة التحرز عنه ذكره أصحابنا وما تظاهر من غبار  
 السرجين ونحوه ولم يمكن التحرز عنه عني عنه واذا قلنا يقني عن يسير النجاسات فيه لاجل  
 الخلاف فيه فالخلاف في السكب أظهر واقرئ في اجعدي الروايتين يقني عن يسير نجاسته

وإذا أكلت المرة فارة ونحوها فإذا طال الفصل طهر فيها بريقها لاجل الحاجة وهذا أقوى  
الاقوال واختاره طائفة من أصحاب احمد وأبي حنيفة وكذلك أفواء الاطفال والبهائم والله تعالى أعلم

## باب الحيض

ويحرم وطء الحائض فإن وطئ في الفرج فله دينار كفارة ويتمبر أن يكون مضروباً  
وإذا تكرر من الزوج الوطء في الفرج ولم ينزجر فرق بينهما كما قلنا فيما إذا وطئها في الدبر  
ولم ينزجر \* ويجوز للحائض الطواف عند الضرورة ولا فدية عليها وهو خلاف ما يقوله أبو  
حنيفة من أنه يصح منها مع لزوم الفدية ولا يأمرها بالاقدام عليه واحمد رحمه الله تعالى  
يقول ذلك في رواية الا انها لا يقيدانه بحال الضرورة وان طافت مع عدم الضرورة فقتضى  
توجيه هذا القول يجب الدم عليها \* ويجوز للحائض قراءة القرآن بخلاف الجنب وهو مذهب  
مالك وحكى رواية عن احمد وان ظنت نسيانه وجب وإذا انقطع دمها فلا يطؤها زوجها حتى  
تغتسل ان كانت قادرة على الاغتسال والا تيممت وهو مذهب احمد والشافعي \* ولا يتقدر  
أقل الحيض ولا أكثره بل كل ما استقر عادة للمرأة فهو حيض وان نقص عن يوم أو زاد على  
الخمس أو السبعة عشر ولا حد لأقل سن تحيض فيه المرأة ولا لأكثره ولا لأقل الطهرين  
الحيضتين \* والابتداء تحسب ما رآه من الدم ما لم تصر مستحاضة وكذلك المتتلة إذا تغيرت  
عادتها بزيادة أو نقص أو انتقال فذلك حيض حتى تعلم انها استحاضة باستمرار الدم \* والمستحاضة  
تورد الى عادتها ثم الى تمييزها ثم الى غالب عادات النساء كما جاءت في كل واحدة من هؤلاء  
سنة عن النبي صلى الله عليه وسلم وقد أخذ الامام احمد بالسنن الثلاث فقال الحيض يدور  
على ثلاثة احاديث حديث فاطمة بنت أبي حبيش وحديث أم حبيبة وحديث حمنة واختلفت  
الرواية عنه في تصحيح حديث حمنة وفي رواية عنه وحديث ام سلمة فكان في حديث ام  
حبيبة والصفرة والكبرة بعد الطهر لا ينفك اليها قاله احمد وغيره لقول أم عطية كنا لانعد  
الصفرة والكبرة بعد الطهر شيئاً \* ولا حد لأقل النفاس ولا أكثره ولو زاد على الاربعين  
أو الستين أو السبعين وانقطع فهو نفاس ولكن ان اتصل فهو دم فساد وحينئذ فالاربعمون  
منتهى الغالب \* والحامل قد تحيض وهو مذهب الشافعي وحكاه البيهقي رواية عن احمد بل حكى

أنه رجع اليه \* ويجوز التداوى لحصول الحيض الا في رمضان ثلاثا تقطروقاله أبو يعلى الصغير  
والاحوط ان المرأة لا تستعمل دواء يمنع تفوق المني في مجارى الجبل والله سبحانه وتعالى أعلم

## كتاب الصلاة

وقد تنازع الناس في اسم الصلاة هل هو من الاسماء المنقولة عن مسماها في اللغة أو انها باقية  
على ما كانت عليه في اللغة أو انها تصرف فيها الشارع تصرف أهل العرف فهي بالنسبة الى  
اللغة مجاز وبالنسبة الى عرف الشارع حقيقة على ثلاثة أقوال واتحقق ان الشارع لم يغيرها  
واكن استعملها مقيدة لا مطلقة كما تستعمل نظائرهما كقوله تعالى والله على الناس حج البيت  
فذكر بيتا خاصا فلم يكن لفظ الحج متناولا لكل قصد بل لقصد مخصوص دل عليه اللفظ  
نفسه ومن كان قبلنا كانت لهم صلاة ليست مماثلة لصلاتنا في الاوقات والميئات \* ولا تلزم  
الشرائع الا بعد العلم وهو أحد الوجهين في مذهب أحمد فلي هذا لا تلزم الصلاة حربيا اسلم في  
دار الحرب ولا يعلم وجوبها والوجهان في كل من ترك واجبا قبل بلوغ الشرع كمن لم يقيم  
لعدم الماء لظنه عدم الصحة أو لم يرك أو كل حتى تين الخيط الأبيض من الخيط الأسود لظنه  
ذلك أو لم تصل مستحاضة ولا صبح لا قضاء ولا تم اذا لم تقصد اتفاقا للعفو عن الخطاء والنسيان  
ومن عقد عقدا فاسدا مختلفا فيه باجتهاد أو تقليد واتصل به التقبض لم يؤمر برده وان كان مخالفا  
للنص وكذلك النكاح اذا بان له خطأ الاجتهاد أو التقليد وقد انقضى للمفسد لم يفارق وان كان  
المنسد قائما فارقها \* بقى النظر فيمن ترك الواجب وفعل المحرم لا باعتماد ولا يجهل يمتد فيه  
ولكن جهلا واعراضا عن طالب العلم الواجب عليه مع تمكنه منه أو من سماع ايجاب هذا  
وتحريم هذا ولم يأنزله اعراضا لا كفرا بالرسالة فان هذا ترك الاعتقاد الواجب بغير عذر شرعى  
كما ترك الكافر الاسلام قبل يكون حال هذا اذا تاب فاقرب بالوجوب والتحريم تصديقا والتزاما  
بنزلة الكافر اذا أسلم لان التوبة تجب ما قبلها كالا سلام وأما على القول الذي جزمنا بصحته  
فهذا فيه نظر وقد يقال ليس هذا بأسوأ حالا من الكافر المعاند والتوبة والاسلام يهدمان  
ما قبلهما \* ولا تلزم الصلاة صبيا ولو بلغ عشرة وقاله جمهور العلماء وثواب عبادة الصبي له قلت  
وذكره الشيخ أبو محمد المقدسى في غير موضع والله أعلم \* ولا يجب قضاء الصلاة على من زال

عقله بحرم وفي الفتاوي المصرية يلزمه بلا نزاع \* ومن كفر بترك الصلاة الا صوب انه يصير مسلماً بفعلها من غير اعادة الشهادتين لان كفره بالا متناع كما بليس وتارك الزكاة كذلك وفرضها متأخروا الفقهاء \* مسألة يتمتع وقوعها وهي ان الرجل اذا كان مقرراً بوجوب الصلاة فدعى اليها وامتنع ثلاثاً مع تهديده بالقتل فلم يصل حتى قتل هل يموت كافراً أو فاسقاً على قولين وهذا الفرض باطل اذ يتمتع أن يعتقد أن الله فرضها ولا يفعلها ويصبر على القتل هذا لا يفعله أحد قط \* ومن ترك الصلاة فينبغي الاشاعة عنه بتركها حتى يصلي ولا يبنى السلام عليه ولا اجابة دعوته والمحافظة على الصلاة اقرب الى الرحمة ممن لم يصلها ولو فعل ما فعل \* ولا يجوز تأخير الصلاة عن وقتها لغير الجمع وأما المسافر العادم للماء اذا علم انه يجد الماء بعد الوقت لا يجوز له التأخير الى ما بعد الوقت بل يصل بالتيمم في الوقت بلا نزاع وكذلك العاجز عن الركوع والسجود والقراءة اذا علم بعد الوقت انه يمكنه أن يصلي باتمام الركوع والسجود والقراءة كان الواجب أن يصلي في الوقت بحسب امكانه وأما قول بعض أصحابنا لا يجوز تأخيرها عن وقتها الا لتأخيرها أو مشغل بشرطها فهذا لم يقله أحد قبله من الاصحاب بل ولا من سائر طوائف المسلمين الا أن يكون بعض أصحاب الشافعي فهذا لا شك ولا ريب انه ليس على عمومهم وانما أراد صورا معروفة كما اذا أمكن الوصول الى البئر أن يضع جبلا يستقي به ولا يفرغ الا بعد الوقت أو أمكن العريان أن يخيط ثوبا ولا يفرغ الا بعد الوقت ونحو هذه الصور ومع هذا فالنبي قال في ذلك هو خلاف المذهب المروفي عن احمد وأصحابه وجهاد العلماء وما ظننه يوافقه الا بعض اصحاب الشافعي ويؤيد ما ذكرناه أيضا ان العريان لو أمكنه ان يذهب الى قرية يشترى منها ثوبا ولا يصل الا بعد الوقت لا يجوز له التأخير بلا نزاع وكذلك العاجز عن تعلم التكبير والتشهد الاخير اذا ضاق الوقت صلى على حسب حاله وكذلك المستحاضة اذا كان دمها يتقطع بعد الوقت لم يجز لها التأخير بل تصل في الوقت بحسب حالها

## باب المواقيت

بدأ جماعة من أصحابنا كالنراقي والقمي في بعض كتبه وغيرهما بالظن ومنهم من بدأ بالفجر كما في أبي موسى وأبي الخطاب والقاضي في موضع وهذا اجود لان الصلاة الوسطى هي المصير

وإنما تكون الوسطي إذا كان الفجر الأول ومن زعم أن وقت الصلوة بقدر حصه الفجر في  
 الشتاء وفي الصيف فقد غلط غلطا بينا باتفاق الناس وجوب الملاء برون تقدم الصلاة فضل الا  
 إذا كان في التأخير مصادحة رابعة مثل التيمم يؤخر ايضاً آخر لوقت بوضوءه ولا يفرد يؤخر  
 حتى يصلي آخر الوقت مع جماعة ونحو ذلك \* ويعمل بقول المؤذن في دخول الوقت مع إمكان العلم  
 بالوقت وهو مذهب أحمد وسائر العلماء المعبرين وكما شهدت له النصوص خلافه لبعض أصحابنا \* ومن  
 دخل عليه الوقت ثم طرأ مانع من جنون أو حيض لا قضاء إلا أن يتضابق الوقت عن فعلهم  
 يوجد المانع وهو قول مالك وزفر رواه زفر عن أبي حنيفة وحتى زال المانع من تكليفه في وقت  
 الصلاة لزمته أن أدرك فيها قدر ركعة والأفلا وهو قول الليث وقول الشافعي ومقالة في مذهب  
 أحمد \* ولا تسقط الصلاة بحج ولا تضيق في المساجد الثلاثة ولا غير ذلك إجماعاً وتارك الصلاة  
 عمداً لا يشرع له فضاؤها ولا تصح منه بل يكفر من التطوع وكذا الصوم وهو قول طائفة من  
 السلف كابن عبد الرحمن صاحب الشافعي وداود وأتباعه وليس في الأدلة ما يخالف هذا بل  
 يوافقوه وأمره عليه السلام المجامع بالقضاء ضعيف لعدم البخاري ومسلم عنه وقال أبو الخطاب  
 في الانتصار إذا مات في أثناء وقت الصلاة قال بعض الحنفية لا يكون عاصياً بالاجماع وقال أبو الخطاب  
 يحتمل عصيانه لأنه إنما يجوز له التأخير بشرط سلامة العاقبة كما يجوز له التأخير في قضاء رمضان  
 وقضاء الصلاة والنذر والكفارة وكل ذلك بشرط سلامة العاقبة وإن قلنا لا يصح وهو الصحيح  
 فلأن ما وجب وجوباً موسماً لا يصح من أخره إلى آخر الوقت إذا مات كالمسائل التي ذكرناها  
 قال أبو العباس أما قضاء الصلاة والنذر والكفارة فنحن على الفور وقد قيل أنه على التراخي  
 فلا تناظر المسألة وإنما نظيرها قضاء رمضان فإنه وقت موسم والمذهب هناك أنه إذا مات بعد  
 استطاعة القضاء أطعم عنه والمشهور في الصلاة لا يصح فيتوجه التخرج فيها كما اقتضاء كلامه  
 وقال أبو الخطاب اتفق على الإيجاب الموسم في القضاء والحج والكفارة والزكاة والدين المؤجل  
 وهذا غلط فإن فيه ما هو مضيق وما هو على التراخي \* ويجب قضاء الفوائت على الفور وهو  
 مذهب أحمد وغيره \* والثائم ليس عليه أن يفعل الصلاة حال نومه بلا نزاع لكن تنازع العلماء  
 هل وجبت في ذمته بمعنى أنه وجب عليه أن يفعلها إذا استيقظ أو يقال لم يجب في ذمته لكن  
 لم يقد سبب وجوبها على قولين وجهور العلماء على أنها قضاء ومنهم من يقول هي أداء والنزاعان

لفظيان ويشبه هذا النزاع فيمن غلب على ظنه في الواجب على التراخي أنه يموت في هذا الوقت فإنه يجب تقديمه فلو لم يموت ثم فعله فهل يكون أداء كقول الجمهور أو قضاء كقول الباقلاني وغيره فيه نزاع ولا تأثير لهذا النزاع في الأحكام وإنما هو نزاع لفظي فقط بل لو اعتقد بقاء الوقت فعلى أداء ثم تبين خروجه أو بالمكس صحت الصلاة من غير نزاع اعلمه وقال أبو العباس في تقديم خطه قول الباقلاني قياس المذهب إذ الاعتبار بحالة غلبة الظن لا بما يخالفها وذلك كما قلنا من غير خلاف اعلمه في المذهب في المضروب الذي لا يرحى برؤيه إذا حجج عن نفسه ثم برأ أنه لا يلزمه إعادة الحج فاعتبرنا حالة غلبة الظن ولم نعتبر تبين فساده ولا أعرف بينهما فرقا

## باب الاذان والاقامة

والصحيح أنهما فرض كفاية وهو ظاهر مذهب أحمد وغيره وقد اطلق طوائف من العلماء أن الاذان سنة ثم من هؤلاء من يقول أنه إذا اتفق أهل بلد على تركه قوتلوا والنزاع مع هؤلاء قريب من النزاع اللفظي فإن كثيرا من العلماء من يطلق القول بالسنة على ما يذم تاركه ويمتدح تاركه شرعا وأما من زعم أنه سنة لا اثم على تاركه فقد أخطأ وليس الاذان بواجب للصلاة الفالئة وإذا صلى وحده أداء أو قضاه واذن وأقام فقد أحسن وإن اكتفى بالاقامة أجزأه وإن كان يقضي صلوات فاذن أول مرة وأقام بقية الصلوات كان حسنا أيضا وهو أفضل من الإمامة وهو أصح الروايتين عن أحمد واختيار أكثر أصحابه وأما امامته صلى الله عليه وسلم وإمامة الخلفاء الراشدين فكانت متعينة عليهم فإنها وظيفة الامام الأعظم ولم يمكن الجمع بينها وبين الاذان فصارت الإمامة في حقهم أفضل من الاذان لخصوص أحوالهم وإن كان لاكثر الناس الاذان أفضل وينخرج أن لا يجوز أداء القاعد لتغير عذر كأحد الوجهين في الخطبة وأولى إذ لم يقل من أحد من السلف الاذان قاعدا لتغير عذر وخطب بعضهم قاعدا لتغير عذر واطلق أحمد الكراهة والكراهة المطلقة هل تنصرف إلى التحريم أو التنزيه على وجهين قلت قال أبو البقاء المكي في شرح الهداية نقل عن أحمد أن اذن القاعد يبيد قال القاضي محمول على نفي الاستعجاب وحمله بمضهم على نفي الاعتداد به والله أعلم وأكثر الروايات عن أحمد المنع من أذان الجنب وتوقف عن الاعادة في بعضها وصرح بعدم الاعادة في بعضها وهو اختيار أكثر



الأصحاب وذكر جماعة عنه رواية بالاعلاء واختارها الخرق وفي أجزاء الأذان من الناسق  
 روايتان أقواما عدمه لمخالفة أمر النبي صلى الله عليه وسلم \* وأما ترتيب الناسق مؤذنا فلا  
 ينبغي قولاً واحداً \* والصبي المميز يستخرج في أذانه للبالغ روايتان كشهادته وولايته وقال في  
 موضع آخر اختلاف الأصحاب في تحقيق موضع الخلاف منهم من يقول موضع الخلاف سقوط  
 الفرض به والسنة المؤكدة إذا لم يوجد سواء وأما صحة أذانه في الجملة وكونه جائزاً إذا أذن غيره  
 فلا خلاف في جوازه ومنهم من أطلق الخلاف لأن أحمد قال لا بأس أن يؤذن الغلام قبل أن  
 يحتمل إذا كان قد راهق وقال في رواية علي بن سعيد وقد سئل عن الغلام يؤذن قبل أن يحتمل  
 فلم يعجبه والاشبه أن الأذان الذي يسقط الفرض عن أهل القرية ويمتد في وقت الصلاة  
 والصيام لا يجوز أن يباشره صبي قولاً واحداً ولا يسقط الفرض ولا يعتمد في موقت العبادات  
 وأما الأذان الذي يكون سنة مؤكدة في مثل المساجد التي في المصر ونحو ذلك فهذا فيه  
 الروايتان والصحيح جوازه ويكره أن يوصل الأذان بما قبله مثل قول بعض المؤذنين قبل الأذان  
 وقل الحمد لله الذي لم يتخذ ولدا الآية \* ويستحب للمؤذن أن يرفع يده وجهه في السماء إذا  
 أذن أو أقام ونص عليه أحمد \* كما يستحب للذي يتشهد عقيب الوضوء أن يرفع رأسه إلى السماء \*  
 وكما يستحب للمحرم بالصلاة أن يرفع رأسه قليلاً لأن التهليل والتكبير إعلان بذكر الله  
 لا يصلح إلا له فاستحب الإشارة له كما تستحب الإشارة بالاصبع الواحدة في التشهد والدعاء  
 وهذا بخلاف الصلاة والدعاء إذ المستحب فيه خفض الطرف \* وإذا أقيمت الصلاة وهو  
 قائم يستحب له أن يجلس وإن لم يكن صلي تحية المسجد قال ابن منصور رأيت أبا عبد الله أحمد  
 يخرج عند المغرب فحين انتهى إلى موضع الصف أخذ المؤذن في الإقامة فجلس \* والخروج من  
 المسجد بعد الأذان منهي عنه وهل هو حرام أو مكروه في المسألة وجهان إلا أن يكون التأذين  
 للفجر قبل الوقت فلا يكره الخروج نص عليه أحمد \* والإقامة كالنداء بالأذان والسنة أن ينادي  
 للكسوف بالصلاة جامعة لحديث عائشة خسفت الشمس على عهد النبي صلى الله عليه وسلم  
 فبعت منادياً بالصلاة جامعة ولا ينادي للعيد والاستسقاء وقاله طائفة من أصحابنا ولهذا لا يشرع  
 للجنابة ولا للتراويح على نص أحمد خلافاً للقاضي لأنه لم يقل عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 والقياس على الكسوف فاستد الاعتبار وقال الآمدي السنة أن يكون المؤذن من أولاد من

جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم فيهم الاذان وان كان من غيرهم جاز قال ابو العباس ولم يذكر هذا اكثر اصحابنا وظاهر كلام احمد لا يقدم بذلك فانه نص على ان المتنازعين في الاذان لا يقدم احدهما بكون ابيه هو المؤذن \* واما ما سوى التأذين قبل الفجر من تسبيح ونشيد ورفق الصوت بدعاء ونحو ذلك في المآذن فهذا ليس بمسنون عند الأئمة بل قد ذكر طائفة من اصحاب مالك والشافعي واحمد ان هذا من جملة البدع المكروهة ولم يقدّم دليل شرعي على استحبابه ولا حدث سبب يقتضي احداثه حتى يقال انه من البدع اللغوية التي دلت الشريعة على استحبابها وما كان كذلك لم يكن لاحد أن يأمر به ولا ينكر على من تركه ولا يعلق استحقاق الرزق به وان شرطه وافق واذا قيل ان في بعض هذه الاصوات مصلحة راجحة على مفسدتها فتقتصر من ذلك على القدر الذي يحصل به المصلحة دون الزيادة التي هي ضرر بلا مصلحة راجحة \* ويستحب ان يجب المؤذن ويقول مثل ما يقول ولو في الصلاة وكذلك يقول في الصلاة كل ذكر وجماعة وجد سببه في الصلاة ويجب مؤذناً ثانياً واكثر حيث يستحب ذلك كما كان للمؤذنان يؤذنان على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأما المؤذنون الذين يؤذنون مع المؤذن الرابع يوم الجمعة في مثل صحن المسجد فليس اذانهم مشروعة باتفاق الأئمة بل ذلك بدعة منكرة وقد اتفق العلماء على انه لا يستحب التبليغ وراء الامام بل يكره الحاجة وقد ذهب طائفة من الفقهاء اصحاب مالك واحمد الى بطلان صلاة المبلغ اذا لم يحتج اليه وظاهر كلامه هذا ان المجيب يقول مثل ما يقول حتى في الخيطة وقيل يقول لا حول ولا قوة الا بالله ويجوز الاذان للفجر قبل دخول وقتها وقاله جمهور العلماء وليس عند احمد نص في اول الوقت الذي يجوز فيه التأذين الا ان اصحابنا قالوا يجوز بعد نصف الليل كما يجوز بعد نصف الليل الاقاصية من مزدلفة وعلى هذا فينبغي أن يكون الليل الذي يتميز نصفه اوله غروب الشمس وآخره طلوعها كما ان النهار المتميز نصفه اوله طلوع الشمس وآخره غروبها لا تقسم الزمان ليلاً ونهاراً ولعل قول النبي صلى الله عليه وسلم في احد الحديثين ينزل ربنا الى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الذي ينتهي لطلوع الفجر وفي الآخر حين يمضي نصف الليل يعني الليل الذي ينتهي بطلوع الشمس فانه اذا اتصف الليل الشمس يكون قد بقي ثلث الليل الاخرى فربما ولو قيل تحديده وقت البشاء الى نصف الليل تارة وإلى ثلثة اخرى من هذا

الباب لكان متوجها ويستحب<sup>(١)</sup> اذا اخر المؤذن في الاذان أن لا يقوم اذ في ذلك تشبه بالساقان  
قال احمد لا يقوم اول ما يبدي أو يصير

(١)  
كما قال

## باب ستر العورة

اختلفت عبارة اصحابنا في وجه الحرة في الصلاة فقال بعضهم ليس بدورة وقال بعضهم عورة  
واعلموا رخص في كشفه في الصلاة للحاجة والتحقيق أنه ليس بدورة في الصلاة وهو عورة في  
باب النظر اذا لم يحز النظر اليه ولا يختلف المذهب في أن ما بين السرة والركبة من الامة عورة  
وقد حكى جماعة من اصحابنا ان عورتها السوا أنان فقط كالرواية في عورة الرجل وهذا غلط  
قبيح فاحش على المذهب خصوصا وعلى الشريعة عموماً وكلام احمد ابعد شيء عن هذا القول  
ولا تصح الصلاة في الثوب المنصوب، والحرير والمكان المنصوب هذا اذا كانت الصلاة فرضاً  
وهو اصح الروايتين عن احمد وان كانت نفلاً فقال الآمدى لا تصح رولية واحدة وقال أبو  
العباس أكثر اصحابنا اطلقوا الخلاف وهو الصواب لان منشأ القول بالصحة ان جهة الطهارة  
مغايرة لجهة المعصية فيجوز ان يشب من وجه ويقاب من وجهه وينبغي ان يكون الذي يحجر  
ثوبه خيلاء في الصلاة على هذا الخلاف لان المذهب انه حرام وكذلك من لبس ثوباً فيه تصاویر  
قلت لازم ذلك أن كل ثوب يحرم لبسه يجري على هذا الخلاف وقد اشار اليه صاحب المستوعب  
والله اعلم ولو كان المصلي جاهلاً بالمكان والثوب انه حرام فلا اعادة عليه سواء قلنا ان الجاهل  
بالنجاسة يمدد أو لا يمدد لان عدم علمه بالنجاسة لا يمنع الامين ان تكون نجاسة وكذا اذا لم يعلم  
بالتحريم لم يكن فعله معصية بل يكون طاعة وأما المحبوس في مكان غصب فيثبني ان لا تجب  
عليه الاعادة اذا صلى فيه قولاً واحداً لان لبثه فيه ليس بمحرم \* ومن اصحابنا من يحمل فيمن  
لم يجد الا الثوب الحريري روايتين كن لم يجد الا الثوب النجس وعلى هذا فن لم يمكنه ان يصلي  
الا في الموضع النصب فيه الروايتان واولى وكذلك كل مكره الكون بالمكان النجس والغصب  
بحيث يخاف ضرراً من الخروج في نفسه أو ماله ينبغي ان يكون للمحبوس وذكر ابن الزاغوني  
في صحة الصلاة في ملك غيره بنبر اذنه اذا لم يكن محوطاً عليه وجهين وان المذهب الصحة يؤيده  
انه يدخله ياً كل ثمره فلان يدخله بلا كل ولا اذى اولى واجزى والمقبوض بعقد فاسد من

التياب والمقار افنى بمض اصحابنا بانه كالمصوب سواء وعلى هذا فان لم يكن المال الذي يلبسه ويسكنه حلالا في نفسه لم يتلق به حق الله تعالى ولا حق لعباده والالم تصح فيه الصلاة وكذلك الماء في الطهارة وكذلك المراكوب والاراد في الحج وهذا يدخل فيه شيء كثير وفيه نوع مشقة ومن لم يجد الا ثوبا لطيفا أرسله على كتفه وعجزه وصلى جالسا ونص عليه أو اتزر به وصلى قائما وقال القاضي يستتر منكبيه ويصلي جالسا والاول هو الصحيح وقول القاضي ضعيف ولو صلى على راحلة منصوبة أو سفينة منصوبة فهو كالارض المنصوبة وان صلى على غرار من منصوب فوجهان اظهرهما البطلان ولو غصب مسجدا وغيره بأن حوله عن كونه مسجدا بدعوي ملكه أو وقفه على جهة أخرى لم تصح صلاته فيه وان أبقاه مسجداً ومنع الناس من الصلاة فيه في صحة صلاته فيه وجهان اختار طائفة من المتأخرين الصحة والاقوي البطلان ولو تلف في يده لم يضمنه عند ابن عقيل وقياس المذهب ضمانه \* وان لم يجد العريان ثوبا ولا حشيشا ولكن وجد طينا لزمه الاستتار عند ابن عقيل ولا يلزمه عند الامدي وغيره. وهو الصواب المقطوع به وقيل إنه المنصوص عن أحمد لان ذلك يتأثر ولا يبق ولكن يستحب أن يستتر بمحاط أو شجرة ونحو ذلك ان امكن \* وتستحب الصلاة بالنمل وقاله طائفة من العلماء \* والعبد الآبق لا يصبح نغله ويصبح فرضه عند ابن عقيل وابن زاغوفى وبطلان فرضه قوي أيضا كما جاء في الحديث مرفوعا ويأبى قبول صلاته والله تعالى أمر بقدر زائد على ستر العورة في الصلاة وهو أخذ الزينة فقال خذوا زينتكم عند كل مسجد فطلق الامر باسم الزينة لا بستر العورة ايذانا بان العبد ينبغي له أن يلبس أزين ثيابه وأجملها في الصلاة

## باب اجتناب النجاسة ومواضع الصلاة

وجوب تطهير البدن من الخبث يحتاج عليه باحاديث الاستنجاء وحديث التنزه من البول ويقول عليه صلى الله عليه وسلم حثيه ثم اقرصه ثم انضجيه بالماء ثم صلى فيه من حديث اسماء وغيرها وبحديث أنى سديد في ذلك النفلين بالتراب ثم الصلاة فيهما وطهارة البقعة يستبدل عليها بقول النبي صلى الله عليه وسلم في حديث الاعرابي إن هذه المساجد لا تصلح لشيء من البول والغدرة وأمره بصيب الماء على البول \* ومن صلى بالنجاسة ناسيا أو جاهلا فلا إعادة عليه وقاله طائفة

من العلماء لأن من كان مقصوده اجتناب المحظور اذا فعله غلطاً أو ناسياً لا تبطل العبادة به  
 وذكر القاضي في المبرد والامدي أن الناس يميز رواية واحدة عن أحمد لأنه مفرط وإنما  
 الروايتان في الجاهل والروايتان منصوبتان عن أحمد في الجاهل بالنجاسة فاما الناسي فليس  
 عنه نص فذلك اختلف الطريقان \* والنهي عن قربان المسجد لمن أكل الثوم ونحوه عام في كل  
 مسجد عند عامة العلماء وحكي القاضي عياض أن النهي خاص بمسجد النبي صلى الله عليه وسلم \* ولا  
 تصح الصلاة في المقبرة ولا إليها والنهي عن ذلك إنما هو سد لذرية الشرك وذكر طائفة من  
 اصحابنا أن القبر والقبرين لا يمنع من الصلاة لأنه لا يتناول اسم المقبرة وإنما المقبرة ثلاثة قبور  
 فصاعداً وليس في كلام أحمد وعامة اصحابه هذا الفرق بل عموم كلامهم وتعليلهم واستدلالهم  
 يوجب منع الصلاة عند قبر واحد من القبور وهو الصواب والمقبرة كل ما قبر فيه لا أنه جمع  
 قبر وقال اصحابنا وكل ما دخل في اسم المقبرة مما حول القبور لا يصلي فيه فهذا يمين أن المنع  
 يكون متناً ولا حرمة القبر المنفرد وفنائه المضاف اليه وذكر الآمدي وغيره أنه لا تجوز  
 الصلاة فيه أي المسجد الذي قبلته الى القبر حتى يكون بين الحائط وبين المقبرة حائل آخر  
 وذكر بعضهم هذا منصوص أحمد ولا تصح الصلاة في الحش ولا اليه ولا فرق عند عامة  
 اصحابنا بين أن يكون الحش في ظاهر جدار المسجد أو باطنه واختار ابن عقيل أنه اذا كان  
 بين المصلي وبين الحش ونحوه حائل مثل جدار المسجد لم يكرهه والاول هو المأثور عن السلف  
 والمنصوص عن أحمد والمذهب الذي عليه عامة الاصحاب كراهة دخول الكنيسة المصورة  
 فالصلاة فيها وفي كل مكان فيه تصاوير أشد كراهة وهذا هو الصواب الذي لا ريب فيه ولا  
 شك ومقتضي كلام الآمدي وأبي الوفاء بن عقيل أنه لا تصح الصلاة في أرض الخسف وهو  
 قوي ونص أحمد لا يصلي فيها وقال الآمدي ويكره في الرحى ولا فرق بين علوها وسفلها قال  
 أبو العباس ولعل هذا لما فيها من الصوت الذي يلهي المصلي ويشغله ولا تصح الفريضة في الكعبة  
 بل النافلة وهو ظاهر مذهب أحمد وأما صلاة النبي صلى الله عليه وسلم في البيت فأنها كانت  
 تطوعاً فلا يلحق الفرض لأنه صلى الله عليه وسلم صلى داخل البيت ركعتين ثم قال هذه القبلة  
 فيشبه والله أعلم أن يكون ذكره لهذا الكلام في عقيب الصلاة خارج البيت بياناً لأن القبلة  
 للمأمور باستقبالها هي البنية كلها ثلاثون متوهم أن استقبال بعضها كاف في الفرض لاجل أنه

صلى التطوع في البيت والا فقد علم الناس كلهم أن الكعبة في الجبل هي القبلة فلا بد لهذا الكلام من فائدة وعلم شيء قد يخفى ويقع في محل الشبهة وابن عباس روى هذا الحديث وفهم منه هذا المعنى وهو أعلم بمعنى ما سمع وأن نذر الصلاة في الكعبة جاز كما لو نذر الصلاة على الراحلة وأما أن نذر الصلاة مطلقا اعتبر فيها شروط الفريضة لأن النذر المطلق يحذو به حذو الفرائض

## باب استقبال القبلة

قال الدارقطني وغيره في قول الراوى إنه صلى النبي صلى الله عليه وسلم على حمار غلط من عمرو بن يحيى المازني وإنما المعروف صلاته صلى الله عليه وسلم على راحلته أو البعير والصواب أن الصلاة على الحمار من فعل أنس كما ذكره مسلم في رواية أخرى ولهذا لم يذكر البخارى حديث عمرو هذا وقيل إن في تنليطه نظرا وقيل إنه شاذ لمخالفته رواية الجماعة وتوله صلى الله عليه وسلم ما بين المشرق والمغرب قبله هذا خطاب منه لاهل المدينة ومن جرى مجراهم كاهل الشام والجزيرة والعراق وأما أهل مصر فقبلتهم بين المشرق والجنوب من مطلع الشمس في الشتاء وذكر طائفة من اصحاب أن الواجب في استقبال القبلة هوؤها دون بنيانها بدليل المصلي على أبي قبيس وغيره من الجبال العالية فإنه إنما يستقبل الهواء لا البناء وبدليل لو انتقضت الكعبة والعياذ بالله فإنه يكفي استقبال العرصة قال أبو العباس الواجب استقبال البنيان وأما العرصة والهواء فليس بكعبة ولا ببناء وأما ما ذكره من الصلاة على أبي قبيس ونحوه فأنما ذلك لأن بين يدي المصلي قبله شاخصة مرتفعة وإن لم تكن مسامطة فإن المسامطة لا تشترط كما لم تكن مشروطة في الالتزام بالامام وأما إذا زال بناء الكعبة فنقول بموجبه وأنه لا تصح الصلاة حتى ينصب شيئا يصلي اليه لأن احمد جعل المصلي على ظهر الكعبة لا قبله له فعلم أنه جعل القبلة الشيء الشاخص وكذلك قال الآمدي أن صلى بأزاء البيت وكان مفتوحا لا تصح صلاته وإن كان مردودا صحت وإن كان مفتوحا وبين يديه شيء منصوب كالسترة صحت لأنه يصلي الى جزء من البيت فإن زال بنيان البيت والعياذ بالله وصلي وبين يديه شيء صحت الصلاة وإن لم يكن بين يديه شيء لم تصح وهذا من كلام الآمدي يدل على أن البناء لو زال لم تصح الصلاة إلا أن يكون بين يديه شيء وإنما يعني به والله أعلم ما كان شاخصا كما قيده فيما إذا صلى الى الباب

ولانه غل ذلك بانه اذا صلى الى ستره فقد صلى الى جزء من البيت فلم أن مجرد العرصة غير كاف ويدل على هذا ما ذكره الازرق في أخبار مكة أن ابن عباس أرسل الى ابن الزبير لا تدع الناس يغير قبلة انصب لهم حول الكعبة الخشب واجعل الستور عليها حتى يطوف الناس من ورائها ويصلون اليها ففعل ذلك ابن الزبير وهذا من ابن عباس وابن الزبير دليل على أن الكعبة التي يطاف بها ويصلي اليها لا بد أن تكون شيئاً منصوباً شاخصاً وان العرصة ليست قبلة ولم ينقل أن أحداً من السلف خالف في ذلك ولا أنكره نعم لو فرض أنه قد تم نصب شيء من الاشياء موضعها بأن يقع ذلك اذا هدمها ذو السويقتين من الحبشة في آخر لزمان فها ينبغي أن يكتفى حينئذ باستقبال العرصة كما يكتفى بالمصلي أن يحط خطاً اذا لم يجد ستره فان قواعد ابراهيم كالخط وذكر ابن عقيل وغيره من أصحابنا أن البناء اذا زال صحت الصلاة الى هواء البيت مع قولهم انه لا يصلي على ظهر الكعبة ومن قال هذا يفرق بانه اذا زال لم يبق هناك شيء شاخص يستقبل بخلاف ما اذا كان هناك قبلة تستقبل ولا يلزم من سقوط الشيء شاخص اذا كان معدوماً سقوط استقباله اذا كان موجوداً كما فرقنا بين حال إمكان نصب شيء وحال تدمره وكما يفرق في سائر الشروط بين حال الوجود والعدم والقدرة والمجزأ فاذا قلنا لا بد من الصلاة الى شيء شاخص فانه يكتفى بشخصه ولو أنه شيء يسير كالتمبة التي للباب قاله ابن عقيل وقال أبو الحسن الامدي لا يجوز أن يصلي الى الباب اذا كان مفتوحاً لكن اذا كان بين يديه شيء منصوب كالستره صحت فلي هذا لا يكتفى ارتفاع التبة ونحوها بل لا بد أن يكون مثل آخره الرحل لانها السترة التي قدورها الشارع السترة المستعجة فلا أن يكون تقديرها في الواجب أولى ثم ان كانت السترة التي فوق السطح ونحوه بناء أو خشبة مسمرة ونحو ذلك مما يتبع في مطلق البيع لو كان في موضع مملوك جازت الصلاة اليه لانه جزء من البيت وان كان هناك لبن وأجر بعضه فوق بعض أو خشبة معروضة غير مسمرة ونحو ذلك لم يكن قبلة فيما ذكره أصحابنا لانه ليس من البيت ويتوجه أن يكتفى في ذلك بما يكون ستره في الصلاة لانه شيء شاخص ولان حديث ابن عباس وابن الزبير دليل على الاكتفاء بكل ما يكون قبلة وسترة فان الخشب والستور المعلقة عليها لا يتبع في مطلق البيع قلت وقد يقال انما اكتفى بما نصبه ابن الزبير وان لم يتبع في مطلق البيع لانه حال ضرورة ولا ضرورة بالمصلي الى الصلاة على ظهر الكعبة أو باصلها اذ يمكنه أن يتوجه

الى جزء منها أو ان يستقبل جميعها والله أعلم وقال ابن حامد بن عقيل في الواضح وأبو المألى لوصلي  
الى الحجر من فرضه المأينة لم تصح صلاته لانه في المشاهدة والعيان ليس من الكعبة البيت  
الحرام وانما وردت الاحاديث بانه كان من البيت فعمل بتلك الاحاديث في وجوب الطواف  
دون الاكتفاء به للصلاة احتياطا للمبادتين وقال القاضي في التمايق يجوز التوجه اليه في الصلاة  
وتصح صلاته كما لو توجه الى حائط الكعبة قال أبو العباس وهذا قياس المذهب لانه من البيت  
بالسنة الثابتة المستفيضة وبيان من شاهده من الخلق الكثير لما نقضه ابن الزبير ونص أحمد أنه  
لا يصلي الفرض في الحجر فقال لا يصلي في الحجر الحجر من البيت قال أبو العباس والحجر جميعه  
ليس من البيت وانما الداخل في حدود البيت ستة اذرع وشيء فن استقبل ما زاد على ذلك  
لم تصح صلاته ألبتة

## باب النية

والنية تتبع العلم فن علم ما يريد فعله قصدته ضرورة ويجرم خروجه لشكه في النية للمعلم  
بانه ما دخل الا بالنية ولو احرم منفردا ثم نوى الامامة صحت صلاته فرضا ونفلا وهو رواية  
عن أحمد اختارها ابو محمد المقدسي وغيره ولو سمي اماما أو جنازة فاخطأ صحت صلاته ان كان  
قصد خلف من حضر والا فلا ووجوب مقارنة النية للتكبير قد يفسر بوقوع التكبير عقيب  
النية وهذا ممكن لا صموية فيه بل عامة الناس انما يصلون هكذا وقد يفسر بانسباط آخر  
النية على اجزاء التكبير بحيث يكون أولها مع اوله وآخرها مع آخره وهذا لا يصح لانه يقتضى  
عزوب كمال النية عن اول الصلاة وخلو أول الصلاة عن النية الواجبة وقد يفسر بحضور جميع  
النية الواجبة وقد يفسر بجميع النية مع جميع اجزاء التكبير وهذا قد نوزع في امكانه فضلا عن  
وجوبه ولو قيل بامكانه فهو متمسر فيسقط بالحرج وايضا فما يطل هذا والذي قبله ان المكبر  
ينبغي له ان يتدبر التكبير ويتصوره فيكون قلبه مشغولا بمعنى التكبير لا بما يشغله عن  
ذلك من استحضار المنوي ولان النية من الشروط والشروط بتقديم العبادة ويستمر  
حكمه الى آخرها \*



## باب تسوية الصفوف

وظاهر كلام أبي العباس أنه يجب تسوية الصفوف لأنه عليه السلام رأى رجلاً بادياً صدره فقال لتسوّن صفوفكم أو ليخالفن الله بين وجوهكم وقال عليه السلام سواوا صفوفكم فإن تسويتها من تمام الصلاة متفق عليها وترجم عليه البخاري بباب أتم من لم يتم الصف قلت ومن ذكر الاجماع على استحبابه فإرادته ثبوت استحبابه لا نفي وجوبه والله اعلم وإذا قدر المصلي أن يقول الله أكبر لزمه ولا يجوز له غيرها وهو قول مالك واحد ولا يشترط أن يسمع المصلي نفسه القراءة الواجبة بل يكفيهِ الاتيان بالحروف وإن لم يسمها وهو وجه في مذهب أحمد واختاره الكرخي من الحنفية وكذا كل ذكر واجب ويستحب أن يجمع في الاستفتاح بين قوله سبحانه اللهم وبحمدك إلى آخره وبين وجهت وجهي إلى آخره وهو اختيار أبي يوسف وأبي هبيرة ولا يجمع بين لفظي كبير وكثير بل يقول هذا تارة وهذا تارة وكذا المشروع في القرائات السبع أن يقرأ هذه تارة وهذه تارة لا يجمع بينها ونظائره كثيرة والأفضل أن يأتي في العبادات الواردة على وجوه متنوعة بكل نوع منها كالاستفتاحات وأنواع صلاة الخوف وغير ذلك والمفضل قد يكون أفضل لمن انتفاعه به أتم ويستحب التعوذ أول كل قراءة وبمجر في الصلاة بالتعوذ وبالبسلة وبالفاتحة في الجنائز ونحو ذلك أحياناً فإنه المنصوص عن أحمد تعليماً للسنة ويستحب الجهر بالبسلة للتأليف كما استحب أحمد ترك القنوت في الوتر تأليفاً للمأموم ولو كان الإمام متطوعاً تبعه المأموم والسنة الأولى ونص عليه أحمد قلت وحكي عن أبي العباس التخيير بين الجهر والاسرار وهو مذهب إسحاق بن راهوية والظاهر أن هذا القول أخذ من قوله أنه يجهر بها أحياناً وهذا المأخذ ليس بحيد والله اعلم والبسلة آية منفردة فاصلة بين السور ليست من أول كل سورة لا الفاتحة ولا غيرها وهذا ظاهر مذهب أحمد وروى الطبراني بإسناد حسن عن ابن العباس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يجهر بيسم الله الرحمن الرحيم إذا كان بمكة وأنه لما هاجر إلى المدينة ترك الجهر بها حتى مات ورواه أبو داود في كتاب النسخ والنسوخ وهو مناسب للواقع فإن الثالب على أهل مكة كان الجهر بها وأما أهل المدينة والشام والكوفة فلم يكتفوا بجهرهم والدارقطني لما دخل مضر وسئل أن يجمع أحاديث الجهر بالبسلة فجعلها قتيلاً له

هل فيها شيء، صحيح فقال أما عن النبي صلى الله عليه وسلم فلا وأما عن الصحابة فنه صحيح ومنه ضيف وتكتب البسمة أوائل الكتب كما كتبها سليمان وكتبها النبي صلى الله عليه وسلم في صلح الحديبية وإلى قيصر وغيره فندكر في ابتداء جميع الأفعال وعند دخول المنزل والخروج منه للبركة وهي تطرد الشيطان وإنما تستحب إذا ابتداء فعلاً تبعاً لغيرها لا مستقلة فلم تحمل كالحيلة والحمدلة ونحوهما والفاحة أفضل سورة في القرآن قال عليه السلام فيها أعظم سورة في القرآن رواه البخاري وذكر معناه ابن شهاب وغيره وآية الكرسي أعظم آية القرآن كما رواه مسلم عنه عليه السلام وحكى عن أبي العباس أن تفضل القرآن عنده في نفس الحرف أي ذات الحرف واللفظ بعضه أفضل من بعض وهذا قول بعض أصحابنا ولعل المراد غير آية الكرسي والفاحة لما تقدم والله أعلم ومعاني القرآن ثلاثة أصناف توحيد وقصص وأمر ونهي (وقال هو الله أحد) متضمنة لثالث التوحيد ولا يستحب قراءتها ثلاثاً إلا إذا قرئت منفردة وقال في موضع آخر السنة إذا قرأ القرآن كله أن يقرأها كما في المصحف وأما إذا قرأها منفردة أو مع بعض القرآن ثلاثاً فإنها تعدل القرآن وإذا قيل ثواب قراءتها مرّة يعدل ثلث القرآن فمادلة الشيء للشيء يقتضي تساويهما في القدر لا تماثلهما في الوصف كما في قوله تعالى أو عدل ذلك صيماً ولهذا لا يجوز أن يستغنى بقراءتها ثلاث مرات عن قراءة سائر القرآن لحاجته إلى الأمر والنهي والقصص كما لا يستغنى من ملك نوعاً شريفاً من المال عن غيره وبحسن ترجمة القرآن لمن يحتاج إلى تفهيمه آية بالترجمة قلت وذكر غيره هذا المعنى والله أعلم وقوله صلى الله عليه وسلم من قرأ القرآن فاعمر به فله بكل حرف عشر حسنة رواه الترمذي وقال حديث حسن غريب المراد بالحرف الكلمة ووقوف القاريء على رؤس الآيات سنة وإن كانت الآية الثانية متعلقة بالاولى لملق الصفة بالموصوف أو غير ذلك والقراءة القليلة بتفكير أفضل من الكثيرة بلا تفكير وهو المنصوص عن الصحابة صريحاً ونقل عن أحمد ما يدل عليه نقل عنه مثنى بن جامع رجل أكل فشبغ وأكثر الصلاة والصيام ورجل أقل الأكل قلت نوافله وكان أكثر ففكرة أيها أفضل فندكر ما جاء في الفكر تفكير ساعة خير من قيام ليلة قال فرأيت هذا عنده أفضل للفكر وما خالف المصحف وصححه سند صحته الصلاة به وهذا نص الروايتين عن أحمد ومصحف عثمان أحد الحروف السبعة وقاله عامة السلف وجمهور العلماء ويكره أن

يقول مع امامه ( اياك نعبد واياك نستعين ) ونحوه \* وقراءة المأموم خلف الامام أصول الاقوال فيها ثلاثة طرفان ووسط فاحد الطرفين لا يقرأ بحال والثاني يقرأ بكل حال والثالث وهو قول اكثر السلف اذا سمع قراءة الامام أنصت واذا لم يسمع قرأ بنفسه فان قراءته أفضل من سكونه والاستماع لقراءة الامام أفضل من السكوت وعلى هذا فهل القراءة حال مخافة الامام واجبة على المأموم أو مستحبة على قولين في مذهب أحمد أشهرهما انها مستحبة ولا يقرأ حال نفس امامه واذا سمع هممة الامام ولم يفهم قراءته قرأ لنفسه وهو رواية عن أحمد \* وأحمد وغيره استحب في صلاة الجهر سكتين عقيب التكبير للاستفتاح وقبل الركوع لاجل الفصل ولم يستحب ان يسكت سكتة تنسج لقراءة المأموم ولكن بعض اصحابه استحب ذلك والقراءة اذا سمع هل هي محرمة أو مكروهة وهل تبطل الصلاة ان قرأ على قولين في مذهب أحمد وغيره احدهما القراءة محرمة وتبطل الصلاة بها حكاه ابن حامد والثاني لا تبطل وهو قول الاكثرين وهو المشهور من مذهب احمد وهل الأفضل للمأتموم قراءة الفاتحة للاختلاف في وجوبها ام غيرها لانه استمعها مقتضى نصوص احمد واكثر اصحابه ان القراءة بنيرها افضل قلت فمقتضى هذا انه انما يكون غيرها افضل اذا سمعها والا فهي افضل من غيرها والله اعلم \* ولا يستفتح ولا يستعيد حال جهر الامام وهو رواية عن احمد ومن اصحاب احمد من قال لا يستفتح ولا يستعيد حال جهر الامام رواية واحدة وانما الخلاف حال سكوت الامام والمعرف عند اصحابه ان النزاع في حال الجهر لانه بالاستماع يحصل مقصود القراءة بخلاف الاستفتاح والتؤذ وما ذكره ابن الجوزي من قراءة المأموم وقت مخافة الامام افضل من استفتاحه غلط بل قول احمد واكثر اصحابه الاستفتاح اولي لان استماعه يدل عن قراءته والمرأة اذا صلت بالنساء جهرت بالقراءة والا فلا تجهر اذا صلت وحدها ونقل ابن اصرم عن احمد في من جهل ما قرأ به امامه يمسد الصلاة قال ابو اسحاق بن شاذل لانه لم يدر هل قرأ امامه الحمد لا ولا مانع من السماع وقال ابو العباس بل اتركه الانصات الواجب وحديث عبد الرحمن بن ابري انه صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم فكان لا يتم تكبيره رواء ابو داود والبخاري في التاريخ وقد حكى عن ابي داود الطيالسي وانه قال هذا حديث باطل قال ابو العباس وهذا وان كان محفوفاً فاعلم ابن ابري صلى خاف النبي صلى الله عليه وسلم في مؤخر المسجد وكان النبي صلى الله عليه وسلم صوته ضعيفاً فلم يسمع

تكبيره فاعتقدانه لم يتم التكبير والا فالاحاديث المتواترة عن النبي صلى الله عليه وسلم خلاف هذا \* وروى أبو بكر بن أبي شيبة عن النخعي أن أول من نقص التكبير زياد وكان أميراً في زمن عمر \* وإذا رفع الإمام رأسه من الركوع بقول ربنا ولك الحمد ملء السموات وملء الأرض وملء ما شئت من شيء بعد وهو رواية عن أحمد واختارها أبو الخطاب والاجري وأبو البركات \* ويسن رفع اليدين إذا قام المصلي من التشهد الأول إلى الثالث وهو رواية عن الإمام أحمد اختارها أبو البركات كما يسن في الركوع والرفع منه \* ومن لم يقدر على رفع يديه إلا بزيادة على أذنيه رفعهما لأنه يأتي بالسنة وزيادة لا يمكنه تركها وتبطل الصلاة بتمدد تكرار الركن الفعلي لا القول وهو مذهب الشافعي وأحمد \* ومن لم يحسن القراءة ولا الذكر أو الآخرس لا يحرك لسانه حركة مجردة ولو قيل أن الصلاة تبطل بذلك كان أقرب لأنه عبث ينافي الخشوع وزيادة على غير المشروع \* وآل النبي صلى الله عليه وسلم أهل بيته ونص عليه أحمد واختاره الشريف أبو جعفر وغيره فمنهم بنو هاشم وفي بنى المطالب الروايتان في الزكاة وفي دخول أزواجه في أهل بيته روايتان واختار الدخول \* وأفضل أهل بيته علي وفاطمة وحسن وحسين الذين أدار عليهم الكساء وخصهم بالدعاء وظاهر كلام أبي العباس في موضع آخر أن حمزة أفضل من حسن وحسين واختاره بعض العلماء ولا تجوز الصلاة على غير الأنبياء إذا اتخذت شعاراً وهو قول متوسط بين من قال بالمنع مطلقاً وهو قول طائفة من أصحابنا ومن قال بالجواز مطلقاً وهو منصوص أحمد \* ويستحب الجهر بالتسبيح والتحميد والتكبير عقب الصلاة وقاله بعض السلف والخلف وتقرأ آية الكرسي سرّاً لا جهر المدم نقله \* والتسبيح المأثور أنواع أحدها أن يسبح عشراً ويحمد عشراً ويكبر عشراً أو الثاني أن يسبح إحدى عشرة ويحمد إحدى عشرة ويكبر إحدى عشرة والثالث أن يسبح ثلاثاً وثلاثين ويحمد ثلاثاً وثلاثين ويكبر ثلاثاً وثلاثين فيكون تسمة وتسعين والرابع أن يقول ذلك ويختم المائة بالتوحيد التام وهو لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير الخامس أن يسبح ثلاثاً وثلاثين ويحمد ثلاثاً وثلاثين ويكبر أربعاً وثلاثين السادس أن يسبح خمساً وعشرين ويحمد خمساً وعشرين ويكبر خمساً وعشرين ويقول لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير خمساً وعشرين ولا يستحب الدعاء عقب الصلوات لغير عارض كالأستسقاء والانتصار أو تعليم المأموم ولم يستجبه

الاثمة الاربعة وما جاء في خبر ثوبان من أن الامام اذا خص نفسه بالدعاء فقد خان المؤمنين  
 المراد به الدعاء الذي يؤمن عليه كدعاء القنوت فان المأموم اذا أمن كان داعياً قال تعالى  
 لموسى وهرون قد اجييت دعوتكما وكان احدهما يدعو والاخر يؤمن والمأموم انما أمن  
 لا اعتقاده ان الامام يدعو لهما فان لم يفعل فقد خان الامام المأموم ويسن للداعي رفع يديه  
 والابتداء بالحمد لله والثناء عليه والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وان يحنثه بذلك كله وبالنامين  
 وصفة المشروع في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ما صحته به الاخبار قال ابو العباس الاحاديث  
 التي في الصحاح لم أجد في شيء منها كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم بل المشهور في  
 أكثر الآحاديث والطرق لفظ وآل ابراهيم باسناد ضعيف عن ابن مسعود مرفوعاً ورواه  
 ابن ماجه موقوفاً على ابن مسعود قلت بل روى البخاري في صحيحه الجمع بينهما والله أعلم \*  
 واتفق المسلمون على ان محمداً صلى الله عليه وسلم أفضل الرسل لكن وقع النزاع في انه وحده  
 هل هو أفضل من جملتهم قطع طائفة من العلماء بانه وحده أفضل من جملتهم كما ان صديقه  
 وزن بمجموع الامة فرجع بهم وقد انكر طائفة من العلماء على محمد بن أبي زيد في صفة  
 الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم اللهم ارحم محمداً وآل محمد لانه خلاف الوارد في تعليم الصلاة  
 قلت وحكي القاضي عياض في شرح مسلم المنع قول الأكثرين والله أعلم ويحرم الاعتداء في  
 الدعاء لقوله تعالى انه لا يجب المعتدين وقد يكون الاعتداء في نفس الطلب وقد يكون في نفس  
 المطلوب \* ولا يكره رفع بصره الى السماء في الدعاء لفعله صلى الله عليه وسلم وهو قول مالك  
 والشافعي ولا يستحب \* واذا لم يخلص الداعي الدعاء ولم يحنث الحرام تبعه اجابته الا مضطراً  
 أو مظلوماً ويستحب للمصلي ان يدعو قبل السلام بما أوصى به النبي صلى الله عليه وسلم لماذا  
 ان يقوله دبر كل صلاة اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك ولا يفرد المنفرد  
 ضمير الدعاء لانه يدعو لنفسه وللمؤمنين ويكون دعاء الاستخارة قبل السلام وقال ابن الزاغوني  
 بل بعده والدعاء سبب جلب المنافع ودفع المضار لانه عبادة يثاب عليها الداعي ولا يحصل بها  
 جلب المنافع ودفع المضار وهو مذهب أهل السنة والجماعة واذا ارتاضت نفس العبد على الطاعة  
 وإشربت بها وتنعمت بها وبادرت اليها طوعية ومحبة كان أفضل ممن يجاهد نفسه على  
 الطاعات ويكرهها عليها وهو قول الجنيد وجماعة من عباد البصرة والتكبير مشروع في الاماكن

العالية وحال ارتفاع العبد وحيث يقصد الاعلان كالتكبير في الاذان والاعيان واذا علا شرفا  
واذا رقى الصفا والمروة واذا ركب دابة والتسييح في الاماكن المنخفضة كما في السنن عن  
جابر كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم فاذا علونا كبرنا واذا هبطنا سبجنا فوضعت الصلاة على  
ذلك وفي نهيه صلى الله عليه وسلم عن قراءة القرآن في الركوع والسجود دليل على ان القرآن  
أشرف الكلام اذ هو كلام الله وحالة الركوع والسجود ذل وانخفاض من العبد فمن الادب  
منع كلام الله ان لا يقرأ في هاتين الحالتين والانتظار أولى

## باب ما يبطل الصلاة وما يكره فيها

والنفخ اذا بان منه جوفان هل تبطل الصلاة به ام لا في المسألة عن مالك وأحمد روايتان  
وظاهر كلام أبي العباس ترجيح عدم الابطال والسعال والعطاس والتثاؤب والبكاء والتأوه  
والانين الذي يمكن دفعه فهذه الاشياء كالنفخ فالأولى ان لا تبطل فان النفخ أشبه بالكلام  
من هذه والاطهر ان الصلاة تبطل بالقهقهة اذا كان فيها اصوات عالية تنافي الخشوع الواجب في  
الصلاة وفيها من الاستخفاف والتلاعب ما يناقض مقصود الصلاة فابطلت لذلك لا لكونها  
كلاما ويقطع الصلاة المرأة والحمار والكلب الاسود والبهيم وهو مذهب احمد رحمه الله والمشهور  
عن الائمة اذا غلب الوسواس على اكثر الصلاة انها لا تبطل وتسقط الفرض بذلك وقال ابن  
حامد والفزالي في الاحياء وتبعه ابن الجوزي تبطل وعلى الاول لا يثبت الا على ما علمه بقلبه  
فلا يكفر من سيئاته الا بقدره فالباقي يحتاج الى تكفير فاذا ترك واجبا استحق العقوبة  
فاذا كان له تطوع سدد مسدده فأكمل ثوابه وهذا الكلام في المؤمن الذي يقصد العبادة لله  
بقلبه مع الوسواس واما المنافق الذي لا يصلي الا رياء وسخمة فهذا عمله حابط لا يحصل به ثواب  
ولا يرتفع به عقاب وابن حامد ونحوه سدد بين النوعين فان كليهما انما تسقط عنه الصلاة  
للقتل في الدنيا من غير أن تبرأ ذمته ولا ترفع عنه عقوبة الآخرة والتسوية بين المؤمن  
والمنافق في الصلاة خطأ ولا بأس بالسلام على المصلي ان كان يحسن الرد بالاشارة وقالة طائفة  
من العلماء ولا يثبت على عمل مشوب اجماعا ومن صلى لله ثم حسنها واكبتها للناس ائيب على  
ما أخلفه الله لا على ما عمله للناس ولا يظلم بذلك احدا ولا تبطل الصلاة بكلام الناس والجاهل

وهو رواية عن أحمد ولا بما إذا يدل ضادا بقاء وهو وجه في مذهب أحمد وقوله طائفة من العلماء ولا بأس بالقراءة لحنا غير محل للمعنى مجزا وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم بقتل الاسودين في الصلاة الحية والمقرب وقد قال أحمد وغيره يجوز له ان يذهب الى النعل فيأخذه ويقتل به الحية والمقرب ثم يميده الى مكانه وكذلك سائر ما يحتاج اليه المصلي من الافعال وكان ابو برزة ومعه فرسه وهو يصلي كلما خطا بخطوه منه خشية ان ينفلت قال أحمد ان فعل كما فعل ابو برزة فلا بأس وظاهر مذهب أحمد وغيره ان هذا لا يقدر بثلاث خطوات ولا ثلاث فمات كما مضت به السنة ومن يميدها بثلاث كما يقوله اصحاب الشافعي وأحمد فانما ذلك اذا كانت متصلة وأما اذا كانت متوترة فيجوز وان زادت على ثلاث والله اعلم

## باب سجود التلاوة

قال ابو العباس والذي تبين لي ان سجود التلاوة واجب مطلقا في الصلاة وغيرها وهو رواية عن أحمد ومذهب طائفة من العلماء ولا يشرع فيه تحريم ولا تحليل هذا هو السنة المرووفة عن النبي صلى الله عليه وسلم وعليها عامة السلف وعلى هذا فليس هو صلاة فلا يشترط له شروط الصلاة بل يجوز على غير طهارة واختارها البخاري لكن السجود بشروط الصلاة افضل ولا ينبغي ان يحل بذلك الا لمذر فالسجود بلا طهارة خير من الاخلال به لكن يقال انه لا يجب في هذا الحال كما لا يجب على السامع اذا لم يسجد قارئ السجود وان كان ذلك السجود جائزا عند جمهور العلماء والافضل ان يسجد عن قيام وقوله طائفة من اصحاب أحمد والشافعي \* وسجود الشكر لا يفتقر الى طهارة كسجود التلاوة ووافق ابو العباس على سجود السهو في اشتراط الطهارة \* ولو اراد الانسان الدعاء فمقر وجهه لله في التراب وسجد له ليدعوه فهذا سجود لاجل الدعاء ولا شيء عنده وابن عباس سجد سجودا مجردا لما جاء نبي بمض ازواج النبي صلى الله عليه وسلم وقد قال صلى الله عليه وسلم اذا رايتم آية فاجتهدوا وهذا يدل على أن السجود يشرع عند الآيات فالمكروه هو السجود بلا سبب \* ومن البدع أن من صلى الصبح أو غيرها من الصلوات سجد بعد فراغه منها وقبل الارض وذكر غير واحد من العلماء ان هذا السجود من المنكرات وأما تقبيل الارض ونحو ذلك مما فيه السجود مما يفعله قدام بعض الشيخ

وبعض الملوك فلا يجوز بل لا يجوز الانحناء كالركوع ايضا اما اذا اكره على ذلك بحيث انه  
للم فعله يحصل له ضرر فلا بأس واما ان فعل لنيل الرياسة والمال فحرام

## باب سجود السهو

بشرع للسهو لا للعمد عند الجمهور ومن شك في عدد الركعات بنى على غالب ظنه وهو رواية  
عن احمد وهو مذهب علي بن أبي طالب وابن مسمود وغيرهما وعلى هذا عامة أمور الشرع  
ويقال مثله في الطواف والسعي وروى البخاري وغير ذلك واظهر الأقوال وهو رواية عن أحمد  
فرق بين الزيادة والنقص وبين الشك مع التحري والشك مع البناء على اليقين فاذا كان السجود  
لنقص كان قبل السلام لانه جابر ليم الصلاة به وان كان لزيادة كان بعد السلام لانه ارغام  
لالشيطان لئلا يجمع بين زيادتين في الصلاة وكذلك اذا شك وتحري فانه يتم صلاته وانما  
السجدة ان ارغام للشيطان فتكونان بعده \* وكذلك اذا سلم وقد بقي عليه بعض صلاته ثم  
أكملها فقد أتمها والسلام فيها زيادة والسجود في ذلك بعد السلام ترغيبا للشيطان وأما اذا شك  
ولم بين له الراجح فيعمل هنا على اليقين فاما أن يكون صلى خمسا أو اربعا فان كان صلى خمسا  
فالسجدة ان يشفمان له صلاته ليكون كأنه صلى ستا لا خمسا وهذا انما يكون قبل السلام فهذا  
القول الذي بصراه تستعمل فيه جميع الاحاديث الواردة في ذلك وما شرع قبل السلام يجب  
فعله قبل السلام وما شرع بعد السلام لا يفعل الا بعده وجوبا وهذا أحد القولين في مذهب  
احمد وغيره وعليه يدل كلام احمد وغيره من الأئمة وهل يشهد ويسلم اذا سجد بعد السلام  
فيه ثلاثة أقوال ثالثها المختار يسلم ولا يشهد وهو قول ابن سيرين ووجه في مذهب احمد  
والاحاديث الصحيحة تدل على ذلك \* والتكبير لسجود السهو ثابت في الصحيحين عن النبي  
صلي الله عليه وسلم وهو قول عامة أهل العلم وان نسي سجود السهو سجد ولو طال الفصل  
أو تكلم أو خرج من المسجد وهو رواية عن أحمد

## باب صلاة التطوع

والتطوع يكمل به صلاة الفرض يوم القيامة ان لم يكن المصلي أتمها وفيه حديث مر فروع رواه



احمد في المسند وكذلك الزكاة وبقية الاعمال \* واستيعاب عشر ذي الحجة بالعبادة ليلا ونهاراً أفضل من جهاد لم يذهب فيه نفسه وماله والعبادة في غيره تمثل الجهاد للاخبار الصحيحة المشهورة وقد رواها احمد وغيره \* والعمل بالقوس والرمح أفضل من الرباط في الثغر وفي غيره نظيرها ومن <sup>(١)</sup> طلب العلم أو فعل غيره مما هو آجر في نفيه لما فيه من المحبة له لا لله ولا لغيره من الشركاء فليس مذموماً بل قد يثاب باتواع من الثواب إما بزيادة فيها وفي أمثالها فتتم بذلك وإما بغير ذلك \* وتعلم العلم وتعليمه يدخل بمضه في الجهاد وأنه من أنواع الجهاد من جهة أنه من فروض الكفايات \* وأشد الناس عذاباً يوم القيامة عالم لم ينفعه الله بعلمه فذهب من جنس ذنب اليهود \* والمتأخرون من أصحابنا أطلقوا القول بأن أفضل ما تطوع به الجهاد وذلك لمن أراد أن يفعله تطوعاً باعتبار أنه ليس بفرض عين عليه بحيث أن الفرض قد سقط عنه وإذا بشره وقد سقط الفرض عنه فهل يقع فرضاً أو نفلاً على وجهين كالوجهين في صلاة الجنازة إذا أعادها بعد أن صلاها غيره وإنبنى على الوجهين في صلاة الجنازة جواز فعلها بعد الفجر والعصر مرة ثانية والصحيح أن ذلك يقع فرضاً وأنه يجوز فعلها بعد الفجر والمصر وإن كان ابتداء الدخول في ذلك تطوعاً كما في التطوع الذي يلزم بالشروع فإنه كان نفلاً ثم يصير تمامه فرضاً والطواف بالبيت أفضل من الصلاة فيه وهو قول العلماء والذكر بقلب أفضل من القرآن بلا قلب \* وقال أبو العباس في رده على الرافضي بعد أن ذكر تفضيل احمد للجهاد والشافعي للصلاة وأبي حنيفة ومالك للعلم والتحقيق أنه لا يدل لكل من الآخرين وقد يكون كل واحد أفضل في حال كعمل النبي صلى الله عليه وسلم وخلقائه بحسب المصلحة والحاجة ويوافق هذا قول ابراهيم بن جعفر لاحمد الرجل يبلغني عنه صلاح فاذهب فاصلي خلفه قال قال لي احمد انظر الى ما هو أصليح لقلبك فافعله \* وقال الامام احمد معرفة الحديث والفقهاء أعجب الى من حفظه \* ويجب الوتر على من تهجد بالليل وهو مذهب بعض من يوجهه مطلقاً ويخير في الوتر بين فصله ووصله وفي دعائه بين فصله وتركه والوتر لا يقضى إذا فات لفوات المقصود منه بفوات وقته وهو احدي الروايتين عن احمد ولا يقنت في غير الوتر إلا أن ينزل بالمسلمين نازلة فيقنت كل مصل في جميع الصلوات أنكنه في الفجر والمغرب أكد بما يناسب تلك النازلة وإذا

(١) قوله ومن طلب العلم الخ كذا بالاصل فليعبر

صلى قيام رمضان فان قنت جميع الشهر أو نصفه الأخير أو لم تقنت بحال فقد أحسن والتراويح  
 ان صلاها كذهب أبي حنيفة والشافعي وأحمد عشرين ركعة أو كذهب مالك ستا وثلاثين أو  
 ثلاث عشرة أو إحدى عشرة فقد أحسن كما نص عليه الامام احمد لعدم التوقيف فيكون تكثير  
 الركعات وتقليلها بحسب طول القيام وقصره ومن صلاها قبل العشاء فقد سلك سبيل المبتدعة  
 المخالفين للسنة وقرأ أول ليلة من رمضان في العشاء الآخرة سورة القلم لأنها أول ما نزل  
 وثقله ابراهيم بن محمد الحارث عن الامام أحمد وهو أحسن مما نقله غيره انه يتبدي بها التراويح \*  
 ومن السنن الرابعة قبل الظهر أربع وهو مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى وليس للعصر سنة  
 رابعة وهو مذهب احمد وماتين فعله منفردا كقيام الليل وصلاة الضحى ونحو ذلك ان فعل  
 جماعة في بعض الاحيان فلا بأس بذلك لكن لا يتخذ سنة رابعة \* وتستحب المداومة على  
 صلاة الضحى ان لم يتم في ليله وهو مذهب بعض من يستحب المداومة عليها مطلقا قلت لكن  
 أبوالباس له قاعدة معروفة وهي ما ليس من السنن الرابعة لا يداوم عليه حتى يلحق بالراب  
 كما نص الامام احمد على عدم المواظبة على سورة السجدة وهل أي يوم الجمعة ولا يجوز التطوع  
 مضطجعا لغير عذر وهو قول جمهور العلماء \* وقراءة الادارة حسنة عند أكثر العلماء ومن  
 قراءة الادارة قرائتهم مجتمعين بصوت واحد وللمالكية وجهان في كراهتها وكرهها مالك  
 وأما قراءة واحد والباقيون يستمعون له فلا يكرهه بغير خلاف وهي مستحبة وهي التي كان  
 الصحابة يفعلونها كأبي موسى وغيره \* وتلميم القرآن في المسجد لا بأس به اذا لم يكن فيه  
 ضرر على المسجد وأهله بل يستحب تلميم القرآن في المساجد \* وقول الامام احمد في الرجوع  
 الى قول التابعي عام في التفسير وغيره \* وميام بعض الليالي كلها بما جاءت به السنة \* وصلاة  
 الرغائب بدعة محدثة لم يصلها النبي صلى الله عليه وسلم ولا احد من السلف واما ليلة النصف  
 من شعبان ففيها فضل وكان في السلف من يصلي فيها لكن الاجتماع فيها لا يجنبها في المساجد  
 بدعة وكذلك الصلاة الالفية \* وتقول المرأة في سيد الاستغفار وما في مضناه وأنا أمتك  
 بنت أمتك أو بنت عبدك ولو قالت وأنا عبيدك فله مخرج في العربية بتأويل شخص \* وتكفير  
 الطهارة والصلاة وصيام رمضان وعرفة وعاشوراء للصغار فقط وكذا الحميم لان الصلاة ورمضان  
 اعظم منه وكثرة الركوع والسجود وطول القيام سواء في الفضيلة وهو احسن الروايات عن احمد

ونص الامام احمد وأئمة الصحابة على كراهة صلاة التسبيح ولم يستحبها اماموا واستحبها ابن المبارك على صفة لم يرد بها الخبر فأما ابو حنيفة والشافعي ومالك فلم يستحبوها بالكيفية وقال الشيخ ابو محمد المقدسي لا بأس بها فان الفضائل لا يشترط لها صحة الخبر كذا قال ابو العباس يعمل بالخبر الضعيف يعني ان النفس ترجو ذلك الثواب أو ذلك العقاب ومثله الترغيب والترهيب بالاسراييليات والمنامات ونحو ذلك مما لا يجوز بمجرده إثبات حكم شرعي لا الاستحباب ولا غيره لكن يجوز ذكره في الترغيب والترهيب فيما علم حسنه أو قبحه بإدلة الشرع فانه ينفع ولا يضر واعتقاد موجب من قدر الثواب والعقاب يتوقف على الدليل الشرعي وقال أيضا في التيسير بضرئين يعمل بالخبر الوارد فيه ولو كان ضعيفا وكذا من يشرع في عمل قد علم انه مشروع في الجملة فاذا رغب في بعض أنواعه بخبر ضعيف عمل به أما إثبات سنة فلا وكل من عبد عبادة نهى عنها ولم يسلم بالنهاي. لكن هي من جنس المأمور به مثل الصلاة وقت النهي وصوم العيد أتيب على ذلك

(فصل) ولا نهى عند طلوع الشمس الى زوالها يوم الجمعة وهو قول الشافعي وتقضى السنين الراتبة ويفعل ماله سبب في أوقات النهي وهو احدى الروايتين عن أحمد واختيار جماعة من أصحابنا وغيرهم ويصلي صلاة الاستخارة وقت النهي في أمر يفوت بالتأخير الى وقت الاباحة ويستحب ان يصلي ركعتين عقب الوضوء ولو كان وقت النهي وقاله الشافعية

## باب صلاة الجماعة

في حديث أبي هريرة وأبي سعيد تفضل صلاة الرجل في الجماعة على صلاته وحده بخمس وعشرين درجة وفي حديث ابن عمر سبع وعشرين درجة والثلاثة في الصحيح وقد جمع بينهما بأن حديث الحسن والعشرين ذكر فيه الفضل الذي بين صلاة المفرد والصلاة في الجماعة والفضل خمس وعشرون وحديث السبعة والعشرين ذكر فيه صلاته مفردا وصلاته في الجماعة فصار المجموع سبعا وعشرين ومن كانت عادته الصلاة في جماعة والصلاة قائما ثم ترك ذلك لمرض أو سفر فإنه يكتب له ما كان يعمل وهو صحيح مقيم وكذلك من تطوع على الراحة وقد كان يتطوع في الحضر فإنه يكتب له ما كان يعمل في الإقامة وإنما من لم تكن عادته الصلاة في جماعة ولا

صلاة قائما اذا مرض أو سافر فصلى قاعدا أو وحده فهذا لا يكتب له مثل صلاة الصحيح  
 المقيم وقال أبو العباس في الصارم المسلول خبر التفضيل في المعذور الذي تباح له الصلاة وحده  
 لقوله صلى الله عليه وسلم صلاة الرجل قاعدا على النصف ومضطجعا على النصف فإن المراد به  
 المعذور كما في الخبر أنه خرج على أصحابه وقد أصابهم وعكس وهم يصلون فعودا فقال ذلك وذكر  
 في موضع آخر أن من صلى قاعدا لغير عذر له أجر القائم والجماعة شرط للصلاة المكتوبة  
 وهو إحدى الروايتين عن أحمد واختارها ابن أبي موسى وأبو الوفاء ابن عقيل ولو لم يمكنه  
 الذهاب إلا بعشيبة في ملك غيره فقل فاذا صلى وحده لغير عذر لم تصح صلاته وفي الفتاوي  
 المصرية وإذا قلنا هي واجبة على الأعيان وهو المنصوص عن أحمد وغيره من أئمة السلف  
 وفيها الحديث فهو لا تنازعوا فيها إذا صلى منفردا لغير عذر هل تصح صلاته على قولين أحدهما  
 لا تصح وهو قول طائفة من قدماء أصحاب أحمد ذكره القاضي في شرح المذهب عنهم والثاني  
 تصح مع أئمة بالترك وهو المأثور عن أحمد وقول أكثر أصحابه وليس للامام إعادة الصلاة  
 مرتين ولو جعل الثانية فائتة أو غيرها والأئمة متفقون على أنه بدعة مكروهة وفي الفتاوي  
 المصرية وإذا صلى الإمام بطائفة ثم صلى بطائفة أخرى تلك الصلاة بعينها لمدرجاً ذلك للعذر  
 مثل صلاة الخوف ونحوها ولا ينبغي له أن يفعل ذلك لغير عذر ولا يعيد الصلاة من المسجد  
 وغيره بلا سبب وهو ظاهر كلام بعض أصحابنا وذكره بعض الحنفية وغيرهم ومن نذر متى  
 حفظ القرآن صلى مع كل صلاة فريضة أخرى وحفظه لا يلزمه الوفاء به فإنه منهي عنه ويكفر  
 كفارة يمين ولا يدرك الجماعة إلا بركعة وهو إحدى الروايتين عن أحمد واختارها جماعة من  
 أصحابنا وهو مذهب مالك ووجه في مذهب الشافعي واختاره الروياني وأصح الطريقين لأصحاب  
 أحمد أنه يصح اتهام القاضي بالمؤدي وبالعكس ولا يخرج عن ذلك اتهام المفترض بالمتنفل  
 ولم يختلفا أو كانت صلاة المأموم أقل وهو اختيار أبي البركات وغيره وحكى أبو العباس في  
 صلاة الفريضة خلف صلاة الجماعة روايتين واختار الجواز قال أبو العباس سئلت عن ما يفعله الرجل  
 شاكا في وجوبه على طريق الاحتياط فهل يأتى به المفترض قال قياس المذهب أنه يصح لأن  
 الشاك يؤديها بنية الوجوب إذا احتاط ويحزته عن الواجب حتى لو تبين له فيما بعد الوجوب  
 أجزاء كما قلنا في ليلة الإغماء وإن لم تقل بخوب الصوم كما قلنا في فائتة صلاة من خمس

لا يعلم غيرها وكما قلنا فيمن شك في انتقاض وضوئه فتروياً وكذلك سائر صور الشك في وجوب طهارة أو صيام أو زكاة أو صلاة أو نكح أو كفارة أو غير ذلك بخلاف ما لو اعتقد عدم الوجوب وأداه بنية النفل وعكسه كما لو اعتقد الوجوب ثم تبين عدمه فإن هذه خرج فيها خلاف في الحقيقة نقل لكتبتها في اعتقاده واجبة والمشكوك فيها هي في قصده واجبة والاعتقاد متردد والمأموم إذا لم يعلم يحدث الإمام حتى قضيت الصلاة أعاد الإمام وحده وهو مذهب أحمد وغيره \* ويلزم الإمام مراعاة المأموم إن تضرر بالصلاة أول الوقت أو آخره وليس له أن يزيد على القدر المشروع وينبغي أن يفعل غالباً ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يفعله ويزيد ويتقص للمصلحة كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يزيد ويتقص أحياناً \* والصلاة بالمسجد الحرام بمائة الف وبمسجد المدينة بالف والصواب في الأقصى بخسمائة \* والجن ليسوا كالانس في الحد والحقيقة لكنهم يشاءونهم في جنس التكليف بالأمر والنهي والتحليل والتحریم بلا نزاع بين العلماء وكان أبو العباس إذا أتى بالمصروع وعظ من صرعه وأمره ونهاه فإن انتهى وافاق المصروع أخذ عليه العهد إن لا يعود وإن لم يأنم ولم ينته ولم يفارقه ضربه على أن يفارقه والضرب في الظاهر يقع على المصروع وإنما يقع في الحقيقة على من صرعه ولهذا لا يتألم من ضربه ويصحو \* ولا يقدم في الإمامة بالنسب وهو قول أبي حنيفة ومالك وأحمد ويجب تقديم من قدمه الله ورسوله ولو مع شرط الواتف بخلافه فلا يلتفت إلى شرط يخالف شرط الله ورسوله وإذا كان بين الإمام والمأموم معاداة من جنس معاداة أهل الأهواء أو المذاهب لم ينبغ أن يؤمهم بالصلاة جماعة لأنها لا تتم إلا بالائتلاف ولهذا قال صلى الله عليه وسلم لا تختلفوا فتختلف قلوبكم وإذا فعل الإمام ما يسوغ فيه الاجتهاد بتمه المأموم فيه وإن كان هو لا يراه مثل القنوت في النحر ووصل التور وإذا أتم من يرى القنوت بمن لا يراه تبعه في تركه \* ولا تصح الصلاة خلف أهل الأهواء والبدع والفسقة مع القدرة على الصلاة خلف غيرهم وتصح إمامة من عليه نجاسة يمجز عن إزالها بمن ليس عليه نجاسة ولو ترك الإمام دكناً يمتدده المأموم ولا يمتدده الإمام صحته بصلاته بخلقه وهو إحدى الروايتين عن أحمد ومذهب مالك واختيار المقدسي وقال أبو العباس في موضع آخر لو فعل الإمام ما هو محرم عند المأموم دونه مما يسوغ فيه الاجتهاد صحته بصلاته بخلقه وهو المشهور عن أحمد وقال في موضع آخر إن الروايات المنقولة عن أحمد لا توجب اختلافاً

وانما ظواهرها ان كل موضع يقطع فيه بخطا المخالف يجب الاعداد وما لا يقطع فيه بخطا المخالف  
لا يجب الاعداد وهو الذي تدل عليه السنة والآثار وقياس الاصول وفي المسألة خلاف  
مشهور بين العلماء ولم يتنازعوا في انه لا ينبغي تولية الفاسق \* ولا يجوز ان يقدم العامي على فعل  
لا يعلم جوازه وينسق به ان كان مما يفسق به ذكره القاضي \* وتصح صلاة الجمعة ونحوها قدام  
الامام لمذر وهو قول في مذهب أحمد من تأخر بلا عذر له فلما اذن جاء فصلي قدامه عزز  
وتصح صلاة الفذ لمذر وقاله الحنفية واذا لم يجد الا موقفا خلف الصف فالأفضل ان يقف وحده  
ولا يجذب من يرافقه لما في الجذب من التصرف في المجذوب فان كان المجذوب بطيعة قائما  
أفضل له وللمجذوب الاصطفاف مع بقاء فرجة أو وقوف المتأخر وحده وكذلك لو حضر  
اثنان وفي الصف فرجة فإيهما أفضل وقوفهما جميعا أو سد أحدهما الفرجة وينفرد الآخر رجع  
أبو العباس الاصطفاف مع بقاء الفرجة لأن سد الفرجة مستحب والاصطفاف واجب واذا  
ركع دون الصف ثم دخل الصف بعد اعتدال الامام كان ذلك سائئا ومن آخر الدخول في  
الصلاة مع امكانه حتى قضى القيام أو كان القيام متنسلا لقراءة الفاتحة ولم يقرأها فهذا يجوز صلاته  
عند جماهير العلماء وأما الشافعي فعليه عنده ان يقرأ وان تخلف عن الركوع وانما تسقط قراءتها  
عنده عن المسبوق خاصة فهذا الرجل كان حقه ان يركع مع الامام ولا يتم القراءة لانه مسبوق \*  
والمرأة اذا كان معها امرأة أخرى تصافقها كان من حقها ان تقف معها وكان حكمها ان لم  
تقف معها حكم الرجل المنفرد عن صف الرجال وهو أحد القولين في مذهب أحمد وحيث  
صححت الصلاة عن يسار الامام كرهت الا لمذر \* والمأموم اذا كان بينه وبين الامام ما يمنع الرؤية  
والاستطراق صححت صلاته اذا كانت لمذر وهو قول في مذهب أحمد بل نص أحمد وغيره \*  
وينشأ مسجد الى جنب آخر اذا كان محتاجا اليه ولم يقصد الضرر فان قصد الضرر أو لا حاجة  
فلا ينشأ وهو احدي الروايتين عن أحمد نقلها عنه محمد بن موسى ويجب هدمه وقاله  
أبو العباس فيما بني بجوار جامع بني أمية \* ولا ينبغي ان يترك حضور المسجد الا لمذركا  
دلت عليه السنن والآثار ونهى عن اتخاذ بيتا مقبلا قاله أحمد في رواية حارث. وقد سئل  
عن النساء يخرجن في العيد في زماننا قال لا يجزئ هذا انتهى وبهذا يعلم سائر الصلوات واليه  
سبحانه وتعالى أعلم

## باب صلاة أهل العذار

مضى عجز المريض عن الإيماء برأسه سقطت عنه الصلاة ولا يلزمه الإيماء بطرفه وهو مذهب أبي حنيفة ورواية عن أحمد ويكره اتمام الصلاة في السفر قال أحمد لا يجزئ وتدل عن أحمد إذا صلى أربعاً أنه توقف في الأجزاء وتوقفه عن القول بالأجزاء يقتضى أنه يخرج على قولين في مذهبه ولم يثبت أن أحداً من الصحابة كان يتم على عهد النبي صلى الله عليه وسلم في السفر وحديث عائشة في مخالفة ذلك لا تقوم به الحجة ويجوز قصر الصلاة في كل ما يسمى سفراً سواء قل أو أكثر ولا يتقدر عدده وهو مذهب الظاهرية ونصره صاحب المغني فيه وسواء كان مباحاً أو محرماً ونصره ابن عقيل في موضع وقاله بعض المتأخرين من أصحاب أحمد والشافعي وسواء نوى إقامة أكثر من أربعة أيام أولاً وروي هذا عن جماعة من الصحابة وقرر أبو العباس قاعدة نافعة وهي أن ما أطلقه الشارع بعمل يطلق مسماه ووجوده ولم يجز تقديره وتحديد مدته فهذا كان الماء قسمين طاهرًا ظهوراً أو نجساً ولا حد لقل الحيز وأكثره ما لم تصر مستحاضة ولا لقل سنة وأكثره ولا لقل السفر أما خروجه إلى بعض عمل أرضه وخروجه صلى الله عليه وسلم إلى قباء فلا يسمى سفراً ولو كان بريداً ولهذا لا يزود ولا يتأهب له أهبة السفر هذا مع قصر المدة فالسافة القريبة في المدة الطويلة سفر لا البعيدة في المدة القليلة ولا حد للدرهم والدينار فلو كان أربعة دنانق أو ثمانية خالصاً أو منشوشاً قل غشه أو أكثر لادرهما أسود عمل به في الزكاة والسرقة وغيرهما ولا تأجيل في الدية وأنه نص أحمد فيها لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يؤجلها وإن رأى الإمام تأجيلها فعل لأن عمر أجعلها فأيهما رأى الإمام فعل والا فإيجاب أحد الأمرين لا يسوغ \* والخلع فسخ مطلقاً والكفارة في كل إيمان المسلمين وفروع هذه القاعدة مذكورة في هذا المختصر في مظانها \* ويوتر المسافر ويركع سنة الفجر ويسن تركه غيرهما والأفضل له التطوع في غير السنن الواجبة ونقله بعضهم إجماعاً والجمع بين الصلاتين في السفر يختص بمحل الحاجة لأنه من رخص السفر من تقديم وتأخير وهو ظاهر مذهب أحمد المنصوص عليه \* ويجمع لتحصيل الجماعة وللصلاة في الحمام مع جوازها فيه خوف فوت الوقت ونحوه يخرج في تركه وفي الصحيحين من حديث ابن عباس أنه سئل لما فعل

ذلك قال أراد ان لا يخرج أحدا من أمتة فلم يملئه بمرض ولا غيره وأوسع المذاهب في الجمع مذهب أحمد فإنه جوز الجمع اذا كان له شغل كما روي النسائي ذلك مرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم وأول القاضي وغيره نص أحمد على ان المراد بالشغل الذي يبيح ترك الجمعة والجماعة ولا موالاة في الجمع في وقت الاولى وهو مأخوذ من نص الامام أحمد في جمع المطر اذا صلى إحدى الصلاتين في بيته والاخرى في المسجد فلا بأس ومن نصه في رواية أبي طالب والمروزي للمسافرين يصلي المشاء قبل ان ينشب الشفق وعلاه أحمد بأنه يجوز له الجمع ويجمع ويقصر بمزدلفة وعرفة مطلقا وهو مذهب مالك وغيره من السلف وقول طائفة من أصحاب الشافعي واختاره أبو الخطاب في عباداته \* ويجوز الجمع للمريض اذا كان يشق عليها غسل الثوب في وقت كل صلاة ونص عليه ويجوز الجمع أيضا للطباخ والحلباز ونحوهما ممن يخشى فساد ماله وقال غيره بترك الجمع ولا يشترط للقصر والجمع نية واختاره أبو بكر عبد العزيز بن جعفر وغيره وتصح صلاة الفرض على الراحلة خشية الانقطاع عن الرفقة أو حصول ضرر بالشيء أو تبرز للخفر ويصلي صلاة الخوف في الطريق اذا فات الوقوف برفة وهو أحد الوجوه الثلاثة في مذهب أحمد \*

## باب اللباس

ولباس الحرير حيث يكون سدى بحيث يكون القطن والكتان أغلى قيمة منه وفي تحريمه اضرار بهم لانه أرخص عليهم يخرج على وجهين لتعارض لفظ النص ومعناه كالروايتين في اخراج غير الاصناف الخمسة اذا لم يكن قوتا لذلك البلد ولو كان الظهور للحرير وهو أقل من غيره ففيه ثلاثة أوجه التحريم والكراهة والاباحة وحديث السراء والقسي يستدل به على تحريم ماظهر فيه الحرير لان ما فيه خيوط حرير أو سيور لا بد ان ينسج مع غيرها من الكتان أو القطن فأنبي صلى الله عليه وسلم حرمها لظهور الحرير فيها ولم يسأل هل وزن ذلك الموضع من القطن والكتان أكثر أم لا مع ان العادة انه أقل فان استويا فالاشبه بكلام أحمد التحريم والثياب القسية ثياب مخطوطة بحرير \* قال البخاري في صحيحه قال عاصم عن أبي بردة قلنا لعلي ما القسية قال ثياب أثننا من الشام أو من مصر مضلة فيها حرير كأمثال الاترج \* وقال أبو



عبيد هي ثياب يؤتي بها من مصر فيها حرير فقد اتفقوا كلهم على انها ثياب فيها حرير وليست  
 حرير امصتنا وهذا هو الملحم \* والخز أخف من وجهين \* أحدهما ان سداه من حرير والسدي  
 أيسر من اللحمة وهو الذي بين ابن عباس جوازه بقوله فاما العلم والحرير والسدي ثوب فلا  
 بأس به \* والثاني أن الخز ثخين والحرير مستور بالوبر فيه فيصير بمنزلة الحشو والخز اسم لثلاثة  
 أشياء للوبر الذي ينسج مع الحرير وهو وبر الارنب واسم لمجموع الحرير والوبر واسم لردى  
 الحرير فالاول والثاني حلال والثالث حرام وجعل بعض أصحابنا المتأخرين الملحم والقسي والخز  
 على الوجهين وجعل التحريم قول أبي بكر لانه حرم الملحم والقسي والاباحة قول ابن البناء  
 لانه أباح الخز وهذا لا يصح لان أبا بكر قال ويلبس الخز ولا يلبس الملحم ولا القسي وأما  
 المنصوص عن أحمد وقدماء الاصحاب فاباحة الخز دون الملحم وغيره فنزعم أن في الخز خلافا  
 فقد غلط \* وأما لبس الرجال الحرير كالكوبة والقباغرام على الرجال بالاتفاق على الاجناد  
 وغيرهم لكن تنازع العلماء في لبسه عند القتال لغير ضرورة على قولين أظهرهما الاباحة وأما ان  
 احتاج الى الحرير في السلاح ولم يقدّم غيره فلهذا يجوز بلا نزاع وأما الباسه الصبيان الذين  
 دون البلوغ ففيه روايتان أظهرهما التحريم \* ولبس الفضة اذا لم يكن فيه لفظ عام بالتحريم لم يكن  
 لاحد ان يحرم منه الا ما قام الدليل الشرعي على تحريمه فاذا جاءت السنة باباحة خاتم الفضة كان  
 ذلك دليلا على اباحة ذلك وما هو في مناه وما هو اولى منه بالاباحة وما لم يكن كذلك يحتاج  
 الى نظر في تحليله وتحريمه وتباح المنطقة الفضة في أظهر قولي العلماء وكذلك التراكشي وغشاء  
 القوس والنشاب والجوشن والقرقل والخودة وكذلك حلية المهاز الذي يحتاج اليه لركوب  
 الخيل والسكاليب التي يحتاج اليها اولى بالاباحة من الخاتم فان الخاتم يتخذ للزينة وهذه للحاجة  
 وهي متصلة بالسير ليست مفردة كالخاتم ولا حد للباح من ذلك وذلك ان النبي صلى الله عليه  
 وسلم لم يحرم لباس الفضة على الرجال ولا على النساء وانما حرم على الرجال لبس الذهب  
 والحرير وحرم آنية الذهب والفضة والرخصة في اللباس أوسع من الآنية لان حاجتهم الى  
 اللباس أشد وتنازع العلماء في سير الذهب في اللباس والسلاح على أربعة أقوال في مذهب أحمد  
 وغيره \* أحدها لا تباح \* والثاني تباح في السيف خاصة \* والثالث تباح في السلاح وكان عثمان  
 ابن حنيفة في سيفه مسبار من ذهب \* والرابع وهو الاظهر انه يباح سير الذهب في اللباس

وبالسلاح فيباح طراز الذهب اذا كان أريمة أصابع فادونها وخز القبان وحلية القوس كالسرج والبردين ونحو ذلك وحديث لا يباح من الذهب ولو خبز بصيصه وخز بصيصه عين الجراة محمول على الذهب المفرد كالتخاتم ونحوه والحديث رواه الامام أحمد في مسنده \* وجعل القاضي وابن عقيل تشبه الرجال بالنساء والنساء بالرجال من قسم المكروه والصحيح أنه محرم وحكي بمض أصحابنا التحريم رواية وما كان من لبس الرجال مثل الممامة والخف والقباء الذي للرجال والثياب التي تبدي مقاطع خلعها والثوب الرقيق الذي لا يستر البشرة وغير ذلك فإن المرأة تهي عنه وعلى وليها كايها وزوجها إن نهاها عن ذلك وهذه المام التي تلبسها النساء على رؤسهن حرام بلاديب قال أبو العباس وقد سئل عن لبس القباء والنظري ليس له التشبيه في لباسه بلباس اعداء المسلمين \* واللباس والزي الذي يتخذه بعض النساء من الفقراء والصوفية والفقهاء وغيرهم بحيث يصير شعارا فارقا كما أمر أهل الذمة بالتمييز عن المسلمين في شهورهم وملابسهم فيه مسألتان المسألة الاولى هل يشرع ذلك استجبابا لتمييز الفقير والفقيرة من غير غير فأن طائفة من المتأخرين استحبوا ذلك وأكثر الأئمة لا يستحبون ذلك بل قد كانوا يكرهونه لما فيه من التمييز عن الامة وبشوب الشهرة \* أقول هذا فيه تفصيل في كراهته وأباحته واستجبابه فإنه يجمع من وجه ويفرق من وجه <sup>(١)</sup>

{ المسألة الثانية } ان لبس المرتعات والمصبغات والصوف من العبادة وغير ذلك فالناس فيه على ثلاثة طرق منهم من يكره ذلك مطلقا اما لكونه بدعة واما لما فيه من اظهار الدين ومنهم من اختبه بحيث يلزمه ويمتنع من تركه وهو حال كثير ممن ينسب الى الخرفة واللبسة وكلا القولين والفقهاء خطأ والصواب انه جائز كلبس غير ذلك وأنه يستحب ان يرفع الرجل ثوبه للحاجة كما رفع عمر بن الخطاب ثوبه وعائشة وغيرهما من السلف وكما لبس قوم الصوف للحاجة ويلبس أيضا للتواضع والمسكنة مع القدرة على غيره كما جاء في الحديث من ترك جيد اللباس وهو يقدر كسائه الله من حلل البكرامة يوم القيامة فاما تقطيع الثوب الصحيح وترقيقه فهذا فساد وشبهة وكذلك تلمد صبغ الثوب لغير فائدة أو حاك الثوب ليظهر التحنن أو المبالاة في الصوف الرفيع ونحو ذلك مما فيه افساد المال وتقص قيمته او فيه اظهار التشبه بلباس

(١) بياض بالأصل

اهل التواضع والمسكنة مع ارتفاع قيمته وسعره فان هذا من النفاق والتليس فهذا النوعان  
فيهما ارادة العلو في الارض او الفساد والدار الآخرة للذين لا يريدون علوا في الارض ولا  
فسادا مع ما في ذلك من النفاق وايضا فالتقييد بهذه اللبسة بحيث يكره اللباس غيرها أو يكره  
اصحابه ان لا يلبسوا غيرها هو ايضا منهي عنه وليس للانسان ان يطول القميص والسراويل  
وسائر اللباس اسفل من الكعبين<sup>(١)</sup>

## باب صلاة الجمعة

وتجب الجمعة على من اقام في غير بناء كالخيام وبوت الشعر ونحوها وهو أخذ في قول الشافعي  
وحكى الازجي رواية عن احمد ليس على اهل البادية جمعة لانهم ينتقلون فاسقطها عنهم وعلى بانهم  
غير مستوطنين وقال ابو العباس في موضع آخر يشترط مع اقامتهم في الخيام ونحوها ان يكونوا  
يزرعون كما يزرع اهل القرية ويحتمل ان تلزم الجمعة مسافر الى القصر تبعاً للمقيمين وتنمقد الجمعة  
بثلاثة وأحد يخطب واثنان يستمعان وهو احدى الروايات عن احمد وقول طائفة من العلماء وقد  
يقال بوجوبها على الاربعين لانه لم يثبت وجوبها على من دونهم وتصح بمن دونهم لانه انتقال  
الى اعلى الفرضين كالرياض بخلاف المسافر فان فرضه ركعتان ولا يكفي في الخطبة ذم الدنيا  
وذكر الموت بل لا بد من مسمى الخطبة عرفاً ولا تحصل باختصار بفوت به المقصود ويجب  
في الخطبة ان يشهد ان محمدا عبده ورسوله ووجب ابو العباس في موضع اخر الشهادتين  
وتردد في وجوب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في الخطبة وقال في موضع اخر ويحتمل  
وهو الاشبه ان تجب الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم فيها ولا تجب مفردة لقول عمر وعلي  
الدعاء موقوف بين السماء والارض حتى تصلي على نبيك صلى الله عليه وسلم وتقدم الصلاة عليه  
صلى الله عليه وسلم على الدعاء لوجوب تقديمه على النفس واما الامر بتقوى الله فالواجب امامنى  
ذلك وهو الاشبه من أن يقال الواجب لفظ التقوى ومن اوجب لفظ التقوى فقد يحتاج بانها جاءت  
بهذا اللفظ في قوله تعالى (ولقد وصينا الذين اوتوا الكتاب من قبلكم واياكم ان اتوا الله) وليست  
كلمة اجمع لا امر الله من كلمة التقوى قال الامام احمد في قوله تعالى (واذا قرئ القرآن فاستمعوا

(٢) بيان بالاصل

له وانصتوا لعلكم ترحمون ) اجمع الناس انها نزلت في الصلاة وقد قيل في الخطبة والصحيح انها نزلت في ذلك كله وظاهر كلام ابي العباس انها تدل على وجوب الاستماع وصرح بأنها تدل على وجوب القراءة في الخطبة لان كلمة اذا انما تقولها العرب فيما لا بد من وقوعه لا فيما يحتمل الوقوع وعدمه لان اذا ظرف لما يستقبل من الزمان يتضمن معنى الشرط غالباً والظرف للفعل لا بد ان يشتمل على الفعل والا لم يكن ظرفاً والسنة في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ان يصلي عليه سرا كالدعاء أما رفع الصوت بها فقدم بعض الخطباء فكرهه أو محرم اتفاقاً لكن منهم من يقول يصلي عليه سرا ومنهم من يقول يسكت ودعاء الامام بعد صوره لا أصل له ويكره للامام رفع يديه حال الدعاء في الخطبة وهو أصح الوجهين لأصحابنا لان النبي صلى الله عليه وسلم انما كان يشير بأصبعه اذا دعا وأما في الاستسقاء فرفع يديه لما استسقى على المنبر ويقرأ في أول فجر الجمعة الم السجدة وفي الثانية هل أتى على الانسان ويكره مداومته عليهما وهو منصوص أحمد وغيره ويكره تحريك سجدة غيرها والسنة اكمال السجدة وهل أتى وصلاة الركعتين قبل الجمعة حسنة مشروعة ولا يداوم عليها الا لمصلحة ويحرم تخطي رقاب الناس وقال ابو العباس في موضع آخر ليس لاحد ان يتخطي الناس ليدخل في الصف اذا لم يكن بين يديه فرجة لا يوم الجمعة ولا غيره لان هذا من الظلم والتعدي لحدود الله تعالى واذا فرش مصلي ولم يجلس عليه ليس له ذلك ولغيره رخصة في أظهر قول العلماء واذا وقع العيد يوم الجمعة فاجتزأ بالمعبد وصلى ظهراً جاز الا للامام وهو مذهب أحمد وأما القصاص الذين يقومون على رؤس الناس ثم يسألون قهولاً منهم من أم الامور فانهم يكذبون ويتخطون الناس ويشغلون مما يشرع في الصلاة والقراءة والدعاء لاسيما ان قصوا وسألوا والامام يخطب فان هذا من المنكرات الشنيعة التي ينبغي ازالتها باتفاق الاثمة وينبغي لولاة الامور أن يمنعوا من هذه المنكرات كلها فانهم متصدون للامر بالمعروف والنهي عن المنكر

## باب صلاة العيدين

وهي فرض على وهو مذهب أبي حنيفة ورواية من الامام احمد وقد يقال بوجوبها على النساء ومن شرطها الاستيطان وعدد الجمعة وبفضلها المسافر والمعبد والمرأة تباً ولا يستحب قضاؤها

لمن فاتته منهم وهو قول أبي حنيفة وبسبب خطبتها بالحمد لله لأنه لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه افتتح خطبة بغيرها \* والتكبير في عيد الاضحى مشروع باتفاق وكذا مشروع في عيد الفطر عند مالك والشافعي وأحمد وذكر الطحاوي ذلك مذهبا لأبي حنيفة وأصحابه والمشهور عنهم خلافه والتكبير فيه هو المأثور عن الصحابة رضى الله عنهم والتكبير فيه أكد من جهة أمر الله به والتكبير أوله من رؤية الهلال وآخره انقضاء العيد وهو فراغ الامام من الخطبة على الصحيح والتكبير في عيد النحر أكد من جهة أنه يشرع ادبار الصلاة وأنه متفق عليه وعيد النحر أفضل من عيد الفطر ومن سائر الايام<sup>(١)</sup>

والاستغفار المأثور عقب الصلوات وقول اللهم انت السلام ومنك السلام تباركت إذا الجلال والاكرام هل يقدم على التكبير والتلبية أم يقدمان عليه كما يقدم عليه سجود السهو ويض لذلك أبو العباس والذي يدل عليه كلام أحمد في أكثر المواضع وهو الذي تدل عليه السنة وآثار السلف ان الاجتماع على الصلاة أو القراءة وسماها أو ذكر الله تعالى أو دعائه أو تعليم العلم أو غير ذلك نوعان نوع شرع اجتماع له على وجه المداومة وهو تسمان قسم يدور بدوران الاوقات كالجمعة والعيد والحج والصلوات الخمس أو يتكرر بتكرار الاسباب كصلاة الاستسقاء والكسوف والآيات والقنوت في النوازل \* والمؤقت فرضه ونفله إيمان يعود بعود اليوم وهو الذي يسمى عمل يوم وليلة كالصلوات الخمس وسننها الرواتب والوتر والاذكار والادعية المشروعة طرفي النهار وزلفا من الليل وإما أن يعود بعود الاسبوع كالجمعة وصوم الاثنين والخميس وإما أن يعود بعود الشهر كصيام أيام البيض أو ثلاثة أيام من كل شهر والذي ذكره المأثور عند رؤية الهلال وإما أن يعود بعود الحول كصيام شهر رمضان والعيد والحج \* والمتسبب ماله سبب وليس له وقت محدود كصلاة الاستسقاء والكسوف وقنوت النوازل \* ومالم يشرع فيه الجماعة كصلاة الاستسقاء وصلاة التوبة وصلاة الوضوء وتحية المسجد ونحو ذلك مما لم يذكر نوعه في باب صلاة التطوع والاقوات المنهى عن الصلاة فيها<sup>(٢)</sup>

والنوع الثاني مالم يكن له الاجتماع المتداد الدائم كالترديد في الامصار والدعاء المجمع عليه عقب الفجر والعصر والصلاة والتطوع المطلق في جماعة والاجتماع لسماع القرآن وتلاوته أو سماع العلم

(١) بياض بالاصل (٢) بياض بالاصل

والحديث ونحو ذلك فهذه الامور لا يكره الاجتماع لها مطلقا ولم يسن مطلقا بل المداومة عليها بدعة فيستحب أحيانا ويباح أحيانا وتكره المداومة عليها وهذا هو الذي نص عليه أحمد في الاجتماع على الدعاء والقراءة والذكر ونحو ذلك والتفريق بين السنة والبدعة في المداومة أمر عظيم يبني التفطن له

## باب صلاة الكسوف

ويجهر بالقراءة في صلاة الكسوف ولو نهارا وهو مذهب أحمد وغيره \* وتصل صلاة الكسوف لكل آية كالأزلة وغيرها وهو قول أبي حنيفة ورواية عن أحمد وقول محققي اصحابنا وغيرهم \* ولا كسوف الا في ثامن وعشرين أو تاسع وعشرين ولا خسوف الا في ابدار القمر \* والتوسل بالنبي صلى الله عليه وسلم كسألة اليمين به والتوسل بالآيمان به وطاعته ومحبته والصلاة والسلام عليه صلى الله عليه وسلم وبدعائه وشفاعته مما هو فعله أو أفعال العباد المأمور بها في حقه مشروع اجماعا وهو من الوسيلة المأمور بها في قوله اتقوا الله وابتغوا اليه الوسيلة \* وقصد القبر للدعاء عنده رجاء الاجابة بدعة لاقرية باتفاق الأئمة وقول القائل انا في بركة فلان وتحت نظره ان أراد بذلك ان نظره وبركته مستقلة بتحصيل المصالح ودفع المضار فكذب وان اراد ان فلانا دعائي فانتفعت بدعائه او انه علني وادبني فانا في بركة ما انتفعت به من تعليمه وتأديبه فصحيح وان اراد بذلك انه بعد موته يجلب المنافع ويدفع المضار او مجرد صلاحه ودينه وقربه من الله ينفعني من غير ان يطيع الله فكذب

## كتاب الجنائز

واختلف اصحابنا وغيرهم في عيادة المريض وتشيت الماتس وابتداء السلام والذي يدل عليه النص وجوب ذلك فيقال هو واجب على الكفاية \* الادب ان عند الموت على العبد ليس امرا عاما لكل احد ولا هو ايضا منفي عن كل احد بل من الناس من لا يعرض عليه الاذيان ومنهم من يعرض عليه وذلك كله من فتنه الهيا التي امرنا ان نستعيز في صلاتنا منها ووقت الموت يكون الشيطان احرص ما يكون على اغواء بني آدم \* وعمل القلب من التوكل والخوف والرجاء وما يتبع ذلك والصبر

واجب بالاتفاق ولا يلزم الرضا بمرض وفقر وعامة وهو الصحيح من المذهب والصبر تنافيه الشكوى والصبر الجليل تنافيه الشكوى الى المخلوق لا الى الخالق بل هي مطلوبة باجماع المسلمين قال الله تعالى ( فاخذناهم بالأساء والضراء لعلهم يتضرعون ) الى غير ذلك من الآيات \* وينبغي للمؤمن أن يكون خوفه ورجاؤه واحدا فإيهما غلب هلك صاحبه ونص عليه الامام احمد لان من غلب خوفه وقع في نوع من اليأس ومن غلب رجاءه وقع في نوع من الأمن من مكر الله \* ونعتبر المصلحة في العبادة الدعائية \* ولا يشهد بالجنة الا لمن شهد له النبي صلى الله عليه وسلم او اتفقت الامة على الثناء عليه وهو احد القولين \* وتواطؤ الرؤيا لتواطؤ الشهادات ومن ظن ان غيره لا يقوم بأمر الميت تمين عليه وقاله القاضي وغيره في مرض الكفاية وتستحب قراءة الفاتحة في صلاة الجنازة ولا تجب وهو ظاهر نقل أبي طالب ويصلى على الجنازة مرة بعد أخرى لانه دعاء وهو وجه في المذهب واختاره ابن عقيل في القنوت وقال أبو العباس في موضع آخر ومن صلى على الجنازة فلا يميدها الا لسبب مثل ان يميد غيره الصلاة فيميدها معه أو يكون هو أحق بالامامة من الطائفة التي صلت أولا فيصلي بهم ويصلي على القبر الى شهر وهو مذهب احمد \* صلى على جنازة وهي على اعتناق الرجال وهي واقفة فهذا له مأخذان الاول استقرار المحل فقد يخرج علي الصلاة في السفينة وعلي الراحلة مع استيفاء القرأض وامكان الانتقال وفيه روايتان والثاني اشتراط محاذاة المصلي للجنازة فلو كانت أعلى من رأسه فهذا قد يخرج علي علو الامام على المأموم فلو وضعت على كرسي عال أو منبر ارتفع المحذور الاول دون الثاني قلت قال أبو المعالي لو صلى على جنازة وهي محمولة على الاعناق أو على دابة أو صنير على يدي رجل لم يجوز لان الجنازة بمنزلة الامام وقال صاحب التلخيص وجماعة يشترط حضور السرير بين يدي المصلي ولا يصلي على النائب عن البلد ان كان صلى عليه وهو وجه في المذهب ومقتضى اللفظ ان من هو خارج السور أو ما يقدر سورا يصلي عليه اما النائب فهو الذي يكون انفصاله عن البلد بما يبعد الذهاب اليه نوع سفر وقال القاضي وغيره انه يكفي خمسون خطوة واقرب الحدود ما تجب فيه الجمعة لانه اذا كان من اهل الصلاة في البلد فلا يبعد غائب عنه ولا يصلى كل يوم على غائب لانه لم ينقل يؤيده قول الامام احمد اذا مات رجل صالح صلى عليه واحتج بقصة النجاشي وما يشبهه بعض الناس من انه كل ليلة يصلي على جميع من مات من المسلمين في ذلك اليوم لاريد انه بدعة ومن مات وكان لا يزكى ولا يصلى الا في رمضان ينبغي

لأهل العلم والدين أن يدعوا الصلاة عليه عقوبة ونكالا لامثاله لتركه صلى الله عليه وسلم الصلاة  
 على القتال نفسه وعلى الثال والمدين الذي له وفاء ولا بد أن يصل على بعض الناس وإن كان  
 منافقا كن علم نفاقه لم يصل عليه ومن لم يعلم نفاقه صلى عليه ولا يجوز لاحد أن يترحم على من  
 مات كافرا ومن مات مظهرا للفسق مع ما فيه من الايمان كأهل الكبائر ومن امتنع من الصلاة  
 على أحد من زجر الامثاله عن مثل فعله كان حسنا ولو امتنع في الظاهر ودعا له في الباطن ليجمع  
 بين المصلحتين كان أولى من نفويت احدهما وترك النبي صلى الله عليه وسلم غسل الشهيد  
 والصلاة عليه يدل على عدم الوجوب أما استحباب الترك فلا يدل على تحريم الفعل ويتبع الجنازة  
 ولو لاجل أهله فقط احسانا اليهم لتألفهم أو مكافأة أو غير ذلك روى أبو سعيد الخدري عن  
 النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال الميت يبعث يوم القيامة في ثيابه التي قبض فيها أخرجه ابن  
 ماجه في صحيحه وغيره وحمله أبو سعيد الخدري على ان الثياب التي يموت فيها العبد هي مامات  
 عليه من العمل سواء كان صالحا أو سيئا ورجح أبو العباس هذا بان الذي جاء في الحديث انه  
 يبعث على مامات عليه رواه أبو حاتم في صحيحه وقال الاحاديث الصحيحة تبين أنهم يحشرون  
 عراة \* ويستحب القيام للجنازة اذا مرت به وهو احدي الروايتين عن احمد واختيار ابن عقيل  
 واذا كان مع الجنازة منكر وهو عاجز عن ازالته تبعها على الصحيح وهو احدي الروايتين وانكر  
 بحسبه ويكره رفع الصوت مع الجنازة ولو بالقراءة اتفاقا وضرب النساء بالدف مع الجنازة منكر  
 منهي عنه ومن بني في مقبرة المسلمين ما يختص به فهو عاص وهو مذهب الاثمة الاربعة وغيرهم  
 ويحرم الاسراج على القبور واتخاذ المساجد عليها وبينها ويتبعن ازالها قال أبو العباس ولا أعلم  
 فيه خلافا بين العلماء المروفين واذا لم يمكنه المشي الى المسجد الا على الجبابة فله ذلك ولا يترك  
 المسجد ويستحب أن يدعو للميت عند القبر بمد الدفن اتفاقا قال احمد لا بأس به قد فعله علي  
 والاحنف وروى سعيد عن ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقف فيدعو ولأنه  
 معتاد بدليل قوله تعالى في المنافقين ولا تم على قبره وهذا هو المراد على ما ذكره المفسرون  
 وتلقين الميت بمد موته ليس بواجب باجماع المسلمين ولكن من الاثمة من رخص فيه كالامام  
 احمد وقد استحب طائفة من اصحابه واصحاب الشافعي ومن العلماء من يكرهه لاعتقاده أنه بدعة  
 كما يقوله من يقوله من اصحاب مالك وغيره فالاقوال فيه ثلاثة الاستحباب والكراهة والاباحة



وهو أعدل الأقوال وغير المكلف بمتحن ويمثل وهو أحد الوجهين في مذهب أحمد قاله أبو حنيفة وغيره ويكره دفن اثنين فأكثر في قبر واحد وهو إحدى الروايتين عن أحمد واختارها جماعة من الأصحاب وحديث عقبة بن عامر ثلاث ساعات نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نصلي فيمن أو تقبر فيمن موتانا فسر بعضهم القبر بأنه الصلاة على الجنائز وهذا ضيف لأن صلاة الجنائز لا تكرر في هذا الوقت بالاجماع وإنما نمسك تأخير الدفن إلى هذه الاوقات كما يكره تأخير صلاة العصر إلى اصفرار الشمس بلا عذر فاما اذا وقع الدفن في هذه الاوقات بلا تعمدا فلا يكره ولا يستحب للرجل أن يحفر قبره قبل أن يموت فإن النبي صلى الله عليه وسلم لم يفعل ذلك هو ولا اصحابه والبدل لا يدري أين يموت واذا كان مقصود الرجل الاستعداد للموت فهذا يكون من العمل الصالح ويستحب البكاء على الميت رحمة له وهو أكل من الفرح لقوله صلى الله عليه وسلم هذه رحمة جعلها الله في قلوب عباده متفق عليه والميت يتأذى بنوح أهله عليه مطلقا قاله طائفة من العلماء وما يهيج المصيبة من انشاد الشعر والوعظ فن النائحة وفي القنون لابن عقيل ما يوافق ويحرم التنجيس والتوضيعة عند القبر وتقل أحمد كراهة الذبح عند القبر ولهذا كره العلماء الأكل من هذه الذبيحة وقال أبو العباس في موضع آخر واخراج الصدقة مع الجنائز بدعة مكروهة وهي تشبه الذبح عند القبر ولا يشرع شيء من العبادات عند القبور الصدقة وغيرها ويجوز زيارة قبر الكافر للاعتبار ولا يمنع الكافر من زيارة قبر أبيه المسلم واستفاضت الآثار بمعرفة الميت أهله وبأحوال أهله واصحابه في الدنيا وإن ذلك يمرض عليه وجاءت الآثار بأنه يرى أيضا وبأنه يدري بما يفعل عنده فيسر بما كان حسنا ويتألم بما كان قبيحا وتجتمع أرواح الموتى فينزل الأعلى إلى الأدنى لا العكس ولا تتبع النساء الجنائز وتقل الجماعة عن أحمد كراهة القرآن على القبور وهو قول جمهور السلف وعليها قدماء أصحابه ولم يقل أحد من العلماء المعتبرين أن القراءة عند القبر أفضل ولا رخص في اتخاذ عيداً كاعتقاد القراءة عنده في وقت معلوم أو الذكر أو الصيام واتخاذ المصاحف عند القبر بدعة ولو للقراءة ولو نفع الميت لفعله السلف بل هو عندكم كالقراءة في المساجد ولم يقل أحد من الأئمة المعتبرين أن الميت يؤثر على استماعه للقرآن ومن قال أنه ينتفع بسماعه دون ما إذا بعد فقوله باطل يخالف الاجماع والقراءة على الميت بمدة موته بدعة بخلاف القراءة على المحتضر فإنها

تستحب إلياسين وقال أبو العباس في غرس الجريدتين نصفين على القبرين أن الشجر والنبات يسبح مادام أخضر فإذا يابس انقطع تسبيحه والتسبيح والعبادة عند القبر مما يوجب تخفيف العذاب كما يخفف العذاب عن الميت بمجاورة الرجل الصالح كما جاءت بذلك الآثار المعروفة ولا يمتنع أن يكون في إلياس من النبات ما قد يكون في غيره من الجمادات مثل حنين الجذع إلياس إلى النبي صلى الله عليه وسلم وتسليم الحجر والمدر عليه وتسبيح الطعام وهو يؤكل وهذا التسبيح تسبيح مسوع لا بالحال كما يقوله بعض النظار وأما هذه الأوقاف على التبر ففهي من المصلحة بقاء حفظ القرآن وتلاوته وكون هذه الأموال مأمونة على ذلك وحاضنة عليه إذ قد يدرس حفظ القرآن في بعض البلاد بسبب عدم الأسباب الحاملة عليه وفيها مفسد آخر من حصول القراءة لنير الله والتأكل بالقرآن وقراءته على غير الوجه المشروع واشتغال النفوس بذلك عن القراءة المشروعة فتي أمكن تحصيل هذه المصلحة بدون ذلك الفساد جاز والوجه النهي عن ذلك المنع وإبطاله وإن ظن حصول مفسدة أكثر من ذلك لم يدفع أذى الفاسدين باحتمال لاعلاهما ولم يكن من عادة السلف إذا صلوا تطوعاً أو صاموا تطوعاً أو حجوا تطوعاً أو قرؤوا القرآن يهدون ثواب ذلك إلى أموات المسلمين فلا ينبغي العدول عن طريق السلف فإنه أفضل وأكمل وقال أبو العباس في موضع آخر الصحيح أنه ينتفع الميت بجميع العبادات البدنية من الصلاة والصوم والقراءة كما ينتفع بالعبادات المالية من الصدقة والعق ونحوهما باتفاق الأئمة وكما لودعاه واستغفر له والصدقة على الميت أفضل من عمل ختمه وجمع الناس ولو أوصي الميت أن يصرف مال في هذه الختمه وقصده التقرب إلى الله صرف إلى محاييج يقرؤن القرآن وختمه أو أكثر وهو أفضل من جمع الناس ولا يستحب التقرب للنبي صلى الله عليه وسلم بل هو بدعة هذا الصواب المقطوع به قال أبو العباس وأقدم من بلغنا أنه فعل ذلك علي بن الموفق أحد الشيوخ المشهورين كان أقدم من الجنيد وأدرك أحمد طبعته وعاصره وعاش بعده واتفق السلف والأئمة على أن من سلم على النبي صلى الله عليه وسلم أو غيره من الأنبياء والصالحين فإنه لا يتمسح بالقبر ولا يقبله بل اتفقوا أنه لا يستلم ولا يقبل إلا الحجر الأسود والركن اليماني يستلم ولا يقبل على الصحيح قلت بل قال إبراهيم الحربي يستحب تقبيل حجرة النبي صلى الله عليه وسلم والله أعلم وإذا سلم على النبي صلى الله عليه وسلم استقبل القبلة ودعا

في المسجد ولم يدع مستقبلاً للقبر كما كان الصحابة يفعلونه وهذا بلا نزاع أعلمه وما نقل عن مالك فيما يخالف ذلك مع المنصور فليس بصحيح وإنما تنازعوا في وقت التسليم هل يستقبل القبر أو القبلة فقال أصحاب أبي حنيفة يستقبل القبلة والا كثرون على أنه يستقبل القبر وتغشية قبور الانبياء والصالحين وغيرهم ليس في الدين \* والصواب الذي عليه المحققون أن الخضر عليه السلام ميت لم يدرك الإسلام وعيسى بن مريم عليه السلام لم يميت بحيث فارقت روحه بدنه بل هو حي مع كونه توفي والتوفي الاستيفاء وهو يصلح لتوفي النوم وتوفي الموت الذي هو فراق الروح البدن ولم يذكر القبض الذي هو قبض الروح والبدن جميعاً \* ونهى النساء عن زيارة القبور هل هو نهى تنزيه أو تحريم فيه قولان وظاهر كلام أبي العباس ترجيح التحريم لا احتجاجه بلعن النبي صلى الله عليه وسلم زائرات القبور ونصحيحه إياه ورواه الإمام أحمد وابن ماجه والترمذي وصححه وأنه لا يصح ادعاء النسخ بل هو باق على حكمه والمرأة لا يشرع لها زيارة لا الزيارة الشرعية ولا غيرها اللهم إلا إذا اجتازت بقبر بطريقها فسلمت عليه ودعت له فهذا أحسن \* ولا يحل للمرأة أن تحدف فوق ثلاث الأعمام زوجها وهذا اتفاق المسلمين \* ويستحب أن يصلح لأهل الميت طعام يعم به اليهم ولا يصلحون هم طعاماً للناس وهو مذهب أحمد وغيره ولا بد أن تكون مقابر أهل الذمة متميزة عن مقابر المسلمين وكما بعدت كان أصلح \* ومذهب سلف الأمة وأئمتها أن العذاب أو النعيم لروح الميت وبدنه وإن الروح تبقى بعد مفارقة البدن منعمة أو ممذبة وأيضاً تصل بالبدن أحياناً فيحصل له معها النعيم أو العذاب ولاهل السنة قول آخر أن النعيم أو العذاب يكون للبدن دون الروح وعلماء الكلام لهم أقوال شاذة فلا عبرة بها \* وروح الأدمى مخلوقة وقد حكى الإجماع على ذلك أبو محمد بن نصر المروزي وغيره

(فصل) قال عبد العزيز الكتاني المحدث المعروف ليس من قبور الانبياء ما ثبت إلا قبر نبينا صلى الله عليه وسلم وقال غيره وقبر إبراهيم أيضاً وذكر ابن سعد في كتاب الطبقات عن إسحاق بن عبد الله بن أبي مرة قال لا أعلم قبر نبي من الانبياء الا ثلاثة قبر إسماعيل فإنه تحت الميزاب بين الزكن والبيت وقبر هود في كتف من الرمل تحت جبل من جبال اليمن عليه شجرة تبدو موضعه أشد الأرض خراً وقبر نبينا محمد صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين قال أبو العباس والقبلة التي على العباس بالمدينة يقال فيها سبعة العباس والحسن وعلي بن الحسين

وأبو جعفر محمد بن علي وجعفر بن محمد ويقال ان فاطمة تحت الحائط أو قريب من ذلك وان رأس الحسين هناك وأما القبور المسكوبة منها القبر المضاف الى أبي بن كعب في دمشق والناس متفقون على ان أبي ابن كعب مات بالمدينة النبوية ومن قال ان بظاهر دمشق قبر أم حبيبة وأم سلمة أو غيرهما من أزواج النبي صلى الله عليه وسلم فقد كذب ولكن بالشام من الصحايان امرأة يقال لها أم سلمة بنت يزيد بن السكن فبذ توفيت بالشام فبذ تبراها محتفل وأما قبر بلال فمكن فانه دفن بباب الصغير بدمشق فيعلم انه دفن هناك وأما القطع بتمين قبره فقيه نظر فانه يقال ان تلك القبور حرثت<sup>(١)</sup>

ومنها القبر المضاف الى أويس القرني غربي دمشق فان أويس لم يجيء الى الشام وانما ذهب الى العراق ومنها القبر المضاف الى هود عليه السلام بجامع دمشق كذب باتفاق أهل العلم فان هودا لم يجيء الى الشام بل بعث باليمن وهاجر الى مكة فقبل انه مات باليمن وقيل انه مات بمكة وانما ذلك قبر معاوية بن يزيد ابن معاوية الذي تولى الخلافة مدة قصيرة ثم مات ولم يمد الى أحد وكان فيه دين وصلاح ومنها قبر خالد بن خالد بن يزيد بن معاوية أخو معاوية هذا ولكن لما اشتهر انه خالد والمشهور عند العامة انه خالد بن الوليد وقد اختلف في ذلك هل هو قبره أو قبر خالد بن يزيد وذكر أبو عمر بن عبد البر في الاستيعاب ان خالد بن الوليد توفي بمصر وقيل بالمدينة سنة احدى وعشرين أو اثنتين وعشرين في خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنهما وأوصى الى عمر والله أعلم \* ومنها قبر أبي مسلم الخولاني الذي بداريا اختلف فيه ومنها قبر علي بن الحسين الذي بمصر فانه كذب قطعا فان علي بن الحسين توفي بالمدينة باجماع ودفن بالبقيع<sup>(٢)</sup> ومنها مشهد الرأس الذي

بالقاهرة فان المصنفين في مقتل الحسين اتفقوا على ان الرأس ليس بمصر ويلمبون ان هذا كذب وأصله انه نقل من مشهد بمسقلان وذلك المشهد بني قبل هذا بنحو من ستين سنة في أواخر المائة الخامسة وهذا بني في اثناء المائة السادسة بعد مقتل الحسين رضي الله عنه بنه ثمانية عام وقد بين كذب المشهد أبو دحية في المعلم المشهور وان الرأس دفن بالمدينة كما ذكره الزبير بن بكار والذي صح من حمل الرأس ما ذكره البخاري في صحيحه انه حمل الى عبيد الله

(١) بياض بالاصل هكذا (٢) هنا بياض بالاصل

ابن زياد وجعل ينكث بالقضيب على ثنياه وقد شهد ذلك أنس بن مالك وفي رواية أبو هريرة  
 الأسلمي وكلاهما كان بالعراق وقد روى بإسناد منقطع أو مجهول انه حمل الى يزيد وجعل ينكث  
 بالقضيب على ثنياه وان أبا هريرة كان حاضرا وانكر هذا وهذا كذب فان أبا هريرة لم يكن  
 بالشام عند يزيد بل كان بالعراق وأما بدن الحسين فبكر بلاء بالاتفاق قال أبو العباس وقد حدثني  
 طائفة عن ابن دقيق العيد وطائفة عن أبي محمد عبد الملك بن خلف الديلمي وطائفة عن  
 أبي بكر محمد بن أحمد القسطلاني وطائفة عن أبي عبد الله القرطبي صاحب التفسير كل هؤلاء  
 حدثني عنه من لائهم وحدثني عن بعضهم عدد كثير كل يحدثني عن حدثه من هؤلاء انه كان  
 ينكر أسر هذا المشهد ويقول انه كذب وليس فيه قبر الحسين ولا شيء منه والذين حدثوني  
 عن ابن القسطلاني ذكروا عنه انه قال انما فيه غيره ومنها قبر علي رضي الله عنه الذي ياطن  
 النجف فان المروفي عند أهل العلم ان عليا دفن بقصر الامارة بالكوفة كما دفن معاوية بقصر  
 الامارة بالشام ودفن عمرو بقصر الامارة بمصر خوفا عليهم من الخوارج أن ينشؤوا قبورهم  
 ولكن قيل ان الذي بالنجف قبر المنيرة بن شعبة ولم يكن أحد يذكر انه قبر علي ولا يقصده  
 أحد أكثر من ثلثمائة سنة ومنها قبر عبد الله بن عمر في الجزيرة <sup>(١)</sup> والناس متفقون على أن  
 عبد الله بن عمر مات بمكة عام قتل ابن الزبير وأوصى أن يدفن بالحل لكونه من المهاجرين  
 فشق ذلك عليهم فدفنوه بأعلى مكة ومنها قبر جابر الذي بظاهر حران والناس متفقون على ان  
 جابرا توفي بالمدينة النبوية وهو آخر من مات من الصحابة بها <sup>(٢)</sup> ومنها قبر نسب الى أم كلثوم  
 ورقية بالشام وقد اتفق الناس على انها ماتا في حياة النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة تحت عثمان وهذا  
 انما هو سبب اشتراك الاسماء لعل شخصا يسمى باسم من ذكر توفي ودفن في موضع من المواضع  
 المذكورة <sup>(٣)</sup> فظن بعض الجهال انه أحد من الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين والله أعلم

- (١) لعله قبر عبد الله بن عمر بن عبد العزيز الذي تنسب اليه فيقال جزيرة ابن عمر
- (٢) ومن ذلك زيد بن ثابت في الطائف فانه بالمدينة بلا خلاف وأما محمد بن الحنفية فقتل بالطائف وقيل بالمدينة
- (٣) كما صار التوهم في جيل عمر الذي بمكة انه مولد أو معبد عمر بن الخطاب وهذا كذب ولعله رجل  
 صالح اسمه عمر كان يتعبد فيه أو يسكنه فنسب اليه وكذا عكرمة الذي في الوهط فليس مولى ابن عباس  
 فان ذلك مات بالشام بلا خلاف ولعل هذا شخص يسمى عكرمة من بني سهم أو غيرهم اهـ

## كتاب الزكاة

لا تجب في دين مؤجل أو على معسر أو مماتل أو جاحد ومفصوب ومسروق وضال ومادفنه ونسيه أو جهل عند من هو وثو حصل في يده وهو رواية عن أحمد واختارها وصحبها طائفة من الصحابة وقول أبي حنيفة \* الدين الذي له على أيه قال أبو العباس الاشبه عندي أن يكون بمنزلة المال الضال فيخرج على الروايتين ووجه ظاهر فإن الابن غير ممكن من المطالبة به فقد حيل بينه وبينه ولو قيل لا تلزمه زكاته بمنزلة دين الكتابة لكان متوجها ودين الولد هل يمنع الزكاة عن الابن لثبوته في الذمة أم لا لتمكنه من إسقاطه خرجه أبو العباس على وجهين وجعل أصلها الخلاف على أن قدرة المريض على استرجاع ملكه المنتقل عنه عينا أو غيره هل ينزل منزلة تبرعه في المرض أم لا \* وتجب الزكاة في جميع أجناس الاجرة المقبوضة ولا يعتبر لها مضي حول وهو رواية عن أحمد ومنقول عن ابن عباس ويصح أن يشترط رب المال زكاة رأس المال أو بعضه من الربح ولا يقال بعدم الصحة ونقله المروزي عن أحمد لأنه قد تحيط الزكاة بالربح فيختص رب المال بعمله لأننا نقول لا يمتنع ذلك كما يختص بنفعه في المساقاة إذا لم يشر الشجر وبركوب الفرس للجهاد إذا لم ينموا وهل يعتبر في وجوب الزكاة إمكان الأداء فيه روايتان \* ولو تلف النصاب بغير تفريط من المالك لم يضمن الزكاة على ذلك من الروايتين واختاره طائفة من أصحاب أحمد ولو كان المانع من الزكاة ديون لم يقيم يوم القيامة بالزكاة لأن غيوبها أعظم ولا يحمل الاحتيال لاسقاط الزكاة ولا غيرها من حقوق الله تعالى وإذا كانت الماشية سائمة أكثر الحول وجبت الزكاة فيها على الصحيح وإذا نقل الزكاة إلى المستحقين بالمصر الجامع مثل أن يعطي من بالقاهرة من المشور التي بارض مصر فالصحيح جواز ذلك فإن سكان مصر إنما يمانون من مزارعهم بخلاف النقل من اقليم مع حاجة أهل المنقول عنها وإنما قال السلف جيران المال أحق بزكاته وكرهوا نقل الزكاة إلى بلد السلطان وغيره ليكون في كل ناحية بما عندهم من الزكاة ولهذا في كتاب مفايد بن جبل من انتقل من خلاف إلى خلاف فإن صدقته وعشره في خلاف جيرانه والخلاف عندهم كما يقال المعاملة وهو ما يكون فيه الوالي والقاضي وهو الذي يستخلف فيه ولي الأمر جاييا يأخذ الزكاة من اغنيائهم فيردها على فقراهم ولم يقيد ذلك بمسير

يومين ومحدد المنع من نقل الزكاة بمسافة القصر ليس عليه دليل شرعي ويجوز نقل الزكاة وما في حكمها لمصلحة شرعية وإذا أخذ الساعي من أحد الشريكين رجع المأخوذ منه على شريكه بحصته ولو اختلفا في قيمة المدفوع قال أبو العباس يتوجه قبول قول المنطى لأنه كالأمين وإن أخذ الساعي أكثر من الواجب ظلما بلا تأويل من أحد الشريكين في رجوعه على شريكه قولان أظهرهما الرجوع وكذلك في المظالم المشتركة التي يطلبها التولية من الشركاء أو الظلمة من البلدان أو التجار أو الحجيج أو غيرهم \* والكف السطانية على النفس والدواب والأموال يلزمهم التزام العدل في ذلك كما يلزم فيما يؤخذ بحق فمن غيب أو امتنع فأخذ من غيره حصته رجع المأخوذ منه على من أدى عنه في الظاهر إن لم يتبرع ولمن له الولاية على المال أن يصرف مما يخصه من الكف كناظر الوقف والوصى والمضارب والوكيل ومن قام فيها بنية تقابل الظلم كالجاهد في سبيل الله ومن صودر على أداء مال وأكره أقاربه أو جيرانه أو اصدقائه أو شركائه على أن يؤدوه عنه فلم يرجع عليه لأنهم ظلموا من أجل ولاجل ماله والطالب مقصوده ماله لا ماله ومن لم يخلص مال غيره من التالف إلا بما أدى عنه رجع في الظاهر قولي العلماء ولو أخذ الساعي فوق الواجب بتأويل أو أخذ القيمة فالصواب الأجزاء ولو اعتقد المأخوذ منه عدمه وجعله أبو العباس في موضع آخر كالصلاة خلف التارك ركنًا أو شرطًا<sup>(١)</sup>

﴿فصل﴾ ورجح أبو العباس أن المعتبر لوجوب زكاة الخارج من الأرض هو الادخار لا غير لوجود المعنى المناسب لايجاب الزكاة فيه بخلاف الكيل فإنه تقدير محض فالوزن في معناه قال وكذلك المد كالجوز والزرع كالجوز المستنبت في دمشق ونحوها ولهذا تجب الزكاة عندنا في العسل وهو رطب ولا يوسق لكونه يبق ويدخر ونص أبو العباس على وجوب الزكاة في التين للادخار وإنما اعتبر الكيل والوزن في الربويات لأجل التماثل المعتبر فيها وهو غير معتبر هنا<sup>(٢)</sup>

وتسقط فيما خرج من مؤنة الزرع والتمر منه وهو قول عطاء بن أبي رباح لأن الشارع اسقط في الخرص زكاة الثلث أو الربع لأجل ما يخرج من الثمرة بالأعراء والضيافة وإطعام ابن السبيل وهو تبرع فيما يخرج عنه لمصلحته التي لا تحصل إلا بها أولا بإسقاط الزكاة عنه وما يديره الماء

(١) بياض بالأصل قدر سطر (٢) بياض بالأصل قدر سطر

من النواير ونحوها مما يصنع من العام الى العام أو أثناء الصام ولا يحتاج الي دولاب تدبره الدواب يجب فيه العشر لأن مؤنته خفيفة فهي كحرث الارض واصلاح طرق الماء وكلام أبي العباس في اقتضاء الصراط المستقيم يعطى ان اهل الذمة منعوا من شراء الارض العشرية ولا يصح البيع وجزم الاصحاب بالصحة ولكن حكى الامام احمد عن عمر بن عبد العزيز والحسن انهم يمنعون من الشراء فان اشترى لم تصح وتمطيل الارض العشرية باستئجار الذي لها أو مزادته فيها كتمطيله بالشراء وكلام أحمد يوافقه فانه قال لا يؤجر منه أى الارض من الذى ولا يجوز بناء ارض بلا عشر ولاخراج اتفاقا فيخرج من اقطع أرضا بارض مصر أو غيرها المشرقت والمراد ما عدا ارض الذى فانه لو جعل داره بستانا أو مزرعة أو رضىخ الامام له من الفتيمة فانه لا يبنى فيها نفعه الجماعة عن الامام احمد والله أعلم ويلحق بالمدفون حكما الموجود ظاهرا في مكان جاهلى أو طريق غير مسلك \*

﴿نصل﴾ ويجوز اخراج زكاة العروض عرضنا ويقوي على قول من يقول يجب الزكاة في عين المال \*

﴿فصل﴾ ويجزئه في الفطرة من قوت بلده مثل الارز وغيره ولو قدر على الاصناف المذكورة في الحديث وهو رواية عن أحمد وقول أكثر العلماء ولا يجوز دفع زكاة الفطر الا لمن يستحق الكفارة وهو من يأخذ لحاجته لافي الرقاب والمؤلفة وغير ذلك ويجوز دفعها الى فقير واحد وهو مذهب أحمد ولا يعتبر في زكاة الفطر ملك نصاب بل تجب على من ملك صاعا فاضلا عن قوته يوم العيد وليته وهو قول الجمهور واذا كان عليه دين وصاحبه لا يطالبه به أدى صدقة الفطر كما يطعم عياله يوم العيد وهو مذهب احمد ومن عجز عن صدقة الفطر وقت وجوبها عليه ثم أيسر فأداها فقد أحسن وقدر الفطر صاع من التمر والشعير وأما من البر فنصف وهو قول أبي حنيفة وقياس قول احمد في بقية الكفارات

﴿فصل﴾ وما ساء الناس درهما وتاملوا به تكون أحكامه أحكام الدرهم من وجوب الزكاة فيما يبلغ مائتين منه والقطع بسرقة ثلاثة دراهم منه الى غير ذلك من الاحكام قل ما فيه من الفضة أو كثر وكذلك ما سعى ديناراً وتقل عن غير واحد من الصحابة انه قال زكاة الحلي حاريتة ولهذا تنازع أهل هذا القول هل ان تعيره لمن يستعيره اذا لم يكن في ذلك ضرر عليها على وجهين في مذهب



أحمد وغيره والذي ينبغي إذا لم تخرج الزكاة عنه أن تعيره وأما أن كانت تكريه ففيه الزكاة عند جمهور العلماء \* وكتابة القرآن على الحياصة والدرهم والدينار مكروهة ويجوز إخراج القيمة في الزكاة لعدم المدول عن الحاجة والمصلحة مثل أن يبيع ثمرة بستانه أو زرعه فبنا إخراج عشر الدراهم يحزله ولا يكلف أن يشتري تمرًا أو حنطة فإنه قد ساوى الفقير بنفسه وقد نص أحمد على جواز ذلك ومثل أن تجب عليه شاة في الابل وليس عنده شاة فإخراج القيمة كاف ولا يكلف السفر لشراء شاة أو أن يكون المستحقون طلبوا القيمة لكونها أنفع لهم فهذا جائز أما الفلوس فلا يجزي إخراجها عن النقدين على الصحيح لأنها لو كانت نافقة فليست في الماملة كالدرهم في العادة لأنها قد تكسب ويحرم للماملة بها ولأنها أنقص سمرًا ولهذا يكون البيع بالفلوس دون البيع بقيمتها من الدراهم وغايتها أن تكون بمنزلة المكسرة مع الصحاح والبهرجة مع الخالصة فإن تلك إلى النحاس أقرب وعلى هذا إذا أخرج الفلوس وأخرج التفاوت جاز على المنصوص في جواز إخراج التفاوت فيما بين الصحيح والمكسرة على أن جبران الصفات كجبران المقدار لكن يقال المكسرة من الجنس والفلوس من غير الجنس فينتفي فيها المأخذ ولا ينبغي أن يكون<sup>(١)</sup> إلا وجهان إلا إذا خرجت بقيمتها فضة لا بسرهما في العوض \*

﴿فصل﴾ ولا ينبغي أن يعطى الزكاة لمن لا يستعين بها على طاعة الله فإن الله تعالى فرضها معونة على طاعته كمن يحتاج إليها من المؤمنين كالفقراء والنازمين أولئك يعاون المؤمنين فن لا يعطى من أهل الحاجات لا يعطى شيئاً حتى يتوب ويلتزم أداء الصلاة ويجب صرف الزكاة إلى الأصناف الثمانية أن كانوا موجودين والا صرفت إلى الموجود منهم إلى حيث يوجدون وبنو هاشم إذا منعوا من خمس الخس جاز لهم الأخذ من الزكاة وهو قول القاضي يعقوب وغيره من أصحابنا وقاله أبو يوسف والاصطخري من الشافعية لأنه محل حاجة وضرورة ويجوز لبني هاشم الأخذ من زكاة الهاشميين وهو محكي عن طائفة من أهل البيت ويجوز صرف الزكاة إلى الوالدين وإن علوا وإلى الوالد وإن سفل إذا كانوا قراء وهو عاجز عن نفقتهم لوجود مقتضى السلم عن المعارض<sup>(٢)</sup> المادم وهو أحد القولين في مذهب أحمد وكلنا أن كانوا غارمين أو مكاتبين أو أبناء سبيل وهو أحد القولين أيضا وإذا كانت الأم فقيرة ولها أولاد صغار

(١) كذا بالأصل (٢) كذا بالأصل

لهم مال ونفقتهما تضر بهم أعطيت. من زكاتهم والذي يخدمه اذا لم تكفه أجرته أعطاه من زكاته اذا لم يستعمله بدل خدمته <sup>(١)</sup> ومن كان في عياله قوم لا تجب عليه نفقتهم فله أن يعطيهم من الزكاة ما يحتاجون اليه مما لم يجر عاداته بانفاقه من ماله واليتيم المميز يقبض الزكاة لنفسه وان لم يكن ميمزا قبضها كافله كائنا من كان واما اسقاط الدين عن المسر فلا يجزي عن زكاة العين بلا نزاع لكن اذا كان له دين على من يستحق الزكاة فاعطاه منها وشارطه ان يعيدها اليه لم يجز وكذا ان لم يشترط لكن قصده المعطى في الاظهر وهل يجوز ان يسقط عنه قدر ذلك الدين ويكون ذلك زكاة ذلك الدين فيه قولان في مذهب أحمد وغيره أظهرهما الجواز لان الزكاة موساة ومن ليس معه ما يشتري به كشيء يشتغل فيها يجوز له الاخذ من الزكاة ما يشتري به ما يحتاج اليه في اقامة مؤنته وان لم ينفقه بعينه في المؤنة وقيل الرجل يكون له الزرع القائم وليس عنده ما يحصده يأخذ من الزكاة قال نعم يأخذ ويأخذ الفقير من الزكاة ما يصير به غنيا وان كثر وهو أحد القولين في مذهب أحمد والشافعي ويجوز اعتناق الرقيق من الزكاة واقتكاك أسرى المسلمين وهو مذهب أحمد ويجوز للامام ان يعق من مال الفتي والمصالح اذا كان في الاعتاق مصلحة اما لمنفعة المسلمين أو لمنفعة المتق أو تأليفا لقلوب من يحتاج الى تأليفه وقد ينفذ العتق حيث لا يجوز اذا كان في الرد فساد كما في الولايات مثل ان يكون قد أسلموا وهم لكافر ذمي أو معاهد حربي ومن لم يحج حجة الاسلام وهو فقير أعطى ما يحج به وهو اخدى الروابن عن أحمد ويبرأ بدفع الزكاة الى ولي الامر العادل وان كان ظالما لا يصرف الزكاة في المصارف الشرعية فينبغي لصاحبها ان لا يدفعها اليه فان حصل له ضرر بندم دفعها اليه فانه يجزي عنه اذا أخذت منه في هذه الحالة عند أكثر العلماء وهم في هذه الحال ظلموا مستحقها كولي اليتيم وناظر الوقف اذا قبضا المال وصرفاه في غير مصارفه الشرعية ولا تسقط الزكاة والحج والديون ومظالم العباد عن ماتب شهيدا واذا قبض من ليس من أهل الزكاة مالا من الزكاة وصرفه في شراء عقار أو نحوه فالنماء الذي حصل بعمله ونعميه يجعل مضاربة بينه وبين أهل الزكاة واعطاء السؤال فرض كفاية ان صدقوا ومن سأل غيره الدعاء لنفع ذلك الغير أو نفعهما اتيب وان قصد نفع نفسه فقط نهى عنه كسؤال المال

وان كان قد لا يأتهم قال أبو العباس في الفتاوى المصرية لا بأس بطلب الناس الدعاء بعضهم من بعض لكن أهل الفضل يفوزون بذلك اذ الذي يطلبون منه الدعاء اذا دعاهم كان له من الاجر على دعائه أعظم من اجره لو دعا لنفسه وحده ويلزم عامل الزكاة رفع حساب ماؤلاه اذا طلب منه الخراج وصلة الرحم المحتاج أفضل من العتق

## كتاب الصوم

تختلف المطالع باتفاق أهل المعرفة بهذا فان اتفقت لزمه الصوم والا فلا وهو الاصح للشافعية وتقول في مذهب أحمد ومن رأي هلال رمضان وحده وردت شهادته لم يلزمه الصوم ولا غيره ونقله حنبل عن أحمد في الصوم وكما لا يعرف ولا يضحى وحده والنزاع مبنى على أصل وهو ان الهلال هو اسم لما يطلع من السماء وان لم يشهر ولم يظهر أو لانه لا يسمى هلالا الا بالاشتهار والظهور كما يدل عليه الكتاب والسنة \* والاعتبار فيه قولان للعلماء وهما روايتان عن الامام أحمد وان نوى نذرا أو نقلا ثم بان من رمضان اجزأه ان كان جاهلا كن دفع ودية رجل اليه على طريق الشرع ثم تبين أن كان حقه فانه لا يحتاج الى اعطاء نان بل يقول له الذي وصل اليك هو حق كان لك عندي ومن خطر بقلبه انه صائم غدا فقد نوى والصائم لما يتمشي يتمشي عشاء من يريد الصيام ولهذا يفرق بين عشاء ليلة العيد وعشاء ليالي رمضان وتصح النية المترددة كقوله ان كان غدا من رمضان فهو فرض والا فهو نفل وهو احدى الروايتين عن أحمد ويصح صوم الفرض بنية من النهار اذا لم يعلم وجوبه بالليل كما اذا شهدت البيعة بالنهار وان حال دون منظرة لهلال ليلة الثلاثين غيم أو قتر فصومه جائز لا واجب ولا حرام وهو قول طوائف من السلف والخلف وهو مذهب أبى حنيفة والمنقولات الكثيرة المستفيضة عن أحمد انما تدل على هذا ولا أصل للوجوب في كلامه ولا في كلام أحد من الصحابة رضي الله عنهم وحكى أبو العباس انه كان يميل اخيرا الى انه لا يستحب صومه ومن يجحد له صوم بسبب كما اذا قامت البيعة بالرؤية في اثناء النهار فانه يتم بقية يومه ولا يلزمه قضاء وان كان قدأ كل \* والمرضى اذا خاف الضرر استحب له الفطر والمسافر الافضل له الفطر فان اضمفه عن الجهاد كره له بل يجب منه عن واجب وأفتى أبو العباس لما نزل المدو دمشق في رمضان بالفطر في رمضان للتقوى على جهاد

المدووفله وقال هو أولى من الفطر للسفر\* ويصح صوم الجنب باتفاق الأئمة وإذا نوى المسافر الإقامة في بلد أقل من أربعة أيام فله الفطر وإذا نوى صيام التطوع بعد الزوال ففي ثوابه روايتان عن أحمد وإلا ظهر الثواب وإن لم ينو الصوم ولكن إذا اشتهى الأكل واستمر به الجوع فله إذا يكون جوعه من باب المصائب التي تكفر بها خطاياها ويثاب على صبره عليها ولا يكون من باب الصوم الذي هو عبادة يثاب عليها ثواب الصوم والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿فصل﴾ ولا يفطر الصائم بالاكتمال والحفنة وما يقطر في احليله ومدواة المامومة والجائفة وهو قول بعض أهل العلم ويفطر باخراج الدم بالحجامة وهو مذهب أحمد وبالفصد والتشريط وهو وجه لنا أو بأرغاف نفسه وهو قول الاوزاعي ويفطر الحاجم إن مص القارورة ولا يفطر بعمى بسبب قلة أو لمس أو تكرار نظر وهو قول أبي حنيفة والشافعي وبعض أصحابنا وأما إذا ذاق طعاما ولفظه أو وضع في فيه عسلا ومجها فلا بأس به للحاجة كالمضمضة والاستنشاق والكذب والغيبة والنميمة إذا وجدت من الصائم فذهب الأئمة أنه لا يفطر ومعناه أنه لا يعاقب على الفطر كما يعاقب من أكل أو شرب والنبي صلى الله عليه وسلم حيث ذكر رب صائم حفظه من الصوم الجوع والعطش لما حصل من الائتم المقاوم للصوم وهذا أيضا لا تنازع فيه بين الأئمة ومن قال أنها تقطر بمعنى أنه لم يحصل مقصود الصوم أو أنها قد تذهب بأجر الصوم فتقوله يوافق قول الأئمة ومن قال أنها تفطر بمعنى أنه يعاقب على ترك الصيام فهذا يخالف لقول الأئمة وإذا شتم الصائم استحب أن يجيب بقوله إني صائم وسوا كان الصوم فرضا أو نفلا وهو أحد الوجوه في مذهب أحمد وشم الروائح الطيبة لا بأس به للصائم وقال النبي صلى الله عليه وسلم من فطر صائما فله مثل أجره من غير أن ينقص من أجره شيء صححه الترمذي من حديث زيد بن خالد والمراد بتفطيره أن يشبعه ومن أكل في شهر رمضان معتقدا أنه ليل فبان نهارا فلا قضاء عليه وكذا من جامع جاهلا بالرفث أو ناسيا وهو إحدى الروايتين عن أحمد وإذا أكره الرجل زوجته على الجماع في رمضان يحمل عنها ما يجب عليها وهل تجب كفارة الجماع في رمضان لافساد الصوم الصحيح أو لحرمة الزمان فيه قولان الصواب الثاني

﴿فصل﴾ وإن تبرع إنسان بالصوم عن لا يطيقه لكبره ونحوه أو عن ميت وهما مسهران توجه جوازه لأنه أقرب إلى المماثلة من المال وحكى القاضي في صوم النذر في حياة الناذر نحو

ذلت ومن مات وعليه صوم نذر أجزأ الصوم عنه بلا كفارة ولا يقضي متمد بلا عذر صوما ولا صلاة ولا تصح منه وما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر الجامع في رمضان بالقضاء فضيف لمدول البخاري ومسلم عنه وإذا شرعت المرأة في قضاء رمضان وجب عليها اتمامه ولم يكن لزوجها تفتيرها وإن أمرها أن تؤخر القضاء قبل الشروع فيه كان حسنا لحديث عائشة

(فصل) يستحب صيام ثلاثة أيام من كل شهر للاخبار الصحيحة وفي بعضها هو كصوم الدهر والمراد بذلك أن من فعل هذا حصل له أجر صيام الدهر من غير حصول المفسدة وصيام يوم عرفة كفارة سنتين فلو غم هلال ذي الحجة أو شهد برؤيته من لا تقبل شهادته إما لانفراده بالرؤية أو لسكونه ممن لا يجوز قبوله ونحو ذلك واستمر الحال على الحال ذى القعدة فصوم يوم التاسع الذي هو يوم عرفة من هذا الشهر المشكوك فيه جائز بلا نزاع قلت ولكن روى ابن أبي شيبة في كتابه عن النخعي في صوم يوم عرفة في الحضر إذا كان فيه اختلاف فلا يصوم من وعنه قال كانوا لا يرون بصوم يوم عرفة بأسا إلا أن يتخوفوا أن يكون يوم الذبح وروي عن مسروق وغيره من التابعين مثل ذلك وكلام هؤلاء قد يقال أنه محمول على كراهة التنزيه دون التحريم والله أعلم وأما أن شهد بهلال ذي الحجة من ثبت الشهر به لكن لم يقبله الحاكم إما لمدر ظاهر أو لتقصير في أمره فاقول هذه الصورة تخرج على الخلاف المشهور في مسألة المنفرد بهلال شوال هل يفطر عملا برؤيته أم لا يفطر الا مع الناس في ذلك قولان مشهوران فلي قول من يقول لا يفطر المنفرد برؤية هلال شوال بل يصوم ولا يفطر الا مع الناس فإنه يقول لا يستحب صوم يوم عرفة للشاهد الذي لم تقبل شهادته بهلال ذي الحجة ومن قال في الشاهد بهلال شوال يفطر سرا قال هنا أنه يفطر ولا يصوم لأنه يوم عيد في حقه ولكن لا يضحى ولا يقف بعرفة بذلك وصيام يوم عاشوراء كفارة سنة ولا يكره افراده بالصوم ومقتضى كلام أحمد أنه يكره وهو قول ابن عباس وأبي حنيفة ووجب صومه ونسخ وهو قول ابن عباس رضي الله عنهما ورواية عن أحمد اختارها بعض أصحابنا<sup>(١)</sup> وصوم الدهر الصواب قول من يجعله تركا للأول أو كرهه ومن صام رجب معتقدا أنه أفضل

(١) كذا يابض بالأصل

من غيره من الاشهر اثم وعزر وعليه يحمل فعل عمر وفي تحريم افراده وجهان ومن نذر صومه كل سنة أفطر بمضه وقضاه وفي الكفارة خلاف وأما من صام الأشهر<sup>(١)</sup> الثلاثة فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصوم شهرا كاملا الا شهر رمضان وكان يصوم أكثر شعبان ولم يصح عنه في رجب شيء واذا أفطر الصائم بعض رجب وشعبان كان حسنا ولا يكره صوم المشر الاواخر من شعبان عند أكثر أهل العلم ولا يكره افراد يوم السبت بالصوم ولا يجوز تخصيص صوم أعياد المشر كين ولا صوم يوم الجمعة ولا قيام ليائها قال أبو العباس في رده على الرافضي جاءت السنة بشوابه على ما فعله وعقابه على ما تركه ولو كان باطلا كدمه لم يجبر بالتوافل والباطل في عرف الفقهاء ضد الصحيح في عرفهم وهو ما أبرأ الذمة فقولهم بطلت صلاته وصومه لمن ترك ركنا بمعنى وجب القضاء لا بمعنى انه لا يثاب عليها شيئا في الآخرة وقال تعالى (ولا تبطلوا أعمالكم) الإبطال هو بطلان الثواب ولا يسلم بطلان جميعه بل قد يثاب على ما فعله فلا يكون مبطلا لماله وأما ثامن شوال فليس عيدا لا للإبرار ولا للفجار ولا يجوز لاحد أن يعتقه عيدا ولا يحدث فيه شيئا من شعائر الاعياد

﴿فصل﴾ في مسائل التفضيل وليلة القدر من أفضل الليالي وهي في الزمر في المشر الاخير من رمضان والوتر قد يكون باعتبار الماضي فيطلب احدى وعشرين وليال ثلاث الى آخره وقد يكون باعتبار الباقي لقوله صلى الله عليه وسلم لتاسعة تبقى الحديث فاذا كان الشهر ثلاثين فتكون تلك من ليالي الاشفاع وليلة الثانية والعشرين تاسعة تبقى وليلة أربع سابعة تبقى كما فسره أبو سعيد الخدري وان كان تسعا وعشرين كان التاريخ بالباقي كالتاريخ بالماضي وبيوم الجمعة أفضل ايام الاسبوع اجماعا ويوم النحر أفضل ايام العام وليلة الاسراء أفضل في حق النبي صلى الله عليه وسلم وليلة القدر أفضل بالنسبة الى الامة وخديجة إياها في أول الاسلام ونصرها وقيامها في الدين لم تشركها عائشة ولا غيرها من أمهات المؤمنين وإيثار عائشة في آخر الاسلام وحل الدين وتبليغه الى الامة وادراكها من العلم لم تشركها فيه خديجة ولا غيرها مما تميزت به عن غيرها ومريم ابنة عمران وآسية امرأة فرعون من أفضل النساء والفواضل من نساء هذه الامة كخديجة وعائشة وفاطمة أفضل منهما والصواب الذي عليه عامة المسلمين وحكي الاجماع عليه انهما ليستا بنيتين وأما

(١) قوله وأما من صام الأشهر الخ كذا بالأصل -

أزواجهما في الآخرة فقد روى في مريم أنها زوجة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أبو العباس ولا أعلم صحة ذلك ولا أعلم ما يقطع به \* والنبي الشاكر والفقيه الصابر أفضلها أنهما لله تعالى فان استويا في التقوي استويا في الدرجة وصالحوا البشر أفضل باعتبار النهاية وصالحوا الملائك أفضل باعتبار البداية \* وعشر ذى الحجة أفضل من غيره لياليه وإيامه وقد يقال ليالى الشهر الأخير من رمضان أفضل وأيام تلك أفضل قال أبو العباس والاول أظهر ورمضان أفضل الشهور ويكفر من فضل رجبا عليه ومكة أفضل بقاع الله وهو قول أبي حنيفة والشافعي ونص الروايتين عن احمد قال أبو العباس ولا أعلم احدا فضل تربة النبي صلى الله عليه وسلم على الكعبة الا القاضي عياض ولم يسبقه اليه أحد ولا وافقه أحد والصلاة وغيرها من القرب بمكة أفضل والمجاورة بمكان يكثر فيه إيمانه وتقواه أفضل حيث كان وتضاعف السيئة والحسنة بمكان أو زمان فاضل وذكره القاضي وابن الجوزي انتهى

﴿باب الاعتكاف﴾ ومن نذر الاعتكاف في مسجد غير المساجد الثلاثة تعين ما امتاز على غيره بمزية شرعية كقدم وكثرة جمع<sup>(١)</sup> اختاره أبو العباس في موضع آخر وجهين في مذهبنا ولا يجوز سفر الرجل الى المشاهد والقبور والمساجد غير المساجد الثلاثة وهو قول مالك وبعض اصحابه وقال ابن عقيل من اصحابنا وان قرأ القرآن عند الحكم الذي أنزل له أو ما يناسبه فحسن كقوله لمن دعاه الى ذنب ناب منه وما يكون لنا أن نكلم بهذا وقوله عندما أمر انما أشكوا بي وحزني الى الله \* والتحقيق في الصمت انه اذا طال حتى يتضمن ترك الكلام الواجب صار حراما كما قال الصديق وكذا ان بعد بالصمت عن الكلام المستحب \* والكلام الحرام يجب الصمت عنه وفضول الكلام ينبغى الصمت عنه ولم ير أبو العباس لمن قصد المسجد للصلاة أو غيرها أن ينهى الاعتكاف مدة لبثه \* والسياسة في البلاد لم يرد قصدا شرعى كما يفعله بعض الناسك أمر منهى عنه قال الامام أحمد ليست السياحة من الاسلام في شيء ولا من فعل النبيين والصالحين

## كتاب الحج

ويلزم الانسان طاعة والديه في غير المعصية وإن كانا فاسقين وهو ظاهر اطلاق احمد وهذا فيما

(١) كذا بالأصل

فيه منفعة لهما ولا ضرر فإن شق عليه ولم يضره وجب والا فلا وإن لم يقيد به أبو عبد الله لسقوط  
الفرائض بالضرر وتحرم في المعصية ولا طاعة لمخلوق في معصية الخالق فينبذ ليس للأبوين  
منع ولدهما من الحج الواجب لكن يستطعن أنفسهما فإن أذنا والاحج وليس للزوج منع زوجته  
من الحج الواجب مع ذمى محرم وعليها أن تحج وإن لم يأذن في ذلك حتى إن كثيرا من العلماء  
أو أكثرهم يوجبون لها النفقة عليه مدة الحج \* والحج واجب على الفور عند أكثر العلماء والقول  
بوجوب العمرة على أهل مكة قول ضعيف جدا مخالف للسنة الثابتة ولهذا كان أصح الطريقتين  
عن أحمد أن أهل مكة لا عمرة عليهم رواية واحدة وفي غيرهم روايتان وهى طريقة أبي محمد  
وطريقة أبي البركات في العمرة ثلاث روايات ثالثها تجب على غير أهل مكة \* ومن وجب عليه  
الحج فتوفى قبله وخلف مالا حج عنه منه في أظهر قولى العلماء وإذا وجب الحج على المحجور عليه  
لم يكن لوليه منعه منه على الوجه الشرعي والتجارة ليست محرمة لكن ليس للإنسان أن يفعل  
ما يشغله عن الحج \* ومن أراد سلوك طريق يستوى فيها احتمال السلامة والهلاك وجب عليه  
الكف عن سلوكها فإن لم يكف فيكون أعان على نفسه فلا يكون شهيدا \* ويجوز الخفارة عند  
الحاجة إليها في الدفع عن الخفر ولا يجوز مع عدمها كما يأخذ السلطان من الرعايا \* وتحج كل  
امرأة آمنة مع عدم محرم قال أبو العباس وهذا متوجه في سفر كل طاعة وأما إمام المرأة  
يسافرون معها ولا يشترط إلى محرم لأنه لا محرم لمن في العادة الغالبة فاما اعتقاؤها من الإماء  
بيض لذلك أبو العباس قال ببعض المتأخرين يتوجه احتمال أنهن كالأماء على ما قال إذ لم يكن لمن  
محرم في العادة الغالبة أو احتمال عكسه لاقطاع التبعية ومالك أنفسهن بالعتق بخلاف الأمة  
وصحح أبو العباس في الفتاوى المصرية أن المرأة لا تسافر للحج إلا مع زوج أو ذى محرم والمهرم  
زوج المرأة أو من تحرم عليه على التأيد بنسب أو سبب ولو كان النسب وطء شبهة لازما وهو  
قول أكثر العلماء واختاره ابن عقيل وأزواج النبي صلى الله عليه وسلم أمهات المؤمنين في  
التحريم لا المحرمية اتفاقا ويجوز للرجل الحج عن المرأة بإفراق العلماء وكذا العكس على قول  
الأئمة الأربعة وخالف فيه بعض الفقهاء والحج على الوجه المشروع أفضل من الصدقة التى  
التي ليست واجبة وأما أن كان له أقارب محاييج فالصدقة عليهم أفضل وكذلك أن كان هناك  
قوم مضطرون إلى نفقته فاما إذا كان كلاهما تطوعا فالحج أفضل لأنه عبادة بدنية مالية وكذلك



الاضحية والمقيقة أفضل من الصدقة بقيمة ذلك لكن هذا بشرط أن يقيم الواجب في الطريق ويترك المحرمات ويصلي الصلوات الخمس ويصدق الحديث ويؤدي الأمانة ولا يتعدى على أحد.

﴿فصل﴾ وينعقد الاحرام بنية النسك مع التلبية أو سوق الهدي وهو قول أبي حنيفة ورواية عن احمد وقاله جماعة من المالكية وحكي قولاً للشافعية ويحرم عقب فرض ان كان أو نفل لانه ليس للاحرام صلاة تخصه ويستحب للمحرم الاشتراط ان كان خائفاً والأفلا جماعين الاخبار والقرآن أفضل من التمتع ان ساق هدياً وهو احدى الروايتين عن احمد<sup>(١)</sup>

اعتمر وحج في سفرتين أو اعتمر قبل اشهر الحج فالأفراد أفضل باتفاق الأئمة الأربعة ومن افرد العمرة بسفره ثم قدم في أشهر الحج فانه يتمتع والنبي صلى الله عليه وسلم حج. قارنا قال الامام احمد لاشك ان النبي صلى الله عليه وسلم كان قارنا والتمتع أحب الى قال أبو العباس وعلي هذا متقدموا أصحابنا ولو أحرم بالحج ثم ادخل عليه العمرة لم يجز علي الصحيح ويجوز العكس بالاتفاق ويجوز للمرأة المحرمة أن تغطي وجهها بملاصق خلا النقاب والبرقع ويجوز عقد الرداء في الاحرام ولا فدية عليه فيه \* ومن ميثاقه الجحفة كاهل مصر والشام اذا مروا على المدينة فلم تأخير الاحرام الى الجحفة ولا يجب عليهم الاحرام من ذى الحليفة وهو مذهب أبي حنيفة ومالك ويجوز للمحرم لبس مقطوع الكمين مع وجود النعل واختاره ابن عقيل في المفردات وابو البركات ومن جامع بعده التحلل الاول يعتبر مطلقاً وعليه نصوص أحمد ويجزئ في فدية الأذى رطلا خبز عراقية وينبئ أن يكون بأدم وعمياً كله أفضل من بر أو شمير والمحرم ان احتاج وقطع شعره لحجامة أو غسل لم يضره والقمل والبموض والقرد إن قرصه قتله محاباً والا فلا يقتله ولا يجوز قتل النحل ولو باخذ كل عسله وان لم يندفع ضرره الا بقتله جاز ويسن أن يستقبل الحجر الاسود وفي الطواف وتسبب القراءة في الطواف لا الجهر بها فاما ان غلط المصلين فليس له ذلك اذا وجنس القراءة أفضل من جنس الطواف والشافروان ليس من البيت بل جعل عماداً له ولا يشرع تقبيل المقام ومسحه اجماعاً فسائر المقامات أولى ولا يشرع صمود جبل الرحمة اجماعاً ويختلف أفضلية الحج راكباً أو ماشياً بحسب الناس والوقوف راكباً أفضل وهو المذهب ويقص من شعره اذا دل لامن كل شعرة بعينها والحلق أو

التقصير إما واجب أو مستحب ومن حكي عن أحمد أنه مباح فقد غلط ولا يستحب للمتنع أن يطوف طواف قدوم بعد رجوعه من عرفة قبل الأفاضة هذا هو الصواب وقاله جمهور الفقهاء وهو أحد القولين في مذهب أحمد والمتنع يكفيه سبي واحد بين الصفا والمروة وهو إحدى الروايتين عن أحمد نقلها عبد الله عن أبيه كالثقارن ويحل للمحرم بعد التحلل كل شيء حتى عقد النكاح هذا منصوص أحمد إلا النساء وليس للامام المقيم للمناسك التمجيل لأجل من يتأخر قال أصحابنا وإن خرج انسان غير حاج فظاهر كلام أبي العباس لا يودع وذكر ابن عقيل وابن الزاغوني لا يودع البيت ظهروه حتى ينسب قال أبو العباس هذا بدعة مكروهة ومحرم طوافه بنير البيت المتيق اتفاقا واتفقوا أنه لا يقبله ولا يمسح به فإنه من الشرك والشرك لا ينفقه الله وكذا الخروج من مكة لعبرة تطوع بدعة لم يفعله النبي صلى الله عليه وسلم ولا أصحابه علي عهده لافي رمضان ولا في غيره ولم يأمر عائشة بها بل اذن لها بعد المراجعة تطيبا لقلبها وطوافه بالبيت أفضل من الخروج اتفاقا وخروجه عند من لم يكرهه على سبيل الجواز والذين أوجبوا الوضوء للطواف ليس معهم دليل أصلا وما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم لما طاف توشأ فهذا لا يدل فانه كان يتوشأ لكل صلاة وقول النبي صلى الله عليه وسلم من حج فلم يرفث ولم يفسق خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه يدخل فيه من أتى بالعمرة ولهذا أنكر الامام أحمد على من قال ان حجة المتنع<sup>(١)</sup> حجة مكينة ومن اعتقد ان الحج يسقط ما عليه من الصلاة والزكاة فانه يستتاب بعد تربيته ان كان جاهلا فان تاب والاقبل ولا يسقط حق الأدنى من مال أو عرض أو دم بالحج اجماعا ومن جرد مع الحاج أو غيره وجمع له من الجند المقطعين ما يمينه على كلفة الطريق أبيع له أخذه ولا ينقص أجره وله اجر الحج والجهاد وليس في هذا اختلاف وشهر السلاح عند قدوم تبوك بدعة محرمة وما يذكره الجهال من حصار تبوك كذب لا اصل له والمحصر معرض أو ذهاب نفقة كالمحصر بعدو وهو إحدى الروايتين عن أحمد ومثله حائض تعذر مقامها وحرم طوافها ورجعت ولم تطف لجلها بوجوب طواف الزيارة أولم يجزها عنه أو لذهاب الرقة والمحصر يلزمه دم في أصح الروايتين ولا يلزمه قضاء حجه ان كان تطوعا وهو إحدى الروايتين

(١) كذا بالأصل

﴿ باب الهدى والاضحية ﴾ ويجوز الاضحية بما كان أصغر من الجذع من الضأنين ذبح قبل صلاة العيد جاهلاً بالحكم ولم يكن عنده ما يمتد به في الاضحية وغيرها قصة أبي بردة بن نيار ويحمل قوله صلى الله عليه وسلم ولن يجزئ أحد بعدك أى بعد حالك والاجر في الاضحية على قدر القيمة مطلقاً وتجزئ الهتمي التي سقط بعض أسنانها في أصبح الوجهين ولا تضحية بكفة وإنما هو الهدى وإذا ذبح قال اللهم تقبل مني كما تقبلت من إبراهيم ولا يستحب أخذ شعره بعد ذبح الاضحية وهو احدي الروايتين عن احمد والتضحية عن الميت أفضل من الصدقة بشئها وآخر وقت ذبح الاضحية آخر ايام التشريق وهو مذهب الشافعي واحده القولين في مذهب احمد ولم ينسخ تحريم<sup>(١)</sup> الادخار عام مجاعة لانه سبب التحريم وقاله طائفة من العلماء ومن عدم ما يضحى به ويدعى افترض وضحي وعق مع عدم القدرة على الوفاء والاضحية من النفقة بالمعروف فتضحى امرأة من مال زوجها عن أهل البيت بلا اذنه ومدين لم يطالبه رب الدين ولا يقتبر الخليلك في العقيقة

## كتاب البيع

وكل ماعده الناس يما أو هبة من متاع أو متراخ من قول أو فعل انعقد به البيع والهبة ويجوز بيع الطير لقصد صوته إذا جاز حبسه وفيه احتمالان لابن عقيل واختار أبو العباس صحة البيع بغير صفة وهو بالخيار إذا رآه وهو رواية عن احمد ومذهب الحنفية وضمفه في موضع آخر والبيع بالصفة السليمة صحيح وهو مذهب احمد وإن باعه لبنا موصوفاً في الذمة واشترط كونه من هذه الشاة أو البقرة صح ويجوز بيع الكلاً ونحوه الموجود في أرضه إذا قصد استنبأه ويصح بيع ما فتح عنوة أو لم يقسم من أرض الشام ومصر والمراق ويكون في يد مشتره بخراجه وهو احدي الروايتين عن احمد واحده قول الشافعي وجوز احمد اصدافها وقاله أبو البركات وتأوله القاضي على نفها والمؤثر بها أحق بلا خلاف وإذا جملها الامام فإى صار ذلك حكماً باتياً فيها دائماً ولا تعود الى النائمين وليس غيرهم مغبصاً بها ومكة المشرفة فتحت عنوة ويجوز بيعها لاجارتها فإن استأجرها فالاجرة ساقطة يحرم بذلها ويصح بيع الحيوان المذبوح

(١) كذا بالأصل

مع جلده وهو قول جمهور العلماء وكذا لو أفرد أحدهما بالبيع ويصح بيع الغرور في الأرض الذي يظهر ورثته كالتقاسم والجوز والتلقاس والفجل والبصل وشبيه ذلك وقاله بعض أصحابنا ويصح البيع بالرقم ونص عليه أحمد وتأوله القاضي وبما يتقطع به السر وكما يبيع الناس وهو أحد القولين في مذهب أحمد ولو باع ولم يسم الثمن صح بضمن المثل كالنكاح ولا يصح بيع ما قصد به الحرام كعصير يتخذه خمر إذا علم ذلك كذهب أحمد وغيره أو ظن وهو أحد القولين يؤيده أن الأصحاب قالوا لو ظن الآجر أن المستأجر يستأجر الدار لمصيبة كبيع الحمر ونحوه لم يجز له أن يؤثره تلك الدار ولم تصح الاجارة والبيع والاجارة سواء وإذا جمع البائع بين عقدين مختلفي الحكم بموضين متميزين لم يكن للمشتري أن يقبل أحدهما بموضه ويحرم الشراء على شراء أخيه وإذا فعل ذلك كان للمشتري الأول مطالبة البائع بالسلمة واخذ السلمة أو عوضها ومن استولى على ملك إنسان بلا حق ومنعه إياه حتى يبيعه إياه فهو كبيع المكره بغير عوض ويكره أن يتمي الغلاء قال أحمد لا يبنى أن يتمي الغلاء ومن قال لا آخر اشتري من زيد فاني عبده فاشتراه فبان حرا فانه يؤاخذ البائع والمقر بالثمن فإن مات أحدهما أو غاب آخذه الآخر بالثمن وقوله ابن الحكم عن أحمد وبيع الأمانة باطل ويجب المعاوضة بضمن المثل لأنها مصلحة عامة لحق الله تعالى ولا يرجع على المسترسل أكثر من غيره وكذا المضطر الذي لا يجد حاجته إلا عند شخص يبنى أن يرجع عليه مثل ما يرجع على غيره وله أن يأخذ منه بالقيمة المعروفة بغير اختياره قال أبو طالب قيل لأحمدان ربح الرجل في العشرة خمسة يكره ذلك قال إذا كان أجله إلى سنة أو أقل بقدر الربح فلا بأس به وقال أبو جعفر بن محمد سمعت أبا عبد الله يقول يبيع النسيئة إذا كان مقاربا فلا بأس وهذا يقتضي كراهة الربح الكثير الذي يزيد على قدر الأجل لأنه شبه بيع المضطر وهذا يبيع المربحة والمساومة ومن ضمن مكانا للبيع ويشتري فيه وحده كره الشراء منه بلا حق ويحرم عليه أخذ زيادة بلا حق أفق أهل السوق على أن لا يتزايدوا في السلمة وهم محتاجون إليها لبيعها صاحبها بدون قيمتها فإن ذلك فيه من غش الناس ما لا يخفى وإن ثم من بد فلا بأس ومن ملك ماء نائما كثير محفورة في ملكه أو عين ماء في أرضه فله بيع البئر والمين جميعا ويجوز بيع بعضها مشاعا كأصبع أو أصبعين من قناة وإن كان أصل القناة في أرض مباحة فكيف إذا كان أصلها في أرضه قال أبو العباس وهذا لا أعلم فيه نزاعا وإن كانت المين يبيع ماؤها شيئا فشيئا

فانه ليس من شرط المبيع أن يرى جميعه بل ما جرت به العادة برؤيته وأما ما يتجدد ومثل المنافع وتقع البئر فلا يشترط أحد رؤيته في بيع ولا اجارة وانما تنازعوا الوبايع الماء دون القرار وفي الصحة قولان بناء على انه هل يملك أولا ومذهب مالك والحنفية الصحة ونص عليه الشافعي وانه يملك وتنازعوا اذا باع الارض ولم يذكر الماء هل يدخل أم لا

﴿فصل﴾ ولو قال البائع بئتك لو جئتني بكذا أو ان رضى زيد صبح البيع والشرط وهو احدى الروايتين عن احمد ونصح الشروط التي لم تخالف الشرع في جميع العقود فلو باع جارية وشرط على المشتري ان باعها فهو أحق بها بالتمن صبح البيع والشرط ونقل عن ابن مسمود وعن احمد نحو العشرين نصا على صحة الشروط وانه يحرم الوطء لنقص الملك سأل أبو طالب الامام أحمد عن اشترى أمة يشترط أن يسرى بها لالخدمة قال لا بأس به وهذا من احمد يقتضى أنه إذا شرط على البائع فعلا أو تركا في البيع مما هو مقصود للبائع أو للمبيع نفسه صبح البيع والشرط كاشتراط المتق وكما اشترط عثمان لمصيب وقف داره عليه ومثل هذا ان يبيعه بشرط أن يعلمه أولا يخرج من ذلك البلد أولا يستعمله في العمل الفلاني أو ان يزوجه أو يساويه في المطعم أولا يبيعه أولا يهبه فاذا امتنع المشتري من الوفاء فهل يجبر عليه أو يفسخ على وجهين وهو قياس قولنا اذا شرط في النكاح أن لا يسافر بها أولا يزوجه اذا لفرق في الحقيقة بين الزوجة والمملوك واذا شرط البائع نفع المبيع لغيره مدة معلومة ففقتضى كلام أصحابنا جوازه فانهم احتجوا بحديث أم سلمة انها اعتقت سفينة وشرطت عليه انه يخدم النبي صلى الله عليه وسلم ماعاش واستثناء خدمة غيره في المتق كاستثنائها في البيع وشرط البراءة من كل عيب باطل وعمله جماعة من أصحابنا بأنه خيار يثبت بعد البيع فلا يسقط قبله كالشفعة ومقتضى هذا التعليل صحة البراءة من العيوب بعد عقد البيع وقال المخالف في صحة البراءة اسقاط حق وصح في المجهول كالطلاق والعناق قيل له والجواب انا نقول بوجوبه وانه يصح في المجهول لكن بعد وجوبه والصحيح في مسألة البيع بشرط البراءة من كل عيب والذي قضى به الصحابة وعليه أكثر اهل العلم ان البائع اذا لم يكن علم بذلك العيب فلا رد للمشتري لكن اذا ادعى ان البائع علم بذلك فانكسر البائع حلف انه لم يعلم فان نكل قضى عليه

﴿فصل﴾ ويثبت خيار المجلس في البيع ويثبت خيار الشرط في كل العقود ولو طالت المدة

فان اطلقا الخيار ولم يوتناه بمدة توجه أن يثبت بثلاثا لخبر حبان بن مقيد والبايع الفسخ في مدة الخيار اذا رد الثمن والا فلا ونقل أبو طالب عن احمد وكذا القسكات القهرية لازالة الضرر كالاخذ بالشفعة واخذ الفراس والبناء من المستعير والمستأجر والزرع من الناصب ويثبت خيار الفسخ المسترسل الى البائع<sup>(١)</sup> لم يما كسه وهو مذهب احمد وان علق عتق عبده بيعة وكان قصده بالتعليق اليه دون التبرر بعتقه اجزاء كقارة يمين وان قصد به التقرب كان عتقه مستحقا كالنذر فلا يصح بيعه ويكون العتق مطلقا على صورة البيع وطرد أبو العباس قوله هذا في تعليق الطلاق على الفسخ والخلع فجعله معلقا على صورة الفسخ والخلع المعلق عليه فلا يتمتع وقوع الطلاق معه على رأى ابن حامد حيث أوقفه مع البيذونة باتقضاء المدة فكذا بالفسخ ويحرم كتم العيب في السلمة وكذا لو أعلمه به ولم يعلمه قدر عيبه ويجوز عقابه بالتلافه أو التصديق به وقد أفتى به طائفة من أصحابنا ويحرم تقرير مشتر بأن يسومه كثيرا ليلذل قريامته والتماء المتصل في الأعيان المملوكة العائدة الى من انتقل الملك عنه لا يتبع الأعيان وهو ظاهر كلام احمد في رواية أبي طالب حيث قال اذا اشترى غنما فتمت ثم استحققت فالتماء له وهذا يتم المتصل والمنفصل واذا اشترى شيئا فظهر به عيب على عيب فله ارشه ان تمذر رده والا فلا وهو رواية عن احمد ومذهب أبي حنيفة والشافعي وكذا في نظائره كالصفقة اذا تفرقت والمذهب بخير المشتري بين الرد واخذ الثمن وامساكه واخذ الارش فعليه يجبر المشتري على الرد واخذ الارش لتضرر البائع بالتأخير واذا أبقت الجارية عند المشتري وكانت معروفة بذلك قبل البيع وكتبته البائع رجع المشتري بالثمن في الاصح والجار السوء عيب واذا ظهر عسر المشتري أو مطله فللبائع الفسخ ويملك المشتري المبيع بالعقد ويصح عتقه قبل القبض اجماعا فيها ومن اشترى شيئا لم يبعه قبل قبضه نسوا المكيل والموزون وغيرهما وهو رواية عن احمد اختارها ابن عقيل ومذهب الشافعي وروى عن ابن عباس رضي الله عنهما وسواء كان المبيع من ضمان المشتري أولا وعلى ذلك تدل أصول أحمد كتصرف المشتري في الثمرة قبل جدها في أصح الروايتين وهي مضمونة على البائع وكصحة تصرف المستأجر في العين المؤجرة بالاجارة وهي مضمونة على المؤجر ويتمتع التصرف في صبرة الطعام المشتراة جزافا على احدى الروايتين وهي اختيار الخرق مع انها من

ضمان المشتري وهذه طريقة الاكثرين وعلّة النهي عن البيع قبل القبض ليست توالى الضمان بل عجز المشتري عن تسليمه لان البائع قد يسلمه وقد لا يسلمه لاسيما اذا رأى المشتري قد ربح فيسعي في رد البيع إما بجهده أو باحتيال في الفسخ وعلي هذه العلة تجوز التولية في البيع قبل قبضه وهو مخرج من جواز بيع الدين ويجوز التصرف فيه بغير البيع ويجوز بيعه بالائمه والشركة فيه وكل ما ملك بمقد سوي البيع فانه يجوز التصرف فيه بغير البيع فانه يجوز التصرف فيه قبل قبضه بالبيع وغيره لعدم قصد الربح واذا تامين ملك الانسان في موروث أو وصية أو غنime لم يعتبر لصحة تصرفه قبضه بلا خلاف وينتقل الضمان الى المشتري بتسكنه من القبض وظاهر مذهب احمد الفرق بين تمكن قبضه وغيره ليس هو الفرق بين المقبوض وغيره.

﴿ باب الربا ﴾ والعلة في تحريم ربا الفضل الكيل أو الوزن مع الطم وهو رواية عن أحمد ويجوز بيع المصوغ من الذهب والفضة بجنسه من غير اشتراط التماثل ويجعل الزائد في مقابلة الصيفة ليس ربا ولا بجنس نفسه فيباع خبز بهريسة وزيت زيتون وسهم بشيرج والمعمول من النحاس والحديد اذا قلنا يجري الربا فيه يجري في معموله اذا كان يقصد وزنه بمد الصنعة كشياب الحرير والاسطال ونحوها والا فلا وهو ثالث أقوال أهل العلم ويحرم بيع اللحم بحيوان من جنسه مقصودا للحم ويجوز بيع الموزونات الربوية بالتحري وقاله مالك ومالا يختلف فيه الكيل والوزن مثل الادهان يجوز بيع بعضه ببعض كيلاو وزنا وعن أحمد ما يدل عليه ويجوز المرايا في جميع المرايا والزرور ويجوز مسله<sup>(١)</sup> من عجوة وهو رواية عن أحمد ومذهب أبي حنيفة وظاهر مذهب أحمد جواز بيع السيف الملى بجنس حليته لان الحلية ليست بمقصودة ويجوز بيع فضة لا يقصد غشها بخالصة مثلا بمثل ولا يشترط الحلال والتقابض في صرف الفلوس النافقة باحد التقدين وهو رواية عن أحمد نقلها أبو منصور واختارها ابن عقيل وما جاز التفاضل فيه كالثياب والحيوان يجوز النساء فيه ان كان متساويا والا فلا وهو رواية عن أحمد وان اصطر فا دينا في ذمتها جاز وحكاها ابن عبد البر عن أبي حنيفة ومالك خلافا لما نص عليه أحمد ويحرم مسئلة القورق<sup>(٢)</sup> وهو رواية عن أحمد ومن يباع ربويا نسيئة حرم أخذه عن ثمن مالا يباع نسيئة مالم تكن حاجة وهو توسط بين الامام أحمد في تحريمه والشيخ أبي

(١) مسله هكذا رسمها بالاصل (٢) كذا بالاصل

محمد المقدسى في حله والتحقيق في عقود الربا اذا لم يحصل فيها القبض ان لا عقد وان كان بمض  
 الفقهاء يقول بطل العقد فهو بطلان ما لم يتم بطلان مانم \* والكياء باطلة محرمة وتحريمها أشد من  
 تحريم الربا ولا يجوز بيع الكتب التي تشتمل على معرفة صناعتها وأفتي بمض ولاية الامور باتلافها  
 ﴿فعل﴾ والصحيح أنه يجوز بيع المفاتي جملة بمروقا سواء بدا صلاحها أولا وهذا  
 القول له مأخذان أحدهما ان المروق كاصول الشجر فيبيع الخضروات قبل بدو صلاحها كبيع  
 الشجر بثمره قبل بدو صلاحه يجوز تبعا والمأخذ الثاني وهو الصحيح ان هذه لم تدخل في نهى  
 النبي صلى الله عليه وسلم بل يصح العقد على اللقطة الموجودة واللقطتان<sup>(١)</sup> المدومة الى أن تيسر  
 القثاة لان الحاجة داعية الى ذلك ويجوز بيع اللقطة دون أصولها وقاله بعض أصحابنا واذا  
 بدا صلاح بعض الشجرة جاز بيعها وبيع ذلك الجنس وهو رواية عن أحمد وقول الليث بن  
 سعد وبقيّة الاجناس التي ساء حملها فان أصاب ذلك أو الزرع الذي بجائحة ولو من جراد أو  
 جيش لا يمكن تضمينه فن ضمان بآئمه ان لم يفرط المشتري وثبت الجائحة في المزارع كما  
 اذا اكرت الارض بالف مثلا وكانت تساوى بالجائحة سبعة وبعض الناس يظن ان هذا  
 خلاف ما في المعنى من الاجماع وهو غلط فان الذي في المعنى أن نفسه اذا تلف يكون من ضمان  
 المستأجر صاحب الزرع لا يكون كالثمرة المشتراة فهذا ما فيه خلاف وانما الخلاف في نفس أجرة  
 الارض ونقص قيمتها فيكون كما لو انقطع الماء عن الرحا وثبت الجائحة في المزارع ولو قال في  
 الاجارة إنه أجره اياها مقيلا أو مصيفا أو مرأحا أو مزروعا وثبت الجائحة في حانوت أو حمام  
 نقص نفعه وحكم بذلك أبو الفضل سليمان بن جعفر المقدسى قال أبو العباس لكنه بخلاف  
 ما رأيت عن الامام أحمد وقياس أصول أحمد ونصوصه اذا عطل نفع الارض بآفة انفسخت  
 الاجارة فيما بقي من المدة كاستئدام الدار ولو يثبت الكروم بجراد أو غيره سقط من الخراج  
 حسب ما يعطل من النفع واذا لم يمكن النفع به ببيع أو اجارة أو عمارة أو غير ذلك لم يحز المطالبة  
 بالخراج \*

﴿باب السلم﴾ ولو أسلم مقدارا معلوما الى أجل معلوم في شيء يحكم انه اذا حل يأخذه  
 بآتقص مما يساوى بقدر معلوم صح كالبيع بالسر ويصح السلم حالا ان كان المسلم فيه موجودا

(١) واللقطتان هكذا بالاصل ولعلها واللقطة الخ



في ملكه والافلا ويجوز بيع الدين في الذمة من الغريم وغيره ولا فرق بين دين السلم وغيره وهو رواية عن أحمد وقاله ابن عباس لكن بقدر القيمة فقط لا يربح فيما لم يضمن ويصح تعليق البراءة على شرط وهو رواية عن أحمد وما قبضه أحد الشريكين من دين مشترك بمقدار وارث أو أنلاف أو ضريبة وسبب استحقاقها واحد فلشريكه الآخر من الغريم ويحاصه فيما قبضه وهو مذهب الامام وكذا لو تلف ولو تباراً ولا حدهما على الآخر دين مكتوب فادعي استثناءه بقلبه وانه لم يرثه منه قبل ولخصمه تخليفه

﴿باب القرض﴾ ويجوز قرض الخبز ورد مثله عدداً بلا وزن من غير قصد الزيادة وهو مذهب أحمد ولو أقرضه في بلد آخر جاز على الصحيح ويجوز قرض المنافع مثل أن يحصد منه يوماً ويحصد منه الآخر يوماً أو يسكنه داراً ليسكنه الآخر بدلها لكن التالب على المنافع انها ليست من ذوات الامثال حتى يجب رد المثل بتراضيهما واذا ظهر المقرض مفلساً وجد المقرض عين ماله فله الرجوع بعين ماله بلا ريب والدين الحلال يتأجل بتأجيله سواء كان الدين قرضاً أو غيره وهو قول مالك ووجه في مذهب أحمد ويخرج رواية عن أحمد من احدي الروايتين في صحة الحاق الاجل بمد لزوم العقد ولو أقرض اكاره بذراً أو أمره بذره وانه في ذمته كما يفضله الناس فهو فاسد وله نصيب المثل ولو تلف لم يضمنه لانه امانة ولو اقترض من رجل قروضاً متفرقة وكل المقرض في ضبطها أو ابتاع منه شيئاً وكل البائع في ضبط المبيع حفظاً أو كتابة فينبغي أن يكون قول هذا المؤمن ههنا مقبولاً ويجب على المقرض أن يوفي المقرض في بلد القرض ولا يكافئه مؤونة السفر والحمل

﴿باب الضمان﴾ وقياس المذهب انه يصح بكل لفظ يفهم منه الضمان عرفاً مثل زوجه وانا أو دى الصداق أو به وانا أعطيك الثمن أو اتركه لا تطالبه وانا أعطيك الثمن ولو تقيب مضمون عنه قادر فامسك الضامن وغرم شيئاً أو انفق في المجلس رجع به على المضمون عنه ويصح ضمان المجهول ومنه ضمان السوق وهو أن يضمن ما يلزم التاجر من دين وما يقبضه من عين مضمونة وتجوز كتابته والشهادة به لمن لم ير جوازه وكذلك تجوز الشهادة على المزارعة لمن لم ير جوازه لان ذلك محل اجتهاد وأما الشهادة على العقود المحرمة على وجه الاعانة عليها فحرام ويصح ضمان حارس ونجوه وتجار حرب بما يذهب من البلد أو البحر وغايته ضمان مجهول

ومالم يجب وهو جائز عند أكثر أهل العلم مالك وإبي حنيفة وأحمد ومن كفّل انسانا فسلّمه إلى المكفول له ولا ضرر في تسليمه برئ ولو في حبس الشرع ولا يلزمه اختياره منه إليه عند أحد الأئمة والسجّان ونحوه ممن هو وكيل على بدن الغريم كالكفيل للوجه عليه احضار الخصم فان تعذر احضاره كان كما لو لم يحضر المكفول به يضمن ماعليه عندنا وعند مالك واذا لم يكن الوالد ضامنا لولده ولاله عنده مال يجب له على الوالد معاونة صاحب الحق على احضار ولده ونحوه ولزمه ذلك

﴿فصل﴾ والجوالة على ماله في الدين ان اذن في الاستيفاء فقط والمختار الرجوع ومطالبته وليس للابن أن يحيل على الأب ولا يبيع دينه اذا جوزنا بيع ما على الغريم الا برضاء الأب وكره الامام أحمد أن يتزوج الرجل أو يقترض أو يشتري اذا لم يعلم الآخر بسرته أولا لان ظاهرا الحال ان الرجل انما يعامل من كان قادرا على الوفاء فاذا كتم ذلك كان غاراً

﴿فصل﴾ ويجوز رهن العبد المسلم من كافر بشرط كونه في يد مسلم واختاره طائفة من أصحابنا ويجوز أن يرهّن الانسان مال نفسه على دين غيره كما يجوز أن يضمنه وأولى وهو نظير اعارته للرهن واذا اختلف الراهن والمرتهن في قدر الدين فالقول قول المرتهن مالم يدع أكثر من قيمة الرهن وهو مذهب مالك ولا يثك شيء من الرهن حتى يقضي جميع الدين وهو مذهب أحمد وغيره واذا لم يكن للمدين وفاء غير الرهن وجب على رب الدين ايماله حتى يبيعه فتي لم يمكن بيعه الا بخروجه من الحبس أو كان في يمه وهو في الحبس ضرر عليه وجب اخراجه ويضمن عليه أو يمشی معه هو أو وكيله

﴿باب الصلح وحكم الجوار﴾ ويصح الصلح عن المؤجل ببعضه حالا وهو رواية عن أحمد وحكي قولاً للشافعي ويصح عن دية الخطأ وعن قيمة المثل غير المثل باكثر منها من جنسها وهو قياس قول أحمد والنابن والمنفعة التي لا قيمة لها عادة كالاستغلال بجدار النير والنظر في سراجها لا يصح أن يرد عليها عقد بيع أو اجارة اتفاقاً ولو اتفاقاً على بناء حائط بستان فبنى أحدهما فالتلف من الثمرة بسبب افعال الآخر ضمن لشريكه نصيبه واذا احتاج الملك المشترك إلى عمارة لا بد منها ففعل أحد الشريكين أن يعمر مع شريكه اذا طلب ذلك منه في أصبح قول العلماء ويلزم الا على التستر بما يمنع مشاركة الاسفل وان استويا وطلب أحدهما بناء السترة اجبر

الآخر معه مع الحاجة الى السترة وهو مذهب أحمد وليس للإنسان أن يتصرف في ملكه بما يؤدي به جاره من بناء حمام وحانوت طباشير ودقاق وهو مذهب أحمد ومن لم يسد بئر سدا يمنع من الضرر بها ضمن ما تلف بها وله تملية بنائه ولو أفضى الى سد الفضاء عن جاره (قلت) وفيه على قاعدة أبي المباس نظر والله أعلم وليس له منه خوفا من نقص أجره ملكه بلا نزاع والمضاربة مبناه على القصد والارادة أو على فعل ضرر عليه فتي قصد الاضرار ولو بالمناخ أو فعل الاضرار من غير استحقاق فهو مضار وأما اذا فعل الضرر المستحق للحاجة اليه والانتفاع به لاقصد الاضرار فليس بمضار ومن ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم في حديث النخلة التي كانت تضرب صاحب الحديقة لما طلب من صاحبها المعاوضة عنها بمدة طرق فلم يفعل فقال إنما انت مضار ثم أمر بقطعها فدل على ان الضرر محرم لا يجوز تمكين صاحبه منه ومن كانت له ساحة تلي فيها التراب والحيوانات ويتضرر الجيران بذلك فانه يجب على صاحبها أن يدفع ضرر الجيران اما بعمارتها أو اعطائها لمن يعمرها أو يمنع أن ياتي فيها ما يضر بالجيران واذا كان المسجد معدا للصلاة ففي جواز البناء عليه نزاع بين العلماء وليس لاحد أن يبنى فوق الوقف ما يضر به اتفاقا وكذا ان لم يضر به عند الجمهور واذا كان الجدار مختصا بشخص لم يكن له أن يمنع جاره من الانتفاع بما يحتاج اليه الجار ولا يضر بصاحب الجدار ويجب على الجار تمكين جاره من اجراء مائه في أرضه اذا احتاج الي ذلك ولم يكن على صاحب الارض ضرر في أصح القولين في مذهب أحمد وحكم به عمر بن الخطاب رضي الله عنه فالسابط الذي يضر بالمارة مثل ان يحتاج الراكب أن ينجي رأسه اذا مر هناك وإن غفل عن نفسه رعى عمامته أو شج رأسه ولا يمكن أن يمر هناك جل حال الا كسرت رقبته والجل الحمل لا يمر هناك فمثل هذا السابط لا يجوز احداثه على طريق المارة باتفاق المسلمين بل يجب على صاحبه ازالته فان لم يفعل كان على ولاية الامور الزامه بازالته حتى يزول الضرر حتى لو كان الطريق منخفضا ثم ارتفع على طول الزمان وجب ازالته اذا كان الامر على ما ذكر والله أعلم

(باب الحجر) واذا لزم الانسان الدين بغير معلومة كالضمان ونحوه ولم يعرف له مال فالقول قوله مع يمينه في الاعسار وهو مذهب أحمد وغيره ومن أراد سفرا وهو عاجز عن وفاء دينه فلقربه منه حتى يقيم كفيلا بدينه ومن طوبأ بآداء دين عليه فطلب امهالا أمهل

بتقدير ذلك اتفاقا لكن ان خاف غريمه منه احتاط عليه بما لزمته أو بكفيل أو برسم عليه ومن كان قادرا على وفاء دينه وامتنع اجبر على وفائه بالضرب والحبس ونص على ذلك الأئمة من أصحاب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم قال أبو العباس ولا أعلم فيه نزاعا لكن لا يزداد كل يوم على أكثر من التعزير اذ قيل بتقدير والحاكم أن يبيع عليه ماله ويقضي دينه ولا يلزمه وإذا كان الذي عليه الحق قادرا على الوفاء ومطل صاحب الحق حتى أخرجه الى الشكاية فاعرمه بسبب ذلك فهو على الظالم المبطل اذا كان غرمه على الوجه المعتاد ومن عرف بالقدره فادعى اعسارا وامكن عادة قبل وليس له اثبات اعساره عند غيره من حبسه بلا اذنه ويقضي دينه من مال له فيه شبهة لانه لا يبقى شبهة بترك واجب ولو ادعت امرأة على زوجها بحقه وحبسته لم يسقط من حقوقيه عليها شيء قبل الحبس بل يستحقها عليها بعد الحبس كحبسه في دين غيرها فله ان امرها لازمة بئته ولا يدخل عليها أحد بلا اذنه ولو خاف خروجها من منزله بلا اذنه اسكنها حيث شاء ولا يجب حبسه بمكان معين فيجوز حبسه في دار ولو في دار نفسه بحيث لا يمكن من الخروج ولو كان قادرا على اداء الدين وامتنع ورأى الحاكم منعه من فضول الاكل والنكاح فله ذلك اذ التميز لا يختص بنوع معين وانما يرجع فيه الى اجتماع الحاكم في نوعه وقدره اذا لم يتمدد حدود الله ومن ضاق ماله عن ديونه صار محجورا عليه بغير حكم حاكم بالحجر وهو رواية عن أحمد ومن عليه نفقة واجبة فلا يملك التبرع بما يحل بالنفقة الواجبة وكلام أحمد يدل عليه وان نوزع المحجور عليه لخطر في الرشد فشهد شاهدان برشده قبل لانه قد علم بالاستفاضة ومع عدم اليقينة له على وليه أنه لا يعلم رشده والاسراف ماصرفه في الحرام أو كان صرفه في مباح قدرا زائدا على المصلحة ولو وصى من فسقه ظاهرا أولا وجب انفاذه حكاه فاسق حكم بالمدل والولاية على الصبي والمجنون والسفيه تكون لساثر الاقارب ومع الاستقامة لا يحتاج الى الحاكم الا اذا امتنع من طاعة الولى وتكون الولاية لغير الأب والجد والحاكم وهو مذهب أبي حنيفة ومنصوص أحمد في الأم وأما تخصيص الولاية بالأب والجد والحاكم فضعيف جدا والحاكم العاجز كالدم ولومات من يتجر لنفسه وليتيمه بماله وقد اشترى شيئا ولم يعرف لمن هو لم يقسم ولم يوقف الامر حتى يصطلحا كما يقوله الشافعي بل مذهب أحمد أنه يفرغ<sup>(١)</sup> فمن فرغ

(١) كذا بالأصل

خلف واحد ولو مات الوصى وجعل بقاء مال وليه كان ديناً في تركته ولو وصى اليتيم أقل الأمرين من أجره مثله أو كفايته ولا يجوز أن يولى على مال اليتيم إلا من كان قوياً خيراً بما ولى عليه أميناً عليه والواجب إذا لم يكن الولي بهذه الصفة أن يستبدل به ولا يستحق الأجرة المسماة لكن إذا عمل لليتامى استحق أجره المثل كالعامل في سائر العقود الفاسدة ولا يقبل من السيد دعوى عدم الإذن لعبده مع علمه بتصرفه ولو قدر صدقه فتسليطه عليه عدوان وتردد أبو العباس فيما إذا لم يمكن الولي خلاص حق موليه الإبرقع من هو عليه إلى وال يظلمه ويستحب التجارة بمال اليتيم لقول عمر وغيره اتجروا بأموال اليتامى كيلاً تأكلها الصدقة

(باب الوكالة) قال القاضي في ضمن مسألة بقاء الوكيل بموت الموكل فاما إن أخرج الموكل فيه عن ملكه مثل اعتاقه العبد وبنيه فإنه تنسخ الوكالة بذلك ففرق بين الموت وبين العتق والمبيع بأن حكم الملك هنا قد زال وهناك السلطة بعد الموت باقية على حكم مالكها ومقاله القاضي فيه نظر فإن الانتقال بالموت أقوى منه بالمبيع والعتق فإن هذا يمكن الموكل الاحتراز عنه فيكون بمنزلة عزله بالقول وذلك زال الملك فيه بفعل الله تعالى وإذا تصرف بلا إذن ولا ملك ثم تبين أنه كان وكيلاً أو مالكا ففي صحة تصرفه وجهان كما لو تصرف بمذلل لم يعلم فلو تصرف باذن ثم تبين أن الإذن كان من غير المالك والمالك إذن له ولم يعلم أو إذن بناء على جهة ثم تبين أنه لم يكن يملك الإذن بها بل بغيرها أو بناء أنه مالك شبر ثم تبين أنه كان وارثاً فإن قلنا يصح التصرف في الأول فهنا أولى وإن قلنا لا يصح هناك فقد يقال يصح هنا لأنه كان مباحاً له في الظاهر والباطن لكن الذي اعتقده ظاهره ليس هو الباطل فنظيره إذا اعتقد أنه محدث فتطهر ثم تبين فساد طهارته وأنه كان متطهراً قبل هذا ولو وكل شخصاً أن يوكل له فلاناً في بيع ومحوه فقال الوكيل الأول للوكيل الثاني بيع هذا ولم يشعر أنه وكيل الموكل قال أبو العباس سئلت عن هذه المسئلة فقلت نسبة أنواع التوكيل والموكلين إلى الوكيل كنسبة أنواع التملك والملكين إلى الملك ثم لو ملك شيئاً لم يحتاج أن يتبين هل هو وكيله أو وكيل فلان وإن كان الحكم فيها مختلفاً بالنسبة إلى الموكل والمملك (تقيل) وهنا في رجل دفع إلى رجل ثوباً يبيعه فباعه واخذ الثمن فروجه المشتري من الثمن درهماً فإن الضمان على الذي باع الثوب فقد نص أحمد على أن ما حصل للوكيل من زيادة في الثمن والمقصود هو عليه ولم يفرق بين أن يكون

النقص قبل لزوم العقد أو بعده وينبغي أن يفصل إذا لم يلزمه والوكيل في الضبط والمعرفة مثل  
 من وكل رجلا في كتابة ماله وما عليه كأهل الديوان فتقوله أؤلي بالقبول من وكيل التصرف  
 لانه مؤتمن علي نفس الاخبار بماله وما عليه وهذه مسألة نافعة ونظير اقرار كتاب الامراء  
 واهل ديوانهم بما عليهم من الحقوق بعد موتهم واقرار كتاب السلطان وبيت المال وسائر اهل  
 الديوان بما على جهاتهم من الحقوق ومن ناظر الوقف وعامل الصدقة والخراج ونحو ذلك  
 فان هؤلاء لا يخرجون عن ولاية أو وكالة وان استعمل الامير كتابا جاليا أو عاملا ثم بما اذهب  
 من حقوق الناس لتفريطه ومن استأمنه أميرا على ماله نخشى من حاشيته ان منعهم من عاداتهم  
 المتقدمة لزمه فل ما يمكنه وما هو أصلح للامير من تولية غيره فيرتع معهم لاسيما ولا أخذ  
 شبهة قال في المحرر واذا اشتري الوكيل أو المضارب بأكثر من ثمن المثل أو باع بدونه صح ولزمه  
 النقص والزيادة ونص عليه قال أبو العباس وكذلك الشريك والوصي والناظر علي الوقف وبيت  
 المال ونحو ذلك وقال هذا ظاهريها اذا فرط وأما إذا احتاط في البيع والشراء ثم ظهر غبن أو عيب  
 لم يقصر فيه فهذا مذكور يشبه خطأ الامام أو الحاكم ويشبه تصرفه قبل علمه بالزل وأبين من هذا  
 الناظر والوصي والامام والقاضي اذا باع أو أجر أو زارع أو ضارب ثم تبين الخطأ فيه مثل ان  
 يأمر بمارة أو غرس ونحو ذلك ثم تبين ان المصلحة كانت في خلافه وهذا باب واسع وكذلك  
 المضارب والشريك فان عامة من يتصرف لغيره بوكالة أو ولاية قد يجتهد ثم يظهر فوات المصلحة  
 أو حصول المفسدة ولا لزوم عليه فيهما وتضمن مثل هذا فيه نظر وهو يشبه بما اذا قتل في دار  
 الحرب من يظنه حربيا فبان مسلما فان جماع هذا انه يجتهد مأمور بعمل اجتهد فيه وكيف  
 يجتمع عليه الامر والضمان هذا الضرب هو خطأ في الاعتقاد والقصد لا في العمل وأصول  
 المذهب تشهد له بروايتين قال أبو حفص في المجموع واذا سمي له ثمن فتقص منه نص الامام  
 احمد في رواية ابن منصور اذا أمر رجلا أن يبيع له شيأ فباعه بأقل قال البيهقي جائز وهو ضامن  
 لما نقص قال أبو العباس لعله لم يقبل قولهما على المشتري في تقدير الثمن لانهما يريان فساد العقد  
 وهو يدعي صحته فكان القول قوله ويضمن الوكيل النقص واذا وكله أو وصى اليه أن يتصدق  
 بمال ذكره فانه يصح وتعيين المعطى الي الوكيل أو الوصي هذا هو الذي ذكره في الوصية  
 والوكالة مثلاً وكذلك لو وكله أو وصى اليه باخراج حجه عنه وان وكله أو وصى اليه أن يقف

عنه شيئاً ولم يمين مصرفاً فينبغي أن يكون كالصدقة فإن المصرف للوقف كالمصرف للصدقة  
ويسبق إلى الوكيل والوصى تعيين المصرف وإن عين مصرفاً منقطعاً فينبغي أن يكون إلى الوصي  
تسميته بذكر مصرف مؤبد إلا أن يقال الصدقة لها جهة معلومة بالشرع والعرف وعم الفقهاء  
وأما النظر للوصي في تعيين أفراد الجهة بخلاف الوقف فإنه لا يتبين له جهة معينة شرعاً ولا عرفاً  
فالكلام في هذا ينبغي أن يكون كما لو نذر أن يقف أو يتصدق به وحديث أبي طلحة يقتضي أن  
من نذر الصدقة بمال فإن الأفضل أن يصرفه في اتريه وإن كان سهم غني وهذا يقتضي أن  
الصدقة المطلقة في النذر ليست محمولة على الصدقة الواجبة في الشرع لكن على جنس المستحبة  
شرعاً ويتوجه في الوكالة والوصية مثل ذلك وشيبه هذا من أصلنا لو نذر أن يصلي هل يحمل  
على أدنى الواجب أو أدنى التطوع فيبين الوكالة والأيمان مشابهاً والوكيل أمين لأمان عليه  
ولو عزل قبل علمه بالعزل ولنا ينزل لعدم تفرطه وكذا لا يضمن مشتر الاجرة إذا لم  
يعلم وهو أحد القولين وممن وكل في بيع أو استئجار أو شراء فإن لم يسم الموكل في العقد  
فضامن والا فروايتان وظاهر المذهب تضمينه ولو نصرف الوكيل فادعي الموكل أنه عزله قبل  
التصرف لم يقبل فلو أقام بينة ببلد آخر وحكم به حاكم فإن لم ينزل قبل العلم صح تصرفه والا  
كان حكماً على الغائب ولو حكم قبل هذا الحكم بالصحة حاكم لا يرى عزله قبل العلم فإن كان  
قد بلغه ذلك بعد الحكم الناقض له فهو مردود والا وجوده كمدحه قال القاضي في العبد وابن  
عقيل في الفصول ولو جاء رجل إلى امرأة فقال لها وكنتي فلان لازوجك له فرغبت في ذلك  
واذنت لوليها في تزويجها ثم إن ذلك الموكل أنكر أن يكون وكله في التزويج له فالقول قوله  
ولا يلزمه النكاح ولا تلزم للوكيل بل يحكم بطلانه ويتفرع على هذا أن الرجل إذا وكل وكيلاً  
في أن يتزوج له امرأة فتزوجها فلا بد أن يذكر حال العقد أنه تزوجها فلان فإن أطلق ولم  
يسم الموكل لم يلزمه النكاح في حقه ولا في حق الموكل لأن الظاهر أنه عقد العقد لنفسه ونيته  
أن يقدّمه لغيره وإذا لم يذكر اسم ذلك الغير فقد أخل بالمقصود ولو وكله أن يشتري له سلعة  
فاشتراها لم يشترط في صحة العقد ذكر فلان بل إذا أطلق نوى الشراء له صح لأن القصد منه  
حصول الثمن وقد وجد وإذا بطل عقد النكاح في حقها لم يلزم الوكيل نصف الصداق  
على روايتين قال أبو العباس فقد جملاً فيما إذا لم يسم الوكيل الموكل في العقد روايتين وهذا

فيه نظر بل اذا قال زوجتك فلانة فقال قبلت فقد انقصد النكاح في الظاهر للوكيل فاذا قال نويت ان النكاح لموكلتي فهو يدعي فساد البعد وان الزوج غيره فلا يقبل قوله على المرأة الا ان تصدقه ولو صدقته لم يلزمه شيء قولاً واحداً الا ان هنا الانكار من الزوج بخلاف مسألة انكار الوكالة ولو قيل ان النكاح هنا لا يحتمل أن يكون له لسان له وجه وار كان لرجل زوجة بائنة منه فزوج غيرها ثم كتب لزوجته الجديدة وكالة وقال متي رددتها كان طلاقها بيدك الى مدة عشرين سنة وقد طلق التي بيدها الوكالة فهذه المسألة قد يظن من يظن ان الوكالة بحالها بناء على ان الزوج اذا وكل امرأته في بيع ونحوه ثم طلقها ثلاثاً لم تبطل الوكالة بالتطليق كما ذكره الفقهاء وليست كذلك والصواب في هذه للصورة انها تبطل بالتطليق لأنه هناك لم يرد أن يطلقها وقد استناب غيره في ذلك وانما يريد أن يبيع متاعه فيوكل شخصاً وهنا المراد تمكينها من الطلاق لثلاثي زوجة الا برضاها وأما بعد البيئونة فلا يقصد رضاها كيف وقد طلقها وهذا كله اذا جمل الشرط لازماً وأما اذا لم يجعله شرطاً لازماً فيكون كما لو قال لها ابتداء أمرك بيدك أو أمر فلانة بيدك فان هذا الرجوع فيه قال الاصحاب ومن ادعى الوكالة في استيفاء حق فصدقه الغريم لم يلزمه الدفع اليه ولا اليمين ان كذبه والذي يجب أن يقال ان الغريم متى غلب على ظنه ان الموكل لا ينكر وجب عليه التسليم فيما بينه وبين الله تعالى الذي بث النبي صلى الله عليه وسلم الى وكيله وعلم له علامة فهل يقول أحد ان ذلك الوكيل لم يكن يجب عليه الدفع وأما في القضاء فان كان الموكل عدلاً وجب الحكم لان العدل لا يجحد والظاهر انه لا يستثنى فان دفع من عنده الحق الى الوكيل ولم يصدقه بأنه وكيل وانكر صاحب الحق الوكالة رجع عليه وفاقاً ومجرد التسليم ليس تصديقاً وكذا ان صدقه في أحد قولي اصحابنا بل نص امامنا وهو قول مالك لانه متى لم يتبين صدقه فقد غره وكل اقرار<sup>(١)</sup> كذب فيه ليحصل بما يمكن اسأؤه ويجعل انسا مثل بقول وكنت فلاناً ولم توكله فهو نظير أن يجحد الوصية فهل يكون جحد رجوعاً فيه وجهان واذا اشترى شيئاً من موكله أو موليه كان الملك للموكل والمولى عليه ولو نوى شراءه لنفسه لان له ولاية الشراء وليس كالنصب ليكن لو نوى أن يقع الملك له وهذه نية محرمة فتقع باطلة ويصير كأن العقد عري عنها اذا كان يريد النقد من مال المولى عليه

(١) قوله وكل اقرار الخ كذا بالأصل



أو الموكل قال أبو العباس في تعاليقه القديمة حديث عروة في شراء الشاة يدل على أن الوكيل في شراء معلوم بمعلوم إذا اشترى به أكثر من المقدور جاز له بيع الفضل وكذا ينبغي أن يكون الحكم وينب على ظني أنه منقول كذا حسبه في كفالة الكافي (قلت) ما قاله أبو العباس من النقل فصحيح قال صاحب الكافي ظاهر كلام أحمد صحة ذلك الحديث عن عروة ولكن ذكره في وكالة الكافي فنسب العلم لأبي العباس فكتب كفالة الكافي والله أعلم

﴿فصل﴾ الاشتراك في مجرد الملك بالعقد مثل أن يكون بينهما عقار فيشيعانه أو يتقاعدا على أن المال الذي لهما المعروف بهما بينهما يكون نصفين ونحو ذلك مع تساوي ملكهما فيه فجوازه متوجه لكن يكون قياس ما ذكره في الشركة أنه ليس بيع كما أن القسمة ليست بيعا ولا نفقة للمضارب إلا بشرط أو عادة فإن شرطت مطلقا فله نفقة مثل طعامه وكسوته وقد يخرج لنا أن للمضارب في السفر الزيادة على نفقة الحضر كما قلنا في الولي إذا جحد الصبي لأن الزيادة إنما احتاج إليها لأجل المال وقال أبو العباس أيضا <sup>(١)</sup> يتوجه فيها ما قلناه في نفسه في الصبي إذا أحجه الولي هل يكون الزائد فيها من مال الصبي أو مال الولي على اللقولين كذلك وقد ثبت من أصلنا صحة الاشتراك في العقود وأن تختلط الأعيان كما تصح الأقسام بالمحاسبة وإن لم تميز الأعيان ولو دفع دابته أو نخله إلى من يقوم به وله جزء من ثمانية صبح وهو رواية عن أحمد ويجوز قسمة الدين في ذمة أو ذم وهو رواية عن أحمد فإن تكافأت الذمم بقياس المذهب في الحوالة على ولي <sup>(٢)</sup> وجوبها ولو كتب رب المال للعاجي والسمسار ورقة ليسلمها إلى الصبي في التسلم ماله وأمره أن ليسلمه حتى يقتص منه فخالف ضمن لتفريطه وبصدق الصبي مع مئنه والورقة شاهدة له لأن العادة جارية بذلك وتصح شركة الشهود وللشاهد أن يقيم مقامه إن كان الجمل على عمل في الذمة وإن كان على شهادته بمئنه فالاصح جوازه وللعائم أن يكرهم لأن له نظر في العدالة وغيرها وإن اشتركا على أن كلما حصله كل واحد منهم بينهم بحيث إذا كتب أحدهم وشهد شاركه الآخر وإن لم يعمل فهي شركة الأبدان تجوز بحيث تجوز به الوكالة وأما حيث لا تجوز ففيه وجهان كشركة الدالين وقد نص أحمد على جوازه فقال في رواية أبي داود وقد سئل عن الرجل يأخذ الثوب ليبيعه فيدفعه إلى الآخر يبيعه ويتناصفه فيما يأخذ من الكراء

(١) قوله وقال أبو العباس أيضا الخ كذا بالأصل (٢) كذا بالأصل

للذى باعه الا أن يكون يشتركان فيما أصابا ووجه صحتها ان يبيع الدلال وشراءه بمنزلة خياطة الخياط وتجارة التجار وسائر الاجراء المشتركين ولكل منهم أن يستنيب وان لم يكن للوكيل أن يوكل ومأخذ من منع ان الدلالة من باب الوكالة وسائر الصناعات من باب الاجارة وليس الامر كذلك ومحل الخلاف في شركة الدالين التى فيها عقد فاما مجرد النداء والعرض واحضار الديون فلا خلاف في جوازه وتسليم الاموال الى الدالين مع العلم باشتراكهم اذن لهم ولو باع كل واحد ما أخذه ولم يبط غيره واشتركا في الكسب جاز في اظهر الوجوهين وموجب المقدم المطلق التساوى في العمل واما باعطائه زيادة في الاجرة بقدر عمل وان اتفقوا على أن يشترطوا له زيادة جاز وليس لولى الامر المنع بمقتضى مذهبه في شركة الابدان والوجوه والمساقاة والمزارعة ونحوها مما يشرع فيه الاجتهاد والربح الحاصل من مال لم يأذن مالكه فى التجارة فيه فقيل هو للمالك فقط كماء الاعناب وقيل للعامل فقط لان عليه الضمان وقيل يتصدقان به لانه ربح خيىث وقيل يكون بينهما على قدر النفعين بحسب معرفة أهل الخبرة وهو أصح ما وبه حكم عمر بن الخطاب رضي الله عنه الا أن يتجر به على غير وجه المدوان مثل أن يمتد انه مال نفسه فتبين مال غيره فهنا يتسبان الربح بلارب وذ كر أبو المباس فى موضع آخر انه ان كان عالما بانه مال الغير فهنا يتوجه قول من لا يملكه شيأ لانه حصل بعمل محرم فلا يكون سبباً للإباحة فاذا تاب سقط حق الله بالتوبة وأبيع له حيثئذ بالقسمة فاما اذا لم يتب فى حله نظر وكذلك المتوجه فيما اذا غصب شيأ كفرس وكسب به مالا كالصيد أن يحمل المكسوب بين الناصب ومالك الدابة على قدر قعما بان تقوم منفعة الراكب ومنفعة الفرس ثم يقسم الصيد بينهما وأما اذا كسب العبد فالواجب أن يعطى المالك أكثر من الامر من كسبه أو قيمة نفعه ومن كانت بينهما أعيان مشتركة مما يكال أو يوزن فاخذ احدهما قدر حقه باذن حاكم جاز قولاً واحداً وذلك بدون اذنه على الصحيح انتهى

﴿ باب المزارعة والمساقاة ﴾ ولو دفع أرضه الى آخر يفرسها بجز من الفراس صح كالزراعة واختاره أبو حفص المكبرى والقاضى فى تعليقه وهو ظاهر مذهب احمد ولو كانت الارض مفروسة فعامله بجزة من غراسها صح وهو مقتضى ما ذكره أبو حفص ولا فرق بين أن يكون الفارس ناظر وقف أو غيره ولا يجوز لناظر بعهده نصيب الوقف من الشجرة وللاحكام الحكم

بلزومها في محل النزاع فقط والحكم له من جهة عوض المثل ولولم يتم به بينة لانه الاصل ويجوز  
 للانسان أن يتصرف فيما في يده بالوقف وغيره حتى تقوم حجة شرعية بأنه ليس ملكه لكن  
 لا يحكم بالوقف حتى يثبت الملك ومقتضي قول أبي حفص انه يجوز أن يغارسه بجزء من الارض  
 كما جاز النسج بجزء من غزل نفسه فان اشترط في المغارسة أن يكون على الفارس الماء أو بعضه  
 فالتوجه أن الماء كالفرس وكالبذر كما يسجى مثله في المزارعات لان الماء أصل يغنى ومتى كان  
 من العامل أصل فان فيه روايتان وان غارسه على ان رب الارض تكون له دراهم مسماة الى حين  
 اثمار الشجر فاذا اثمرت كانا شريكين في الثمر قال أبو العباس فهذه لا أعرفها متقولة وقد يقال  
 هذا لا يجوز كما اذا اشترط شيئا مقدرا فانه قد لا يحصل الا ذلك المشروط فيبقى الاخر لاشي له  
 لكن الاظهر ان هذا ليس بمحرم والمناصب على ان عليه سقى الشجر والقيام عليها اذا باع نصيبه  
 من ذلك لمن يقوم مقامه في العمل جاز وصرح شرطه كالمكاتب اذا بيع على كتابته هذا قياس  
 المذهب واذا لم يتم الفارس بما شرط عليه كان لرب الارض الفسخ فاذا فسخ العامل أو كانت  
 فاسدة فلرب الارض أن يملك نصيب الفارس اذا لم يتفقا على القلع واذا ترك العامل العمل  
 حتى فسد الثمر فينبئ أن يجب عليه ضمان نصيب المالك وينظر كم يحى لو عمل بطريق الاجتهاد  
 كما يضمن لو يبس الشجر وهذا لان تركه العمل من غير فسخ العقد حرام وعزز وهو  
 سبب في عدم هذا الثمر فيكون كما لو تلفت الثمرة تحت اليد العادية مثل أن ينصب الشجر غاصب  
 ويحطها عن السقى حتى يفسد ثمرها اما الضمان باليد العادية كالضمان بسبب الاتلاف لاسما  
 اذا انضم اليه العادية واستيلاؤه على الشجر مع عدم الوفاء بما شرطه هل هو يد عادية فيه نظر  
 لكنه سبب في الاتلاف وهذا في الفوائد نظير المنافع فان المنافع لم توجد وانما الغاصب منع  
 من استيفائها وحاصله ان الاتلاف نوعان اعدام موجود وتقويت لمعدوم انقضاء سبب وجوده  
 وهذا تقويت وعلى هذا فالعامل في المزارعة اذا ترك العمل فقد استولى على الارض وفوت  
 قعها فينبئ أيضا ضمان اتلاف أو ضمان اتلاف ويد لكن هل يضمن اجرة اجرة المثل أو  
 يضمن ما جرت به العادة في مثل تلك الارض مثل أن يكون الزرع في مثلها مبروفا فيقاس  
 بمثلها اما على ما ذكره اصحابنا فينبئ أن يضمن باجرة المثل والاصوب الا ليس بالمذهب أن  
 يضمن بمثل ما ثبت وعلى هذا فلا يكون ضمان بد وانما هو ضمان تميز<sup>(١)</sup> والمزارعة احل مر

الاجارة لا شتر كهما في الغنم والمغرم ولا يشترط كون البذر من رب الارض وهو رواية عن احمد اختارها طائفة من اصحابه ولو كان من انسان الارض ومن ثاان العمل ومن ثالث البذر ومن رابع البقر صبح وهو رواية عن احمد واذا نبت الزرع من الحب المشترك قسم الزرع علي قدر منفعة الارض والحب في اصبغ القولين وان شرط صاحب البذر أن يأخذ مثل بذره ويقتسمان الباقي جاز كالمضاربة وكاقتسامهما مايتقي بعد الكلف واذا صحت المزارعة فيلزم المقطع<sup>(١)</sup> عشر نصيبه ومن قال المشر كله على الفلاح فقد خالف الاجماع وان الزموا الفلاح به فبئس الظفر والحق ظاهر فيجوز له قدر ماظلم به والمساح على المالك ويتبع في الكلف السلطانية الرف بالم يكن شرط وما طولب من القرية من الوظائف السلطانية ونحوها فلي قدر الاموال وان وضعت على الزرع فلي ربه وان منعت مطلقا فالمادة ولا يجوز أن يشترط المقطع على الفلاح شيأ مأكولا وما يؤخذ من نصيب الفلاح للمقطع والعشر والرئاسة ان كانت لودفعت مقاسمة قسمت أو جرت للمادة بمقدار فأخذ قدره فلا بأس وهدية الفلاح للمقطع انما هي بسبب الاقطاع فينبى أن يحسبها له مما عنده أولا يأخذها واذا فسدت المزارعة أو المساقاة أو المضاربة استحق العامل نصيب الثقل وهو ما جرت العادة في مثله لا اجرة المثل واذا كنا نقول في الناصب ان زرمه رب الارض وعليه النفقة فلأن نقول مثل ذلك في المزارعة الفاسدة ان الزرع لرب الارض وان كان البذر لغيره أولى والله أعلم

﴿ باب الاجارة ﴾ وهل تنمقد الاجارة بلفظ البيع فيه وجهان يشتان على ان هذه المعاوضة نوع من البيع أو شبه به ويصح أن يستأجر الدابة بملفها وهو رواية عن أحمد وجزم به القاضي في التمليق ويصح أن يستأجر<sup>(٢)</sup> لانه ولو جعل الاجرة نفقة نص مالك على جواز اجارة<sup>(٣)</sup> لانه فن اصحابه من جوز ذلك تبعا لنصه ومنهم من منع<sup>(٤)</sup>

بها مورد النص ولم يدل عليها نصه واذا استأجر لينة فنقص عن العادة كبير العادة بجير المادة في المنفعة بملك المستأجر وأما الارش فيجوز اجارة ماقتاة مدة وما قابض تركه راما<sup>(٥)</sup> ويجوز اجارة الشجر لاخذ ثمره والسمع ليشغله وهو قياس المذهب فيما اذا أجره كل شهر بدوم ومثله وكلا

(١) كذا بالأصل (٢) هكذا بياض بالأصل (٣) هكذا بياض بالأصل (٤) هكذا بياض بالأصل

(٥) كذا بالأصل

اعتقت عبدا من عبيدك فملى ثمنه فانه يصح وان لم يبين العدد والثلث ويجوز للمؤجر اجارة العين المؤجرة من غير المستأجر في مدة الاجارة ويقوم المستأجر الثاني مقام المالك في استيفاء الاجرة من المستأجر الاول وغلط بعض الفقهاء فافنى في نحو ذلك بفساد الاجارة الثانية فلنا منه ان هذا كبيع المبيع وانه تصرف فيما لا يملك وليس كذلك بل هو تصرف فيما استحقه على المستأجر ويجوز اجارة الاقطاع (قال أبو العباس) وما علمت أحدا من علماء الاسلام الاثة الاربعة قال اجارة الاقطاع لا تجوز حتى حدث بعد اهل زماننا فابتدع القول بعدم الجواز ويجوز للمستأجر اجارة العين المؤجرة لمن يقوم مقامه بمثل الاجرة وزيادة وهو ظاهر مذهب أحمد والشافعي فان شرط للمؤجر على المستأجر أن لا يستوفي المنفعة الا بنفسه أو أن لا يؤجرها الا لعدل أو لا يؤجرها من زيد (قال أبو العباس) فقياس المذهب فيما أراه انها شروط صحيحة لكن لو تعذر على المستأجر الاستيفاء بنفسه لمرض أو تلف مال أو ارادة سفر ونحو ذلك فينبى أن يثبت له الفسخ كما لو تعذر تسليم المنفعة ولو اضطر الى السكنى في بيت انسان لا يجد سواه أو النزول في خان مملوك أو رحا للطحن أو غير ذلك من المنافع وجب بدله باجرة المثل بلا نزاع والاظهر انه يجب بدله محابا وهو ظاهر المذهب ويجوز أن يأخذ الاجرة على تطيم الفقه والحديث ونحوهما ان كان محتاجا وهو وجه في المذهب ولا يصح الاستئجار على القرامة واهدائها الى الميت لانه لم ينقل عن أحد من الاثمة الاذن في ذلك وقد قال العلماء ان القاري اذا قرأ لأجل المال فلا ثواب له فأى شيء يهدى الى الميت وانما يصل الى الميت العمل الصالح والاستئجار على مجرد التلاوة لم يقل به أحد من الاثمة وانما تنازعوا في الاستئجار على التلميم ولا بأس بجواز اخذ الاجرة على الرقة ونص عليه أحمد والمستحب أن يأخذ الحاج عن غيره ليعج لأن يعج لياخذ فن احب ابرار الميت برؤية المشاعر يأخذ ليعج ومثله كل رزق أخذ على عمل صالح ففرق بين من قصد الدين والدنيا وسيلته وعكسه فالاشبه ان عكسه ليس له في الآخرة من خلاق والاعمال التي يختص فلعلها ان يكون من أهل القرية هل يجوز ايقاعها على غير وجه القرية فن قال لا يجوز ذلك لم يجز الاجارة عليها لانها بالموض تقع غير قرية وانما الاعمال بالبينات والله تعالى لا يقبل من العمل الا ما أريد به وجهه ومن جاوز الاجارة جاوز ايقاعها على وجه القرية وقال يجوز الاجارة عليها لما فيها من نفع للمستأجر وأما ما يؤخذ من بيت المال فليس عوضا واجرة بل

رزق للاعانة على الطاعة فمن عمل منهم لله أثيب وما يأخذه رزق للاعانة على الطاعة وكذلك  
 المال الموقوف على اعمال البر والموصى به والمنذور كذلك ليس كالأجرة \* والجعل في الاجارة  
 الى ماله الاختصاص فلو استأجر أرضاً من جندي ثم غرسها قصباً وانتقل الاقطاع الى آخر فالجندي  
 الثاني لا يلزمه حكم الاجارة الاولى وله أن يؤجرها لمن له فيها القصب وكذا تغيره على الصحيح  
 ويقوم ذلك المؤجر فيها مقام المؤجر الاول واذا وقعت الاجارة بالشهر فالذي وقع في اثناء الشهر  
 فقيه عن أحمد روايتان احدهما يعتبر ذلك الشهر الذي وقع فيه الانبات بالعدد وباقى الشهور بالاهلة  
 وعلى هذه الرواية فانما يعتبر الشهر الاول بحسب تمامه وتقصانه فان كان تاماً كمل تاماً وان كان  
 ناقصاً كمل ناقصاً فاذا وقع أول المدة في عاشر الشهر مثلاً كل ذلك الشهر في عاشر الشهر الثاني  
 ان كان الشهر الاول ناقصاً وليس للوكيل أن يطلق في الاجارة مدة طويلة بل العرف كسنتين  
 ونحوها \* واذا شرط الواقف ان النظر للموقوف عليه أو آتي بلفظ يدل على ذلك فأفتى بمض  
 اصحابنا ان اجارة كاجارته الناظر وعلى ما ذكره ابن احمد ان ليس كذلك وهو الأشبه وتنسخ  
 اجارة البطن الاول اذا انتقل الوقف الى البطن الثاني في أصح الوجهين \* وصناعة التجميع واخذ  
 الاجارة عليها وبذلها حرام باجماع المسلمين وعلى ولاية امور المسلمين المنع من ذلك والقيام في  
 ذلك في افضل الجهاد في سبيل الله \* واذا ركب المؤجر الى شخص ليؤجره لم يجوز لغيره الزيادة  
 عليه فكيف اذا كان المستأجر ساكناً في الدار فانه لا تجوز الزيادة على ساكن الدار واذا وقعت  
 الاجارة صحيحة فهي لازمة من الطرفين ليس للمؤجر الفسخ لاجل زيادة حصلت باتفاق  
 الأئمة وما ذكره بعض متأخري الفقهاء من التفريق بين أن تكون الزيادة بقدر الثلث قبل الزيادة  
 أو أقل فلا تقبل فهو قول مبتدع لأصل له عن أحد من الأئمة لافي الوقف ولا في غيره ولو التزم  
 المستأجر بهذه الزيادة على الوجه المذكور لم تلزمه اتفاقاً ولو التزمها بطيب نفس منه في لزومها  
 له قولان فعند الشافعي وأحمد لا تلزمه أيضاً بناء على أن الحاق الزيادة والشروط بالمقود اللازمة  
 لا يصح وتلزمه اذا فعلها بطيب نفس منه متبرعاً بذلك في القول الآخر وهو مذهب أبي حنيفة  
 ومالك وأحمد في القول الآخر بناء على أنه تلحق الزيادة بالمقود اللازمة لكن اذا كانت المادة  
 لم تجز يأنه أحد هؤلاء يلحقها بطيب نفسه ولكن خوفاً من الإخراج فيئذ لا تلزمهم بالاتفاق  
 بل لم استرجاعها ممن قبضها منهم واجرة المثل ليست شيئاً محدوداً وانما هي ما تساوي الشيء

في نفوس أهل الرغبة ولا عبرة بما يحدث في أثناء المدة من ارتفاع الكراء أو انخفاضه ولو  
 استأجر تفاحه يحتمل الجواز ويجوز اجارة المقصبة ليقوم عليها المستأجر ويسقيها فنبت العروق  
 التي فيها بمنزلة من يسقي الأرض لينبت فيها الكلاء بلا بذر وإذا عمل الاجير بعض العمل أعطي  
 من الاجرة بقدر ما عمل وإذا مات المستأجر لم يلزم ورثته تعجيل الاجرة في أصح قولي العلماء  
 وهذا على قول من يقول لا يحل الدين بالموت ظاهر وكذا على قول من يقول بحلوله في أظهر  
 قولهم اذ يفرقون بين الاجارة وغيرها كما يفرقون في الأرض المكتركة اذا بيعت أو ورثت فإن  
 الحكر يكوّن على المشتري والوارث وليس لأصحاب الحكر أخذ الحكر من البائع  
 ومن تركه الميت في أظهر قولي العلماء ويجوز الجمع بين البيع والاجارة في عقد واحد في أظهر قولهم  
 ولا يجوز أن يستأجر من يصلى معه نافلة ولا فريضة في جنبه ولا يمينه باتفاق الاثمة وإذا تعابلا  
 الاجارة أو فسخها المستأجر بحق وكان حرثه فله ذلك وليس لأحد أن يقطع غراس المستأجر وزرعه  
 سواء كانت الاجارة صحيحة أو فاسدة بل اذا بقي فطيه أجره المثل وترك القابلة ونحوها الاجرة  
 لحاجة المقبولة أفضل من اخذها والصدقة بها واجارة المضاف يفسر بشيئين أن يؤثر سنة وستين  
 والثاني أن يؤثره مدة لا يمكن الانتفاع بالمال اخذ لما استؤجر له في المدة فن الحكم  
 من يرى ان الاجارة لا تجوز الا اذا أمكن الانتفاع بالعين عقب العقد فان أراد أن  
 يستأجر الأرض للزراعة ونحوه كتب فيها انه استأجرها مقيلا ومراحا ومزدرعا ونحو ذلك  
 لتكون المنفعة ممكنة حالة العقد ونصوص الامام احمد كثيرة في المنع من اجارة المسلم داره من  
 اهل الذمة وبمها لهم واختاف الاصحاب في هذا المنع هل هو كراهة تنزيه أو تحريم فاطلق  
 ابو علي وأبو موسى والأتد بالكرهة وأما الخلال وصاحبه فقتضى كلامهما وكلام القاضي  
 تحريم ذلك وكلام احمد يحتمل الامرين وهذا الخلاف عندنا والتردد في الكراهة انما محله  
 اذا لم يعقد الاجارة على المنفعة المحرمة فلما ان أجره اياها لاجل بيع الخمر واتخاذها كنيسة لم يحرم  
 قول واحد قال أبو طالب سألت أبا عبد الله عن الرجل ينسل الميت بكراهة قال بكراهة واستعظم ذلك  
 قلت يقول أنا فقير قال هذا كسب سوء ووجه هذا النص أن تفسير الموتى من أعمال البر  
 والتكسب بذلك يؤذن بتعني موت المسلمين فنسبه الى الاحتكار قال أصحابنا يستحب أن يعطى  
 الظئر عند الفطام عبدا أو أمة اذا أمكن للخبر ولعل هذا في المتبرعة بالرضاع وأما في الاجارة فلا فتة

الى تقدير عوض ولا الى صيغة بل ما جرت العادة بانه اجارة فهو اجارة يستحق فيه أجرة  
المثل في اظهر قولى العلماء \* نقل احمد بن الحسين قال سأل رجل احمد بن حنبل وانا اسمع عن  
رجل يأخذ الاجرة على كتابة العلم فقال أبو عبد الله اكرهه لا تأخذ على شئ من أعمال البر اجرة  
وكان أبو عينة لا يراه قال القاضي ظاهر هذا المنع (قال أبو العباس) الله مع الغني والا فهو بعيد  
قال القاضي في التعليق اذا دفع الى دلال ثوباً أو داراً وقال له بيع هذا فضى وعرض ذلك على  
جماعة مشترين وعرف ذلك صاحب المبيع فامتنع من البيع واخذ السلعة ثم باعها هو من ذلك  
المشترى أو من غيره لم تلزمه أجرة الدلال للمبيع لان الاجرة انما جعلها في مقابلة المقد وما  
حصل له ذلك (قال أبو العباس) الواجب أن يستحق من الاجرة بقدر ما عمل وهذه من مسائل  
الجماعات وتصح اجارة الارض للزراع ببعض ائخراج منها وهو ظاهر المذهب وقول الجمهور  
قال ابن منصور قلت لاحمد الرجل يستأجر البيت اذا شاء اخرجه واذا شاء خرج قال قد وجب  
فيهما الى أجله الا أن يهدم البيت أو يفرق الدار أو يموت البعير فلا ينتفع المستأجر بما استأجر  
فيكون عليه بحساب ماسكن أو ركب قال القاضي ظاهر هذا ان الشرط الفاسد لا يبطل الاجارة  
(وقال أبو العباس) هذا اشتراط التجار<sup>(١)</sup> لكنه في جميع المدة مع الاذن في الانتفاع فاذا ترك الاخير  
ما يلزمه عمله بلا عذر فلف الاستؤجر عليه ضمنه والمستأجر مطالبة المؤجر بالمارة وهي واجبة من  
وجهين من جهة حق أهل الوقف ومن جهة حق المستأجر \* واتخاذ الحجامة صناعة يتكسب بها  
هو مما نهى عنه عند امكان الاستغناء عنه فانه يفضي الى كثرة مباشرة النجاسات والاعتناء بها  
لكن اذا عمل ذلك العمل بالمعوض استحقه والا فلا يجتمع عليه استئماله في مباشرة النجاسة  
وحرمانه أجرته ونهى عن أكله مع الاستغناء عنه مع أنه ملكه واذا كانت عليه نفقة رفيق  
أو بهائم يحتاج الى نفقتها انفق عليها من ذلك لئلا يفسد ماله واذا كان الرجل محتاجاً الى هذا  
الكسب ليس له ما يغنيه عنه الا المسألة للناس فهو خير له من مسألة الناس كما قال بعض السلف  
كسب فيه دناءة خير من مسألة الناس واذا بيعت العين المؤجرة أو المرهونة ونحوهما مما به  
تعلق حق غير البائع وهو عالم باليب فلم يشكلم فينبى أن يقال لا يملك المطالبة بفساد البيع بعد  
هذا لان اخباره باليب واجب عليه بالسنة بقوله ولا يحل لمن علم ذلك الا أن يبينه فكتمان.

(١) كذا بالأصل.



تقرير والنار ضامن وكذا ينبغي أن يقال فيما إذا رأى عيباً فلم ينه وفي جميع الواضع فإن المذهب أن السكوت لا يكون اذناً فلا يصح التصرف لكن إذا لم يصح بكون تقريراً فيكون ضامناً بحيث أنه ليس له أن يطالب المشتري بالضمان فإن ترك الواجب عندنا كفعل المحرم كما يقال فيمن قدر على انجاء انسان من هلاكه بل الضمان هنا أقوى وظاهر كلام الامام أحمد في رواية الميموني أن من باع العين المؤجرة ولم يتبين للمشتري أنها مستأجرة أنه لا يصح البيع ووجهه أنه باع ملكه وملك غيره فهي مسألة تفريق الصفقة

﴿فصل﴾ والعارية تجب مع غناء المالك وهو أحد القولين في مذهب أحمد وهي مضمونة بشرط ضمانها وهي رواية عن أحمد ولو سلم شريك شريكه دابة فتلقت بلا تعد ولا تقييد لم يضمن وقياس المذهب إذا قال أعزتك دابتي لتطفها أن هذا يصح لأن أكثر ما فيه أنه بمنزلة استئجار العبد بطعامه وكسوته لكن دخول العوض فيه يلحقه بالاجارة الآن يكون ذلك يسيراً لا يبلغ اجرة المثل بلا تعد فيكون حكم العارية باقياً وهذا في المنافع نظير الهبة المشروط فيها الثواب في الاعيان (قال أبو العباس) في قديم خطه نفقة العين المعارة تجب على المالك أو على المستعير لأعرف فيها نقلاً إلا أن قياس المذهب فيما يظهر لي أنها تجب على المستعير لأنهم قد قالوا أنه يجب عليه مؤنة ردها وضمانها إذا تلقت وهذا دليل على أنه يجب عليه ردها إلى صاحبها كما أخذها منه سوى نقص المنافع المأذون له فيها ثم أنه خطر لي أنها تخرج على الوجه في نفقة الدار الموصى بمنفعتها فقط أحدها يجب على المالك لكن فيه نظر وثانيها على المالك للنفع وثالثها في كسبها فإن قيل هناك المنفعة مستحقة وليس بذلك هنا فإن مالك الرقبة هو مالك المنفعة غير أن المستعير ينتفع بها بطريق الإباحة وهذا يقوي وجوبها على المعير والاصل الأول يقوي وجوبها على المستعير ثم أقول هذا لا تأثير له في مسائلنا فإن المنفعة حاصلة في الأصل والفرع ثم كونه يملك انتزاع المنفعة من يده غير مؤثر بدليل مالو كان واهب المنفعة أباً وكان الموهوب له ابنه وهذه في غير صورة الوصية قلت ذكر هذه المسألة أبو المعالي بن النجاشي في شرح الهداية فقال ونفقة المين المعارة واجبة على المعير وواقفه في الرعاية وقال وعلي المستعير مؤنة رد المار لمؤنة عينه وذكر الحلواني في التبصرة أنها على المستعير والله سبحانه وتعالى أعلم.

## كتاب السبق

ويجوز النعب بما قد يكون فيه مصاحبة بلا مضرة (وظاهر كلام أبي العباس) لا يجوز المعروف بالطاب والمنقلة وكلما أفضي كثيرا إلى حرمة إذا لم يكن فيه مصاحبة بل حجة لأنه يكون سببا للشر والفساد وما ألهى وشغل عن ما أمر الله به فهو منهي عنه وإن لم يحرم جنسه كالبيع والتجارة وأما سائر ما يتأهل به البطالون من أنواع اللهو وسائر ضروب اللعب مما لا يستعان به في حق شرعي فكله حرام وروى الإمام أحمد والبخاري ومسلم أن عائشة رضي الله عنها وجواركن معها يلعبن بالبئات<sup>(١)</sup> وهو اللعب والنبي صلى الله عليه وسلم يراهن فيرخص فيه للصغار ما لا يرخص فيه للكبار والصراع والسبق بالاقدام ونحوهما طاعة إذا قصد به نصر الاسلام وأخذ السبق عليه أخذ بالحق فالمنالبة الجائزة تحمل بالعرض إذا كانت مما ينتفع به في الدين كما في مرأهنة أبي بكر رضي الله عنه وهو أحد الوجهين في المذهب قلت وظاهر ذلك جواز الرهان في العلم وفاقا للحنفية لقيام الدين بالجهاد والعلم والله أعلم وتجاوز المسابقة بلا محله<sup>(٢)</sup> ولو أخرج المتساو وتصح شروط السبق للانشاء وشراء قوس وكراء حانوت وإطعام الجماعة لأنه مما يعين على الرمي

## كتاب الغصب

قال في المحرر وهو الاستيلاء على مال الغير ظلما قوله على مال الغير ظلما يدخل فيه مال المسلم والمجاهد وهو المال المعصوم ويخرج منه استيلاء المسلمين على أهوال أهل الحرب فإنه ليس بظلم ويدخل فيه استيلاء المجاريين على مال المسلمين وليس بجحيد فإنه ليس من الغصب المذكور حكمه هنا بأجماع المسلمين إذا خلا في أنه لا يضمن بالاتلاف ولا بالتلف وإنما الخلاف في وجوب رد عينه وأما أموال أهل النبي وأهل العدل فقد لا يرد لأن هناك لا يجوز الاستيلاء على عينها ومتى أتلفت بعد الاستيلاء على عينها ضمننت وإنما الخلاف في ضمانها بالاتلاف وقت الحرب ويدخل فيه ما أخذ الملوكة والقطاع من أموال الناس بغير حق من المسكوس وغيرها فاما استيلاء أهل

(١) قوله يلعبن بالبئات الخ كذا بالأصل

(٢) قوله بلا محله الخ كذا بالأصل

الحرب بعضهم على بعض فيسدخل فيه وليس بجيد لانه ظلم فيحرم عليهم قتل النفوس وأخذ الاموال الا باصر الله لكن يقال لما كان المأخوذ مباحا بالنسبة اليها لم يصير ظلما في حوزتها ولا في حق من أسلم منهم فاما ما أخذ من الاموال والنفوس أو أتلّف منها في حال الجاهلية أقر قراره لانه كان مباحا لسكران لما كان الاسلام عفى عنه فهو عفو بشرط الاسلام وكذلك بشرط الامان فلو تحاكما اليها مستأمنان حكما بالاستقرار واذا كان المثلّف مما لا يباع مثل الثمر والزرع قبل بدو صلاحه فهنا لا يجوز تقويعه بشرط القطع لانه مستحق للابقاء وقد لا يكون له قيمة بل كالجنين في الحيوان فهنا اما أن يقوم مستحق الابقاء والا لم يجز بيعه كذلك واما ان يقوم مع الأصل ثم يقوم الاصل بدونه واما ان ينظر الى حال كماله فيقوم بدون نفقة الابقاء فبده نظر لا مكان تلقه قبل واما اذا جاز بيعه مستحق الابقاء فيقوم مستحق الابقاء كما يقوم المنقولات مع جواز الآفات عليها جميعا (قال أبو العباس) سئلت عن قوم اخذت لهم غنم أو غيرها من المال ثم ردت عليهم او بعضها وقد اشتبه ملك بعضهم ببعض قال فاجبت انه ان عرف قدر المال تحقيا قسم الموجود عليهم على قدره وان لم يعرف الاعدده قسم على قدر العدد لان المالكين اذا اختلط قسمانيهما وان كان كل منهم يأخذ عين ما كان للآخر لان الاختلاط جعلهم شركاء لاسيما على اصلنا ان الشراكة تصح بالقدم مع امتياز المالكين لكن الاشتباه في الغنم ونحوها يقوم مقام الاختلاط في المائعات وعلى هذا فينبغي انه اذا اشتراكا بما يتشابه من الحيوان واليابس أنه يصح كما لو كان رأس المال دراهم اذا صححناها بالمرض واذا كانوا شركاء بالاختلاط والاشتباه فعند القسم يقسم على قدر المالكين فان كان المردود جميع ما لهم فظاهر وان كان بمضه فذلك البعض هو بعض المشترك كما لو رد بعض الدراهم المختلطة بقي ان كان حيوانا فهل يجب قسمته اعيانا عند طلب بعضهم قولا واحدا أو يخرج على القولين في الحيوان المشترك الاشبه خروجه على الخلاف لانه اذا كان لاحد عشر رأس وللآخر عشرون فما وجد فلاحدهما ثلثه وللآخر ثلثاه كما لو ورثاه كذلك لكن لمحدود في هذه المسألة ان مال كل منهما ان عرف قيمته فظاهر وان لم يعرف الاعدده مع ان فهم أحدهما قد يكون خيرا من غنم الآخر فالواجب عند تعدد معرفة الرجحان أحدهما على صاحبه التسوية لان الاصل عدم فضل غنم أحدهما على الآخر ولأن الضرورة تلجئ الى التسوية وعلى هذا فسواء اختلط غنم أحدهما بالآخر عبدا أو خطا يقسم للمالكين على العدد اذا لم يعرف الرجحان

وان عرف وجهل قدره وأثبت منه القدر المتيقن واسقط الزائد المشكوك فيه لان الاصل عدمه  
ويضمن المصوب بما نقص رقيما كان أو غيره وهو رواية عن أحمد واختارها طائفة من أصحابه  
قال في المحرر ومن قبض مصوبا من غاصبه ولم يعلم فهو بمنزلة في جواز تضمينه العين والمنفعة  
اكنه يرجع اذا غرم على غاصب بما لم يلزمه ضمانه خاصة (قال) أبو العباس يخرج الايضمن  
الناصب ما لم يلزمه على قولنا انه لا يقطع غرسه وبناءه حتى يضمن بمضه ويرجع به على البائع  
وعلى ظاهر كلامه في المنع يضمن مودع المودع اذا لم يعلم وعلى احدى الروايتين كان المنور  
لا يضمن الاول بل يضربهم<sup>(١)</sup> الغار ابتداء واذا مات الحيوان المصوب فضمنه الناصب  
فجده اذا قلنا يطهر بالباغ للمالك وقياس المذهب ويخرج انه للناصب واذا كان بين اثنين  
مال مشترك فنصب نصيب أحدهما مشاعا من عقار أو منقول فاصح قول الجمهور ومالك  
والشافعي وأحمد ان النصف الآخر حلال للشريك الآخر ويذكر عن أبي حنيفة ويحكي  
رواية عن أحمد ان ما يأخذه الظالم يكون من النصيبين جميعا لان الظالم ليس له ولاية القسمة وان  
وقف الرجل وقفا على اولاده ثلاثم باعه وهم يعلمون انه قد وقفه فهل يكون سكوتهم عن الاعلام  
تفريعا مع انهم هم المستحقون فهذا يستمد من السكوت هل هو اذن وهو ما اذا رأى عبده  
أو ولده يتصرف فقال اصحابنا لا يكون اذنا لكن هل يكون تفريعا فان قول النبي صلى الله عليه  
وسلم في السلعة المعيبة لا يحل لمن يعلم ذلك الا ان يبينه يقتضى وجوب الضمان وتحريم السكوت  
فيكون قد فعل فعلا محرما تلف به مال معصوم فهذا قوى جدا لكن قد يقال فطرده ان من  
علم بالعيب غير البائع فلم يبينه فقد غر المشتري فيضمن فيقال هذا ينبغي ان الضرر من الاجبي<sup>(٢)</sup>  
ولو لم يكن الاولاد أو غيرهم قد عرف فاذا وجب الرجوع على الواقف بما قبضه من الثمن وبما  
ضمنه المشتري من الاجرة ونقص قيمة البناء والعرس ونحو ذلك ولو كان قد مات معسرا أو هو  
معسرا في حياته فهل يؤخذ من ريع الوقف الثمن الذي غرمه المشتري لاشك ان هذا بعيد في  
الظاهر لان ريع الوقف للموقوف عليه وهو لم يقر فلا يؤخذ من ماله ما يقضى به دين غيره لكن  
باعتباره هذا لدين على الواقف بسبب تفريعه بالوقف فكان الواقف هو الاكل لريع وقفه وقد توجه  
ذلك اذا كان واقف قد ادخل بان وقف ثم باع فان قصد الحيلة اذا كان متقدما على الوقف لا يقع

(١) قوله بل يضربهم الخ كذا بالاصل (٢) ياض بالاصل سطر

في المحتال عليه الذي هو كل مال المشتري المظلوم ولو واطأ المالك رجلا على ان يبيع داره ويظهر  
انها للبائع لا أنه يبيعها بطريق الوكالة فهل تجمل هذه المواطأة وكالة <sup>(١)</sup>  
وان لم ياذن في بيعها لنفسه أم يجمل غرورا فانه ما أذن في بيع فاسد لكن قصد التزوير قبل  
بياتب تجمل البيع صحيحا أم بضمان التقرير <sup>(٢)</sup>

ولو اشترى منصوبا من غاصبه رجع بنفقته وعمله على بائع غار له ومن زرع بلا اذن شريكه  
والعادة بان من زرع فيها له نصيب معلوم ولربها نصيب قسم مازرعه في نصيب شريكه كذلك  
ولو طلب أحدهما من الآخر ان يزرع معه أو يهايته فأتى فلاول الزرع في قدر حقه بلا أجرة  
(واعتبر أبو العباس) في موضع آخر اذن ولي الامر ويضمن المنصوب بمثل مكبلا أو موزونا أو  
غيرها حيث أمكن والا فالقيمة وهو المذهب عند أبي موسى وقاله طائفة من العلماء واذا تغير  
الدمر وقدر المثل فينتقل الى القيمة وقت النصب وهو أرجح الاقوال ولو شق ثوب شخص خير  
مالكه بين تضمين الشاق نفسه وبين شق ثوبه ونقله اسماعيل عن أحمد ومن كانت عنده  
غصوب وودائع وغيرها لا يعرف اربابها صرفت في المصالح وقال العلماء ولو قصدت بها  
جاز وله الا كل منها ولو كان عاصيا اذا تاب وكان فقيرا ومن تصرف بولاية شرعية لم يضمن  
كن مات ولا ولي له ولا حاكم وليس لصاحبه اذا عرف رد الماوضة كشيوت الولاية عليها شرعا  
ومن غرم ما لا بسبب كذب عليه عند ولي الامر فله تضمين الكاذب عليه بخبره ولو طرق فخل غيره  
على فرس نفسه فنقص الفحل ضمنه ولا يجوز لو كيل بيت المال ولا غيره بيع شيء من طريق المسلمين  
النافذ وليس للحاكم ان يحكم بصحته وما لبيت المال من المقاسمة أو الأرض الخراجية لا يباع لما فيه  
من اضرار حقوق المسلمين ومن امر رجلا بمسك دابة ضاربة فجئت عليه ضمنه ان لم يمله  
بها ويضمن جنابة ولد الدابة ان فرط نحو ان يعرفه شموصا والدابة اذا ارسلها صاحبها بالليل كان  
مفرطا فهو كما اذا ارسلها ترب زرع ولو كان معها قائدا أو راكبا أو ساقطا أفسدت بفمها أو يدها  
فهو عليه لأنه تفریط وهو مذهب أحمد ومن المقبوبة الثالثة ائلاف الثورين المصفرين كما في  
الصحيح من حديث عبد الله بن عمرو وراثة عمر ابن الذي شيب بالماء للبيع والصدة بالمشوش  
أولى من ائلافه ومن ندم ورد المنصوب بموت المنصوب منه كان للمنصوب منه مطالبته

(١) بياض بالأصل (٢) بياض بالأصل

بالاجرة لتفويته الانتفاع به في حياته كما لو مات الناصب فردة وارثه ولو حبس المنصوب وقت حاجة مالكه اليه كدعة شجابه ثم رده في مشيبه فتفويت تلك المنفعة ظلم يفتقر الى جزاء ومن مات معدما يرجى ان الله يقضي عنه ماعليه والمظلوم الاستعانة بمخلوق فاذا خالفه فالاولي له الدعاء على من ظلمه ويجوز الدعاء بقدر ما يوجه ألم ظلمه لا على من شتمه أو أخذ ماله بالكفر ولو كذب عليه لم يفتقر عليه بل يدعو اليه بمن يفتري عليه نظيره وكذا ان افسد عليه دينه ومن ترك دينه باختياره ويمكن من استيفائه فلم يستوفه حتى مات طالب به ورثته وان عجز هو وورثته فالطالب في الاشبه كما في المظالم للخبر واذا كان للناس على انسان ديون أو مظالم بقدر ماله على الناس من الديون والمظالم كان يسرع أن يقال يحاسب بذلك فيه بقدر حقه من هذا ويصرف الى غيره كما يفعل في الدنيا بالمدير الذي له وعليه يستوفي ماله ويوفي ماعليه \* وقدر التلغ اذا لم يمكن تحديده عمل فيه بالاجتهاد كما يفعل في قدر قيمته بالاجتهاد في معرفة مقدار ثمنه بل قد يكون بالحرص أسهل وكلاهما يجوز مع الحاجة ولو بايع الرجل مبيعات يمتد حلها ثم صار المال الى وارث أو منهب أو مشتر يمتد تلك العقود محرمة فالمثال الاصل لهذا اقتداء المأموم بصلاة امام اخل بما هو فرض عند المأموم دونه والصحيح الصحة وما قبضه الانسان بمقد مختلف فيه يمتد صحته لم يجب عليه رده في أصح القولين \* ومن كسب مالا حراما برضاء الدافع ثم مات كسب الحرام ومهر البغي وحلوان الكاهن فالذي يتلخص من كلام أبي العباس ان القاضي ان لم يعلم التحريم ثم علم جاز له أكله وان علم التحريم أولا ثم تاب فانه يتصدق به كما نص عليه أحمد في حامل الحرام والفقير أكله ولولى الامر أن يعطيه أعوانه وان كان هو فقيرا أخذ كفايته وفيما اذا عرف به هل يلزمه رده اليه أم لا قولان \* وظاهر كلام أبي العباس ان نفس المصيبة لا يؤجر عليها وقال أبو عبيدة بلي ان صبر أثيب علي صبره قال وكثير ما يفهم من الأجر غفران الذنوب فيكون فيها أجر بهذا الاعتبار

## باب الشفعة

وثبت في كل عقار يقبل قسمة الاختيار باتفاق الأئمة وان لم يقبلها فروايتان الصواب الثبوت وهو مذهب أبي حنيفة واختيار ابن شريح من الشافعية وابن الوفاء من أصحابنا وثبت شفعة الجوار

مع الشركة في حق من حقوق الملك من طريق أو ماء أو نحو ذلك ونص عليه أحمد في رواية أبي طالب في الطريق وقالت طائفة من العلماء لا يحمل الاحتيال لاسقاط الشفعة ولا يجب على المشتري أن يسلم الشقص المشفوع بالثمن الذي تراضيا عليه في الباطن اذا طالبه الشريك واذا حابا البائع المشتري بالثمن عناية خارجة عن العادة يتوجه أن لا يكون للمشتري أخذه الا بالقيمة أو ان لاشفعة له فان العناية بمنزلة الهبة من بعض الوجوه ولا شفعة في بيع الخيار اذا قصص نص عليه أحمد في رواية حنبل قال القاضي لان اخذ الشفع بالشفعة يسقط حق البائع من الخيار فلم يجوز له المطالبة بالشفعة وهذا التعليل من القاضي يقتضي ان الخيار اذا كان للمشتري وحده فلا شفع الاخذ كما يجوز للمشتري أن يتصرف فيه في هذا الموضع وأولى منذهب الامام أحمد انه لا شفعة للكافر على مسلم وقد يفرق بين أن يكون الشقص لمسلم فلا تجب الشفعة أولدي فتجب وحينئذ فهل المبرة بالبائع أو المشتري أو كلاهما أو أحدهما أربع احتمالات

## باب الوديعة

ولو أودع المودع بلا عذر ضمن والمودع الثاني لا يضمن ان جهل وهو رواية عن أحمد وكذا للمرتبه منه وهو وجه في المذهب ولو قتل المودع أو دغنها الميت وقال هي لقلان وقال ورثته بل هي له وليست لقلان ولم ترم بنة على أنها كانت للميت ولا على الابداع (قال أبو المباس) اثبت ان القول قول المودع مع يمينه لانه قد ثبت له اليد واذا تلفت الوديعة فلمودع قبض البديل لأن من يملك قبض العين يملك قبض البديل كالوكيل وأولى

(فصل) وحريم البثر العادية وهي التي اعتدت فتمسكون ذراعا ولو ترك جدا في جر شديد حتى ذاب وتقاطر ماؤه فقصده انسان الى ذلك الفطر واستلقاه في آباء وجمعه وشربه كان مضمونا عليه وان كان لو تركه لصاحبه ذكره أبو طالب في الانتصار وفيه نظر ومن استنقذ مال غيره من المملوكة ورده استحق اجرة المثل ولو بغير شرط في أصبح القولين وهو منصوص أحمد وغيره واذا استنقذ فرسا للغير ومرض الفرض بحيث أنه لم يقدر على الشئ فيجوز بل يجب في هذه الحال أن ييمه الذي استنقذه ويحفظ الثمن لصاحبه وان لم يكن وكيله في البيع وقد نص الائمة على هذه المسئلة ونظائرهما

﴿فصل﴾ وتعرف اللقطة سنة قريبا من المكان الذي وجدها فيه ولا يلتقط الطير والظباء ونحوها اذا أمكن صاحبها ادراكها ولا تملك لقطة الحرم بحال ويجب تعريضها أبدا وهو رواية عن أحمد واختارها طائفة من العلماء وتضمن اللقطة بالمثل كبدل القرض واذا قلنا بالقيمة فالقيمة يوم ملكها الملتقط قطع به ابن أبي موسى وغيره خلافا للقاضي وأبي البركات \* باع الملتقط اللقطة بعد الحول ثم جاورها فلا شبه ان المالك لا يملك انتزاعها من المشتري

## كتاب الوقف

ويصح الوقف بالقول وبالفعل الدال عليه عرفا كجعل أرضه مسجدا أو أذن للناس بالصلاة فيه أو أذن فيه واقام ونقله أبو طالب وجعفر وجماعة عن أحمد أو جعل أرضه مقبرة وأذن بالدفن فيها ونص عليه أحمد أيضا ومن قال قريتي التي بالنهر لموالي الذين بها ولا ولاءم صح وقفه ونقله يعقوب بجبان عن أحمد واذا قال واحد أو جماعة جعلنا هذا المكان مسجدا أو وقفنا صار مسجدا ووقفنا بذلك وان لم يكملوا عمارته واذا قال كل منهم جعلت ملكي للمسجد أو في المسجد ونحو ذلك صار بذلك حقا للمسجد ولو قال الانسان تصدقت بهذا الدهن على هذا المسجد ليوثق فيه جاز وهو من باب الوقف وتسميته وقف بمعنى انه وقف على تلك الجهة لا ينتفع به في غيرها لاتاباه الائمة وهو جائز في الشرع ووقف المازل كوقف الثلجثة ان غلب على الوقف شبه التحريم ومن جهة انه لا يقبل الفسخ فينبغي أن يصح كالتنقي والاتلاف وان غلب عليه شبه التمليك فيشبه الهبة والتمليك وذلك لا يصح من المازل على الصحيح ويصح الوقف على النفس وهو أحد الروايتين عن أحمد واختارها طائفة من أصحابه ويصح الوقف على الصوفية فن كان جماعا للمال ولم يتخلق بالاخلاق الحمودة ولا تأدب بالآداب الشرعية وغلبت عليه الآداب الوضيعة أو فاسق لم يستحق شيئا وان كان قد يجوز للنفي مجرد السكنى وينبغي ان يشترط في الواقف ان يكون ممن يمكن من وقف تلك القرية فلو اراد الكافر ان يوقف مسجدا منع منه ولو قال الواقف وقفت هذه الدراهم على قرض المحتاجين لم يكن جوازا هذا بعيدا واذا اطلق وقفنا لتقديم ونحوها مما يمكن الانتفاع ببدله فان منع صحة هذا الوقف فيه نظر خصوصا على اصلنا فانه يجوز عندنا بيع الوقف اذا تمطلت منقته وقد نص أحمد في الذي حبس فرسا عليها حلية محرمة ان



الحلية تباع وينفق عليها وهذا تصريح بجواز وقف مثل هذا ولو وقف منفعة يملكها كالعبد  
 الموصى بخدمته أو منفعة أم ولده في حياته أو منفعة الميراث المستأجرة فلي ما ذكره أصحابنا لا يصح  
 (قال أبو العباس) وعندى هذا ليس فيه فقه فانه لا فرق بين وقف هذا ووقف البناء والنقرا  
 ولا فرق بين وقف ثوب على الفقراء يلبسونه أو فرس يركبونه أو دجاجة يشمه أهل المسجد وطيب  
 السكة حكمه حكم كسوتها فلم ان التطيب منفعة مقصودة لكن قد يطول بقاء مدة التطيب  
 وقد يقصد ولا اثر لذلك \* ونصح وقف الكلب للعلم والجوارح المملعة ومالا يقدر على تسليته  
 واقر بالحدود في الموقوف انه كل عين تجوز عارضتها قال في الرأية وان وقف نصف عبد صح  
 وان لم يسر الى قبته وان كان لنيره وان احتق ما وقفه منه أو اعقته للموقوف عليه لم يصح عتقه  
 ولم يسر وان احتق ما وقفه منه أو اعقته شريكه قد صح احتق نفسه ولم يسر الى الموقوف (قال  
 أبو العباس) هذا ضعيف ولا يصح على الاغنياء على الصحيح \* قال في الحرر ولا يصح وقف المجهول  
 (قال أبو العباس) المجهول نوعان مبهم ومعين مثل دار لم يرها فنعم هذا بعيد وكذلك هبته قايما أو وقف  
 على المبهم فهو شبهة بالوصية له وفي الوصية روايتان منصوبتان مثل ان يوصي لاحد هذين  
 أو لجارده محمد وله جار ان بهذا الاسم ووقف المبهم مفرع على هبته وبه وليس عن أحمد في هذا منع  
 وصح الوقف على أم ولده بمد موته وان وقف على غيرها على ان ينفق عليها مدة حياته أو يكون  
 الربيع لها مدة حياته صح فان استثناء النحلة لام ولده كاستثناء نفسه وان وقف عليها مطلقا  
 فينبى في الحال انا اذا صحنا وقف الانسان على نفسه صح لان ملك أم ولده اكثر ما يكون  
 بمنزلة ملكه وان لم نصعحه فيتوجه ان يقال هو كالوقف على العبد الفن فانه قد يخرج عن  
 ملكه فيكون ملكا لعبد النير واما اذا مات السيد فقد يخرج هذه المسئلة على مسألة تفرق  
 الصفة لان الوقف على أم الولد بم حال رتبا وعقبا فاذا لم يصح في أحد الحالين خرج في الحال  
 الاخرى وجها واذا قلنا ان الوقف المنقطع الابتداء يصح فيجب أن يقال ذلك وان قلنا لا يصح  
 فهذا كذلك ومأخذ الوقف المنقطع ان الوقف هل يصح توقيته بناية مجهولة أو غير مجهولة قيل  
 قول من قال لا يزال وقفا لا يصح توقيته وعلى قول من قال بمود ملكا يصح توقيته فان غلب  
 جانب التحريم فالتحريم لا يتوقت لانه ليس له شريك وان غلب جانب التملك فتوقيت جميعه  
 قريب من توقيته على بعض البطون كما لو قال هذا وقف على زيد سنة ثم على عمرو سنة ثم على

بكر سنة وضابط الاقوال في انوقف المنقطع اما على جميع الورثة واما على المصبة واما على المصالح  
واما على الفقراء والمساكين منهم وعلى الاقوال الاربعة فاما وقف واما ملك فلهذه ثمانية منها  
اربعة في الاقارب وهل يختص به فتراؤم فيصير فيهم ثمانية والثالث عشر تفصيل ابن أبي موسى  
انه اذا رجع الى جميع الورثة يكون ملكا بينهم على فرائض الله بخلاف رجوعه الى المصاة (قال  
أبو العباس) وهذا أصح وأشبه بكلام أحمد واذا اشترط القبول في الوقف على المعين فلا ينبغي  
أن يشترط المجلس بل يلحق بالوصية والوكالة فيصح معجلا أم مؤجلا في القول والفعل فاخذ  
رأيه قبول وينبغي انه لو رده بعد قبوله كان له ذلك والصواب الذي عليه محققوا الفقهاء في مسألة  
الوقف على المعين اذا لم يقبل أو رده ان ذلك ليس كالوقف المنقطع الابتداء بل الوقف هنا صحيح  
قولا واحدا ثم ان قبل الموقوف عليه والا انتقل الى من بعده كما لو مات أو تندر استحقاقه  
لقوات فيه اذا الطبقة الثانية تنق من الواقف لامن الموقوف عليه \* ومن شرط النظر لرجل ثم  
لغيره ان مات فنزل نفسه أو فسق فكوته لأن تخصيصه للغالب ولا نظر لغير الناظر الخاص  
معه وللعامة كم النظر العام فيعرض عليه ان فعل ما لا يشرع وله ضم أمين اليه مع تفریطه أو تهت يحصل  
به المقصود ومن ثبت فسقه أو أضر في تصرفه مخالفا للشراء الصحيح عالما بتحريمه فلما أن ينزل  
أو ينزل أو يضم اليه أمين على الخلاف المشهور ثم ان صار هو أو الوصي أهلا عاد كما لو صرح  
به وكالوصوف ومن شرط النظر لحاكم المسلمين شمل أي حاكم كان سواء كان مذهبه مذهب  
حاكم البلد زمن الواقف أولا والا لم يكن له النظر لو انفرد وهو باطل اتفاقا ولو فرضه حاكم  
لم يكن لحاكم آخر نقضه ولو ولي كل واحد من الحكام شخصا قدم ولي الامر أحقهما ولا يجوز  
لواقف شرط النظر لذي مذهب معين دائما ومن وقف مدرسة على مدرس وفقهاء فلناظر ثم  
الحاكم تقدير أعطيتهم فلو زاد الثناء فهو لهم والحكم بتقديم مدرس أو غيره باطل ولو نفذ حكام  
وإن قيل ان المدرس لا يزداد ولا ينقص بزيادة الثناء ونقصه كان باطلا لانه لهم والقياس ان  
يسوي بينهم ولو تعاونوا في المنفعة كالامام والجيش في المنعم لكن دل العرف على التفضيل  
واما قدم القيم لأن ما يأخذه أجرة ولهذا يحرم أخذه فوق أجرة مثله بلا شرط والامام والمؤذن  
كالقيم بخلاف المدرس والمتعبد والفقهاء فانهم من جنس واحد واذا وقف على امام ومؤذن  
وقدر لكل واحد جزءا معلوما وزاد الوقف خمسة أمثاله مثلا جاز أن يصرف الى الامام والمؤذن

من الزائد اذا لم يكن له مضرب بمد تمام كفايتها لوجهين أحدهما ان تقدير الوقف دراهم مقدرة قد يزداد له بالنسبة مثل أن يشترط له عشرة والمثل مائة فيزداد به العشر فان كان هناك قرينة تدل على هذا عمل بها ومن المعلوم في العرف اذا كان الوقف مئة مائة درهم وشرط له ستة ثم صار خمسمائة فان العادة في مثل هذا أن يشترط اضعاف ذلك مثل خمسة أمثله ولم يميز عادة من شرط ستمائة أن يشترط ستة من خمسمائة فيجعل كلام الناس على ما جرت به عادتهم في خطابهم والوجه الثاني ان الوقف لو لم يشترط هذا فزاد الوقف بصرف في المصالح التي هي نظير مصالحه ومن قدر له الوقف بسافله <sup>(١)</sup> أكثر منه ان استحقه بموجب الشرع ولو عطل وقف مسجد سنة تقسط الاجرة المستقبلية عليها وعلى السنة الاخرى لانه خير من التعطيل ولا ينقض الامام بسبب تعطيل الزرع العام ومن لم يتم بوظيفته غيره فلن له الولاية أن يولي من يقوم بها الى أن يتوب الاول ويلتزم بالواجب ويجب أن يولي في الوظائف وامامة الماجد الاحق شرعا وان يعمل ما قدر عليه من عمل الواجب وليس للناس أن يولوا عليهم الفاسق وان فذبحه أو صحت الصلاة خلفه واتفق الاثمة على كراهة الصلاة خلفه واختلفوا في صحتها ولم يتنازعوا انه لا ينبغي توليته ولناظر النسخ كتاب الوقف والمؤال عن حاله وأجره وتسجيل كتاب الوقف من الوقف كالعادة ويجب عمارة الوقف بحسب البطون والجمع بين عمارة الوقف وأرباب الوظائف حسب الامكان أولى بل قد تجب ولا يلزم الوفاء بشرط الوقف الا اذا كان مستعجا خاصة وهو ظاهر المذهب أخذنا من قول أحمد في اعتبار القرية في أصل الجهة الموقوف عليها واذا شرط في استحقاق ريع الوقف الزوية فالمتأهل أحق من المنزب اذا استويا في سائر الصفات ولو شرط للصوات الخمس على أهل مدرسة في القدس كان الافضل لاهلها أن يصلوا الصلوات الخمس في الاقصى ولا يفت استحقاقهم على الصلاة في المدرسة وكان يفتى به ابن عبد السلام وغيره ويجوز تغيير شرط الوقت الى ما هو أصح منه وان اختلف ذلك باختلاف الزمان حتى لو وقف على الفقهاء والصوفية واحتاج الناس الى الجهاد صرف الى الجند واذا وقف على مصالح الحرم وعمارة قاعاتهم بالوظائف التي يحتاج اليها المسجد من التنظيف والحفظ والفرش وفتح الابواب واغلاقها ونحو ذلك يجوز الصرف اليهم وقول الفقهاء نصوص الوقف كنصوص الشارع يعني

(١) كذا بالاصل

في الفهم والدلالة لافي وجوب العمل مع أن التحقيق أن لفظ الواقف والموصي والناظر والمخالف وكل عاقد يحمل على مذهبه وعادته في خطابه ولقته التي يتكلم بها وافق لغة العرب أو لغة الشارع أولا. والمادة المستمرة والعرف المستقر في الوقف يدل على شرط الواقف أكثر مما يدل لفظ الاستفاضة ولا يجوز أن يولي فاسقا في جهة دينية كدرسة وغيرها مطلقا لأنه يجب الانكار عليه وعقوبته فكيف ينزل وظاهر كلام أبي العباس في موضع آخر خلاف ذلك وإن نزل تنزيلا شرعيا لم يجوز صرفه بلا موجب شرعي وكل متصرف بولاية إذا قيل له افعل ما تشاء فانما هو لمصلحة شرعية حتى لو صرح الواقف بفعل ما يهواه أو ما يراه مطلقا فهو شرط باطل لمخالفته الشرع وغايته أن يكون شرطا مباحا وهو باطل على الصحيح المشهور حتى لو تساوى فلان عمل بالقرعة وإذا قبل هنا بالتخير فله وجه وعلى الناظر بيان المصلحة فيعمل بما ظهر ومع الاستنباه وإن كان عالما عادلا ساغ له الاجتهاد (قال أبو العباس) ولا أعلم خلافا من قسم شيئا يلزمه أن يتحرى فيه العدل ويتبع ما هو أَرْضَى لله تعالى ولرسوله سواء استفاد القسمة بولاية كالامام والحاكم أو بقدر كالناظر والوصي وإذا وقف على الفقراء فاقارب الواقف الفقراء أحق من الفقراء الأجانب مع التساوي في الحاجة وإذا قدر وجود فقير مضطرب كاذ دفع ضرورته واجبا وإذا لم تندفع ضرورته لا بتقصيص كفاية أقارب الواقف من غير ضرورة تحصل لهم تمين ذلك وإن لم يشترط له شيء ليس له إلا ما يقابل عمله لا المادة (واعتبر أبو العباس) في موضع جواز أخذ الناظر أجره عمله مع فقره كوصى اليتيم ولا يقدم الناظر بمعلومه بلا شرط وما يأخذه الفقهاء من الوقف هل هو اجارة أو جمالة أو كرزق من بيت المال فيه أقوال ثالثها المختار<sup>(١)</sup> والمكوس إذا أقطعها الامام الجيد فهي حلال لهم إذا جهل مستحقها وكذلك إذا رتبها للفقهاء وأهل العلم والذي يتوجه أنه لا يجوز للوقوف عليهم أن يتسلفوا الاجرة لأنهم لم يملكوا المنفعة المستقبلية ولا الاجرة عليها وعلى هذا فلهم أن يطلبوا الاجرة من المستأجر لأنه فرط ولهم أن يطلبوا الناظر ويد الواقف ثابتة على المتصل بالوقف ما لم تأت حجة تدفع موجبها كعرفة كوز النارس غرسها بما له بحكم اجارة أو اعارة أو غصب\* ومن أكل المال بالباطل قوم لهم رواتب أضعاف حاجاتهم وقوم لهم جهات معلومها كثير يأخذونه ويستشبهون يسيرا والنيابة في مثل هذه الاعمال المشروطة جائزة ولو لم يهين الواقف

إذا كان مثل مستشبه وقد يكون في ذلك مفسدة راجحة كالأعمال المشروطة في الاجارة على  
 عمل في الذمة \* ويستحق حمل موجود عند تأييد النخل أو بدو صلاح الثمر من حين موت  
 أبيه ولو لم يتفصل \* وإذا زرع البطن الاول من أهل الوقف في الأرض الموقوفة ثم مات وانتقل  
 الى البطن الثاني كان مبقى الى أوان جده باجره (وقال أبو العباس) في موضع آخر يحمل مزارعه  
 بين الزارع ورب الأرض لنموه من أرض أحدهما وبذر الآخر وكذا الحكم في الانقطاع  
 المزروع اذا انتقل الى مقطع آخر والزرع قائم فيها وشجر الجوز الموقوف ان ادرك وان قطعه  
 في حياة البطن الاول فهو له فان مات وبقي في الأرض مدة حتى زاد كانت الزيادة حادثة من  
 منفعة الأرض التي للبطن الثاني والاصل الذي ورث الاول فاما أن يقسم الزيادة على قدر  
 القسمين واما ان يعطى الورثة أجرة الأرض للبطن الثاني وان غرسه البطن الاول من مال  
 الوقف ولم يدرك الا بعد انتقاله الى البطن الثاني فهو لهم وليس لورثة الاول فيه شيء ومن  
 وقف وقفا مستقلا ثم ظهر عليه دين ولم يمكن وفاء الدين الا ببيع شيء من الوقف وهو في مرض  
 الموت بيع باتفاق العلماء وان كان الوقف في الصحة فهل يباع لوفاء الدين فيه خلاف في  
 مذهب أحمد وغيره ومنه قوى قلت وظاهر كلام أبي العباس ولو كان الدين حادثا بعد الوقف  
 قال وليس هذا بابلغ من التدبير وقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم باع على المدبر في الدين  
 والله أعلم وإذا وقف الواقف وعليه دين مستغرق واثبت عند حاكم ولم يتعرض لصحة الوقف  
 ولم يعلم الموقوف عليهم ثم مات الواقف فرد الموقوف الى الموقوف عليهم وطلب أبواب الديون  
 ديونهم ورفعت القصة الى حاكم يرى بطلان هذا الوقف من جهة شرط النظر لنفسه وكونه  
 يستغرق الذمة بالدين وكونه لم يخرج من يده فهل يجوز تقضيه فيقال حكم الحاكم بما قامت به  
 البيئته والقضاء بموجبه والالزام بتقضيه لا يمنع الحاكم الثاني الذي عنده أن الواقف كانت ذمته  
 مشغولة بالديون حين الوقف أن يحكم بمذهبه في بطلان هذا الوقف وصرف المال الى الغرماء  
 المستحقين للوفاء فان الحاكم الاول في وجوه هؤلاء الخصوم ونوابهم لا يضمن حكمه عمله بهذا  
 الفصل المختلف فيه. وإذا صادف حكمه مختلفا فيه لم يعلمه ولم يحكم فيه جاز تقضيه \* ومن نزل  
 في مدرسة ونحوها استحق بحصته من المثل ومن جملة كالرلد فقد أخطأ ولورثة امام مسجد  
 أجرة عمله في أرض المسجد كما لو كان الفلاح غيره ولهم من مثله بقدر ما يباشر موزنهم

ويستحق ولد الولد وان لم يستحق أبوه شيئاً ومن ظن أن الوقف كالارث فان لم يكن والده  
 أخذ شيئاً لم يأخذ هو فلم يقله أحد من الأئمة ولم يدرك ما يقول ولهذا لو انتفت الشروط في  
 الطبقة الاولى أو بعضها لم تحرم الثانية مع وجود الشروط فيهم اجماعاً ولا فرق والاظهر  
 فيمن وقف على ولديه نصفين ثم على أولادها وأولاد أولادها وعقبها بعدهما بطناً بمد  
 بطن انه ينتقل نصيب كل الى ولده وان لم ينقرض جميع البطن الاول وهو أحد الوجهين في  
 مذهب أحمد وقول الواثق من مات عن ولد فنصيبه لولده يشتمل الاصل لا المأذ وهو  
 أحد الوجهين في المذهب ولو قال وقفت على اولادي ثم اولادهم الذكور والاناث ثم اولادهم  
 الذكور وان سفلوا فان أحد الطبقة الاولى لو كانت بنتاً فمات ولها اولاد فما استحقته قبل موتها  
 ظلم ولو قال ومن مات عن غير ولد فنصيبه لاختوبه ثم لنسلهم وعقبهم ممن لم يعقب ومن اعقب  
 ثم انقطع عقبه وقول الواثق ومن مات من غير نسل يمودما كان جارياً عليه على من هو في درجته  
 وذوي طبقتة يقدم الاقرب الى المتوفي فالاقرب وهو حرمان الطبقة السفلى فقط لحرمان  
 العليا واذا وجد في كتاب الوقف وقف على بنه وبني بنه والامارة تدل على أحد الامر بن  
 فلهذا يشتمل وجهين أحدهما ان يقرع بينهما كاقاربه بما في يده لاحد الشخصين لا يعلم عنه  
 والثاني ان يرجح بنوا البنين والواو بما لا يقتضي الترتيب لانتفيه في سالبه عنه تفنياً واثباتاً ولكن  
 تدل على التشريك وهو الجمع المطلق فان كان في الوقف ما يدل على الترتيب مثل ان رتب أولاً  
 عمل به ولم يكن ذلك منافياً لمقتضى الواو ولا يلزم من التشريك التسوية بل يعطى بحسب المصلحة  
 ولو طلب المدرس الخمس فقلنا له فاعط القيم الخمس لانه نظير المدرس لظهر بطلان حجته ولو  
 وقف مسجداً وشرط إماماً واثبت قراءاً وقيماً ومؤذناً وعجز الوقف عن تكميل حق الجميع ولم  
 يرض الامام والمؤذن والقيم الا بأخذ جامكية مثلهم صرف الى الامام والمؤذن والقيم جامكية  
 مثلهم مقدمة على القراء فان هذا هو المقصود الاصل ولو وقف على آل جعفر وآل علي فهل  
 يستوي بين أفرادهم أو يقسم بينهم نصفين (قال أبو العباس) أقيمت أنا وطائفة من الفقهاء انه يقسم  
 بين أعيان الطائفتين وأقضى طائفة انه يقسم نصفين فيأخذ آل جعفر النصف وان كانوا واحداً  
 وهو مقتضى أحد قولنا أصحابنا ولو أقر الموقوف عليه انه لا يستحق في هذا الوقف الا مقداراً  
 معلوماً ثم ظهر شرط الواقف انه يستحق أكثر حكم له بمقتضى شرط الواقف ولا يمنع من ذلك

اقراره المتقدم ولو وقف على ابني أخيه يوسف وأيوب ثم ظهر ان أيوب اسمه صالح فشك فيه فان لم يكن لأخيه ابنان سواهما فحق أيوب ثابت ولا يضر التلط في اسمه وان كانوا مائة بنين ووقع الشك في عين الثالث اخرج بالقرعة في رواية عن احمد ومن عمر وقفا بالمعروف ليأخذ عوضه فله اخذه من غلته واليتيم من لم يبلغ ثلاث لكن يعطي من ليس له أب يعرف في بلد الاسلام ولا يعطى كافر واذا مات شخص من مستحق الوقف وجعل شرط الواقف صرف الى جميع المستحقين بالتسوية وجوز جمهور العلماء تفسير صورة الوقف للمصلحة كجعل العور حوائت والحكورة المشهورة ولا فرق بين بناء وبناء وعمرصة بعمرصة أو لا ولو وقف كروما على الفقراء ويحصل على جيرانها ضرر يعوض عنها بما لا ضرر فيه على الجيران ويسود الاول ملكا ولثاني وقفا ومع الحاجة يجب ابدال الوقف بمثله وبلا حاجة يجوز بخير منه لظهور المصلحة وهو قياس الهدي وهو وجه في المناقلة ومال اليه أحد وتقل صالح ينتقل المسجد لمنفعة الناس ولا يجوز أن يبدل الوقف بمثله لقوات التمييز بلا حاجة وما حصل للأسير من ريع الوقف فانه يسلمه ويحفظه وكيله ومن ينتقل اليه بعده جميعا وما فضل عن حاجة المسجد صرف الى مسجد آخر لان الواقف له غرض في الجنس والجنس واحد وقد روي الامام عن علي أنه حض الناس على اعطاء المكاتب فلو صرف الى المسجد الثاني ففضل شيء عن حاجته فصرفه في المكاتبين (وقال أبو العباس) في موضع آخر ويجوز صرفه في سائر المصالح وبناء مساكن لمستحق ريعه الفقاعين بمصالحه وان علم ان وقفه يبقى دائما وجب صرفه لان بقاء صرفه بقاء فساد ولا يجوز لتغير الناظر صرف الفضل واذا وقف مدرسة على الفقهاء والمتفهمة الفلانية ترسم سكنهم واشتغالهم فيها فلا تمنع السكنى بالمرتقة من المال بل يجوز الجمع بين السكنى والرزق من المال بل يجوز الجمع بين السكنى والارتزاق للشخص الواحد ويجوز السكنى من غير ارتزاق كما يجوز الارتزاق من غير سكنى ولا يجوز قطع أحد الصنفين الا بسبب شرعي اذا كان الساكن مشتتلا سواء كان يحضر الدرس ام لا والارتزاق التي قدرها الواقفون ثم يتغير النقد فيما بعد نحو ان يشترط مائة درهم ناصريه ثم يحرم التعامل بها وتصير الدراهم ظاهرة فانه يعطى المستحق من نقد البلد ما قيمته قيمة الشروط ولولي الامر أن ينصب ديوانا مستوفيا لحساب اموال الاوقاف عند المصلحة وله ان يفرض له على عمله ما يستحقه مثله من كل مال يعمل فيه بمقدار ذلك المال واذا قام المستوفى بما عليه من العمل استحق ما فرض له

## باب الهبة

واعطا المرء المال ليمدح ويثنى عليه مذموم واعطاؤه لكف الظلم والشر عنه ولئلا ينسب الى البخل مشروع بل هو محمود مع النية الصالحة والاخلاص في الصدقة أن لا يسأل عوضها دعاء من المملوك ولا يرجو برئته وخطره ولا غير ذلك من الاقوال قال الله تعالى (انما نطمع لوجه الله لا نريد منكم جزاء ولا شكورا) وتصح هبة المذموم كالمكر واللبن بالسنة واشترط القدرة على التسليم هنا فيه نظر بخلاف البيع وتصح هبة المجهول كقوله ما أخذت من مالي فهو لك أو من وجد شيئا من مالي فهو له وفي جميع هذه الصور يحصل الملك بالتبض ونحوه والبيع أن يرجع فيما قال قبل التملك وهذا نوع من الهبة يتأخر القبول فيه عن الايجاب كثيرا وليس باباحة وتجهيز المرأة بمهازها الى بيت زوجها تملك قال القاضي قياس قولنا في بيع المعاطاة انها تملكه بذلك وأفني به بعض اصحابنا واصحاب ابي حنيفة وغيرهم (قال ابو العباس) ويظهر لي صحة هبة الصوف على الظاهر قولوا واحدا وقاسه ابو الخطاب على البيع \* والصدقة افضل من الهبة الا لقرب يصل بهارحمه أو أخ له في الله تعالى فقد تكون افضل من الصدقة ومن العدل الواجب من له يد أو نعمة أن يجزئه بها والهبة تقتضي عوضا مع الصبر ولا يجوز للانسان أن يقبل هدية من شخص ليشفع له عند ذي أمر أو أن يرفع عنه مظلمة أو يوصل اليه حقه أو يولي له لانه يستحقها أو يستخدمه في الجند للقاتلة وهو مستحق لذلك ويجوز للمهدي أن يبذل في ذلك ما يتوصل به الى أخذ حقه أو دفع الظلم عنه وهو المنقول عن السلف والائمة الا كابرو فيه حديث مرفوع رواه أبو داود وغيره نقل يعقوب بن يحيى عن احمد أنه قال لا ينبغي للخاطب اذا خطب لقوم أن يقبل لهم هدية (قال أبو العباس) هذا خاطب الرجل لان المرأة لا تبذل وانما الزوج يبذل وتصح العمري ويكون للمعمر ولورثته الا أن يشترط المعمر عودها اليه فيصح الشرط وهو قول طائفة من العلماء ورواية عن أحمد ولا يدخل الزوجان في قوله ولعقبك واذا فاسخا عقد الهبة صح ولا يقتصر الى قبض الموهوب وتكون العين أمانة في يدها تنبى بخلاف البيع في وجه ويجب التعديل في عطية أولاده على حسب ميراثهم وهو مذهب أحمد مسلما كان الولد أو ذميا ولا يجب على المسلم التسوية بين أولاده أهل الذمة ولا يجب التسوية بين سائر الاقارب الذين لا يرثون



كالإعطاء والاختارة مع وجود الأب وتوجه في البنين التسوية كإبائهم فإن فضل حيث منصفاه  
 فعليه التسوية أو الرد وينبغي أن يكون على الفور وإذا سوى بين أولاده في العطاء ليس له أن  
 يرجع في عطية بعضهم والحديث والآثار تدل على وجوب التعديل بينهم في غير التملك أيضا  
 وهو في ماله ومنفسته التي ملكهم والذي أباحهم كالمسكن والطعام ثم هنا نوعان نوع يحتاجون  
 إليه من النفقة في الصحة والمرض ونحو ذلك فتعديله فيه أن يعطى كل واحد ما يحتاج إليه  
 ولا فرق بين محتاج قليل أو كثير ونوع تشترك حاجتهم إليه من عطية أو نفقة أو تزويج  
 فهذا لا ريب في تحريم التفاضل فيه وينشأ من بينهما نوع ثالث وهو أن يفرد أحدهما  
 بحاجة غير معتادة مثل أن يقضى عن أحدهما ديناً وجب عليه من أرض جناية أو يعطى  
 عنه المهر أو يسطيه نفقة الزوجة ونحو ذلك ففي وجوب إعطاء الآخر مثل ذلك نظر ونجهز  
 البنات بالنحل أشبه وقد يلحق بهذا والأشبه أن يقال في هذا أنه يكون بالمعروف فإن  
 زاد على المعروف فهو من باب النحل ولو كان أحدهما محتاجاً دون الآخر انفق عليه قدر كفايته  
 وأما الزيادة فمن النحل فلو كان أحد الأولاد فاسقاً فقال والده لا أعطيك نظير اخوتك حتى  
 تتوب فهذا يحسن يتبين استثنائه وإذا امتنع من التوبة فهو الظالم فإن تاب وجب عليه أن  
 يعطيه وأما أن امتنع من زيادة الدين لم يميز منعه فلو مات الوالد قبل التسوية الواجبة فلباتين  
 الرجوع وهو رواية عن الإمام أحمد واختيار ابن بطّة وأبي حفص وأما الولد المفضل ينبغي له  
 الرد بعد الموت قولاً واحداً وهل يطيب له الإمساك إذا قلنا لا يجبر على الرد كلام أحمد يقتضي  
 روايتين فقال في رواية ابن الحكم وإذ مات الذي فضل لم أطيه له ولم أجبر على رده وظاهره التحريم  
 وتقل عنه أيضاً (قلت) فترى الذي فضل أن يردّه قال إن فعل فهو أجود وإن لم يفعل ذلك  
 لم أجبره وظاهره الاستحباب وإذا قلنا يردّه بعد الموت فالوصى يفعل ذلك فلو مات الثاني قبل  
 الرد والمال بحاله رده أيضاً لكن لو قسمت تركّة الثاني قبل الرد أو بيعت أو وهبت فلهنا فيه  
 نظر لأن القسمة والقبض بقرب العقود الجاهلية<sup>(١)</sup> وهذا فيه تأويل وكذلك لو تصرف المفضل  
 في حياة أبيه ببيع أو هبة واتصل بهما القبض ففي الرد نظر لأن هذا متصل بالقبض في العقود  
 الفاسدة ولأب الرجوع فيها وهبه لولده ما لم يتلق به حق أو رغبة فلا يرجع بقدر الدين وقدر

(١) قوله بقرب عقود الجاهلية كذا بالأصل

الرغبة ويرجع فيما زاد \* وعن الامام أحمد فيما اذا تصدق على ولده هل له أن يرجع فيه روايتان  
 بناء على ان الصدقة نوع من الهبة أو نوع مستقل وعلى ذلك ينبغي مالو حلف لا يهب فتصدق  
 هل يجب على وجهين \* والصدقة أفضل من الهبة الا أن يكون في الهدية معنى تكون به  
 أفضل مثل الاهداء لرسول الله صلى الله عليه وسلم محبة له ومثل الاهداء لقريب يصل به  
 الرحم أو أخ له في الله فهذا قد يكون أفضل من الصدقة ويرجع الأب فيما أبرأ منه ابنه من  
 الديون على قياس المذهب كما للمرأة على أحد الروايتين الرجوع على زوجها فيما أبرأه من  
 الصداق وبذلك الأب اسقاط دين الابن عن نفسه \* ولو قتل ابنه عمدا لزمته الدية في ماله نص  
 عليه الامام أحمد وكذا لو جنى على طرفه لزمته دية وإذا أخذ من مال ولده شيئاً ثم انفسخ  
 سبب استحقاقه بحيث وجب رده الى الذي كان ماله مثل أن يأخذ صداها فطلق أو يأخذ  
 الثمن ثم ترد السلعة بعيب أو يأخذ المبيع ثم يفسد الولد بالثمن ونحو ذلك فالأقوى في جميع  
 الصور ان للمالك الاول الرجوع على الأب وللأب أن يملك من مال ولده ما شاء ما لم يتعلق  
 به حق كالرهن والقبض وان تعلق به رغبة كالمداينة والمناكحة وقتلنا يجوز الرجوع في الهبة في  
 التحليك نظر (وليس) للأب الكافر تملك مال ولده المسلم لاسيما اذا كان الولد كافراً فاسلم وليس  
 له أن يرجع في عطيته اذا كان وعبه في حال الكفر فاسلم الولد فاما اذا وعبه في حال اسلام  
 الولد ففيه نظر (وقال أبو العباس) في موضع آخر فاما الأب والأم الكافران فهل لهما أن  
 يملكا مال الولد المسلم أو يرجعا في الهبة يتوجه أن يخرج فيه وجهان على الروايتين في وجوب  
 النفقة مع اختلاف الدين بل يقال ان قلنا لا تجب النفقة مع اختلاف الدين فالتمسك أبعد وان قلنا  
 تجب النفقة فالأشبه ليس لهما التملك والأشبه انه ليس للأب المسلم أن يأخذ من مال ولده  
 الكافر شيئاً فان اُخذ مال الفرق بين الأب وغيره وبأن الأب يجوز أخذه من مال ابنه ومع  
 اختلاف الدين لا يجوز والأشبه في زكاة دين الابن على الأب أن يكون بمنزلة المال التأوى  
 كالفضل فيخرج فيه ما خرج في ذلك وهل يمنع دين الأب وجوب الزكاة والحج وصدقة الفطر  
 والكفارة المالية وشرائه المتيق يتوجه انه لا يمنع ذلك لقدرته على اسقاطه ويتوجه أن يمنع لأن  
 وفاءه قد يكون خيرا له ولولده وعقوبة الأم والجدة على مال الولد قياس قولهم انه لا ياقب  
 على الدم والمرض أن لا يكون عليهما حبس ولا ضرب للامتناع من الاداء وقوله عليه السلام

انت ومالك لأبيك يقتضي اياحة نفسه كإباحة ماله وهو نظير قول موسى عليه السلام لأمالك  
الانفسي وأخي وهو يقتضي جواز استخدامه وأنه يجب على الولد خدمة أبيه ويقويه جواز  
منعه من الجهاد والسفر ونحو ذلك فيما يفوت انتفاعه به لكن هذا يشترك فيه الابوان فيحتمل  
أن يقال خص الأب بالمال وأما منفعة البدن فيشتركان فيها وقياس المذهب جواز أن يؤثر  
ولده لنفسه مع فائدة فيشتركان فيها وقياس المذهب جواز أن يؤثره لنفسه مع فائدة الولد مثل  
أن يتعلم صنعة أو حاجة الأب والا فلا ويستثنى ما للأب أن يأخذه من سرية الابن ان لم تكن  
أم ولد فإنها تلحق بالزوجة ونص عليه الامام أحمد في أكثر الروايات وعنه الحقنا سرية العبد  
بزوجته في احدى الروايتين في أن السيد لا ينتزعها ولا يبطل إبراء الزوجة الزوج بدعواها السفه  
ولو مع يئنه انها سفينة ولم يجب الحجر ولو أبرأته وولدت عنده ومالها يدها تصرف فيه لم  
يصديق أبوها انها كانت سفينة يجب حجرها بلا يئنه واقه أعلم

## كتاب الوصية

وتصح الوصية بالرؤيا الصادرة المقترنة بما يدل على صدقها اقرار كاتب أو انشاء لقصة ثابت بن  
قبس التي نقضها الصديق رضى الله عنه وقد اختلف في الكشف هل هو طريق للاحكام فنفاه  
ابن حامد والقاضى وأكثر الفقهاء وقال القاضى ان في كلام أحمد في ذم المتكلمين على الوسواس  
والخطرات اشارة الى هؤلاء وأثبتته طائفة من الصوفية وبعض الفقهاء والمقصود ان التصرف  
بناء على ذلك جائز وان لم يعجز الرجوع اليه في الاحكام لان عمدة التصرف على غلبة الظن بأي  
طريق كان بخلاف الاحكام فان طرقها مضبوطة وقول الامام أحمد وغيره من السلف وصية  
الصبي صحيحة اذا أصاب الحق يحتمل بادئ الرأي وجهين أحدهما انه اذا أوصى بما يجوز للبائع  
لكن هذا فيه نظر فان هذا الشرط ثابت في حق كل موص فلا حاجة الى تخصيص الصبي  
به والثاني انه اذا أوصى بما يستحب أن يوصى به مثل أن يوصى لأقاربه الذين لا يرثون فعلى  
هذا فلو أوصى لميمد دون القرب المحتاج لم تنفذ وصيته بخلاف البائع لان الصبي لما كان قاصر  
التصرف فلا بد أن ينظم اليه نظر الشرع كما اذا احتاج بيعه الى اذن الولي وكذلك اخراجه بالحج  
على احدى الروايتين ويدل على ذلك ان اصحابنا علوا الصحة بأنه ان مات كان صرف ما أوصى

به الى جهة القرب وما يحصل له به الثواب أولى متى صرفه الى روثه وهذا انما يتم في الوصية المستحبة فاما ان كان المال قليلا والورثة فقراء فترك المال لهم أفضل (قال أبو العباس) وما أظنهم قصدوا والله أعلم الا هذا وتنفذ الوصية بالخط المعروف وكذا الاقرار اذا وجد في دفتره وهو مذهب الامام احمد ولا تصح الوصية لو ارث بنير رضى الورثة ويدخل وارثه في الوصية العامة بالاوصاف دون الاعيان ولكن نص الامام احمد في الوصية أن يحج عنه بخلاف هذا (وافق أبو العباس) لمن نذر أن يتصدق بثيابه وله أب فقير أن يصرفها اليه والله أعلم ولو أوصي بوقف ثلثه فاخر الوقف حتى نفي فهاؤه يصرف بمصرف نماء الوقف ولو وصي أن يصلى عنه بدراهم لم تنفذ وصيته وتصرف الدراهم في الصدقة ويخص أهل الصلاة ولو وصي أن يشتري مكانا معيننا ويوقف على جهة بر فام يبيع ذلك المكان اشترى مكانا آخر فوقف على الجهة التي وصي بها الموصي وقد ذكر العلماء فيما اذا قال بيعوا غلامي من زيد وتصدقوا بثلثه فامتنع زيد من شرائه فانه يباع من غيره ويتصدق بثلثه ولو وصي بمال ينفق على وجه مكروه صرف في القرب ولو وصي أن يحج عنه زيد تطوعا بالف فيتوجه انه اذا أبي المعين الحج حج عنه غيره وكذا اذا مات أو مات الفرس الحبيس صرف ما وصي للنفقة عليه في مثله ولو استغني الموقوف عليه لقره رد الفضل في مثله وقد يتوجه في الوصية لمعين يقصد وصفه لقران علم ونحو ذلك اذا أراد أن يصرف الى مثله ولو جمع كفن ميت فكفن وفضل من ثمنه شيء صرف في تكفين الموتي او رد الى المعطى وكلام احمد يقتضيه في رواية ويقبل في تفسير الموصي مراده وافق ظاهر اللفظ او خالفه وفي الوقف يقبل في الالتفاظ المجملة والمتاوضة ولو فسر بما يخالف الظاهر فقد يحتمل القبول كما لو قال عبدي اوجبي او ثوبي وقف وفسره بمعين وان كان ظاهره العموم وهذا اصل عظيم في الانشآت التي يستقل بها دون التي لا يستقل بها كالبيع ونحوه

## باب تبرعات المريض

ليس معنى المرض المخوف الذي يئلب على القلب الموت منه أو يتساوى في الظن جانب البقاء والموت لان اصحابنا جعلوا ضرب المحاص من الامراض المخوفة وليس الهلاك غالبا ولا مساويا للسلامة وانما النرض أن يكون سببا صالحا للموت فيضاف اليه ويجوز حدوته عنده واقرب

ما يقال ما يكثر حصول الموت منه فلا عبرة بما يندر وجود الموت منه ولا يجب أن يكون الموت منه أكثر من السلامة لكن يتقن ما ليس مخوفا عند أكثر الناس والمريض قد يخاف منه أو هو مخوف والرجل لم يلتفت إلى ذلك فيخطط ما هو مخوف للمتبرع وإن لم يكن مخوفا عند جمهور الناس ذكر القاضي أن الموهوب له لا يقبض الهبة ويتصرف فيها مع كونها موقوفة على الاجازة وهذا ضيف والذي ينبغي أن تسام الموهوب إلى الموهوب له لم يذهب لعله حيث شاء وأرسال العبد المعلق أو إرسال المحابي لا يجوز بل لابد أن يوتف أمر التبرعات على وجه يتمكن الوارث من ردها بعد الموت إذا شاء ويملك الورثة أن يحجروا على المريض إذا اتهموه بأنه تبرع بما زاد على الثلث مثل أن تصدق ويهب ويحابي ولا يحسب ذلك أو يخافون أن يبطى بعض المال لأنسان يتمتع عطيته ونحو ذلك وكذلك لو كان المال بيد وكيل أو شريك أو مضارب وأرادوا الاحتياط على ما بيده بأن يجعلوا معه يدا أخرى لهم فالأظهر أنهم يملكون ذلك أيضا وهكذا يقال في كل عين تعلق بها حق العبد كالعبد الجاني والتركة فاما المكاتب فليس يد أن يثبت يده على ماله فيمكن الفرق بينه وبين هذا بأن العبد قد اتهمه بدخوله معه في الكتابة بخلاف المريض ووكيله فإن الورثة لم يأمنونه ودعوى المريض فيما خرج من العادة ينبغي أن تعتبر من الثلث ومنافه لا تحسب من الثلث وأسراف المريض في الملاذ والشهوات ذكره القاضي وجوازه محل وفاق (وقال أبو العباس) يحتمل وجهين ولو قال لعبد يأسلم إذا اعتقت غائما فانت حر وقال انت حر في حال اعتاق إياه ثم اعتق غائما في مرضه ولم يحتملها الثلث قياس المذهب وهو الوجه أن يقرع بينها وإذا خرجت الفرعة لاسلم عتق دون غائمه لو قال إذا اعتقت سالما فغائما حرا وقال إذا اعتقت سالما فغائما حرا بعد حرته فهم هذا يمتق سالم وحده لأن عتق غائم معلق بوجود عتقه لا بوجود اعتاقه ولو وصى لوارث أولا حين يزايد على الثلث فأجاز الورثة الوصية بعد موت الموصى صحت الاجازة بلا نزاع وكذا قبله في مرض الموت وخرجه طائفة من الاصحاب رواية من سقوط الشفمة باسقاطها قبل البيع وإن أجاز الوارث الوصية وقال ظننت قيمته ألفا فبانت أكثر قبل وكذا لو أجاز الورثة أصل الوصية

## باب الموصى له

وتصح الوصية للحمل وقياس المنصوص في الطلاق أنها اذا وضعته لتسعة أشهر استحق الوصية وان كانت ذات زوج أو سيد يظاً ولا كثر من اربع سنين ان اعتزلاً وهو الصواب وان وصف الموصى له أو الموقوف عليه بخلاف صفته مثل أن يقول علي اولادي السود وهم بيض أو العشر وهم اثني عشر فهنا الاوجه اذا علم ذلك أن يعتبر الموصوف دون الصفة وقد يقال بطلان الوقف والوصية كسئلة الابهام وقد يقال في مسألة القدر ويعطي المشرية اما بتعين الورثة في الوصية بالقرعة في الوقف والذي يقتضيه المذهب ان الناطق في الصفة لا يمنع صحة المقد ولو وصي بفكك الاسرى أو وقف مالا على فككهم صرف من يد الموصى ويد وكيله ولوليه أن يقتض عليه ثم يوفيه منه وكذلك في سائر الجهات ومن افتك أسيراً غير شرعي جاز صرف المال اليه وكذا لو اقترض غير الوصي مالا فك به أسيراً جازت توفيته منه وما احتاج اليه الوصي في افتكهم من أجرة صرف من المال ولو تبرع بمض اهل الثنور بفدائه واحتاج الاسير الى نفقة الاياب صرف من مال الاسرى وكذلك لو اشترى من المال الموقوف على افتكهم انفق منه عليه الى بلوغ حله قال أبو بكر لو قال الموصى اعتق عبدا نصرانيا فاعتق مسلماً أو ادفع ثلثي الى نصراني فدفعه الى مسلم ضمن ( قال أبو العباس ) وفيه نظر

## باب الموصى به

( قال أبو العباس ) في تعاليقه القديمة ويظهر لي أنه لا تصح الوصية بالحمل نظراً الى علة التفريق اذ ليس التفريق يختص بالبيع بل هو عام في كل تفريق الا لعتق وافتداء الاسرى وتصح الوصية بالمنفعة أبداً ويكون تملكاً للرقبة ولا يستحق الورثة منه شيء وان فسد مع ذلك ملك الورثة للرقبة والانتفاع الآخر تبطل الامتناع أن تكون المنافع كلها للشخص والرقبة لآخر ولا يسأل عن ترجيح احدي الامرين في بطلان أما ان وصى في وقت بالرقبة لشخص وفي وقت آخر بالمنافع لغيره فهو كما لو وصى بين اثنين في وقتين

## باب الوصى اليه

ومن أوصى باخراج حجه فولاية الدفع والتعيين للوصى الخاص اجماعا وانما للولى العام الاعتراض عليه لعدم أهليته أو فعله محرما وما انفقه وصى متبرع بالمعروف في شؤون الوصية فن مال اليتيم ومن ادعى ديناً على الميت وهو ممن يعامل الناس نظر الوصى الى مايدل على صدقه ودفع اليه والا فيحرم الاعطاء حتى يثبت عند القاضى غير لخالف للسنة والاجماع وكذلك ينبغي أن يكون ناظر الوقف ووالى بيت المال وكل وال على حق غيره اذا تبين له صدق الطالب دفع اليه وذلك واجب عليه ان أمن التبعة وان خاف التبعة فلا ولو وصى باعطاء مدع يمينه ديناً فذه الوصى من رأس المال لامن الثلث ولو قال يدفع هذا الى يتامى فلان فافترار بقرينة والاوصية \* ويجب على الوصى تقديم الواجب على المتبرع به فلو وصى بتبرعات لمعين أو غير معين ففزع الورثة بعض التركة أو جحدوا الدين (قال أبو العباس) أقيمت بان الوصى يخرج الدين مما قدر عليه مقدما على الوصية وان اعتقد الورثة أنه نصيب الوصية وليس هذا مثل غصب المشاع واذا قال اصنع فى مالى ماشئت أو هو بحكمك افضل فيه ماشئت ونحو ذلك من الفاظه وله أن لا يخرجها فلا يكون الاخراج واجبا ولا محرما بل موقوف على اختيار الوصى فله صرف الوصية فيما هو أصلح من الجهة التى عينها الوصى

## كتاب الفرائض

أسباب انتوارث رحم ونكاح وولاء عتق اجماعا وذكر عند عدم ذلك كله موالاته ومعاذته واسلامه على يديه والقباطه وكونها من أهل الديوان وهو رواية عن الامام أحمد وبرت مولى من اسفل عند عدم الورثة وقاله بعض العلماء فيتوجه الى ذلك انه ينفق على النعم ومنقطع السبب عصبية عصبية أمه وان عدمته فمصببتها وهو رواية عن الامام أحمد واختيار أبي بكر وقول ابن مسعود وغيره ولا يرث غير ثلاث جدات أم الام وأم الاب وأم أبي بكر وان علون أمومة وأبوة الا المدلية بغير وارث كأم أبي الام واذا استكملت الفررض المال سقطت العصبية ولو فى الحمازية وهو مذهب الامام أحمد ولو مات متوارثان وجهل أولهما موتاً لم يرث بعضهم من بعض وهو مذهب مالك وأبي حنيفة والشافعي والآمر بقتل مورثه لا يرثه ولو اتنى عنه

الضمان ولو تزوج في مرض موته مضارة لتنقيص ارث غيرها وأقرت به ورثته لانه أن يوصى بالثلث<sup>(١)</sup> ولو وصى بوصايا اجزاء وتزوجت المرأة بزواج أباً أخذ النصف فهذا الموضع فيه نظر فانه المقدسة في هذا هو المسلم من قريبه الكافر الذي بخلاف العكس لئلا يمنع قريبه من الاسلام ولوجود نظره ولا ينظروننا وهو المرتد ان قتل في رده أو مات عليها فإله لوارثه المسلم وهو رواية عن الامام أحمد وهو المرووف عن الصحابة ولان رده كرض موته والزنيق منافق يرث ويورث لانه عليه السلام لم يأخذ من تركته منافق شيئاً ولا جعله فياً فلم ان التوارث مداره على النظرة الظاهرة واسم الاسلام يجري عليه في الظاهر اجماعاً إذا قال السيد لمبده انت حرم مع موت أهلك ورثه لسبق الحرية الارث وان قال انت حر عقب موته أو اذا مات أبوك فانت حر فهذا يخرج على وجهين بناء على ان الاهلية اذا حدثت مع الحكم هل يكفي ذلك أم لا بد من تقدمها **(فصل)** والاخوة لا يحجبون الام من الثلث الى السدس الا اذا كانوا وارثين غير محجوبين بالاب فلا ثم في مثل أبوين واخوين الثلث والجد يسقط الاخوة من الام اجماعاً وكذا من الابوين أو الاب وهي رواية عن الامام أحمد واختارها بعض اصحابه وهو مذهب الصديق وغيره من الصحابة رضي الله عنهم ولو خلفت المرأة زوجاً وبنتاً وأما هذه الفريضة تقسم على احد عشر للبت ستة أسهم وللزوج ثلاثة أسهم وللأم سهمان وهذا على قول من يقول بالرد كأبي حنيفة والامام احمد ومن لا يقول بالرد بكالك والشافعي فيقسم عندهم على اثني عشر سهماً للبت ستة أسهم وللزوج ثلاثة وللأم سهمان والباقي لبيت المال (قلت) أبو حنيفة لا يقول بالرد على الزوجين فللزوج عنده الربع والثلاثة ارباع الباقية تقسم ارباعاً ثلاثة ارباع للبت وربع للأم فتصح هذه المسألة عنده من ستة عشر للزوج اربعة وللبت تسعة وللأم ثلاثة والله أعلم **(فصل)** ومن طلق امرأته في مرض موته يقصد حرمانها من الميراث ورثته اذا كان الطلاق رجباً اجماعاً وكذا ان كان بائناً عند جمهور أئمة الاسلام وقضى به عمر بن الخطاب رضي الله عنه ولم يعرف أحد من الصحابة ذكر خلافاً وانما ظهر الخلاف في خلافة ابن الزبير وعلى قول الجمهور فهل تعد عدة طلاق أو وفاة أو أطولهما فيها أقوال أظهرها الثالث وهل يكمل لها المهر فيه قولان أظهرهما أنه يكمل

(١) قوله ولو وصى الى قوله ولا ينظروننا كذا بالاصل



﴿ فصل ﴾ ولو أقر واحد من الورثة بالولاء أو النسب والباقيون لا صدقوه ولا كذبوه ثبت الولاء والنسب وهذا ظاهر قول الامام احمد وظاهر الحديث فان الامام احمد قال اذا أقر وحده ولم يكن أحد يدفع قوله وعلى هذا فلو رد هذا النسب من له فيه حق قبل منه وارثا كان أو غير وارث على ظاهر كلامه ونكاح المريض في مرض الموت صحيح وترث المرأة في قول جمهور العلماء من الصحابة والتابعين ولا نستحق الا مهر المثل لا الزيادة عليه بالاتفاق

## كتاب العتق

ومن أعتق جارية ونبه بمتقها ان تكون مستقيمة لم يحرم عليه بيعها اذا كانت زانية واذا أعتق أحد الشريكين نصيبه وهو موسر عتق نصيبه ويمتق نصيب شريكه بدفع القيمة وهو قول طائفة من العلماء وان كان معسرا عتق كله واستسمي في باقي قيمته وهو رواية عن الامام احمد اختارها بعض أصحابه والمالك اذا استكره عبده على الفاحشة عتق عليه وهو أحد القولين في المذهب وقال بعض السلف بنى على القول بالعتق بالمثل واذا استكره أمة امرأته على الفاحشة عتقت وغرم مثلها لسيدها وقاله الامام احمد في رواية اسحاق لخبر سليمة بن الحيف وكذا أمة غير امرأته الا ان يفرق بين أمة امرأته وغيرها فرق شرعي والافوجب القياس النسوية ولو مثل بمبد غيره يجب ان يمتق عليه ويضمن قيمته لسيده كما دل عليه حديث المستكره لامة امرأته فانه يدل على ان الاستكره تمثيل وان التمثيل يوجب العتق ولو بمبد الغير ويدل أيضا على ان من تصرف في ملك الغير على وجه يمنعه من الانتفاع به له المطالبة بقيمته ( قال أبو العباس ) ما أعرف للحديث وجهها الا هذا والاشبه بالمذهب صحة شرط الخيار والكتابة ولو قيل بصحة شرط الخيار في الكتابة لم يبعد واما شرط الخيار في التمليكات ففيه نظر ويجوز شرط وطء الكتابة ونص عليه الامام احمد ويتوجه على هذا جواز وطئها بلا شرط باذنها وعلى قياس هذا يجوز ان يشترط الراهن وطء المهر من ومن اعنت من مال الفى والمصالح يحتمل ان يقال لا ولا عليه لاحد بمنزلة عبد الكافر اذا أسلم وهاجر ويحتمل ان يقال الولاء عليه للمسلمين وعلى هذا فاذا اشترى السلطان زقيقا ونقد ثمنه من بيت المال ثم اعنته كان الملك فيه ثابتا للمسلمين استحقاقا أو لا كونه لا وارث له فيه يضع ماله في بيت المال وليس ميراثه لورثة السلطان لانه اشتراه بحكم الملك لا بحكم الملك

ولو احتمل ان يكون اشتراء لنفسه وان يكون اشتراء للمسلمين حرم فانه شراء لنفسه من بيت المال وهو ممتنع ولو عرف انه اشتراء لنفسه بمال المسلمين حكم بان الملك للمسلمين لانه لا ولاية الشراء للمسلمين من بيت مالهم فاذا اشترى بمالهم شيئا كان لهم دونه ونية الشراء لنفسه بمالهم محرمة قتلوا ونصير كأن العقدة عرى عنها

﴿فصل﴾ ولا تمتق ام الولد الا بموت سيدها ويجوز لسيدها بيعها وهو رواية عن الامام أحمد وهل للخلاف في جواز بيعها شبهة فيه نزاع والاتوي ان له شبهة ويبنى عليه لو وطئ مستقدا بحريمه هل يلحقه النسب أو يرحم رجم المحصن أما التزوير فواجب

## كتاب النكاح

والاعراض عن الاهل والاولاد ليس مما يحبه الله ورسوله ولا هو دين الانبياء قال الله تعالى (ولقد أرسلنا رسلا من قبلك وجعلناهم أزواجا وذرية) والنكاح في الآيات حقيقة في العقد والوطئ والنهي لكل منهما وليس للابوين الزام الولد بنكاح من لا يريد فلا يكون عاقا كما لا يريد ويحرم النظر بشهوة الى النساء والمردان ومن استحله كفر اجماعا ويحرم النظر مع وجود ثوران الشهوة وهو منصوب الامام أحمد والشافعي ومن كرر النظر الى الامرء ونحوه وقال لا انظر بشهوة كذب في دعواه وقاله ابن عقيل ومن نظر الى الخيل والبهايم والاشجار على وجه استحسان الدنيا والرئاسة والمال فهو مذموم لقوله تعالى (ولا تمدن عينيك الى ما متعنا به أزواجا منهم زهرة الحياة الدنيا لنفتنهم فيه) واما ان كان على وجه لا ينقص الدين وانما فيه راحة النفس فقط كالنظر الى الازهار فهذا من الباطل الذي يستعان به على الحق وكل قسم متى كان معه شهوة كان حراما بلا ريب سواء كانت شهوة تمتع بالنظر أو كانت شهوة الوطء واللمس كالنظر في أولى وتحرم الخلوة بغير محرم ولو بحيوان يشتهي المرأة أو تشهيه كالفرس وذكره ابن عقيل وتحرم الخلوة بامرء غير حسن ومضاجعته كالمرأة الاجنبية ولو لمصلحة التعليم والتأديب والمقرموه عند من يماشره لذلك فملعون ديوث ومن عرف بمعجبتهم أو معاشرته بينهم منع من تعليمهم وان احتاج الانسان الى النكاح وخشى العنت بتركه قدمه على الحج الواجب وان لم يخف قدم الحج ونص الامام أحمد عليه في رواية صالح وغيره واختاره أبو بكر وان كانت المبادات

فرض كفاية كالعلم والجهاد قدمت على النكاح ان لم يخش الامت \* قلت وما قاله أبو العباس رضى الله عنه ظاهران قلنا ان النكاح سنة واما ان قلنا انه لا يتبع الا فرض كفاية كما قاله أبو يعلى الصغير وابن المني في تعليقهما فقد تمارض مع فرض كفاية ففيه نظر وان قلنا ان النكاح واجب قدمه لان فروض الاعيان مقدمة على فروض الكفايات والله أعلم \* وبإباح التصريح والتعريض من صاحب المدة فيها ان كانا بمن يحمل له التزويج بها في المدة كالمختلعة فاما ان كانا بمن لا يحمل له الا بعد انقضاء المدة كالزني بها والموطوءة شبهة فيذني ان يكون كالاجنبي والممتدة باستبراء كأم الولد أو مات سيدها أو اعتقها فينبغي ان تكون في حكم الاجنبية كالمتوفى عنها المطلقة ثلاثا والمنسوخ نكاحها برضاع أو لمان فيجوز التعريض دون التصريح والتعريض أنواع تارة يذكر صفات نفسه مثل ما ذكر النبي صلى الله عليه وسلم لأمسلة رضى الله عنها وتارة يذكر لها صفات نفسها وتارة يذكر لها طلبا لا يمينه كرب راغب فيك وطالب لك وتارة يذكر أنه طالب للنكاح ولا يمينها وتارة يطلب منها ما يحتمل النكاح وغيره كقوله اى شيء كان ولو خطبت المرأة أو وليها الرجل ابتداء فاجابهما فينبغي أن لا يحمل لرجل آخر خطبتها الا أنه أضعف من أن يكون هو المخاطب وكذا لو خطبته أو وليها بعد ان خطب هو اصرأه فالاول أبدى للمخاطب والثاني أبدى للمخطوب وهذا بمنزلة البيع على بيع أخيه قبل انعقاد البيع ومن خطب تعريضا في المدة أو بعدها فلا يبنى غيرة من الخطبة ولو اذنت المرأة لوليها أن يزوجه من رجل بعينه احتل أن يحرم على غيره خطبتها كما لو خطبت فاجابت واحتل أنه لا يحرم لانه لم يخطبها احد كذا قال القاضي أبو يعلى وهذا دليل منه على ان سكوت المرأة عند الخطبة ليس بإجابة بحال

(فصل) وينقد النكاح بما عده الناس نكاحا بأي لغة ولفظ وفمل كان ومثله كل عقد والشرط بين الناس ما عدهوه شرطا نص الامام أحمد في رواية أبي طالب في رجل مشى اليه قومه فقالوا زوج فلانا فقال زوجته على الف فرجعوا الى الزوج فاخذ بهروه فقال قد قبلت هل يكون هذا نكاحا قال نعم قال ابن عقيل هذا يعطى ان النكاح الموقوف صحيح وقد أحسن ابن عقيل فيما قاله وهو طريقة أبي بكر فان هذا ليس تراخيا للقبول كما قاله القاضي وانما هو تراخ للاجازة ومسألة أبي طالب وكلام أبي بكر فيما اذا لم يكن الزوج حاضرا في مجلس الايجاب وهذا أحسن أما اذا تفرقا عن مجلس الايجاب فليس في كلام أحمد وأبي بكر ما يدل على ذلك ويجوز

أن يقال ان العاقد الآخر ان كان حاضرا اعتبر قبوله وان كان غائبا جاز تراخي القبول عن  
 الإيجاب كما قلنا في ولاية القضاء مع ان اصحابنا قالوا في الوكالة انه يجوز قبولها على الفور والتراخي  
 وانما الولاية نوع من جنس الوكالة وذكر القاضي في المجرى وابن عقيل في الفصول في تمة رواية  
 أبي طالب فقال الزوج قبلت صح اذا حضر شاهدان ( قال أبو المباس ) وهو يقضى بان اجازة  
 العقد الموقوف اذا قلنا بالنقد تفتقر الى شاهدين وهو مستقيم حسن وصرح الاصحاب بصحة  
 نكاح الاخرس اذا فهمت اشارته قال في المجرى والفصول يجوز تزويج الاخرس لنفسه اذا كانت  
 له اشارة تفهم ومفهوم هذا الكلام أن لا يكون الاخرس وليا ولا وكيل في النكاح وهو متقضي  
 تعليل القاضي في الجامع لانه يستفاد من غيره ويحتمل أن يكون وليا ولا وكيل وهو أقيس والجد  
 كالأب في الاجبار وهو رواية عن الامام أحمد وليس للأب اجبار بنت التسع بكر كانت  
 أوثيا وهو رواية عن احمد اختارها أبو بكر ورضا الثيب الكلام والبكر الصامت ( قال أبو المباس )  
 بعد ذكره لقول أبي حنيفة ومالك تزوج الثابتة بالجبر كما تزوج البكر هذا قول قوي واذا تمذر  
 من له ولاية النكاح انتقلت الولاية الى أصلح من يوجد ممن له نوع ولاية في غير النكاح  
 كرئيس القرية وهو المراد بالدهقان وأمير القافلة ونحوه قال الامام احمد في رواية المروذي في  
 البلد يكون فيه الوالى وليس فيه قاض يزوج إن الولي ينظر في المهر وإن امره ليس مفوضا  
 اليها وحدها كما ان امر الكفو الكفو ليس مفوضا اليها وحدها وقال في رواية الاثرم وصالح  
 وأبي الحارث عن المهر لا نجد فيه حدا هو ما تراضوا عليه الاهلون وهو في رواية المروذي  
 ما تراضوا عليه الاهلون في النكاح جائز وهو يقتضي ان للأهلين نظرا في الصداق ولو كان أمره  
 اليها فقط لما كان لذكر الاهلين معنى وتزويج الاباء فرض كفاية اجماعا فان أباه حاكم أن  
 لا يظلم كطلبه جملا لتستحقه صار وجوده كدمه ويزوج وصي المال الصغير واشترط الجد في  
 المهر وفي الولي رشدا والرشد في الولي هنا هو المعرفة بالكفو ومصالح النكاح ليس حفظ المال  
 ويتخرج لنا مثل قول أبي حنيفة ان الولي كل وارث بفرض أو تمصيب ولغير العصبية من الاقارب  
 التزويج عند عدم العصبية ويخرج ذلك مما اذا قدمنا التورث لذوي الارحام على التورث بالولاء  
 ولو كانت المرأة يهودية ووليها نصراني أو بالمعكس فينبغي أن يخرج على الروايتين لذوي الارحام  
 على التورث في توارثهما وقبول شهادته عليها اذا قلنا تقبل من اهل الذمة بعضهم على بعض وكذلك

في ولاية المال والعقل ويضم للولي الفاسق أمين كالوصى في رواية ولو قيل ان الابن والاب  
سواء في ولاية النكاح كما اذا أوصى لاقرب قرابته لكان متوجهاً ويتخرج لنا ان الابن أولى  
من الاب اذا قلنا الاخير أولى من الجسد وقد حكى ذلك ابن المنى في تمليقه فقال يقدم الابن  
على الاب على قول عندنا وان لم يعلم وجود الاقرب في الكل حتى زوج الابطم فقد يقال بطرد  
القاعدة والقياس أن لا يصح النكاح كالجهل الشرعي مثل ان يمتدح صحة النكاح بلاولى أو  
بالولى الابطم أو بلاشهود وقد يقال يصح النكاح كما ان المعتبر في الشهود والولى هو المعدلة  
الظاهرة على الصحيح فلو ظهر فيما بعد أنهم كانوا فاسقين وقت المقدمية وجهان ثابتان يؤيد هذا  
ان الولي الاقرب انما يشترط اذا أمكن فاما تمذره فيسقطه كما لو عضل أو غاب وبهذا قيد ابن  
أبي موسى وغيره قول الجماعة اذا زوج الابطم مع القدرة على الاقرب لم يصح ومن لم يعلم انه  
موجود فهو غير مقدور على استثنائه فيسقط بعدم العلم كما يسقط بالبعد وهذا اذا لم ينتسب  
في عدم العلم الى تفريط ومع هذا لو زوجت بنت الملاعن ثم استلحقها الاب فلو قلنا بالاول  
لكان يتعين أن لا يصح النكاح وهو بعيد بل الصواب انه يصح قال الامام احمد في رواية  
حنبل لا يمتد نصراني ولا يهودى عقدة نكاح اسلم ولا مسلمة ولا يكونان وليين بل لا يكون الا  
مسلماً وهذا يقتضى ان الكافر لا يزوج مسلمة بولاية ولا وكالة وظاهره يقتضى ان لا ولاية  
للكافر على ابنة الكافر متولياً لنكاح ولكن لا يظهر بطلان المقدم فانه ليس على بطلانه دليل  
شرعى قال الامام أحمد في رواية محمد بن الحسن في الاخوين صغير وكبير يبنى أن ينظر الى  
العقل والرأى وكذلك قال في رواية الاثرم في الاخوين الصغير والكبير كلاهما سواء الا أنه  
ينبنى أن ينظر في ذلك الى الفضل والرأى وظاهر كلام الامام أحمد هذا لانه لا أثر للباس هنا  
واعتبره اصحابنا ولو زوج المرأة وليان وجهل سبق المقدين فقيه روايتان احدهما يميز الاسبق  
بالقرعة والذي يجب أن يقال على هذه الرواية ان من خرجت له القرعة فهي زوجته بحيث  
يجب عليه نفقتها وسكنائها وورثته لكن لا يبطأ حتى يحدد المقدم لحل الرطب فقط هذا قياس  
المذهب أو يقال انه لا يحكم بالزوجية الا بالتجديد ويكون التجديد واجبا عليه وعليها كما كان  
الطلاق واجبا على الآخر والرواية الثانية يفسخ النكاحان ومن اصحابنا من ذكر انها يطلقها  
فلى هذا هل يكون الطلاق واقعا بحيث تنقضي المدة ولو بزوجها يبنى أن لا يكون كذلك

لانه لا ينبغي وقوع الطلاق به فان ماتت المرأة قبل الفسخ والطلاق فذكر أبو محمد المقدسي احتمالين أحدهما لأحدهما نصف الميراث وربيع النفقة حتى يصطلحا عليه والثاني يقرع بينهما فن قرع حلف انه استحق وورث (قال أبو العباس) وكلا الوجهين لا يخرج على المذهب أما الاول فلانه لا يتفق الخصمان وأما الثاني فكيف يحلف من قال لا أعرف الحال وانما المذهب على رواية انه قرع فله الميراث بلايين وأما علي قولنا لا يقرع فاذا قلنا انها تأخذ من أحدهما نصف المهر بالقرعة فكذلك يرثها أحدهما بالقرعة بطريق الاولى وان قلنا لا مهر فهنا قد يقال بالقرعة أيضا وإذا قال قد جعلت عتي أمي صداقتها أو قد اعتقتها وجعلت عتيها صداقتها صبح بذلك العتي والنكاح وهو مذهب الامام احمد ويتوجه أن لا يصح العتي اذا قال قد جعلت عتيك صداقتك فلم يقبل لان العتي لم يصر صداقا وهو لم يقع غير ذلك ويتوجه أن لا يصح وان قبلت لان هذا القبول لا يصير به العتي صداقا فلم يتحقق ما قال ويتوجه في الصورة الثانية انها ان قبلت صارت زوجة والا اعتقت مجانا أو لم تمتق بحال واذا قلنا الحاق الشرط لا يغير الطلاق فالحاق العطف في النكاح بطريق الاولى ونجب قيمة نفسها ويتخرج ثبوت الخيار أو اعتبار اذنها من عتيها بمنجب حر فان الخيار ثبت لها في رواية وكذلك اذا اعتقا مما فاذا كان حدوث الحرية بعد العتي ثبت الفسخ بالمقارنة أولى أن ثبت الفسخ ولو اعتقتها وزوجها من غيره وجعل عتيها صداقتها بقياس المذهب صحته لانهم قالوا الوقت الذي جعل فيه العتي صداقا كان يملك اجبارها في حق الاجنبي فلم يبق الا أنه جعل ملك بعضها وقت حريتها وهذا لا يؤثر كما لو كان هو المتزوج وبذل على ذلك ان اصحابنا قالوا اذا قال زوجتك هذه على انها حرة صبح وان لم يعلم انه اعتقها قبل ذلك ويكون هو المصدق لها من الزوج ويحتمل أن يقال هو السيد خاصة لانه لا يمكنه أن يتزوجها وهي رقيقة وعلى هذا فسواء قال اعتقها وزوجتها منك أو زوجتها منك واعتقها ولو قال اعتقت أمي وزوجتك على الف درهم بقياس المذهب جوازه فهو مثل أن يقول اعتقها واكريتها منك سنة ألف درهم وهذا بمنزلة استثناء الخدمة مثل أن يقول اعتقتك على خدمة سنة ولو قال اعتقتك وتزوجتك على الف درهم صبح هذا النكاح بطريق الاولى لانه لم يجعل العتي صداقا ولو قال وهبتك هذه الجارية وزوجتها من فلان أو وهبتك واكريتها من فلان أو بعتكها وزوجتها أو اكريتها من فلان بقياس المذهب صحته لانه في معنى استثناء المنفعة وحاصله انا كما جاوزنا العتي

والوقف والمهبة والبيع مع استثناء منفعة الخدمة جوزنا أن يكون الاعناق والآنكاح في زمن واحد  
وجعلنا ذلك بمنزلة الآنكاح قبل الاعناق لأنها حين الاعناق لم تخرج عن ملكه والذي يقتضيه كلام  
أحمد أن الرجل إذا تيسر له أنه ليس بكفو فرق بينهما وأنه ليس للولي أن يزوج المرأة من غير كفو  
ولا لزوج أن يزوج ولا للمرأة أن تفعل ذلك وإن الكفاءة ليست بمنزلة الأمور المالية مثل  
مهر المرأة أن أحببت المرأة والأولياء طلبوه والا تركوه ولكنه أمر ينبغي لم اعتباره وإن كانت  
منفعته تتعلق بغيره وقد انفصل والدين لا يقر منهما النكاح بغير خلاف عن أحمد وقد الجزية  
غير مبطل بغير خلاف عنه بل ثبت بها الخيار بعد الكفاءة للمرأة أولولها وعلى هذا التراخي  
في ظاهره<sup>(١)</sup>

فلى هذا يسقط خيارها بهما يدل على الرضى من قول أو فعل وأما الأولياء  
فلا يسقط الا بالقول ويفتقر الفسخ به الى حاكم في قياس المذهب كالفسخ للميوس للاختلاف  
فيه \* ولو كان ناقصا من وجه آخر مثل أن كان دونها في النسب فرضوا به ثم إن فاسقا وهي عدل  
فهيما ينبغي ثبوت الخيار كما رضيت به لعله مثل الجذام فظهر به عيب آخر كالجنون واللعنة فاما  
أن رضوا بفسقه من وجه فبان فاسقا من آخر مثل أن ظنوه يشرب الخمر فظهر أنه يلوأ أو يشهد  
بالزور أو يقطع الطريق ويبض لذلك أبو العباس<sup>(٢)</sup>

وإن حدثت له الكفاءة مقارنة بأن يقول سيد العبد بعد إيجاب النكاح له قبلت له النكاح  
واعتقته بقياس المذهب صحة ذلك وتخرج رواية أخرى على مسألة إذا أعطها معا على  
مسألة اعتقته وجعلت تعتقك صدائقك لأرب في أن النكاح مع الاعلان يصح وإن لم يشهد  
شاهدان مع الكتمان والاشهاد فهذا مما ينظر فيه وإذا اتقى الاشهاد والاعلان فهو باطل عند  
عامة العلماء وإن قدر فيه خلاف فهو قليل وقد يظن أن في ذلك خلافا في منذهب الامام أحمد

## باب المحرمات في النكاح

وتحرم بنته من الزنا قال الامام أحمد في رواية أبي طالب في الرجل يزني بأمرأة فتلد منه ابنة  
فيتزوجها فاستمظم ذلك وقال يتزوج ابنته عليه القتل بمنزلة الرتد على أنه لم يقع له الخلاف فاعتقد

(١) بياض بالأصل (٢) بياض بالأصل

ان المسئلة اجماع اوعلى ان هذا فيمن عقد عليها غير متناول ولا مقلد فيجب عليه الحد (وقال أبو العباس) كلام أحمد يقتضى انه أوجب حد المرتد لاستحلال ذلك لاحد الزني وذلك أنه استدل بحديث البراء وهذا يدل على ان استحلال هذا كفر عنده \* قال القاضي في التعليل والشيخ في المنع يكفى في التحريم ان يعلم انها بنته ظاهرا وان كان النسب لغيره (وقال أبو العباس) وظاهر كلام الامام احمد ان الشبهة تكفى في ذلك لانه قال أليس أمر النبي صلى الله عليه وسلم سودة ان تحتجب من ابن زمة وقال الولد للفراش وقال انما حجبتها للشيء الذى رأي بعينه قال القاضي والخلوة ان تجردت عن نظر أو مباشرة دون الفرج فروايتان قال وقد أطلق القول في رواية ابي الحارث اذا خلا بها وجب الصداق والعدة ولا يحل ان يتزوج أمها وبنتها ولا تحل المرأة لايه وابنه قال وهذا محمول على انه حصل مع الخلوة نظرا أو مباشرة فيخرج كلامه على احدي الروايتين (قال أبو العباس) وهذا ضعيف وانما الخلوة هنا ان اتصلت بعقد النكاح قامت مقام الوطى فاما الخلوة بالامة والاجنبية فلا أثر لها وسحق النساء قياس المذهب المنصوص انه يخرج على الخلاف في مباشرة الرجل الرجل بشهوة ويحرم بنت الرينة لانها رينة وبنت الريب أيضا نص عليهما الامام احمد في رواية صالح (قال أبو العباس) ولا أعلم في ذلك نزاعا وتحرم زوجة الريب نص عليه أحمد في رواية ابن مشيش وكذا في الريب يتزوج امرأه رابه لانه ليس من الابناء والمنصوص عن الامام أحمد في مسألة التلوط انما هو ان الفاعل لا يتزوج بنت المفعول وكذلك امه وهذا قياس جيد فاما تزوج المفعول بأم الفاعل وابنته ففيه نظر ولم ينص عليه وذلك لان واحدا منهما تمتع بنص وفرع والاصل انه يتمتع بالرجل أصل وفرع او يتمتع بالمرأة أصل وفرع وهذا المفعول به يتمتع في احد الطرفين وهو يتمتع في الطرف الآخر والوطى الحرام لا يشير تحريم المصاهرة (واعترض أبو العباس) في موضع آخر التوبة حتى في اللواط ويحرم الجمع بين الاختين في الوطى بملك اليمين كقول جمهور العلماء وقيل لا احمد في رواية ابن منصور الجمع بين المملوكتين أقول انه حرام قال لا أقول انه حرام ولكن ينهي عنه قال القاضي ظاهر هذا انه لا يحرم الجمع وانما يكره (قال أبو العباس) الامام احمد لم يقل ليس هذا حراما وانما قال لا أقول هو حرام وكانوا يكرهون ان يقولوا هو فرض ويقولون يؤمر به وهذا الادب في الفتوى ما ثور عن جماعة من السلف وذلك إما لتوقف في التحريم او استهابة لهذه الكلمة كما يستهابة لفظ الفرض



الا فيما علم وجوبه فاذا كان المفتى يتمتع أن يقول هو فرض اما توقفه أو لا يكون الفرض ثابت  
 وجوبه بالقاطع أو ما بين وجوبه في الكتاب فكذلك الحرام واما أن يجعل عن احمد انه لا يحرم  
 بل يكره فهذا غلط عليه ومأخذه الغفلة عن دلالة الالفاظ ومراتب الكلام وقد ذكر القاضي  
 هذا في المدة بعينه في مسألة الفرض هل هو أعلى من الواجب وذكر لفظ الامام احمد في  
 هذه الرواية ولفظه في الميعة فلم أنه لم يجعل في المسألة خلافا فلو وطئ إحدى الاختين المملوكتين  
 لم تحمل له الاخرى حتى يحرم على نفسه الاول باخراج عن ملكه أو تزويج قال ابن عقيل ولا  
 يكتفى في اباحتها مجرد ازالة الملك حتى تمضي حيضة الاستبراء وتنقضي فتكون الحيضة كالمدة (وقال  
 أبو المباس) وليس هذا القيد في كلام احمد وجماعة الاصحاب وليس هو في كلام علي وابن عمر  
 مع ان عليا لا يجوز وطء الأخت في عدة أختها ولو زال ملكه عن بعضها كفى وهو قياس  
 قول الاصحاب فان حرم احدهما بنقل الملك فيها على وجه يمكن استرجاعه مثل أن يهبها لولده أو  
 يبيعها بشرط فقد ذكر الجدل الأعلى في البيع والرهن بشرط الخيار وجهين فان اخرج الملك لازما  
 ثم عرض له المبيع للفسخ مثل أن يبيعها سلمة فثنين انها كانت مبيعة أو يفسد المشتري بالتمن  
 أو يظهر في البوض تدليس أو يكون مغبونا فالذي يجب أن يقال في هذه المواضع أنه يباح  
 وطء الأخت بكل حال على عموم كلام الصحابة والفقهاء احمد وغيره والبيع والهبة يوجبان  
 التفريق بين ذوى الرحم المحرم وهو لا يجوز بين الصغار وفي جوازه بين الكبار روايتان وقد  
 اطلق علي وابن عمر والفقهاء احمد وغيره أن يبيعها أو يهبها مع ان عليا هو الذي روى النهي عن  
 التفريق بين الاختين ولم يتعرضوا لهذا الاصل فان بنى عليه لم يحز البيع والهبة رواية واحدة  
 قبل البلوغ وانما يجوز العتق أو التزويج وفي جوازها بعد البلوغ روايتان أو يجوز له التفريق هنا  
 لاجل الحاجة لانه يحرم الجمع في النكاح ويحرم التفريق فلا بد من تقديم أحدهما وكلام الصحابة  
 والفقهاء بمعمومه يقتضي هذا ولو ازال ملكه عنها بنسب العتق مثل أن يبيعها أو يهبها فينبى أن  
 لا يجوز له أن يتزوج أختها في مدة الاستبراء كما لا يحل له وطؤها على ما تقدم الا أن هذا لا ينبى  
 أن يزيد على تزوجه باختها مع بقاء الملك لا مكان أن يدعى للمشتري والمتهب ولدها بخلاف المصنفة  
 وشبهة الملك حقيقة لا كالنكاح فلي هذا اذا وطئ أمة بشبهة ملك ففي تزوج أختها في مدة  
 استبرائها ما في تزوج أختها المستبرأة بعد زوال ملكه عنها ومن وطئت بشبهة حرم نكاحها على

غير الواطئ في عدتها منه لاعليه فيها ان لم تكن لزمتها عدة من غيره وهو رواية عن الامام واختارها المقدسي واللاب تزويج ابنته في عدة النكاح الفاسد عند اكثر العلماء كابى حنيفة والشافعي واحمد في المشهور عنه وتحريم المصاهرة لا يثبت بالرضاع فلا يحرم على الرجل نكاح أم زوجته وابنتها من الرضاع ولا على المرأة نكاح أبي زوجها وأمه من الرضاع قال أبو محمد المقدسي في المغني اذا تزوج اختين ودخل بهما ثم اسلم واسلمتا معه فاختار احدهما لم يطأها حتى تنقضي عدة اختها لئلا يكون واطئا لاحدي الاختين في عدة الاخرى وكذلك اذا اسلم وتحت أكثر من اربع قد دخل بهن فاسلمن معه وكن ثمانيا فاختار اربعا منهن وفارق اربعا لم يطأ واحدة من المختارات حتى تنقضي عدة المفارقات لئلا يكون واطئا لأكثر من اربع فان كن خسا ففارق احدهن لم يطأ واحدة من المختارات قالوا هذا قياس المذهب (قال أبو المباس) وفي هذا نظر فان ظاهر السنة يخالف ذلك حيث لم يذكر فيها هذا الشرط ويمكن الفرق بين هذه وبين غيرها وتأملت كلام احمد وعامة اصحابنا فوجدتهم قد ذكروا انه يمسك منهن اربعا ولم يشترطوا في جواز وطئه وانقضاء المدة لافي جمع العدد ولا في جمع الرحم ولو كان لهذا اصل عندهم لم ينقلوه فانهم دائما في مثل هذا يذهبون على اعتزال الزوجة كما ذكره الامام أحمد فيما اذا وطئ أخت امرأته بنكاح فاسد أو زنى بها وهذا هو الصواب ان شاء الله تعالى فان المدة تامة لنكاحها وقد عصا الله عن جميع نكاحها فكذلك يعمو عن توابع ذلك النكاح لكن قياس هذا القول انه لو اسلم وتحتت سريتان اختان فحرم واحدة على نفسه بعد الاسلام جاز وطء الاخرى قبل استبراء تلك فاما لو طلق زوجته في الشرك ثم أراد أن يتزوج اختها في الاسلام قبل انقضاء عدة المطلقة فهذا لا يجوز وتحرير هذه المسائل ان المدة اما أن تكون من نكاح صحيح فلا يجوز تزويج اختها ولا وطؤها بملك يمين وان كان ملك يمين لم يصح النكاح على المشهور ولا طوطأ بنكاح ولا بملك يمين حتى تنقضي المدة ولا يجوز في عدة النكاح تزويج اربع سواها قولاً واحداً ويجوز ذلك في عدة ملك اليمين وان كانت المدة من نكاح فاسد أو شبهة بنكاح فهي حقيقة النكاح في المشهور من المذهب وان كانت المدة من نكاح فاسد أو شبهة ملك فائماً الواجب الاستبراء وذلك لا يزيد على حقيقة الملك وتحريم الزانية حتى تتوب وتنقضي عدتها وهو مذهب الامام احمد وغيره وصفة توبتها أن يراودها عن نفسها فان اجابت لم تنب وان لم تجبه فقد تاب

وهو سروري عن عمر وابنه وابن عباس ومنصوص الامام أحمد وعلى هذا كل من أراد مخالطة  
انسان اتهمه حتى يعرف بره وفجوره أو توبته ويسأل عن ذلك من يعرفه ويعنع الزاني من تزويج  
المفيدة حتى يتوب (قال أبو العباس) بعد ان حكى عن علي رضي الله عنه انه فرق بين رجل  
وامراته وقد زني قبل أن يدخل بها وعن جابر بن عبد الله والحسن والنخعي أنه يفرق بينهما  
ويؤيد هذا من أصلنا انه يفضل الزانية لتختلع منه وان الكفاءة اذا زالت في اثناء العقد فان لها  
الفسخ في احد الوجهين واذا كانت المرأة تزني لم يكن له أن يمسكها على تلك الحال بل يفرقها والا كان  
ديونا وكلام الامام احمد عامة يقتضي تحريم التزويج بالحريات وله فيما اذا خاف على نفسه روايتان  
والمنع من النكاح في ارض الحرب عام في المسلمة والكافرة ولو تزوج المرتد كافرة مرتدة كانت  
أو غيرها أو تزوج المرتدة كافر ثم اسلم فالذي ينبغي ان يقال هنا ان اقربهم على نكاحهم أو منالكهم  
كالخبري اذا نكح نكاحا فاسدا ثم اسلم فان المعنى واحد وهذا جيد في القياس اذا قلنا ان المرتد  
لا يؤثم بفعله ما تركه في الردة من المبادات لكن طرده انه لا يحد على ما ارتكبه في الردة من  
الحرمان وفيه خلاف في المذهب وان كان المنصوص انه محذور قلنا انه يؤثم بقضاء ما  
تركه من الواجبات ويضمن ويعاقب على ما فصله من المحرمات فقيه نظر وبما يدخل في هذا  
كل عقود المرتدين اذا اسلموا قبل التقابض أو بعده وهذا باب واسع يدخل فيه خمسة احكام  
أهل الشرك في النكاح وتوابعه والاموال وتوابعها وتماؤها على مال مسلم أو تقاسموا ميراثا ثم اسلموا  
بمد ذلك والد ما وتوابعها وقال القاضي في الجامع فان كان الحركتيا لم يحزله ان يزوج الامة الكتابية  
(وقال أبو العباس) مفهوم كلام الجد انه يبأح للكافر نكاح الامة الكافرة وتبأح الامة لو اجد  
الطول غير خائف العنت اذا شرط على السيد عتق كل من يولد منها وهو مذهب الليث لا تمتنع مفسدة  
ارفاق ولده وكذا التزويج امة كتابية شرط له عتق ولدها منه والآية انما دلت على تحريم غير  
المؤمنات بالمفهوم ولا عموم له بل يصدق بصورة ولو خشي القادر على الطول على نفسه الزنا بأمة غيره  
لمحبته لما ولم يذللها سيدها له بملك أصبح له نكاحها وهو سروري عن الحسن البصري وغيره من  
السلف ولو تزوج الامة في عدة الحرة جاز عند اصحابنا اذا كانت العدة من طلاق بائن وكان  
خائفا للعنت عادما لطول حرة بناء على ان علة المنع ليست هي الجمع بينها وبين الحرة ومخرج النكاح  
اذا منعتا من الجمع بينهما وكذلك خرج الجد في الشرح \* ذكر اصحابنا ان الزوج اذا اشترى زوجته

انفسخ النكاح وقال الحسن اذا اشترى زوجته للمعتق فاعتقها حين ملكها فمها على نكاحهما وهذا قوي فيما اذا قل اذا ملكتك فأنت حرة وصحنا الصفة لانه اذا ملكها فالمالك لا يوجب بطلان النكاح لان الحرية لا تنافيه وانما التنافي ان تكون مملوكة زوجته فاذا زال الملك عقب ثبوته لم يجمع النكاح فلا يبطله لانه حين زوال الملك كان ينبغي زوال النكاح والملك في حال زواله لا يثبت له وهذا الذي لحظه الحسن فانه اذا اشتراها ليعتقها فاعتقها لم يكن للملك قوة تفسخ النكاح ويؤيد هذا القول ان حدوث الملك بمنزلة اختلاف الدين واذا لم يدم تغير الدين فمها على نكاحهما فكذلك هنا اذا النكاح يقع سابقا وهذا انما يكون اذا كان المعتق حصل بعد الملك فهنا لم يتقدم الانفساخ على المتق ويكره نكاح الحرائر الكتابيات مع وجود الحرائر المسلمات قاله القاضي واكثر العلماء كما يكره ان يجمع أهل الكتاب ذباحين مع كثرة ذباحين مسلمين ولكن لا يحرم ولو قتل رجل رجلا ليتزوج امرأته حرمت على القاتل مع حلها لغيره ولو جبر امرأة على زوجها حتى طلقها ثم تزوجها وجب ان يعاقب هذا عقوبة بليغة وهذا النكاح باطل في احد القولين في مذهب مالك واحد وغيرهما ويجب التفريق بين هذا الظالم المعتدي وبين هذه المرأة الظالمة واذا احب امرأة في الدنيا ولم يتزوجها وتصدق بمهرها وطلبها من الله تعالى ان تكون له زوجة في الآخرة رجي له ذلك من الله تعالى ولا يحرم في الآخرة ما يحرم في الدنيا من التزويج باكثر من اربع والجمع بين الاختين ولا يمنع ان يجمع بين المرأة وبناتها

## باب الشروط والعيوب في النكاح

اذا شرط الزوج للزوجة في المقعد أو اتفاقا قبله أن لا يخرجها من ديارها أو بلدها ولا يتزوج عليها أولا يتسرى أو ان تزوج عليها فلها تطليقها صح الشرط وهو مذهب الامام أحمد ولو خدعها فساخر بها ثم كرهته لم يكرهها واذا أراد ان يتزوج عليها أو يتسرى وقد شرط لها عدم ذلك فقد يفهم من اطلاق أصحابنا جوازه بدون إذنها لكونهم انما ذكروا ان لها النسخ ولم يتعرضوا للنسخ (قال أبو العباس) وما أظنهم قصدوا ذلك وظاهر الاثر والقياس يقتضي منعه كسائر الشروط الصحيحة واذا فعل ذلك ثم قبل ان يفسخ طلق أو باع فقياس المذهب انها لا تملك النسخ وأما إن شرط إن كان له زوجة أو سرية فصداها الفان ثم طلق الزوجة أو أعتق السرية بعد المقعد

قبل ان تطالبه ففي اعطائها ذلك نظر ومن شرط لها ان يسكنها منزل أبيه فسكنت ثم طلبت  
 سكنى منفردة وهو عاجز لم يلزمه ما عجز عنه بل لو كان قادراً فليس لها عند مالك وهو احد القولين  
 في مذهب الامام احمد وغيره غير ما شرط لها \* وعليه بطلان نكاح الشفار من اشتراط عدم المهر  
 فان سموا مهرا صح وقياس المذهب انه شرط لازم لانه شرط استحل به الفرج ولولا لزومه لم  
 يك قول الحبيب والقابل مصححا لنكاح الاول وان شرط الزوجان أو احدهما فيه خيارا صح العقد  
 والشرط وان شرطها بكرا أو جميلة أو ثيبا فبانت بخلافه ملك الفسخ وهو رواية عن الامام احمد  
 وقول مالك واحمد قولي الشافعي ولو شرط عليها ان تحافظ على الصلوات الخمس أو تلزم الصدق  
 والامانة فيما بعد العقد فتركته فيما بعد ملك الفسخ كما لو شرطت عليه ترك التبري فتسري  
 فيكون فوات الصفة اما مقارنا واما حادثا كما ان المنت إما مقارن أو حادث وقد يخرج في  
 فوات الصفة في المستقبل قولان كما في فوات الكفاءة في المستقبل وحدوث المنت لكن المشروط  
 هنا فل تحمله أو تركها فعلا ليس هو صفة ثابتة لها ولو شرطت مقام ولدها عندها ونفقتها على  
 الزوج فهو مثل اشتراط الزيادة في الصداق ويرجع في ذلك الى العرف كالاجبر بطمانه وكسوته  
 ولو شرطت انه يطؤها في وقت دون وقت ذكر القاضي في الجامع انه من الشروط الفاسدة ونص  
 الامام احمد في الامة يجوز ان يشترط أهلها ان تخدمهم نهارا ويرسلوها ليلا يتوجه منه صحة  
 هذا الشرط ان كان فيه غرض صحيح مثل ان يكون لها بالنهار عمل فتشترط ان لا يستمتع بها  
 الا ليلا ونحو ذلك وشرط عدم النفقة فاسد ويتوجه صحته لاسيما اذا قلنا انه اذا أصر الزوج  
 ورضيت الزوجة به لم تملك المطالبة بعد واذا شرطت ان لا تسلم نفسها الا في وقت بعينه فهو  
 نظير تأخير التسليم في البيع والاجارة وقياس المذهب صحته وذكر اصحابنا انه لا يصح ولو شرطت  
 زيادة في النفقة الواجبة بقياس المذهب وجوب الزيادة وكذلك اذا شرطت زيادة على النفقة التي  
 يستحقها بمطلق العقد مثل ان تشترط ان لا يترك الوطاء الا شهرا أو أن لا يسافر عنها أكثر من  
 شهر فان اصحابنا القاضي وغيره قال في تعطيل المسألة لانها شرطت عليه شرطا لا يمنع المقصود  
 بعقد النكاح ولها فيه منفعة فيلزم الزوج الوفاء به كما لو شرطت من غير تعدل بل وهذا التعليل  
 يقتضي صحة كل شرط لها فيه منفعة ولا يمنع مقصود النكاح ولا يصح نكاح الحل ونية ذلك  
 كشرطه وأمانية الاستمتاع وهو ان يتزوجها ومن نيته ان يطلقها في وقت أو عند سفره فلم

يذكرها القاضي في المجرى ولا الجامع ولا ذكرها أبو الخطاب وذكرها أبو محمد المقدسي وقال  
النكاح صحيح لا بأس به في قول عامة العلماء الا الاوزاعي (قال أبو العباس) ولم ارا احدا من اصحابنا  
ذكر انه لا بأس به تصريحاً الا أبا محمد واما القاضي في التعليق فسوى بين نيته على طلاقها في  
وقت بينه وبين التحليل وكذلك الجد وأصحاب الخلاف واذا ادعى الزوج الثاني انه نوي التحليل  
او الاستمتاع فينبغي ان لا يقبل منه في بطلان نكاح المرأة الا أن تصدقه او تقوم بينة اقرار  
علي التواطئ قبل العقد ولا ينبغي ان يقبل على الزوج الاول فتحل في الظاهر بهذا النكاح الا  
ان يصدق على افساده فأما ان كان الزوج الثاني ممن يعرف بالتحليل فينبغي ان يكون ذلك لتقدم  
اشراطه الا ان يصرح له قبل العقد بانه نكاح رغبة واما الزوج الاول فان غلب على ظنه صدق  
الزوج الثاني حرمت عليه فيما بينه وبين الله تعالى ولو تقدم شرط عرفي او افظى بنكاح التحليل  
وادعي انه قصد الى نكاح الرغبة قبل في حق المرأة ان صححنا هذا العقد والا فلا وان ادعاه بعد  
المفارقة ففيه نظر وينبغي ان لا يقبل قوله لان الظاهر خلافه ولو صدقت الزوجة ان النكاح  
الثاني كان فاسداً فلا تحل للاول لاعترافها بالتحريم عليه وولد المهروربانه حر بفدية والده وان  
كان عبداً تعلق برقبته وجها واحداً لانه ضمان جنابة محضة ولو لم يكن ضمان جنابة لم يلزمه الضمان  
بحال لا تنفاه كونه ضمان عقد أو ضمان يد فيعتبر ان يكون ضمان اتلاف أو منع لما كان ينمقد  
ملكاً للسيد كضمان الجنين وفارق ما لو استدان العبد فانه حينئذ قبض المال باذن صاحبه وهناقبض  
مالية الاولاد بدون اذن السيد فهي جنابة محضة ولو اذن له السيد في نكاح حرة فالضمان عليه  
لانه اذن له في الاتلاف أو الاستدانة على رواية

(فصل في الميوب المثبتة للفسخ والاستحاضة عيب يثبت به فسخ النكاح في أظهر  
الوجهين واذا كان الزوج صغيراً أو به جنون أو جذام أو برص فالمدأة التي في الرضاع تقتضي  
ان لها الفسخ في الحال ولا ينتظر وقت إمكان الوطء وعلى قياسه الزوجة اذا كانت صغيرة أو مجنونة  
أو عقلاء أو قراءاً ويتوجه أن لا يفسخ الا عند عدم إمكان الوطء في الحال واذا لم يقر بالمنة ولم ينكر  
أو قال ألتست ادرى أعين أنا أم لا فينبغي أن يكون كما لو أنكر المنة ونكل عن اليمين فان النكول  
عن الجواب كالنكول عن اليمين فان قلنا يجبس الناكل عن الجواب فالتأجيل أيسر من الحبس  
ولو نكل عن اليمين فيما اذا ادعى الوطء قبل التأجيل فينبغي أن يؤجل هنا كما نكل عن

الميمن في العنة والسنة للمبصرة في التأجيل هي الهلالية هذا هو المفهوم من كلام العلماء لكن  
 تعطيلهم بالمصول يوم خلاف ذلك لكن ما بينهما متقارب ويتخرج اذا علمت بعته أو اختارت  
 المقام منه على هجرته هل لها الفسخ على روايتين ولو خرج هذا في جميع العيوب لتوجه وترد  
 المرأة بكل عيب ينشعر عن كمال الاستمتاع ولو بان الزوج عقبا بقياس قولنا بثبوت الخيار للمرأة  
 ان لها حقا في الولد ولهذا قلنا لا يزل عن الحرة الا باذنها وعن الامام احمد ما يقتضيه وروى  
 عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه أيضا وتلليل اصحابنا توقف الفسخ على الحاكم  
 باختلاف اهل العلم فانه ان أريد كل خيار مختلف فيه فومه يتوقف على الحاكم فليار المتقة يجب  
 وهو مختلف فيه وخيارها بعد الثلاث مختلف فيه وهما لا يتوقفان على الحاكم ثم خيار امرأة الحبيب  
 متفق عليه وهو من جملة العيوب التي قال لا تتوقف على الحاكم ولما بينى الاعتذار فان اصل خيار  
 العنت والشرط مختلف فيه بخلاف اصل خيار المتقة لان اصل خيار العيب ثم خيارات البيع لا تتوقف  
 على الحاكم مع الاختلاف والواجب ألا التفريق بين النكاح والبيع ثم لو علل بحفاء الفسخ  
 وظهوره فان العيوب وفوات الشرط قد تحنى وقد يتنازعون فيها بخلاف اعتاق السيد لكان أولى  
 من تلليله بالاختلاف ولو قيل بان الفسخ يثبت بتراضيهما تارة وبحكم الحاكم أخرى أو بمجرد  
 فسخ المستحق ثم الآخر ان امضاء والا امضاء الحاكم لتوجه وهو الاقوي ومتى اذن الحاكم  
 أو حكم لاحد باستحقاق عقد أو فسخ مأذونه لم يحتج به ذلك الى حكم بصحته بلا نزاع لكن  
 لو عقد الحاكم أو فسخ فهو فعله والاصح انه حكم واذا اعتبر تفريق الحاكم ولم يكن في الموضع  
 حاكم يفرق فلا شبه ان لها الامتناع وكذلك تملك الانتقال من منزله فان من ملك الفسخ للمقعد  
 ملك الامتناع من التسليم وينبغي أن تملك النفقة في هذه المدة لان المانع منه واذا اعتقت الأمة  
 تحت عبد ثبت لها الخيار اتفاقا وكذلك تحت حر وهو رواية عن الامام احمد ومذهب أبي حنيفة  
 وان كان الزوج عبدا لمسكها رفقها وبضمها ولو شرط عليها سيدها دوام النكاح تحت  
 حر أو عبد فرضيت لزما ذلك ومذهب الامام أحمد يقتضيه فانه يجوز العتق بشرطه ذكر أبو محمد  
 المقدسي اذا أسلمت الأمة أو ارتدت أو ارضعت من يفسخ نكاحها ارضاعه قبل الدخول سقط  
 المهر وجهه أصلا قائسا عليه ما اذا اعتقت قبل الدخول واختارت الفراق معه ان المهر يسقط  
 على رواية لنا ( قال أبو الباس ) والتنصيف في مسألة الاسلام ونظائرها أهلى فانها انما فسخت

لإعتاقه لها فالاعتاق سبب للفسخ ومن أئلف حقه متسببا سقط وإن كان المباشر غيره بخلاف ما إذا كان السبب والمباشرة من الغير فاذا قيل في مسألة التقى بالتنصيف فالردة والاسلام والرضاع أولى بلا شك وإذا دخل النقص على الزوج بالمرأة وفوات صفة أو شرط صحيح أو باطل فإنه ينقص من المسمى بنسبة ما نقص وهذا النقص من مهر المثل لو لم يسلم لها ما شرطته أو كان الزوج معييا فيقال الف درهم وإذا أسلم لها ذلك أو كان الزوج سليما فيقال ثمانمائة درهم فيكون فوات الصفة والعيب قد صار من مهر المثل الخمس فينقصها من المسمى بحسب ذلك فيكون بقيته مال ذهب منه فيزاد عليه مثل ربه فاذا كان الفين استحق الفين وخمسة وهذا هو المهر الذي رضيت به ولو كان الزوج معييا أو لم يشترط صفة وهذا هو العدل ويرجع الزوج المفرور بالصداق على من غره من المرأة أو الولي في أصح قول العلماء

## باب نكاح الكفار

والصواب أن انكحتهم المحرمة في دين الاسلام حرام مطلقا إذا لم يسلموا عوقبوا عليها وإن أسلموا عني لم من ذلك لعدم اعتقادهم بتحريمه واختلاف في الصحة والفساد والصواب أنها صحيحة من وجهين فإن أريد بالصحة اباحة التصرف فاعلم يباح لهم بشرط الاسلام وإن أريد نفوذه وترتيب أحكام الزوجية عليه من حصول الحل به للمطلق ثلاثا ووقوع الطلاق فيه وثبوت الاحصان به فصحيح وهذا مما يقوي طريقة من فرق بين أن يكون التحريم لنير المرأة أو لوصف لأن ترتيب هذه الأحكام على نكاح المحارم بعيد جدا وقد اطلق أبو بكر وابن أبي موسى وغيرهما صحة انكحتهم مع تصريحهم بأنه لا يحصل الاحصان بنكاح ذوات المحارم ولو قيل إن من لم يعلم التحريم فهو في ملك الحرمات بمنزلة أهل الجاهلية كما قلنا على إحدى الروايتين إن من لم يسلم الواجبات فهو فيها كاهل الجاهلية فلا يجب عليهم القضاء كذلك أو تلك تكون عقودهم أو فعلهم بمنزلة عقود أهل الجاهلية فاذا اعتقدوا أن النكاح بلاولي ولاشهود وفي العدة صحيح كان بمنزلة نكاح أهل الجاهلية ويحمل ما نقل عن الصحابة على أن المعاند لم يندثر تركه تلهه العلم مع تصديره بخلاف أهل البوادي والحديث المهد بالاسلام ومن قلده فقيها فيتوارثون



بهذه النكحة ولو تقاسموا ميراثا جهلا فهذا شبيه بقسم ميراث المفقود اذا ظهر حيوالا يضمنون ما اتفقوا لانهم معذورون وأما الباقي فيفرق بين المسلم والكافر كما فرقنا في أموال القتل بينهما فان الكافر لا يرد باقيا ولا يضمن تالفا والمسلم يرد الباقي ويضمن التالف وعلى قياسه كل متلف معذور في اتلافه لتأويل أو جهل واذا أسلم الكافر وتحتة معتدة فان كان لم يدخل بها منع من وطئها حتى تنقضي العدة وان كان دخل بها لم يمنع الوطء الا أن تكون قبل وطئه<sup>(١)</sup> وعلى التقديرين فلا يفسخ النكاح ويحتمل أن يقال في أنكحة الكفار التي تقضى بفسادها ان كان حصل بها دخول استقر وان لم يكن دخل وقبضته فرض لها مثل المهر ونص عليه الامام أحمد في روايه ابن منصور لاننا انما نقرر تقابض الكفار في المشهور اذا كان من الطرفين فاذا قبضت الحر أو الخنزير قبل الدخول لم يحصل التقابض من الطرفين فاشبهه مالو باع خرا بشن وقبضها ثم اسلما فانما لانحكم له بالثمن فكذا هنا وان لم تقبضه فرض لها مهر المثل فان كان عين لها محرما مثل ان كان عاقدهم التزويج على خمر أو خنزير أو دراهم مع خمر وخنزير يحتمل ذلك وجهين أحدهما أنه يجعل ذلك وجوده كعدمه ويكون كمن لا اقارب لها فينظر في عادة أهل البلد والا فاقرب البلاد ولثاني تعتبر قيمة ذلك عندهم وقرق اصحابنا في غير هذا الموضع بين الحر والخنزير فكذلك هاهنا فيتخرج ان لها في الخنزير مهر المثل وفي الحر القيمة وحيث وجبت القيمة فلا كلام وان اختلفا فان قامت بينة للمسلمين بالقيمة عندهم بان يكون ذلك المسلم يعرف بسعر ذلك عندهم قضي به والا فالقول قول الزوج مع يمينه وان لم يكن سمي لها صداقا فرض لها مهر المثل ويتوجه ان الاسلام والترافع ان كانا قبل الدخول فلها ذلك كما لو كان على محرم وأولى وان كان بعد الدخول فالحجاب مهرها فيه نظر فان الذين اسلموا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كان في بعض انكحتهم ذلك ولم يأمر أحدهم باعطاء مهر واذا اسلمت الزوجة والزوج كافر ثم اسلم قبل الدخول أو بعد الدخول فالنكاح باق مالم تنكح غيره والامر اليها ولا حكم له عليها ولا حق عليه لان الشارع لم يفصل وهو مصلحة محضة وكذا ان اسلم قبلها وليس له حبسها ففي اسلمت ولو قبل الدخول أو بعده فهي امرأته ان اختار وكذا ان ارتد الزوجان أو أحدهما ثم اسلم أو أحدهما وان كان الزوجان سبق أحدهما بالاسلام ولم يعلم عنه فللزوجة نصف المهر قاله أبو الخطاب

(١) كذا بالأصل

تفريعا على رواية ان لها نصف المهر ان كان هو المسلم وقال القاضي ان لم تكن قبضته لم يجز أن تطالبه بشئ وان كانت قبضته لم يرجع عليها فيما فوق النصف وقياس المذهب هنا القرعة (قال أبو العباس) وقياس المذهب فيما أراه ان الزوجة اذا اسلست قبل الزوج فلا نفقة لها لان الاسلام سبب يوجب البيونة والاصل عدم السلامة في العدة فاذا لم يسلم حتى انقضت العدة تبينا ونوع البيونة بالاسلام ولا نفقة عندنا للبائن وان اسلم الكافر وله ولد صغير تبعه في الاسلام فاذا كان تحت الصغير أكثر من اربع نسوة فقال القاضي ليس لوليه الاختيار منهن لأنه راجع الى الشهوة والارادة ثم قال في الجامع يوتف الامر حتى يبلغ فيختار وقال في المحرر حتى يبلغ عشر سنين وقال ابن عقيل حتى يراهق ويبلغ اربعة عشر سنة (وقال أبو العباس) الوقف هنا ضعيف لان الفسخ واجب فيقوم الولي مقامه في التمين كما يقوم مقامه في تعيين الواجب عليه من المال من الزكاة وغيرها مما اسلم وتحت أكثر من اربع نسوة فاسلمن معه اختار منهن أربعا وفارق سائرهن وليس طلاق احدهن اختيارا لها في الاصح

## كتاب الصداق

ولا يجوز كتابة الصداق على المحرر وقاله ابن عقيل وكلام الامام احمد في رواية حنبل يقتضي انه يستحب أن يكون الصداق أربع مائة درهم وهذا هو الصواب مع القدرة واليسار فيستحب بلوغه ولا يزداد عليه وكلام القاضي وغيره يقتضي انه لا يستحب بل يكون بلوغه مباحا ولو قيل انه يكره جعل الصداق ديناً سواء كان مؤخر الوفاء وهو حال أو كان مؤجلا لكان متوجها لحديث الواهبة والصداق المقدم اذا كثر وهو قادر على ذلك لم يكره الا أن يقتصر بذلك ما يوجب الكراهة من معنى المباهاة ونحو ذلك فاما اذا كان عاجزا عن ذلك كره بل يحرم اذا لم يتوصل اليه الا بمسألة أو غيرها من الوجوه المحرمة فاما ان كثر وهو مؤخر في ذمته فينبغي أن يكره هذا كله لما فيه من تعريض نفسه لشغل الذمة والاوجه انه اذا تزوج بنية أن يعطيها صداق محرما أو لا يوفيه الصداق ان الفرج لا يحل له فان هذا لم يستحل الفرج بماله فلو تاب من هذه النية ينفى أن يقال حكمه حكم مالهو تزوجها يعني بجرمة<sup>(١)</sup> والمرأة لا تحرر محرما

(١) قوله يعني بجرمة الخ كذا بالاصل

قال في المهر كالمصاح عرضا في بيع أو اجارة صح مبرا إلا منافع الزوج الحر المقدرة بالزمان فانها على روايتين وأما القاضي في التعليق فاطلق الخلاف في منافع الحر من غير تقيده بزواج وكذلك ابن عقيل وأما أبو الخطاب والشيخ أبو محمد في المنع فلفظهما اذا تزوجها على منافه مدة معلومة فعلي روايتين فاعتبر صاحب المهر القيد في الزوجية والحرية ولعل مأخذ المنع انها ليست بمال كقول الحنفية وسلمه القاضي ولم يمنه في غير موضع وقال أبو محمد هذا ممنوع بل هي مال ونجوز للماوضة عليها (قال أبو العباس) والذي يظهر في تعليل زواية المنع انه لما فيه من كون كل من الزوجين يصير ملكا للآخر فكانه بفضي الى تنافي الاحكام كما لو تزوجت عبدها وعلى هذا التعليل فيلغى اذا كانت المنفعة لغيرها أن تصح وعلى هذا يخرج قصة شبيب وموجب هذا التعليل ان المرأة لا تستأجر زوجها اجارة معينة مقدرة بالزمان وان كل واحد من الاجيرين لا يستأجر الآخر ويجوز أن يكون المنع مختصا بمنفعة الخدمة خاصة لما فيه من الهبة والمنافاة واذا لم تصح المنافع صدقا فقياس المذهب انه يجب قيمة المنفعة للشرطة الا اذا علم ان هذه المنفعة لا تكون صدقا فيشبه به مالو اصدقها مالا منصوبا في ان الواجب مهر المثل في احد الوجهين واذا تزوجها على أن يعلمها أو يعلم غلامها صنعة صح ذكره القاضي والاشبه جوازه أيضا ولو كان المعلم اخاها أو ابنها أو اجنبيا وان لم يحصل للمرأة ما اصدقها لم يكن النكاح لازما ولو أعطيت بدله كالبيع وانما يلزم مال الزم الشارع به أو ألزمه المكلف وماخالف هذا القول ضئيف مخالف للاصول فاذا لم تقل بامتناع العقد بتعذر تسليم المعقود عليه فلا أقل من أن تملك المرأة الفسخ فاذا اصدقها شيئا معين وتلف قبل قبضه ثبت للزوجة فسخ النكاح وان كان الشرط باطلا ولم يعلم المشترط بطلانه لم يكن العقد لازما بل ان رضى بدون الشرط والا فله الفسخ واذا تزوجها على أن يشتري لها عبد زيد فامتنع زيد من بيعه فاعطاها قيمته ثم باعه زيد العبد فهل لها رد البذل وأخذ العبد تردد فيه أبو العباس ولو اصدقها عبدا بشرط أن تعتقه فقياس المشهور من المذهب انه يصح كالبيع والذي ينبغي في اصناف سائر المال كالعبد والشاة والبقرة والخياب ونحوها انه اذا اصدقها شيئا من ذلك أن يرجع فيه الى معنى ذلك اللفظ في عرفها كما تقول في الدرام والدنانير المطلقة في العقد وان كان بعض ذلك غالبا أخذ به كالبيع أو كان من عاداتها اقتناؤه أو لبسه فهو كالمقووظ به ونص الامام أحمد في رواية جعفر النسائي

انه اذا اصدقها عبدا من عبيده انه يصح ولها الوسط على قدر ما يخدمها ونقلها دليل على ذلك فانه لم يعتبر الخادم مطلقا وانما اعتبر ما يناسبها (قال أبو العباس) في الخلع ولو خالها على عبد مطلق لو قيل يجب ما يحزى عتقه في الكفارة وما يجب في النذر المطلق لكان أقرب الى القياس الا أنه لا يعتبر فيه الايمان \* اطلق القاضي انه اذا تزوجها على بيت انه لا يصح واستدل بمسألة تفاوتها في الحضر ومفهومها ان البدوية ليست كذلك وهذا أشبه لان بيوت البادية من جنس واحد كالخادم بخلاف الحضر فان بيوتهم تختلف جنسا وقدرها وصفة اختلافا متفاوتا ولو علم السورة أو القصيدة غير الزوج ينوى بالتعليم انه عن الزوج من غير أن يعلم الزوجة فهل يقع عن الزوج فيتوجه أن يقال ان قلنا لا يجبر الغريم على استيفاء الدين من غير المدين لم يلتفت الى نيته اذ لم يظهرها لان هذا الاستيفاء شرط بالرضا والغريم المستحق لم يرض انه يستوفى دينه من غير المدين وان قلنا يجبر المستحق على الاستيفاء من غير الغريم فيوجه أن يؤثر مجرد دينه الموفي وقبل قوله فيما بعد \* ولو تزوجها على مائة مقدمة ومائة مؤجلة صح ولا تستحق المطالبة بالمؤجلة الابدوت أو فرقة ونص عليه الامام أحمد في رواية جماعة واختاره شيوخ المذهب كالقاضي وغيره جاء عن ابن سيرين عن شريح انه تزوج رجلا امرأة على عاجل وآجل الى الميسرة فقدمته الي شريح فقال<sup>(١)</sup> دلنا على ميسرة فأخذه لك وقياس المذهب ان هذا شرط صحيح لان الجمالة فيه أقل من جمالة الفرقة وكان في الحقيقة هذا الشرط مقتضى المقدول و قيل بصحته في جميع الآجال لكان متجها صرح الامام احمد والقاضي وأبو محمد وغيرهم بانه اذا اطلق للصدوق كان حالا (قال أبو العباس) ان كان الفرق جاريا بين أهل الارض ان المطلق يكون مؤجلا فينبى أن يحمل كلامهم على ما يعرفونه ولو كانوا يفرقون بين لفظ المهر والصدوق فالمهر عندهم ما يجعل والصدوق ما يؤجل كان حكمهم على مقتضى عرفهم ولو امرأة اتفق معها على صدوق عشرة دنانير وانه يظهر عشرين دينارا وأشهد عليها بقبض عشرة فلا يحمل لها ان تنذر به بل يجب عليها الوفاء بالشرط ولا يجوز تخليف الرجل على وجود القبض في مثل هذه الصورة لأن الاشهاد بالقبض في مثل هذا يتضمن البراء ولو تزوجها على ان يعطيها في كل سنة تقي مائة درهم فقد يؤخذ من كلام كثير من أصحابنا ان هذه تسمية فاسدة لجمالة المسمى وتوجه صحة

(١) قوله فقال دلنا على ميسرة الخ كذا بالاصل

بل هو الاشبه باصولنا كما لو باعه الصبرة كل قفيز بدرهم أو اكراه الدار كل شهر بدرهم ولأن  
تقدير المهر بمدة النكاح بمنزلة تأجيله بمدة النكاح اذ لا فرق بين جهالة القدر وجهالة الاجل  
وعلى هذا لو تزوجها على ان يحيط لها كل شهر ثوبا صح أيضا اذ لا فرق بين الاعيان والمنافع  
وان تزوجها على منفعة داره أو عبده ما دامت زوجته وفيها قد تبطل المنفعة قبل زوال النكاح  
فان شرط لها مثلا اذا تلبت فهنا ينبغي ان يصح وان لم يشترط ففيه نظر ولو قيل في كل موضع  
تبرعت المرأة بالصدقات ثم وقع الطلاق وهو باق بعينه انه يرجع بالنصف على من هو في يده  
وكذلك في جميع الفسوخ لم يعمد بخلاف ما لو خرج بمفاوضة ولو ادعى الزوج ان الصداق في عقد  
واحد تكرر وقالت بل هو عقدان بينهما فرقة فالقول قولها ولها المهر ان هذا قول أبي الخطاب  
والجد وينبغي ان يكون القول قوله لان الاصل عدم الفرقة بينهما والاصل براءة ذمته مما زاد  
على المهر الثاني ولا يستحق الا نصفه لان الاصل عدم الدخول ولم يثبت بينة ولا اقرار وقال  
أبو محمد ان أنكر الدخول فالقول قوله وان لم ينكره ولم يعترف به فالقول قولها في وجود  
الدخول (قال أبو العباس) وهكذا يحق في كل صورة ادعت عليه صداقا في نكاح فانكر الزوج  
وقامت به البينة ووقع منه الطلاق هل يحكم عليه بجميع المسمى أو بنصفه أو يفرق بين ادعائه المسقط  
وعدمه على الاوجه ومأخذ المسئلة ان الصداق اذا تبين بالمقد وحصلت الفرقة فهل يحكم به عليه  
مالم يدع عدم الدخول ولو صالحت عن صداقها المسمى بالل جاز لانه اسقاط لبعض حقها ولو  
صالحت على أكثر من ذلك بطل الفضل لان في ذلك ربا لانه زيادة على حقها وقياس المذهب  
جوازه لانه زيادة على المهر بعد المقد وذلك جائز وصحنا انه يصح ان يصطلح على مهر المثل باقل منه  
وأكثر مع انه واجب بالمقد والزيادة في المهر هل يفتر لزومها الى قبول الزوجة ينبغي ان  
يكون كآتيانه الفرض بعد الفرض فلو فرض لها أكثر من مهر المثل فهل يلزم بمجرد فرضه كلام  
أحمد زادها في مهرها مطلق لم يفصل بين ان تكون قبلها أم لا ولو أراد ان يغير المهر مثل تبديل  
نقد بنقد أو تأجيل الحال أو احلال المؤجل ونحو ذلك فوجب تعليل أصحابنا في الفرق بين  
النكاح والبيع والاجارة ان هذا لا يصح لان هذا ليس بتبديل فرض واتاهو تغيير لذلك الفرض  
وقد يحتمل كلامهم صحته أيضا لان هذه الحالة بمنزلة ابتداء المقد وهو أشبه بكلامهم (وقال  
أبو العباس) وقد كتبت عن الامام أحمد فيما اذا أهدي لها هدية بعد المقد فانها ترد ذلك اليه

اذا زال العقد الفاسد فهذا يقتضي ان ما وهبه لها سببه النكاح فانه يبطل اذا زال النكاح وهو  
 خلاف ما ذكره أبو محمد وغيره وهذا المنصوص جار على أصول المذهب الموافقة لاصول الشريعة  
 وهو ان كل من اهدى أو وهب له شيء بسبب يثبت بثبوته ويحول بزواله ويحرم بخرمته  
 ويحل بمحله حيث جاز في تولي الهدية مثل من اهدى له للقرض فانه يثبت فيه حكم بدل  
 القرض وكذلك من اهدى له لولاية مشتركة بينه وبين غيره كالامام وأمير الجيش  
 وساعي الصدقات فانه يثبت في الهدية حكم ذلك الاشتراك ولو كانت الهدية قبل العقد وقد  
 وعدوه بالنكاح فزوجوا غيره رجع بها والنقد المقدم محسوب من الصداق وان لم يكتب  
 في الصداق اذا تواطوا عليه وبطال بنصفه عند الفرقة قبل الدخول لانه كالشرط  
 المقدم الا أن يفتوا بخلاف ذلك واذا اعتق أمته على أن تزوجه نفسها ويكون عتقها صداقها قال  
 القاضي هي بالخيار ان شاءت تزوجه وان شاءت لم تزوجه وتابعه أبو محمد وأبو الخطاب  
 وغيرهما لانه سلف في النكاح فلا يلزم الوفاء به ويتوجه صحة السلف في العقود كلها كما يصح  
 في العتق ويصير العتق مستحقا على السلف ان فعله والا قام الحاكم مقامه في توفية العقد المستحق  
 كما يقوم مقامه في توفية الايمان والمنافع لان العقد منفعة من المنافع فجاز السلم فيه كالصناعات  
 وهذا بمنزلة الهبة المشروط فيها الثواب والمنصوص عن الامام أحمد في اشتراط التزويج على  
 الامة اذا اعتقها لزوم هذا الشرط قبلت أم لم تقبل كاشتراط الهدية قال أحمد بن القاسم سئل أحمد  
 عن الرجل يمتق الجارية على أن يتزوجها يقول قد اعتقتك وجمعت عتقك صداقك أو يقول  
 قد اعتقتك على أن تزوجك قال هو جائز وهو سواء اعتقتك وتزوجتك وعلى أن تزوجك اذا  
 كان كلاما واحدا اذا تكلم به فهو جائز وهذا نص من الامام أحمد على ان قوله على أن تزوجك  
 بمنزلة قوله وتزوجتك وكلامه يقتضي انها تصير زوجة بنفس هذا الكلام وعلى قول الاولين اذا  
 لم يتزوجها ذكروا انه يلزمها قيمة نفسها سواء كان الامتناع منه أو منها وهذا فيه نظر اذا كان  
 الامتناع منه ويتخرج على قولهم أنها تعتق مجانا ويتخرج أنه يرجع الى بدل العوض لا الى بدل  
 العتق وهو قياس المذهب واقرب الى العدل اذ الرجل طابت نفسه بالعتق اذا اخذ هذا العوض  
 واخذ بدله قائم مقامه ومن اعتقت عبدا على أن يتزوج بها أو بسواها أو بدونه عتق ولم يلزمه  
 شيء ذكره اصحابنا وعلاه ابن عقيل بأنها اشترطت عليه عليك البضع وهو لا قيمة له وعلاه

القاضي بأنه سلف في النكاح والحظ في النكاح للزوج وهذا الكلام فيه نظر فان الحظ في  
 النكاح للمرأة ولهذا ملك الاولياء أن يجبروها عليه دون الرجل وملك الولي في الجملة أن يطلق  
 على الصغير والمحنون ولم يملك ذلك من الصغيرة ولو اراد أن يفسخ نكاحها ومعلوم أنها اشترطت  
 نفقة ومهر أو استمتاعاً وهذا مقصود كما أنه إذا اعتقها علي أن يتزوجها شرط عليها استمتاعها  
 يجب عليه النفقة وأما إذا خير بين الزواج وعدمه فيتوجه أن عليه قيمة نفسه وإذا بدل الزوج  
 فليس عليه الا مهر المثل فإنه مقتضي النكاح المطلق وانما اوجبتنا عليه بالمفارقة قيمة نفسه لأن  
 الموضع المشروط في المقدم هو تزوجه بها ولا قيمة له في الشرع فيكون كمن أعتقه على عوض لم يسلم  
 لها ويتزوجه أنه إذا لم يتزوجها لم يطبها مهر المثل أو نصنعه لأنه هو الذي تستحقه عليه إذا تزوجها فإنه  
 يملك الطلاق بعد ذلك وانما يجب لها بالمقد مهر المثل وهذا البحث يجري فيها إذا اعتق عبده على  
 أن يزوجه أخته أو يمتها وإذا لم نصحح الطلاق مهرها فذكر القاضي في الجامع وأبو الخطاب وغيرهما  
 أنها تستحق مهر أبضده وقاله ابن عقيل وهو أجود فان الصداق وإن كان له بدل عند تعدده فله  
 بدل عند فساد تسميته هذا قياس المذهب ولو قيل بطلان النكاح لم يبعد لأن المسمى فاسد لا بدل  
 له فهو كالخمر وكنكاح السفاح وإذا صححنا اصداق الطلاق فانت للضرة قبل الطلاق فقد يقال  
 حصل مقصودها من الفرقة بأبلغ العارق فيكون كالألو وفي عنه المهر أجنبي وفيه نظر والذي  
 ينبغي في الطلاق أنه إذا كان السائل له ليخلص المرأة جاز له بدل عوضه سواء كان نكاحاً أو مالا  
 كأن كانت له امرأة يضربها ويؤذيها فقال طلق امرأتك علي أن أزوجهك بنتي فهذا سلف  
 في النكاح أو قال زوجتك بنتي على طلاق امرأتك فهذه مسألة اصداق الطلاق والاشبه أن يقال  
 في مثل هذا ان الطلاق يصير مستحقاً عليه كالألو قال خذ هذا الألف علي أن تطلق امرأتك وهذا سلف  
 في الطلاق وليس بمنع كما تقدم وأما ان كان باذل الموضع لفرض ضرر المرأة فهنا لا يجوز للحديث  
 فلي هذا فلو خالمت الضرة عن ضررها بمال أو خالعت أبوها فهنا ينبغي أن لا يجوز هذا كما لا يجوز أن  
 يخالعت الرجل أو كان مقصوده التزويج بالمرأة فالأجنبي ينظر في مسألة الطلاق ان كانت محرمة فله  
 حكم وان كانت مباحة أو مستحقة فله حكم وإذا كان الأجنبي قد حرم عليه أن يسأل الطلاق فهل  
 يحل للزوج أن يجيبه وبأخذ الموضع وهذا نظير بيعه إياه على بيع أخيه ولوزوج مواليته بدون مهر  
 مثلاً ولم يكن بألزم الزوج المسمى والتمام على الولي وهو رواية عن الامام كالوكيل في البيع ويتحرر

لأصحابنا فيما إذا زوج ابنه الصغير بمهر المثل أو زيد روايات أحدها أنه على الابن مطلقاً الآن  
 يضمنه الأب فيكون عليهما. الثانية أن يضمنه فيكون عليه وحده. الثالثة أنه على الأب ضماناً الرابطة  
 أنه عليه أصالة. الخامسة أنه إذا كان الابن مقراً فهو على الأب أصالة. السادسة الفرق بين رضا الابن  
 وعدم رضاه وضمان الأب المهر والنفقة على الابن قد يكون بالنفط الضمان وقد يكون بالنفط آخر  
 مثل أن يقول الذي لي لابني أو أنا وابني شيء واحد وهل يترك والد ولده ونحو ذلك من اللفاظ  
 التي تنرم حتى يزوجوا ابنه وقد يكون بدلالة الكلام وقد يذكر الأب ما يقتضي أنه قد ملك  
 ابنه مالا أو يخبرهم بذلك فيزوجوه على ذلك مثل أن يقول أنا أعطيت عشرة آلاف درهم أوله  
 عشرة آلاف درهم ونحو ذلك فهذا ينبغي أن يتعلق حقهم بهذا القدر من مال الأب ونفقة الزوجة  
 قبل بلوغ الزوج أو قبل رضاه بنبي أن تكون كلمه قال القاضي في الجامع إذا مات الأب الذي عليه  
 مهر ابنه فأخذ من تركته فانه يرجع به على الابن نص عليه في رواية ابن منصور والبرزالي قال  
 القاضي يحتمل أن يكون أثبت له ذلك بناء على الرواية الأخرى وأنه تطوع بذلك لكن لم يحصل  
 القبض منه وعلى هذا كله أبو حفص (قال أبو العباس) ولا يتم الجواب إلا بالماخذين جميعاً وذلك أن  
 الأب قائم مقام ابنه فلو ضمنه أجنبي بأذنه صح فإذا ضمنه هو فأولى أن يكون ضماناً لازماً للابن وإذا  
 كان له أن يثبت المال في ذمته بدون ضمانه فضمانه وتضاؤه أولى قال القاضي في الجامع إذا ضمنه  
 الأب ثمه كالوضمنه أجنبي وإذا أتبعها إياه فهل يملك الرجوع به على الأب على روايتين أصلهما  
 ضمان الأجنبي عن غيره بغير أذنه (قال أبو العباس) بل يرجع قولاً واحداً لانه قائم مقام ابنه في الأذن  
 لنفسه كالوضمنه أجنبي بأذن نفسه وإذا وفي الإنسان عن غيره ديناً من صدق أو غيره كان للمستوفي  
 أخذه له وفاء عن دينه وبدل عنه وأما الموفى عنه إذا لم يرجع به عليه فهو متبرع عليه ثم هل يقال لو أنسخ  
 يثبت الاستحقاق أو بعضه كالطلاق قبل الدخول وفسخ البيع للموفى عنه أو لم يملك فيعود  
 إلى الموفى الرجوع أن لا يجب انتقاله ويقرر المهر بالخلوة وإن منعت الوطء وهو ظاهر كلام أحمد  
 في رواية حرب وقيل له فإنه أخذها وعندها نسوة وقبض عليها ونحو ذلك من غير أن يخلوها قال  
 إذا نال منها شيئاً لا يحمل لغيره فعليه المهر وإن قلنا لا مهر بالخلوة في النكاح الفاسد على قولنا وجوب  
 البلدة فيه والنسخ لا اعتبار الزوج بالمهر أو النفقة نظير النسخ لئلا يخرج منه التنصيف  
 على الرواية المنصوصة عنه فيه فإن لها نصف المهر لكونها معذورة في الفسخ ويتخرج ذلك ويلزم



من قال ان خروج البضع من ملك الزوج يقوم وتجب المنفعة لكل مطلقة وهو رواية عن الامام  
أحمد نقاه حنبلي وهو ظاهر دلالة القرآن (واختار أبو العباس) في الاعتصام بالكتاب والسنة أن لكل  
مطلقة منة الا التي لم يدخل بها وقد فرض لها وهو رواية عن الامام أحمد وقاله عمر واذا وجبنا  
المنة للدخول بها أو كان الطلاق بائنا أو رجما فينبغي أن تجب لها أيضا مع نفقة الصدة حيث  
أوجبناها وتكون نفقة الرجعية متمينة عن متاع آخر بحيث لا تجب لها كسوتان ولا بدمن اعتبار  
المصر في مهر المثل فان الزمان ان كان زمان رخص رخص وان زادت المهور وان كان زمن غلاء  
وخوف نقص وقد تعتبر عادة البلد والقبيلة في زيادة المهر ونقصه وينبغي أيضا اعتبار الصفات  
المعتبرة في الكفاءة فاذا كان أبوها موسرا ثم افتقر أو ذا صنعة جيدة ثم تحول الى دونه أو كانت  
له رئاسة أو ملك ثم زالت عنه تلك الرئاسة والملك فيجب اعتبار مثل هذا وكذلك لو كان أهلها  
لهم عز في أوطانهم ورئاسة فانقلبوا الى بلد ليس لهم عز فيه ولا رئاسة فان المهر يختلف بمثل ذلك في  
المادة وان كانت عادتهم يسمن مهر او لكن لا يستوفونه قط مثل عادة أهل الجفاء مثل الاكراد  
وغيرهم فوجوده كمدومه والشرط المتقدم كالمقارن والاطراد الرفي كالمقضي (قال أبو العباس) وقد  
سئلت عن مسألة من هذا وقيل لي ما مهر مثل هذه قلت ما جرت العادة بأنه يؤخذ من  
الزوج فقالوا انما يؤخذ المنحل قبل الدخول قلت هو مهر مثلها \* والاب هو الذي يديه  
عقدة النكاح وهو رواية عن الامام أحمد وقاله طائفة من العلماء وليس في كلام الامام أحمد  
ان عفوه صحيح لان يديه عقدة النكاح بل لان له أن يأخذ من مالها ما شاء وتعليق الامام  
أحمد بالاخذ من مالها ما شاء يقتضى جواز العفو بعد الدخول عن الصداق كله وكذلك سائر  
الديون والاشبه في مسألة الزوجة الصغيرة انه يستحق ولها المطالبة لها بنصف الصداق  
والنصف الآخر لا يطالب به الا اذا مكنت من نفسها لان النصف مستحق بإزاء الحبس  
وهو حاصل بالمقد والنصف الآخر بإزاء الدخول فلا يستحق الا ببذله واذا اختلفا  
في قبض المهر فالمتوجه ان كانت المادة الثابتة جارية بحصول القبض في هذه الديون أو الايمان  
فالقول قول من يوافق المادة وهو جاري على أصولنا وأصول مالك في تمارض الأصل والمادة والظاهر  
انه يرجح وفرق بين دلالة الحال المطلقة العامة وبين دلالة الحال المفيدة المخصوصة فاما ان كانت  
الزوجة وقت العقد صغيرة ثم وجد معها الف درهم فقالا هذا هو الصداق وقالت اخذته من

غيره ولم تعين ولم يحدث لها قبض . ثم فرب نظير تعليم السورة المشروطة وفيها وجهان ونظيره الاتفاق عليها والكسوة وفي هذه المواضع كلها اذا أبدت جهة القبض الممكن منها كالممكن من الزوج فينبغي أن القول قولها والا فلا قال أصحابنا وغيرهم يجب مهر المثل للموطوءة بشبهة وينبغي انه ان أمكن أن يكون في وطئ الشبهة مسمى فيكون هو الواجب فان الشبهة ثلاثة أقسام شبهة عقد وشبهة اعتقاد وشبهة ملك فاما عقد النكاح فلا ريب فيه وأما عقد البيع فانه اذا وطئ المرأة المشتراة شراء فاسداً فلا شبهة ان لا مهر ولا أجرة لمنافعها وأما شبهة الاعتقاد فان كان الاشتباه عليه فقط فينبغي أن لا يجب لها مهر وان كان عليها فقط فان اعتقدت انه زوجها فلا يبعد ان يجب المهر المسمى وأما شبهة الملك مثل مكاتبته وأمة مكاتبته والأمة المشتركة فان كان قد اتفق مع مستحق المهر على شيء فينبغي أن لا يجب سواء وهذا قياس ضمان الايمان والمنافع فانها تضمن بالقيمة الا أن يكون المالك قد اتفق مع المثلث على غير ذلك سواء كان الاتفاق حلالاً أو حراماً واذا تكرر الوطئ في نكاح الشبهة فلا ريب ان الواجب مهر واحد كما يجب عدة واحدة ولا يجب المهر للمكرهة على الزنا وهو رواية عن أحمد ومذهب أبي حنيفة واختيار أبي البركات (وذكر أبو العباس) في موضع آخر عن أبي بكر التفرقة فأوجب للبكر دون الثيب ودواء ابن منصور عن الامام احمد لكن الأمة البكر اذا وطئت مكرهة أو شبهة أو مطاوعة فلا يبنى أن يختلف في وجوب ارش البكارة وهو ما نقص قيمتها بالثيوبة وقد يكون بعض القيمة أضعاف مهر مثل الأمة ومتى خرجت منه زوجته بغير اختياره بافاسادها أو بافساد غيرها أو يمينه لا يفعل شيئاً ففعلته فله مهرها وهو رواية عن الامام احمد كالفقود بناء على الصحيح ان خروج البضع من ملك الزوج متقوم وهو رواية عن الامام أحمد والفرقة اذا كانت من جهتها فهي كاتلاف البائع فيخير على المشهور بين مطالبتها بمهر المثل وضمان المسمى لها وبين إسقاط المسمى

## باب الوليمة

وتختص بطعام العرس في مقتضي كلام أحمد في رواية المروزي وقيل تطلق على كل طعام لسرور حادث وقاله القاضي في الجامع وقيل تطلق على ذلك الا انه في العرس أظهر ووقت

الوليمة في حديث زينب وصفته تدل على أنه عقب الدخول والاشبه جواز الاجابة لا وجوبها  
 اذا كان في مجلس الوليمة من يهجر وأعدل الاقوال أنه اذا حضر الوليمة وهو صائم ان كان  
 ينكسر قلب الداعي بترك الاكل فالأكل أفضل وان لم ينكسر قلبه فإتمام الصوم أفضل ولا  
 ينبغي لصاحب الدعوة الإلتحاح في الطعام للمدعو اذا امتنع فان كلا الأمرين جائز فاذا  
 ألزمه بما يلزمه كان من نوع المسئلة المنهى عنها ولا ينبغي للمدعو اذا رأى انه يترتب على امتناعه  
 مفاسد ان يمتنع فان فطره جائز فان كان ترك الجائز مستلزماً لا، ورعدورة ينبغي ان يفعل ذلك  
 الجائز وربما يصير واجبا وان كان في اجابة الداعي مصلحة الاجابة فقط وفيها مفسدة الشبهة فالمنع  
 ارجح (قال ابوالعباس) هذا فيه خلاف فيما ظننه والدعاء الى الوليمة اذن في الاكل والدخول قاله  
 في المنفى وقال في الحر لا يباح الاكل الا بصريح اذن او عرف وكلام للشيخ عبد القادر بواقعه  
 ومناقلاه مخالف لما قاله عامة الاصحاب والحضور مع الانكار الزيل على قول عبد القادر هو حرام  
 وعلى قول القاضي والشيخ ابني محمد هو واجب والا فليس بكلام الامام احمد في التخيير عند المنكر  
 المعلوم غير المحسوس ان يتخيرها ايضا وان كان التترك اشبه بكلامه لروال المفسدة بالحضور  
 والانكار لكن لا يجب لما فيه من تكليف الانكار ولان الداعي أسقط حرمة بتأخذه المنكر ونظير  
 هذا اذا مر بملبس موصية هل يسلم عليه أو يترك التسليم وان خافوا ان يأتوا بالحرم ولم يطلب  
 على ظنهم أحد الطرفين فقد تمارض الموجب وهو الدعوة والمبيح وهو خوف شهود الخطيئة  
 فينبغي ان لا يجب لان الموجب لم يسلم عن المامرض المساوي ولا يحرم لان المحرم كذلك فينبغي  
 الوجوب والتحريم وينبغي الجواز ونصوص الامام احمد كلها تدل على المنع من اللبث في المكان  
 المضرو وقاله القاضي وهو لازم للشيخ أبي محمد حيث جزم بمنع اللبث في مكان فيه الخمر وآية الذهب  
 والنقصة ولذلك ما أخذ ان أحدهما ان اقر ذلك في المنزل منكر فلا يدخل الى مكان فيه ذلك  
 وعلى هذا فيجوز الدخول الى دور أهل الدمة وكنائسهم وان كانت فيها صور لانهم يقررون  
 على ذلك فانهم لا يهتدون عن ذلك كما يهتدون عن اظهار الخمر وبهذا يخرج الجواب عن جميع  
 ما احتج به أبو محمد ويكون منع الملائكة سببا لمنع كونها في المنزل وعلى هذا فلو كان في الدعوة  
 كلب لا يجوز اقتناؤه لم تدخل الملائكة أيضا بخلاف الجنب فان الجنب لا يطول بقاؤه جنبا  
 فلا تمتنع الملائكة من الدخول اذا كان هناك زمنا يسيرا والثاني ان يكون نفس اللبث محرماً ومكرها

ويستثنى من ذلك أوقات الحاجة كما في حديث عمر وغيره وتكون العلة ما يكتسبه المنزل من الصورة المحرمة حتى أنه لا يدخل منازل أهل الذمة (ورجح أبو المباس) في موضع آخر عدم الدخول إلى بيعة فيها صور وأنها كالمسجد على القبر والكنائس ليست ملكا لأحد وأهل الذمة ليس لهم منع من عباد الله فيها لأنها لحنا على العابد بينهم وبين النافلين أعظم أجرا ويحرم شهود عيد اليهود والنصارى ونقله مهنا عن أحمد وبيعه لهم فيه ويخرج من رواية منصوصة عن الإمام أحمد في منع التجارة إلى دار الحرب إذا لم يلزمه بفعل محرم أو ترك واجب وينكر ما يشاهده من المنكر بحسبه ويحرم بيعهم ما يملونه كنيسة أو مثالا ونحوه وكل ما فيه تخصيص لميعدم أو ما هو بمنزلة (قال أبو المباس) لأن علم خلافا أنه من التشبه بهم والتشبه بهم منهي عنه إجماعا ونجس عقوبة فاعله ولا ينبغي إجابة هذه الدعوة \* ولما صارت العامة الصغراء أو الزرقاء من شوارع حرم لبسها ويحرم الأكل والذبح الزائد على المعتاد في بقية الأيام ولو المادة فعله أو لتفريغ أهله ويمر زمانه ما دكره موسم خاص كالغائب وليلة القدر وليلة النصف من شعبان وهو بدعة وإماما يروي في الكحل يوم عاشوراء أو الخضاب أو الاغتسال أو المصافحة أو مسح رأس اليتيم أو أكل الحبوب أو الذبح ونحو ذلك فكل ذلك كذب على النبي صلى الله عليه وسلم ومثل ذلك بدعة لا يستحب منه شيء عند أئمة الدين وما يفعله أهل البدع فيه من النياحة والتدب والمأتم وسب الصحابة رضي الله عنهم هو أيضا من أعظم البدع والمنكرات وكل بدعة ضلالة وهذا وإن كان بعض البدع والمنكرات أغلظ من بعض والخلاف في كسوة الشيطان إذا لم تكن حريرا أو ذهباً فاما الحرير والذهب فيحرم كما تحرم سيور الحرير والذهب على الرجال والشيطان والاثواب التي تختص بالمرأة في كون ستورها وكسوتها كفرشها نظر إذ ليس هو من اللباس ولا ريب في تحريم فرش الثياب تحت دابة الأمير لاسيما إن كانت خزاً أو مقصوبة ورخص أبو محمد ستر الشيطان لحاجة من وقاية حر أو برد ومقتضى كلام القاضي المنع لإطلاقه على مقتضى كلام الإمام أحمد ويكره تعليق الستور على الأبواب من غير حاجة لوجود إغلاق غيرها من أبواب ونحوها وكذلك الستور في الدهليز لغير حاجة فإن ما زاد على الحاجة فهو سرف وهل يرتقى إلى التحريم فيه نظر قال الروزي سألت أبا عبد الله عن الجوز ينثر فكرهه وقال يملطون أو يقسم عليهم وقال في رواية إسحاق بن هاني لا يصحبي انتهاب الجوز وإن يوكل السكر كذلك قال

القاضي يكره الا كل التقاطا من النشار سواء أخذه أو أخذ من أخذه وقول الامام احمد هذه  
 نية تقتضي التحريم وهو قوي واما الرخصة المحضة فتبعد جدا ويكره الا كل والشرب قائما  
 انير حاجة ويكره القرآن فيما جرت العادة بذاوله إفراداً واختلف كلام أبي العباس في أكل  
 الانسان حي يتخمل يكره أو يحرم (وجزم أبو العباس) في موضع آخر بتحريم الاسراف  
 وفسر بمجاوزة الحد وإذا قال عند الاكل بسم الله الرحمن الرحيم كان حسنا فانه أكل بخلاف  
 الذبح فانه قد قيل ان ذلك لا يناسب ويكره الانسان من بيت صديقه وقريبه بنير اذنه اذ لم يحرم عنه

### باب عشرة النساء

ولو شرط الزوج ان يتسلم الزوجة وهي صغيرة ليحصنها بقياس المذهب على احدى الروايتين  
 اللتين خرجهما أبو بكر أنها اذا استئثفت بعض منفعتها المستحقة بمطلق العقد انه يصح هذا  
 الشرط كما لو اشترط في الامة التسليم ليلا أو نهارا وإذا اشترط في الامة ان تكون نهارا عند  
 السيد قلنا ان ذلك موجب العقد المطلق أو لم تقل فأحد الوجهين ان هذا الشرط للسيد  
 لا عليه كاشتراطها دارها وهو شرط له وعليه ولو خرج هذا على اشتراط دارها وهو انه اذا  
 اشترطت دارها لم يكن عليه أجره تلك الدار لكان متوجها وإذا كان موجب العقد من التقابض  
 مبرده الى العرف فليس العرف ان المرأة تسلم اليه صغيرة ولا تستحق ذلك لعدم التمكن من الانتفاع  
 ولا تجب عليه النفقة فانه اذا لم يكن له حق في بدنها لدم تمكنه فلا نفقة لها اذا النفقة تتبع الانتفاع  
 وتجب خدمة زوجها بالمعروف من مثلها لمثله ويتنوع ذلك بتنوع الاحوال فخدمة البدوية ليست  
 كخدمة القروية وخدمة القروية ليست كخدمة الضيفة وقاله الجوزجاني من أصحابنا وأبو بكر بن  
 أبي شيبه ويتخرج من نص الامام احمد على انه يتزوج الامة لحاجته الى الخدمة لا الى  
 الاستمتاع وكلام الامام احمد يدل على انه ينهى عن الاذن للذمية بالخروج الى الكنيسة والبيعة  
 بخلاف الاذن للمسلمة الى المسجد فانه مأمور بذلك وكذا قال في المغني ان كانت زوجته ذمية  
 فله منها من الخروج الى الكنيسة وللزوج منع الزوجة من الخروج من منزله فاذا نهاها لم يخرج  
 لزيادة مريض محرم لها أو شهود جنازته فلما عند الاطلاق فهل لها أن تخرج لذلك اذا لم يأذن  
 ولم يمنع كعمل الصناعة أو لا تفعل الا باذن كالصيام (تردد فيه أبو العباس) وكلام القاضي في التعليق  
 يقتضي ان التمكين من القبلة ليس بواجب على الزوجة (قال أبو العباس) وما أراه صحيحا بل تجبر

على تمكينه من جميع أنواع الاستمتاع بالمباحة ولو تطاوع الزوجان على الوطء في الدبر فرق بينهما وقاله أصحابنا وعلى قياسه المطاوعة على الوطء في الحيض \* وتهجر المرأة زوجها في المضجع لحق الله بدليل قصة الذين خلفوا وينبغي ان تملك النفقة في هذه الحال ان المنع منه كما لو امتنع عن أداء الصداق ويجب على الزوج وطء امرأته بقدر كفايته ما لم ينهك بدنه أو تشغله عن معيشته غير مقدور بأربعة أشهر كالامة فان تنازعا فينبغي ان يفرضه الحاكم كالنفقة وكوطئه اذا زاد ويتوجه أن لا يتقدر قسم الابتداء الواجب كما لا يتقدر الوطء بل يكون بحسب الحاجة فانه قد يقال جواز الزوج بأربع لا يقتضي انه اذا تزوج بواحدة يكون لها حال الانفراد مالها حال الاجتماع وعلى هذا فتحمل قصة كعب بن سور على انه تقدير شخص لا يرعى كما لو فرض النفقة وقول أصحابنا يجب على الرجل المبيت عند امرأته ليلة من أربع وهذا المبيت يتضمن سنتين أحدهما الجامعة في المنزل والثانية في المضجع وقوله تعالى واهجروهم في المضاجع مع قوله صلى الله عليه وسلم ولا يهجر الا في المضجع دليل على وجوب المبيت في المضجع ودليل على انه لا يهجر المنزل ونص الامام أحمد في الذي يصوم النهار ويقوم الليل يدل على وجوب المبيت في المضجع وكذا ما ذكره في النشوز اذا نشزت هجرها في المضجع دليل على انه لا يفعله بدون ذلك وحصول الضرر للزوجة بترك الوطء مقتضى للفسخ بكل حال سواء كان بقصد من الزوج أو بغير قصد ولو مع قدرته وعجزه كالنفقة وأولى للفسخ بتعذره في الايلاء اجماعا وعلى هذا فالقول في امرأة الاسير والمحبوس ونحوهما من التعذر انتفاع امرأته به اذا طلبت فترته كالقول في امرأة المفقود بالاجماع كما قاله أبو محمد المقدسي قال أصحابنا ويجب على الزوج أن يبيت عند زوجته الحرة ليلة من أربع وعند الامة ليلة من سبع أو ثمان على اختلاف الوجهين ويتوجه على قولهم أنه يجب الامة ليلة من أربع لان التنصيف انما هو في قسم الابتداء فلا يملك الزوج باكثر من أربع وذلك انه اذا تزوج بأربع إماء فهن في غاية عدده فتكون الامة كالحرّة في قسم الابتداء وأما في قسم التسوية فيختلفان اذا جوزنا للحر أن يجمع بين ثلاث حرائر وأمة في رواية وأما على الرواية الأخرى فلا يتصور ذلك وأما العبد فقياس قولهم انه يقسم للحرّة ليلة من ليلتين والامة ليلة من ثلاث وأربع ولا يتصور أن يجمع عنده أربعاً على قولنا وقول الجمهور وعلى قول مالك يتصور قال أصحابنا ويجب للمعيبه كالبرصاء والجذماء اذا لم يحز الفسخ وكذلك عليهما تمكين

الابرس والاجنم والمياس وجوب ذلك وفيه نظر اذ من الممكن ان يقال عليها وعليه في ذلك  
 ضرر لكن اذا لم تمكنه فلا نفقة لها واذا لم يستمتع بها فلها الفسخ ويكون الميث للفسخ هنا عدم وطئه  
 فهذا يؤول الى وجوبه وينفق على المحنون المأمون وليه والاشبه انه من يملك الولاية علي بدنه لانه يملك  
 الحضانة فالذي يملك تعليمه وتأديبه الأب ثم الوصي قال اصحابنا وبأثم ان طلق احدى زوجتيه وقت  
 نسما وتعليم يقتضي انه اذا طلقها قبل عجيء نوبتها كان له ذلك ويتوجه ان له الطلاق  
 مطلقا لان القسم انما يجب ما دامت زوجة كالنفقة وليس هو شيء هو مستقر في النمة قبل  
 مضي وقته حتى يقال هو دين نعم لو لم يقسم لها حتى خرجت اليلة التي لها وجب عليه الفداء  
 فلو طلقها قبله كان عاصيا ولو اراد ان يقضيها عن ليلة من ليالى الشتاء ليلة من ليالى الصيف  
 كان لها الامتناع لاجل تفاوت ما بين الزمانين ويجب على الزوج التسوية بين الزوجات في  
 النفقة وكلام القاضي في التعليق يدل عليه وكذا السكوسة قال اصحابنا ولا يجوز ان تأخذ  
 الزوجة عوضا عن حقها من الميث وكذا الوطء ووقع في كلام القاضي ما يقتضي جوازه (قال  
 أبو المباس) وقياس المذهب عندي جواز أخذ الموض عن سائر حقوقها من القسم وغيره  
 لانه اذا جاز للزوج ان يأخذ الموض عن حقه منها جاز لها ان تأخذ الموض عن حقها منه لان  
 كلامها منفعة بدنية وقد نص الامام احمد في غير موضع على انه يجوز ان تبدل المرأة الموض  
 ليصير امرها بيدها ولا نها تستحق حبس الزوج كما يستحق الزوج حبسها وهو نوع من الرق فيجوز  
 أخذ الموض عنه وقد تشبه هذه المسئلة الصلح عن الشفعة وخذ القذف ولو سافر باحدها من  
 بنير قرعة قال اصحابنا يأثم ويقضى والا توى انه لا يقضى وهو قول الحنفية والمالكية واذا  
 ادعت الزوجة أو وليها ان الزوج يظلمها وكان الحاكم وليها وخاف ذلك نصب الحاكم مشرفا  
 وفيه نظر ومسألة نصب المشرف لم يذكروا الخرق والتقدماء ومقتضي كلامه اذا وقعت العداوة  
 وخيف الشقاق بث الحكماء من غير احتياج الى نصب مشرف قال اصحابنا ويجوز ان يكون  
 الحكماء أجنيبين ويستحب ان يكونا من أهلها ووجوب كونها من أهلها هو مقتضى  
 قول الخرق فانه اشتراط الامانة وهذا أصبح فانه نص القرآن ولان الاقارب أخبر  
 بالملل الباطنة واقرّب الى الامانة والنظر في المصلحة وايضا فانه نظر في الجمع والتفريق وهو  
 اولى من ولاية عقد النكاح لا سيما ان جعلناها حاكين كما هو الصواب ونص عليه الامام احمد

في احدي الروايتين وهو قول علي وابن عباس وغيرهما ومذهب مالك وهل للحكمين اذا قلناهما  
حا كان لا وكيلان ان يطلقا ثلاثا أو يفسخا كما في المولى قالوا هناك لما قام مقام الزوج في الطلاق  
ملك ما يملكه من واحدة وثلاث فيتوجه هنا كذلك اذا قلناهما حاكمان وان قلنا وكيلان لم  
يملك الا ما وكلا فيه وأما الفسخ هنا فلا يتوجه لانه ليس حاكما أصليا

## كتاب الخلع

اختلف كلام أبي العباس في وجوب الخلع لسوء العشرة بين الزوجين وان كانت مبغضة له خلعه  
أو لتبر ذلك من صفاته وهو يحبها فكراهة الخلع في حقه تتوجه وتقل ابو طالب عن الامام  
احمد ان كانت المرأة تنفص زوجها وهو يحبها لا آمرها بالخلع وينبغي لها ان تصبر وحمله القاضي  
على الاستحباب لا الكراهة لنصه على جوازه في مواضع ولو عضلها لتفتدي نفسها منه  
ولم تكن تزني حرمة عليه قال ابن عقيل العوض مردود والزوجة بان (قال ابو العباس) وله  
وجه حسن ووجه قوي اذا قلنا الخلع يصح بلا عوض فانه بمنزلة من خلع على مال منصوب  
أو خنزير ونحوه وتخريج الروايتين هنا قوي جدا وخلع الحبلى لا يصح على الاصح كما لا يصح  
نكاح المحلل لانه ليس المقصود به الفرقة وإنما يقصد به بقاء المرأة تبع زوجها كما يقصد بنكاح  
المحل وطئها لتمود الى الاول والمقد لا يقصد به بعض مقصوده واذا لم يصح لم تبين به الزوجة ويجوز  
الخلع عند ائمة الاربعة والجمهور من الاجنبي فيجوز ان يختلعا كما يجوز ان يقتدي الاسير وكما  
يجوز ان يبذل الاجنبي لسيد العبد عوضا لعنته ولهذا ينبغي ان يكون ذلك مشروطا بما اذا  
كان قصده تخليصها من رق الزوج لمصلحة في ذلك وتقل مهنا عن الامام احمد في رجل قال لرجل  
طلق امرأتك حتى أتزوجها ولك الف درهم فأخذ منه الالف ثم قال لامرأته انت طالق فقال  
سبحان الله رجل يقول لرجل طلق امرأتك حتى أتزوجها لا يحل هذا وفي مذهب الامام الشافعي  
وجهان اذا قيل ان الخلع فسخ لا يصح من الاجنبي قالوا لانه اقالة والا قالة لا تصح من الاجنبي ذكره  
ابو المعالي وغيره من أهل الطريقة الخراسانية والصحيح في المذهبين انه على القول بأنه فسخ هو  
فسخ وان كان مع الاجنبي كما صرح بذلك من صرح من فقهاء المذاهب وان كان شارح الوجيز لم يذكر  
ذلك فقد ذكره ائمة المرافين كأبي اسحاق في خلافه وغيره وفي معنى الخلع من الاجنبي العفو عن



القصاص وغيره على مال من الاجنبي كما ذكره الفقهاء في التارم لاصلاح ذات البين فانه يضمن لكل  
 من الطرفين مالا من عنده والتحقيق انه يصح ممن يصح طلاقه بالملك أو الوكالة أو الولاية كالحاكم في  
 الشقاق وكذلك فعله الحاكم في الايلا أو العنة أو الاعسار أو غيرها من المواضع التي يملك الحاكم  
 الفرقة ولان العبد والسفيه يصح طلاقهما بلا عوض فبالعوض اولى لكن قد يقال في قبولهما لاوصية  
 والهبة بلاذن الولي وجهان فان لم يكن بينهما فرق صحيح فلا يخرج الخلاف والأظهر ان المرأة اذا  
 كانت تحت حبر الاب ان له ان يتخالف بها اذا كان لهافيه مصلحة ويوافق ذلك بعض الروايات عن  
 مالك ويخرج على اصول لا عهد والخلع بموض فسخ باي لفظ كان ولو وقع بصريح الطلاق وليس  
 من الطلاق الثلاث وهذا هو المنقول عن عبد الله بن عباس واصحابه وعن الامام احمد وقدماء اصحابه لم  
 يفرق احدهم من السلف ولا احمد بن حنبل ولا قدماء اصحابه في الخلع بين لفظ ولفظ لا تعظ الطلاق ولا  
 غيره بل ألفاظهم كلها صريحة في انه فسخ باي لفظ كان قال عبد الله راي ابى يذهب الى قول ابن عباس  
 وابن عباس صرح عنه انه كلما أجاز له المال فليس بطلاق والذي يقتضيه القياس انها اذا طلقا النكاح  
 ثبت صداق المثل فكذا الخلع واولى وقال ابو العباس في موضع آخر هل للزوج إبانة امراته بلا  
 عوض فيه ثلاثة اقوال أحدها ليس له ان بينها الا بموض وان كان طلاق وقع بعد الدخول  
 بلا عوض فرجعي وهذا مذهب الشافعي واحدا القولين في مذهب مالك واحدا الروايتين عن  
 الامام احمد والقول الثاني باثباتها بغير عوض مطلقا باختيارها وغير اختيارها وهذا مذهب ابى حنيفة  
 ورواية عن الامام احمد والقول الثالث له باثباتها بغير عوض في بعض المواضع دون بعض فاذا  
 اختارت الابانة بغير عوض فله ان بينها ويصح الخلع بغير عوض ويقع به اليثونة اما طلاقا واما  
 فسحا على احد القولين وهذا مذهب مالك المشهور عنه في رواية ابى القاسم وهو الرواية الاخرى  
 عن الامام احمد اختارها الخرق وهذا القول له مأخذان احدهما ان الرجعة حق للزوجين فاذا  
 تراضيا على اسقاطها سقطت والثاني ان ذلك فرقة بموض لاثمار نصبت بترك النفقة والسكنى ورضى  
 هو بترك اوتجاعها وكان له ان يجعل الموض اسقاطا ما كان ثابتا لها من الحقوق كالدين فله ان يجعله  
 اسقاطا مائت لها بالطلاق كالمواخلة على نفقة الولد وهذا قول قوي وهو داخل في النفقة من  
 غيره ولو شرط الرجعة في الخلع فقياس المذهب صحة هذا الشرط كما لو بذلت له مالا على ان يملك  
 امرها فان الامام احمد نص على جواز ذلك لأن الاصل جواز الشرط في العقود قال القاضي في

الخلع ولو طلقها فشرعت في العدة ثم بذلت له مالا لينزل عنها الرجعة لم تزل ذكره القاضي بما يقتضي انه محل وفاق وفيه نظر واذا خالته على الابرأ مما يعتقده ان وجوبه اجتهاد او تقليد مثل ان يخالها على نية كلب اتلفته معتقدين وجوب القيمة فيذني ان يصح ولو تزوجها على قيمة كلب له في ذمتها فيذني ان لا تصح التسمية لان وجوب هذا نوع غرر والغرر يصح على الغرر بخلاف الصداق نقل منها عن الامام احمد في رجل خلع امراته على الف درهم لها على ابيه انه جائز فان لم يده طه ابوه شيأ رجع على المرأة وترجع المرأة على الاب وكلام الامام احمد صحيح على ظاهره وهو خلع على الدين والدين من الغرر فهو بمنزلة الخلع على البيع قبل القبض فلما لم يحصل العوض بمينه رجع في بدله يكافلنا فيمن اشترى مفعو باقدر على تخليصه فلم يقدر ولو خالته على مال في ذمتها ثم أحالته به على ابيه لكان تأويل القاضي متوجها وهو ان القاضي تأول المسئلة على أنها حوالة وان الزوج لما قبل الحوالة لم يحصل من الاب اعتراف بالدين فلهذا ملك الرجوع عليها بما لخلع وكان لها خصامة الاب فيما تدعيه فاما ان كان قد حصل من جهته اعتراف بالدين ثم جحد به بذلك لم يكن للزوج الرجوع عليها لان الحق قد انتقل ووجوده لا يثبت له الرجوع

## كتاب الطلاق

ويصح الطلاق من الزوج وعن الامام احمد رواية ومن العبد الصبي والمجنون وسيدهما والذي يجب ان يسوى في هذا الباب بين العبد والفسخ فكل من ملك المقدر عليه ملك الفسخ عليه فان هذا قياس هذه الرواية وهو موجب شهادة الأصول ويندرج في هذا الرصي المزوج والاولياء اذا زوجوا المجنون فانما اذا جوزنا للولي في احدى الروايتين استيفاء القصاص وجوزنا له الكتابة والعق لمصلحة وجوزنا له المقابلة في البيع وفسخه لمصلحة فقد اقتناه مقام نفسه وكذلك الحاكم الذي له التزويج وهذا فيمن يملك جنس النكاح ولا يقع طلاق السكران ولو بسكر محرم وهو رواية عن الامام احمد اختارها ابو بكر ونقل اليموني عن احمد الرجوع عما سواها فقال كنت اقول يقع طلاق السكران حتى تبين قلب على انه لا يقع وقصد ازالة العقل بالسبب شرعى محرم ولو ادعى الزوج انه حين الطلاق زائل العقل لمرض او غشي (قال ابو العباس) افيتت انه اذا كان هناك سبب يمكن معه صدقه فالقول قوله مع يمينه ويجب على الزوج امر زوجته بالصلاة فان لم تفعل وجب

عليه فراقها في الصحيح (وقال أبو العباس) في موضع آخر إذا دعيت إلى الصلاة وامتنعت انفسخ  
نكاحها في أحد قولي العلماء ولا يفسخ في الآخر اذ ليس كل من وجب عليه فراقها يفسخ  
نكاحها بالافله فان كان عاجزاً عن طلاقها لثقل مهرها كان مسيئاً بتزوجه بمن لا تصلى وعلى هذا  
الوجه فيتوب إلى الله تعالى من ذلك وينوي أنه إذا قدر على أكثر من ذلك فعله ولا يقع طلاق  
المكره والا كراه يحصل اما بالتهديد أو بان يقلب على ظنه أنه يضره في نفسه أو ماله بلا تهديد  
(وقال أبو العباس) في موضع آخر كونه يقلب على ظنه بتحقيق تهديده ليس بجيد بل الصواب أنه لو  
استوى الطرفان لكان أكرها وأما ان خاف وقوع التهديد وغلب على ظنه عدمه فهو محتمل  
في كلام أحمد وغيره ولو أراد المكره إيقاع الطلاق وتكلم به وقمع وهو رواية حكاهما أبو  
الخطاب في الانتصار وإن سحره ليطلق فأكراه (قال أبو العباس) تأملت المذهب فوجدت  
الاكراه يختلف باختلاف المكره عليه فليس الاكراه المعتبر في كلمة الكفر كالاكراه المعتبر  
في الهبة ونحوها فان أحمد قد نص في غير موضع على أن الاكراه على الكفر لا يكون الا  
بتعذيب من ضرب أو قيد ولا يكون الكلام أكرها وقد نص على أن المرأة لو هبت  
زوجها صديقتها أو مسكنها فلها أن ترجع بناء على أنها لا تهب له الا اذا خافت أن يطلقها أو يسيء عشرتها  
فجل خوف الطلاق أو سوء الشرة أكرها في الهبة ولفظه في موضع آخر لانه أكرها ومثل  
هذا لا يكون إكراها على الكفر فان الأسير اذا خشى من الكفار أن لا يزوجه وأن يحاولوا  
بينه وبين امرأته لم يباح له التكلم بكلمة الكفر ومثل هذا لو كان له عند رجل حق من دين  
أو ودية فقال لا أعطيك حتى تبني أو تهني فقال مالك هو أكرها وهو قياس قول أحمد  
ومنصوصه في مسألة ما إذا منها حقاً لتختلع منه وقال القاضي تبعاً للحنفية والشافعية ليس  
أكراها وكلام أحمد في وجوب طلاق الزوجة بأمر الأب مقيد بصلاح الأب والطلاق في  
زمن الحيض محرم لاقتضاء النهي الفساد ولانه خلاف ما أمر الله به وإن طلقها في طهر أصابها  
فيه حرم ولا يقع ويقع من ثلاث مجموعة أو مفرقة بعد لدخول واحدة (قال أبو العباس) ولا أعلم احداً  
فرق بين الصورتين والرجمية لا يلحق الطلاق وإن كانت في العدة بناء على أن إرسال طلاقه على  
الرجمية في هبتها قبل أن يراجعها محرم ولو قال أنت طالق في آخر طهرك ولم يطق فيه فهو مباح  
الاعلى رواية القروء الأظهر وقاله جمهور أصحابنا وقال الجعد تبعاً للقاضي في المجرى هو بدعة

ومن حلف بالطلاق كاذبا يعلم كذب نفسه لا تطلق زوجه ولا يلزمه كفارة يمين ولو قال رجل امرأة فلان طالق فقال ثلثا فذه تشبه ما لو قال لي عليك الف فقال صحاح وفيه وجهان وهذا أصله في الكلام من اثنين اذا أتى الثاني بالصفة ونحوها هل يكون متما للاول وعقد النية في الطلاق على مذهب الامام أحمد أنها ان سقطت شيئا من الطلاق لم تقبل مثل قوله أنت طالق ثلثا وقال نويت الا واحدة فانه لا يقبل رواية واحدة وان لم تسقط من الطلاق وانما عدل به من حال الى حال مثل أن ينوي من وثاق وعقال ودخول الدار الى سنة ونحو ذلك فهذا على روايتين احدهما يقبل كما لو قال انت طالق انت طالق وقال نويت بالثانية التأكيد فانه يقبل منه رواية واحدة وانت طالق ومطلقة وما شا كل ذلك من الصيغ هي انشاء من حيث انها هي اثبات للعزم وشهادتهم وهي اخبار لدلائلها على المعنى الذي في النفس ومن أشهد عليه بطلاق ثلاث ثم أفتى بأنه لا شيء عليه لم يؤخذ باقراره لمعرفة أن مسنده في إقراره ذلك مما يجمله وإذا صرف الزوج لفظه الى ممكن يخرج أن يقبل قوله اذا كان عدلا كما قاله أحمد فيمن اخبرت أنها نكحت من أصابها وفي الخبر باليمن اذا ادعى الفلأط على رواية ولو قيل بمثل هذا في المخبرة بمحضها اذا علق الطلاق به يتوجه وذلك لان الخبر اذا خالف خبره الاصل اعتبر فيه المدالة ولا يقع الطلاق بالكتابة الابنية الا مع قرينة لإرادة الطلاق فاذا قرن الكتابات بلفظ يدل على أحكام الطلاق مثل أن يقول فسخت النكاح وقطعت الزوجية ورفعت الملاءة بيني وبين زوجتي وقال النزالي في المستصفي في ضمن مسألة القياس لا يقع الطلاق بالكتابة حتى ينويه (قال أبو العباس) هذا عندي ضعيف على المذاهب كلها فانهم مهدوا في كتاب الوقت انه اذا قرن بالكتابة بعض احكامها صارت كالصريح ويجب أن يفرق بين قول الزوج لست لي بامرأة وما أنت لي بامرأة وبين قوله ليس لي امرأة وبين قوله اذا قيل له لك امرأة فقال لا فان الفرق ثابت بينهما وصفا وعددا اذا الاول نفى لنكاحها ونفى النكاح عنها كائنا طلاقها يكون انشاء ويكون اخبارا بخلاف نفى المنكوحات عموما فانه لا يستعمل الا إخبارا وفي المتن والكافي وغيرهما انه لو باع زوجته لا يقع به طلاق وقال ابن عقيل وعندي أنه كناية (قال أبو العباس) وهذا متوجه اذا قصد الخلع لا بيع الرقبة قال القاضي ان قال لها اختاري نفسك فذكرت أنها اختارت نفسها فانكر الزوج فالقول قوله لان الاختيار مما يمكنها اقامة البيعة عليه فلا يقبل

قولها في اختيارها (قال أبو العباس) يتوجه أن يقبل قولها كالوكيل على ما ذكره أصحابنا في أن الوكيل يقبل قوله في كل تصرف وكل فيه ولو ادعى الزوج أنه رجع قبل إيقاع الوكيل لم يقبل قوله إلا بينة نص عليه الإمام أحمد في رواية أبي الحارث ذكره القاضي في المجرى وإذا قال لزوجته إن أبرأني فانت طالق فقالت أبرأك الله مما تدعي النساء على الرجال إذا كانت رشيدة<sup>(١)</sup>

## باب ما يختلف به عدد الطلاق

وإذا قال الزوج يلزمني الطلاق وله أكثر من زوجة فإن كان هناك نية أو سبب يقتضي التعميم أو التخصيص حمل به ومع فقد النية والسبب فالتحقيق أن هذه المسئلة مبنية على الروايتين في وقوع الثلاث بذلك على الزوجة الواحدة لأن الاستفراق في الطلاق يكون تارة في نفسه وتارة في محله وقد فرق بينهما بأن عموم المصدر لأفراده أقوى من عمومه المأكول والمشروب إذا كان عاما فلا يلزم من عمومه لأفراده ونوعه عمومه لمذمولاته (وقوى أبو العباس) في موضع آخر وقوع الطلاق لجميع الزوجات دون وقوع الثلاث بالزوجة الواحدة وفرق بأن وقوع الثلاث بالواحدة محرم بخلاف المتعددات وإذا قلنا بالعموم فلا كلام وإن لم نقل به فهل تتعين واحدة بالقرعة أو يخرج بتعيينه على روايتين \* والفصل بين المستثنى والمستثنى منه بكلام الغير والسكوت لا يكون فصلا مانعا من صحة الاستثناء والاستثناء والشرط إذا كان<sup>(٢)</sup> سؤال ساير أثر وكل هذا يؤيد الرواية الأخرى وهو أنها ما دام في ذلك الكلام فله أن يلحق به ما يغيره فيكون اتصال الكلام الواحد كاتصال القبول والإيجاب ولا يشترط في الاستثناء والشرط والعطف المنير والاستثناء بالمسببة حيث يؤثر في ذلك فلا بد أن يسمع نفسه إذا لفظ به (قال أبو العباس) تأملت نصوص كلام الإمام أحمد فوجدته يأمر باعتزال الرجل زوجته في كل يمين حلف الرجل عليها بالطلاق وهو لا يدري أبار هو فيها أو حانت حتى يستيقن أنه بار فإن لم يعلم أنه بار في وقت وشك في وقت اعتزلها وقت الشك نص على فروع هذا الأصل في مواضع \* إذا قل لا مرأته إن كنت حاملا فانت طالق فانه نص على أنه يعتزلها حتى تبين أنها ليست بحامل ولم يذكر القاضي خلافا في أنه يمنع من وطئها قبل الاستبراء إن كان قد وطئها قبل اليمين وتلخص من كلام

(١) كذا بالأصل (٢) كذا بالأصل

القاضي أنها اذا لم تحض ولم يظهر بها حمل فهل يحكم ببراءة الرحم بحيث يجوز وطؤها ويتبين ان الطلاق لم يقع بمضي تسعة اشهر او ثلاثة اشهر على وجهين وهذا انما هو في حق من تحيض وتحمل واما الالة والصغيرة فان الواجب ان يستبرأ بمثل الحيضة وهو ثلاثة اشهر أو شهر واحد على ما فيه من الخلاف او يقال يجوز وطئ هذه قبل الاستبراء الا ان تكون حاملا هذا هو الصواب وكل موضع يكون الشرط اسرا عديما يتبين فيما بعد مثل ان يقول ان لم يقدم زيدا وان لا يقدم في هذا الشهر ونحو ذلك فلا يجوز الوطء حتى يتبين ومنها اذا وكل وكيفا في طلاق زوجته فانه يمتزها حتى يدري ما فعل وحمله القاضي على الاستحباب والوجوب متوجه ومنها اذا قال انت طالق ليلة القدر فانه يمتزها اذا دخل الشر لا واخر لا مكان ان تكون ليلة القدر اول ليلة وحمله القاضي على المنع ومنها اذا قال انت طالق قبل موتي بشهر فانه يمتزها ابد وحمله القاضي على الاستحباب ومنها مسألة ان كان هذا الطائر غرابا فامرأتى طالق ثلاثا وقال آخر ان لم يكن غرابا فامرأتى طالق ثلاثا وطار ولم يعلم ما هو فانها يمتزلان نساءهما حتى يتقنا وحمله القاضي على الاستحباب وما كان من هذه الشروط مما يثسا من استنباطه فقيه مع العلم وقوعه ذكر القاضي في مسألة الطائر ان ظاهر كلام احمد اتقاع الخنز وتعليل القاضي في مسألة انت طالق ان شاء الله صريح في ذلك فانه جعل الشرط الذي لا يعلم بمنزلة عدم الاشتراط وهذا ظاهر في قول احمد انت طالق ان شاء فلان فلم يشأ تطلق لان مشيئة العباد ومشية الله لا تدرك مفيدة عنه فان هذا يقتضي ان كل شرط منيب لا يدرك يقع الطلاق المعلق به وعلى هذا من حلف ليدخلن الجنة بحث لانه منيب لا يدرك لكن كلام الامام احمد في اكثر المواضع انما فيه الامر بالاعتزال فقط وهذا فقه حسن فان الحلف بالطلاق محمول على الحلف بالله ولو حلف بالله على امر وهو لا يعلم انه صادق في يمينه كان آثما بذلك وان لم يتقن انه كاذب فكذلك يمين الطلاق واشد وقد نص على انه اذا شك هل طلق ام لا أنه لا يقع به الطلاق ولم يتعرض للاعتزال فينتظر هل يؤمر بالاعتزال هنا ام يفرق بان هذا لم يحلف بيمينافو بمنزلة من شك هل حلف ام لا قال في الحرر وتام التورع في الشك قطعه برجمة او عقدين أمكن والا ففرقة متيقنة بان يقول ان لم يكن طلق في طالق وقال القاضي اما في الورع فان كان يعلم من نفسه انه متى طلق فانما يطلق واحدة لا اعتقاده ان الزيادة عليها بدعة الزم نفسه طلاقة. وراجعها فان كان الطلاق قد وجد فقد راجع وان لم يكن قد وجد منه فاضره وان كان يعلم من نفسه انه متى طلق فانما يطلق ثلاثا الزم

نفسه ثلاثا ومعناه انه يقع عدد الطلقات الثلاث فتحل لغيره من الا زواج ظاهرا وباطنا (قال ابو العباس) وما يدل على انه متى اوقع الشك في وقوع الطلاق فالاولى استبقاء النكاح بل يكره اوجهم ايقاعه لاجل الشك أن الطلاق يفيض الى الرحمن حبيب الى الشيطان وبذل طبع قصة هاروت وما روت وأبضا فان النكاح دوامه أكد من ابتدائه كالصلاة وإذا شك في الصلاة هل أحدث أم لا لم يستحب له ان ينصرف عنها بالشك بنص الحديث لما فيه من ابطال الصلاة بالشك فكذلك ابطال النكاح بل الصلاة اذا ابطالها أمكن ابتدؤها بخلاف النكاح \* وان طلق واحدة من نسائه بمينة ثم نسيها أو مبهمة غير معينة أخرجت بالقرعة على الصحيح

## باب تعليق الطلاق بالشروط

والمعلق من الطلاق على شرط ايقاع له عند الشرط ولهذا يقول بعض الفقهاء ان التعليق يصير ايقاعا في ثاني الحال ويقول بعضهم انه منهي لان يصير ايقاعا واذا علق الطلاق بالنكاح فالمذهب المنصوص انه لا يصح ولو قال على مذهب مالك اذ هو التزام للمذهب معين وذلك لا يلزم وهذا اذا لم تكن الزوجة حال التعليق في نكاحه فان كانت في نكاحه حينئذ وعلق طلاقها على طلاق يوجد فنص احمد في رواية بن منصور وغيره على انه يصح هذا التعليق وحكاه القاضي في المجرد عن أبي بكر ووجه ابن عقيل لان التعليق هنا في نكاح \* ومن أصلنا ان الصفة المطلقة تناول جميع الا نكحة باطلتها وتفيد الصفة فيها فكيف اذا اقترنت بنكاح معين ولو قال كما (١) وتعليق النذر بالملك \* مثل ان رزقي الله مالا فله على ان أنصدق به أو شيء منه فيصح اتفاقا وقد دل عليه قوله تعالى (ومنهم من عاهد الله لئن آتانا من فضله لنصدقن) الآية وتعليق المتق بالملك صحيح وهو المذهب المنصوص عن أحمد والخلال وصاحبه لا يحكيان في ذلك خلافا وابن حامد والقاضي يحكيان روايتين (قال جمهور اصحابنا اذا قال المطلق عجلت معلقته لم يسجل ونفيا قالوه نظرفانه يملك تسجيل الدين المؤجل وحقوق الله تعالى وحقوق المباد في الجملة سواء تأجلت شرعا أو شرطا ولو قيل زنت امرأتك أو خرجت من الدار فغضب وقال فهي طالق لم تطلق وأفتى به ابن عقيل وهو قول عطاء بن أبي رباح وقريب منه ما ذكره ابن أبي موسى وخالف فيه القاضي اذا قال

(١) كذا بالأصل

لا امرأته أنت طالق ان دخلت الدار بفتح الحمزة انها لا تطلق اذا لم تكن دخلت لانه انما طلقها  
لئلا فلا يثبت الطلاق بدونها ومن هذا الباب ما يسأل عنه كثير مثل ان يعتقد ان غيره أخذ  
ماله فيحلف ليردنه أو يقول ان لم يرده فاسرائي طالق ثم يبين انه لم يأخذه أو يقول ليحضرن  
زيد ثم يبين موته أو انعطيتي من الدراهم التي ملك ولا دراهم منه ثم هذا قسمان الأول منه ما يبين  
حصول غرضه بدون الفعل المحلوف عليه مثل ما اذا ظن انها سرقت له مالا فيحلف ليردنه فوجدها  
لم تسرقه والثاني ما لم يحصل معه غرضه مثل ان يحلف ليمطيني الف درهم من هذا الكيس فيتبين  
انه ليس فيه درهم فالتقسم الاول يظهر فيه جدا انه لا يحث لان مقصوده لتردنه ان كنت أخذته  
وهذا الشرط وان لم يذكر في اللفظ فهو قطع والثاني فانه وان لم يحصل فيه غرضه لكن لا غرض  
له مع وجود المحلوف عليه فيصير كأنه لم يحلف عليه وفي الاول يحصل غرضه منه فيصير كأنه بر  
بالفعل ولو قال أنت طالق اليوم اذا جاء غدا وانا من أهل الطلاق (قال أبو العباس) فانه يقع  
الطلاق على ما رأيت لانه ما جعل هذا شرطا يتعلق وقوع الطلاق به فهو كما لو قال أنت طالق  
قبل موتي بشهر فانه لم يحمل موته شرطا يقع به الطلاق عليها قبل شهر وانما رتب وقوعه على ما رتب ومن  
علق الطلاق على شرط او التزمه لا يقصد بذلك الا الحض أو المنع فانه يجزئه فيه كفارة يمين ان  
حنث وان أراد الجزاء بتعليقه طلقت كره الشرط أولا وكذا الحلف بعق وظهار وتحريم وعليه  
بدل كلام أحمد في نذر الحج والنصب وقوله هو يهودي ان فعلت كذا والطلاق يلزمي ونحوه  
يمين باتفاق المقلاء والفقهاء والامم ويتوجه اذا حلف ليفعلن كذا ان مطلقه يوجب فعل المحلوف عليه  
على الفور ما لم تكن قرينة تقتضي التأخير لان الأيمان كالأمر في الشريعة بخلاف قوله ليدخلن  
المسجد الحرام وقوله بلى وربى لتبين فان مقصوده الخبر لا الحض وقد يجاب عن هذا بأن الفور  
ما جاء من جهة اللفظ بل من جهة حكم الامر (قال أبو العباس) سئلت عن من قال الطلاق يلزمي  
مادام فلان في هذا البلد فأجبت انه ان قصد به الطلاق الى حين خروجه فقد وقع وانا التوقيت  
وهذا هو الوضع القوي وان قصدت طالق ان دام فلان فان خرج عقب اليمين لم يحث والا حث  
وهذا نظير أنت طالق الى شهر قال أبو الحسن التميمي سئلت عن رجل له أربع نسوة قال لو احدى  
منهن وهو مواجه لها من بدأت بطلاقها منكن فبيدي حر وقال للثانية ان طلقتك فبيدي  
حران وقال للثالثة ان طلقتك فثلاث من عبيدي أحرار وقال ان طلقك الرابعة فأربعة من عبيدي



أحرار ثم طلقهن كم يمتق عليه قال فأجبت على ما حصر من الحساب انه يمتق عليه بطلائه لمن  
عشرة أعبد (قال أبو العباس) هذه المسئلة لم تجمع الصفات في عين واحدة ولكن طلاق كل واحدة  
صفة على انفرادها وهذا اللفظ اذا كان قد طلق من متفرقات فالتوجه أن يمتق عشرة أعبد كما قال أبو  
الحسن وان طلقهن بكلمة واحدة توجه أن يمتق ثلاثة عشر عبدا وأصح الطرق في الاكتفاء  
ببعض الصفة ان الصفة ان كانت حضا أو منما أو تصديقا أو كذبا فهي كاليمين والا فهي علة محضة  
فلا بد من وجودها بكامله (قال أبو العباس) سئلت عن قال لا سرأته أنت طالق ثلاثا في اليوم قل  
فقلت ظاهره وقوع الطلاق في الغد لكن كثير ما يعني به سوى هذا الزمان وهو الذي عنه الحالف  
فانه كما لو قال أنت طالق في وقت آخر وعلى غير هذه الحال أو في سوى هذه المدة ونوى التأخير فان  
عين وقتا بعينه مثل وقت مرض أو فقر أو غلاء أو رخص ونحو ذلك قيد به وان لم ينو شيئا فهو كما لو قال  
أنت طالق في زمان متراخ عن هذا الوقت فيشبه الحين الا ان المتأخرة قد يراد بها المتأخرة الزمانية  
وقد يراد بها المتأخرة الحالية والذي عنه الحالف ليس معينا فهو مطلق فتي تغيرت الحال تغيرا يناسب  
الطلاق وقع وان قال أنت طالق في أول شهر كذا طلقت بدخوله وقاله أصحابنا وكذا في غرته  
ورأسه واستقبله واذا قال أنت طالق مع موق أو مع موتك فليس هذا بشي قلعه منها عن الامام  
أحمد وجزم به الاصحاب ولكن يتوجه على قول ابن حامد أن تطلق لان صفة الطلاق والدينونة  
اذا وجدت في زمن واحد وقع الطلاق ولعل ابن حامد يفرق بان وقوع الطلاق مع الدينونة فائدة  
وهو التحريم أو نقص المدد بخلاف الدينونة بالموت ولوعاق الطلاق على صفات ثلاث فاجته من  
في عين واحدة لانطلاق الاطلاق واحدة لانه الاظهر في مراد الحالف والعرف يقتضيه الا أن  
ينوى خلافه ونص الامام أحمد في رواية ابن منصور فيمن قال لا سرأته أنت طالق طلقة ان  
ولدت ذكرا أو طلقتين ان ولدت أنثى فولدت ذكرا وأنثى انه على ما نوى انما أراد ولادة واحدة  
وأبكر قول سفيان انه يقع عليها بالاول ماعاق به وتبين بالثاني ولا تطلق به قال أصحابنا اذا قال  
أنت طالق وعبدى حران شاء زيد لم يقع الا بمشئته زيد لهما اذ لم ينوى غيره ويتوجه أن تعود  
المشئته اليهما اماما جميعا وامام طلاق بحيث لو شاء أحدهما وقع ماشاء وكذلك نظيره في الخلع انما طلاقان  
ونظيره أن يقول (١) والله لا مؤمن ولا فكن ان شاء الله الجميع فينتفي الشرط ولم يفعل جميع الخلو

(١) قوله والله لا مؤمن الى آخره كذا بالاصل له ولا كافر فليحرد

عليه فيبحث قال القاضي في الجامع فان قال أنت طالق ان لم يشأ زيد فقد علق الطلاق بصفة  
 هي عدم المشيئة فتي لم يشأ وقع الطلاق لوجود شرطه وهو عدم المشيئة من جهته ( قال  
 أبو العباس ) والقياس انها لا تطلق حتى تفوت المشيئة الا ان تكون نية أو قرينة تقتضي الفورية  
 واذا قال لزوجه أنت طالق ان شاء الله انه لا يقع به الطلاق عند أكثر العلماء وان قصد  
 انه يقع به الطلاق وقال ان شاء الله تبيينا لذلك وتأكيذا لا إشباعه وقع عند أكثر العلماء ومن  
 العلماء من قال لا يقع مطلقا ومنهم من قال يقع مطلقا وهذا التفصيل الذي ذكرناه هو الصواب  
 وتطبيق الطلاق ان كان تعلقا محضا ليس فيه تحقيق خبر ولا حض على فعل كقوله ان طلعت  
 الشمس فهذا يفيد فيه الاستثناء ويتوجه ان يخرج على قول أصحابنا هل هذا عين أم لا ومن هذا  
 الباب توقيته بمحدث يتعلق بالطلاق معه غرض كقوله ان مات أبوك فانت طالق أو ان مات  
 أبي هذا فانت طالق ونحو هذا وقياس المذهب ان الاستثناء لا يؤثر في مثل هذا فانه لا يخلف  
 عليه بالله والطلاق فرع اليمين بالله وان كان الحلف عليه أو الشرط خبرا عن مستقبل لا طلبا  
 كقوله ليقد من الحاج أو السلطان فهو كاليمين ينفع فيه الاستثناء وان كان الشرط أمرا عدميا كقوله  
 ان لم أفعل كذا فانت طالق ان شاء الله تعالى فينبغي ان يكون كالثبوت كما في اليمين بالله ويفيد  
 الاستثناء في النذر كما في لا تصدقن ان شاء الله لانه يمين ويفيد الاستثناء في الحرام والظهار  
 وهو المنصوص عن احمد فيهما وللعلماء في الاستثناء النافع قولان أحدهما لا ينفعه حتى ينويه قبل  
 فراغ المستثنى منه وهو قول الشافعي والقاضي أبي يلى ومن تبعه والثاني ينفعه وان لم يرد الابد  
 الفراغ حتى لو قال له بعض الحاضرين قل ان شاء الله نفعه وهذا هو مذهب أحمد الذي يدل  
 عليه كلامه وعليه تقدم أصحابه واختيار أبي محمد وغيره وهو مذهب مالك وهو الصواب  
 ولا يعتبر قصد الاستثناء فلو سبق على لسانه عادة أو أني به تبركا رفع حكم اليمين وكذا قوله ان  
 أراد الله وقصد بالارادة مشيئته لا محبته وأمره ومن شك في الاستثناء وكان من عادته الاستثناء  
 فهو كما لو علم انه استثنى كالمستعاضة تعمل بالعادة والتميز ولم تجلس أقل الحيض والاصل وجوب  
 العادة في ذمتها قال في المحرر اذا قال اذا طلقك فانت طالق أو فبعدى حر لم يحنث في يمينه  
 الا بتطبيق ينجزه أو يلقه بهما بشرط فيؤاخذ ( وقال أبو العباس ) يتوجه اذا كان الطلاق  
 المعلق قبل عقد هذه الصفة أو معها مطلقا بفعله ففعله باختياره ان يكون لفعله له تطليقا وان التطبيق

يقتصر الى ان تكون الصفة من فعله أيضا فاذا علقه بفعل غيره ولم يأمره بالفعل لم يكن تطليقا وان حلف  
لا يطلق ففعل أمرها يدها أو خيرها فطلقت نفسها فالما  
الصدوق ان قلنا فنصف جملناه تطليقا وان قلنا يسقط لم يحمله تطليقا وانما هو تمكين من التطليق واذا قال  
اذا طلقته أو اذا وقع عليك طلاق فأت طالق قبله ثلاثا فتعليقه باطل ولا يقع سوى المنجزة وقال ابن  
شريح ينحسم باب الطلاق ومقاله محدث في الاسلام لم يفت به أحد من الصحابة ولا التابعين ولا  
أحد من الأئمة الاربعة وأنكر جمهور العلماء على من أفنى بها ومن قلدها شخصا وحلف بالطلاق  
بعد ذلك معتقدا انه لا يقع عليه الطلاق بها لم يقع عليه طلاق في أظهر قولي العلماء كمن أوقعه  
فيمن يعتقدها أجنبية وكانت في الباطن امرأته فانها لا تطلق على الصحيح وان حلف على غيره  
ليكلمن فلانا ينبغي ان لا يبر الا بالكلام الطيب كالكلام ونحوه دون السب ونحوه فان اليمين في  
جانب النفي أعم من اللفظ اللغوي وفي جانب الاثبات أخص كقولنا فيمن حلف ليتزوجن ونظائره  
فانه لا يبر الا بكامل المسمى ولو علق الطلاق على كلام زيد فهل كتابته أو رسالته الحاضرة  
كلاشارة فيجب فيها الوجهان أو يحث بكل حال (ترد فيه أبو العباس) قال وأصل ذلك  
الوجهان انعقاد النكاح بكتابة القادر على النطق واذا قال ان عصيت امرى فأت طالق ثم  
أمرها بشيء أمرها مطلقا بخالف حث وان تركته ناسية أو جاهلة أو عابثة ينبغي ان  
لا يحث لان هذا الترك ليس عصيانا وان أمرها أمر بين انه نذب بان يقول انا أمرك  
بالخروج وأبيع لك القمود فلا حث عليه لحل اليمين على الامر المطلق على مطلق الامر  
والمندوب ليس مأمورا به أمر مطلقا وانما هو مأمر به أمر مقيدا ولو علق على خروجها بغير  
أذن ثم أذن لها مرة فخرجت أخرى بغير إذن طلقت وهو مذهب احمد لان خرجت نكرة  
في سياق الشرط وهي تقتضي العموم وان أذن لها فقالت لا أخرج ثم خرجت الخروج للأذن  
فيه قال (أبو العباس) سئلت عن هذه المسئلة ويتوجه فيها ان لا يحث لان امتناعها من الخروج  
لا يخرج الاذن عن ان يكون اذا لم يكن هو اذا قالت لا أخرج قد اطمأن الى انها لا تخرج  
ولم تشمره بالخروج فقد خرجت بلا علم والاذن علم وإباحة ويقال أيضا انها ردت الاذن عليه  
فهو بمنزلة قوله أمرك بيدك اذا أردت ذلك وأصل هذا ان هذا الباب نوعان تو كيل وإباحة  
فاذا قال له بع هذا فقال لا أبيع ان النفي يرد القبول في الوصية والوصي اليه لم يملكه بعد واذا

أباحه شيئاً فقال لا أقبل فهل له أخذه بعد ذلك فيه نظر ويتوجه ان الانشاء كالخبر في التكرار (وظاهر كلام أبي العباس) ان لتقيضه حقه في وقت عينه فأبرأه قبله لا يحنت وهو قول أبي حنيفة ومحمد وقول في مذهب أحمد وغيره

### باب جامع الايمان

واذا حلف على معين موصوف بصفة فبان موصوفاً بغيرها كقوله والله لأكلم هذا الصبي فتبين شيخاً أولاً أشرب من هذا الخمر فتبين خلا أو كان الحالف يعتقد ان المخاطب يفعل المحلوف عليه لا اعتقاده انه ممن لا يخالفه اذا أكد عليه ولا يحنته أو لكون الزوجة قريبته وهو لا يختار تطبيقاً ثم تبين انه كان غلطاً في اعتقاده فهذه المسئلة وشبهها فيها نزاع والاشبه انه لا يقع كالأقايص امرأة ظنها أجنبية فقال أنت طالق فتبين انها امرأته فانها لا تطلق على الصحيح اذا لا اعتبار بما قصده في قلبه وهو قصد معيناً موصوفاً ليس هو هذا البين وكذا لا حنت عليه اذا حلف على غيره ليفعله بخالفه اذا قصد اكرامه لا ازمه به لأنه كالأمر اذا فهم منه الاكرام لان النبي صلى الله عليه وسلم أمر أبا بكر بالوقوف في الصف ولم يقف ويتوجه أن يفرق بين المخالفة في الذات والمخالفة في الصفات كما فرق بينهما في صحة العقد وفساده ولو حلف لا يدخل الدار فادخل بعض جسده فهل يحنت على روايتين ويتوجه أن يفرق بين أن يكون المقصود تحريم البقرة على الرجل فيحنت باذخال بعض جسده الى بعضها لمباشرته بعض المحرم وبين أن يكون مقصوده التزامه بقعة فاذا أخرج بعضه لم يحنت كما في المعتكف ولو حلف لا آكل الربا ولا أشرب الخمر ولا أزني فشرب النبيذ المختلف فيه أو أقرض قرضاً جبر منفعة أو نكح بلاولي ولا شهود فيحنت عندنا إن اعتقد التحريم أو لم يكن له اعتقاد وحددناه وان اعتقد حله أو لم يحمله ففي تحنيته تردد ويتوجه أن يفرق بين ما يسوغ فيه الخلاف كالحليل الربوية ومسئلة النبيذ ولو حلف لا أشارك فلان فساداً للشركة وبقيت بينهما ديون مشتركة أو أعيان (قال) أفنت ان المؤمنين تنحل بانفساخ عقد الشركة ومن حلف لا يشم وردا ولا بنفسجاً فشم دهنهما أو ماء الورد حنت وقال القاضي لا يحنت (قال أبو العباس) ويتوجه أن يحنت بالماء دون الدهن وكذلك ماء اللبان والنبولف لان الماء هو الحامل لرائحة الورد ورائحته فيه بخلاف الدهن فانه مضاف الى الورد ولا تظهر فيه الرائحة كثيراً وفي دخول الفاكهة اليابسة في مطلق الحلف على الفاكهة نظر وكذلك استثنى أبو محمد بعض ثمر الشجر كالزيتون ومن حلف لا يدخل دار

فلان فدخل داراً أوصى له بمنفعة منها فهي كالمستأجرة وكذلك الموقوفة على عيته وإن كانت وقفاً على  
الجنس فهي أقوى من المارة لأن المنفعة مستحقة للجنس ولا بدخل المقيم والسبب في مطلق  
الحلف على لبس الحلي إلا بمن عادة التحلي به وإذا زوج ابنه ثم قال والله لا أزوجهما أو باقيت  
أزوجهما فهذا التزويج اسم للتسليم الذي هو الدخول وكذلك في الإجارة ونحوها ولو حلف لا يكلم  
فلاناً حيناً ولم ينو شيئاً فهو ستة أشهر نص عليه أحمد وهذه المسئلة تقتضي أصلاً وهو أن اللفظ المطلق  
الذي له حد في العرف وقد علم أنه لم يزد فيما تناوله الاسم فإنه ينزل على ما وقع من استعمال  
الشرع وإن كان اتفاقاً كما يتنوله في مواطن كثيرة وإذا حلف لا يفعل شيئاً ففعله ناسياً ليمينه أو جاهلاً  
بأنه المحلوف عليه فلا حنث عليه ولو في الطلاق والعتاق وغيرها ويمينه باقية وهو رواية عن أحمد  
ورواتها بقدر رواية التفرقة ويدخل في هذا من فسله متأولاً أما تقليداً لمن أفتاه أو مهلهذا لعلم ميت  
مصبياً كان أو غططاً ويدخل في هذا إذا خالعه وفعل المحلوف عليه معتقداً أن الفعل بعد الخلع لم يتناوله  
يمينه أو فعل المحلوف عليه ناسياً أو جاهلاً وقد ظن طائفة من الفقهاء أنه إذا حلف بالطلاق على أمر  
معتقده كما حلف فتبين بخلافه أنه يحنث قولاً واحداً وهذا خطأ بل الخلاف في مذهب أحمد ولو  
حلف على نفسه أو غيره ليفعل شيئاً فجعله أو نسيه فلا حنث عليه إذا لفرق بين أن يتنذر المحلوف عليه  
لعدم العلم أو لعدم القدرة ويتوجه فيما إذا نسي اليمين بالسكينة أن يقضي الفعل إن أمكن قضائه  
وإن لم يعلم المحلوف عليه بيمين الخالف فكل ناسي ولو حلف لا يزوجه بنته فزوجه الأبعد أو الحاكم  
حنث إن تسبب في التزويج وإن لم يتسبب فلا حنث إلا أنه تقتضي النية أو التسبب إن مقصوده أنه  
لا يمكنها من التزويج فإن قدر على ذلك فلم يمنعها حنث وإلا فلا وإن كان المقصود أنها لا تزوجه حنث  
بكل حال ولو حلف لا يامل زيدا ولا يبعه فامل وكيه أو باعه حنث ومتى فعل المحلوف على تزويجه  
بنفسه أو وكيله حنث قال في المبرد والفصول فإن كان يدر زوجته مرة فقال إن أكلتها فأنت طالق  
وإن لم تأكلها فأنت طالق فأكلت بعضها حنث بناء على قولنا فيمن حلف أن لا يأكل هذا الرغيف  
فأكل بعضه (قال أبو العباس) ينبغي أن يقال في مثل هذه اليمين مثل لوله في مسئلة السلم وهي أن تزنت أو  
صمدت أو أقتت في الماء أو خرجت أن يحنث بكل حال لمنه لها من الأكل ومن تركه فكأن  
الطلاق معلق بوجود الشيء وبعدمه فوجود بمضيه وعدمه بالمض لا يخرج من الصفتين كما إذا علق  
بجبال الوجود فقط أو بجبال عدم فقط

## كتاب الرجعة

(قال أبو العباس) أبو حنيفة يجعل الوطى رجعة وهو أحد الروايات عن أحمد والشافعي لا يجعله رجعة وهو رواية عن أحمد ومالك يجعله رجعة مع النية وهو رواية أيضا عن أحمد فيبيح وطى الرجعية إذا قصد به الرجعة وهذا أحد الأقوال وأشبهها بالأصول وكلام أبي موسى في الإرشاد يقتضيه ولا تصلح الرجعة مع الكتمان بحال وذكره أبو بكر في الشافعي وروى عن أبي طالب قال سألت أحمد عن رجل طلق امرأته وراجعها واستكم الشهود حتى انقضت المدة قال يفرق بينهما ولا رجعة لعلها ويلزم اعلان التسريح والخلع والشهاد كالنكاح دون ابتداء الفرقة قال أحمد في رواية ابن منصور فان طلقها ثلاثا ثم جحد تقدي نفسها منه بما تقدر عليه فان أجبرت على ذلك فلا تزين له ولا تقربه وتهرب ان قدرت وقال في رواية أبي طالب تهرب ولا تزوج حتى يظهر طلاقها ويدل ذلك فان لم يقرب لطلاقها ومات لا ترث لانها تأخذ ما ليس لها وتفر منه ولا تخرج من البلد ولكن تختفي في بلد لها قيل له قال بعض الناس قتله بمنزلة من يدفع عن نفسه فلم يعجه ذلك فان قال استحللت وتزوجها قال تقبل منه قال القاضي لا تقتله معناه لا تقصد قتله وان قصدت دفعه فأدى ذلك الى قتله فلا ضمان (قال أبو العباس) كلام أحمد يدل على انه لا يجوز دفعه بالقتل وهو الذي لم يعجه لأن هذا ليس متمديا في الظاهر والدفع بالقتل انما يجوز لمن ظهر اعتداؤه وقطع جمهور أصحابنا بجعل المطلقة ثلاثا بوطى المراهق والذي ان كانت ذمية (قال أبو العباس) النكاح الذي يقران عليه بعد الاسلام والحيء به الينا للحكم صحيح فعلى هذا يجعلها النكاح بلاولى ولا شهود وكذلك لو تزوجها على أخت ثم ماتت الاخت قبل مفارقتها فالزوجها في عدة أو على أخت ثم طلقها مع قيام المفسد فيها موضع نظر فان هذا النكاح لا يثبت به التورات ولا يحكم فيه بشئ من أحكام النكاح فينبغي أن لا تحل له قال أصحابنا ومن غابت مطلقته المحرمة ثم ذكرت انها تزوجت من أصابها وانقضت عدتها منه وأمكن ذلك فله نكاحها اذا غلب على ظنه صدقها والا فلا وقد تضمنت هذه المسئلة ان المرأة اذا ذكرت انه كان لها زوج فطلقها فانه يجوز تزوجها وتزوجها وان لم يثبت انه طلقها ولا يقال ان ثبوت اقرارها بالنكاح يوجب تعلق حق الزوج بها فلا يجوز نكاحها حتى يثبت زواله ونص الامام أحمد في الطلاق اذا كتب اليها انه طلقها لم تزوج

حتى يثبت الطلاق وكذلك لو كان للمرأة زوج فادعت أنه طلقها لم تزوج بمجرد ذلك بأخاني المسلمين لأننا نقول المسألة هنا فيما إذا ادعت أنها تزوجت من أصابها وطلقها ولم تعينه فإن النكاح لم يثبت لمعين بل لجهول فهو كما لو قال عندي مال لشخص وسلمته إليه فإنه لا يكون اقراراً بالاتفاق فكذلك بولها كان لي زوج وطلقني وسيدي أعطني ولو قالت تزوجني فلان وطلقني فهو كالأقرار بالمال وادعاء الوفاء والمذهب لا يكون اقراراً

## باب الإيلاء

وإذا حلف الرجل على ترك الوطئ وغيا بنفاه لا ينل على الظن خلو المدة <sup>(١)</sup> منها فخلت منها فعلى روايتين أحدهما هل يشترط العلم بالنفاه وقت اليمين أو يكفي ثبوتها في نفس الأمر وإذا لم ينفى وطلق بعد المدة أو طلق الحاكم عليه لم يقع الا طلاق رجعية وهو الذي يدل عليه القرآن ورواية عن أحمد فأكا راجع فدلله أن يطأ عقب هذه الرجعة إذا طلبت ذلك منه ولا يمكن من الرجعة إلا بهذا الشرط ولأن الله إنما جعل الرجعة لمن أراد إصلاحاً بقوله (وبعولهن أحق بردهن في ذلك أن أرادوا إصلاحاً)

## كتاب الظهار

وإذا قال لزوجته أنت علي حرام فهو ظهار وإن نوى الطلاق وهو ظاهر مذهب أحمد والمود هو الوطء وهو المذهب ولو عزم على الوطء فأصبح القولين لا تستقر الكفارة إلا بالوطء ولا ظهار من أمته ولا أم ولده وعليه كفارة ثقله الجماعة ونقل أبو طالب كفارة ظهار ويتوجه على هذا أن تحرم عليه حتى يكفر كأحد الوجهين لو قال أنت علي حرام وأولى قال في المهر ولو وطئ في حال جنونه لزمته الكفارة نص عليه مع أنه ذكر في الطلاق ما يقتضي أنه لا حنث عليه في ظاهر المذهب فإن توجه فرق والا كان المنصوص الحنث في الجنون مطلقاً وفيه نظر وما يخرج في الكفارة المطابقة غير مقيد بالشرع بل بالفرف قدراً أو نوعاً من غير تقدير ولا تمليك وهو قياس المذهب في الزوجة والأتارب والملوك والضيف والإجير المستأجر

(١) كذا بالأصل

بطعامه والادام يجب ان كان يطعم أهله بأدام والا فلا وعادة الناس تختلف في ذلك في الرخص والغلاء والبسار والاعسار وتختلف بالشتاء والصيف والواجبات المقدرات في الشرع من الصدقات على ثلاثة أنواع تارة تقدر الصدقة الواجبة ولا يقدر من يعطاها كالزكاة وتارة يقدر المعطى ولا يقدر المال كالكفارات وتارة يقدر هذا وهذا كنفدية الاذي وذلك لان سبب وجوب الزكاة هو المال فقدر المال الواجب وأما الكفارات فسيبها فعل بدنه كالجماع واليمين والظهار فقدر فيها المعطى كما قدر العتق والصيام وما يتعلق بالحج فيه بدن ومال فعبادته بدينه ومالية فلهذا قدر فيه هذا وهذا

## كتاب اللعان

ولو لم يقل الزوج في إيمانه فيما رميته به قياس المذهب صحته كما اذا اقتصر الزوج في النكاح على قوله قبلت واذا جوزنا ابدال لفظ الشهادة والسخط واللعن فلان نجوزه بنفي العربية أولى وان لا عن الزوج وامتنعت الزوجة عن اللعان حدث وهو مذهب الشافعي ولفظة علق هل هي صريح أو تعريض (اختلف فيه كلام أبي العباس) ولو شتم شخصا فقال أنت ملعون ولد زنا وجب عليه التعزير على مثل هذا الكلام ويجب عليه حد القذف ان لم يقصد بهذه الكلمة ان المشتوم فعله كفعل الخبيث أو كفعل ولد الزنا ولا يحمد القاذف الا بالطلب اجماعا والقاذف اذا تاب قبل علم المقدوف هل تصح توبته الا شبه انه يختلف باختلاف الناس (وقال أبو العباس) في موضع آخر قال أكثر العلماء ان علم به المقدوف لم تصح توبته والا صحت ودعا له واستغفر وعلي الصحيح من الروايتين لا يجب له الاعتراف لو سأله فعرض ولو مع استحلان له لانه مظلوم وتصح توبته وفي تجويز التصريح بالكذب المباح ههنا نظر ومع عدم توبته واحسان تعريضه كذب ويمينه غموس واختيار أصحابنا لا يعلمه بل يدعو له في مقابلة مظلمته وزناه بزوجة غيره كفيته وولد الزنا مظنة ان يعمل عملا خبيثا كما يقع كثيرا وأكرم الخلق عند الله تعالى<sup>(١)</sup>



## باب ما يلحق من النسب

ولا نصير الزوجة فراشا الا بالدخول وهو مأخوذ من كلام الامام أحمد في رواية حرب وتبعض الاحكام لقوله احتجبي يا سوده وعليه نصوص أحمد وان استلحق ولده من الزنا ولا فراش لحقه وهو مذهب الحسن وابن سيرين والنخعي واسحاق ولو أقر بنسب أو شهدت به بينة فشهدت بينة أخرى ان هذا ليس من نوع هذا بل هذا رومي وهذا فارسي فهذا في وجه نسبه تعارض القافة أو البيئة ومن وجه كبر السن فهذا المعارض الباقي للنسب هل يقدح في المقتضى له (قال أبو العباس) هذه المسألة حدثت وسئلت عنها وكان الجواب ان التباين بينهما ان أوجب القطع بعدم النسب فهو كالسن مثل ان يكون أحدهما حبشيا والآخر رومياً ونحو ذلك فهذا ينتفى النسب وان كان أمراً محتملاً لم ينهه لكن ان كان المقتضى للنسب القرائن لم يلتفت الى المعارضة وان كان المثلث له مجرد الاقرار أو البيئة فاختلف الجنس معارض ظاهر فان كان النسب بنوة فبوتها أرجح من غيرها اذ لا بد للابن من اب غالباً وظاهراً قال في الكافي ولو أنكر المجهنون بعد البلوغ لم يلتفت الى انكاره (قال أبو العباس) ويتوجه ان يقبل لانه ايجاب حق عليه بمجرد قول غيره مع منازعته كما لو حكمنا للقيط بالحرية فاذا بلغ فامر بالرق قبلنا اقراره ولو ادخلت المرأة لزوجها امتها ان ظن جوازه لحقه الولد والافروايتان ويكون حراماً على الصحيح ان ظن حلها بذلك واذا وطئ المرتن الامة المروهنة باذن الراهن وظن جواز ذلك لحقه الولد والنقد حراً واذا تداعيا بهيمة أو فصيلة فشهد القائف ان دابة هذا تنتجها ينبغي ان يقضى بهذه الشهادة وتقدم على اليد الحسية ويتوجه ان يحكم بالقيافة في الاموال كلها كما حكمنا بذلك في الجذع المقلوع اذا كان له موضع في الدار وكما حكمنا في الاشتراك في اليد الحسية بما يظهر من اليد العرفية فاعطينا كل واحد من الزوجين ما يناسبه في العادة وكل واحد من الصانعين ما يناسبه وكما حكمنا بالوصف في اللقطة اذا تداعيا اثنان وهذا نوع قيافة أو شبهه به وكذلك لو تنازعا غراساً أو ثمر في ايديهما فشهد أهل الخبرة انه من هذا البستان ويرجع الى أهل الخبرة حيث يستوى المتداعيان كما رجع الى أهل الخبرة بالنسب وكذلك لو تنازع اثنان لباساً أو ثياباً من لباس أحدهما دون الآخر أو تنازعا دابة تذهب من بعيد الى اصطبل أحدهما دون الآخر أو تنازعا

زوج خف أو مصراع مع الآخر شكله أو كان عليه علامة لاحدهما كالزبول التي للجنبد  
وسواء كان المدعى في أيديهما أو في يد ثالث وأما إن كانت اليد لاحدهما دون الآخر فالقيافة  
المماضة لهذا كاليافة المماضة للفراش فإذا قلنا بتقديم القيافة في صورة الرجحان فقد نقول  
ههنا كذلك ومثل أن يدعي أنه ذهب من ماله شيء ويثبت ذلك فيقص القائف أثر الوطء  
من مكان إلى مكان آخر فشهادة القائف أن المال دخل إلى هذا الموضع توجب أحد الأمرين  
أما الحكم به وأما أن يكون الحكم به مع اليمين للمدعى وهو الأقرب فإن هذه الإمارة ترجح  
جانب المدعى واليمين مشروعة في أقوى الجانبين ولو مات الطفل قبل أن تراه القافة قال  
الزني يوقف ماله وما قاله ضيف وإنما قياس المذهب القرعة ويحتمل الشركة ويحتمل أن  
يرث واحد منهما

## كتاب العدد

ويتوجه في المعتقد بمضها إذا كان الحريلها أن لا تجب الأقراء فإن تكمل القروء من الأمة إنما  
كان للضرورة فيؤخذ للمعتقد بمضها بحساب الأصل ويكمل قال في المحرر وإذا ادعت المعتدة  
انقضاء عدتها بالأقراء أو الولادة قبل قولها إذا كان ممكنا الآن تدعيه بالخيط في شهر فلا يقبل  
قولها الابينة نص عليه وقوله الخرق مطلقا (قال أبو العباس) قياس المذهب المنصوص أنها إذا  
ادعت ما يخالف الظاهر كلفت البينة وإذا أوجبنا عليها البينة فيما إذا عاق طلاقها بحيضها فقالت  
حضت فإن التهمة في الخلاص من العدة كالتهمة في الخلاص من النكاح فيتوجه أنها إذا ادعت  
الانقضاء في أهل من ثلاثة أشهر كلفت البينة وإن ادعت الانقضاء بالولادة فهو كما لو ادعت  
أنها ولدت وانكر الزوج فيما إذا عاق طلاقها على الولادة وفيها وجهان وإذا أقر الزوج أنه طلق  
زوجته من مدة تزيد على العدة الشرعية فإن كان المقر فاسقا أو مجبول الحال لم يقبل قوله في  
انقضاء العدة التي فيها حق الله تعالى وإن كان عدلا غير متهم مثل أن يكون غائبا فلما حضر  
أخبرها أنه طلقها من مدة كذا وكذا فهل العدة حين بانها الخبر اذ لم تقم بذلك بينة أو من حين  
الطلاق كما لو قامت به بينة فيه خلاف مشهور عند أحمد والمشهور عنه هو الثاني والصواب  
في أمر المقر المفقود مذهب عمر بن الخطاب وغيره من الصحابة وهو أنها تتربص أربع سنين

ثم تعبد للوفاء ويجوز لها أن تتزوج بعد ذلك وهي زوجة الثاني ظاهراً وباطناً ثم إذا قدم زوجها  
الاول بعد تزوجها خيراً بين امرأته وبين مهرها ولا فرق بين ما قبل الدخول وبعده وهو  
ظاهر مذهب أحمد وعلى الأصح لا يعتبر الحاكم فلو مضت المدة والمدة تزوجت بلا حكمة (قال  
أبو العباس) وكنت أقول أن هذا شبه النقطة من بعض الوجوه ثم رأيت ابن عقيل قد ذكر ذلك  
ومثل بذلك وهذا لأن المجهول في الشرع كالمردوم وإذا علم بعد ذلك كان التصرف في أهله وماله  
موقوفاً على أذنه ووقف التصرف في حق النسيء على أذنه يجوز عند الحاجة عندنا بلا نزاع  
وأما مع عدم الحاجة ففيه روايتان كما يجوز التصرف في النقطة بعدم العلم لصاحبها فإذا جاء المالك  
كان تصرف الملتقط موقوفاً على أجازته وكان تربص أربع سنين كالحول في النقطة وبالجملة كل صورة  
فرق فيها بين الرجل وامراته بسبب يوجب الفرقة ثم تبين انتهاء ذلك السبب فهو شبه المفقود  
والتخيير فيه بين المرأة والمهر هو اعدل الا ظنت المرأة أن زوجها طلقها فتزوجت فهو كالمال  
ظنت موته ولو قدر أنها كتمت الزوج  
الزوجان مشهوران بخلاف المرأة لكن  
او مفرط فيه وأنه يجوز لها الفسخ والزواج  
زانية لكن المتزوج بها كالتزوج بامرأة  
امراتيه مبهمه ومات قبل الافراق فاه  
فالاظهر هنا وجوب المدينين على كل منهم  
بأن الشبهة ان كانت شبهة نكاح فتتعد الموطوءة  
عدة الزوجة حرة كانت أو أمة وإن كانت شبهة ملك فعدة الأمة المشتراة وأما الزنا فالعبرة بالمحل  
(وقال أبو العباس) في موضع آخر الموطوءة بشبهة نستبرأ بحيضة وهو وجه في المذهب وتعتمد الزنى بها  
بحيضة وهو رواية عن أحمد والمختلفة بكفها الاعتداد بحيضة واحدة وهو رواية عن أحمد ومذهب  
عثمان بن عفان وغيره والفسوخ نكاحها كذلك وأوماً إليه أحمد في رواية صالح والمطلقة ثلاث  
تطليقات عدتها حيضة واحدة (قلت) علق أبو العباس من الفوائد بذلك عن ابن اللبان ومن  
ارتفع حيضها ولا تدري ما رفته ان علت عدم عوده فتتعد بالاشهر والا اعتدت بسنة والمطلقة  
اللبان وإن لم تلمسه نفقتها ان شاء اسكنها في مسكنه او غيره ان صلح لها ولا عندور محصينا لمائه  
وانفق عليها ذلك وكذلك الحامل من وطء الشبهة أو النكاح الفاسد لا يجب على الواطئ نفقتها

ان قلنا بالنفقة لها الآن يسكنها في منزل يليق بها تحصيناً لما فيه من مآذلك وتجب لها النفقة والله اعلم  
فصل في الاستبراء

ولا يجب استبراء الامة البكر سواء كانت كبيرة او صغيرة وهو مذهب ابن عمر واختيار البخاري  
ورواية عن احمد \* والاشبه ولا من اشتراها من رجل صادق واخبره انه لم يوطأ أو وطئ  
واستبرأ انتهى

## كتاب الرضاع

واذا كانت المرأة معروفة بالصدق وذكرت انها ارضعت طفلاً خمس رضعات قبل قولها وبثبت  
حكم الرضاع على الصحيح ورضاع الكبيرة تنتشر به الحرمة بحيث لا يحتشمون منه للحاجة لقصة  
سالم مولى ابي حذيفة وهو مذهب عائشة وعطاء والليث وداود ممن يرى انه ينشر الحرمة  
مطلقاً والارتضاع بعد الفطام لا ينشر الحرمة وان كان دون الحول وقاله ابن القاسم صاحب مالك  
واذا اشترك اثنان في وطء امرأة فحكم المارتضاع من لبنها حكم ولدها من هذين الرجلين واولادها  
فان لم يلحق باحدهما فالواجب انه يحرم على اولادها لانه اخ ل احد الصنفين وقد اشبهه اويقال كما  
قيل في الطلاق يحل لكل منهما فان الاشتباه في حق اثنين لا واحد

## كتاب النفقات

وعلى الولد المؤسر ان يدفع على أبيه المهر وزوجة أبيه وعلى اخوته المصارف ولا يلزم الزوج تمليك  
الزوجة النفقة والكسوة بل يدفع ويكسو بحسب العادة لقوله عليه السلام ان حقاً عليك ان  
تطعمها اذا طعمت وتكسوها اذا اكتسيت كما قال عليه السلام في المملوك ثم المملوك لا يجب له  
التمليك اجماعاً وان قيل انه يملك بالتمليك ويخرج هذا أيضاً من احدى الروايتين في انه لا يجب  
الكفارة على الفقير بل هنا أولى للمسر والمشقة واذا انقضت السنة والكسوة صحيحة قال اصحابنا عليه  
كسوة السنة الاخرى وذكروا احتمالاً انه لا يلزمه شيء وهذا الاحتمال قياس المذهب لان النفقة  
والكسوة غير مقدرة عندنا فاذا كفتها الكسوة عدة سنين لم يجب غير ذلك وانما يتوجه ذلك  
على قول من يجعلها مقدرة وكذلك على قياس هذا لو استبقت من نفقة أمس لليوم وذلك انها

وان وجبت معاوضة فالعوض الآخر لا يشترط الاستبقاء فيه ولا التملك بل التمكن من الانتفاع فكذلك عوضه ونظير هذا الاجير بطعامه وكسوته ويتوجه على ما قلنا أن قياس المذهب إن الزوجة إذا اقتضت النفقة ثم تلفت أو سرقت أنه يلزم الزوج عوضها وهو قياس قولنا في الحاج عن الغير إذا كان ما أخذه نفقة تلف فإنه يتلف من ضمان مالكه قال في الحررولو انفق من ماله وهو غائب فتبين موته فهل يرجع عليها بما انفق بمدموته على روايتين (قال أبو المباس) وعلى قياسه كل من أبيح له شيء وزالت الإباحة بفعل الله أو بفعل المبيع كالميراث إذا مات أو رجع والمناخ وأهل الموقوف عليه لكن لم يذكر الجدهما إذا طلق قلعه يفرق بين الموت والطلاق فإن التفريط في الطلاق منه والقول في دفع النفقة والكسوة قول من شهد له العرف وهو مذهب مالك ويخرج على مذهب أحمد في تقديمه الظاهر على الأصل وعلى أحد الوجهين فيما إذا اصدقتها لتلميم قصيدة ووجدت حافظة لها وقالت تملتها من غيره وقال بل منى إن القول قول الزوج وإذا خلا بزوجه استقر المهر عليه ولا تقبل دعواه عدم علمه بها ولو كان أعمى نص عليه الإمام أحمد لأن المادة أنه لا يخفى عليه ذلك فقد تقدمت هنا المادة على الأصل فكذلك دعواه الاتفاق فإن المادة هناك أقوى ولو انفق الزوج على الزوجة وكساها مدة ثم ادعى الولي عدم إذنه وإنها تحت حجره لم يسمع قوله إذا كان الزوج قد تسلمها التسليم الشرعي باتفاق أئمة العلماء وخالف فيه شذوذ من الناس وأقرار الولي لها عنده مع حاجتها إلى النفقة والكسوة اذن عرني ذكر أصحابنا من الصور المستقطبة لنفقة الزوجة صوم النذر الذي في الذمة والصوم للكفارة وقضاء رمضان قبل ضيق وقته إذا لم يكن ذلك في إذنه (قال أبو المباس) قضاء النذر والكفارة عندنا على الفور فهو كاليمين وصوم القضاء يشبه الصلاة في أول الوقت ثم ينبغي في جميع صور الصوم أن تسقط نفقة النهار فقط فإن مثل هذا أن تنشروا ما وتحجبوا ما فإنه لا يمكن أن يقال في هذا كما قيل في الإجارة أن يمنع تسليم بعض المنفعة يسقط الجميع إذا مضى من النفقة لا يسقط ولو أطاعت في المستقبل استحققت والزوجة المتوفى عنها زوجها النفقة لها ولا سكنى إلا إذا كانت حاملا فورايتان وإذا لم تجب النفقة في البركة فإنه ينبغي أن تجب لها النفقة في مال الحمل أو في مال من تجب عليه النفقة إذا قلنا تجب للحمل كما تجب إجرة الرضاع (وقال أبو المباس) في موضع آخر النفقة والسكنى تجب للمتوفى عنها في عدها ويشترط فيها مقامها في بيت الزوج فإن خرجت فلا جناح إذا كان أصلع لها والمطلقة البائن الحامل

تجب لها النفقة من أجل الحمل والحمل وهو مذهب مالك وأحد القولين في مذهب أحمد والشافعي  
وإذا تزوجت المرأة ولها ولد فعرض الولد وذهبت به إلى بلد آخر فليس لها أن تطالب الأب  
بنفقة الولد. وأرضاع الطفل واجب على الأم بشرط أن تكون مع الزوج وهو قول ابن أبي ليلى  
وغيره من السلف ولا تستحق اجرة المثل زيادة على نفقتها وكسوتها وهو اختيار القاضي في المجرى  
وقول الحنفية لأن الله تعالى يقول (والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم  
الرضاعة وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف) فلم يوجب لهن إلا الكسوة والنفقة بالمعروف  
وهو الواجب بالزوجة وما عساه يتجرّد من زيادة خاصة للمرضع كما قال في الحامل فإن كن أولات  
حمل فأنفقوا عليهن حتى يرضعن منهن فدخلت نفقة الولد في نفقة أمه لأنه يتنمى بها وكذلك المرضع  
وتكون النفقة هنا واجبة بشيئين حتى لو سقط الوجوب بإحدهما ثبت الآخر كما لو نشزت  
وأرضعت ولدها فلها النفقة للأرضاع لا للزوجة فاما إذا كانت بائنا وأرضعت له ولده فلها تستحق  
أجرها بلا ريب كما قال الله تعالى فإن أرضعن لكم فآتوهن أجورهن وهذا الأجر هو النفقة  
والكسوة وقاله طائفة منهم الضحاك وغيره وإذا كانت المرأة قليلة اللبن وطلقها زوجها فله أن يكتري  
مرضعة لولده وإذا قل ذلك فلا فرض للمرأة بسبب الولد ولها حضانتها ويجب على القريب انتكاه  
قريبه من الأسر وإن لم يجب عليه استنقاذه من الرق وهو أولى من حمل القتل وتجب النفقة لكل  
وارث ولو كان مقاطعا من ذوي الأرحام وغيرهم لأنه من صلة الرحم وهو عام كموم الميراث في  
ذوي الأرحام وهو رواية عن أحمد والأوجه وجوبها مرتبا وإن كان المورس القريب ممتنعا فينبغي  
أن يكون كالمسر كما لو كان للرجل مال وحيل بينه وبينه لنصب أو بعد لكن ينبغي أن يكون الواجب  
هنا القرض رجاء الاسترجاع وعلى هذا فتى وجبت عليه النفقة وجب عليه القرض إذا كان له وفاء  
وذكر القاضي وأبو الخطاب وغيرهما في اب وابن القياس أن على الأب السدس الآن إلا أصحاب تركوا  
القياس لظاهر الآية والآية إنما هي في الرضيع وليس له ابن فينبغي أن يفرق بين الصغير وغيره فإن  
من له ابن يبعد أن لا تكون عليه نفقته بل تكون على الأب فليس في القرآن ما يخالف ذلك وهذا  
جيد على قول ابن عقيل حيث ذكر في التذكرة أن الولد يتفرد بنفقة والديه



## باب الحضانه

لأحضانه الرجل من المصبة أو لامرأة وارثه أو مدلية بمصبة أو بوارث فان عدموافالحاكم وقيل ان عدموأثبتت لمن سواهم من الأقارب ثم للحاكم ويتوجه عندالعدم أن تكون لمن سبقت اليه اليد كاللقيط فان كفال اليتامى لم يكونوا يستأذنون الحاكم والوجه ان يتردد ذلك بين الميراث والمال \* والممة أحق من الخالة وكذا نساء الأب أحق يقدمن على نساء الأم لان الولاية للأب وكذا أقاربه وانما قدمت الام على الاب لانه لا يقوم مقامها هنا في مصلحة الطفل \* وانما قدم الشارع عليه السلام خالة بنت حمزة على عمته صفية لان صفية لم تطالب وجعفر طاب ثابا عن خالتها فقضى لها بها في غيبتها وضمف البصر يمنع من كمال ما يحتاج اليه المحضون من المصالح \* واذا تزوجت الام فلا حضانه لها وعلى عصبة المرأة منعها من المحرمات فان لم يتمتع الاب بالجنس حبسوها وان احتاجت الى القيد قيدوها وما ينبغي للمولود أن يضرب أمه ولا يجوز لهم مقاطعتها بحيث تتمكن من السوء بل يلاحظونها بحسب قدرتهم وان احتاجت الى رزق وكسوة كسوها وليس لهم اقامة الحد عليها والله سبحانه وتعالى أعلم

## كتاب الجنائيات

المقوبات الشرعية انما شرعت رحمة من الله تعالى بمبادءه فهي صادرة عن رحمة الخلق واردة الاحسان اليهم ولهذا ينبغي لمن يعاقب الناس على ذنوبهم أن يقصد بذلك الاحسان اليهم والرحمة لهم كما يقصد الوالد تأديب ولده وكما يقصد الطبيب معالجة المريض \* وتوبة القاتل للنفس محمداً مقبولة عند الجمهور وقال ابن عباس لا تقبل وعن الامام احمد روايتان واذا اقتصر منه في الدنيا فهل للمقتول أن يستوفي حقه في الآخرة فيه قولان في مذهب احمد وغيره وليست التوبة بعد الجرح أو بعد الرمي قبل الاصابة مانعة من وجوب القصاص ذكر اصحابنا من صور القتل الممدد الموجب للقود من شهدت عليه بينة بالردة فقتل بذلك ثم رجعوا وقالوا احمدنا قتله \* وهذا فيه نظر لان المرتد انما يقتل اذا لم يتب فيمكن الشهود عليه التوبة كما يمكنه التخلص اذا التى في النار \* والذال على من يقتل بغير حق يلزمه القود والدية اذا عمد وامساك الحيات جنابة محرمة

يقال في المحرور لو اسر به يعني القتل سلطان عادل أو جائر ظلما من لم يعرف ظلمه فيه فقتله فالقود  
 والدية على الآسر خاصة (قال أبو العباس) هذا بناء على وجوب طاعة السلطان في القتل المجهول  
 وفيه نظر بل لا يطاع حتى يعلم جواز قتله وحينئذ فتكون الطاعة له معصية لاسيما إذا كان معروفا  
 بالظلم فهذا الجهل بدم الحل كالعلم بالحرمة وقياس المذهب انه إذا كان المأمور ممن يطيعه غالبا  
 في ذلك انه يجب القتل عليهما وهو أولى من الحاكم والشهود سبب يقتضي غالبا فهو أقوى  
 من المكروه ولا يقتل مسلم بذمي إلا أن يقتله غيلة لاخذ ماله وهو مذهب مالك قال اصحابنا  
 ولا يقتل حر بعبد ولكن ليس في العبد نصوص صحيحة صريحة كما في الذي بل أجود ماروى  
 (من قتل عبده قتلناه) وهذا لانه إذا قتله ظلما كان الامام ولي دمه وأيضا فقد ثبت في السنة والآثار  
 انه إذا مثل بعبد عتق عليه وهو مذهب مالك واحد وغيرها وقتله أعظم أنواع المثل فلا يموت  
 الا حرا لكن حرته لم تثبت حال حياته حتى ترثه عصبته بل حرته ثبتت حكما وهو اذا عتق  
 كان ولاؤه للمسلمين فيكون الامام هو وليه فله قتل قاتل عبده وقد يحتج بهذا من يقول ان  
 قاتل عبد غيره لسيدته قتله وإذا دل الحديث على هذا كان هذا القول هو الراجح وهذا قوي  
 على قول احمد فانه يجوز شهادة العبد كالحر بخلاف الذي فلماذا لا يقتل الحر بالعبد وقد قال النبي  
 صلى الله عليه وسلم المؤمنون تنكأوا دماءهم ومن قال لا يقتل حر بعبد يقول انه لا يقتل الذي  
 الحر بالعبد المسلم والله سبحانه وتعالى يقول (ولعبد مؤمن خير من مشرك) فالعبد المؤمن خير  
 من الذي المشرك فكيف لا يقتل به والسنة انما جاءت لا تقتل والد بولده فالحاق الجد أبي الام  
 بذلك بعبد ويتوجه أن لا يرث القاتل دما من وارث كما لا يرث هو المقتول وهو يشبه حد  
 القذف المطالب به اذا كان القاذف هو الوارث أو وارث الوارث فلي هذا لو قتل أحد الابنين  
 أباه والآخر أمه وهي في زوجية الاب فشكل واحد منها يستحق قتل الآخر فيقتاصان  
 لاسيما اذا قيل انه مستحق القود بملك تملكه الى غيره اما بطريق التوكيل بلا ريب واما بالتملك  
 وليس ببعد واذا كان المقتول رضى بالاستيفاء أو بالذمة فينبغي أن يتمين كما لو عفا وعليه  
 تخرج قصة على اذا لم تخرج على كونه مرتدا أو مفسدا في الارض أو قاتل الأئمة وإذا قال  
 انما قاتل غلام زيد فقياس المذهب ان كان نحو لم يكن مقرا وان كان غير نحوى كان مقرا كما لو قاله  
 بالاضافة ومن رأى رجلا ففجر باهله جازله قتلها فيما بينه وبين الله تعالى وسواء كان الفاجر محصنا او



غير محصن معروفا بذلك أم لا كما دل عليه كلام الاصحاب وفتاوى الصحابة وليس ههنا من باب دفع الصائل كما ظنه بعضهم بل هو من عقوبة المعتدين المؤذين وأما إذا دخل الرجل ولم يفعل بمداخلة ولكن دخل لأجل ذلك فهذا فيه نزاع والاحوط لهذا أن يتوب من القتل في مثل هذه الصورة ومن طلب منه الفجور كان عليه أن يدفع الصائل عليه فإن لم يتدفع الا بالقتل كان له ذلك باتفاق الفقهاء فإن ادعى القاتل أنه صال عليه وانكر أولياء المقتول فإن كان المقتول معروفا بالبر وقتله في محل لاربية فيه لم يقبل قول القاتل وإن كان معروفا بالفجور والقاتل معروفا بالبر فالقول قول القاتل مع يمينه لاسيما إذا كان معروفا بالتعرض له قبل ذلك

## باب استيفاء القود والعفو عنه

والجماعة المشتركة في استحقاق دم المقتول الواحد أما أن يثبت لكل واحد بعض الاستيفاء فيكونون كالمشتركين في عقد أو خصومة ونسب الإمام قوي كما يؤجر عليهم نيابته عن الممتنع . والقرعة إنما شرعت في الأصل إذا كان كل واحد مستحقا أو كالمستحق ويتوجه أن يقدم الأكثر حقا أو الأفضل لقوله كبروكالا ولما في النكاح وذلك أنهم قالوا هنا من تقدم بالقرعة قدمته ولم تسقط حقوقهم ويتوجه إذا قلنا ليس للولي أخذ الدية إلا برضا الجاني أن يسقط حقه بموته كما لو مات العبد الجاني أو المكفول به وهو ظاهر كلام أحمد في رواية أبي ثواب وأبي القاسم وأبي طالب ويتوجه ذلك وإن قلنا الواجب القود عينا أو أحد شيئين لأن الدية عدل الفوق فاما الدية مع الهلاك فلا والذي ينبغي أن لا يماقب المحنون بقتل ولا قطع لكن يضرب على ما فعل ليزجر وكذا الصبي المميز يماقب على الفاحشة تمزييرا بليما قال أصحابنا وإن وجب لعبد قصاص أو تمزيير فذهب فطلبه واستقاطه إليه دون سيده ويتوجه أن لا يملك استقاطه مجانا كالفلس والورثة مع الديون المستترقة على أحد الوجهين وكذلك الأصل في الوصي والقياس أن لا يملك السيد تمزيير القذف إذا مات المبدء إلا إذا طالب كالوارث ويضرب بالجاني على النفس مثل ما فعل بالمجنى عليه ما لم يكن محرما في نفسه أو يقتله بالسيف إن شاء وهو رواية عن أحمد ولو كوى شخصا عسار كان للمجنى عليه أن يكويه مثل ما كراه أن أمكن ويجرى القصاص في اللطمة والضربة ونحو ذلك وهو مذهب الخلفاء الراشدين وغيرهم ونص عليه أحمد في رواية إسماعيل بن سماعيل النخعي ولا يستوفي القود في الطرق

الابحضة السلطان ومن ابرأ جانيا حراجياته على عائلته ان قلنا تجب الدية على العاقلة أو تحمل عنه ابتداء أو عبدا ان قلنا جنيته في ذمته مع أنه يتوجه الصحة مطلقا وهو وجه بناء على ان مفهوم هذا اللفظ في عرف الناس العفو مطلقا والتصرفات تحمل موجباتها على عرف الناس فتختلف باختلاف الاصطلاحات واذا عفا أولياء المقتول عن القاتل بشرط ألا يقيم في هذا البلد ولم يف بهذا الشرط لم يكن العفو لازما بل لهم أن يطالبوه بالدية في قول العلماء وبالدم في قول آخر وسواء قيل هذا الشرط صحيح أم فاسد يفسد به العقد أم لا ولا يصح العفو في قتل النفلة لتعذر الاحتراز منه كالقتل في الحاربة وولاية القصاص والعفو عنه ليست عامة لجميع الورثة بل تخص بالمصبة وهو مذهب مالك وتخرج رواية عن احمد واذا اتفق الجماعة على قتل شخص فلا ولاء الدم أن يقتلوه ولم أن يقتلوا بعضهم وان لم يعلم عين القاتل فلا ولاء أن يحلفوا على واحد بقتله أنه قتله ويحكم لهم بالدم انتهى

## كتاب الدييات

المعروف ان الحر يضمن بالاتلاف لا باليد الا الصغير فقيه روايتان كالروايتين في سرقة فان كان الحر قد تعلق برقبته حق لغيره مثل أن يكون عليه حق قود أو في ذمته مال أو منفعة أو عنده أمانات أو عصبون تلفت بتلفه مثل أن يكون حافظا عليها واذا تلف زال الحفظ فينبغي انه ان اتلف فذهب باتلافه من عين أو منفعة مضمونة ضمنت كالقود فانه مضمون لكن هل ينتقل الحق الى القاتل فيخير الأولياء بين قتله والعفو عنه أو الى ترك الأول فقيه روايتان وأما اذا تلف تحت اليد العادية فالتوجه أن يضمن ما تلف بذلك من مال أو بدل قود بحيث يقال اذا كان عليه قود فخال بين أهل الحق والقود حتى مات ضمن لهم الدية ومن جنى على سنه اثنان واختلفوا فالقول قول المجني عليه في قدر ما تلفه كل واحد منهما قاله اصحابنا ويتوجه أن يقتريا على القدر المتنازع فيه لانه ثبت على احدهما لا بعينه كما لو ثبت الحق لاحدهما لا بعينه واذا أخذ من حبيته بالا جمال فيه فهل يجب القسط أو الحكومة

(فصل) وأبو الرجل وابنه من عائلته عند الجمهور كابي حنيفة ومالك واجد في اظهر الروايتين عنه وتؤخذ الدية من الجاني خطأ عند تمدر العاقلة في أصح قولى العلماء ولا يؤجل على العاقلة اذا

دأى الإمام المصلحة فيه ونص على ذلك الإمام أحمد ويشوجه أن يعقل ذور الارحام عند عدم  
المصلحة اذا علمنا بحجب النفقة عليهم والمرد يجب أن يعقل عنه من يرثه من المسلمين أو أهل الدين  
الذى انتقل اليه

## باب القسامة

نقل البيهقي عن الإمام أحمد أنه قال أذهب الى القسامة إذا كان ثم لطمخ وإذا كان ثم سبب  
بين وإذا كان ثم عداوة وإذا كان مثل المدعى عليه يعقل هذا فذكر الإمام أحمد أربعة أمور  
اللطخ وهو التكلم في عرضه كالشهادة المردودة والسبب البين كالشرف عن قتل والمدواة  
كون المظلوم من المعروفين بالقتل وهذا هو الصواب واختاره ابن الجوزي ثم لو ثبت  
على الظن أنه قتل من أهم يقتله جاز لا ولياء المقتول أن يحلفوا بخسين يمينا ويستحقوا دمه  
وأما ضرب به ليقر فلا يجوز الاسع القرائن التي تدل على أنه قتله فان بعض العلماء جوز تقريره  
بالضرب في هذه الحال وبعضهم منع من ذلك مطلقا

## كتاب الحدود

قوله تعالى ( فامسكوهن في البيوت حتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله لهن سبيلا ) قد يستدل  
بذلك على ان المذهب اذا لم يعرف فيه حكم الشرع فإنه يمسك فيجب حتى يعرف فيه الحكم الشرعي  
فينفذ فيه واذا زنى الذي بالسلمة قتل ولا يصرف عنه القتل الاسلام ولا يعتبر فيه أداء الشهادة  
على الوجه المعتبر في المسلم بل يكفي استفاضته واشتهاره وان حملت امرأة لا لزوج لها ولا سبب  
حدث أن لم تدعى الشبهة وكذا من وجد منه رائحة الخمر وهو رواية عن أحمد فيها واغلاظ المعصية  
وعقابها بقدر فضيلة الزمان والمكان والكبيرة الواحدة لا تحبط جميع الحسنات لكن قد تحبط  
ما يقابلها عند أهل السنة ولا يشترط في القطع بالسرقة مطالبة المروق منه بما له وهو رواية  
عن أحمد اختارها أبو بكر ومذهب مالك كإقراره بالزنا بأمة غيره ومن سرق تمرا أو ماشية  
من غير حرز أضمت عليه القيمة وهو مذهب أحمد وكذا غيرها وهو رواية عنه والاصل الذي  
غرضه سرقة أموال الناس ولا غرض له في شخص معين فان قطع يده واجب ولو عفا عنه رب المال

﴿فصل﴾ والمخاربون حكمهم في مصر والصحراء واحد وهو قول مالك في المشهور عنه والشافعي وأكثر أصحابنا قال القاضي المذهب على ما قال أبو بكر في عدم التفرقة ولا نص في الخلاف بل هم في البنيان أحق بالمعقوبة منهم في الصحراء والزوى فالباثرة في الخراب وهو مذهب أحمد وكذا في السرقة والمرأة التي محض النساء للقتل تقتل والمعقوبات التي تقام من حد أو تعزير إذا ثبتت بالبينة فإذا أظهر من وجب عليه الحد التوبة لم يوثق منه بها فيقام عليه وإن كان ثانياً في الباطن كان الحد مكفراً وكان مأجوراً على صبره وإن جاء ثانياً بنفسه فاعترف فلا يقام عليه في ظاهر مذهب أحمد ونص عليه في غير موضع كما جزم به الأصحاب وغيرهم في المخاربين وإن شهد على نفسه كما شهد به ماعز والعامدية واختار إقامة الحد عليه أقيم والا لا تصح التوبة من ذنب مع الإصرار على آخر إذا كان المقتضى للتوبة منه أقوى من المقتضى للتوبة من الآخر أو كان المانع من أحدهما أشد هذا هو المعروف عن السلف والخلف ويلزم الدفع عن مال الغير وسواء كان المدفوع من أهل مكة أو غيرهم (وقال أبو العباس) في جند قاتلوا عرباً نهبوا أموال تجار ليردوها إليهم فهم مجاهدون في سبيل الله ولا ضمان عليهم بقود ولا دية ولا كفارة ومن آمن للراثة والمال لم يثب ويأثم على فساد نيته كالمصلي رياء وسمعة

﴿فصل﴾ والافضل ترك قتال أهل البغي حتى يبدأ الامام وقاله مالك وله قتل أهل الخوارج ابتداء أو متممة تخريبهم وجمهور العلماء يفرقون بين الخوارج والبنية المتأولين وهو المعروف عن الصحابة وأكثر المصنفين لقتال أهل البني يرى القتال من ناحية على ومنهم من يرى الامساك وهو المشهور من قول أهل المدينة وأهل الحديث مع رؤيتهم لقتال من خرج عن الشريعة كالحرورية ونحوهم وأنه يجب والاخبار توافق هذا فاتبعوا النص الصحيح والقياس المستقيم وعلي كان أقرب إلى الصواب من معاوية ومن استحل أذى من أمره ونهاه بتأويل فكالمبتدع ونحوه يسقط توبته حق الله تعالى وحق العبد (واخرج أبو العباس) لذلك بما اتلفه البغاة لأنه من الجهاد الذي يجب الاجر فيه على الله تعالى وقتال التار ولو كانوا مسلمين هو قتال الصديق رضى الله عنه مائى الزكاة يأخذ ماله وذريتهم وكذا المقتز إليهم ولو ادعى كراهها ومن أجهز على جريح لم يأثم ولو تشهد ومن أخذ منهم شيئاً خمس وبقية له والرافضة الجليسة يجوز أخذ أموالهم وسبي حريمهم يخرج على تكفيرهم قال أصحابنا وإن اقتتلت طائفتان لمصيبة

أو طلب رئاسة فيها ظلمتان ضامنتان فواجبوا الضمان على مجموع الطائفة وإن لم يعلم عين الملتف وإن تقاطلا تقاصلا لأن المباشر والعين سواء عند الجمهور وإن جهل قدر ماله كل طائفة من الأخرى تساويا كمن جهل قدر الحرام المختلط بماله فإنه يخرج النصف والباقي له ومن دخل لصاح فقتل فجهل قاتله ضمنه الطائفتان واجمع العلماء على أن كل طائفة تستمتع عن شريعة متواترة من شرائع الإسلام فإنه يجب قتالها حتى يكون الدين كله لله كالحاربين وأولى

### ﴿ فصل ﴾

وإذا شككت في المظوم والمشروب هل يسكر أولا لم يحرم بمجرد الشك ولم يتم الحد على شربه ولا ينبغي إباحته للناس إذا كان يجوز أن يكون مسكرا لأن إباحة الحرام مثل تحريم الحلال فتكشف عن هذا شهادة من تقبل شهادته مثل أن يكون طعمه ثم تاب منه أو طعمه غير معتقد تحريمه أو معتقد أحله لتداو ونحوه أو على مذهب الكوفيين في تحليل يسير النبيذ فإن شهد به جماعة ممن يتأوله معتقدا تحريمه فينبغي إذا أخبر عدد كثير لا يمكن تواطؤهم على الكذب أن يحكم بذلك فإن هذا مثل التواتر والاستفاضة كما استفاض بين الفساق والكفار الموت والنسب والطلاق فيكون أحد الأمرين أما الحكم بذلك لأن التواتر لا يشترط فيه الإسلام والعدالة (وأما) الشهادة بذلك بناء على الاستفاضة فلا يحصل بها التواتر ولنا أن نمتحن بعض المدول بتأوله لوجهين أحدهما أنه لا يعلم تحريم ذلك قبل التأويل فيجوز الإقدام على تناوله وكرهية الإقدام على الشبهة تمارضها مصلحة بيان الحال الوجه الثاني أن المحرمات قد تباح عند الضرورة والحاجة إلى البيان موضع ضرورة فيجوز تناولها لأجل ذلك والحشيشة القنبية نجسة في الأصح وهي حرام مسكر منها أو لم يسكر والمسكر منها حرام باتفاق المسامحين وضررها من بعض الوجوه أعظم من ضرر الخمر ولهذا أوجب الفقهاء فيها الحد كالخمر وتوقف بعض المتأخرين في الحد بها وإن أكلها يوجب التزير بما دون الحد فيه نظر إذ هي داخلة في عموم ما حرم الله تعالى وأكلها ينبشون عنها ويشبهونها بشرب الخمر وأكثر وتصدم عن ذكر الله وإنما لم يتكلم المتقدمون في خصوصها لأنها إنما حدثت أكلها في أواخر المائة السادسة أو قريبا من ذلك فكان ظهورها مع ظهور سيف بن (بمخضا) ولا يجوز التداوى بالخمر ولا بنبيذها من المحرمات وهو مذهب أحمد ويجوز شرب لبن الخيل إذا لم يصير مسكرا

والصحيح في حد الحر أحد الروايتين الموافقة لمذهب الشافعي وغيره ان الزيادة على الأربعين الى الثمانين ليست واجبة على الاطلاق بل يرجع فيها الى اجتهاد الامام كما جوزنا له الاجتهاد في صفة الضرب فيه بالجريد والنعال وأطراف الثياب في بقية الحدود ومن التعزير الذي جاءت به السنة ونص عليه أحمد والشافعي نفي الخنث وحلق عمر رأس نصر بن حجاج ونفاه لما افتتن به النساء فكذا من افتتن به الرجال من المردان ولا يقدر التعزير بل بما يردع المعزّر وقد يكون بالمرز والنيل من عرضه مثل ان يقال له يا ظالم يا عندي وباقامته من المجلس والذين قدروا التعزير من أصحابنا انما هو فيما اذا كان تعزيرا على ما مضى من فعل أو ترك فان كان تعزيرا لاجل ترك ما هو فاعل له فهو بمنزلة قتل المرتد والحربي وقتال الباغي والعاذي وهذا تعزير ليس يقدر بل ينتهي الى اقتل كما في الصائل لاخذ المال يجوز أن يمنع من الاخذ ولو بالقتل وعلى هذا فاذا كان المقصود دفع الفساد ولم يندفع الا بالقتل قتل حينئذ فن تكرّر منه فعل الفساد ولم يرتدع بالحدود المقدرة بل استمر على ذلك الفساد فهو كالصائل الذي لا يندفع الا بالقتل فيقتل قيل ويمكن أن يخرج شارب الخمر في الرابعة دلي هذا ويقتل الجاسوس الذي يكرر التجسس وقد ذكر شيئا من هذا الحنفية والمالكية واليه يرجع قول ابن عقيل وهو أصل عظيم في صلاح الناس وكذلك تارك الواجب فلا يزال يعاقب حتى يفعله ومن قفز الى بلاد العدو أو لم يندفع ضرره الا بقتله قتل والتعزير بالمال سائغ اتلافاً وأخذاً وهو جار على أصل أحمد لانه لم يختلف أصحابه ان العقوبات في الأموال غير مذبذبة كلها وقول الشيخ أبي محمد المقدسي ولا يجوز أخذ مال المعزّر فاشارة منه الى ما يفعله الولاة الظلة ومن وطئ امرأة مشركة قدح ذلك في عدائته وادب والتعزير يكون على فعل المحرمات وترك الواجبات فن جنس ترك الواجبات من كتم ما يجب بيانه كالبايع المداس والمؤجر والناكح وغيرهم من العاملين وكذا الشاهد والخبر والمفتي والحاكم ونحوهم فان كتمان الحق مشبه بالكذب وينبغي ان يكون سبباً للضمان كما ان الكذب سبب للضمان فان الواجبات عندنا في الضمان كفعل المحرمات حتى قلنا لو قدر على انجاء شخص باطعام أو سقي فلم يفعل فمات ضمنه فلي هذا فلو كنتم شهادة كتماناً أبطل بها حق مسلم ضمنه مثل ان يكون عليه حق بينة وقد اداه حقه وله بينة بالاداء فكتم الشهادة حتى يغرم ذلك الحق وكما لو كانت وثائق لرجل فكتمها أو جعلها حتى فات الحق ولو قال انا أعلمها ولا أؤديها فحوب الضمان

ظاهر \* وظاهر ثقل حنبل وابن منصور سماع الدعوي والاعداء <sup>(١)</sup> والتخفيف في الشهادة \*  
 ومن هذا الباب لو كان في القرية أو المحلة أو البلدة رجل ظالم فسأل الوالي أو الفريم عن مكانه  
 ليأخذ منه الحق فانه يجب دلالته عليه بخلاف ما لو كان قصده أكثر من الحق فملي هذا  
 إذا اكتسوا ذلك حتى تلف الحق ضمنوه وبذلك السلطان تعزير من ثبت عنده أنه كتم الخبر  
 الواجب كما يملك تعزير المقر اقراراً مجبولا حتى يفسره أو من كتم الاقرار وقد يكون التعزير  
 بتركه المستحب كما يزرع الماطس الذي لم يحمد الله بترك تشيته (وقال أبو العباس) في  
 موضع آخر والتعزير على الشيء دليل على تحريمه ومن هذا الباب ما ذكره أصحابنا وأصحاب  
 الشافعي من قتل الداعية من أهل البدع كما قتل الجعد بن درهم والجهم بن صفوان  
 وغيلان القدري وقتل هؤلاء له مأخذان (أحدهما) كون ذلك كفراً يقتل المرتد أو جحوداً  
 أو تقيظاً وهذا المعنى يعم الداعي إليها وغير الداعي وإذا كفروا فيكون قتلهم من باب قتل المرتد  
 (والمأخذ الثاني) لما في الدعاء إلى البدعة من افساد دين الناس ولهذا كان أصل الامام أحمد وغيره  
 من فقهاء الحديث وعلمائهم يفرقون بين الداعي إلى البدعة وغير الداعي في رد الشهادة وترك  
 الرواية عنه والصلاة خلفه وهجره ولهذا ترك في الكتب الستة ومسند أحمد الرواية عن مثل  
 عمر وابن عبيد ونحوه ولم يترك عن القدرية الذين لبسوا بدعة وعلى هذا المأخذ فقتلهم من باب  
 قتل المفسدين المحاربين لأن المحاربة باللسان كالمحاربة باليد ويشبه قتل المحاربين للسنة بالرأي قتل  
 المحاربين لها بالرواية وهو قتل من يعتمد الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم كما قتل  
 النبي صلى الله عليه وسلم الذي كذب عليه في حياته وهو حديث جيد لما فيه من تفسير سنته وقد  
 قرر (أبو العباس) هذا مع نظائره في الصارم المسلول كقتل الذي يتعرض لحرمه أو يسبه  
 ونحو ذلك وكما أمر النبي صلى الله عليه وسلم بقتل المفرق بين المسلمين لما فيه من تفرق الجماعة  
 ومن هذا الباب الجاسوس المسلم الذي يخبر بهورات المسلمين ومنه الذي يكذب بلسانه أو يخطئه  
 أو يأمر بذلك حتى يقتل به أعيان الأمة علماءها وأمرؤها فتحصل أنواع من الفساد كثيرة فهذا  
 متى لم يندفع فساده لا يقتله فلا ريب في قتله وإن جاز أن يندفع وجاز أن لا يندفع قتل أيضاً وعلى هذا  
 جاء قوله تعالى من قتل نفساً بغير نفس أو فساد في الأرض (إنما جزاء الذين يحاربون

(١) كذا بالأصل ولعله من الاعداء

الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا ) واما ان اندفع الفساد الاكبر بقتله لئلا يفسد  
 دون ذلك فهو محل نظر (قال أبو العباس) وافقت اميرا مقدما على عسكر كبير في الحرية اذا نهبوا  
 اموال المسلمين ولم يترجزوا الا بالقتل ان يقتل من يكفون بقتله ولو انهم عشرة اذ هو من باب  
 دفع الصائل قال واصر اميرا خرج لتسكين الفتنة النائرة بين قيس بن وقد قتل بينهم الفان ان  
 يقتل من يحصل بقتله كف الفتنة ولو انهم مائة \* قال وافقت ولاية الامور في شهر رمضان سنة  
 اربع بقتل من أسسك في سوق المسلمين وهو سكران وقد شرب الخمر مع بعض أهل  
 الذمة وهو يجتاز بشقة لم يذهب بها الي ندمائه وكنت افيتهم قبل هذا بانه يعاقب عقوبتين  
 عقوبة على الشرب وعقوبة على الفطر فقالوا ما مقدار التعزير فقلت هذا يختلف باختلاف الذنب  
 وحال المذنب وحال الناس وتوقفت عن القتل فكبر هذا على الامراء والناس حتي خفت انه  
 ان لم يقتل ينحل نظام الاسلام على انتهاك المحارم في نهار رمضان فافقت بقتله فقتل ثم ظهر  
 فيما بعد انه كان يهوديا وانه اظهر الاسلام والمطلوب له ثلاثة احوال (احدها) برأته في الظاهر فهل  
 يحضره الحاكم على روايته وذكر (ابو العباس) في موضع آخر ان المدعى حيث ظهر كذبه في دعواه  
 بما يؤذي به المدعى عليه عزز لكذبه ولا اذا وان طريقة القاضي رد هذه الدعوى على الروايتين  
 بخلاف ما اذا كانت ممكنة ونص احمد في رواية عبد الله فيما اذا علم بالعرف المطرد انه لاحقية للدعوى  
 لا يعمد به وفيما لم يعرف واحد من الامرين يعمد به كما في رواية الاثرم وهذا التفریق حسن (والحال  
 الثاني) احتمال الامرين وانه يحضره بلا خلاف (والحال الثالث) تهمة وهو قيام سبب يوم ان  
 الحق عنده فان الاتهام افعال من الوم وحبسه هنا بمنزلة حبسه بعد اقامة البينة وقبل التعزير او بمنزلة  
 حبسه بعد شهادة احد الشاهدين فاما امتحانه بالضرب كما يجوز ضربه لامتناعه من اداء الحق  
 الواجب دينا او عينا ففي المسألة حديث النعمان بن بشير في سنن ابي داود لما قال ان شتمت ضربه  
 فان ظهر الحق عنده والا ضربتكم وقال هذا قضاء الله ورسوله وهذا يشبه تحليف المدعى اذا  
 كان معه لون فان اقر ان اللون بالدعوى جعل جانبه مرجحا فلا يستبعد ان يكون اقترانه بالتهمة يبيح  
 مثل ذلك والمقصود انه اذا استحق التعزير وكان متها بما يوجب حقا واحدا مثل ان يثبت عليه  
 هتك الحرم ودخوله ولم يقر بأخذ المال واخراجه ويثبت عليه الحراب خروجه بالسلاح وشهره  
 له ولم يثبت عليه القتل والاخذ فهذا بمنزلة قتل من المعاصي وهل يجوز ان يفعل ذلك ايضا امتحانا



لاغير فيجمع بين المصلحتين هذاقوي في حقوق الأديين فأما في حدودالله تعالى عند الحاجة الى اقامتها فيحتل ويقوي ذلك ان يعاقب الامام من استحق العقوبة بقتل وتوهم العامة انه عاقبه على بعض الذنوب التي يريد الحذر عنها وهذا شبه انه صلى الله عليه وسلم اذا اراد غزوا وري بغيرها والذي لا ريب فيه ان الحاكم اذا علم كتمان الحق عاقبه حتى يقربه كما يعاقب كاتم المال الواجب اداؤه فاما اذا احتمل ان لا يكون كاتما فمذا كالتهم سواء وخبر من قال له جنى بارت فلانا سرق كذا خبير انسي مجهول فيفيد تهمة واذا طلب المتهم بحق فن عرف مكانه دل عليه والقواعد التي تنفذ النساء والرجال اقل ما يجب عليها الضرب البالغ وينبغي شهرة ذلك بحيث يستفيض هذا في النساء والرجال واذا ركب دابة وضمت عليها ثيابها نودي عليها هذا جزاء من يفعل كذا وكذا كان من أعظم الجرائم اذ هي بمنزلة عبور السوء امرأة لوط وقد أهلكها الله تعالى مع قومها ومن قال لمن لامة الناس تقرأون تواريج آدم وظهور منه قصد معرفتهم بخطيئته عزز ولو كان صادقا وكذا من يمسك الجنة ويدخل النار ونحوه وكذا من ينقص مسلما بانه مسلماني أو أباه مسلماني مع حسن اسلامه ومن غضب فقال ما نحن مسلمون ان أراد ذم نفسه لنقص دينه فلا حرج فيه ولا عقوبة ومن قال لذي يا حاج عزز لان فيه تشبيه قاصد الكنائس بقاصد بيت الله وفيه تعظيم ذلك فهو بمنزلة من يشبه اعياد الكفار باعياد المسامين وكذا يمز من يسمى من زار القبور والمشاهد حاجا الا ان يسمى حاجا بقيد كحاج الكفار والضالين ومن سمي زيارة ذلك حجاً أو جعل له دناسك فانه ضال مضل ليس لاخذ ان يفعل في ذلك ما هو من خصائص حج البيت الصديق وان اشترى اليهودي نصرانيا فجعله يهوديا عزز على جملة يهوديا ولا يكون مسلما ولا يجوز للجنماء مخالطة الناس عموما ولا مخالطة الناس لهم بل يسكنون في مكان مفرد لهم ونحو ذلك كما جاءت به سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلفائه وكما ذكره العلماء واذا امتنع ولي الامر من ذلك أو المجذوم أثم بذلك واذا أصر على ترك الواجب مع علمه به فسق ومن دعي عليه ظلما له ان يدعوا على ظلمه بمنزل مادعا به عليه نحو اخراك الله او لملك او يشتمه بغير فرية نحو يا كلب يا خنزير فله ان يقول له مثل ذلك واذا كان له ان يستعين بالخلق من وكيل ووال وغيرهما فاستعانتهم بمخالقة ولي بالجواز ومن وجب عليه الحد بقتل او غيره يسقط عنه بالتوبة وظاهر كلام اصحابنا لا يجب عليه التمزير كقولهم هو واجب في كل مصيبة لاحد فيها ولا كفارة (وذكر أبو العباس)

في موضع آخر ان المرتد اذا قبلت توبته ساغ تعزيره بعد التوبة

### — فصل —

ويقام الحد ولو كان من يتيمه شريكا لمن يتيمه عليه في المعصية أو عونا له ولهذا ذكر العلماء ان الامر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يسقط بذلك بل عليه ان يأمر وينهى ولا يجمع بين معصيتين والرقيق ان زنا علانية وجب على السيد اقامة الحد عليه وان عصى سرا فيذنبه ان لا يجنب عليه اقامته بل يخير بين ستره أو استنابته بحسب المصلحة في ذلك كما يخير الشهود على من وجب عليه الحد بين اقامتها عند الامام وبين الستر عليه واستنابته بحسب المصلحة فانه يرجح ان يتوب ان ستره وان كان في ترك اقامة الحد ضرر على الناس كان الراجح فعله ويجب على السيد بيع الامة اذا زنت في المرة الرابعة ويجتمع الجلد والرجم في حق المحصن وهو رواية عن احمد اختارها شيوخ المذهب

## باب حكم المرتد

والمرتد من أشرك بالله تعالى أو كان مبغضاً للرسول صلى الله عليه وسلم ولما جاء به أو ترك انكار منكر بقلبه أو توهم ان احدا من الصحابة أو التابعين أو تابعيهم قاتل مع الكفار أو اجاز ذلك أو انكر مجما عليه اجماعا قطعيا أو جعل بينه وبين الله وسائط يتوكل عليهم ويدعوم ويسألهم ومن شك في صفة من صفات الله تعالى ومثله لا يجهلها فرتد وان كان مثله يجهلها فليس يرتد ولهذا لم يكفر النبي صلى الله عليه وسلم الرجل الشاك في قدرة الله واعادته لانه لا يكون الا بعد الرسالة رمنه قول عائشة رضي الله عنها ما يكتفم الناس يعلمه الله قال نعم واذا أسلم المرتد عصم دمه وماله وان لم يحكم بصحة اسلامه حاكم باتفاق الائمة بل مذهب الامام أحمد المشهور عنه وهو قول أبي حنيفة والشافعي انه من شهد عليه بالردة فانكر حكمه باسلامه ولا يحتاج أن يفي بما شهد عليه به وقد بين الله تعالى انه يتوب عن أئمة الكفر الذين هم أعظم من أئمة البدع ومن شفع عنده في رجل فقال لوجاء النبي صلى الله عليه وسلم يشفع فيه ما قبلت منه ان ناب بعد القدرة عليه قتل لا قبلها في أظهر قولي العلماء فيهما ولا بضمن المرتد ما اتلفه بدار الحرب أو في جماعة مرتدة ممتعة وهو رواية عن احمد اختارها الخلال وصاحبه \* والتنجيم كالا استدلال باحوال الفلك على الحوادث الارضية هو من السحر

ويحرم اجماعا واقوال المنجمين ان الله يدفع عن أهل البادية والدعاء ببركة ذلك ما زعموا ان الافلاك توجهه وان لهم من ثواب الدارين ما لا تقوى الافلاك أن تجلبه واطفال المسلمين في الجنة اجماعا وأما اطفال المشركين فأصح الاجوبة فيهم ما ثبت في الصحيحين أنه سئل عنهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال الله أعلم بما كانوا عاملين فلا نحكم على معين منهم لا بجنة ولا نار ويروى أنهم يمتحنون يوم القيامة فمن أطاع منهم دخل الجنة ومن عصى دخل النار وقد دلت الاحاديث الصحيحة على أن بعضهم في الجنة وبعضهم في النار والصحيح في اطفال المشركين أنهم يمتحنون في عرصات القيامة

## كتاب الجهاد

ومن عجز عن الجهاد بدنه وقدر على الجهاد بماله وجب عليه الجهاد بماله وهو نص أحمد في رواية أبي الحكم وهو الذي قطع به القاضي في أحكام القرآن في سورة براءة عند قوله (انفروا خفافا وثقالا) فيجب على الموسرين النفقة في سبيل الله وعلى هذا فيجب على النساء الجهاد في أموالهن ان كان فيها فضل وكذلك في أموال الصغار واذا احتيج اليها كما تجب النفقات والزكاة وينبغي أن يكون محل الروايتين في واجب الكفاية فاما اذا هجم العدو فلا يبقى للخلاف وجه فان دفع ضررهم عن الدين والنفس والحرمة واجب اجماعا (قال أبو العباس) سئلت عن عليه دين وله ما يوفيه وقد تمين الجهاد فقلت من الواجبات ما يقدم على وفاء الدين كنفقة النفس والزوجة والولد الفقير ومنها ما يقدم وفاء الدين عليه كالعبادات من الحج والكفارات ومنها ما يقدم عليه الا اذا طوالب به كصدقة الفطر فان كان الجهاد المتعين لدفع الضرر كما اذا حضره العدو أو حضر الصف قدم على وفاء الدين كالنفقة وأولى وان كان استنفار فقضاء الدين أولى اذا الامام لا ينبغي له استنفار المدين مع الاستثناء عنه ولذلك قلت لو ضاق المال عن اطعام الجياع والجهاد الذي يتضرر بتركه قدمنا الجهاد وان مات الجياع كما في مسألة التفرس<sup>(١)</sup> وأولى فان هناك تقتلهم بفعلنا وهنا يموتون بفعل الله وقلت أيضا اذا كان الثرماء يجاهدون بالمال الذي يستوفونه فالواجب وفاؤهم لتحصيل المصلحتين الوفاء والجهاد ونصوص الامام أحمد توافق ما كتبتة وقد ذكرها

الخلال قال القاضي اذا تعين فرض الجهاد على اهل بلد وكان على مسافة يقصر فيها الصلاة فن  
 شرط وجوبه الزاد والراحلة كالحج وما قاله القاضي من القياس على الحج لم ينقل عن أحمد  
 وهو ضعيف فان وجوب الجهاد قد يكون لدفع ضرر العدو فيكون أوجب من الهجرة  
 ثم الهجرة لا تعتبر فيها الراحة فبعض الجهاد أولى وثبت في الصحيح من حديث عبادة بن  
 الصامت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال علي المرء المسلم السمع والطاعة في عمره ويسره  
 ومنشطه ومكرهه وأثره عليه فاجب الطاعة التي عمادها الاستنفار في العسر واليسر وهنا  
 نص في وجوبه مع الاعسار بخلاف الحج هذا كله في قتال الطلب وأما قتال الدفع فهو  
 اشد أنواع دفع الصائل عن الحرمه والدين فواجب اجماعا فالعدو الصائل الذي يفسد الدين  
 والدنيا لاشيء أوجب بعد الايمان من دفعه فلا يشترط له شرط بل يدفع بحسب الامكان  
 وقد نص على ذلك العلماء أصحابنا وغيرهم فيجب التفريق بين دفع الصائل الظالم الكافر وبين  
 طلبه في بلاده والجهاد منه ماهو باليد ومنه ماهو بالقلب والدعوة والحجة واللسان والرأى  
 والتدبير والصناعة فيجب بنهاية ما يمكنه ويجب على القعدة امدرا أن يخلفوا النزاة في أهلهم وما  
 لهم قال المروزي سئل أبو عبد الله عن النزو في شدة البرد في مثل الكانوين فيتخوف الرجل  
 ان يخرج في ذلك الوقت ان يفرط في الصلاة فترى له ان يفزو أو يعمد قال لا يعمد الفزو  
 خير له وأفضل نعمد قال الامام أحمد بالخروج مع خشية تضييع الفرض لان هذا مشكوك فيه  
 أولانه اذ أخر الصلاة بمض الاوقات عن وقتها كان ما يحصل له من فضل الفزو مربيا على  
 ما فاته وكثيرا ما يكون ثواب بمض المستحبات أو واجبات الكفاية أعظم من ثواب واجب  
 كما لو تصدق بالف درهم وزكى بدرهم قال ابن بختان سألت ابا عبد الله عن الرجل يفزو قبل  
 الحج قال نعم الا أنه بعد الحج أجود وسئل أيضا عن رجل قدم يريد الفزو ولم يحج فنزل  
 على قوم فثبطوه عن الفزو وقالوا انك لم تحج تريد أن تفزو قال أبو عبد الله يفزو ولا عليه  
 فان أمانه الله حج ولا نري بالفزو قبل الحج بلما (قال أبو العباس) هذا مع أن الحج واجب  
 على الفور عنده لكن تأخير لمصلحة الجهاد كتناخير الزكاة الواجبة على الفور لا تنتظار قوم  
 أسلح من غيرهم أو لضرب أهل الزكاة وتأخير الفوائد للانتقال عن مكان الشيطان ونحو ذلك  
 وهذا أجود ما ذكره بعض أصحابنا في تأخير النبي صلى الله عليه وسلم الحج ان كان وجب عليه

متقدما وكلام احمد يقتضى الغزو وان لم يبق معه مال للحج لانه قال فان أعانه الله حج مع  
 ان عنده تقديم الحج أولى كما انه يمين الجهاد بالشروع وعند استنفار الامام لكن لو اذن  
 الامام لبعضهم لنوع مصالحة فلا بأس واذا دخل العدو بلاد الاسلام فلا رب أنه يجب دفعه  
 على الاقرب فالاقرب اذ بلاد الاسلام كلها بمنزلة البلدة الواحدة وانه يجب النفير اليه بلا اذن  
 والد ولا غريم ونصوص أحمد صريحة بهذا وهو خير مما في المختصرات لكن هل يجب على  
 جميع أهل المكان النفير اذا نفر اليه الكفاية كلام أحمد فيه مختلف وقاتل الدفع مثل ان يكون  
 العدو كثيرا لا طاقة للمسلمين به لكن يخاف ان انصرفوا عن عدوم عطف العدو على من  
 يخلفون من المسلمين فهنا قد صرح أصحابنا بانه يجب ان يذلوا مهجم ومهجم من يخاف عليهم  
 في الدفع حتى يسلموا ونظيرها ان يهجم العدو على بلاد المسلمين وتكون المقاتلة أقل من النصف  
 فان انصرفوا استولوا على الحريم فهذا وأمثاله قتال دفع لا قتال طلب لا يجوز الانصراف فيه  
 بحال ووقعة أحد من هذا الباب والواجب ان يعتبر في أمور الجهاد وتراعى أهل الدين الصحيح  
 الذين لهم خبرة بما عليه أهل الدنيا دون الدنيا الذين يغاب عليهم النظر في ظاهرها الدين فلا يؤخذ  
 برأيهم ولا يراى أهل الدين الذين لا خبرة لهم في الدنيا والرباط أفضل من المقام بمكة اجماعا ولا يستعان  
 بأهل الذمة في عمالة ولا كتابة لانه يلزم منه مفسد أو يفضى اليها وسئل أحمد في رواية أبي  
 طالب في مثل الخراج فقال لا يستعان بهم في شيء ومن تولى منهم دين الله المسلمين ينقض عهده  
 ومن ظهر منه أذى للمسلمين أو سمي في فساد لم يجوز استعماله وغيره أولى منه بكل حال فان  
 أبا بكر الصديق رضي الله عنه عهد ان لا يستعمل من أهل الردة أحدا وان عاد الى الاسلام  
 لما يخاف من فساد دينانهم والامام عمل المصاحبة في المال والاسرى لعمل النبي صلى الله عليه وسلم  
 بأهل مكة (وقال أبو العباس) في رده على الرافضى يقع منها التأويل في الدم والمال والمرض ثم  
 ذكر قتل أسامة للرجل الذمى أسلم بعد ان علاه بالسيف وخبر المقداد فقال قد ثبت أنهم  
 مسلمون يحرم قتلهم ومع هذا فلم يضمن المقتول بقود ولا كفارة ولا دية لان القتال كان متأولا  
 وهذا قول أكثرهم كالشافعى وأحمد وغيرهم وان مثل الكفار بالمسلمين فالثلة حق لهم فاهم فلهما  
 للاستيفاء وأخذ الثار ولهم تركها والصبر افضل وهذا حيث لا يكون في التمثيل السائق لهم دعاء  
 الى الايمان وحرز لهم عن العدو ان فانه هنا من اقامة الحدود والجهاد ولم تكن الغنية في أحد

كذلك فلهذا كان الصبر أفضل. فاما ان كانت الامثلة حق الله تعالى فالصبر هناك واجب كما يجب حيث لا يمكن الانتصار ويحرم الجزع انتهى

## باب قسمة الغنائم واحكامها

لم ينص الامام أحمد على ان الكفار يملكون أموال المسلمين بالقهر ولا على عدمه وانما نص على احكام اخذ منها ذلك فالصواب انهم يملكونها ملكا مقيدا لا يساوي ملك المسلمين من كل وجه واذا اسلموا وفي ايديهم أموال المسلمين فهي لهم نص عليه الامام أحمد وقال في رواية أبي طالب ليس بين المسلمين اختلاف في ذلك (قال أبو العباس) وهذا يرجع الى ان كل ما قبضه الكفار من الأموال قبضا يعتقون بجوزاء فانه يستقر لهم بالاسلام كالعهود الفاسدة والانكحة والموارث وغيرها ولهذا لا يضمنون ما تلفوه على المسلمين بالاجماع وما باعه الامام من الغنيمة او قسمه وقتلنا لم نملكه ثم عرف به فلا شبهة ان المالك لا يملك انتزاعه من المشتري مجاناً لأن قبض الامام بحق ظاهره وباطنه ويشبه هذا ما يبيعه الوكيل والوصي ثم يتبين مودعا او منصوبا او مرهونا وكذا القبض والقبض منه واجب ومنه مباح وكذلك صرفه منه واجب ومنه مباح قال في المحرر وكل ما قلنا قد ملكوه ماعدا ام الولد فاذا اغتناماه وعرفه به قبل قسمته رد اليه ان شاء والابقي غنيمة (قال أبو العباس) يظهر الفرق اذا قلنا قد ملكوه يكون الرد ابتداء ملك والا كان كالمصوب واذا كان ابتداء ملك فلا يملكه به الا بالاخذ فيكون له حق الملك ولهذا قال والابق غنيمة والتحقيق انه فيه بمنزلة سائر الغنائم في الغنيمة وهو ل يملكونها بالظهور او بالقيمة على وجهين وعليهما من ترك حقه صار غنيمة ومثله لو ترك المامل حقه في المضاربة او ترك احد الورثة حقه او احد اهل الوقف المعين حقه ونحو ذلك وعلى ذلك اجازة الورثة ومثله عفو المرأة او الزوج عن نصف الصداق قال في المحرر وان لم يعرفه به بعينه قسم ثمنه وجاز التصرف فيه (قال أبو العباس) اما اذا لم يعلم انه ملك المسلم فظاهر انه لا يردده واما اذا علم فهل يكون كاللقطة او كالخمس والفى واحداً او يصير مصرفاً في المصالح وهذا قول اكثر السلف ومذهب اهل المدينة ورواية عن أحمد ووجه في مذهبه وليس للغنائم اعطاء اهل الخس قدره من غير الغنيمة وتحريق رجل الغال من باب التعزير لا الحد الواجب فيجهد الامام فيه بحسب المصلحة

ومن العقوبة المالية حرمانه عليه السلام السلب للمددي لما كان في أخذه عدونا على ولي الامر  
واذا قال الامام من أخذ شيئا فهو له أو فضل بعض الثامنين على بعض وقتنا ليس له ذلك على رواية  
هل تباح لمن لا يمتد جواز أخذه ويقال هذا مبني على الرويتين فيما اذا حكم بإباحة شيء يمتدده  
المحكوم له حراما وقد يقال يجوز هنا قول واحد لا بالترق ولما في تصرفات السلطان بين  
الجواز وبين النهي فلا نالوا قلنا تبطل ولايته وقسمه وحكمه لما أمكن إزالة هذا الفساد إلا بأشد  
فسادا منه فينفذ دفعا لاحتماله ولما هو شر منه في الوفاء والواجب ان يقال يباح الاخذ مطلقا لكن  
يشترط ان لا يظلم غيره اذا لم يطلب على ظنه ان المأخوذ أكثر من حقه فبه نظر والتحريم في  
الزيادة أقرب وان لم يطلب على ظنه واحد من الامرين فالحل أقرب ولو ترك قسمة القسمة  
وترك هذا القول وسكت سكوت الاذن في الانتهاج وأقر على ذلك فهو اذن فان الاذن منه نارة يكون  
بالقول ونارة بالفعل ونارة بالانفراد على ذلك فالثلاث في هذا الباب سواء كما في إباحة المالك في  
أكل طعامه ونحو ذلك بل لو عرف انه راض بذلك فيما يرون ان يصدر منه تول ظاهر أو فعل  
ظاهر أو انفراد فالرضا منه بتغيير اذنه بمنزلة اذنه الدال على ذلك اذ الاصل رضا حتى لو أقام  
الحلد وعقد الانكحة من رضي الامام بفعله ذلك كان بمنزلة اذنه على أكثر أصولنا فان الاذن  
العرفي عندهنا كاللفظي والرضا الخاص كالاذن العام فيجوز للانساب ان يأكل طعام من يعلم  
رضاه بذلك لما بينهما من المودة وهذا أصل في الإباحة والوكالة والولايات لكن لو ترك القسمة  
ولم يرض بالانتهاج إما لمجزئه أو لاخذه المال ونحو ذلك أو أجاز القسمة فهنا من قدر على أخذ  
جميع حقه من هذا المال المشترك فله ذلك لان مالكيه متعينون وهو قريب من الورثة لكن  
يشترط انتفاء المفسدة من فتنه أو نحوها وتوضيح البغال والخير وهو قياس المذهب والأصول  
كمن يرضخ لمن لا سهم له من النساء أو العبيد والصبيان ويجوز النيابة في الجهاد اذا كان النائب  
ممن لم يتمين عليه والطفل اذا سبي يتبع سايه في الاسلام وان كان مع ابويه وهو قول الاوزاعي  
ولاحد نص يوافق فيه ويتبعه أيضا اذا اشتراه وبمحكم بإسلام الطفل اذا مات أبواه أو كان نسبه  
منقطعا سئل كونه ولد زنا أو منقيا بلعان وقاله غير واحد من العلماء

## باب الهدنة

ويجوز عقدها مطلقاً ، وقتنا والموت لازم من الطرفين يجب الوفاء به ما لم ينقضه العدو ولا ينقض بمجرد خوف الخيانة في أظهر قولي العلماء وأما المطلق فهو عقد جائز يعمل الامام فيه بالمصلحة ( وسئل أبو العباس ) عن سبي ملطية مسلميها ونصاراها فحرم مال المسلمين وأباح سبي النصراني وذريتهم ومالهم كسائر الكفار اذ لازمة لهم ولا عهد لانهم نقضوا عهدهم السابق من الأئمة بالحاربة وقطع الطريق وما فيه المضاضة علينا والاعانة على ذلك ولا يعقد لهم الا من عن قتالهم حتى يسلموا أو يعطوا الجزية عن يدهم صاغرون وهؤلاء التتر لا يقاتلونهم على ذلك بل بعد اسلامهم لا يقاتلون الناس على الاسلام ولهذا وجب قتال التتر حتى يلتزموا شرائع الاسلام منها الجهاد والتزام أهل الذمة بالجزية والصغار ونواب التتر الذين يسمون الملوك لا يجاهدون على الاسلام وهم تحت حكم التتر ونصارى ملطية وأهل المشرق ويهودهم لو كان لهم ذمة وعهد من ملك مسلم يجاهدون حتى يسلموا أو يعطوا الجزية كاهل المغرب واليمن لما لم يعاملوا أهل مصر والشام معاملة أهل العهد جاز لاهل مصر والشام غزوم واستباحة دمهم ومالهم لان أبا جندل وأبا نصير حاربا أهل مكة مع ان بينهم وبين النبي صلى الله عليه وسلم عهدا وهذا باتفاق الأئمة لان العهد والذمة انما يكون من الأجانيين والسبي المشتبه يحرم استرقاقه ومن كسب شيئاً فادعاه رجل وأخذه فعلى الآخذ للمأخوذ منه ما غرمه عليه من نفقة وغيرها ان لم يعرف انه ملكه او ملك الغير أو عرف وأنفق غير متبرع والله أعلم

## باب عقد الذمة واخذ الجزية

والكتاب الذي بأيدي الخيابة الذين يدعون انه بخط علي في اسقاط الجزية عنهم باطل وقد ذكر ذلك الفقهاء من أصحابنا وغيرهم كأبي العباس بن شريح والقاضي بن بيلي والقاضي الماوردي وذكر انه اجماع وصدق في ذلك ( قال أبو العباس ) ثم انه عام لإحدى وسبعائة جاني جماعة من يهود دمشق يهود في كلها انه بخط علي بن أبي طالب في اسقاطه الجزية عنهم وقد لبسوها ما يقتضى تعظيمها وكانت قد نفقت على ولاية الامور في مدة طويلة فاستقطعت عنهم الجزية بسببها



وبسببهم تواضع<sup>(١)</sup> ولاة الامور فلما وقعت عليها تين لي في نقشها ما يبدل على كذبها من وجوه عديدة جداً \* اذا كان من أهل الذمة زنديق يظن جحود الصانع أو جحود الرسل أو الكتب المنزلة أو الشرائع أو المعاد ويظهر التدين بموافقة أهل الكتاب فهذا يجب قتله بلا ريب كما يجب قتل من ارتد من أهل الكتاب الى التمطيل فان أراد الدخول في الاسلام فهل يقال انه يقتل أيضا كما يقتل منافق المسلمين لانه ما زال يظهر الاقرار بالكتب والرسل أو يقال بل دين الاسلام فيه من الهدى والنور ما يزيل شبهته بخلاف دين أهل الكتابين هذا فيه نظر ويمنع أهل الذمة من اظهار الاكل في نهار رمضان فان هذا من المنكر في دين الاسلام ويمنعون من تعلية البنيان على جيرانهم المسلمين وقال العلماء ولو في ملك مشترك بين مسلم وذمي لان ما لا يتم الواجب الا به واجب \* والكنايس الشقيقة اذا كانت بأرض العدو فلا يستحقون ابقاها ويجوز هدمها مع عدم الضرر علينا واذا صارت الكنيسة في مكان قد صار فيه مسجد للمسلمين يصلى فيه وهو أرض عنوة فانه يجب هدم الكنيسة التي به لما روى أبو داود في سننه عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال (لا يجتمع قبلتان بارض) وفي اثر آخر (لا يجتمع بيت رحمة وبيت عذاب) ولهذا أقرم المسلمون في أول الفتح على ما في أيديهم من كنائس العدو بأرض مصر والشام وغير ذلك فلما كثرت المسلمون وبنيت المساجد في تلك الارض أخذ المسلمون تلك الكنائس فاقطعوها وبنوها مساجد وغير ذلك وتنازع العلماء في كنائس الصليح اذا استهدمت هل لهم اعادتها على قولين ولو انقرض أهل مصر ولم يبق أحد ممن دخل في العقد المبتدأ فان انتقص فكالمفتوح عنوة ويمنعون من القاب المسلمين كمن الدين ونحوه ومن حمل السلاح والعمل به وتعلم المقاتلة الدقاف<sup>(٢)</sup> والرمي وغيره وركوب الخيل ويستطرب<sup>(٣)</sup> مسلم ذميا بقعة عنده كما يودعه ويعامله فلا ينبغي ان يمدد عنه ويكره الدعاء بالبقاء لكل أحد لانه شيء قد فرغ منه ونص عليه الامام أحمد في رواية أبي اسرم وقال له رجل جمعنا الله وياك في مستقر رحمة فقال لا تقل هذا (وكان أبو العباس) يميل الى أنه لا يكره الدعاء بذلك ويقول ان الرحمة ههنا المراد بها الرحمة المخلوقة ومستقرها الجنة وهو قول طائفة من السلف واختلف كلام أبي العباس في رد تسمية الذي هل ترد مثلها

(١) كذا بالاصل (٢) كذا بالاصل (٣) كذا بالاصل

أو وعليكم فقط ويجوز أن يقال أهلا وسهلا ويجوز عيادة أهل الذمة وتمنياتهم وتمنياتهم ودخولهم المسجد للمصافحة والرجعة كرجاء الاسلام وقل العلماء بإعاد الذمي ويبرض عليه الاسلام وليس لهم اظهار شي من شعار دينهم في دار الاسلام لا وقت الاستسقاء ولا عند لقاء الملوك ويعتدون من المقام في الجواز وهو مكة والمدينة واليمامة والينبع وفذك وتبوك ونحوها وما دون المنحنى وهو عقبة الصواب<sup>(١)</sup> والشام كعمان والمشور التي تؤخذ من تجار أهل الحرب تدخل في أحكام الجزية وتقديرها على الخلاف (واختار أبو الدباس) في رده على الرافضي اخذ الجزية في جميع المقار وأنه لم يبق أحد من مشركي العرب بعد بل كانوا قد أسلموا وقال في الاعتصام بالكتاب والسنة من أخذها من الجميع أو سوى بين المجوس وأهل الكتاب فقد خالف ظاهر الكتاب والسنة ولا يبقى في يد الراهب مال الا باقته فقط ويجب أن يؤخذ منهم مال كالورق التي في الديورة والمزارع اجماعا ومن له تجارة منهم أو زراعة وهو مخالفهم أو معانهم على دينهم كمن يدعو اليه من راهب وغيره تلزمه الجزية وحكمه حكمهم بلا نزاع واذا أبي الذي بذل الجزية أو الصنار أو التزام حكمنا بنقض عهده وساب الرسول يقتل ولو أسلم وهو مذنب أحمد ومن قطع الطريق على المسلمين أو تجسس عليهم أو أعان أهل الحرب على سبي المسلمين أو أسرهم وذهب بهم الي دار الحرب ونحو ذلك مما فيه مضرة على المسلمين فهذا يقتل ولو أسلم ولو قال الذمي هؤلاء المسلمون الكلاب أبناء الكلاب ينقصون علينا ان أراد طائفة معينين عوقب عقوبة ترجره وامثاله وان ظهر منه قصد الميؤم ينقض عهده ووجب قتله

## باب قسمت الفئ

ولاحق للرافضة في الفئ وليس لولا الامور أن يستأثروا منه فوق الحاجة كالاقطاع بصرفونه فيما لا حاجة اليه ويقدم المحتاج على غيره في الاصح عن احمد وعمال الفئ اذا خانوا فيه وقبلوا هدية أو رشوة فن فرض له دون أجرته أو دون كفايته وكفاية عياله بالمعروف لم يستخرج منه ذلك القدر وان قلنا لا يجوز لهم الاخذ خيانة فانه يلزم الامام الاعطاء كاخذ المضارب حصته أو التريم دينه بلا اذن فلا فائدة في استخراجه ورده اليهم بل ان لم يصرفه الامام مصارفة الشرعية

(١) كذا بالأصل فليحذر

لم يكن على ذلك وقد ثبت ان عمر شاطر عماله كسعد وخاله وأبي هريرة وعمر بن الخطاب ولم يهتمهم  
 بخيانة يئنه بل بمحابة اقتضت ان جعل أموالهم بينهم وبين المسلمين ومن علم تحريم ما وزنه أو غيره  
 وجهل قدره قسمه نصفين والامام ان يخص من أموال التي كل طائفة بصنف وكذلك في  
 المغنم على الصحيح وليس للسلطان اطلاق التي دائماً ويجوز للامام تفضيل بعض الفاعلين لزيادة  
 منعمة على الصحيح انتهى

## كتاب الاطعمة

والاصل فيها الحل لمسلم يعمل صالحاً لان الله تعالى انما أحل الطيبات لمن يستعين بها على طاعته  
 لا معصيته لقوله تعالى (ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا اذا ما اتقوا وآمنوا)  
 الآية ولهذا لا يجوز أن يمان بالمباح على المعصية كمن يعطي اللحم والخبز لمن يشرب عليه الخمر  
 ويستعين به على الفواحش ومن أكل من الطيبات ولم يشكر فهو مذموم قال الله تعالى (لتسألن  
 يومئذ عن النعيم) أي عن الشكر عليه وما يأكل الجيف فيه روايتا الجلالة وعامة أجوبة أحد ليس  
 فيها تحريم ولا أثر لاستحباب العرب فلم يحرمه الشرع فهو حل وهو قول أحمد وقدماء أصحابه  
 ويحرم متولد من مأ كول وغيره ولو تغير كحيوان من نعمة نصفه خروف ونصفه كلب والمضطر  
 يجب عليه أكل الميتة في ظاهر مذهب الاثمة الاربعة وغيرهم لا السؤال وقوله تعالى (فن اضطر  
 نغير باغ ولا عاد) قد قيل انهما صفة للشخص مطلقاً فالباغي كالباغي على امام المسلمين وأهل  
 العدل منهم كما قال الله تعالى (فانفت احداهما على الاخرى فقاتلوا التي تبني حتى تقيء) والمادي  
 كالصائل قاطع الطريق الذي يريد النفس والمال وقد قيل انهما صفة لضرورة فالباغي الذي  
 ينفي الحرم مع قدرته على الحلال والمادي الذي يتجاوز قدر الحاجة كما قال (فن اضطر في مخصة  
 غير متجانف لاثم) وهذا قول أكثر السلف وهو الصواب بل لا ريب وليس في الشرع ما يبدل  
 على ان العاصي يسفره لا يأكل الميتة ولا يقصر بل نصوص الكتاب والسنة عامة مطابقة كما هو  
 مذهب كثير من السلف وهو مذهب أبي حنيفة وأهل الظاهر وهو الصحيح والمضطر الى  
 طعام الغير إن كان فقيراً فلا يلزمه عوض اذ إطعام الجائع وكسوة العارى فرض كفاية ويصير ان  
 فرض عين على اليقين اذا لم يقر به غيره وان لم يكن بيده الامال لغيره كوقف ومال يتيم ووصية

ونحو ذلك فهل يجب أو يجوز صرفه في ذلك أو يفرق بين ما يكون من جنس الجهة فيصرف وبين ما يكون من غير جنسها فلا (تردد نظر أبي العباس في ذلك كله) وإن كان غنيا لزمه العوض إذا الواجب معاوضته وإذا وجد المضطر طعاما لا يعرف مالكة وميتة فإنه يأكل الميتة إذ لم يعرف مالك الطعام وامكن رده إليه بعينه أما إذا تمذر رده إلى مالكة بحيث يجب أن يصرف إلى الفقراء كالمقصوب والامانات التي لا يعرف مالكةا فإنه يقدم ذلك على الميتة وإذا كانت الحاجة إلى عين قديمت ولم يتمكن المشتري من قبضها فينبغي أن يخير المشتري بين الامضاء والفسخ كما لو غصبها غاصب لأنها في كلا الموضعين أخذت ثم اختياره على وجه يتمكن من اخذ عوضها إلا أن الاخذ كان في أحد الموضعين بحق وفي الآخر باطل وهذا انما تأثيره في الاخذ لافي المأخوذ منه لكن يحتاج إلى الفرق بين ذلك وبين استحقاق اخذ التنقيص بالشبهة فيقال الفرق بينهما ان المشتري هناك يعلم ان الشريك يستحق الانزاع فقد رضى بهذا الاستحقاق بخلاف المشتري لغير اضطرار ثم يحدث اضطرار اليأس ولو كانت الضرورة إلى منافع مؤجرة ثم ظهرت دابة وسكنى أو دار أو نحو ذلك مما يحتاج إليه المؤجر أو المستأجر فإن لنا بوجوب القيمة فهي كالإعيان وإن قلنا تؤخذ مجانا فلما تكون من ضمان المؤجر لا المستأجر لأنه لما استحق اخذها بغير عوض كانت ذلك بمنزلة تلفها بأمر سماوي ولو تلفت بأمر سماوي كانت من ضمان المؤجر وحيث أوجبنا الضمان فالواجب المعروف عادة كالزوجة والقريب والرقيق ومن امتنع من أكل الطيبات بلا سبب شرعي فبتدع مذموم وما نقل عن الامام أحمد أنه امتنع من أكل البطيخ لعدم علمه بكيفية أكل النبي صلى الله عليه وسلم له فكذب ويكره ذبح الفرس الذي ينتفع به في الجهاد بلا نزاع

## كتاب الذكاة

وإذا لم يقصد المذكي إلا كل بل قصد مجرد حل ميتة لم تبج الذبيحة وما أصابه بسبب الموت كأكيلة السبع ونحوها فيه نزاع بين العلماء هل يشترط أن لا يبقى موتها بذلك السبب أو أن يبقى معظم اليوم أو أن يبقى فيها حياة بقدر حياة المذبوح أو أزيد من حياته أو يمكن أن يزيد فيه خلاف والاظهار أنه لا يشترط شيء من ذلك بل متى ذبح نخرج منه الدم الأحمر الذي يخرج من المذكي

المذبوح في المادة ليس هو دم الميتة فإنه يحل أكله وإن لم يتحرك في أظهر قول العلماء، وتقطع الحلقوم والمرئ والودجان والاقوى أن قطع ثلاثة من الأربع يبيع سواء كان فيها الحلقوم أو لم يكن فإن قطع الودجين أبلغ من قطع الحلقوم وأبلغ من أنهار الدم والقول بأن أهل الكتاب المذكورين في القرآن هم من كان أبوه أو أجداده في ذلك الدين قبل النسخ والتبديل قول ضعيف بل المقطوع به بأن كون الرجل كتابياً أو غير كتابي هو حكم يستفيد بنفسه لا بنسبه فشكل من يدين بدين أهل الكتاب فهو منهم سواء كان أبوه أو جده قد دخل في دينهم أو لم يدخل وسواء كان دخوله بعد النسخ والتبديل أو قبل ذلك وهو المنصوص الصريح عن أحمد وإن كان بين أصحابه خلاف معروف وهو الثابت بين الصحابة بلا نزاع بينهم وذكر الطحاوي أن هذا إجماع قديم والمأخذ الصحيح المنصوص عن أحمد في تحريم ذباح بني تغلب أنهم لم يتدينوا بدين أهل الكتاب في واجباتهم ومحظوراتهم بل أخذوا منهم حل المحرمات فقط ولهذا قال على إنهم لم يتمسكوا من دين أهل الكتاب إلا بشرب الخمر لا أنا لم نعلم أن آبائهم دخلوا في دين أهل الكتاب قبل النسخ والتبديل فإذا شككنا فيهم هل كان أجدادهم من أهل الكتاب أم لا فآخذنا بالاحتياط فحفظنا دماءهم بالجزية وحرمانا ذبيحتهم ونساءهم احتياطاً وهذا ما أخذ الشافعي وبعض أصحابنا وقال النبي صلى الله عليه وسلم إن الله كتب الإحسان على كل شيء فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة وفي هذا دليل على أن الإحسان واجب على كل حال حتى في أزهق النفس ناطقها وبهيمن أفعلى الإنسان أن يحسن القتلة للآدميين والذبحة للبهائم ويحرم ما ذبحه الكتابي لبيده أو ليتقرب به إلى شيء يعظمه وهو رواية عن أحمد والذبيح إسماعيل وهو رواية عن أحمد واختيار ابن حامد وابن أبي موسى وذلك أمر قطعي

### ﴿ فصل ﴾

والصيد لحاجة جائز وأما الصيد الذي ليس فيه إلا اللهو واللعب فتكروه وإن كان فيه ظلم للناس بالمدوارن علي زرعم وأموالهم فحرام والتحقيق أن المرجع في تعاليم الهدى إلى أهل الخبرة فإن قالوا أنه من جنس تعليم الصقر بالأكل الحق به وإن قالوا أنه تعلم بترك الأكل كالكلب الحق به وإذا أكل الكلب بعد تعلمه لم يحرم ما تقدم من صيده ولم يبيع ما أكل منه

## كتاب الايمان

الخالف لا بدله من شيتين من كراهة الشرط وكراهة الجزاء عند الشرط ومن لم يكن كذلك لم يكن حالفاً سواء كان قصده الحض والمنع أو لم يكن قال أصحابنا فإن حلف باسم من أسماء الله تعالى التي قد يسمي بها غيره وإطلاقه ينصرف إلى الله تعالى فهو يمين أن نوي به الله وإطلاق وان نوي غيره فليس يمين قال (أبو العباس) هذا من التأويل لأنه نوى خلاف الظاهر فإن كان ظاهراً لم تنفعه وتنفع المظلوم وفي غيرهما وجهان إذا الكلام المحلوف به كالمحلوف عليه وإذن أن كلام أحمد في المحلوف به نصاً قال في المحرر فإن قال اسم الله مرفوعاً مع الواو أو معدوماً أو منصوباً مع الواو ويعني في القسم باسم فهو يمين إلا أن يكون من أهل العربية ولا يريد اليمين (قال أبو العباس) يتوجه فيمن يعرف العربية إذا أطلق وجهان كما جاء في الحاسب والنحوي في الطلاق كقوله أن دخلت الدار فأت طالق واحدة في اثنين ويتوجه أن هذا يمين بكل حال لأن ربطه جملة القسم يوجب في اللغة أن يكون يميناً لأنه لن لا يحيل المعنى بخلاف مسألة الطلاق<sup>(١)</sup> (قال) في المحرر وأن قال إيمان البيعة لازم لي أو لم يلزم لي أن فعلت كذا فهذه يمين رتبها الحجاج تتضمن اليمين بالله تعالى والطلاق والعناق وصدقة المال فإن عرفها الحالف ونواها انعقدت يمينه بما فيها والأفلا وقيل تنعقد إذا نواها وإن لم يعرفها وقيل لا تنعقد الإيمان بالله بشرط النية (قال أبو العباس) قياس إيمان المسلمين تلزمي أنه إذا عرف إيمان البيعة انعقدت بالنية ويتوجه أيضاً أنها تلزمه بكل حال وإن لم يعرفها وهو مقتضي قول الخرق وابن بطّة ثم قال صاحب المحرر ولو قال إيمان المسلمين تلزمي أن فعلت كذا ألزمه يمين الظهار والطلاق والعناق والنذور واليمين بالله نوى ذلك أو لم ينو ذكره القاضي وقيل لا يتناول اليمين بالله تعالى (قال أبو العباس) قياس إيمان البيعة تلزمي أن لا تنعقد إيمان المسلمين تلزمي إلا بالنية وجمع المسلمين كما ذكره صاحب المحرر كأنه من طريقتين ولو قال على لا فعلن فيمين لأن هذه لام القسم فلا تذكر إلا معه مظهراً أو مقدراً قال في المحرر وإن عقدها يظن صدق نفسه فإن بخلافه فهو كمن حلف على عدم فعل شيء في المستقبل ففعله ناسياً (قال أبو العباس) وهذا ذهول لأن أبا حنيفة ومالكاً يحنثان الناسي ولا يحنثان هذا

(١) كذا بالأصل

لأن تلك اليمين انقضت بلا شك وهذه لم تنقذ ولم يقل أحد أن اليمين على شيء تنبذ عنه صفته بحيث  
توجب إيجاباً أو تحريم تحريماً لا ترفع الكفارة ويجب إيراد القسم على معين (ومحرم) الحلف  
بغير الله تعالى وهو ظاهر المذهب وعن ابن مسعود وغيره لأن أحلف بالله كاذباً حب إلى من  
ان أحلف بغيره صادقاً (قال أبو العباس) لأن حسنة التوحيد أعظم من حسنة الصدق وسبب  
الكذب أسهل من سبب الشرك (واختلف) كلام أبي العباس في الحلف بالطلاق فاختلف  
في موضع آخر أنه لا يكره وأنه قول غير واحد من أصحابنا لأنه لم يحلف بمخلوق ولم يلزم لغير  
الله شيئاً وإنما يلزم لله كما يلزم بالنذر والالتزام لله أبلغ من الالتزام به بدليل النذر له واليمين به  
ولهذا لم تنكر الصحابة على من حلف بذلك كما أنكروا على من حلف بالكعبة والعود والعقود  
مقاربة المعنى أو متفقة فإذا قال أعاهد الله أني أخرج العام فهو نذر وعهد ويمين وإن قال لا أكلم  
زيداً فيمين وعهد لأن نذر فلا يمان تضمنت معنى النذر وهو أن يلزم لله قربة لزمه الوفاء وهي  
عقد وعهد ومعهدة لله لأنه التزم لله ما يطلبه الله منه وإن تضمنت معنى العقود التي بين الناس  
وهو أن يلزم كل من المتعاقدين للآخر ما اتفقا عليه فمعاودة ومعهدة يلزم الوفاء بها إن كان المقد  
لازماً وإن لم يكن لازماً خير وهذه إيمان بنص القرآن ولم يمرض لها ما يحل عقدتها إجماعاً ولو  
حلف لا يفدر ففدر كفر للقسم إلا لمدوم مع أن الكفارة لا ترفع إثمه ومن كرر إيماناً قبل التكفير  
فروايتان ثالثها وهو الصحيح أن كانت على فعل فكفارة وإلا فكفارنان ومثل ذلك الحلف  
بنذور مكفرة وطلاق مكفر ولا يجوز التعريض لغير ظالم وهو قول بعض العلماء كما لفظوا بلا حاجة  
ولأنه تدليس كتدليس المبيع وقد كره أحمد التدليس وقال لا يوجبني ونصه لا يجوز التعريض  
مع اليمين ولو حلف ليتزوجن على امرأته المنصوص عن أحمد لا يبرحني يتزوج ويدخل بها  
ولا يشترط مماثلتها والكلام يتضمن فعلاً كالحركة ويضمن ما يقتضي بالفعل من الحروف والماني  
ولهذا يجعل القول تسمية بالفعل تارة وقسماً منه أخرى وبني عليه من حلف لا يعمل عملاً فقال  
قولا كالقراءة ونحوها هل يحث وفيه وجهان في مذهب أحمد وغيره والزيارة ليست سكين<sup>(١)</sup>  
اتفاقاً ولو طالت مدتها

## ❦ باب النذر ❦

توقف أبو العباس في تحريره وحرمة طائفة من أهل الحديث وإماما واجب بالشرع إذا نذره العبد أو عاهد عليه الله أو بايع عليه الرسول أو الإمام أو تحالف عليه جماعة فإن هذه العقود والمواثيق تقتضي له وجوبا ثانيا غير الوجوب الثابت بمجرد الأمر الأول فيكون واجبا من وجهين وكان تركه موجبا لترك الواجب بالشرع والواجب بالنذر وهذا هو التحقيق وهو رواية عن أحمد وقاله طائفة من العلماء ونذر اللجاج والغضب يخبر فيه بين فصل ما نذره والتكفير ولا يضر قوله على مذهب من يلزم بذلك ولا أقول من نوى الكفارة ونحوه لأن الشرع لا يتغير بتوكيد وان قصد الجزاء عند الشرط لزمه مطلقا عند أحمد ولو قال إن قدم فلان أصوم كذا فهذا نذر يجب الوفاء به مع القدرة (قال أبو العباس) لأعلم فيه نزاعا ومن قال هذا ليس بنذر فقد أخطأ وقول القائل لئن ابتلاني الله لأصبرن ولئن أقيت عدوا لأجاهدن ولو علمت أي العمل أحب إلى الله لعملته فهو نذر معلق بشرط كقول الله تعالى (لئن آتانا الله من فضله) الآية ولو نذر الصدقة بمال صرفه مصرف الزكاة ومن أسرج بئر أو مقبرة أو جبلا أو شجرة أو نذر لها أو لسكانها أو المصافين إلى ذلك المكان لم يجز ولا يجوز الوفاء به إجماعا ويصرف في المصالح ما لم يسلّم به ومن الجائز صرفه في نظيره من المشروع وفي لزوم الكفارة خلاف ومن نذر قتيلا أو قتلين صلى الله عليه وسلم صرفت قيمته لجيرانه عليه السلام وهو أفضل من الختمه والصواب على أصلنا أن يقال في جميع المبادات والكفارات بل وسائر الواجبات التي هي من جنس الجائز أنه يجوز تقديمها إذا وجد سبب الوجوب ولا يتقدم على سببه فلي هذا إذا قال إن شفى الله ضري بضي فله على صوم شهر فله تمجيل الصوم قبل الشفاء لوجود النذر ومن نذر صوما معينا فله الانتقال إلى زمن أفضل منه ومن نذر صوم الدهر أو صوم الخميس أو الاثنين فله صوم يوم وإفطار يوم واستحب أحمد لمن نذر الحج مفردا أو قارنا أن يتمتع لأنه أفضل لأمر النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه بذلك في حجة الوداع قال في الحرر ومن نذر صوم سنة بيمينها لم يتناول شهر رمضان ولا أيام النهي عن صوم الفرض فيها وعنه يتناولها في قضاءها وفي الكفارة وجهان وعنه يتناول أيام النهي دون أيام رمضان (قال أبو العباس) الصواب أنه يتناول رمضان ولا قضاء عليه إذا صامها لأنه نذر صوما واجبا وغير واجب بخلاف أيام النهي وهذا القول غير الثلاثة المذكورة وإنما تجب الرواية الثالثة على قول من لا يصحح نذر الواجب استثناء بإيجاب الشارع وأما قضاء ما صومها فبعد لأن النذر



لم يقتض صوماً آخر كسألة قدوم زبده قال أصحابنا اذ نذر صوم يوم يقدم فلان فقدم ليلاً لم يلزمه شيء (قال أبو العباس) لو قيل يلزمه كفارة يمين كما لو نذر صوم لليل وأيام الخيض أو القضاء مع ذلك أو بدونه لتوجه ولو نذر الصلاة في وقت النهي أو صوم أيام التشريق لم يجز وإن كان يفعل فيها الوجه بالشرع بل الواجب عليه فعل الصلاة في وقتها وفعل الصوم في أيام المشركان لم يفعل قضاءه على سبيل البديل للضرورة وما وجب للضرورة لا يجوز أن يوجب مثله بالنذر ولو نذر صوم يوم معين أبداً ثم جهله أفق بعض العلماء بصيام الأسبوع (قال أبو العباس) بل بصوم يوماً من الأيام مطلقاً أي يوم كان وعليه كفارة يمين فإنها لا تجزئ إلا بتعيين النية على المشرك والتعيين يسقط بالعذر إلى كفارة أو إلى غير كفارة كالتممين في رمضان والواجبات غير الصلاة المذكورة أيضاً قال أصحابنا ومن نذر المشي إلى بيت الله تعالى أو موضع من الحرم لزمه أن يمشي في حج أو عمره فإن ترك المشي وركب لعذر أو غيره يلزمه كفارة يمين وعنه دم (قال أبو العباس) أما لعذر عذر فالتوجه لزوم الاعادة كما لو قطع التتابع في الصوم المشروط فيه التتابع أو يخرج لزوم الكفارة لأن البديل قائم مقام المبدل ولو نذر الطواف على أربع طوافين وهو المنصوص عن أحمد ونقل عن ابن عباس ولو قال إن فعلت كذا فلي ذبح ولدي أو موصية غير ذلك أو نحوه وقصد اليمين فيمين ولا فئدر موصية فيذبح في مسئلة الذبح كشاً ولو فعل الموصية لم تسقط عنه الكفارة ولو في اليمين ويلزم الوفاء بالوعد وهو وجه في مذهب أحمد وبخروج رواية عنه من تعجيل العارية والصلح عن عوض المتلف بمؤجل وإن نذر أن يرب بر بالاجاب ليمينه وقد يحمل على الكمال انتهى

## كتاب القضاء

قد اوجب النبي صلى الله عليه وسلم تأمير الواحد في الاجتماع القليل العارض في السفر فهو تنبيه على انواع الاجتماع \* والواجب اتخاذ ولاية القضاء ديناً وقربة فإنها من افضل القربات وإنما فسد حال الاكثر لطالب الرئاسة والمال بها ومن فعل ما يمكنه لم يلزمه ما يمكنه عنه وما يستفيدة التولى بالولاية لاحد له شرعا بل يتلقى من اللفظ والاحوال والعرف واجمع العلماء على تحريم الحكم والقتيا بالجهوى ويقول او وجه من غير نظر في الترجيح ويجب العمل بموجب اعتقاده فيما له وعليه اجماعا والولاية لها ركنان القوة والامانة فالقوة في الحكم ترجع الى العلم بالمعدل بتنفيذ الحكم

والامانة ترجع الى خشية الله تعالى \* ويشترط في القاضي ان يكون ورعا \* والحاكم فيه صفات ثلاث  
فن جهة الالبات هو شاهد ومن جهة الامر والنهي هو صفة <sup>(١)</sup> ومن جهة الالتزام بذلك هو ذو  
سلطان وقل ما يشترط فيه صفات الشاهد لانه لا بد ان يحكم بعدل ولا يجوز الاستفتاء  
الا بمن يفنى بعلم وعدل وشروط القضاء تعتبر حسب الامكان ويجب تولية الامثل  
فالامثل وعلى هذا يدل كلام احمد وغيره فيقول لمدحه انفع الفاسقين وأقلهما شرا واعدل المقلدين  
واعرفهما بالتقليد وان كان احدهما أعلم والاخر أروع قدم فيما قد يظهر حكمه ويخاف الهوى  
فيه الاورع وفيما ندر حكمه ويخاف فيه الاشتباه الاعلم \* واكثر من يميز في العلم من  
التوسطين اذا نظر وتامل ادلة الفريقين بقصد حسن ونظر تام ترجح عنده احد هما لكن قد لا  
يثق بنظره بل يحتمل ان عنده مالا يعرف جوابه فالواجب على مثل هذا موافقته للقول الذي  
ترجح عنده بلا دعوى منه للاجتهاد كالجتهاد في اعيان المفتين والائمة اذا ترجح عنده احدهما فليده  
والدليل الخاص الذي يرجح به قول على قول أولى بالاتباع من دليل عام على ان احدهما اعلم وادين  
وعلم الناس بترجيح قول على قول ايسر من علم احدهم بان احدهما اعلم وادين لأن الحق واحد  
ولا بد ويجب ان ينصب على الحكم دليلا وادلة الاحكام من الكتاب والسنة والاجماع وتكلم  
الصحابة فيها والى اليوم بقصد حسن بخلاف الامامية و(قال ابو العباس) النبي الذي سمع اختلاف  
العلماء وادلتهم في الجلة وعنده ما يعرف به رجحان القول وليس للعلماء غيره ان يتبدي الناس بشهرهم  
على ترك ما يشرع والزامهم برأيه اتفاقا ولو جاز هذا لجاز لغيره مثله وأفضى الى التفرق  
والاختلاف وفي لزوم التمدد بذهب وامتناع الانتقال الى غيره وجهان في مذهب احمد وغيره وفي  
القول بلزوم طاعة غير النبي صلى الله عليه وسلم في كل أمره ونهيه وهو خلاف الاجماع وجوازه  
فيه ما فيه \* ومن أوجب تقليد امام بعينه استتيب فان تاب والا قتل وإن قال ينبغي كان جاهلا  
ضالاً ومن كان متبعالا مام فخالفه في بعض المسائل لقوة الدليل أو لسكون أحدهما أعلم وأنق  
فقد أحسن (وقال ابو العباس) في موضع آخر بل يجب غلبه وإن أجمد نص عليه ولم يقدح  
ذلك في عدالته بلا نزاع \* وكره العلماء الاخذ بالرخص ولا يجوز التقليد مع معرفة الحكم اتفاقا  
وقبله لا يجوز على المشهور الا أن يضيق الوقت ففيه وجهان أو يعجز عن معرفة الحق بتعارض

الأدلة فقيه وجهات فهذه أربع مسائل والمعجز قد يعني به المعجز الحقيقي وقد يعني به المشقة العظيمة والصحيح الجواز في هذين الموضعين \* والقضاء نوعان أخبار هو إظهار وإبداء وأمر هو إنشاء وإبداء \* فالخبر ثبت عندى ويدخل فيه خبره عن حكمه وعن عدالة الشهود وعن الإقرار والشهادة \* والآخر وهو حقيقة الحكم أمر ونهى وإباحة ويحصل بقوله أعطه ولا تكلمه أو الزمه وبقوله حكمت والزمته \* قال الحاكم ثبت عندى بشهادتهما فهذا فيه وجهان أحدهما أن ذلك حكم كما قاله ابن عقيل وغيره \* وفعل الحاكم حكم في أصح الوجهين في مذهب أحمد وغيره \* والوكالة يصح قبولها على الفور والتراخي بالقول والفعل والولاية نوع منها قال القاضى فى التعليل إذا استأذن امرأة فى غير عمله ليزوجها فذنت له فزوجها فى عمله لم يصح العقد لأن أذنها يتعلق بالحكم وحكمه فى غير عمله لا ينفذ فإن قالت إذا حصلت فى عملك فقد أذنت لك فزوجها فى عمله صح بناء على جواز تعليل الوكالة بالشرط ومن شرط جواز العقد عليها أن تكون فى عمله حين العقد عليها فإن كانت فى غير عمله لم يصح عقده لأنه حكم على من نيس فى عمله (قال أبو العباس) لافرق بين أن تقول زوجنى إذا صرت فى عملك أو إذا صرت فى عملك فزوجنى لأن تقييد الوكالة أحسن حالا من تعليلها نعم لو قالت زوجنى الآن أو فهم ذلك من أذنها فهنا أذنت لغير قاض وهذا هو مقصود القاضى قال فى المحرر ويجوز أن يولى قاضيين فى بلد واحد وقيل إن ولاهما فيه عملاً واحداً لم يجوز (قال أبو العباس) تولية قاضيين فى بلد واحد إما أن يكون على سبيل الاجتماع بحيث ليس لأحدهما الأفراد كالوصيين والوكيلين وإما على طريق الأفراد أما الأول فليس هو مسألة الكتاب ولا مانع منه إذا كان فوقهما من يرد مواضع تنازعهما وأما الثانى فهو مسألة الكتاب \* وثبت ولاية القضاء بالأخبار وقصة ولاية عمر بن عبد العزيز هكذا كانت وإذا استناب الحاكم فى الحكم من غير مذهبه إن كان لكونه أرجح فقد أحسن والآن يجوز الاستنابة \* وإذا حكم أحد الخصمين خصمه جاز لقصة ابن مسعود وكذا مفت فى مسألة اجتهادية وهل يقر ذلك إلى تعيين الخصمين أو حضورهما وبكى وصف القصة له الأشبه أنه لا يشترط بل إذا تراضيا بقوله فى قضية موصوفة مطابقة لقضيتهم فقد لزمه فإن أراد أحدهما الامتناع فإن كان قبل الشروع فبني جوازه وإن كان بعد الشروع لم يملك الامتناع لأنه إذا استشعر بالغلبة امتنع فلا يحصل المقصود \* قال القاضى فى التعليق وعلى أن

الحدود تدخل في ولاية القضاء فمن لا يصلح لبعض ما تضمنه الولاية لا يصلح لشيء منها ولا  
تعمد الولاية له (قال أبو العباس) وكلام أحمد في تزويج الدهقان وتزويج الرألي صاحب الحسير<sup>(١)</sup>  
يخالف هذا وولاية القضاء يجوز تبويضها ولا يجب أن يكون عالما بما في ولايته فإن منصب  
الاجتهاد ينقسم حتى لو ولاء في الموارث لم يجب أن يعرف الا الفرائض والوصايا وما يتعلق  
بذلك وان ولاء عقد الا نكحة وفسخها لم يجب أن يعرف الا ذلك وعلى هذا فمقتضى الاطراف  
يجوز أن لا يقضى في الامور الكبار والدماء والقضايا المشككة وعلى هذا فلو قال اقض فيما تعلم  
كما يقول له أفنت فيما تعلم جاز وبقي ما لا يعلم خارجا عن ولايته كما يقول في الحاكم الذي ينزل  
على حكمه الكفار وفي الحاكم في جزاء الصيد قال في المحرر وغيره ويشترط في القاضي عشر  
صفات (قال أبو العباس) هذا الكلام انما اشترطت هذه الصفات فيمن يولى لا فيمن يحكمه  
الخصمان وذكر القاضي ان الامي لا يجوز قضاؤه وذكره محل وفاق قال وعلى انه لا يمتنع أن  
يقول اذا تم كما به ورضيا به جاز حكمه (قال أبو العباس) هذا الوجه قياس المذهب كما يجوز  
شهادة الامي اذا يوزعه المعرفة عين الخصم ولا يحتاج الى ذلك بل يقضى على موصوف كما  
قضى داود بين المالكين ويتوجه أن يصح مطلقا ويعرف باعيان الشهود والخصوم كما يعرف  
بمعاني كلامهم في الترجمة اذ معرفة كلامه وعينه سواء وكما يجوز أن يقضى على غائب باسمه ونسبه \*  
واصحنا قاسوا شهادة الامي على الشهادة على الغائب والميت وأكثر ما في الموضوعين عند الرواية  
والحكم لا يفتقر الى الرؤية بل هذا في الحاكم أوسع منه في الشاهد بدليل الترجمة والتعريف  
بالحكم دون الشهادة وبما به يحكم أوسع مما به يشهد ولا تشترط الحرية في الحاكم واختاره أبو الخطاب  
وابن عقيل قال وفي المحرر وفي العزل حيث قلنا به قبل العلم وجهان كالوكيل (قال أبو العباس)  
الاصوب انه لا ينزل هنا وان قلنا ينزل الوكيل لان الحق في الولاية لله وان قلنا هو وكيل  
والنسخ في حقوق الله لا يثبت قبل العلم كما قلنا على المشهور أن نسخ الحكم لا يثبت في حق من  
لم يبلغه وفرقوا بينه وبين الوكيل بان أكثر ما في الوكيل ثبوت الضمان وذلك لا ينافي الجهل  
بمخلاف الحكم فإن فيه الاثم وذلك ينافي الجهل كذلك الامر والهي وهذا هو المنصوص عن  
أحمد ونقص الامام أحمد على ان للقاضي أن يستخلف من غير اذن الامام فرقا بينه وبين الوكيل  
وجبلا له كالوصي الا أنه لا يكره للحاكم شراء ما يحتاجه في مظنة الحاجة والاستقلال والتبديل

قال القاضي في التعليق قلته المخالف على الوصي في مباشرة البيع فإنه لا يجزئ في العادة والقاضي بخلافه ولا يكره له البيع في مجلس فتياء ولا يكره له قبول الهدية بخلاف القاضي (قال أبو العباس) هذا فيه نظر وتفصيل فإن العالم في هديته ومعاملته شبيه بالقاضي وفيه حكايات عن أحمد والعالم لا يعتاض على تعليمه \* والقضاة ثلاثة من يصلح ومن لا يصلح والمجهول فلا يرد من أحكام من يصلح إلا ما علم أنه باطل ولا ينفذ من أحكام من لا يصلح إلا ما علم أنه حق واختار صاحب المغنى وغيره أن كان توليته ابتداءً وأما المجهول فينظر فيمن ولاه وإن كان بولي هذا تارة وهذا تارة نفذ ما كان حقاً وورد الباطل والباقي موقوف وبين لا يصلح<sup>(١)</sup> إذا للضرورة ففيه مسثلتان \* أحدهما على القول بأن من لا يصلح تنقض جميع أحكامه هل ترد أحكام هذا كلها أم يرد ما لم يكن صواباً والثاني المختار لأنها ولاية شرعية \* والثانية هل تنفذ المجهولات من أحكامه أم يتمتعها العالم العادل هذا فيه نظر وإن أمكن القاضي أن يرسل إلى الغائب رسولا ويكتب إليه الكتاب والدعوى ويحاجب عن الدعوى بالكتاب والرسول فهذا هو الذي ينبغي كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم بمكاتبة اليهود لما ادعى الانصارى عليهم قتل صاحبهم وكاتبهم ولم يحضروه وهكذا ينبغي أن يكون في كل غائب طلب إقراره أو إنكاره إذا لم يقيم الطالب بيته وإن أقام بيته فمن الممكن أيضاً أن يقال أنا كان الخصم في البلد لم يجب عليه حضور مجلس الحاكم بل يقول أرسلوا إلى من يسلني بما يدعى به علي وإذا كان لا بد للقاضي من رسول إلى الخصم بلغه الدعوى بحضوره فيجوز أن يقوم مقامه رسول فإن المقصود من حضور الخصم سماع الدعوى ورد الجواب بإقرار أو إنكار وهذا نظير مانص عليه الإمام أحمد من أن النكاح يصح بالمراسلة مع أنه في الحضور لا يجوز تراخي القبول عن الإيجاب تراخياً كثيراً ففي الدعوى يجوز أن يكون واحداً لأنه نائب الحاكم كما كان أنيس نائب النبي صلى الله عليه وسلم في إقامة الحد بعد سماع الاعتراف أو يخرج على المراسلة من الحاكم إلى الحاكم وفيه روايتان فينظر في قضيته خبيراً (قال أبو العباس) فما وجدت إلا واحداً ثم وجدت هذا منصوراً عن الإمام أحمد في رواية أبي طالب فإنه نص فيها على أنه إذا قام بيته بالعين المودعة عند رجل سلمت إليه وقضي على الغائب قال ومن قال بغير هذا يقول له أن ينتظر بقدر ما يذهب الكتاب ويحيى فإن جاء

(١) كذا بالأصل فليحذر

والأخذ السلام المودع وكلامه محتمل تخيير الحاكم بين أن يقضي على الغائب وبين أن يكتبه في الجواب

### باب الحكم وصفته

ومسألة تحرير الدعوى وفروعها ضعيفة لحديث الحضرمي في دعواه على الآخر أرضا غير موصوفة وإذا قيل لا تسمع الدعوى إلا محررة فالواجب أن من ادعى بحملا استفصله الحاكم (وظاهر كلام أبي العباس) صحة الدعوى على المبهم كدعوى الانصار قتل صاحبهم ودعوى المستروق منه على بنى أيرق وغيرهم ثم المبهم قد يكون مطلقا وقد ينحصر في قوم كقولها انكحني أحدهما وزوجني أحدهما والثبوت المحض يصح بلا مدعى عليه وقد ذكره قوم من الفقهاء وفعله طائفة من القضاة وسمعت الدعوى في الوكالة من غير حضور الخصم المدعى عليه ونقله مهنا عن أحمد ولو كان الخصم في البلد وتسمع دعوى الاستيلاء وقاله أصحابنا وفسره القاضي بأن يدعى استيلاء أمة فتنكره (وقال أبو العباس) بل هي المدعىة ومن ادعى على خصمه أن يبيده عقارا استغله مدة معينة وعينه وأنه استحقه فانكر المدعى عليه وأقام المدعى بيعة باستيلائه لاستحقاقه لزم الحاكم إثباته والشهادة به كما يلزم البيعة أن تشهد به لانه كفرع مع أصل وما لزم أصلا الشهادة به لزم فرعه حيث يقبل ولو لم تلزم اعانة مدع باثبات وشهادات ونحو ذلك إلا بعد ثبوت استحقاقه لزم الدور بخلاف الحكم ثم أن أقام بيعة بأنه هو المستحق امر باعطائه ما ادعاه والا فهو كالمجهول يصرف في المضالح ومن يبيده عقار فادعى رجل بشيئته عند الحاكم أنه كان لجدته إلى موته ثم إلى ورثته ولم يثبت أنه مخلف عن مورثه لا ينزع منه بذلك لأن أصلين تعارضا وأسباب انتفاء أكثر من الارث ولم تجر العادة بسكوتهم المدة الطويلة ولو فتح هذا الباب لا تنزع كثير من عقار الناس بهذا الطريق ولو شهدت له بيعة بملكه إلى حين وقفه وأقام وارث بيعة أن مورثه اشتراه من الواقف قبل وقفه قدمت بيعة الوارث أن مورثه اشتراه من الواقف قبل وقفه لأن مما زيادة علم كتقديم من شهد له بأنه اشتراه من أبيه على من شهد له بأنه ورثه من أبيه قال القاضي إذا ادعى على رجل القنا من ثمن مبيع أو قرض أو غصب فقال لا يستحق على شيئا ولم اغصبه فهل يكون جوابا يحلف عليه على وجهين أحدهما هو جواب صحيح يحلف عليه والثاني ليس بجواب صحيح يحلف عليه لانه محتمل أن يكون غصبه ثم رده عليه أو أقرضه ثم رده عليه أو باعه ثم رده إليه

(قال أبو العباس) إنما يتوجه الوجهان في أن الحاكم هل يلزمه بهذا الجواب أم لا وإما صحته فلا ريب فيها وقياس المذهب أن الاجمال ليس بجواب صحيح لأن المطلوب قد يمتد أنه ليس عليه لجهل أو تأويل ويكون واجبا عليه في نفس الأمر أو في مذهب الحاكم وعين المدعي بمنزلة الشاهد وكما لا يشهد بتأويل أو جهل ومن أصلنا إذا قال كاذل له على ثم أوفيته لم يكن مقرا فلا ضرر عليه في ذلك إلا إذا قلنا بالرواية الضعيفة فقد أطلق أحمد التمديد في موضع فقال عبد الله سالت أبي عن أبي يعفور المبدى فقال ثقة قال أبو داود لأحمد الأسود بن قيس قال ثقة (قال أبو العباس) وعلى هذه الطريقة فكل لفظ يحصل به تمديد الشهود مثل أن يقول الناس فيه لا نعلم إلا خيرا كما نقل عن شريح وسوار وغيرهما ثم وجدت القاضي قد احتج في المسئلة بأن عمر سأل رجلا عن رجل فقال لا نعلم إلا خيرا وعلى هذا فلا يعتبر لفظ الشهادة وأن أوجبا اثنين لأن هذا من باب الاجتهاد بمنزلة تقويم القوم والقائف لأنه من باب المسموع ومثله المزكي والتفليس والرشد ونحوها فإن هذا كله أثبات صفات اجتهادية ويقبل في الترجمة والجرج والتعديل والتمريض والرسالة قول عدل واحد وهو رواية عن أحمد ويقبل الجرج والتعديل باستفاضة ومقتضى تظليل القاضي أنه لو قال المزكي هو عدل لكن ليس على أنه يقبل مطلقا مثل أن يكون عدله المعدل وشهادة المدعى بعده مقبولة فوجود المدعاة لا يمنع التزكية وإن لم تقبل شهادته على المزكي وإذا كان المدعى به مما يعلمه المدعى عليه فقط مثل أن يدعي الورثة أو الوصي على غريم للميت فيزكى قضى عليه بالنكول وإن كان مما يعلمه المدعى كالدعوى على ورثة ميت حقا عليه يتعلق بتركتة وطلب من المدعى اليمين على البتات فإن لم يحلف لم يأخذ وإن كان كل منهما يدعي العلم أو طالب من المطلوب اليمين على نفي العلم فهنا يتوجه القولان والقول بالرد أرجح وأصله أن اليمين ترد على جهة اقوى المتداعين المتجاحدين ولو وصي لطفلة صغيرة تحت نظرا بها بمبلغ دون الثلث وتوفيت الموصية وقتل وإنه الطفلة فيحكم للطفلة بما ثبت لها في الوصية ولا يخلف والدها ولا يوقف الحكم إلى بلوغها وخلعها بلا نزاع إلا المبلغ من هذا لو ثبت للعبي أو المجنون حق على غائب بما لو كان المستحق بالنسبة عاقلا لحلف على عدم الإبراء والاستيفاء في أحد الوجهين يحكم به للعبي والمجنون ولا يحلف وليه كما نص عليه العلماء ولم يذكر العلماء تحليف البالغ للوصي له في الوصية وإنما أخذ به بعض الناس قال الإمام أحمد في رواية منها في الرجل يقيم الشهود ويستقيم

للحاكم ان يقول احلف فقال قد فعل ذلك علي وقيم ذلك قال ان فعل ذلك علي وقال في رواية  
 ابراهيم بن الحارث في رجل جاء بشهود على حق فقال المدعي عليه استحلفه لم يلزم المدعي  
 الممين فحمل القاضي الرواية الاولى على ما اذا ادعي على صبي او مجنون او غائب والثانية على ما اذا  
 ادعي على غيره (وحمل أبو العباس) الرواية الاولى على ان للحاكم ان يفعل ذلك اذا اراد مصلحة  
 لظهور دية في الشهود لانه يجب مطلقا والثانية لا يجب مطلقا فلا منافاة بين الروايتين كما قلنا في  
 فريق الشهود بين ابن وحتي وكيف فان الحاكم يفعل ذلك عند الريبة ولا يجب فعله في كل شهادة  
 وكذلك نلظ الممين للحاكم ان يفعله عند الحاجة اختلقت الرواية عن أحمد فيا لو حكم الحاكم بما يرى  
 المحكوم له بحريته فهل يباح بالحكم على روايتين والتحقيق في هذا انه ليس للرجل أن يطلب  
 من الامام ما يرى انه حرام ومن فعل هذا فقد فعل ما يعتد تحريمه وهذا لا يجوز لكن لو كان  
 الطالب غيره أو ابتداء الامام بحكمه أو قسمه فهنا يتوجه القول بالحيل قال أصحابنا ولا ينقض  
 الحاكم حكم نفسه ولا غيره الا أن يخالف نصا أو اجماعا (قال أبو العباس) يفرق في هذا بما اذا  
 استوفى المحكوم له الحق الذي ثبت له من مال أو لم يستوف فان استوفى فلا كلام وان لم يستوف  
 فالذي ينبغي نقض حكم نفسه والاشارة على غيره بالنقض وليس للانسان أن يعتد أحد القولين  
 في مسائل النزاع فيما له والقول الآخر فيما عليه باتفاق المسلمين كما يعتدانه اذا كان جارا استحق  
 شفعة الجوار واذا كان مشتريا لم يجب عليه شفعة الجوار والقضية الواحدة المشتملة على أشخاص  
 أو اعيان فهل للحاكم أن يحكم على شخص أو له بخلاف ما حكم هو أو غيره لشخص آخر أو عليه  
 أو عين مثل أن يدعي في مسألة الحمارية بمض ولد الابوين فيقضى له بالتشريك ثم يدعي  
 عنده فيقضى عليه بنفي التشريك أو يكون حاكم غيره قد حكم بنفي التشريك لشخص أو عليه  
 فيحكم هو بخلافه فهذا ينبغي على ان الحكم لاحد الشريكين أو الحكم عليه حكم عليه وله وقد ذكر  
 ذلك الفقهاء من اصحابنا وغيرهم لكن هناك يتوجه أن يبق حق الغائب فيما طريقه الثبوت  
 للملك من قدح الشهود ومعارضته أما اذا كان طريقه الفقه المحض فهنا لا فرق بين الخصم الحاضر  
 والغائب ثم لو تداعيا في عين من الميراث فهل يقول أحد ان الحكم باستحقاق عين معينة لا يمنع  
 الحكم بعدم استحقاق العين الاخرى مع اتخاذ حكمها من كل وجه هذا لا يقوله أحد بوضوح ذلك أن  
 الامة اختلفت في هذه المسألة على قولين قائل يقول يستحق جميع ولد الابوين جميع التركة وقائل يقول



لاحق لواحد منهم في شيء منها فلو حكم حاكم في وقتين أو حاكمان باستحقاق البعض أو استحقاقهم  
للأبض لكان قد حكم في هذه القضية بخلاف الإجماع وهذا قد يفعله بعض قضاة زماننا لكان هو  
ظنين في علمه ودينه بل ممن لا يجوز توليته القضاء ويشبه هذا طبقات الوقف أو أزمته الطبقة فإذا  
حكم حاكم بأن هذا الشخص مستحق لهذا المكان من الوقف ومستحق الساعة بمقتضى شرط شامل  
لجميع الأزمته والامكنة فهو كالميراث وأما أن حكم باستحقاق تلك الطبقة فهل يحكم للطبقة الثانية  
إذا اقتضى الشرط لهما واخذ هذا فيه نظر من حيث أن تلتى كل طبقة من الواقف في زمن حدوثها  
شبيه بما لو مات عتيق شخص فحكم حاكم بميراثه المال وذلك أن كل طبقة من أهل الوقف تستحق  
ما حدث لها من الوقف عند وجودها مع أن كل عصبه تستحق ميراث المتقين عند موتهم والأشبه  
بالمسألين مالو حكم حاكم في عتيق بأن ميراثه للأب كبر ثم توفي ابن ذلك العتيق الذي كان محجوبا  
عن ميراث أبيه فهل لحاكم آخر أن يحكم بميراثه لغير الأب هذا يتوجه هنا وفي الوقف بما  
يترتب الاستحقاق فيه بخلاف الميراث ومحوه بما يقع مشتركا في الزمان \* نقل الشيخ أبو محمد  
في الكافي عن أبي الخطاب أن الشهود إذا بانوا بعد الحكم كافرين أو فاسقين وكان  
الحاكم به اتلفا فإن الضمان عليهم دون المزيين والحاكم قال لأنهم فوتوا الحق على مستحقه  
بشهادتهم الباطلة (قال أبو العباس) هذا ينبت على أن الشاهد الصادق إذا كان فاسقا أو متعيا  
بمحيط لا يحمل للحاكم الحكم بشهادته هل يجوز له أداء الشهادة أن جازله أداء الشهادة بطل قول أبي  
الخطاب وإن لم يجوز كان متوجها لأن شهادتهم حينئذ فعل محرم وإن كانوا صادقين كالقاذف  
الصادق \* وإذا جوزنا للفاسق أن يشهد جوزنا للمستحق أن يستشهد عند الحاكم ويحكم فسقه  
والأفلا وعلى هذا فلو امتنع الشاهد الصادق العدل أن يؤدي الشهادة إلا يحمل هل يجوز  
إعطائه الجمل أن لم يحمل ذلك فسقا فعلى ما ذكرنا قال صاحب الحرر وعنه لا ينتقض الحكم إذا كانا  
فاسقين وينرم الشاهدان للمال لأنها سبب الحكم بشهادة ظاهرهما اللزوم (قال أبو العباس) وهذا  
يوافق قول أبي الخطاب ولا فرق إلا في تسميته ضاهما نقضا وهذا لا أثر له لكن أبو الخطاب يقول  
في الفاسق وغير الفاسق على ما حكى عنه وهذه الرواية لا تتوجه على أصلنا إذا قلنا الجرح  
المطلق لا ينقض وكان جرح البيئة طلقا فإنه اجتهد لا ينتقض به اجتهد ورواية عدم النقض أخذها  
القاضي من رواية الميموني عن أحمد في رجلين شهدا ههنا فهما دفنا فلانا بالبصرة فقسم ميراثه

ثم ان الرجل جاء بعد وقد تلف ماله قدين لاحاكم انهما شهدا على زور ابضمنهما ماله قال وظاهر هذا انه لم يقض الحكم لانه لم يفرم الورثة قيمة ما تلفوه من المال بل اغرم الشاهدين ولو نقضه لاغرم الورثة ورجعوا بذلك على الشهود لانهم معذورون فيكون قوله يضمنهما يعني الورثة (قال أبوالمباس) النقض في هذه الصورة لاختلاف فيه فان تين كذب الشاهد غير تين فسقه فتقول أحمد اما ان يكون ضمانا في الجملة كسائر المتسببين او يكون استقرارا كما دلت عليه أكثر النصوص من ان المعذور لا ضمان عليه \* ولو زكى الشهود ثم ظهر فسقهم ضمن المزكون وكذلك يجب ان يكون في الولاية لو اراد الامام ان يولى قاضيا او واليا لا يعرفه فسأل عنه فزكاه اقوام ووصفوه بما يصلح معه للولاية ثم رجعوا او ظهر بطلان تركيبتهم فينبى ان يضمنوا ما افسده الوالى والقاضى وكذلك لو اشاروا عليه وامروا بولايته لكن الذي لا ريب في ضمانه من تعهد المصيبة منه مثل الحياة أو العجز ويخبر عنه بخلاف ذلك او يأمر بولايته او يكون لا يعلم حاله ويتركه او يشير له فاما ان اعتقد صلاحه واخطأ فهذا معذور والسبب ليس محرما وعلى هذا فالزكى للعامل من المقترض والمشتري والوكيل كذلك \* واخبار الحاكم انه ثبت عندي بمنزلة اخباره انه حكم به اما ان قال شهد عندي فلان او قر عندي فهو بمنزلة الشاهد سواء فانه في الاول تضمن قوله ثبت عندي الدعوى والشهادة والبدالة او الاقرار وهذا من خصائص الحكم بخلاف قوله شهد عندي او قر عندي فانما يقتضى الدعوى \* وخبره في غير محل ولايته كخبره في غيره زمن ولايته ونظير اخبار القاضى بعد قوله اخبار امير النزو أو الجهاد بعد قوله بمافعله \* ومن كان له عند انسان حق ومنه اياه جازله الاخذ من ماله بغير اذنه اذا كان سبب الحق ظاهرا لا يحتاج الى اثبات مثل استحقاق المرأة النفقة على زوجها واستحقاق الاقارب النفقة على اقاربهم واستحقاق الضيف الضيافة على من نزل به وان كان سبب الحق خفيا يحتاج الى اثبات لم يجز وهذه الطريقة المنبوصة عن الامام أحمد وهى أعدل الاقوال

## باب كتاب القاضى الى القاضى

ويقبل كتاب القاضى الى القاضى فى الحدود والقصاص وهو قول مالك وابى ثور فى الحدود وقول مالك والشافعى وابى ثور ورواية عن أحمد فى القصاص والمحكوم اذا كان عينا فى بلد الحاكم

فانه يسلمه الي المدعى ولا حاجة الى كتاب واما ان كان ديننا او عيننا في بلد أخرى فبنا يقف على الكتاب وههنا ثلاث مسائل متداخلات مسألة احضار الخصم اذا كان غائبا ومسألة الحكم على الغائب ومسألة كتاب القاضي الى القاضي ولو قيل انما نحكم على الغائب اذا كان المحكوم به حاضرا لأن فيه فائدة وهي تسليمه وأما اذا كان المحكوم به غائبا فينبغي أن يكتب الحاكم بما ثبت عنده من شهادة الشهود حتى يكون الحكم في بلد التسليم لكان متوجها وهل يقبل كتاب القاضي بالثبوت أو الحكم من حاكم غير معين مثل أن يشهد شاهدان أن حاكما نافذ الحكم حكم بكذا وكذا القياس أنه لا يقبل بخلاف ما اذا كان المكاتب معروفا لان مراسلة الحاكم ومكاتبته بمنزلة شهادة الاصول للفروع وهذا لا يقبل في الحكم والشهادات وان قبل في الفتاوى والاخبارات وقد ذكر صاحب المحرر ما ذكره القاضي من أن الخصمين اذا أقر أحكم حاكم عليهما خير الثاني بين الامضاء والاستئناف لان ذلك بمنزلة قول الخصم شهد لي شاهدان ذوي عدل فبنا قد يقال بالتخير أيضا ومن عرف خطه باقراره أو انشاء أو عقد أو شهادة عمل به كالميت فان حضروا أنكر مضمونه فكاعترافه بالصوت وانكار مضمونه وللاحكام أن يكتب للمدعى عليه اذا ثبتت براءته محضرا بذلك ان تضرر بتركه وللمحكوم عليه أن يطالب الحاكم عليه بتسمية البيئة ليتمكن من الفتح فيها باتفاق

## باب القسمة

وما لا يمكن قسمة عينه اذا طلب أحد الشركاء بيعة وقسم ثمنه بيع وقسم ثمنه وهو المذهب المنصوص عن أحمد في رواية الميموني وذكره الاكثرون من الاصحاب فيقال على هذا اذا وقف قسطا مشاعا مما لا يمكن قسمة عينه فأنتم بين أمرين إما بيع النصيب الموقوف واما إبقاء شركة لازمة وجوابه إما الفرق وإما الالتزام أما الفرق فيقال للوقف منع من نقل الملك في العين فلا ضرر في شركة عينه وأما الشركة في المنافع فيزول بالحياة أو المؤاجرة عليها والالتزام أن يجوز مثل هذا أو جمل الوقف مفرزا تقديم الحق الشريك كما لو طلب قسمة العين وأمكن فاما تقدم حق الافراز على حق الوقف ومن قال هذا فينبغي له أن يقول بقسم الوقف وان قلنا القسمة بيع ضرورة وقد نص أحمد على بيع الشائمة في الوقف والاعتياض عنها ومن تأمل الضرر الناشئ من

الاشتراك في الاموال الموقوفة لم يخف عليه هذا \* ولو طلب أحد الشريكين الاجارة أجبر الآخر  
 معه ذكره الاصحاب في لوتف \* ولو طلب أحد الملو لم يجب بل يكرى عليهما على مذهب  
 جماهير العلماء كأبي حنيفة ومالك وأحمد وإذا أوجبنا على الشريك أن يؤاجر مع صاحبه فاجر  
 أحد الشريكين المدين المؤجرة بدون اذن شريكه مدة فينبغي أن يستحق أكثر الامرين من  
 أجرة المثل والاجرة المسماة لأن الاجرة المسماة اذا كانت أكثر فالمستأجر رضي أن ينتفع بها  
 وعلى قياس ذلك كل من اكترى مال غيره بتسيير اذنه ويلزم اجابة من طلب المحاباة بالزمان  
 والمكان وليس لاحدهما أن يفسخ حتى ينتقض الدور ويستوفي كل واحد منهما حقه منه ولو استوفى  
 أحدهما نوبته ثم تلفت المنافع في مدة الاجارة فإنه يرجع على الاول ببدل حصته من تلك المدة  
 التي استوفاهما ما لم يكن قد رضي بمنفعة الرهن المتأخر على أي حال كان جملا للتالف قبل القبض  
 كالتالف في الاجارة وسواء قلنا القسمة افراز أو بيع فإن المعادلة معتبرة فيها على القولين فلماذا  
 ثبت فيها خيار البيع والتدليس \* وإذا كان بينهما أشجار فيها ثمرة أو اغنام فيها اللبن أو  
 الصوف فهو كاققسام الماء الحادث والمنافع الحادثة وجماع ذلك انقسام المسمى لكن لو نقص  
 الحادث المتعاد فلا آخر الفسخ قال القاضي رأيت في تعليق أبي حفص العكبري عن أبي عبد الله  
 ابن بطة في قوم بينهم كروم فيها ثمرة لم تبلغ مثل الحصرم فارادوا قسمتها فقال لا تجوز قسمتها  
 وفيها غلة لم تبلغ لان القسمة لا تجوز الا بالقيمة والقسمة كالبيع وكما لا يجوز بيعه كذلك لا تجوز  
 قسمته قال وهذا يدل من كلام أحمد على أنها بيع (قال أبو المباس) هذا من ابن بطة يقتضي  
 ان بيع الشجر الذي عليه ثمرة لم تبلغ لا يصح لتضمنه بيع الثمرة قبل بدو صلاحها وهو خلاف  
 المعروف من المذهب وخلاف قوله من باع ثمرة قد ابرأت فثمرتها للبائع الا أن يشترطه المبتاع  
 ومفهوم كلامه ان الحصرم اذا بلغ جازت القسمة مع انها انما تقسم خرصا كأنه بيع شاة ذات  
 لبن بشاة ذات ابن وعلى قياسه يجوز عنده بيع نخلة ذات رطب بنخلة ذات رطب لان الربوى  
 تابع وإذا طلب أحد الشركاء القسمة فيما يقسم لزم الحاكم اجابته ولو لم يثبت عنده ملكه كبيع  
 المرهون والجاني وكلام أحمد في بيع مالا ينقسم وقسم ثمنه عام فيما يثبت عنده انه ملكه وما  
 لا يثبت كجميع الاموال التي تباع وان مثل ذلك لو جأته امرأة فزعمت انها خلفه لاولى لها هل  
 يزوجه بلا بينة \* وقد نص أحمد في رواية حرب فيمن أقام بينة بسهم من ضيعة بيد قوم بعدها

منه تشسم عليهم ويدفع اليه حقه فقد أمر الإمام أحمد الحاكم أن يقسم على الثائب إذا طلب الحاضر وإن لم يثبت ملك الثائب \* والمكيلات والموزونات المتساوية من كل وجه إذا قسمت لا يحتاج فيها إلى قرعة نعم الابتداء بالكيل أو الوزن لبعض الشركاء ينبغي أن يكون بالقرعة ثم إذا خرجت القرعة لصاحب الأكثر فهل يوفى جميع حقه أو يقدر نصيب الأقل الأوجه أن يوفى الجميع كما يوفى مثله في المقار بين انصبائه لأن عليه في التفريق ضرراً وحقه من جنس واحد بخلاف الحكومات فإن الخضم لا يقدم إلا بواحدة لعدم ارتباط بعضها ببعض نعم إن تعدد سبب استحقاقه مثل أن يكون وراثتاً صبرة وابتاع ثلثها فهنا يتوجه وجهان وإذا تهايا فلاحوا القرية الأرض وزرع كل واحد منهم حصته فالزراع له ولرب الأرض نصيبه الأمن نزل من نصيب مالك فله أخذ أجره<sup>(١)</sup> الفضيلة أو مقاسمتها وأجرة وكيل القرى والأمن لحفظ الزرع على المالك والفلاح كسائر الأُملاك فإذا أخذوا من الفلاح بقدرها عليه أو ما يستحقه الضيف حل لهم وإن لم يأخذ الوكيل لنفسه الا قدر أجره عمله بالمرووف والزيادة يأخذها المقطع فالمقطع هو الذي ظلم الفلاحين \* والوقف على جهة واحدة لا تقسم عنه اتفاقاً والله أعلم

## باب الدعاوى

ويجب أن يفرق بين فسق المدعى عليه وعدائه فليس كل مدعى عليه برضي منه باليمين ولا كل مدعى يطالب باليمين فإن المدعى به إذا كان كبيرة والمطلوب لا نعلم عدائه فن استحل أن يقتل أو يسرق استحل أن يحلف لا سيما عند خوف القتل أو القلع ويرجع باليد العرفية إذا استويا في الخشية أو عدمها وإن كانت اليمين بيد أحدهما فن شاهد الحال معه كان ذلك لو نافيحك له يمينه قال الأصحاب ومن ادعى أنه اشترى أو أنهب من زيد عبده وادعى آخر كذلك أو ادعى العبد الدقيق وأقام يمينين بذلك صححنا سبق النصر في أن علم التاريخ والأعمار ضئيلة فيسافطان أو يقتسم أو يقرع على الخلاف وعن أحمد تقدم بينة المتق (قال أبو العباس) الأصوب أن البينتين لم يتراضا فانه من الممكن أن يقع المقدان لكن يكون بمنزلة مالو زوج الوليان المرأة وجهل السابق فانما أن يقرع أو يبطل المقدان بحكم أو بنير حكم ولو قامت بينة بأن الولي أجر حصته بأجرة مثلها

(١) كذا بالأصل فليحذر

وبينة بنصفها أخذ باعلى البينتين وقاله طائفة من العلماء قال فين اعمر ولو شهد شاهدان  
 انه أخذ من صبي ألفا وشاهدان على رجل آخر انه أخذ من الصبي ألفا لم يولى أن يطالبهما  
 بالالفين الا أن تشهد البينتان على الف بعينها فيطالب الولى ألفا من أيهما شاء (قال أبو العباس)  
 الواجب أن يقرع هنا اذا لم يكن فعل كل منهما مضمنا \* نقل مهنا عن أحمد في عبد شهد له رجلان  
 بأن ولده باعه نفسه بالف درهم وشهد لمولاه رجل آخر انه باعه بالفين يمتق القبد ويحلف لمولاه  
 انه لم يبعه الا بالف قال القاضي فقد نص على الشاهد واليمين في قدر العوض الذي وقع العتق  
 عليه (قال أبو العباس) بل اختلف الشاهدان وليس هذا مما يتكرر فليس للسيد أن يحلف مع  
 شاهده الا كبر لا خلافا كما لا يحلف مع شاهده بالقيمة الكبيرة \* قال أصحابنا ومن تغليظ  
 اليمين بالمكان عند صخرة بيت المقدس وليس له أصل في كلام أحمد ونحوه من الأئمة بل السنة  
 أن تنظر اليمين في مكانا تغليظ في سائر المساجد عند المنبر \* والتغليظ بالمكان والزمان واللفظ لا يستحب  
 على قول أبي البركات ويستحب على قول أبي الخطاب مطلقا وكلام أحمد في رواية اليموني  
 يقتضى التغليظ مطلقا من غير تعليق باجتهاد الامام ولنا قول ثابت يستحب اذا رآه الحاكم  
 مصلحة \* ومتى قلنا التغليظ مستحب اذا رآه الحاكم مصلحة فينبغي انه اذا امتنع منه الخضم صار  
 ناكلا ولا يحلف المدعى عليه بالطلاق وفاقا

## كتاب الشهادات

الشهادة سبب موجب للحق وحيث امتنع اداء الشهادة امتنت كتابتها في ظاهر كلام أبي  
 العباس والشيخ أبي محمد المقدسى ويجوز اخذ الاجرة على اداء الشهادة وتحملها ولو تعينت اذا  
 كان محتاجا وهو قول في مذهب احمد ويحرم كتبها ويقدر فيه \* ولو كان بيد انسان شي لا يستحقه  
 ولا يصل الى من يستحقه بشهادتهم لم يلزم أدائها وإن وصل الى مستحقه بشهادتهم لم أدائها وتعين  
 الشهود متأول مجتهد والطلب العرفي أو الحال في طلب الشهادة كاللفظي عليها المشهود له أولا  
 وهو ظاهر الخبر وخبر يشهد ولا يستشهد محمول على شهادة الزور واذا أدى الآدمي شهادة  
 قبل الطلب قام بالواجب وكان أفضل لمن عنده أمانة أداها عند الحاجة والمسألة تشبه الخلاف  
 في الحكم قبل الطلب \* واذا غلب على ظن الشاهد انه يمتنع فيدعى الى القول المخالف للكتاب

والسنة أو الى محرم فلا يسوغ له اداء الشهادة وفاقا اللهم إلا أن يظهر قولاً يربده بمصلحة عظيمة \*  
ويشهد بالاستفاضة ولو عن واحد تسكن نفسه اليه اختاره الجد قال القاضي لا تصح الشهادة  
لمجهول ولا بمجهول (قال أبو العباس) وفي هذا نظربل تصح الشهادة بالمجهول ويقضي له بالمتقين  
والمجهول، يصح في مواضع كثيرة أما حيث يقع الحق بمجهول فلا ريب فيها كما لو شهد بالوصية  
بمجهول أو لمجهول أو شهد بالقطعة واللقيط \* والمجهول نوعان مبهم كأحد هذين ومطلق كعمد وكذلك  
في البيع والاجارة والصدان كما قلنا في الواجب الخير والمطلق (قال أبو العباس) وقد سئت عن  
بينة شهدت بوقف من دار معينة من دور ثم تهدمت وصارت عرصه فلم تعرف عين تلك الدار  
التي فيها السهم ولا عند الدور فقلت يحتمل أن يقرع قرعتين قرعة لعدد الدور وقرعة لثمين  
ذات السهم وكذلك في كل حق اختلط بغيره وجهلنا القدر فيقرع للقدر فيكتب رقاعاً بأسماء  
العدد أخرج لعدد الحق الثلثي \* والشاهد يشهد بما يسمع وإذا قامت بينة تدين ما دخل في اللفظ  
قبلت \* ويتوجه أن الشهادة بالدين لا تقبل إلا مفسرة للنسب ولو شهد شاهدان أن زيدا يستحق من  
ميراث مورثه قدراً معيناً أو من وقف كذا وكذا جزءاً معيناً أو أنه يستحق منه نصيب فلان  
ونحو ذلك فكل هذا لا تقبل فيه الشهادة إلا مع إثبات النسب لأن الانتقال في الميراث والوقف  
حكم شرعي يدرك باليقين نارة وبالأجتهاد أخري فلا تقبل حتى يتبين سبب الانتقال بأن يشهد بشرط  
الواقف وعن بقى من المستحقين أو يشهد بموت المورث وعن خلف من الورثة وحينئذ فان رأى الحاكم  
إن ذلك السبب يفيد الانتقال حكمه بالأردت الشهادة وقبول مثل هذه الشهادات يوجب أن تشهد  
الشهود بكل حكم مجتهد فيه بما اختلف فيه أو اتفق عليه وأنه يجب على الحكام الحكم بذلك فتصير مذاهب  
الفقهاء مشهوداً بها حتى لو قال الشاهد في مسألة الحمارية أشهد أن هذا يستحق من ركة الميت بناء على  
اعتقاده التشرية يتعين أن ترد مثل هذه الشهادة المطلقة \* وقوله تعالى ممن ترضون من الشهداء يقتضي  
أنه يقبل في الشهادة على حقوق الأديمين من رضوه شهداء بينهم ولا ينتظر إلى عدالته كما تكون مقبولا  
عليهم فيما ائتمنوه عليه \* وقوله تعالى في آية الوصية والرجمة أنان ذو اعدل أي صاحباً عدل المدل في  
المقال هو الصدق والبيان الذي هو ضد الكذب والكمائن كما بينه الله تعالى في قوله (واذ قلتم  
فاعملوا ولو كان ذا قربي) والعدل في كل زمان ومكان وطائفة بحسبها فيكون الشاهد في كل قوم  
من كان ذا عدل فيهم وإن كان لو كان في غيرهم لكان عدله على وجه آخر \* وهذا يمكن الحكم

بين الناس والافلو اعتبر في شهود كل طائفة ان لا يشهد عليهم الا من يكون قائماً باداء الواجبات وترك  
الحرمان كما كان الصحابة لبطلات الشهادات كلها أو غالبها (وقال ابو العباس) في موضع آخر اذا فسر  
الفاسق في الشهادة بالفاجر وبالمتهم فينبغي ان يفرق بين حال الضرورة وعدمها كما قلنا في الكفار  
(وقال ابو العباس) في موضع ويتوجه ان تقبل شهادة المروفين بالصدق وان لم يكونوا ملتزمين للحدود  
عند الضرورة مثل الحبس وحوادث البدو وأهل القرية الذين لا يوجد فيهم عدل \* وله أصول \*  
منها قبول شهادة أهل الذمة في الوصية وشهادة النساء فيما لا يطلع عليه الرجال وشهادة  
الصبيان فيما لا يطلع عليه الرجال وبظهر ذلك بالمختصر في السفر اذا حضره اثنان كافران  
واثنان مسلمان يصدقان وليسا بملزمين للحدود أو اثنان مبتدعان فهذان خير من الكافرين  
والشروط التي في القرآن انما هي في استشهاد التحمل لا الاداء وينبغي ان نقول في الشهود  
ما نقول في المحدثين وهوانهم من الشهود من تقبل شهادته في نوع دون نوع أو شخص دون شخص  
كما أن المحدثين كذلك ونبا الفاسق ليس بمردود بل هو موجب للتين عند خبر الفاسق  
الواحد ولم يؤمر به عند خبر الفاسقين وذلك ان خبر الاثنين يوجب من الاعتقاد ما لا يوجه خبر  
الواحد اما اذا علم انهما لم يتواطئا فهذا قد يحصل العلم وترد الشهادة بالكذبة الواحدة وان لم تقل هي  
كبيرة وهو رواية عن احمد ومن شهد على اقرار<sup>(١)</sup> شرعية قدح ذلك في عدالته ولا يستريب أحد  
فيمن صلى محدثاً أو الي غير القبلة أو بعد الوقت أو بلا قراءة انه كبيرة \* ويحرم اللعب بالشرطي  
وهو قول احمد وغيره من العلماء كما لو كان بهوض أو تضمن ترك واجب أو فعل محرم اجماعاً وهو  
شر من التردد وقاله مالك \* ومن ترك الجماعة فليس عدلاً ولو قلنا هي سنة \* وتحرم محاكاة الناس  
المضحكة ويكره من يأمر به لانه أذى ومن دخل قاعات الملاج فتح على نفسه باب الشر  
وصار من أهل التهم عند الناس لانه اشتهر عن اعتاد دخولها وقوعه في مقدمات الجماع أو فيه \* والعشرة  
الحرمة والنفقة في غير الطاعة وعلى كافر والامر بمنع منها ومن عشرة أهلها ولو بمجرد خوف وقوع  
الصغار فقد بالغ عمر أن رجلاً يجتمع اليه الأحداث فيمنع عن الاجتماع به بمجرد الريبة \* وتقبل شهادة  
الكافر على المسلم في الرصية في السفر اذا لم يوجد غيره وهو مذهب احمد ولا تعتبر عدالتهم  
وان شاء لم يحلفهم بسبب حق لله \* ولو حكم حاكم بخلاف آية الوصاية لنقض حكمه فانه خالف

(١) كذا بالأصل فليحذر



نص الكتاب بتأويلات سمجة \* وقول احمد قبل شهادة أهل الذمة اذا كانوا في سفر ليس فيه غير من هذه ضرورة يقتضى هذا التعليل قبولها في كل ضرورة حضرا وسفرا وصية وغيرها وهو منحة كما تقبل شهادة النساء في الحدود اذا اجتمعن في العرس والحمام ونص عليه احمد في رواية بكر بن محمد عن أبيه وتقل ابن صدقة في الرجل يوصى بأشياء لا قاربه ويعتق ولا يحضره الا النساء هل تجوز شهادتهن في الحقوق \* والصحيح قبول شهادة النساء في الرجة فان حضورهن عنده أيسر من حضورهن عند كتابة الوثائق وعن احمد في شهادة الكفار في كل موضع ضرورة غير المنصوص عليه روايتان لكن التحليف هنا لم تعرضوا له فيمكن ان يقال لا تحليف لانهم انما يحلفون حيث تكون شهادتهم بدلا في التحميل بخلاف ما اذا كانوا أصولا قد علموا من غير تحميل (وقال أبو العباس) في موضع آخر ولو قيل تقبل شهادتهم مع ايمانهم في كل شيء عدم فيه المسلمون لكان وجهها وتكون شهادتهم بدلا مطلقا واذا قبلنا شهادة الكفار في الوصية في السفر فلا يستبركونهم من أهل الكتاب وهو ظاهر القرآن وتقبل شهادة أهل الذمة بعضهم على بعض وهو رواية عن أحمد اختارها أبو الخطاب في انتصاره ومذهب أبي حنيفة وجماعة من العلماء ولو قيل انهم يحلفون مع شهادتهم بعضهم على بعض كما يحلفون في شهادتهم على المسلمين في وصية السفر لكان متوجها وشهادة الوصي على الميت مقبولة قال في المنفى لا نعلم فيه خلافا (قال أبو العباس) الا ان يقال قد يستفيد بهذه الشهادة نوع ولاية في تسليم المال ومثله شهادة المودع أو دغنيها فلان ومالكها فلان والواجب في العدو أو الصديق ونحوها أنه إن علم منهما العدالة الحقيقية قبات شهادتهما أما ان كانت عدالتهما ظاهرة مع إمكان ان يكون الباطن بخلافه لم تقبل ويتوجه مثل هذا في الأئمة ونحوه وتقبل شهادة البدوي على القروي في الوصية في السفر وهو أخص من قول من قبل مطلقا أو منع مطلقا وعلى القاضي وغيره منع شهادة البدوي على القروي أن العادة أن القروي انما يشهد على أهل القرية دون أهل البادية (قال أبو العباس) فاذا كان البدوي قاطنا مع المدعين في القرية قبلت شهادته لزوال هذا المنعي فيكون قول آخر في المسئلة مفصلا (وقال أبو العباس) في قوم أجروا شيئا لا تقبل شهادة أحد منهم على المستأجر لانهم وكلاء أو أولياء وتشتط الحرية في الشهادة وهو رواية عن أحمد والشهادة في مصرف الوقف مقبولة وان كان مستندها الاستفاضة في أصح القولين

### ﴿ فصل ﴾

قال أحمد في رواية حرب من كان أخرس فهو أصم لا تجوز شهادته قيل له فإن كتبها قال لم يبلغني في هذا شيء واختار الجدل قبول الكتابة ومنعها أبو بكر وقول أحمد فهو أصم لا تجوز شهادته لعدم سماعه فهذا منتف فيما رآه قال الأصحاب تجوز شهادة الأعمى في المسموعات وفي مارآه قبل عمامه إذا عرف الفاعل باسمه ونسبه وإن لم يعرفه إلا بعينه فوجهان وكذلك الوجهان إذا تعذر حضور المشهود عليه أو به لموت أو غيبة أو حبس يشهد البصير على حليته إذا في الموضعين تعذرت الرؤية من الشاهد فاما الشاهد نفسه هل له أن يمين من رآه وكتب صفته أو ضبطها ثم رأي شخصاً بتلك الصفة هذا أبعد وهو شبهه بخطه إذا رآه ولم يذكر الشهادة قال القاضي فإن قال الأعمى أشهد أن افلان على هذا شيئاً ولم يذكر اسمه ونسبه أو شهد البصير على رجل من وراء حائل ولم يدر اسمه ونسبه لم يصح ذكره محل وفاق (قال أبو العباس) تباين المذهب أنه إذا سمع صوته صحت الشهادة عليه أداء كما تصح تحملاً فإنه لا يشترط رؤية المشهود عليه حين التحمل ولو كان حاضراً إذا سماه ونسبه وهو لا يشترط في أصبح الوجهين فكذلك إذا أشار إليه لا تشترط رؤيته وعلى هذا فتجوز شهادة الأعمى على من سمع صوته وإن لم يعرف اسمه ونسبه ويؤيدها عليه إذا سمع صوته ولا يشترط في أداء الشهادة لفظاً أشهد وهو مقتضى قول أحمد قال علي بن المديني أقول علي أن العشرة في الجمة ولا أشهد فقال أحمد متى قلت فقد شهدت وقال ابن هاني لأحمد تفرق بين العلم والشهادة في أن العشرة في الجنة قال لا وقال الميموني قال أبو عبد الله وهل معنى القول والشهادة إلا واحد قال أبو طالب قال أبو عبد الله العلم شهادة وزاد أبو بكر بن حماد قال أبو عبد الله (إلا من شهد بالحق وهم يعلمون) وقال فناشهدنا إلا بما علمنا وقال المروزي أظن أني سمعت أبا عبد الله يقول هذا جهل أقول فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أشهد أنها بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال أبو العباس) ولا أعلم نصاً يخالف هذا ولا يعرف عن صحابي ولا تابعي اشتراط لفظ الشهادة ولا يمتنع في أداء الشهادة وأن الدين باق في ذمة الغريم إلى الآن بل يحكم الحاكم بالتصحيح الحال إذا ثبت عنده سبق الحق إجماعاً ويعرض في الشهادة إذا خاف الشاهد من اظهار الباطن ظلم المشهود عليه وكذلك التعريض في الحكم إذا خاف الحاكم من اظهار الأمر وتوقع الظلم وكذلك التعريض في الفتوى

والزواية كاليمن وأولى اذ اليمين خبر وزيادة

### ﴿فصل﴾

قصة أبي قتادة وخزيمة تقتضي الحكم بالشاهد في الأموال وقال القاضي في التليق الحكم بالشاهد الواحد غير متبع كما قاله المخالف في الحلال في النيم وفي القابلة على ان لا تعرف الرواية بمنع الجواز (قال أبو العباس) وقد يقال اليمين مع الشاهد الواحد حق للمستطاف وللامام فله ان يسقطها وهذا أحسن ويثبت في شهادة الاعصار بعد البسار ثلاثة وفي حل المسئلة وفي دفع الترماء وكلام القاضي يدل عليه ولو قيل انه يحكم بشهادة امرأة واحدة مع يمين الطالب في الأموال لكان متوجها لانهما انما مقام الرجل في التحمل ونثبت الوكالة ولو في غير المال وبينين وهو رواية عن أحمد والاقرار بالشهادة بمنزلة الشهادة بدليل الأئمة السوداء في الرضاع فان عقبة بن الحارث اخبر النبي صلى الله عليه وسلم ان المرأة اخبرته انها أرضعته فنهاه عنها من غير سماع من المرأة وقد احتج به الأصحاب في قبول شهادة المرأة الواحدة في الرضاع فلولا أن الاقرار بالشهادة بمنزلة الشهادة ما صحت الحجة يؤيده أن الاقرار بحكم الحاكم بالمقد الفاسد يسوغ الى الحاكم الثاني ان ينفذه مع مخالفته لمذهبه وشاهد الزور اذا تاب بعد الحكم فيما لا يبطل برجوعه فنهنا قد يتناق به حق آدمي فلا يسقط عنه التعزير وأما اذا تاب قبل الحكم أو بعد الحكم فيما يبطل برجوعه فنهنا لم يتناق به حق آدمي ثم نارة يجيئ الى الامام ثانيا فهذا بمنزلة قاطع الطريق اذا تاب قبل القدرة وتارة يتوب بعد ظهور نزوره فنهنا لا ينبغي أن يسقط عنه التعزير ومن شهد بعد الحكم شهادة تنافي في شهادته الاولى فكرجوعه عن الشهادة وأولى (وافي أبو العباس) في شاهد قاس بكذا وكتب خطه بالصحة فاستخرج الوكيل على حكمه ثم قاس وكتب بخطه بزيادة فصرم الوكيل الزيادة (قال أبو العباس) يفرم الشاهد ما غرمه الوكيل من الزيادة بسببه تمتد الكذب او اخطأ كالرجوع والله سبحانه وتعالى اعلم

## كتاب الاقرار

والتحقيق ان يقال ان المخبر ان اخبر بما على نفسه فهو مقر وان اخبر بما على غيره لنفسه فهو مدع وان اخبر بما على غيره لغيره فان كان مؤتمنا عليه فهو مخبر والا فهو شاهد فاقاضي والوكيل

والمكاتب والوصى والمأذون له كل هؤلاء ما ادوه مؤتمنون فيه فاخبارهم بعد المزل ليس اقرارا وانما هو خبر محض واذا كان الانسان ببلد سلطان او قطاع طريق ونحوهم من الظلمة خاف ان يؤخذ ماله او المال الذي يتركه لورثته او المال الذي بيده للناس إما بحجة انه ميت لا وارث له او بحجة انه مال غائب او بلا حجة اصلا فيجوز له الاقرار بما يدفع هذا الظلم ويحفظ هذا المال لصاحبه مثل ان يقر لحاضر انه ابنه او يقر ان له عليه كذا وكذا أو يقر ان المال الذي بيده لفلان ويتأول في اقراره بان يعني بقوله ابني كونه صغيرا او بقوله أخي اخوة الاسلام وان المال الذي بيده له أي له لانه قبضه لكوني قد وكلته في ايصاله أيضا الى مستحقته لكن يشترط ان يكون المقر له أمينا والاحتياط ان يشهد على المقر له أيضا ان هذا الاقرار تلجئة تفسيره كذا وكذا وان أقر من شك في بلوغه وذكر انه لم يبلغ فالقول قوله بلا يمين قطع به في المني والمحرر لعدم تكليفه ويتوجه ان يجب عليه اليمين لأنه ان كان لم يبلغ لم يضرمه وان كان قد بلغ حجزته فآثر بالحق نص الامام أحمد في رواية ابن منصور اذا قال البائع بعثك قبل ان أبلغ وقال المشتري بعد بلوغك ان القول قول المشتري وهكذا يجيء في الاقرار وسائر التصرفات هل وقعت قبل البلوغ أو بعده لان الاصل في العقود الصحة فاما ان يقال هذا عام واما أن يفرق بين ان يتيقن انه وقت التصرف كان مشكوكا فيه غير محكوم ببلوغه أولا يتيقن فاما مع تيقن الشك قد تيقنا صدور التصرف ممن لم يثبت أهليته والاصل عدمها فقد شككنا في شرط الصحة وذلك مانع من الصحة وأما في الحالة الاخرى فانه يجوز صدوره في حال الاهلية وحال عدمها والظاهر صدوره وقت الاهلية والاصل عدمه قبل وقتها فالاهلية هنا متيقن وجودها (ثم ذكر أبو العباس) ان من لم يقر بالبلوغ حتى تعلق به حق مثل اسلامه باسلام أبيه أو ثبوت الذمة له تبعاً لآبيه أو بعد تصرف الولي له أو تزويج ولي أبعد منه لموليته فهل يقبل منه دعوى البلوغ حينئذ ام لا لثبوت هذه الاحكام المتعلقة به في الظاهر قبل دعواه (واشار أبو العباس) الى تخرج المسئلة على الوجهين فيما اذا راجع الرجعية زوجها فقالت قد انقضت عدتي وشبيهه أيضا بما اذا ادعى المجهول المحكوم باسلامه ظاهرا كاللقيط الكافر بعد البلوغ فانه لا يسمع منه على الصحيح وكذلك لو تصرف المحكوم بحريته ظاهرا كاللقيط ثم ادعى الرق فني قبول قوله خلاف معروف واذا اقر المريض مرض الموت المخوف لوارث فيحتمل ان يجعل اقراره لوارث كالشهادة فترد في حق من ترد

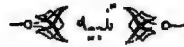
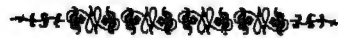
شهادته له كالأب بخلاف من لا ترد ثم هذا هل يخالف المقر له معه كالشاهد وهل يعتبر عدالة المقر ثلاث احتمالات ويحتمل أن يفرق مطلقاً بين الدل وغيره فإن الدل معه من الدين ما يمنعه من الكذب ونحوه في براءة ذمته بخلاف الفاجر ولو خالف المقر له مع هذا كما قد كان في قبول الاقرار مطلقاً فساد عظيم وكذلك في رده مطلقاً ويتوجه فيمن أقر في حق الغير وهو غير متهم كاترار العبد بجنابة الخطأ واقرار القاتل بجنابة الخطأ أن يحل المقر كشاهد ويخلف معه المدعى فيما ثبت شاهد آخر كما قلنا في اقرار بعض الورثة بالنسب هذا هو القياس والاستحسان واقرار العبد لسيدته يبنى على ثبوت مال السيد في ذمة العبد ابتداءً ودواماً وفيها ثلاثة أوجه في الصداق واقرار سيده له يبنى على أن العبد إذا قيل يملك هل يثبت له دين على سيده قال في الكافي وإن أقر العبد بنكاح أو قصاص أو تعزير فذف صح وإن كذبه الولي (قال أبو العباس) وهذا في النكاح فيه نظر فإن العبد لا يصح نكاحه بدون إذن سيده لأن في ثبوت نكاح العبد ضرراً عليه فلا يقبل إلا بتصديق السيد قال وإن أقر لعبد غيره بمال صح وكان لسيدته (قال أبو العباس) وإذا قلنا يصح قبول الهبة والوصية بدون إذن السيد لم يفتقر الاقرار الى تصديق السيد وقد يقال بل وإن لم تقل بذلك لجواز أن يكون قديماً مباحاً فافر بعينه أو تلفه وتضمن قيمته وإذا حجر المولى على المأذون له فافر بعد الحجر قال القاضي وغيره لا يقبل بقياس المذهب تبعض ومتى ثبت نسب المقر له من المقر ثم رجع المقر وصدقه المقر له هل يقبل رجوعه فيه وجهان حكاهما في الكافي (قال أبو العباس) أن جعل النسب فيه حقاً لله تعالى فهو كالجزية وإن جعل حق آدمي فهو كالمال والاشبه أنه حق الآدمي كالولاء ثم إذا قبل الرجوع عنه حق الاقارب الثابت من المحرمية ونحوها هل يزول أو يكون كالاقرار بالرق (تردد نظر أبي العباس) في ذلك فاما إن ادعى نسباً ولم يثبت لعدم تصديق المقر له أو قال أنا فلان ابن فلان وانتب إلى غير معروف أو قال لأب لي أو لانسب لي ثم ادعى بعد هذا نسباً آخر أو ادعى أن له أباً فقد ذكر الاصحاب في باب معلق من النسب أن الأب إذا اعترف بالأبن بعد نفيه قبل منه فكذلك غيره لأن هذا النفي والاقرار بمحصل ومنكر لم يثبت به نسب فيكون اقراره بعد ذلك مقبولاً كما قلنا فيما إذا أقر بمال المكذب إذا لم يجعله ليثبت المال فإنه إذا ادعى المقر بعد هذا أنه ملكه قبل منه وإن كان المقر به رقيق نفسه فهو كغيره بناء على أن الاقرار المكذب وجوده كعدمه وهناك على الوجه الآخر يجعله بمنزلة

المال الضائع أو المجهول فيحكم بالجزية وبالمال ليثبت المال وهنا يكون بمنزلة مجهول النسب فيقبل  
 به الاقرار نائياً وسر المسألة ان الرجوع عن الدعوي مقبول والرجوع عن الاقرار غير مقبول  
 والاقرار الذي لم يتعلق به حق الله ولا الآدمي هو من باب لدعاوي فيصح الرجوع عنه ومن أقر  
 بطفل له أم فجاءت أمه بدمه موت المقر تدعى زوجته فلا شبهة بكلام أحمد ثبوت الزوجية فهنا حمل  
 على الصحة وخالف الاصحاب في ذلك ومن أقر بقبض عن أو غيره ثم انكر وقال ما قبضت وسأل خلاف  
 خصمه فله ذلك في أصح قولي الدماء ولا يشترط في صحة الاقرار كون المقر به بيد المقر\* والاقرار  
 قد يكون بمعنى الانشاء كقوله (قالوا أقررنا) ولو أقر به واراد انشاء تملكه صح ومن انكر  
 زوجية امرأة فإبرأته ثم أقر بها كان لها طلبها بحقها ومن أقر وهو مجهول نسبه ولا وارث حتى أخ  
 أو عم فصدقه المقر له وأمكن قبل صدقه المولى أولاً وهو قول أبي حنيفة وذكره الجليلي في نحر مجاز كل صلة  
 كلام مغيرة له استثناء وغير المتقارب فيها متواصل والاقرار مع الاستدراك متواصل وهو أحد  
 القولين ولو قال في الطلاق انه سبق لسانه لكان كذلك ويحتمل أن يقبل الاقرار المتصل ومن  
 أقر بملك ثم ادعى شراءه قبل اقراره ولا يقبل ما يناقض اقراره الا مع شبهة متتادة ولو أبان زوجته  
 في مرضه فآثر وارث شافعي انه وارثه وأقبضها وورثها مع علمه بالخلاف لم يكن له دعوي ما يناقضه  
 ولا يسوغ الحكم له بقياس المذهب فيما اذا قال أنا مقر في جواب الدعوي أن يكون مقر بالمدعي  
 به لان المفعول ما في الدعوي كما قلنا في قوله قبلت ان القبول ينصرف الى الايجاب لا الى شيء  
 آخر وهو وجه في المذهب وأما اذا قال لأنكر ما تدعيه فين الانكار والاقرار مرتبة وهي  
 السكوت ولو قال الرجل أنا لا أكذب فلانا لم يكن مصدقاً له فالمتوجه أنه مجرد نفي الانكار إن  
 لم ينضم اليه قرينة بان يكون المدعي مما يعلمه المطلوب وقد ادعى عليه علمه والا لم يكن اقراراً حكى  
 صاحب الكافي عن القاضي انه قال فيما اذا قال المدعي لي عليك الف فقال المدعي عليه قضيتك  
 منها مائة أنه ليس باقرار لان المائة قد رفعها بقوله والباقي لم يقربه وقوله منها يحتمل ما تدعيه  
 (قال أبو الباس) هذا يخرج على أحد الوجهين في أبرأتها وأخذتها وقبضتها انه مقر هنا بالالف  
 لان الماء يرجع الى المذكور ويتخرج ان يكون مقر بالمائة على رواية في قوله كان له على وقضيته  
 ثم هل يكون مقر بها وحدها أو الجميع على ما تقدم والصواب في الاقرار المعلق بشرط ان نفس  
 الاقرار لا يتعلق وانما يتعلق المقربه لان المقربه قد يكون مطلقاً بسبب قد يوجب أو يوجب ادائه

دليل يظهره فالاول كما لو قال مقرا ذات قدم زيد فلي لفلان الف صح وكذلك ان قال ان رد عبده  
الابق فله ألف ثم أقر بها فقل ان رد عبده الا بق فله الف صح وكذلك الاقرار بعوض الخلع  
لو قالت ان طلقني أو ان عفا عني فله عندى الف وأما التطبيق بالشهادة فقد يشبه التحكيم، لو قال  
ان حكمت علي بكذا التزمته لزمه عندنا فلذلك قد يرضى بشهادته وهو في الحقيقة التزام وتركية  
للساھد ورضي بشهادة واحد وإذا أقر العاوي بمضمون محض وادعى عدم العلم بدلالة اللفظ ومثله  
يجمله قبل منه على المذهب وإذا أقر لغيره بعين له فيها حق لا يثبت الا برضى المالك كالرهن والاجارة  
ولا يثبتة قال الاصحاب يقبل ويتوجه ان يكون القول قوله لان الاقرار ما تضمن ما يوجب تسليم  
العين أو المنفعة فما أقر ما يوجب التسليم كما في قوله كان له على وقضيته ولانا يجوز مثل هذا الاستثناء  
في الانشآت في البيع ونحوه فكذلك في الاقرارات والقرآن يدل على ذلك في آية الدين وكذا  
لو أقر بفعل فعله وادعى اذن المالك والاستثناء يمنع دخول المستثنى في اللفظ لانه يخرج به بعد  
مادخل في الاصح قال القاضي ظاهر كلام احمد جواز استثناء النصف لان أبا منصور روي  
عن احمد اذا قال كان لك عندى مائة دينار فقضيتك منها خمسين وليس بينهما مائة فالقول قوله  
(قال أبو العباس) ليس هذا من الاستثناء المختلف فيه فان قوله قضيتك ستين مثل خمسين قال أبو  
حنيفة اذا قال له على كذا وكذا درهما لزمه أحد عشر درهما وان قال كذا وكذا درهما لزمه إحدى  
وعشرين وان قال كذا درهم لزمه عشرون وما قاله أبو حنيفة أقرب مما قاله أصحابنا فان أصحابنا  
بنوه على ان كذا وكذا تأكيذا وهو خلاف لانه يكفيه ان يقول كذا درهما لما كان <sup>(١)</sup> في اراد  
درهما وأيضا <sup>(٢)</sup> لو لنت العرب هو خلاف لا النصب ثم يقتضى الرفع لهما وهذا مثل الترجمة وان  
الدراهم المعروف الظاهر ان يقول درهم والواجب ان يفرق بين الشئيين الذي يتصل أحدهما بالارض  
عادة كالقرباب في السيف والخاتم في الفص لان ذلك اقرار بهما وكذلك الزيت في الزق والتمرة  
في الجراب ولو قال غصبت ثوبا في منديل واخذت منه ثوبا في منديل كان اقرارا بهما لاله عندي  
ثوب في منديل فانه اقرار بالثوب خاصة وهو قول ابى حنيفة واذا قال له على من درهم الى عشرة  
أو ما بين درهم الى العشرة فلهذا أوجه أحدها يلزمه تسعة وثانها عشرة وثالثها ثمانية والرابع يذبح  
ان يجمع بين الطرفين من الاعداد فاذا قال من واحد الى عشرة لزمه خمسة وخمسون ان ادخانا

(١) كذا بالاصل (٢) قوله وأيضا الخ كذا بالاصل

الطرفين وخمسة وأربعون ان ادخلنا المبتدأ فقط وأربعة وأربعون ان اخرجناها ويمتد في الاقرار  
عرف التكلم فيحمل مطلق كلامه على أقل احتمالاته والله سبحانه وتعالى أعلم  
تمت النسخة والحمد لله على التمام حمدا كثيرا عدد ما جرت الاقلام والصلاة والسلام على خير  
الانام محمد وعلى آله الكرام صلاة دائمة متصلة الدوام  
وكان الفراغ من نسخ هذا الكتاب يوم الجمعة تاسع عشر شهر رمضان من شهر سنة اثنين  
وعشرين ومائة والف من هجرة من له العز والشرف صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم  
ان تجدد عيباً فسد الخلالا \* جل من لا عيب فيه وعلا



ليعلم انه لم يكن بيدنا من نسخ الاختيارات الا نسخة واحدة محرفة ولم نجد في مصر  
ولا غيرها نسخة أخرى فلذا قد اعتدنا بتصحيحها بقدر الامكان  
والحمد لله على التمام وصلى الله على سيدنا  
محمد وعلى آله وصحبه وسلم آمين



وبها تم المجلد الرابع من فتاوى شيخ الإسلام ويلحقه الخامس  
وأوله كتاب التسميع لشيخ الإسلام ابن تيميه





# فهرست المجلد الرابع

من فتاوي ابن نعيمه ويليهِ فهرست الاختيارات

صفحة

( باب الوقف )

- ٢ مسألة في رجل متول امامة مسجد وخطابته وناظر وقفه الخ والجواب عنها
- ٣ مسألة وقف انسان على زيد ثم علي أولاد زيد النماية شيئاً مات واحد الخ وجوابها
- ٥ مسألة في وقف على أربعة أنفس عمرو وياقوتة وجهمة وعائشة الخ وجوابها
- ٨ مسألة في واقف وقف على فقراء المسلمين فهل يجوز لناظر الوقف الخ وجوابها
- ٨ مسألة في رجل وقف مدرسة وشرط أن يكون له بها وظيفة الخ وجوابها
- ٩ مسألة فيمن وقف وقفاً وشرط لناظر جراية وجامكية كما شرط الخ وجوابها
- ١٠ مسألة الناظر متى يستحق معلومه من حين فوض اليه أو الخ وجوابها
- ١٠ مسألة في رجل وقف وقفاً على مدرسة وشرط في كتاب الوقف انه لا ينزل الخ وجوابها
- ١١ مسألة في مدرسة وفقت على الفقهاء والمتفقهة الفلانية برسم سكانها الخ وجوابها
- ١١ مسألة في أوقاف ببلد على أبا كن مختلفة الخ والجواب عنها
- ١٣ مسألة فيمن وقف وقفاً على أولاده فلان وفلان الخ والجواب عنها
- ١٣ مسألة فيمن وقف وقفاً مستغلاً ثم مات فظهر عليه دين الخ والجواب عنها
- ١٣ مسألة في رجل ساكن في خان وقف وله مباشر الخ والجواب عنها
- ١٤ مسألة في رجل أقر قبل موته بعشرة أيام أن جميع الخانات والاعيان الخ والجواب عنها
- ١٥ فصل سورة كتاب الوقف هذا ما وقفه عامر بن يوسف والجواب عنها
- ١٧ مسألة في رجل قال في مرضه اذا مت فداري وقف الخ والجواب عنها
- ١٧ مسألة في زاوية فيها عشرة فقراء مقيمون وبذلك الزاوية مطلع الخ والجواب عنها
- ١٧ مسألة فيما استقر اطلاقه من المالك المتقدمين الخ والجواب عنها
- ٣١ مسألة في رجل له حق في بيت المال اما لمنفعة في الجهاد الخ والجواب عنها

- ٣٢ مسألة في قوم ارسلوا قوما في مصالح لهم ويعطونهم الخ والجواب عنها  
 ﴿ باب اللقطة وغيرها ﴾ ٣٢
- ٣٢ مسألة في رجل وجد لقطة وعرف بها بعض الناس الخ والجواب عنها  
 مسألة في حجاج التقوا مع عرب الخ والجواب عنها ٣٢
- ٣٣ مسألة في سفينة غرقت في البحر ثم انها انحدرت الخ والجواب عنها  
 مسألة في حكم من وجد لقطة والجواب عنها ٣٤
- ٣٤ مسألة في رجل لقي لقيّة في وسط فلاة وقد انشد عليها الخ والجواب عنها  
 مسألة جاء التار وجفل الناس من بين أيديهم وخلفوا دواب الخ والجواب عنها ٣٤
- ٣٤ مسألة فيمن وجد طفلا ومعه شيء من المال ثم ربه الخ والجواب عنها  
 ﴿ كتاب الوصايا ﴾ ٣٥
- ٣٥ مسألة في رجل اوصى زوجته عند موته انها لا توهب شيئا الخ والجواب عنها  
 مسألة في ايتام تحت يد وصى ولهم اخ من أم الخ والجواب عنها ٣٥
- ٣٦ مسألة في نصراني توفى وخلف تركة واوصى وصية الخ والجواب عنها  
 مسألة في رجل له جارية وله منها اولاد خمسة الخ والجواب عنها ٣٦
- ٣٦ مسألة في امرأة وصت لطفلة تحت نظر أبيها بمبلغ الخ والجواب عنها  
 مسألة في وصى على ايتام بوكالة شرعية وللأيتام دار فباعها الخ والجواب عنها ٣٧
- ٣٧ مسألة في رجل توفى وله مال كثير وله ولد صغير وأوصى الخ والجواب عنها  
 مسألة في رجل مات وخلف ستة أولاد ذكور الخ والجواب عنها ٣٧
- ٣٨ مسألة في وصى تحت يده مال لايتام فهل يجوز أن يخرج الخ والجواب عنها  
 مسألة في امرأة ماتت ولم يكن لها وارث سوى ابن أخت الخ والجواب عنها ٣٨
- ٣٨ مسألة في رجل خلف أولادا وأوصى لاخته كل يوم بدرهم الخ والجواب عنها  
 مسألة في رجل أوصى لرجلين على ولده ثم انهما اجتهدا الخ والجواب عنها ٣٩
- ٣٩ مسألة في رجل أوصى لأولاده بسهام مختلفة الخ والجواب عنها ٣٩

- ٣٨ مسألة في رجل أوصى في مرضه المتصل بموته بأن يباع شراب الخ والجواب عنها
- ٤٠ مسألة في رجل أوصى لأولاده الذكور بتخصيص ملك دون الإناث الخ والجواب عنه
- ٤٠ مسألة فيمن وصى أو وقف على جيرانه فما الحكم والجواب عنها
- ٤٠ مسألة في الرضى ونحوه إذا كان بمض مال الوصي مشتركاً الخ والجواب عنها
- ٤٠ مسألة في وصى نزل عن وصيته عند الحاكم وسلم المال إليه الخ والجواب عنها
- ٤١ مسألة في رجل جليل القدر له تملقات مع الناس وأوصى الخ والجواب عنها
- ٤٢ مسألة في امرأة توفيت وخلفت أباه وعمها الخ والجواب عنها
- ٤٢ مسألة في وصى على أولاد أخيه ونوفى وخلف أولاد الخ والجواب عنها
- ٤٢ مسألة في رجل توفى صاحب له في الجهاد فجمع تركته الخ والجواب عنها
- ٤٣ مسألة في امرأة أوصت قبل موتها بخمسة أيام بأشياء الخ والجواب عنها
- ٤٣ مسألة في وصى تحت يده إيتام أطفال ووالدتهم حامل الخ والجواب عنها
- ٤١ مسألة في مسجد لرجل وعليه وقف والوقف عليه حكر الخ والجواب عنها
- ٤٤ مسألة في وصى قضي ديناً عن الموصى بغير ثبوت عند الحاكم الخ والجواب عنها
- ٤٤ مسألة في رجل وصى على مال يقيم وقد قارض فيه مدة الخ والجواب عنها
- ٤٥ مسألة فيمن ولي على مال يتامى وهو قاصر فما الحكم في ولايته والجواب عنها
- ٤٥ مسألة فيمن عنده يتيم وله مال تحت يده وقد وقع كلفة البيتيم والجواب عنها
- ٤٥ مسألة فيمن دفع مال يتيم إلى عامر يشتري به ثمرة مضاربة الخ والجواب عنها
- ٤٥ مسألة في ضمان بساتين بدمشق وإن الجيش المنصور الخ والجواب عنها
- ٤٦ مسألة في ضمان بساتين وإنهم لما سمعوا بقدوم العدو الخ والجواب عنها
- ٤٦ مسألة في مضارب رفته صاحب المال إلى الحاكم الخ والجواب عنها
- ٤٦ مسألة في شراء الجنان لمصير زيت أو لوقيدها ولها الخ والجواب عنها
- ٤٧ (كتاب الفرائض وغيره)
- ٤٧ مسألة في رجل له أولاد ونكسب جارية وأولادها الخ والجواب عنه

- ٤٧ مسألة في رجلين اخوة لاب وكانت أم أحدهما أم ولد الخ والجواب عنها .
- ٤٧ مسألة في امرأة توفيت وخلفت بنتين وزوجا ووالدة الخ والجواب عنها
- ٤٧ مسألة في امرأة توفيت وخلفت زوجها وابنتين ووالدتها الخ والجواب عنها
- ٤٨ مسألة في رجل كانت له بنت عم وابن عم فتوفيت بنت الأم الخ والجواب عنها
- ٤٨ مسألة في امرأة توفيت وخلفت زوجها وبنتا وأما واختا من أم الخ والجواب عنها
- ٤٨ مسألة في رجل توفي وخلف ابنتين وبنتين وزوجة الخ والجواب عنها
- ٤٩ مسألة في رجل تزوج امرأة واعطاها المهر وكتب عليه صداقا الخ والجواب عنها
- ٤٩ مسألة في رجل توفي وله عم شقيق وله أخت من أبيه فما الميراث والجواب عنها
- ٤٩ مسألة ما بال قوم غدوا قد مات منهم \* فاصبحوا يقسمون المال والحللا الخ والجواب عنها
- ٤٩ مسألة فيمن ترك ابنتين وعمه أخا أبيه من امه فما الحكم الخ والجواب عنها
- ٥٠ مسألة في امرأة مزوجة ولزوجها ثلاث شهور الخ والجواب عنها .
- ٥٠ مسألة في رجل مات وترك زوجة واختا لا يويه الخ والجواب عنها
- ٥٠ مسألة في امرأة ماتت وخلفت أولادا منهم أربعة أشقاء الخ والجواب عنها
- ٥١ مسألة في رجل توفي الى رحمة الله وخلف أخاه وأختا الخ والجواب عنها
- ٥١ مسألة في امرأة ماتت وخلفت زوجها وأما وأختا شقيقة الخ والجواب عنها
- ٥١ مسألة في امرأة ماتت ولم يكن لها وارث سوى ابن أخت الخ والجواب عنها
- ٥٢ مسألة في رجل مات وخلف بنتا وله أولاد اخ ومن أبيه الخ والجواب عنها
- ٥٢ مسألة في امرأة ماتت وخلفت زوجها وابن أخت والجواب عنها
- ٥٢ مسألة فيمن أشهد على نفسه وهدو في صحة من عقله وبدنه الخ والجواب عنها
- ٥٣ مسألة في رجل توفي وخلف أخاه واختا شقيقتين الخ والجواب عنها
- ٥٣ مسألة في رجل زوج ابنته وكتب الصداق عليه الخ والجواب عنها
- ٥٤ مسألة في رجل خص بمض الأولاد على بمض الخ والجواب عنها
- ٥٤ مسألة في رجل له خالة ماتت وخلفت موجودا ولم يكن لها وارث والجواب عنها

## صحيفة

- ٥٤ مسألة في امرأة وصت وصايا في حال مرضها لزوجها الخ والجواب عنها
- ٥٤ مسألة في امرأة ماتت ولها زوج وجدة وأخوة اشقاء الخ والجواب عنها
- ٥٤ مسألة في امرأة ماتت ولها أب وأم وزوج الخ والجواب عنها
- ٥٤ مسألة في امرأة ماتت وخلفت زوجا وأبوين الخ والجواب عنها
- ٥٥ مسألة في رجل أعطي لزوجته من صداقها جارية الخ والجواب عنها
- ٥٥ مسألة في رجل خلف زوجة وثلاث أولاد ذكر منها الخ والجواب عنها
- ٥٥ مسألة في امرأة ماتت عن أبوين وزوج وأدبنة أولاد والجواب عنها
- ٥٥ مسألة في رجل مات والدته وخلفته ووالده وكرمته الخ والجواب عنها
- ٥٦ مسألة في امرأة ماتت عن زوج وأب وأم الخ والجواب عنها
- ٥٦ مسألة في امرأة توفى زوجها وخاف أولادها والجواب عنها
- ٥٦ مسألة في امرأة ماتت وخلفت من الورثة بنتا وأخا الخ والجواب عنها
- ٥٦ مسألة في رجل خلف شيئا من الدنيا وقاسمه أولاده الخ والجواب عنها
- ٥٧ مسألة في امرأة ماتت وخلفت زوجا وبنتا وأما وأختا الخ والجواب عنها
- ٥٧ ﴿ كتاب النكاح ﴾
- ٥٧ مسألة في شروط النكاح من شرط انه لا يزوج علي الزوجة الخ والجواب عنها
- ٥٨ مسألة في امرأة تزوجت ثم بان انه كان له زوج الخ والجواب عنها
- ٥٨ مسألة في رجل له بنت وهي دون البلوغ فزوجها الخ والجواب عنها
- ٥٨ مسألة في بنية دون البلوغ وحضر من يرغب في تزويجها الخ والجواب عنها
- ٥٩ مسألة في بنية حضر من يرغب في تزويجها الخ والجواب عنها
- ٥٩ مسألة في رجل له جارية وقد عتقها وتزوج بها الخ والجواب عنها
- ٥٩ مسألة في رجل تزوج بكرا فوجدها مستحاضة الخ والجواب عنها
- ٦٠ مسألة في رجل تزوج ابنة أخيه من ابنه والزواج فاسق الخ والجواب عنها
- ٦٠ مسألة في بنت يتيمة وقد طلبها رجل وكيل على جهات المهرنة الخ والجواب عنها

- ٦٩ مسألة في رجل تزوج امرأة بولاية اجنبي ووليها في مسافة الفصر النخ والجواب عنها
- ٦٩ مسألة في رجل كان له سرية بكتاب ثم توفي وله ابن النخ والجواب عنها
- ٦٢ مسألة في رجل تزوج يتيمة وشهدت امها. يبلوغها النخ والجواب عنها
- ٦٢ مسألة في امرأة لها أب وأخ ووكيل أبيها في النكاح النخ والجواب عنها
- ٦٣ مسألة في رجل تزوج بامرأة من مدة سنة ولم يدخل بها وطلقها النخ والجواب عنها
- ٦٤ مسألة في رجل تزوج بكرا بولاية أبيها ولم يستأذن حين العقد النخ والجواب عنها
- ٦٤ مسألة في امرأة خلاها أخوها في مكان لتوفي عدة زوجها النخ والجواب عنها
- ٦٥ مسألة في رجل تزوج بنتا وهي يتيمة وعقد عقدها الشافعي النخ والجواب عنها
- ٦٥ مسألة جدي أمه وأبي جده وأنامة له وهو خالي والجواب عنها
- ٦٥ مسألة في رجل تزوج بامرأة وشرطت عليه ان لا يتزوج عليها النخ والجواب عنها
- ٦٦ مسألة في رجل وجد صغيرة فرباها فلما بلغت زوجها الحاكم والجواب عنها
- ٦٦ مسألة في صغيرة دون البلوغ مات أبوها هل يجوز للحاكم أو نائبه ان يزوجه أم لا وهل يثبت لها الخيار اذا بلغت أم لا والجواب عنها
- ٦٨ مسألة في تزويج المماليك بالجوار من غير عتق النخ والجواب عنها
- ٦٩ مسألة في رجل حنث من زوجته فنكحت غيره ليحلها للاول النخ والجواب عنها
- ٦٩ مسألة في العبد الصغير اذا استحل بها النساء وهو دون البلوغ النخ والجواب عنها
- ٧٠ مسألة في امام عدل طلق امرأته وبقيت عنده النخ والجواب عنها
- ٧٠ مسألة في رجل شرط على امرأته بالشهود ان لا يسكنها النخ والجواب عنها
- ٧٠ مسألة في رجل شريف زوج ابنته لرجل غير شريف النخ والجواب عنها
- ٧١ مسألة في المرأة التي يعتبر اذنها في الزواج شرعا النخ والجواب عنها
- ٧٢ مسألة في مريض تزوج في مرضه فهل يصح العقد والجواب عنها
- ٧٢ مسألة في رجل خطب امرأة حرة لها ولي غير الحاكم والجواب عنها
- ٧٢ مسألة في رجل ركض يسير البلاد في كل مدينة شهراً النخ والجواب عنها

- ٧٣ مسألة في رجل جمع في نكاح واحد بين خالة رجل وابنة أخ له والجواب عنها
- ٧٤ مسألة في رجل له جارية تزني فهل يحل له وطئها والجواب عنها
- ٧٤ مسألة في رجل له جارية معتوقة وقد طلبها منه رجل ليتزوجها والجواب عنها
- ٧٤ مسألة في رجل ينكح زوجته في دبرها والجواب عنها
- ٧٥ مسألة في الاماء الكتاتيات ما الدليل على وطئهن بملك الممن النخ والجواب عنها
- ٧٨ فصل وأما المحسوبة فقد ذكرنا أن الكلام فيها مبني النخ والجواب عنها
- ٧٩ مسألة في رجل زني بامرأة في حال شبوبته وقد روى النخ والجواب عنها
- ٨٠ مسألة في بنت بالغ وقد خطبت اقربة لها فأبى النخ والجواب عنها
- ٨٠ مسألة في رجل قرني تزوج بجارية مملوكة فأولدها ولد أهل النخ والجواب عنها
- ٨٤ مسألة في قوله تعالى ولا تنكحوا المشركات وقد أباح العلماء النخ والجواب عنها
- ٨٥ ﴿باب من النكاح﴾
- ٨٥ مسألة في رجل تكلم بكلمة الكفر ثم بعد ذلك حلف بالطلاق والجواب عنها
- ٨٦ مسألة في رجل تزوج بامرأة فظفر مجذوما فهل لها فسخ النكاح والجواب عنها
- ٨٦ مسألة في رجل تزوج امرأة مصالحة على صداق النخ والجواب عنها
- ٨٦ مسألة هل تصح مسألة ابن سريج أم لا فان قلنا لا تصح النخ والجواب عنها
- ٨٧ مسألة هل تصح مسألة المبد أم لا والجواب عنها
- ٨٧ مسألة في رجل له زوجة وأمة ماتريد الزوجة فطلق الزوجة النخ والجواب عنها
- ٨٧ مسألة في قوم يتزوج هذا أخت هذا وهذا أخت هذا النخ والجواب عنها
- ٨٧ مسألة في رجل وكل ذميا في قبول نكاح امرأة مسلمة النخ والجواب عنها
- ٨٨ مسألة في امرأة تزوجت برجل فهرب وتركها النخ والجواب عنها
- ٨٩ مسألة في رجل تزوج وشرطوا عليه في العقد النخ والجواب عنها
- ٨٩ مسألة في رجل تزوج بامرأة ولم يدخل بها ولا أصابها فولدت النخ والجواب عنها
- ٩٠ مسألة في رجل خطب على خطبة رجل آخر فهل يجوز ذلك

- ٩٠ مسألة في مملوك في الرق والعبودية تزوج بامرأة من المسلمين الخ والجواب عنها
- ٩١ مسألة في رجل زوج ابنته لشخص ولم يعلم ما هو عليه الخ والجواب عنها
- ٩١ مسألة في امرأة تزوجت برجل فلما دخلت رأته بحسبه برضا الخ والجواب عنها
- ٩١ مسألة في رجل تزوج امرأة على أنها بكر فبانت ثيباً فهل له فسخ النكاح
- ٩٢ مسألة في رجل متزوج بامرأة وسافر عنها سنة كاملة الخ والجواب عنها
- ٩٢ مسألة في رجل تزوج بامرأة وممها بنت وتوفيت الخ والجواب عنها
- ٩٢ مسألة في رجل تزوج معتقة رجل وطلقها وتزوجت بآخر الخ والجواب عنها

## باب الولاء

- ٩٣ مسألة في رجل خلف ولداً ذكراً وابنتين غير مرشدين الخ والجواب عنها
- ٩٣ مسألة في رجل أسلم هل يبقى له ولاية على أولاده الكتابيين والجواب عنها
- ٩٤ مسألة في رجل توفي وخلف مستولدة له الخ والجواب عنها
- ٩٤ مسألة في رجل خطب امرأة ولها ولد والعاقبة ماله الخ والجواب عنها
- ٩٤ مسألة في رجل تزوج امرأة بولاية أجنبي ووليها في مسافة دون القصر للخ والجواب عنها
- ٩٥ مسألة في رجل له عبد وقد حبس نصفه وقصد الزواج فهل له ذلك والجواب عنها
- ٩٥ مسألة في رجل عازب ونفسه تنوق إلى الزواج غير أنه يخاف أن يتكاف من المرأة الخ والجواب عنها
- ٩٥ مسألة في رجل تزوج امرأة وقعدت معه أياماً وجاء أناس الخ والجواب عنها
- ٩٦ مسألة عن أبي هريرة قال قال عليه السلام لا تنكح الأيم حتى تسأمر الخ والجواب عنها
- ٩٦ مسألة في رجل تزوج بالغة من جدّها أبي أيها الخ والجواب عنها
- ٩٧ مسألة في رجل تحت حنجر والده وقد تزوج بغير اذنه الخ والجواب عنها
- ٩٧ مسألة في رجل طلب منه رجل بنته لنفسه قال ما ازوجك الخ والجواب عنها
- ٩٧ مسألة فيمن برطال ولي امرأة ليزوجها إياه فزوجها الخ والجواب عنها
- ٩٧ مسألة في قولكم في العمل السريجية وهي ان يقول لامرأته الخ والجواب عنها



- ٩٨ مسألة في رجل تزوج عتيقة بمض بنات الملوك للنخ والجواب عنها
- ٩٩ مسألة في رجل غطب امرأة فاتفقوا على النكاح النخ والجواب عنها
- ٩٩ مسألة في هذا التحليل الذي يفعله الناس اليوم اذا وقع النخ والجواب عنها
- ٩٩ مسألة في رجل خطب بنت رجل من المدول النخ والجواب عنها
- ١٠٠ مسألة في رجل تزوج باسرة وفي ظاهر الحال انه حر النخ والجواب عنها
- ١٠٠ مسألة في الرافضي ومن يقول لا تلزمه الصلوة النخ والجواب عنها
- ١٠٠ مسألة في رجل مالكي المذهب حصل له نكدة النخ والجواب عنها
- ١٠٢ مسألة في ثيب بالنخ لم يكن وليها الا الحاكم فزوجها النخ والجواب عنها
- ١٠٢ مسألة في رجل زوج ابنته لرجل وأراد الزوج السفر النخ والجواب عنها
- ١٠٢ مسألة في رجل متزوج بخالة انسان وله بنت فتزوج بها النخ والجواب عنها
- ١٠٣ مسألة في امرأة لها أخوان دون البلوغ ولها خال فجاء رجل يتزوج بها النخ
- ١٠٣ مسألة في رجل اعتقد الدودوللسنده لابن سريج ثم حلف بالطلاق النخ
- ١٠٤ مسألة في بنت زالت بكارتها بمكروه ولم يقعد عليها عقد قط النخ
- ١٠٤ مسألة في رجل أملك على بنت وله مدة سنين ينفق عليها ودفع لهم النخ
- ١٠٥ مسألة في رجل جرى منه كلام في زوجته وهي حامل ....
- ١٠٥ مسألة في بنت يقيمة ولها من العمر عشر سنين ولم يكن لها أحد وهي مضطرة الي من يكفلها فهل يجوز لاحد ان يتزوجها باذنها (أم لا) ....
- ١٠٦ (باب النهي عن مخالطة المجهوم وغيره)
- ١٠٦ مسألة في رجل مبتلى سكن في دار بين قوم اصحاء ....
- ١٠٦ باب الايلاء مسألة في رجل حلف بالطلاق انه لا يبطأ زوجته ....
- في كتاب الطلاق وغيره
- ١٠٦ مسألة في رجل طلق زوجته طلاق رجعية فلما حضر عند الشهود قال له بعضهم ....
- ١٠٧ مسألة في رجل تزوج باسرة وليها فاسق يا كل الحرام ويشرب الخمر ....

- ١٠٧ مسألة في رجل طلق زوجته الطلاق الثلاث قبل ان يدخل بها ٠٠٠٠
- ١٠٧ مسألة في رجل نوى ان يطلق امرأته اذا حاضت ولم يتلفظ بطلاق ٠٠٠٠
- ١٠٧ مسألة في رجل له زوجة طلبت منه الطلاق وطلقها ٠٠٠٠
- ١٠٨ مسألة في رجل طلق زوجته طلقة واحدة قبل الدخول بها ٠٠٠٠
- ١٠٩ مسألة في رجل له زوجة خلف أبوها انه ما يخليها معه ٠٠٠٠
- ١٠٩ مسألة في رجل تزوج بامرأة وجائه منها ولد وأوصاه الشهود ٠٠٠٠
- ١٠٩ مسألة في رجل حنق من زوجته فقال انت طالق ثلاثا قالت له زوجته الخ والجواب عنها
- ١١٠ مسألة في رجل أكره على الطلاق والجواب عنها
- ١١٠ مسألة في رجل تزوج بامرأتين احدهما مسلمة والاخرى كتابة الخ والجواب عنها
- ١١٨ مسألة فيمن طلق امرأته ثلاثا وأفناه مفت بانه لم يقع الخ والجواب عنها
- ١١٩ مسألة في رجل مسك وضرب وسجنوه واغصبوه على الطلاق الخ والجواب عنها
- ١٢٠ مسألة في رجل قال لزوجته وهو ساكن بها في غير سكنها الخ والجواب عنها
- ١٢١ مسألة في رجل تخاصم مع امرأته وانجرح منها فقال الطلاق يلزمني الخ والجواب عنها
- ١٢٢ مسألة في رجل تزوج بامرأتين فاختارت احدها من الطلاق الخ والجواب عنها
- ١٢٢ مسألة في رجل متزوج وله أولاد وولدت له تكره الزوجة الخ والجواب عنها
- ١٢٢ مسألة في رجل قال لامرأته هذا ابن زوجك الخ والجواب عنها
- ١٢٣ مسألة في رجل قال لصهره ان جئت لي بكتابي وأبرأني منه الخ والجواب عنها
- ١٢٣ مسألة في رجل تخاصم مع زوجته وهي بطلقة واحدة الخ والجواب عنها
- ١٢٣ مسألة في رجل تزوج امرأة واقامت في صحبته الخ والجواب عنها
- ١٢٤ ﴿ باب عشرة النساء والخلع والايلاء وغيرها ﴾
- ١٢٤ مسألة في امرأة مبغضة لزوجها فطلبت الانحلال منه الخ والجواب عنها
- ١٢٤ مسألة ما هو الخلع الذي جاء به الكتاب والسنة الخ والجواب عنها
- ١٢٤ مسألة في رجل له زوجة تصوم بالنهار وتقوم بالليل الخ والجواب عنها

- ١٢٥ مسألة في رجل تزوج امرأة من مدة أحد عشر سنة النخ والجواب عنها
- ١٢٦ مسألة في رجل خاصم زوجته وضربها فقالت له طلقني النخ والجواب عنها
- ١٢٦ مسألة في رجل له امرأة كساها كسوة مشتمة النخ والجواب عنها
- ١٢٦ مسألة في رجل قالت له زوجته طلقني وأنا أبرأتك من حقوقي النخ والجواب عنها
- ١٢٧ مسألة في امرأة تزوجت وخرجت عن حكم والديها النخ والجواب عنها
- ١٢٩ مسألة في رجل متزوج بامرأتين يحب احدهما النخ والجواب عنها
- ١٣٠ مسألة في رجل له زوجة وهي ناشز تمنعه نفسها فهل تسقط نفقتها والجواب عنها
- ١٣٠ مسألة في رجل له امرأة قد نشزت عنه في بيت أبيها النخ والجواب عنها
- ١٣٠ مسألة في رجل تزوج امرأة وكتب كتابها ودفع لها الحال النخ والجواب عنها
- ١٣٠ مسألة في قوله تعالى واللاتي يخافون نشوزهن فمظوهن النخ والجواب عنها
- ١٣١ مسألة في رجل تزوج بنتا عمرها عشر سنين واشترط عليه أهلها النخ والجواب عنها
- ١٣١ مسألة في حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال له رجل يا رسول الله ان امرأتني لا تدكف لأمس فهل هو ما ترد نفسها عن أحد أو ما ترد يدها النخ والجواب عنها
- ١٣٣ مسألة في رجل له زوجة أسكنها بين ناس مناجس النخ والجواب عنها
- ١٣٣ مسألة في امرأة متزوجة برجل ولها اقارب كلما أرادت تزورهم النخ والجواب عنها
- ١٣٣ مسألة فيمن طلع الى بيته وجد عند امرأته رجلا اجنبيا فوقها حقها ٠٠٠٠
- ١٣٤ مسألة في رجل أتته زوجته بفاحشة بحيث انه لم ير عندها ما ينكره الشرع ٠٠٠٠
- ١٣٤ مسألة في امرأة عجل لها زوجها نقدا ولم يسمه في كتاب الصداق ٠٠٠٠
- ١٣٥ مسألة في امرأة اعتاضت عن صداقها بعد موت الزوج فباع العوض ٠٠٠٠
- ١٣٥ مسألة في مصر هل يسقط عليه الصداق ٠٠٠٠
- ﴿ كتاب الظهار وغيره ﴾
- ١٣٥ مسألة في رجل شافني للمذهب بانته منه زوجته بالطلاق ٠٠٠٠
- ١٣٦ مسألة في رجلين قال احدهما لصاحبه يا أخي لا تقبل هذه الامور ٠٠٠٠

- ١٣٦ مسألة في رجل حنق من زوجته فقال ان بقيت انكحك انكح اى .....  
 ١٣٦ مسألة في رجل تزوج وأراد الدخول الليل الفلانية والا كانت مثل امه .....  
 ١٣٧ مسألة في رجل قال في غيظه لزوجته أنت على حرام مثل أمي .....  
 ١٣٧ مسألة في رجل قالت لزوجته انت على حرام مثل أبي وأخي .....  
 ١٣٧ مسألة في رجل قال لامرأة بآئن عمة ان رددتك تكوني مثل امي وأختي .....  
 ١٣٧ مسألة في رجل قال لامرأته انت على مثل أمي وأختي .....

## باب العدة

- ١٣٧ مسألة في رجل تزوج امرأة ولها عنده اربع سنين لم تحض وذكر .....  
 ١٣٨ مسألة في امرأة فسخ الحاكم نكاحها عقيب الولادة .....  
 ١٣٨ مسألة في امرأة فارقت زوجها وخطبها رجل في عدتها الخ  
 ١٣٩ مسألة في رجل طلق امرأته وهي مرضعة لولده .....  
 ١٣٩ مسألة في رجل تزوج امرأة وأقامت في صحبته خمسة عشر .....  
 ١٤٠ مسألة في رجل ادعت عليه مطلقة بعد ست سنين بنت .....  
 ١٤٠ مسألة في امرأة بآئت فتزوجت بعد شهر ونصف .....  
 ١٤٠ مسألة في امرأة معتدة عدة وفات ولم تمق في بيتها .....  
 ١٤١ مسألة في امرأة شابت لم تبلغ سن الایاس وكانت عاداتها ان تحيض .....  
 ١٤١ مسألة في رجل أقر عن عدول انه طلق امرأته من مدة .....  
 ١٤١ مسألة في رجل كان له زوجة وطلقها ثلاثا وله منها بنت ترضع .....  
 ١٤١ مسألة في رجل عقد عقدا على أنها تكون بالناولم يدخل بها .....  
 ١٤٢ مسألة في رجل طلق زوجته ثلاثا ولها ولدان .....  
 ١٤٢ مسألة فيمن قال ان المرأة المطلقة اذا وطئها الرجل في الدبر .....  
 ١٤٣ مسألة في امرأة عزم على الحج هي وزوجها فأت زوجها .....  
 ١٤٣ مسألة في رجل توفي وقدمت زوجته في عدته أربعين يوما .....

## صحيفة

- ١٤٣ مسألة في رجل تزوج امرأة من ثلاث سنين ورزق منها ولد الخ والجواب عنها
- ١٤٣ مسألة في مرضع استبطأت الحيض فتداوت لهجيته الخ والجواب عنها
- ١٤٣ مسألة في رجل طلق زوجته ثلاثا والزمها بوفاء العدة الخ والجواب عنها
- ١٤٤ مسألة في امرأة طلقها زوجها في الثامن والعشرين الخ والجواب عنها
- ١٤٤ مسألة في مطلقة ادعت انها قضت عدتها فتزوجها زوج ثاني الخ والجواب عنها
- ١٤٤ مسألة في رجل تزوج مصالحة وقعدت معه أياما فطلع لها زوج آخر الخ والجواب عنها
- ١٤٥ مسألة في امرأة كانت تحيض وهي بكر فلما تزوجت ولدت الخ والجواب عنها
- ١٤٥ مسألة في رجل طلق زوجته ثلاثا واوفت العدة عنده الخ والجواب عنها
- ١٤٦ مسألة في رجل تزوج بنت بكر ثم طلقها ثلاثا ولم يصحبها الخ والجواب عنها
- ١٤٦ مسألة في رجل طلق زوجته ثلاثا وانقضت عدتها فنها أن تزوج الخ والجواب عنها
- ١٤٦ مسألة في رجل طلق زوجته ثلاثا ثم اوفت العدة الخ والجواب عنها
- ١٤٧ مسألة في أمة متزوجة وسافر زوجها وبعها سيدها الخ والجواب عنها

## باب الرضاع

- ١٤٧ مسألة ما الذي يحرم من الرضاع وما الذي لا يحرم الخ والجواب عنها
- ١٥٠ مسألة في امرأة أعطت لامرأة أخرى ولدا الخ والجواب عنها
- ١٥٠ مسألة في رجل رمد ففسل عينيه بلبن زوجته فهل تحرم عليه الخ والجواب عنها
- ١٥٠ مسألة في امرأة أودعت بنتها عند امرأة أخوها وغابت الخ والجواب عنها
- ١٥١ مسألة في رجل له بنت خالة اختان الواحدة وضعت معه الخ والجواب عنها
- ١٥١ مسألة في رجل خطب قرابته فقال والده هي رضعت معك الخ والجواب عنها
- ١٥١ مسألة فيمن تسلط عليه ثلاثة الزوج والقط والنمل الزوج ترضع من لبن ولدها والقط بأكل الفراريج والنمل يدب في الطعام فهل له حرق بيوتهم بالنار أم لا
- ١٥٢ مسألة في أختين ولهما بنات وبنين فاذا ارضع الاختان الخ والجواب عنها

### صحيفة

- ١٥٢ مسألة في رجل له بنت ابن عم ووالد بنت المذكور قد رضع الخ والجواب عنها
- ١٥٢ مسألة في رجل ارتضع من امرأة وهو طفل صغير الخ والجواب عنها
- ١٥٢ مسألة في امرأة مطلقة وهي ترضع وقد أجرت لبنها الخ والجواب عنها
- ١٥٣ مسألة في الأب إذا كان عاجزا عن أجره الرضاع فهل له الخ والجواب عنها
- ١٥٣ مسألة في رجل تزوج امرأة بعد امرأة وقد ارتضع طفل الخ والجواب عنها
- ١٥٣ مسألة هل تقبل شهادة المرضعة أم لا والجواب عنها
- ١٥٣ مسألة في طفل ارتضع من امرأة مع ولدها رضة الخ والجواب عنها
- ١٥٦ مسألة في رجل تزوج بامرأة وولد له منها أولاد عديدة الخ والجواب عنها
- ١٥٦ مسألة في رجل له قرينة لم يترضع هو وأبوها لكن لهما أخوة الخ والجواب عنها
- ١٥٦ مسألة في أختين اشقاء لا أحدهما بتان والآخرى ذكر الخ والجواب عنها
- ١٥٦ مسألة في امرأة ذات بعل ولها ابن على غير ولد ولا حمل الخ والجواب عنها
- ١٥٧ مسألة في رجل ارتضع مع رجل وجاء لأحدهما بنت فهل للترضع أن يتزوج بالبت الخ
- ✽ كتاب النفقات على الزوج وغير ذلك ✽
- ١٥٧ مسألة في رجل تزوج عند قوم مدة سنة ثم جرى بينهم كلام والجواب عنها
- ١٥٨ مسألة في رجل تزوج بامرأة ودخل بها وهو مستمر النفقة الخ والجواب عنها
- ١٥٨ مسألة في رجل ماتت زوجته وخلفت له ثلاث بنات الخ والجواب عنها
- ١٥٨ مسألة في رجل حلف على زوجته لا هجر نك أن كنت ما اتصل والجواب عنها
- ١٥٨ مسألة في رجل طلق زوجته طلقة واحدة وكانت حاملا فسقطت فهل تسقط النفقة
- ١٥٩ مسألة في رجل عجز عن الكسب ولا له شيء وله زوجة وأولاد الخ والجواب عنها
- ١٥٩ مسألة في رجل له بنت سبع سنين ولها والدة متزوجة الخ والجواب عنها
- ١٥٩ مسألة في امرأة طلقها زوجها ثلاثا وأبرأت الزوج من حقوق الزوجية قبل علمها بالحمل فلما بان الحمل طالبت الزوج بفرض الحمل فهل يجوز لها ذلك
- ١٦٠ مسألة في رجل له ولد وطلب منه ما يمينه والجواب عنها

- ١٦٠ مسألة في رجل عليه وقف من جده ثم على ولده الخ والجواب عنها
- ١٦٠ مسألة في رجل له ولد كبير فسافر مع كراثم أمواله الخ والجواب عنها
- ١٦٠ مسألة في رجل له زوجة وله مدة سبع سنين لم ينتفع بها الخ والجواب عنها
- ١٦١ مسألة في رجل وطئ أجنبية وحملت منه ثم تزوج بها الخ والجواب عنها
- ١٦١ مسألة في سريض طلب من رجل أن يطيبه وينفق عليه ففعل الخ والجواب عنها
- ١٦١ مسألة في امرأة مزوجة محتاجة فهل تكون نفقتها واجبة على زوجها الخ
- ١٦١ مسألة في الصدقة على المحتاجين من الأهل وغيرهم الخ والجواب عنها
- ١٦١ مسألة في رجل له مطلقة وله منها ولد وقد تزوجت الخ والجواب عنها
- ١٦١ مسألة في رجل له ولد وله مال والوالد فقير وله عائلة الخ والجواب عنها
- ١٦٢ مسألة في رجل عاجز عن نفقة بنته وكان غائبا وهي عند أمها الخ والجواب عنها
- ١٦٢ مسألة في رجل متزوج بامرأة ولها ولد من غيره وله فرض الخ والجواب عنها
- ١٦٢ مسألة في امرأة توفيت وخلفت من الورثة ولذا ذكر الخ والجواب عنها
- ١٦٢ مسألة في رجل له ولد وتوفي ولده وخلف ولدا عمره ثمان الخ والجواب عنها
- ١٦٣ مسألة في رجل تزوج بامرأة ما ينتفع بها ولا تطاوعه الخ والجواب عنها
- ١٦٣ مسألة هل يجوز للعامل في القراض أن ينفق على نفسه الخ والجواب عنها
- ١٦٣ مسألة في رجل خطب امرأة فمثل عن نفقته فقيل له الخ والجواب عنها
- ١٦٤ باب الحببة والصدقات والمطايا والهديات وغيرها
- ١٦٤ مسألة في رجل أقطع فدان طين وتركه بديوان الإحباس الخ والجواب عنها
- ١٦٤ مسألة في رجل يهب الرجل شيئا لما ابتداء أو يكون دين الخ والجواب عنها
- ١٦٤ مسألة في رجل توفي زوجته وخلفت أولادا الخ والجواب عنها
- ١٦٥ مسألة في امرأة وهبت لزوجها كتبها ولم يكن لها أب الخ والجواب عنها
- ١٦٥ مسألة في رجل أعطى أولاده الكبار شيئا ثم أعطى لأولاده الصغار الخ والجواب عنها
- ١٦٥ مسألة في رجل قدم لامير مملوكا على سبيل التهنيت الخ والجواب عنها
- ١٦٥ مسألة في امرأة تلك زيادة عن نحو ألف درية ونوت أن يهب الخ والجواب عنها

- ١٦٥ مسألة في رجل له جارية فاذن لولده أن يستمتع بها ويعطئها الخ والجواب عنها
- ١٦٧ مسألة في رجل وهب لاولاده ممالك ثم قصد عتقهم الخ والجواب عنها
- ١٦٧ مسألة في رجل اشترى جارية ووطئها ثم ملكها لولده فهل يجوز لولده ووطئها
- ١٦٨ مسألة في رجل مات وخلف ولدين ذكرين وبنتا وزوجة وقسم عليها الميراث الخ
- ١٦٨ مسألة في رجل له اولاد وهب لهم ماله ووهب أحدهم نصيبه لولده الخ
- ١٦٨ مسألة في امرأة أعطتها زوجها حقوقها في حال حياته الخ والجواب عنها
- ١٦٨ مسألة في دار لرجل تصدق منها بالنصف والرابع على ولده الخ والجواب عنها
- ١٦٩ مسألة في رجل اهدى الامير هدية لطلب حاجة أو التقرب الخ والجواب عنها
- ١٧١ مسألة في رجل تبرع وفرض لامة على نفسه وهي صحيحة الخ والجواب عنها
- ١٧٢ مسألة في رجل اشترى عبدا ووهبه شيئا حتى أثرى الخ والجواب عنها
- ١٧٢ مسألة في امرأة أعتقت جارية دون البلوغ وكتبت لها أموالها الخ والجواب عنها
- ١٧٢ مسألة في رجل وهب لانسان فرسًا ثم بعد ذلك طلب الوائب منه أجرتها ٠٠٠٠
- ١٧٢ مسألة في رجل تصدق على ولده بصدقة ونزلها في كتاب زوجته ٠٠٠
- ١٧٢ مسألة في رجل أعطاه أخ له شيئا من الدنيا يقبله أم يرده ٠٠٠
- ١٧٣ مسألة في رجل وهب لزوجته الف درهم وكتب عليه بها حجة ٠٠٠
- ١٧٣ مسألة في رجل له اولاد ذكور وإناث فنحل البنات دون الذكور ٠٠٠
- ١٧٤ مسألة في الصدقة والهبة أيهما أفضل والجواب عنها
- ١٧٤ مسألة في رجل وهب لابنته مصاغًا ولم يتلق به حق لاحد وحلف بالطلاق أن لا يأخذ منها شيئا منه واحتاج أن يأخذ منها شيئا فهل له أن يرجع في هبته أم لا .
- ١٧٤ مسألة في رجل اهدى الى ملك عبدا ثم ان المهدي اليه مات وولى مكانه ملك آخر فهل يجوز له عتق ذلك
- ١٧٥ مسألة في امرأة لها اولاد غير اشقاء فخصمت أحد الاولاد وتصدت عليه بمحصة ٠٠
- ١٧٥ مسألة في امرأة تصدقت على ولدها في حال صحتها بمحصة ٠٠٠



١٧٥ مسألة في رجل ملك بنته ملكاً ثم ماتت وخلفت والدها وولدها فهل يجوز للرجل أن يرجع فيها كتبه لبنته أم لا

١٧٦ مسألة فيمن وهب لبنته هبة ثم تصرف فيها وادعى أنها ملكه فهل يتضمن هذا الرجوع

١٧٦ مسألة في رجل قدم لبعض الأكابر غلاماً والمادة جارية أنه إذا قدم يعطى ثمنه أو نظيره الثمن فلم يعطى شيئاً الخ

١٧٦ مسألة في رجل عليه دين وله مال يستغرق الدين ويفضل عليه من الدين وأوهد في مرض موته لمملوك معنوق من ذلك المال فهل لأهل الدين استرجاعه أم لا

١٧٦ مسألة في رجل له بنتان ومطلقة حامل وكتب لابنته التي دينار الخ

١٧٧ مسألة في امرأة أبرت زوجها من جميع صداقها ثم أشهد الزوج على نفسه أنه طلق زوجته المذكورة على البرائة الخ والجواب عنها

﴿ كتاب الجراح والديات والتود وغيرها ﴾

١٧٨ مسألة في يتيم له موجود تحت أمين الحكم وإن عمه تعد قتلته حسداً فقتله وبنت عليه الخ

١٧٨ مسألة في رجل له مملوك هرب ثم رجع فلما رجع أخذ سكينه وقتل نفسه فهل يأثم سيده وهل يجوز عليه الصلاة والجواب عنها

١٧٩ مسألة في رجلين تضاربا وتخاصما فوق أحدهما فأتى فأيجب عليه ....

١٧٩ مسألة في رجلين شربا وكان معهما رجل آخر فلما أرادوا أن يرجعوا إلى بيوتهم تكلم فضرب أحدهما صاحبه ضربة بالدبوس فوق عن فرسه الخ

١٨٠ مسألة في رجلين تخاصما وتخاصما فقام واحد ونطح الآخر في أنفه فجرى دمه فقام الذي جرى دمه خنقه ورفسه برجله في خصاميه فأتى والجواب عنها

١٨٠ مسألة ما حكم قتل المتعمد والجواب عنها

﴿ باب ديات النفس وغيرها ﴾

١٨١ مسألة في المان يقتل مؤمناً متممداً أو خطأ وأخذ منه القصص في الدنيا الخ

١٨١ مسألة في ثلاث حملوا عامود رخام ثم منهم اثنين رموا العامود على الآخر فكسروا رجله

- ١٨١ مسألة فيمن ضرب رجلا ضربة فككت زمانا ثم مات النخ
- ١٨٢ مسألة في امرأة دفنت ابنها بالحياة حتى مات النخ
- ١٨٢ مسألة في امرأة حامل تعدت اسقاط الجنين أما بضرب أو بشرب دواء فما يجب عليها
- ١٨٢ مسألة في رجل عدل له جارية اعترف بوطئها بمحضرة عدول وأنها حبلى منه النخ
- ١٨٣ مسألة في صبي دون البلوغ جنى جنابة يجب عليه فيها دية النخ
- ١٨٣ مسألة في رجل ضرب رجلا بسيف شل يده ثم أنه جأته ودفع اليه أربعة افدنة طين
- ١٨٤ مسألة في اثنين أحدهما حر والآخر عبد حملوا خشبة فتهودت منهم الخشبة من غير عمد فاصابت رجلا فاقام يومين وتوفي فما يجب عليهما النخ
- ١٨٤ مسألة في رجل يهودي قتل مسلم فهل يقتل به أو ماذا يجب عليه النخ
- ١٨٤ مسألة في مسلم قتل مسلما متعمدا بغير حق ثم تاب فهل ترجى له التوبة
- ١٨٥ مسألة في رجلين تخالفا وتماسكا بالأيدي النخ ثم بعد أسبوع توفي أحدهما النخ
- ١٨٦ مسألة في رجلين اختلفا في قتل النفس عمدا النخ والجواب عنها
- ١٨٦ مسألة فيمن آثموا بقتيل واعترف واحد منهم بالمقوبة فهل يسرى على الباقي
- ١٨٦ مسألة في رجل أخذ له مال فآتهم به رجلا من أهل التهم ذكر ذلك عنده فضربه على تقريره فأقر ثم انكر فضربه حتى مات فما يجب عليه النخ
- ١٨٦ مسألة في جماعة اجتمعوا وتحالفوا على قتل رجل مسلم وقد أخذوا معهم جماعة آخر
- ما حضروا تحليفهم فضربوه بالسيف والدبابيس فهل القصاص عليهم عموما أم لا
- ١٨٧ مسألة فيمن اتفق على قتله أولاده وجوارحه مع رجل اجنبي فما الحكم فيهم
- ١٨٧ مسألة في جماعة اشتركوا في قتل رجل وله ورثة صغار وكبار فهل لأولاده الكبار ان يقتلوه أم لا واذا وافق ولي الصغار الحالك على القتل مع الكبار فهل يقتلون
- ١٨٧ مسألة في رجل قتل قتيلاً وله أب وأم وقد هببا للقتال دم ولدهما النخ والجواب عنها
- ١٨٨ مسألة في رجل ضرب رجلا فتحول جنسه ووقعت انبائه فما يجب عليه
- ١٨٨ مسألة في رجل قاتل زوجته اسقطي ما في بطنك والآن ثم علي فاذا فملىب فما يجب عليهما

- ١٨٨ مسألة في رجل وعد آخر على قتل مسلم بمال معين وقتله فما يجب عليه  
 ١٨٨ مسألة في عسكر زلوا مكانا فجاء اناس سرقوا منهم قاشا فطعنوا السارق فضرروه  
 بالسيف ومات فما الحكم  
 ١٨٩ مسألة في رجل له ملك وهو واقع فاعلموه بوقوعه فابى ان ينقضه ثم وقع على صغير  
 فشمه هل يضمن أولا

باب القسامة وغير ذلك

- ١٨٩ مسألة اذا قال المضروب ما قاتلى الا فلان هل يقبل قوله أم لا  
 ١٨٩ مسألة فيمن قتل أنا ضاربه والله قاتله النخ  
 ١٨٩ مسألة في رجل عثر على سبعة انفس فحصل بينهم خصومة فقاموا باجمعهم ضربه بحضرة  
 رجلين لا يقربا لهؤلاء ولا لهؤلاء الى أن مات النخ فما يلزم السبعة  
 ١٩٠ مسألة في رجل قتل جماعة وكان اثنان حاضرين قتله النخ والجواب عنها  
 ١٩٠ مسألة فيما يتعلق بالنهم في المبرقات في ولايته النخ والجواب عنها  
 ١٩٢ مسألة فيمن اتهم بقتيل فهل يضرب ليقر أم لا  
 ١٩٢ مسألة في أهل قريتين بينهما عداوة في الاعتماد وخاضم رجل النخ والجواب عنها  
 ١٩٣ مسألة في رجل جندى وله أقطاع في بلد الريع وقتل في البلد قتل النخ والجواب عنها  
 ١٩٣ مسألة في رجل يتخاصم مع شخص فراح الى بيته فحصل له ضعف فلما قارب الوفاة اشهد  
 على نفسه ان قاتله فلان النخ والجواب عنها  
 ١٩٣ مسألة في شخصين اتها بقتيل وعوقبا فامر أحدهما على نفسه وعلى رفيقه ولم يقر الآخر  
 بشيء فهل يقبل قوله أم لا

- ١٩٤ مسألة في رجل سرق بيته مرارا ثم وجد بعد ذلك في بيته مملوك النخ  
 ١٩٤ مسألة في رجل رأي رجلا قتل ثلاثة من المسلمين في رمضان النخ والجواب عنها  
 ١٩٤ مسألة في رجل له ولد صغير فاتهم وضرب بالمقارع وخسر والده أربعمائة درهم ثم وجدت  
 السرقة فجاء صاحب السرقة وصالح المتهم على مائتي درهم فهل يصح منه ابراء النخ

- ١٩٥ مسألة في رجل من أكابر مقدمي المسكر معروف بالخير والدين الخ
- ١٩٦ مسألة في رجل قتل رجلاً عمداً وللمقتول بنت الخ والجواب عنها
- ١٩٦ مسألة في أمام مسجد قتل فهل يجوز أن يصلي خلفه والجواب عنها
- ١٩٦ مسألة في رجل قتل جماعة منهم أربع جوار ورجل فهل يقتلون جميعاً
- ١٩٧ مسألة في جماعة اشتركوا في قتل رجل وله ورثة صغار وكبار الخ والجواب عنها
- ١٩٧ مسألة فيمن اتفق على قتله أولاده وجواره ورجل أجنبي فما الحكم فيهم
- ﴿ باب قطع الطريق والبناء ﴾
- ١٩٧ مسألة في جندي مع أمير وطلع السلطان إلى الصيد ورسم السلطان بنهب ناس من العرب وقتلهم فطلع إلى الجبل فوجد ثلاثين نفرًا فربوا الخ والجواب عنها
- ١٩٨ مسألة في قوم ذوى شوكة مقيمين بارض وهم لا يصلون المكتوبات الخ والجواب عنها
- ١٩٩ مسألة في الفتن التي تقع من أهل البر وأمثالها فيقتل بعضهم بعضاً
- ٢٠١ مسألة في المفسدين في الأرض الذين يستحلون أموال الناس الخ
- ٢٠٢ مسألة في الطائفتين يزعمان أنهما من أمة محمد وهما يتدعيان بدعوى الجاهلية الخ
- ٢٠٤ مسألة في الأجوبة التي يفعلها بعض الناس في هذا الزمان الخ
- ٢٠٧ مسألة في أقوام يقطعون الطريق على المسلمين ويقتلون من يمانهم الخ
- ٢٠٨ مسألة في الطائفتين من الفلاحين قتلتا فكسرت أحدهما الأخرى
- ٢٠٩ مسألة في النصيرية القائلين باستحلال الحر وتناسخ الأرواح الخ
- ٢١٦ مسألة فيمن يلعن المعاوية ماذا يجب عليه الخ والجواب عنها
- ٢٢٧ مسألة في المعز معد بن تميم الذي بني القاهرة هل كان شريفاً الخ
- ٢٣٣ فصل وأما سؤال القائل أنهم أصحاب العلم الباطن فدعواهم أعظم خجة على زندقته الخ
- ٢٤٠ مسألة في البناء والخوارج هل هي الفاظ مترادفة أم بينهما فرق الخ
- ﴿ باب حد الزنا والقذف وغير ذلك ﴾
- ٢٤٢ مسألة في اثم المعصية وحد الزنا هل تزدان في الأيام المباركة أم لا

## صحيفة

- ٢٤٢ مسألة ما يجب على من وطئ زوجته في دبرها وهل يلحقه أحد الخ
- ٢٤٣ مسألة في قوله عليه السلام اذا هم العبد بالحسنة فلم يملها كتبت له حسنة
- ٢٤٤ مسألة في امرأة مزوجة بزواج كامل ولها أولاد فتعلقت بشخص الخ
- ٢٤٤ مسألة فيمن شتم رجلا فقال له أنت ملمون ولد زنا والجواب عنها
- ٢٤٥ مسألة في رجل تزوج امرأة من أهل الخير وله مطلقة وشرط أن رد مطلقة الخ والجواب عنها
- ٢٤٥ مسألة في بلد فيها جوار سائبات يزنون مع النصارى والمسلمين الخ
- ٢٤٦ مسألة في رجل يسهه على والديه فما يجب عليه
- ٢٤٦ مسألة في رجل زنى بامرأة ومات فهل يجوز لولد المذكور أن يتزوج بها
- ٢٤٦ مسألة في رجل قذف رجلا وقال له أنت علق ولد زنى فما يجب عليه
- ٢٤٦ مسألة في الفاعل والمفعول به بمد ادرا كهما ما يجب عليهما وما يطهرهما الخ
- ٢٤٧ مسألة فيمن قذف رجلا لانه ينظر الى حريم الناس فما يجب على القاذف
- ٢٤٧ مسألة في رجل قال لرجل أنت فاسق شارب الخمر ومنعه من أجرة ملسكه الخ
- ٢٤٧ مسألة في رجلين تنازعا في ساب أبي بكر أحدهما يقول يتوب الله عليه الخ
- ٢٤٨ مسألة في اتيان الحائض قبل النسل وما معنى قول أبي حنيفة الخ
- ٢٤٨ مسألة ما معنى قول من يقول حب الدنيا رأس كل خطيئة الخ
- ٢٤٩ مسألة قال في التهذيب من أتى بهيمة فاقبلوا الفاعل والمفعول بها الخ
- ٢٤٩ مسألة في رجل من امراء المسلمين له ممالك فهل له أن يتيم على احد هم حدا الخ
- ٢٤٩ مسألة فيمن شتم رجلا وسبه والجواب عنها
- ٢٥٠ مسألة في الذنوب الكبائر المذكورة في القرآن والحديث الخ
- ٢٥٣ مسألة فيمن وجب عليه حد الزنا فتاب قبل أن يحذف يسقط عنه الحد بالتوبة
- ٢٥٣ مسألة في امرأة قوادة تجمع الرجال والنساء وقد ضربت وحسبت الخ
- ٢٥٤ مسألة في مسلم بدت منه معصية في حال ضيقه توجب مهاجرته الخ

باب الاشربة وخذ الشرب

- ٢٥٤ مسألة في المداومة على شرب الخمر وترك الصلوات وما حكمه في الاسرار
- ٢٥٥ مسألة فيمن قال أن خمر العنب والحشيشة يجوز بعضه اذا لم يسكر
- ٢٥٦ مسألة في نبذ التمر والزبيب والمزر والسويته التي تعمل من العجزر الخ
- ٢٥٧ مسألة في النصوص هل هو حلال أم حرام ولم يقولون أن خمر الخ
- ٢٥٩ فصل وأما التداوى بالخمر فانه حرام عند جماهير الائمة الخ
- ٢٦٠ مسألة في رجل لبس بالشرنج وقال هو خير من الزرد فهل هذا صحيح الخ
- ٢٦١ مسألة في رجل مدمن على المحرمات وهو مواظب على صلوات الخمس الخ
- ٢٦٢ مسألة فيمن يأكل الحشيش ما يجب عليه
- ٢٦٤ مسألة ما يجب على آكل الحشيشة ومن ادعى أن أكلها جائز حلال الخ
- ٢٦٤ مسألة في اليهود والنصارى اذا اتخذوا خمورا هل يحل للمسلم اراقتها الخ
- ٢٦٥ مسألة في قوله عليه السلام لا غنية لفاسق وما حد الفسق الخ
- ٢٦٧ مسألة في رجل اعتاد كل ليلة قبل العصر شيئا من المعاجين الخ
- ٢٦٧ مسألة فيمن يأخذ شيئا من العنب ويضيف اليه أصنافا من العطر الخ
- ٢٦٨ مسألة هل يجوز بيع النكرم لمن يمصر خمر الخ والجواب عنها
- ٢٦٨ مسألة في المريض اذا قالت له الاطباء مالك دواء غير أكل لحم الكلب أو الخنزير
- ٢٧٠ مسألة فيمن يتداوى بالخمر ولحم الخنزير وغير ذلك من المحرمات الخ
- ٢٧١ مسألة في الخمر اذا غلى على النار ونقص ثلثه هل يجوز استعماله أم لا
- ٢٧١ مسألة في شارب الخمر هل يسلم عليه وهل اذا سلم يرد عليه
- ٢٧١ مسألة هل يجوز التداوى بالخمر
- ٢٧٢ مسألة في رجل عنده حجرة خلفها قنوة فهل يجوز الشرب من لبنها الخ
- ٢٧٢ مسألة في الخمر والميسر هل فيها اثم كبير ومنافع للناس وما هي المنافع
- ٢٧٢ مسألة هل يجوز لآكل الحشيشة أن يؤم الناس الخ

## صحيفة

- ٢٧٤ مسألة فيمن هس الذرة فاخذ ينل عليه في قدره ثم ينزله الخ  
 ٢٧٤ مسألة في رجال كهول وشبان وهم حجاج مواظبون على اداء ما افترض الخ  
 ٢٧٦ مسألة هل يجوز شرب قليل ما سكر كثيره من غير خمر الخ  
 ٢٧٨ مسألة في اليهود بمصر من أمصار المسلمين وقد كثر منهم بيع الخمر الخ

## كتاب الجهاد

- ٢٧٩ مسألة في الحديث وهو حرس ليلة على ساحل البحر أفضل من عمل رجل الخ  
 ٢٧٩ مسألة في بلد ماردين هل هي بلد حرب أم بلد سلم  
 ٢٨٠ مسألة في رجل جندي وهو يريد أن لا يخدم والجواب عنها  
 ٢٨٠ مسألة اذا دخل التتار الشام ومهبوا أموال المسلمين والنصارى  
 ٢٨٠ مسألة فيمن سبي من دار الحرب دون البلوغ وشروه النصارى الخ  
 ٢٨٠ مسألة ما تقول سادة العلماء أئمة الدين واعانهم على بيان حق الميئين في هؤلاء التتار الذين يقدمون  
 الى الشام مرة بعد مرة وقد انتسبوا الى الاسلام الخ والجواب عنها  
 ٢٩٨ مسألة في أجناد يمتنعون عن قتال التتار ويقولون ان فيهم من يخرج مكرها الخ  
 ٣٠٢ مسألة ما تقول بعض العلماء والفقهاء ان الدعاء مستجاب عند قبور اربعة من اصحاب الائمة  
 الاربعة قبر الفندلاوى وقبر البرهان البلخي وقبر الشيخ نصر المقدسى الخ  
 ٣٠٨ فصل وأما ما حكى عن بعض المشايخ من قوله اذا نزل بك حادث فاستوحى الخ  
 ٣٠٩ فصل وأما قول القائل من قرأ آية الكرسي واستقبل جهة الشيخ عبدالقادر الجيلاني الخ  
 ٣١٠ وأما قول من قال ان الله ينظر الى الفقراء في ثلاثة مواطن الخ  
 ٣١٠ فصل وما يفعله بعض الناس ونحري الصلاة والدعاء عند ما يقال انه قبر نبي الخ  
 ٣١٠ فصل وأما قوله هل للدعاء خصوصية قبول أو سرعة اجابة بوقت معين الخ  
 ٣١١ فصل وأما قول السائل هل يجوز أن يستنيت الى الله في الدعاء بنبي مرسل الخ  
 ٣١٤ وأما الاشجار والاحجار والعيون ونحوها ما ينذر لها بعض العامة الخ

- ٣١٦ فصل وأما عسقلان فاتها كانت ثنرا من ثنور المسلمين الخ  
 ٣١٨ فصل وقد تبين الجواب في سائر المسائل المذكورة بأن قصد الصلاة والدعاء الخ  
 ٣١٨ فصل وأما قول القائل اذا عثر بإجاه محمد يالست بنفسه أوياسيدي شيخ فلان الخ  
 ٣١٨ وكذلك النذر للقبور أو لاحد من أهل القبور كالنذر لابراهيم الخليل الخ  
 (تم فهرست الفتاوى ويليها فهرست الاختيارات)

## فهرست كتاب الاختيارات العلمية ( لشيخ الاسلام ابن تيمية )

صحيفة	صحيفة
١٧ كتاب الصلاة	٢ كتاب الطهارة* وباب المياه
١٨ باب المواقيت	٤ باب الآنية
٢٠ باب الأذان والاقامة	٥ باب آداب التخلّي
٢٣ باب ستر المرأة .....	٦ باب السواك وغيره
٢٤ باب اجتناب النجاسة ومواضع الصلاة	٦ باب صفة الوضوء
٢٦ باب استقبال القبلة	٧ باب المسح على الخفين
٢٨ باب النية	٩ باب ما ظن ناقضا وليس بناقض
٢٩ باب تسوية الصفوف	١٠ باب الفصل
٣٤ باب ما يبطل الصلوة وما يكره فيها	١٢ باب التيمم
٣٥ باب سجود التلاوة	١٣ باب ازالة النجاسة
٣٦ باب سجود السهو	١٦ باب الحيض



صحيفة	صحيفة
٧٣ فصل ولو قال البائع بعتك الخ	٣٦ باب صلاة التطوع
٧٣ فصل ويثبت خيار المجلس الخ	٣٩ باب صلاة الجماعة
٧٥ باب الربا	٤٣ باب صلاة أهل الأعداء
٧٦ فصل والصحيح أنه يجوز بيع المقتني	٤٤ باب اللباس
٧٦ باب السلم	٤٧ باب صلاة الجمعة
٧٧ باب القرض	٤٨ باب صلاة الميدين
٧٧ باب الضمان	٥٠ باب صلاة الكسوف
٧٨ فصل والحوالة على ماله في الدين الخ	٥٠ كتاب الجنائز
٧٨ فصل ويجوز رهن المبد المسلم	٥٨ كتاب الزكاة...
٧٨ باب الصلح وحكم الجوار	٥٩ فصل ورجع أبو العباس...
٧٩ باب الحجر	٦٠ فصل ويجوز اخراج زكاة المروض
٨١ باب الوكالة	٦٠ فصل ويجزئه في الفطرة...
٨٥ فصل الاشتراك في مجرد الملك الخ	٦٠ فصل وما سماه الناس درهما الخ
٨٦ باب المزارعة والمساقات	٦١ فصل ولا ينبغي أن يعطي الزكاة الخ
٨٨ باب الاجارة	٦٣ كتاب الصوم....
٩٣ فصل والمارية تجب مع غناء المالك	٦٤ فصل ولا يفطر البصائم بالا كتحال
٩٤ كتاب السبق	٦٤ فصل وان تبرع انسان بالصوم
٩٤ كتاب الفصب	٦٥ فصل يستحب صيام ثلاثة أيام
٩٨ باب الشفعة	٦٦ فصل في مسائل التفضيل وليلة القدر
٩٩ باب الوديعة	٦٧ باب الاعتكاف
١٠٠ كتاب الوقف	٦٧ كتاب الحج
١٠٨ باب الهبة	٦٩ فصل وينتقد الاحرام بنية النساك
١١١ كتاب الوصية	٧١ كتاب البيع

صحيفة

١١٢ باب تبرعات المريض

١١٤ باب الموصى له

١١٤ باب الموصى به

١١٥ باب الموصى اليه

١١٥ كتاب الفرائض

١١٧ كتاب العتق

١١٨ فصل ولا تترك أم الولد

١١٨ كتاب النكاح

١١٩ فصل وينعقد النكاح بماعده الناس

١٢٣ باب المحرمات في النكاح

١٢٨ باب الشروط والعيوب في النكاح

١٣٠ فصل في العيوب المثبتة للفسخ

١٣٢ باب نكاح الكفار

١٣٤ كتاب الصداق

١٤٢ باب الوليمة

١٤٥ باب عشرة النساء

١٤٨ كتاب الخلع

١٥٠ كتاب الطلاق

١٥٣ باب ما يختلف به عدد الطلاق

١٥٥ باب تعليق الطلاق بالشروط

١٦٠ باب جامع الايمان

١٦٢ كتاب الرجمة

١٦٣ باب الولاء

صحيفة

١٦٣ كتاب الظهار

١٦٤ كتاب اللعان

١٦٥ باب ما يلحق من النسب

١٦٦ كتاب العدد

١٦٨ كتاب الرضاع

١٦٨ كتاب النفقات

١٧١ باب الحضانة

١٧١ كتاب الجنائيات

١٧٣ باب استيفاء القود والعفو عنه

١٧٤ كتاب الديات

١٧٤ فصل وابو الرجل وابنه الخ

١٧٥ باب القسامة

١٧٥ كتاب الحدود

١٧٦ فصل والهاربون حكمهم الخ

١٧٦ فصل والا فضل ترك قتال الخ

١٧٧ فصل واذا شككت في المظنوم الخ

١٨٢ فصل ويقام الحد ولو كان من قيمه شريكا

١٨٢ باب حكم المرتد

١٨٣ كتاب الجهاد

١٨٦ باب قسمة الفناثم وأحكامها

١٨٨ باب الهدنة

١٨٨ باب عقد الدمة وأخذ الجزية

١٩٠ باب قسمة النفي

مصحفة

١٩١ كتاب الامعة

١٩٢ كتاب الذكاة

١٩٣ فصل والصيد لحاجة جائز

١٩٤ كتاب الايمان

١٩٥ باب النذر

١٩٦ كتاب القضاء

٢٠٢ باب الحكم وصفته

مصحفة

٢٠٦ باب كتاب القاضي الى القاضي

٢٠٧ باب القسمة

٢٠٩ باب الدعوى

٢١٠ كتاب الشهادات

٢١٤ فصل قال أحمد الخ

٢١٥ قصة أبي قتادة وخزيمة

٢١٥ كتاب الاقرار

(تم الفهرست)

- طبعت بالمطبعة الفنية ت: ٣٩١١٨٦٢



الوزارة العربية للتخطيط المالي



٨: مطبعة الجوانية - القاهرة - ١٩٨٢

الورقة العربية للتخطيط الفني



A - خطة الخواطة - الخلية - ٩١٨٢ - ٥

